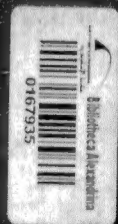


أشرف من الأشراف المديرة

إشراف

د / نعيم عطية / حسن النكباتي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر الحفص

موضوعات الجزء السابع

ابحار الاماكن

بائع متجول

بتسول

بحوث علمية

بذل

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

برك ومستنقعات

برلمان

بريد

بمئة

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبته هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي ارسستها ترتيباً أبجدياً طبقاً للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد رتبته المبادئ والملخصات الأحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة الجمعية وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعياً أيضاً ان منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى إطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنباً الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بالقصر السبل الى الالام بما ادلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رآى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتمسرف القارىء على هذا التعارض نوا من استعراض الأحكام والفتاوى بتعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ فى ناحية وما قرره الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات إلى فصول وفروع وزمت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع إلى المبدأ الذي يحتاج إليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع إليها في الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى . وأن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحي متعذرا التوصل إليها لتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يضمن طبعها إلى الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية الحديثة ويعين على التفاني في الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل في اعلام الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلا في محكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لغسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم أو الفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأي مجتمعاً بشأئه ، وأن تنذر الإشارة إلى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي صدرت فيه الفتوى إلى الجهة الادارية التي طلبت الرأي وتاريخ هذا التصدير

وفي كثير من الأحيان تتراجع المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى بين هذين البيئتين الخاصين فتشير ثارة إلى رقم ملف الفتوى وتشير ثارة أخرى إلى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مسئال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويتصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مسئال آخر ثالث :

(فتوى رقم ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويتصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى
صدرت الى جهة الادارة طابرة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨

كما سيجد القارئ تعليقات تزيدده الملها بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق معب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمنه أو بأكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقابا مسلسللة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنتورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استقراجه ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بيانا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامحة إلا أنه وجب
أن تشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
أريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكهاى ، نعم عطية

إيجار أماكن

الفصل الأول — عقد الإيجار في القانون المدني .

الفصل الثاني — القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إجراءات
الأملاك وتخليص المالكين بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له .

الفصل الثالث — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن .

الفصل الرابع — القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد إجراءات الأماكن
معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض أحكام إجراءات الأماكن .

الفصل الخامس — مسائل متنوعة .

الفصل الأول

مقد الإيجار في القانون المدني

قائمة رقم (١)

المبدأ :

الترميمات الضرورية والترميمات التاجيرية المقصود منها في المسادة
٥٦٧ من القانون المدني - المقصود بكل منهما .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٦٧ من القانون المدني على أنه : « ١ - على المأجور
أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم
في أثناء الإجازة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التاجيرية . »

٢ - وعليه أن يجرى الأعمال اللازمة للأسطح من تجصيص أو بياض
وأن يقوم بنزع الأبواب والمراحيض ومصارف المياه .

٣ - ويتحمل المؤجر التكاليف والضرائب المستحقة على العين
المؤجرة ويلزم بشن المياه إذا قدر جزاءها فاذا كان تقديره بالعدد كان على
المستأجر ، أما ثمن الكهرباء والغاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال
الشخصي فيحصله المستأجر .

٤ - كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره » ويستفاد من هذا النص أن
المشرع لم يحدد صراحة مدلول الترميمات الضرورية والترميمات التاجيرية
مجتزئاً بفرد أمثلة للترميمات الضرورية فنص على أن يتحمل المؤجر الأعمال
اللازمة للأسطح من تجصيص أو بياض وأن يقسوم بنزع الأبواب والمراحيض
ومصارف المياه ، تاركاً للقاضي الموضوع سلطة رجحان في التقدير والفصل فيما

إذا كان الإصلاح يعتبر إصلاحاً ضرورياً أم تاجرياً ذلك لأن اعتبار الإصلاح ضرورياً أو تاجرياً يختلف باختلاف الظروف والأحوال ، وعلى القاضي أن يهتدى في ذلك بعريف الجهة ، فإذا كان هذا العرف يقضى بأن إصلاحاً ما يترتب عليه المؤجر اعتبر إصلاحاً ضرورياً ، أما إذا قضى العرف بالتزم المستأجر به اعتبر إصلاحاً تاجرياً ، وقد كشفت الأعمال التحضيرية للقانون المدني عن اتجاه المشرع في هذا الخصوص فعرضت مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدني لبيان المقصود بالترميمات التاجرية إذ جاء بها أن « المشروع ينص على إلزام المستأجر بإجراء الترميمات التى يقضى بها العرف ، مما يفترض فيه أن خطأ المستأجر أو أن الاستعمال المعتاد للعين تد اقتضاه واخذ الفقه هذا القول مناطاً للفرقة بين الترميمات التاجرية والترميمات الضرورية ، فعرفت الترميمات الضرورية بأنها تلك التى يستلزمها الانتفاع بالعين على الوجه المقصود من استثناء الترميمات البسيطة التى تبنى عادة إما نتيجة لإهمال المستأجر فى حفظ العين وإما نتيجة الاستعمال العادى وأورد الفقه أمثلة جديدة للترميمات الضرورية علاوة على ما ذكره المشرع ومنها الخلل الذى يعترى جدار المنزل ويهدد سقوطه ، وإصلاح ما يصيب أرضية المنزل أو سقفه نتيجة فيضان أو مطر أو نتيجة فيض فى السادة أو فى الصنفاة ، وإصلاح وترميم المصعد والسلّم أو دورة المياه ، ونزح الآبار والمراحيض ، أما الترميمات التاجرية فيقصد بها أعمال الصيانة التى يقتضيه استعمال اليومى المعتاد للعين ، فهى تترتب على خطأ المستأجر أو نتيجة انتفاعه بالعين كإصلاح المفاتيح وحفريات المياه وزجاج النوافذ . . الخ » .

وعلى هدى ما تقدم فإن إدارة تصفية الأموال المصادرة (المؤجرة) تلزم بإجراء الترميمات المتعلقة بترميم وتنكيس الحوائط المشروخة واستبدال الأرضيات التالفة وإصلاح الأسطح واستبدال مواسير المياه التالفة ولأوامرها باعتبارها ترميمات ضرورية ، فإن تخلفت عن إصلاحها بعد إخطارها بذلك من مصلحة الشهر العقارى (المستأجرة) فإن لهذه المصلحة أن تقوم بالإصلاح خصماً من الأجرة المستحقة عليها . أما ما عداها من ترميمات تاجرية فتلتزم بها مصلحة الشهر العقارى .

الفصل الثانى

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن ايجارات الاماكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

القواعد التى تضمنها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن ايجارات
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له
ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض ايجارات الاماكن —
لا مجال لتطبيقها كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال .

ملخص الفتوى :

ان هيئة قاة السويس رخصت مصلحة السواحل بشغل مبنى بحطة
الكيلو ١٥٢ مكون من ١٤ غرفة لمدة سنة قابلة للتجديد بدأت من ١٩٦١/١/١
وذلك مقابل مبلغ قدره ٨٠٢٥٠ جنيها لكل ثلاثة شهور على أن تتمتع المصلحة
المذكورة بصيانة المبنى مدة الانتفاع به على نفقتها وأن تتحمل كافة الضرائب
والرسوم خلال العوايد ورسوم الخفر المفروضة حاليا والتى تفرض مستقبلا .

وقد طلبت مصلحة السواحل من الهيئة تخفيض اجرة المبنى المشار اليه
اعمالا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض ايجارات المساكن ،
ورغضت الهيئة هذا الطلب مستندة فى ذلك الى قضاء محكمة النقض بجلسته
١٩٥٨/١/٢٣ فى القضية رقم ٣٠٧٦ لسنة ٢٢ فى شأن تطبيق احكام
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بايجارات الاماكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجرين والمستأجرين ، والى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
بمجلس الدولة بجلسته ١٩٥٩/٧/١٥ فى هذا الشأن التى ايدت الاتجاه الذى

انتهى اليه قضاء محكمة النقض فيما يتعلق باعتبار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من التشريعات الاستثنائية وأنه لا محل لتطبيق هذا التشريع الاستثنائي كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال .

وأزاء ذلك عرضت مصلحة السواحل الموضوع على إدارة الفتوى لمصالح الحكومة بالإسكندرية فافتت بتاريخ ١٩/١/١٩٦٦ بخضوع المبنى المشار اليه لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ استنادا الى أن الاتفاق المبرم بين الهيئة ومصلحة السواحل بشأن هذا المبنى وإن سيغ في شكل ترخيص إلا أنه تتواءم بالنسبة له فكرة المضاربة والاستغلال حيث أن مقابل الاستغلال أضيف اليه نفقات صيانة العقار التي هي في الأصل من التزامات المؤجر ويمكن الاتفاق على معكسها طبقا لأحكام القواعد المدنية .

وتبدى الهيئة أن فكرة المضاربة والاستغلال منتقصة تماما في الحالة المعروضة ويمكن استخلاص ذلك من ضالة مقابل الاستغلال وهو ٣٣ جنيها في السنة لبنى مكون من ١٤ غرفة وأن مقابل الغرفة الواحدة ٢٠ قرشا شهريا لو أضيف اليه نفقات الصيانة التي تبلغ بالقصى تقدير ٢٥٪ من أيجار العقار وكذلك الضرائب والرسوم المقررة على الملاك خلاف العوائد ورسوم الخمر لظل المقابل ضئيلا بالنسبة لإيجار المثل هذا فضلا عن أن الهيئة تصدت من التراخيص للمصلحة بشغل المبنى تمكينها من أداء واجباتها في حراسة القناة وحمايتها من قوارب الصيد المحلية التي تعترض طريق القوارب .

وفن حيث أن القواعد التي تضمنها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والعقارين المعدلة له ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجارات الأماكن قد وُزمت على خلاف القواعد المقررة في القانون المدني في شأن حقوق والالتزامات المؤجر والمستأجر ، ولم يقصد المشرع بهذه التشريعات سوى حماية المستأجرين من عنف الملاك الذين أرادوا استغلال الظروف لاستثنائية الناشئة من حالة الحرب ، وعلى ذلك لا يكون ثمة مجال لتطبيق أحكام التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال ، ومن هذا القبيل أن يكون أساس التاجر والباعث عليه تنظيم علاقة لمصالح العمل مثل تخصيص إحدى المنشآت بساكن لموظفيها وعملها رغبة في انتظام العمل بها ، ففي هذه الحالة وأمثاله لا يكون هناك محل

لتطبيق التفسيرات الاستثنائية وتطبيقا لما تقدم صدر القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥. نصا في مادته الأولى على أن (لا تبرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على المساكن الملحقة بالرفاق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفى وعمل هذه المرافق) ، كما صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين الذى حل محل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ونصت المادة الثانية منه على أن (لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب العمل) .

ومن حيث إنه ليس لزاما أن ينص فى العقد على أن الأجرة اسمية ورمزية حتى يمكن القول بانتفاء فكرة المضاربة والاستغلال بل يكفى استخلاص ذلك من مسألة القية الإيجارية المنصوص عليها فى العقد .

ومن حيث أن المبنى المؤجر لمصلحة السواحل بمحطة الكيلو ١٥٢ يكون من ١٤ غرفة والإيجار المتفق عليه لهذا المبنى ٢٢ جنيها سنويا ، وبذلك يخص الغرفة الواحدة ١٩٧ مليا شهريا ، وهى أجرة زهيدة جدا ، إذا أضيف إليها مقابل نفقات الصيانة لئى يجعلها المالك قانونا وهى ٢٠ ٪ من القية الإيجارية طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، وكذلك الضرائب والرسوم المقررة على المالك خلاف العوائد والخفر وهى ضريبة الدفاع بنسبة ٢٥ ٪ من القية الإيجارية طبقا للقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ وضريبة الأمن القومى بنسبة ٢ ٪ من القية الإيجارية طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ ، فإنها تبقى رغم ذلك زهيدة القية بحيث يعقد عليها وصف الأجرة الاسمية خاصة وإنها تتل كثيرا عن أجرة الغرفة الواحدة فى المبنى الآخر المؤجر لمصلحة السواحل بمحطة كبريت والذى وصفت صراحة فى العقد بأنها أجرة اسمية .

ومن حيث أنه يخلص مما سبق ومن استعراض بنود الاتفاق البرم بين الهيئة والمصلحة أن الأجرة المحددة فى هذا الاتفاق زهيدة وأن التكاليف التى يتحمل بها مستأجر يقتضى هذا الاتفاق والتى تسمح بها القواعد العامة إذا أضيفت إلى الأجرة بلتها قد لا تصل إلى المستوى الذى حددته القوانين الاستثنائية للأجرة ، ومن ثم فإن فكرة المضاربة والاستغلال منتبهة فى شأن هذا الاتفاق ، ولا تكون ثمة حاجة إلى إخضاعه للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أنه يضاف إلى ما تقدم أن هيئة قناة السويس قصدت من تأجير المبني المشار إليه لمصلحة السواحل معاونة هذه المصلحة على أداء واجباتها في حراسة القناة وحمايتها من قوارب الصيد المحلية التي تعترض طريق القوافل ، مما يحقق مصلحة خاصة للهيئة هي عدم مرقلة المرور بقناة السويس ، ومن ثم فإن فكرة المضاربة والاستقلال لا تبين أيهما من خلال الغرض من التأجير وبالتالي فلا يخضع المبني لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أسعار الأمان .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن المبني الموجه من هيئة قناة السويس إلى مصلحة السواحل بمخططة الكيلو ١٥٢ لا يخضع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أسعار الأمان .
(متمى ٢٥٢ في ١٩٧٠/٥/٢٨) .

قامسدة رقم (٣)

المبدأ :

عقد إيجار سوق مملوك لجهة الوقف يعتبر عقدا مدنيا ويخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأمان . — أساس ذلك أن هذا السوق يعتبر ملكا لجهة الوقف وهي من أشخاص القانون الخاص وتخضع تصرفاتها لأحكام هذا القانون — لا يغير من هذا النظر أن يمثل جهة الوقف في إبرام هذه التصرفات جهة عليا كوزارة الأوقاف أو المحافظة .

ملخص الفتوى :

إن السوق القديم محل عقد الإيجار المبرم بين ديوان الأوقاف الملكية وبين شركة الأسواق المصرية بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، هذا السوق يعتبر ملكا لجهة الوقف وهي من أشخاص القانون الخاص ، وتخضع تصرفاتها لأحكام هذا القانون ، ولو بذل في إبرام هذه التصرفات جهة عامة كوزارة الأوقاف أو المحافظة ، ومن ثم فإن عقد إيجار السوق المشار إليه يعتبر عقدا مدنيا ، وإذا كان الثابت أنه ورد على السوق وما عليه من منشآت ومبان ، فإنه بذلك يخرج عن نطاق أراضي الفضاء ويخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأمان والذي يسرى على الأمان باختلاف أنواعها سواء ما كان منها مؤجرا للسكن أو غير ذلك من أغراض . . .

(متمى ٢٥٠ في ١٩٧٤/٤/٢٥) .

للمساعدة رقم (٤)

المبدأ :

تعامل المجالس البلدية والقروية معاملة الأفراد في حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فتكون زيادة الأجرة بالنسبة الى الأماكن المؤجرة لها ، هي ذاتها المقررة في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون ، على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ . أو أجرة المثل لذلك الشهر ، اذا كانت الأماكن المؤجرة لها واقعة في المناطق الميينة بالجنول الملحق بالقانون ، هذا مدينة الاستثنائية فيجوز أن تكون على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ اذا طلب المؤجر ، أما بالنسبة لغيرها من المناطق فتسرى الزيادة على أساس أجرة شهر يولية سنة ١٩٤٥ إلى أجرة المثل في هذا الشهر .

ملخص النقض :

بحسب قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ نسبة زيادة الأجرة التي طرأ بها المجالس البلدية والقروية طبقا لاحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجارات الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .

وقد لاحظ القسم أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أنه : —

« لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتي : —

أولا : —

ثانيا : —

ثالثا : — فيما يتعلق بالمدارس والمحكم والائدية والمستشفيات وجميع الأماكن الأخرى المؤجرة للمصالح الحكومية او المعاهد العلمية ٢٥ ٪ من الأجرة المستحقة .

رابعاً : — فيما يتعلق بالإماكن الأخرى .

١٠٪ إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز أربعة جنيهات شهرياً .

١٢٪ إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز عشرة جنيهات شهرياً .

١٤٪ فيما زاد على ذلك .

ثم نصت المادة ١٤ على ما يأتى .

تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة فى المناطق المبنية بالجدول المشار اليه فى المادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها ومجالس المديرية أو للمجالس البلدية والقروية ويكون احضاب الأجرة على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٣ بالنسبة الى الأماكن المؤجرة لمجالس المديرية وأجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ بالنسبة الى الأماكن المؤجرة الى مصالح الحكومة وفروعها وأجرة شهر يوليو سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى الأماكن المؤجرة الى المجالس البلدية والقروية أو أجرة المثل فى تلك الشهور مضافاً الى الأجرة النسبة المئوية المبينة فى المادة الرابعة من هذا القانون .

ويتضح من هذه النصوص أن القانون قد فرق بين مصالح الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ولم يخلط بينها كما فعلت القوانين الأخرى مما يدل على أن الشارع كان يقبلها الى الفرق بين المصالح الحكومية والهيئات الإقليمية ولذلك فلا محل للقول بأن اعتبار تلك المجالس من المصالح العمومية كان محل اعتبار الشارع فى عرف هذا القانون .

وبما دام الأمر كذلك فإنه يجب تفسير عبارة المصالح الحكومية الواردة فى الفقرة ثانياً من المادة الرابعة وفى المادة ١٤٥ بمعناها الضيق ومن ثم لا تشمل هذه العبارة الا المصالح التابعة للحكومة المركزية ولا يدخل فى نطاقها الهيئات الإقليمية ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية .

ولما كانت الفقرة ثالثاً من المادة الرابعة وهى — التى تجعبل

الزيادة ٢٥٪ لم تذكر سوى المصالح الحكومية . فان هذه الزيادة لا يمكن ان تسرى على تلك الهيئات التعليمية بل تعامل تلك الهيئات بالفقرة الرابعة من المادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان المجالس البلدية والقروية ومجالس المديرية تعامل معاملة الافراد في حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فتكون زيادة الاجرة بالنسبة الى هذه المجالس هي ذاتها المقررة في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون سابق الذكر وذلك على اساس اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ اذا كانت الاماكن المؤجرة واقعة في المناطق المبينة في الجدول الملحق بذلك القانون عدا الاستكدرية فيجوز ان يكون على اساس اجرة اغسطس سنة ١٩٣٩ اذا طلب المؤجر . واجرة شهر اغسطس سنة ١٩٣٤ بالنسبة الى مجالس المديرية . واجرة شهر يوليو سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى المجالس البلدية والقروية او اجرة المثل في هذه الشهور .

(فتوى ٦٢٢ في ١١/١١/١٩٥١)

قاعدة رقم (٥)

المستأجر :

ايجار الاماكن تخفيضه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ — عدم سريان هذا الحكم الا في المدن والجهات والاحياء المبينة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بدسريته على الاماكن المؤجرة للحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ولو كانت غير واقعة في هذه المناطق .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم يحدد نطاق تطبيق النص المنصن حكم تخفيض الاجارات والمضاف الى القانون العام رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مادة جديدة تحت رقم ٥ مكرر (٤) . فمن ثم يتعين اعمال هذا النص مع الاحكام الاخرى التي نص عليها هذا القانون الاخير باعتباره القانون العام الذي يحكم اجارات الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه على انه «تسرى احكام هذا القانون فيما عدا الاراضى الفضاء على الاماكن

وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكن ولغير ذلك من الأغراض سواء أكانت مفروشة أو غير مفروشة. مستأجرة من المالك أو مستأجرة لها ، وذلك في المدن والجهات والأحياء المبنية في الجدول المرافق لهذا القانون، ويجوز لوزير الداخلية بقرار منه تعديل هذا الجدول بهيئتين الحذف أو الإضافة » . وظاهر من هذا النص أن أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه لا تسرى إلا في المدن والجهات والأحياء المبنية في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وتنص المادة ١٤ من هذا القانون الأخير على أن « يسرى أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة في المناطق المبنية بالجدول المشار إليه في المادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمجالس الحكومة ومروءها أو المجالس أو المديرينات أو للمجالس البلدية والقروية » . وهؤدى ذلك أن جميع المباني المؤجرة للهيئات المشار إليها ، يسرى عليها التخصيص المنصوص عليه في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بغض النظر عن الجهة التى تقع فيها سواء أكانت واردة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أم غير واردة فيه .

(فقوى ٢٩ في ١/٦/ ١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض أسعار إيجارات الأماكن - سريان أحكام هذا القانون على الأماكن السكنية التى أنشأها مجلس مديرية الشرقية إذ أن النص قد ورد مطلقاً دون تفرقة بين الأماكن الملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة .

ملخص الفتوى :

أقام مجلس مديرية الشرقية عمارات سكنية بمدينة الزقازيق تسلمها من المثلول في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨ . وحدد فئاتها الإيجارية في ١٩ منه ، على أنه لم يطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض إيجارات الأماكن بنسبة ٢٠ ٪ استناداً إلى أنها لم تؤجر إلا بعد تاريخ نفاذه .

ولدى صدور القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض ايجار الاماكن التى انشئت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، استطلعت محافظة الشرقية رأى ادارة الفتوى والتشريع لرياسة الجمهورية فى انطباق احكامه على المساكن المشار اليها فمات اخضاعها لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ٥٨ دون القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ مع رد الفروق المترتبة على ذلك .

وقد طلبت المحافظة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لاعادة النظر فيه ، استنادا الى أن تلك المساكن لم تؤثر الا بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وأن الإيجار المقرر لها يأت من ايجار المثل ذلك انها اقيمت - للمساهمة فى حل أزمة المساكن وتخفيف العبء من محدودى الدخل من الموظفين فضلا عن أن تنفيذ ما انتهت اليه ادارة الفتوى يولد اعباء مالية كبيرة نتيجةتعدد الفروق اعتبارا من شهر يولية سنة ١٩٥٨ فى حين أن الإيرادات عاجزة عن الوفاء بالاتساق المستحقة للشركة التى اتمت تلك المساكن .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن خفض ايجارات الاماكن يقضى فى مادته الأولى بأن « تخفض بنسبة ٢٠ ٪ الاجور الحالية للاماكن التى انشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة من شهر يوايى سنة ١٩٥٨ ، والمقصود بالاجرة الحالية فى أحكام هذه المادة الاجرة التى كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون او الاجرة الواردة فى عقد الإيجار - أيهما أقل . وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس اجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون . وتعتبر الاماكن منشأة فى التاريخ المشار اليه فى هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا فى تاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ . أو بعده . ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتى :

أولا : المباني التى يبدأ فى انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

ثانيا : عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

ويسرى هذا النص على جميع الأماكن المؤجرة سواء كانت تملكها الدولة أو أحد الأشخاص العامة أو الخاصة إذ أنه قد ورد مطلقاً فيؤخذ على الملاحق وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور عن هذا المقصد بما أفصحت منه من سريان أحكامه على المساكن الشعبية « تحقيقاً لأهداف الحكومة في تحقيق الوسائل اللازمة لخفض تكاليف المعيشة » .

وإذا كانت الممارات التي أقالها مجلس مديرية الشرقية قد امتدت للسكنى قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم تسرى أحكامه عليها ، بتعين تخفيض أجورها بنسبة ٢٠ ٪ اعتباراً من الأجرة المستحقة عن شهر يولية سنة ١٩٥٨ أو أجرة الشهر الأول في عقد الإيجار أيهما أقرب تاريخاً .

وإذا كانت الممارات المذكورة لم تؤجر قبل نفاذ القانون المشار إليه لانه يجب أن يعتد منذ إجراء التخفيض فيها بأجرة المثل لا الأجرة الفعلية ، أى بالأجرة التي كانت مقدرة للأماكن المثلية عند العمل بأحكام هذا القانون يصرف النظر عن الأجرة التي قدرها مجلس المديرية والتي روعيتم فيها اعتبارات مختلة لخفض الأجور الى الحد الملائم لطاقة محدودى الدخل من الموظفين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري الفتوى والتشريع الى وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض ايجارات الأماكن ، على المساكن التي أقالها مجلس مديرية الشرقية ومعادلة أجرتها بأجرة المثل وقت صدور هذا القانون مخفضة بنسبة ٢٠ ٪ دون الأجرة التي حددها مجلس المديرية ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(فتوى ٧٢٥ في ١٩٦٣/١/٥) .

الفصل الثالث

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن.

مقابلة رقم (٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن انما يتضمن تعميلا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له في خصوصية كيفية تحديد اجرة الاماكن — مقتضى ذلك انه يتعين تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على ذات النطاق الذي حددته المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه على جميع « الاماكن واجزاء الاماكن » التي تعد للسكنى او لغيرها من اغراض الاستعمال — حكم القانون في اخضاع الاماكن واجرائها لقواعد تحديد الاجرة قد جاء مطلقا — لا وجه لتخصيص هذا الاطلاق الذي قسام عليه نص القانون باى قيد سواء من حيث نوع مواد الانشاء او من مساحة المكن او الشخص الذي اقام المكن ما لكما كان او مستأجرا — اساس لمسك ان كل ما يتطليه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لانتظام احكامه ان يكون المنشأ « مكنيا » وهو ما يتحدد بماله وابعاده تبعا لطريقة انشائه ويمكن للبتنفع به ان يقيم فيه ان كان معدا للسكنى او يشغله بنفسه او بعمله ان كان معدا لاغراض التجارة او الصناعة او مزاوله المهنة او غيرها من اغراض الاستعمال .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ملف لجنة التقدير وعلى عقود الايجار الصادرة من المطعون ضدهم الى الطاعنين — وهى متباعدة في نصوصها وترتيب بنودها — ان هذه العقود أبرمت في غضون النصف الاول من سنة ١٩٦٦ ، وأن محل التعاقد الحقيقي في كل عقد منها هو تاجر مكان تحده حوائط مبنية من ثلاث جهات بطول ثلاثة امتار وعرض متر ونصف وارتفاع مترين ونصف متر يقع في ممر العمارة رقم ١٦ ببيضان العتبة ، على ان يقوم المستأجر على نفقته باستكمال انشاء المحل المؤجر بمواصفات بنائية معينة حددها شرط العقد بان تكون المنشآت مماثلة لتلك الواقعة بالممر خلف محل الأمريكيين بشارع سليمان ، وبان تكون المواد المستخدمة في ذلك هى الخشب والزجاج

وما إليها من مواد بنائية خفيفة « وأن يتولى المستأجر إدخال المياه والكهربار الكهربائي إلى المحل بعد انقضاءه « وأن يتحمل ما تفرضه عليه للخدمات والبنية السارية وما قد يفرض عليه من ضرائب المبانى وأن يزاول عليه نوع النشاط التجارى المنفق عليه في العقد « وأن تتولى المنشآت التى يقبضها المستأجر « التى المؤجر بحيث يلتزم المستأجر فى نهاية العقود بتسليمها « بحيث يتبع لوازنتها من محتاج وخلافه « - وقد أسفر بحث وزارة الإسكان لشكوى المستأجرين عن تراخى لجنة التقدير فى القيام بتحديد اجرة هذه المحال بعد أن تم اثباتها عن اعداد مذكرة تفهمننت أن المحال المذكورة هى : « تككين « مسطخنة فى الأفراس التجارية وأنها أجرت فى أوائل سنة ١٩٦٤ وأخطت إليها مرافق المياه والكهرباء « وأنها بذلك تدخل فى حكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن بغض النظر عن مؤامرات انقضاءها أو « إذا كان الذى انشأها المؤجر أم المستأجر « ومن ثم هامت لجنة التقدير بتحديد اجرة هذه المحال طبقاً لأحكام القانون المذكور وأبقت فى محضر المعاينة أنها « تككين بالدور الأرضى بالممر الشرقى للمعمرة رقم ١٩ ميلان : التفتة ، بنشأة من حوائط حاملة من الطوب الأحمر والشقف خشب تجلد بالخشب الطيبى والأبلاكش « والأبواب بعضها صاج وبعضها زجاج وخشب « وسكن « والعواطف بياض نخشين وعشرة جبر - وتقدر اللجنة سعر المتر المربع من أرض التكاين بنبلغ مائة وعشرين جنيهاً ، وتكلفة المتر المربع من المنشآت بنبلغ أحد عشر جنيهاً ، وتكاليف توصيل الكهرباء بنبلغ خمسين جنيهاً - ثم أجرى تقدير الاجرة منسوباً إلى هذه العناصر بالتطبيق للقواعد المقررة فى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن ينص فى المادة الأولى منه على أن « تحدد ايجارات الأماكن (المجرة للسكنى) ... »

أو لغير ذلك من الأفراس التى تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وفقاً لما يأتى : -

وتسرى أحكام هذا القانون على المباني التى لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليه فى الفقرة السابقة كل وحدة سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ « .

هذا ويبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون انه استحدث طريقة جديدة لتحديد الأجرة بدلا من تلك التي كان يقضى بها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ « بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين » والقوانين المعدلة له وآخرها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وعلى ذلك فإن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ انما يتضمن تعديلا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في خصوصية كيفية تحديد أجرة الأماكن ، واذا كان هذا القانون ينص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون — فيما عدا الأراضى الغضاء — على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها ، الموضرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض .. » فإنه يتعين تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على ذات الطلاق الذى حددته المادة الأولى من القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٤٧ أى على جميع « الأماكن وأجزاء الأماكن » التى تعد للسكنى أو لغيرها من أغراض الاستعمال .

ومن حيث أن المعنى المستند من هذه العبارة أن حكم القانون في أخضاع الأماكن وأجزائها لقواعد تحديد الأجرة قد جاء مطلعا بحيث يشمل كل مكان انشئ في المجال الزمنى لتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بقصد استعماله في السكنى أو في مزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية أو غيرها من أغراض استعمال المكان المنشأ ، وأنه لا وجه لتخصيص هذا الإطلاق الذى ظم عليه النص بأى قيد سواء من نوع مواد الإنشاء أو من مساحة المكان أو الشخص الذى أقام المكان مالكا كان أو مستأجرا ، ذلك أن كل ما يتطلبه القانون لتطبيق أحكامه أن يكون المنشأ « مكانا » وهو ما تعتمد معالقه وأبعاده نهما لطريقة إنشائه ويمكن للمنتفع به أن يقيم فيه أن كان معدا للسكنى أو أن يشتغله بنفسه أو بعماله أن كان معدا لأغراض التجارة أو الصناعة أو مزاولة المهنة أو غيرها من أغراض الاستعمال .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المنازعة الماثلة يخلص أن محل عقود الإيجار المصادرة إلى المستأجرين ليس أرضا فضاء ، بل هو في حقيقة الأمر محل انشئت لاستعمالها في الأغراض التجارية وينطبق عليها وصف « الأماكن » بالمفهوم الذى عناه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ومن ثم يخضع تحديد أجرتها لأحكامه ، وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يصادف صحيح القانون فيها ذهب اليه من تأويل تلك العقود بانها تتعلق بإنشاء مقرينات مما لا ينطبق عليه وصف « المكان » بالمعنى المقصود بالقانون المذكور ، ولا غيرها نحا اليه من تخصيص مجال تطبيقه بقصره على أنواع معينة

من المنشآت تتحدد بحسب نوع مواد البناء المستعملة وبما يتعين أن يبذل فيها من جهود وأعمال هندسية ، وذلك للأسباب التي سلفايرادها تفصيلا .

ومن حيث أن قرار مجلس المراجعة المطعون فيه قد أبقى على أن الحالة التجارية الموجرة إلى الطاعنين هي أيا كان تخضع في تقدير إجرتها لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، وخلص من ذلك إلى تفسير اختصاص لجنة التقدير ومن بعدها مجلس المراجعة بتقدير الأجرة وتحديد رمتا للقانون المذكور ، فإن القرار يكون والحق كذلك تد سحر مطبقا للقانون ولا مطعن عليه ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يقين الحكم بالفائز ويرفض الدعوى مع الزام المدعين المصروفات .

(علمون ١٧٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٦)

القاعدة رقم (٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد إيجار الأمان — سرية على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦١ — يقصد بالمباني في مجال هذا القانون كل وحدة سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٢ ولو كانت وحدات أخرى من المقاربات أجرت أو شغلت قبل ذلك التاريخ .

بمفص الحكم :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بمصطلح بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ نصت على أن يتم «لتحديد إيجارات الأمان المدة للسكن أو لغرض ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقا لما يأتي .. وتسرى أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ المشار إليه ..

ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل وحدة سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم

١٦٨، لسنة ١٩٦١ المشار اليه، فانه وفقا لاحكام هذه المادة تنمى احكام القانون رقم ٤٦، لسنة ١٩٦٢، على وحدات العقار التى لم تؤجر، او تشيكل لأول مرة الا بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩، او كاتبت، وندعت، اخرى من العقار اجرت او شملت قبل ذلك التاريخ، وخصعت بذلك للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١،

(ملحق ١٢٥ لسنة ١٤ فى جلسة ١٩٧١/١٢/٤)

مقابلة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦، لسنة ١٩٦٢، بتحديد ايجار الامكن - نطاق تطبيق احكامه - نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى منه على سريان احكام هذا القانون على المباني التى لم تؤجر، او تشيكل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١، بتخفيض ايجار الامكن - مؤدى ذلك استبعاد المباني التى تم تجر أو شغل بعض اجزائها قبل تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ - خضوع هذه الوحدات الأخيرة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

تمن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الامكن فى مادته الأولى على أن « تحدد اجارات الامكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الاغراض ، والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه »، وفقا لما يلى :

(أ) صافي ثأية استئجار العقار بواقع ٥٪ من قيمة الأرض والمبنى .

(ب) ٣٠٪ من قيمة المبنى مقابل استهلاك رأس المال ومضروفات الاصلاحات والصيانة والادارة .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه، بخلاف إلح القيمة الإيجارية المحددة وفقا لما تقدمت بها يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والاضافية المستحقة .

وتسرى أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

وحددت المادتان ٢ ، ٣ من القانون سالف الذكر ، القواعد التي يتم على ملائمتها تقدير قيمة كل من الأرض والبناء ، ثم نصت المادة ٤ على أن تختص لجان تقدير القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بتحديد إيجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعها على الوحدات ، على أن يعمل تشكيلها بحيث يضم إلى عضويتها اثنين من مهندسي الإدارات الهندسية المحلية . بالحفاظية يصدر بإقتراحهما قرار من المحافظ ، وتكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة من الأعضاء

وتنفذا لهذا القانون ، شكلت أكثر من لجنة لتتولى تقدير القيمة الإيجارية للمباني الخاضعة لأحكامه على النحو المبين به ، ولدى قيامها بذلك قامت بعض الصعوبات وثار التساؤل من الرأي القانوني الواجب الإتيان في شأنها وتتمثل الصعوبات سالف الذكر ، في الأمور الآتية :

أولاً : سريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، على الوحدات السكنية التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وذلك إذا ما كانت هذه الوحدات كانت في مبنى شغل بعض وحداته ، أو أجرت قبل التاريخ المشار إليه .

ثانياً : الكيفية التي يتم بها تحديد القيمة الإيجارية للعقار أو للجزء من العقار الذي تحدث فيه تعديلات جوهرية ، تغير من معالمه أو من طريقة استعماله .

ثالثاً : خضوع التركيبات التي تنبثق في الأراضي الغصاء أو على أسطح وواجهات العقارات للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . المشار إليه ، والطريقة التي تتبع في تقدير قيمتها الإيجارية ، إذا ما تبين خضوعها لذلك القانون .

رابعاً : في حساب القيمة الإيجارية الصافية ، تمهيدا لحساب الضريبة ، طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قامت صعوبة تتحصل منها إذا كانت النسبة المقررة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، كمقابل للمبرونات التي يتكدها المالك تخضع من القيمة الإيجارية المقدرة وفقا للمادة الأولى ، ثم تستخرج قيمة الضريبة أم تحسب على أساس ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني قبل إضافة ٣ ٪ ، ثم تضاعف بعبد ذلك الضرائب

ونسبة الـ ٣٪ التي قدرها القانون كقابل لمصاريف الصيانة والأصلاح واستهلاك رأس المال » .

وقد قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري في هذا الموضوع
البنديء الآتية :

— ان الأصل طبقا للفقرة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن ، ان احكامه لا تسري الا على المباني التي تنشأ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، أما المباني التي انشئت قبل ذلك ، فانها تخضع أصلا لأحكام القانون سالف الذكر ، فتخضع اجرتها بالنسبة المحددة بالمادة الأولى به ، وقدرها ٢٠٪ من القيمة الاجارية للكان ، أما ما لم يؤجر رأى الشارع استثناء من ذلك ، أن يخضع المباني التي انشئت قبل العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذا كانت حتى تاريخ العمل بالقانون الأول ، لم تؤجر أو تشغل ، ولذلك نص في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على ان «تسري احكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه» . ومقتضى استعمال الشارع ، في هذه الفقرة ، لفظ « المباني » دون عبارة «الأماكن» التي اوردها في الفقرة الأولى ، انه أراد ان يستبعد من نطاق سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، المباني التي تم تلجير بمضى اجرائها أو شغل ، قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وأن يخضع لأحكامه ، المباني التي بقيت جميعها بكل ما تتضمنه من وحدات خالية غير مؤجرة أو مشغولة .

ومؤدى ذلك ان المباني التي كانت بعض وحداتها قد اجرت أو شغلت ، قبل التاريخ المشار اليه وخضعت هذه الوحدات من ثم لما تضمنه القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ من حكم يقضى بتخفيض اجرتها ، على النحو المتقدم ، فان باقى الوحدات ، تخضع لأحكامه حتى ولو اجرت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وتقدر هيئتها الاجارية في هذه الحالة ، على اساس اجرة المثل ، وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

وعلى مقتضى ما تقدم ، بتحديد نطاق سريان حكم الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بالمباني التي انشئت قبل

المعمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وذلك بشرط ألا يكون أى جزء أو وحدة منها قد شغل أو أجر قبل التاريخ المشار إليه .

(نقوى ١٢٧ في ١/٢٩/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المعارات التى تحدث فيها أو فى جزء منها تعديلات جبرية تغير من معالها أو من كيفية استعمالها فى ظل نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر فى حكم المعبارات المستجدة وتخضع للقانون المذكور وتقدر قيمتها الإيجارية وفقا لأحكامه .

ملخص الفتوى :

إن المسلم به ، أن المعبارات التى تحدث فيها ، أو فى جزء منها تعديلات ، تغير من معالها ، أو من كيفية استعمالها ، مما يؤثر فى قيمتها الإيجارية تأثيرا محسوسا ، تعد فى حكم المعبارات المستجدة ، وتخضع من ثم للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، طالما أن التعديلات المشار إليها ، قد حدثت فى مفرقها ، ويتمتع على مقتضى ذلك ، بتقدير قيمتها الإيجارية وفقا لأحكامه ، وبالطريقة المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ منه . أما القول ببقاء قيمتها الإيجارية القديمة على حالتها ، على أن تزداد بمقدار ٨٪ من قيمة ما تكلفه المالك لعمل التعديلات ، فهو قول لا أساس له ، ويعد بمثابة استحداث لطريقة جديدة فى التقدير لم ينص عليها القانون ، ولا تتفق مع أحكامه ، ومن ثم فإنه يتمتع أطرافه ، وعدم الاعتماد به .

(نقوى ١٢٧ فى ١/٢٩/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن — عدم سرطانه على الأراضي الفضاء التى توجز إلى شركات الاعلان لاقامة تركيبات و لوحات الاعلانات عليها وكذلك للتركيبات واللوحات التى تقام على أسطح الممرات الجنية أو على واجهاتها — السند فى هذا أن القانون المذكور لا يسرى إلا على الأماكن الجنية وحدها .

ملخص الفتوى:

أن المستفيد من نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والأحكام التى أوردها لتحديد قيمة المكان الإيجارية ، وتقدير قيمة الأرض والبناء ، أن الأماكن التى يسرى عليها القانون المذكور ، هى الأماكن المبنية بحسب ، ولا يقصد بالبناء فى هذا الصدد ، مجرد إقامة سور أو واجهة على أرض مضاء بأية مادة ، بل يراد به ذلك الذى يقتضى وضع أساسات واستخدام مواد البناء المعروفة ، كما يقتضى إقامة توصيلات خارجية للإبراق من ماء وكهرباء ، لا مكان الانتفاع به ، فلا تدخل فى هذا المعنى ، من ثم ، التركيبات الخشبية التى تنظم حول الأراضى المضاء بهذه لا تعتبر بناء ، فى حكم هذا القانون ، ولا تسرى عليها أحكامه ، وبسواء فى ذلك أركان من أقالها هو مالك الأرض أو من استأجرها لهذا الغرض .

ولا تخلف اللوحات والتركيبات التى تنظم على أسطح العقارات ، أو على واجهاتها من التركيبات سالفة الذكر ، ولا يكون من ثم ، ثمة وجه للمغايرة بينهما فى الحكم ، إذ أن مجرد إقامة هذه اللوحات أو التركيبات على جزء من المبنى ، فى سطحه ، أو على واجهته ، لا يدرجها كجزء منه ، ولا يؤدى إلى اعتبارها وحدة من وحداته ، ولذلك فهى لا تعتبر بحق جزءاً من المبنى ، ولا تخضع كالنوع الأول للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ١٢٧ فى ١٩٦٣/١/٢٩) .

قاصيدة رقم (١٢)

المبدأ:

الضرائب العقارية التى يدفعها المستأجر إلى المالك - تعد من قبيل الأجرة - عبء ضريبة المبنى يقع على علق المالك لا المستأجر - المالك هو المكلف بالضريبة العقارية - عدم جواز إعفاء أحد الفناصل من أداء الضرائب العقارية بناء على اتفاقية فيما للعلاقات القصلية .

ملخص الفتوى:

الثابت أن المبنى المؤجر خضع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن ثم خفضت أجرته بعد ذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض إيجار الأماكن .

- ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنسب للذكر نص على أن «تحدد إجراءات الأمان المدة للبيكي أو لغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقا لمسا يأتى : (أ) منافع قائمة باستثمار العقار يتوقع ٥٪ من قيمة الأرض والمبنيين (ب) ٣٪ من قيمة المبنيين مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاحات والصيانة والإدارة ، ومع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يضاف الى القيمة الاجارية المصنفة ونقشا لها تقدم ، وما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والاضافية المستحقة » .

ومن حيث أن يؤدى هذا النص أنه بعد أن يتم تحديد القيمة الاجارية وفقا للمعنيين أعب يضاف اليها بعد ذلك مقدار الضرائب العقارية مع مراعاة احكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ الخاض بتقرير بعض الاعفاءات ومن الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجار بمقدار الاعفاء .

ويستفاد من ذلك أن تلك الاضافة انها يدفعها المستاجر باعتبارها اجرة وليس باعتبارها ضريبة وهذا التفسير هو الذى يتفق مع التفسير المقرر من أن عبء ضريبة المبنى انما يقع على عاتق المالك لا المستاجر . وذلك لما تختلف منه نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ، فالمادة ٤٢ من هذا القانون تنص على أن « يكون مسعر الضريبة عشرة في المئة من القيمة الاجارية السنوية بعد استبعاد ٢٠٪ (عشرين في المائة) من هذه القيمة مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بها فيها مصاريف الصيانة » .

كما تنص المادة ٢٦ على أن « يكون المستاجرون مسئولين بالتضامن مع اصحاب العقارات عن أداء الضريبة بقدر الاجر المستحق عليهم بغير حاجة الى اجراءات قضائية ، وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة التى تسلم اليهم كإصال من المالك . . . ويعتبر صاحب الأرض متضامنا مع صاحب المبنى في أداء الضريبة المستحقة » .

وبين من هذه النصوص أن الضريبة انما يلتزم بها المالك للمبنى باعتباره المكلف بها . ولذلك جاءت صياغة المادة ٢١ من القانون المذكور تنص بأن تعفى من أداء الضريبة (أ) العقارات المملوكة للدولة (ب) العقارات المملوكة لجانس المديرينات . . . فالاعفاء هنا تنصب على الأشخاص العادة بالنظر الى العقارات

التي تمثلها لا العقارات التي تستأجرها وذلك باعتبار أن الضريبة مفروضة على المالك لا المستأجر .

ومن حيث أنه متى كانت المبالغ المسلفة التي يلتزم المستأجر بها لا تدفع باعتبارها ضريبة وإنما باعتبارها أجره فمن ثم لا يعنى فصل جمهورية ألمانيا الديمقراطية من أدائها حتى مع التسليم بتطبيق أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية الصوبية الى عدم اعفاء فصل جمهورية ألمانيا الديمقراطية من أداء المبالغ المشار إليها في الحالة محل البحث .

لتوى ١٤٢٩ في ١٩/١١/١٩٧٠ .

قاصدة رقم (١٣)

المبسطة :

حساب القيمة الإيجارية للمكان وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — اضافة الضرائب العقارية الأصلية والاضافية إليها — كيفية تقدير هذه الضرائب — يكون بالنسبة المحددة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك من القيمة الإيجارية المحددة وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد استنزال ٢٠٪ منها مقابل جميع ما يتكبد المالك من مصروفات بما فيها مصاريف صيانة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن القيمة الإيجارية للمكان تحدد أولا ، على النحو المبين فيه ، ماذا تصدحت القيمة على هذا النحو ، اضيف إليها ما يخص المكان من الضرائب العقارية . الأصلية والاضافية . وفي تقدير الضرائب المشار إليها تتبع احكام القوانين المقررة لها . وعلى مقتضى ذلك ، ثلثة بالنسبة للضريبة الأصلية على العقارات المبنية ، بتعين تحديد قيمتها بالنسبة المحددة في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وذلك من القيمة الإيجارية المحددة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٢ ، بعد استبعاد ما يوازى نسبة ٢٠ ٪ منها ، قررها القانون كقابل لجميع المصروفات التى يتكبدها المالك بها فيها مصاريف الصيانة ، أما ما جاء فى كتاب جهة الإدارة « مما يستفاد منه أنه » تحسب الضريبة على أساس ٥ ٪ من قيمة الأرض والمبنى ، ثم تضاف قيمة الضريبة المحسوبة على هذا الأساس إلى الأجرة التى تحدد للمكان بمراعاة نسبة الـ ٥ ٪ من قيمة الأرض والمبنى . وبعد تمام ذلك يضاف إلى هذه الأجرة وإلى الضريبة المحددة بنسبة منها — ما يوازى ما يخص المكان المؤجر من نسبة ٣ ٪ من قيمة المبنى . ومن مجنوع ذلك ، لتحديد أجرة المكان » . فهذا قول ، فيه اجتهاد ، لا أساس له من النصوص ، ولذلك لا يصح الأخذ به ، أو العمل بمقتضاه .

ومن ثم فانه يتعين تحديد قيمة الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة المحددة فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، من القيمة الإيجارية المحددة وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد استئصال ما يوازى ٢٠ ٪ من القيمة الإيجارية المشار إليها كقابل للمصروفات التى يتكبدها المالك .

(انتهى ١٢٧ فى ١/٢٩ / ١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ — مناط أعمال حكمها أن تكون ثمة أجرة متفق عليها بين المالك والمستأجر قبل أن يتم تقدير القيمة الإيجارية بواسطة لجان التقدير طبقاً للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — تقدير القيمة الإيجارية بواسطة هذه اللجان قبل صدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ يخرج الحالة من مجال أعمال حكم هذا القانون — التفسير التشريعى رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — تأكيد لهذا المعنى — القيمة الإيجارية التى قدرها لجان التقدير لا تعتبر أجرة اتفاقية فى معنى القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ — ولو سبق للمالك والمستأجر الاتفاق على الاحتكام إليها — مثال : مسكن قوى الدخل المحدود بمحافظة السويس — تخفيض المحافظة للأجرة التى حددتها لجان التقدير — عدم اعتبارها بعد التخفيض أجرة اتفاقية تخضع لحكم المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥

ملخص الفتوى ٢

يبين من نص المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ أن تخفيض الأجرة بمقدار النسبة المشار إليها ، إنما ينصب - وفقاً لصريح هذا النص - على الأجور المتعاقد عليها للأماكن التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فإن أعمال حكم المادة المذكورة ، أن تكون ثمة أجرة متفق عليها في عقد الإيجار بين المالك والمستاجر ، قبل أن يتم تقدير القيمة الإيجارية للمكان المؤجر ، بوساطة لجان التقدير المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - ومؤدى ذلك أنه إذا لم يكن هناك أجرة متفق عليها ، ثم قدرت القيمة الإيجارية للمكان المؤجر بوساطة لجان التقدير المشار إليها مباشرة قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم المادة الثانية من هذا القانون الأخير ، ولا تعتبر القيمة الإيجارية المقدرة في هذه الحالة أجرة اتفاقية متعاقد عليها ، في مفهوم حكم المادة المذكورة ، ولا يسرى في شأنها التخفيض المنصوص عليه في هذه المادة .

وقد أكد هذا المعنى التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - استناداً إلى هذا القانون وإلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - إذ نص في مادته الأولى على أنه « إذا اتفق المالك والمستاجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقاً لما تقرره لجنة التقدير ، فلا يكون هناك أجرة اتفاقية متعاقد عليها » . وتستبر لجان التقدير في تقدير الأجرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه . وإذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم يسمح بإبرارها نهائياً تستمر مجالس المراجعة في نظر الطعون . أما إذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة إلى هذه الأماكن نهائية فيعتبر تقديرها هو الأجرة النهائية المتعاقد عليها . على أنه إذا دفع المستاجر بصفة مستمرة مبلغاً شهرياً ولو تحت الحساب فإنه يعتبر بمثابة القيمة الإيجارية المتعاقد به من وقت إبرام العقد » .

لقد انتهت هذا التفسير التشريعي إلى عدم اعتبار القيمة الإيجارية التي قدرتها لجان التقدير ، أجرة اتفاقية متعاقد عليها ، حتى ولو اتفق المالك والمستاجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقاً لما تقرره لجنة التقدير ، وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم المادة الثنائية من

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فيما يختص بتخفيض ٣٥٪ من الأجور المتعاقد عليها ، وذلك لعدم وجود اجرة اتفاقية متعاقد عليها ، فتمسّير لجان التقدير ومجالس المراجعة في عملها ، على الرغم من صدور هذا القانون الأخير ، كما انه اذا كان تقدير لجان التقدير للقيمة الاجارية قد أصبح نهائيا — قبل صدور هذا القانون — فيعتبر تقديرها هو الاجرة النهائية ، التي لا يجوز اجراء أى تخفيض فيها .

وان مساكن ذوى الدخل المحدود التي انشأتها محافظة السويس في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قد قدرت القيمة الاجارية لها عن طريق لجنة تقدير الاجارات المشكلة طبقا لهذا القانون ، ثم خفض مجلس المحافظة هذه القيمة الاجارية بقراره الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وشغلت تلك المساكن بعد ذلك على اساس القيمة الاجارية المخفضة . ومن ثم فلم تكن هناك اجرة اتفاقية متعاقد عليها قبل تقدير القيمة الاجارية للمساكن المشار اليها بواسطة لجنة التقدير المذكورة ، كما ان الاجور الواردة في عقود الاجار الحرة بين المحافظة ومستأجرى المساكن المذكورة ، وهي التي تدرتها لجنة التقدير — وان خفضتها المحافظة بعد ذلك لاعتبر اجورا اتفاقية متعاقد عليها ، اذ لا يتم هذا التخفيض من طبيعتها في شيء وتبعا لذلك فان هذه الاجور لا تخضع لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولا يجوز تخفيضها بالنسبة المنصوص عليها في هذه المادة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ — بشأن تخفيض اجار الاماكن — على المساكن التي انشأتها محافظة السويس لذوى الدخل المحدود آتية الذكر والى عدم جواز ، تخفيض اجارات هذه المساكن بالاستناد الى حكم المادة الثانية من هذا القانون .

(نتوى ٩٦٠ في ١١/١٠/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

اجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — حق تأجير الاماكن الغروشة في المصايف والمساكن — عدم جواز تقييد هذا الحق بقصره على المستأجر من الاماكن الخالية دون المستأجرين للاماكن الغروشة او قصر هذا الحق على المالك في بعض المناطق وعلى المستأجرين في مناطق أخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٧) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تنص على انه « يجوز للملاك والمستأجرين في المصايف والمشاتى التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان والمرافق تأجير الأماكن مفروشة طبقا للشروط التى ينص عليها هذا القرار » - ويبين من هذا النص ان المشرع أجاز تأجير الأماكن المفروشة في المصايف والمشاتى ، وحدد من لهم حق التأجير وهم الملاك والمستأجرين ، ثم أنط بوزير الاسكان ان يحدد بقرار يصدره المصايف والمشاتى التى يجوز فيها التأجير والشروط التى يتم بها هذا التأجير ، ومن ثم فان هذا القرار يجب ان يكون مقصورا على تحديد من يحق لهم التأجير والا كان فى ذلك مجاوزة لحدود التفويض .

ومن حيث انه فيما يتعلق بمذلول عبارة « المستأجرين » فى مفهوم احكام المادة (٢٧) المشار اليها ، وما اذا كانت تشمل مستأجرى الاماكن المفروشة او تقتصر على مستأجرى الاماكن الخالية ، فان القاعدة ان المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يرد فى النص ما يغيثه ، واذا لم يرد فى النص ما يحدد المستأجرين بمستأجرى الاماكن الخالية دون المفروشة ، فانه يكون لهم جميعا حق تأجير الاماكن المفروشة فى المصايف والمشاتى التى يحددها وزير الاسكان وبالشروط التى يضعها ، والا يجوز قصر هذا الحق على طائفة دون اخرى او قصر حق طائفة على بعض المناطق ، وقصر حق طائفة اخرى على غيرها من المناطق والا كان فى ذلك مخالفة لحكم القانون ، ولا وجه للنحوى فى هذا الخصوص بالحكمة من النص لان القاعدة انه لا اجتهاد فى موضع النص الصريح .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تقييد حق تأجير الاماكن المفروشة بالمصايف والمشاتى ، بقصره على المستأجرين للاماكن الخالية دون المستأجرين للاماكن المفروشة ، او قصر هذا الحق على الملاك فى بعض المناطق وعلى المستأجرين للاماكن الخالية دون المستأجرين للاماكن المفروشة ، او قصر هذا الحق على الملاك فى بعض المناطق وعلى المستأجرين فى المناطق الاخرى .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أيجار الأملكن أغلق باب الطعن بالإلغاء بالنسبة إلى قرارات مجلس المراجعة - قصد المشرع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات - عدم جواز سماع الدعوى بطلب إلغاء قرار مجلس المراجعة أيا كانت طبيعة المخالفات ما دامت لا تنحدر بالقرار إلى درجة الانعدام .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أيجار الأملكن ، أن قرار مجلس المراجعة نهائي ، ولا يجوز الطعن فيه أمام القضاء ، إذ تنص الفقرة الثالثة من المادة (٥) من القانون المذكور على ما يأتي :

« يكون قرار مجلس المراجعة غير قابل لأي طريق من طرق الطعن » .

ويؤخذ من ذلك أن المشرع قد أغلق باب الطعن بالإلغاء بالنسبة إلى قرارات مجلس المراجعة التي تصدر بالتطبيق لأحكام القانون سالف الذكر لا فرق في ذلك بين من طبق القانون في حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا في حقه ، وأيا كانت طبيعة المخالفة القانونية أو نوع الانحراف في تحصيل الواقع أو تطبيق القانون ، لأن القصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقراً للوضع بالنسبة إلى تحديد القيمة الإيجارية للأملكن ، إذ أنه لا يجوز سماع الدعوى بطلب إلغاء قرار المجلس أيا كانت طبيعة المخالفات التي ينعماها صاحب الشأن على هذا القرار ما دامت لا تنحدر به إلى درجة الانعدام .

(ظمن ٧٠٨ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢١) .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن - إغلاق باب الطعن بالالفاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة - قصد المشرع عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات - الحكم بعدم جواز سماع الدعوى بطلب إلغاء القرارات الصادرة من مجلس المراجعة أيا كانت طبيعة المخالفات - النعى بعدم دستورية هذا الحكم بدعوى مصادرته لحق التقاضى على غير أساس إذ يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء - القسانون هو الذى يربط جهات القضاء ويعين اختصاصها .

ملخص الحكم :

إن المشرع أغلق باب الطعن بالالفاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة التى تصدر بالتطبيق القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن، لا فرق فى ذلك بين من طبق القانون فى حقه تطبيقا صحيحا ومن لم يطبق هكذا فى حقه ، وأيا كانت طبيعة المخالفة القانونية أو نوع الانحراف فى تحصيل الواقع أو تطبيق القانون لأن القصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقرارا للوضع بالنسبة الى تحديد القيمة الاجبارية للأماكن، نكلما تعلقت المنازعة بقرار صادر من مجلس المراجعة بتحديد القيمة الاجبارية للأماكن فانه لا يجوز سماع الدعوى بطلب إلغاء أيا كانت طبيعة المخالفات التى ينعاها صاحب الشأن على القرار ما دامت لا تنحصر به الى درجة الإعدام ولا وجه للنعى بعدم دستورية نص المادة الخامسة المشار اليها بدعوى مصادرتها لحق التقاضى ذلك أنه يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما ، وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء ، وإذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الالتجاء الى القضاء للانتصاف لأن فى ذلك مصادرة لحق التقاضى وهو حق كفل الدستور أصله إذ تكون مثل هذه المصادرة المطلقة بمثابة تعطيل وظيفة السلطة القضائية وهى سلطة أنشأها الدستور لتمارس وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى ، لا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة

اختصاص القضاء بالتوسيع أو بالتضييق لأن التصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويمين اختصاصاتها وينبئ على ذلك أن كل ما يخرج القانون من ولاية القضاء يصبح معزولا من نظره .

(طعن رقمى ٧٤٤ ، ٨٠٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٢٥)

مقاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الاختصاص بنظر قرارات مجلس المراجعة التى صدرت بالتطبيق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجازات الامكن شئها شأن أى قرار ادارى - عدم اخطار الملك بهود نظر تظلم المستأجرين امام مجلس المراجعة - بطلان قرار مجلس المراجعة .

الحكم :

ان الفقرة السادسة من المادة (٥) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجازات الامكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، وان كانت تنص على أن تكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم الطعن فيها كما يكون القرار الصادر من مجلس المراجعة فى التظلم نهائيا وغير قابل للطعن فيه امام أية جهة ، الا أن المحكمة العليا حكمت بجلستها المتعقدة فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة (١) القضائية (دستورية) ، بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجازات الامكن المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ فيها نصت عليه من عدم جواز الطعن فى قرارات مجلس المراجعة الصادرة بالفصل فى التظلم من قرارات لجنة التقدير ، ومن ثم فإن قرارات مجلس المراجعة التى صدرت بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، يكون شأنها شأن أى قرار ادارى نهائى صادر من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، يختص بنظر طلب الفائها القضاء الادارى ، وعلى ذلك يكون طلب الطاعنين الحكم بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى على اساس سليم من القانون .

ومن حيث أن المنازعة ، موضوع الدعوى التى اقبلها المطعون ضده ، والمصادر فيها الحكم المطعون فيه ، تدور حول بطلان قرار مجلس المراجعة

بعدم إخطار المدعى بالجلسة المحددة لنظر تظلم المستأجرين ليتمكن من إبداء وجهة نظره فيها هو معروض على المجلس وكذلك لعدم ضم تظلم المدعى إلى تظلم المستأجرين والفصل فيهما بقرار واحد وإن صدور القرار المطعون فيه إنما يعنى أن مجلس المراجعة فصل في تظلمه دون أن يمثل أمامه ويبسدى دفاعه .

ومن حيث أن الفصل في الطعن المتقدم من المالك أو من المستأجرين في قرار لجنة تقدير الإجراءات ينطوي بحكم اللزوم على فصل في الطعن المتقدم من الطرف الآخر لذلك يتعين على مجلس المراجعة إذا ما نظر الطعن المتقدم من أحدهما أن يخطر كلا من الطرفين بوعده نظره حتى يستطيع كل منهما أن يبدي أمامه وجهة نظره وملاحظاته ، فإذا انعقد المجلس ونظر الطعن في شئبة أى من الطرفين بسبب عدم إخطاره بالجلسة وفوت عليه فرصة الرد على بيانات الطاعن الآخر فإن انعقاد هذا المجلس يكون وقع باطلاً لما شاب إجراءاته من عيب جوهري يمس أصلاً من الأصول المقررة وهو حق الدفاع ويلحق هذا البطلان بالقرار الصادر من هذا المجلس لما داخله من عوج انحرف به عن هذه الأصول المقررة .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن مجلس المراجعة نظر تظلم المستأجرين ولم يخطر المالك بوعده نظره ههنا التظلم بالرغم من أنه تظلم بدوره من ذات القرار ، ومن ثم يكون قراره باطلاً ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى إلغاء القرار المطعون فيه قد أصاب الحق .

(طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

قرارات مجلس المراجعة بتحديد القومة الإيجارية الأماكن — لا يجوز سماع الدعوى بطلب الغائها ما دامت لا تنحصر إلى درجة الانعدام .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن أن قرار مجلس المراجعة نهائي ، ولا يجوز الطعن فيه أمام القضاء ، إذ تنص الفقرة الثالثة من المادة (٥) من القانون المذكور على أنه «يكون قرار مجلس المراجعة غير قابل لأي طريق من طرق الطعن ويؤخذ من ذلك أن المشرع

قد أفلق باب الطعن بالألغاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة التى تصدر بالتطبيق لأحكام القوانين آنف الذكر لا فرق فى ذلك بين من طبق القانون فى حقّه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى حقّه ، وأيا كانت طبيعة المخالفة القانونية أو نوع الانحراف فى تحصيل الواقع أو تطبيق القانون ، لأن القصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقراراً للوضع بالنسبة الى تحديد القيمة الإيجارية للأماكن ، بكلها تعلقت المنازعة بقسار صادر من مجلس المراجعة بتحديد القيمة الإيجارية للأماكن فإنه لا يجوز سماع الدعوى بطلب إلغاء قرار المجلس أيا كانت طبيعة المخالفة التى ينصاها صاحب الشأن على هذا القرار ، بما دامت لا تتحدّر الى درجة الانعدام .

(طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١٤ فى - جلسة ١٤/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

التظلم من قرار لجنة التقدير - أخطار مالك العقار بالتظلم وبشأريخ الجلسة المحددة لنظره أمام مجلس المراجعة لا يعتبر إجراء جوهرياً - أغفاله لا يشكل صورة من صور انعدام القرار .

ملخص الحكم :

إن أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكذلك نصوص قرار وزارة الإسكان رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٣ المنظم لإجراءات التظلم من قرار لجنة التقدير والنفصل فى التظلم بواسطة مجلس المراجعة - قد خلّت بها يوجب أخطار مالك العقار بأن تظلماً قد رفع من المستأجر من قرار لجنة التقدير أو مما يوجب إبلاغه كذلك بالجلسة المعنية أمام مجلس المراجعة لنظر هذا التظلم ، بل أن هذه النصوص قد خلّت جميعاً بما يؤخذ منه أن هذا الإعلان يعتبر إجراء جوهرياً فى ذاته ، بحيث يترتب على منجزه أغفاله بطلان القرار بحسب مقصود الشارع ، ويفرض أن أغفال المالك غير المتظلم بتظلم المستأجر ، يوجب قرار مجلس المراجعة ، فإنه لا ينحدر به الى حد الانعدام ذلك أنه فضلاً عما تقدم من أن النصوص قد خلّت بما يؤخذ منه أن إعلان المالك يعتبر إجراء جوهرياً فى ذاته فإن التظلم لمجلس المراجعة لا يختصم المالك ، بل يختصم قرار لجنة التقدير ذاته ، والمفروض أنه المالك

لقد قدم مستنداته أمام لجنة التقدير ، وليس في مسلك مجلس المراجعة في الحالة المطروحة ، وهو صاحب الولاية قانونا في نظر النظم ، ما يشكل صورة من صور الانعدام .

(طعن ١٠٧٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

عدم اعلان المستأجر بالنظم الذي يقدمه المالك الى مجلس المراجعة لا يعد عيبا يصح قرار المجلس .

ملخص الحكم :

ان عدم اعلان المستأجر بالنظم الذي يقدمه المالك الى مجلس المراجعة لا يعد عيبا يصح قرار المجلس .

(طعن ١٣٥٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

خضوع الأماكن لخفض الأجرة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ — مناهضة تمام انشائها قبل العمل بهذا القانون — لا مبرة بالتمتع بالإيجار قبل العمل بهذا القانون ما دامت الأماكن لم يتم انشاؤها حتى تاريخ العمل به

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأماكن تقضى في فقرتها الأولى والثانية بأن « تخفيض بنسبة ٣٥٪ الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقسيرا نهائيا غير قابل للطعن فيه وتعتبر الأجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة تجديدا

نهائيا غير قابل للطمع فيه للقيمة الاجارية ويسرى بانتر رجعى من بدء تنفيذ عقد الايجار» ومفاد هذا النص ان المشرع شرط لتخفيض اجور الاماكن المتعاقد عليها ان لا يمكن ان يكون قد تم تقدير قيمتها الاجارية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن ان تكون هذه الاماكن خاضعة لاحكام هذا القانون، ويبين من الرجوع لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المذكور ان خضوع الاماكن لاحكامه منوط بتمام انشائها، ذلك ان مقتضى خضوع الاماكن لهذا القانون ، هو تحديد قيمتها الاجارية. وفقا لاحكامه بواتع نسبة قدرها ٥٠٪ من قيمة الأرض والباقي مقابل صافي مائة استثمار للعقار مضافا إليها ٣٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة ، ومؤدى ذلك ان تحديد ايجار الاماكن يرتبط بتمام انشائها وجودا وعدما ، حيث لا يثنى تقدير الميساني توطئة لتحديد القيمة الاجارية لها الا بتمام انشائها وتولأمر مقومات المحل الذى يتناولها التقدير ، ومن منطلق هذا الفهم اوجب المادة الرابعة من هذا القانون على مالك البناء ان يخطر للجنة التى يقع البناء فى دائرتها فور اعداده للاستعمال لتقوم بتحديد الاجار وتوزيعه على وحدات البناء ، الا ان الذى يقطع بأن خضوع الاماكن لهذا القانون مرهون بتوافر عناصر التقدير وأسبابه التى لا تتحقق الا بتمام انشاء هذه الاماكن واعدادها للاستعمال . وترتبط على ذلك لا تخضع الاماكن للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ المذكور الا عند تمام انشائها ، ويستتبع ذلك عدم خضوعها ايضا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥. سالف الذكر ما لم يكن قد تم انشاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . والقول بغير هذا النظر من شأنه — فضلا عن مخالفة حكم القانون — اخضاع الاماكن إلى ما لم يتم انشاؤها ، لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها ، وتخفيض قيمتها الاجارية المتعاقد عليها — قبل تمام انشائها — بالنسبة المنصوص عليها فى هذه المادة ، بها مؤذاه خضوعها مرة أخرى لما قد يصدر بعد ذلك من خفض ايجار الاماكن التى يتم انشاؤها بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المذكور على ما انتهج المشرع فى القانونين رقمى ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٨ لسنة ١٩٦١. الصادرة فى شأن خفض ايجار الاماكن ، والذين نصا — كقاعدة عامة — على سريان التخفيض المقرر ، على الاماكن التى تكون قيد انشائها بعد العمل بقانون خفض ايجار الاماكن السابق عليه وهكذا ، ومن شأن ذلك ازدواج التخفيض وهو امر لا يسوغ فى المطلق أو القانون .

ومن حيث انه ايا كان الرأى فيما اثاره المدعى — وسائره فيه الحكم

المطعون فيه — من أن أيجار الوحدة السكنية مثل المنازعة. قد انعقد ونفسا لأحكام القانون المدنى فى ٧ من يولية سنة ١٩٦٤ بتلاقى ارادة طرفيه المتنبهل فى قبول محافظة القاهرة اجراء القرعة بين المتقدمين لاستئجار وحدات العمارات المشار اليها — ومن بينهم المدعى — واخطار المحافظة له كتابة بفوزه فى هذه القرعة بوحدة سكنية مكونة من اربع غرف ، ايا كان الرأى فى توافر شروط انعقاد العقد على هذا النحو ، لانه لما كان خضوع الامكن لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر مشروط بتهام انشائها قبل تاريخ العمل بهذا القانون على ما تقدم بيانه ، وكان الثابت من الأوراق ، دون ثمة خلاف بين الطرفين المتنازعين ان العمارة رقم (١) التى تقع الوحدة السكنية بمثل المنازعة منها ، قد تم انشائها فى عام ١٩٦٦ . بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، وبالتالى لم تكن قد خضعت لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، لانه بهذه المثابة لا تخضع الوحدة السكنية بمثل المنازعة لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ومن ثم لا يسرى الخفض الذى تضمنته المادة الثانية منه على اجرة هذه الوحدة المقول بالتعاقد عليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ويكون قرار مجلس المراجعة المطعون فيه ، والأمر كذلك ، برفض اعمال أحكام هذا القانون على الوحدة السكنية المشار اليها ، وباختصاصه فى تحديد قيمتها الاجارية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، صحيحا فى القانون بما لا وجه للنعى عليه فى هذا الشأن بدموى مخالفة القانون .

(طعن ٢٢٧ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٤)

الفصل الرابع

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بقضيد اجارات الاماكن معبذلا بالقانون
١٩٨/١٣٦ بشأن بعض احكام اجارات الاماكن

قاعدة رقم (٢٣)

المادة ٥٠

مفاد نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير
وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ان المشرع حدد الحالات
التي يجوز فيها للمستاجر تاجير المكان المؤجر له او جزء منه مفروشا ويستحق
المالك فيها اجرة اضافية له مدة التاجير مفروشا طبقا لنسب معينة -
يخرج عن هذه الحالات حالة النص صراحة في عقد الايجار على تاجير المكان
بداوة يقصد استغلاله في اعمال الفندق او البنسيونات - مؤدى ذلك : عدم
استحقاق المالك في هذه الحالة اجرة اضافية عن واقعة تاجير المكان لتزلاء
الفندق او البنسيون باعتبار انه لم تستحدث ميزة اضافية للمستاجر يلتزم
مقابلها بداء اضافة الى الايجار .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤٠) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجير
وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على انه : « لايجوز
للمستاجر في غير المصايف والمشاى المحددة وفقا لاحكام هذا القانون ان
يؤجر المكان المؤجر له مفروشا او خاليا الا في الحالات الآتية :

(ا) اذا اقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة .

(ب) اذا كان مزاولا لمهنة حرة او حرفة غير مثقلة للراحة او مضرة
بالصحة وأجر جزئا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة
او حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته او حرفته .

(ج) اذا اجر المكان المؤجر له كله او جزءا منه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم .

(د) إنتاجا للعمال في مناطق تجمعاتهم وكذا التاجير للمعاملين بـ مختلف أجهزة الدولة والحكم المحلي والقطاع العام وذلك في المدن التي يعيشون بها أو يفتلون إليها .

(هـ) في الحالات والشروط المبينة بالبندين (١ و ٢) من المادة السابقة ، وفي جميع الأحوال يشتهط الا يزيد مجموع ما يقوم المستاجر هو وزوجته واولاده القصر بتأجيره مفروشا على شقة واحدة في نفس المدينة ، ولا يفيد من حكم هذه المادة سوى مستاجري وحدات الأمان الخالية » .
وإن المادة (٤٥) من ذات القانون تنص على انه « في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستاجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك أجرة اضافية من مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تصب على الوجه الآتي :

وفي حالة تأجير المكان المفروش جزئيا يستحق المالك نصف النـسب الموضحة في هذه المادة » .

ومما ذلك أن المشرع حدد الحالات التي يجوز فيها للمستاجر تأجير المكان المؤجر له أو جزء منه مفروشا ، وهي حالات تنصرف الى الأماكن التي تؤجر للاستعمال الشخصي بغرض السكنى أو مزاولة مهنة أو حرفة ، واعتبر التصريح للمستاجر بتأجير المكان مفروشا من الباطن تقريرا لميزة اضافية له لم تكن واردة في عقد الإيجار ، فقرر في مقابلها استحقاق المالك أجرة اضافية من مدة التأجير مفروشا طبقا لنسب معينة ، وعلى ذلك فانه يخرج من هذه الحالات حالة النـص صراحة في عقد الإيجار على تأجير المكان بداية بقصد استغلاله في أعمال الفندقة أو البـسـيـونات ، فلا يستحق المالك عنها زيادة في الأجرة عن تلك المحددة في العقد باعتبار انه لم تستحدث ميزة اضافية للمستاجر يلتزم في مقابلها باداء اضافة الى الإيجار ، وبالمطـبـع فإن هذه الحالة الأخيرة تختلف عن حالة استئجار المكان لغرض آخر ثم تغيير الاستعمال الى بـسـيـون أو فندق ، بحيث يحق للمؤجر أن يطلب ابطال العقد لتغيير الغرض منه دون موافقته فضلا عن استحقاقه للأجرة الاضافية إن كان لها مقتضى .

ولمضلا عن ذلك فإنه في حين أن قانون الإيجارات تضمن قواعد قصدها بها أساسا الحد من الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بفرض الاستعمال الشخصى أن يؤجر المكان مفروشا من باطنه ، ونظم حالة تأجير المكسبان المفروش جزئيا فلم يقرر للمالك حقا إلا في نصف الأجرة الإضافية ، الأمر الذى تحول دون تطبيقه في مجال الاستغلال للفندقى مصعوبات عملية ، فإن النشاط الفندقى أنها يخضع في مزاويلته لقواعد خاصة مغايرة تنظم جميع جوانبه كما أن الخدمة التى تقدم للنزول في الفنادق والبنسيونات تعد عنصرا أساسيا في الاستغلال ، مما استتبع خضوع مقابلهما لقواعد خاصة تنولى بمقتضاها الجهات القائمة على شؤون السياحة تحديد مقابل الإقامة بالفندق بحسب نوع ودرجة المكان المستغل ، وهى قواعد لم يعرفها قانون الإيجارات الذى لم يتدخل في تحديد قيمة إيجار المكان مفروشا ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استئجار المكان بفرض استغلاله بنسيونا أو فندقا لا يعتبر من الأحوال التى يستحق المالك فيها أجرة اضافية من واقعة تأجير المكان لنزلاء البنسيون أو الفندق بالتطبيق لحكم المادة (٤٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(ملف ٢٥٥/١١٤/٣٤ في ١٩٨٠/٤/٢)

قائمة رقم (٢٤)

المبدأ :

إصدار هيئة الأوقاف المصرية قرارا بإزالة التعدي على شقة بأحدى عمارات الأوقاف وتنفيذ الإزالة بالطريق الإدارى — الطعن على هذا القرار — عقد الإيجار المبرم بين هيئة الأوقاف المصرية باعتبارها هيئة عامة وبين أحد الأفراد وإن كان ينطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة في عقد الإيجار إلا أنه لا يعتبر عقدا إداريا — السبب أنه لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسيره أو تنظيمه — خضوع هذا العقد لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن — القضاء الإدارى وهو يسلط رقابته على القرار المطعون فيه يراقب صحة السبب الذى قام عليه القرار — هذه الرقابة تقتضى التحقق مما إذا كان الطاعن يجد له سندا من القانون في الاحتفاظ بالشقة موضوع النزاع وامتداد عقد الإيجار لصالحه من عدمه —

يشترط طبقا للمادة ٢٩ من قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ (لامتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر الأصلي في المسكن الإقامة (لمدة سنة) حتى الوفاة أو الترك — تصور الانقلاب المتطلبة على أنها ضرورة التواجد الفعلي للمشاركة في السكن وقت الوفاة تصور قاصر — العبارة في القانون بالإقامة المعتادة بحيث يكون المسكن الذى يشارك فيه القريب هو موطنه وملاؤه ولا ماوى له سواه .

ملخص الحكم :

أن هيئة الاوتلاف المصرية — عقب وفاة المرحوم المستأجر الأصلي للشقة النزاع في ١٩٨٠/١/٣ أنكرت على الطاعن ما يدعيه من حق في استمرار عقد الإيجار لصالحه طبقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تأسيسا على أن المستأجر الأصلي كان يقيم بمفرده في الشقة وأن الطاعن لم يكن يشاركه الإقامة حتى تاريخ وفاته .

ومن ثم أصدرت الهيئة قرارها رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ بأزالة التعدي على الشقة المذكورة وتنفيذ الأزالة بالطريق الإداري طبقا لحكم المادة ٩٧٠ من القانون المعنى .

ومن حيث أنه يتمين التثوية بادی ذی بدیء الى أن عقد الإيجار للشقة المذكورة المبرم بين الهيئة والمرحوم بتاريخ ١٩٤٩/٩/١ — خلافا لما أرتأته هيئة مفوضى الدولة — لا يستجمع كافة مقومات العقد الإداري ذلك أنه من المقرر أن العقد الإداري هو الذى يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتماقد بوصفه سلطة عامة . وأن يتصل العقد بنشاط مرفق علم بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز العقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيها تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص . وأنه ولئن كان عقد الإيجار المشار اليه أحد طرفيه هيئة عامة ، وقد انطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة في عقود الإيجار ، الا أنه يقيما لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه ، وإنما يستهدف العقد أساسا استقلال الهيئة المؤجرة لملأها شأنها شأن الافراد المالكين لمعازات ، وانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة انتفاعا خاصا .

وبناء عليه فإن هذا العقد يخضع لأحكام قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه . ولا يجوز في هذا الصدد أعمال حكم البند ٢٨ من العقد التي تجبئز للهيئة إذا توفى المستأجر اعتبار العقد منسوخا من تلقاء نفسه بلا حاجة إلى حكم قضائي والاكتفاء بإعلان الورثة بحصول الفسخ ، وذلك لمخالفته حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي وقعت وفاة المستأجر الأصلية في ظل العمل بأحكامه .

ومن حيث أن القضاء الإداري وهو يسلط رقابة على القرار المطعون فيه ، إنما يراقب صحة السبب الذي قام عليه القرار ، وما إذا كان يؤدي ماديا وقانونيا — إلى ما انتهى إليه القرار ، من نتيجة . وهذه الرقابة تقتضي التحقق مما إذا كان الطاعن يجد له سندا من القانون في الاحتفاظ بالشقة موضوع النزاع وإمتداد عقد الإيجار لصالحه من عدمه . فإن كان له هذا الحق لم تعد حيازته للشقة من قبيل التعمد ، ويغدو قرار الإزالة المطعون فيه ولا سبب له ظلها بالألغاء . وأن لم يكن له هذا الحق صح القرار لقيام سببه وهو تعدي على أموال الأوقاف .

ومن حيث أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه تنص على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون ، لاينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه إذا تبقى فيها زوجة أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . وفيما عدا هؤلاء من اقارب المستأجر نسبيا أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار اقبالهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغلها للمسكن أيها أقل ... وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لن لهم حق في الاستمرار في شغل العين ، ويلتزم هؤلاء الشاغلون بطريق التضامن بكافة أحكام العقد .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن قسبم حيازته مستندات طويلا على :

١ — أصل البطاقة الشخصية للطاعن الصادرة من مكتب سجل مدني اسيوط وقد دون أمام محل الإجابة « الشايطي — مهارة الأوقاف شقة . »

٢ — رخصة قيادة خاصة بالطاعن مؤرخة ١٩٧٦/١٠/٣ مصادرة
عن قسم مرور الاسكندرية ومدون ابله محل الاقامة « الاوقات الشاطيى » .

٣ — ائذار على يد محضر اعلن للطاعن فى ١٩٧٩/١/١٩ على محل
اقلاته بالعموان السابق .

٤ — صورة رسمية من المذكرة رقم ٣٣ احوال نقطة شرطة الشاطيى
محررة بتاريخ ٧٩/٧/١٩ ابلغ فيها الطاعن عن فقد بطاقة التبين الخاصة
بعمه المذكور الذى يقيم معه الطاعن بالعموان السابق .

٥ — شهادة رسمية من شركة الشرق للتأمين مؤرخة ١٩٨٠/١/١٩
تفيد ان الطاعن منذ تعيينه بالشركة فى ١٩٧٩/٥/١ وموانه المئب فى ملف
خدمته هو الشاطيى ه عبارة الاوقات حرف (و) شقة ٤٠ وانه حتى تاريخ
الشهادة لم يخطر الشركة بتغيير محل اقلاته .

٦ — شهادة رسمية من مركز تعبئة باب شرقى — منطقتة تجنيد
الاسكندرية مؤرخة ١٩٨٠/١/٢٤ تفيد ان الطاعن مسجل بالمركز
بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٦ وان عنوان استدعائه هو العموان السابق .

٧ — فاتورة بيع صادرة من شركة بيوت الازياء الراقية بالاسكندرية
باسم الطاعن مؤرخة ١٩٧٦/٨/٩ ثابت بها عنوانه السابق .

٨ — عدة مكاتبات واردا للطاعن على العموان السابق وعليها خساتم
البريد بتاريخين مختلفة من ١٩٧٩/٥/١٠ .

٩ — عدة مكاتبات صادرة من شركة النقل والهندسة بالاسكندرية
والبنك الاهلى فرع المنشية وشركة لويذر لتسجيل السفن بلندن ، وسفارة
كندا بالقاهرة ، وكلها موجهة للطاعن على العموان المذكور ، ويرجع تاريخها
الى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فانه بالاطلاع على المصورة
الرسية للمحضر رقم ٦٦٦ — لسنة ١٩٨٠ ادارى باب شرقى الذى ابتدا
محريره بمصرفه شرطة قسم المنشية بتاريخ ٨٠/١/٥ — بناء على الشكوى

المقدمة من الطاعن الى نيابة قسم المنشية عن تعرض مدير عام هيئة الاوقاف بالاستكندرية له في حيازته واقابته بالشقة موضوع النزاع ، - يبين ان غالبية سكان العمارة المذكورة من جيران المتوفى قد شهدوا واقروا في محاضر الشرطة ان الطاعن كان يقيم مع عمه المتوفى بشقة النزاع اقامة مستديمة منذ حوالي اربع سنوات قبل وفاته ، كما شهد بذلك المكجى الذى يجاور العمارة مقررًا انه كان يلخذ دائمًا ملابس الطاعن من الشقة المذكورة لعدة سنوات . وكلن يشاهد الطاعن مقبيا بها اقامة معتادة .

ومن حيث انه ولئن كان مندوب هيئة الاوقاف قدم في محاضر التحقيق في الشكوى المشار اليها « المحضر المؤرخ ١٩٨٠/٣/٢ » ثلاثة اقرارات مؤرخة ١٩٨٠/١/١٧ موقعة باسماء اللواء المقيم بالشقة رقم ٤٨ بالمسارة المذكورة ، واللواء المقيم بالشقة رقم ٣٨ بالعمارة ، وألـدمو والمدون تحت توقيعه في الاقرار « ١٤ » شارع طوسون « ويقز ثلاثتهم فيها ان المرحوم كان يقيم بالشقة موضوع النزاع بمفرده دون أى شاغل آخر - ولئن كان ذلك الا انه منمنا انتقل محقق الشرطة - بناء على تكليف النيابة العامة الى العمارة المذكورة لسماع اقوال السادة المذكورين وذلك بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٠ ، قرر اللواء في محضر سماع الاقوال ان الطاعن اقام فعلا فترة لا يمكن تحديدها مع عمه المرحوم ومفاد ذلك ان هذا الشاهد تنضارب شهادته الواردة بمحضر التحقيق مع الاقرار الكتابى المنسوب اليه والمقدم من هيئة الاوقاف ، الأمر الذى يستوجب الإنقياب من إقراره في مجال الاعتماد بالادالة والشواهد المحصلة في النزاع المعروض .

كذلك فان المحقق لم يستدل على الشخص الموقع على الاقرارات اسماك باسم ، وأقر حارس العمارة انه لا يوجد ساكن في العمارة بهذا الاسم ولكن يوجد ساكن بالشقة ٣٦ بالدور الرابع ، وقد سبق أخذ اقواله بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩ فانقر الطاعن انه يقيم مع عمه المذكور بصفة مستديمة حوالى مدة أربع سنوات قبل وفاته وكانت جميع ملابسه وأثاثه ومفروشاتة بالشقة المذكورة .

ومفاد ذلك انه لا يبقى من هذه الاقرارات الثلاثة المكتوبة والمقدمة من هيئة الاوقاف دليلا على عدم اقامة الطاعن مع عمه بالشقة المذكورة ، الا الاقرار الموقع - فقط - من اللواء المقيم بالشقة رقم ٣٨ من العمارة ، والمعز بشهادته في محضر التحقيق ، وهو الدليل

الوخيد الذى يظهر الهيئة فى ادمايتها بأن الطاعن لم يكن مقبها مع عمسه بالشقة المذكورة قبل وفاته ، وذلك فى مقابل اجماع مع باقى السكان الذين سمعت اقوالهم فى محاضر التحقيق بأن الطاعن كان يقيم اقامة معتادة مع عنه منذ أن عمل بفرع شركة الشرق للتأمين بالاسكندرية فى ١٩٧٦/٤/١ أى لمدة تقارب أربع سنوات سابقة على وفاة عمه .

ومن حيث أنه لا منقح فى الاستدلال بعقد بيع منقولات الشقة المذكورة المبرم بين المرحوم وشقيقته . . . على أن الشقة قد اخلاها أو أظهر ارادته فى تركها ذلك أن الثابت من الاطلاع على عقد البيع أنه محرر بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٥ أى فى تاريخ يسبق واقعة وفاة المذكور بحوالى عشر سنوات ، ولا ينزع أحد أن المذكور ظل مقبها بالشقة بعد ذلك التاريخ والى ما بعد منتصف عام ١٩٧٩ بدليل أن الهيئة المطعون ضوها قدمت ضمن حافظة مستنداتها امام محكمة القضاء الادارى . جلسة ١٩٨٠/٧/٢ خطابا اليهما من المرحوم مؤرخا ١٩٧٩/٧/١٧ يذكر فيه أنه يلزم الفراض بسكنه بالمعارة المذكورة وأنه لاحظ أن جدران الشقة بها شقوق تهدد بسقوطها على المرة وطلب انتداب أحد مهندسى الهيئة للعبانة واتخاذ اللازم لدرء الخطر الذى ينجم من ذلك .

والبادئ أن الهيئة تريد أن تدال — خطأ — على أن اثبات تاريخ عقد بيع المنقولات لمكتب توثيق اسيوط بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩ ، يفيد أن المستاجر الاصلى قد اخلى الشقة موضوع النزاع فى هذا التاريخ وأنه كان مقبها فى مدينة اسيوط . ولقد سايرا الحكم المطعون فيه الهيئة فى هذا الاستدلال وهو استدلال فاسد للثلاثة وجوه تـ

اولا : أن اثبات تاريخ أى عقد أو محرر يمكن أن يتم بنسأ على طلب أى من اطراف هذا العقد أو المحرر ، ومن ثم فإن التقدم بعقد المنقولات المشار اليه الى مكتب توثيق اسيوط لاثبات تاريخه يجوز أن يكون عن طريق شقيقه المرحوم المشتري . وهو الامر الراجع لائها هى التى تقدمت الى المحكمة بصورة العقد ثابتة التاريخ فى طلب تدخلها فى الدعوى .

الثانى : أنه بفترض أن المرحوم هو الذى تقسدم بطلب اثبات التاريخ الى مكتب توثيق اسيوط فى ذلك التاريخ ، فان هذه الواقعة

في حد ذاتها لاتنفيد بحكم اللزوم أنه كان يقيم اقامة معتادة بأسويط مصحوبة
بنية ترك مسكنه نهائيا بالإسكندرية .

الثالث : أن بيع منقولات الشقة بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٠ ، أو على أسوأ
التفروض بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، لا يفيد بالضرورة إخلاء المسكن ،
فقد يكون ذلك بقصد تجديد أثاثاته ومفروشات أو استبدالها بغيرها . ويقطع
بذلك أن المحضر الإداري المحرر بمعرفة شرطة باب شرقي من تنفيذ القرار
المطعون فيه وتسليم الهيئة الشقة موضوع النزاع بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٠ ،
قد ثبت فيه أن جميع حجرات الشقة مشغولة بأثاث ومفروشات ومنقولات
تغاير في وضعها تلك الواردة بمقتد البيع .. المؤرخ ١٥/٥/١٩٧٠ .
علما بأن هيئة الأوقاف كانت قد سارعت نور وفات المستاجر الأصلي بخلق
باب الشقة بمعرفتها وتشجيعه .

ومن حيث أنه لا وجه أيضا للاستدلال بالخطأ الذي أرسله المرحوم
..... الى هيئة الأوقاف بالإسكندرية بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٩ بحيطها
علما بتشقق الشرفة الدائرية المذكورة وإيلولتها للسقوط ويطلب منها إبعاد
أحد مهندسيها للمعاينة واتخاذ اللازم ، لوجه للاستدلال بذلك على أن المذكور
كان بمفرده يشغل العين موضوع النزاع ، لأن ما ورد بهذا الخطاب لا يفيد
صراحة أو دلالة على اقامة المذكور بمفرده وليس يلزم أن يساهم الطامن
في تحرير هذا الخطاب أو توقيعه مع عبه المذكور ، ليقدم البرهان على
اقامته معه ، سيما وأن الأمر الطبيعي أن يوجه الخطاب المؤجر من المستاجر
الأصلي .

ومن حيث أنه ولئن صح ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في صدد
تفسير المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه يشترط لامتداد عقد
الإيجار بالنسبة لأقارب المستاجر الأصلي في المسكن اقامته حتى الوفاة أو
الترك بحيث يكون المشترك مقوما بالمسكن مع المستاجر الأصلي وقت
الوفاة أو الترك حتى ينتقل اليه الحق في امتداد عقد الإيجار .

ألا أن الحكم المشار اليه قد أخطأ في تطبيق هذه القاعدة القانونية على
وقائع الدعوى ، ففساد في تصور معنى اقامة المتطلبه لمدة سنة سابقة
على الوفاة أو الترك ، إذ حصلها الحكم المطعون فيه على أنها ضرورة التواجد
الفعلي للمشاركة في المسكن وقت الوفاة ، وهذا تصور قاصر ، لأن العبرة

في القانون بالاقامة المعتادة بحيث يكون المسكن الذي يشارك فيه القريب هو موطنه ومأواه ، ولا مأوى له سواه ، وأن تظل الاقامة بهذا المعنى لمدة سنة على الأقل سابقة على الوفاة . وهذا هو ما كشف عنه الأوراق وتضافرت عليه الدلائل في صالح الطاعن .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعه يبين أن القرار المطعون فيه اذ قرر اخلاء عين النزاع - من الطاعن بالطريق الإداري بزعم أن حيازته للعين تمثل تعد على أموال الأوتاف ، في حين أن سائر الأوراق وجميع الدلائل وشواهد الحال تساعد ادعاء الطاعن بأنه كان يشارك معه المستاجر الأصلي للعين في الاقامة بها اقامة معتادة لمدة تبلغ حوالي أربع سنوات سابقة على وفاته مما يجعل لاستمرار حقه في حيازة العين والاقامة بها سنداً من القانون ، ينتلئ به وصف اقامته بأنها من قبيل التمدي ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سبب غير صحيح ، فبات مخالفاً للقانون ، حقيقاً بالالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى غير هذا المذهب وقضى برفض الدعوى ، يكون قد أخطأ في تحصيل الوقائع وفي تطبيق أحكام القانون ، وتعين القضاء بالفائه ، وبقبول الدعوى شكلاً ، وفي موضوعها بالغاء القرار المطعون فيه وما ترتب عليه من آثار ، والزام جهة الإدارة بالمصاريف عملاً لحكم المصادة ١٨٤ «مرافعات» .

(طعن ٢٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الاعفاء القصص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ولا يشمل الرسم البلدي ورسم الشاغلين .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المادة (١٢١) من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن إنشاء مجلس بلدية القاهرة الذي

تنص على أنه « للمجلس البادى أن يفرض رسوما مستقلة أو مضافة بنسبة مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على الا تعتمدى هذه الرسوم النسبية الحد الأقصى المقرر لكل منهما على النحو الآتى : —

١ —

ب —

ج — الرسم على العقارات المبنية الذى يدفعه المالك لغاية $\frac{2}{11}\%$

على الاكثر من القيمة الاجارية لهذه العقارات .

د — الرسم الاجارى الذى يدفعه شاغلوا المباني لغاية $\frac{4}{100}\%$ على الاكثر من القيمة الاجارية لهذه المباني ، ويعنى من هذا الرسم شاغلى الامكن التى لا تتجاوز قيمتها اربعة وعشرون جنيها من السنة واستعرضت القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية وانتهى نص المادة الاولى منه على أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية ايا كانت مادة بنائها وايا كان الغرض الذى تستخدم فيه » .

واستعرضت الجمعية ايضا قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ٦١ بقرار بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقتار الاعفاءات حيث تنص المادة الاولى منه على أن « تعلق من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الاضمانية الاخرى المتعلقة بها المسكن التى لا يزيد متوسط الاجار الشهرى الإيجار الشهرى كما يعفى من أداء الضريبة وحدها المسكن الذى يزيد متوسط الاجار الشهرى » . كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يعفى اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ العمل بهذا القانون مالكو وشاغلى المباني المؤجرة لأغراض السكنى التى انشئت أو تنشأ اعتبارا من ٩ سبتمبر سنة ٧٧ من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية ولا تدخل إيرادات هذه المسكن فى وعاء الضريبة العامة على الايراد . » .

ومناد ماتقدم أن المشرع فرق بين نوعين من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية (١) الضرائب الاصلية وهى تلك التى فرضت بالقانون

رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على العقارات واتخذت من القيمة الاجارية لهذه العقارات (ب) والضرائب الاضافية وهي التي فرضت بقوانين أخرى غير القانون رقم ٥٦ لسنة ٥٤ واتخذت من وعاء الضريبة الاصلية (القيمة الاجارية) وعاء لها ومنها على سبيل المثال ضريبة الدفاع وضريبة الامن القومي اللتين ألغيتا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ م باصدار قانون الضرائب على الدخل .

ومن حيث ان المستقر عليه نقها وقضاء انه ولئن كانت الضريبة تتفق مع الرسم في كونها فريضة مالية تدفع نقدا وبصفة نهائية للدولة الا ان طبيعة الضريبة تختلف عن طبيعة الرسم من حيث اداة فرض كل منهما فالضريبة تفرض بقانون اما الرسم فيمكن ان يستند الى قانون ، السلطة التنفيذية قد تخول من السلطة التشريعية سلطة فرض الرسم بطوائج أو قرارات ادارية ، كما ان الضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل أو نفع خاص يعود عليه بهناسبه اذائها في حين ان الرسم يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع من جانب إحدى الادارات والوراق العامة ، وعلى ذلك فان صدور قانون بالاعفاء من ضريبة معينة لاينصرف اثره بالضرورة الى الرسوم التي قد تتخذ من وعاء هذه الضريبة اساسا لفرضها مالم ينص القانون صراحة على ذلك لاختلاف طبيعة الضريبة عن طبيعة الرسم واستقلال كل منها عن الآخر في اداة فرضه وأحكامه .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم ، فانه ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد تناول العقارات الواردة به بالاعفاء من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية الا ان ذلك لاينصرف الى الرسوم المفروضة على ذات العقارات ومنها رسم الشاغلين والرسم البلدي ورسم النظافة العامة ، ذلك ان هذه الرسوم ليست من قبيل الضرائب الاضافية فضلا عن ان المشرع لم يتناولها بالاعفاء صراحة .

ومن حيث انه ما يؤكد ذلك ان المشرع عندما قرر - بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ - اعفاء المسكن الواردة به من اداء الضرائب على العقارات المبينة المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والضرائب الاضافية الاخرى المتعلقة بها المفروضة بقانون كضريبة الدفاع وضريبة الامن القومي ، لم يتعرض لرسوم البلدية أو المحلية المفروضة بناء على قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، أو بناء على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس

البلدية ، بل ترك هذم الرسوم للظلم القانونى الذى يحكمها لتمارس المجالس المحلية سلطتها المخولة لها بناء على القانونين سلفى الذكر فى فرض الرسوم المحلية والبلدية وطبقا للاحكام الواردة فى هذين القانونين .

(ملف رقم ٧/٢/٩٠ - جلسة ١٦/١١/١٩٨٣) .

نفاذ المادة رقم (٣٦) .

المادة :

المقصود بتغيير استعمال العين لغرض السكنى الموجب لزيادة الاجرة هو التغيير الذى يتم بعد نشوء العلاقة الاجارية لفرض السكنى ابتداء طبقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨١ يعادل التاجر لجهة التأمين الاجتماعية يكتب لها معاملة التاجر لأغراض السكنى .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجر وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وتنص على انه « فى جميع الاحوال التى يتم فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك الى غير أغراض السكنى مراد الاجرة القانونية بنسبة — ٢٠٠ ٪ للمبائى المنشأة قبل اول يناير ١٩٤٤ - ١٠٠ ٪ للمبائى المنشأة منذ اول يناير ١٩٤٤ وقبيل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ - ٧٥ ٪ للمبائى المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ٥٠ ٪ للمبائى التى يرخص فى اقلتها امتيازاً من تاريخ العمل بهذا القانون » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة ٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وتنص على انه « اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تزداد فى اول يناير من كل سنة اجرة الاماكن المؤجرة لتغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٨ زيادة دوزية ثابتة بواقع نسبة من القيمة الاجارية المتخذة اساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية فى ذات وقت الانشاء » .

واستعرضت المادة ١٩ من ذات القانون وتنص على أنه في جميع الأحوال
انتي يتم فيها تغيير استعمال العين الى غير أغراض السكنى تراه الاجرة
القانونية بنسبة :

١ - ٢٠٠٪ للبنى المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

٢ - ١٠٠٪ للبنى المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر
سنة ١٩٦١ .

٣ - ٧٥٪ للبنى المنشأة منذ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ وحتى ٩ سبتمبر
سنة ١٩٧٧ .

٤ - ٥٠٪ للبنى المنشأة أو التي تنشأ بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

وفي حالة التغير الجزئي للاستعمال يستحق المالك نصف النسب المشار
اليها ويشترط الا يترتب على تغيير الاستعمال كليا أو جزئيا العاق ضرر
بالجنى أو بشاغليه ، ولفى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك
اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

كما تبين للجمعية ان المادة ٢٧ من ذات القانون تقضى بأن « تماثل
فى تطبيق أحكام هذا القانون معاملة البنى المؤجرة لأغراض السكنى .
الامكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو
الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو
الضريبة على أرباح المهن غير التجارية ولا يفيد من أحكام هذه المادة سوى
المستأجرين المبرين » .

ومناد ذلك أن المشرع استحدث فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ نص
المادة ٢٣ سالفه البيان ، وبمقتضاها يحق للمؤجر فى حالة تغيير استعمال
العين لغرض السكنى . زيادة الاجرة القانونية بنسب محددة حسب
تاريخ اقامة البنى بعد أن ذلك مشروط بأن يتم تغيير الاستعمال بعد العمل
بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، لماذا
كلفت العين مؤجرة ابتداء بقصد استعمالها فى غير أغراض السكنى فان نص
المادة ٢٣ ينحصر عنها اذ لا يكون قد طرأ بعد نشوء العلاقة الإيجارية

أى تغيير فى الغرض الذى استؤجرت العين من أجله ، ولا يحق للمالك طلب زيادة الاجرة القانونية حتى ولو كانت العين قد اعتدت أساسا لأغراض السكنى مادام قد أجراها ابتداء لغرض أغراض السكنى .

ولما كان هذا الحكم قد أوجد تفرقة فى المعاملة بين الأماكن المؤجرة لغرض أغراض السكنى قبل العمل بالقانون المذكور وتلك التى يتم فيها التغيير بعد تاريخ العمل به عاد المشرع ووجد فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معاملة للأماكن المؤجرة لغرض أغراض السكنى وقرر زيادة الاجرة بنسب محددة ودورية لجميع الأماكن المؤجرة لغرض أغراض السكنى. المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وفى حالة ما إذا كانت العين قد أجرت ابتداء كسكن ثم تم تغيير استعمالها — بعد التاريخ المذكور — الى غير أغراض السكنى قرر المشرع زيادة الاجرة القانونية بذات النسب الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الملغاة بالمادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وفيه أولى المشرع رعايته للأنشطة التى لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وقرر فى المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معاملة الأماكن المؤجرة لمزاولة هذه الأنشطة معاملة الأماكن المؤجرة لأغراض السكنى إذا كانت مؤجرة لمصريين ، ومن ثم لا تسرى الزيادة المنصوص عليها فى المادتين ٧ ، ١٩ من القانون المذكور على الأماكن التى تمارس فيها هذه الأنشطة .

وإذ يبين من الأوراق أن البند الأول من العقد الموقع بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومالك انتمار الذى تشغله منطقة تأمينات الجيزة قد نص على أن استئجار العين قد تم بقصد استعمالها كمكتب للتأمينات الاجتماعية ، فإن هذه العلاقة الاجارية تكون قد نشأت ابتداء لغرض أغراض السكنى ومن ثم فلا يحق للمالك المطالبة بزيادة الاجرة فى ظل العمل بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . كما لا يحق له المطالبة بالزيادة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتبار أن التاجر لهية التأمينات الاجتماعية . وهى إحدى الهيئات العامة يعامل معاملة التاجر لأغراض السكنى ، إذ أن نشاطها لا يدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

(ملف ٩٩/٢/٧ جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤)

الفصل الخامس مسائل متنوعة

قاصدة رقم (٢٧)

المبدأ :

طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ انتقلت ملكية العقارات التي كانت تشغلها المدارس الأولية والتي كانت مملوكة لمجالس المديرية الى وزارة المعارف التي تلزم بدفع ايجار عن الاجزاء التي يشغلها موظفوها من الجاني المملوكة لمجالس المديرية .

ملخص الفتوى :

بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ نقل اختصاص مجالس المديرية بادرارة مرفق التعليم الاولى الى وزارة المعارف العمومية كما نقل اليها كل ما يتعلق بهذا التعليم من ميزانية وموظفين وموجودات .

وقد رأت وزارة المعارف ان العقارات التي كانت تشغلها المدارس الأولية والتي كانت مملوكة لمجالس المديرية قد انتقلت ملكيتها للدولة ضمن ما انتقل اليها بمقتضى ذلك القانون وتؤيد الوزارة وجهة نظرها بان نفقت انشاء هذه المباني صرفت من اعتماد التعليم الاولى في ميزانيات مجالس المديرية الذي كانت وزارة المعارف تحمل الجزء الاكبر منه في صورة اعانات سنوية تقدمها الحكومة الى المجالس . كما كانت مجالس المديرية تستخدم في انشاء هذه المباني هبات الاهالى المالية التي كانوا يخصصونها لاجراض التعليم .

اما وزارة الداخلية المشرفة على مجالس المديرية فتري ان هذه العقارات باقية على ملك هذه المجالس ولهذا يكون من حقها ان تتقاضى ايجارا من انتفاع وزارة المعارف بها ، كما تطالب هذه الوزارة بايجار من اجزاء مباني مجالس المديرية التي تشغلها الامتصاص الادارية التي تتولى شئون التعليم الاولى والتي اصبحت تابعة لوزارة المعارف .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن ينقل الاختصاص المخول لمجلس المديرية بموجب القانونين رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ الخاص بالتعليم الأولى ورقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ يوضع بنظام المجلس المديرية إلى وزارة المعارف العمومية كما ينقل إليها كل ما يتعلق بهذا التعليم من ميزانية وموظفين وموجودات . فمقدار البحث هو ما إذا كان المقصود من كلمة « موجودات » الواردة في هذا النص الأموال التي كانت مخصصة لإدارة هذا المرفق سواء كانت عقارات أو منقولات أم أن كلمة « موجودات » لا تشمل سوى المنقولات .

ومن حيث أنه يخلص من المذكرة الإيضاحية للقانون أن المشرع قصد أن ينقل إلى ملكية وزارة المعارف — تبعا لنقل مرفق التعليم الأولي — إلى هذه الوزارة — كل ما هو ضروري لضمان سير المرفق بانتظام فأتجه إلى النص على نقل الميزانية (والموظفين والموجودات) وإذا كان هذا هو قصد المشرع فلا شك أن كلمة « الموجودات » تشمل العقارات والمنقولات معاً لأنها ضرورية لضمان انتظام سير المرفق .

أما بالنسبة إلى ما تطالب به وزارة الداخلية من دفع إيجار عن الأجزاء التي يشغلها موظفو وزارة المعارف من مباني مجالس المديرية فلا شك أن وزارة الداخلية محتة فيه مادام من المسلم به أن هذه المباني مملوكة لمجلس المديرية .

لذلك انتهى رأي القسم إلى أن :

١ — العقارات التي كانت تشغلها المدارس الأولية والتي كانت مملوكة لمجلس المديرية قد انتقلت ملكيتها لوزارة المعارف طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ .

٢ — وزارة المعارف ملزمة بدفع إيجار عن الأجزاء التي يشغلها موظفوها من المباني المملوكة لمجلس المديرية .

(انتهى ٢٦٦ في ١١/٨/١٩٥٣)

لقاعدته رقم (٢٨)

المبدأ :

قيام الجهات التي يضمها المهجرون بخضم قيمة ايجار مساكنهم بناء على اقرارات خصم موقعة منهم - عديم جواز الخصم - يمكن في حالة الضرورة التي تدمو الى التدخل في تحصيل الاجرة وادائها الى مالك المسكن، ان يوكل العامل من تختاره جهة الادارة كمدبر الحسابات مثلا في قبض جزء من مرتبه يسوى قيمة الاجرة وفي ادائه الى المالك .

ملخص الفتوى :

ارسل السيد وزير الادارة المحلية كتابه ٥٩٦ بتاريخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ الى السيد محافظ بورسعيد جاء فيه انه يوافق على أن تقوم جميع الجهات التي يتبعها عاملون مهجرون من ابناء بورسعيد باداء قيمة ايجار مساكنهم - حسب اقرارات الخصم الموقعة منهم - الى مجلس مدينة رأس البر مقدما كل ثلاثة اشهر بدلا من ادائها شهريا ولها في سبيل ذلك ان تفتح الحسابات اللازمة التي تراها طبقا لنظامها المحاسبي ، وان يقوم مجلس المدينة بصرف المبالغ الواردة من هذه الجهات الى اصحاب العيش (المؤجرة الى العاملين) بعد خصم ما عليهم من مستحقات .. وقد وافقت وزارة الخزانة على ذلك بكتابها المؤرخ في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ الذي تضمن ان يتم الصرف المقدم الى مجلس المدينة خصما على حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية على ان يسوى ما يقتطع شهريا من المرتب للحساب المذكور ، وعلى أن تقوم الجهات المختلفة بعمل الاقرارات اللازمة مع العاملين بموافقتهم على خصم المبالغ المستحقة من مرتباتهم .

وقد لاحظ الجهاز المركزى للحسابات أن عملية حصر الايجارات وادائها لمجلس مدينة رس البر الذي يقوم بدوره بوعائها لملك المساكن عملية تستند وقت وجهد العاملين بادارتي شئون العاملين والحسابات فضلا عما تحتاجه من سجلات ومصروفات مما رأى معه ضرورة تحصيل مصروفات ادارية وعمولة تحصيل من ملك المساكن مقابل تحصيل الايجارات وادائها اليهم ..

ومن حيث أن البت في مدى جواز تحصيل مصروفات إدارية ومعمولة تحصيل من ملاك المساكن المؤجرة إلى العاملين المهاجرين ، يقتضى التمهيش بداية لبحث مدى جواز الخصم من مرتبات هؤلاء العاملين وفاء للأجرة المستحقة عليهم ، ذلك أنه يتعين أن يكون هذا الخصم جائزا قانونا ليكون ثمة مظهر لتقدير مدى جواز تحصيل الملاك بالمصروفات والمعمولة التي يقتضيها التحصيل . . أما إذا كان استيفاء الأجرة بطريق الخصم من المرتب غير جائز أصلا فحين اقتضاء مصروفات ومعمولة تحصيل عن الملاك لا يكون له مقتضى أو أساس من القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيف انحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوائثها إلا في أحوال خاصة ينص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز إجراء خصم أو توقيف جيز على المبالغ الواجبة الإداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات الصلبة للموظف أو للعامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب لخاصة أو حق في صندوق إقرار أو محاش أو مكافأة أو أي رصيده من هذه المبالغ إلا فيما لا يجاوز الربح وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لأنها لا يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بإداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف إليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التزامه فكون الأولوية لدين النفقة .

« ومع ذلك تجوز الحوالة دون الحجز فيما لا يجاوز ربح الباقي بعد الربح الجائز المحجز عليه طبقا للفترة السابقة لإداء ما يكون مطلوبا للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال التجارية المرخص لها في البيع للموظفين والعامل بالأجل ثمة لمشتريات تتصل بشئون المعيشة الضرورية للموظف أو للعامل أو ما يستحق على أي منهما من رسوم ومصروفات دراسية أو اقتساط تأمين على الحياة أو رسم اشتراك في جمعية تعاونية منشأة طبقا للقانون أو ناد للموظفين أو للعامل أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون أو لوفاء بالقروض التي تمنحها هذه الهيئات أو اقتساط الاكتتاب في أسهم الشركات المنشأة طبقا للقانون ، ويشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها إقرار مكتوب من الموظف أو العامل وأن تقبلها الجهة الدافع لها المحل أو التي تتولى الصرف » .

وقد رأى المشرع بهذا النص الى اضافة حماية خاصة على المرتب باعتباره مصدر رزق العامل وهو اعتبار لا ينبع عن رعاية مصلحة الصامل الشخصية ، وانما يقوم على استاس من المصلحة العامة في حسن سير العمل الحكومي ، وما يقتضيه ذلك من توفير حياة هادئة للعامل بتمكينه من الاستفادة بمزدبه ، ومن ثم عهد المشرع الى عدم جواز الحجز على المرتب وما اليه او الخصم منه او حوالته الا في حدود قدر معين لا يخل بذلك للاعتبارات التي دفعت الى حمايته ووفاء لديون معينة على سبيل الحصر . . فاذا كان الدين الذي شغل ذمة العامل خارجا عن هذه الديون المعينة امتنع الحجز او الخصم من المرتب كما امتنعت الحوالة منه وفاء له .

ومن حيث ان الحجز على المرتب او اجراء الخصم منه مشروط بان يكون وفاء الدين نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص ، او اداء لما يكون مطلوبا للحكومة من العامل بسبب يتعلق باداء وظيفته ، او استرداد لما صرف اليه بغير وجه حق .

واذا كان ذلك شأن الحجز على المرتب او الخصم منه ، فانه ايضا شأن الحوالة من المرتب بارادة العامل ، لا تجوز الا وفاء لديون محددة على سبيل الحصر او صحتها الفقرة الثانية من النص سالف الذكر .

ومن حيث ان اجرة المسكن ليست من الديون التي يجوز اجراء خصم من المرتب او توقيع حجز عليه وفاء لها ، كما انها ليست من الديون التي يجوز الحوالة من اجلها ، ومن ثمة فانه يبطل اقرار الصامل بموافقته على خصم قيمة اجرة المسكن من راتبه لمخالفة هذا الاقرار لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث انه وقد ثبت ان تحصيل اجرة المسكن من العامل عن طريق اقراره يخصم قيمتها من مربيته اجراء لا يتفق مع حكم القانون ، فمن ثم لا يكون ثمة محل للنظر في تحصيل مالك المسكن بمصروبات ادارية او عمولة متابلة تحصيل الاجرة لحسابه طالما ان هذا التحصيل غير جائز قانونا .

على انه اذا كان هناك ضرورة تدمو الى التدخل في تحصيل الاجرة من العامل وادائها الى مالك المسكن ، فانه يمكن ان يوكل العامل من تختاره جهة الادارة كمدير الحسابات مثلا في قبض جزء من مرتبه يساوي قيمة الاجرة على ادائه الى الملك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز الخصم من مرتب العامل كما لا يجوز العجز عليه او الحوالة منه وناء لإجرة بشكته ، وتبعا لذلك فانه لا محل للنظر فى تحصيل الملك اية مصروفات ادارية او عمولة تحصيل .

(نصوى ١٠٦٧ فى ١٢/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات - فصلها الى مصلحة السكك الحديدية ومصلحة التلفونات والتليفونات بالقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٢ ثم انشاء هيئة عامة لشئون سكك هديد مصر وهيئة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٢ والقرار الجمهورى رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ - اثر ذلك على ايضار المكاتب المملوكة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية التى تشغلها هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - التزام الهيئة الاخيرة الشاغلة بتكاليف اضاءة هذه المكاتب - اساس ذلك فى ضوء القواعد والاتفاقيات المنظمة لتقسام كل من الهيئتين بالخدمات للآخرى الصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، وتلك التى كانت سارية قبل نفاذها .

ملخص الفتوى :

بعد فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، تم الاتفاق بينهما على تنظيم قيام كل من المصليتين باداء الخدمات لحساب المصلحة الأخرى ، ولما كانت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية تشغل بعض المكاتب التى تخص هيئة السكك الحديدية والموجودة بالمحطات ، لذلك طلبت الهيئة الاخيرة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بسداد تكاليف اضاءة هذه المكاتب الا انها رفضت ذلك اقتصادا الى أن الايجار السنوى لهذه المكاتب والمتفق عليه بينهما وقدره الف وأربعمائة جنيه يشمل تكاليف استهلاك الكهرباء .

وقد عرض هذا النزاع بين الهيئتين على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للقوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ١١ من مارس سنة ١٩٦٤ لاستبيان لها أن مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات كانت مصلحة حكومية تتبع وزارة المواصلات ، وفى مايو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٣ بفصل مصلحة التلغرافات والتليفونات من مصلحة السكك الحديدية ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية .

وفى ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ وافق مجلس إدارة هيئة السكك الحديدية على مذكرة تضمنت تنظيم قيام كل من الهيئتين المشار اليهما بإداء الخدمات لحساب المصلحة الأخرى وجاء بها أنه فيما يختص بإيجار مكاتب التلغراف الكائنة بالمحطات فيقدر على أساس مبلغ سنوى ثابت قدره ألف وأربعمائة جنيه . كما ورد بالملحق رقم « ١ » المرفق بتلك المذكرة أن الأماكن التى تشغلها مصلحة التلغرافات والتليفونات كمكاتب بالمحطات ، يحتسب عليها إيجار ثابت قدره ١٤٠٠ جنيه كالتبع قبل الفصل وما يستجد من المكاتب يتفق على إيجاره بين المصلحتين بموجب محاضر . وعقود إيجار على أن يركب بهذه المكاتب الجديدة عداد لحصر استهلاك النور لحاسبة مصلحة التلغرافات على قيمة الاستهلاك .

ومن حيث أن الاستفادة من ذلك أن إرادة الهيئتين قد اتجهت عند إبرام لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن الاستفادة من ذلك أن إدارة الهيئتين قد اتجهت عند إبرام الاتفاق الذى تضمنته المذكرة المشار اليها - الى عدم التمسيد فى قواعد تحديد الإيجار السنوى الذى كانت تلتزم به مصلحة التلغرافات والتليفونات قبل نفاذ هذا الاتفاق ، ومن ثم لا يجوز التعديل فى هذه القواعد بما ينقص من التزامات الهيئة المذكورة خلافا لما جرى عليه الحال قبل إبرام الاتفاق .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن مصلحة التلغرافات والتليفونات كانت تقوم بسداد تكاليف اضاءة المكاتب التى تشغلها قبل فصلها عن هيئة السكك الحديدية وقبل إبرام الاتفاق المشار

إليه . فمن ثم تكون هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والتي حلت محل
المصلحة المذكورة هي التي تتحمل بتكاليف اضاءة المكاتب التي تشغلها والمملوكة
للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

لهذا انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان هيئة
المواصلات السلكية واللاسلكية هي الملتزمة بتكاليف اضاءة المكاتب التي
تشغلها والمملوكة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

(بتوى ٢١ في ١٢/٤/١٩٦٤)

مادة رقم (٢٠)

المبدأ :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة
بشركات القطاع العام بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على
انه «لوزير المالية ان يحل احدى الجهات الحكومية او الهيئات العامة او
شركات القطاع العام محل المؤسسة المملوكة في حق ايجار الأملكن التي تشغلها
— نص هذه المادة يتضمن حكما خاصا يضمن اعماله بالتنسبة للمقاررات
الموجرة الى المؤسسات المملوكة بقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ —
هذه المادة تلبيد الأحكام العامة لاجازات الأملكن سواء تلك التي وردت
في القوانين الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين او تلك التي
وردت بشأن عقد الايجار في القانون الخنى — صدور قرار وزير المالية
بإحلال الشركات والجهات التي حدها محل المؤسسة المملوكة في حق ايجار
اليمين تنفيذاً لحكم المادة المسبقة بهذا القرار وقد صدر استناداً الى
التفويض الوارد في المادة السابقة (المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة
١٩٧٥) يكون قد صدر متفقاً وحكم القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض
الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٧٦ تنص على ان «لوزير المالية ان يحل احدى الجهات الحكومية
او الهيئات العامة او شركات القطاع العام محل المؤسسات المملوكة في حق

إيجار الأماكن التي تشغلها ... » ولا ريب أن نص هذه المادة يتضمن حكماً يتعين إعماله بالنسبة للعقارات المؤجرة إلى المؤسسات الخيرية بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وهى بذلك تقيد الأحكام العامة لإيجارات الأماكن سواء تلك التى وردت فى القوانين الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أو تلك التى وردت بشأن عقد الإيجار فى القانون المدنى ، وإذ صايف هذا القانون المؤسسة الملقاة حال تصفيتها واستمرار شخصيتها المعنوية طوال فترة التصفية وبالتالي بقاء عقد إيجار العين موضوع النزاع قائماً ، فإن أثره يمتد إلى عقد الإيجار المذكور ، إذ صدر قرار وزير المالية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٦ تنفيذاً لحكم هذه المادة باحلال الشركات والجهات التى حددها القرار محل المؤسسة الملقاة فى حق إيجار العين موضوع المنازعة فإن هذا القرار ، وقد صدر استناداً إلى التلويص الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، يكون قد صدر صحيحاً ملتزماً وحكم القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وهو القانون السارى وقت صدور قرار وزير المالية سالف الذكر ، يقضى فى مادته الأولى بـ « سريان أحكامه على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من أغراض ومن ثم فإنه لا يكون غير صالح ولا مسيد ما يقول به أطاع من عدم سريان أحكام هذا القانون على عقد إيجار العين موضوع المنازعة باعتبار أنها ليست سكنية وخضوع هذا العقد بالتالى لأحكام عقد الإيجار فى القانون المدنى التى تقضى بانتهاء عقد الإيجار وبانتهاء مدته ومتى كان ذلك وكانت المادة ١٣ من القانون المذكور تقضى بأنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ، إلا انتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأسباب حددتها المادة المذكورة ، ولا يقوم أحد هذه الأسباب فى شأن المنازعة الراهنة وكان قرار وزير المالية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٦ ، وهو قرار صحيح يتفق وحكم القانون ، على مسبق البيان ، قد تضمن إحلال الجهات التى حددها محل المؤسسة الملقاة فى عقد إيجار العين محل هذه المنازعة . فمن ثم فإن هذا العقد يبقى صحيحاً ونافذاً ونظراً لحكام الامتداد القانونى طبقاً لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر ، ويضفى بالتالى الوجه الثانى للطعن ، بانتهاء عقد إيجار العين محل المنازعة بانتهاء مدته ، غير قائم على سند صحيح من القانون .

قامعة رقم (٣١)

المبسدا :

عدم شمول الاعفاء بخصوص عليه بالمادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر للرسم البلدى ورسم التثاقين .

ملخص الفتوى :

تقتض المادة ١٢١ من القانون رقم ١٩٤٩/١٤٥ بشأن انشاء مجلس بلدية القاهرة على انه « للمجلس البلدى أن يفرض رسوما مستقلة أو مضاعفة بنسبة مئوية الى ضرائب أو موائد أو رسوم حكومية على الا تعمدى هذه الرسوم التسمية الحد الاقصى المقرر لكل منها على النحو الآتى :

(١)

(ب)

(ج) الرسم على العقارات المبنية الذى يدفعه المالك لغاية ٢/٣ ، ٢٪ على الأكثر من القيمة الاجارية لهذه العقارات

(د) الرسم الاجارى الذى يدفعه شاغلى المبنى لغاية ٤٪ على الأكثر من القيمة الاجارية لهذه المبنى ، ويعفى من هذا الرسم شاغلى الأمكن التى لا تتجاوز قيمتها أربعة وعشرون جنيها من السنة واستعرضت القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والتى تنص المادة الأولى منه على أن «تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه»

واستعرضت الجمعية أيضا قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاءات حيث تنص المادة الأولى منه على أن «تعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الاضافية الأخرى المتعلقة بها المساكن التى لا يزيد متوسط الاجار الشهرى» كما يعفى من أداء الضريبة وحدها المساكن التى يزيد متوسط الاجار الشهرى» كما استعرضت الجمعية العمومية

المادة ١١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر التي تنص على انه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يعفى اعتبارا من اول يناير التالي لتاريخ العمل بهذا القانون مالكو وشاسغرو المباني المؤجرة لاغراض السكنى التي انشئت أو تكتنأ اعتبارا من ١٩ سبتمبر سنة ٧٧ من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضائية ولا تدخل ايرادات هذه المساكن في وعاء الضريبة العلية على الايراد » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع فرق بين نوعين من الضرائب المفروضة على العقارات البنية (١) الضرائب الاصلية وهى تلك التى فرضت بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على العقارات واتخذت من القيمة الاجارية لهذه العقارات الاصلية (ب) والضرائب الاضائية وهى التى فرضت بقوانين اخرى غير القانون رقم ٥٦ لسنة ٥٤ واتخذت من وعاء الضريبة الاصلية (القيمة الاجارية) وعاء لها ومنها على سبيل المثال ضريبة الدماغ وضريبة الامن القومى اللتين لقيتا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل .

ومن حيث ان المستقر عليه فقهاء وقضاء انه ولئن كانت الضريبة تتنق مع الرسم في كونها فريضة مالية تدفع نقدا ويصنف نهائية للدولة الا ان طبيعة الضريبة تختلف عن طبيعة الرسم من حيث اداة فرض كل منهما فالضريبة تفرض بقانون اما الرسم فيمكن ان يستند الى قانون ، السلطة التنفيذية قد تخول من السلطة التشريعية سلطة فرض الرسم بلوائح او قرارات ادارية ، كما ان الضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل او نفع خاص يعود عليه بهناسبه ادائها في حين ان الرسم يدفع مقابل الحصول على خدمة او نفع من جانب احدى الادارات او المرافق العامة ، وعلى ذلك فان صدور قانون بالاغفاء من ضريبة معينة لا ينصرف اثره بالضرورة الى الرسوم التى قد تتخذ من وعاء هذه الضريبة أساسا لفرضها ما لم ينص القانون صراحة على ذلك لاختلاف طبيعة الضريبة عن طبيعة الرسم واستقلال على منها عن الاخر في اداء فرضه واحكامه .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم ، فانه ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد تناولت العقارات الواردة به بالاغفاء من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضائية الا ان ذلك لا ينصرف الى الرسوم المفروضة

على ذات العقارات. ومنها رسم الشاغلين والرسم البلدي ورسم التظلمات العامة ، ذلك أن هذه الرسوم ليست من قبيل الضرائب الإضافية فضلاً عن أن المشرع لم يتناولها بالإعفاء صراحة .

ومن حيث أنه ما يؤكد ذلك أن المشرع عندما قرر — بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ — إعفاء المساكن الواردة به من أداء الضرائب على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المفروضة بقانون مخزنية الدفاع وضريبة الأمن القومي ، لم يتعرض للرسوم البلدية أو المحلية المفروضة بناء على قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، أو بناء على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ، بل ترك هذه الرسوم للنظام القانوني الذي يحكمها ليمارس المجالس المحلية سلطاتها المخولة لها بناء على القانونين سالف الذكر في تركن الرسوم المحلية والبلدية وتطبقها للاحكام الواردة في هذين القانونين .

(ملف ٩١/٤/٧ جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

تعليق :

صدر القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ومن بعده القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام ذلك القانون وصار نافذاً من ٣١ يوليئ سنة ١٩٨١ . ثم صحت لائحته التنفيذية بقرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ ونشرت بالوقائع المصرية بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٨١ وقد أبطل القانونان المذكوران عدداً من الأحكام السابقة عليهما كاحكام الامرين العسكريين رقمي ٤ و ٥ لسنة ١٩٧٦ والامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٧٧ .

وبعد صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية سائلة الذكر انهم سيل غزير من القوانين والقرارات الجديدة المكمل أو المعدل للقوانين السابقة المصالة بموضوع بيع وإيجار الأماكن . ونخص بالذكر من هذه القوانين والقرارات الجديدة :

١ - القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٢ — اقرارات المعدلة لللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وهي قرار وزير الاسكان رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ وقراره رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٣ .

٣ — القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والقرار الوزاري رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٧ بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الفكر .

٤ — والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلي وتعديلاته بالتواين ارقام ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٦٨ لسنة ١٩٨١ و ٢٦ لسنة ١٩٨٢ .

٥ — والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٥ مارس ١٩٨٢ بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكاني .

٦ — والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني

ولائحته التنفيذية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادرة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٢ (راجع في شرح هذه القوانين العديد من كتب الفقه وفي مقدمتها كتاب استاذنا الدكتور سليمان مرقص بعنوان « شرح قانون اجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر » - جزءان - طبعة ١٩٨٣) .

بائع متجول

بتع متجسول

مأصدة رقم (٣٢)

المبسدة :

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين — هذا القانون حدد مدلول البائع المتجول في تطبيق أحكامه يشمل هذا التعريف كل من يمارس حرفة أو صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وكذلك كل من يمارس حرفة أو صناعة بالتجول — وجوب الالتزام بهذا المدلول وحده للبائع المتجول دون ما حاجة إلى استظهاره من قانون التجارة — سريان أحكام القانون المذكور على سمسرة العقارات بالتجولين .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ينص في مادته الاولى على أن يعد بائعا متجولا :

(أ) كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت .

(ب) كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب الى المنازل لبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول .

وقد تفرقت وجوه الرأى فيها اذا كان سمسرة العقارات المتجولين يخضعون لاحكام هذا القانون ، فبينما ذهبت المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير الى خضوع هؤلاء لهذا القانون اخذا بعموم النص وحرصا على تحقيق الرقابة الكافية على نشاط هؤلاء السمسرة بما وضعه القانون المشار اليه من احكام في هذا الصدد — فقد ارفقت ادارة الفتوى بوزارة الاسكان والتشييد عدم انطباق القانون على المذكورين مرجحة الرأى القائل

يهدم انبساط سنة التاجر عليهم طبقا لقانون التجارة ولما كانت اعمالهم تتعلق بالمسيرة في البورع المتعلقة بالمعارف . وقد استند كلا الرايين الى فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٥ في شأن عدم انطباق القانون المشار اليه في شأن الكتبة العموميين .

ومن حيث انه في مجال تفسير احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يتعين اساسا الرجوع الى ما ورد به من احكام فلا يرجع الى قوانين اخرى في هذا الصدد مادامت نصوصه جاءت صريحة واضحة اذ لا الاجتهاد مع قيام النص ووضوحه . بمضى كان القانون المشار اليه قد حدد مدلول البائع المتجول في تطبيق احكامه وشمل هذا التحديد كل من يمارس حرفة او صناعة في اى طريق او مكان عام دون ان يكون له محل ثابت وكذلك كل من يمارس حرفة او صناعة بالتجول لانه يتعين مع هذا التحديد الالتزام بالمدلول الذي وضعه القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ للبائع المتجول دون ما حاجة الى استظهار هذا المدلول من قانون التجارة فقد لا يطابق المعنى المستند من هذا القانون مع ذلك الذى عنه قانون الباعة المتجولين ومن ثم يكون القانون الاخير هو الواجب التطبيق في ضوء مدلولاته ونطاقه التى تحدد مجال انطباقه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه قد اضفت صفة البائع المتجول على كل من يمارس حرفة او صناعة دون ان يكون له محل ثابت او بالتجول فان هذه الصفة تتحقق لىمن اتخذوا من اعمال الوساطة والتقريب بين المتعاملين في المعاملات حرفة لهم بطريق التجول .

وهذا النظر لا يتعارض مع ما جاء بأسباب فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٥ من اعتبار مدلول البائع المتجول ينصرف محسب الى من يعد تاجرا او صائغا فليس يقصد من ذلك الالتزام باحكام قانون التجارة في فهم مدلولات القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فقد تضمن هذا القانون تحديدا واضحا لمن يعد بائعا متجولا في تطبيق احكامه دون ما حالة في ذلك الى قانون التجارة ومن ناحية اخرى فان فتوى الجمعية العمومية المشار اليها كانت يستند طائفة الكتبة العموميين الذين تسرى في شأنهم احكام تنظيم خاص صدرت به لقرار ناظر

الداخلية (وزير الداخلية) في ٦ من يناير سنة ١٨٩٤ الامر الذي استبعد معه امحال احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأنهم .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك فان الخلاف الذي ثار حول مدى توافر صفة التاجر في ممارسة المقارنات المتجولين لا يجد محلا في تطبيق احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه نظرا الى ان مدلول « انبثاع المتجول » لا يرجع في تحديده الا للقانون المذكور الذي قصد الى تحقيق نوع من الرقابة على كل من يبيع سلعا او بضائع او يمارس حرفة او صناعة في اى طريق او مكان عام دون ان يكون له محل ثابت وكذا كل من يتجول من مكان الى آخر او يذهب الى المنازل ليبيع سلعا او بضائع او يمارسها للبيع او يمارس حرفة او صناعة بالتجول — فالرقابة التي تضد القانون الى بسطها على كل هؤلاء لا تتعلق باعتبارات مرجعها تنظيم المعاملات التجارية وهو المجال الذي عالجه قانون التجارة وانما تقوم على اعتبارات مرجعها اساسا ضرورات المحافظة على النظام بمعناه الواسع ولا ريب ان تطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على ممارسة المقارنات المتجولين ليحقق الاعتبارات التي قام عليها هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على ممارسة المقارنات المتجولين .

(ملف ٥/١/١٨ — في ١٩/٤/١٩٧٣)

للاعتد رقم (٣٣)

المبدأ :

كتابة عموميون — عدم اعتبارهم من الباعة المتجولين الصادر في شأنهم القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ — سند ذلك — القانون سالف الذكر لا ينصرف الا الى من يعد تاجرا او صائغا

ملخص الفتوى :

يتبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، وبما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان مدلول الباعة المتجولين انما ينصرف الى من يبيع سلعا او بضائع او يمارس حرفة او صناعة ، بطريق

التجول ، ومن ثم فإن هذا المدلول ينصرف — محسوب — الى من يمد تاجرا أو صائغا ، باعتبار ان حرية البائع المتجول هي البداية الطبيعية التي يسلكها صاحب رأس المال الفعلي قبل ان يتحول الى تاجر أو صانع مقيم . ولما كان الكتبة العموميون — بصفة عامة — ومن يزاول منهم أعمال الوساطة في الشهر العقاري والتوثيق — بصفة خاصة — لا يعدون من التجار أو الصناع ، فانهم لا يخطون في مدلول الباعة المتجولين ، وبالتالي فانهم لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق قرار ناظر الداخلية (وزير الداخلية) المؤرخ في ٦ من يناير سنة ١٨٩٤ على الكتبة العموميين الذين يزاولون أعمال الوساطة في عمليات الشهر العقاري والتوثيق ، وعدم انطباق احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ — في شأن الباعة المتجولين — عليهم .

(ملف ١٠١/٢ في ١/٧/١٩٦٥)

بـتـرول

الفصل الأول : اوضاع وظيفية العاملين في البترول •

الفصل الثاني : البحث عن البترول واستغلاله •

الفصل الأول

أوضاع وظيفية للعاملين في البترول

قائمة رقم (٢٤)

المبدا :

الهيئة العامة للبترول ومعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس —
نظام الموظفين في تلك الهيئة قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٨٦ لسنة
١٩٦٠ باللائحة الخاصة بنظام هؤلاء الموظفين — عديم نقيده بأحكام قانون
نظام موظفي الدولة مادامت القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة في حدود
أوضاع الميزانية ولم تخالف القانون .

ملخص الفتوى :

تبين لديوان المحاسبة أن الهيئة العامة للبترول لم تنقيد بأحكام قانون
التوظيف فيها أجرته من تميينات وترقيات وعلاوات ومكافآت في المدة السابقة
على صدور اللوائح المنظمة لشئون موظفي هذه الهيئة مع أن تلك الأحكام
هي الواجبة الاتباع الى حين صدور اللوائح المذكورة ، فاستفتى الديوان
إدارة الفتوى المختصة في الموضوع فראى عرض الامر على اللجنة الاولى
للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع التي انتهى رأياها بجلسة ١٧ من نوفمبر
سنة ١٩٥٩ الى ما يأتي :

اولا : اقرار ما تم من قرارات في المدة السابقة على العمل بالقانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة .

ثانيا : عرض كل حالة على حدة فيما تم من قرارات بعد العمل
بالقانون المذكور على الإدارة المختصة .

ثالثا : التوصية بسرعة اصدار اللوائح الخاصة بالهيئة اذا ما اريد
مخالفة أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة .

وقد اعترض الديوان على رأى اللجنة الاولى المشار اليه وذهب الى أن ما جاء بنصوص القوانين المنظمة للهيئة العامة للبترول من عدم تأكيد هذه الهيئة ومعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس الذى ادجج فيها بالقوانين واللوائح الخاصة بالموظفين منوط بصدر اللائحة الخاصة بموظفى الهيئة . والى أن تصدر اللائحة المذكورة فلا مناص من التزام القواعد العامة فى قانون الموظف . وإذا كان النظم المتبع فى الميزانيات المتتالية للعمل والهيئة يغير نظام الدرجات الحكومية لأن الاعتمادات الواردة بتلك الميزانيات مقسمة الى وظائف ، لا إلى درجات وليس فى ذلك ما يخول للهيئة الخروج فى شئون موظفيها على القواعد التى نظمتها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ طوال الفترة التى ظلت فيها دون لائحة خاصة تنظم تلك الشئون ، كما أن من المبادئ المالية المقررة أن وجود اعتماد لغرض معين فى جداول المصروفات بالميزانية لا يعنى الجهة المختصة من المحافظة بكل ثقة على القواعد والاحكام المعمول بها فيها يتعلق باستخدام ذلك للاعتداء .

وانتهى الديوان الى أن قرارات التعيين والترقية ومنح المكافأة التى أصدرها معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والهيئة العامة للبترول ، قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الخاصة بالهيئة . دون أن تراعى فيها احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ تعتبر مخالفة للقانون ، وطلب الديوان عرض الامر على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى لبدء الرأى فى مدى مشروعية تلك القرارات .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها من استقراء نصوص القوانين رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس إدارة معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ الذى ألقى القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وقضى بإنشاء هيئة عامة للشئون البترول الحكومى يكون من بين اختصاصاتها إدارة معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ باعادة إنشاء الهيئة العامة للشئون البترول — أن مجلس إدارة كل من معمل تكرير البترول الحكومى والهيئة العامة للبترول — وهو المختص باصدار اللوائح المتعلقة بشئون الموظفين — يعتبر السلطة العليا المهيمنة على شئون المعمل والهيئة وهو المشرف على تصريف الامور فى كل منهما ، ولذلك فإن له أن يقرر ما يراه من النظم الادارية أو المالية التى تكون كفيلة بإدارة المعمل والهيئة بالتقدير

اللازم لتحقيق الغرض من انشائها دون أن يكون مقيدا في ذلك باللوائح والنظم الخاصة بموظفي الحكومة .

وعلى ذلك فإن عدم تقييد مجلس الإدارة المذكور بأحكام قانون نظام موظفي الدولة فيما يتعلق بالقرارات التي أصدرها في شئون موظفي كل من المحل والهيئة — في المدة السابقة على صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الخاصة بالهيئة العامة للبتروك — ليس من شأنه أن يؤثر في مشروعية تلك القرارات إذا كان قد روعي في إصدارها ما تضمنته ميزانيات المحل والهيئة من أوضاع خاصة ولم يشوبها عيب من العيوب القانونية وعلى كان الأمر كذلك ، فإنه لا يتسنى وضع قاعدة عامة للتعرف على مدى مشروعية القرارات سالفة الذكر ، ومدى قابليتها للسحب أو الإلغاء ، بل يتمين مرض كل حالة على حدة لبحث مشروعية كل قرار في ضوء الوقائع الخاصة به والظروف التي لا بدت إصداره . . .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الأولى بالتقسيم الاستثنائي .

(فتوى رقم ١٤٣ في ١٣/٢/١٩٦١) .

قامعة رقم (٣٥)

المبدأ :

مقتضى القواعد التي أعتدها مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون البترول وصدر بها القراران رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ و ٨٥ لسنة ١٩٦١ أن يتخذ تاريخ نقل الموظف بالحكومة الى الهيئة أساسا لتحديد أفضيته في الوظيفة التي سيجسوى وضعه فيها وأن تتخذ آخر درجة كان يشغلها وآخر مرتب كان يتقاضاه بالجهة المنقول منها أساسا لتسوية حالته في الوظيفة المقابلة والمرتب المقابل طبقا للجدول الذي أقرها مجلس الإدارة — أعمال هذه القواعد يستلزم طبقا للبند رابعا من القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن يتحدد نوع الكادر الذي كان الموظف تابعا له في الجهة المنقول منها مع نوع الكادر الذي نقل إليه بالهيئة وذلك حتى يمكن أن يطبق في شأنه أحد الجداول الثلاث الملحق بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه — مثال : إذا كان

المسمى يتبع الكادر الفني المتوسط عند نقله الى الهيئة العامة للشئون
البحرية فان القرار الصادر بتعيينه بها في درجة مناسب (ج) بالكادر الإداري
العالي مع منحه أول مربوط الدرجة يكون وحده هو الذي انشأ مركزه الفني
في الهيئة ، مما يقتضيه ان يطبق على حالته الجدول الخامس بدرجات
الكادر الفني العالي والإداري .

ملخص الحكم :

يبين من الملحق على القرار الصادر من الهيئة العامة للشئون البحرية
برقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن قواعد تعيين موظفي الحكومة بالهيئة انه تضمن
ما يلي أولا : استثناء موظفي الحكومة من احكام الباب الثاني من لائحة
موظفي الهيئة بشأن التعيين في الوظائف عملا باحكام المادة ٢٢ من اللائحة
(وهذه الاحكام كلمة بالامكان من الوظائف الخالية وبالاختصاص بغيره
في اول درجة التي هي تلك من احكام .

ثانيا : تطبيق القواعد التي تضمنتها الجدول الثلاثة المرفقة على
موظفي الحكومة عند التعيين بالهيئة ، وبالرجوع الى الجدول المشار اليه
يبين انها تضمنت مقارنة مرتبات الكادر الحكومي بمرتبات كادر الهيئة ، وقد
انتظم الجدول الاول درجات الكادر الفني العالي والإداري والمرتبات
المقررة لها وانتظم الجدول الثاني درجات الكادر الفني المتوسط والمرتبات المقررة
لها وانتظم الجدول الثالث درجات الكادر الكتابي والمرتبات المقررة لها ، وجاء
في المذكرة الإيضاحية للقرار المشار اليه انه نظرا لاختلاف درجات ومرتبات
موظفي الهيئة من درجات ومرتبات موظفي الحكومة بقسم روى ان وفق
وسيلة لتعيين موظفي الحكومة في الوظائف المناسبة بالهيئة هو وضع الثلاث
رسوم البيانية المرفقة لكل من الكادر العالي والكادر الفني المتوسط والكادر
الكتابي ، فيمثل لكل كادر خطان بيانيان يمثل احدهما مرتبات كادر الحكومة
من اول مربوط إحدى الدرجات إلى آخر مربوط أعلى الدرجات وآخر ممثل
لدرجات الهيئة ومرتباتها ، وقد مثلت الخطوط البيانية بمعادلات رياضية
تحقيقا لعدة حساب المرتبات ، وعلى هذا الأساس وضعت معادلات رياضية
ثلاث ، كل معادلة خاصة بنوع من أنواع الكادرات الثلاثة السالفة الذكر ،
هذا وقد أصدر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه مجلس إدارة الهيئة
بجلسته المنعقدة في ١٩٦١/٦/٢٢ وأعتمده وزير المصناعة ورئيس مجلس

الإدارة ، هذا وبجلسة مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٦١/٧/٣٠ عرض على مجلس الإدارة مذكرة بالأسس التي تتبع في تنفيذ القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ وهي تتكون من سبعة بنود ، وقد نص في البند أولا أن يطبق القرار على موظفي الحكومة الذين نقلوا إلى الهيئة بعد ١٩٥٨/٧/١ دون غيرهم ، وهو تاريخ العمل بميزانية الهيئة للسنة المالية ٥٩/٥٨ وجاء في البند ثانيا أن يطبق القرار على موظفي الحكومة الذين لا تقل تشديرات كفاياتهم عن السنتين الأخيرتين قبل التصيين بالهيئة من درجة جيد ، وجاء في البند ثالثا أن يتخذ تاريخ نقل الموظف إلى الهيئة أساسا لتحديد أقدميته في الوظيفة التي سيسوى وضعه عليها ، وجاء في البند رابعا أن تتخذ آخر درجة كان يشغلها الموظف وأخر مرتب كان يتقاضاه بالجهة المنقول منها أساسا لتسوية حالته في الوظيفة والمرتب المقابل له طبقا للجدول الذي اقره مجلس الإدارة ، ثم يدرج مرتبه بالمعلاوات طبقا للملئقات وفي المواعيد التي صدر بها القرار ٤١ الصادر بجلسة ١٩٦١/٥/٨ ، وجاء في البند خامسا أنه روعي عدم صرف فروق عن الماضي الا من ١٩٦١/٦/٢٢ تاريخ صدور قرار الإدارة رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة يوم ١٩٦١/٧/٣٠ على هذه الأسس مع تطبيق القرار رقم ٧١ لسنة ٦١ المشار اليه على جميع من نقل من موظفي الحكومة إلى الهيئة منذ انشائها ، وقد صدر بهذه الأسس القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ .

وحيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المدمى الحق بالمعمل بمصالحات السلك الحديدية في يونيو سنة ١٩٣٩ بالدرجة السابعة بالتأثير الفنى المتوسط ، ثم رقى إلى الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٥٤/٦/٢٢ وذلك بالقرار رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٠ ، ثم سويت حالته بمنحه الدرجة السادسة الشخصية اعتبارا من ١٩٥٤/٥/١٤ ، ثم حصل على بكالوريوس التجارة في يونيو سنة ١٩٥٧ ، واعتبارا من ١٩٥٨/٢/١٨ نقل إلى الهيئة العامة لشئون البترول بحالته السابقة وكان مرتبه قد بلغ اذ ذاك ١٩٥٠٠ جنيها شهريا ، وبتاريخ ١٩٥٨/٩/١٨ صدر القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ من عضو مجلس الإدارة المنتخب بوضع المدمى في درجة محاسب (ج) بالكادر الإداري العالي مع منحه بداية الربوط المقرر للدرجة وهو ٢٥ ج شهريا وذلك اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١ ، وبموجب القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ رقى إلى درجة محاسب (ب) اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٣٠ ، وبتاريخ ١٩٦٣/٢/١١ صدر القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ . بضم مدة خدمته السابقة ومقدارها ٨ شهور و ١٤

يوما في تقدير اقدمية الدرجة والمرتبة وذلك إمتدت اقدميته في الدرجة رابعة الى ١٩٥٧/٦/٤ تاريخ انتهاء امتحان البكالوريوس بدلا من ١٩٥٨/٢/١٨ ، وبقي تدرج مرتبه كما هو قبل بسم مدم خدمته وهو ٢٥ جنيه شهريا من ١٩٥٨/٧/١ ، ٢٧ ج شهريا من ١٩٥٩/٥/١ ، ٢٩ ج شهريا من ١٩٦١/٥/١ ، ٣٢٥٠٠ ج شهريا في ١٩٦١/١١/١ بعد ترقيته الى درجة ، محاسب (ب) اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٣٠ ثم منح علاوة مقدارها ٣٥٠٠ جنيه بقرار رقم ٦٣/١٥ اعتبارا من ١٩٦٣/٥/١ ، فاصبح مرتبه ٣٦٦ جنيها ثم رقم الى الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٣/١٢/٥ .

وحيث ان المدمى يطلب الحكم بالحق في تسوية حالته بوضعه في درجة محاسب (ب) برهـ ٣٢٥٠٠ ج شهريا اعتبارا من يوم ١٩٥٨/٢/١٨ استنادا الى القواعد التي انتظمها قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وهي القواعد التي تطبق في شأن موظفي الحكومة الذين ينقلون الى الهيئة ، وذلك بعد ان ضمت مدة خدمته السابقة بمقتضى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٢/١١ .

وحيث انه ولئن كان مقتضى القواعد التي اعتمدها مجلس الادارة بجلسة ١٩٦١/٧/٣٠ لتطبيق على موظفي الحكومة الذين ينقلون الى الهيئة العامة لشئون البترول ، وهي القواعد التي صدر بها القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ثم القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ ، لئن كان مقتضى القواعد المذكورة ان يتخذ تاريخ نقل الموظف الى الهيئة اساسا لتحديد اقدميته في الوظيفة التي سيمسوى وضعه عليها وان تتخذ آخر درجة كان يشغلها الموظف وآخر مرتب كان يتقاضاه بالجهة المنقول منها اساسا لتسوية حالته في الوظيفة المتخلية والمرتبة المتخلية طبقا للجدول الذي اقره مجلس الادارة ، الا ان اعمال هذه القواعد يستلزم - حسبنا جاء صراحة في نص البند رابعا من القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ - ان يشهد نوع الكادر الذي كان الموظف تابعا له في الجهة المنقول منها مع نوع الكادر الذي نقل اليه بالهيئة المدمى عليها وذلك حتى يمكن ان يطبق في شأنه أحد الجداول الثلاثة الملحقة بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ السالف الذكر ، واولها خاص بدرجات الكادر الفني العالي والاداري وثانيهما خاص بدرجات الكادر الفني المتوسط وثالثهما خاص بدرجات الكادر الكتابي ، وعندئذ يحسب مرتب الموظف المنقول على مقتضى معادلة معينة من المعادلات التي لوزنتها الجداول المذكورة ثم يدرج مرتبه طبقا للفئات التي صدر بها قرار مجلس الادارة في ١٩٦١/٥/٨ وفي القواعد

المجددة فيه ، أما وقد كان المدعى يتبع الكادر الفني المتوسط عند نقله الى الهيئة العامة لشئون البترول في ١٨/٢/١٩٥٨ وكان مرتبه اذ ذاك ١٩٥٠٠ جنيهاً ، فان القرار الصادر برقم ٢٨٣ لسنة ٢٩٥٨ في ١٨/٩/١٩٥٨ بوضعه في درجة محاسب (ج) بالكادر الاداري العالي مع منحه اول مربوط الدرجة المذكورة وهو ٢٥ جنيهاً شهرياً يكون وحده هو الذي انشأ مركزه القانوني في الهيئة المنقول اليها ، مما يتمتع معه ان تطبق على حالته الجدول الخاص بدرجات الكادر الفني العالي والاداري وهو الجدول الذي يقتضي ان يكون الموظف المنقول الى الهيئة تابعاً اصلاً في الجهة المنقول منها الى الكادر العالي وذلك حتى يمكن ان تسوى حالته على مقتضى المعدلات الخاصة بالجدول المختار اليه ، وليس يغير من الامر شيئاً ان تكون المؤسسة المدعى عليها قد اصدرت بعد ذلك القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ في ١١/٢/١٩٦٣ بضم مدة خدمة سابقة للمدعى فاصبح تاريخ تعيينه الافتراضي هو ١٩٥٧/٦/٤ بدلاً من ١٩٥٨/٧/١ ، ذلك ان المدعى كان - كما سبقت القول - يشغل قبل نقله الى الهيئة العامة لشئون البترول إحدى درجات الكادر الفني المتوسط بالسلك الهندية ونقل الى الهيئة المذكورة على هذا الوضع ولم يمنح درجة محاسب (ج) في الكادر العالي الا في ١٩٥٨/٧/١ ، ومن ثم فان القرار الصادر بتعيينه تاريخ تعيينه من ١٨/٢/١٩٥٨ الى ١٩٥٧/٦/٤ اياً كان وجه الرأي فيه فانه ليس من شأنه ان يعدل في مركزه القانوني الذي انشأه القرار الصادر بتعيينه في درجة محاسب (ج) اعتباراً من ١٩٥٨/٧/١ ، وذلك طالما ان التسيويات التي تتم في الهيئة محكومة بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ والجدول المرتبة به والقرار المكمل له الصادر برقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ على ما سبقت بيانه .

(لمن رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦١ في - جلسة ١٦/٥/١٩٧٦).

قاعدة رقم (٣٦)

المسند:

وضع موظفي الهيئة العامة للبترول على درجات معينة اعتباراً من اول يولية سنة ١٩٥٨ طبقاً لاحكام القرار ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ مع منح كل من هؤلاء بداية مربوط الدرجة التي وضع عليها - اغفال ذكر احد موظفي الهيئة في هذا القرار - لا يمس حقه الثابت او مركزه القانوني بين موظفي الهيئة باعتباره شاغلاً لوظيفة معينة بإداة قانونية معينة .

ملخص الفتوى :

إذا كان المركز الذى شغله السيد .
بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ قد استقر وتحصن بحيث لا يجوز التيسر
به ، ومن ثم فليس فى اغفال القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضع موظفى
الهيئة على الدرجات المبنية قرين كل منهم ومنحهم بداية الجيوب المتر
لدرجة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ ، ليس فى اغفال هذا القرار
المذكور ، ما يمس مركزه القانونى بين موظفى الهيئة باعتباره يشغل وظيفة
رئيس اقسام ذلك المركز الذى تحدد واستقر له من قبل بالقرار رقم ٣٦
لسنة ١٩٥٦ .

وإذا شغل وظيفة رئيس اقسام الهيئة فانه يستحق غلاء المعيشة المتر
لهذه الوظيفة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ . تاريخ تنفيذ ميزانية
الهيئة من السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ . التى تحولت وظائف الوظيفة من الترابط
الثابت الى درجات ذات بداية ونهاية . والى رقم نقل موظفى الهيئة طبقا
بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ اعتبارا من التاريخ السابق الذكر .

(نوى ٦٩١ فى ٣٢ / ١٠ / ١٩٦٢)

قاموسة رقم (٤٧)

المادة ٤

وضع موظفى الهيئة العامة للبتروال على درجات معيشية ذات بداية
ونهاية . - استحقاق هؤلاء الموظفين للملاوات الدورية المقررة لهذه الدرجات
طبقا لنص المادة ٤٠ من لائحة نظام موظفى وعمال الهيئة العامة للبتروال
الصادرة بقدر رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

ان من مقتضى تعديل نظام الهيئة العامة للبتروال الى نظام الدرجات
ذات البداية والنهاية ان يستحق الموظفون للملاوات الدورية المقررة لهذه
الدرجات طبقا للمادة ٤٠ من لائحة نظام موظفى وعمال الهيئة العامة للبتروال

المصدر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ والذي تنص بان يمنح الموظف علامة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بجدول المرتبات بمسنة دورية بحيث لا يجاوز الرتب نهاية مربوط الدرجة ومن ثم فانه يكون محققا في طابه الملاوة الدورية التي استحققت له في اول مايو سنة ١٩٦٠ .

(ملزى ٦٩١ في ١٠/٢٣/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

تضمن ميزانية هيئة المرقول عدد من الوظائف المقرر لها النطة المالية الكافية دون التقارب — اجراء الترقية على هذه الوظائف — لا يجوز قصر الترقية الى اى منها على تشاغل الوظيفة الادنى بالنسبة لكل ادارة من ادارات الهيئة على حدة — اذ لا تعتبر اية ادارة من هذه الادارات وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى وتجمع العاملون بها اقدمية منفصلة — نتيجة ذلك — وجوب اجراء الترقية على اساس اختيار الصالحين لها من العاملين بالهيئة ايا ما كانت الادارة التي يعمل بها طالما انهم جميعا يتدرجون تحت اقدمية مشتركة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه متى كان الامر على ما تقدم ، فان النتيجة التي يخلص اليها الحكم تكون صحيحة اذ ان الترقية الى مثل هذه الوظيفة مستوى وعلو تكون طبقا للقيادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ السارى على الهيئة وقت القرار المطعون فيه وتكون بالاختيار على اساس الكفاية بين المرشحين المستوفين لاشتراطات شغلها ويشترط في الترقية بالاختيار على ما نصت عليه هذه المادة ان يكون العامل حاصلا على تقدير جيد على الاقل في التقرير الدورى عن السنتين الاخيرتين . . — وتبعد الترقية بالاختيار ، حدها الطبيعي اذا روى ترقية الاحداث — في ان يكون الاختار اكما من الاقدم لها عند التساوى في درجة الكفاية فتكون الترقية بمرأاة الاقدمية بين المرشحين وعلى مقتضى ذلك فلا يكون ثم من

وجه تخطى الدعى في الترقية الى الوظيفة سائلة الذكر ، بدن هو احدث منه ، ولا يفصله في درجة الكفاية ونذا يكون القرار المظمون فيه باطلا
فما يقسمه من تخطية في الترقية اليها بزميله / ١٠٠٠٠٠ هذا ، وغنى عن البيان ان الترقية لهذه الوظيفة وغيرها من الوظائف التي رقى لها محاسبون يتزاحم عليها كل من استوفوا الذاهيل الخاص بها والخبرة اللازمة وبها تتوافر الصلاحية المطلوبة بها ، على ما تقتضيه طبيعة هذه الوظائف ومواصفاتها وشروط شغلها في كل ادارات المؤسسة اذ كل منها ليس قسما قائما بذاته مستقلا بدرجته في ميزانياتها ، فمقتضى ميزانية السنة — الصادرة خلالها القرار تضم على كل ادارتها في وحدة واحدة — وتضم بدرجاتها — على تدرجها كل هذه الادارات فتتجمع العاملين فيها لاجتابة مشتركة وتجري الترقية الى الوظائف الشاغرة في ايها بين الصالحين لها في كل منها ، وهذا هو ما يجري عليه العمل في الواقع في المؤسسة بديل تنقل الدعى بين مختلف ادارتها : الادارات : المالية (ادارات الميزانيات — ادارة البحوث الاقتصادية — الادارة الهندسية — الادارة الادارية) ، على ما هو ثابت بملف خدمته منذ التحاقه بها سنة ١٩٥٩ نقلا من مصلحة الضرائب حتى تاريخ القرار المظمون فيه حيث كان عندئذ منتدبا ايضا للادارة الاخرى التي تضم شئون العاملين وشئون التدريب وكل منهما — ما يعتبر مؤهله احد المؤهلات الصالحة لها ، ومن هذا — فلا يكون محل القول الهيئته الطامنة بقدر الترقية في وظائف ادارة على شاغل الوظيفة الا ان في كل منها اذ لا يعتبر أي منها ، كما سبق وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى في الخصوص كما يدل غير ذلك بميزانية المؤسسة الاجور بندا — حيث وردت الوظائف المقررة لها الفئة المالية الثانية — دون القاب واكتفى بالعدد وهو ١٥ — وليس لاي ادارة وظائف ودرجات في تدرج هرمي يخصها ، بحيث يعتبر ايها وحدة مستقلة (وغنى عن البيان ايضا ، انه على الوجه السابق ايضا له معنى للتخصص المعين المطلوب لكل وظيفة بحسب طبيعتها ، لا على ما تذهب اليه الطامنة على تناقضها في انهما من خط ذلك بما لا يؤثر فيه وهو العمل في وظيفة ادنى في الادارة الجارية الترقية الى الوظيفة الاعلى فيها مع استبعاد من مدام في ادارات اخرى من شياغلى الوظائف من نوعها او مظاهرا لا يجري ذلك الا ان مستقل كل منها بوظيفته ودرجاته في الميزانية ، كتقسم قائم بذاته من اقسامها وهو غير واقع في المؤسسة وميزانياتها ، ولا معنى له وانما ما ورد بتقرير الطعن من انه روى في الترقية ، سبق ندبه الى الوظيفة المرتقى لها فهو مما لا ينال مما تقسم

ليقبله في شأن ضوابط الترقية ، وتطبيقها في حال القرار المعلن قريباً ،
على واقع الديموى إذ أنه فضلاً على أن مجرد التدرج الى وظيفة أعلى ليس
مما يوجب الترقية على مقتضى القانون المعمول به حقاً للمنتسب في أن تقتصر
الترقية اليها عليه دون غيره إذ يقتضى لذلك نصاً خاصاً بتقريره في القانون
وجميع ضوابطه ، استثناء من القاعدة العامة .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون المعلن على غير استثنى وتعين كذلك
رفضه مع الزام الطائفة بالامتثال .

(المعلن : ٧٨ - لائحة ٢٤ - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٨)

المادة ٢٨

الهيئة العامة للبترول : - العلاوات الدورية لموظفيها خلال فترة وضعهم
على مربوطات ثابتة ، ثم بعد وضعهم على درجات بميزانية الهيئته من
السنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - لا يمنحون علاوات دورية في الفترة الاولى
بل يمنحون مربوطات ثابتة كاملة ، ويمنحون علاوات دورية في الفترة
الآخرة ، في حدود درجة كل منهم - المقصود بالمربوط الثالث .

مخبر التفتيش

كانت وظائف الهيئة العامة للبترول في المرحلة السابقة على اول يولية
سنة ١٩٥٨ : تاريخ تطبيق ميزانية السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ متدرجة
بالميزانية على اساس ربط ثابت شامل ، ليس له بداية ولا نهاية . وقد
جرت الهيئة في هذه المرحلة على منح موظفيها مرتبات مقطوعة شاملة
اعانة الغلاء وجميع العلاوات الاضافية الاخرى مستهدية في ذلك بالربط
الثالث المقرر للوظائف والوارد في الميزانية ، كما خرجت الهيئة على منح
موظفيها ما بمصلحة غير منتظمة بد زيادات في المرتبات لا تأخذ صفة
المتلاوة الدورية .

... ولما كانت العلاوات الدورية لا تستحق إلا إذا كان الموظف متفانياً على اعتياده، ينقسم إلى درجات ذات بداية ونهاية، ذلك أن العلاوات الدورية هي من خصائص الرتب المتغير في البداية والنهاية، ولا يمكن تصور قيامها في حالة الرتب الثابت، الذي ليس له بداية ولا نهاية، ومن ثم فإنه يتم منح الموظف علاوات دورية أن يكون شافعاً فرجة مالية ذات بداية ونهاية، ولا يكون مرتبه قد بلغ نهائية رتب الدرجة أما إذا كان الموظف يشغل وظيفة مرموقة ثابتة، فإنه لا يفتح علاوات دورية، إذ أن الاعتماد المالي لا يسمح بمنح علاوات في هذه الحالة، إنما يجب منحه مرموق الوظيفة كله، فإذا كان يمنح أقل من هذا المرموق فإنه يستحق البساق على أساس أنه باقى المرتب المقرر لوظيفته، لا على أساس أنه علاوة دورية، ولذلك فإنه يستحق من تاريخ شغل الوظيفة ذات المرموق الثابت، ويستحق الزيادة كلها دون نظر إلى مئات أو مواعيد العلاوة، لأن هذه الزيادة جزء من راتبه الأصلي الثابت، الذي يستحقه منذ بدء شغل الوظيفة.

ولما كانت وظائف الهيئة العامة للبريد — خلال هذه المرحلة — تقترية كلها بالميزانية برتب ثابت لكل منها، ولم تكن مقسمة إلى درجات ذات بداية ونهاية، ومن ثم فإنه لا يجوز منح موظفي الهيئة علاوات دورية خلال هذه المرحلة على أنه يتعين في أثناءها منح كل موظف المرموق الثابت المقرر لوظيفته بأكمله، فإذا كان يمنح مرتباً يقل عن هذا المرموق الثابت، وجب على الهيئة أن تعتبر له باقى المرموق بصفته هذه، لا باعتبارها علاوة دورية، ولذلك فإن الموظف يستحق صرف باقى المرموق اعتباراً من تاريخ شغل الوظيفة ذات المرموق الثابت، وليس من تاريخ استحقاق المساواة الدورية، كما أنه يمنح باقى المرموق كله، سواء زاد أو قل عن نسبة العلاوة الدورية.

هذا مع مراعاة أن المقصود بالمربوط الثابت هو المرموق المقرر في الميزانية لكل وظيفة وأردة فيها، والذي تقرر بطريقة إجمالية، بحيث يشمل أمانة غلام المسجلة، والأمانة الإجمالية، والمرتبات الإضافية الأخرى، كمثل التخصص ومناجات العمل الإضافية لمساعدى المهندسين، ومرتبة الخطر.

إلى المرحلة التالية لتطبيق ميزانية الهيئة العامة للبريد للهيئة المالية، ١٩٥٩/٥٨، اعتباراً من أول يولية ١٩٥٨، وقد تضمنت هذه الميزانية

جدولا للمرتبات ، حول الوظائف من المربوط الثابت الى المربوط المتغير على أساس درجات ذات بداية ونهائية ، وقامت الهيئة المذكورة بوضع موظفيها على الدرجات الجديدة الواردة في الميزانية ، وفي بداية المربوط المقرر لكل درجة اعتبارا من التاريخ المشار اليه وهو تاريخ تطبيق الميزانية المشار اليها — وذلك بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ ، وليس من شك في استحقاق هؤلاء الموظفين علاوات دورية في هذه المرحلة ، ذلك لان من خصائص المربوط المتغير ذى البداية والنهائية ان يقرن دائما بمنح علاوات دورية تعادل بالمرتب المقرر للدرجة من بدايته الى نهايته .

(مغوى ٦٣٠ في ١٩٦١/٩/٧)

القائمة رقم (٤٠)

المقدمة

لائحة موظفي وعمل الهيئة العامة للبترول الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ — استحقاق اعانة غلاء المعيشة في ظل العمل باحكام هذه اللائحة بالفئات المحددة بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ بشأن فئات اعانة غلاء المعيشة — موظفات الهيئة العامة للبترول المتزوجات بموظفين يتقاضون اعانة غلاء المعيشة يمنحن اعانة غلاء مقدارها نصف ما يمنح لموظف الهيئة الاعزب .

ملخص الصلح :

بالرجوع الى لائحة موظفي وعمل الهيئة العامة للبترول الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ يبين: ان المادة (٤٣) منها تنص على ان « يحدد مجلس الادارة بقرار منه قواعد منح المكافآت التشجيعية والمنح والبدلات » كما يحدد مجلس الادارة فئات اعانة غلاء المعيشة . وتنفيذا لهذا النص اصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للبترول القرار الصادر برقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ بشأن فئات اعانة غلاء المعيشة الذي عمل به اعتبارا من شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ ، ونصل هذا القرار في البند (د) منه على انه بالنسبة للموظفات المتزوجات من موظفين يتقاضون

غلاء المعيشة بمنح غلاء معيشة يعادل نصف ما يمنح للموظف الاغزب ،
اما اذا كانت متروجة من شخص لا يتقاضى غلاء المعيشة فتمنح الغلاء المقرر
لحالتها الاجتماعية . . . ويؤدي هذا النص انه في ظل المظهر بالحكم هذا
القرار فان وظائف الهيئة المتزوجين يتقاضون اعانة غلاء المعيشة بمنح
اعانة غلاء معيشة مقدارها نصف ما يمنح لموظف الهيئة الاغزب ، واذا كان
الثابت من الاوراق ان المدعية متروجة من موظف حكومي يتقاضى اعانة غلاء
المعيشة فانها في ظل العمل بالحكم المقرر مجلس ادارة الهيئة للتشاور اليه
تستحق غلاء معيشة يعادل نصف ما يمنح للموظف الاغزب .

ولا وجه لما استندت اليه المدعية في طعنها من ان المادة (٥٨) من
لائحة موظفي ومجالس الهيئة العامة للبتترول السبيلفة الذكر تقضى بمرئ
الاحكام السارية على موظفي الحكومة على موظفي الهيئة فيما لم يرد بشيائه
نص في هذه اللائحة ذلك لان قواعد منح اعانة غلاء المعيشة وفئاتها قد
نظمت بنصوص وردت بقرار مجلس الادارة رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار
اليه ومن بين هذه القواعد نص الفقرة (٥٠) التي تنفذ فئات اعانة الغلاء
التي تمنح للموظفة المتروجة واذا ورد هذا النص مطلقا فانه يجري على
لائحة الموظفين على الموظفة المتروجة سواء التي لها اولاد او التي ليس لها
اولاد ومن ثم لا يرجع في هذا الخصوص الى الاحكام السارية على موظفي
الحكومة .

(طعن ٢٤٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

للمعامل المؤقتون بعمل لتزوير البترول الحكومي بالسويس التابع للهيئة
العامة للبتترول - مدى استحقاق هؤلاء العمال لاعانة غلاء المعيشة - قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ - ينطبق هذا القرار على
العمال المؤقتين الذين عينوا بالعمل على بند الالتزامات الجديدة فتمتص منهم
اعانة غلاء معيشة بعد بضي سنة من تاريخ تعيينهم .

ملخص النقض :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ يقضى بإخراج الموظفين والمستخدمين والعمال المعيّنين بصفة غير منتظمة ، على اعتبارات مؤقتة بالإنشائية ، أثناء فترات بعثتهم بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم ، على أساس ما هيأتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالدفعة ، ومن كل منهم في الخدمة وبمقتضى بعثتهم سنة بها ولم تصرف له هذه الاعانة ، تمنح اليه من تاريخ هذا القرار على أساس ما هيته أو أجره في ذلك التاريخ ، بشرط ألا تكون الماهية أو الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد على ما هو مقرر لمهله أو ما هو مقرر طبقاً للقواعد القديمة ، وفي حالة حصوله على ماهية أو أجر يزيد على الماهية أو الاجر القانونيين ، تضمن هذه الزيادة من اعانة فترات المعيشة .

ويبين من استعراض نصوص القوانين رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس إدارة بمحل تكرير البترول الحكومي بالسويس ، والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة للبترول ، والقانون رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦ رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ ، ان جاء بهذه القوانين - من عدم تفيد مجلس إدارة كل من محل تكرير البترول الحكومي بالسويس والهيئة العامة للبترول بالقوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة - رهن باصدار مجلس الإدارة المذكور لوائح أو وضع قواعد عامة تنظم شئون الموظفين والمستخدمين والعمال (سواء منها الدائمين والمؤقتين) أو اتخاذ اجراءات عامة ، تدل دلالة قاطعة على اتجاه مجلس الإدارة الى الاخذ بنظام معين يخالف ما تقضى به القوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة ومعاملها ومستخدميه وعمالها . وقد تعبر المزاوية الخاصة بالمحصل عن نية مجلس الإدارة في انتهاز نظام خاص بكيفية معاملة موظفي ومستخدميه وعمال العمل من الناحية المالية (المرتبات) والاجور والمكافآت والملاوات واعطية فترات المعيشية والمراتب الاضمانية الأخرى) ، فإذا لم تظهر نية مجلس الإدارة في معالجة القواعد المعيشية المنظمة لشئون موظفي ومستخدميه وعمال الحكومة ومعاملها فلا وجه للتكول بالتقاع تطبيق تلك القواعد العامة على موظفي ومستخدميه وعماله . فكل تكرير البترول الحكومي بالسويس (أو الهيئة العامة للبترول)

والمقتضى انه قواعد تنظم الشؤون الوظيفية للمعامل المؤقتين الذين عينوا بعمل تكرير البترول الحكومي على بند الانشاءات الجديدة كما لم تنجح نية مجلس ادارة المعمل الى معاملتهم على أساس معين ، بل منحهم الاجر المقرر للوظيفة التي يشغلها كل منهم ، دون ان تمنحهم اعانة غلاء المعيشة المقرر ، لا على اساس قاعدة خاصة تحرمهم منها ، ولكن باعتبار انهم عمال مؤقتون ، في حين ان اعانة غلاء المعيشة كانت تصرف فعلا للعمال الدائمين وان كانت تدمج في اجورهم المقطوعة التي كانت تصرف لهم بصفة شاملة تتضمن اعانة الغلاء ، قبل وضعهم على درجات ذات بداية ونهاية اعتبارا من ميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ ، ولم يحد من مجلس ادارة معمل تكرير البترول الحكومي نية في عدم تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على العمال المؤقتين المعينين بالمعمل على بند الانشاءات الجديدة (وهو اعتماد بطبيعته مؤقت) او حرمانهم من التمتع بما جاء به من احكام تطبيق بصفة عامة على جميع موظفي ومستخدمي ومعملي الدولة .

ويخلص مما تقدم ان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ينطبق على العمال المؤقتين الذين عينوا بعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس على بند الانشاءات الجديدة ، ومن ثم تعين منحهم اعانة غلاء المعيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم ، وبشرط الا يزيد الاجر الذي كان يمنح لهم على الاجر المقرر لهم طبقا لقواعد التعيين في المعمل (دون ارتباط بكمية العمل ، اذا كان العمال الدائمون المعينون على درجات بالميزانية يتقاضون اجورا تخفف عن الاجور المقررة لهم في كل من العمال) فاذا كان هذا الاجر يزيد على ما هو مقرر لهم طبقا لقواعد التعيين في المعمل ، فان هذه الزيادة تخمس من اعانة غلاء المعيشة طبقا للاحكام الواردة في قرار مجلس الوزراء المشار اليه .

(مرقوم رقم ٥٧٢ في ١٥/٨/١٩٦١)

المادة رقم (٤٢)

المبدأ

المنشأة من لائحة نظام المعاش والمعامل بها في شركات البترول انها تضمنت قواعد خاصة لاختلاف المعاش الى المعاش لا مغايرة بين

من تنتهي خدمته يبلغ السن القانونية لانتهاء الخدمة ومن تنتهي خدمته
بالإحالة إلى المعاش المبكر . أثر ذلك - تطبيق المادة الثانية من القانون
رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ على المعاشين إلى المعاش المبكر .

ملخص النصوص :

أن لائحة نظام المعاش المبكر المعمول بها في شركات البترول تنص
في المادة (١٢٦) منها على أن « يجوز للعامل أن يتقدم بطلب لإحالة
إلى المعاش المبكر الاختياري إذا توافرت فيه الشروط الآتية :
(أ) ألا يقل سنه عند الإحالة إلى المعاش من ٥٥ عاماً . . .
(ب) أن يكون قد استكمل مدة الاشتراك الموجبة للمعاش طبقاً للقانون
القائم للاجتماعي . . . (ج) عدم تملّص طلب المصالح مع مصلح
العمل . . . (د) ألا تقل مدة خدمته الفعلية في قطاع البترول عن عشر
سنوات متصلة » . وتنص المادة (١٢٨) : « من ذات اللائحة على أن :
« في حالة قبول طلب الإحالة إلى المعاش المبكر الاختياري يستحق العامل
مقبلاً نقدياً دفعة واحدة يوازي أجر خمسة أشهر من كل سنة متبقية
من خدمته بحيث أتمى خمسة وعشرين شهراً » . وتحتسب مدة الخدمة
المتبقية اعتباراً من تاريخ إحالة العامل إلى المعاش المبكر وحتى تاريخ
يلوغه السن المقررة للتقاعد » . وأن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن : « يفوض الوزراء ومن في حكمهم كل
قضايا يفرض في إصدار قرارات إحالة العاملين المدنيين إلى المعاش بناء على
طلبهم وتنسوية معاشاتهم وفقاً للقواعد الآتية : (أ) أن يكون طالب الإحالة
إلى المعاش ممكلاً بمقتضى قوانين المعاشات الحكومية . (ب) ألا يقل سن
الطالب عنه تقديم الطلب عن الخامسة والخمسين ولا تكون المدة المتبقية
نيلوغه سن الإحالة إلى المعاش أقل من سنة . (ج) تضم المدة المتبقية
لبلوغ السن القانونية له سفتين افتراضيتين إلى مدة الخدمة المحسوبة في
المعاش أيهما أقل . (د) يسوى المعاش على أساس الأجر الأعلى وقت
صدوره قرار الإحالة إلى المعاش . كما ينص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤
بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالأمانات والرواتب التي تصرف للعاملين
من غرة وسيلاء والمهجّرين من منطقة القنطرة في ملاحته الثانية على أن :
« يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار إليهم في المادة الثالثة من قرار
« يستمر صرفه بمقابل التهجير للعاملين المشار إليهم في المادة الثالثة من قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم

٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم إلى المعاش وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الإحالة إلى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم وإلى حين زوال الأسبيل الداعية إلى تهجيرهم » .

ومناد ما تقدم أن نصوص اللائحة المشار إليها — شأنها شأن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ — تضمنت قواعد خاصة أجازت للعاملين الذين تتوافر فيهم الشروط المحددة بها ، أن يتقدموا بطلب لإحالتهم إلى المعاش والاعادة من المزايا المقررة بها ، فإذا قبل طلبهم صدر قرار — طبقا لصريح النص — بإحالتهم إلى المعاش ، مثلهم في ذلك مثل من بلغوا سن التقاعد ، مما لا مجال معه للقول بأن خدمة هؤلاء العاملين قد انتهت بالاستقالة ذلك أن إحالة العامل إلى المعاش المبكر ليست إلا تعديلا لسن للمعاش لا يرتب تغييرا في السبب الذى انتهت به الخدمة قانونا — يؤكد ذلك أن الإحالة إلى المعاش في هذه الحالة لا تتوقف على إرادة العامل وحده بل يلزم عدم تعرضها مع صالح العمل ومن ثم فالامر مرده إلى إرادة جهة الإدارة وهى المرجع في الموافقة على الإحالة إلى المعاش من عدمه . كذلك اشترطت اللائحة أن يكون العامل قد استكمل مدة الاشتراك الموجبة لسرف معاش له الامر الذى يقطع باتنا إزاء إحالة إلى المعاش ولسنا بصدد استقالة .

ولما كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر قد منى بإحتيية العاملون المعالين إلى المعاش في الاستمرار في صرف مقابل التهجير دون أن يقصر ذلك على العاملين إلى المعاش بسبب بلوغ السن المقررة لتركه الخدمة ، فمن ثم لا محل لتقييد هذا الحكم باشتراط أن يكون انتهاء خدمة العامل راجعا إلى بلوغه السن القانونية . كذلك فانه طالما أن القانون المذكور استهدف ألا يضر العاملون الذين يستحقون مقابل التهجير منه انتهاء خدمتهم بالإحالة إلى المعاش ماضى باستمرار صرف مقابل التهجير الذى كان يصرف لهم قبل الإحالة إلى المعاش ، فلا مجال لإقامة تفرقة لم تات بها النصوص بين من تنتهى خدمته ببلوغ السن المقررة لإنهاء الخدمة ومن تنتهى خدمته بالإحالة إلى المعاش المبكر وفقا لأحكام اللائحة المشار إليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والشرع إلى أن
يتناول الإحالة إلى الملائم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم
١٩٧٤ يسجل من تنتهي خدمته طبقا للائحة الملائم المبكر المعبول
بها في شركات البترول .

(مفتوى ٣٧٠ في ١٢/٤/١٩٨١)

الفصل الثاني

البحث عن البترول واستغلاله

مادة رقم (١٢)

المبدأ :

لم يكن ترخيص البحث عن البترول قبل القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ محتاجا الى قانون اما استغلال البترول فهو لا يجوز دأبا الا بقانون عملا بأحكام الدستور وهذا القانون الخاص يجب ان يكون في نطاق احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

ملخص التمسوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته الممقدة في ٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢ هذا الموضوع الذى يتلخص في أن مصلحة الناجم والمهاجر رخصت في ٨ من ابريل سنة ١٩٤٩ لاحدى الشركات في البحث عن البترول بالمنطقة رقم ٤٨ بجهة رأس مطازمة بشبه جزيرة سيناء لمدة سنة واحدة تبدأ من أول ابريل سنة ١٩٤٦ وتنتهى في ٣١ من مارس ١٩٤٧ ثم جدد هذا الترخيص بناء على طلب الشركة لمدة سنة اخرى تنتهى في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ . وفى ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ قدمت الشركة طلبا بتجديد الترخيص لمدة سنة ثالثة تنتهى في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ ودفعت الرسوم المستحقة على هذا الطلب ونظرا إلى أن سلطة الحكومة في إصدار تراخيص البحث محل مناقشة في مجلس الشيوخ فلم تبت مصلحة الناجم والمهاجر في هذا الطلب ، الا أنها لم تحاول وقف أعمال البحث التي كانت الشركة قائمة بها بموجب الترخيص المطلوب تجديد مدته فاستمرت هذه الأعمال حتي عثرت الشركة على البترول بالمنطقة ، ومن ثم طلبت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ عقد ايجار واستغلال لكل المنطقة التي يشملها ترخيص البحث استنادا الى البند ١٨ من الترخيص ودفعت الأجرة عن المدة من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر قد صدر في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ وبدأ العمل به من تاريخ نشره في ١٢ من أغسطس ١٩٤٨ فقد أوقفت وزارة التجارة والصناعة الفصل في الطلبين طلب البحث وطلب التزام استغلال المنطقة حتى يبت فيها إذا كان يحكى للترخيص بالبحث قبل صدور القانون المشار اليه قرار من الوزير وما إذا كان الترخيص الممنوح للشركة يعتبر مجددا أم لا ، وأخيرا فيما إذا كان عقد الاستغلال يخضع لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أو يطبق عليه الأحكام السابقة وعلى الأخص الشروط الواردة في ترخيص البحث ، وتطلب الوزارة استطلاع الرأى في هذه الأمور .

وحيث أن المادة ١٣٧ من الدستور تنص في الفقرة الثانية لما على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود .

وحيث أن البحث وإن كان مقدمة للاستغلال ووسيلة التي الواسول اليه الا أنه لا يعتبر جزءا منه ومن ثم لا يدخل تحت حكم المادة ١٣٧ من الدستور ، وإذا كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ قد نص في المادة الرابعة منه على وجوب أن يكون ترخيص البحث بقانون فإن ذلك حكم جديد أتى به هذا القانون لما لوحظ من أن الغرض من البحث هو الاستغلال وأن حامل ترخيص البحث له بطبيعة الأمور أولوية الحصول على التزام الاستغلال وعلى أساس ذلك نص القضاة المذكور على أن الترخيص في البحث إنما يكون بقانون ورتب على منحه أولوية الحصول على التزام الاستغلال بغير الزيادة التي اشترط إجراؤها قبل منح الالتزام .

وحيث أنه لما كان التزام الاستغلال لا يجوز أن يكون إلا بقانون طبقا لحكم المادة ١٣٧ من الدستور ، فإن النص في البند الثامن عشر من ترخيصات البحث القديمة على أن يكون للبرخص اليه أن يطلب ويحصل على عقد استغلال يكون باطلا لمخالفته للدستور .

وحيث أن النص الخاص بالأولوية الوارد في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أننا يسرى بالنسبة الى ترخيصات البحث الصادرة بقوانين خاصة طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون .

وحيث أن البند السابع من ترخيص البحث الصادرة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ لهذه الشركة ينص على أنه يصح تجديد هذا الترخيص ولا يتقيد الوزير بتجديد الترخيص إلا إذا كان المرخص له قد قام بتنفيذ جميع تعهداته المقررة في الترخيص على وجه ترضيه مصلحة المناجم والحاجر وليس هناك ما يدل على أن الشركة لم تقم بهذه التعهدات كما أن مصلحة المناجم والحاجر تركت الشركة تستمر في أعمال البحث بعد انقضاء مدة الترخيص في ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ حتى عثرت على البترول وهذا التصرف من جانبها يفيد تجديدا ضمنيًا للترخيص الذي كانت مدته قد انتهت .

وحيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ من القوانين العامة التي تسري على كل الحالات التي تقع أثناء العمل بها .

لذلك انتهى رأي القسم إلى ما يأتي :-

أن البحث من البترول قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والحاجر كان يكلى للترخيص فيه قرار من وزير التجارة والصناعة .

وأن النص في البند الثامن عشر من ترخيصات البحث من البترول السابقة على العمل بالقانون المذكور على حق المرخص له في الحصول على التزام بالاستغلال باطلًا لمخالفته للمادة ١٣٧ من الدستور .

وأن النص في المادة ١١ والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على حق حامل رخصة البحث أثناء مدة الترخيص في الانتقال إلى مرحلة الاستغلال دون حاجة إلى زيادة عامة إنها يقتضيه الترخيصات الصادرة بقوانين طباعة للنادة الرابعة من القانون المشار إليه .

وأن ترخيص البحث الصادر للشركة في ٩ من أبريل سنة ١٩٤٦ والذي كان ينتهي في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ قد تجدد ضمناً لمدة سنة أخرى تنتهي في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ .

وان الترخيص للشركة المذكورة باستغلال المنطقة رقم ٤٨ براس مطارة لا يمكن أن يكون الا بقانون طبقا للمادة ١٣٧ من الدستور وبالشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالنساج والمحاجر .

التموى ٣٠٠ في ١٧/١٠/١٩٤٩

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

أن تعديل اتفاقية تحديد اسعار منتجات البترول خارج عن اختصاص السلطة التنفيذية ومقصود على البرلمان طبقا للمادة ١٣٧ من الدستور كما ومن التسميم الجبرى للبترول لا يجوز أن يتعدى السعر الاقصى المحدد في الاتفاقية المتعمدة بين الحكومة والشركة المستغلة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى احكام اتفاقية سنة ١٩١٣ المبرمة بين الحكومة وشركة الانجلو اجيبشيان اويل ميلدزيتبين أن الحكومة اتفقت مع الشركة المذكورة على منحها ترخيص للبحث عن البترول في مناطق معينة على البحر الاحمر وهذه التراخيص تنقلب الى عقود استغلال بمجرد أن تعثر الشركة على البترول وكانت الشركة تقوم بإنشاء معمل لتكرير البترول بالسويس فسمح لها في البند العاشر من الاتفاقية باستيراد المواد البترولية الخام لتكريرها بالمعمل لمدة خمسين سنة من تاريخ إبرام الاتفاقية أو الى نهاية الوقت الذي تنتهي فيه بترخيص استغلال منطقة بترول أيهما أطول كما منحت الشركة امتيازات متعددة من بينها تخفيض الاتوة من ٥ و ٧٪ واستثنائها من القيود الخاصة بمناطق البحث وقد نصت المادة ١٢ من الاتفاقية على أنه في مقابل الامتيازات التي حصلت عليها الشركة تتعهد بأن تباع ما تنتجه من مواد بترولية في مصر حسب الاسعار الآتية :

الوقود السائل بسعر ٥٥ شلن للطن .

زيت الانارة السائل بسعر ٣ شلن ٦ بنس للوحدة سمة ٨ جالونات

أما فيما يتعلق بسعر ما تكرره الشركة بمعملها من مواد بترولية مستوردة فإن للشركة أن تزيد في سعره بنسبة ما يوجد في هذا البترول من جودة تلحق مثله الناتج في مصر .

وبذلك أصبح تحديد الحد الأقصى لأسعار المازوت والكروسين جزءاً لا يتجزأ من عقود استغلال البترول التي منحت للشركة على أساس هذه الاتفاقية وهذه العقود بلا شك تعتبر استغلالاً لمورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد وإبرام عقود الاستغلال لا يكون إلا بقتون طبقاً لما تقتضيه المادة ١٣٧ من الدستور التي تنص في فقرتها الثانية على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو معلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقتون .

والبرلمان عند بحثه لقتون منح الاستغلال يبحث شروط هذا الاستغلال ويوافق عليه على أساس هذه الشروط وتعتبر عنصراً أساسياً في العقد ومن ثم فإن أي تعديل فيها لا يكون إلا بالاداء ذاتها أي بقتون .

وعلى ذلك فإن اتفاقية سنة ١٩١٣ — وإن كانت قد أبرمت بقرار من مجلس الوزراء قبل صدور الدستور — لا يجوز تعديلها في ظل هذا الدستور إلا بقتون .

ويلاحظ قسم الرأي مجتمعاً أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٥١ والمشار إليها فيها سلف وأن كان يبدو أنها من جانب واحد إلا أن الواقع أنها تكون اتفاقاً بين الحكومة وشركات البترول إذ صدرت بعد مفاوضات معها انتهت إلى حلول ارتضتها الشركة ووافق عليها مجلس الوزراء ، وقد ورد ذلك في هذه القرارات ذاتها ممثلاً ورد في مذكرة وزير التجارة والصناعة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . أن هناك خلافاً حول بعض النقاط فتباحثنا مع الشركات في ذلك وقد وصلنا مع الشركات إلى أن تقبل تسوية المسائل المتعلقة بينها وبين الحكومة على أساس المذكرة المرفقة .

فهذا الاتفاق الجديد المعدل لم يعد استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد قد تم بقرار من مجلس الوزراء مع أن إبرامه من اختصاص

البرلمان على ما سبق البيان فيكون مجلس الوزراء والحالة هذه قد اغتصب السلطة من البرلمان ويكون العقد باطل بطلانا مطلقا .

واذا فرض في الجدل أن الأحكام التي تضمنتها هذه القرارات لا تعتبر اتفاقا بل قرارا تنظيميا صادرا من جانب واحد فإن هذا القرار يعتبر منعهدا كذلك لعدم ولاية المجلس في إصداره لأن هذا القرار يعدل لعقد استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية للبلاد الأمر الذي يخالف الدستور بقصر الاختصاص به على البرلمان .

قد يقال أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأسعار (الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥) قد خول في المادة الثالثة منه للجنة العليا للتأمين حق وضع أسس تمييز للأسعار للجان التسعير المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون . وقد بين هذا المرسوم بقانون أنواع الفاضحة للتسعير الجبري ومنها البتول فيكون والحالة هذه إجاز تعديل جميع الاتفاقيات والقوانين التي يكون موضعها تحديد أسعار هذه المادة وأخضعها للتسعير الجبري الذي له أن يعدل في أسعارها بالنقص أو الزيادة على خلاف سعرها الوار في الاتفاقيات أو القوانين . وعلى ذلك تكون قرارات مجلس الوزراء فيما تضمنته من تحديد سعر أعلى من سعر اتفاقية سنة ١٩١٣ صادرة من يملكها لأنها صدرت بناء على قرار لجنة التأمين العليا .

والرد على ذلك أن المرسوم بقانون السابق الإشارة إليه إنما يهدف إلى تحديد حد أقصى لأسعار البيع وهذه الأسعار لا يجوز أن تزيد على أسعار محددة باتفاقيات لا يجوز تعديلها كما سبق البيان - إلا بقانون وبذلك طبقا لأحكام الدستور ، والمرسوم بقانون المذكور لم يعدل أحكام الاتفاقية وأقصى ما يمكن قوله أنه فوض جهة إدارية في مخالفة تلك الأحكام الأمر الذي لا يجوز من الوجهة الدستورية .

وبضلك إلى ما تقدم أن سعر البيع الذي حدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ هو ٢٢٥ مليم للصفيحة وقد اشارت المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء أن تكاليف الاستيراد والتوزيع تبلغ ٣١٨ مليم والفرق تحصله خزانة الدولة بالنسبة إلى المخازن والمطاحن .

والمفهوم أن دفع هذا الفرق لا يقتصر على السنة المالية التي صدر فيها هذا القرار بل سيمتد الى سنوات مالية مستقبلية وقد امتد فعلا الى سنة أخرى وعلى ذلك فإن هذا التعهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من سنة او سنوات مستقبلية وهذا غير جائز الا بموافقة البرلمان طبقا للفترة الاولى من المادة ١٣٧ من الدستور .

ولا مقتنع في القول بأن مخالفة المادة ١٣٧ سواء بالنسبة الى عقود الاستغلال او ابرام تمهيدات قد يترتب عليها اتفاق مبالغ عن سنة او سنوات مستقبلية لا يترتب عليه البطلان بل يقتصر على مسؤولية الوزير سياسيا كما هو الحال في تجاوز الاعتمادات لا مقتنع في ذلك لأن هناك فرقا بين تجاوز الاعتمادات المالية في السنة المالية السارية وبين ابرام عقود استغلال موارد الثروة الطبيعية والتمهيدات التي قد يترتب عليها اتفاق مبالغ في سنة او سنوات مستقبلية ، اذ في الحالة الاولى يكون الصرف من اختصاص الوزير اصلا وليس على الطرف الآخر ان يبحث في ما اذا كان لدى الوزير اعتمادا ولا ليس عليه ان يراقبه في ذلك ومن ثم لا يترتب على هذه المخالفة البطلان (جيز النظرية العلية في عقود الادارة . الجزء الاول صفحة ١٥ و ١٦) .

اما في الحالة الثانية فإن الدستور قد سلب اختصاص الادارة في ابرام انعقد المشار اليها وتصر الاختصاص بذلك على البرلمان ، ماذا قامت الادارة بابرام عقد من هذا النوع فانها تكون بذلك قد اتت امرا خارجا عن نطاق اختصاصها بفتضة هذا الاختصاص من السلطة التشريعية ، ومن ثم يكون التصرف منعجا .

وقد أوضح جيز في مؤلفه السابق الفرق بين الحالتين فقرر كما سبق انبين ان تجاوز الاعتماد لا يترتب عليه البطلان اما ابرام عقد البيع الذي يقضى القانون باستئذان البرلمان فيه (في فرنسا دون الحصول على هذا الاذن يكون باطلا (المرجع السابق) ص ٢٩ » وكذلك يكون باطلا ابرام التزام المرفق العام الذي يتم من جانب الادارة (ص ٣٤ ، ٣٥) لذلك انتهى قسم الرأي بجتمعا الى ان تعديل اتفاقية سنة ١٩١٣ خارج عن اختصاص السلطة التنفيذية ومختص على البرلمان ومن ثم فإن القرارات الصادرة من مجلس الوزراء في سنة ١٩٥١ تعتبر معدومة ولا يترتب عليها أي اثر ، وتلتزم الشركة برد ما استولت عليه من أموال بناء على هذه القرارات وذلك

سواء اعتبرت هذه القرارات صادرة من جانب واحد أو مكونة لاتفاق بين الطرفين .

وإن هذه القرارات معودة أيضا عليها تضمنته من تمهد بدفع مروق الاسعار لمخالفاتها لنص الفقرة الاولى من المادة ١٣٧ من الدستور .

وإن التسمير الجبرى للبترول لا يجوز ان يتعدى السعر الاقصى المحدد في اتفاقية سنة ١٩١٣ .

(غتوى ٤٥١ في ١٨/٨/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ — ترخيصه لوزير الصناعة في التعاقد مع المؤسسة العامة للبترول وشركة بان امريكان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس — نصه على أن تكون للاحكام الواردة في مواد معينة من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القرارات الصارية — ليس من بين هذه النصوص ما يفرض التزام المؤسسة بدفع نصيبها في التكاليف ونفقات العمليات المشتركة بعمله اجنبية — مؤدى ذلك أن وفاء المؤسسة لشركة جايكو الوكيله من الطرفين يكون بالعملة المصرية — وجود نص يترتب عليه أن المؤسسة تقوم بالوفاء بعمله اجنبية في حالة معينة يواجه حالة خاصة ويعتبر استثناء يؤكد القاعدة العامة — وجوب أن تقدر ميزانيات العمليات المشتركة في صورة نهائية بالعملة المصرية يتحدد نصيب المؤسسة فيها بواقع ٥٠٪ بينما يتحدد نصيب بان امريكا بتحويل هذا القرار الى دولارات امريكية تجمعها الى شركة جايكو — لا شأن للمؤسسة بمدى نجاح الشركة (جايكو) في الحصول على العملات الاجنبية اللازمة للمشروع — التزام المؤسسة يقف عند الوفاء بتصميمها بالعملة المصرية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بإصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالتخصيص لوزير الصناعة في التعاقد مع شركة

بان أمريكان مصر للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس تنص على أن « يرخص لوزير الصناعة في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان أمريكان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس وفقا للشروط المرافقة والخريطة الملحقة بها » . وإن المادة الثامنة من هذا القانون تنص بان « تكون للاحكام الواردة في المواد ٧ - ١٠ - ١٦ - ٢٠ - ٢١ - ٢٣ - ٣٠ - ٤٣ - ٤٤ من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القرارات السارية » .

وإنه يلحق بالقانون المذكور « اتفاقية امتياز بترولى » ورد في مصدرها ما يلى :

« تحررت هذه الاتفاقية وصار الالتزام بها في اليوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ بين كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « الحكومة ») والمؤسسة المصرية العامة للبترول وهي شخصية معنوية مؤسسة بمقتضى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بها أدخل عليه من تعديلات (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « المؤسسة ») وشركة بان أمريكان للزيت مصر وهي شركة مؤسسة في ديلاور (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « بان أمريكان ») .

وإن الفقرة (ك) من المادة الاولى من الاتفاقية المشار اليها تنص على أن « الاكتشاف التجارى » : هو بئر الاكتشاف الذى ينتج من اختبار انتاجها اختبارا مطابقا للأصول السليمة المتبعة في الانتاج لمدة ثلاثين يوما متواملة أنها تنتج في المتوسط ما لا يقل عن سبعمائة وخمسين (٧٥٠) برميلا من الزيت في اليوم إذا كلفت المسلفة المفتوحة للانتاج من الطبقة المنتجة لا يزيد عمقها عن ألف وخمسمائة متر (١٥٠٠) ؛ أو تكون قد أنتجت ألف (١٠٠٠) برميل في اليوم . « وتاريخ الاكتشاف التجارى » : هو اليوم الذى يتم فيه تكملة واختبار تلك البئر وفقا لما تقدم ذكره » .

وإن المادة السابعة من الاتفاقية المذكورة تنص على الآتى :

الشركة الوكيل : القائم بالعمليات « جليكوك » .

(أ) تقوم المؤسسة وبن أمريكان بتكوين شركة في الجمهورية العربية المتحدة يطلق عليها اسم « شركة بترول خليج السويس » ويعبر عنها بلفظ « جايكو » . وتكون هذه الشركة خاضعة للقوانين «السارية» في ج.ع.م.م. تأسيساً للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات ، والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٢١ الخاص بتفصيل الموظفين والعمال في مجالس إدارة الشركات ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالمؤسسات «العمامة» ، والقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الخاص بنظام العمال بالشركات العمامة .

(ب) « جايكو »

(ج) تسدد كل من المؤسسة وبن أمريكان قية اسهم نصف رأس مال « جايكو » وتبتك وتحوّز هذا النصف طوال مدة الاتفاقية .

(د) « جايكو »

(هـ) تكون جايكو هي الوكالة التي تقوم كل من المؤسسة وبن أمريكان من طريقها بمزاولة وإدارة العمليات التي تقتضيها هذه الاتفاقية في قطاعات البحث ... وجنيع النفقات والتكاليف والمصروفات التي تتحملها وتنفقها بن أمريكان وحدها في سبيل الوفاء بالتزامات البحث المقررة في هذه الاتفاقية تحتسب من التزامات البحث المفروضة على بن أمريكان بمقتضى هذه الاتفاقية وتعتبر جزءاً منها ، وذلك سواء أكان الائتاق والنفق بواسطة بن أمريكان «بناشرة» أو عن طريق « جايكو » ، وتحفظ « جايكو » بسبيل تنفيذ جنيع ما ينفق بواسطة بن أمريكان والمؤسسة أو لصالحهما من نفقات وتكاليف ومصروفات تقتضيها هذه الاتفاقية .

(و) « جايكو »

(ز) « جايكو »

(ح) تلتزم وتدفع كل من المؤسسة وبن أمريكان خمسين في المائة (٥٠ %) من التكاليف والمصروفات التي تنفقها جايكو «بناشرة» عن الطرفين للقيام بالعمليات المشتركة المبينة في هذه الاتفاقية . وفي اليوم السابق لليوم الأول من كل ربع سنة تقويمية يضع كل من الطرفين تحت تصرف « جايكو »

مجلفا بحيث لو اضيف الى مقدار نصيب هذا الطرف في الخُصُوب المشترك الذى يكون ويتمتذ تحت يد « جايكو » يكون الجوع كافياً لوفاء بنصف المصاريف المتوقعة اللازمة خلال الرعين القادمين من تلك السنة التقويمية.

وان الفقرة (ب) « ١ » من المادة التاسعة من هذه الاتفاقية وهى الخاصة ببرامج العمل والميزانيات تنص على أنه فى خلال ستين (٦٠) يوما من بعد أن تصبح « جايكو » هى القائم بالعمليات ونفسا لاحكام هذه الاتفاقية بعد المدير العام لجايكو برنامج عمل وميزانية يتناولان العمليات التى يلزم اجراؤها على حساب ونفقات الطرفين فى هذه الاتفاقية عن المدة الباقية من السنة المالية الجارية والسنة المالية التى تليها ، ويجتمع مجلس إدارة جايكو فى ج.ع.م. فى خلال ثلاثين (٣٠) يوما تالية لاعداد البرنامج والميزانية المذكورين اتنا لمراجعتها وتعديلها ، اذا لزم الحال واعتمادها. وفى موعد لا يتجاوز الخامس عشر من شهر مارس من كل سنة تقويمية يعد المدير العام لجايكو برنامج ميزانية عن السنة المالية لاعتباره من مجلس إدارة « جايكو » .»

وان المادة العاشرة (١) من الاتفاقية ذاتها وهى المتعلقة بالمشروعات والاستثمارات الأخرى المعتمدة تنص على أنه اذا اعتمد مجلس إدارة « جايكو » مشروعا أو أى استثمار آخر فى ظل هذه الاتفاقية وحصل عقب ذلك الاعتقاد أن تعذر على أحد الطرفين ، المؤسسة أو بان امريكان ، أن يدفع أو يتكفل بدفع أى مبلغ حل موعد ادائه الى « جايكو » لأغراض هذا المشروع أو الاستثمار الآخر (ويسمى هنا الطرف المتخلف عن الدفع) فإن الطرف الآخر (ويسمى هنا الطرف الدافع) يصبح له الحق فى أن يقدم الى « جايكو » المبالغ الكافية بمقتضى هذه الاتفاقية لمواصلة العمليات اللازمة لذلك المشروع المعتمد أو الاستثمار الآخر المعتمد ، فاذا اختار الطرف الدافع مواصلة العمليات على هذا الوضع فيجب أن تطبق الشروط والإحكام الآتية :

١ - عقب اتمام المشروع أو الاستثمار الآخر يتحمل الطرفان الدافع والمتخلف عن الدفع مئاضفة تكاليف ومصاريفات تشغيل وإصلاح . . .

٢ - ابتداء من الشهر التقويمى الاول التالى للشهر التقويمى الذى تم فى اثنائه المشروع أو الاستثمار الآخر ، على الطرف المتخلف عن الدفع أن

يدفع الى الطرف الدافع مبلغا (يسمى هنا مقدار العجز) مساويا للفرق بين ما تحصله الطسرف المتخلف عن الدفع من تكاليف ومصروفات وبين خمسين في المائة (٥٠ ٪) من المجموع الكلى للتكاليف والمصروفات التى استلزما المشروع او الاستثمار الآخر ، كما يدفع الطرف المتخلف عن الدفع مبلغا اضافيا يعادل خمسة وسبعين في المائة (٧٥ ٪) من مقدار العجز . وحصوله المبلغين تصبح واجبة الاداء مشاهرة بمقدار ١٢/١ (واحد على اثنى عشر) .

وكل دفعة شهرية مما سبق ذكره يجب دفعها من جانب الطرف المتخلف عن الدفع الى الطرف الدافع خلال خمسة عشر (١٥) يوما تالية لكل شهر تقويمى ابتداء من الشهر التقويمى الاول السابق ذكره حتى يتم الوفاء بالكامل . وهذه الدفعات يجب أن تكون بنفس العملة التى استعمالها الطرف لدافع فى الصرف والانفاق .

وان الفقرة (د) « ١ » من المادة الثانية عشر من الاتفاقية ، وهى المادة الخاصة بعمليات التنبيه تنص على أنه « عقب الاكتشاف التجارى الاول الذى يحصل وفقا لهذه الاتفاقية وعند استلام طلب كتابى صادر من المؤسسة تقوم بان امريكان بدفع مبلغ لضابطها وحساب المؤسسة معا وقدره خمسة عشر مليونا (١٥.٠٠٠.٠٠٠ ر.د) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية ، وهو الدفعة الاولى المطلوب ادائها لنفقات التنبيه المشتركة المقررة فى هذه الاتفاقية وفى المدة التى يجرى خلالها اتفاق هذه الخمسة عشر مليونا من الدولارات فى هذا السبيل من جانب بان امريكان على الحساب المشترك الوارد ذكره فى هذه الاتفاقية تقوم المؤسسة فى الوقت نفسه تباعا بدفع تهيئة كافة التكاليف والمصروفات التى يقتضى تحملها بالجنيه المصرى والوفاء بتلك التكاليف والنفقات وبعد أن تكون بان امريكان قد تنفقت المبلغ المذكور بماليه ... يخضم من هذا المبلغ مبلغ من دولارات الولايات المتحدة الامريكية مساو كما هو مبين بعد مجموع مبالغ الجنيهات المصرية التى صرفت فى نفس الوقت على هذا الوجه تباعا من جانب المؤسسة ، والضخسون فى ثلاثة (٥٠ ٪) من دولارات الولايات المتحدة الامريكية من المبلغ المتبقى بعد ذلك الخضم تستردها بان امريكان من خمسين في المائة (٥٠ ٪) من مستحققات المؤسسة المقررة فى المادة ١٤ من هذه الاتفاقية .

وان الفقرة (ج) من المادة العشرين من الاتفاقية تنص على أن :

« جميع مدفوعات بأن أمريكان الى الحكومة وائى «جايكو» بمقتضى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية او بعملة حرة قابلة للتحويل ومقبولة من الحكومة دون اعباء عند التحويل الى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في ج . ع . م . او في أى مكان آخر لو بجنهات مصرية حصلت عليها بأن أمريكان في ج . ع . م . بمقتضى المادة ٢٠-ب »

وان الفقرة (١) من المدة الثالثة والعشرين من الاتفاقية تنص على ان :

« تقوم كل من المؤسسة وبان أمريكان و «جايكو» بامساك دفاتر حسابات وتحفظ بها في مكاتب عملها الرئيسية في ج . ع . م . وتكون هذه الدفاتر في نظامها مطابقة لتنظم الحسابية المقبولة والمستعملة بصفة عامة في صناعة البترول ، وكذلك تمسك الدفاتر الأخرى والسجلات التى تترجم لبيان الاعمال التى تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بها في ذلك كميات وقية كل البترول المنتج والمحفوظ به بمقتضى هذه الاتفاقية ولكى يتيسر حساب المبالغ التى يلزم دفعها من جانب بان أمريكان وفقا لهذه الاتفاقية تمسك بان أمريكان دفاتر حسابها وسجلات حسابها المشار اليه مقيدا فيها الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ... » .

وان الفقرة (١) من المادة الثالثة والأربعين من الاتفاقية تنص على ان : « الحقوق والواجبات والالتزامات والمسئوليات الخاصة بالمؤسسة وبان أمريكان والواردة في هذه الاتفاقية تعتبر متفرقة وليست مشتركة ولا جماعية وذلك على اعتبار أن الغرض الصريح والقصد الواضح للطرفين المذكورين هو ان ملكية كل منهما لما يخصه من نسبة الانتفاع المقرر بموجب هذه الاتفاقية تقوم على أساس أنها حائزان على المشاع ... » .

وقد استظورت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة ان الاتفاقية موضوع البحث ان هى الا عقد من عقود استغلال أحد موارد الغروة الطبيعية في البلاد ، وبهذه المثابة فانها تتعلق بأحد مشروعات التنمية ، وباستقراء نمونها يبين أنها لا تنضمين أى نص يقضى بالزام المؤسسة المصرية العامة للبترول بدفع نصيبها في التكاليف والنفقات الخاصة بالمعاملات المشتركة المتعلقة بمواصلة البحث والتنمية والانتاج التى تتولاهما «جايكو» كشركة وكيلة عن الطرفين بعملة اجنبية ، أو أن يكون وماؤها بنصيبها مضمنا تقدا من النقد الأجنبى «دولارات أمريكية» لمواجهة ما يتعذر توريده محليا

من المعدات اللازمة لمشروع ، في حين أن نص الفقرة (ج) من المادة العشرين من الاتفاقية قضى بأن جميع مدفوعات « بان أمريكان » إلى الحكومة وإلى « جايكو » بمقتضى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو بعملية حرة قابلة للتحويل ومقبولة من الحكومة دون أعباء عند التحويل إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في الجمهورية العربية المتحدة أو في أى مكان آخر — ودلالة هذه المغايرة واضحة في اتجاه نية المتعاقدين في الاتفاقية إلى تحميل « بان أمريكان » التزاما بإداء جميع مدفوعاتها إلى كل من الحكومة و « جايكو » بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، دون تكليف المؤسسة بمثل هذا الالتزام ، ولو انصرفت إلى غير هذا لما أموز الطرفين النص عليه صراحة .

ولما كانت الاتفاقية المذكورة من العقود المبرمة محليا ، وكان الوفاء إلى « جايكو » إنما يتم داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت القاعدة الصلبة في الوفاء التقضى هي أن الدفع يتم بالعملة المتداولة قاتنونا في البلاد ، فإن وفاء المؤسسة — أزاء عدم ورود نص في الاتفاقية على خلاف هذه القاعدة بالنسبة إليها — يكون « والحالة هذه ، بالجنيهات المصرية ، ولا سيما أن الشك يفسر لمصلحة الدين ، وأن مصلحة المؤسسة هي أن تكون التزاماتها قبل « جايكو » على أساس الجنيهات المصرية باعتبار هذا أضف عليها عبئا وأكثر يسرا لها ، وأن هذا هو ما يتفق وأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد .

أما ما ورد في المادة العاشرة (أ) في خصوص عدم دفع أحد طرفي العقد المؤسسة أو « بان أمريكان » لتسبيه في التكاليف الخاصة بالمشروعات والاستثمارات المعتدة في موعد أدائه ، وما رتبته هذا النص على ذلك من إمكان قيام الطرف الآخر بالدفع عن الطرف المتخلف مع تحصيل هذا الأخير بإداء ما دفع عنه بالإضافة إلى مبلغ اضافي يعادل ٧٥٪ إلى الطرف الدافع ، وما ورد في نهاية النص من اشتراط أن يكون الدفع بنفس العملة التي استعملها الطرف الدافع في الصرف والاتفاق ، فإن ما قضت به هذه المادة من حكم مقتضاه أن يكون الدفع بنفس العملة التي استعملها الطرف الدافع في الصرف والاتفاق ، إنما يحل على أنه تأكيد لما سلف من أن « بان أمريكان » لا تدفع إلى « جايكو » إلا بالدولارات بينما لا تدفع إليها المؤسسة إلا بالعملة المصرية ، إذ أنه يقرر نوعا من التعويض المعنى للطرف الدافع . فإذا ما أدت « بان أمريكان » التزامات المؤسسة في حالة تخلفها لزم أن تؤدي هذه الالتزامات

الى «جايكو» لأن هذا هو الأصل بالنسبة اليها في كل ما تدفعه ، وتعين على المؤسسة بالتعاقب لهذا عند وفاتها بما دفعته عنها «بنان امريكان» وبالمبلغ الإضافي (٧٥ ٪) أن يتم الدفع بنفس العملة التي استعملها «بنان امريكان» في الصرف والاتفاق كضرب من التمويض العيني عن الدفع الذي تم فعلا بهذه العملة والعكس صحيح فيما يتعلق بحالة ما اذا كانت «بنان امريكان» هي المتخلفة ودفعت عنها المؤسسة الى «جايكو» بالجنهينات المصرية ، فان «بنان امريكان» تلزم بالدفع بنفس العملة التي استعملتها المؤسسة في الصرف والاتفاق .

وغنى عن البيان أن هذا النص لا يواجه حالة دفع الى «جايكو» وانما يواجه حالة دفع من طرف الى الطرف الآخر ، ومن ثمة فلا احتجاج بدلوله للاعتقاد اليه في تحديد نوع العملة التي يلتزم بها المؤسسة أصلا قبل «جايكو» ، بل ان ما تضمنته من حكم خاص في مقام بذاته عند ما أراداه الطرفان المتعاقدان فمنا عليه استثناء على خلاف الأصل يؤكد هذا الأصل وهو دفع المؤسسة بالعملة المصرية ، لأن الاستثناء يؤكد القاعدة العامة ، وقد جرت نصوص الاتفاقية على تعيين نوع العملة صراحة في كل مناسبة رؤى فيها الخروج على الأصل المشار اليه بما يحد تقيده له لا تزيدا لعكسه .

هذا الى ان «جايكو» انما هي شركة تأسست وفقا لحكم خاص في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ ، هو حكم المادة السابعة من الاتفاقية والملحق الذي أحالت اليه هذه المادة وعلى ذلك فانها تقوم كشركة مساهمة على خلاف التشريعات السارية في شأن شركات المساهمة والشركات عموما وذلك بصريح نص خاص في القانون المذكور ، ومن ثمة فانها وفقا للإتباون شركة قائمة وغرضها محدد هو مزاولة وإدارة العمليات التي تقتضيها اتفاقية البحث عن البترول واستغلاله بيماء خليج السويس نيابة عن المؤسسة وبنان امريكان ولحسابهما - فهي والحالة هذه معهود اليها من قبلهما بمزاولة وإدارة العمليات التي تتطلبها هذه الاتفاقية نيابة عنهما : أي انها المنظم الإداري للمشروع ، وعملها هذا يقتضى منها مباشرة جميع اعباء الإدارة والاستغلال التي تلقى تبعها عليها مختلف وظائفها بما فيها وظائفها المالية ، وبهذه الصفة تلزم بالحصول على النقد الأجنبي ، باعتبار أن هذا النقد الأجنبي ليس الا سلطة ، وأن الحصول عليه أمر لازم لتنفيذ العمليات التي تقتضيها الاتفاقية ، وأن سعيها لتجديده هو أمر يدخل أساسا في مهمتها التي تبشرها نيابة من كل من المؤسسة و «بنان امريكان» .

ولا حجة في الاستناد الى ما جاء بالفقرة (ج) الخاصة بتحويل العملة من البند ١٢ من المادة الثانية من الملحق (د) المرافق للاتفاقية من ا «يمسك القائم بالعمليات دفاتره في الجمهورية العربية المتحدة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية جميع النفقات بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحمل على أوجه نشاط البحث تقيد بنفس المبلغ المنصرف جميع النفقات بالجنهيات المصرية تترجم الى دولارات أمريكية بسعر الصرف الرسمي الذي يعلنه البنك المركزي المصري يمسك سجلا بأسعار الصرف الذي استعملت في ترجمة النفقات بالجنهيات المصرية الى دولارات . . . » لتخريج نتيجة عالية مقتضاها الالتزام المؤسسة بالدفع الى «جايكو» بالدولارات الأمريكية ، ولا حجة في ذلك لأن هذه الفقرة اذ تحدثت عن ترجمة النفقات بالجنهيات المصرية الى دولارات لم تتعرض لتحديد نوع العملة التي تؤدي بها المؤسسة مدفوعاتها الى «جايكو» ، وما كان لها وهي واردة في الملحق البياني الخاص بالنظام المحاسبي أن تصدى لملل هذا الحكم الذي قصرت عنه نصوص الاتفاقية الأصلية ذاتها ، وأنها سلحت بوجود نفقات بالجنهيات المصرية ، وتضمنت مجرد ضرب من التيسير على القائم بالعمليات في نظام مسك دفاتره ، وآية ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من الاتفاقية — وهي المادة الخاصة بدفاتر الحسابات وعمليات المحاسبة والمخفوعات — في فقرتها (ا) من أن تقوم كل من المؤسسة و «بان أمريكان» و «جايكو» بامسك دفاتر حسابات ولكي يتيسر حساب المبالغ التي يلزم دفعها من جانب «بان أمريكان» بامسك «بان أمريكان» دفاتر حسابها وسجلات حسابها مقيدا له الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يفسر الحكمة في امسك الدفاتر بالدولارات الأمريكية وحصرها في مجرد قصد التيسير دون أي معنى آخر يطلوّه .

ويخلص مما تقدم أن التزام المؤسسة المصرية العمالة للبتترول بإداء مدفوعاتها قبل «جايكو» يكون بالجنهيات المصرية — ومتى كان «لاز» كذلك فإنه يتفرع عليه أمران :

(الاول) أن ميزانيات «جايكو» المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة التاسعة من اتفاقية امتياز البترول يلزم أن تقدر في صورة نهائية بالعملة المصرية . وعلى هذا التقدير يتحدد مقدار نصيب المؤسسة المصرية العمالة للبتترول فيها بواقع ٥٠ ٪ ، بينما يتحدد نصيب «بان أمريكان» بتحويل هذا القدر الى دولارات أمريكية تدفعها الى «جايكو» و (الثاني) أنه متى أوفت

المؤسسة المصرية العامة للبترول بنصيبها بالجنيهات المصرية فلا شأن لها بعد ذلك بما يجب أن تدفعه «جايكو» من مسمى في سبيل الحصول على «العملات الأجنبية اللازمة» إذ تكون «جايكو» هي الملزومة بحكم وضعها بهذا المسمى لدى السلطات النقدية المختصة في الجمهورية العربية المتحدة ، ولا التزام على المؤسسة في هذا الشأن كونها تتمتع بشخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الدولة ، ولأنها في علاقتها مع «بان أمريكان» في خصوص استغلال البترول ببياء خليج السويس إنما تقوم بعملية تجارية بعيدا عن فكرة السلطة العامة .

لذلك انتهى الرأى الى ما يأتى :

أولا - ان ميزانيات العمليات المشتركة التى تعدها «جايكو» يجب ان تشمل التقديرات في صورة نهائية بالعملة المصرية .

ثانيا - ان التزام المؤسسة المصرية العامة للبترول باداء مدفوعاتهما قبل «جايكو» يكون بالجنيهات المصرية .

ثالثا - انه لا شأن للمؤسسة المصرية المسماة للبترول بمدى نجاح «جايكو» في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل المشروع ، نبتى هذه الانتفاضة اذا ما حصل عقب ذلك الاعتماد ان تعذر على أحد الطرفين اوفت بنصيبها بالعملة المصرية كانت «جايكو» هي الملزومة بالمسمى لدى السلطات النقدية المختصة في الجمهورية العربية المتحدة على هذه العملات الأجنبية .

رابعا - ان المادة العاشرة (١) من اتفاقية امتياز البترول تطبق في حالة اعتماد مجلس ادارة «جايكو» مشروعاً أو اى استثمار آخر في ظل هذه الاتفاقية اذا ما حصل عقب ذلك الاعتماد ان تعذر على أحد الطرفين المؤسسة أو «بان أمريكان» ان يدفع أو يتكفل بدفع اى مبلغ خل موعد ادائه الى «جايكو» لاغراض هذا المشروع أو الاستثمار الاخر وذلك بنوع العملة المتزامن بالدفع به على الوجه المتقدم .

(نوى ٧٦٥ في ١٩٦٦/١/٢١) .

قاعدة رقم (٤٦) .

المبدأ :

تتمتع السلع المستوردة طبقا لاتفاقيات منح التزام البحث عن البترول واستغلاله بالإعفاء من الضريبة على الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ سواء قبل أو بعد العمل به .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لكيفية تفسير وتطبيق القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الاستهلاك على الشركات المنوطة التزام البحث عن البترول أو استغلاله .

وتتلخص وقائع الموضوع في أنه يصدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وما تضمنته المادة الثانية من مواد إصداره من إلغاء القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الإنتاج أو الاستهلاك مع استمرار العمل بالإعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والممول به وقت صدوره وذلك في الحدود الصادر بها الإعفاء ولا يعفى من ضريبة الاستهلاك ما لم ينص صراحة على ذلك قانون الإعفاء . وقد جرت القوانين الصادرة بمنح التزام البحث عن البترول واستغلاله سواء قبل أو بعد العمل بأحكام قانون الضريبة على الاستهلاك على النص على أن تكون للأحكام الواردة في الشروط المرافقة - نصوص الاتفاقية - قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أى تشريع يخالف لها . كما تتضمن هذه الاتفاقيات نصا تحت عنوان الإعفاءات الجمركية يقضى بأن يسمح للهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات ولغاووليها الأجانب والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقيات بالاستيراد من الخارج ويعفون من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والادوات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والمبطلات المنقولة بعد تقديم ائثار مسئول الهيئة بأن هذه الأشياء المستوردة مقصورا استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية كما تتضمن نصوص هذه الاتفاقيات النص على أن تشمل الرسوم الجمركية خصوصية استعمالها في هذه

الاتفاقيات كافة الرسوم الجبركية أو الضرائب أو الفرائض الضريبية — باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خدمات فعلية أدت — التي يستحق أدائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء المقصودة .

وإزاء هذا ثار التساؤل حول جواز إعفاء السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك والمبينة في القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه والتي تم إسرادها بمعرفة الشركات الممنوحة التزام البحث عن البترول واستغلاله من تلك الضريبة .

وقد استبانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من نص المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ سابق البينان استمرار العمل بالإعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره وذلك في المواد الصادر بشأنها الإعفاء . كما تبينت من القوانين الصادرة بمنح التزام البحث عن البترول واستغلاله سواء قبل أو بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ أن للأحكام الواردة في الشروط المرفقة بنصوص الاتفاقيات — قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أحكام أى تشريع يخالف لها . ومن ثم فإنه يتعين أعمال الأحكام الواردة بهذه الاتفاقيات إذا متعارفت مع الأحكام المقررة بالقوانين سواء كانت سابقة أم لاحقة لصدور هذه الاتفاقيات .

ومن حيث أن المشرع أعلى في تلك الاتفاقيات الشركات القائمة بالعمليات موضوع تلك الاتفاقيات والمساولين الأجانب والمساولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقيات من الرسوم الجبركية المقررة على ما يستوردونه من الأشياء المقصود استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى تلك الاتفاقيات ، كما أورد ، أحكام تلك الاتفاقيات تعريفا لماهية الرسوم الجبركية المعين الإعفاء منها وهى كافة الرسوم الجبركية أو الضرائب أو الفرائض الجبركية — باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خدمات فعلية أدت — التي يستحق أدائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء الأمر الذى يتعين معه أعمال الحكم الوارد بتلك الاتفاقيات باعتباره شاملا للإعفاء من الضريبة على الاستهلاك باعتبار أن الواقعة المنسنة لها بالنسبة لما يستورد من الخارج هى واقعة الاستيراد فى ذاتها طبقا لأحكام القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ منه باعتبار أن الضريبة على الاستهلاك

تدخل ضمن المدلول المطلق لمفهوم الضرائب أو الترائب الضريبية الواردة بتلك الاتفاقيات المستحقة بسبب واطعة الاستيراد . ويؤكد ذلك أن الواقعة المنشئة لكل من الضريبة الجمركية والضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسلع المستوردة واحدة وحتى دخول السلعة البلاد وأن الاعفاء تناول الترائب أو الترائب الضريبية التي يستحق أدائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء ولا ريب أن من بين هذه الترائب التي تستحق على سلعة عند استيرادها الضريبة على الاستهلاك والمفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ طبقاً لأحكامه .

(ملك ٢٩١/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

عدم اعفاء المواد والمهمات اللازمة لإنشاء مبنى شركة بترول خليج السويس (جايكو) بالمعادى من الترائب والرسوم الجمركية .

ملخص الفتوى :

أن اتفاقية البحث والتنقيب من البترول واستخراجه الصادر بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالترخيص لوزير البترول بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أمكو نصت في المادة ٥ منها على أن تكون شركة بترول خليج السويس (جايكو) هي الشركة القائمة بالعمليات موضوع الاتفاقية . وتضمنت المادة ١/١٢ من الاتفاقية المشار إليها بأن يسمح للمؤسسة ولأمكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقاوليهم والمعاولين من الأباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج مع إعفائهم من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بمعد تقديم اقتراح من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه الأشياء المستوردة تقتصر استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية . وبذلك يكون نص المادة ١/١٢ من الاتفاقية المشار إليها قد حدد الأشخاص الذين يستفيدون من الإعفاء الوارد به وهم المؤسسة المصرية العامة للبترول التي

حلت محلها الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة اميكو وشركة بترول خليج السويس (جايكو) القائمة بالعمليات موضوع الاتفاقية ولقاولى هؤلاء الأشخاص والمقاولين من الباطن ممن يقومون بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية . ومن ثم يتعين للتمتع بالأعفاء أن تكون الأشياء المستوردة لازمة للعمليات موضوع الاتفاقية التى تنحصر فى البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه بمناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل ، ثم أورد النص هذه الأشياء وهى الآلات والمعدات والسيارات والمواد والإمدادات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة على أن تقدم الهيئة المصرية العامة للبترول قرارا بأن استعمال هذه الأشياء مقصور على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية وهى العمليات السابق تصديقها .

ولما كان قيام شركة بترول خليج السويس (جايكو) بإنشاء مبنى لها بالمعادى لا يعد أمرا لازما لتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية المحددة على الوجه السابق ولا يخلُف فى أغراضها فمن ثم لا تتمتع المواد والمهمات المستوردة لإنشاء هذا المبنى للأعفاء من الرسوم الجبركية . ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه الهيئة المصرية العامة للبترول من أن هذا المبنى مخصص للسكن الإدارى ، إذ ليس هناك تلازم بين قيام الشركة بإنشاء هذا المبنى وأعمال الإدارة التى تقوم بها لتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية والتى يمكن لها مباشرةا فى أى مكان غير مملوك لها .

والقول بغير ذلك يؤدى الى التوسع فى تفسير النص المقرر للأعفاء من الرسوم الجبركية بالمخالفة للقواعد الاصولية فى هذا الشأن والتى تقضى بأن النصوص التى تمنى من الفرائض المالية يجب أن تفسر تفسيرا ضيقا حرصا على صالح الخزائنة العامة ، فضلا عن أن الاصل هو خضوع جميع البضائع التى تدخل البلاد للضرائب والرسوم الجبركية الا ما يستثنى بنص خاص ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

رسوم بلدية - البضائع الموضوعة تحت نظام الإيداع - فرض الرسوم عليها يتم في المكان والزمان اللذين تخرج فوهما من المستودعات للاستهلاك الداخلى - مثال بالنسبة للمنتجات البترولية التى تنقل في خط الانابيب الممتد بين السويس والقاهرة .

ملخص الفتوى :

ان البضائع الموضوعة تحت نظام الإيداع تعفى مؤقتا من دفع الرسوم الجمركية ، وتعتبر خارج حدود الدولة لحين سحبها من المستودعات لتباع في السوق المحلى ، فعندئذ فقط تحصل عليها الرسوم الجمركية ، وتعتبر انها دخلت حدود الدولة ، ومؤدى ذلك ان المنتجات البترولية التى تنقل في خط الانابيب الممتد بين السويس والقاهرة وتخزن في المستودعات النهائية بالقاهرة التى تديرها شركة شان لا تحصل عليها الرسوم الجمركية الا عند سحبها من تلك المستودعات للاستهلاك ، فعندئذ يحصل جمرك القاهرة الرسوم الجمركية المقررة عليها ، وبالتالي فان لبلدية القاهرة الحق في ان تفرض رسوما بلدية مضافة الى الرسوم الجمركية التى يحصلها جمرك القاهرة على الزيت الخام الوارد من طريق خط الانابيب الممتد بين السويس والقاهرة ، اما ما تراه بلدية السويس من ان ألزيت الخام الوارد من الخارج الى ميناء السويس يكون من حقها ان تفرض عليه رسوما بلدية ، فمردود عليه بان الزيت الخام الموضوع تحت نظام الإيداع يعتبر انه دخل حدود الدولة الجمركية في اليوم الذى يخرج فيه من المستودعات للاستهلاك الداخلى ، أى انه يعتبر ان مكان ورود الزيت الخام هو جمرك القاهرة وليس جمرك السويس ، وبالتالي فلا يحق لبلدية السويس ان تفرض عليه رسوما بلدية .

(فتوى ٤٣٩ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٥)

قامسدة رقم (٤٩)

المبدأ :

١ - تحديد كردون مدينة رأس غارب الصادر به قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٩ تم بالأداة المناسبة طبقاً لإحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية المعمول به آنذاك .

٢ - عدم أحقية مجلس مدينة رأس غارب في توقيع الجزاءات المقررة على شركة البترول .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لبعض المشاكل الاناجية من دخول جزء من منطقة امتياز الشركة العامة للبترول في كردون مدينة رأس غارب بمحافظة البحر الاحمر .

وتتلخص الوقائع في أنه بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٩ تملقت مصلحة المساحة والمناجم مفوضة من مجلس الوزراء مع شركة آبار الزيوت الانجليزية (شل) على قيام الشركة بالبحث والحفر والتعدين لاستخراج البترول ونقله والحصول على ما يوجد منه بباطن قطعة الأرض المحددة بالخريطة المعدة لهذا الغرض بمنطقة رأس غارب لمدة ثلاثين سنة . وصرح للشركة بإنشاء الطرق وإنشاء المساكن اللازمة لسكنى مستحبيها وعملها وكذلك القيام بالاعمال الأخرى التي تلزم أو يجب إجراؤها لاستخراج وتخزين البترول ونقله بداخل حدود المنطقة . وإجاز العقد المخور للحكومة المصرية التصرف في الأرض على الوجه الذي تستصوبه وبما لا يحول دون تمتع الشركة بكامل حقوقها المخولة لها بمقتضى هذا العقد . على أن يحظر على الشركة أن تؤجر للغير كل أو بعض الحقوق الممنوحة لها بموجب بغير موافقة كتابية من مصلحة المساحة والمناجم . واعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ انتقلت جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالمناطق الصادر عنها تراخيص بحث واستغلال لشركة شل الى الشركة العامة للبترول ، كما حلت المؤسسة المصرية العامة للبترول محل مصلحة المناجم ، ثم وافق وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية على طلب الشركة العامة للبترول بتجديد العقد

لدة خمسة عشر عاماً تبدأ من ١٩٦٨/٤/٨ وتنتهى في ١٩٨٣/٤/٧ . وبتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥ اصدر كتاب الهيئة العامة للبترول بتكليف الشركة العامة للبترول بانتاج البترول من منطقتى رأس غارب رقم ١ ورقم ١ امتداد وذلك لحين الانتهاء من اجراءات استصدار قانون التجديد « ولما كان وزير الادارة المحلية قد اصدر قراره رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد نطاق مدينة رأس غارب ، وتم ادخال جزء من الارض موضوع عقد الامتياز المذكور فى كردون مدينة رأس غارب مما اثار كثيراً من المشاكل من وجهة نظر محافظة البحر الاحمر التى فكرت ان الشركة العامة للبترول قامت بابرام بعض العقود بشأن الارض التى انضلت كردون مدينة رأس غارب مع بعض شركات الخدمات البترولية . وصفتها الشركة بأنها عقود وتسهيلات وخدمات فى حين انها عقود ايجار ، وترى المحافظة ان عقد الامتياز الذى تستند اليه الشركة غير قائم فيما يتعلق بكردون مدينة رأس غارب ولا يرتب اى التزام فى مواجهتها ، وان قيام الشركة بابرام بعض العقود مع الشركات الاخرى فضلاً عن مخالفته لنصوص العقد يعطى للوحدة المحلية لمدينة رأس غارب الحق فى الحصول على جميع المبالغ التى تدفعها الشركات المذكورة الى الشركة العامة للبترول منذ بداية تعاقدها حتى الان بالنسبة للمناطق الداخلة فى كردون المدينة وبتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥ قام محافظ البحر الاحمر باستطلاع رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمافظات فى هذا الشأن فانتهت بفنواها رقم ١٣٢٦ فى ١٩٨٢/٩/١٩ الى احقية المحافظة فى ادخال الارض المؤجرة لشركات البترول الاجنبية من الشركة العامة للبترول فى كردون مدينة رأس غارب وبالتالي ممارسة كافة الحقوق عليها من قبل مجلس المدينة وادارتها واستغلالها وادخال المائد من هذا الاستغلال ضمن موارد المدينة بنذ دخول هذه الاراضى كردون المدينة فى عام ١٩٦٧ .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع استبانت ان عقد الامتياز البترولى المبرم بين الحكومة المصرية ، وكانت تبطلها مصلحة المساحة والناجم التى حلت محلها المؤسسة المصرية العامة للبترول ثم الهيئة العامة للبترول ، كطرف اول وشركة شل الانجليزية التى حلت محلها الشركة العامة للبترول كطرف ثان منحت بموجبها الشركة كل الحقوق التى تخولها حق حفر الابار ودق الواسيع ووضع واستعمال وتشغيل خطوط السلك الحديدية والاتابيب وخطوط التليفون وحق الحصول على الماء والغاز وتطلمها وانشاء الطرق واقامة المباني والاعمال الاخرى التى تلزم او يجب اجراؤها لاستخراج وتخزين البترول ونقله داخل حدود

المنطقة محل الاستغلال ، وكذلك كافة الحقوق الأخرى انتهى من شأنها أن تمكثها من نقل البترول المستخرج وتكريره لمدة ثلاثين عاماً تبدأ من ١٩٣٩/٤/١ ، وتنتهى في ١٩٦٩/٤/٨ ، ثم بد هذا العقد بقرار وزير الصناعة والبترول لمدة خمسة عشر عاماً تنتهى في ١٩٨٤/٤/٧ . ويتأريخ ١٩٨٤/٣/١٥ صدق تكليف الهيئة العامة للبترول للشركة في الاستمرار في انتاج البترول لحين استصدار قانون التجديد ومن ثم فإن عقد الاستغلال للبترول المشار اليه مازال قائماً بين طرفيه الهيئة العامة للبترول والشركة العامة للبترول . ولما كان قيام الحكومة بمنح ترخيص بحق البحث والتنقيب لاستغلال واستخراج البترول في قطعة أرض مملوكة لها يضمن في ذات الوقت تخصيصها لهذا الغرض مما لا يجوز المساس به مادام الترخيص قائماً ، فلا يترتب على إدخال جزء من هذه الأرض بقرار من وزير الإدارة المحلية في كردون المدينة نقل ملكيتها من الدولة الى الوحدة المحلية لمدينة رأس غارب . ولا يترتب هذا الذرر لمجلس المدينة أى حق من أى نوع على هذه الأرض . يضاف الى ذلك أن تراخيص البحث عن البترول واستخراجه لا تصدر الا بناء على قانون ، ويعتبر مرفق استغلال البترول من المرافق القومية بطبيعتها التي يخرج الاختصاص بالإشراف عليها من نطاق الوحدات المحلية : وعلى ذلك فتحدد وزير الإدارة المحلية بقرار منه كردون مدينة رأس غارب وفقاً للسلطة المخولة له في هذا الشأن بمقتضى قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذي كان معمولاً به آنذاك لا يؤثر على الحقوق المقررة لشركة العامة للبترول بمقتضى عقد الامتياز المشار اليه بالنسبة للأراضي محل الاستغلال ، ولا يترتب لمجلس المدينة حقاً في استغلال هذه الأراضي أو جزء منها أو الحصول على عائد من هذا الاستغلال . ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه محافظة البحر الأحمر ومجلس مدينة رأس غارب من أن قيام الشركة العامة للبترول بإبرام عقود إيجار مع شركات اجنبية لتقديم خدمات لها في المنطقة محل عقد الاستغلال يعدّ اخلاً بنصوص العقد يعطى لمجلس المدينة حق توقيع الجزاءات المقررة لهذا الاخلال ، اذ أن العقد قائم بين طرفين وهما الهيئة العامة للبترول والشركة العامة للبترول ولا شأن لمجلس المدينة بهذا العقد فيعتبر من الغير بالنسبة له . والثابت من الأوراق أن هذه العقود انصبت على قيام الشركة العامة للبترول بتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لبعض الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الخدمات البترولية وتستعين بها الشركة لتنفيذ أغراضها . ولا تثريب على الشركة العامة للبترول أن هي استعملت في سبيل تنفيذ أغراضها بخدمات وخبرات

— ١٢٠ —

شركات بحرية وأجنبية مع تقديم تسهيلات لهذه الشركات لتتمكن من أداء الخدمة المطلوبة ، خاصة وقد خول مقد الامتياز للشركة الحق في القيام بجميع الاممال التي تلزم أو يجب اجراؤها لاستخراج البترول وتخزينه ونقله داخل حدود المنطقة محل الاستغلال .

(ملف ٤٧/١/٧ جلسة ١٢/٦/١٩٨٥) .

بحوث عليية

- الفصل الأول : وزارة البحث العلمى .
- الفصل الثانى : مؤسسة الطاقة الذرية .
- الفصل الثالث : المركز القومى للبحوث .
- الفصل الرابع : معهد بحوث البناء .
- الفصل الخامس : المعهد الطبى .
- الفصل السادس : مركز البحوث الزراعية .
- الفصل السابع : وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة .

الفصل الاول وزارة البحث العلمى

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

وزارة البحث العلمى — الجهات التى ألحقت بها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣، بتنظيم هذه الوزارة — من ضمنها المركز القومى للبحوث والمعاهد العليا المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القرار — القواعد التى تسرى على أعضاء هيئة البحوث بالمركز سسالف الذكر وأعضاء هيئة التدريس بهذه المعاهد بعد إلحاق جهاتهم بالوزارة — هى تلك المقررة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا بالنسبة لأعضاء هيئة البحوث ، والقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالمعاهد — وجوب مراعاة ما يقتضيه تعيينهم من تقرير الاختصاص بإصدار قراراته لوزير البحث العلمى بدلا من رئيس المجلس الاعلى للعلوم ووزير التعليم العالى .

ملخص الفتوى :

أن أعضاء هيئات التدريس بالمعاهد التى ألحقت بوزارة البحث العلمى نقلا من جامعة القاهرة ، وهى المعاهد المشار إليها فى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى — يعاملون بعد إلحاق هذه المعاهد بوزارة البحث العلمى — للاحكام المقررة فى شان أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، وهى الاحكام التى ينطبقها القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات . ومن ثم يكون المرجع فى خصوص تحديد وظائفهم وشروط التعيين فيها ومرتباتهم وعلاواتهم الى الاحكام المشار اليها وكذلك الحال بالنسبة الى أعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ، الذى أتبع أيضا لوزارة البحث العلمى ، طبقا للمادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ اذ يقعون أيضا معاملين بالاحكام التى كانوا معاملين بها قبل العمل بالاحكام

هذا القرار ، وهى الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا ، وهى الاحكام التى تضمنت الاحانة الى تانون تنظيم الجامعات السالف الاشارة اليه فى شأن شروط التعيين فى وظائف التدريس والى جدول المرتبات والمكافآت الملحق به ، كما قضت بمرين احكامه بوجه عام فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى انظمة المؤسسات التى يسرى عليها .

وتطبيقا لما سلف بيانه من قواعد — فان تعيين اعضاء هيئات التدريس بالاعاهد المشار اليها فيها سبق ، وبالمركز القومى للبحوث ، ، جرى وفقا للاوضاع المقررة فى القوانين المنظمة لشئون هؤلاء الاعضاء والتى كانت تحكمهم من قبل الحاق هذه الجهات بوزارة البحث العلمى على انه يرامى فى هذا بالخصوص ، ما يقتضيه هذا اللاحق من تقرير الاختصاص باصدار قرارات تعيين اعضاء هيئات التدريس المشار اليهم ، لوزير البحث العلمى بدلا من وزير التعليم العالى ، وما يترتب عليه ايضا من الاستغناء عن الاجراء الخاص بان يكون التعيين بناء على طلب مجلس الجامعة . اما بالنسبة لالى اعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ، فان تعيينهم يكون من اختصاص سلطات التعيين المنصوص عليها فى اللائحة الادارية للمركز الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦٢ ، على ان تنتقل سلطة رئيس المجلس الاعلى للعلوم الى وزير البحث العلمى بصفته السلطة العليا فى الوزارة التى الحق بها المركز المذكور .

(مقضى ١٩٤ فى ٨/٣/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

وزارة البحث العلمى — الجهات التى احقت بها وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم هذه الوزارة — المركز القانونى لموظفى وعمال هذه الجهات — استصحابهم النظام القانونى الذى كان يحكم وضعهم الوظيفى من حيث التعيين والترقية والملاوات وغيرها ، وبما يؤه ساريا معمولا به بعد نال هذه الجهات الى الوزارة — اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى ، قد بين فى المادة الأولى منه اختصاصات وزارة البحث العلمى وتضمن فى المادة (٢) منه تعداد الإدارات والفروع التى تتكون منها هذه الوزارة وهى الديوان العام ، والإدارة العامة للإشراف على تنفيذ البحوث والإدارات العامة للشئون الفنية والمجلس الاستشارى للسياسة العلمية والتكنولوجية ، ومجالس البحوث المتخصصة ومجلس البحوث الخارجية والأكاديمية العلوم . ونصت المادة (٣) منه على أنه تلحق بوزارة البحث العلمى الجهات المبينة بهذه المادة بميزانيتها ، وكذلك موظفوها وعملها بدرجاتهم الحالية ، ومن هذه الجهات معهد علوم البحار بجامعة القاهرة ، معهد الأرصاء (وما يتبعه من مرادى معهد حلوان والطابية « السويس » والمسلات بالفيوم) — جامعة القاهرة — نقلا من وزارة التعليم العالى ، وقررت المادة (٤) — اختصاص وزير البحث العلمى بإصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بمختلف إدارات الوزارة وفروعها وتحديد اختصاصات كل منها ، كما جعلت له حق إصدار قرارات بتشكيل المجالس الأكاديمية المشار إليها فى المادة (٢) وتحديد اختصاصاتها ونصت المادة (٥) على أن « يلقى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بأشياء المجلس الأعلى للعلوم .. والقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن المركز القومى للبحوث . وتنقل ميزانية هاتين الهيئتين ، وكذا موظفوها وعملها بمرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم الحالية إلى وزارة البحث العلمى . وتحل هذه الوزارة محل هاتين الهيئتين فى الحقوق والالتزامات المتعلقة بكل منهما » .

وبين ما نصت عليه المادتان (٣) و (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع قد جعل الجهات المبينة بالمادة (٣) ملحقة بوزارة البحث العلمى ، بدلا من الوزارات والهيئات التى كانت هذه الجهات ملحقة بها قبل ذلك . وهذا هو عين ما قرره بالنسبة الى المركز القومى للبحوث فى المادة (٥) — إذ أنه وأن كتبت هذه المادة قد قضت بالفناء القانون الصادر فى شأنه ، قاصدا بذلك ألا يجعل المركز المذكور شخصية معنوية مستقلة ، بما يترتب على ذلك من نتائج منها : ألا تكون له ميزانية مستقلة — الا أن ذلك لا يبلغ حد الذهاب بها له من كيان ذاتى مهيئ يثبت له رغم زوال ما كان له من شخصية اعتبارية مستقلة ، إذ لم يتجه قصد الشارع الى تضييع معالم هذا الكيان الذاتى وإنما قصد الى اعتباره وحدة

قائمة بذاتها : وأن لم يكن لها شخصية معنوية مستقلة ، شأنه في ذلك شأن سائر الجهات التي ألحقت بالوزارة وبقيت بعد ذلك الإلحاق كما كانت قبلها : وحدات قائمة بذاتها ، وأن لم يبلغ الاستقلال والتمييز المقررين لها ، إلا الذي يكون للجهات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة . ولهذا — فإن الإلحاق المشار إليه في المادتين ٣ و ٥ سالفى الذكر ، لا يعدو أن يكون مجرد تغيير لتبعية هذه الجهات ، بنقل كل منها إلى وزارة البحث العلمى . ويجرى نقل كل جهة منها بحالتها التي تكون عليها عند النقل ، دون مساس بما يكون لاي جهة منها من كيان ذاتى خاص ، يجعلها في حكم الوحدة القائمة بذاتها المتميزة عن غيرها أو بما يحكيها من نظام خاص يتضمن بيان القواعد الخاصة بأدائها وتحديد الفروع التي تتكون منها وسير العمل فيها ، أو بما — يخضع له العاملون في كل منها من قواعد وتوظف خاصة ومراعاة تقتضى ذلك — قضت المادتان ٣ و ٥ بنقل الموظفين والعمال في الجهات سالفة الذكر إلى وزارة البحث العلمى ، ببريائتهم وأجورهم ومكافأاتهم إلحالية . وبذلك احتفظت المادتان لهؤلاء جميعاً بأوضاعهم التي يكونون عليها ، عند النقل ، بمراعاة ما سلف من الأثر بالنسبة إلى الجهات التي يعملون بها ، لا يعدو أمر تغيير في الجهة المتبوعة . وذلك يفيد اتجاه الشارع أيضاً ، إلى استصحاب النظام القبائلى الذى يحكم كل طائفة من موظفى الجهات المشار إليها ، وأبقائه سارياً به ، بعد نقل هذه الجهات إلى وزارة البحث العلمى ومن ثم يقتضى الأمر استمرار معاملته موظفى كل جهة من الجهات المشار إليها ، وفق الأحكام المعمول بها في شأنهم ، قبل تقرير هذا النقل .

ويخلص مما سلف أن موظفى الجهات المشار إليها في المادتين ٣ و ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، والتي أتبعت بقتضاه لوزارة البحث العلمى — يخضعون بعد العمل بهذا القرار ، للأحكام الخاصة التي كانوا يخضعون لها من قبل وتستمر معاملتهم على مقتضاه ، ومن ثم يبقى لكل فئة منها نظامها الوظيفى الخاص بها ، ويجرى تعيين أفراد كل فئة ، وترقيتهم ، وعلاواتهم وغير ذلك من شؤونهم الوظيفية ، وفقاً للأحكام الواردة في هذا النظام .

(انتهى ١٩٤ في ١٩٦٤/٣/٨)

الفصل الثاني مؤسسة الطاقة الذرية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

سريان الاحكام الخاصة بمكافآت اعضاء لجان فحص الانتاج العلمى
بالجامعات على اعضاء اللجان العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية .

ملخص النصوص :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى
المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا تنص على أن « تسرى فى شأن
وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية
التي تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٩٣
من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وجدول المرتبات
والمكافآت الملحق به كما تنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن
تسرى الاحكام الاخرى الواردة فى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه على الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الاولى والثالثة من هذا
القانون فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى أنظمة المؤسسات وأن المادة (٣٠)
من مقرر رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة
الذرية تقضى بأن الموظفين العلميين بالمؤسسة هم :

١ - الاساتذة .

٢ - الاساتذة المساعدون .

٣ - المدرسون .

٤ - المعيدون .

وتسرى فى شأن موظفى المؤسسة من حيث التوظيف والتأديب والمرتبات
والعلاوات وشروط الخدمة عموما القواعد المتبعة فى شأن الوظائف المماثلة

في الجامعات المصرية بما لا يتعارض وأحكام هذا القرار « وإن المادة ٢٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات تنص على أن « يمنح مكافأة قدرها عشرة جنيهاً من يشترك في فحص الرسالة لدرجة الدكتوراة .. وكذلك من يشترك في فحص الانتاج العلمى للمرشحين لوظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين بالجامعات .. » .

كما تنص المادة ٣٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ التى حلت محل اللائحة السابقة على أن « يمنح كل عضو من أعضاء لجنة فحص الانتاج العلمى للمرشحين لوظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين بالجامعات عشرة جنيهاً من فحص الانتاج العلمى لكل وظيفة .. » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وإن حدد في المادة الاولى منه مواد قانون الجامعات التى تسرى أحكامها على أعضاء هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة ، وهى ماصرة على بيان الشروط الواجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وشروط تعيينهم الا أن المادة (٤٠) من ذات القانون قضت بأن تسرى الاحكام الأخرى الواردة في قانون تنظيم الجامعات على الوظائف المنصوص عليها في المادتين الاولى والثالثة من ذات القانون ، وذلك بما أم يرد بشأنه نص خاص في أنظمة المؤسسات ومقتضى هذا الشئول سريان جميع الاحكام الخاصة بأعضاء هيئات التدريس بالجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطاً علمياً .

ومؤدى ذلك أن القواعد الواردة باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات وهى قواعد مكملة لأحكام هذا القانون ، تسرى بالتبعية على كل من تنطبق عليه أحكام هذا القانون تبعية الفرع للأصل ، فلا يجوز القول بأن ما ورد باللائحة التنفيذية المشار إليها إنما هى قواعد خاصة بأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وحدهم بل هى قواعد منظمة لكل من تنطبق عليه أحكام قانون الجامعات سواء أكان مشغولاً بذات الجامعة أم بهيئات أو مؤسسات أخرى ، ولما كانت مؤسسة الطاقة الذرية من بين المؤسسات التى تمارس نشاطاً علمياً وتسرى على هيئات التدريس والبحوث بها القواعد المعمول بها بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فإن

الاحكام الواردة بالمادة ٣٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وكذلك الاحكام الواردة في هذا الخصوص باللائحة التنفيذية السابقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ تسريان كل في المجال الزمنى لها على اعضاء اللجان العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية .

ومن حيث انه لا وجه للقول بتطبيق المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على اعضاء اللجنة العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية ذلك ان حكم هذه المادة انما يسرى على اللجان التى لا تحكمها نصوص خاصة في القانون ولما كانت اللجان العلمية بهذه المؤسسة تحكمها قواعد خاصة على النحو سالف الذكر فانها لا تخضع للقواعد الواردة في المادة الاولى المشار اليها وانما تخضع للاحكام الواردة في هذا الخصوص باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الاحكام الخاصة بكمالات اعضاء اللجنة العلمية لمخصص الانتاج العلمى الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على اعضاء اللجنة العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية .

(فتوى ٢٥٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

المعيد الذى يحصل على درجة الماجستير او ما يعادلها يمنح عبادة مقدارها ٣٦ جنيتها ستويًا ومن يحصل على درجة الدكتوراة يمنح عبادة اخرى مقدارها ٧٢ جنيتها ستويًا — لا تتدخل بين هاتين العبادتين ولا اختلاط ويجمع المعيد بينهما اذا حصل على مرتبتي الماجستير والدكتوراة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا نص في مادته الاولى على ان « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة

التي تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ و ٥٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على ان يراعى تخفيض الحد طبقا لاحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور . . » .

وقد تضمن جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات تحديد مرتب المعيد بمبلغ ٢٤٠ - ٦٠٠ جنيها سنويا ونص على ان يزداد المرتب « الى ٢٥ جنيها شهريا بعد سنة واحدة ثم يمنح علاوة تورية مقدارها ٢٤ جنيها سنويا ، ومن يحصل على درجة الماجستير او ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيها سنويا دون ان يؤثر ذلك على موعد علاوته التورية ومن يحصل على درجة الدكتوراة او ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٧٢ جنيها سنويا ثم يمنح علاوته الدورية في موعدها » .

ومن حيث ان ملاذ ما تقدم هو ان المعيد الذي يحصل على درجة الماجستير او ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيها سنويا . ومن يحصل على درجة الدكتوراة او ما يعادلها يمنح علاوة اخرى مقدارها ٧٢ جنيها سنويا ، فكل من هاتين العلاوتين رهينة بسلط معين يختلف في احدها عن الاخرى ، فمناط احدها هو الحصول على درجة الماجستير او ما يعادلها ، بينما هو في الثانية الحصول على درجة الدكتوراة او ما يعادلها ، ومن ثم فانه لا تداخل بينهما ولا اختلاط لذا حصل المعيد على درجة الماجستير او ما يعادلها بمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيها سنويا ثم اذا حصل بعد ذلك على درجة الدكتوراة او ما يعادلها بمنح علاوة اخرى مقدارها ٧٢ جنيها سنويا ، ويؤيد ذلك ان المشرع اعتبر كلا من هاتين العلاوتين « علاوة » اي زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد منحها وخاذ حكمة ، ولم يعتبرها راتبا اضافيا يستقل عن المرتب ويتميز عنه مثلما فعل في القرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الاضائية للباحثين على الماجستير او الدكتوراه او ما يعادلها ، فهذا القرار ينسخ ان يحصل على احدى هاتين الدرجتين راتبا اضافيا وليس زيادة في مرتبه على النحو المقرر بالنسبة الى المعيد . . فضلا عن ذلك فانه اذا كان من المعلوم ان من يحصل على درجة الدكتوراة لا بد ان يكون قد حصل من قبل على درجة الماجستير او ما يعادلها ، فان تقرير علاوة معينة تمنح عند الحصول على درجة الدكتوراه معناه استحقاق هذه العلاوة كاملة بصرف النظر عما يكون قد منح للمعيد من علاوة سابقة عند

حصوله على درجة الماجستير ولو كان المشرع أراد الاكتفاء بعلاوة الدكتوراه أو أراد لها أن تجب ما قبلها لنص على ذلك صراحة مثلما نص في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه حيث قرر أنه لا يجوز الجمع بين راتب الماجستير وراتب الدكتوراه المنصوص عليهما في هذا القرار ، أما ولم يتضمن الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ مثل هذا النص فقد دل المشرع بذلك على أنه أراد منح كل من العالوتين كاملة عند تحقق سببها دون أن تؤثر أحدهما في الأخرى وذلك أخذا بقاعدة أن الأصل في الأشياء الإباحة وأن الحظر هو الاستثناء الذي يجب النص عليه ، وبغلا من ذلك فإنه إذا قيل بعجم جواز الجمع بين علاوتي الماجستير والدكتوراه لكان معنى ذلك أن من يحصل على درجة الدكتوراه يمنح علاوة مقدارها ٧٢ جنينا سنويا يخصم منها مقدار علاوة الماجستير وهي ٣٦ جنينا سنويا ، وبذلك تنخفض علاوة الدكتوراه عن ٣٦ جنينا فقط وهو ما يناق تصد المشروع واتجاهه إلى منح من يحصل على درجة الدكتوراه علاوة مقدارها ٧٢ جنينا سنويا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أحقية المعيد بمؤسنة الطائفة الذرية الذي يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها للعلاوة المقررة لهذه الدرجة بالإضافة إلى العلاوة المقررة لدرجة الماجستير .

(لفتوى ١٤٤٠ في ١٩/١٢/١٩٧٠)

الفصل الثالث

المركز القومي للبحوث

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ينظم المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا - المادة الأولى من هذا القانون - نصها على سريان بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات والكافيات الملحق به على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا وعلى أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية المشار إليها وتتعادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا ومن بينها المركز القومي للبحوث - نصه في المادة الثانية منه على معادلة وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية في هذه المؤسسات بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا للجدول الملحق بهذا القرار - التعادل المنصوص عليه في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليهما - ليس المقصود به اعتبار هذه المؤسسات منزهة علمية من طبقة الجامعات في مفهوم قانون الجامعات وإنما فقط تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شأغل الوظائف العلمية بهذه المؤسسات والمقابلة بين هذه الشروط بصدد الترقية والتعيين في هذه الوظائف بالمؤسسات المذكورة - ليس من شأن القانون والقرار بسلامي الذكر تعديل شروط التعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات أو ضم الدد السابقة بالمؤسسات العلمية إلى التقنية الدرجة في هذه الوظائف .

جامعة الأزهر - وظائف أعضاء هيئة التدريس بها - المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه - أشقراتها فنيين معينين استنادا مساعدا أن يكون قد شغل وظيفة مدرس خمس سنوات

على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبيعتها — ليس بكاف في توفير هذا الشرط أن يكون المرشح شاغلا لأ وظيفة باحث بالمركز القومي للبحوث . أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا ينص في مادته الأولى على أن «تسرى في شأن وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد... من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وجدول المراتب والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفقرة السابقة وتعادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ومن بينها المركز القومي للبحوث، ونص في مادته الثانية على أن « تعادل وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية في المؤسسات العامة المشار لها في المادة السابقة بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات وفقا للجدول الملحق بهذا القرار » .

وقد جاء بجدول تعادل الوظائف الملحق بهذا القرار أن وظيفة باحث بالمركز القومي للبحوث تعادل وظيفة مدرس بالجامعة .

ومن حيث أن ما تضمنه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ سائفا الذكر من أحكام إنما تتعلق بالمتعيين في وظائف المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا وبمعادلة وظائفها بوظائف هيئة التدريس بالجامعات فهي أحكام تنصرف إلى المؤسسات سائفة الذكر وليس المقصود بالتعادل الوارد بها اعتبار هذه المؤسسات بمعاد علمية من طبقة الجامعات في مفهوم قانون الجامعات وإنما فقط تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي الوظائف العلمية بهذه

المؤسسات والمقابلة بين هذه الشروط بصدد الترقية والتعيين في هذه الوظائف بالمؤسسات المذكورة فضلا عن أنه ليس من شأن القانون والقرار سألنى الذكر تعديل شروط التعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات أو ضم الحد السابقة بالمؤسسات العلمية الى اقدمية الدرجة في هذه الوظائف .

وتأسيسا على ذلك فإن احكام القانون والقرار سألنى الذكر ليس من شأنها تعديل حكم المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ فيها تضمنته من أنه يشترط نعين يعين استاذًا مساعداً أن يكون قد شغل وظيفة مدرس خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها .

وليس يكلف في توفر هذا الشرط أن يكون المرشح شاملاً لوظيفة باحث بالمركز القومى للبحوث لأنها وأن عودلت بوظيفة مدرس في تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ إلا أنها ليست كذلك في تطبيق القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ الشارح إليهما ، وأن نص المادة الرابعة من هذا القرار فيما تنطليه من شروط انساب بعدد بالخبرة السابقة في وظيفة مدرس ، معى خبرة ذات شقين ، خبرة علمية وعملية ، ولئن كان أصحاب الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية يقومون في وظائفهم بأبحاث علمية اشبه بالأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلا أنهم يباشرون مهنة التدريس التي تتطلبها المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن السيدة الدكتور / وإن كانت قد شغلت وظيفة باحثة بالمركز القومى للبحوث اعتباراً من ١٩٦٥/٣/١٥ إلا أنها لم تشغل وظيفة مدرس بالجامعة إلا اعتباراً من ١٩٦٧/٨/٨ فلا يعتد في تطبيق المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ إلا بهذا التاريخ الأخير .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اقدمية السيدة الدكتور / انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اقدمية السيدة الدكتور / في وظيفة مدرسة بالجامعة تتحدد من تاريخ موافقة مجلس الجامعة على تعيينها وليس من تاريخ تعيينها في وظيفة باحثة بالمركز القومى للبحوث ولا

يجتد في تطبيق المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه إلا بالادة اعتباراً من تاريخ تعينها في وظيفة مدرسة بالجامعة .

(نقوى ٥٩ في ١٢ / ١٩٧٠)

قاعسدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بـسريان جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم الجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً — اعتباراً من المركز القومى للبحوث من بين هذه المؤسسات بموجب القرار الجمهورى رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ — القرار الجمهورى رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ اعتبر هذا المركز هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تمارس نشاطاً علمياً وتسرى في شأن موظفيه أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ملخص النقوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بـسريان جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم الجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المؤسسات وتبادل وظائفها بها . وظائفها من وظائف هيئـة التدريس والمعينين بالجامعات ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً واعتبر المركز القومى للبحوث من بين هذه المؤسسات كما تضمن الجدول المرافق له بيانات بالوظائف المعادلة لوظائف هيئات التدريس بالجامعات والمعينين .

كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومى للبحوث في البادة الأولى على أن تنشأ هيئة عامة ذات شخصية

١١ على سريان أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المركز .

(فتویٰ ۳۳۷ فی ۱۸/۳/۱۹۶۷)

قائمة رقم (٥٦)

١٠٠ : ١٠٠

تعيين الموظفين بالولايات المتحدة العامة التي تتركس نشاطا علميا — يتم بناء على إعلان — رفع بعض الوظائف العلمية — بالجزائرية — يعمون أن يتم تشغل الوظائف التي تم رفعها عن طريق الإعلان — الرفع لا يقضى عن اتباع الاجراءات المقررة قانونا لنقل تلك الوظائف والا انتخب الامر الى مجلس الرقابة — اقتصر الاعلان في هذه الحالة على داخل المؤسسة العلمية حتى لا يسفر الامر الى أن يصبح عضو هيئة البحوث الذى رفعت درجته على غير درجة بالجزائرية في حالة تعيين آخر من الخارج على درجته — يعمين أن يجيء الاعلان في نطاق تخصصات اقدم أعضاء هيئة البحوث في الوظائف الأدنى — الهدف من الرفع هو تحسين الوضع الوظيفي لهؤلاء الذين رفعت وظائفهم.

مختص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظم موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا عليها تنص على أن « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا عليها أحكام المواد ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٤٢، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم الجامعات، وجداول المرتبات والمكافآت الملحق به ... ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفقرة السابقة ويتعادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات » .

وتنفذا لهذا التص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٩٩ لسنة ١٩٩٢ بتحديد المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا فأورد من بينهما الركن القومي للبحوث ومؤسسة الطاقة الذرية.

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم وزارة البحث العلمى فنص فى المادة ٣ منه على أن تتبع وزير البحث العلمى الهيئات والمعاهد التالية :

١ - المركز القومى للبحوث .

٢ - مؤسسة الطاقة الذرية .

٣ - معاهد البحوث المتخصصة الآتية ... وتضمت المادة (٥) من هذا القرار بأن تعتبر الهيئات والمعاهد المنصوص عليها فى المادة ٣ هيئات عامة تمارس نشاطا علميا وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه لئن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ لم تتضمن إحالة الى المادة ٥٤ من قانون تنظيم الجامعات التى قضت بأن يكون التعيين فى وظائف هيئة التدريس بناء على اعلان - الا أن المادة الرابعة من القانون المذكور (رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢) نصت على أن « تسرى الأحكام الأخرى الواردة فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى أنظمة المؤسسات » .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة الذرية يبين أن المادة ٣٠ منه نص على أن الموظفين العلميين بالمؤسسة هم ١ - الأساتذة . ٢ - الأساتذة المساعدون . ٣ - المدرسون . ٤ - المعيدون . وتضئ المادة ٣١ بأن يكون تعيين الموظفين العلميين بقرار من رئيس مجلس الإدارة بعد الاعلان عن الوظائف الخالية .

كما أنه بالرجوع الى اللائحة الإدارية والمالية المركز القومى للبحوث الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ - والتى تسرى أيضا على معاهد البحوث المتخصصة وفقا لأحكام المادة ١ من القرار الجمهورى رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ أتف الذكر - يبين أن المادة ٢٧ منها تنص على أن أعضاء هيئة البحوث هم (أ) الأبياتذة الباحثون (ب) الأساتذة

الباحثون المساعدون (ج) الباحثون . وتقضى المادة ٣٣ بأن يكون التعيين في وظائف هيئة البحوث بناء على اعلان .

ومفاد هذه النصوص أن تعيين الموظفين العلميين بمؤسسة الطاقة الذرية وأعضاء هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة انما يتم عن طريق الاعلان ومن ثم يتم اتباع هذا الطريق عند شغل الوظائف التي تم رفعها بالميزانية لأن الرفع لا يغنى عن اتباع الاجراءات المقررة قانونا لشغل تلك الوظائف والا انتقل الأمر الى مجرد تسوية يستند صاحب الشأن حقه فيها من القانون مباشرة مع ان من المسلم به أن التعيين في هذه الوظائف - شأن تعيين اعضاء هيئة التدريس بالجامعات - يقوم على شروط وصلاحيات خاصة وليس مجرد ترقية من الوظيفة الأدنى .

وبعبارة أخرى ، لا خلاف في هذا الصدد بين أن تكون الدرجة شاغرة أصلا وبين أن تكون مرفوعة من الدرجة الأدنى . فالرفع لا يرتب لمعضو هيئة البحوث في الوظيفة الأدنى حقا مكتسبا في الترقية الى الوظيفة الأعلى باعتبار أن التعيين في جميع صوره ، منوط بصلاحيات خاصة ، وهذه الصلاحيات الخاصة يتم التوصل اليها عن طريق الاعلان وفحص الإنتاج العلمى .

ويخلص من ذلك أن رفع عدد من وظائف اعضاء هيئة البحوث الى الوظائف الأعلى لا يرتب كإثر حتمى ترقية اقدم شاغلى الوظيفة الأدنى ، بل يجب اتباع الطريق الذى رسمه القانون لشغل الوظيفة .

ولا يغير من هذا النظر أن يقال ان تلك الدرجات ليست خالية فعلا وبالمالى لا يجوز الاعلان من شغلها تسييسا على أن الرفع من مقتضاه الفاء عدد من الوظائف الأدنى وزيادة عدد الوظائف الأعلى بقدار ما تم الفاؤه ذلك أنه مع التسليم بهذا التكيف لطبيعة الرفع فإن يرفع وظيفة استاذ بمساعدا مثلا الى استاذ في الميزانية لا يعنى أنه شغل وظيفة استاذ الا بعدد التعيين فيها وفقا للاجراءات المقررة قانونا . والقول بغير ذلك معناه انه شغل تلك الوظيفة منذ العمل بالميزانية ، وهو قول في غير محله . ومن هنا يمكن القول بأن وظيفة استاذ لاتعدو خلال الفترة السابقة على التعيين أن تكون مجرد مصرف مالى فحسب .

غير أن ثمة قيودا يجب التنبيه اليه في هذا الصدد وهو ضرورة أن يقتصر الاعلان على الداخل لأنه اذا امتد الاعلان الى الخارج قد يسفر الأمر — في ضوء نتيجة فحص الانتاج العلمى — عن تعيين من تقدم من الخارج، وفي هذه الحالة يصبح عضو هيئة البحوث الذى رفعت درجته على غير لدرجة بالميرانية .

وفضلا من أن قصر الاعلان على الداخل هنا كان يقتضى حتميا للرفع فإن مثل هذا الاجراء لا ينطوى على مخالفة لاحكام القانون لان الاصل هو تعيين بين الداخل وهذا المعنى هو المستفاد من نص المادتين ٥١ ، ٥٢ من قانون تنظيم الجامعات — وهما من بين المواد التى احال القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ الى تطبيقها — اذ بعد أن اوردت هاتان المادتان فى الفقرة الاولى الشروط الواجب توافرها ليعين يشغل وظيفة أستاذ مساعد ويعين يشغل وظيفة أستاذ ذى كرسى ومن بينها شغل الوظيفة الأدنى لمدة معينة واجراء بحوث مبتكرة ، اُضيفت فى الفقرة الثانية انه «يجوز استثناء أن يعين مرشحون من خارج الجامعات اذا توافرت ليعهم الشروط الآتية » . . .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى الالتزام بتخصصات أقدم الاعضاء فى الوظائف المرفوعة عند الاعلان عن شغل الوظائف المشار اليها فإن الهدف من الرفع هو تحسين الوضع الوظيفى لهؤلاء الذين رفعت وظائفهم ومن ثم يتعين أن يجيء الاعلان فى نطاق تخصصات أقدم أعضاء هيئة البحوث فى الوظائف الأدنى حتى تتاح الفرصة أمامهم للاعادة من الترميم اذا جاءت نتيجة فحص الانتاج العلمى فى مجالهم . .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : أن رفع بعض وظائف أعضاء هيئة البحوث بميرانية كل من المراكز القومية للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة ومؤسسة الطاقة الذرية لا يفنى عن وجوب اتباع الاجراءات المقررة قانونا لشغل هذه الوظائف ، وبالمثل على وجوب الاعلان عنها بشرط أن يقتصر الاعلان على الداخل . . .

ثانيا : أنه يتعين أن يجيء الاعلان لشغل تلك الوظائف فى نطاق تخصصات أقدم أعضاء هيئة البحوث فى الوظيفة الأدنى « المرفوعة » .

(غنوى ١٤٨١ فى ١٣/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ الصادر باللائحة المركز والقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات المطبقة أحكامه على وظائف هيئة البحوث بالمركز - شروط التعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز من بين المرشحين من الجامعات أو مراكز البحوث - منها أن يكون المرشح قد شغل عن طريق التعيين لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة مدرس في إحدى كليات الجامعة أو معهد علمي من طبقته أو وظيفة باحث في المركز القومي للبحوث أو مركز بحث أو معهد علمي في المستوى الجامعي - لا يحسب ضمن المدة المذكورة مدد البحث التي أمضاها المرشح قبل تعيينه في وظيفة باحث إذ العبارة بشغل هذه الوظيفة .

بمخلص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن المركز القومي للبحوث ، تنص على أن « تنشأ هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية يطلق عليها المركز القومي للبحوث . » وأن المادة الثانية من هذا القانون تنص على أن « يدير المركز أمواله وشئون موظفيه طبقاً لأحكام اللائحة التي يقرها مجلس الوزراء » .

وقد صدرت اللائحة المشار إليها بالقرار الجمهوري رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ ونصت في المادة ٢٧ منها على أن « أعضاء هيئة البحوث في المركز هم : (أ) رئيس قسم (ب) رئيس وحدة (ج) باحث ، كما نصت في المادة ٢١ على أنه يشترط تعيين معين رئيس وحدة : (أ) ... »

(٢) أن يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس في إحدى كليات الجامعات المصرية أو في معهد علمي من طبقته مدة ست سنوات على الأقل ،

وفي ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ بلائحة جديدة للمركز القومي للبحوث ، وتضمن في المادة الأولى منه إلغاء اللائحة السابقة وقد قسمت اللائحة الجديدة في المادة ٢٧ منها الأعضاء هيئة البحوث إلى : (أ) أساتذة الباطنيين (ويتبادلهم رؤساء الأقسام

في اللائحة السابقة) ، (ب) الأساتذة الباحثين المساعدين (ويقابلهم رؤساء الوحدات) ، (ج) الباحثين . ونصت في المادة ٣١ منها على أن « يشترط تعيين معين أستاذًا باحثًا مساعدًا :

(١) أن يكون قد شغل وظيفة باحث في المركز أو وظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل . وتدخل ضمن مدة الخمس سنوات المشار إليها المدة التي يكون قد قضاها المرشح كباحث بإحدى مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى العلمي في الخارج » .

ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، ونص في المادة الأولى منه على أن « تسرى في شأن وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٩٢ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه (في شأن تنظيم الجامعات) وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به ... — ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفترة السابقة ويتعادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات .

وتنفذا لهذا صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، وقضى في مادته الأولى باعتبار المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات ، كما قضى في الجدول المرافق له بمعادلة وظائف هيئة البحوث بالمركز بوظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات ، بحيث تعادل وظيفة أستاذ باحث وظيفة أستاذ كرسى ، ووظيفة أستاذ باحث مساعد وظيفة أستاذ مساعد ، ووظيفة باحث وظيفة مدرس ، ووظيفة باحث مساعد وظيفة معيد .

وقد نصت المادة ٥١٦ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات (وهي من المواد التي تسرى في شأن وظائف هيئة البحوث) بالمركز القومي للبحوث طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ (أنف الذكر) على أنه « يشترط تعيين معين أستاذًا مساعدًا :

(١) أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل

في احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة او في معهد علمي من طبقتها ... » .

ونص المادة ٣١ من لائحة المركز القومي للبحوث الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ والمادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات قاطع في ان المدة المشترطة للتعين في وظيفة أستاذ باحث مساعد ، يتعين أن تقضى في شغل الوظائف المحددة وفي الجهات المبينة بهاتين المادتين على سبيل الحصر ولا سيما انه لم ترد بها أية اشارة الى جواز الاكتفاء بأعمال البحث عامة ولو كانت في غير تلك الوظائف .

نص المادة ٣١ سالفه الذكر يستلزم كشرط من شروط التعين في وظيفة رئيس وحدة (أستاذ باحث مساعد) أن يكون المرشح شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس باحدى الجامعات المصرية أو في معهد علمي من طبقتها مدة ست سنوات على الأقل .

ولما كانت الوظائف والجهات المبينة بهذا النص قد وردت على سبيل الحصر ، فإنه لا يجوز حساب المدد التي تقضى في غير تلك الوظائف او في غير هذه الجهات ، بل يتعين بداهة - فضلا عن ذلك - أن يكون شغل الوظائف المذكورة بطريق التعين بها . ونص المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات قد ورد كذلك بذات الوضوح والقطع ، حيث جعل من بين شروط التعين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات (وتعادلها وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث) أن يكون المرشح قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها . ولما كانت وظيفة باحث بالمركز تعادل وظيفة مدرس بالجامعات ، فإن شروط الصلاحية للتعين في وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز يتحقق اذا كان المرشح قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس في احدى الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي في مستواها الجامعي مدة خمس سنوات على الأقل ، ولا يكفي لتحقيق هذا الشرط أن يكون المرشح قد قضى مدة السنوات الخمس المشار اليها - كلها أو بعضها - في أعمال البحث في غير وظيفتي باحث بالمركز أو مدرس بالجامعات أو بمعهد علمي من ذات المستوى ، ولو كانت تلك الأعمال في مستوى أعمال أي من هاتير الوظيفتين .

واذا كانت المادة ٣١ من لائحة المركز الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ قد ادخلت ضمن مدة الخمس سنوات - آفة الذكر المد

التي يكون المرشح للتعين في وظيفة استاذ باحث مساعد قد تضاعفها كباحث باحدى مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعي في الخارج، نان الأصل أن تنصرف كلمة « كباحث » هذه الى مدلولها الاصطلاحي الوارد في ذات اللائحة ، اي الى الباحث كوظيفة ، وليس الى الباحث كمجرد صفة ، ولا سيما أن التعبير عن وظيفة باحث قد ورد بلفظ «باحث» فقط في أكثر من موضع باللائحة . إذ ورد ذكر هذا اللفظ في المادة ٢٧ من هذه اللائحة بوصف الباحث وظيفة من وظائف هيئة البحوث ، كما ورد ذكره في المادة ٣٠ من اللائحة ذاتها بصدد بيان شروط التعيين في وظيفة باحث ، إذ نصت هذه المادة على أنه «يشترط تعين معين بالخاص» . ومن المقرر أنه لا يجوز صرف المصطلح القانوني من معناه الاصطلاحي الى معنى آخر الا بدلالة قاطعة . ومن ثم فإنه لا يجوز الاعتماد بأعمال البحث مستقلة عن شغل الوظيفة ، إذ لا يكفي مجرد اكتساب الخبرة والمران نتيجة لمزاولة أعمال البحث لمدة معينة بل يتعين أن تكون تلك الخبرة وهذا المران قد اكتسبها أثناء ممارسة أعمال وظيفة باحث أو وظيفة مدرس بالذات ، وهذا هو الضابط الذي يفصل بين ما يحسب وما لا يحسب من هذه المدة . وذلك حفاظا على مستوى الصلاحية لشغل وظيفة استاذ باحث مساعد ، ولا سيما إذا ما لوحظ أن الفقرة الثانية من المادة ٣١ من اللائحة أتت الذكر قد وضعت شروطا خاصة للتعين في وظيفة استاذ باحث بمساعد من المرشحين من خارج المركز أو الجامعات ، على غرار ما انتهجته كل من الفقرة الثانية من المادة ٣١ من لائحة المركز القديمة والفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات .

وهن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يشترط للتعين في وظيفة استاذ باحث بمساعد بالمركز القومي للبحوث من بين المرشحين من داخل الجامعات أو مراكز البحوث ، أن يكون المرشح قد شغل عن طريق التعيين مدة خمس سنوات على الأقل وظيفة مدرس في إحدى كليات الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي من طبقتها أو وظيفة باحث في المركز القومي للبحوث أو في مركز بحث أو معهد علمي من المستوى الجامعي ، سواء كانت هذه المدة قد قضيت في داخل الجمهورية أو خارجها ، وذلك بالتطابق لكل من نص المادة ٣١ من لائحة المركز الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ونص المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات . ومن ثم فإن محد البحث التي أمضاها الباحثون المساعدون

قبل تعيينهم في وظيفة باحث لا تصيب ضمن المدة اللازم تضاؤها في شغل هذه الوظيفة ، ولو كانوا خلال تلك المدة قد استوفوا شروط التعيين فيها ، وإنما يبدأ حساب المدة المقررة من تاريخ التعيين .

(مغوى ٣٥٩ في ١٩٦٦/٤/٩)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ ٤

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا — اشترطها لاستمرار الأستاذ الباحث المساعد في هذه الوظيفة أن يكون مستوفيا لشروط التعيين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعة أو مضت عليه سنتان على الأقل شافلا للوظيفة إذا لم تكن قد توافرت فيه هذه الشروط — تطابق شروط التعيين في هاتئذ الوظيفة في لائحتى المركز الصادرين سنة ١٩٥٧ ، سنة ١٩٦١ وقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فيها عدا شرط المدة — مقتضى ذلك — عدم جواز إعادة النظر فحين عين طبقا لشروط اللائحة وضعت عليه سنتان .

ماخص المغوى :

بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ بامتماد اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث، وقد قسمت المادة ٢٧ من هذه اللائحة وظائف هيئة البحوث الى ثلاثة اقسام هي : ١ — رئيس قسم ب — رئيس وحدة ج — باحث ، وبينت المواد التالية شروط التعيين في هذه الوظائف . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من انه يشترط فحين يعين في وظيفة رئيس وحدة :

- ١ — أن كون حاصلًا على المؤهل المنصوص عليه في البند ١ من المادة ٣ . (وهو درجة دكتور من احدى الجامعات المصرية أو على الأقل أعلى درجة تمنحها في مادة التخصص) . ٢ — أن يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس في احدى كليات الجامعات المصرية أو معهد علمى من طبقتها فدة بمثل سنوات على الأقل ، ٣ — أن يكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على

الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها ٤ — أن يكون قد
تام وهو باحث بإجراء أو نشر بحوث مبتكرة أو بأعمال ممتازة تفصل بأهداف
المركز .

وفي ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩
لسنة ١٩٦١ ناصا على إلغاء اللائحة المشار إليها والعمل بلائحة جديدة
تسمت وظائف هيئة البحوث إلى :

(أ) الأساتذة الباحثين (ويقابلهم رؤساء الأقسام في اللائحة السابقة)

(ب) الأساتذة الباحثين المساعدين (ويقابلهم رؤساء الوحدات
في اللائحة السابقة) .

(ج) الباحثين ٢ وبيئت مواد الألائحة شروط التعيين في كل من هذه
الوظائف . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من تلك اللائحة من أنه يشترط
ليمن يعين في وظيفة أستاذ باحث مساعد .

١ — أن يكون قد شغل وظيفة باحث في المركز أو وظيفة مدرس
في إحدى الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي من طبتها مدة خمس
سنوات على الأقل .

٢ — أن يكون قد مضت إحدى عشرة سنة على الأقل على حصوله
على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها .

٣ — أن يكون قد تام وهو باحث أو مدرس بإجراء ونشر البحوث
المبتكرة في مادته أو بأعمال انشائية ممتازة تفصل بأهداف المركز .

وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢
بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، ونص في مادته
الأولى على أنه « تسرى في شأن وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات
الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ،
٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه
(قانون إعادة تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة) وجداول

المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور .

ويصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفقرة السابقة ويتعامل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات . ونص هذا القانون في مادته الخامسة على أن يستمر الموظفون الحاليون الذين لا تتوفر فيهم شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها في وظائفهم إذا كان قد مضى على شغلهم لها سنتان على الأقل . أما الموظفون الذين لا تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها ولم يمتض عليهم سنتان فيعيد تعيينهم وفقا لأحكام هذا القانون على الأقل الوظائف التي يعين فيها كل منهم من وظيفة من يليه في الأقدمية من الموظفين المشار إليهم في الفقرة السابقة ، ويعتمد في حساب الأقدمية بتاريخ التعيين أو شغل الوظيفة لأول مرة أو توافر شروط التعيين فيها حسب الأحوال .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على المركز القومي للبحوث وتضمن الجدول المرافق لهذا القرار بيانا يتعامل وظائف استاذ باحث وأستاذ باحث مساعد وباحث وباحث مساعد في المركز بوظائف استاذ ذي كرسى وأستاذ مساعد ومدرس ومعيد في الجامعات .

وفي ضوء أحكام القانون وقرارات رئيس الجمهورية التقدم ذكرها استعرضت اللجنة العمومية المسائل المطلوب إبداء الرأي فيها ورائت بالنسبة إليها ما يلي :

١ - أن الاستفادة من أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٢ أنه يشترط لاستمرار الأستاذ الباحث المساعد (رئيس الوحدة) في هذه الوظيفة بالمركز أن يكون مستوفيا لشروط التعيين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات أو أن كونه قد مضت عليه سنتان على الأقل شاغلا لوظيفة إذا لم تكن قد توافرت في شأنه الشروط المشار إليها .

ومن حيث أن المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ تشترط تعيين معين أستاذا مساعدا بالجامعات :

١ — أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها .

٢ — أن يكون قد مضت إحدى عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس أو ما يعادلها .

٣ — أن يكون قد قام في مادته وهو مدرس بإجراء بحوث مشتركة أو بأعمال انشائية ممتازة ويدخل في الاعتبار ما يكون قد قام به من نشاط اجتماعي ورياضي ملحوظ في أثناء عمله بالجامعة .

والمستفاد من مقارنة شروط التعيين في وظيفة رئيس وحدة بالمركز (في ظل لائحته السابقة) أو في وظيفة أستاذ باحث مساعد (في ظل اللائحة الجنية) بشروط التعيين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات ، وجود تماثل كامل في هذه الشروط وبصفة خاصة شروط الحد المنصوص عليها في المادة ١٥ سالفة الذكر ، بل أن الشروط الخاصة بالحد مالتسبة إلى وظيفة رئيس وحدة في ظل لائحة المركز السابقة تنبثق الشروط المطلوبة في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات .

ويتربط على ذلك أن من رقى إلى وظيفة رئيس وحدة أو أستاذ باحث مساعد طبقا لأحكام لائحة المركز السابقة والجدالية مستوفيا شروط الوظيفة باللائحتين يعتبر مستوفيا في نفس الوقت شروط التعيين (أو الترقية) في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات فيستمر في وظيفته بعد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ حتى لو لم تمنح عليه سنتان شاغلا لهذه الوظيفة قبل تاريخ العمل بهذا القانون وذلك طبقا لنص المادة الخامسة منه — ومن ثم لا يكون هناك محل لاعادة النظر في تلك الترقية بعد العمل بالقانون المذكور ، وبغير أن يؤثر في ذلك أن يكون المركز قد اعتد في هذه الترقية بمدد معينة أمضاهها المرقى في أعمال البحث طبقا لما سبق أن رأته الجمعية العمومية في هذا الشأن بفتاها رقم ١٤٥ بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ لأن الاعتداد بذلك المدد طبقا لهذا الرأي لا علاقة له بأحكام القانون المذكور .

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا - نصه على سريان قانون تنظيم الجامعات على الوظائف العلمية بهذه المؤسسات - نص المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات على أن يكون من يعين في وظيفة أستاذ مساعد قد أمضى خمس سنوات على الأقل في وظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو معهد علمي من طبيعتها - سريان هذا النص على التعيين في وظيفة أستاذ باحث مساعد سواء اكتتبت مدة الخمس السنوات قد قضيت في معهد وطني أو أجنبي .

ملخص الفتوى :

تشرط المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ لمن يعين في وظيفة أستاذ مساعد أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبيعتها ، وتطبق الأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليهما تسري شروط المادة ٥١ المذكورة على التعيين في وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز القومي للأبحاث ومع مراعاة أن وظيفة باحث بالمركز تعادل وظيفة مدرس بالجامعات طبقا للقرار الجمهوري المذكور ومن ثم يكفي للتعيين في وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز - إلى جانب الشروط الأخرى - تغطية خمس سنوات في أعمال البحث بمعهد علمي من طلبة الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة .

ومن حيث أن النصوص القانونية المبينة لم تحدد ما إذا كان هذا المعهد العلمي يجب أن يكون وطنيا أم أن يكون أجنبيا ، وإنما ورد النص في هذا الخصوص عاما غير موصوف - فغير أن يكون المعهد من طلبة الجامعات ، ومن ثم يكفي توافر هذا الوصف به بصرف النظر عما إذا كان وطنيا أو أجنبيا معترفا به في الجمهورية العربية ويبلغ في مستواه العلمي مستوى جانبائهما ومراكز البحث المعادلة لهما .

(فتوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قائمة رقم (٦٠)

المبدأ :

المركز القومي للبحوث - باحث - مدم جواز اعادة النظر في تعيين الباحثين بالمركز في وظائف اساتذة باحثين مساعدين خلال السنتين السابقتين على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ اذا كانوا مساعدين في هذا التاريخ شروط التعيين في وظائف اساتذة مساعدين بالجامعات .

ملخص الفتوى :

ان الباحثين بالمركز الذين عينوا اساتذة باحثين مساعدين خلال السنتين السابقتين على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والذين كانوا مساعدين في هذا التاريخ شروط التعيين في وظائف اساتذة مساعدين بالجامعات لا يستتبعون في وظائفهم بالمركز بغير حاجة الى اعادة النظر في تعيينهم لانهم وان كانوا لم يستوفوا قبل ذلك التاريخ شروط التعيين في وظائف اساتذة مساعدين بالجامعات ضرورة انهم عينوا داخل المركز من وظائف باحثين وهي وظائف لا يعرفها قانون الجامعات للتعيين في وظائف اساتذة مساعدين بها الا انهم وقد استوفوا في التاريخ المذكور شروط هذا التعيين لانهم يظلون في وظائفهم طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٢)

قائمة رقم (٦١)

المبدأ :

مساعد الباحث المعين في وظيفة باحث يعتبر مرقى الى هذه الوظيفة - استحقاقه اول علاوة دورية بعد تعيينه في وظيفة باحث بعند انقضاء سنة من التاريخ المحدد اصلا لاستحقاقها .

ملخص الفتوى :

ان المسلم به وفقا لقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤/١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩/١٩٦١ باللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث ان المعينين ومساعدي الباحثين لا يعتبرون اعضاء في هيئة

لتدريس بالجامعة أو في هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث - إلا أنه لما كان الفعيلين في وظيفة مدرس يعتبر بمثابة ترقية من وظيفة معيد وهي الأدنى من وظيفة مدرس في جدول المرتبات والوظائف الملحقه بالقانون المشار إليه - مما يوجب القول بخضوع هذه الحالة للحكم العلم الوارد في المادة ٢٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٦٤/٤٦ والتي تنص على أنه « وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها بمنح العامل أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو علاوة الدرجة أيهما أكبر » وهو نفس الحكم المنصوص عليه في المادة ١٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧١/٥٨ ومن ثم يعتبر تعيين المعيد أو مساعد الباحث في وظيفة مدرس ترقية إلى هذه الوظيفة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٧/٢٤ بتعديل مواعيد استحقاق المصالحات الدورية - تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة بمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان مستحقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات ويبين من هذه المادة أن من يرضى يستحق علاوة الدورية بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان مستحقاً لاستحقاق هذه العلاوة أصلاً وفقاً للنظام القانوني المطبق عليه . ولا يغير من ذلك ما نص عليه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ سلف الذكر في المادة الأولى منه التي تنص على أن « يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ النص التالي :

« ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر الحاقاً بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة تعيين العاملين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة إلا إذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها أو جاوزتها فيستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة عليها وذلك فيما عدا العاملين الذين سبق حصولهم على أول مربوط الدرجة المرتين إليها أو علاوتها طبقاً لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها فيستحقون علاواتهم بعد سنة من تاريخ العلاوة

السابقة « وذلك على أساس أن تطبيق حكم هذه المادة بعد تعديلها مقصور على من يعاد تعيينه أو تسوى حالته وفقا لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤. سنالك الذكر .

ومن حيث أن مساعد الباحث المعين في وظيفة باحث يعتبر مرقى إلى هذه الوظيفة الأخيرة على أساس أنه ولئن كان المسلم به وفقا لقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ والقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الإدارية والمالية للمركز القومي للبحوث — أن المعينين ومساعدى الباحثين — لا يعتبرون أعضاء في هيئة التدريس بالجامعة أو في هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث إلا أنه يمكن تكيف التعيين في وظيفة مدرس على أنه يتضمن ترقية من وظيفة معيد وهي الأدنى منها في جدول المرتبات والوظائف الملحقه بالقانون المشار اليه باعتبار أن المعين في هذه الحالة ولو أنه لم ينتقل من وظيفة المعيد إلى وظيفة المدرس بطريق التعيين إلا أنه يمكن اعتباره مرقى إلى وظيفة مدرس على أساس أنه شغلها من وظيفة المعيد الأدنى منها مباشرة ، ثم يستحق علاوته الدورية بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاق هذه العلاوة أصلا ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ ما دام أن الباحث يعتبر مرقى من الوظيفة الأدنى وهي وظيفة مساعد باحث إلى الوظيفة الأعلى منها وهي وظيفة باحث وعلى أساس أن تعيين الباحث لا يعتبر في هذه الحالة بمثابة إعادة تعيين أو تسوية وفقا لأحكام المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الباحثين بالمركز القومي للبحوث يستحقون أول علاوة دورية بعد تعيينهم في وظيفة باحث بعد انقضاء سنة من التاريخ المحدد أصلا لاستحقاقها .

(تمتوى ٦٧٣ بتاريخ ١٩٧٢/٨/٦)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزارة البحث العلمي - منحه على احتساب مدة الخدمة السابقة كطلاب بحث ضمن مدة الخدمة كمساعدين بحث وتسلسل المرتب على هذا الأساس - احقية من ردت اقدميته منهم الى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانون تنظيم الجامعات في صرف العلاوة المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون - احقية من ردت اقدميته منهم الى تاريخ سابق على ١٩٦٥/٧/١ في ضم اعانة غلاء المعيشة الى راتبه .

ملخص التشريع :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزارة البحث العلمي . تنص على انه « اذا كان لمساعد الباحث بالمركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزارة البحث العلمي مدة خدمة سابقة متصلة او منفصلة كطالب بحث ، حسبت هذه المدة ضمن مدة خدمته كمساعد باحث بحيث تسوى حالته ويسلسل مرتبه على هذا الأساس وذلك استثناء من احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا على الا تصرف نفوق مالية عن المدة السابقة لسريان احكام هذا القانون » .

وقد اوردت المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه « رغبة في تسوية اوضاع مساعدي الباحث وطلاب البحث بالمركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة وتنشيا مع الغرض من نظمهم طالب البحث المعمول به بالجهات المشار اليها وهو اعداد خريج الجامعات لشغل وظيفة مساعد باحث بعد ثبوت صلاحيته لهذه الوظيفة ، وتحقيقا للعدالة تقدمت وزارة البحث العلمي بمشروع قرار رئيس الجمهورية بالقانون المرافق ... وبهذا الوضع تتساوى المعاملة بين المعسدين في الجامعات ومساعدي الباحث بالمركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة ، ويقتضى نهائيا على مغارقات المعاملة بين الخريجين » .

وواضح مما تقدم ان مقتضى تطبيق احكام القانون المذكور اعتبار مساعد الباحث الذى ابقى مدة خدمة كطالب بحث شاغلا لوظيفة مساعد باحث اعتبارا من تاريخ التحلقه بالعمل كطالب بحث .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات والذي يسرى على اعضاء هيئة البحوث والباحثين المساعدين بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ينص فى مادته الرابعة على ان « يستبدل بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الجدول الآتى . . . كما تنص المادة الخامسة على ان يطبق جدول المرتبات والمكافآت الخاصه اليه فى المادة السابقة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ . وتسوى حالات اعضاء هيئة التدريس والمعيدين الشاغلين لوظائفهم وقت تطبيقه على اساس منحهم اول مربوط الدرجة الجديدة او علاوة من علاواتها ايها اكبر » .

ومن حيث انه بالتطبيق لحكم المادة الخامسة المشار اليها يستحق الباحثون المساعدون الذين سرت عليهم احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ وارجمت اقدميتهم فى هذه الوظائف الى تاريخ سابق على ١٩٦٤/٧/١ تسوية حالتهم على اساس منحهم اول مربوط الدرجة او علاوة من علاواتها ايها اكبر .

ومن حيث ان امانة غلاء المعيشة قد الفيت وضمت الى المرتب اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ بالنسبة للمعاملين بكادرات خاصة ممن لم فان من ارجعت اقدميته من الباحثين المساعدين المذكورين الى تاريخ سابق على ذلك يستحق امانة غلاء المعيشة مع ضمها الى المرتب منذ هذا التاريخ .

وليس من شك فى ان تسوية حالة هؤلاء الباحثين المساعدين على الاساس المتقدم تحقق الغاية التى من اجلها صغر القانون . والقول بغير ذلك يتعارض مع هذه الغاية ويؤدى الى اهدار مائة القانون ولا يحقق المساواة بين هؤلاء وبين زملائهم من المعيدى بالجامعات ويبنى بالتالى على مفارقات المعاملة بين الخريجين .

ولا يحمل للاحتجاج بأن الباحثين المساعدين المعروضة حالتهم لم يكونوا شاغلين لدرجات فعلا في ١٩٦٤/٧/١ ، ١٩٦٥/٧/١ - ذلك أنه لما كان من المسلم عدم جواز صرف العلاوة الإضافية أو ضم أمانة غلاء المعيشة إلا أن كان شاغلا لدرجة مالية في ١٩٦٤/٧/١ بالنسبة للمعاملين بالكادر العام بحيث لا تستحق العلاوة ولا تضم الاعانة لمن هرب في تاريخ لاحق حتى وإن ضمت له مدة خدمة سابقة وأرجعت أقدميته الى تاريخ سابق - إلا أن تطبيق هذا النظر بالنسبة للمساعدين الباحثين الذين نافذوا من أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ لا يحقق الغاية التي استهدفتها المشرع من وراء إصدار هذا لقانون الذي أتى بقواعد خاصة لضم مدد الخدمة السابقة من شأنها اعتبار مساعد الباحث الذي أمضى مدة خدمة سابقة كطالب بحث شاغلا لهذه الوظيفة منذ التحاقه بالعمل كطالب بحث وأعمال كتابة الآثار المترتبة على ذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية الباحثين المساعدين الذين طبق عليهم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ وردت أقدميتهم بناء على هذا التطبيق الى تاريخ سابق على ١٩٦٤/٧/١ في صرف العلاوة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ وكذلك أحقية من ردت أقدميتهم الى تاريخ سابق على ١٩٦٥/٧/١ في ضم أمانة غلاء المعيشة الى مرتباتهم . وذلك كله على أن يراعى عدم صرف غرور مالية عن المدة السابقة على سريان أحكام القانون المذكور .

(فتوى ٢٠٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩)

قائمة رقم (٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا - نصه على سريان قانون تنظيم الجامعات على الوظائف العلمية بهذه المؤسسات - سريان المادة ٩٢ من قانون تنظيم الجامعات بالنسبة للتميين في بحث بمساعد بالمركز القومي للبحوث - الاعتماد

بمدة المنح الدراسية التي كان يعطيها المركز عند التعيين في هذه الوظيفة -
تعيين من امضى سنتين في وظيفة باحث مساعد واعادة تعيين من لم يجدها
في هذه الوظيفة باعتبارها ادنى وظائف البحوث بالمركز .

ملخص الفصول :

ان التعيين في وظيفة باحث مساعد بالمركز اصبح محكوما بالشروط
التي تتطلبها المادة ٩٢ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه للتعين
في وظيفة معيد ، وذلك في ضوء النصوص التشريعية السالف ذكرها .
ولما كانت المادة ٩٢ من القانون المذكور تجيز في فقرتها الثالثة الاستعانة
- عند التعيين في وظيفة معيد - من الدبلوم الخاص في فرع التخصص
ببدء تمرين عملي لا تقل عن سنتين يكون المرشح للتعين قد امضاها في كلية
جامعية او مستشفى جامعي في فرع التخصص .

ومرجع الاعتماد ببدء التمرين العملي هو اكتساب المرشح خلالها
بن الخبرة والراى ما يقوم مقام الحصول على المؤهل الاعلى في فرع
التخصص .

كما ان المنح الدراسية التي يقدمها المركز طبقا للاتحة التي ما زال
يعمل بها في خصوص تلك المنح حيث لم يتناولها القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٦٢ بالتعديل او الغايرة ، هذه المنح يقدمها المركز ليقوم طالب
البحث خلال مدتها بالعمل تحت اشراف اعضاء هيئة البحوث واساتذة
الجامعات بقصد التدريب على وسائل البحث العلمى بما يكسب الطالب
خبرة علمية ومارانا عمليا ، ومن ثم يكون الاعتماد بمدد تلك المنح باعتبارها
من مدد التمرين العلمى المشروطة للتعين في وظيفة باحث مساعد بالمركز ،
خبرة علمية ومارانا عمليا ، ومن ثم يمكن الاعتماد بمدد تلك المنح باعتبارها
مدة تمرين عملي مما تتطلبه الفقرة الثالثة من المادة ٩٢ من قانون تنظيم
الجامعات .

ولما كان الباحث المساعد بالمركز الذى لم ترض سنتان على شغلها
هذه الوظيفة عند العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ولم تتوافر فيه
منفذ شروط التعيين في وظيفة معيد بالجامعات يجب أن يعاد تعيينه
وفقا لاحكام هذا القانون على الا تقل الوظيفة التي يعين فيها عن وظيفة

من يلائمه في الأقدمية من الباحثين المساعدين الذين لم تتوافر لديهم شروط التعيين في وظيفة معيد وإنما مضى على شغلهم هذه الوظيفة سنتان على الأقل ، وذلك طبقاً لأحكام المادة الخامسة من القانون المذكور ، على أنه لما كانت وظائف الباحثين المساعدين من أدنى وظائف البحوث بالمركز فلا يتصور أن تؤدي إعادة تعيينهم طبقاً لما تقدم إلى وضعهم في وظائف أقل من وظائفهم ، ومن ثم فإن إعادة تعيين هؤلاء الباحثين المساعدين يكون في نفس وظائفهم لأنها أدنى وظائف البحوث بالمركز .

(نوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

الباحث المساعد الذي كانت له مدة خدمة سابقة لا تقل عن سنتين كطالب بحث أو في وظيفة فنية تعادلها وعين بمرتبة قدره عشرين جنيتها - استمراره في تقلده هذا المرتبة بعد سريان قانون الجامعات على الوظائف العلمية بالمركز .

ملخص النصوص :

حدد جدول المرتبات الملحق بالائحة المركز مرتبة الباحث المساعد بمحلة ١٨٠ جنيتها سنوياً ، ونصت اللائحة على أنه إذا كان للباحث المساعد خدمة سابقة متصلة أو منفصلة مدتها سنتان على الأقل كطالب بحث أو في وظيفة فنية من درجة تعادل بتأثيرها وظيفة الباحث المساعد ولم يكن مرتبه قد بلغ عشرين جنيتها شهرياً منح مرتبة قدره عشرين جنيتها شهرياً من تاريخ تعيينه في وظيفة باحث مساعد .

ومن حيث أن جدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات تضمن في شأن المعيدين حكماً يماثل الحكم المشار إليه في لائحة المركز بالنسبة إلى مرتبة الباحثين المساعدين ، حيث جاء بجدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات أن مرتبة المعيد هو ١٨٠ جنيتها سنوياً وإذا كان للمعيد

خدمة سابقة مفتحا سنتان على الأقل في وظيفة فنية تعادل بدايتها بدرجة مربوط المعيد ولم يكن مرتبة فيها قد بلغ عشرين جنيتها شهريا منح مرتبها قدره عشرون جنيتها من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد . وعلى مقتضى ذلك فإن الباحثين المساعدين الذين سبق تعيينهم بالمركز بمرتبة قدره عشرون جنيتها لأن لهم مدة خدمة سابقة لا تقل عن سنتين ، تظل مرتباتهم كما هي لأنها توازي ما هو مقرر لوظيفة المعيد المقابلة في قانون تنظيم الجامعات ، ولأن الحكم الذي منحوا على أساسه مرتبا مقداره عشرون جنيتها قائم أيضا في الجداول الملحق بهذا القانون الذي أصبح مطبقا على ذلك المرتبات

(نقوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قائمة رقم (٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ - تطبيقه على موظفي المركز القومي للبحوث المشار إليهم - مؤداه استحقاقهم العلاوة الدورية بعدد سنة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة الدورية السابقة دون التقيد بأول مايو - لا تسرى في شأنهم أحكام التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ فيما قضى به من استحقاق العلاوة الدورية في أول مايو سنة ١٩٦٥ بالنسبة إلى من منحوا العلاوة الدورية السابقة في أول مايو سنة ١٩٦٣ - تطبيق هذا التفسير مقتضون على العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص النقوى :

صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وأوردت المادة الرابعة منه جدولا بالمرتبات والمكافآت ليحل محل جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، ونصت المادة الخامسة على أن يطبق جدول المرتبات والمكافآت المشار إليه في المسادة السابقة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وتسوى حالات أعضاء هيئات التدريس والمعيدين الشاغلين لوظائفهم وقت تطبيقه على أساس منحهم أول مربوط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر .

ومقتضى ذلك أن يمنح أعضاء هيئات التدريس والمعيدون الشاغلون لوظائفهم هذه وكذلك الشاغلون للوظائف المعادلة لها بالمركز القومي للبحوث أول مربوط الدرجات الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ولا يغير هذا من أمر استحقاقهم للعلاوات الدورية السنوية ، بل تمنح العلاوة الدورية في ظل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ في أول يوليو سنة ١٩٦٤ لكل من مضت عليه في هذا التاريخ أكثر من سنة من تاريخ تعيينه أو منحه علاوته الاعتيادية السابقة طالما أن المعدين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والشافلين للوظائف المعادلة لها بالمركز القومي للبحوث لا يتقيدون في ميعاد منح علاواتهم الدورية بمرأاة أول مايو ولا تسرى عليهم أحكام التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي يقضى بأن العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية في أول مايو سنة ١٩٦٣ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في أول مايو سنة ١٩٦٥ باعتباره أول ميعاد لاستحقاق العلاوات في ظل سريان قانون العاملين الجديد لأن هذا التفسير مقصور على العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ممن يتقيدون في ميعاد منح علاواتهم الدورية بمرأاة أول مايو . على أن يتحدد تاريخ منح العلاوة الدورية في أول يوليو سنة ١٩٦٤ أساسا لحساب مواعيد العلاوات الدورية التالية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ - أن مقتضى تطبيق القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ منح أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الشافلين لوظائفهم وقت تطبيقه أول مربوط الدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر وهذا التصيرى على العاملين بالمركز القومي للبحوث وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - أن ميعاد علاوة الموظفين الذين يطبق في شأنهم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذين مضى عليهم سنة فأكثر حين العمل بهذا القانون

يكون أول يوليو سنة ١٩٦٤ ويعتبر هذا التاريخ أساسا لحساب مواعيد
الملاوات الدورية التالية .

(متمى ٣٣٧ فى ١٨/٣/١٩٦٧)

ذهبت الجمعية العمومية إلى مثل ذلك فى متمىها رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٨ من
مارس سنة ١٩٦٧ بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين بالجامعات .

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات التى تمارس
نظاما علميا - نصه على سريان قانون موظفى الدولة على الوظائف الإدارية
والكتابية بهذه المؤسسات - وجوب إعادة النظر فى حالات هؤلاء الموظفين -
ليس معنى ذلك أن يطلب إلى الموظف استيفاء شروط التمييز طبقا لقانون
موظفى الدولة - اقتصار الأمر على تطبيق أحكام المادة الخامسة من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ أنه
لم يقصد بأية حال أن يؤدى تطبيق أحكامه إلى فصل أى موظف من
موظفى المؤسسات العلمية التى طبقت عليها هذه الأحكام أو أبطال تعيينه ،
وابعد ما ذهبت إليه هذه الأحكام هو وجوب إعادة النظر فى حالات موظفى
هذه المؤسسات طبقا للقواعد التى أوردها المادة الخامسة من ذلك
القانون .

ومن حيث أن المادة ٤ من هذا القانون تنص على أن تسرى فى
شأن باقى وظائف المؤسسات العلمية من غير وظائف هيئات التدريس
والبحوث والهيئات الفنية جميع القواعد والأحكام المنصوص عليها فى
قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن بعض موظفي المركز الإداريين والكتابيين من غير أعضاء هيئة البحوث سبق أن رتب لهم مراكز قانونية على مقتضى أحكام في لائحة المركز لا تتفق مع أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فمنهم من تم نقله من كادر إلى آخر طبقا للمادة ٧٢ من تلك اللائحة خلال السنتين السابقتين على العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ومنهم من عين بالمركز خلال هاتين السنتين بامتحان أجراه المركز أو بغير امتحان تطبيقا للمادة ٦٦ من اللائحة المشار إليها .

وبتعيين إعادة النظر في حالات هؤلاء الموظفين وتطبيق أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ، فمن استوفى منهم شروط التعيين في الوظيفة التي يشغلها طبقا لقانون موظفي الدولة أو لم يستوفها وأما مضى على شغله لها سنتان على الأقل استمر شغلا لها أما من لم يستوف تلك الشروط ولم تمض على شغله الوظيفة سنتان فيجب أن يعاد تعيينه مع مراعاة القيود التي أوردتها المادة الخامسة المذكورة في شأن الوظيفة التي يوضع فيها عند إعادة التعيين ، على أن ذلك لا يعني أن يطلب إلى الموظف استيفاء شروط التعيين التي يستلزمها قانون نظام موظفي الدولة بالنسبة إلى الوظيفة التي يشغلها ، وعلى ذلك لا يصح القول بوجوب إجراء امتحان يعقد طبقا لأحكام هذا القانون إن سبق تعيينه دون امتحان أجراه المركز ، كما لا يصح القول بإبطال النقل الذي تم من كادر إلى آخر بالمركز دون توافر الشروط التي يتطلبها ذلك القانون لإجراء مثل هذا النقل ، لا يصح هذا أو ذاك لأن من شأنه أن يؤدي إلى احتيال نصل للموظف من وظيفة أو إبطال تعيينه وهو ما لم يقصده المشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على ما سلف .

(موسى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٢)

التفصيل الرابع

معهد بحوث البناء

قاصدة رقم (٦٧)

المبدأ :

بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ يَتَمَيَّن عند التعمين في وظيفة مساعد باحث، مراعاة شروط التعمين في هذه الوظيفة التي نص عليها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات - أساس ذلك أن شروط التعمين في هذه الوظائف يختلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات الملغى عن تلك الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي قضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بسريان أحكامه على المؤسسات العلمية ومن ثم يتعين طرح أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وأعمال شروط التعمين المتطلبية في قانون الجامعات الجديد .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة إلى تعمين السيد / في وظيفة مساعد باحث بالمعهد المذكور بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر فالواضح أن شروط التعمين في هذه الوظيفة تختلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات الملغى ، عن تلك الواردة في قانون الجامعات الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . ومن ثم فانه بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، فانه يتمين مراعاة شروط التعمين التي تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن الجامعات ، ذلك أنه مع التسليم بأن نفاذ القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية رهن بصدور اللوائح التنفيذية لكل مؤسسة علمية - ومن بينها معهد بحوث البناء - الا أن المادة الرابعة منه اشترطت لتطبيق القواعد السارية حالياً هم تعارضها مع أحكامه ، فانذ كانت شروط التعمين

في وظيفة مساعد باحث (المعيد) تخلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ عن الشروط الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي قضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بـسريان أحكامه على المؤسسات العلمية ، فان اعمال احكام قانون الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في هذا الشأن تتعارض مع احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، وبالتالي فانه يتعين طرحها واعمال شروط التعيين المطلوبة في قانون الجامعات الجديد .
يضاف الى ذلك ان شروط التعيين في الوظائف الواردة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ تخرج عن نطاق اى تعديل يصدر اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علمية ، لانه سواء تضمنت اللائحة هذه الشروط او لم تتضمنها فانها في الحالتين سوف تسرى امعالا لنص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ التي تنص على ان « تسرى فيما لم يرد فيه نص في هذه اللوائح التنفيذية على شاغلي الوظائف العلمية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ » .

(غتوى ١٨٤ في ١٩٧٤/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

منح الأستاذ العلمية للوظائف المعادلة لوظائف الاساتذة والاساتذة
المساعدين جائز بالشروط والافاض المتصوصى عليها في المادة ٧١ من قانون
تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى منح الدكتور للثب العلمى
لوظيفة استاذ باحث مساعد بالتطبيق لاحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات التي تنص على ان « . . . يكون التعيين في
وظائف الاساتذة والاساتذة المساعد من بين الاساتذة للمساعدين والمدرسين
في ذات الكلية او المعهد » واذ لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ووجد

من هؤلاء من توافرت فيهم شروط التعيين في الوظيفة الاعلى منحوا اللقب العلمي لهذه الوظيفة ، وتدير لهم وظائف بدرجاتها المالية في الترتيب المالية التالية ويتم منحهم علاوة الترقية ومرتبة الوظيفة الاعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة وفي هذه الحالة يرامى تطبيق القاعدة العامة بعدم جواز الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية . . . بالنسبة الى ما تقدم فقد سلف القول ان المادتين الاولى والثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد نصتا على شريكان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية في حدود ما تتضمنه اللائحة التنفيذية ، لكل من هذه المؤسسات بمنتهى خاصة وفيما لا تضمنه هذه اللوائح بصفة عامة ، ومعنى هذا انخسواء تضمنت اللائحة التنفيذية للمؤسسة العلمية نصا ينال نص المادة ٧١ من قانون الجامعات او لم تتضمن ذلك ، فان احكام هذا النص سوف تسرى على المؤسسات العلمية من بينها معهد بحوث البناء - بحكم الاخالة المشار اليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ - اتف الشكر ، وبحكم ان اللوائح التنفيذية لا يجوز ان تتضمن احكاما مغايرة او متعارضة مع احكام القانون الصادرة تنفيذا له باعتبارها صادرة بإداة تشريعية ادنى من القانون .

وعلى هدى ذلك فان منح الالقاب العلمية للوظائف المعادلة لوظائف الاساتذة ، والاساتذة المساعدين جائز بالشروط والاضاع المنصوص عليها في المادة ٧١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . . .

(محضى ١٨٤ في ١٩٧٤/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

قواعد الاجازات الواردة في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الواجبة الابتاع بالنسبة الى مساعدي الباحثين بمعهد بحوث البناء من اساس ذلك ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية نص في مادته التأسيسية

على أن أحكام قانون نظام العاملين الحنيين بالدولة تسرى على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ووظيفة مساعد باحث لا تعد من وظائف أعضاء هيئة البحوث بمعهد بحوث البناء أو بغيره من المؤسسات العلمية .

ملخص الفتوى :

إن السيادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية تنص على أن « تسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق وذلك في حدود وطبقا للقواعد الواردة في المواد التالية ... » وتنص المادة لثانية على أن: « تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يرضه الوزير المختص ، وما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لأحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لها . وتشتمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلي :

(أ) الهيكل التنظيمي العام وتحديد المجالس والقيادات المسئولة بما يتناسب مع طبيعة النشاط الذي تختص به المؤسسة .

(ب) القواعد التي تسرى على المؤسسة من بين الأحكام الواردة بنصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، وتحديد السلطات والاختصاصات الواردة بهذه النصوص المخولة للمجالس والقيادات المسؤولة بالمؤسسة العلمية وتوزيعها طبقا للهيكل التنظيمي لها .

(ج) التسميات الخاصة بالوظائف العلمية في المؤسسة وتعادل وظائفها مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه . وتسرى فيما لم يرد فيه نص خاص في هذه اللوائح التنفيذية على شاغلي الوظائف العلمية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ، وتسرى على غيرهم من العاملين الأحكام المقررة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام لعاملين الحنيين بالدولة » .

كما تنص المادة الرابعة على انه « الى ان تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون ، يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا في شأن الجهات المنصوص عليها في المادة (١) فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ومن حيث انه بالنسبة الى القواعد الواجبة الاعمال بالنسبة الى
أجازات مساعدي الباحث بالمعهد المذكور ، فالواضح من نص المادة
الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ان أحكام قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى على العاملين من غير أعضاء هيئة
البحوث .

ومن حيث أن وظيفة مساعد باحث تعادل - وفقا للجدول المرفق
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ - وظيفة معيد بالجامعات ، وهي ليست
من وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، ومن ثم فان وظيفة مساعد
باحث لا تعد من وظائف أعضاء هيئة البحوث بمعهد بحوث البنساء أو
بغيره من المؤسسات العلمية .

ومن حيث أن المشرع حين أوكل الى رئيس الجمهورية إصدار اللائحة
الخاصة بكل مؤسسة علمية لم يورد من بين الأحكام التي يجب أن
تشتلها هذه اللائحة القواعد الخاصة بالعاملين من غير أعضاء هيئة
البحوث ، وانما قرر تطبيق نظام العاملين المدنيين بالدولة عليهم ، وبالتالي
فان أحكام الاجازات الواردة في هذا النظام تكون هي الواجبة الاتباع .

(فتوى ١٨٤ في ١٩٧٤/٤/٢)

الفصل الخامس

المعهد الطبي

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

حصول مساعد البحث على المرتب المزداد الى ٢٥ جنيها يكون بقوة القانون بعد سنة على تعيينه - عدم جواز خصم علاوة الماجستير من هذه الزيادة .

ملخص التفسير :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام مسوئلى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا تنص على ان تسرى فى شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من انقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به . . ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار اليها فى الفقرة السابقة ويتعامل وظائفها بما يتقبلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات

وتطبقا لهذا النص اصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا واعبر المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات كما تضمن الجدول المرافق له بياناتا بتعامل الوظائف اُعبرت بمقتضاه وظرفه مساعد باحث بمعادلة لوظيفة المعيد . كذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسؤوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى وتبمه القرارات رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٥ ورقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ وقضت هذه القرارات

باعتبار المعهد الطبي هيئة عامة تمارس نشاطها علميا وتسمى في شأنها أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

وعلى هذا الأساس تسمى قواعد جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعات والمعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ على أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث بالمعهد الطبي .

وبالرجوع إلى أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ أتف الذكر يبين أن المادة الرابعة منه تنص على أن يستبدل بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الجدول الآتى

الوظيفة	المرتب السنوى	العلوة الدورية السنوية
معيد	٢٤٠ - ٦٠٠	تراد الى ٢٥ جنيهًا شهريًا بمعد سنة واحدة ثم يمنح علوة دورية مقدارها ٢٤٠ جنيهًا سنويًا ، ومن يحصل على درجة الماجستير او ما يعادلها يمنح علوة مقدارها ٣٦٠ جنيهًا سنويًا دون ان يؤثر ذلك على موعد عيالاته الدورية ومن يحصل على درجة الدكتوراه او ما يعادلها يمنح علوة مقدارها ٧٢٠ جنيهًا سنويًا ثم يمنح عيالاته الدورية في موعدها .

ونفاد ذلك ان حصول مساعد الباحث على المرتب المزداد الى ٢٥ جنيهًا شهريًا انما يكون بقوة القانون بمعد انقضاء سنة على تعيينه . أما علوة الماجستير فلا يصح اقبالها او انجابها ضمن هذه الزيادة لان الامتلاء التي قررها القانون هي بمقدار خمسة جنيهات فلا يجوز وبالتالي خصم علوة الماجستير منها . والقول بغير ذلك يؤدي الى تفرقة

غير مقبولة لأن مساعد الباحث الحاصل على الماجستير سيحصل طبقا لهذا الرأي بعد مضي سنة على مقدار الزيادة متوقفا منها علاوة الماجستير بينما ينقضى زميله الذي يتراخى في الحصول على الماجستير الى ما يعسد انقضاء السنة على مقدار الزيادة بالكليل بالاضافة على علاوة الماجستير .

ويؤكد هذا النظر أن الحق في علاوة الماجستير قد تقرر طبقا لنص المادة الرابعة المشار اليها بعد تقرير حق المعيد (مساعد الباحث) في زيادة راتبه بعد سنة الى ٢٥ جنيها شهريا . ومن ثم فإن حق المعيد في زيادة راتبه الى هذا القدر منوط بانقضاء سنة على التعيين سواء اكان حاصللا على درجة الماجستير ام لم يكن كذلك . كما أن المناط في استحقاق العلاوة المشار اليها هو الحصول على درجة الماجستير ، ومتى تحقق ذلك جرى منحها سواء اكان بالحصول على هذه الدرجة العلمية قبيل او بعد مضي سنة على التعيين .

وترتبطا على ما تقدم فإن علاوة الماجستير تمنح بالاضافة الى الزيادة في المرتب المقرر بعد سنة من التعيين طالما توافر منسبط منحها وهو الحصول على الدرجة العلمية تحقيقا للفرص السدى تغياه الشارع من تقريرها وهو حث العاملين في مجال البحث على الاسراع في الحصول على هذه الدرجة بغية الارتفاع بالمستوى العلمى سواء في الجامعات اوفى اؤسست التي تمارس نشاطا علميا .

ولما كان مساعد الباحث في الحالة المعروضة عين في هذه الوظيفة برتب شهرى قدره عشرون جنيها من ١٩٦٧/٢/٢٨ وكان في هذا التاريخ خاسلا على درجة الماجستير فمن ثم يستحق الحصول على علاوة الماجستير ليبلغ مرتبه بها ٢٢ جنيها شهريا . غير أنه في مجال حساب الزيادة التي يستحقها في راتبه بعد سنة على التعيين يتعين استبعاد قيمة العلاوة المشار اليها بحيث ينظر عند منح الزيادة الى المرتب مجردا من تلك العلاوة ثم تضاف العلاوة بعد حساب المرتب على هذا الاساس .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد...مساعد
الباحث بالمعهد الطبى فى الحصول على مرتب قدره ٢٥ جنيها شهريا بعد
مضى سنة على التعيين ثم يضاف اليه علاوة الماجستير بمقدار ثلاثة
جنيهات فيصبح مرتبه الشهرى ٢٨ جنيها .

(غتوى ١٧٧ فى ١١/٢/١٩٧٠)

الفصل السادس

مركز البحوث الزراعية

قاعدة رقم (٧١)

المبدا :

جواز نخب المدرسين المساعدين ومساعدى الباحثين بمركز البحوث الزراعية كل او بعض الوقت للعمل بالتدريس او بغيره من الوظائف في الجهات المذكورة بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام المساعدين المختصين بالثروة - لا يسوغ ان يتعارض نخبهم مع مقتضيات وظائفهم الأصلية والالتزامات التي القاها المشرع على عاتقهم طبقا للمادتين ١٥٥ ، ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالحصول على المؤهلات العلمية في مدة معينة - اساس ذلك : عدم سريان الحظر الوارد بالمادة ١٥٢ من قانون تنظيم الجامعات بمنع المعينين والمدرسين المساعدين من القاء دروس في غير الجامعة التي يتبعونها على العاملين بمركز البحوث الزراعية اذ ان هذا الحظر خاص بالجامعات وحدها كما ان مركز البحوث الزراعية لا يعتبر معهدا من معاهد التعليم .

ملخص الفتوى :

ان احكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ هي الواجبة التطبيق على المدرسين المساعدين ومساعدى البحث بمركز البحوث الزراعية طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية والجدول المرافق له .

ومن حيث ان المادة ١٢٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه « تسرى احكام المواد التالية على المعينين والمدرسين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون » كما تسرى عليهم احكام

العمالين من غير أعضاء هيئة التدريس فيها لم يرد في شأنه نص خاص بهم » .

وان المادة ١٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تنص على انه « تسرى أحكام العمال المدنين بالدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية » .

ومن حيث انه لما كان قانون الجامعات قد خلا من قواعد خاصة بتنظيم ندب المدرسين المساعدين والمعدين وهي الوظائف المعادلة لوظائف المدرسين المساعدين ومساعدى الباحث بالمركز فانه يتعين الرجوع في هذا الصدد الى أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ولقد نص هذا القانون في المادة ٢٨ على انه «يجوز بقرار من السلطة المختصة ندب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة اقتصادية اذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » .

وتكون مدة انندب سنة قابلة للتجديد » وبناء على هذا النص فانه يجوز ندب المدرسين المساعدين ومساعدى الباحثين بالمركز كل أو بعض الوقت .

ومن حيث انه بما يؤيد هذا النظر أن قانون الجامعات لم يحظر صراحة ندب المعدين والمدرسين المساعدين كما فعل بالنسبة لمارتهم حين نص في المادة ١٤٧ على انه « لا تجوز اعارة المدرسين المساعدين والمعدين » ولو كان المشرع يقصد منع ندبهم كل الوقت لتناوله بالخطأ الصريح أو على الأقل قد نص بالنسبة لهم على حكم مماثل لحكم المادة ٨٤ الخصة بأعضاء هيئة التدريس « من استاذة واستاذة مساعدين ومدرسين) التي اعتبرت الندب كل الوقت بالنسبة لأعضاء الهيئة اعارة تخضع لأحكام الاعارات اذ لو فعل ذلك لتعين القول باعتناع الندب بالنسبة للمعدين والمدرسين المساعدين طوال الوقت لانه سيعتبر حينئذ في حكم الاعارة التي حظرها عليهم صراحة » وطالما ان المشرع لم يمسلك هذا السبيل فان من الجائز ندبهم بعض الوقت أو كل الوقت .

ومن حيث أنه لا يؤثر في ذلك نص المادة (١٥٢) من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التي تمنع المعيدین والمدرسين المساعدين من إلقاء دروس في الجامعة التي يتبعونها ذلك أن هذا الحظر خاص بالجامعات وحدها نظراً لطبيعة عمل العاملين بالجامعات ولواجهة ما يحيط بها من ظروف نقص عدد القائلين بالتدريس فيها ، وهو ما لا يتوافر في شأن مركز البحوث الزراعية الذي لا يعتبر معهداً من معاهد التعليم ومن ثم يجوز القول بـسريان الحكم المذكور على العاملين به .

ومن حيث أن المادتين ١٥٥ ، ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يلزم المعيدین والمدرسين المساعدين بالجامعات وبالتالي مساعدي البحوث والمدرسين المساعدين بالمركز بالحصول على الدرجات العلمية اللازمة لتأهيلهم للبحث العلمي في وحدة محددة فإنه لا يسوغ أن يتعارض نذهب مع هذا الالتزام الذي إقاه المشرع على عاتقهم .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وإنتشريع إلى جواز نذب المدرسين المساعدين ومساعدي الباحثين بمركز البحوث الزراعية كل أو بعض الوقت للعمل بالتدريس أو غيره من الوظائف في الجهات المذكورة بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على ألا يتعارض نذهب مع مقتضيات وظائفهم الأصلية والالتزامات الملقاه على عاتقهم بالحصول على المؤهلات العلمية في مدد معينة .

(فتوى ١ في ١/١/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

مركز البحوث الزراعية — يحصون — سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم — سلطة التعميسين للوزير المختص بناء على طلب مجلس الجامعة (مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية) — اللجان العلمية الدائمة تتولى فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والإساتذة المساعدين — المادة ٧٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لم تنص على تقيد مجلس الجامعة بها ينتهي إليه تقرير اللجنة العلمية من الرأي — تقريرها في هذا الشأن لايعتد أن يكون تقريراً استشارياً للرجلئس الجامعة — حقه الكمال في التعميق عليه أو إعادة تقييم إنتاج

المرشح بنفسه وان احتاج استيضاح بعض ما غمض فيه التقرير أو تبين عدم استيفائه لبعض الشروط أن يعيده إلى اللجنة العلمية أو يحيله إلى لجنة أخرى — قرار مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية بإحالة أبحاث المدعى إلى لجنة خاصة — لفحصها من الناحية الإجرائية فقط — خروج اللجنة الخاصة على المهام الموكولة لها بيطل تقريرها — استند قرار مجلس إدارة المركز بعدم ترقية المدعى على هذا التقرير يجعله باطلا بخوره .

ملخص الحكم :

أن النزاع المطروح يدور حول اختصاص مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية في تعيين لوحدات الباحثين نية واللجان العلمية الدائمة المشكلة بقرار المجلس الأعلى للجامعات أعمالاً لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي يسرى على الباحثين بمقتضى الاحالة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم فيما يتعلق بالتعيين في كادر البحوث وسلطات واختصاصات كل منهما في شأن هذا التعيين .

ومن حيث أن المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ تنص على أن يعين وزير التعليم العالي أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة (مجلس إدارة مركز البحوث) بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن المادة ٦٩ من القانون المشار اليه تنص على أنه يشترط تعيين يعين استاذ مساعدا (وظيفة باحث أول تعادل وظيفة استاذ مساعد) — ما يأتي :

أن يكون قد قام في مادته وهو مدرس (تعادل وظيفة باحث) بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال أنشائية ممتازة ويدخل في الاعتبار في تعيينه نشاطه العلمي والاجتماعي الملحوظ في الكلية أو المعهد . كما نصت المادة ٧٣ من القانون كالتالي : « تتولى لجان علمية دائمة فحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين أو للحصول على القابها العلمية ، ويصدر

بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة المساعدين من اساتذة الجامعات أو المتخصصين من غيرهم وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبباً تقيم فيه الانتاج العلمى للمتقدمين وما اذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو الاقب العلمى مع ترتيبهم عند التعداد بحسب الافضلية فى الكفاءة العلمية وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين « . وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون وقالت بأنه ضمانة للعبء ووحدة التقييم وعلى نسق اللجان العلمية الدائمة لفحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة استحدث القانون لجان علمية دائمة أخرى لفحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة المساعدين واشترط كذلك أن يكون الانتاج العلمى فى كل الحالات منشوراً .

ومن حيث أن سلطة التعيين فى وظائف هيئة التدريس (الباحثون) هى لوزير المختص بقاء على طلب مجلس الجامعة (مجلس ادارة مركز البحوث الزراعية) . ومجلس الجامعة عند ممارسته لاختصاصه بوصفه السلطة ابتدائية لتعيين — وقرار الوزير يبدأ من تاريخ موافقته — فى وظائف الاساتذة المساعدين انما يمارسه بعد الاستيفاق من تحقق شرط الكتابة العلمية فى المرحع بواسطة اللجنة العلمية المنصوص عليها فى المادة ٧٣ سالفه الذكر والواضح منها ان فحصها للانتاج العلمى وتقديمها بتقرير مفصل ومسبب عما اذا كان هذا الانتاج العلمى يؤهلهم لشغل الوظيفة أو الاقب العلمى ، لم تقص على تقيد مجلس الجامعة بما قد ينتهى اليه من رأى ومن ثم فلا جدال فى ان تقريرها فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون تقريراً استشارياً وسلطة التعيين حقها كاملاً فى مناقشته وأن أعوزها بعض ما غبض فيه أو تبين لها عدم استيفائه لبعض شرائط فلها ان تعيده الى اللجنة العلمية ان كان مطلوباً تقدير ماغضى فيه أو تحيله الى لجنة أخرى تشكل من بين أعضاء مجلس الجامعة (مجلس ادارة المركز) أو تحيله الى آخرين ما تقدمهم فى هذا الشأن لفحص ما تراه لازماً للتأكد من توافر شرائط التعيين للوظيفة الاعلى .

فلمجلس الجامعة اذاً أن يعقب على تقرير اللجنة العلمية وله ان يعيد تقييم انتاج المرحع نفسه لو بمن ينبه لذلك كل شريطة أن يحدد — لن ينبه أو اللجنة العلمية اذا أعاد لها البحث —

المهام الموكولة المراد بحثها - فلذا جاء قراره من بعد ذلك يكون وقد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون ويبقى من بعد ذلك ما اذا كان القرار قد استخلص استخلاصا سائفا من عيون الأوراق من عنده .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالأوراق فان مجلس الادارة اطلع على تقرير اللجنة العلمية في خصوص أبحاث المدعى ، فلم يطمئن اليها ، فقرر ارجاء الترقية الى وظيفة باحث أول واحال الأبحاث الى لجنة خاصة لفحصها من الناحية الاجرائية فقط وطلب عرض الأمر عليه في جلسة قادمة ، وقدم مدير معهد بحوث البساتين تقرير اللجنة وأشار في كتابه المبلغ الى الأستاذ الدكتور رئيس مركز البحوث الزراعية المؤرخ ١٩٧٨/١١/٥ الى عدم صلاحية البحوث التي قدمت للترقية ليس من الناحية الفنية حيث أن ذلك كان من اختصاص لجنة التقييم ولكن من الناحية الإجرائية حيث أن البحوث قدمت عن نشاط لم يتم خلال الفترة من حصول سيادته على درجة باحث وحتى موعد تقديمه للحصول على درجة باحث أول كما أنه رأى وجوب بحث موضوع تقديم مثل هذه الأبحاث والتي تمت في غير المواعيد المحددة الى لجنة التقييم سواء من المعهد التابع له سيادته أو من السكرتارية الفنية المسئولة عن تحويل الأبحاث الى لجان التقييم . وجاءت ملاحظات اللجنة بعضها لان المدعى كان معارا خارج مصر . وأن الدكتور الذي تلام بتنفيذ هذه الدراسة وكان مشتبكا معه في البحث . وأن بحثا آخر كان استكمالاً لبحث آخر وبحثا ثالثا عبارة عن مجموعة بيانات وملاحظات تم جمعها بمعرفة ضمن متطلبات دراسة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ورابع لم يذكر مكان البحث أو الدراسة في فترة كان سيادته فيها خارج مصر في أعارة ولم يكن يشارك معه لجواز قبول الموضوع . وخامس تم في فترة لم يكن سيادته قد التحق بالعمل بقسم بحوث العلف وجاء ضمن ملاحظات اللجنة أنه ضمن البحوث المقدمة كثير ما كان يجب مطلقا قبولها للتقييم والفحص بمرعة اللجنة المختصة ولو كانت قد قبلت للنشر حيث أن القبول للنشر ليس مطلقا أساسا لصلاحية البحوث للترقية .

ومن حيث أن البادى من ذلك كله أن اللجنة المشكلة بأمر مجلس ادارة المركز لبحث الانتاج العلمى للمدعى من الناحية الاجرائية فقط ، قد جاوزت المهام الموكولة اليها ذلك أنه على الرغم من حرصها على اثبات

أن مهمتها كانت بحث النواحي الاجرائية فقط دون الناحية الفنية إلا أن ما انتهت اليه كان اقتراحا لمراجعة كافة البحوث من الناحية الفنية وليس يدخل في الإجراءات أو الشكل أن تثبت اللجنة أن بعض البحوث كل ماخوذاً من دراسات الباحث أثناء رسالة الدكتوراه ، وليس ذلك كذلك بالنسبة لما نقول به من أن باحثاً منها كان استكمالاً لبحث آخر وتارة ترفض بحثاً لانه كان اشتراكاً مع آخر فيسبغ الى ذلك الأخير وتارة أخرى ترفض بحثاً لانه اجراه وحده ولم يشترك معه آخر لان المدعى كان خارج مصر في اعارة . وقطعت اللجنة بان السفر الى الخارج عائق له من توافر اسباب البحث لديه مع أن ذلك من صميم ما تراه اللجنة العملية التي سبق لها اجازتها ، وانتهت في تقريرها صراحة الى الطعن فيها اجرتة اللجنة العلمية — ولسم يكن ذلك من مهالها — عند قبولها للتقييم ومحصها لكثير من الأبحاث ولو كانت هذه الأبحاث قد تم نشرها .

ومن حيث أن خروج اللجنة التي أمر بتشكيلها مجلس الادارة على المهام الموكولة لها ما يعطل عملها . ويكون بذلك القرار الصادر من مجلس الجامعة — ولم يرد به أنه استند الى رأى آخر بدوره باطلاً إذ اصدر المجلس قراره محل الطعن بعدم ترقية المدعى استناداً الى هذا التقرير ويبقى لمجلس دائرة المركز النظر في أمر هذه الأبحاث باعتبارها أن قراراً فيها لم يصدر بعد وله استعادة كافة صلاحياته ومرض الأمر من جديد على اللجنة العلمية الدائمة المختصة اذا كان له ثمة اعتراض على النواحي الفنية أو العملية بها ليصدر قراره من بعد ذلك بوصف السلطة المختصة في إصداره .

(طعن ٦٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٤ وبذات المعنى طعن ٥٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٣)

الفصل السابع

وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة - لا يسنخ أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية الذي يظل هو الأصل العام المنظم لأقسام البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية - أعمال كل من اللقارئين في مجاله .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ قد نصت على ان يلحق بأقسام البحوث باحثون اول وباحثون ومساعدو باحثين ..

ولوضحت المادتان ٧ ، ٨ من هذا القرار الشروط الواجب توافرها في الباحث والباحث الاول ومن بينها ان يكون « حاصلا على درجة دكتور فلسفة في المادة موضوع البحث أو ما يعادلها من احدى الجامعات المصرية أو الاجنبية المعترف بها » .

وقضت المادة ٩ بانه « عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من أحكام المادتين ٧ ، ٨ ان يعين بأقسام البحوث باحثون وباحثون اول على أساس خبرتهم أو أعمالهم السابقة بشرط ان يكون لهم ابحاث يقرها المجلس الاعلى للعلوم وبشرط توافر الحصول على درجة الدكتورايوس أو ما يعادلها » .

بتاريخ ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا فنصت المادة الأولى منه على أن تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به . . . وبمصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار اليها في الفقرة السابقة وبتمتعاد وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات » .

غير أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ الذي قضى في المادة الأولى منه بأن « تضاف الى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه مادة جديدة برقم ٦ مكررا نصها كالآتي : يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام هذا القانون على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات واتسام البحوث التي تمتعدها وزارة البحث العلمي بالوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ولو لم تتخذ شكل المؤسسة العامة العلمية . واستثناء من شروط التعيين الواردة في المواد السابقة يجوز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة بالتطبيق لنص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه في الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشرط الحصول على الدكتوراه ، ويعنون من هذا الشرط عند التقدم لشغل وظيفة أعلى » .

وتنفيذا لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات واتسام البحوث بوزارة الزراعة . وقضت المادة الأولى من هذا القرار بتطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ المشار اليهما على العاملين المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات واتسام البحوث بوزارة الزراعة التي اعتمدها وزارة البحث العلمي والمبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار . ونصت المادة الثانية على أن تفر مسيسات وظائف هؤلاء العاملين وتمادل بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا لما هو وارد بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القرار » .

ويستفاد من استعراض هذه النصوص أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ وإن كان قد نظم أوضاع العاملين المشتغلين بالبحث العلمى في وزارة الزراعة — إلا أنه لا يعد نسخاً للقرار الجمهورى رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر الأصل العام المنظم لانتساب البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية ، وبالتالي فليس ثمة ما يمنع قانوناً من اعمال احكام مدين القرارين ، كل في مجاله ، على هؤلاء العاملين طالما لم يرد نص يقضى بخلاف ذلك .

يؤكد هذا النظر أن القرار الجمهورى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ قد صدر بالتطبيق لحكم المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المضانة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ ، وهذه المادة تنقضى في فقرتها الثانية بجواز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة طبقاً لنص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ في الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات ، الأمر الذى يستفاد منه أن ثمة باحثين بالخبرة سيمنحون هذا اللقب فيما بعد .

ومن ثم فإن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ لا يحول دون تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ على المشتغلين بانتساب البحوث في وزارة الزراعة طالما أن القرار الأول لم يتضمن حكماً بإلغاء العمل بالقرار الثانى بالنسبة الى هؤلاء العاملين .

هذا وبما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد أن الجمعية العمومية سبق أن اوضحت بفتاها رقم ٤٠٠ الصادرة بجلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٨ انه « من تاريخ سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ لا يعين في وظيفة باحث أو باحث أول الا من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادتين ٧ ، ٨ منه وذلك فيما عدا الموظفين الذين كانوا موجودين في خدمة الوزارات أو الهيئات الحكومية التى تجرى بحوثاً علمية عند العمل باحكام هذا القرار الجمهورى من الحاصلين على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها فإنه استثناء من احكام المادتين سالتى الذكر يجوز تعيينهم في وظيفة باحث أو باحث أول على اساس خبرتهم أو أعمالهم السابقة متى كان لهم ابحاث يقرأها المجلس الأعلى للبحث العلمى . ولم يشترط القرار الجمهورى سالف الذكر أن تكون هذه الأبحاث قد تمت رسمياً قبل العمل به فيكفى أن تكون قد بدأت قبل نفاذه » .

ومن حيث أن البدء في الأبحاث قبل انفاذ القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ مسألة يمكن التحقق منها في ضوء ما هو ثابت بالأوراق لدى جهة الإدارة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ لا يحول دون تطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ على المشتغلين بالقسم والبحوث في وزارة الزراعة .

وبناء على ذلك يجوز منح الصاملين الوارد ذكرهم في قرار الوزارة رقم ٣٢٥٨ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه لقب باحث بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ متى توافرت فيهم الشروط المقررة فيه ، وعلى أن يراعى عند أممال حكم المادة ٩ من هذا القرار أن تكون أبحاث العاليل قد بدأت قبل نفاذه على النحو الذى فصلته فتوى الجمعية العمومية بجلسته ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٨ .

(فتوى رقم ٩٠ في ١/٣١/١٩٧١)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

كادر الباحثين بـوحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة - طريق شغل الوظائف عند تطبيق الكادر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه باستعراض المراحل التشريعية التى تناولت أوضاع الباحثين بـوحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة وصولاً إلى التكليف الصريح للذموى الحالية نجد أنه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية يقضى بإنشاء لجنة دائمة للبحوث في كل وزارة أو هيئة حكومية يكون من بين اختصاصها تحديد أقسام ووحدات البحوث وعدد المشتغلين بها واختيار الموظفين اللازمين للعمل بها ويلحق بالقسم البحوث

باحثون أول وباحثون ومساعدو باحثين وحددت الشرائط والوصاف اللازمة لتسفل هذه الوظائف. ونصت المادة التاسعة منه على أنه عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من أحكام المادتين ٧ ، ٨ أن يعين بانقسام البحوث باحثون وباحثون أول على أساس خبرتهم وأعمالهم السابقة بشرط أن يكون لهم أبحاث يقرها المجلس الأعلى للعلوم وبشرط توافر الحصول على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ويقضى بسريان أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الحق به على العاملين بهذا المؤسسات وهذه المواد ألحلت عليها في قانون الجامعات المتعلقة بشرائط التعيين بهيئة التدريس بالنسبة للمدرسين والاستاذة المساعدين والاستاذة نوى الكراسى والمعيدى . وعقب ذلك صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ باضافة مادة جديدة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا برقم مادة ٦ مكرر تجيز لرئيس الجمهورية تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على المشتغلين بالبحث العلمى في اقسام ووحدات البحوث التي تعتمدها وزارة البحث العلمى بالوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة ولو لم تتخذ شكل المؤسسة العامة العلمية كما تجيز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ في الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشرط الحصول على درجة الدكتوراه ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المشتغلين بالبحث العلمى في وحدات وانقسام البحوث بوزارة الزراعة وتنص المادة الثالثة منه على أن يعين العاملون الحاصلون على لقب باحث بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشتغلون بانقسام ووحدات البحوث المشار اليها بالمادة الأولى في الوظائف الجديدة وفقا لما هو موضح بالجدول رقم (٣) الملحق بهذا القرار والقواعد الواردة به ويصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعى قرارات بتعيين هؤلاء العاملين . وعقب ذلك صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٣ بتطبيق الجدول رقم (٣) الملحق بالقرار الجمهورى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ على المشتغلين بالبحث العلمى في وحدات وانقسام البحوث بوزارة الزراعة فقصت المادة الأولى منه « من كان يشغل الفئة الخامسة من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ بشرط قضائه أربع سنوات على الأقل

في هذه الدرجة وانقضاء ١٣ سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها وذلك للتمين في وظيفة باحث أول وتحدد اقدمية في هذه الوظيفة من تاريخ استكمال هاتين المتين .

ومن حيث انه يبين من السرد السابق كله انه عند تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة كان لنقل هؤلاء ومن توافرت فيه شرائط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التعمين عليها لكل النصوص التي استعرضناها والمشار اليه تؤكد هذا المعنى بلا شك أو جدال وكذلك تطبيق احكام قانون الجامعات عليهم يقطع بان التعمين هو الاداة القانونية لشغل هذه الوظائف. فكل منها لها شرائطها الخاصة ويكون التعمين على هذه الوظائف وتحديد اقدمية لشاغلها بطريق القرار الاداري المبرر عن ارادة مصدره في انشاء أو تصديق مركز قانوني بقصد احداث الاثار القانونية المترتبة عليه . وهذه القرارات كما انها تنشأ أو تعدل من مراكز المستفيدين بهذه القوانين واللوائح تؤثر كذلك على اوضاع الآخرين أو فيها بينهم وعليه واستثناء لهذه المراكز عند التعمين أو بالنسبة للآخرين كل لزاما على المشرع عند اصداؤه للقوانين والقرارات المشار اليها أن تكون اداة التعمين هي وسيلة حتى تستقر المراكز القانونية في ميعاد ثابت يكون هناك مجال بعد صيرورتها حصينة من الالغاء .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الدعوى المطروحة هي بلا جدال طعن بالالغاء في قرار وزير الزراعة .

(طعن ٧٥٥ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

استعراض للمراحل التشريعية التي تناولت اوضاع الباحثين بوحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة — تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة يكون عن طريق نقل هؤلاء ومن توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التعمين عليها — تطبيق قانون الجامعات عليهم يقطع بان التعمين هو الاداة القانونية لشغل هذه الوظائف — التعمين وتحديد اقدمية يتم بقرار اداري — طلب الادعى تسوية حالته بوضعه على وظيفة رئيس بحوث — ليس من دعوى الالغاء التي تخضع للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

انه باستعراض المراحل التشريعية التي تناولت اوضاع الباحثين بوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة توصلنا الى التكييف القانوني الصحيح للدموى الماثلة يبين انه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية وتقضى بإنشاء لجنة دائمة للبحوث في كل وزارة أو هيئة حكومية يكون من بين اختصاصاتها تحديد اقسام ووحدات البحوث وعقد المشتغلين بها واختيار الموظفين اللازمين للعمل بها ويلحق باقسام البحوث باحثون اول وباحثون ومساعدو باحثين وحددها القرار الشروط والاوصاف اللازمة لشغل تلك الوظائف . ونصت المادة التاسعة منه على انه عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من احكام المادتين ٧ و ٨ ان يعين باقسام البحوث باحثون وباحثون اول على اساس خبرتهم او اعمالهم السابقة بشرط ان تكون لهم باحث يقرها المجلس الاعلى للعلوم، وبشرط توافر الحصول على درجة البكالوريوس أو ميعادها ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تبارس نشاطا عليها وتقضى بمريلين احكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٦٢ و ٦٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على العاملين بهذه المؤسسات وهذه المواد الحال عليها في قانون الجامعات متعلقة بشروط التعيين لهيئة التدريس بالجامعات بالنسبة للمعيّنين والمدرّسين والاستاذة المساعدين والاستاذة ذوى الكراسى ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ باضافة مادة جديدة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه برقمها مكررا تجيز لرئيس الجمهورية تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على المشتغلين بالبحث العلمى في اقسام ووحدات البحوث التي تعتمدها وزارة البحث العلمى بالوزارات والهيئات العلمية والمؤسسات العامة ولو لم تتخذ شكل المؤسسة العامة العلمية ، كما تجيز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالفئة بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ في الوظائف العائلية لوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشرط الحصول على درجة الدكتوراه — ثم صدر بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المشتغلين بالبحث العلمى في وحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة ونص المادة الثالثة منه على انه «يعين العاملون الحاصلون على لقب باحث بالتطبيق لاحكام

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشتغلون بأقسام ووحدات البحوث: أشار إليها بالمادة الأولى في الوظائف الجديدة وفقا لما هو موضح بالجدول رقم (٣) الملحق لهذا القرار والقواعد الواردة به ، ويسعد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي قرارات بتعيين هؤلاء العاملين . وأعمالا لذلك صدر قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي (وهو القرار المطعون فيه) رقم ٨٨٩ في ٨ من مارس سنة ١٩٦٩ متضمنا تعيين هؤلاء العاملين ومن بينهم المدعي وهو حاصل على البكالوريوس في الزراعة سنة ١٩٥١ ودرجته الخامسة (تخصص زراعي) وعقب ذلك صدر بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٣ القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٣ بتطبيق الجدول رقم (٣) الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٩ على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة وقضت المادة الأولى منه بأن يطبق هذا الجدول على الفئات الآتية :

١ - من كان يشغل الفئة الثانية في تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ ولو لم يكن قد استكمل فيها مدة السنتين في هذا التاريخ وذلك للتعيين في وظيفة « كبير باحثين » .

(ب) من كان يشغل الفئة الثالثة في تاريخ العمل بهذا القرار ولو لم يكن قد استكمل فيها مدة سنة في هذا التاريخ وذلك للتعيين في وظيفة « رئيس بحوث » .

(ج) من كان يشغل الفئة الخامسة في تاريخ العمل بهذا القرار بشرط قضاء أربع سنوات على الأقل وذلك للتعيين في وظيفة « باحث أول »

(د) الباحثون الحاصلون على درجة الدكتوراه الذين يستوفون المدد الخاصة بمن يعينون في وظائف أعضاء هيئات التدريس الجامعات

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه تبين من النصيص المقننة أنه عند تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة كان نقل هؤلاء ومن توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريقة التعيين عليهم إذ أن كل النصوص سالف الذكر تؤكد - بلا شك - هذا المعنى طبقا لمريح عباراتها

وكذلك فإن تطبيق أحكام قانون الجامعات عليهم يقطع بأن التعيين هو الاداة القانونية لشغل هذه الوظائف اذ لكل منها شروطها ووصفها الخاصتها، والتعيين على تلك الوظائف وكذا تحديد الاقدمية فيها يتم بقرار ادارى يعبر عن ارادة مصدره فى انشاء أو تعديل مركز قانونى بقصد احداث آثار قانونية ، وهذه القرارات كما انها تنشئ وتعدل من مراكز المستفيدين بالقوانين والقرارات الصادرة فى حقهم تؤثر كذلك على اوضاع الآخرين لو فيها بينهم ، وعلى هذا استتبنا لتلك المراكز عند التعيين أو بالنسبة للآخرين كان لزاما على المشرع عند اصداره للقوانين والقرارات المشار اليها أن تكون اداة التعيين هى وسيلته حتى تستقر المراكز القانونية فى ميعاد (ثابت ولا يكون هناك مجال لزعمتها بعد صيرورتها حصينة من الالفاء) الحكم الصادر فى الطعون رقم ٧٥٥ لسنة ٢٥ القضائية بجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الدعوى المائلة هى فى واقعها من دعوى الالفاء التى تخضع للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ وعلى ذلك فانه بالنسبة الى الطلب الاصلى فإن القرار المطعون فيه رقم ٨٨٩ صدر فى ٨ من مارس سنة ١٩٦٩ ولم يثبت من الاوراق تظلم المدعى منه كما اقام دعواه طالبا الفاء هذا القرار فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ومن ثم يكون قد اقامها دون مراعاة الاجراءات والمواعيد المقررة قانونا . وكذلك فانه بالنسبة الى الطلب الاحتياطى الخاص بتعيين المدعى — كما سلف — فى وظيفة رئيس بحوث من ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ فإن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ نشر فى الجريدة الرسمية فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ أثناء نظر الدعوى أمام القضاء الادارى ، وقد قدم المدعى شكوى للجهة الادارية مؤرخة ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٧٣ طالبا اعمال حكم الفقرة (د) من المادة الاولى منه فى شأنه ولكنه لم يطلب ذلك قضاء الا فى جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧٥ اذ بعد المواعيد المقررة مما تفقد معه دعواه بكمال طلبها غير مقبولة شكلا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون فى صحيحه بما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالالفاء الحكم المطعون فيه وعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٢٥)

بـ

- الفصل الأول — بدل الشمة
- الفصل الثاني — بدل اقتراب
- الفصل الثالث — بدل اقامة
- الفصل الرابع — بدل انتقال
- الفصل الخامس — بدل بحث
- الفصل السادس — بدل تفرغ او تخصص
- الفصل السابع — بدل تمثيل
- الفصل الثامن — بدل حضور جلسات ولجان
- الفصل التاسع — بدل خطر
- الفصل العاشر — بدل رئاسة قسم
- الفصل الحادي عشر — بدل مرافقة
- الفصل الثاني عشر — بدل طبيعة عمل
- الفصل الثالث عشر — بدل سفر
- الفصل الرابع عشر — بدل سيارة
- الفصل الخامس عشر — بدل عدوى
- الفصل السادس عشر — بدل عيادة
- الفصل السابع عشر — بدل غذاء الحالة (ج)
- الفصل الثامن عشر — بدل ما يستعمل او تكتواه

- الفصل التاسع عشر — بدل مسكن
- الفصل العشرون — بدل ملابس
- الفصل الحادي والعشرون — علاوة تكاليف
- الفصل الثاني والعشرون — علاوة لاسكنى
- الفصل الثالث والعشرون — مرتب أمراض عقلية
- الفصل الرابع والعشرون — مقابل تهجير
- الفصل الخامس والعشرون — مسائل عامة ومتنوعة

الفصل الأول

بذل الأشعة أو راتب وقاية من خطر الأشعة

قامدة رقم (٧٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٩/٢١ بمنح بدل مدوى لبعض الوظائف - قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المتمتدة في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ - استمارة هذا القرار لفئات المتصوص عليها في القرار الأول - عدم تحديد قرار ٧ من يناير ١٩٥٣ لوظائف معينة يستحق شغلها هذا البذل على النحو الذى نص عليه قرار ١٩٣٨/٩/٢١ - منع الموظفين الذين يشتغلون بالقسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل بالموزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الأشعة هذا البذل - عدم اشتراط شغل وظيفة بالقسام الأشعة ، ضرورة القيام بالعمل الفعلى في هذه الاقسام بصفة مستمرة لا عارضة .

ملخص التفسير :

إن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المتمتدة في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ على ما ارفقته اللجنة المالية من الموافقة على اقتراح ديوان الموظفين الذى جاء فيه أنه نظرا للاضرار الناتجة من الاشتغال بالأشعة فانه يوافق على منح الموظفين الذين يشتغلون بالقسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل بالموزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الأشعة بدل وقاية بنفس الفئات المشار اليها المبينة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٩/٢١ وأنه يؤخذ من هذا القرار أنه ولئن كان قد استعمار الفئات المتصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٩/٢١ الخاص بصرف بدل مدوى لبعض الوظائف الا انه لم يحدد وظائف معينة يستحق شغلها هذا البذل على النحو الذى نص عليه قرار ١٩٣٨/٩/٢١ بل جاء القرار

الخاص ببذل الاشعة عاما بمنح الموظفين الذين يشتغلون باقسام الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الاشعة هذا البذل بدون ان يشترط ان يكون من يمنح له هذا البذل يشغل وظيفة في احد اقسام الاشعة مادام انه قائم فعلا بالعمل في هذه الاقسام بمقتضى طبيعة وظيفته او بتكليفه بالعمل فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المناط في استحقاق بذل الاشعة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ هو القيام فعلا بالعمل باقسام الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ممن يتعرضون لهذا السبب لخطر الاشعة يستوى في ذلك ان يكون القائم بالعمل فعلا في هذه الاقسام شاغلا لاحدى وظائفها او لغيرها متى كانت طبيعة عمله ومقتضيات وظيفته تستلزم القيام بالعمل الفعلى في هذه الاقسام بصفة مستمرة لا عارضة او اقتضت مصلحة العمل تكليفه بالعمل فيها على هذا النحو .

(فتوى ٤٨٥ في ١٩٦٧/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادران في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ في شأن الموظفين والعمال الذين يعملون بجهات معينة - تعميم صرف هذا البذل لجميع العاملين باقسام الاشعة بالمستشفيات والمصالح دون تحديد درجة معينة للحكمة التي قام عليها - عدم تحديد فئة البذل لموظفى الدرجة الخامسة فما فوقها من غير الاطباء - مناهة لهم بالتقدم المتيقن بفئة الدرجة الأدنى وهى فئة الدرجة السادسة .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ قد تضمن الموافقة على منح بذل وقاية من خطر الاشعة الى الذين يشتغلون باقسام الاشعة بالمستشفيات والمعامل لذلك يكون هذا القرار قد عمم

صرف هذا البديل لجميع هؤلاء العاملين دون تحديد درجة معينة للحكمة التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعا لخطر الاشعة ناصح لهم اصل حق ثابت في هذا البديل اذ لا يتصور مع اطلاق النص ان يكون القرار قد قصد الى حرمان من يشغلون الدرجة الخامسة فاعلى في هذه الجهات من هذا البديل ما دام الصرف كان لوجب معين توفر فيهم كما توفر في باقي زبلائهم من الدرجات الأدنى ٢ وأنه وأن كان القرار المذكور لم يتوفر في بلانج البديل لموظفي الدرجة الخامسة لما فوقها من غير الاطباء فإنه وقد ثبت حكمهم في هذا البديل فإنه لا مناس من منحهم اياه بالقدر المتيقن بفئة الدرجة الأدنى وهي فئة الدرجة السادسة .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

مناط استحقاق التعرض لخطر الاشعة — استحقاقه في حالة الإيفاد في بعثة للتدريب على صيانة واصلاح أجهزة الاشعة .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لاحقية المظنون ضده في هذا البديل من الفترة التي اوفد فيها الى ألمانيا في بعثة للتدريب على صيانة واصلاح أجهزة الاشعة أثناء قيامه بالعمل بالتقسيم المستشفيات ، فان هذا الإيفاد لم يلزم علاقته بأجهزة الاشعة والتعرض لخطرها وهو مناط استحقاق هذا البديل للعاملين بالتقسيم المستشفيات والمعامل .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٦)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٣ بتقرير راتب وقاية من خطر الاشعة لأعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث من غير الأطباء وطلاب المنهج بوزارة البحث العلمى (المركز القومى للبحوث سابقا) — احقية أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث من غير الاطباء وطلاب المنهج

الذين يقومون بالعمل على أجهزة الأشعة ويتعرضون لخطرها بوزارة
البحث العلمي لراتب الوقاية من خطر الأشعة المذكور سواء من يعمل بالمركز
القومي للبحوث أو غيره من الهيئات التابعة لوزارة البحث العلمي ومنها
وحدة الطبيعة الإشعاعية بالمعهد القومي للقياس والمعايرة .

ملخص التمسوى :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٣ بتقرير
راتب وقاية من خطر الأشعة لأعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث
من غير الأطباء وطلاب المنح بوزارة البحث العلمي (المركز القومى
للبحوث سابقا) تنص على أن « يمنح أعضاء هيئة البحوث ومساعدى
الباحثين من غير الأطباء وطلاب المنح بوزارة البحث العلمي (المركز
القومى للبحوث سابقا) والذين يقومون بالعمل على أجهزة الأشعة
ويتعرضون لخطرها ، راتب وقاية من خطر الأشعة خمسة جنيهات
شهريا » .

وقد ورد هذا النص عاجلا ومطلبا بمنح المبالغين من أعضاء هيئة
البحوث ومساعدى الباحثين من غير الأطباء وطلاب المنح بوزارة البحث
العلمي راتب وقاية من خطر الأشعة متى كانوا يقومون بالعمل على
أجهزة الأشعة ويتعرضون لخطرها ، ولا يغير من ذلك أن يكون
النص قد أرفق بمباراة وزارة البحث العلمي بمباراة « المركز القومى
للبحوث سابقا » إذ لا يتصور مع إطلاق النص أن يكون قد تمرد إلى قصر
الاستفادة من أحكامه على من كانوا يعملون من أعضاء هيئة البحوث
ومساعدى الباحثين من غير الأطباء وطلاب المنح بالمركز القومى للبحوث
التابع لوزارة البحث العلمي دون غيرهم ممن يعملون بالهيئات الأخرى
التابعة لنفس الوزارة . ومن نتائجهم من هذا الراتب مادام الصنف كان
للمتقاضى معين تواجر فيهم كما تواجر في باقى زملائهم بالمركز القومى
للبحوث وهذا المتقاضى هو العامل على أجهزة الأشعة والتعرض لخطرها ،
ومن ثم فانه يستوى في استحقاق هذا الراتب أن تكون الفئات المشار
إليها والتي تعمل على أجهزة الأشعة وتتعرض لخطرها بالمركز القومى
للبحوث أو بغيره من الجهات والهيئات التابعة لوزارة البحث العلمي .

ومن حيث أن وحدة الطبيعة الإشعاعية بالمعهد القومى للقياس
والمعايرة كانت تتبع في الأصل المركز القومى للبحوث الذى ظلت تابعة

له بعد إلحاقها بوزارة البحث العلمى بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى الى أن ألحقت فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ بالمعهد القومى للقياس والمعايرة ، وهو المعهد الذى تتبع وزارة البحث العلمى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والذي ألحق بالوزارة المعامل المركزية للمعايرة ثم هذا المعهد استقر تابعا لوزارة البحث بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى الذى أطلق على المعامل المذكورة بالوزارة المعهد القومى للقياس والمعايرة ، ومن ثم تكون وحدة الطبيعة الإشعاعية إحدى هيئات وزارة البحث العلمى سواء وقت تتبعها للمركز القومى للبحوث أو المعهد القومى للبحوث والمعايرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى إحقاق أعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من فخر الأطباء ، وطلاب المنح ممن يعملون على أجهزة الأشعة ويتعرضون لخطرها بوزارة البحث العلمى لأرباب الوثاقبة من خطر الأشعة المقرر بالقرار الجمهورى ٤٢٩ لسنة ١٩٦٣ سواء منهم من يعمل بالمركز القومى للبحوث أو غيره من الهيئات التابعة لوزارة البحث العلمى ومنها وحدة الطبيعة الإشعاعية بالمعهد القومى للقياس والمعايرة .

١٢ نوى ١٩٦٤ فى ١٢/٩/١٩٦٨

الفصل الثماني

بذل أغتراب

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

موظفو وزارة التربية والتعليم الذين يعملون بالخارج - معاملتهم المالية معاملة نظرائهم من رجال السلك السياسي من حيث بدل الإغتراب ومرتب الزواج وخلافه مما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٥ والقرار الجمهوري رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ - هم أولئك الذين حددهم القراران المذكوران وصفا وحصرا - لا وجه لإضافة طوائف أخرى إليهم ولو توفرت فيها ذات الحكمة التي من أجلها تقررت هذه المعاملة

ملخص الحكم :

أن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة في ١٨ من يولية سنة ١٩٥٥ بناء على المذكرة المرفوعة إليه من وزارة التربية والتعليم - على أن « يعامل موظفو وزارة التربية والتعليم بالخارج من الفنيين والإداريين (بالكادر العالي) معاملة نظرائهم من رجال السلك السياسي ، كما يعامل الموظفون الكتابيون بمكتب البعثات معاملة أمضاء المحفوظات وذلك من حيث بدل الإغتراب (نظير بدل التمثيل) ومرتب الزواج واعانة غلاء المعيشة وفرق خفض الجنيه (في البلاد التي يصرف بها) وبدل السفر ونفقات العلاج وغير ذلك من الرواتب الإضافية والمصاريف وذلك اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ » .

وفي ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ الذي حدد موظفي وزارة التربية والتعليم الذين يعملون في الخارج ويتبعون بالمعاملة المالية التي يتمتع بها رجال السلك السياسي وهم « المستشارون والمحققون النقائليون ومديرو مكاتب البعثات ومعاونوهم من الفنيين والإداريين والكتابيين ومديرو المعاهد الثقافية التي أنشأتها مصر في بعض بلدان العالم .. » .

وطبقا للقرارين المذكورين لا يعامل موظف وزارة التربية والتعليم الذي يعمل بالخارج معاملة نظرائه من رجال السلك السياسي من حيث بدل الإغتراب المتسايل لبذل التثليل ومرتب الأزواج وخلافه مما نص عليه هذين القراران إلا إذا كان شاغلا لوظيفة فنية أو إدارية بالكادر العالي مما أشتار إليه وصفا وتحديدا القرار الجمهوري آنف الفكر ، أو إذا كان موظفا كتابيا بكتاب البعثات ممن عناهم القرار ذاته حصرا فيعامل معاملة أبناء المحفوظات في هذا الخصوص . ومن غلا يمتد نطاق تطبيق هذين القرارين الى من عدا هؤلاء من موظفي هذه الوزارة لمجرد انهم يعملون في الخارج .

فلا يجوز إضافة طوائف أخرى الى تلك التي حددها القرار الجمهوري المشار اليه حصرا وخصها حين سواها بالمعاملة المالية التي تضمنها حتى ولو توفرت في رجالها ذات الحكمة التي من أجلها تقررت هذه المعاملة الخاصة لذويها وهي ضرورة توفير المظهر الحسن والحياة الكريمة للموظف الذي يمثل بلده بالخارج لأن تقرير ما اذا كانت الوظيفة تتطلب أعباء مالية معينة ، وما اذا كان من المصلحة تبعا لذلك أن يتبع شاغلها بالمعاملة المالية الممتازة هو أمر مترك تقديره للسلطة المختصة التي تملك ذلك قانونا ، كما أن من المسلم قانونا أنه لا يجوز في المسائل المالية التوسع في تفسيرها والقياس عليها .

(طعن ١٢٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣٠)

حذة رقم (٨١)

المستند :

المعاملة المالية لموظفي وزارة التربية والتعليم بالخارج — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولييه عام ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ — أمادة بموظفي التربية والتعليم بالخارج منهما من حيث الحصول على بدل الإغتراب ومرتب الأزواج وخلافه .

بإخص الحكم :

طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولييه مسنة ١٩٥٥ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ الصادر في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦

لا يعامل موظف وزارة التربية والتعليم الذي يعمل بالخارج ، معاملة نظرائه من رجال السلك السياسي من حيث سجل الإغتراب الجليل ليدل التمثيل ومرتب الزواج وخلافه مما نص عليه هذين القرارين ، إلا إذا كان شاعرا لوظيفة فنية أو أدبية بالأكادر العالي ، مما أشار إليه وعيها . وتحديدا القرار الجمهوري آتف الذكر أو إذا كان موظفا كتابيا بمكاتب البعثات ممن عناهم القرار ذاته حصرا فيعامل معاملة أملاك الموظفين في هذا الخصوص ، ومن ثم فلا يمتد نطاق تطبيق هذين القرارين إلى من عدا هؤلاء من موظفي هذه الوزارة لمجرد أنهم يعملون في الخارج .

(طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٥)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبحث :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/٥/١٩٥٦ في شأن منح بدل اغتراب لمدرسي اللغات الأجنبية — لا ينفذ منه المولودون منهم بمصر وكانت لهم بها إقامة سابقة — مزد ذلك إلى استجداء قصد المشرع .

ملخص الفتوى :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ تعديل درجات مدرسي اللغات الأجنبية من الأجانب ، وإلغاء إعانة الغلاء التي تصرف حاليا ، والاستعاضة عنها ببذل اغتراب يواقع ٢٠ جنيها شهريا للإعزب و ٣٠ جنيها للمتزوج . وقد اختلف الرأي في مدى أحقية مدرسي اللغات الأجانب المولودين بالجمهورية المصرية والذين لهم بها إقامة سابقة على تعيينهم في وظائف ليدل الاغتراب ، فذهب رأي إلى خصم بدل الاغتراب على المولودين القادمين من الخارج دون المولودين في مصر ، وذهب رأي آخر إلى احتيئة هؤلاء في بدل الاغتراب .

وبين من مطلعة المذكرة التي رفعتها وزارة التربية والتعليم إلى مجلس الوزراء بخصوص مدرسي اللغات الأجنبية بالجامعات والوزارة ، ووافق عليها المجلس بجلسته المنعقدة في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ ، أنه بعد عيبه

المراحل المختلفة التي مر بها تنظيم شئون مدرسي اللغات الأجنبية ، انتهت
المذكورة بالفقرة التالية « ونظرا لما استبان للوزارة والجامعات من أن انصراف
مدرسي اللغات الأجانب عن القدوم إلى مصر ، واستقالة الكثير من الموجودين
مردده في الأصل إلى مسألة المرتبات الحالية بالنسبة إلى ارتفاع مستوياتها في
بلادهم ، مما أدى إلى نقص خطير في الأعداد التي تستلزمها حاجة التمهين
بالمراحل المختلفة » نقصا وضع أثره البالغ في انخفاض مستوى الطلبة في
اللغات . لذلك رأت الوزارة والجامعات علاج الأمر بإعادة النظر في معاملتهم
المالية وفقا للقواعد التالية . . . » ومن بين هذه القواعد إلغاء إعانة الغلاء
التي تصرف حاليا ، والاستعاضة عنها ببديل أغتراب بواقع ٢٠ جنيهًا شهريًا
للازواج و ٢٠ جنيهًا للمتزوج .

لما كان تقرير بديل أغتراب على هذا المستوى العالي يستهدف بلا أدنى
شأنه تشجيع مدرسي اللغات الأجانب عن التقدم إلى نضر العمل بها ، وغلبة
في المحافظة على مستوى تعليم اللغات بالمدارس والجامعات ، وذلك بتقرير
ميزات مادية لهم تعوضهم عن ترك بلادهم وبها مصالحهم ، وتفريغهم بالمسكن
في بلاد أجنبية عنهم ، وتقدمهم بأنعدام ما قد يكون هنالك من مآرب يسمن
بمستوى المرتبات في بلادهم والبلاد القاصدين إليها ، بل بأنها أكثر استرخاء
واجزل عطاء . ولا جدال في أن الأجانب المولود في مصر والمقيم بها لا تتسائل
في شأنه هذه الاعتبارات جميعا ، فالعلة في تقرير هذا البديل هي أغتراب
الأجنبي عن بلاده ، يؤكد هذا أن تسمية ذلك البديل في حد ذاتها تنفي عن
هذا المعنى ، وانصراف نية المشرع إلى قهر الحكم الذي أقرته على من تحقق
فيه صلة الغتراب .

بيد أن استجلاء قصد المشرع على هذا الوجه سوف يترتب عليه
حرمان مدرسي اللغات المولودين في مصر والمقيمين بها من تناقض بديل الإغتراب،
وقد كانوا يفيضون من إعانة غلاء المعيشة التي حل محلها هذا البديل بمقتضى
قرار مجلس الوزراء المشار إليه ، مما ينبغي معه تحقيقا للمعادلة ، أن يعياد
النظر في منحهم إعانة الغلاء التي كانت مقررة لهم .

لهذا فإن مدرسي اللغات الأجانب المولودين والمقيمين بمصر ، لا يفيدون
ببديل الإغتراب المقرر بقراري مجلس الوزراء السابقين في ١٦ من مايو سنة
١٩٥٦ ، وأن اعتبارات المعادلة تقتضي النظر في منحهم إعانة غلاء معيشية .

(مايو ١٩٥٧/١)

الفصل الثالث

بمعدل اقامة

لقاعد رقم (٨٣)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء التي تعالج قواعد مرتب الإقامة بالصحرَاء —
الاصل في منحه انه منوط بتميين الموظف واقامته المستقرة بالجهة الثانية
المبينة بلك القرارات — مجرد التدب لا يكفى لحه الا استثناء عند النص
على ذلك — سرد لمراحل هذه القرارات .

ملخص الحكم :

يبين من نص قواعد منح مرتب الإقامة أن تفسير لجنة تعديل الدرجات
الذي اقره مجلس الوزراء في ٣٠ يونية سنة ١٩٣١ قد نظمها تنظيميا عسما
في المادة ١٢٥ منه ، فوضع فئة ثابتة موحدة لهذا المرتب ، كما عين الجهات
التي يمنح المرتب ان يعينون فيها وهي التي تبعد عن خطوط المسكك
الحديدية . وعند تطبيق هذه القواعد قامت صعوبات حملت وزارة المالية
على اعادة النظر فيها واعداد مشروع بتعديلها اقره مجلس الوزراء في ١٥ من
نبرابر سنة ١٩٢٥ ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار على ان
مرتب الإقامة ينسج للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين المعينين في
جهة من الجهات المبينة بالفقرة الاولى ، وحددت لكل مجموعة من هذه
الجهات فئة خاصة ذات حد ادنى وحد اقصى ، وقد استثنى من هذه
القاعدة موظفو ومستخدمو مصلحة المساحة ومصلحة المناجم والمهاجر
الندوبين لساورية في الصحرَاء ، فنص في المادة الثالثة على منحهم مرتب
اقامة ثابت مقداره ٢٠٪ من المأتمية علاوة على بدل السفر القانوني...
على الا تزيد المدة التي يصرف عنها مرتب الإقامة على ثمانية اشهر في
السنة . وفي سنة ١٩٤٥ تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بنسأه

على طلب وزارة التجارة والصناعة بذكره جاء بها ان عمل مصلحة المناجم والمحاجر بالصحراء تقتضى ضرورة اقامة موظفيها في هذه الجهات الثنائية حيث تقدم وسائل الراحة وحيث يكفلحسون الطبيعة ويقومون بأشقى الاعمال ، وقد سرت بينهم روح النذور لعدم كفاية مرتباتهم فاضخوا يقدمون طلبات الاستقالة او النقل من وظائفهم ، كما اخذت الشركات تجتذبهم إليها بالمرتبات الكبيرة ووسائل الراحة وتيسر سبل العيش ، ولهذا طلبت زيادة فئة مرتب الاقامة اضعافا بلغت ١٠٠٪ من المرتب الاصلى بالنسبة الى صغار الموظفين فضلا عن نزايأ اخرى . وقد اقر مجلس الوزراء هذه المذكرة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، على أن تسرى هذه القواعد على موظفى مصلحة المساحة الذين يشتغلون في الجهات الصحراوية والذين حكمهم حكم موظفى مصلحة المناجم والمحاجر . وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على سريان الفئات الجديدة على من ينسحب للعمل في المناجم بالصحراء على ألا تقل مدة النسحب عن شهر وعلى الا يجمع بين مرتب الاقامة وبند السفر القانونى بل يصرف ليهما ازيد . وتوالت بعد ذلك قرارات مجلس الوزراء بتطبيق الفئات المالية المشار اليها على طوائف اخرى من الموظفين ، حتى قرر مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ سريان هذه الفئات على جميع موظفى الدولة الذين يعملون بالصحراء وبسلاذ النوبة ، وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء منح الموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا بالجهات الثنائية مرتب اقامة بواقع ربع الفئات الواردة بقرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر . واخيرا رأت وزارة المالية ان تطبيق هذه القرارات اسفر عن زيادة كثيرة في اعباء الميزانية فتقدمت الى مجلس الوزراء بمذكرة اقترحت فيها الغاءها بالنسبة الى جميع الموظفين عدا مهندسى مصلحة المناجم والمحاجر ومهندسى مصلحة المساحة الذين يقومون بمسح الصحراء وموظفى مصلحة الاحياء المائية الفنين ، كما اقترحت تخفيض الفئات السابقة في صورة تعديل للفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ . وقد شرطت وزارة المالية فيما شرطته لمنح مرتب الاقامة ان يعين في الجهات الثنائية المبينة بالمذكرة ان يكون مقبلا بها ، وقد اقر مجلس الوزراء هذه المذكرة في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ . ولما كانت بلاد النوبة لم تنزاد ضمن البلاد المبينة بهذا القرار رغم ان مثلها مثل تلك البلاد في انقطاعها عن العمران فقد تقدمت وزارة المالية بمذكرة اخرى الى مجلس الوزراء اقترحت فيها منح موظفى الحكومة الذين يعملون ببسلاذ النوبة برتب اقامة بواقع ٣٠٪ من المرتب الاصلى بصدد احدى وحد احدى معينين ، وشرطت لمنح

نظما المرتب توافر باقي الشروط الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ويخلص من هذه القرارات أن الأصل في منح مرتب الإقتالة أنه منوط بتعيين الموظف وإتباعه إقالة مستقرة بجهة من الجهات التالية المبينة على سبيل الجمل بالقرارات المشار إليها فلا يمنع أن يتسبب للعمل بها فترة مؤقتة يتقاضى عنها بدل سفر مقابل التكاليف التي يقتضيها تنقيصة عن مقر عمله الأصلي . ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ قد نص على منح موظفي مصلحة المساحة ومصلحة المناجم واليخاير الذين يتدربون للعمل في الصحراء مرتب إقتالة مضافة على بدل السفر القانوني ، فإن هذا النص فضلا عن أنه لم يقرر ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ اكتفاء برقع فئات مرتب الإقتالة إلى نسبة عليية — — — — — إلى سبيل الاستعفاء من الأصلي العام المشار إليه ، وذلك (نصفنا لطائفة معينة من الموظفين تقوم بأميال شاقة في الصحراء ، ومن ثم فلا يجوز القياس عليه ، ولما صدر قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد منح الإقتالة على أسس جديدة أقر هذا الأصل ، فشرط لمنح مرتب الإقتالة أن يكون الموظف المعين بالجهات التالية مقبلا بها ، وأحال قرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الخاص بمنح مرتب الإقتالة للموظفين المعينين ببلاد النوبة إلى هذا القرار في شأن الشروط الواجب توافرها لمنح مرتب الإقتالة .

(ملحظ ٢٠٨ نسخة ١ في — جلسة ١٩٥٥/١٢/٢)

المادة رقم (٨٤)

المستند

قرر منح بدل مرتب الصحراء على غير أهل الجهة المقر بها — قرار مجلس الوزراء في ١٦/١٢/١٩٤٥ و ٥/٢/١٩٥١ — ليس فيها خروج على هذه القاعدة — دبل ذلك .

ملخص الحكم :

أن قاعدة حرمان الموظفين المنتخبين تلقيا من مرتب الصحراء وردت بالنص الصريح في تقرير لجنة تفعيل النرجسنة في سنة (١٩٢١) الذي صدق عليه مجلس الوزراء في ٣٠ من يونية سنة ١٩٢١ كما زددها تأكيداً لها

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، ومن ثم أصبحت هذه القاعدة أصلاً واجبة الاتباع وبدأ مطبداً مالم تلغ بنص لاحق يقتضي بيمينح حكمها ، وإذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قد خلا من تكرار الإشارة إليها فإنه لم يتضمن نصياً بإبطال العمل بها ، وقد كان في غنى عن هذا التكرار ، لأنه إنما جاء مستصحباً لأحكام القرار السابق عليه ومكملاً له في شأن فئة معينة من الموظفين والمستخدمين الذين تسطولهم ، بل أن ما اشتمل عليه من منح تسهيلات خاصة لهذه الفئة يقتضيه انتقال أفرادها وعائلاتهم على نفقة الحكومة في الذهاب والإياب وحضرتب . بدء اجازاتهم من يوم وصولهم إلى القاهرة وانتهائها عند قبيلهم منها - والنص على عدم جواز الجمع بين مرتب الضحراء الذي يصرف لهم وتعيين بدل الإقامة أو بدل السفر القانوني - وهما لا يتحلى إلا بتعيين أهل الجهة - كل أولئك واضح في دلالة ما بين انصراف الحكم فيه إلى غير المعنيين محلياً . أما قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، فلن بدأ ظاهراً بغيره بصيغة التعميم إذ قضى بتطبيق قرار المجلس الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفي ومستخدمى المصالح الابتدائية والشرعية من جبينح الدرجات بالضمحل وببسلاد التوبة ويسريان هذا الحكم على جميع موظفى الدولة في تلك المناطق - إلا أن مجال تطبيقه يتحدد من حيث المكان بالمناطق المبهنة بالكثفين الملقين به ، ومن حيث الأشخاص بموظفى الدولة ومستخدميها التابعين لمختلف الوزارات الذين يعملون بالمناطق المشار إليها - بعد أن كان الأمر مقصوراً في قرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفى ومستخدمى المساحة والمناجم - وذلك كله بشرط توافر شروط تطبيق هذا القرار الأخير بطبيعة الحال بالنسبة إلى أولئك هؤلاء ، وأخصها أن يكون الموظف أو المستخدم غير منتضب محلياً . وبذا ينحصر التعميم في طائفة الموظفين والمستخدمين غير المنتخبين محلياً ، دون مبياس بالأميل المقيد الفح . وقد جاءت مذكرة اللجنة المالية التي إمرها مجلس الوزراء في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ مؤيدة لهذا النظر ، إذ أن وزارة المالية اقترحت أما تقرير ما إذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ينطبق على الموظفين والمستخدمين المنتخبين محلياً ، وأما النظر في منح مكافآت ومزونات لهؤلاء الموظفين بمثل أقل من المكافآت المقررة لغيرهم ، ولم ترق اللجنة المالية بالالاقتراح الأول لعدم صحة التفسير الذي يقوم عليه ، ورات « للتفسير » على الموظفين والمستخدمين المذكورين أن يتقدموا مرتب صحراء بواقع ربع المكافآت المقررة بقرارات مجلس الوزراء الصادرين

ق ١٦ من فينمبر سنة ١٩٤٥ و ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، على أن يكون منح هذا المرتب اعتبارا من تاريخ قرار مجلس الوزراء بالموافقة على ذلك . ولو كان لهؤلاء الموظفين حق في مرتب أصلا قبل ذلك لما أعوزهم التيسير وما كان التيسير عليهم بتخفيض هذا الحق إلى الربع ؛ وإنما استحدث لهم قرار ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ، بهذا تاريخ منحهم ، حقا لم يكن ثلثا لهم من قبل . ونظرا لما بنا في ذلك من خسروج على الحكمة التي اقتضت تقرير مرتب الصحراء فقد منحوا مكافأة مخفضة إذ رأى المشرع أنهم لا يستويون في استحقاقهم وغير المحليين وإنما منحهم أياها لاعتبارات نفسية انصاح عنها هي التقريب في المعاملة وإزالة الفارق بين أبناء الوطن الواحد لمنع شعور السخط وعدم الرضا لدى الموظف المحلي حتى لا يحس بأن بلده ليست قطعة من مصر . وهذه الاعتبارات لم يسبق الاعتماد بها في قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ لتبرير التجاوز عن حكمة عدم المنح التي كانت متحققة فيه . ثم لم يلبث ، بعد أن زادت أعباء الميزانية ، أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٤ من يوتية سنة ١٩٥٢ بالغاء قرار ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ضمن قرارات أخرى رجوعها إلى الحكمة الأولى . ووصف مجلس الوزراء هذا القرار الأخير بأنه الصواب « بشأن منع مرتب القائمة الموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا » مؤكدا بذلك أنه هو القرار المنشود لهذا الحق دون ما سبقه من قرارات .

(طعن ٧٦ لسنة : ق — ١٩٥٥/١٢/١) .

قاعدة رقم (٨٥)

المستأ : .

سريان القواعد المقررة في شأن مرتب الإقامة بالصحراء على حال اليومية والمستخدمين باليومية بصفة عامة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الحكمة التي دعت إلى تقرير مرتب الإقامة بالصحراء هي تشجيع الموظفين والمستخدمين من غير المنتخبين محليا على الالتحاق على العمل بتلك الجهات الفنية والاستمرار فيه بروح طيبة وذلك بتعميقهم بها بلاقونه من مشقة البعد وشظف العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق الصحراوية

عن المعبران، المجردة من وسائل الراحة والمواصلات ، وفي ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير حلول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب ، ولما كانت تلك الظروف التي من أجلها قرر بدل الصحراء يستوى نيفيسا الموظفون جميعا الدائمون منهم والمؤقتون وخارجو الهيئة وعمال اليومية المقيمون بتلك الجهات ، فلا وجه بعد ذلك للتحدي بعدم سريان احكام هذه القرارات على المشتغلين باليومية من مستخدمي الحكومة بحجة عدم النص عليهم صراحة فيها ما دام المناط في تقرير هذا المرتب هو الاقامة فعلا في الجهات التي عينتها قرارات مجلس الوزراء على ما سبق تفصيله ، اذ فضلا عن ان عمال اليومية والمشتغلين باليومية بصفة عامة هم من موظفي الدولة بالمعنى الاعم دون ما يفرق بينهم وبين غيرهم من اصحاب المرتبات الشهرية من ناحية تبعيتهم جميعا للدولة وقبامهم جميعا على المرافق العامة سوى ان مرتباتهم تصرف اليهم على اساس الاجر اليومي دون الشهري كما هو الشأن في باقي الموظفين ، فان الثابت — حسبما سلف البيان — ان مجلس الوزراء عندما أصدر قراراته العديدة بمنع مرتب الصحراء لم يكن يصدد تقرير معالجة خاصة لفئات معينة من موظفي الدولة دون غيرهم ، ولم يكن يستهدف ايثار جميع موظفي الدولة بميزة اخصهم بها دون عمال اليومية وانما كان يستهدف تشجيع من يعملون بالحكومة في تلك الجهات النائية بصفة عامة على الاقامة فيها ، ولم تستثن القرارات جميعها من احكامها سوى طائفة معينة من موظفي الحكومة هي طائفة المنتخبين محليا ، وذلك لحكمة ظاهرة وهي عدم توافر علة تقرير المرتب فيهم ، ومع ذلك نقد رأى المشرع بعد ذلك عدم حرمانهم كلية من ذلك المرتب ، وقرر لهم في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ مرتبا بواقع ربع الفئات العامة فاذا كان هذا هو الحل بالنسبة لهذه الطائفة فكيف يستساغ حرمان طائفة عمال اليومية من مرتب الاقامة فيصبحون بذلك في وضع اسوأ من المنتخبين محليا ، ولو شاء المشرع حقا حرمان عمال اليومية من غير المنتخبين محليا من مرتب الاقامة لتعين عليه النص صراحة على ذلك كما نص على حرمان المنتخبين محليا ، بل ان النص على حرمان عمال اليومية من غير المنتخبين محليا كان اوجب لقيامه بموجب الصرف اليهم على عكس الحال فيما يتعلق بالمنتخبين محليا .

واذا جاز في الفرض — المجادلة في احقية عمال اليومية في مرتب بدل الاعالة الذي قرر بالقرارات السابقة على قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ فلا محل لهذا الجدل بعد صدور القرار المذكور الذي قضى « بمنح التسهيلات والمكافآت التي سبق ان اقترها المجلس في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ لجميع موظفي الدولة الذين يعملون بالصحراء وفي بلاد النوبة اذ ان معياره كانت بين العموم

والقنصل بحيث يدرج تحتها موظفو الدولة جميعاً دون استثناء حتى لقد التمس الأمر على وزارة المالية في سريان أحكام ذلك القرار على المنتخبين محلياً — وهم الذين أجمعت القرارات السابقة على حرمتهم من هذا المرتب — مما حدا بها التي طلب إعادة بحث هذا الموضوع لتقرير ما إذا كان القرار يشمل المنتخبين محلياً أم لا ويؤيد هذا النظر رغم وضوحه أن مراقبة مستخدمي الحكومة نفسها شملت عما إذا كان قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ يسرى على مستخدمي الدرجة الخامسة وخارجي الهيئة والعمال كان من رأيها أن القرار المذكور يسرى على هذه الطوائف أسوة بباقي موظفي الدولة .

٢٠٠٠ ومن جهة أخرى فإن قرار ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ الذي ألغى قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ لم يكن يستهدف حرمان طائفة من كان يشملهم القرار الأخير وإنما كان يهدف إلى التخفيف من الأعباء المالية التي تترتب على صدور قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، وذلك أن هذا القرار كان قد عمم صرف مرتب الأقلية لجميع المقيمين في الجهات الصحراوية وبلاذ النوبة على خلاف ما جرت عليه القرارات السابقة من تخفيض المناطق التي تشملها تلك القرارات — حسبما سلف بيانه — فضلاً من منحه مرتب الإقامة على أساس الفئات المالية التي وردت بقرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ فضيف قرار ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ من نطاق سريان أحكامه تقصرها على جهات معينة كما خفض من فئة المرتب فأصبحت تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ بعد أن كانت ١٠٠٪ وأم يستثنى القرار من أحكامه تنوى طائفة المنتخبين محلياً دون غيرهم ، ومن ثم فإن هذا القرار يسرى على عمال اليومية كما يسرى على باقي موظفي ومستخدمي الدولة . ولما كان الدمى يعمل كاتباً باليومية بمكتب التأمين بمصر مطروح — وهي من الجهات التي شملها قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ و ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ فإن من حقها الاندماج من القرارات المذكورين .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٤ ق — جلسة ٢٧/٤/٦٩)

قاعدة رقم (٨٦)

المستند :

فئة مرتب الإقامة بالمصحاء التي تطبق بالنسبة لعمال اليومية هي الفئة المقررة لطائفة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أما بالنسبة للفئة التي يصرف على أساسها مرتب الاقامة للمعامل اليومية فانه لما كان العامل باليومية لا يعدو ان يكون من طائفة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، فمن ثم يتعين صرف مرتب الاقامة اليهم على أساس الفئة المقررة للخدمة الخارجين عن الهيئة .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٨٧)

المسند :

مناف استحقاق مرتب الاقامة بالصحرَاء بالتطبيق للادر العسكري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٢ - ان يكون الموظف معينا ومقيا بجهة من الجهات المعنية والا يكون من اهل الجهة التي يعمل بها - حتى ولو كان الموظف في اجازة او في مأبورية خارج عمله - لا يمنع من استحقاق هذا المرتب متى توافرت شروط استحقاقه - اعتقال الموظف لا يسقط حقه في هذا المرتب بل أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان التواحد الصادر بها الابن العسكري رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٣ تنجز في بادئها الاولى على ان « يمنح مرتب الاقامة للموظفين المعيّنين بتلك الجهات ويشترط ان يكونوا مقيمين بها والا يكونوا من اهل الجهة التي يعملون بها . ولا يمنح في أية جهة خلاف الجهات المشار اليها الا بموافقة وزارة المالية » . وتتم في المادة الثانية مبلى ان « يستمر صرف هذا المرتب عند وجود الموظف او المستخدم في اجازة او في مأبورية خارجا عن مركز عمله » . وغاد هذين النصين ان يمنح مرتب الاقامة بنحو يتواءم شروط اذا قامت بالموظف او المستخدم يستمر صرف هذا المرتب له ، حتى عند وجوده في اجازة او في مأبورية خارجا عن مركز عمله ، وهي ان يكون الموظف معينا ومقيا بجهة من الجهات المعنية ، والا يكون من اهل الجهة التي يعمل بها ، وعندئذ يستحق مرتب الاقامة كمزية من مزايا الوظيفة بحكم عمله وتوافر تلك الشروط فيه ، حتى ولو كان في اجازة

أو في مأمورية خارجا عن مركز عمله . وبهذه المثالية يستحق المدعى مرتبة الإقالة ما دام أنه كان معينا ويعمل في جهة من تلك الجهات في الفترة التي يطلب مرتبة الإقالة عنها ، ولا يسقط حقّه فيه كونه اعتقل في السجن الحربى بالقاهرة ، مادام هو معتبرا قانونا في تلك الفترة موظفا معينا بالحذى تلك الجهات ، واعتقاله الذى استتبع نقله الى السجن الحربى أمر خارج من ارادته ولا يخرج في عموم معناه عن كونه المدعى نقل مؤقتا في مهمة رسمية خارج مركز عمله ، وأن كان ذلك جبرا عنه .

(طعن ٧٣٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدا :

المناطق التي تنفذ من مرتبة الإقالة بالصحراء — محددة على سبيل
الحصر بالقرارات المنظمة لها .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن مرتبات الإقالة أن القرار الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان قد عين المناطق الصحراوية التي يستحق موظفوها هذا المرتبة ، ولم تكن المنطقة (بهيج) من بينها ، ونوض القرار في الوقت ذاته وزارة المسئالية في تعديل تلك المناطق بالادخال والاخراج . وأنه وإن كتبت وزارة المسئالية دخلت تلك المنطقة ضمن المناطق الصحراوية سالفة الذكر إلا أنها عادت فأخرجتها في سنة ١٩٣٢ وأن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ بالموافقة على طلب وزارة العدل لمنح مرتبة إقالة لقاضيين شرعيين وبعض الكتاب والمحضرين في العريش والقضير ومرسى مطروح والواحات الداخلة والخارجة والبحرية والدر (عنيفة) وأن كان تسد ضمن نصا يعنى بأن يفيد من هذا المرتبة جميع موظفي الدولة الذين يعملون في هذه المناطق ، إلا أن المدعى ليس له أن يفيد منه لأن منطقة (بهيج) لم تكن من بين المناطق التي يسرى عليها ، وقد عاد مجلس الوزراء في قراره الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، فألغى التعميم الذى كان قد تزره في قراره الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٥١ وعدل في مرتبات الإقالة

بحسب الجهات المختلفة ومقا للتفصيل الذي اوردته المجلس في قراره
المشار اليه ولم تكن (بهيج) من بين تلك الجهات .
(طعن ٨٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

المناطق التي تعيد من مرتب الإقامة بالصحراء محدة على سبيل الحصر
ليس من بينها منطقتي العابرية والعلمين .
ملخص الحكم :

ان منطقتي (العبادية والعلمين) لم تكونا من بين المناطق التي حددها
قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ في شأن مرتب
الإقامة ، وان التكرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١
بالموافقة على طلب وزارة العدل منح مرتب إقامة للقاضيين شرعيين وبعض
الكتاب والمحضرين في الميرش والقصر ومرسى مطروح والواحات الخارجية
والداخلية والبحرية والدر (عينية) وان كان قد تضمن نصا يقضي بأن يفيد
من هذا المرتب جميع موظفي الدولة الذين يعملون في هذه المناطق، الا ان المسمى
ليس له ان يفيد به، لأن منطقتي العابرية والعلمين لم تكونا من بين المناطق التي
يسرى عليها . وقد عاد مجلس الوزراء في قراره الصادر في ٢ من يونيو سنة
١٩٥٢ مألفى التعميم الذي كان قد قرره في قراره الصادر في ٢ من مايو سنة
١٩٥١ ، وعدل في مراتب الإقامة بحسب الجهات المختلفة ومقا للتفصيل
الوارد في قراره المشار اليه ، ولم تكن العابرية والعلمين من بين تلك الجهات .
(طعن ١٥٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الحكمة التي دعت الى تقرير مرتب الصحراء

ملخص الحكم :

ان الحكمة التي دعت الى تقرير مرتب الصحراء هي تشجيع الموظفين
والمستخدمين على الابتغال على العمل بالجهات النائية والاستمرار فيه بروح

طبية وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشطط العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق القاصية عن العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات ، حيث يكافحون في ظروف عسيرة إم بالهوا من قبل في بلادهم الأصلية . وفي ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير مدلول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب . وقد انصحت القرارات المذكورة من هذه الحكمة من جهة عندما أبانت ذلك مذكرات اللجنة المالية التي صدرت على أساسها هذه القرارات ومن جهة أخرى عندما استتقت من استحقاق صرف مرتب المنجرا من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط منحه أولئك الذين انتخبوا محليا للخدمة في إحدى المناطق التي ميثاقها يكون قيامهم بالعمل في بلادهم لا تتحقق معه علة تقرير هذا المرتب ، ومن جهة ثالثة عندما منحت مزايا وتسهيلات فيما يتعلق بالانتقال والاجازات لا ينصرف تطبيقها إلى العميين محليا وأخرى منحتها خزنة وزارة المالية بسلطة التعميد في أحكامها كليا تراعت لها ضرورة ذلك ، الأمر الذي اضرت الوزارة ببناء عليه مذسورات بإلغاء مرتب الإقالة أو بتخفيضه بالنسبة لبعض المناطق التي توارثت فيها سبل المعيشة وامتد إليها العمران .

(ملحق ٧٦ لسنة ٢ في - جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

جواز الجمع بين علاوة الصحراء وبين علاوة القطر أو المكافأة الاستثنائية قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ - صدور هذا القانون بأثر رجعي على الحالات التي لم يصدر فيها حكم نهائي - رفع الدعوى قبل نفاذه بالمطالبة بالجمع بين الأمرين - صدور الحكم برفضها بعد العمل بالقانون - إلزام الحكومة بالمصاريف .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية

٧ يجوز الجمع بين علاوة الصحراء المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١. وبين علاوة الخطر المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠. وذلك عن المدة من ٢ من مايو سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، ولا يجوز لأي فرد من أفراد الطائفتين المقررة لهما علاوة الخطر أو المكافأة الاستثنائية المطلوبة بغير العلاوة أو المكافأة المقررة للطائفة التي هو منها . أما قبل صدور هذا القانون فإنه كان يجوز الجمع بين الأمرين . ومن ثم إذا ثبت أن المطعون عليه كان يعمل في الفترة من ٢ من مايو سنة ١٩٥١ إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ في منطقة العريش وهي من المناطق المشار إليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ بشأن المكافأة الاستثنائية ، وأنه طبق في حقه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وصرفت له المكافأة الاستثنائية ، فيلحقه الأثر الرجعي المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ويسرى ذلك على دعواه التي لم يصدر فيها حكم نهائي قبل العمل به فيتمتع لذلك بمغضا . ونظرا لأن المطعون عليه كان على جق عندما أقام دعواه في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ، فإن مصاريف الدعوى يلزم بها الخصم الأخير أي الحكومة .

(ملحق أ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ مودلا بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٩ لسنة ٦٢ بتقرير بدل إقامة للمواطنين ببعض المناطق موافقة وزارة الخزانة على منح هذا البدل للمواطنين بوزارة الحربية ببعض المناطق الأخرى بناء على التفويض الممنوح لها من مجلس الوزراء - أحقية كافة موظفي الوزارات الأخرى ممن يعملون ويقيمون في هذه المناطق في صرف هذا البدل دون قصره على موظفي وزارة الحربية .

ملخص الخصم

ومن حيث أن القاعدة المقررة طبقا لقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، بالموافقة على رأى اللجنة المالية. تبين في المذكرة التي رعت إلى المجلس في التاريخ المذكور هي منح مرتب الإقامة

للعاملين في الجهات النائية التي ذكرت في القرار بواقع ١٥٪ من الماهية الشهرية (زيدت الى ٢٠٪ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١) في مرسى مطروح وسيدي براني ويتبقى والسلوم ووادي النطرون وغيره البوصى والعريش ورمح وغزة على الايجلوز المرتب الحد الاقصى الوارد في اقرار ، وبمراعاة ان يمنح المرتب للمعينين بتلك الجهات وبشرط ان يكونوا مقيمين بها ولا يكونوا من اهالى الجهة التى يعملون بها (تمنح نصف الفئات لمن يكون موطنهم الاصلى احدى هذه المناطق بالقرار الجمهورى رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١) ولا يمنح في اى جهة خلاف الجهات المشار اليها الا بموافقة وزارة المالية وبشرط ان تكون الجهة المطلوب منح البديل فيها بعيدة عن وادى النيل بثلاثين كيلومترا على الاقل .

ومن حيث انه ولئن كانت منطقتا برج العرب والحمام لم تردا ضمن الجهات التى اشار اليها قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره الا ان الجهة الادرية المدعى عليها لا تتعارض في صدور موافقة وزارة المالية على منح موظفى وزارة الخارجية في المناطق الواقعة من يهيج حتى مرسى مطروح وبفضل ضمنها برج العرب والحمام مرتب اقامة وان ذكرت ان هذه الموافقة مقصورة الاثر على موظفى وزارة الحرية فقط فلا تنصرف الى غيرهم من الموظفين .

ومن حيث انه متى كانت هذه المحكة سبق ان قضت بان المحكة التى دعت الى تقرير مرتب الاقامة بالصحراء هى تشجيع الموظفين والمستخدمين من غير المنتخبين محليا على الانتقال على العمل بتلك الجهات النائية والاستمرار فيه بروح طيبة وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشغل العرش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق الخالية من العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات وانه في ضوء هذه المحكة يتعين فهم وتفسير مدلول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب ، وان هذه الظروف التى من اجلها تقرر البديل يستوى فيها الموظفون جميعا الدائمون منهم والمؤقتون والخارجون من الهيئة وعمل اليومية - فانه في ضوء هذا القضاء لا وجه للقول بان موافقة وزارة الخزنة على منح البديل لموظفى وزارة الحرية في المنطقة الواقعة من يهيج حتى مرسى مطروح لا تنصرف الى سائر العاملين في الوزارات الاخرى لا وجه لذلك لان التفويض الممنوح لوزارة المالية في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن مقصورة الاثر على تحديد الجهات الاخرى غير الواردة في هذه القرارات التى يرى منح العاملين فيها بدل الاقامة فلا يمتد هذا التفويض الى اثار معاملة خاصة لفئات معينة من

موظفي الدولة دون غيرهم ما دام أن النشاط في تقرير هذا البديل هو الإقامة
نوعاً في الجهات التي عينتها قرارات مجلس الوزراء أو وزارة المالية وأن حكمة
المنح تشجيع من يحملون بالحكومة في تلك الجهات النائية بصفة عامة على
الإقامة فيها دون استثناء .

(طعن ٨٠٥ لسنة ١٢ في — جلسة ١٨/٣/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ والمعدل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تقرير راتب أقامة العاملين ببعض
الجهات لفرض منح هذا الراتب للعاملين في مرسى مطروح وسيدي براني
وطريق والعلوم ووادى النطرون والعريش ورفع غزة — أحياء العاملين
ببلدة الشيخ زويد التابعة للعريش في صرف راتب الإقامة المثلر اليه متى
أوقرت فهم شروط استحقاقه رغم عدم النص على بلدة الشيخ زويد بقرار
مجلس الوزراء المثلر اليه — أساس ذلك أن هذا القرار قد استهدف منح
المقيمين بالجهات القالية التي حددتها ، راتب الإقامة ومن ثم تنصرف كلمة
« العريش » التي وردت بذلك القرار الى جهة المرسى بما يتبعها من
نواح تدخل في تقسيمها الإداري دون أن يقتصر ذلك على مدينة العريش
وحدها — صدور قرار وزير الحربية رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٦٤ بفصل الشيخ
زويد من العريش وجعلها فصلاً مستقلاً عنها لا يحصلون دون أحياء العاملين
بها في صرف هذا الراتب إذ أن العبارة في استحقاقه وفقاً لقرار مجلس الوزراء
المثلر اليه هي الإقامة في إحدى الجهات القالية في مفهوم هذا القرار ونفساً
للأوضاع القالية وقت صدوره ومن ثم فإن ما يطرح على التقسيم الإداري الذي
كان قائماً بعد ذلك من تعديل يقسم تغيير اسم هذه الجهات أو تبقيتها لجهة
أخرى لا يؤدي إلى حرمان المقيمين بها من راتب الإقامة بعد استحقاقهم له .

ملخص الحكم

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية بشأن منح
مرتب الإقامة التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩٥٢/٦/٤
أنها نصت على أن « بمنح مرتب الإقامة بالنسب الآتية :

١٥٪ من المأهية الشورية للموظفين والمتقاعدين في مرفق مطروح
 وسيدى برانى وطريق والسليم وادى الفطرون ومة الجوسى والعريش
 وزمخ وغزة بحيث لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٥٠٠٠٠ جنيه في
 الشهر بالنسبة للداثين والمؤقتين ولا يقل عن ٧٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٥٠٠٠
 جنيه في الشهر بالنسبة للخارجين عن الهيئة ١ - ٢٠٠٠٠ - ٢٠٠٠
 ٣ - ٤٠٠٠ مع مراعاة القواعد الآتية :-

١ - يمنح مرتب الإقامة للموظفين المسفحكين المعينون بتلك الجهات
 بشرط أن يكونوا مقيمين فيها ولا يكونوا من أهالى الجهة التى يعملون بها . . .
 وانصحت بمذكرة اللجنة المالية سالفة الذكر عن الحكمة من تعيين مرتب
 الإقامة وهى تشجيع الموظفين والمتقاعدين على الاقامة على العمل بالجهات
 البائية والاستمرار فيها بروح طيبة وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من جفينة
 ويخلف البش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق البعيدة من الخضرة
 الخضرة من وسائل الراحة والواصلات بحيث يمكنهم
 الطبيعة في اقليم مظاهرها ويقومون بأشغال الأعمال مع ارتفاع تكاليف المعيشة
 وعدم توافر المرافق . وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١
 فى شأن تعديل بعض احكام قرارات مجلس الوزراء الخاصة بمرتب الإقامة
 لموظفى الحكومة ومستخدميه فى مناطق الصحراء التالية لبلاد التوبة وينص
 فى المادة ١ على أن « تزداد بواقع ٥ ٪ من المرتب الاساسى فئات المرتب الإقامة
 الجدد المتقاعدين قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٤ يونيو سنة ١٩٥٤
 ١٩٥٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ للمشار إليها وتلقى الجبوع المصوى بهذا المرسوم
 الصادر بهذين القرارين . ونص فى المادة ٢ على أن « تطبق أحكام قرارى
 مجلس الوزراء المشار إليهما متصلة على النحو الواز بالمادة السابقة فى شأن
 مجال الحكمة على أن يكون الحد الأدنى المقرر لمرتب الإقامة بالنسبة لهم
 ٧٥٠ م شهريا » ونص فى المادة ٣ على أن « يمنح مرتب الإقامة بتسبب الغلات
 المحددة له وفقا لحاكام قرارى مجلس الوزراء المشار إليهما بالنسبة للموظفين
 والعمال الذين يعملون فى المناطق والبلاد المقترحة فيها هذا المرسوم ويكون
 موطنهم الاصلى احدى هذه المناطق أو البلاد . » ونص فى المادة ٥ على أن
 ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اول الشهر التالى لتاريخ
 نشره وقد نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فى ١٩٦١/٦/٧ .
 ٢ - ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن التمتع بولادة المولودين وحقق
 فى وظيفة عسكري درجته بالدرجة المعادلة ١٩٤٠ / ١٠ / ٢٠٠٠ م من ١٩٤٠ / ٤ / ١٩٤٠

وعمل منذ تعيينه حتى تاريخ العدوان الاسرائيلي على البلاد بلدة الشيخ زويد التي كانت تابعة للعريش كما يبين من كتاب وكيل نيابة رقم ٦٦١١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٩ المودع من الحكومة ملف الدعوى ، ولما كانت العريش من جميع الجهات التي نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ مع منح المقيمين بها مرتب اقلية ، ومن ثم فان المدعى يستحق هذا المرتب بواقع نصف الفئة المقررة للعريش من ١٩٦١/٧/١ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ ، وذلك باعتباره من مواطني العريش ومن طائفة عمال اليومية المقيمين بها ، ولا وجه للقول بأنه طالما كانت بلدة الشيخ زويد لم ترد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ ، فلا يستحق المقيمون بها هذا المرتب ، وذلك لان قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد استهدف منح المقيمين بالجهات النائية التي حددها مرتب الاقلية ومن ثم فان مفهوم كلمة العريش التي وردت في هذا القرار تقتصر على جهة العريش وما يتبعها من نواح تدخل في تقسيمها الاداري دون ان يقتصر على مدينة العريش وحدها وبالتالي يستحق المقيمون في هذه الجهة مرتب الاقلية ولا يغير من ذلك ما طرأ على هذا التقسيم الاداري من تعديل بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٦٤ والذي يترتب عليه فصل الشيخ زويد عن العريش وجعلها مقسما مستقلا عنها ، وذلك لان العبرة في استحقاق مرتب الاقلية وفقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه هو الاقلية في احدى الجهات النائية في مفهوم هذا القرار وفقا للاوضاع القائمة وقت صدوره ، ومن ثم فلا يغير من طبيعة هذه الجهات وظروف المعيشة وهي حالة استحقاق هذا المرتب ما يطرأ على التقسيم الاداري الذي كان قائما من تعديل يتضمن تغيير اسم هذه الجهات او تبعيةها لجهة اخرى او افراد ذاتية مستقلة بها ، وبالتالي فان فصل بلدة الشيخ زويد عن العريش وجعلها مقسما مستقلا عنها لا يؤدي إلى حرمان المقيمين بها من مرتب الاقلية بعد استحقاقهم له .

(طعن ٢٥٣ لسنة ١٩٩٠ في ١٩ جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤ .)

(ملحوظة : في نفس المعنى طعون ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ لسنة ١٩٩٠ في ١٩١ ، ١٩٢ لسنة ٢٠٠٠ في ٢٠ جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤ .)

قاصدة رقم (٩٤)

المبدأ :

١- مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ قصر منح راتب الاقلية على المهجرين سابقين رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ يعتمد به اعتبارا من ٢٣

من يناير سنة ١٩٦٣ ولا تسرى احكامه باثر رجعى - التجاوز عن استرداد
المبالغ التى صرفت خطأ قبل القانون لا يعنى احقية من لم يصرف في القضاء هذه
المبالغ - يبين ذلك .

ملخص الحكم :

يبين من نصي قواعد منح مرتب الاقلية ان مجلس الوزراء قد وافق في
١٠ من فبراير سنة ١٩٢٥ على منح هذا المرتب للموظفين والمستخدمين الذين
يقيمون في الجهات الثانية ، وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ وافق المجلس على
زيادة فئة المرتب المذكور بالنسبة لموظفي مصلحة المناجم والمحاجر ، ثم
صدر بعد ذلك قرار المجلس في ١٤ من يناير ، ١٥ من ابريل سنة ١٩٥١
بتطبيق الفئات العالية التى نص عليها القرار المشار اليه على طوائف
اخرى من الموظفين نص عليهم وفي ٢ من مايو سنة ١٩٥١
قرر المجلس تعميم صرف مرتب الاقلية على جميع موظفي الدولة الذين
يعملون بالصحراء وبلاد النوبة ، كما قرر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ منح
الموظفين والمستخدمين المتقنين محليا بالجهات الثانية مرتب اقلية بواقع ربع
الفئات الواردة بقرايه الصادرين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ و ٢ من
مايو سنة ١٩٥١ ، ولكن نظرا لما اسفر عنه تطبيق القرارات السابقة من
زيادة كبيرة في اعباء الميزانية تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة
اقتрحت فيها (أولا) إلغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٥ من ابريل
و ٢ من مارس سنة ١٩٥١ و ٢٦ من مارس سنة ٥٢ (وثانيا) تعديل قراره
الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ بمنح مرتب الاقلية في جهات معينة
وبنسب اقل ، ثم نص البند (ثالثا) من المذكرة على انه « استثناء من القواعد
المنظمة يستمر العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة
١٩٢٥ بالنسبة لمهندسي مصلحة المناجم والمحاجر ومهندسي مصلحة المساحة
الذين يقومون بمسح الصحراء ، وبقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من
يناير سنة ١٩٥١ بالنسبة لموظفي محطة الاحياء المائية الفنين » وقد وافق
مجلس الوزراء على هذه المذكرة بجلسته المتعقدة في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ .

ومن حيث انه يستفاد مما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤
يونيه سنة ١٩٥٢ قد أعاد تنظيم قواعد مرتب الاقلية بان عين الجهات التى
يصرف هذا المرتب للموظفين والمستخدمين الذين يعملون بها ، كما حدد فئات

المرتبة المذكور ، وبخصوص مصلحة المناجم والمحاجر مصر منح المرتبة على طائفة واحدة من العاملين بها وهم المهندسون ، وسكت من باقى العاملين سواء الموظفين منهم أو المستخدمين ، وفماذ هذا السكت أن حكمهم في اقتضاء بترتب الأتامة قد زال وانتهى اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٥٢ تاريخ الممل بقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، كما أن منطقة أبو رديس بسيناء — والتي كان يعمل بها الدمى — لم تكن من بين المناطق التى عينها ذلك القرار .

ومن حيث أنه قد صدر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن مرتب الأتامة لموظفى وعمال مصلى المناجم والوقود والابحاث الجيولوجية والتعدينية مشيراً في ديباجته الى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ٤ من يوليه سنة ١٩٥٢ ، ونص في المادة الأولى منه على أن يستحق موظفو وعمال مصلحة المناجم والوقود وموظفو وعمال مصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية الذين يعملون بالصحره مرتب اقامة بالفلت الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وبالشروط والأوضاع المقررة فيه « ونص في المادة الثانية منه على أن « يستبقى موظفو وعمال مصلحة المناجم والوقود المبالغ التى صرفت اليهم بصفة مرتب اقامة اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٥٢ ، كما يستبقى موظفو وعمال مصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية ما صرف اليهم بالصفة المذكورة اعتباراً من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ، ويتجاوز عن استرداد المبالغ السالف ذكرها منهم » ونص في المادة الثالثة منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية » وقد تم النشر فيها بالمعد رقم ١٠ في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٣ ، وقد نصت المادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ على أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خالص في القانون وعلى ذلك فإن القانون المذكور يعمل به اعتباراً من ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٣ ، ولا تسرى أحكامه قبل هذا التاريخ بآثر رجعى ينطبق الى الماضي ، ولا يغير من ذلك ما جاء بهنكرته الإيضاحية من اقتراح مريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفى وعمال مصلحة المناجم والوقود اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٥٢ ، إذ العبرة في تقرير الرجعية بانص عليه في القانون ذاته وليس بما أورده الفكرة الإيضاحية ، وإذا كان القانون المذكور قد نص صراحة في المادة الثانية منه على التجاوز عن استرداد المبالغ

التي صرحت اليهم اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٢ كمرتب اقامة مائة ليس
معنى ذلك — كما ذهب اليه خطأ الحكم المطعون فيه — إلغاء قرار مجلس
الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ بآثر رجعي بمسا قرره من حرمان
هذه الطائفة من الاستفادة بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر
سنة ١٩٤٥ ، بل أنه يستفاد من عبارة هذه المادة أن هذه المبالغ إنما صرفت
دون وجه حق بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو
سنة ١٩٥٢ والا ما كان المشرع في حاجة الى النص على التجاوز من
استردادها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه للدمى الى
أنه قد أدرجت اعتمادات مالية بميزانية المصلحة في السنوات المتتالية من عام
١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٣/٦٣ لمواجهة تكاليف صرف مرتب الاقامة ، فان ذلك
لا يعني أحقية إثبات الدمى في هذا المرتب خلال هذه السنوات ، ما لم تكن
تمة قواعد تنظيمية تقرر لهم هذا الحق .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإن الدمى لا يحق له صرف مرتب
الاقامة من المدة من أول يناير سنة ١٩٦١ حتى ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣
إلتي لم يصرف خلالها هذا المرتب وعلى ذلك تكون دعواه غير قائمة على أساس
سليم من القانون .

(طعن ١٠٦٠ لسنة ١٥ في — جلسة ١٣/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المادة :

— قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض أحكام
بذلات ورواتب الاقامة وطبيعة العمل — قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨
لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ — بتعجيل بدل اقامة موظفي
الدولة وعائلاتها في محافظات سوهاج وقنا واسوان — قرار رئيس الجمهورية
رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل نص المادة الاولى من القرار رقم ٥٨٨ لسنة
١٩٦١ .

— قرار الرئيس الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بتعيين تنظيمها عليها لوكالة
بذلات ورواتب الاقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب مقتضاه

حسب هذه البدلات والرواتب على أساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل - القرارات الجمهورية الصادرة بمنح بدل اقامة للعاملين بمحافظة أسوان خلقت من أية أحكام تنظم كيفية حساب هذا البدل ومن ثم يسرى التنظيم العام الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ على بدل الإقامة الخاص بالعاملين بأسوان - أساس ذلك ما هو مقرر من أن الحكم العام يجرى على عمومه وإطلاقه - ما لم يرد ما يفيد أو يخصه .

ملخص الفتوى

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض أحكام بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل نص في مادته الأولى على أن « يكون حساب رواتب وبدلات الإقامة وطبيعة العمل وكذلك مكلفات طبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب على أساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل على أنه بالنسبة أن كان يتقاضى هذه الرواتب والبدلات والمكلفات المشار إليها من العاملين الموجودين في الخدمة في ٣٠ يونيو ١٩٦٤ فلا يجوز أن تقل نسبة الراتب أو البدل أو المكافأة عما يتقاضاه العامل في ذلك التاريخ » كما أنه كان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٤ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط وكانت المادة (١) منه تنص على أن « يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية » ثم صدر القرار رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ بمعدل نص المادة الأولى من القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ على الوجه الآتي : « يمنح العاملون الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية ويخفض هذا البدل إلى ٢٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موظفه الأصلي إحدى محافظات سوهاج أو قنا أو أسيوط ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ الذي أضاف إلى القرار الجمهوري رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ مادة جديدة رقم ٢ مكرر نصها الآتي : « لا يترتب على تطبيق المسائلتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه العاملون الحاليون من مقدار بدل الإقامة » .

ويخلص من النصوص المتقدمة أن القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ تضمن تنظيمها عاماً لكافة بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب مقتضاه حساب هذه البدلات والرواتب على أساس

بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل ، وإذا كثرت القرارات الجمهورية الصادرة يمنع بدل اقامة للعاملين بمحافظة اسوان خلت من لية احكام تنظم كيفية حساب هذا البدل فمن ثم يسرى التنظيم العلم الذي تضمنته القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ على بدل الاقامة الخامس للعاملين بأسوان طبقا لما هو مقرر من أن الحكم العلم يجري على عمومه وإطلاعه ما لم يرد ما يقيد أو يخصه . ولا يجوز الاحتجاج في هذا المقام بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٦ تضمن حكما خاصا بقيد من احكم العلم للوارد في القرار رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ إذ ورد النص فيه على منح البدل بواقع ٣٠٪ من مرتبتهم أو أجورهم الأساسية وهذا يعنى حساب النسبة المذكورة على اساس المرتبات الفعلية وليس على اساس بداية مربوط الدرجة كما يقضى بذلك الحكم العلم ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن النص المذكور ورد في جميع القرارات الصادرة بمنع بدل اقامة للعاملين بأسوان ابتداء من للقرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ثم للقرار الجمهوري رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ ثم للقرار الجمهوري رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٦ ولم يقصد به سوى استبعاد المرتبات والأجور الإضافية مثل مرتب الماجستير والدكتوراه والاجر الإضافي والبدلات الأخرى — من المرتبات والأجور التي يتبع على أساسها بدل الإقامة وما يؤكد ذلك أن آخر قرار صدر بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية — وهو القرار الجمهوري رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ — قضى بمنح البدل بنسبة معينة من أول مربوط الدرجة حيث تنص المادة (١) منه على أن « يمنح للعاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقتا وأسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد بدل اقامة بواقع ٣٠٪ من بداية مربوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة وواقع ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن كان موطنهم الأصلي بالمحافظة على أن يخضع البدل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه » كما تنص المادة (٣) من هذا القرار على أنه « لا يترتب على تطبيق احكام المادتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه العاملون الحاليون من مقدار بدل الاقامة » ومؤدى هذين النصين حساب بدل الاقامة للعاملين بمحافظة اسوان بواقع ٣٠٪ من بداية الربط الملقى للدرجة واستثناء من ذلك اذا كان العامل يتقاضى في تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه بدل الاقامة محسوبا بنسبة مئوية من مرتبه الأساسي

فانه يستبر في نقاضيه على الأساس المتقدم بصفة مؤقتة حفاظا ورحمة للمستوي المعيشي الذي رتب أموره ملية وذلك الى أن يرقى لفئة مالية اعلى.

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بدل الاعالة المقرر للعاملين بالازهر المستقلين بمحافضة اسوان يحسب على أساس نسبة مئوية من بداية مربوط الدرجة المعين عليها العامل مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه في المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

(فتوى ٤٥٦ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح بدل اقامة موظفي الدولة وعملها بمحافظات سوهاج وقنا واسوان - حكمة تقرير هذا البديل - العمل على استقرار العاملين بهذه المناطق الثانية وتشجيعهم على العمل بها - مناط استحقاقه - القيام بالعمل فعلا في الجهاز الإداري للدولة بأحدى المناطق المذكورة - احقية جميع موظفي الدولة وعملها العاملين بهذه المناطق في اقتضاء هذا البديل - مستوى في ذلك العاملون الدائمون والمؤقتون والعينون بمكافآت شاملة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل اقامة لموظفي الدولة وعملها في محافظة اسوان تقضى بأن يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في محافظة اسوان بدل اقامة بواقع ٣٠٪ من مرتبتهم أو لجورهم الاساسية ويخفض هذا البديل الى ٢٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسي ان كان موطنه الاصلى محافظة اسوان بشرط ألا يكون الموظف أو العامل ممتعا بمنزلة يسكن مجتأ أو يدنع ايجارا لسميا ، وذلك بدلا من الفئات الواردة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ والمشار اليه .

وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقرار الصادر بمنح هذا البديل عند إصداره وهي أن الاهتمام بأمر المحافظات النائية سوهاج وقنا وأسوان يتفق العمل على استقرار الموظفين فيها ، وأن من أهم وسائل تحقيق هذا الاستقرار تشجيعهم على البقاء في هذه الجهات بمنحهم بدل إقامة .

ولما كانت تلك الظروف التي تقرر من أجلها منح هذا البديل يستوى فيها العاملون جميعا الدائمين منهم والمؤقتين والمخبرين على درجات أو بكفالات شاملة ما داموا يعملون في الجهاز الإداري للدولة بهذه المحافظة وما دام الناطق في تقرير هذا البديل هو الإقامة فعلا في هذه المحافظات فضلا عن أن المعينين بكفالات شاملة هم من موظفي الدولة وعمالها بغلا يسوغ حرمانهم من بدل إقامة مقرر لهؤلاء جميعا طالما أنه لن يراعى في تحديد المكافآت الشاملة لهم أن تشمل بدل الإقامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري أن أحكمه القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المصلد بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ تبين على جميع موظفي الدولة وعمالها الدائمين منهم والمؤقتين السنبيين يعملون بالجهات التي جدها ومن بينهم المعينون بكفالات شاملة طالما أن هذا الشئ لم يتناول هذا البديل .

(نقوى ٢١٨٥ في ١١/٦/١٩٦٦)

قائمة رقم (٩٧)

المبدأ :

بدل الإقامة المقرر للعاملين بأسوان — قرارات رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ، رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ ، رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ ، رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن بدلات الإقامة للعاملين بالمناطق النائية تبين على العاملين بالمؤسسات العامة باعتبارهم يدخلون في عداد العاملين المعينين بهذه القرارات ، ومن ثم يفيدون من بدل الإقامة المقرر بها — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ أنطوى على تعديل جزئي للقرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ مؤداة استحقاق العامل بمحافظة أسوان غير المتبع بمسكن حكومي مجاني لبذل إقامة مزيده بنسبة ٣٠٪ من المرتب استحقاق

المتجمع بهذا المسكن في هذه المحافظة وكذلك العاملين بمحافظتي سوهاج وقنا
إلعدل بنسبة ٢٠٪ من المرتب اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ يستحق البديل لجميع العاملين بمحافظة أسوان بنسبة
٢٠٪ سواء المتقاعدين بمسكن حكومي مجباني أو غير
المتقاعدين بمثل هذا المسكن - أعمال القواعد المتقدمة
على العاملين بمنطقة مصر العليا بأسوان التابعة للمؤسسة المصرية
العامة للكهرباء - للعاملين الذكور الحق في استثناء بدل الإقامة المزداد أي
بنسبة ٣٠٪ من المرتب على أن يؤدون القية الإجبارية للمسكن الحكومي
الذي كانوا يشغلونه بمراعاة القواعد التي وردت في قرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٠/٧/١٩٣٥ والتي أعاد النص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩

بمجلس القوى
...

يبين من تسمى القواعد المنظمة لمنح بدلات الإقامة للعاملين في المناطق
الناثية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة
لموظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان كان ينص في
المادة (١) على أن « يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في
محافظات سوهاج وقنا وأسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم أو
أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البديل إلى ١٠٪ من المرتب أو الأجر
إلإسبسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، ثم صدر قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٨٨
لسنة ١٩٦١ المشار إليه فنص في المادة (١) على أنه « يمنح موظفو الدولة
وعملها الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم
أو أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البديل إلى ٢٠٪ من المرتب أو الأجر
إلإسبسي لمن كان موطنه الأصلي محافظة أسوان بشرط ألا يكون الموظف أو العامل
بتمتعاً بمسكن مجاني أو يدفع فيه أجراً اسبسياً ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٩ ونص في مادته الأولى على أن يستبدل نص المادة
الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص
الآتي :

« يمنح العاملون الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع
٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البديل إلى

١٠٪ من المرتب أو الأجر الأسفلى لمن كان موطنه الأصلي إحدى محافظات سوهاج أو قنا أو أسوان . « وأخيراً صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٦ «بإضافة مادة إلى القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه نص على أنه لا يترتب على تطبيق المادتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه العاملون العاملون من مقدار بدل الإقامة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أنها حين قررت منح بدل إقامة للعاملين بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان بقصد التشجيع على العمل بذلك المناطق النائية جاءت عباراتها عامة شاملة لجميع العاملين بأجهزة الدولة في تلك المحافظات بغير تخصيص لطائفة منهم دون الأخرى ، ومن ثم فلا وجه للقول بقصر الإفادة من هذا البديل على العاملين بالحكومة دون العاملين بالؤسسات العامة ، ذلك أن العاملين بالؤسسات العامة يحكم أنهم من العاملين في أجهزة من أجهزة الدولة ويوصف أنهم من الموظفين المسوميين يدخلون في عداد العاملين المعنيين بهذه القرارات ، ومن ثم فينبون من بديل الإقامة المقرر بها .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه كان ينظم بدل الإقامة المقرر للعاملين في المحافظات الثلاث : سوهاج وقنا وأسوان وكان يقضى بمنحة بنسبة ٢٠٪ من المرتب لغير أبناء هذه المحافظات ، ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه نقض بمنح البديل للعاملين بمحافظة أسوان من غير المتقدمين بمسكن حكومي بجائى بنسبة ٣٠٪ من المرتب ، ومن ثم فإن هذا القرار الأخير يكون قد انسحب على تعديل جزئى لأحكام القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيظل كل منهما قائماً ومعمول به في مجاله الخاص به ، فيستحق العاملون بمحافظة أسوان غير المتقدمين بمسكن حكومي بجائى بدل إقامة مزيد بنسبة ٢٠٪ من المرتب وذلك وفقاً لأحكام القرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، أما غيرهم من العاملين بمحافظة أسوان المتقدمين بمسكن حكومي بجائى وكذلك العاملين بمحافظتي سوهاج وقنا فإنهم يظلون خاضعين لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، فيستحقون البديل بنسبة ٢٠٪ من المرتب ، على أنه اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يستحق البديل لجميع العاملين بمحافظة أسوان ٣٠٪ سواء للمتقدمين بمسكن حكومي بجائى أو غير المتقدمين بمثل هذا المسكن ، أما للعاملين بمحافظتي سوهاج وقنا فيظلون مستحقين

لإبدل المقر بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر ، فإن العاملين بمنطقة مصر العليا بأسوان التابعة للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء يستحقون بدل الإقامة في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب متى كانوا من غير أبناء هذه المحافظة ، اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه يتعين التفرقة بين من يتبع منهم بمسكن حكومي مجاني فيظل خاضعاً لأحكام القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فيستحق البدل بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب ، وبين من لا يتبع بمسكن حكومي مجاني فيخضع لأحكام القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيستحق بدل الإقامة الزيد بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب ، واعتباراً من تاريخ العمل بالقرار رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يستحقون جميعاً - سواء من يتبع منهم بمسكن حكومي مجاني أو من لا يتبع بمثل هذا المسكن - بدل إقامة بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما يطلبه هؤلاء العاملون من أداء القيمة الإيجارية للمسكن الحكومي الذي يشغله كل منهم ، في مقابل استحقاقه إبدل الإقامة الزيد أي بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب ، فإنه ليس ثمة ما يمنع من إجابتهم إلى هذا الطلب ، ذلك أن مجانية المسكن الحكومي أو دفع إيجار اسمي له ، لا يعدو أن يكون ميزة خاصة للعامل ، فإذا كانت هذه الميزة تحجب عنه ميزات أخرى تقررها القوانين واللوائح ، فإن له أن يفاوض بعضها جلياً للبعض الآخر ما دامت لا تتسبب له في وقت واحد وذلك حسبما يراه محققاً لمصلحته ، ومن ثم يصرف بدل الإقامة كلياً للعامل الشاغل للمسكن الحكومي طبقاً للفتاوى المقررة بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، مع تحصيل إيجار منه عن هذا المسكن اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ، على أن يراعى في تحصيل هذا الإيجار القواعد التي وردت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٥ والتي أعاد النص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٩ والتي من مقتضاها أن يحصل من العاملين اللذين بالإقامة في المسكن الحكومي إيجار المثل بشرط ألا يجاوز ١٠ ٪ من الماهية الأصلية ، أما

العمالين المرخص لهم بالإقامة في المساكن الحكومية فيحصل منهم أيجار المثل بشرط ألا يجاوز ١٥٪ من المأهية الأصلية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العمالين بمنطقة مصر العليا بأسوان لبذل الإقامة المقرر للعمالين بأسوان وذلك على الوجه الآتي :

أولا — في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ الصادر اليه يستحقون البذل وفقا للفتاى المقررة به .

ثانيا — اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يضمن التفريق بين من كان منهم لا يتمتع بمسكن حكومى مجاني فيستحق البذل المزيد اعتبارا من هذا التاريخ أى بالفتاى الواردة بالقرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وبين من كان يتمتع بمسكن حكومى مجنى أو بإيجار اسمى فيظل مستحقا للبذل بفئاته المقررة بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، علي أنه يحق لهؤلاء الآخرين ان ينزلوا عن ميزة المسكن المجانى فيستحقون البذل بالفتاى المقررة بالقرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أن يؤدوا أيجار المثل عن هذه المساكن بمرأعة أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما .

ثالثا — اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ يستحقون جميعا سواء الشاغلين لمساكن حكومية مجانية أو غير الشاغلين لها بذل الإقامة بالفتاى المقررة بذلك القرار .

(مضى ٧٢ في ١٠/١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

بذل الإقامة للعمالين بأسوان — خضوعه لما جاء بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٦٤ من تنظيم عام للدلات ، ورواتب الإقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب — خضاب هذه التسهيلات والرواتب على أساس بداية مربوط الترتبة التى يشغلها العامل — أساس ذلك — عدم

ورود أحكام تنظيم كيفية حساب بدل الإقامة للعاملين بالسوان في القنارات الصادرة بمنح هذا البدل من نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥/١٩٦٤ على منح هذا البديل بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الفعلية - لا يفيد منح البدل على أساس المرتبات الفعلية دون بداية المربوط وإنما قصد به استبعاد المرتبات والأجور الإضافية من المرتبات والأجور التي يمنح على أساسها بدل الإقامة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ يسرى على البدلات المقررة قبل صدوره وكذلك على البدلات التي تقرر بعد العمل

ملخص المستوى :-

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض أحكام بدلات رواتب الإقامة وطبيعة العمل نص في مادته الأولى على أن «يكون حسب رواتب» وبدلات الإقامة وطبيعة العمل وكذلك مكافآت طبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب على أساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل ، على أنه بالنسبة إن كان يتقاضى هذه للرواتب والبدلات والمكافآت المشار إليها من العاملين الموجودين في الخدمة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ فلا يجوز أن تقل قيمة الراتب أو البدل أو المكافأة مما كان يتقاضاه العامل في ذلك التاريخ » وقبل ذلك القنران كان قنر صير قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة وعمالها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان ، وكانت المادة الأولى منه تنص على أن « يمنح موظفو الدولة وعمالها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الاساسية » ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ وقد نصت المادة الأولى منه على أن « يمنح موظفو الدولة وعمالها الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي ويخفض هذا البديل إلى ١٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي إن كان مواطنه الأصلي محافظة أسوان بشرط ألا يكون الموظف أو العامل يمتعا بمنكن مجتلى أو يدفع ثمة إيجارا أساسيا وذلك بدلا من الفئات الواردة بالقنران رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ مبدلا نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ على الوجه الآتي « يمنح العاملون التذليل يعملون في

حفاظة أسوان بدلاً لقامة بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية وبخفض هذا البديل إلى ١٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي إن كان موطنه الأصلي إحدى محافظات سوهاج أو قنا أو أسوان » وأضاف فقرة ثانية إلى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ تنص على الآتي « وتعتبر المحافظات الثلاث منطقة واحدة فيما يتعلق بصرف بدل الإقامة فيمنح العامل البديل بفئته المخفضة إذا كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » وأخيراً صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ الذي أضاف إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ مادة جديدة برقم الثانية بتركوا تنص على الآتي : « لا يترتب على تطبيق المادتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه العاملون الحاليون من مقدار بدل الإقامة » .

ومن حيث أنه يخلص من النصوص المتضمنة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ قد تضمن تنظيمها على كلمة بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب متفاه حساب هذه البدلات والرواتب على أساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل ولم ترد في القرارات الجمهورية الصادرة بمنح بدل الإقامة للمبليين بأسوان أية أحكام تنظم كيفية حساب هذا البديل ، ومن ثم يسرى التنظيم العام الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ على بدل الإقامة الخاص بالمبليين بأسوان طبقاً للقاعدة العامة في التفسير التفسيرى بأن الحكم العام يجرى على عموميته وإطلاقه ما دام لا يوجد ما يقيد أو يحد منه .

ولا يجوز الاحتجاج في هذا المقام بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ تضمن حكماً خاصاً يقيد من الحكم العام الوارد في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ إذ ورد النص على منح البديل بواقع ٣٠٪ (من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية) وهذا يعنى حساب النسبة المذكورة على أساس المرتبات الفعلية وليس على أساس بداية مربوط الدرجة كما يقضى بذلك الحكم العام ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن النص المذكور ورد في جميع القرارات الصادرة بمنح بدل الإقامة للمبليين بأسوان ابتداء من القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ ثم القرار الجمهوري رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ ثم القرار الجمهوري رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ ولم يقصد به سوى استبعاد المرتبات والأجور الاستثنائية من

المرتبات والأجور إلى يمنع على استئصالها بدل الإقالة مثل مرتب الماجستير والذكورة والأجر الإضافي من ساعات العمل الإضافية والبدلات الأخرى أيا تكن نوعها أو سببها .

كما لا يجوز الاحتجاج بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ يسرى على البدلات المقررة قبل صدوره دون تلك التي تقرر بعد العمل به بدليل أن النص ورد على البدلات (المجددة) ونسبة مئوية من المرتب ، وكلمة المجددة تنصرف إلى الماضي دون المستقبل ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن المادة الأولى من القرار المشار إليه شملت فقرتين ، تضمنت الفقرة الأولى حكما عليها دائما بشأن كيفية حساب بدلات الإقالة إلى تمنح على أساس نسبة مئوية من المرتب سواء في الماضي أو في المستقبل ووصف هذه البدلات بكلمة المجددة لا يقصر حكم الفقرة على البدلات المقررة في الماضي فقط لأن هذه الكلمة صلة تلحق البدلات أيا كان تاريخ تقريرها بدليل أن الفقرة الثانية من المادة شملت حكما خاصا ببدلات الإقالة المفتوحة قبل تاريخ العمل بالقرار مقتضاه ألا يقل البندل محسوباً على الأساس الجديد الذي تضمنته الفقرة الأولى من المادة عن البندل الذي كان يقتضاه العاقل في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤. يضاف إلى ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ لم يصدر بتقرير بدل جديد وإنما صدر بعملاً للقرار الجمهوري رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تقرير بدل إقالة خاص بالمعلمين في محافظة أسوان وهو سابق على صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن بدل الإقالة المقرر للمعلمين بمحافظة أسوان يحسب على استئصال بداية مرسوم الدرجة طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ مع مراعاة الاستثناء المقرر في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وكذلك الاستثناء الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ .

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ يمنح بدل إقامة لموظفى الدولة وعيالتها فى محافظات شوهاج وقنا واسوان — حكمه تقرير هذا البديل — خفف البديل أن كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات — المقصود بمن كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات .

ملخص الحكم :

ان الحكمة التشريعية التى املت بتقرير هذا البديل ظاهرة ، وهى تشجيع المواطنين والمهملين على العمل فى هذه المحافظات النائية ، وتمويضهم مما يلغون من مشقة بسبب ظروف الاقامة فيها بيد ان من كان موطنه الاصلى احدى المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها ، من التشجيع الاثر الذى يحتاجه الغريب عنها ، ولا يلغى عنها من مشقة بسبب ظروف الاقامة القدر الذى يلغيه ذلك الغريب ، ولذلك خلص البديل ان كان موطنه الاصلى احدى المحافظات المشار اليها بمقدار النصف ، وفى ضوء هذه الحكمة يتحدد المقصود بمن « كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات » فهو الموظف أو العامل الذى يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات المبينة آنفاً ، ولو كان قد غادرها وأقام فى غيرها لأن مفادته اياها ، لا تقطع وشائج القرى وروابط الدم بينه وبين افراد عشيرته فى محافظته الاصلية فما انفكت هذه الوشائج والروابط قائمة ماذا عاد اليها فانه يعود الى اهله ونويه ، فيجد لديهم من الاناس والاعون ما لا يجده الغريب من هذه المحافظة وهذا الاعتبار هو الذى راغاه القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المتضمن الى فى حالتيه تحقيقين البديل .

(طبع فى ٤٤) لسنة ١٩٦٣ ذى — جلسة ١٦٧٠/٦/٧)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

بدل الإقامة المقرر للعاملين بالمحافظات النائية — معنى الوطن الاصلى المقصود عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ نصت على أن يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط بدل الإقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية ويخفض هذا البدل إلى ١٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات وقد سبق أن انتهت هذه المحكمة إلى أن الحكة التشريعية التي أملت تقرير هذا البدل هي تشجيع الموظفين والعاملين في هذه المحافظات وتعويضهم عما يلحقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها وأن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها من التشجيع القدر الذي يحتاجه الغريب عنها ولا يلحق بها من المشقة بسبب ظروف الإقامة القدر الذي يلحقه ذلك الغريب ولذلك خفض البدل لمن كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المشار إليها بمقدار النصف وفي ضوء هذه الحكة يتحدد المقصود بعبارة من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات بأنه الموظف أو العامل الذي يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات البينة أننا ولو كان قد غادرها وأقام في غيرها لأن مفادته أنها لا تقطع وشائج القرى وزوايا الدم بينه وبين أفراد عشيرته في محافظته الأصلية بل تبقى هذه الشوائج والروابط قائمة بحيث إذا عاد إليها ألوفته فانه يعود إلى أهله وذويه فيجد لديهم من الانبساط والحنون ما لا يجده الغريب من هذه المحافظة وهذا الاعتبار هو الذي راعاه الشارع في حالة منح البدل مخففاً .

وحيث أنه وإن منح أن الطعون ضده قد ولأخارج محافظة سوهاج وإقام مع أسرته في المحافظات التي كان يعمل فيها وأهله إلا أن الثابت أن سوهاج هي موطن جده لآبائه وأن له هناك أولاد عمومة لأزواجه يقيمون فيها ومن ثم فهي تعتبر موطنه الأصلي في حكم قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر وبالتالي فإن ما اتخذته جهة الإدارة من منحه بدل الإقامة المخفف وتحصيل ما سبق له بالزيادة علم ذلك يكون مستحقاً ومطابقاً للقانون .

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل إقامة للعاملين في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط تخفيض البدل لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، المقصود بعبارة من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات هو العامل الذي يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات المشار إليها ولو كان قد غادرها ولقاه في غيرها - أساس ذلك أن مفادته لاتقطع وشائج القرى وروابط الدم بينه وبين أفراد عشيرته في محافظته الأصلية .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أن «يمنح موظفو الدولة وعيالها الذين يحملون في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط بدل إقامة بواقع ٢٠ ٪ من مرتباتهم ولجوزهم الأساسية، ويخفض هذا البدل إلى ١٠ ٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الحكمة التشريعية التي أملت تقرير هذا البدل هي تشجيع الموظفين والعاملين على العمل في هذه المحافظات وتعويضهم عما يلقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها ، وأن من كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المذكورة لاحتاج للعمل فيها من التشجيع القدر الذي يحتاجه القريب منها ولا يلحق فيها من المشقة بسبب ظروف الإقامة القدر الذي يلحق ذلك القريب ، ولذلك خفض البدل لمن كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المشار إليها بتقدير النصف ، وفي ضوء هذه الحكمة يحدد المقصود بعبارة « من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » بأنه الموظف أو العامل الذي يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات المبينة آنفاً ولو كان قد غادرها وأقام في غيرها لأن مفادته أيماها لا تقطع وشائج القرى وروابط الدم بينه وبين أسرته وعشيرته في محافظته الأصلية بل تبقى هذه الوشائج والروابط قائمة بحيث إذا عاد إليها الموظف فإنه يعود إلى أهله وذويه فيجد لديهم من الأيثار والعون ما لا يجده القريب من هذه المحافظة ، وهذا الاعتبار هو الذي رامته الشارع في حالة منح البدل مخففاً .

ونحيث أنه وإن كان المدمى ولد خارج محافظة سوهاج واتمام مع أسرته خريجها ، إلا أن الثابت أن سوهاج هي موطن والد جده لابييه وإن له بها أميما وأبن عم لأزالو يقيمون بها ومن ثم فهي تعتبر موطنه الأصلي في حكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦١ وبالتالي فإن ما اتخذته الجهة الإدارية من منحه بدل الإقامة المخفض بواقع ١٠٪ من مرتبه يكون صحيحا ومطابقا للقانون .

(طعن رقم ٥١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٦) .

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة ومما لها في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط - مناط استحقاق ببدل الإقامة وفقا لإحكام القرار المشار اليه هو عمل الموظف أو العامل في محافظة من المحافظات المذكورة ولا يشترط ضرورة الإقامة المنتظمة والمستقرة في هذه المحافظات كأسس ذلك : أن هدف المشرع من تقرير هذا البديل ليس تشجيع العاملين على الإقامة في هذه الجهات بل تشجيعهم على البقاء في العمل بها - بيان ذلك - تطبق .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة ومما لها في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط والذي يحكم المنازعة الراهنة أنه نص ، في المادة ١ على أن « يمنح موظفو الدولة ومما لها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط ببدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتبتهم أو أجورهم الأساسية ، وينخفض هذا البديل إلى ١٠٪ من ثلث أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » . وقد أصبحت المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية السلف ، الفكر من أنه « لما كان الاهتمام بأمن المحافظات النائية بسوهاج وقنا وأسيوط يقتضي العمل على استقرار الموظفين فيها ، ولما كان من أهم وسائل تحقيق هذا الاستقرار هو تشجيعهم على البقاء في هذه

الجهات وذلك بمنهم يدل إقامة ، ولما كان بعض الموظفين وعمل هذه
المؤسسات ينحون حاليا مرتب اقلية ، وهذا المرتب قد يزيد أو يقل من
البذل الذي يتضمنه مشروع هذا القرار ، لذلك نقض أحد هذا المشروع
على النحو المتقدم التكرار .

ومن حيث أن: البادي من نص المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١، المشار اليه أن المنط في منح بدل الإقامة بواقع ٢٠ ٪ من الرتب أو الأجر الأساسي هو: عمل الموظف أو: العمل في محافظة من المحافظات أو: ذكرها في النص، ولم يشترط النص ضرورة الإقامة المنتظمة والمستقرة في هذه المحافظات، وقد رأى المشرع في ذلك كإبر طيحي أن العمل في هذه المحافظات قريبة على إقامة الموظف أو العامل فيها، يستوي في ذلك أن يكون للموظف أو العامل إقامة دائمة ومستقرة فيها أو أن يكون إقامته غير مستقرة وله إقامة في مكان آخر. أيضا، مادام أنه يؤدي عمله في هذه المحافظات بما يتفق مع طبيعة العمل وطوره لأن هدف المشرع من تقرير بدل الإقامة في هذه الجهات ليس تشجيع العاملين على الإقامة بها بل تشجيعهم على البقاء في العمل في هذه الجهات على ما هو واضح من التأكيد الإيجابية للتشجيع.

ومن حيث ان الثابت ان المدعى يعمل بوظيفة كمستشاري أولي بسوهاج وموطنه الأصلي ليس احدى المحافظات الثلاثة سوهاج وقنا وأسيوط ، ويتقاضى طبيعة عمله الانتقال من سوهاج إلى الأقصر ، وبالعكس حسب جدول عمل الوظائف بين (الدينيتين) ، فمن ثم يكون مستحقا لبدل الاعالة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بواقع ٢٠ ٪ من مرتبه الاساسي حتى ولو لم تكن له اقلية مستقرة ودائمة بسوهاج وله اقلية باسيوط ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القوانين وتناوله وتعين الفساده والافشاء باحقية المدعى في بدل اقلية بواقع ٢٠ ٪ من مرتبه الامتياز، طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بقرار بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية - الهدف من وراء تقرير هذا البديل تشجيع المصالحين على العمل في هذه المحافظات النائية وتعويضهم عما يلاقونه من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها - انتهاء مدة تقرير هذا البديل باللفة المرتفعة - إن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات - تحديد مدلول المصطلح في مفهوم هذا القرار .

ملخص التفسير :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية تنص على انه " يمنح العاملون المندوبون بالجهاز الإداري للقوة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات متواج و قنا واستوان والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقامة بواقع ٢٠٪ من بداية مربوط مئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة وبواقع ٢٠٪ من بداية مربوط اللفة بالنسبة لمن يكن موطنهم الاصلى بالمحافظة على ان يخضع البديل للتخفيض المخصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليها " .

وبن حيث ان المشرع يهدف من وراء تقرير هذا البديل الى تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظات النائية وتعويضهم عما يلاقونه من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها .

ومن حيث ان من كان موطنه الاصلى إحدى المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها الى تلك القسوة من التضحيات التي يحتاجها القريب منها، ولا يلقى من المشقة بسبب ظروف الإقامة بها القدر الذي يلقاه القريب، فان المشرع خفض البديل لمن كان موطنه الاصلى هو المحافظة التي يعمل بها بمقدار ١٠٪ .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يتحدد المقصود بالموطن الأصلي بأنه المحافظة التي ينتمي إليها العامل بمعنى أن يكون من ابنائها وذلك يتحقق بإقامة أسرته بالمعنى الضيق المكونة من أبه وأمه وأخوته فيها كما يتحقق بإقامة عائلته المكونة من أقربائه ومن تربطهم به صلة النسب أو المصاهرة فيها ، ففي كلا الحالتين يبقى العامل من الرقابة ما يجنبه كثيرا من المشقة ومن ثم يتحقق في شأنه مناط استحقاق الدبل بالفئة المخفضة .

ومن حيث أن التسوية بين كلا الحالتين في مقدار البديل ترجع إلى أن وجود العامل في محافظة تعيش فيها أسرته بمعناها الضيق يحقق له للطائفة وعدم الشعور بالفقر أكثر من وجوده في محافظة تعيش فيها عائلته التي هي أسرته في معناها الواسع ومن ثم فإنه لا يقبل منطقاً أو عقلاً أن يتفاضل المسكّن بذكر الإقامة بعده الأدنى في التسوية التفاضلية ويتقاضى بدلاً أعلى في الحالة الأولى .

ومن حيث أن ميلاد المسئلة في الحالة المعروضة بمسألة سموهاج وأكادتها فيها مع أسرتهما حتى تاريخ التعيين يفيد استتقارهما بها واعتبارهما موطناً أصلياً بالنسبة لهما الأمر الذي تستحق معه بديل الفئة بثانوية المخفضة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق العاملية لبديل الإقامة بنسبة ٢٠٪ من بداية مربوط لفئة الوظيفية التي تشغلها (١٢) .

(انتهى ٧٦٦ في ١٠/١١/١٩٧٧)

(١٢) انظر حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسته ٧ من يونيو سنة ١٩٧٥ - مجموعة (الباقيات) التي قررتها المحكمة الإدارية العليا لسنة (١٥) من ٤٠٩ .

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدا

بدل اقامة - استحقاقه للعاملين بمحافظات سوهاج وقنا واسسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ - اختلاف فئة البديل ان لا يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة من فئة البديل المقررة ان يكون موطنهم الاصلى المحافظة - استحقاق البديل بالفئة الاعلى ان يكون مقر عمله في محافظة غير المحافظة التي بها موطنه الاصلى ولو كانت المحافظة الاخرى ايضا من المحافظات الواردة في القرار - سريان هذه القواعد على العاملين بالقطاع العام طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص التفسير :

ان قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل اقلية للمصالحين بالقطاع العام ينص في مادته الاولى على ان « يمنح بدل اقامة للمصالحين بالقطاع العام الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد والفئات وونما للقواعد المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ » .

وينص قرار رئيس الجمهورية المشار اليه في مادته الاولى على ان « يمنح العاملون الذين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا واسسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقامة يواقع ٣٠ ٪ من بداية مرسوم فئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين من لا يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة ويواقع ٢٠ ٪ من بداية مرسوم الفئة بالنسبة ان يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة على ان يخضع البديل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه » .

ومن حيث انه يتضح من نص المادة الاولى من القرار الجمهورى المسالف انكر ان المناط في تحديد نسبة بدل الإقامة لمن يعمل في احدى المحافظات المشار اليها في النص ، هو بمدى اختلاف مقر العمل من

مواطنه الأصلي ، فإن تحقق هذا الاختلاف استحق قبل بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة المالية ، مستوى في ذلك أن يكون لموطن الأصلي للعامل هو إحدى المحافظات المشار إليها في النص أو غيرها . أما إذا تجاوزت هذا الشرط واتحد متر العمل والموطن الأصلي للعامل في إحدى المحافظات المذكورة فإن البديل يستحق له بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة المالية ، يؤكد هذا النظر أن الفقرة التأسيسية من المبادأة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ الذي كان مصولا به قبل صدور القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ الذي نحن بمسددته بدكتات تنص هذه الفقرة باعتبار المحافظات المنصوص عليها في القرار وحدة واحدة نسبيا يتعلق بينها الإقامة ، وقد جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ خلوا من هذا قيد ، بل وعلى العكس من ذلك فقد أقطبوى على ما يخالفه صراحة على النحو الموضح آنفا .

وغنى عن البيان أنه لا وجه للاحتجاج بما جاء في المذكرة الإيضاحية للقرار المذكور من أن « يخفف هذا البديل إلى ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة المالية لأن كان مواطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » ذلك أنه فضلا عن أن هذه العبارة لا تغير ما انتهينا إليه على وجه قطعي ، فإنه لا يجوز التصديق عليها مع وقوع النص وصراحة دلالة على النص السابق لتفسيره .

ومن حيث أن التثبت أن المواطن الأصلي للعامل المذكور هو محافظة قنا بينما يقع مقر عمله الأصلي بمحافظة سوهاج ، ومن ثم فإنه وقد تحقق الاختلاف بين مقر عمله وبين مواطنه الأصلي يستحق بدل الإقامة بنسبة ٣٠٪ من بداية مربوط بنته الوظيفية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى استحقاق السيد / مدير شؤون العاملين بشركة مطاحن مصر العليا بسوهاج بدل الإقامة بواقع ٣٠٪ من بداية ربط بنته الوظيفية .

(غنوى ٨١٨ في ٢٥/١٠/١٩٧٣)

قاعدة رقم (١٠٥) :

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل الإقامة للعاملين ببعض المناطق النائية — المقبرة التي تتزوج أحد أبناء المحافظات المشار إليها في هذا القرار تستحق بدل الإقامة بالغة العالية — أساس ذلك — أن العبارة بوطنها الأصلي الذي لا تمسه أو تعدله والقة الزواج لأن قواتين التوظيف بخاطب الموظفة بصفتها هذه لا بوصفها زوجة وبالتالي فإن زوجها وأقاربها على وجه الاستمرار حيث تميل لا تطلع وتسلح القربى وزواجر الدم بينها وبين ذويها في محافظتها الأصلية التي تعتبر حوما هي موطنها الأصلي الذي لا موطن سواء في هذا المجال .

ملخص التفسير :

إن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل إقامة للعاملين ببعض المناطق النائية تنص بأن « يمنح العاملون المدنيون بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا واسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من بداية مزبوت نتائجهم الوطنية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة وواقع ٢٠٪ من بداية مزبوت الفئة بالنسبة أن يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة على أن يخضع البديل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليها » والحكمة التشريعية التي أملت تقرير هذا البديل ظاهرة وهي تشجيع الموظفين والمعامل على العمل في هذه المحافظات النائية وتعويضهم مما يلغونه بسبب ظروف الإقامة فيها ، بيد أن من كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المذكورة لاحتاج للعمل فيها إلى ذلك القدر من التشجيع الذي يحتاجه الغريب عنها ، ولا يلحق فيها من مشقة — بسبب ظروف الإقامة — القدر الذي يلحقه ذلك الغريب ، ولذلك خفض البديل أن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات النائية بقدر ١٠٪ ، وفي ضوء هذه الحكمة يتخذ القصور بعبارة من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، فهو الموظف أو العامل الذي ينتمي بأصله إلى هذه المحافظة ، بمعنى أن يكون من أهلها ، أي أن تكون أشرافه بعبارة

الواسع موجودة في هذه المحافظة ، والأسرة لا تقتصر على الأب والأم والأخوة بل تمتد لتشمل مجموعة من الناس تربطهم ببعض صلة النسب أو المصاهرة ، ولا يمكن أن يكون قصد المشرع قد أنصرف عند ذكره عبارة الموطن الأصلي إلى محل إقامة الموظف هو وأسرته (زوجته وأولاده) ، والأمر كذلك قد قصر العبارة السابقة على كلمة الموطن فقط ولم يكن هناك داع لذكر الموطن الأصلي .

ومن حيث أنه ترقيا على ما تقدم فإن المخففة التي تتزوج أحد أبناء المحافظات المصلي إليها تستحق بذل الإقامة بالفترة المالية لأن العبارة بموطنها الأصلي حيث تقيم عشترتها وذووها ، ذلك الموطن الذي لا يسهه أو تعدله واقعة الزواج لأن قوانين التوظيف تخاطب الموظفة بصفتها هذه لا بوصفها زوجة ، وبالتالي فإن زواجها وإقامتها على وجه الاستمرار حيث تعمل لا تقطع وشائج القرى وروابط الدم بيننا وبين ذويها في محافظتها الأصلية التي تعتبر دوماً موطنها الأصلي الذي لا موطن سواه في هذا المجال .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن العبارة المخففة التي تتزوج من أحد أبناء المحافظات الثانية تستحق بذل إقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط مئتها الوطنية .

(نقى ٤٧٠ في ٢٨/١٠/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ

الموطن الأصلي في مفهوم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ يتحدد بإقامة أسرة العامل أو العاملة أي بإقامة الدم القائمة على صلة النسب وتنتد إلى الحواس فقط ، ولا يدخل في هذا المقتول في مقام تحديد الموطن الأصلي موطن زوج العامل أو العاملة ولا موطن أسرته

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٤٠ من القانون المدني على أن « تكون أسرة الشخص من نوى قرابه ، ويعتبر من نوى القرين كل من يجمعهم أصل مشترك » والمستقر في القانون وفي الشريعة الإسلامية أن القرابة تقوم على الانتماء إلى أصل مشترك ، أما الزواج فليس قرابة وإنما هو رابطة بين رجل وامرأة تنفد الحل بقصد إنشاء الأسرة من فروعهما فترتبط فروعهما بأصولهما في نطاق الأسرة أما الزوجان أنفسهما فلا قرابة بينهما بل جسدتهما رابطة الزوجية . أما المصاهرة فعلى ما عرفها القانون وعلى المستقر في الشريعة الإسلامية أنها ليست قرابة ، وإنما هي رابطة تربط أحد الزوجين بالقراب الزوج الآخر في نفس نوع ودرجة قرابة كل منهم بالزوج قريبة . وعلى ذلك فلا الزوج ولا المصاهرة يعتبران اقرب للزوج الآخر . فلا تدخل الزوجية ولا المصاهرة عنصرًا في تحديد مخلوق الأسرة بالمعنى المقيد في تحديد الموطن الأصلي . إذ أن تعريف الأسرة هنا له معنى خاص المقصود به نقط تحديد بدلول الموطن الأصلي دون سواه ، وعلى ذلك فالموطن الأصلي هو في حقيقته موطن أصبول الشخص الذي ينشأ اليهم برابطة القرابة والذي يقاب استقرار أقلية سائر اقاربه به من أصول وحواش حسب الاعمال وضرورات الحياة . أما موطن أحد الزوجين فلا يعتبر بحكم الزوجية وحدها موطنًا للزوج الآخر ، إلا إذا قامت بين الزوجين قبل رابطة الزوجية رابطة قرابة من أي نوع تجعلهما ينزلان من أصل مشترك ، فهذا يتحد بموطنهما الأصلي بحكم القرابة ، ولا انصر للزواج في تحديده . وبذلك فإن موطن المصاهر الشخص لا يكن من باب أولى أن يدخل عنصرًا في تحديد موطن الشخص نفسه .

(ملف ٤/٨٦ / ١٠٠٠ - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ م)

تعليق :

سبق للجمعية العمومية أن حددت بجلسته ١٥/١٠/١٩٧٥ (مسقط) الموطن بأنه المحافظة التي ينشأ إليها العامل بأصوله بأن تكون أسرته بمعناها الواسع موجودة بها ، وأن الأسرة لا تقتصر على الأب والأم ولاخوة بل تمتد لتشمل مجموعة من الناس تربطهم ببعضهم صلة النسب

أو المصاهرة ، وقد رددت الجمعية في فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/٢٠/١ (ملف ٧٧٨/٤/٨٦) العبارات ذاتها تقريبا عند تعريف الموطن الاصلي ، فانتجت الى ان محافظة سوهاج المولودة فيها العاملة التي كانت حالتها محل بحث واتمت فيها مع أسرتها بالمعنى المذكور هو موطنها الاصلي ، وفزت استحقاقها اليك بالنسبة المخفضة .

قائمة رقم (١٠٧)

المقدمة

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين الموفدين للتدريب - نصه على الاحتفاظ للعامل الموفد للتدريب بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته أثناء فترة تدريبه داخل الجمهورية - معيار التفرقة بين التدريب والدراسة ان التدريب يستهدف حسن اداء العمل في ذاته من جميع العاملين ، أما الدراسة فغايتهما تكسوين صفة متميزة في العلم تصلح لتولي المناصب القيادية .

ملخص القضايا

تخلص وقائع هذا الموضوع في ان بعض ضباط الشرطة العاملين بالجهات الثانية طلبوا صرف راتب الإقامة المقرر للمناطق الثانية أثناء انقضاءهم بفرق استكشاف القنابل بمدرسة المهندسين بالقوات المسلحة وذلك طبقا لنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين الموفدين للتدريب وقد سبق للجمعية المسبوبة ان اقرت بيان الضباط بمعهد تدريب ضباط الشرطة او معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة لا يعتبر في حكم التدريب اذ ان الدراسة بهما لا تدعو في حقيقتها دراسة بالمعنى الصحيح وليست تدريبا ومن ثم لا تسرى على الدارسين بهما احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ سالفة الذكر ولا يستحقون بالتسالي راتب الإقامة المقرر لبعض الجهات الثانية عند التحاقهم للدراسة باني من المعهنتين - إلا ان الضباط العاملين بهذه الجهات التمسوا صرف راتب الإقامة المقرر لهم أثناء انقضاءهم بفرق استكشاف القنابل بمدرسة المهندسين بالقوات المسلحة لمطابقتهم وزارة الداخلية من ادارة الفتوى للداخلية الرأي في مدى أحقية

ضباط الشرطة في صرف راتب الاقامة أثناء انتدابهم لطفي الفرق التدريبية بمدرسة المهندسين بالقوات المسلحة وبإدارة المرور المركزية ومدرسة الرياضة البدنية ولاسلكي شرق القاهرة ومركز التدريب الراقى ومعمد الدفاع المدنى بالقاهرة ، فقامت ادارة الفتوى بالكتاب رقم ١٣٦١ المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢ بأحقية المذكورين في صرف راتب الاقامة طوال مدة تديهم على اساس ان الالتحاق بالفرق المشار اليها يعد تدريبا وبالتالي يستحقون راتب الاقامة وقامت وزارة الداخلية باخطار الجهات المختصة للمبيل بالفتوى ، وغندما طلبت بخيرية أمن اسنوان من ادارة الميزانية اعتياد صرف المبالغ المجهدة للضباط التابعين لها اتتت بان الادارة المسماة للميزانية بوزارة المالية رأت عدم ملائمة تنفيذ الفتوى وعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في الخلبس عشر من شهر ديسمبر ١٩٧٦ باستثنان لها ان المسادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين المؤقتين للتدريب تنص على ان « يحتفظ العامل المؤقت للتدريب بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته اثناء فترة تدريبه في داخل الجمهورية » ومن ثم فانه يلزم الييسان مدى احقية ضباط الشرطة المذكورين في الاحتفاظ براتب الاقامة المقصور لهم طوال مدة ايادهم للفرق المشار اليها ، التفرقة بين التدريب والدراسة وما اذا كان الايفاد لذلك الفرق يعتبر تدريبا ويطبق في شأنه القرار الجمهورى المشار اليه ، ام يعتبر ايفادا للدراسة والتعليم تسرى في شأنه احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، فمسلن البعثات والاجازات الدراسية والمنح دون القرار المشار اليه .

ومن حيث ان الجهة التي يارس فيها العامل ولجبت وظيفته هي التي تقرر الحاجة الى التدريب وطاقة وكيفية والجهة التي يارس فيها ، وتلك بتفقد حسن اداء العمل على الوجه الاكمل ، فغايتة من غايتات المسئولى الانتاجى للعامل برفع كفاءته الانتاجية ، والاصل ان يشمل اكبر اقر من يمكن من العاملين في الدولة ، اما الدراسة سواء كانت عليية او ففوفية فغايتها التعمق في البحث والاستزادة من الدراسات العلمية وزيادة الكفاءة بما يؤهل الدارسين لتولى المناصب القيادية في الجهة التي يسند اليهم العمل فيها بعد انهام دراستهم ، بالتدريب غايتة حسن اداء العمل

في ذاته من جميع العاملين ، أما غلبة الدراسة فهي تكوين صفة متمعة في العلم تصلح لتولي المنصب القيادية العليا وتولى قيادة العمل وتوجيهه ، وقد أوضحت المذكرة الانشائية للقرار الجمهوري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه الفالية من التدريب حيث جاء بها أنه « لما كانت الدولة تعمل على رفع مستوى العاملين بها وذلك برفع كفاءتهم الانتاجية من طريق تدريبهم على الاعمال المتصلة بتخصيص كل منهم « وعلى هذا الاساس لماه يتعين عليهم الخلق بين وسيلة التدريب ووسيلة الدراسة او التعليم فقد يكون التدريب بوسائل علمية اى نظرية ، كما ان الدراسة قد تكون علمية او عملية ، غير ان تشابه الوسائل لا يؤدي الى اختلاط البنائين بعد تحديد معيار الفرق بينهما على النحو المتقدم .

ومن حيث انه يبين من الامتلاص على خطة التدريب السنوية لعام ١٩٧٢/١٩٧٣ الى اعدتها مصلحة التدريب بوزارة الداخلية وحقق عليها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في ١٥ أغسطس ١٩٧٢ ان الهدف من لائحة المرور تنمية معلومات الضباط وسبل قدراتهم وخبراتهم في مجال تخطيط وتنظيم وإدارة وهندسة المرور وتعريفهم بالقوانين والتعليمات التي تنظم هذه الاعمال لاعدادهم للإشراف على أجهزة المرور وعمليات ضبط حركة المرور ، وأن مدة هذه الدورة عشر أسابيع ، وبالتالي فان الضباط المتدرب للفرقة المرور بالامارة المركزية للمرور يستحق راتب الأقامة تأسيساً على ان الالتحاق بهذه الدورة يعد تدريباً .

وبالنسبة لفرقة التربية الرياضية فان الهدف من هذه الفرقة وفقاً لخطة التدريب المشار اليها هو تنمية معلومات الضباط وسبل قدراتهم وخبراتهم في اساليب التدريب والتعليم واللياقة البدنية والاعمال الرياضية واساليب الاشتباك والدفاع عن النفس لاعدادهم لتولى مهام الإشراف على عمليات تدريب قوات الشرطة في هذا المجال وبداية الدورة ثمانية أسابيع ، وبذلك فان الالتحاق بهذه الفرقة يعتبر تدريباً قيمة به برفع كفاءة الضباط في التربية البدنية ، ومن ثم فان الضباط يستحق راتب الإقامة خلال فترة التحاقهم بهذه الفرقة .

ومن حيث انه بالنسبة لفرقة الكلاسيكي فان الهدف من هذه الفرقة وفقاً لخطة التدريب السالف ذكرها هو تعريف الضباط بطرق تشييل

الأجهزة اللامكية وبراقية حسن استخدامها وصيانتها وشرطة النجدة
ومدة الدراسة فيها اثنا عشر أسبوعا ، لذلك فان الالتحاق بهذه الفرقة
يعتبر في حقيقته تدريباً قصد به كذلك رفع مستوى الضباط في هذا المجال
وبالتالى يستحق الضباط في هذه الفرقة راتب الإقالة طوال مدة تدريبه
نيسه ■

ومن حيث أنه بالنسبة لفرقة الدريب بمركز تدريب الشرطة أو مركز
التدريب الراقى فان الهدف من هذه الفرقة وفقا لخطة التدريب المذكورة
هو رفع مستوى الضباط في الرماية واستخدام الاسلحة واللياقة البدنية
والاستبصار والدفاع عن النفس ، ولذلك فان الالتحاق بها يعتبر تدريباً قصد
به رفع كفاءة الضباط في الأمور المتقدمة ، ويستحق الضباط الملتحق بها
راتب الإقالة طوال مدة الفرقة ، وكذلك فانه بالنسبة لفرقة الدفاع الدنى
والانتقاذ والتي تستهدف وفقا لخطة التدريب المؤه عنها تنمية معلومات
الضباط في تخطيط وتنظيم عمليات الدفاع المبدئى في السلم والحرب
وتعريضهم بوسائل مواجهة أخطار الحرب بأنواعها المختلفة وكيفية تشكيل
نرق الانتقاذ وتشغيلها واعدادهم للقيام بهذه الأعمال والإشراف عليها ،
ولذلك فان الالتحاق بالضباط بهذه الفرقة يعتبر تدريباً ويستحقون بالتالى
راتب الإقالة المقرر طوال معتها ، وبالنسبة لفرقة استكشاف القتال كذلك
فانه وفقا لخطة التدريب المذكورة الغرض منها اعداد الضباط علمياً وفنياً
للقيام بأعمال استكشاف القتال والألغام والشراك الخدمية واتخاذ
احتياطات الأمن والإجراءات الوقائية في حالة اكتشافها ومدة الفرقة أربعة
أسابيع ، ومن ثم فان الالتحاق بالضباط بها يعد تدريباً ويحق له بالتالى تناقض
راتب الإقالة المقرر طوال معتها .

ومن حيث أن ما تقدم يلقى مع ما انتهت إليه إدارة فتوى الداخلية
بتنواجا آتية الفكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى إدارة الفتوى
لوزارة الداخلية المشار إليها .

(فتوى ٢٧ في ١٦/١٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبحث :

منح العاملين بمعهد علوم البحار والمصايد بالفرقة الثانية يعملون بالبحر الأحمر مرتب اقامة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ بالموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بشأن موظفي مصلحة المناجم والمحاجر والمساحة على موظفي محطة الاحياء المائية بالفرقة - عدم جواز حرمانهم من مرتب الاقامة المقرر بسبب تكليفهم أداء مأمورية خارج المناطق المقرر لها مرتب اقامة او نديهم بصفة مؤقتة للعمل خارجها وذلك ما لم تظيل مدة التنب فيصبح بمثابة نقل يتوجب عليه اعتبار محل الاقامة المؤقت محل اقامة دائم .

ملخص القضية :

يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء من اللجنة المالية بوزارة المالية والتي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ انه جاء بها " اوفضت وزارة التجارة والصناعة ان اعمال مصلحة المناجم والمحاجر في الصحراء تقتضى ضرورة اقامة موظفيها في جهات نائية بحيث تتقدم وسائل الراحة والمعيشة العادية وحيث يكاد يكون الطبيعي في اثنى مظاهرها ويقومون بأشق الاعمال وليس هناك لموضعهم عن تلك المشاق ويشجعهم على الانسحاب الى اعمالهم او الاستقرار فيها سوى مرتب الاقامة الذي يمنحونه بالفئات المقررة لمهندسين الرئي بالسودان لذلك تقترح الوزارة ما ياتي :

وقد بحثت اللجنة المالية هذه الاقتراحات ورايت ما يأتي

(١)

(٢) منح المستخدمين والموظفين الذين يعملون بالمناجم في الصحراء بصفة مستديمة المكافآت الاتية :

١٠٠ ٪ من الماهية لن في الدرجة السابعة وما دونها على الا يزيد عما يضرب الموظف على ١٨٠ ج في السنة

١٨٠ ج سنويا لن هم في الدرجة السادسة
٢٤٠ ج سنويا لن هم في الدرجة الخامسة
٢٧٠ ج سنويا لن هم في الدرجة الرابعة
٣٠٠ ج سنويا لن هم في الدرجة الثالثة
٣٥٠ ج لن هم في الدرجتين الثانية والاولى
يشترط الا يتعدى الرتب
الاضافى الماهية الاصلية

ولا يعرف رتب اضافية للموظفين الذين يمنحون الرتب الاضافى
بالفئات المختلفة

٣ - تسرى هذه الفئات على من ينتدب للملك في المناجم بالصحراء
على الا تقل مدة الانتدب من شهر وعلى الا يجمع بين هذا الرتب وبسلك
السفر القانونى بل يصرف ايها ازيد .

٤ - يمنح الموظفون الذين يعينون بصفة مستديرة في الصحراء
مراتبهم الاضافية أثناء الاجازات في حدود شهرين على الاكثر سنويا
(ز. امتيادية او مرضية او هنا معا)

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٤ من يناير سنة
١٩٥١ على تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/١٢/١٩٤٥ بشأن
نوظفنى مصلحة المناجم والصحجر والمساحة على موظفى محطة الاحياء
المائية بالفردقة الذين يعملون بالبحر الاحمر .

ومن حيث ان مؤدى هذه النصوص هو منح العاملين بمعهد علوم
البحار والمسايد بالفردقة الذى كان اصلا محطة الاحياء المائية بالفردقة
والذين يعملون بالبحر الاحمر المكافآت المشار اليها بقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ المحددة به .

وبما ان تدبى العايل او تكليفه بمهبة مؤقتة في غير المناطق المقررة
له فيه هذه المكافاة لا ينلئ عنه صفة الإقامة المستمرة في هذه المناطق

ولا يقلب هذه الاقامة المستمرة الى لقطة عابرة فلا يترتب عليه حرمانه من الحصول على هذه المكافاة لأن العامل في كلا الحالتين لا يفسر محل اقامته الأصلي فلا يصطحب أسرته معه الى خارج مقر عمله خلال فترة النذب أو التكليف بمهمة مصلحية ، ولأن كلا من النذب والتكليف بمهمة مصلحية اجراء مؤقت بطبيعته .

ولا أدل على ذلك من ان المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « لا يجوز نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في درجة واحدة أعلى منها سواء في نفس الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو في وزارة أو محافظة أو مصلحة أخرى أو مؤسسة أو هيئة عامة أخرى اذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

ويتم النذب بقرار من الوزير المختص وتكون مدة النذب سنة واحدة قابلة للتجديد .

كما تنص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باصدار لائحة بدل السفر وبمصاريف الانتقال على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة النذب لمدة واحدة على شهرين إلا بموافقة وكيل الوزارة المختص فيما عدا أفراد القوات المسلحة لتكون الموافقة للقائد العام أو من ينيبه وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد مدة النذب بحيث يجاوز الشهرين يجوز — اذا رغب الموظف — ان يصرف اليه استمارات سفر له ولعائلته وتقبل متاعه على نفقة الحكومة وفي هذه الحالة لا يحذف اليه بدل سفر من مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستمارات بدلا من راتب بدل السفر .

ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور

وعلى ذلك فان العامل الذي يندب بصفة مؤقتة الى جهة خارج هذه المناطق المقرر لها هذا البديل أو يكلف بمهمة مصلحية خارجها لا يجوز حرمانه من البديل وذلك ما لم تطل مدة النذب فيصبح بمثابة نقل يترتب عليه اعتبار محل الاقامة المؤقت المترتب على قرار النذب محل اقامة دائمة وذلك يستفاد من صرف استمارات سفر له ولعائلته وتقبل متاعه على نفقة الحكومة

أو انتهاء المدة التي يجوز منح راتب بدل السفر عنها أو غير ذلك من ظروف وتدابير تتم على تغير الصفة المؤقتة للندب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز حرمان العاملين بالمناطق المقرر لها بدل الإقالة طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن من إبدل المقرر لهم بسبب تكليفهم أداء مأمورية خارج هذه المناطق أو تدعيم بصفة مؤقتة للعمل خارجها وذلك ما لم تطل مدة الندب فيصبح بمثابة نقل يترتب عليه اعتبار محل الإقالة المؤقت المترتب على قرار الندب محل اهتالة دائم .

(فتوى ٦٥٦ في ١٠/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

اختلاف مناطق الاستحقاق لبذل الإقالة عن بدل طبيعة العمل .

ملخص الفتوى :

لما كانت الحكمة التشريعية التي أمات تقرير بدل الإقالة للعاملين في محافظة سيناء — وهي تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظة وتعويضهم عما يلحقون من مشقة بسبب ظروف الإقالة فيها — هي ذات الحكمة التي استهدفتها المشرع من تقرير بدل طبيعة العمل لهم ، إلا أن مناط استحقاق كل منهما يختلف عن الآخر ففى بدل الإقالة لجأ المشرع الى معيار جغرافى وإدارى محدد هو معيار المحافظة فاشتراط أن يكون العامل من العاملين بمحافظة سيناء ، فى حين أنه لجأ بالنسبة لتحديد مناط استحقاق بدل طبيعة العمل الى معيار جغرافى فاشتراط أن يكون العامل من العاملين فى إحدى المناطق الحرة أو التى تحرر مستقبلا من شبه جزيرة سيناء بغض النظر من القومية الإدارية لهذه المناطق ، يؤكد ذلك أمران أولهما استخدام المشرع لاصطلاح مناطق « وهو بدل جغرافيا على مكان معين ليس بالزم أن

يكون له بحلول ادارى محدد يعكس اصطلاح « محافظة » فهو ذات بحلول جغرافى وادارى ، وثانيهما لما جاء بالمفكرة الاصلاحية للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ من انه « ولما كان منح هذه الامتيازات للمالين المدنيين الذين يدفعون للعمل بشرق القناة يعطى دفعة منسبة ومعاملة لهم » ..

ويترتب على ذلك انه ينقل التبعية الادارية لقسم القنطرة شرق من محافظة سيناء الى محافظة الاسماعيلية - وهى ليست من المحافظات التالية .
من تخفيض استعادة العاملين بهذا القسم من احكام القرار الجمهورى رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ لتخلف منط الاستحقاق لها بالنسبة لبدل طبيعة العمل فيستمررون في صرفه بالشروط والعيود الواردة في القانون رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٧٦ واهمها استمرار اعلان حالة الطوارئ بمحافظة سيناء وذلك الى ان يلغى النص المتاح لهذا البدل او يعدل بالطريق القانونى .

(مقتوى ١٠٠٩ فى ١٠/٢٨/ ١٩٨٠)

الفصل الرابع

ببذل انتقال

قاموسة رقم (١١٠)

المبدأ :

تقرير بديل انتقال ثابت لبعض أطباء القسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية — ملة ذلك هو تمريضهم جزأاً ببديل ثابت نظراً بما يفوقه في الانتقال إلى منازل المرضى — هذا البديل مزينة من مزايا الوظيفة المسماة بنوط منحة بتوافر المكينة التي دعت إلى تقريره — للتقصد من تحديد البديل يبلغ ثابت أن مقداره معين سلفاً بصفة اجبالية متى تحقق سببه — عدم هواز منحه لقاء أعمال اضافية تخرج عن نطاق هذه الفاية .

ملخص الحكم

إن يلقى الانتقال إليها تقرير منحه لبعض أطباء القسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية بالإضافة إلى ما يتفاوضونه من مرتبات لحكمة انصحت عنها المخدرات المتعاقبة التي تقدم بها — في مختلف المناسبات — مدير منام المصلحة إلى مجلس ادارتها ووافق عليها هذا الأخير ، وهي تمريضهم بصفة اجبالية جزائية ببديل ثابت مما يتكبونونه من نفقات نظراً للركائب التي يتحملونها في انتقالاتهم خارج مقر عملهم الرسمي للقيام بزيارات منزلية الكشف على المرضى من موظفي ومستشفى وممال المصلحة الذين يتعددهم المرضى عن تقديم انفسهم إلى أطباؤها بالخدمات المصلحية . واذ كانت ملة تقرير بديل الانتقال هذا هي الانتقال الفعلي إلى منازل هؤلاء المرضى لزيارتهم فإن شرط استحقاقه هو القيام بهذه الزيارات ، ويتخلف هذا الشرط بانطلاقها ، ويتحدد النطاق الزمني لاستحقاق هذا البديل مجدداً بحكم طبيعته شهر بشهر ، يقطع النظر من الزيارات أو الانتقالات الحاصلة في الشهور الأخرى قلت أو كثرت ، ذلك أن هذا البديل هو مزينة من مزايا

الوظيفة العامة منوط منحه بتوافر الحكمة التي دعت الى تقريره وهى عدم تحميل الموظف ما اقتضت طبيعة وظيفته أن ينفقه في سبيل أدائها ، لا أن يكون مصدر ربح له . ومن أجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، والمعدلة بقرارى المجلس الصادرين في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، على أنه « يحق لموظفى الحكومة ومستحديها أن يستردوا المصاريف التي اضطروا الى صرفها في خدمة الحكومة من اجرة السفر بالسكك الحديدية أو بالمراكب أو بالترامواي ، ومن اجرة نقل أمتعتهم بالسكك الحديدية أو بالمراكب ، وعن اجرة العربات أو الركائب ومن نقل للأمتعة وحملها وشيئلتها ... » ، كما أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — وهى التي صدر تنفيذا لها فيما بعد قرار رئيس الجمهورية باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ — نصت في سطورها على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي تكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية ... » . والأصل أن يقف هذا البديل عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية لى يضطر طبيب المصلحة الى انتقالها في سبيل انتقاله للزيارات المنزلية التي يؤديها بنعمه لعيادة المرضى والمصابين أو أسعافهم ، إلا أنه رأى — من قبيل التيسير في الإجراءات والمحاسبة وتعبير اعتمادات الميزانية بالنظر الى طبيعة العمل في القسم الطبى بمصلحة السكك الحديدية — جعل مقدار هذا البديل ثابتا بطريقة جزائية ، كثرت الزيارات أم قلت ، ما دأبت قد تحسنت .

(طعن ٦١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٠١)

المبسطة ٥

مطالبة طبيب بمصلحة السكك الحديدية ببذل انتقال عن فترة معينة — استحقاقه لهذا البذل عن المدة التي تضمنت انتقالاته لزيارات منزلية فقط — قياسه بالزيارات المنزلية نيابة عن زملائه أثناء إجازاتهم لا يمنع من

استحقاقه لهذا البدل - وجوب استئصال ما تقاضاه الموظف فعلا من بدل
انتقال من قيمة هذا البدل .

بمخص الحكم :

أن المرء من صرف بدل الانتقال هو حصول الزيارات المنزلية التي هي
شرط استحقاق البدل . ولما كثرت الكشوف الشهرية المقدمة من المدمى الى
المصلحة عن المدة موضوع المنازعة ، من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من
مارس سنة ١٩٥٣ ، قد بلغت خمسين كشفا ، منها كشوف عن أربعة اشهر
فقط هي التي تضمنت انتقالات لزيارات منزلية ، بلغ مجموعها سبعة
وعشرين زيارة دون باقى الكشوف ، فانه لا يستحق بدل انتقال الا فمن هذه
الاشهر الأربعة فقط . ولا يغير من هذا انه قام بالزيارات المنزلية خلالها
نيابة عن بعض زملائه أثناء اجازاتهم ، ما دام قد تحقق فيه شرط استحقاق
البدل ، وما دام الغائب بالأجازة لا يتقاضى هذا البدل ، بل ينتقل صرعه الى
القائم بعمله بما يرتفع معه اعتراض عدم كفاية الاعتماد المالى . بيد انه لما
كان قد تقاضى بدل انتقال عن المدة المذكورة فانه يضمن استئصال ما قبضه
بالفعل من قيمة البدل الكليل المستحق له منها والذي قضت له به المحكمة
الإدارية بحكمها المطعون فيه من جانب المصلحة (وزارة المواصلات) أمام
محكمة القضاء الإداري التي لا تزال منظورة ، ومن ثم فإن كلا من حكم محكمة
القضاء الإداري المطعون فيه وحكم المحكمة الإدارية يكون قد جانب
الصواب ، الأول فيما نفى به من استحقاق المدمى لمرتب الانتقال الثابت
بوقع ٧٢ جنيها سنويا من تاريخ قبليه بالفعل بالقسم الطبي بمصلحة
السكك الحديدية اعتبارا من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ مع ما يترتب على ذلك
من آثار ، والثاني فيما أغفله من القضاء بخضم ما سبق صرفه المدمى من
مرتب الانتقال المقرر له من مدة الأربعة الأشهر التي قام فيها بزيارات
منزلية ، والتي قضى له بالحقيقه في صرف بدل انتقال عنها ، ويتعين - والحالة
هذه - القضاء بالقضاء بالحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى لمرتب
الانتقال المقرر بمقتضى قرار مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية الصادر في
٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وذلك عن مدة الأربعة الأشهر فقط التي قام فيها
بزيارات منزلية خلال الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من مارس
سنة ١٩٥٣ ، بعد خصم ما سبق صرفه اليه من هذا البدل عن تلك المدة ،
منعا لازدواج البدل الذي لا يجوز أن يعتمد بالفعل ، وليس مغنى تحديد رقم

ثابت في هذه الحالة أن يكون البعل مستحقا دائما ، وقعت الزيارات في شهر ما أم لم تقع ، لتعارض ذلك مع الحكمة التي قام عليها منحه ، وهي رد المصروفات التي أتفقها الطبيب في انتقال تم بالفعل ، بل معناه أن مقسداه معين سلفا بمسئلة إجمالية متى تحقق سببه . ومتى كانت غايته محددة على هذا الوجه ، فلا يسوغ الاعتراف بها إلى منحه لقاء جهود أو أعمال إضافية تخرج عن نطاق هذه الغاية مهما بلغت مشقتها ، ذلك أن الموظف طبقا لما نصت عليه المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — مكلف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وإمانة ، وأن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليفه بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(طعن ٦١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

بدل الانتقال الثابت — مناط استحقاق موظفي مصلحة الضرائب إياه — هو أن يتم الانتقال فعلا — كون الوظيفة مما تقتضي الانتقال بطبيعتها — لا يكفي التحقق شروط الاستحقاق .

ملخص الفتوى :

تضمنت مذكرة اللجنة المالية رقم ١٠/١٥ مالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء ما يلي : سبق أن وافقت وزارة المالية في أكتوبر سنة ١٩٤١ على تقرير مرتب انتقال المأموري مصلحة الضرائب ومساعد المأمورين على النحو الآتي... مع ضرورة استيفاء الشروط الآتية : أن يقدم كل منهم كتابا أسبوعيا بجميع انتقالاته ومصاريفه لحضرة مديره المحلي حتى يستطيع حضرته مراقبة الأعمال وخط السير ٣٠٠٠ — مرتب الانتقال هذا هو كل ما يمكن صرفه سواء زادت مصاريف الانتقال على ذلك أو نقصت عنه .

وقد استمر صرف هذا المرتب من أول أكتوبر سنة ١٩٤١ إلى أن أصدرت المصلحة أمرا بإيقاف صرفه من أول فبراير سنة ١٩٤٥ والاستعاضة عنه بصرف الاجور الفعلية لتجولات المأمورين ومساعدتهم وذلك لارتفاع اجور كلفة وسال النقل وقتها . . . وإضمان حسن سير العمل تقترح المصلحة تقرير مرتب انتقال ثابت للموظفين الفنيين جميعا مديريين ومأمورين ومساعدى مأمورين على اختلاف درجاتهم وكذلك المنتسبين الإداريين لأن طبيعة أعمالهم مماثلة لعمل حضرات الموظفين الفنيين من حيث الانتقال ، فضلا عن أن للناحية الإدارية أهميتها القصوى في حسن سير العمل بالمصلحة بصيغة صلبة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورات الموافقة على منح الموظفين الفنيين وكبار موظفى المصلحة والمحصلين ومندوبى الحجز مرتب انتقال حسب الفئات المشار إليها في هذه المذكرة ، وذكرت اللجنة المالية أن هذا المرتب يعتبر نظير الانتقال في داخل منطقة العمل ويصرف اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩/١٢/١٩٤٩ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

ويخلص مما سلف أن مرتب الانتقال إنما تقرر منحه لبعض موظفى مصلحة الضرائب لحكمة معينة. أفصحت عنها في جلاء وفي صورة لا يعتورها فموض مذكرة اللجنة المالية وهي تمويضهم بصفة اجمالية جزائية ببدل ثابت مما يتكبذونه من نفقات في انتقالهم خارج عملهم الرسمى لاداء أعمال وظائفهم ومن ثم يكون الانتقال للمعلى هو مناط استحقاق هذا الراتب ، وقد أقرت المحكمة الادارية العليا هذا المبدأ في حكمها الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٩ وقد جاء بأسباب هذا الحكم انه اذا كتبت علة تقرر بدل الانتقال هي الانتقال للمعلى فان شرط استحقاقه هو الانتقال فعلا ويتخلف هذا الشرط بعدم تحقق هذا الانتقال ، ويتحدد النطاق الزمنى لاستحقاق هذا البدل متجددا بحكم طبيعته شهرا شهرا بقطع النظم من الانتقالات الحاصلة في الشهور الأخرى قلت أو كثرت ذلك أن هذا البدل هو مزية من مزايا الوظيفة العامة بنوع منحه بتواتر الحكمة التى دمت الى تقريره وهي عدم تحصيل

الموظف ما انتضت طبيعة وظيفته ان ينفقه في سبيل أدائها لا ان يكون مصدرا ربح له . ومن اجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجيين من هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسه المنعقدة في ٢٥ من اكتوبر ١٩٢٥ على انه « يحق لموظفي الحكومة ومستخدميها ان يستردوا المصاريف التي اضطروا اليها صريحا في خدمة الحكومة من اجرة السفر بالسكك الحديدية او بالمراكب او بالاتزامواى . . الخ » كما ان المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - وهي التي صدر تنفيذها لها غيبا بعدد قرار من رئيس الجمهورية بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ تنص على ان « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية » .

والاصل - مستنادا مما تقدم - ان يقف صرف مرتب الانتقال عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر الموظف الى انفاقها في سبيل انتقاله لتأدية اعمال وظيفته ، بيد انه روى من قبيل التفسير في الاجراءات والمحاسبة وتدير اعتمادات الميزانية بالنظر الى طبيعة العمل في مصلحة الضرائب - جعل مقدار هذا المرتب ثابتا بطريقة جزائية تكررت الانتقالات او قلت ما دامت قد تحققت بالفعل لكن ليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة ان يكون المرتب مستحقا دائما وقعت انتقالات في شهر ما أم لم تقع لتعارض ذلك مع المحكية التي اقيم عليها منحه وهي رد المصروفات التي انفقها الموظف في انتقال تم بالفعل ، بل معنى تحديد المرتب برقم ثابت ان يتداره بتعين بصفة اجمالية ويستحق متى تحقق سببه .

وفضلا عما تقدم فان المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ تنص على انه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبنا على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابل مصروفات الانتقال الفعلية لاغراض مصلحة ولا يمنع هذا الراتب الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام باعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواملا ومتكررا » . وظاهر من هذا النص ان راتب الانتقال انما يستحق كمقابل لتفقات انتقال تعويضاً عن منات انتقال فعلى يقتضى استعماله احدى وسائل النقل استعمالا متواملا ومتكررا ، ومن ثم يكون الرد في استحقاق هذا الراتب هو حصول الانتقال فعلا .

ويخلص من كل ما تقدم ان راتب الانتقال مقرّر لمواجهة ما ينفقه الموظف عملاً في انتقاله التي يقتضيها القيام بعمله فلا يجوز توجيهه الى غير هذا الغرض كما لا يكتفى لاستحقاق هذا الراتب ان تكون الوظيفة مما تقتضى الانتقال حسب طبيعتها وانها يتعين لاستحقاقه ان يتم الانتقال عملاً .

لهذا انتهى الرأى الى انه يشترط لاستحقاق راتب الانتقال المشار اليه ان يتم الانتقال عملاً فان تخلف هذا الشرط فلا يستحق الراتب عن الفترة الزمنية المقرر عنها على نحو ما قضت به المحكمة الادارية العليا .

(فتوى ٧٥٣ في ١٩/٩/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١١٣)

المبحث :

مرتب الانتقال الثابت الذي كان مقرراً لموظفي مصلحة الضرائب تبسّل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ - لا يستحق للمصاب خلال فترة استدعائه بخدمة الإحتياط .

ملخص الحكم :

ان مرتب الانتقال الذي وافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ هو في حقيقته بدل انتقال ثابت يصرف لموظفي مصلحة الضرائب تعويضاً لهم عما يتكبّدونه في سبيل الانتقال لتأدية وظيفتهم ولا يعتبر تبعاً لذلك من المزايا المالية التي احتفظ بها القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ لضابط الإحتياط المستدعى ولا يدخل في مفهوم الماهية طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٣٩ وشأنه في ذلك شأن بدل الانتقال الثابت الذي يصرف لغيرهم من الموظفين طبقاً لاحكام لائحة بدل السفر الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والصادر بها قرار رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ . وقد اكد هذا المنهوم المصحيح لمرتب الانتقال قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذي نص في مادته الاولى على تعديل تسمية مرتب الانتقال الثابت

المقرر لموظفي مصلحة الضرائب الفنيين والمفتشين الإداريين وندوبى الحجز والمحصلين بنا يجعله بدل طبيعة عمل يعمم صرفة لهذه الفئات لفئة درجة كبير عام كما نص في المادة الثانية على منح هذا البدل اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ وتبقى في المادة الثالثة « بالقرار ما شتم صرفة من مرتب انتقال لموظفي مصلحة الضرائب الفنيين الذين أشار اليهم ديوان المحاسبات من أن وظائفهم لا تستدعي الانتقال المستمر والمواصل وذلك من تاريخ صدور لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لسنة ١٩٥٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ » وتبعاً لصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر تغيرت اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ طبيعة مرتب الانتقال المقرر لموظفي مصلحة الضرائب من تعويض للموظف مقابل المصروفات الفعلية إلى بدل طبيعة عمل وميزة مالية قد تلت محل مصلحة الضرائب - حسبما يتضح من أوراق الطعن - بصرف هذا البدل إلى المدمى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ بعد أن حجبه عنه يحق قبل هذا التاريخ .

(طعن ٣٥٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

بدل الانتقال التبعي المنصوص عنه في المادة ٣٥ من القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن بدل السفر ومصاريف الانتقال - هيكنة تقريره - هي تعويض العاملين بصفة إجمالية جزائية عما يتكبذونه من نفقات تنقضيها انتقالهم الفعلية إلى مقار عملهم الرسمي - شرط استحقاقه هو الانتقال فعلاً - أثر ذلك عدم جواز صرف هذا البدل عن فترة الإجازات بخلاف هذا الشرط - لا محل للتيسر في هذا الشأن على حالات خاصة مغايرة في ظروفها .

بإخص الطريق :

أن المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير

المالية والاقتصاد وينادى على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلته مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ، ولا يمنح هذا الراتب إلا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعى القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواصل متكررا » .

وإن السيد وزير الخزانة قد وافق بكتابه المؤرخ ١٩ من يونية سنة ١٩٦٣ الموجه للسيد الدكتور وكيل وزارة الصحة على منح بعض ملوائف العاملين راتب انتقال ثابتا بالفئات التى حددها .

ومن حيث أن بدل الانتقال الثابت هو ميزة من مزايا الوظيفة العامة منبسط استحقاقها رهن بتوفر الحكمة التى دعت الى تقريرها وهى تعويض العاملين بصفة اجتمالية جزائية عما يتكبونه من نفقات تنقضها انتقالاتهم فى وقت ملهم الرسمى لإداء أعمال وظائفهم بشرط استحقاقه هو الانتقال بانأى لم يتم الانتقال تخلف هذا الشرط ومن ثم لا يسوغ صرف البديل المذكور لمن قرر لهم الا بقدر المدة من الشهر التى يقومون فيها بالعمل ، دون تلك التى كانوا خلالها فى إجازة أيا كان نوعها والا أصبح هذا البديل مصدر ربح للعاملين ووجه الى غير الغرض منه الأمر الذى تنتهى منه علة تقريره ، وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ فى شأن بدل الانتقال الثابت لموظفى مصلحة الضرائب ، وما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ، ولا وجه فى هذا القياس على مرتبات أخرى بذاتها مغايرة فى ظروفها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق العاملين من الاطباء والمراقبين والمحاسبين والحكماء لبديل الانتقال الثابت المقرر لهم بحكم وظائفهم وذلك عن أيام الاجازات .

(مرقى ٧٠ فى ١٩/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

عدم احقية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المتقدمين للعمل بأحدى كليات الجامعة بالإقاليم بعد انقضاء مدة الستة أشهر الأولى من ندبهم لبذل انتقال ثابت طبقا للمادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ملخص الفتوى :

المستند من نص المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ان استحقاق بدل الانتقال منوط بشغل العايل وظيفية يستلزم القيام بأعمالها المصلحية إستعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا . بينما ان قيام اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المتقدمين للعمل بأحدى كليات الجامعة بالإقاليم بالسفر الى مقر تلك الكليات لا يتعلق بوظيفتهم الأصلية وبإداء أعمالها بمصفة متواصلة ومتكررة . ومن ثم يكون مناط استحقاق بدل الانتقال الثابت وفقا لحكم المادة ٣٥ من اللائحة المشار اليها قد تخلف في حقهم وبالتالي لا يجوز تقرير هذا البذل لهم .

(ملف ١٠٠٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٤/١٧ وبذات المعنى من قبل)

جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

مناط استحقاق العايل لبذل الانتقال الثابت المنظم بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ أمران : ١ - شغل العايل الوظيفة من وظائف الهيكل التنظيمي في الشركة . ٢ - ان يستلزم القيام بأعمال الوظيفة استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة لا بصفة عارضة .

التمويض عما يتكده العامل من مصاريف الانتقال طبقا لاحكام اللائحة المشار اليها لا ياخذ حكما واحدا بل تستحدث وجوهه — لكل وجه ونوع الاحكام التي تنظم شرائط استحقاقه — لا يجوز الخلط بينها استنادا لوحدة الفسترض — تطبيق .

ملخص الفتوى :

يبين من مطالعة لائحة احكام بدل السفر ومصاريف الانتقال المصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، أن احكام بدل الانتقال الثابت تعالجهما المادتان ٢٤ ، ٢٥ ونص اولهما على انه :

« يجوز بقرار من مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لاغراض العمل .

ويجب ان يضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البديل .

ولا يمنح هذا البديل الا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعي القيام باعمالها استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة » .

والاستفاد من هذا النص ان مناط استحقاق العامل لبديل الانتقال الثابت امران ، اولهما شغل العامل لوظيفة من وظائف الهيكل التنظيمي في الشركة وثانيهما ان يستلزم القيام باعمال هذه الوظيفة استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة لا بصفة عارضة . وتلكا لذلك نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على وجوب ان يتضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في دائرتها هذا البديل .

ومن حيث ان السيد المستشار /..... لم يكن يشغل وظيفة من وظائف الشركة حيث كان منتدبا للعمل بها في غير اوقات العمل الرسمية ، كما ان العمل الذي كان يباشره عن طريق الذنب وهو ابداء الراى القانونى فيها يعرض عليه من موضوعات ليس من طبيعته الانتقال بصفة دورية متواصلة في دائرة معينة لهذا يكون قد تخلف في حقه مناط استحقاق بدل الانتقال الثابت المنصوص عليه في المادة (٢٤) من اللائحة المشار اليها .

ولا حجة فيها اثاره الراى المخالف من أن بدل الانتقال الثابت الذى كان يصرف للسيد المستشار يختلف فى طبيعته عن بدل الانتداب فالاول كان يصرف لسيادته عوضا عما كان يتكده من مصاريف انتقال فى سبيل تأديته عمله ، بينما يعتبر الثانى اجرا مقابل عمل ، لا حجة فى ذلك لأن التعويض عما يتكده العايل من مصاريف انتقال طبقا لأحكام اللائحة المشار اليها لا يأخذ حكما واحدا بل تعددت وجوه ومنها مصروفات الانتقال التى نظمت إحكامها المواد من ١٦ الى ٢٣ من اللائحة ، وبذل الانتقال الثابت الذى نظمت أحكامه المادتان ٢٤ ، ٢٥ من اللائحة وغير ذلك من وجوه التعويض ولكل نوع أو وجهه من وجوه التعويض أحكامه التى تنظم تعويضه وشرائط استحقاقه بها بوجب عدم الخلط بينها بدعوى أنه يجمعها غرض واحد هو التعويض عما يتكده العايل من مصروفات ولهذا فانه اذا صح أن السيد المستشار يستحق مقابلا عن استدعائه فى اوقات العمل الرسمية يقابل ما يتكده من مصروفات الانتقال فالأمر الثالث أن هذا العايل لا يكون فى شكل بدل انتقال ثابت لعدم توافر الشروط التى أوجبتها المادة (٢٤) من اللائحة لاستحقاقه .

من أجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد المستشار / فى صرف بدل الانتقال الثابت المقرر بقرار مجلس ادارة شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٦ .

(فتوى ٧١١ فى ١٦/٧/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٤/٦/١٥ بخصوع بدل الانتقال الثابت ومن صورته مقابل استخدام السيارة للخفض المشار اليه فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية - المراكز القانونية القائمة عن نص القانون الذى تناوله التفسير يجب أن تكون مطابقة لمعنى ويجوز التفسير

التفسيرى حتى لو كانت تلك المراكز قد تكونت قبل صدور هذا القرار لان ذلك هو لازم التفسير ومقتضى الالتزام فيه — يتوجب على ذلك انه اذا كان قد صرف مقابل استخدام السيارة المستحقة قبل صدور قرار المحكمة العليا المشار اليه دون هذا الخفض فان ما ادى في حدود نسبة الخفض يكون قد صرف بغير حق ويتعين استرداده — لا يغير من هذه النتيجة ان يكون الصرف قد تم استنادا لراى انتهت اليه الجمعية العمومية لسمى القوى والتشريع — اساس ذلك ان الجمعية العمومية قد استظهرت بهذا الراى في غيبة التفسير التشريعى المشار اليه وقد اصبح من المتعين تطبيق النص القانونى مثار البحث محاولا على المعنى الذى تضمنه قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا .

ملخص القوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية وما في حكمها التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على انه فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال المغطاة وبدل الغذاء وإعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٣٥ ٪ جميع البدلات والرواتب .. الخ ، وقد ثار التساؤل عن مدى خضوع بدل الانتقال الثابت للخفض المقرر بمقتضى هذه المادة فارتأت الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ١٩٧٢/١/٢٠ عدم خضوع هذا البديل للخفض المشار اليه ، ألا أن وزير العدل تقدم الى المحكمة العليا بطلب التفسير المؤرخ ١٩٧٤/٤/٧ لبيان مدى سريان حكم الخفض المنصوص عليه في النص المتقدم على بدل الانتقال الثابت والبديل النقدي الثابت (مقابل استخدام السيارة) فقررت المحكمة العليا بجلستها المعقودة في ١٩٧٤/٦/١٥ خضوع بدل الانتقال الثابت — ومن صوره مقابل استخدام السيارة للخفض السالف البيان .

ومن حيث أن التفسير الصادر عن المحكمة العليا استنادا لاختصاصها بتفسير القوانين المستند من المبدأ (٢) من المادة الرابعة من قانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ هو تفسير ملزم حيث تنص على أن « تخضع المحكمة بها يأتى » :

١ —

٢ — تفسير النصوص القانونية التى تدعى ذلك بسبب أهميتها أو

طبيعتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب وزير العدل .
ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزما « ومن ثم فإن المركز القانوني الناشئة
عن نص القانون الذى تناوله التفسير يجب ان تكون مطابقة لمعنى وغوى
القرار لان ذلك هو لازم التفسير ومقتضى الإلزام فيه .

ورقيا على ما تقدم فان بدل الانتقال الثابت ومن صورته مقابل استخدام
السيارة يكون خاضعا بحكم القانون للخفض المشار اليه وإذا كان قد صرف
لمستحقه قبل صدور قرار المحكمة العليا المشار اليه دون هذا الخفض فان
ما ادى منه في حدود نسبة الخفض يكون قد صرفت بغير حق ويتعين
استرداده ، ولايغير من تلك النتيجة ان يكون هذا الصرف قد تم استنادا للرأى
الذى كانت قد انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في: ١٩٧٢/٨/٢ .
ذلك لان الجمعية العمومية قد استظهرت هذا الرأى في غيبة التفسير التشريعى
المشار اليه ، وقد اصبح من المتعين ان يطبق النص القانونى مثار البحث
محمولا على المعنى الذى تضمنه قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اخطية وزارة الاوقاف
في استرداد فروق بدل الانتقال الثابت التى تم صرفها استنادا الى فتوى
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السابقة .

(فتوى ٢٧٠ في ٢١/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

بدل الانتقال الثابت — عدم خضوعه للتخفيض الوارد في القانون رقم
٣٠ لسنة ١٩٦٧ — هو مقابل نفقات فعلية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات
والرواتب الاضائفية والتمويضات التى تمنح لبعض العاملين المدنيين

والعسكريين. المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على انه «فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بوحدة الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الاقل » .

ومن حيث ان المعبرلات التي وردت في عجز المادة الاولى من هذا القانون وهي تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات .. وقد وردت من العموم واشمول بحيث يتسع حكمها ليشمل جميع انواع البدلات لما كانت طبيعتها وآيا كان القصد من تقريرها اعمالا لبدء ان المطلق يرد على اطلاقه ما لم يخصه مخصص ، الا اننا في الواقع لسنا في مجال ادراج بدل الانتقال الثابت تحت مداول هذه العبارة الا هي البدلات وانما هذا البديل وان اطلق عليه هذا الاسم ينقطع فيندرج تحت مداول عبارة أخرى تصدرت بها هذه المادة وهي « .. فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية .. » . وما يؤكد هذا المعنى الرجوع الى القواعد التي يقتضاها تقرر بدل الانتقال الثابت للكشف بين ثنائياها من حقيقة هذا البديل مجموعة طبيعته سواء في نطاق نظام العاملين المدنيين بالدولة او في القطاع العام .

وتنص المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية بلاتعة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ على انه « يجوز بقرار من (وزير المالية والاقتصاد) وبناء على اقتراح (دوان الموظفين) تقرير زائده ثابت لمخاطبة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ولا يمنح هذا الراتب الا للموظفين الذين يشغلون وظائف تستدعي القيام باعمالها الخطية اشتغال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا » .

كما نصت المادة ٢٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها (القطاع العام) على انه « يجوز بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمخاطبة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل ويجب ان يتضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطقها هذا البديل ولا يمنح

هذا البديل الالجابيلين الذين يشغلون وظائف تستدعى التقييم بأعمالها استعمال وسائل النقل استعمالا بصفة دورية متواصلة » .

وبين بوضوح من هذين النصين أن المشرع يخلع على بدل الانتقال الثابت وصف مصروفات الانتقال الفعلية فكل منهما يقابل الآخر وبالتالي يأخذ حكمه وهذا أفصح من المشرع نفسه في جلاء وفي صورة لا يحورها غموض عن بيان طبيعة ذلك البديل وما دام الأمر كذلك فلا يجوز أن يكون هذا البديل الثابت محل تأويل أو تفسير في بيان محلوله ، ذلك أن تقرير بدل الانتقال الثابت كان لمقابلة المصروفات الفعلية التي يتحملها العامل في سبيل قيامه بأعباء وظيفته — فهو لا يقرر إلا بعد دراسة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات بسبب انتقال العامل وفي هذا الضوء يقرر البديل ، وهو وأن تقرّر بصفة ثابتة فإن ذلك لا ينفي منه حقيقة التي ظلمها عليه المشرع ، فالمعامل لا يلزم بالإلتحاق على الوظيفة التي يشغلها ولذا كان حرص المشرع دائماً على أن يردد مبدأ استرداد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل أعباء وظيفته إذ لا يجوز أن تثرى الدولة على حساب العامل (المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين الملقى) .

وعلى هذا الأسس يتعين النظر إلى بدل الانتقال الثابت باعتباره أنه مقابل النفقات الفعلية — كما وصفه المشرع — والتي يؤديها العامل وهو يقوم بأعباء وظيفته فوجب والحالة هذه عدم المساس به وبالتالي يكون بنى من التخفيض الذى أتى به القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ — ولا يغير من هذا النظر أن أطلق عليه اسم بدل انتقال ثابت لأنه — كما سلف — لا يخرج في واقع من كونه مصاريف انتقال فعلية ، إذ أنه عبارة عن مبلغ نقدي يقدم للعامل الذي تقتضى أعمال وظيفته الانتقال بصفة متصلة ومتكررة ، وهو وأن تحدد سلفاً بمبلغ ثابت إلا أن هذا التحديد قد روى فيه — ولا شك — مقدور الانتقالات التي تتطلبها وظيفة العامل والأعباء المتقاء عليه حتى لا يكون ملتزماً في كل مرة ينتقل فيها وقد يكون الانتقال مرتين أو أكثر في اليوم الواحد بتحرير استمارات الانتقال وما يستتبع ذلك من إجراءات مجسبة متعددة لا داعى لاتخاذها إلى أن يتم صرف قيمة المصروفات للعامل .. فالتقصيد إذن من تقدير هذا البديل بمبلغ جزافي هو توفيسر إجراءات الصرف في كل انتقال على حدة وهذا التحديد بترك الصورة لا يغير بنية حل من الأحوال طبيعة هذا البديل وكونه مقابل مصروفات فعلية .

... وعلى هذا النهج صارت فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع إذ رأت بجلستها المنعقدة في ١٩٦٠/٨/٢٤ وتبشياً مع حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١/١٠ رأت أنه إذا كُلت علة تقرير بدل الانتقال في الانتقال الفعلي فإن شرط استحقاقه هو الانتقال فعلاً ويتخلف هذا الشرط بعدم تحقق الانتقال ويتحدد النطاق الزمني لاستحقاق هذا البديل متجديداً بحكم طبيعته شهراً فشهراً بقطع النظر عن الانتقالات الحاصلة في الشهور الأخرى قلت أو كثرت ذلك أن هذا البديل هو ميزة من مزايا الوظيفة العامة منوطاً منحه بقوانين الخدمة التي دعت إلى تقريره وهي عدم تحميل الموظف إذا ما اقتضت طبيعة وظيفته أن يتفقه في سبيل أدائها لا أن يكون مصدر ربح له . والأصل أن يقف صرف مرتب الانتقال عند حقه استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر الموظف إلى إنفاقها في سبيل انتقالاته لتأدية وظيفته، بيد أنه رؤى من قبيل التيسر في الإجراءات والمحاسبة وتدبير اعتبارات الميزانية بالنظر إلى طبيعة العمل جعل مقدر هذا البديل ثلثها بطريقة جزائية كثرت الانتقالات أو قلت ما دامت قد تحققت بالفعل لكن ليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة أن يكون البديل مستحقاً دائماً وقمت انتقالات في شهر ما أم لم تقع لتعارض ذلك مع الحكمة التي أقيم عليها منحه وهي رد المصروفات التي أنفقها الموظف في انتقال تم بالفعل بل معنى تحديد البديل برقم ثابت أن مقداره معين بصفة إجمالية يستحق متى تحقق سببه . . (وكذلك فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٦٦/١/١٢) .

ومن هذا النطلق اتفقت فتوى الجمعية العمومية وحكم المحكمة الإدارية العليا على أن بدل الانتقال الثابت هو في حقيقته مقابل للنفقات الفعلية التي يتحملها الموظف في سبيل أداء وظيفته وعلى هذا الأساس يندرج بالطبيعة تحت حلول مصروف الانتقال الفعلية التي تصدرت بها المادة الأولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ولا تكون بحاجة إلى القياس على هذه المصاريف بالنسبة لبديل الانتقال الثابت ما دام أنه يدخل في حلولها وينطوي تحت لوائها . ولا يعبر بالتالي منطقياً إذا جرى عليه خفض الوارد بهذا القانون في حين أنه يمثل في واقع أمره مصروفات فعلية .

ولا يخفى من ذلك ما ورد في الفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه من أنه يخرج عن دائرة الخفض بدل السفر ومصاريف

الانتقال التي لا تحدد بمقدار ثابت ، فانه من التمازف عليه ان المذكره الايضاحية للقانون لا تقيد نصا صريحا في القانون او تحد منه او تضيف له حكما او مقيارا لم ينص عليه القانون ذاتسه .. اذ ما دام النص صريحا في القانون فلا مجال للانتحاء الى المذكرة الايضاحية له لاقتباس حكم منها او الوقوف على مرمى المشرع او اضافة قيد على النص القلوني .. والثابت ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ نصت على استثناء مصاريق الانتقال الفعلية ولم تورد العبارة التي جسات في المذكرة الايضاحية وهي « لا تحدد بمقدار ثابت » ولهذا يتعين عدم التحويل على ما ورد بالمذكورة الايضاحية في هذا الشأن .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم خضوع بدل الانتقال الثابت المقرر لبعض الرؤساء بالهيئة للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٧٩٥ في ٢٠/٩/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

بدل انتقال — بدى خضوعه للضريبة العامة على الايراد — بسجل الانتقال الثابت الذي يتقاضاه الخبير الفني بوزارة الاشغال لا يعتبر ميزة نقدية طبقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بل هو يعقيل لها ينفق في الانتقالات التي يقتضيها عمله ولا يمنح له لفائذته الشخصية — عدم خضوعه للضريبة العامة على الايراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الايراد ، تحل فيها يتعلق بتحديد الايرادات الخاصة للضريبة عدا ايراد الاطيان والمبائى على القواعد المقررة في شان وعاء الضريبة

النوعية الخاصة بها ، فإن المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عنه
تحدد لها للمبالغ التي تسرى عليها الضريبة على المرتبات وما في حكمها قد
نصت على أنه تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن
من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وأيرادات مرتبة لمدى
الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا ومؤدى
ذلك أنه لما كان وعاء الضريبة العالة على الأيراد يتكون من مجموع أوعية
الضرائب النوعية التي يخضع لها فليزوم اتباع القواعد المقررة في شأن
تحديد وعاء الضرائب النوعية عند تحديد الأيرادات الخاضعة للضريبة العالة
على الأيراد ، وإذا كان الوعاء النوعي للضريبة على كسب العمل يتكون من
العناصر الآتية كلها أو بعضها وهي : -

أولا : المرتبات والماهيات والمعاشات والأيرادات التي يستولى عليها
صاحب الشأن بصفة دورية مما يكون الجانب العادي الثابت لمكافأة
العمل وأثابته .

ثانيا : المكافآت التقديرية من مكافآت ومزايا نقدية .

ثالثا : المقابل التقديرى للمزايا العينية وذلك بتقويمها بالنقد .

فإن ذلك يقتضى أن نتعرف على طبيعة بدل الانتقال الثابت الممنوح
للسيد الخبير الفنى لوزارة الأشغال ، وما إذا كان يعتبر ميزة نقدية تدخل في
الوعاء النوعي للضريبة على المرتبات وما في حكمها أم أنه لا يعدو أن يكون
ردا لنفقات عملية تكبدها المذكور للتعليم بأعباء وتظيفته .

والقائمة أن مرد إخضاع هذه المزايا للضريبة يكون بتعرف الغرض من
منحها وما خصصت لحرف عليه فإذا كانت الميزة مخصصة لمواجهة نفقات
الموظف الشخصية بمعنى أنها مقررة لنفقه الخاص أعتبرت من المكافآت
التقديرية التي تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، أما إذا أريد بتقرير
هذه الميزات مواجهة ما تستلزمه الوظيفة من مطالب ومقتضيات لا تدعو إليها
الحاجة في الوظائف الحكومية الأخرى وخصصت بذلك لمواجهة التكاليف
المتعلقة بإداء الوظيفة ولتأدية الحولة عدت الميزة بمقابل النفقة ولم يعد ثبت
مجال إخضاعها للضريبة المذكورة حيث لم تعد الميزة علما من عناصر
كسب العمل .

ويبين من تعمي المراحل التي مر بها هذا البديل النقدي الثابت أنه هر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥١ بعد سحب سبرات وكلاء الوزارات ووكلائها المساعدين ومن في حكمهم ممن يتقاضون مرتبات اكبر او مساوية لمرتباتهم وذلك لمواجهة مصروفات الانتقال التي تقتضيها أعمال وظائهم وأنه قدر على أساس المنصرف الفعلى طوال المسام ثم عدلت نفقات هذا البديل بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

ويخلص منا تقدم أن مجلس الوزراء حين قرر منع وكلاء الوزارات ومن في حكمهم بدلا نقديا ثابتا لمواجهة نفقات الانتقال التي تقتضيها وظائهم لصالح الدولة لم يكن يستهدف منحهم مزايا خاصة وإنما قرر لهم مبالغ لمواجهة ما يتفقونه في انتقالهم التي تقتضيها أعمال وظائهم ، ومن ثم لمهى لا تعتبر مزايا نقدية مما يخضع لضريبة كسب العمل ويكون نص المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على اعباء مرتتب الانتقال الثابت من ضريبة كسب العمل يكون هذا النص متفقا وحكم القانون في هذا الصدد .

ويتطبيق هذه المبادئ على بدل الانتقال المقرر لمهندسين وزارة الأشغال يبين أنه يتقاضى هذا البديل مقابل مصروفات انتقالات تقتضيها أعمال وظائته كخبر فنى لوزارة الأشغال ولم يمنح له لفائسته الشخصية ، وعلى مقتضى ما تقدم لا يعتبر هذا البديل ميزة نقدية مما تخضع لضريبة كسب العمل ، ولا يؤثر في هذا النظر عدم تقديم حساب يبين أوجه صرف ذلك لأن هذا الأمر مما يصل بتنظيم العمل في الحكومة وقد كانت بالتغير بين طريقتين في هذا الصدد إما أن تؤدي النفقات أولا بأول بناء على حساب يقدم اليها ، أو أن تقدر المبلغ المحتمل صرفه جزائما على أساس المنصرف الفعلى في العلم باختصارت الطريق الأخير .

ولما كان عدم خضوع بدل الانتقال لضريبة كسب العمل كما يبين بمقتدم يستتبع عدم خضومه للضريبة العامة على الإيراد ذلك لأن وعاء هذه الضريبة يتكون من مجموع أوعية الضرائب النوعية طبقا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، بحيث تمتنع الضريبة النوعية على أى نوع من أنواع الإيراد تمتنع تماما لها الضريبة العامة على الإيراد — على هذا النوع من أنواع الإيراد .

وعلى هذا نلن بدل الانتقال الثابت الذى تصرفه وزارة الاشغال العمومية
لخبرها الفنى لا يعتبر من المزايا التقفية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومن ثم لا يخضع للضريبة النوعية على كسب
العمل المقررة بالقانون المذكور ، ولا للضريبة العامة على اليرداد المقررة
بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

(لتوى ٦٧١ فى ١٩٥٩/١١/٥)

الفصل الخامس

بمعدل بحث

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الأقسام والبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية - النص في المادة ١٣ منه على منح الباحثين والباحثين الأول بهذه أقسام بدل بحث بواقع عشرين شهرا - مناط الاستفادة من هذا البديل هو تفرغ الباحثين الأول لهذا العمل طول اليوم بالأقسام والبحوث - عدم التفرغ - أو النقل من هذه الأقسام أو تولي أى عمل - خارجها يؤدي إلى الحرمان من هذا البديل .

ملخص الحكم

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء أقسام والبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية قد نص في المادة ١ - على أن « تنشأ في كل وزارة أو هيئة حكومية تجرى بحوثا علمية لجنة دائمة للبحوث تشكّل من الوزير أو وكيل الوزارة رئيسا ومن عدد من الأعضاء يختارون من بين كبار موظفي الوزارة أو الهيئة الفنية ومن الأخصائيين من الجامعات وغيرها من الهيئات . ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من الوزير المختص » ونص المادة ٢ على أن تختص اللجنة بما يأتي :

(أ) وضع برنامج مفصل للأبحاث التي يحتاج إليها العمل بقصد حل المشكلات العلمية التطبيقية ووضع الخطة اللازمة لتنفيذها بما يتواءم مع احتياجات التخطيط العام للدولة .

(ب) تحديد أقسام ووحدات البحوث وعدد المشتغلين بها واختيار الموظفين اللازمين للعمل بها .

(ج) متابعة نشاط أقسام ووحدات البحوث والمستقلين بها .

(د) الاشراف المالى والادارى على أقسام البحوث وتوزيع الاختصاصات بينها » ونص فى المادة ٣ على أن « تعد اللجنة تقريرا كل ستة أشهر على الأقل عن أوجه النشاط العلمى . فى أقسام البحوث ويرفع التقرير الى المجلس الأعلى للعلوم الذى له أن يوصى بتوجيه البحث وجهات معينة تتفق مع إحتياجات التخطيط العام للدولة . كما تعد اللجنة قبل شهر يناير من كل سنة تقريرا يتضمن من ترى نظهم من أقسام ووحدات البحث أو إليها واعادة النظر فى تحديد عدد المستقلين فيها . » ونص المادة ٥ على أن يلحق بأقسام البحوث باحثون أول باحثون ومساعدو باحثين وعمل مماثل ومساعدون فنيون . ونص فى المادة ١٣ على أن « يلتزم الباحث والباحث الأول بالتفرغ للعمل ويكون العمل بأقسام البحوث طول اليوم وينح كل منهما راتبا اضافيا قدره عشرة جنيهات شهريا بدل بحث ... ولا يتعارض منح هذا المرتب الاضافى مع منح غيره من المرتبات الاضافية الاخرى . » . ومفاد هذه النصوص انه يشترط لاستحقاق الموظف راتبا اضافيا (بدل باحث) أن يتم اختياره للعمل بأقسام البحوث بصفة باحث أول أو باحث ، وقبامه بالعمل عملا بهذه الاقسام مع تفرغه لهذا العمل طول اليوم ، ومن ثم فإن استمراره فى تقلص هذا المرتب الاضافى رهن بتوافر هذه الشروط فيه ، فاذا ما تخلف أحدها فى حقه بأن نقل من أقسام البحوث أو تولى عملا خارجها أو لم يتفرغ للعمل بها فلا يجوز منحه بدل بحث ، ومتى كان ذلك وكان كل من المدعين قد عين مديرا لاحدى الإدارات العامة بالهيئة ويقوم بعملها عملا ، وهذه الإدارات العامة ليست من أقسام ووحدات البحوث ، وانما تختص — حسبما تبين من بطاقات التوصيف الخاصة بكل منها المقدمة من الهيئة — بالاممال التنفيذية المتعلقة بنشاط الهيئة التعميدى ، وهى أعمال ولئن كانت ذات طابع فنى تتطلب خبرات فنية فى هذا المجال الا أنها لا تعد من أعمال البحث العلمى فى مفهوم القرار الجمهورى رقم ١٦٦٠ لسنة ١٩٥٧ ، فيكون قد تخلف فى حقهم شرط التفرغ وهو يكفى فى حد ذاته لعدم استحقاقهم للراتب الاضافى (بدل بحث) المنصوص عليه فى المادة ٦٣ من القرار الجمهورى المشار اليه ، وبالتالي يكون القرار الصادر من الهيئة بابقائهم صرف هذا الرتب قد صدر صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون ولجبه الرافض .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن انقسام البحوث بالوزارات والهيئات — بدل البحث المخصص عليه في هذا القرار يرتبط في استحقاقه بتحقيق مقابلة وهو التفرغ للبحث طول اليوم — عدم استحقاق رئيس مصلحة الكيمياء لهذا البدل — أساس ذلك أن رئاسة مصلحة الكيمياء كوظيفة رئاسية تحول بين شاغلها بحكم الواقع وبين التفرغ للعمل بالمسام البحوث طول اليوم ومن ثم ينتهي في حق كل من يشغل هذه الوظيفة سبب استحقاق هذا البدل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن انقسام البحوث بالوزارات والهيئات أنه ينص في المادة ١٣ منه على أن « يلتزم الباحث والباحث الأول بالتفرغ للعمل ويكون العمل بانقسام البحوث طول اليوم ويمنح كل منهما راتباً أساسياً قدره عشرة جنيهاً شهرياً بدل بحث ، أما المتقاعدون لكدرات خاصة فلا يمنحون هذا البدل إلا إذا كان قد مضى ثلاث عشرة سنة على حصولهم على درجة البكالوريوس » ويتضح من هذا النص أن المشرع فرض على الباحث والباحث الأول الالتزام بالتفرغ للعمل بانقسام البحوث طوال اليوم وتعويضاً لها عن هذا المجهود قرر منح كل منهما راتباً أساسياً قدره عشرة جنيهاً شهرياً ، وبهذه المثابة فإن هذا البدل يرتبط في استحقاقه بتحقيق مقابلة التفرغ للبحث طول اليوم .

ومن حيث أن رئاسة مصلحة الكيمياء كوظيفة رئاسية لها واجباتها وأعبائها واختصاصاتها تحول بين شاغلها بحكم الواقع وبين التفرغ للعمل بانقسام البحوث طول اليوم ، ومن ثم فإنه ينتهي في حق كل من يشغل هذه الوظيفة سبب استحقاق بدل البحث ، وعلى مقتضى ذلك فإن البدل لا يستحق لكل من الدكتور / والدكتور / ... أثناء شغل كل منهما لوظيفة رئاسة مصلحة الكيمياء

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احيائية كل من
الدكتور / لبطل البحث المقرر بالقرار الجمهورى رقم ١١٦٠
لسنة ١٩٥٧

(نفاى ٢٧٥ فى ٢٧/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبحث :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث
في الوزارات والهيئات الحكومية - نص المادة ١٢ من هذا القرار على أن
يمنح المساعد الفنى مرتبا اضافيا قدره ثلاثة جنيهات شهريا ما دام يعمل
في اقسام البحوث - مقتضى هذا الحكم أن المرتب الإضافي يستحق بمجرد
توافر شرط منحه وهو التمل في اقسام البحوث - لا يتطلب الاستحقاق
صدور قرار اتارى به .

ملخص الحكم :

انه يبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة
١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية انه ينص في
المادة (١) منه علي إنشاء لجنة دائمة للبحوث « في كل وزارة أو هيئة
حكومية تجرى بحوثا وتنص المادة (٢) على أن تختص هذه اللجنة بتحديد
اقسام وحدات البحوث وعدد المشتغلين بها واختيار الموظفين اللازمين
للعمل بها . وتقضى المادة (٥) بأن يلحق بالاسم البحوث باحثون ...
ومساعدون فنيون وتقضى المادة (١٣) بأن يمنح المساعد الفنى مرتبا اضافيا
قدره ثلاثة جنيهات شهريا ما دام يعمل في اقسام البحوث . وهذى التصوص
المتقدمة ما يأتى :

اولا : - أن هذا القرار ناط بالجنة الدائمة للبحوث تحديد اقسام
وحدات البحوث واختيار العاملين بها ومن بينهم المساعدين الفنيين : -

وثانياً أن القرار الجمهورى المشار إليه أنشأ حقاً للمساعد الفنى فى مرتب اضافى « بدل العمل » قدره ثلاثة جزيئات ما دام يعمل فى أقسام البحوث ، ومتضى ذلك أن هذا المرتب الاضافى يستحق لهذا العامل بمجرد توافر شرط منحه وهو العمل فى أقسام البحوث اذ يستمد اصل حقه فى هذا المرتب من القرار الجمهورى المذكور مباشرة دون أن يتطلب ذلك الاستحقاق صدور قرار اذائى به .

(طعن ٧٣٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١)

الفصل السادس

بذل تغرف لى بذل تخصص

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

أحقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية في تقاضي بدل التغرف المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أساس بداية مربوط الفئات الوظيفية المنصوص عليها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الحكوميين بالمرحلة الأولى حين اعتماد الهيكل الوظيفية الإدارات القانونية .

ملخص التفسير :

أن المادة الرابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة تنص على أن «تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية ... » وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تختص لجنة شئون الإدارات القانونية بالتنسيق المصام بينها ، وتباشر اللجنة مضملا من الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي » :

ثانيا : وضع القواعد العامة التي تتبع في التعميين والترقية والنقل والندب والإمارة ... وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

وتنص المادة (٢٩) من ذات القانون على أن «تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهيكل الوظيفية وجدداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاصة . لهذا القانون ، كما تعتمد هذه الهيكل وجدداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجدداول طبقا

للقواعد والإجراءات التي تضمها اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون » . وقد الحق بالقانون المذكور جدول مرتبات مديري وأعضاء الإدارات القانونية أعد على غرار جدول المرتبات الملحق بنظامي العاملين بالدولة والقطاع العام الصادرين بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ من حيث بدائية ونهاية الربط المالي للوظائف ، وقضت القاعدة الأولى من القواعد الواردة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ على أن « يمنع شاغلوا الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل التفرغ قدره (٣٠ ٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ، ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ » .

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١ عمل بأحكام نظامي العاملين المدنيين بالدولة والاطاع العام رقمي ٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والذان تضمننا تعديل في بداية ونهاية الفئات الوظيفية ، كما تم منح بعض الفئات في درجة وظيفية واحدة .

وبجلسة ١٩٨٠/٣/١٨ أصدرت لجنة شؤون الأدوات القانونية المشكلة وفقا لحكم المادة (٧) سالفة البيان قرارا نص فيه على أن « يتم حساب بدل التفرغ الذي يمنح لأعضاء الإدارات القانونية بنسبة ٣٠ ٪ من بداية ربط وظائف الإدارات القانونية طبقا لأحكام الجدول المالي المرفق بقانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، أما من يتقاضى منهم بدلا أعلى طبقا لأحكام الجدول المالي المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فيحتفظ بهذا البدل بصفة شخصية حتى يرقى إلى فئة وظيفية أعلى » .

ومعاد ذلك أن المشرع ناط بلجنة شؤون الإدارات القانونية ووسع القواعد العامة التي تتبع في تعيين وترقية أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة على ألا تعارض تلك مع أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وأوجب أعداد الهيكل الوظيفية وجدول توصيف وظائف الإدارات القانونية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يتم شغل هذه الوظائف وفقا للقواعد التي تضمها لجنة شؤون الإدارات القانونية بيد أن اعتماد الهيكل الوظيفية تراخي فلم يتم شغل وظائف الجدول بالفعل ولم تطبق بالتالي البدايات والنهايات المحددة لوظائفه ، كذلك أصدرت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فتواها سالفة البيان بأعمال أحكام قانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمي ٧ لسنة ١٩٧٨ ،

٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الأحوال على العاملين بالادارات القانونية وذلك على الرغم من أن هذا التطبيق لم يكن متعارفاً عنقذ مع جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، الا انه لما كان مرد أعمال هذا الحكم هو عدم امكان تطبيق جداول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وكانت تلك الملة بازالت قائمة بعد العمل بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فانه يكون واجب الاعمال أيضا بعد العمل بهما وذلك الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية ، ومن ثم فان ما ضمنه قرار لجنة شؤون الادارات القانونية من حساب بدل التفرغ المقرر لاعضاء الادارات القانونية على أساس ٣٠ ٪ من بداية مربوط الفئات الوظيفية المنصوص عليها بجدول المرتبات المرفق بقانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يكون صحيحا .

(فتوى ٥١ فى ١٣/١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المسألة :

سرد التشريعات المنظمة لبذل التفرغ المقرر للأطباء الشافعين لوظائف بالحكومة - مناط استعقاله هو شغل الطبيب لوظيفة تقتضى الحرمان من مزاوله مهنته فى الخارج - عدم استحقاق هذا البذل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصل الطبيب لقطاعه وتاريخ اعادته الى الخدمة تنفيذا احكم محكمة القضاء الإدارى بالغاء قرار فصله .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار وزارى بانها خدمة الدكتور (. . . .) الطبيب من الدرجة الاولى بوزارة الصحة لقطاعه عن العمل خمسة عشر يوما دون اذن أو عذر مقبول . فقام سيادته الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طاعنا فى قرار تمهاء الخدمة المشار اليه بالألفاظ . وفى ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بالغاء القرار الخاص بانهاء خدمته مع ما يقترب على ذلك من آثار .

وتنفيذا لهذا الحكم اصدرت الوزارة القرار رقم ٧٥٨ في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ باعادته الى عمله وصرف مرتبه عن مدة فصله ما عدا مرتب بدل طبيعة العمل .

وقد طالب الدكتور (. . . .) بصرف البديل عن المدة من تاريخ فصله الى تاريخ اعادته الى الخدمة ، وقدم اقترارا بأنه لم يزاول مهنة الطب اثناء مدة الفصل .

وباستطلاع راي ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة بمجلس الدولة رأت بكتابتها رقم ٨٠ المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٦١ أن مرتب طبية العمل يأخذ حكم المرتب ، وأن المقرر أن الأجر مقابل العمل ، فإذا لم يؤد الموظف ملاماته لا يستحق اجرا الا اذا كان عدم ادائه لعمله راجعا لخطأ من جهة الادارة وتسبب عنه حرمان الموظف من مرتبه فانه يكون مستحقا لتعويض . غير انه وأن كان للرتب هو خير أساس لتقدير التعويض الا أنه لا يرتبط به لزما ، فقد يساوى التعويض الرتب الذي كان يتقاضاه الموظف وقد يختلف عنه زيادة ونقصا وذلك تبعا لمقدار الضرر الذي عاذ على الموظف بسبب حرمانه من عمله وبالتالي من مرتبه . وانتهت الإدارة الى أنه اذا اطمأنت الوزارة الى قرار الطالب بعدم مزاولته المهنة خلال مدة فصله وتيقنت من أنه لم يستفد فوائد أخرى خلال هذه المدة بما كان يستفيدا لو ظل في وظيفته ، فلا مانع في هذه الحالة من صرف راتب طبية العمل اليه لما اذا لم تستطع الوزارة استظهار الضرر الذي اصاب الطالب على النحو المتألف الذكر فيتمين أن يلجا هو الى القضاء لاثبت هذا الضرر واستصدار حكم بمقتضى التعويض الكافي لتعويضه .

غير أن الوزارة ترى أنه وإن لم يثبت لها ما اذا كان الدكتور (. . . .) قد زاول المهنة خلال مدة فصله او لم يزاولها ، الا أنه لم يكن ثمة ما يحول دون مزاولته المهنة طيلة السنوات الثلاث التي ظل فيها بعيدا عن خدمة الحكومة ، فإذا كان قد تقاصر عن ذلك فانه يجب أن يتحمل نتيجة تقاعده ان بدل طبيعة العمل انها يمنح للطبيب تعويضا له عن حرمانه من مزاولته مهنة في الوقت الذي يكون فيه موظفا عموما حتى يتدرج كلية لعمله بالوزارة وهو أمر لم يكن متحققا في الدكتور (. . . .) طيلة مدة فصله .

ولهذا عرض الموضوع على الجمعية العمومية لبدء الرأي في مدى استحقاق الطبيب المذكور بديل طبيعة العمل عن مدة فصله .

فبان لها من استعراض وقائع الموضوع وفتوى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة . ان القرار الوزاري رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ باعادة الدكتور (. . . .) الموصول الى العمل تنفيذا للحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ القضائية ليس من شأنه استحقاق الطبيب المذكور لراتبه الذي كان يتقاضاه خلال مدة فصله ذلك ان استحقاق الراتب رهن بقيام الموظف بالعمل ، فاذا كان خلال مدة فصله لم يؤد عملا للوزارة فانه بداهة واعمالا للقاعدة المتقدمة لا يستحق اجرا . وانما قد يستحق الموظف تعويضا اذا ما توافرت مسئولية الادارة بأركانها المعروفة وهي الخطأ والضرر وعلاجه السببية بين هذين العنصرين .

ان للأطباء الحكوميين نظامين متباينين ، نظام الأطباء المتفرغين لأميال وظائفهم وهؤلاء محظور عليهم مزاوله المهنة في الخارج ويمنعون من أجل ذلك مرتب بديل طبيعة عمل . ونظام الأطباء غير المتفرغين لأميال وظائفهم وهؤلاء مرمض لهم في فتح عيادات في الخارج .

وقد تقرر بديل مرتب طبيعة العمل في اول الامر بقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٤ من يولييه سنة ١٩٤٨ و ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وأخيرا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ الذي يقرر في المادة الثامنة منه منح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضي الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج (كل الوقت) بديل تفرغ بالكامل . بواقع ١٨٠ جنيتها سنويا وذلك استثناء من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ كما نصت المادة الحادية عشر من ذات القرار على جواز نذب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة النذب كما يجوز نقل الطبيب من وظيفة كل الوقت وفي هذه الحالة تسرى عليه أحكام هذا القرار مع حرمانه من بديل لميلاده .

ويستفاد من هذه الأحكام أمران . الأول ان مرتب بديل طبيعة العمل او بديل التفرغ كما أسماه القرار الجمهوري رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ يمنح

للأطباء - لشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج أى أطباء كل الوقت . والحكمة من تقرير هذا البديل هو حرمان الطبيب من مزاولة مهنته في الخارج والثاني أن شغل الطبيب لوظيفة كل الوقت رهـن برادة الإدارة وليس متوقفا على رغبة الطبيب . ومن ثم مانه في كل حالة يرتفع فيها عن الطبيب حظر مزاولة مهنته في الخارج ، فانه لا يكون مستحقا لهذا البديل .

ولما كان الدكتور (...) أثناء فصله من الخدمة ، هـرا في مزاولة مهنته في الخارج مانه على مقتضى الحظر المتقدم لا يكون مستحقا لبديل مرتب طبيعة عمل سواء زاول المهنة خلال هذه الفترة أو لم يزاولها اذ أن امتناعه عن مزاولتها كان بإرادته وحده دون تدخل للوزارة . ومن ثم فإن هذا البديل لا يدخل ضمن عناصر التعويض من الضرر الذي لحقه من جراء فصله .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتأميم الاستثنائي الى أن الدكتور (....) لا يستحق بديل مرتب طبيعة عمل من المدة الواقعة بين تاريخ فصله وتاريخ اعادته الى الخدمة بوزارة الصحة .

(فتوى ١٨٤ في ١٨/٣/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بديل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان مقصور التطبيق على الأطباء الخاضعين لأحكام قانون نظام موظفي الدولة دون غيرهم من الأطباء الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة — مثال — الأطباء العاملو بالهيئة العامة لشئون السبستك الحديثة .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ قد اعاد تنظيم قواعد وشروط نقل الأطباء البشريين وأطباء الأسنان المصرح لهم بمزاولة المهنة

بالخارج الى وظائف تقتضى الفراغ وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٢٤ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن ثم تقتصر تطبيق احكام هذا القرار على الاطباء الخاضعين لاحكام قانون نظام موظفي الدولة دون غيرهم من الاطباء الذين تنظم قواعدهم توظيفهم قوانين خاصة .

ويبين من فصوص القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام موظفي الهيئة المذكورة انه اعتبارا من اول يولييه سنة ١٩٦٠ انفكت صلة موظفي الهيئة العامة لشئون سكك الحديدية باحكام قانون نظام موظفي الدولة وخضع موظفو الهيئة لاحكام النظام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ، واذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ قد صدر بالتطبيق لاحكام المادة ٢٤ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه لا يبرى على الاطباء العاملين بالهيئة ولا يحق لهم الامادة من احكامه .

(ظمن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

بدل التفريغ المقرر الاطباء البشريين واطباء الاسنان بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ - عدم استحقاق هذا البجل لمن كلف بالقوات المسلحة وفقا لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ - استحقاقه لمن يكلف بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٦٧/١١/٢١ - اساس ذلك ان المادة ١٧ المشار اليها قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ما كانت تجيز للمكلف سوى صرف المرتب او الاجر الاصلى بحسب الدرجة المقررة لتوظيفه ولا يبتد حكمها ليشمل الزاوا المتعلقة بالتوظيفة كالتبدلات وهو ما اوضحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعى كلف للعمل بالقوات المسلحة وفقا لاحكام قانون التعينة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ . ونص المادة ١٧ من هذا القانون على أن تؤدي الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات الاقلية مرتبات وأجور موظفيها ومستخدميها وعملها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم . ولا تحصل الجهات التي يستدعى أو يكلف أو يندب للعمل فيها هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعامل سوى العلاوات والبدلات العسكرية والميزات الأخرى المقررة لحامل الرتبة الأصلية المعادلة للرتب الشرفية الممنوحة لهم . « وقد عدلت المادة المذكورة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ وجرى نصها بعد التعديل بالآتي « تؤدي الوزارات والهيئات الاقلية والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها مرتبات وأجور موظفيها وعملها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم » .

وفي ١٩/١١/١٩٦٧ صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة ١ على أن يستبدل نص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ النص الآتي « تؤدي الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى العاملين بها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم المرتبات والأجور والبدلات والعلاوات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يتقاضونها في جهة عملهم الأصلية قبل الاستدعاء أو التكليف أو الندي » ونص في المادة ٤ على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وقد نشر القانون بعدد الجريدة الرسمية رقم ٨٨ مكرراً في ٢١/١١/١٩٦٧ وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور على أن الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تؤدي الوزارات والهيئات الاقلية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها مرتبات وأجور موظفيها ومستخدميها وعملها طوال مدة استدعائهم أو تكليفهم أو نديهم » ولما كانت غالبية العاملين الذين يكلفون أو يستدعون أو يندبون للعمل بالقوات المسلحة أو المجهود الحربي يتقاضون من جهات عملهم الأصلية بدلات مالية وعلاوات معينة لها صفة الدوام تمثل في مجموعها جزءا كبيرا من دخولهم بالنسبة لما يؤدي اليهم من أجور ومرتبات أساسية لا تكفي لتغطية نفقات معيشتهم الضرورية . ونظرا لأن الجهات لا تؤدي اليهم في حالة الاستدعاء أو التكليف أو الندي سوى الأجور والمرتبات الأساسية وذلك التزاما بحود.

الدس سالف الذكر: مما أدى الى حرمانهم من البدلات والعلاوات التى لها صفة الثوام التى تشكل جزءا كبيرا من دخولهم وبذلك أصبح الاستدعاء أو التكليف لخدمة القوات المسلحة يشكل ضررا ماديا عليهم . ونظرا الى أن هؤلاء العاملين يمثلون عنصرا من العناصر الهامة والحسنة في خدمة المجهود الحربي بما يبذلون من طاقات وتضحيات في مختلف الظروف مما يعين معه كفاءة العيش لهم ولاسرهم بضمائم اقتضائهم للحقوق التى كانوا يحصلون عليها قبل التكليف أو الاستدعاء أو الندب . حفاظا على كيان هذه الأسرة طوال مدة اشتغالها عاملها بالقوات المسلحة أو المجهود الحربي . ولما كان النص المشار اليه لا يتسع بصيغته الحالية لاداء هذه الحقوق لذلك أعيد "شرع القانون المرفق" .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ما كانت تجيز لهؤلاء سوى صرف المرتب أو الاجر المحدد للعامل بصفة أصلية بحسب درجة وظيفته ولا يمتد حكمها ليشمل الزايف المتعلقة بالوظيفة كالبدلات فلم يكن من الجائز إلزام الجهة المكلف منها العامل أن تدفع له زيادة عن أجره أى بدل أو طبيعة عمل وهذا ما دأب المشرع الى تعديلها بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ليتسع النص ليشمل اقتضاء البدلات والعلاوات التى لها صفة الثوام للحكمة التى تغياها المشرع والتي انضمت عنها المذكورة الايضاحية للقانون (١)

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم فإن المدعى لا يستحق البدل المقرر لوظيفته خلال مدة تكليفه بالقوات المسلحة طالما أن هذا البدل لم يقرر الا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ والمدة المطالب بها كلها تقع في نطاق زمني سابق على العمل به . واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ذات النتيجة فيكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن المائل في غير محله وخليفا بالرئس .

قاعدة رقم (١٢٧)

المبحث :

استحقاق أعضاء هيئة التدريس والوظائف المساوية بكلية الطب
البيطاري بدل تفرغ طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦
بالمقتضى المقررة في المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

باستعراض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير
بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان يبين أن المادة ٨ تنص على أن
« يمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في
الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيهها سنويا كما تنص
المادة ١١ من ذات القرار على أن « يجوز نجب أطباء نصف الوقت الذين
تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق ميادياتهم مقابل تعويضهم
بدل عيادته في فترة النجب وفقا للفئات التالية . وتحدد هذه الوظائف بقرار
من الوزير المختص ١٨٠ سنويا للأطباء من الدرجتين الخامسة والسادسة ،
٣٠٠ جنيه سنويا للأطباء من الدرجة الرابعة ٣٦٠ جنيه سنويا للأطباء من
الدرجة الثالثة ، ٤٨٠ جنيه سنويا للأطباء من الدرجة الثانية
وما يعلوها » ويحرم الطبيب المنتدب من هذا البدل عند الفناء ،
النسبة » ، واستعرضت قرار رئيس مجلس الوزراء رقم
١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح بدل تفرغ للأطباء البيطريين وتنص المادة (١)
منه على أن « يمنح جميع الأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف
تقتضى التفرغ وعدم مزاوله المهنة في الخارج ، بدل التفرغ بالكامل بنفس
الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان » .

كما تقتضى المادة ٢ من ذات القرار بأن « يصدر الوزير المختص قرارا
بتحديد الوظائف التى تقتضى التفرغ والتي يمنح شاغلوها البدل المشار
إليه في المادة السابقة وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،

كما استظهرت ان رئيس جامعة القاهرة أصدر القرار رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ بصرف بدل التفرغ المنصوص عليه بالمادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه مخفضا بمقدار الربع لامضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة لها بكلية الطب البيطرى وللأطباء البيطريين بكلية الطب البيطرى ومستشفى الحيوان التابعة لها .

ومناد ذلك ان المشرع طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ آتف الذكر منح للأطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بنفس الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الاسنان .

وهذا النظام المقرر في القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ اذ قررت المادة ٨ منه منح الأطباء البشريين وأطباء الاسنان الشاغرين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بمئة موحدة قدرها ١٨٠ جنيهًا سنويًا ، كما قرر في المادة ١١ منه منح أطباء نصف الوقت الذين يندمون للعمل كل الوقت بدل عيادة في فترة الذنب بفئات متدرجة على ان يحرم الطبيب من هذا البديل عند الغاء الذنب .

بذلك فان الأطباء البيطريين الشاغرين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج يستحقون بدل التفرغ المنصوص عليه في المادة ٨ اها المادة ١١ فلا يجوز تطبيقها على الأطباء البيطريين الذين لا يسرى في شأنهم نظام الطبيب طول الوقت .

(ملف ٨٦/٤/٩٥٩ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨) .

قائمة رقم (١٢٨)

المبدأ :

بدل التفرغ المقرر للممرضات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بمئة خمسة جنيهات شهريا للمعاملات بمحافظة القاهرة

والإسكندرية ويئة سنة جنيهات شهريا للمعاملات بالمحافظات الأخرى
— الممرضات المعاملات بالإقليم المؤنذات في بعثات داخلية للتدريب بالقاهرة
والإسكندرية — استحقاقهن الجدل على أساس الفضة المقررة للمعاملات
بالأقسام .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ في شأن رفع مستوى الممرضات بالمستشفيات معدلا لقرار الجمهورى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٧٠ على أن « تمنح خريجات مدارس التمريض اللاتى يشغلن وظائف التمريض أو تعليم التمريض فى الحكومة أو الهيئات العامة بمحافظتى القاهرة والإسكندرية بدل تفرغ يواقع خمسة جنيهات شهريا وبواقع ستة جنيهات شهريا للمستغلات بالمحافظات الأخرى بشرط قيامهن بالأعمال المختصة لوظائفهن فعلا » . وقد عمل بهذا النص المعدل اعتبارا من ١٩٦٥/٩/١٤ . وقد لاحظت شعبة الجهاز المركزى للحاسبات بطنطا أن بعض مخبريات الشؤون الصحية بالإقليم قد أوفدت بعض الممرضات المعاملات بها فى بعثات داخلية بالقاهرة والإسكندرية وقامت بصرف بدل التفرغ المستحق لهن بالفئات المقررة للمعاملات بالإقليم وليس على أساس الفئات المقررة للمعاملات بالقاهرة والإسكندرية .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم البعثات والجازات للدراسية تنص على أن «تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التى يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والمؤنذون فى إجازات دراسية أو الحاصلين على منح للدراسة أو التخصص » .

وطبقا لهذا النص فقد صدر لقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الإشراف وقد نصت المادة ٢٢ من الفصل الثالث من هذه اللائحة على أن «يتقاضى

عضو البعثة الداخلية من ميزانية البعثات مرتبته : (أ) بصرف لعضو
البعثة الموظف مرتبته. والبدلات الإضافية عند استئصال الاستقطاعات
القانونية بأنواعها المختلفة (ب) »

ومن حيث أنه على مقتضى هذا النص فإن عضو البعثة الداخلية يستحق
البدلات المقررة للوظيفة التي يشغلها ، وهذا النظر فضلا عن كونه يستند
الى صريح نص المادة السالف ذكرها فإنه يتفق كذلك وما اذنت اليه الجمعية
العومية لقسمى الفتوى والتشريع في جلستها المنعقدة في ٢ من مايو سنة
١٩٦٧ من حيث استحقاق المهندس القائم باجازة دراسية للبديل المقرر
لوظيفة باعتبار أن الاجازة ايا كان نوعها لا تقطع صلة العامل بوظيفته وان
مركز القسائم باجازة مصرح بها قانونا لا يختلف من مركز القسائم
بالعمل وبالتالى يستحق البديل المقرر لوظيفته خلال مدة الاجازة
الدراسية ما دام ان قانون البعثات لم ينص على حرمانه منه ، ومن ثم فإنه
يكون من باب أولى أعمال ذات الرأى بالنسبة الى العاملين الذين تتولى جهة
الادارة بتفسيها ايفادهم في بعثات داخلية للتأهيل من التأهيل الذى يحصلون
عليه خلال مدة الايفاد في المجالات التي يعملون بها .

اما من ناحية فئة البدلات المستحقة لهم فان العبرة في تحديد ما تكون
على أساس الفئات المقررة من هذه البدلات لوظائفهم الاصلية ما دام ان منحهم
هذه البدلات يقوم على أساس حقهم في الاحتفاظ بالبدلات المقررة لوظائفهم
التي يشغلونها خلال مدة الايفاد . والقول بغير ذلك من مقتضاه ان ايفاد
هؤلاء المرشحات على النحو المتقدم يقطع صلتهم بعملهم الاصلى ويجعل
هذه الصلة مرتبطة بجهة اخرى هي القاهرة والاسكندرية ، ومؤدى ذلك انه
لو لم يكن العمل في هاتين المحافظتين مقرر له بطل اصلا فان ايفادهم اليهما
يؤدى الى حرمانهم من البديل المقرر للعاملات بالاقليم الامر الذى لا يتفق مع
ما ذهبت اليه الجمعية فيفتواها سالفة الذكر من ان الاجازة الدراسية لا تنقطع
صلة العامل بوظيفته وان مركز القسائم باجازة مصرح بها قانونا لا يختلف عن
مركز القسائم بالعمل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المرشحات المؤدمات
في بعثات داخلية للتدريب بالقاهرة والاسكندرية البديل المقرر لهن بمقتضى

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ معدلا بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٠. بالفئة المقررة للمرضات العلبلات بالاعاليم .

(ملف ٥٣٥/٤/٨٦ — (جلسة ١٠/٢٧/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بشأن رفع مستوى المرضات بالمستشفيات التى فيه على منح خريجات مدارس التمريض المشغلات بالوظائف الحكومية بالقاهرة والاسكندرية بدل تفرغ بواقع ٥ جنيهات والمشتغلات بالمحافظات الأخرى بواقع ٦ جنيهات شهريا بشرط قيامهن بالاعباء المخصصة لوظائفهن فعلا — مناط الإفادة من هذا القرار هو التخرج من مدارس التمريض والقيام بالاعباء المخصصة للوظائف فعلا بأحدى المستشفيات أو الوحدات الحكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو لاية وزارة أو جهة حكومية أخرى كالوحدات المجمعة ، أما من لا تتوافر فيهن هذا الشرط من الحكيمات والموليدات ومساعدات الموليدات بالوحدات المجمعة فيطبق في شأنهن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٣ بمنحهن بسدل جرمين بواقع ٣٦ جنيها سنويا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه في ١٤/٢/١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بشأن رفع مستوى المرضات بالمستشفيات ونص في المادة ١ على أن « تمنح خريجات مدارس التمريض المشغلات بالوظائف الحكومية بالقاهرة وبالاسكندرية بدل تفرغ بواقع ٥ جنيهات ، والمشتغلات في المحافظات الأخرى بواقع ٦ جنيهات شهريا بشرط قيامهن بالاعباء المخصصة لوظائفهن فعلا » وأوضحت المذكرة الإيضاحية لهذا القرار بأنه يهدف الى رفع مستوى التمريض في المستشفيات وغيرها من الوحدات الحكومية عن طريق رفع مستوى القائمت ولقائمين بهذه الخدمة تشجيماً لهم على المضى في أعمالهم بنفوس راضية مطمئنة إذ أنه لا شك في أنه يعتبر من دوائهم رفع مستوى الخدمة بالمستشفيات بصفة عامة العناية بالتمريض ورعاية القائمين على شأنه حتى يمكن ان يؤدي هذا الشرط من الخدمة الطبية على أحسن

وجه ... » وفي ٢١/١/١٩٦٢ صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن منح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة بدل الحرمان من مزاوله المهنة ونص في المادة ١ على ان تمنح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات من الدرجة الثانية وما يعلوها من درجات بالوحدات المجبة بدل حرمان مزاوله المهنة بواقع ٣٦ جنيتها سنويا تصرف مشاهرة مع اقرار ما تم صرفه لهن من هذا البديل في الماضي منذ بدء ادراجه في ميزانية الوحدات المجبة ونص في المادة ٢ على ان ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٦ ويبين من هذه النصوص ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد استهدف غير خريجات مدارس التمريض المستشفيات بالوظائف الحكومية بدل تفرغ بالفتيات التي حددها بشرط قيامهن بالأعباء المخصصة لوظائفهن فعلا، ولقد ورد لفظ المستشفيات بالوظائف الحكومية مطلقا دون تخصيص ، ولم ينص صراحة على تقيد عيوميته وشموله أو قصره على وظائف جهة معينة دون أخرى ، ومن ثم يمين تفسير النص على عيوميته دون تفرقة بين من يعمل منهن في مستشفيات وزارة الصحة دون الوحدات المجبة ، وذلك للحكمة التي تفيهاها الشرع من اصدار هذا القرار حسبا لنصت عنه مذكرته الايضاحية وهي رفع مستوى التمريض بالمستشفيات والوحدات الحكومية ، أما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ فقد قصد الى منح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة من الدرجة الثانية وما تعلوها بدل حرمان في مزاوله المهنة بواقع ٣٦ جنيتها سنويا ولم يرد في هذا القرار أي قيد لاستحقاق هذا البديل يتعلق بالانصراف من إحدى مدارس التمريض ، ومن ثم فيتعين اعمال قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ في مجاله بحيث يكون مناط الإفادة من أحكامه هو الانصراف من مدارس التمريض والقيام بالأعباء المخصصة للوظيفة فعلا بإحدى المستشفيات أو الوحدات الحكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو لاية وزارة أوجه حكومية أخرى ، أما من لا تتوافر فيهن هذا الشرط من الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة فيطبق في شأنهن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ .

وتأسيسا على ذلك ، فانه لما كانت الجهة الإدارية لا تتازع المدعية في انها متخرجة من إحدى مدارس التمريض وانها تشغل وظيفة مفتشة صحية بالوحدات المجبة التي تعتبر من الوحدات الحكومية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ على نحو ما سلف بيانه ، ومن ثم تستحق

بدل تفرغ بالفئات الواردة في هذا القرار ، ولا وجه للقول بأن المدعية لا تقوم بأعياء وظيفة التمريض لأن عملها كمفتشة صحية ينحصر في الروز على الوحدات المجمة ، لأن طبيعة عمل وظيفة المفتشة هي ذات طبيعة عمل الوظائف التي تقوم بالتمريض على القوائم بها ومن ثم لا تنفصل أعمالها من أعمال وظائف التمريض والولادة التي تقوم بالتمريض عليها .

(طعن ١٢٨١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١١)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبسطة :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٩/٧/٣ — اقتصره على تقدير بدل التخصص لمهندسي الدرجة السادسة وما فوقها — منهجوه الترجمة السابعة — تعليق لهم على صدور قرار من مجلس الوزراء في شأنهم .

ملخص الحكم :

يبين من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ أنه اقتصر على تقدير فئات بدل التخصص لمهندسي الدرجة السادسة وما فوقها ولم يقدر فئة بدل التخصص لمهندسي الدرجة السابعة وظل لهم معلقا حتى يصدر في شأنهم قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص لهم ، وإم يصدر هذا القرار بعدا .

(طعن رقم ٣٤٧ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢)

قاعدة رقم (١٣١)

المبسطة :

الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٥/١٧ — خصمها من بدل التخصص — الوضوح بعد صدور قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الحكم :

ان القواعد التي كان معمولاً بها قبل نفاذ قانون نظام موظفي الدولة كانت تقضي بمنح للمهندسين الذين مناهم وميزتهم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بدل تخصص طبقاً للفئات الى اقربها مجلس الوزراء في ٣ من يوليوس سنة ١٩٤٩ ، على ان تخصص من هذا البدل - طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلوس ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ - الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار المجلس في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، الذي قضى بمنح الموظف المرتى علاوة من علاوات الدرجة المرتى اليها أو بداية الدرجة ايها اكبر أو يمنحه مربوط الدرجة ان كانت ذات مربوط ثابت ، فلما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة اُعيد تنظيم شؤون الموظفين عامة ومالح تحديداً مرتباتهم ودرجاتهم ورسم قواعد تعيينهم وترقياتهم وعلاواتهم على نحو جامع شامل ، ومن قاعدة تنظيمية تقضي بان يمنح الموظف عند التعيين أو الترقية أول مربوط الدرجة المقررة لوظيفته أو علاوته أو مربوطها الثابت ايها اكبر (م ٢١ و ٣٧) ، كما نص على نقل الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدور هذا التشريع الى الكادر الجديد كل بدرجة ومرتبه ، الا اذا كان المرتب يثل من البداية في الدرجة الجديدة فينبغي هذه البداية (م ١٣٥) ، وبذلك جعل المرتب وحدة واحدة ثابتة بذاتها غير مجزأة وذات بداية ثابتة ، وأزال العنصر الاساسية كزيادة التيسير التي كانت تدخل في تكوينه في الماضي ، فاندجها فيه وجعلها جزءاً اساسياً منه . ولا كان هذا القانون لم يلغ القواعد المتعلقة ببذل التخصص والتي تستند وجودها من تشريع خاص لا تتعارض احكامها مع احكام قانون نظام موظفي الدولة ، وكان بذل التخصص هذا علاوة تضاف الى المرتب الأصلي للموظف للحكمة التي دعت الى تقريره وهي ترغيب المهندسين في الانقبال على خدمة الحكومة وتشجيع الموجودين منهم على الاستمرار في وظائفهم ، وكانت علة الخصم من بذل التخصص قبل العمل باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي حصول الموقلة على مزية التيسير التي اُتواجا الزوال ، وهي الزية التي ازال هذا القانون الزها دالاح محلها مزية جديدة هي بداية مربوط الدرجة التي تنبذت لجميع الموظفين على حد سواء ، من عين او رقي منهم قبل اول يوليوس سنة ١٩٥٢ او بعد هذا التاريخ ، فان الحق في هذا البدل يثل قائماً ، وانما يزول السند القانوني للخصم بعد سريان قانون تنظيم الموظفين الدولة بزوال السبب الذي قام عليه في الماضي قبل نفاذ هذا القانون الذي ازال للموظفين راكم قانونية جديدة يثلن معها استصحاب

العله القديمة لانقطاع صلاتها بالمضى، اذ تقتضى المساواة بين المراكز القانونية المتناظرة عدم التفرقة في المعاملة بين اربابها من افراد الطائفة الواحدة ، فلا يسوغ تقرير ميزة الموظف الاحدث تعيينا او ترقية على الموظف الاقدم مع تطابق الوضع القانونى لكليهما تطابقا تاما من حيث الوظيفة والدرجة وسائر الوجوه الاخرى ، الامر الذى لا يمكن ان يكون قد انصرف اليه قصد الشارع . فاذ ثبت ان المدعى حاصل على دبلوم مدارس الفنون والصناعات فى سنة ١٩٢١ ، وانه عين بمصلحة الموانى والنثر فى وظيفة مهندس اعتبارا من اول ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، ورقى الى الدرجة الخامسة الفنية من اول يونيو سنة ١٩٢٩ مع منحه العلاوة المترتبة على هذه الترقية حيث بلغ بها مرتبه ٢٥٠ م و ٢١ ج شهريا . وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ تقرر منحه اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٥٠ ، اول مربوط درجته الخامسة وقدره ٢٥٠ ج شهريا طبقا لقواعد التيسير ، ثم خفض بدل التخصيص المقرر له بمقدار ما احتسبه من علاوة التيسير - فان الحكم المطعون فيه يكون قد ضايف الصواب فيما قضى به من انتهاء الخصم من بدل التخصيص الذى استحق له اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ بمقدار ما ناله من زيادة فى المرتب عملا بقواعد التيسير ، ورد ما خصم بالخالفه لذلك من هذا التاريخ .

(طعن ٢٤٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبحث :

سرد لبعض المراحل التشريعية لبذل تخصص المهندسين

ملخص الحكم :

والق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ مبنى منح بدل تخصص مهندسى مصلحة الري ومهندسى طبييسات الري والصرف للتابعين لمصلحة الميكانيكا والكهرباء بواقع الفئات لتي حددتها ، مع تكليف الوزارات المختلفة ان تدرس حالة المهندسين الذين فى حكم مهندسى الري سالفى الذكر بالوزارات والمصالح الاخرى ، وتقدم نتيجة البحث للمجلس للنظر فى حالتهم . وفى اول يولية سنة ١٩٥٠ صجر القانون

رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ويفتح امتحانات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ ، ونص في مادته الاولى على انه « اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل التخصص طبقا للفئات التي اقراها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحة الماصلين على شهادة جامعية أو مايعادلها وهي ما تؤهل للتعين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس، وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التقنى والمكافأة عن سماته العمل الاضافية والقرار الصادر من المجلس المذكور بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ، وعلى الا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب الفن . ولجلس الوزراء أن يضم الى الكلف المرافق للمهندسين الذين تنطبق عليهم هذه الاحكام، وله أن يوقف صرف هذا البدل عند زوال الاسباب التي اوجبت تقريره » ، وقد شمل الكلف المرافق لهذا القانون مهتدى مصلحة الموانئ والمنائر ، ويجلسه ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأقر مجلس الوزراء على « أن يكون مجموع ما يناله المهندس من ماهية وبدل تخصص معادلا لماهيته بعلوات الترقية قبل التيسر مضالها اليها بدل التخصص المقرر حسب درجته » .

طن ٣٤٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ ٤

استحقاق بدل التخصص منوط بتوافر شرطين - اشتغال المهندس بأعمال هندسية بحة ، وحضوله على شهادة تؤهل للتعين في الدرجة السادسة أو حصوله على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية .

ملخص الحكم :

ان استحقاق بدل التخصص منوط بتوافر شرطين : اولهما : أن يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بحة . وثانيهما : أن يكون حاصلا على

شهادة جامعية أو ما يعادلها مما يؤهل للتميين في الدرجة السادسة أو
حاصلاً على لقب مهندس ، على أن يكون الحصول على هذا اللقب
صادراً من نقابة المهن الهندسية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦
للخاص بنقابة المهن الهندسية . وهذا ما تؤكد المناقشات البرلمانية والأمم
التحضيرية الأخرى للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بديل تخصص
للمهندسين .

فإذا كان ثابت أن المدعى شغل وظيفة مساعد مفتش بمصلحة الإهلاك
ثم وظيفة مفتش بها (وكلتاها لا تدرجان في ميزانية المصلحة على أنها
من الوظائف الهندسية) ، كما أن المؤهل الذي يحمله (دبلوم الفنون
التطبيقية نظام جديد) هو مؤهل فني متوسط يرشح لوظائف الدرجة السابعة
وليس مؤهلاً عالياً يخول التعيين في الدرجة السادسة ، هذا فضلاً عن أنه
لم يحصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية - فإنه لا يحق له ،
والحالة هذه ، أن يطالب ببطلان التخصص ، إذ لم تتوافر في شأنه الشروط
التي شرطتها المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ .

(طعن ٢٥٧ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

عدم منح التخصص لمهندسي الدرجة السابعة .

ملخص الحكم :

أن القواعد المتعلقة ببطلان التخصص للمهندسين إنما تستمد وجودها
من تشريع خاص ، قصد أن لا يمنح هذا البطلان إلا لطائفة المهندسين
المتنقلين بأعمال هندسية بحتة والحاصلين على شهادة جامعية أو
ما يعادلها وهي ما يؤهل للتميين في الدرجة السادسة ، أو الحاصلين على
لقب مهندس . وقد نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على أن منح بطلان
التخصص لن حدهم القانون يكون وفقاً للوائح التي أقرها مجلس الوزراء
بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ ، وهذا القرار لم يحدد فئة بطلان تخصص
الذين كان من المهندسين في الدرجة السادسة فما يعلوها ، وجاء القرار

خفوا من فئة بدل لمهندسى الدرجة السابعة ، لعدم توفر علة تقريره في نظر مجلس الوزراء بالنسبة لهذه الطائفة من المهندسين . فاذا ثبت ان المدعى لم يعتبر مهندساً بالدرجة السادسة الا بعد تسوية حالته بالتطبيق للقواعد الوارد ذكرها في قرارات مجلس الوزراء الصادر في اول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فإنه لا يستحق بدل التخصص الا من تاريخ وضعه في الدرجة السادسة المحددة فئة البديل المخصص لها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ .

(طعن ١٦٧٥ لسنة ٢ في - جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبحث :

لقرار الجمهورى الصادر في ١٣/٧/١٩٥٧ يمنح بدل تغريغ للمهندسين - نصه في الفقرة الثانية من المادة الاولى على منح البديل للمهندسين المبرزين في الخدمة بنى موافقاً بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ - المقصود بالمعاملة بأحكام هذا القانون - صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٦ لا يؤثر على الاستغناء من هذا الحكم .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الصادر بقضير بدل تخصص للمهندسين وفتح الاعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ ، انه نص في المادة الاولى منه على ما ياتى : « يمنح بدل التخصص طبقاً للفئات التى اقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المستغلين بأعمال هندسية بحثية والحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهى ما تؤهل للتعيين في الدرجة السابعة أو الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط التى فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخصوص وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الاضافية والقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص وعلى الا يجمع بين مرتب

الخصيص ومرتب التقيش . . » كما نصت الفقرة (ج) من المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية على ما يأتي « ويعد المهندس المساعد مهندساً إذا كان قد اكتسب لقب مهندس بقرار وزاري قبل العمل بهذا القانون وكان قد منحه اللقب موظفاً حكومياً في الدرجة السادسة على الأقل أو إذا مارس مدة عشر سنوات على الأقل بعد تخرجه إعمالاً هندسية يعتبرها وزير الأشغال العمومية بعد أخذ رأي مجلس النقابة كتابية لنفسه لقب مهندس » وقد نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٢ من يولية سنة ١٩٥٧ بمنح بدل ترغ للمهندسين على أنه « يمنح بدل الترغ للمهندسين الحاصلين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين وأن يكونوا مشتغلين بصفة عملية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي وح ذلك بمنح البدل المذكور إلى المهندسين الموجودين حالياً في الخدمة ممن غمطوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابعة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة » ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل الترغ للمهندسين ونص في المادة الثانية منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل ترغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط التي ينص عليها القرار » ثم نص في المادة الثالثة منه على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ولم ينص على أن يكون هذا الإلغاء بائراً رجعي . وبين من كل ما تقدم أن استحقاق البدل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ منوط بفولفر شرطين : أولهما — أن يكون المهندس مشتغلاً بأعمال هندسية بحتة والثاني — أن يكون حاصلاً على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية . وهذا القانون لم يترك لجهة الإدارة سلطة تقديرية ترخص بتفويضها في منح البدل أو منعه حسبما تراه ، بل جعل اختصاصها مقبضاً فإذا ما توافرت في الموظف الذي يطالب بهذا البدل الشروط التي يطلبها القانون فلا يتأتى لها من النزول على حكمه وصرف هذا البدل إليه ، ولا يحول دون ذلك صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ السالف الذكر لأن هذا القانون لا يمس الحق المكتسبة في ظل القانون السابق أثناء مدة نفاذه ما لم ينص في القوانين الجديدة على سريانها بأثر رجعي . وبهذه المثابة فإن للمهندس الموظف يستحق هذا البدل بعد نفاذ القانون الجديد إذا ما توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار

رئيس الجمهورية المؤرخ ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بأن كلى قائما بأعمال
هندسية بحتة .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على لقب مهندس
بقرار من وزير الأشغال في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، وأنه يقوم بأعمال
مهندس على منذ التحقاق بإدارة المرور ، كما وأن حقه في المعاملة بالحكم
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا جدال فيه ولا يؤثر على ذلك عدم صرف البذل
اليه قبل صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ كما سلف ايضاحه ، وقد
سبق أن طالب به في سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم يتعين الحكم باستحقاقه لهذا
البذل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩٥٤ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٥ في جلسة ١١/٢٦/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

— استحقاق بدل التخصص طبقا للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ —
منطوقه أن يكون المهندس مستغلا بأعمال هندسية بحتة ، وأن يكون حاصلا
على شهادة جامعية أو ما يعادلها مما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة
أو حاصلا على لقب مهندس — وجوب الحصول على لقب مهندس من نقابة
المهندسين .

ملخص التمسوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل
تخصص للمهندسين على أنه « اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل
التخصص طبقا للثلاث التي اقترها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة
١٩٤٩ لجميع المهندسين المستغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على
شهادة جامعية أو ما يعادلها وهي ما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة أو
الحاصلين على لقب مهندس » . وظاهر من هذا النص أن استحقاق بدل
التخصص منوط بتوافر شرطين : أولهما : أن يكون المهندس مستغلا بأعمال

مهندسية بحتة ، وثانيهما : أن يكون حاصلا على شهادة جامعية أو متعادلاها
ما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة أو حاصلا على لقب مهندس .

والحصول على لقب مهندس يجب أن يكون مساندرا من نقابة المهن
الهندسية وفقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٦ ، كما يبين من الاموال
التوضيحية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص المهندسين .
وهذا النظر يتفق مع ما قضت به المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر
بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٣٥٧ لسنة ١ القضائية .

(فتوى ٤٩٧ في ١٩٥٧/١/٧)

مقاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

بدل تغرخ للمهندسين - تنص القواعد الخاصة بمنح هذا البدل -
شروط منح هذا البدل والاستثناء الوارد عليها - يشترط لجهة أن يكون
الموظف حائزا على لقب (المهندس) وأن يكون شاغلا وظيفة هندسية مخصصة
في الخزانة لمهندس ، وأن يكون مشغلا بأعمال هندسية بحتة أو قائما
بالتمقيم الهندسي - يستثنى من هذه الشروط أولئك المهندسون الموجودون في
الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ إذا سبقت معاملتهم بأحكام القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ومنحوا بدل تخصص بالتطبيق له على أن يكونوا
مشغولين فعلا بأعمال هندسية .

ملخص الفتوى :

كان السيد المهندس يفسل الى ما قبل أول
نومبر سنة ١٩٥٧ وظيفة مدير الإدارة الهندسية بمصلحة الشهر المتتاري
والتوثيق المقرر لها الدرجة الأولى بالكانتر الفني العالي ، وكان يتقاضى بدل
تغرخ لاستيفائه الشروط الواجب توافرها لاستحقاق هذا البدل ، ولما خلت
وظيفة الأمين العام المساعد للمصلحة ، المقرر لها درجة « مدير عام » رأت
وزارة العدل أن ترفع للتعين فيها ، فتقدمت الى المجلس التنفيذي بمذكرة
أوضحت فيها أن عملية الشهر من شقين ، قانوني وهندسي وأن كسلا
الشقين متداخل في الآخر - مسترج به ، ولذلك وكل القانون رقم ١٠٤ لسنة

١٩٤٦ هذه العملية الى هيئة واحدة ، وجعل عليها أن تتسوم بمراجعة الطلبات من الناحية المساحية ، بما في ذلك القسيم بمعاينة العقار على الطبيعة ، وفق مستندات التملك ، وهذا ما يقتضى أن يتوافر في الهيئة التي تقوم على عملية الشهر ، عنصران احدهما قانوني وثانيهما هندسي ، حتى تتحقق بوجود هذا الاخير الغاية المفتاة من نظم الشهر . ولما كانت ميزانية مصلحة الشهر تتضمن وظيفة وكيل وزارة مساعد . كما تتضمن وظيفة أمين عام للمصلحة بدرجة مدير عام وكان شاغل هذه الوظيفة من القانونيين ، فانه لذلك ترشح الوزارة المهندس لوظيفة الامين العام المساعد للمصلحة المقرر لها درجة مدير عام ، وقد اقر المجلس التنفيذي ما ارفأته وزارة العدل ، وصدر بناء على ذلك قرار جمهوري بتعيين السيد المهندس في الوظيفة المشار اليها اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وقد استمر يتقاضى بدل التفرغ حتى قدمت الى الوزارة شكوى في هذا الشأن لمستطلعت رأى ديوان الموظفين في الموضوع ، فرأى الديوان عدم احقاقه في صرف بدل تفرغ ، ولما كان الرأي يخالف رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة ، فباتكم تستلزمون الرأي في الموضوع .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للفرع الإسكندري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، فاستبان لها من استقصاء التشريعات المنظمة لتوحيد منح بدل التفرغ للمهندسين ، أن مجلس الوزراء وافق في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ على منح مهندسى مصلحة الري ومهندسى الري والصرف بمصلحة الميكانيكا بدل تخصص بالفئات الميينة ، وانه في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ . قرر منح هذا البديل بالفئات ذاتها للمهندسين الحاصلين على بكالوريوس الهندسة أو مايعادلها من يشتغلون بمصالح ومهامها الفرأى . ولما زينت امانة فلا المعيشة في سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ، وصدر بعد ذلك القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الذى قضى بتخصيم صرف بديل التخصص بالفئات التي سبق أن اقرها مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٩ لكل المهندسين الذين تتوافر فيهم الشروط الميينة به ، وفي ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين قضى بإلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه وعُدل تسميته ، فسماه بذلك التفرغ ، ثم خول في المسادة الثانية منه لرئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين ، وذلك للطوائف وبالشروط والفئات

منه شروط استحقاق بدل التفرغ ، فنصت على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحاليين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية المسجل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وأن يكونوا يشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بجهة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

ومع ذلك يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة من عموما بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٥ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة وذلك بشرط تباينهم بأعمال هندسية .

وظاهر من هذا النص أن استحقاق بدل التفرغ منوط أصلا بتوافر شروط ثلاثة ، أولها — أن يكون الموظف حائزا على لقب «مهندس» طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء نقابة للمهندسين المحل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ التي تحدد من يعبر مهندسا في حكم القانون المشار اليه ومن يمنح لقب مهندس ، وثانيها — أن يكون المهندس شاغلا وظيفه هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، وثالثها — أن يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بجهة أو قائما بالتعليم الهندسي ، وهذه أورد المشرع على هذا الأصل استثناء نقض بأن يمنح بدل التفرغ لمن لا تتوافر في شأنه الشروط المشار إليها من المهندسين الموجودين في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ إذا سبقت معاملتهم بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ومنحو بدل تخصص بالتطبيق له وبشرط أن يكونوا يشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية .

وبين مما تقدم أن المشرع لم يشترط لمنح بدل التفرغ اعتيالا للاستثناء سالف الذكر سوى شرطين : أولهما — سبق منح بدل تخصص طبقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، وثانيهما — الاشتغال عملا بأعمال هندسية بجهة ، ومن ثم فلا يجوز استحداث شروط أخرى غير الواردة بالنص لمنح بدل التفرغ في هذه الحالة . أما الشرط الخاص بأن تكون الوظيفة التي يشتغلها المهندس مخصصة في الميزانية لمهندس ، فإنه لا يشترط إلا بالنسبة الى من لم يسبق معاملته بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ وكذلك فمن غوبل به ، ولكنه لم يكن موجودا في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ .

وعلى مقتضى ذلك فإنه متى كان الثابت من الأوراق أن السيد المهندس الأمين العام المساعد لمصلحة السبهر العقارى وهو من المهندسين الحائزين على لهاب مهندس طبقا لقانون نقابة المهن الهندسية كان يمنح بدل تخصص بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص ، وأنه يقوم فعلا بأعمال هندسية بجهة فإنه يستحق بدل تنرغ بالفتات المبينة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ولا يحول دون استحقاقه بدل التنرغ ان تكون وظيفته غير مخصصة في المراتبة لمهندس ، لان هذا الشرط غير لازم ان كان في وظيفته على نحو ما تقدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد المهندس يستحق بدل التنرغ المقرر للمهندسين .

(فتوى ١٩٩ في ١٩٦١/٣/٢)

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على منح بدل تخصص للمهندسين مع خصم الزيادة المترتبة في اعانة غلاء المعيشة من هذا البذل — وجوب وقف هذا الخصم اذا ما تلاشت هذه الزيادة على اثر تخفيض اعانة الغلاء — استحقاق المهندسين الفروق الناتجة عن استقرار الخصم رغم تلاشي الزيادة — سقوط هذه الفروق بالتقادم الخفي — لا يكفى لانقطاع تقاديبها مطالبة بعض المهندسين بفروق مستحقة على اساس آخر او قيام جهة ادارية اخرى بصرفه الفروق المستحقة لموظفيها — اساس ذلك — مثال بالنسبة لمهندس هيئة السكك الحديدية — قرار مصلحة الطرق والكبارى لمهندسيها بالفروق المستحقة في هذا الشأن — لا يقطع التقادم السارى لمصلحة الهيئة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين وبفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩

نصت المسادة على أنه اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٠ ينحج بدل التخصص طبقاً للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وذلك مع مراعاة الشروط التي نرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/٢٨/١٩٤٩ بشأن وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الإضافية وكذا الشروط التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ونص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ في مسادته الأولى على رفع القيد الخاص وتثبيت اعانة غلاء المعيشة بحيث تمنح على أساس الراتب أو الاجر الفعلي الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل كما نص في المادة الثانية على زيادة اعانة غلاء المعيشة بنات معينة . ونصت المادة الرابعة على أن تخصص تلك الزيادة من راتب التخصص أو التفرغ أو أى راتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ عام ١٩٤٥ . وتطبق لهذا القرار زادت اعانة الغلاء التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل وفقاً للفئات الواردة بهذا القرار ، كما نقص من جهة أخرى الراتب الاضافي بمقدار هذه الزيادة فاصبحت اعانة الغلاء الفعلية التي يحصل عليها هي الاعانة المتوفرة بعد زيادتها بالقرار المذكور طبقاً للفئات المحددة

بـهـ

غير أن مجلس الوزراء عاد في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ قرر خفض مقدار اعانة الغلاء التي تصرف لكل موظف ومستخدم وعامل باليومية وصاحب معاش اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٣ على أن يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل منهم .

ومن حيث أن تخفيض اعانة غلاء المعيشة قد تشمل اعانة الغلاء بعد زيادتها ودون اعتداد بخصم هذه الزيادة من بدل التخصص . ومن ثم فإن الاستمرار في خصم تلك الزيادة من هذا البديل رغم التخفيض الذي طرأ على اعانة الغلاء يضاعف من أثر التخفيض في الاعانة بالنسبة لمن يستحقون بدل التخصص الامر الذي يتعين معه وقف خصم تلك الزيادة بمقتضى قرار التخفيض في اعانة غلاء المعيشة غير أنه لما استعبرت بعض الوزارات والمصالح والهيئات العامة على خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص رغم تلاشي هذه الزيادة كلياً أو جزئياً ، بحث ديوان الموظفين

بكتابه المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ الى مصلحة الطرق والكبارى الذى جاء به ان الديوان قد استقر رايه على وقف خصم ما يوازى الزيادة فى اعانة الغلاء من بدل التخصص عند تلافى هذه الزيادة بالتخفيض المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ او اى تخفيض آخر .

ومن حيث ان الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ذكرت بكتابتها المؤرخ في ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٦٢ ان ديوان الموظفين لم يقر بنشر كتابه المشار اليه على الوزارات والمصالح والهيئات العامة . وكل ما اتخذته الديوان من اجراء بالنسبة للهيئة المذكورة انه بعث اليها كتابا خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٥٧ يطلب فيه موافقه ببيان المبالغ التى تخصم من بدل التخصص نتيجة الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة التى يحصل عليها بعض الموظفين وما يترتب على ذلك من تلافى هذه الزيادة بعد تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث ان هذا الكتاب لا يكفى لانقطاع التقادم ما دام انه لم يشر الى وقف خصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص ولم تقم الهيئة فعلا بوقف الخصم حتى يعبر ذلك القرارا ضمينا ينقطع به التقادم .

ومن حيث انه لا يكفى كذلك لانقطاع التقادم السارى لصالح الهيئة اقرار مصلحة الطرق والكبارى بحقوق موظفيها ، اذ ان لجهة السكك الحديدية شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة مما لا يسوغ معه انقطاع التقادم السارى لصالحها لمجرد انها احدى المصالح العامة التابعة لاحدى الوزارات الداخلة فى تكوين شخصية الدولة ، وقد اقرت بحقوق بعض موظفيها . كما انه لا يكفى لانقطاع التقادم ارسال برقية من السيد / بالاصالة عن نفسه وتيابة عن زملائه مهندسي القسم اليكتيكى بالهيئة الى السيد وكيل مجلس الدولة ، ومن ناحية اخرى لا يرتب ذلك الاثر ما جاء بالطلب المقدم من المذكور ومن السيد / بالاصالة عن نفسه وتيابة عن زملائهما مهندسي القسم اليكتيكى بالهيئة اذ بالاطلاع على البرقية والطلب المشار اليهما بكتاب الهيئة المؤرخ في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢ يبين انهما قد تضمنتا المطالبة بتطبيق

نفوى الجمعية العمومية الخاصة بعدم جواز خصم الفروق الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير من بدل التخصيص اعتبارا من تاريخ نفاذ القوانين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ومن الواضح أن مسألة عدم جواز الخصم من بدل التخصيص التي اشارت اليها نفوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ ، تتعلق بالزيادة في المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير ، وهي مسألة مختلفة عن موضوع وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصيص بمجرد ثلاثي هذه الزيادة بتخفيض الاعانة ولا يكتفى لانتقطاع التقادم الساري لصالح الهيئة بالنسبة للفروق الناشئة عن ثلاثي الزيادة في اعانة الغلاء مطالبة الموظف بصرف الفروق الناشئة عن زيادة المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير لان أساس استحقاق الفروق الناشئة عن الزيادة في المرتبات نتيجة تطبيق قواعد التيسير ، مخطف عن مبنى استحقاق الفروق الناشئة عن ثلاثي الزيادة في اعانة غلاء المعيشة ولا يكتفى المطالبة بوقف الخصم الجارى بالنسبة لاحدى صورتى الخصم ، لانتقطاع التقادم بالنسبة للفروق المستحقة من اجراء الخصم في الصورة الاخرى .

ومن حيث ان الهيئة تذكر ان ديون الموظفين قد بعث اليها بكتابه المورخ في اول اكتوبر سنة ١٩٦٠ مضمنا طلب وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة بمجرد ثلاثي هذه الزيادة كليا او جزئيا . كما اشارت الهيئة الى انها قامت بتنفيذ مضمون هذا الكتاب بصرف الفروق السابقة على اول اكتوبر سنة ١٩٦٠ بخمس سنوات تطبيقا لقاعدة التقادم الخمسي ، اما الفروق المستحقة قبل اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ فلها تكهن قد سقطت بالتقادم .

ومن حيث انه لم يرد بالأوراق ما يدل على ان احدا من مهنسي الهيئة المذكورين قد قدم طلبا في الفترة السابقة على اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ يطلب فيه وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة لتلاشيها كليا او جزئيا واسترداد الفروق الناشئة عن خصم هذه الزيادة قبل ذلك فمن ثم تكون الفروق المستحقة من تاريخ ثلاثي تلك الزيادة حتى اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ قد سقطت بالتقادم الخمسي .

قاعدة رقم (١٣٩)

المبحث :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن بدل التخصص - القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ - حظر الجمع بين بدل التخصص والمكافأة عن الأعمال الإضافية - المقصود بالعمل الإضافي هو العمل المتصل بالعمل الأصلي الذي تقتضى الوظيفة أدائه - ذلك لا يتناول الترخيص للمهندس في أن يزاول في غير أولئك العمل الرسمية أعمالا لدى جهة غير حكومية .

ملخص الفتوى :

يبين أن استعراض المراحل التشريعية التي مر بها بدل التخصص أن مجلس الوزراء قرر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ صرف مكافأة إضافية لبعض المهندسين نظير استمرارهم في العمل بعد الوقت الرسمي أو الاشتغال أكثر من ساعات العمل المقررة ، ثم اقترح في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، تقرير « مرتب تفرغ » لطائفة أخرى من المهندسين ، بشرط عدم الجمع بين « مرتب تفرغ » والمكافأة عن الأعمال الإضافية ، وقد وافق مجلس الوزراء في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ على تقرير هذا المرتب وسعى « بدل التخصص » غير أنه لم يوافق على شرط عدم جواز الجمع بينه وبين المكافأة الإضافية . ثم عاد ووافق بجلسته ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ على هذا الشرط ، وذلك بمناسبة منع بدل التخصص لمهندس تسع مصالح حينها المجلس في قراره . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ عمم المجلس منع بدل التخصص بذات الشروط التي وافق عليها في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وألغى عدم جواز الجمع بين هذا البدل والمكافأة الإضافية ، وانتهى الأمر بصسودور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتعميم هذا البدل بالفئات الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ وبالشروط الواردة في قراره الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

وأخيرا صدر القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين ، كما صدر قرار رئيس الجمهورية تنفيذا لهذا القانون في تاريخ

صدوره ، ولم يترتب على صدورها أى تغيير بخصوص اشتراط عدم جواز التجمع المشار اليه .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن بدل التخصص قد تقرر مقابل عدم حصول المهندس على أجر أو مكافأة من عمله أكثر من ساعات العمل المقررة ، بمعنى أنه يحصل على هذا البديل مقابل ما قد يقوم به من عمل اضافى .

ومن حيث أن المقصود بالعمل الاضافى انما هو العمل المتصل بعمله الاصلى الذى تقتضى الوظيفة اداؤه بحيث يكون ابتدادا لهذا العمل ، وهذا الوصف لا يتواءم فى حالة ترخيص الجهة الحكومية للمهندس الذى يتبعها ويعمل بها فى أن يزاول فى غير اوقات العمل الرسمية اعمالا لدى جهة أخرى غير حكومية ، ذلك أن عمله لدى هذه الجهة الأخيرة لا يعتبر اضافيا بالنسبة الى عمله الاصلى فى الحكومة ، وانما عمل آخر أصلى فى جهة ثانية يستل من عمله الحكومى ولا يعتبر ابتدادا لهذا العمل ، ومن ثم يجوز أن يقتضى المكافأة المقررة له فضلا عن بدل التخصص .

(ملوى ٤٦٥ فى ١٩٥٧/٨/٢١) .

(ملحوظة فى نفس الملوى رقم ٢٢١ — فى ١٩٥٧/٦/٩)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبند :

الجمع بين بدل التخصص وبدل التفويض لم يكن جائزا بمقتضى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ — استقبله مهندسى مصلحة الرى ومهندسى محطات ومطامبات الرى والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء الذين كانوا يستفيدون منهم فى ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٩/٧/٢ — القرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بدل التفويض — النص على حظر الجمع بين بدل التفويض وبدل التفويض كعامة مائة — حق الخيار بالنسبة لمهندسى الرى الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين
ينص في مادته الأولى على أنه « اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح
بدل التخصص للمهندسين طبقاً للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ
٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة
الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها ، وهي ما تؤهل للتعيين في
الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط
التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩
بخصوص وقف بدل التقاعد والمكافأة عن سباعات العمل
الاضائية .. » .

ولم يتضمن الكشف المرافق لهذا القانون « مصلحة الري » ولكنه
تضمن مصلحة الميكانيكا والكهرباء ضمن المصالح التي يسرى القانون على
المهندسين التابعين لها ، وأغفل النص على مهنتي مصلحة الري لا يعنى
سوى استثناء معاملتهم بمقتضى القواعد السابقة على القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٠ ، وذلك باعتبار أن هذا التشريع لم يقمده الى خربان هذه
الطائفة من بدل التخصص الذي تقرر منذ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لصالحهم
والمصالح مهندسي محطات وطلبات الري والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا
والكهرباء دون سواهم من المهندسين ، ففي هذا التاريخ عرضت على
مجلس الوزراء مذكرة لنحهم هذا البديل بشرط عدم الجمع بينه وبين بدل
التقاضي لمقرر المجلس منحهم بدل التخصص ، وأغفل الشرط الوارد في
المذكرة ، مما يدل على أن الجمع جائز ، وقد تأكد هذا الفهم في مذكرة لاحقة
عرضت على مجلس الوزراء في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص منح
بدل التخصص لمهندسي تسع مصالح أخرى حددت فيه على سبيل الحصر ،
وبشرط عدم الجمع بين البديلين المشار اليهما بالنسبة الى هذه المصالح
التسع فقط . ولقد كان من بين هذه المصالح مصلحة الميكانيكا والكهرباء ،
مما يدل على أن الشرع كان يفرق بين مهنتي محطات وطلبات الري
والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء ، وبين ن عدهام من مهنتي
هذه المصلحة فيجوز الجمع بين البديلين بالنسبة الى الطائفة الأولى فقط .
ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا يسرى على
مهندسي مصلحة الري ولا مهندسي محطات وطلبات الري بمصلحة الميكانيكا

والكهرباء ، وانما يسرى عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من يولية سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم يجوز لهم الجمع بين بدل التخصص وبدل التنقيش طبقا لهذا القرار .

واخيرا صدر القرار بقتاوين رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ وقرار رئيس الجمهورية الصادر تنفيذا له ، وقد ألغى القرار يقاتون المشار اليه في مادته الثالثة القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص للمهندسين ، ونص في مادته الثانية على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفتيات التي ينص عليها القرار » .

وعندئذ تقرر رئيس الجمهورية بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، وعمل به اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٧ ، وتضمنت المادة الأولى من هذا القرار تحديد الطوائف التي تمنح هذا البدل ، وبينت المادة الثانية فئات البديل ، أما المادة الثالثة منه فقد نصت من انه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التنقيش أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية ... ومع ذلك يجوز لمهندسى الرى الموجودين حاليا في الخدمة ان يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التنقيش وبدل التفرغ طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم من هذا البدل ، أو منحهم بدل التفرغ المنصوص عليه في المادة الثانية وحده كاملا » .

وبين من هذه النصوص ان التشريعات السابقة المنظمة لبذل التخصص قد نسخت اما صراحة بالنص في القرار بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولما ضمنا بهتضى العبارات العامة التي تضمنتها المادة الثانية منه ، ومن ثم تكون القاعدة التي أقرها التشريع الجديد بشأن عدم جواز الجمع بين بدل التخصص وبدل التنقيش سارية على كافة طوائف المهندسين الذين منحهم القرار الجديد بدل التفرغ، مع استثناء مهندسى الرى الذين خولهم حق الخيار المشار اليه في المادة الثانية منه على النحو المبين بهذه المادة .

قاعدة رقم (١٤١)

المبحث ١

الفا القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن بدل التخصص بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ — القرار الجمهوري الصادر تنفيذا للقانون الأخير — اشتراطه بمرحلة أن يكون الحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية .

ملخص الفتوى :

أن القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ ألغى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بقرار بدل التخصص للمهندسين ، وقد نص في المادة الثانية منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بمنح بدل تفرغ للمهندسين « على أن يعمل به اعتبارا من أول أغسطس . ونص في مادته الأولى على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٤٦ ... بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعالة بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي . ومع ذلك يمنح البديل المذكور إلى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة من عهملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة ، وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة » .

وبذلك أقر هذا القانون حكم المحكمة الإدارية العليا فيما انتهت إليه من أن الحصول على لقب مهندس إنما يكون من نقابة المهن الهندسية .

(فتوى ٤٩٧ في ١٩٥٧/١/٧)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

بدل التفرغ للمهندسين — قاعدة خطر الجمع بين هذا البديل والمكافآت عن ساعات العمل الإضافية تسرى على المهندسين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة — عدم سريانها على الخاضعين لنظام العاملين بالتطوع العام الا اذا قررها مجلس ادارة المؤسسة او الشركة .

ملخص الفتوى :

انه يبين من تقصى القواعد المنظمة لهذا الموضوع أن المادة (١) من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للعوائف وبالشروط والضوابط التي ينص عليها القرار » . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ونص في المادة (١) على أن « يمنع بدل تفرغ المهندسين الحاليين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٤٦ المشار اليه وهو القانون الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية » بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية بخصومة في الميزانية كمهندسين وأن يكونوا ممتثلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحجة أو قائمين بالتعليم الهندسي « ونص في المادة (٣) على انه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش أو المكافأة من سبلات العمل الإضافية » .

وقد صدرت هذه القواعد في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، وظلت قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين بالدولة إذ نص في بابته الثانية على استقرار العمل بالوائع والقرارات المعمول بها قبل العمل بها فيما لا يتعارض مع أحكامه ولم تتضمن أحكامه نصا يتعارض مع هذه القواعد، كما أنها لا تزال قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي نص أيضا في مادته الثالثة على استقرار العمل بالوائع والقواعد والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكامه .

فيما يتعلق بالعاملين في القطاع العام ، فقد نصت المادة (٢٧) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وفقا للشروط والأوضاع المقررة لها » وما لبثت هذه المادة أن عدلت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فأصبحت تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المهنية بالبنسب المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وبالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس على أن تعتمد من الوزير المختص » ثم استبدل بهذا النظام نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي نص في المادة (٢٠) على أنه كما يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين البدلات المهنية بالبنسب المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وبالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع — فيما يتعلق ببذل التفريغ للمهندسين — قد غاير بين التنظيم الخاص بمنح العاملين بالقطاع العام ، فبالنسبة الى العاملين المدنيين بالدولة ضمن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه جميع الشروط والأوضاع المقررة لمنح البذل ومن بينها إعادة حظر الجمع بينه وبين الاجور الإضافية ، أما بالنسبة الى العاملين في القطاع العام فقد أخضعهم في بداية الامر للتنظيم الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، ثم عدل من هذا الاتجاه فاكتمى بالإحالة الى هذا التنظيم فيما يتعلق بتحديد فئات البذل بحسب ، أما الشروط والأوضاع الخاصة بمنحه ، فقد اناط بمجلس إدارة المؤسسة العامة أو الشركة سلطة تقريرها دون ما قيد على سلطته في هذا الخصوص ، ويبنى على ذلك أن قاعدة حظر الجمع بين بذل التفريغ للمهندسين والاجور الإضافية تعتبر قاعدة ملزمة بالنسبة الى العاملين المدنيين بالدولة وخدعهم لأنها من الشروط والأوضاع التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٧ الواجب التطبيق عليها ، أما بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام فإن مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الشركة يترخص في تقرير هذه القاعدة أو طرحها وفقا لما يراه ملائما لظروفه العمل بالمؤسسة أو الشركة ، ولا وجه للاعتراض على هذا الرأي بأن من شأنه إيجاد تفرقة في المعاملة بين المهندسين والعاملين بالقطاع العام وإفتراقهم من العاملين بالدولة ، لأن هذه التفرقة مقصودة

كما هو واضح من تلصق المراحل التشريعية للقواعد المنظمة لهذا الموضوع على الوجه المتقدم بيانه ، والا لما كان ثمة محل للدول عن الاحالة الكاملة الى التنظيم الخاص بمنح بدل التفرغ للعاملين المدنيين بالدولة ، وقصرها على الفئات الخاصة بهم :

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قاعدة حظر الجمع بين بدل التفرغ للمهندسين والمكافآت عن ساعات العمل الإضافية تسرى على المهندسين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة ، أما الخاضعين لنظام العاملين بالتصاوغ العام فلا تسرى عليهم هذه القاعدة الا اذا قررها مجلس ادارة المؤسسة أو الشركة .

(فتوى ٩٥٣ في ١١/٢٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

جواز جمع مهندسى الإذاعة بين بدل التفرغ والمكافأة عن الاعمال الإضافية في ظل احكام القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية والمعلقة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ تنص على ما يأتى :

« تسرى في شأن جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشبكات التوظيف واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون أجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥ ٪ من مرتباتهم نظرا ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة » .

ومعبرة القوانين الأخرى المنظمة لشئون التوظيف يدخل في مدلولها كافة القوانين والوائح التي تنظم المركز القانوني العام الذي يشغله الموظف العمومي إما كانت أحكامها أى سواء أكانت مالية أم غير مالية إذ هي تشمل كافة القواعد المبينة لشروط الدخول في هذا المركز ثم القواعد التي يخضع لها الموظف أثناء وجوده فيه وكذلك القواعد المبينة لخروجه منه ، وقد تندد هذه العبارة الى ما بين خروج الموظف من المركز القانوني العام وذلك كما هو انشأن بالنسبة الى قانون المعاشات .

ويترتب على ذلك أن كل قاعدة تدخل في تنظيم هذا المركز القانوني تكون من « القوانين المنظمة لشئون التوظيف » سواء وردت في صلب قانون نظام موظفي الدولة أم وردت في قانون آخر أو في لائحة ، ومن ثم لسان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين وكذلك القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين وكذلك رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٨ هي كلها من القوانين المنظمة لشئون التوظيف .

وبالنظر الى أن مهندسى الإذاعة يدخلون في صميم لفظ « الموظفون » الوارد في المادة ١٣ من قانون الإذاعة فانهم يستثنون من عدم الجمع بين بدل التخصص « التفرغ » وبين المكافأة عن الأعمال الإضافية ، فتعود الحال إلى أصلها وهو إباحة الجمع بينهما ولكن بما لا يتجاوز ٢٥ ٪ من المرتب الأصلي .

ولما كان الحكم يحظر جمع المهندسين بين بدل التخصص « التفرغ » وبين المكافأة عن الأعمال الإضافية هو حكم عام ورد أولا في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولكن هناك حكما خاصا بالنسبة الى طائفة معينة من المهندسين وهم مهندسوا الإذاعة استثناهم المشرع في المادة ١٣ من قانون الإذاعة من هذا الحكم العام وخصهم ، ذو سائر المهندسين ، بالعودة الى الأصل وهو جواز الجمع وذلك في حدود ٢٥ ٪ من المرتب الأصلي .

وإنه وإن كان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الذى تضمن هذا الحكم العام قد ألغى بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ إلا أن هذا القانون الأخير قد تضمن أيضا نفس الحكم العام ، ومن ثم يرد عليه التخصيص الوارد في المادة ١٣ من قانون الإذاعة ، لأن الحكم الخاص يقتد بالحكم العام في جميع الأحوال سواء أكان لا حقا على العام أم سلبا عليه . وبناء على ما تقدم

يستحق مهندسوا الإذاعة — حتى بعد صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ —
مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يقومون بها ، وذلك بالإضافة الى بدل
التخصص «التفرغ» ، على أن يلاحظ ما يستحقونه في هذه الحالة لا يجاوز
٢٥٪ من المرتب الأصلي .

(فتوى ٥٧ في ٢٦/١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

بدل التفرغ المقرر للمهندسين — لا يستحق الا للمهندسين الحاصلين
على احدى المؤهلات المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة الثالثة من
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية — القيد بالنقابة
لا يكفي وحده لاستحقاق البديل طالما لم يكن هذا القيد متفقا واحكام
القانون .

بدل التفرغ المقرر للمهندسين — عدم استحقاق العامل الحاصل على
بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية البديل — لا يغير من ذلك قيده بصفة
مؤقتة بنقابة المهن الهندسية لاعداد مشروع قانون بتعديل نص المادة
الثالثة آنفة الذكر — المعمول عليه هو النص القائم دون اعتداد بما يزعم
انخلعه عليه من تعديلات طالما ان هذه التعديلات لم تفرج فعلا الى حين
الوجود .

بدل التفرغ المقرر للمهندسين — صنف هذا البديل لبعض
العمال بناء على فتوى صادرة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وبالمخالفة
لاحكام القانون — يعد في ذاته قرارا بالتسوية — التجاوز عن استرداد البديل
بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

تقدم السيدان / الحاصلان على بكالوريوس كلية الفنون
التطبيقية، الى الوزارة بطلب لصرف بدل التفرغ المقرر للمهندسين بمقتضى قرار

رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ سنة ١٩٥٧ غارتلت لجنة شئون العاملين عدم
الحقيتهما في تقاضى هذا البديل نظرا لعدم قيامهما بأعمال هندسية
بحسب .

بعد ان خصصت لهما في اليزانية درجتان هندسيتان اعتبارا من
١٩٦٨/٧/١ علودا المطالبة بصرف البذل ، وتم بالفعل صرف البذل اليهما
اعتبارا من ١٩٦٨/٧/٢٦ ، تاريخ اعتماد محضر لجنة شئون العاملين
المضمن الموافقة على الصرف ، الا ان المذكورين طالبا بتقاضى البذل من
١٩٦٧/٧/١

وامعت ادارة الشئون القانونية بالوزارة مذكرة اوضحت فيها ان قود
المذكورين كاعضاء بنقابة المهن الهندسية تم كاجراء مؤقت بناء على تعليمات
الجهاز المركزي للتنظيم والادارة التى تضمنت ان قانون نقابة المهن الهندسية
رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ لا يسمح بقييد خريجي المعاهد العليا الصناعية
وكلية الفنون التطبيقية وفي الجهاز يصدد استصدار تشريع بتعديل هذا
القانون بما يسمح بقيد هؤلاء الخريجين بالنقابة ومن ثم ، وحتى يصدر
هذا التشريع ، اعفى الجهاز مع النقابة على ان تقوم بقيدهم قيدا مؤقتا
تؤدى منه الاشتراكات وتترتب عليه جميع الحقوق والمزايا المقررة
للمهندسين .

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن
بذل تفرغ للمهندسين تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية
منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والمقتضىات التى ينص
عليها القرار » .

وتنفيد لذلك صدر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح
بذل تفرغ للمهندسين مقتضى المادة الاولى منه بأن « يمنح بدل تفرغ
للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف
هندسية بخصصة في الميزانية لمهندسين وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعليه
بأعمال هندسية بجهة او قائمين بالتعليم الهندسي » .

وواضح من هذا النص أن بدل التفرغ لا يسحق إلا للناظر على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية .

ومن حيث أن المادة الثالثة المشار إليها تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، على أن « يعتبر مهندساً في حكم هذا القانون كل من حصل على دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة أو على درجة بكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (تقسم العمارة) أو كلية الفنون الجميلة (قسم العمارة) أو على شهادة أخرى من الخارج تتفق وزارتا الأشغال العمومية والتربية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة ، أو من نجح في امتحان معادلة يحدد نظمه وتوضع مناهجها بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجرى إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية » .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فمن ثم لا يستحق البسمل إلا للمهندسين الحاصلين على إحدى المؤهلات المنصوص عليها ، على سبيل الحصر في المادة الثالثة آتية الذكر وبالتالي فإن القيد بالنقابة لا يكفي بمفرده لاستحقاق البسمل إذ يتمتعين بطبيعة الحال للاعداد بمثل هذا القيد أن يكون متفقاً وأحكام القانون .

ومن حيث أن الثابت في الحالة محل البحث أن العاملين المذكورين حاصلان على بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية ، وهو مؤهل لم يرد ذكره في المادة الثالثة المشار إليها ، فمن ثم يكون قد تخلف في شأنهما مناسط استحقاق بدل التفرغ دون أن يغير من هذا النظر إجراء قيدهما بصفة مؤقته في النقابة بناء على ما أثار به الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي أوضح أنه بسبيل استصدار قانون بتعديل نص المادة الثالثة بإضافة بعض مؤهلات أخرى إليها من بينها المؤهل المذكور — ذلك أن المحول عليه هو النص القانوني القائم دون اعتداد بما يرمع ادخاله عليهم من تعديلات طالما أن هذه التعديلات لم تفرج فعلاً إلى حيز الوجود .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى انطباق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من ترسبات أو معاملات أو ما في حكمها بغير حق فإن المادة الأولى من هذا القانون تنص على أن

« يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة .. للعاملين أو أصحاب الممتلكات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل راتب إضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مخدرة أو ما في حكم ذلك إذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العمالية لديوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم انقضت هذه التسوية أو الترقية ... » .

ومن حيث أن صرف بدل التفرغ للعاملين المعروضة حالتها بعد في ذاته قرار بالتسوية تم تنفيذا أو بناء على فتوى صادرة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فمن ثم يتجاوز عن استرداد ما صرف من البدل حتى صدور القانون آلف الذكر في ٤ من إبريل سنة ١٩٧١ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى :

أولا : عدم احتية السهيدين المذكورين في تقاضي بدل التفرغ المعسر للمهندسين .

ثانيا : التجاوز عن استرداد ما صرف اليهما من البدل حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

(فتوى ١١١١ في ١٢/٢٢ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبحث :

بدل التخصص والتفرغ للمهندسين من استمرافق تاريخي للقرارات المنظمة لهذا البدل .

ملخص الحكم :

أن التشريعات السابقة في شأن بدل التخصص ربح التفرغ للمهندسين تحصل في الآتي :

أولاً : القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بقانون بدل تخصص المهندسين وفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ ، وقد نصت المادة الاولى من هذا القانون على : « يمنح بدل التخصص طبقاً للفئات التي اقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجنس المهندسين المشغولين بأعمال هندسية بحتة ، الحاصلين على شهادة تخصصية او ما يعادلها وهي : « دكتوراه للتعيين في الدرجة السادسة او الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخصوص وقف بدل التفتيش ، والمكافأة عن ساعات العمل الإضافية والقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ من شهر ابريل سنة ١٩٥٠ الخاص بمزايدة اعانة الغلاء » .

ثانياً : القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ المنشور في الجريدة الرسمية في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ ، وقد نصت مادته الثانية على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل التفرغ للمهندسين » ، وذلك للظروف وبالشروط والقيود التي ينص عليها القرار » ، كما نصت المادة الثالثة منه على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ونصت المادة الرابعة على ان يعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

ثالثاً : قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، وقد نصت المادة الاولى منه على ان « يمنح بدل التفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ، بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية ضخمة في الميزانية للمهندسين ، وان يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة » ، أو القائمين بالتعليم الهندسي ومع ذلك يمنح بالبدل المذكور الى المهندسين الموجودين حالياً في الخدمة ممن عملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفترة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة » .

قاعدة رقم (١٤٦) .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ للمهندسين - شروط استحقاق البديل على وجهه - وجوب أن يكون المهندس شاعلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس - ورود الدرجة التي شغلها المدعى بين درجات كثيرة من السادسة إلى الرابعة في الكادر الفني المتوسط وصفت كلها بأنها لمهندسين ورسميين ومحاسبين دون فزر أو تجنيب - لا وجه للقطع إذن بأن هذه الدرجة كانت مخصصة لمهندس - ثبت أن وظيفة المدعى كانت وظيفة رسم - تخلف شرط استحقاقه بدل التفريغ .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ بتنفيذ القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه يفرض أن يكونوا شاعلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بعته أو قائمين بالتعليم الهندسي .

ويؤخذ من هذا النص أنه ليس يكفي لاستحقاق المهندس الجائز على لقب مهندس بدل التفريغ أن يكون مشغولا بصفة فعلية بأعمال هندسية بعته بل ينبغي أن يكون شاعلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس والذي يبين من مطالعة ملف حمية المدعى أنه كان طوال خدمته شاعلا لوظيفة رسم وليس تابعا من مطالعة الميزانية أن الدرجة القائمة الفنية المتوسطة التي يشغلها اعتبارا من ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ كانت مخصصة لمهندس فقد وردت هذه الدرجة في ميزانية مصلحة الري بين درجات كثيرة من السادسة إلى الرابعة في الكادر الفني المتوسط وصفت كل هذه الدرجات بأنها لمهندسين ورسميين ومحاسبين دون فزر أو تجنيب ومن ثم لا وجه للقطع بأن الدرجة القائمة التي شغلها المدعى كانت مخصصة في الميزانية

لمهندس لعدم وجود المخصص في نص الميزانية من ناحية ومن ناحية أخرى
أن وظيفة المدعى كانت وظيفة رسام مما يستتبع تخلف شرط الاستحقاق
المدعى بدل التفرغ اعتباراً من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

(طعن ١٨٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٦)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ على
منح بدل تفرغ للمهندسين بالشروط المقررة في هذا النص ، ومنحه استثناء
للمهندسين الموجودين في الخدمة وقت صدور هذا القرار ولا تتوافر فيهم
هذه الشروط بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة ، هذا الاستثناء لا يسرى
على من افتقد الشروط المقررة بعد صدور هذا القرار .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ تنص
على منح « بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص
المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية
بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين
وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعايم
الهندسية ومع ذلك يمنح البديل المذكور إلى المهندسين الموجودين حالياً
في الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم
الشروط الواردة في الفقرة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية
بحتة .

ومن حيث أن الاستثناء الذي ورد بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة
لا ينصرف إلا إلى المهندسين الموجودين في الخدمة وقت صدور القرار
الجمهوري ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة
أي لا تتوافر هذه الشروط في وظائفهم التي كانوا يشغلونها في ذلك الوقت
ومن ثم فإن حكمه لا ينصرف إلى من افتقد هذه الشروط بعد صدور هذا
القرار نتيجة نقله إلى وظيفة غير مخصصة في الميزانية لمهندس .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبسطة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ — الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار — هذا الاستثناء مقصور على إعادة المهندسين الموجودين في الخدمة وقت بدء العمل بهذا القرار في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذين تتوافر فيهم شروطه وتقتضك — اثر ذلك ومثال .

منقص الحكم :

ان نقل المذمى الى إدارة حريق القاهرة واعادته الى ذات العمل الذى كان يزاوله بفرقة مطاق بنى سويف عند بدء العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذى استحق عنه بدل تبرغ باعتباره من المهندسين الموجودين في الخدمة وقتذاك الذين توافرت فيهم شروط الامادة من الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار التى تضمنت حكما وقتيا هو استثناء من احكام الفقرة الأولى — التى تستلزم شغل وظيفة مخصصة في الميزانية لمهندس — هذه الامادة لا تخوله الحق في أن يفيد من جديد من هذا الاستثناء لانه مقصور على امادة المهندسين الموجودين في الخدمة وقت بدء العمل بهذا القرار في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذين تتوافر فيهم شروطه وتقتضك في المجال الزمنى لتطبيقه القانونى لا يمتدى الى ما بعد وقت بدء العمل بقرار رئيس الجمهورية بادىء الذكر . ولما كان نقل المذمى الى إدارة المرور قد انقضى أحد شروط الامادة من الاستثناء المذكور فانه يكون قد اخرج به بغير عودة من المجال الزمنى لتطبيقه القانونى ، فلا جرم — بعد اعادته الى عمله الاول — من الرجوع الى الاصل — وهو حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ، ولما كان المذمى لا يشغل وظيفة مخصصة في الميزانية لمهندس ، فانه لا يفيد ايضا من الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

قاعدة رقم (١٤٩) .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين الاشراف على موظفي المرور ومن بينهم مهندس المرور لا يعد عمالا هندسيا بحتا ولا يستحق عنه بدل تفرغ .

ملخص الحكم :

ان اشراف المدعى على موظفي المرور ومن بينهم مهندس المرور لا يعدو ان يكون عمالا اداريا ، كما تقول الوزارة بحق ، شأن المدعى في ذلك شأن مفتشي المرور الآخرين غير المهندسين ومن ثم لا يكون عمل المدعى بإدارة المرور عمالا هندسيا بحتا فلا يستحق عنه بدل تفرغ ، وبالتالي عدم صرفه اليه متعاقا واحكام القانون .

(طعن ٦٢ لسنة ١٠ في ٢٠ جلسة ١١/١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — وظيفة مفتش معاول ليست بطبيعتها وظيفة هندسية وعملها ليس عمالا هندسيا بحتا — لا يستحق شغلها بدل التفرغ .

ملخص الحكم :

ان مؤدى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين — أنه لا يكفي لاستحقاق بدل التفرغ ان يكون المدعى حاصلا على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية ، بل يجب ان يكون مشتغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة ، وشاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، والثابت ان هذين الشرطين قد تخلتا في حق المدعى ، فهو لا يشغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس

وإنما يشغل وظيفة «مفتش معمل» من الدرجة الثالثة العادية وهي بطبيعتها ليست وظيفة مهندس وعملها ليس عملا هندسيا بحثا ومن ثم فإن المدعى لا يحق بدل التفرغ بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

(طعن ٤٩٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٢٨)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

مغايرة الشارع في شروط استحقاق هذا البديل في القرارات المتعاقبة - عدم استفادة المهندس الذي يقوم بالتعليم الهندسي من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير البديل المشار اليه ، لأن القيام بالتعليم الهندسي لا يعتبر من قبيل الاشتغال بأعمال هندسية بحثية ، وهو شرط لاستحقاق البديل في ذلك القانون - لا يفيد المهندس الذي يشغل وظيفة مدرس ، من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين إذ اشترط هذا القرار لذلك بأن يكون المهندس شاغلا بوظيفة هندسية مخصصة في المزاينة للمهندسين ، ووظيفة المدرس ليست كذلك .

ملخص : الحكم :

إن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ - الذي ظل معمولاً به حتى آخر يولية سنة ١٩٥٧ - كان يشترط فئتين يستحق بدل التخصص : شرطين أولهما أن يكون المشتغلا بأعمال هندسية بحثية ، وثانيهما أن يكن حاصلا على شهادة جامعية أو ما يعادلها . وهي ما تؤول للتميين في الدرجة السادسة أو حاصلا على لقب مهندس ، وإذا صح أنه قد توفر في المدعى الشرط الثاني من الشرطين اللذين استلزماه القانون المذكور لاستحقاق بدل التخصص ، وهو تذيده بسجل المهندسين منذ سنة ١٩٤٥ ، حسبها بين من شهادة نقابة المهن الهندسية المقدمة منه في فترة حجز الطعن للحكم بأن الشرط الأول لم يتوفر فيه لأن هذا القانون لم يسن بين الاشتغال بالأعمال الهندسية بالبحث وبين القيام بالتعليم الهندسي ، خلافا لما نص عليه بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ، المعمول به من أول أغسطس سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فإن قيام المدعى بتدريس مواد هندسية في

ظل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا يعتبر اشتغالا بالأعمال الهندسية البحتة ، ولا يقوم مقامه أو يغنى عنه كبديل به ، وبالتالي فإنه لا يفيد من أحكام القانون المشار إليه .

ويستقر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين فيمن يستحق هذا البديل توافر ثلاثة شروط أولها الحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية ، وثانيهما شغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وثالثهما الاشتغال بصفة ملعية بأعمال هندسية بحتة ، أو القيام بالتعليم الهندسي ، وإذا كان قد توافر في المسمى الشرطان ، الأول والثالث في ظل القرار الجمهوري المذكور بعدد أن كان الشرط الأخير متخلفا في حقه في ظل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، إلا أن الشرط الثاني الخاص بشغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، غير متوفرة فيه ، ذلك أنه يشغل وظيفة مدرس لا مهندس ، وترتبا على هذا فإنه لا يستحق بدل التفرغ بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية المشار إليه .

(طعن ٦٠٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المحدد :

بدل التفرغ للمهندسين — منحيفة تسعة جنيهات شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة ، وبفئة واحد عشر جنيها لمهندسي الدرجات الثانية والأولى ومدير عام — حكم هذا البديل بالنسبة لمن يشغل وظيفة تعاويف مربوطها درجة المدير العام المعادية كان تكون بهرتب سنوى قدره ألف وأربعمائة جنيه — عدم استحقاقه في هذه الحالة لأن منح البديل مروط بأن يكون المهندس شاعلا لأحدى الدرجات من السادسة إلى الأولى ومدير عام دون ما يعلو ذلك .

ملخص الفتوى :

كان السيد المهندس يشغل درجة مدير عام بمربوط (١٢٠٠ - ١٣٠٠ ج) بالهيئة العامة للسكك الحديدية ثم وضع في مرتبة مساعد المدير العام المقرر لها راتب مقداره ١٤٠٠ سنويا بعد العمل بالنظام الجديد لموظفي الهيئة ، وقد ثار الخلاف حول استحقاقه بدل التفرغ ، فاستطلعت الهيئة رأى ادارة الفتوى والتشريع للسكك الحديدية لمعرفة الامر على اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى لـمستوى والتشريع ناقضت بجلستها المنعقدة في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بمسند استحقاقه بدل التفرغ .

وقد عقيت الهيئة على هذه الفتوى بكتاب جاء فيه ان مرتب التفرغ يمنح على اساس الدرجة لا على اساس المراتب ، كما انه يتعين التزام حكم المادة ٦٥ من الاحكام الانتقالية للقرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ في معرفة قصد المشرع في شأن المراتب التي تؤتى درجة مدير عام . وطلبت الهيئة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى لـمستوى والتشريع لبدء رأيها فيه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة في ٧ من ابرابر سنة ١٩٦١ فاستبان لها ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ الصادر في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ الخالص المندسين تنص على ما يلى : « يمنح البديل المشار اليه كاملا بالفئات الاتية :

١٠ جنهيات شهريا لمهندسى الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنهيا شهريا لمهندسى الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .

» ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج » .

ويؤخذ من هذا النص ان منح بقل التفرغ للمهندسين منوط بأن يكون المهندس معينا في احدى الدرجات من السادسة الى درجة مدير عام

من كان في درجة من هذه الدرجات استحق بدل التفرغ حتماً ومن لم يكن في واحدة منها لا يستحق هذا البذل .

ويتطابق انصر المشار اليه على حالة السيد المهندس
يبين انه كان يشغل وظيفة مدير الشؤون العامة والامراد بالهيئة العامة للسكك الحديدية في درجة مدير عام وعلى اثر تنفيذ التنظيم الجديد للهيئة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الهيئة العامة للسكك الحديدية وضع في مرتبة مساعد المدير العام المقرر لها راتب مقداره ١٤٠٠ جنيه سنوياً مجاوزاً بذلك الحد الأقصى للمرتبات المقرر لها بدل تفرغ، هذا الحد الذي يقف عنده درجة مدير عام ، ذلك لان الراتب الذي يعطى هذه الدرجة يبلغ مستوى يغنى عن بدل التفرغ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لقسم الاستشارى للبشوى والتشريع الى عدم استحقاق السيد المهندس بدل التفرغ المقرر للمهندسين بعد نقله الى مرتبة « مساعد المدير العام » براتب مقداره ١٤٠٠ جنيه سنوياً بالهيئة العامة للسكك الحديدية .

(امتوى ١٥٨ في ١٩/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

اشتراط الحصول على شهادة جامعية او ما يعادلها او الحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية - لا يجدى التمسك بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٢٦ في شأن اعضاء الهيئات - ذلك ان هذا القرار لم يستحدث مؤهلاً علمياً يعادل الشهادة الجامعية .

مأخذ الحكم :

لا يجدى التمسك في مجال استحقاق بدل التخصص بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٢٦ في خصوص اعتبار المسدوم .

حاصلا على مؤهل يعادل الشهادة الجامعية على أساس أنه أوفد في بعثة علمية ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يستحدث مؤهلا علميا من هذا القبيل وانما وردت نصوصه - بالنسبة الى اعضاء البعثات - بقصد ترتيب قواعد وتنظيم شروط يقوم عليها التعيين بينهم ، بل ان قواعد هذه القواعد والشروط لا ينشأ بذاته لصاحب الشأن مركزا قانونيا حتما وبقوة القانون في درجة معينة .

(طبعى ١٤٠٨ : ١٤٢٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

مهندسون - بدل التفرغ المستحق لهم - الاستمرار في الخصم منه بمقدار الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧/٥/١٩٥٠ - اعتبار هذا الخصم في حكم الصحيح بنص القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ - مقتضا عدم جواز المطالبة برد الفروق الناشئة عن هذا الخصم في أي وقت سابق على تاريخ نفاذ هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين نصت على أن « يعتبر في حكم الصحيح الخصم الذي تم من بدل التخصص وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ » وبالإطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ يبين انه وضع قواعد خاصة بالترقيات ومنح علاوات معينة لبعض الموظفين والمستخدمين . ولما كانت بعض طوائف الموظفين قد منحت منذ سنة ١٩٤٥ مرتبات اضافية مثل بدل التخصص فقد نص البند « ٣ » من المقتضى ثالثا من قرار مجلس الوزراء المشار اليه على أن « الموظف الذي يرفع بحد سنة ١٩٤٥ مرتبا اضافيا مثل بدل التخصص وبديل التفرغ ... إلخ وينتفع بزيادة في ماهيته نتيجة تطبيق القاعدة المشار اليها بخصم

من المرتب الاضافى الذى يستولى عليه ما يوازى مقدار هذه الزيادة » .

ومن حيث انه تطبيقا لهذا النص جرت الهيئة على خصم الزيادة نتيجة تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء :السالف الذكر من بدل التخصيص واستثريت فى الخصم رغم صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى لم يتضمن حكما مماثلا للحكم الذى ورد بقرار مجلس الوزراء المذكور . وقد سبق للجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى ان رأت بجلستها المنعقدة فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٦ عدم جواز الخصم من بدل التخصيص بالنسبة للزيادة فى المرتبات الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير وذلك اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفى الدولة لالفائه قاعدة الخصم سائلة الذكر ضمتا بعدم النص عليها . وقد تايدت هذه الفتوى بحكم المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ (حكمها فى الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢ القضائية) .

ومن حيث ان القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر قضى بأن يعتبر فى حكم الصحيح كل خصم تم من بدل التخصيص تطبيقا لقاعدة الخصم التى وردت بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ فمن ثم لا تجوز المطالبة برد الفروق الناشئة عن اجراء هذا الخصم فى أى وقت سابق على تاريخ نفاذ القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ولذلك انتهى الرأى الى عدم أحقية مهندسى الهيئة فى استرداد الفروق الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير والسابق خصمها من بدل التخصيص .

(فتوى ١٠٥٠ فى ٢/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين بدل التفرد المقرر للمهندسين والأجر الإضافى من أى عمل يؤديه المهندس خارج نطاق عمله الأصلي ، .سواء كان هذا العمل يؤدى أثناء ساعات العمل المقررة أو فى غير أوقات العمل الرسمية

— اساس ذلك — نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف والشروط والقيود التي ينص عليها القرار » وتفيذا لهذه المادة فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ونص في المادة الاولى منه على ان « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس .. بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وان يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة او قائمين بالتعليم الهندسي » كما نصت المادة الثانية منه على ان « يمنح البديل المشار اليه كالمسألة بالفئات الآتية :

٩ جنه شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنه شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والاولى ومدين علم .

ويحرم من هذا البديل كل ما يعمل في الخارج . « كما نصت المادة الثالثة منه على انه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التدريس او المكافأة من ساعات العمل الاضافية ... » .

وبمن حيث ان الاستفادة من نص المادة الثانية ان أي مهندس يؤدي عملا خارج نطاق عمله الاصلى سواء اكان هذا العمل يؤدي اثناء ساعات العمل المقررة او في غير اوقات العمل الرسمية ، فانه يحرم من بدل التفرغ المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وذلك لان تحريم الجمع قد ورد مطلقا دون ان يحدد المشرع اعمالا معينة يجوز فيها الجمع واعمالا أخرى يحظر فيها ذلك .. وانما ورد النص على المنع عاما ليشمل كل عمل يؤدي خارج نطاق العمل الاصلى ، ويؤكد ذلك ان المادة الثالثة من القرار المشار اليه تقضى بعدم جواز الجمع حتى بين

بإل التفرغ وبين المكافأة عن ساءات العمل الإضافية التي تؤدي في ذات
الجهة الأصلية التي يعمل بها المهندس .

ومن حيث أنه لا وجة للاحتجاج بها سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية
بجلستها المعقودة في ٢٣ من مايو ١٩٥٧ وذلك لاختلاف النصوص التشريعية
التي كانت مطبقة آنذاك ، ذلك أنه بالرجوع إلى هذه الفتوى يبين
أنها صدرت في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير ببدل
تخصص للمهندسين ، الذي ألغى في تاريخ لاحق لصدر فتوى الجمعية
العمومية في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ المشار إليها فيما تقدم وذلك استنادا
إلى نص المادة (٢) من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل للتفرغ
للمهندسين ، ونظرا من ذلك فإن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار
إليه لم يتضمن نصا يحظر منح هذا البدل لمن يعمل في الخارج بعكس ما ورد
في المادة (٢) من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ،
الامر الذي يتعين معه القول بأن لكل من هاتين الفتوتين مجاها الخاص
وشروط انطباقها المتميزة .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق المهندس/.....
لبدل التفرغ المقرر للمهندسين استنادا إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨
لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

(فتوى ٥٩٢ في ١٠/١٠/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

أيفاء المهندس في إجازة دراسية بمرتب لرأسية هندسية موقوفة
بعمله — عدم انقطاع رابطة التوظيف — اعتبار دراسته أثناء الإجازة
استمرارا لعمله الأصلي .

ملخص الفتوى :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللائحة التي تصدر في هذا الشأن ، ومركز الموظف مركز قانوني مام بخضع في تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللائحة من احكام وينتفع من ذلك انه اذا تضمنت نظم التوظيف مرتبا للوظيفة او للموظف ، وشملت للامادة منها شروطا فان حق الموظف في الامادة منها يكون متى توافرت شرائطها .

ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تنص على ان يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ، بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وان يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بجهة أو قائمين بالتمثيل الهندسي .

ويؤخذ من هذا النص ان منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط ثلاثة هي :

اولا : ان يكون الموظف حائزا على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ في شأن نقابة المهن الهندسية .

ثانيا : ان يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس أو ان يكون قائما بالتعليم الهندسي .

ثالثا : ان يكون مشغولا بصفة فعلية بأعمال هندسية بجهة .

وتفريعا على ذلك فان منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط اذا قامت بالمهندس يستمر صرفه له مدة وجوده في اجازة طالما ظل شاغلا للوظيفة الهندسية التي كان مشغولا فيها بأعمال هندسية بجهة واستمر صرف مرتب الوظيفة له اثناء الاجازة ذلك ان المشرع حين نظم الاجازات في الفصل السادس من الباب الثاني من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ وعدد أنواعها وهى الاجازات :لمعارضة والاجازات الدورية والمرضية واندراسية والاجازات الخاصة واجازة الوضع ، لم يقطع صلة الموظف بالوظيفة التى يعمل بها ولم يحصره من مرتب هذه الوظيفة ومزاياها الا بصورة جزئية فى حالة الاجازة المرضية وحين تتجاوز الاجازة المدد المصرح فيها باجازة مرضية بمرتب كامل أو بنصف مرتب أو بربع مرتب بل انه بالنسبة للأمراض التى يطول امد الشفاء فيها منح العامل اجازة غير محددة المدة بمرتب كامل حتى يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى عمله وذلك فى الاحوال التى نص عليها القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن رعاية الموظفين والعامل المرضى بالدرن والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة .

ومن حيث أن المشرع نص فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على نوعين من الاجازات الدراسية اجازة دراسية بمرتب واجازة دراسية بدون مرتب وبين فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح احوال منح كل نوع من هذين النوعين من الاجازات ونص هذا القانون فى المادة ١٥ على أن يكون منحها لتحقيق غرض من الأغراض المبينة فى المادة الاولى من هذا القانون وهى القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمى أو كسب بران علمى وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة ، كما تطلبت المادة ١٨ من هذا القانون شرطا أساسيا فى منحها أن تكون الجهة التى يتبعها الموظف فى حاجة ماسة الى نوع الدراسة التى سيقوم بها وأن تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذى يقوم به .

ولما كانت الاجازة ايا كل نوعها سواء كانت دورية أو مرضية أو دراسية أو استثنائية لا تنقطع صلة الموظف بالوظيفة التى كان شغلا لها وهذا هو الشأن بالنسبة للمهندس الذى يشغل وظيفة هندسية ويمنح اجازة دراسية ومتى كانت الاجازة الدراسية بمرتب فانه لا يجوز طبقا للمادة ٤٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ شغل وظيفته مدة الاجازة بمرتب وعلى ذلك فان دراسته خلال الاجازة تعتبر امتداد لعمله الاصلى بحسب النصوص السابقة مما لا يسوغ معه حرمان المهندس من بدل التشرع خلال الاجازة الدراسية بمرتب شأنها فى ذلك شأن أنواع الاجازات الأخرى التى

نص عليها قانون العاملين والتي يكون منحها بمرتب ومادام ان قانون البعثات لم يحرمه منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المهندس الموند باجائزة دراسية بمرتب لدراسة هندسية مرتبطة بعمله يستحق بدل التفرغ المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

(فتوى ٥٦٧ في ١١ / ٥ / ١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبسفا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين - اشراطه فتح هذا البديل الحصول على لقب مهندس وشغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، والاشتغال بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو القيام بالتعليم الهندسي - حصول أحد العاملين على لقب مهندس ، وشغله وظيفة « مساعد رئيس ودية » في الميزانية ، وقيامه بأعمال هندسية بحتة - احقيقته لبدل التفرغ للمهندسين - أساس ذلك انه متى كانت الوظيفة بطبيعتها لا يتولاها الا مهندس فانها تعتبر مخصصة لمهندس ولا يخفى من ذلك ان ترد الدرجة في الميزانية باسم الوظيفة المخصصة لها ما دام لا يتولاها الا مهندس - حصول عامل آخر على لقب مهندس ، وشغله وظيفة « مساعد لاسلكي » في الميزانية ، وقيامه بأعمال هندسية بحتة - عدم احقيقته في هذا البديل - أساس ذلك انه لا يشغل وظيفة مخصصة في الميزانية لمهندس .

ملخص الفتوى :

تتحصل وثائق الموضوع في انة بناء على فتوى ديوان الموظفين رقم ١٨٥ - ٣٥٠/١٢ المؤرخة ١٩٦٤/٤/١٢ والمبلغة لوزارة الواسلات ، قامت الوزارة بمصرف بدل التفرغ المقرر للمهندسين بالقرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ للسيد / الحاصل على لقب مهندس من نقابة

المهن الهندسية بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٠ - والذي يشغل وظيفة مساعد رئيس ودية بالمرتبة الثانية بكانر ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ والدرجة الخامسة التخصصية (أ) فرع هندسة المواصلات السلكية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك تأسيسا على أن طبيعة عمل السيد المذكور ذات طبيعة هندسية بحتة ولا يصلح لها إلا مهندس . ولقد تقدم السيد / للشاغل لوظيفة مساعد مهندس لاسلكى بالمرتبة الثالثة (أ) طبقا لكادر عام ١٩٥٩ والدرجة السادسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي يؤتم بأعمال ذات طبيعة هندسية بحتة لا يصلح لها إلا مهندس ، كما أنه حاصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية ويطلب منحه بدل تفرغ أسوة بزميله فاستطلعت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية رأى إدارة الفتوى والتشريع للجهاتين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات عن مدى أحقية السيد المذكور في تقاضى بدل التفرغ ، التى انتهت فى ١/٩/١٩٦٥ الى عدم أحقيته لهذا البديل نظرا لان وظيفته مخرجة فى الميزانية تحت لقب مساعد مهندس أى أنها غير مخصصة لمهندس وعقب هذه الفتوى لبقت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية صرف بدل التفرغ الذى كانت تصرفه للسيد / خلال المدة من ١٨/١٠/١٩٦٠ الى ١/٢١/١٩٦٧. وذلك اعتباراً من ١/٢/١٩٦٧. وكان نتيجة ذلك أن تجهته مليم بحتة .

على السيد المذكور مبلغ ٦٧٩.٠٦٥ قيمة ما صرف اليه من بدل تفرغ خلال المدة المذكورة .

ومن حيث أن المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تشترط لمنح هذا البديل الحصول على لقب مهندس من نقابة المهندسين بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٦ وشغل وظائف هندسية مخصصة فى الميزانية للمهندسين والاستغال بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو القيام بالتعليم الهندسى .

ومن حيث أنه قد جاء بكتاب هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية رقم ٢٥ المؤرخ ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥ أن السيد / يشغل وظيفة مساعد رئيس ودية. ويقوم بأعمال مهندس وصيغت وظيفته بهذا الاسم بالميزانية حسب العمل بالمحطات اللاسلكية بالهيئة ، كما أنه حاصل على

لقب مهندس من نقابة المهندسين وأعمال وظيفته هندسية بحتة ، ومن ثم فإنه تكون قد تحققت في شأنه كافة الشروط التي يتطلبها القرار الجمهوري سالف الذكر لنحو بدل تفرغ للمهندسين ، وبالتالي يستحق هذا البديل ذلك أنه متى كانت الوظيفة بطبيعتها لا يليها إلا مهندس فإنها تعتبر مخصصة لمهندس .

ولا يغير من ذلك أن ترد الدرجة في الليزانية باسم الوظيفة المخصصة لها ما دام لا يليها إلا مهندس .

وبن حيث أنه بالنسبة للسيد / فإن الثابت من كتاب الهندسة رقم ١١ المؤرخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٥ أنه وإن كان يقوم بأعمال هندسية وأنه حاصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية إلا أنه يشغل المرتبة الثالثة (١) طبقا لكادر عام ١٩٥٩ والدرجة السادسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المخصصة لوظيفة مساعد مهندس لانسلكى وهو اللقب المدرج لهذه الوظيفة بالميزانية وبذلك يكون قد تخلف أحد شروط استحقاقه لبديل التفرغ المقرر للمهندسين بالقرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

(تنوى ١٠٧١ بتاريخ ١١/٢٧/ ١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبسطة :

أخيرة المهندسين بالجهاز التخطيطي والتنفيذي باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى في بديل التفرغ الذى صرفه لهم من السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ والسنتين التاليتين لها - أساس ذلك أن طبيعة الجهاز التخطيطي والتنفيذي ذات صيغة هندسية بحتة ومن ثم إذا وصفت بعض وظائفه بأنها تخصصية فإن ذلك يعنى تخصيصها لمهندسين ويؤكد ذلك أن المشرع راعى التراج اعتماد مالى بميزانية الجهاز منذ عام ١٩٦٩/٦٨ لمواجهة بدل التفرغ المستحق لهؤلاء المهندسين .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تنص على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه (الخاص بإنشاء المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

ويستتد من هذا النص أن استحقاق بدل التفرغ المقرر للمهندسين منوط بتوافر شروط ثلاثة :

١ - أن يكون من يمنح البديل حائزا على لقب مهندس وفق احكام المادة الثالثة من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

٢ - أن يكون شغافلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية الهندسي .

٣ - أن يكون مشتغلا بالفعل بأعمال هندسية بحتة أو قائما بالتعليم الهندسي .

وحيث أنه لا خلاف في توافر الشرطين الاول والثالث اللذين لا استحقاق بدل التفرغ لمهندسي الجهاز التخطيطي والتنفيذي باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى . وإنما يثور الخلاف حول مدى توافر الشرط الثاني في شأنهم . والواقع أنه ولئن كان وصف الوظائف بأنها تخصصية في الأجهزة ذات الأنشطة المتعددة هو أمر ضروري لتنفيذية تحديد نوعية هذه الوظائف ، إلا أنه لا ضرورة لذلك بالنسبة للأجهزة التي تزاول نشاطا فنيا محددا . ولما كانت طبيعة الجهاز التخطيطي والتنفيذ ذات صبغة بحتة ، فمن ثم إذا وصفت بعض وظائفه بأنها تخصصية فإن ذلك يعنى تخصيصها لمهندسين يؤكد ذلك أن المشرع راعى ادراج اعتماد مالي بميزانية الجهاز منذ عام ١٩٦٩/٦٨ لمواجهة بدل التفرغ المستحق لهؤلاء المهندسين .

وحيث انه ولما تقدم فانه يتعين القول بتواتر جميع الشروط اللازمة لنجح
بدل تفرغ لمهندسى الجهاز التخطيطى والتنفيذى باللجنة العليا لتخطيط
القاهرة الكبرى ، وبالتالي فان صرف هذا البديل لهم يعتبر قد تم صحيحا
ولا مطن عليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية المهندسين بالجهاز
التخطيطى والتنفيذى باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى فى بديل
التفرغ الذى صرف لهم عن السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ والسنتين التاليتين لها .

(فتوى ٢٢٦ فى ١٩٧٤/٥/٥)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

احقية المهندسين من مساعدى الباحثين والمدرسين المساعدين
واعضاء هيئة البحوث بمعاهد البحوث بديل التفرغ المنصوص عليه بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ وليس طبقا للقاتل التى تضمنتها
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٧/١٨٦ اساسا ذلك — ان المشرع
استثنى بالقرار الجمهورى رقم ٦٥/٢٨٥٦ المهندسين من اعضاء هيئة
البحوث والوظائف المعاونة من الخضوع للشروط الوارد بالقوانين الجمهورى
رقم ١٩٥٧/٦١٨ ومن ثم فان صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٧٧/١٨٦
الذى تضمن ذات الاحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم
١٩٥٧/٦١٨ لا يؤثر فى اعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم
١٩٦٥/٢٨٥٦ نزولا على القاعدة العامة التى من مقتضاها الا ينسخ نص
عام للحكم الوارد بنص خاص — معاهد البحوث — لا وجه للفصل بين
اكاديمية البحث العلمى من جانب والمعاهد والمراكز التابعة لها من جانب
آخر يقصر منح البديل على المهندسين العاملين بالاكاديمية .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨
لسنة ١٩٥٧ بمنح بديل تفرغ للمهندسين ، ونص فى مادته الاولى على انه :

« يمنح بدل: تلغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ، بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في اليزانية لمهندسين وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحة أو قائمين بالتعليم الهندسي... » وربط هذا القرار في مادته الثانية بين ثبات هذا البديل ودرجات الكادر العام للموظفين . كما يتبين للجمعية انه بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٢٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن منح بدل التفرغ للمهندسين من أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحث بوزارة البحث العلمى ونص في مادته الأولى على أنه : « استثناء من أحكام القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يمنح للمهندسين من أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحث بوزارة البحث العلمى بدل التفرغ للمهندسين دون التقيد بشرط تخصيص الوظائف التى يشغلونها في الميزانية للمهندسين .

ويكون منهم البديل المذكور طبقاً للفئات الآتية :

جنيه

- ١١ استاذ باحث ، واستاذ باحث مساعد
- ٩ باحث ، ومساعد باحث

وأعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين الخنيين بالدولة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتقويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية أصدر رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ الذى تضى في مادته الأولى بمنح بدل التفرغ للمهندسين بذات شروط قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ وربط أيضاً في مادته الثانية بين تثبيت البديل والفئات المنصوص عليها في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر .

وحاصل ما تقدم انه في ظل القواعد السابقة التى نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ والى من مقتضاها منح بدل تفرغ للمهندسين بشرط الانتماء لل نقابة وشغل وظائف هندسية واداء أعمال هندسية أو القيام بالتعليم الهندسي ، استثنى المشرع بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المهندسين من أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة من الخضوع لتلك الشروط ، وخصهم بثبات البديل وربطها بوظائفهم

كباحثين، ومن ثم فانهم يستحقون هذا البديل بالفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ كان بصيب الوظيفة التي يشغلها اعمالا للاحكام الخاصة التي انتظمتها هذا القرار ، وتبعاً لذلك فان صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ والذي تضمن ذات الاحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ لا يؤثر في اعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ نزولاً على القاعدة العامة التي من مقتضاها الا ينسخ نص عام الحكم الولد بنص خاص .

وبناء على ما تقدم فان الباحثين بالمعاهد والمراكز التابعة لأكاديمية البحث العلمى يستحقون بدل التفرغ وفقاً للفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ١٨٥٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في شأنهم خاصة ، وليس طبقاً للفئات التي تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ .

كما وانه لا وجه للفصل بين الأكاديمية من جانب والمعاهد والمراكز التابعة لها من جانب آخر ، بقصر منسح البديل على المهندسين المسجلين بالأكاديمية ، ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ قد صحر في ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن مسؤوليات الذي نص صراحة على تبعية تلك المراكز والمعاهد لوزارة البحث العلمى .

واذا كان المشرع قد منحهم هذا البديل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التي تبارس نشاطاً علمياً والذي طبق عليهم جدول المرتبات والمكافآت الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، وكان من مقتضى ذلك جمعهم بين البديل والحقوق المالية المقررة لهم بكاند الجامعات ، فان تطبيق جدول المرتبات والبدلات الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم اعمالا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية لا يغير من الامر شيئاً إذ يظل لهم بموجب الاحكام الخاصة المنصوص عليها في القرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه أن يجمعوا بين هذا البديل والمرتبات والبدلات المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق المهندسين من مساعدى البحوث والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة البحوث

بمعاهد البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمي. ليدل. للتفرغ. التخصصي
عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ . . .

(فتوى ٩٥٥ في ١٤/١١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ
الخاص بالمهندسين - المستفاد من نصوص هذا القرار أن هذا البديل
لا يصرف إلا لمن يقصر نشاطه على عمله الأصلي الذي يناط به. أداءه. وعلى ذلك
فلو امتد إليه أعمالاً إضافية تعتبر امتداداً لعمله الأصلي واستحق عنها
أجراً إضافياً أو استثمر جهده خارج دائرة عمله الأصلي أو عمل له نسبة
الخاص حرم من بدل التفرغ - نجب استاذ بكلية الهندسة العمل بالتمهنة
القوية للبرنسكو في غير أوقات العمل الرسمية بإجر إضافي قدره ٢٥٪
من المرتب مقتضاه أن يتحقق في شأنه وصف من يعمل بالخارج الأمر الذي
يقرب عليه حرمانه من بدل التفرغ طبقاً لنص المادة الثانية من القرار
الجمهوري المشار إليه .

ملخص الفتوى :

يبين من الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧
بشأن بدل التفرغ الخاص بالمهندسين أنه ينص في مادته الأولى على أن «يمنح
بدل تفرغ للمهندسين المحاذين على لقب مهندس» ثم أبانت مادته
الثانية من حرمان من هذا البديل وقضت بأن ينحرم منه كل من يعمل في الخارج
كما نصت مادته الثالثة على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل
التفتيش أو المكافأة من ساعات العمل الإضافية » والمستفاد من جملة
النصوص أن بدل التفرغ المقرر للمهندسين لا يصرف إلا لمن يقصر نشاطه
على عمله الأصلي الذي يناط به أداءه بحسب طبيعته الوظيفية المستندة
إليه ومسئوليته في داخل الوحدة التي يعمل بها ، وعلى ذلك فلو استند إليه
أعمالاً أخرى إضافية تعتبر امتداداً لعمله الأصلي واستحق عنها أجراً إضافياً
أو استثمر جهده خارج دائرة عمله الأصلي سواء في جهة حكومية أو

في القطاع العام أو في جهة خاصة أو عمل لحسابه الخاص حرم من بدل التفرغ ، كل ذلك تطبيقاً لصريح نص المادتين الثانية والثالثة من القرار المشار إليه آنفاً بما تضمناه من حظر ورد في صيغة العموم بما يغطي كافة الصور فيما يجاوز نطاق العمل الاعلى الذي يتقاضى عنه العامل الاعلى راتبه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فانه لما كان الدكتور قد نذب اميناً فنيا بالشعبة القومية لليونسكو في غير اوقات العمل الرسمية بأجر اضافي قدره ٢٥ ٪ من المرتب دون حد أقصى ، فانه بذلك يكون قد تحقق في شأنه وصف من يعمل بالخارج الأمر الذي يترتب عليه حرمانه من بدل التفرغ طبقاً لنص المادة الثانية من القرار الجمهوري المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة عين شمس لبذل التفرغ المقرر للمهندسين اعتباراً من تاريخ نديه للشعبة القومية لليونسكو .

(مخوى ٣٤٩ في ١٨/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين - منح هذا البدل يقتصر على المهندسين الذين يشغلون إحدى الدرجات من التسليمة الى الاولى - سواء هذا التظاق بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ للمهندسين تنص على انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار . وفي هذا لهدء المادة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة

١٩٥٧ يمنح بدل تفرغ للمهندسين ، ونصت المادة الاولى منه على أن «يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ (بتأسيس نقابة المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحقة أو قائمين بالتعليم الهندسي » كما نصت المادة الثالثة من ذلك القرار على أن « يمنح البديل المشار إليه كاملا بالثلاث الآتية :

٩ جنيه شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنيه شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .

ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج » كما تبين الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٢ على أن « ... يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين البدلات المهنية بالثلاث المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، بالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن منح بدل التفرغ للمهندسين طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه منوط بأن يكون المهندس شاغلا لأحدى الدرجات المالية المحددة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وهي الدرجات من السادسة إلى مدير عام طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (وقد أصبحت هذه الدرجات تقابل الدرجات من السابعة إلى الاولى في ظل نظام العاملين المدنيين في الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وثلاث المستويين الثاني والاول ومدير عام وذلك طبقا لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) أما الدرجات أو الفئات المالية الأعلى من ذلك فلم يقرر لشاغلها بدل تفرغ طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، وعلى مقتضى ذلك

فإن منح بدل التفرغ إنما يقتصر على المهندسين الذين يشغلون وظيفة ذات درجة أو فئة بالية تحل في النطاق المشار اليه فيما سبق ، فمن كان مهينا في إحدى هذه الفئات المالية استحق البديل المذكور ، ومن لم يكن شاغلا لأحداهما لا يستحق ذلك البديل .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن مجلس إدارة شركة القطاع العام — في مجال تطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) من نظام العاملين بالقطاع العام — لا يتقيد بأن يكون منح بدل التفرغ للمهندسين مقصوراً على شاغلي فئات المالية المشار إليها فيما سبق ، بل يجوز له أن يقرر منح هذا البديل لشاغلي الفئات التي تزيد بداية الرتب المالي المقرر لها عن ١٢٠٠ جنيه سنوياً ، استناداً إلى ما تجيزه الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) المشار إليها من الترخيص لمجلس الإدارة في تقرير البدلات المهنية بالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس » — لا وجه لذلك ، لأن نص الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) صريح في تشييد مجلس الإدارة بأن يكون منح هذه البدلات للفئات المدرجة للعاملين المدنيين بالدولة ، وموody الزام مجلس الإدارة بمرعاة هذه الفئات هو أن يتقيد مجلس الإدارة بأن يكون تقرير البديل بالفئة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، ولشأنه في إحدى الفئات المالية المصادرة للفئات الواردة في ذلك القرار دون سواهم ، ومن ثم يكون مقتضى هذا القيد أن يلتزم مجلس الإدارة بتحديد نطاق العاملين المدنيين الذين قرر لهم المشرع بدل التفرغ طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ، بحيث يجوز — تبعاً لذلك — النظر في تقرير هذا البديل لشاغلي الفئات المقابلة لفئاتهم في القطاع العام ، أما العاملون المدنيون الذين لا يندرجون في هذا النطاق ، فلا يكون من حقهم تقاضي هذا البديل أصلاً ، وبالتالي يمنع النظر في تقريره لنظرهم في القطاع العام . وبعبارة أخرى فإن تحديد القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لكل فئة من فئتي بدل التفرغ إنما يرتبط بشاغلي فئات وظيفية معينة بحيث لا يتأتى فصل البالغ التقدي البديل عن الدرجات أو الفئات المالية التي يستحق فيها البديل بهذا المبلغ . ويترتب على ذلك عدم جواز تقرير ذلك البديل للمهندسين بالقطاع العام الشاغرين لفئات تجاوز أعلى الفئات التي يجوز أن يتقاضى شاغلوها بدل تفرغ طبقاً لأحكام القرار الجمهوري المشار إليه وهي فئة مدير عام . . . أما سلطة مجلس الإدارة في تحديد شروط وأوضاع منح بدل التفرغ

المهندسين في القطاع العام ، فتتصرف الى الظروف التي يؤدي فيها العمل الذي يمنح البديل للقيام به ، وذلك لان مجال المساواة بين العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بشركات القطاع العام هو في تناقل الفئات المحفدة للبدلات المهنية وليس في شروط وأوضاع منح هذه البدلات ، اذ اثر المشرع ان يترك الحرية في تحديد هذه الشروط لكل شركة من شركات القطاع العام طبقا لظروف العمل فيها ، وتفرعا على ذلك ناهي يجوز لمجلس الادارة المختصة ان يخرج على قاعدة عدم جواز الجمع بين تشكّل التفرغ وبين الأجور الإضافية وهي القاعدة الملزمة بالنسبة للعاملين في الدولة وخدم طبقا لانهادة (٣) من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه باعتبار ان ذلك يدخل في مفهوم الشروط والأوضاع الخاصة بمنح البديل ، والتي ينفرد بتقديرها مجلس الادارة المختصة متحررا في ذلك من القيود التي تسري على العاملين في الدولة .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق المهندسين بشركات القطاع العام الشاغلين لوظائف الادارة العليا التي تملو فئة مدير عام بدل التفرغ ، ويتعين استرداد ما تم صرفه بالخالف لذلك .

(: فتوى ٥٩٤ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — منح البديل يقتصر على المهندسين الذين يشغلون إحدى الدرجات من السابعة الى الاولى — وظيفة استاذ في الجامعة تحاوز تلك الدرجات — نتيجة ذلك عدم استحقاق شاغلي هذه الوظيفة للبديل المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل تفرغ للمهندسين تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » وتنفيذا لهذه المادة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، ونصت المادة الاولى منه على ان « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ (بإنشاء نقابة المهن الهندسية) بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وان يكونوا يشتغلين بسنة عملية بأعمال هندسية بحتة او قائمين بالتعليم الهندسي » كما نصت المادة لاثانية من ذلك القرار على ان « يمنح البديل المشار اليه كاهلا بالفئات الآتية :

٩ جنيه شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنيه شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .

« ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان منح بدل التفرغ للمهندسين منوط بان يكون المهندس شاغلا لاحدى الدرجات المشار اليها في ذلك القرار ، وهي الدرجات من ا السادسة الى مدير عام طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة (وقد أصبحت تقابل الدرجات من السابعة الى الاولى طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة ثم مايعادله من الفئات المالية المتعاقبة لها طبقا لاحكام نظمهم العاملين المدنيين بالدولة الصنادير بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) ايا الدرجات او الفئات المالية الاعلى من ذلك فلم يقرر لشاغلها بدل تفرغ طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سلاف الفكر .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم ، فان منح بدل التفرغ انما يقتصر على المهندسين الذين يشغلون وظيفة ذات درجة من الدرجات او

الفئات المالية المشار إليها ، فمن كان معينا في إحدى هذه الدرجات أو الفئات استحق البديل المذكور ، ومن لم يكن شاغلا لاحداها لا يستحق هذا البديل .

ومن حيث ان وظيفة استاذ في الجامعة مقرر لها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الفئة المالية ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا ، مجلوزة بذلك الدرجات أو الفئات المقرر لها بدل تفرغ طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وهو الحد الذي يفت عند درجة مدير عام طبقا لاحكام القانون .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق شاغلين وظيفة استاذ في كليات الهندسة بالجامعة ، لبديل التفرغ المقرر للمهندسين طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وذلك اعتبار من التاريخ الذي أصبحت فيه وظيفة استاذ بالجامعة تعادل درجة وكيل وزارة .

(مفقود ٥٩٢ في ١٠/٢٥ / ١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح بدل تفرغ للمهندسين — تخفيفه مهندسى الرى في الجمع بين بديل التقنيى وبديل التخصص أو منحهم بدل التفرغ الكامل وحده — انتهاء حق الخيار المقرر لهؤلاء المهندسين بفضى محته أو باستعماله — عدم جواز المدول عن الرغبة التى يعجزها المهندس سواء قبل انقضاء الحدة المحددة أو بعد انقضاءها — لا يغير من هذا النظر الاستناد الى قيام الاختيار على نعم خالطه منسه

للقانون في شأن مدى الخصم من بدل التخصص - لا وجه لقياس هذه الحالة على فتوى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشاري بجلستها المعقودة في ١٩٦٢/٦/٥ في شأن تحديد ميعاد الاختيار المخصوص عليه في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ للمأذونين الذين يشتغلون بالتدريس .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح بدل تفرغ للمهندسين على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش أو المكافأة من سمات العمل الاضائية » ، ومع ذلك يجوز لمهتدى الرى الموجودين حاليا في الخدمة أن يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم من هذا البدل أو منحهم بدل التفرغ المخصوص عليه في المادة الثانية وحده كائلا .

ويخلص من هذا النص أن حق الخيار للقرار لمهتدى الرى ينتهى بالتقرب الاجلين ، انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى المذكور ، أو ابداء المهندس رغبته في الحصول على بدل التفرغ بدلا من الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص بالقواعد المعمول بها في شأن الخصم منه (وهو خصم الزيادة في أمانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من فبراير ١٩٥٠ من تلبية بدل التخصص) ، فإذا أبسدى مهندس الرى هذه الرغبة استنفذ حقه في الخيار والتزم باختياره ولا يصح له نقضه والدول عنه سواء قبل انقضاء السنوات الثلاثة المذكورة أو بعد انقضائها .

ولا يخفى من ذلك أن يئنى مهتدى الرى مدوله على أن اختياره قام على فهم خاطيء منه للقانون في شأن مدى الخصم من بدل التخصص ، وأنه لو كان الهمم الصحيح لذلك الذى انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى تحت نظره عند الاختيار لاخر في رغبته ولكن اختياره ما طلب عند استعماله اياه اول مرة ، فاك لأن رأى الجمعية العمومية انها يتكسب من حكم القانون التائم بامباره الحكم الصحيح من وقت العمل بالقانون الذى تم الاختيار في ظله ، فالجمعية العمومية لا تضيف براياها

حكمها القانون وبالتالي يكون الاختيار قد تم في ظل قواعد لم يعدل منها
إلى غيرها وإذا كانت هذه القواعد قد تعرضت لبحث أرفع منحة
تتمسك بها فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الاختيار والزامه لصاحبه ، وليس
من شأن التفسير المنطوق لقواعد إمارة الغلاء أن يضيف حكماً جديداً للবাদة
الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بحيث يكون
للمهندس أن يعدل عن اختياره خلافاً لما يبين من واضح سياق ذلك
المادة .

ولا وجه لقياس هذه الحالة على ما أرتأته الجمعية العمومية بجلستها
المنعقدة في ٥ من يونيو سنة ١٩٦٥ في شأن تحديد ميعاد الاختيار المنصوص
عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ للمأذونين السذين
يشتغلون بالتدريس ، واعتبار هذا الميعاد من تاريخ علم المأذونين بقبول
الجمعية العمومية التي انتهت إلى عدم جواز اشتغال المأذون بالتدريس
لا من تاريخ العمل بالقانون المذكور طبقاً لمادته الثانية ، لا وجه لهذا القياس
لان الامر في حالة المأذونين قد طبع بالشك والغموض بالنسبة إلى مدى
اعتبار المأذونية وظيفة في تطبيق ذلك القانون وعن وقت صدوره حتى
حسم الامر بقبول الجمعية العمومية ، وقبل ذلك ثار الجدل عميقاً في هذا
الشأن حتى ليحوز القول بأن تنفيذ هذا القانون على المأذونين كان متوقفاً
على تفسير أحكامه وإيضاح مضمونه . وذلك يعكس الحال في شأن مهندسي
الرى - في الحالة المعروضة - لان نص المادة الثالثة من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لا يعتوره أي ظل من الشك
في فهم مقصوده فمن لا يسوغ القول بأن تطبيقه يتوقف على تفسير
أحكامه .

إذى انتهى الرأي إلى أن حق الخيار المقرر للمهندس الرى في المادة
الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل التنوع
للمهندسين ينتهي بمضي مدة الخيار أو باستعمال هذا الحق ، ولا يجوز بعد
ذلك إعادة الاختيار بعد انتهاء الحق عمية بانتقضاء مدته .

(تموى ١٢٠٧ في ١٩٦٣/١١/٢٥)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدا :

المستفاد من نص المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل التفرغ للمهندسين أن شروط منح هذا البديل هي :

- ١ — الحصول على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهندسين .
- ٢ — أن يكون العامل مشتغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية .
- ٣ — أن يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية — تحظى احد هذه الشروط — اثره — عدم استحقاق هذا البديل .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ للمهندسين ينص في مادته الأولى على أن « يمنح بدل التفرغ للمهندسين أعضاء نقابة المهندسين بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وإن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحثة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين كان يشترط منح بدل التفرغ ذات الشروط الواردة في قرار مجلس الوزراء وبذات عباراته .

ومعاد ذلك أن شروط منح بدل التفرغ المقرر للمهندسين هي الحصول على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهن الهندسية وأن يكون العامل مشتغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية وشاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس فلا يكفي لاستحقاق هذا البديل أن يكون المهندس مقيد بالنقابة وتلقا

بمعمل مهندسى بل يازم فوق ذلك تدراج وظيفة هندسية مخصصة لمهندسى في
ميزانية الجهة المعنية بها .

ولما كانت ميزانية هيئة الاستعلامات قد دخلت من مثل هذه الوظيفة فلان
المهندسين المعروضة حالتها لا يستحقان بدل تفرغ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشرع الى عدم
استحقاق المهندسين / لبدل التفرغ .

(فتوى ١١٧٩ في ١٢/٨/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبحث :

تعويض الاختصاص — المستفيدين منه — هم المهندسون المذكورون
في المادة ٧٦ من الرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ المتضمن مسالك
وزارة الاشغال والمواصلات على سبيل الحصر ، المعينون بوزارة الاشغال
العامة والمواصلات مضافة فقرة جديدة الى هذه المادة بالقانون رقم ١٤٠
لسنة ١٩٥٨ برفع نسبة الحد الاقصى لهذا التخصص — لا تعنى تعميم
منحه لغير المستفيدين المذكورين .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٦ من الرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ المتضمن
ملك وزارة الاشغال والمواصلات ، والتي تجيز منح تعويض اختصاص ،
انما تعنى الاشخاص الذين ذكرتهم وهم المهندسون المعينون في وزارة
الاشغال العامة والمواصلات واذا كان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ اضاف
فقرة جديدة الى الرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ نصها الاتى «على
ان يكون تعويض الاختصاص بحد اقصى قدره ٧٥٪ من الراتب غير الصافي

المهندسين والمحاربين والجيولوجيين حاملى الشهادات العليا المعينين في ملاكات الادارات والمؤسسات العامة وفقا لاحكام قانون الموظفين الاساسى وجنول التعادل المرفق به . ولا يدخل هذا التعويض في حساب الحد الاقصى للتعويضات المنصوص عليها في المرسوم التشريعى رقم ٩٥ المؤرخ ٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ .

فان هذه الفقرة آذ استهلكت مقدمتها بعبارة « على ان يكون تعويض الاختصاص » ففى تشير الى ان المشرع ائنا عنى بها فقط التعويض الذى تتره للمهندسين الوارد ذكرهم على سبيل الحصر في المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر ، ولا يؤثر في ذلك ما جاء فيها من الاشارة الى المهندسين المعينين في ملاكات الادارات والمؤسسات العامة وفقا لاحكام قانون الموظفين الاساسى ، لان المقصود من اضافة هذه الفقرة هو رفع الحد الاقصى لتعويض الاختصاص الى ٧٥٪ بالنسبة لاولئك الذين تبسروا المرسوم التشريعى هذا التعويض لهم وهم طوائف المهندسين المعينين في ملاكات ادارات وزارة الاشغال والمواصلات والمؤسسات العامة التابعة لها — ولو اراد المشرع اضافة طائفة جديدة لما اموزه النص على ذلك .

مسألة

(ملعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

تعويض الاختصاص — المستفيدون منه — نص المادة الاولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ على تعميم الامادة من هذا التصويص على المهندسين غير الزراعيين في جميع المؤسسات والادارات العامة في الدولة — قصر المادة السادسة حق الاستفادة على المهندسين المعينين وفقا لاحكامه — يفهم منه عدم استفادة المهندسين المعينين ، قبل العمل به .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ قد أشار في ديباجته إلى قانون الموظفين الأساسي ثم أوردت مادته الأولى عبارة تفيد سريان تعويض الاختصاص على المهندسين غير الزراعيين في جميع المؤسسات والإدارات العامة في الدولة ، ومن ثم تكون عبارة النص ودلالة ديباجة القانون قاطعتين في تميمه وعدم قصره على طوائف من المهندسين دون غيرهم ولكن مع ذلك ، فإن المادة ٦ من القانون الأخيرة قصرت الفائدة منه على المهندسين المعيّنين وفقاً لأحكام هذا القانون — ويفهم منها إذن أنه ليس لهذا القانون أثر مباشر يستلزم منه المهندسون الذين عينوا قبل صدوره وأية ذلك أن المشرع عند ما أراد أن يكون له أثر مباشر على طائفة من المهندسين القاطنين حالياً بالعمل ، نص في المادة الثانية على سريانه على المهندسين القاطنين حالياً بالعمل في إدارات أو مؤسسات غير تابعة لقانون تقاعد موظفي الدولة والذين رتبهم يقل عن مجموع راتب وتعويض الاختصاص المنصوص عليه في هذا القانون ، ولو كان يسرى بالتر مباشر على كافة المهندسين لما ورد هذا النص على صورته الحالية .

(طعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

تعويض الاختصاص — تقريره — المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ بقدره لمهندسي وزارة الأشغال العامة والمواصلات — استفادة مهندس مرفق معين من أحكام هذا المرسوم التشريعي — يكون تشريع خاص بمد سريان أحكامه عليهم — تماثل مراكز المهندسين في المرافق المختلفة غير مجدي في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

بالاستعراض التشريعات المختلفة لتعويض الاختصاص يتبين منها أن المشرع كلما استبعد حاجة مرفق معين إلى عدد أكبر من المهندسين ،

سارع — تشجيعا على الالتحاق به — الى اصدار تشريع خاص بمد حكم
المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ على مهندسى هذا المرفق ، كما فعل
بالنسبة للمهندسين اعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة (المرسوم
التشريعي رقم ١٤٤ الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢) ، وبالنسبة
لمهندسى وزارة الصناعة والائتماء الاقتصادى والاصلاح الزراعى ومؤسسة
المشاريع الكبرى ، مما يفيد ان تقرير تعويض الاختصاص مرتبط بحاجة
المرفق وليس مرتبطا بوصف الموظف مهندسا ، ومن ثم تبدو الحجة القائلة
بوجوب تماثل مراكز المهندسين بهما إختلفت الجهات التى يعملون فيها
حجة داحضة وتغاير تماما قصد الشارع من تقريره هذا التعويض فى جهة
دون أخرى، إذ لا يمكن مع القول بها سد حاجة المرفق بالمهندسين حيث
يكون العمل فيه أكثر ارهاقا من غيره ، إذ يستوى لدى المهندسين العمل فى
أى مرفق آخر ما دام أنه يستحق تعويض الاختصاص فى الحالين وبالتالي
يصبح الإقبال على العمل بالمرفق العامة غير قائم على حاجة المرفق وفى
ذلك ما يهدد بعضها بالتوقف ، وقد يكون المرفق حيويا وفى هذا ما يفسر
الصالح العام وهو ما قصد الشارع الى تلاميذ بتقريره تعويض الاختصاص
فى مرفق دون آخر .

(طعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

الفصل السابع

بديل تمثيل

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

— أن بدل التمثيل مقرر لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللائق بها — يشترط قيام العامل فعلاً بأعباء الوظيفة للحصول على بدل التمثيل المقرر لها — هو مان العامل الموجد في اجازة دراسية بمرتب من بدل التمثيل .

ملخص الفتوى :

ان السيد / مدير عام الشؤون المالية والادارية بالمؤسسة منح اجازة دراسية بمرتب لمدة سنتين الى ثلاث سنوات للحصول على شهادة الدكتوراه في ادارة الاعمال وذلك على المنحة المقدمة من دولة يوغوسلافيا ، وقد قامت المؤسسة بصرف مرتبه ابتداء من تاريخ سفره ي ١٩٧٠/٥/٢٢ مدا بدل التمثيل المقرر لوظيفته وذلك على اساس ان العامل خلال الاجازة الدراسية تنقطع صلته بالوظيفة وبالتالي لا يستحق بدل التمثيل بامتياز ان هذا البديل مقرر لمواجهة الاعباء والنفقات التي يتكبدها العامل في سبيل الظهور بالمظهر اللائق ومقتضى ذلك ان بدل التمثيل لا يستحق للعامل الا عند قيام سببه وهو ضرورة قيام العامل فعلاً بأعمال الوظيفة ، وتضيف المؤسسة ان ثباتها يقول بجواز صرف بدل التمثيل للعامل اثناء فترة الاجازة الدراسية اذا كان موضوع — ادراسة وثيقة الصلة ومتعلق بتعليم العمل الذي يمارسه ، ولذا تستطلع المؤسسة الراى فيها اذا كان يجوز صرف بدل التمثيل للعامل المخور مدة الاجازة الدراسية التي منحت له .

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص في المادة ٣٧ منها على أنه «يجوز إيفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة إجازات دراسية ... الخ» وتنص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية التي تمنح للموظف بناء على طلبه الشروط الآتية: ١ - ب - ... ج - د - أن تكون الجهة التي يتبعها الموظف في حاجة إلى نوع الدراسة التي يقوم بها وأن تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذي يقوم به » .

ومن حيث أن بدل التمثيل مقرر لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللائق بها وإذا نهو بدور وجوده. ومعدى مع القيام الفعلى بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها .

ومن حيث أن العامل المؤبد في إجازة دراسية بمرتب وان لم تنقطع سلته بوظيفته ويعتبر شاغلا كما مدة الإجازة ، إلا أنه لا يقوم بأعبائها فعلا ولذا ينبغي موجب استحقاقه بدل التمثيل المقرر لوظيفته .

ومن حيث أنه لا يغير ما تقدم وجود صلة وثيقة بين عمل الوظيفة وبين الدراسة المؤبد من أجلها العامل ، ذلك أن هذه الصلة الوثيقة يجب توافرها كشرط لمنح الإجازة الدراسية بغض النظر من كونها بمرتب أو بغير مرتب وفقا لنص الفقرة د من المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وإذا كانت الصلة المذكورة لا توجب استحقاق بدل التمثيل .

ومن حيث أنه لا يجوز تخليص بدل التمثيل على بدل التفرغ المستمر للمهندسين لأنهما يختلفان في طبيعتهما ودوامي تقريرهما وبدل التفرغ المقرر للمهندسين بدل مهني يمنح للعامل صاحب المهنة نظير تفرغه لعمل الوظيفة وحرمانه من مزاولة مهنته خارج الوظيفة وهذا الاعتبار لا يتخاف باينساد العامل في إجازة دراسية بمرتب أما بدل التمثيل فهو تعويض للعامل عن التكاليف التي يقتضيها ظهوره بالمظهر اللائق بالوظيفة ولذا يرتبط استحقاق هذا البدل بالقيام الفعلى بأعباء الوظيفة ارتباطا السبب بالسبب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المسائل الموند في اجازة دراسية بمرتب لا يستحق بدل التمثيل المقرر لوظيفته .

(فتوى ٣٥٠ في ٢٨/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبسطة :

الحكمة من تقرير بدل التمثيل لبعض الوظائف — استحقاق الموظف الذى يقوم بأعمال وظيفة مقرر لها بدل تمثيل لهذا البديل سواء اكان معيناً بها أصلاً أو يشغلها بطريق الانتخاب — مثال : بالنسبة لنائب مدير عام الصرف لوظيفة مدير عام مصلحة المساحة المقرر لها بدل تمثيل .

ملخص الفتوى :

يثار البحث فيما اذا كان بدل التمثيل المقرر لاحدى الوظائف ، يستحق للقائم بأعمالها ، يستوى في ذلك أن يقوم بها أصيل في الوظيفة أو منتدب لها ، أم أن هذا البديل لا يستحق الا للأصلي ، سواء اكان قائماً بأعمال الوظيفة المقرر لها هذا البديل أم كان منتدباً لوظيفة أخرى .

وتقرير بدل التمثيل يقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها وواجباتها من نفقات تنقيضها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعى اللائق بها ، ومتى كان الامر كذلك وكأنت هذه هي الحكمة التى تنبأها المشرع من تقرير بدل التمثيل ، فانه يتعين التحويل عليها في تحديد مدى استحقاقه للموظف متى نذب الى وظيفة مقرر لها مثل هذا البديل ، ولا شك أنه وهو يقوم بواجباتها ويؤدى أعمالها يكون في مركز من حيث الواقع الاشياء لا يختلف في كثير أو قليل عن مركز من كان شاغلاً للوظيفة بطريق التعيين ، وتتوافر في حقه حكمة استحقاق هذا البديل ونزولا على هذا المنطق وللحكمة ذاتها اذا كان الاصيل في الوظيفة مندوباً لمحل آخر ، فانه

لا يستحق هذا البديل ويخلص مما تقدم ان الحكمة التي دعت الى تقرير بدل التمثيل توجب صرفه للموظف متى ندى الى وظيفة مقرر لها هذا البديل وتنقض ان يحرم منه من يندب من مثل هذه الوظيفة الى وظيفة اخرى غير مقرر لها بدل تمثيل وتفريعا على ذلك فان بدل التمثيل المقرر لمدير عام مضاعفة المساحة ، لا يستحق الا للمهندس الذي قام باعباء هذه الوظيفة وبالكس واجباتها طوال مدة نديه اليها .

ولا ينال من هذه النتيجة ، ما قضت به المادة ٢٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، من تحمل المصلحة المنتدب منها الموظف بماهيةه طوال فترة نديه ، ذلك ان هذه القاعدة تنصرف الى الماهية الاصلية ، دون المرتبات المخصصة للصرف على اغراض الوظيفة . يؤيد ذلك ان الفقرة الثانية من ذات المادة قد استثنت من القاعدة المذكورة بدل السفر ومصاريف الانتقال لمقتضى بان يخضع بها على حساب المصلحة المنتدب اليها الموظف ، ولا شك ان هذا الاستثناء هو الواجب التطبيق بالنسبة الى بدل التمثيل ، اذ يدخل في مفهوم المبالغ المقررة لاغراض الوظيفة وهذا النظر هو الذي اخذت به اللائحة المالية ، فنصت صراحة في المادة ٢٠ منها على ان بدل التمثيل يعتبر من المبالغ المخصصة للصرف على اغراض الوظيفة ، وسارت بينه وبين مرتب الانتقال الثابت وبدل السفر ، فيما تضمنته من حكم .

(فتوى ٣٥٦ في ٧/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٧٠) :

المبدأ :

عدم احقية المنتدب الى جهة اخرى في تقاضي بدل تمثيل متى كانت الوظيفة المنتدب لها غير مقرر لها بدل تمثيل حتى لو كانت وظيفته المنتدب منها مقرر لها هذا البديل — المنتدب يستحق في هذه الحالة ما يعادل بدل التمثيل الذي كان يتقاضاه قبل التنب ك مكافأة عن هذا التنب — اساس ذلك — الا يضار العامل نتيجة نديه بخفض مستحقاته المالية .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الشعب الصادر في ٦ من يولية سنة ١٩٧٥ بلائحة العاملين بالجهاز المركزى للحاسبات ينص فى المادة ٢٨٥ على انه (مع مراعاة احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ والقوانين المعدلة له يمنع العاملين بالجهاز البدلات الاتية :

اولا : بدل تمثيل لشاغلى الوظائف الرئيسية بالجهاز حسب مستوى كل منهم وينمى بقرار من رئيس الجهاز)

ولما كانت الوظيفة التى يشغلها المنتخب المعروضة حالته بالجهاز مقرا لها بدل تمثيل ، وكان قد ندى للعمل بوزارة الاوقاف للقيام باعباء وظيفية غير مدرجة بموازنة الوزارة وغير مقرر لها بدل تمثيل فىكون قرار وزير الاوقاف بمنحه البدل المقرر لتلك الوظيفة لم يصادف اعتمادات مالية للصرف منها ، واذا كان السكرتير العام السابق يقابلى بدل التمثيل المقرر لنائب الوزير باعتباره معينا فى هذه الوظيفة وكانت القاعدة العامة تقضى بالا يضار العايل نتيجة لندبه بخفض مستحقاته المالية فان القرار الصادر من وزير الاوقاف بمنحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة السكرتير العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وقد انطوى على عنصر قرار سليم يمكن حمله على انه يقضى بمنحه مكافأة مقابل ندبه تعادل ما كان يتقاضاه بالجهاز المركزى للحاسبات من بدل تمثيل بالاضافة الى ما منحه القرار من مكافأة اخرى .

ولما لذلک فان المنتخب يستحق ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه قبل ندبه من الجهاز كمكافأة عن ندبه .

لذلک اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد / فى تقاضى ما يعادل بدل التمثيل الذى كان ينتج له ابان عمله فى وظيفته بالجهاز المركزى للحاسبات كجزء من المكافأة المتوقعة له مقابل ندبه طول الوقت للعمل بوزارة الاوقاف .

(فتوى ٧٢٥ فى ١٩٨٢/٦/٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المبحث ٢

استحقاق العامل بدل التمثيل المقرر للوظيفة أثناء مدة نديه بالقيام بعملها شريطة أن يكون نديه لها ندبا كاملا - التنب التامل يعتبر مقققا في حالة تخويل العامل المنتدب ذات الإعباء والصلحية التي يحولها التسفل الأصل للوظيفة - لا ينال من هذا أن يكون القيام بهذا العمل علاوة على أعمال الوظيفة الأصلية طالما أنه لم ينتقص في شيء من صورة التنب التامل للوظيفة المنتدب إليها .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن نذب السيد المهندس / . . . للقيام بأعباء وظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العلية لاستصلاح الأراضي بالقرار الوزاري رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٠ قد تم استنادا إلى المادة (٢٤) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بأصدر قانون المؤسسات العلية وشركات القطاع العام الذي كان ساريا في ذلك الحين ونصها يجري على « في حالة غياب رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو خلو منصبه ينتدب الوزير من يحل محله » .

ومن حيث أن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم اللبدلات والأجور والمكافآت الذي كان ساري المفعول في هذه الأثناء ومحمولا به بالنسبة للخاضعين لنظام العادلين بالقطاع العام طبقا للمادة (٣٦) من هذا النظام - تنص على أن « تكون أمارة العادلين أو نذبهم في الأداخل إلى وظيفة تماثل وظيفتهم الأصلية في الدرجات المالية - وفي هذه الحالة يتقاضى العامل مرتبا يعادل راتبه في الوظيفة الأصلية .

ونج ذلك يجوز أن تكون الإعارة أو التنب إلى وظيفة تعملو بترجة واحدة درجة وظيفته الأصلية وفي هذه الحالة لا يجوز أن يترتب على الإعارة أو التنب زيادة في المرتب الأساسي للعامل تجاوز ١٠ ٪ منه وفي كلتا الحالتين يتمتع العامل الزاايا المقررة للوظيفة الممار أو المنتدب إليها .

ومن حيث أنه نزولا على القواعد فإن العادل المنتدب يمنح المزايا المقررة للوظيفة المنتدب إليها باعتباره القائم بعملها والمضطلع بمسؤولياتها بحكم شغلها وهو ما يصدق على حالة السيد المهندس المكسور الذي اقتضت ضرورات سر المرفق الذي تقوم عليه المؤسسة وأهمية الوظيفة المنتدب للقيام بأعبائها تخويله كافة سلطات واختصاصات رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي وبهذه المناسبة يستحق سيادته بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة أثناء مدة ندبه للقيام بعملها وهذا البديل يجب ويستوعب بطبيعة الحال بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام المؤسسة المذكورة بحيث ينتج عليه الجمع بين هذين البديلين .

ومن حيث أنه لا وجه لمناقشة هذا النظر استنادا إلى فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ التي شرطت لاستحقاق بدل التمثيل طبقا للمادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر أن يكون الندب كاملا— فهذا المعيار يحقق في الحالة المطلة نظرا إلى أن نذب السيد المهندس المذكور قد خوله ذات الأعباء والصلاحيات التي يخولها الشغل الأصلي للوظيفة وهو ما أفصح عنه القرار الوزاري رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٠ المتسا إليه الذي قضى بندب سيادته للقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة المؤسسة وممارسة كافة سلطات واختصاصات رئيس مجلس الإدارة . ومن ثم صدر هذا النذب في صورته الكاملة وكان بمثابة الشغل الأصلي للوظيفة دون أن يقلل من ذلك أن يكون قيامه بهذا العمل علاوة على أعمال وظيفته كمدير عام المؤسسة إذ أن قيامه بهذا العمل الأخير لم ينتقص في شيء مما هوورة النذب الكامل لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة . وكل ذلك على خلاف حالات النذب في غير أوقات العمل الرسمية التي لا يتحقق فيها مناط الاستحقاق .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى إعقبة السيد المهندس /.../ في للحصول على بدل التمثيل المقرر لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي — دون بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام المؤسسة — وذلك طوال مدة ندبه للقيام بأعباء واختصاصات وظيفته رئيس مجلس الإدارة .

(فتوى ٧٨٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨)

المبحث الثاني

المشرع في القانونين رقمي ١٩٧١/٥٨ ، ١٩٧٨/٤٧ قرر استحقاق بدل التمثيل أن يقوم بأعباء الوظيفة في حالة خلوها بغض النظر عن وسيلة توليه أعمالها — بالمفايزة للقانون رقم ١٩٦٤/٤٦ الذي كان يستلزم لاستحقاق المائل هذا البند شغل الوظيفة بأحدى الطرق المقررة قانوناً وكان من شأن ذلك عدم استحقاق المائل للبدل في حالة الطول القانوني — أثر ذلك — احقية السكرتير العام المساعد بالمحافظة لبدل التمثيل المقرر لوظيفته السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة أثناء فترة خلوها بأحالة شاغلها للمهام خلال فترة توليه أعمالها بطريق الطول .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٣١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ينظم الحكم المحلي فتحت بأن يكون لكل محافظة سكرتير عام مساعد يعملون السكرتير العام ويحل محلّه عند غيابهما تضمينت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ذات الحكم ، وأن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين المدنيين بالدولة فتحت باستحقاق بدل التمثيل أن يقوم بأعباء الوظيفة طبقاً للأوضاع المقررة وتضمنت المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة ذات الحكم .

ولما كان المشرع في القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر قد قرر استحقاق بدل التمثيل أن يقوم بأعباء الوظيفة في حالة خلوها بغض النظر عن وسيلة توليه أعمالها ، فلم يشترط أن يكون شاغلاً لها ، كما كان عليه الحال في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، الذي تضمن هذا الشرط في المادة ٤٠ مما كان يستلزم لاستحقاق المائل هذا البند شغل الوظيفة بأحدى الطرق المقررة بالإضافة إلى القيام بأعمالها ، وكان من شأن ذلك عدم استحقاقه في حالة الطول القانوني ، الأمر الذي تفرغ في ظل العمل بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المتبنيين على الحالة الماثلة .

واذ تام السكرتير العام المساعد لمحافظة الاسكندرية باعباء وظيفية السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل اول وزارة اثناء فترة خلوها بلحالة شافئها الاصلى الى المماثل فانه يستحق بدل التمثيل المقرر لتلك الوظيفة خلال فترة توليه اعبائها بطريق الحلول .

فلذلك انتهت الجمعية العمومية لجمعية القنوي والشرخ الى استحقاق بدل التمثيل في السادة التالية .

(بخوي ١٨٤ في ١٩٨٢/٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

استحقاق بدل التمثيل المقرر للوظيفة خلال فترة بياضه اختصاص بطريق الحلول طبقاً لنص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - لا يخفى في استحقاق بدل التمثيل مجرد قيام الموظف باعمال وظيفة معينة اينال ما هو مقرر لتشافئها من بدل بل يجب فضلاً عن ذلك ان يكون شافئاً لها اما بالتعيين او بما يعتبر بمثابة التعيين كالنائب و الاشارة - مقتضى ذلك ان مجرد الحلول في اختصاصات الوظيفة طبقاً لنص ورد في القانون لا يكفي في تقرير استحقاق هذا البدل - مثال - عدم استحقاق رئيس ادارة قضايا الحكومة بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة بياضه اختصاصها بطريق الحلول طبقاً لنص المادة (١٠) من قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .

بالخص القنوي :

يبين من الاطلاع على النصوص المتعلقة بالموضوع والتي كانت سارية خلال الفترة المشار اليها ان قانون تنظيم ادارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ينص في مادته الباشرة على ان فينوب الرئيس من الادارة في جميع صلاحتها بالمصالح العامة والغير ويكون له الاشراف على جميع

أعمالها وموظفيها ، وفي غياب الرئيس بنوب عنه في جميع الاختصاصات
الأتقدم من الوكلاء « وينص قانون نظام العاملين المدنيين بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ ، في مادته الأربعين على أنه « لا يجوز صرف البدلات المقررة
للشغل الوظيفي المقرر لها البديل » .

ومن حيث أنه لا يكفى في استحقاق بدل التمثيل ونفا لنص المادة ٤٤ ،
المشار إليها مجرد قيام الموظف بأعمال معينة لينال ما هو مقرر لشاغليها
من بدل ، بل يجب فضلا عن ذلك أن يكون شاغلا لها أميا بالتمثيل أو بما
يعتبر بمثابة التمثيل كالندب والإعارة ، ومن ثم فإن مجرد الحصول
في اختصاصات الوظيفة طبقا لنص ورد في القانون لا يكفى في تقرير استحقاق
هذا البدل ، وهذا هو ما سبق أن جرى به انتهاء الجمعية العمومية في الحالات
المماثلة .

ومن حيث أنه لا يثير من هذا النظر ما صدر به نص المادة (٢١) من
قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي تضمنت باستحقاق
بدل التمثيل المقرر للوظيفة في حالة خلوها لمن يقوم بأعمالها ، ذلك أن
هذا الحكم قد استحدث في القانون المشار إليه ولا يسرى على الواقع
السابق على نفاذه كما هو الشأن في الحالة المعروضة .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن السيد / . . .
لا يستحق بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة مباشرته اختصاصاتها
بطريق الحصول بعد وفاة رئيس الإدارة السابق .

(انتهى ٨٧ في ٢٦/٢/١٣٧٥)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

مناط استحقاق العامل لبديل التمثيل وبدل الانتقال التمثيل هو شغل
الوظيفة المقرر لها البديل أو القيام بأعمالها — صرح قرار وفقا للتوضيح
المحددة في القانون وبالطريق الذي رسمه ضروري لتوافر شرط القيام بأعمال
الوظيفة — عدم مراعاة ذلك — أثره عدم الاحقية في البديل .

١- المؤسسة الفعلية لأعمال الوظيفة وممارسة اختصاصاتها -
أنه - ترتيب التزام على جانب الإدارة بداء تمريض العامل الذي مارس
الوظيفة المستحق لها بدل تمثيل ولو لم يشغلها بالادارة القانونية - أساس
ذلك - تطبيق .

مخصص الفتوى :

١- أن المادة ١٠١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة تنص على أنه «يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية
في الحدود ونطاقا للقواعد المبينة قرين كل منها .

١ - بدل تمثيل الوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا
تزيد عن ١٠٠٪ من بدنية رطب الفئة الوظيفية المقرر لها البدل ويصرف
لشاعل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعمالها طبقا
للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البدل للضرائب ، ولقد حددت المادة (٥)
طريق تسفل الوظائف بأنها التعمين والترقية والنقل ، ونصت المادة (٢٨)
من ذات القانون على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل
للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة
في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة
اقتصادية إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وتكون
مدة النذب سنة قابلة للتجديد » .

وتنص المادة ١٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ على أن « يكون تسفل الوظائف
عن طريق التعمين أو الترقية أو النقل أو النذب ٤٠٠٠ » .

وينص في المادة ٤٢ على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل
تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التي
يضعنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بحسب أقصى ١٠٠٪ من
بدية الاجرة المقرر للوظيفة ويصرف هذا البدل لشاعل الوظيفة المقرر لها
وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعمالها ولا يخضع هذا البدل
للضرائب » .

وتنص المادة (٥٦) من ذات القانون على أنه «يجوز بقرار من السلطة المختصة نوب العمل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظليته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك . وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بالنيوب .»

وتنص المادة (٤٥) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ على أن «يكون نوب العمل كلي أو بعض الوقت لمدة لا تجاوز سنة واحدة ويجوز تجديدها . . .» .

ولقد أجازت المادة (٣٥) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تقرير راتب انتقال ثابت لمخاتبة محروقات الانتقال الفعلية للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل . استملا متواصلا ومتكررا . . .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع سواء في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ناط استحقاق بدلي التحويل والانتقال بالحق في شغل الوظيفة المقرر لها البذل وفي حالة خلوها يستحق القائم بأعمالها كل من البديلين أعمالا للنص الصريح المقرر لكسبل بنهما ، ولقد حدد المشرع طرق شغل الوظائف في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بأنها التعمين والترقية والنقل وفي ذات الوقت أجاز شغل الوظائف بطريق النوب كما حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ذلك الطلق تحديدا شاملا في المادة (١٢) فضم النوب إلى الطرق التي حددها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في المادة (١٥) وحدد المشرع مدة النوب بسنة ويجوز تجديدها وإذا كان المشرع قد ميز في صدره اشتراطه أداء الوظيفة لاستحقاق بدل التمثيل بين شغلها والقيام بأعمالها ، فإنه لا يجوز أن يفهم من ذلك أنه قصد التفرقة بين طريقتين مختلفتين لأداء أعمال الوظيفة يلزم لأحدهما وهي شغل الوظيفة صدور قرار بالتعيين أو بالترقية أو بالنقل أو بالنوب في حين لا يلزم ذلك للأخرى أي للقيام بالأعمال ذلك لأن تقسيم العمل بالجهاز الإداري فيما بين العاملين واكتسابهم للحقوق المستمدة من الوظيفة

وممارستهم لاختصاصاتها والتزامهم بواجباتها لا يمكن أن يتم بإرادتهم
فيكون لكل منهم أن يختار الوظيفة التي يقوم بأعمالها وذلك
لا يكون إلا بأداة من الأدوات التي حددها المشرع لممارسة اختصاصات
الوظائف أى بقرار يكون من شأنه تقاد الوظيفة وليس من شك أن في هذا
النظر تطبيق للأصل العام الذى ينص بأن يكون الموظف للوظيفة لا أن تكون
الوظيفة للموظف .

وبما لذك فإن تمييز المشرع بين شغل الوظيفة والقيام بأعمالها لايعنى
استبعاد الاداة القانونية اللازمة لممارسة اختصاصات الوظيفة في حالة
القيام بالأعباء اذ غاية ما فى الامر أن المشرع قصد التأكيد على استحقاق بدل
التبثيل فى الحالات التى تمارس فيها اختصاصات الوظيفة على سبيل
التأنيث وبصفة عارضة غير أصلية أى من غير طريق التعيين أو الترقيصة
أو النقل وذلك فى حالات التندب الذى يعتمد فيه العامل مؤقتا عن وظيفته
الإصلية ليقوم بصفة عارضة بأعباء وظيفة أخرى ، ومن ثم فانه يلزم بقوامر
شرط القيام بأعباء الوظيفة الذى استلزمه المشرع لاستحقاق بدل التبثيل
صدور قرار وفقا للأوضاع المحددة فى القانون وبالطريق الذى رسبه يخلو
العامل ذلك وعليه فليس كل قيام بأعباء الوظيفة يستتبع استحقاق بدلالتها .

ولما كان التندب طريق مؤقت لشغل الوظائف بآله حتما عودة العامل
إلى وظيفته الأصلية فإن نهايته تقع بتحقيق تلك العودة لأى سبب كان فكما
ينتهى بانقضاء المدة المحددة فى قرار التندب ينتهى أيضا بعودة العامل
إلى الوظيفة الأصلية إليها بعد زوال المارضى الذى منعه من ممارسة أعمالها
وأدى إلى ندب غيره ليحل محله فى ممارسة تلك الأعمال ، وترتبط على ذلك
يكون ندب المعروضة حالته لوظيفة وكيل وزارة بموجب القرار رقم ٦٢ -
المؤرخ ١٩٧٦/٢/١٧ قبل انتهى فى ١١/١٠/١٩٧٨ بموعدة شغلها . الأصلية
إلى التقييم بأعمالها ، وعليه فإنه يستحق بدل التبثيل وبندل انتقال المقرر لتلك الوظيفة
اعتبارا من ١٩٧٦/٢/١٧ حتى ١٩٧٨/١٠/١١ ولكنه لا يستحق أى
من البدلين من الفترة من ١٩٧٨/١١/١٩ حتى ١٩٧٨/١٢/١٢ . ومن الفترة
من ١٩٧٩/٢/١ حتى ١٩٧٩/٦/٣ لأن قبائه بأعباء احدى وظائف وكيل الوزارة
التي خلّت خلال هاتين الفترتين لم يستند إلى اداة تخوله ذلك الممارسة ، بيد
أن ذلك ليس من شأنه انكار الوضع الفعلى الذى ترتب خلال الفترتين المشار

اليهما وما صاحبه من قبليه بأعباء الوظيفة وممارسة اختصاصاتها لذلك
لأنه وإن كان عدم استحقاقه للبديلين يؤدي الى الزامه برد ما قبضه
منهما أبان هاتين الفترتين فإن ممارسته الفعلية لأعمال الوظيفة تنشئ
التزاما مقابلا في ذمة الهيئة بتعويضه عما قدمه من خدمات وما نهض به
من أعباء خلالها وبذلك يتمخض الأمر عن التزامين متقابلين أحدهما التزام
بالرد من جانب الآخر التزام بالتعويض من جانب الإدارة وعليه يتمين
أجراء المناصفة بين هذين الالتزامين نزولا على مقتضيات العدالة . ومن ثم
لا يلتزم برد ما قبضه من البديلين عن الفترتين سالفتي البين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
استحقاق المفروضة حالته لبديلي التمثيل والانتقال في الفترة من
١٩٧٨/١١/١٩ حتى ١٩٧٨/١٢/١٢ وفي الفترة من ١-٢-١٩٧٩ حتى
١٩٧٩/٦/٣٠ وعدم جواز استرداد ما صرف اليه من هذين البديلين .

(فتوى ٤٩٥ في ١٦/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

الافتراق بين التكليف بعمل يدخل في اختصاص وظيفة أخرى وبين التنبه
لشغل تلك الوظيفة - التنبه تنقسم به علاقة العامل بالتنبه بوظيفته
الاصلية على سبيل التاقية وتتصل علاقته بالوظيفة المتنبه لها إما
التكليف بعمل بالإضافة الى القيام بأعباء الوظيفة الاصلية فلا يعتبر ندبا
الى وظيفة أخرى - تكليف أحد العاملين بالإشراف على إدارة المحسوث
والعمليات بالجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة الى عمله الاصلى كمدير
والعمليات بالجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة الى عمله الاصلى كمدير
للادارة العامة للبحوث القياسية والقومية لا يعتبر ندبا - مقتضى ذلك عدم
استحقاقه بدلي التمثيل والانتقال المقررين لوظيفة رئيس الإدارة المركزية
للبحوث والعمليات طوال مدة هذا التكليف .

ملخص الفتوى :

أن ثمة فارقاً ليس ينفى بين التكليف بعمل يدخل في اختصاص وظيفة أخرى ، وبين الندب لشغل تلك الوظيفة إذ تنقسم بالندب علاقة المسائل المنتدب بوظيفته الأصلية على سبيل الثابتة وتتصل علاقته بالوظيفة المنتدب لها ، أما التكليف بعمل بالإضافة إلى القيام بأعباء الوظيفة الأصلية فلا يعتبر وفقاً للتكليف القانوني التسليم ندباً إلى وظيفة أخرى حتى يسـمـوـغ النقول باستحقاق المكلف البدلات المقررة لتلك الوظيفة .

ومن حيث أن الثالث أن الدكتور كان قد كلف اعتباراً من ١٩٦٦/٣/١٤ بالاشتراك على إدارة البحوث والعمليات بالإضافة إلى عمله الأصلي كمدير للإدارة العامة للبحوث القياسية والقومية فمن ثم ينفى القول بأن قرار تكليفه لا يعتبر ندباً يؤكد ذلك أنه لو صح أن هذا القرار هو في حقيقته ندب لتلك الوظيفة لما كان ثمة حاجة بالجهاز إلى إصدار القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ في ١٩٦٨/٧/٨ بأن يتولى المذكور العمل رئيساً للإدارة المركزية المشار إليها اعتباراً من تاريخ صدوره ، وهو قرار ندب صريح لشغل تلك الوظيفة لا مزية فيه وإن لم يستعمل مصدره لفظ - اتدب - ولقد استمر المذكور منتدباً لهذه الوظيفة إذ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ بتعيينه فيها .

ومن حيث أن تضارب القول فيها تقدم أن الدكتور لم ينتدب لشغل وظيفة رئيس الإدارة المركزية للبحوث والعمليات سوى من ١٩٦٨/٧/٨ ومن ثم يكون هذا القرار هو مبدأ استحقاقه بنقل التمثيل والانتقال المقررين لها .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم احتية الدكتور لبديلي التمثيل والانتقال المقررين لوظيفة رئيس الإدارة المركزية للبحوث والعمليات من الفترة من ١٩٦٦/٣/١٤ حتى ١٩٦٨/٧/٧ .

(فتوى ٢٢٧ في ١٩٧٤/٥/٥)

قاعدة رقم (١٧١) .

المبدأ :

— النص في المادة ٢١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على صرف بدل التمثيل لشاغل الوظيفة المقرر لها ، وفي حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعبائها — غياب رئيس مجلس الدولة — المستحق بدل التمثيل المقرر له لأقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة في الفقرة الأولى منها على أن « صرف بدل التمثيل لشاغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعبائها طبقاً للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البديل للضرائب » . كما تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة بأن « يكون لرئيس مجلس الدولة الإشراف على الأعمال العامة والإدارية للمجلس وعلى الأمانة العامة . وينوب عن المجلس في صلاته بالمصالح ويشرف على أعمال أقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع العمل بينها ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ولجانها ، وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة » . وعند غياب الرئيس يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا نائب الرئيس بها ثم الأقدم فالأقدم من أمثاله وبالنسبة للمحاكم الإدارية نواب رئيس المجلس لقسم القضاء ، ثم نائب رئيس المجلس المختص للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريها ويحل محله في اختصاصه بالنسبة إلى القسم الاستشاري نائب رئيس المجلس لهذا القسم ثم الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس ثم من المستشارين وبالنسبة إلى ما عدا ذلك من الاختصاصات يحل محله عند غيابه الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ومن حيث أنه يبين من الأطلاع على نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه أنها وضعت حكماً مستجيباً بخالفه ما كان يسير عليه رأى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع مؤداه أن بدل التمثيل

المقرر شاعلى الوظائف الرئيسية يستحق فى حالة خلوها أن يقوم بأعمالها طبقا للاوضاع المقررة .

ومن حيث أن المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بعد أن حددت الاختصاصات الرئيسية لرئيس مجلس الدولة ، وضمت أحكاما بالنسبة لمن يحل محل رئيس مجلس الدولة فى اختصاصاته المختلفة منذ خلو منصب رئيس المجلس . وقد جاء حكم هذه المادة بفرقا بين الاختصاصات القضائية لرئيس مجلس الدولة واختصاصاته الأخرى نمهدت بالاختصاص القضائى بالنسبة الى المحكمة الإدارية العليا إلى نائب رئيس المجلس بها ثم الأقدم فالأقدم من أعضائها ، وبالنسبة الى المحاكم الإدارية الى نائب رئيس المجلس للقسم القضائى ثم نائب رئيس المجلس لتلك المحاكم ، وفى أعمال هيئة المفوضين الى نائب رئيس المجلس للقسم القضائى ثم نائب رئيس المجلس المخص للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريه ، وبالنسبة للقسم الاستشارى الى نائب رئيس المجلس لهذا القسم ثم الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس ثم من المستشارين .

أما بالنسبة الى باقى الاختصاصات فقد عهد بها المشرع الى الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ومن حيث أنه بالرجوع الى نصوص القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لتحديد الاختصاصات التى أوزعتها المادة ٥٢ من هذا القانون يبين أن المادة الخامسة منه تنص على أن « يرأس المحكمة الإدارية العليا رئيس المجلس وتصدر أحكامها من خمس مستشارين ، وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون ، وتشكل من ثلاثة مستشارين » كما تنص المادة السادسة على أنه « يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة إدارية أو أكثر يبين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة » . ونصت المادة ٢٨ من القانون المشار اليه على أن « تجتمع كل من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإدارى بهيئة جمعية عمومية للنظر فى المسائل المتعلقة بنظامها وأورها الداخلية وتوزيع الأعمال بين أعضائها أو بين دوائرها . وتتألف الجمعية العمومية لكل منها من جميع مستشاريها العاملين بها وتقدمي للتعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس المحكمة أو ثلاثة من أعضائها أو بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين

ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائها » وتكون الرئاسة لأقدم الحاضرين ويجوز لرئيس المجلس ان يحضر أية جمعية عمومية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة » . ونص المادة ٢٩ على أن « يجتمع رؤساء المحاكم الادارية بهيئة جمعية عمومية للنظر في المسائل المتعلقة بنظائرها وأمرها الداخلية وتدعى للاعتماد بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس المختص بهذه المحاكم أو رئيس هيئة المفوضين أو ثلاثة من أعضائها وتدعى اليها هيئة المفوضين ويكون لها صوت محدود في المداولة ويتولى الرئاسة أقدم الرؤساء الحاضرين » .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وتبلغ الى رئيس المجلس ولا تكون نافذة الا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأى نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم » . ونصت المادة ١٥ على أن « يقدم رئيس مجلس الدولة كل ثلاثة شهور وكما رأى ذلك تقريراً الى رئيس الجمهورية يتضمن ما أظهرته الاحكام أو البحوث من نقص التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الادارة أو مجاوزة تلك الجهات سلطتها » . ونصت المادة ٥٨ على أن « يكون تعيين أعضاء مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس هذا المجلس ... ويكون تعيين المندوبين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية » . ونصت المادة ٦١ على أن « يحلف أعضاء مجلس الدولة قبل استغفارهم بوظائفهم يميناً بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالذمة والصدق . ويكون حلف رئيس المجلس ونواب رئيس المجلس أمام رئيس الوزراء وحلف المستشارين أمام المحكمة العليا وحلف بقى اعضاء المجلس أمام رئيس مجلس الدولة » . ونصت المادة ٧١ على أن « يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى الموظفين والمستخدمين الاداريين » .

تلك هي مجمل النصوص التي وردت في قانون تنظيم مجلس الدولة والتي تضمنت إشارة الى اختصاص رئيس مجلس الدولة . فتنسلك اليها المادة ٥٢ سألقة الذكر والتي تضمنت الإطار العام لاختصاص رئيس مجلس الدولة بصفة عامة والتي نصت على أن يكون له الاشراف على الاعمال العامة والادارية للمجلس وعلى الامانة العامة . ونسبها عن الخاص .

صلاته بالمصالح أو بالغير ويشرف على انقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع الاعمال بينها .

ومن ناحية أخرى فقد صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي يختص بالاشراف على هذه الهيئات والنسيق فيما بينها وإبداء الرأي في جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات ودراسة واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية ، وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية رئيس الجمهورية ويشكل المجلس على النحو الآتي :

اعضاء	{	رئيس المحكمة العليا
		رئيس محكمة النقض
		رئيس مجلس الدولة

ونصت المادة الرابعة على أنه « إذا تغيب أحد أعضاء المجلس أو منعه مانع من الحضور يحل محله : بالنسبة لرئيس المحكمة العليا أو رئيس محكمة النقض أو رئيس مجلس الدولة أقدم النواب بالمحكمة أو بالمجلس » .

ومن حيث أنه طبقا لهذه التصوص فانه يمكن أن تحدد اختصاصات رئيس مجلس الدولة بالنظر الى عيومتها أو تخصيصها على النحو الآتي :

أولا : اختصاصات عامة بالنسبة الى مجلس الدولة ككل وتتمثل فيما يلي :

(أ) الاشراف على الاعمال العامة والادارية للمجلس وعلى الامانة العامة ، وله سلطة الوزير المختص بالنسبة الى الموظفين الاداريين والكتابيين .

(ب) التفتية عن المجلس وتبئله في صلاته بالمصالح أو بالغير .

(ج) الاشراف على انقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع الاعمال بها .

(٥) **تدليل المجلس** في عضوية المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

٦- (٦) **تعظيم تقرير** عن أعمال المجلس الى رئيس الجمهورية .

ثانياً : اختصاصات محدودة بالنسبة الى اقسام المجلس المختلفة وذلك على النحو الآتي :

(أ) بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا : يتمثل في رئاسه لهذه المحكمة طبقاً لنص المادة ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورئاسته للجمعية العمومية للمحكمة طبقاً لنص المادة ٣٨ من القانون المذكور .

(ب) بالنسبة الى محكمة القضاء الاداري: يكاد ينحصر اختصاص رئيس المجلس بالنسبة الى هذه المحكمة في حقه في دعوة الجمعية العمومية للمحكمة للانعقاد وحقه في حضور جلسات الجمعية العمومية وفي رئاسه هذه الجلسات .

(ج) بالنسبة الى المحاكم الادارية : ينحصر اختصاص رئيس المجلس بالنسبة الى هذه المحاكم في حقه في دعوة الجمعية العمومية للمحاكم الادارية للانعقاد وفي التصديق على القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية .

(د) بالنسبة الى هيئة الموظفين : ليس في نصوص قانون مجلس الدولة نصوماً تحدد اختصاصاً محدداً لرئيس المجلس بالنسبة لهيئة الموظفين ، خلاف ما يدخل تحت مداول الاشراف على الهيئة وعلى توزيع العمل فيها طبقاً لنص العلم الذي تضمنته المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(هـ) بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع : يتمثل اختصاص رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى هذين القسمين في حقه حضور رئاسة جلسات الجمعية العمومية للقسمين ولجانها .

ومن حيث انه بالنسبة الى تحديد اختصاصات رئيس مجلس الدولة وفقاً لطبيعتها فانه يمكن القول بان لرئيس مجلس الدولة أولاً : صفة ادارية

بلرمة تمثل في وضعه في قمة التنظيم الإداري لمجلس الدولة ومنحه سلطة موازنة لسلطة الوزير ، كما تتمثل في اشرافه على اقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع العمل بينها وفي اشرافه على الاعمال العامة والإدارية لمجلس وعلى الإبانة العامة . وفي تمثيل المجلس في صلاته بالمصالح أو بالفسر . ورئيس المجلس بصريح النص سلطة الوزير المختص بالنسبة الى الموظفين الإداريين والكتابيين ثانيا : صفة أو اختصاص تضائي يتمثل أساسا في رئاسته للمحكمة الادارية العليا وفي بعض الاختصاصات الأخرى بالنسبة الى محكمة القضاء الإداري والمحكم الادارية .

ومن حيث أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد أعطت نواب رئيس مجلس الدولة لاقسام المجلس المختلفة في الاختصاص القضائي المقرر طبقا لأقانون لرئيس مجلس الدولة وذلك عند غياب الرئيس ، وأعطت تقدم النواب في سائر الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس الدولة في هذه الحالة ، وقصد بذلك الاختصاصات الإدارية والإشرافية لرئيس المجلس بالنسبة الى المجاس ككل ولاقتسامه المختلفة .

ومن حيث أنه يتعين إزاء التوزيع الذي قرره المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر تحديد من يستحق من نواب رئيس مجلس الدولة لبذل التمثيل المقرر لرئيس المجلس بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٧ وذلك في حالة غياب رئيس المجلس في ضوء الحكم المستحدث الذي أورده المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تقضى بأنه في حالة خلو الوظيفة المقرر لها بذل تمثيل يستحق أن يقوم بأعبائها طبقا للوضع المقررة .

ومن حيث أن تحديد هذه المسألة يتعين أن يتم في ضوء الجكنة التي ابتغاها المشرع عن تقرير بدل تمثيل لنوع معين من الوظائف ، وهي — حسبما انصحت منه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى — والتشريع في فتاويها السابقة — مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها وأجباتها عن تفعلت تقتضيها ضرورة ظهور من يكتفلها بالمظهر اللائق بها .

ومن حيث أنه على هذا الأساس فإنه يتعين القول بأن بدل التمثيل مرتبط صرفه بالظهورات اللازمة لأوظيفة العامة في مستوياتها العليا ، ويتبدو

هذه المظاهرات ضرورية ووضحة بالنسبة الى الوظائف التي تجعل شغالها في علاقات يومية ومستمرة مع مختلف الجهات العليا في الدولة ، وبذلك تكون هذه المظاهرات أكثر التصاقا بالعمل الإداري منها بالعمل الفني ، فالرئيس الإداري هو الذي يحتم عليه عمله الاتصال بالغير وتمثيل الجهة التي يرأسها في علاقاتها الخارجية أما شغال الوظيفة الفنية أيا ما ارتفع مستواها فليس علاقته تكاد تكون مقصورة على عمله الفني .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك يتعين القول أن بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الدولة إنما يستند في تقريره الى ما تفرضه هذه الوظيفة من مظاهرات خاصة تظهر ضرورتها في قيام رئيس المجلس بتمثيل المجلس والنيابة عنه في علاقاته مع سائر الجهات وفي اتصاله المستمر نتيجة لذلك بأعلى المستويات في الدولة . والبدل بهذه الصورة مرتبط ارتباطا وثيقا بهركز رئيس مجلس الدولة باعتباره في القمة من التنظيم الإداري للمجلس يؤكد هذه النتيجة .
أما الأول : أن الوظيفة الإدارية هي الوظيفة الظاهرية والاساسية لرئيس مجلس الدولة وخاصة في علاقاته مع الغير : **والثاني** : أن رئيس مجلس الدولة يشترك مع سائر النواب والمستشارين في صفته القضائية ، فالجميع مستشارون ، وإذا ما أختص المشرع رئيس مجلس السدولة دون غيره من مستشاري مجلس الدولة ببذل التمثيل فما ذلك الا لما يتفرد به رئيس المجلس عن سائر المستشارين من اختصاصات إدارية تتمثل في وضعه في قمة التنظيم الإداري في مجلس الدولة وفي تمثيل المجلس في علاقاته مع الغير .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه في حالة غياب رئيس مجلس الدولة فإن ببدل التمثيل المقرّر له يصرف لاعتدال نواب رئيس مجلس الدولة .

١ فتوى رقم ١٠١٢ (في ١١/١١/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

استحقاق النائب المنتخب لوظيفة مقرر لها بدل تمثيل لبدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة ، متى نوب شغال الوظيفة الاصلى لوظيفة أعلى .

ملخص الفتوى :

باستعراض أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين أن المادة ١٠ منه تنص على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو انقضاء أو الإقالة إليها وذلك طبقاً للقواعد والضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة في هذا الشأن » .

كما تنص المادة ٤٠ من ذات القانون على أنه « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد نسبة كل منها وذلك وفقاً للنظام الذي يضعه في هذا الشأن » :

١ — بدل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين وشاغلي الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الإدارة وذلك في حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة . ويصرف هذا البدل لشاغلي الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعمالها ولا يخضع هذا البدل للمضاربة .

ومفاد ذلك أن شغل الوظائف طبقاً لقانون العاملين بالقطاع العام يكون بطريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الإقالة إليها كما يكون بطريق الندب إلى تلك الوظائف ويجوز منح بدل تمثيل لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين شاغلي الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الإدارة ، ويصرف بدل التمثيل لشاغلي الوظيفة المقرر لها ، وفي حالة خلوها يستحق لمن يقوم بأعمالها .

وإذا وردت عبارة النص صريحة واضحة على النحو المتقدم بجعل منطقتي استحقاق بدل التمثيل هو شغل الوظيفة المقرر لها هذا البدل أو القيام بأعمالها في حالة خلوها وبغض النظر عن أسباب هذا الخلو سواء أكان لانتهاء خدمة شاغلها الأصلي أو نقله أو إعارته أو ندبه إلى وظيفة أخرى .

ولما كان العامل المروى حالته قد شغل بطريق الندب وظيفة رئيس قطاع المقرر لها بدل تمثيل بالشركة المصرية لتمبئة وتوزيع السلع الغذائية اعتباراً

من ١٩٨٢/١/١ ، ومن ثم فإنه يستحق بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة شغلها . ولا يؤثر في ذلك أن خلو هذه الوظيفة الذي أدى إلى نفيه إليها كل بسبب نذب شغلها الأصلي إلى وظيفة أخرى ، ذلك أن النص قد جاء عاماً مطبقاً في استحقاق بدل التمثيل لمن يشغل الوظيفة المقرر لها أو يقوم بأعبائها في حالة خلوها أي كان سبب هذا الخلو ، والأصل أن لمطلق يؤخذ على إطلاقه طالما لم يرد ما يقيد .

(ملف ٩٩٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/١/٢٣) .

قائمة رقم (١٧٨)

: ١٥١ :

استحقاقى بديل التمثيل في حالة تعدد شغل الوظائف المقرر لها هذا البديل - في حالة تعدد شغل الوظائف المقرر لها بديل التمثيل يقتصر الاستحقاق على أكبر هذه البدلات - أسس ذلك أنه يتحقق بذلك للاستحقاق حكمة المنح وهي تغطية مظهريات هذه الوظائف مهما تعددت .

ملخص الفتوى :

أن يبدل التمثيل بحسب طبيعته يستهدف مواجهة مصروفات نفعية
تتفجها الوظيفة الرئاسية وضرورة ظهور القائم بها بالمظهر اللائق ، ومن
ثم فانه في حالة تعدد شغل الوظائف المقر لها هذا البديل ، يقتصر الاستحقاق
على أكبر هذه البدلات ، حيث يتحقق به حكمة النح وهي نفعية مظهرية
هذه الوظائف مهما تعددت .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية :

أولاً : أحقية فضيلة الشيخ / بـ بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام المعاهد الأزهرية دون البـ بدل المقرر لوظيفة وكيل الوزارة .

ثانيا : عدم احقيقته في الجمع بين بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام المعاهد
الازهرية والبديل المقرر لوظيفة وكيل الجامع الازهر واستحقاقه لاكبر
ابديلين اثناء مدة نفيه وكيل للجامع الازهر .

(بنوى ٨٦ في ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبحث :

المنوبون المفوضون ونوابهم — تعدد بدل التمثيل المقرر لهم بمسند
الشركات المفوضين في ادارتها — اساس ذلك من تكيف هذا البعل ونصوص
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ان اثناء الجمعية العمومية للمقسم الاستشارى قد استقر على ان بدل
التمثيل المقرر للمنوبين المفوضين والمشرعين بموجب قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٧٠٦ لسنة ٦٢ ، وان وصف بانه بدل تمثيل الا انه لا يعدو في
حقيقته ان يكون مكافأة تمنح لهم مقابل الاعمال التي يقومون بها في الشركات
والمنشآت الى عيونا بها وذلك من قبيل المكافآت التشجيعية التي تمنح لاعضاء
لجان الجرد ولجان التقييم مقابل عملهم في تلك اللجان ولذا مانه يخضع
لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمكافآت التي يتقاضاها
الموظفون علاوة على مرتباتهم الاصلية واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالشروط والافاضع المقررة بهما ، وبناء على
ذلك ، ولما كان الاصل ان الاجر يتعدد بتعدد العمل ، فان ذلك يقتضى تعدد
البديل المذكور بتعدد الشركات .

ومن حيث ان البند الاول من المادة الاولى من القواعد الرفقة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، بعد ان حزم الجمع
بين بدل التمثيل وبين مكافأة العضوية او المرتب المقرر للوظيفة . نص

صراحة على أنه « ويجوز أنجمع فيها هذا ذلك من احوال » وبناء على هذا لنص الصريح يجوز تعدد بدل التمثيل بتعدد عدد الشركات باعتبار ذلك من احوال الجمع الجائزة قانونا .

لا يجوز الاحتجاج بأن عبارة « إنشركات والمنشآت التي تسمى منها القوانين ... الخ » الواردة في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ سالفة الذكر تعنى تعدد الشركات وايض تصدد البديل ؛ ذلك ان المشرع التزم في صياغة المادة الاولى من القواعد المأخوذة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه صيغة الجمع ، فنص على ان يعامل المتدوبون المفوضون ونوابهم والمشرعون والمشتغلون بالاصال ... الخ ولذا كان طبيعيا ان يستعمل صيغة الجمع ايضا عند بيان الشركات التي يعملون بها ، ومن جهة اخرى : لا يجوز الاحتجاج بأن المشرع قصد المغايرة في الحكم بين المتدوبين المفوضين وأعضاء لجان الجرد والتقييم حين اجاز تعدد المكافأة للآخرين دون الاولين ، ذلك انه فضلا عن انهم صراحة على جواز الجمع فيها هذا الجمع بين بدل التمثيل ومكافأة العضوية أو مرتب الوظيفة كما سلك البيان . فان المشرع لم ينص على تعدد المكافأة بتعدد العمل بالنسبة لأعضاء اللجان وانما وضع نظما للمكافأة في حالة التعدد يتناقص تدريجيا مما يدل على ان الاصل هو تعدد المكافأة بتعدد العمل وان المشرع حين اراد نقص المكافأة في حالة التعدد نص على ذلك صراحة .

القول بعدم التعدد يثير التساؤل حول الشركة التي تحصل بدل التمثيل في حالة تعيين مفوض واحد لعدة شركات في وقت واحد أو في اوقات متلاحقة ، وهل تتحمل البديل الشركة الاولى أم يتسم على الشركات المفوض عليها ، وقد تناول القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ الرد على ذلك بالنسبة الى أعضاء لجان التقييم حين حدد المكافأة التي تؤديها كل لجنة وبالتالي كل شركة ، ولو قصد المشرع الى عدم تعدد بدل التمثيل لوضع له مثل هذا التنظيم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز تعدد بدل التمثيل المقرر للمتدوبين المفوضين ونوابهم بتعدد الشركات المفوضين في ادارتها .

(لغوى ٢٠ في ١٦/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

المناط في تحديد بدل التمثيل هو بصفة البديل المقررة للوظيفة باعتبار أنه يتعلق بظهوريتها ، دون أى اعتداد في هذا الشأن بالدرجة المالية المقررة لكل هذه الوظيفة — أساس ذلك هو ما أبان عنه صراحة كتاب وزارة الخزنة الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وقطع فيه قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ من أن البديل المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لا يمنع لتساعل درجة وكيل وزارة إلا اذا نص على ذلك في قرار التعمين — مقتضى ذلك أن المحول عليه في تحديد البديل المستحق لمدير المعاهد الأزهرية هو بهذه الوظيفة بغض النظر عن كونها بدرجة وكيل وزارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٩ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيمة ميل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحاكمات طبقا للشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » . ويتاريخ ٢٣ يونية سنة ١٩٦٤ أذاعت وزارة الخزنة الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ جاء به أن رئيس الجمهورية ولفق فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ على تعديل فئات بدل التمثيل لشاغلى الوظائف المبينة فيما بعد على الوجه التالى :

جنيته

٢٤٠٠ سنويا لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .

٢٠٠٠ سنويا لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء .

١٠٠٠ سنويا لكل من السادة وكلاء الوزارات .

٥٠٠ سنويا لكل من السادة رؤساء المصالح .

ثم أذاعت الوزارة الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ جاء به أنها حظلت أن بعض مديري الهيئات العامة والإدارات العامة من درجة وكيل

وزارة يتقاضون بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات ، ولما كان البديل المذكور يقتصر منحه على من يشغلون وظيفة وكيل وزارة فانه يقتصرين إبتكاف صرف البديل المشار اليه لمديرى الهيئات العامة والإدارات العامة الذين يشغلون درجة وكيل وزارة .

ومن حيث أنه يبين من هذه القواعد أن المناط في تحديد بدل التمثيل هو بغثة البديل المقررة للوظيفة باعتبار أنه يتعلق بمظهرياته ، دون أى اعتماد في هذا الشأن بالدرجة المالية المقررة لمثل هذه الوظيفة . وهذا هو ما أبان عنه صراحة كتاب وزارة الخزانة النورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ ، وقطع فيه القرار الجمهورى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتعديل قواعد منح بدل التمثيل بعد صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين فقد نص هذا القرار على أن البديل المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لا يمنح لشاغل درجة وكيل الوزارة إلا اذا نص على ذلك في قرار التعيين . وعلى مقتضى ذلك فان الممول عليه في تحديد البديل المستحق لمدير المعاهد الأزهرية هو بهذه الوظيفة بغض النظر عن كونها بدرجة وكيل وزارة .

(نوى ٨٦ فى ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

زيادة مرتب وبدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة من المرتب وبدل التمثيل المقرر لوكيل الوزارة — صدور قرار من رئيس الجمهورية بنقل رئيس مجلس إدارة المؤسسة الى وظيفة وكيل الوزارة — صدور قرار من رئيس الجمهورية باحتفاظه بالمرتب وبدل التمثيل الذى كان يتقاضاه في وظيفته الاولى — تحديد مذكول بدل التمثيل المستحق له بعد نقله — هو البديل المقرر لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة مخفضا الى الربع .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ينص في ملحقه الاولى على ان (تحدد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل بعد خفضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه - لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على اوجه المبين بالجدول المرفق لهذا القرار) .

وقد حدد هذا الجدول لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة المتفازة بمرتبة سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه وبذل تمثيل مكفوض الى النصف قدره ١٠٠٠ جنيه .

وكانت المادة الاولى من لقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين تنص على أنه (فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لاي سبب كان علاوة على المرتب الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية وانهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها الدولة وفقا للنسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل والاستقبال وما فى حكمها .

٢٥٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها .

وبعد فى حساب قيمة الخفض ومقدار ما يستحق من البدل بعد خفضه على النحو المشار اليه بالقيمة التى كانت مقررة للبذل فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٥ او فى تاريخ لاحق يكون قد تقرر البذل فيه ويسرى الخفض على البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات المستقطعة من الشهر التالى لتاريخ نشر هذا القانون) .

وقد عدلت المادة الأولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ وأصبحت تنص على أنه (فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخضع بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلي للعاملين المدنيين والعسكريين ب وحدات الجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الاقل) .

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البدل بعد خفضه ب قيمته التي كتبت مقرر في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ ـ او في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البدل ما لم ينص في قرار منح البدل على مراعاة نسبة الخفض المقررة .

ونص القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه في المادة الثانية على أن (يسرى حكم المادة السابقة على البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات المستحقة من الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون ولا تصرف فروق من الماضي) .

وكان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينظم العاملين المدنيين الملقى في المادة ٣٩ ينص على أنه (يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظات طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية) .

وقد حدد جدول المرتبات المرافق لهذا القانون بداية الربط المالي للدرجة وكيل وزارة بمبلغ ١٤٠٠ جنيه ونهايتها بمبلغ ١٨٠٠ جنيه .

وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢ — اذاعت وزارة الخزانة للكتاب العوري رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي جاء به ان السيد رئيس الجمهورية وافق في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ على تعديل ثلاث بدل التمثيل لشاغلي الوظائف المبينة فيما بعد على الوجه التالي : .

٢٤٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .

٢٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء .

١٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة وكلاء الوزارات .

٥٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة رؤساء المصالح .

وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين المعمول به حاليا على أنه (يجوز لرئيس الجمهورية منح استبدالات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها : —

١ — بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على الا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البديل ويصرف لشاغلها وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم بأعبائها طبقا للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البديل للضرائب .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ على أن (يحتفظ السيد الدكتور / وكيل الوزارة لشئون التعدين بديوان عام وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية بمرتبة سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه وببدل تمثيل سنوى قدره ١٠٠٠ جنيه وذلك بصفة شخصية .

وتنص المادة الثانية منه على أن (ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

وقد عين الدكتور / وكيلا للوزارة بالقرار رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٨

ومن حيث أنه باستقراء هذه النصوص يتضح أن رؤساء مجالس ادارات المؤسسات من الفئة الممتازة يستحقون طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه وببدل تمثيل سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه يخفض الى النصف طبقا لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة

١٩٦٧ بشأن خفض البدلات قبل تعديله ليصبح ١٠٠٠ جنيه — كما يتضح أن نهاية مربوط درجة وكيل وزارة كان ١٨٠٠ جنيه طبقا للجدول المرافق للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين الملغى وكان بدل التمثيل المقرر لهم ١٠٠٠ جنيه قبل التخفيض وفقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الدكتور / كان يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين بمرتبة قدره ٢٠٠٠ جنيه وبدل تمثيل قدره ٢٠٠٠ جنيه يصرف له منه بعد خفضه إلى النصف مبلغ ١٠٠٠ جنيه ولقد كان من شأن تعيينه وكيلًا للوزارة بالقرار رقم ٦٦٩ المؤرخ ١٩٦٨/٥/٢٦ — أن ينقص مرتبه إلى ١٨٠٠ جنيه وبدل التمثيل المستحق له إلى ١٠٠٠ جنيه يجب خفضها إلى النصف ، لذلك أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ باحتفاظه بصفة شخصية بالمرتبة الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة (٢٠٠٠) جنيه وببدل التمثيل الذي كان يصرف له بعد خفضه إلى النصف (١٠٠٠) جنيه ومن ثم فإن مصدر هذا القرار قصد الاحتفاظ له بمركزه المالى الثابت له قبل تعيينه وكيلًا للوزارة والإبقاء عليه كما هو بغير تعديل مع أن ذلك يؤدي إلى زيادة ما يستحقه بموجب القرار المشار اليه بما هو مقرر أو كلاء الوزارات وبالتالي فإن الدكتور / يستحق طبقا للقرار رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ بدل تمثيل أصلى قدره ٢٠٠٠ جنيه ينقص بعد خفضه إلى النصف بالتطبيق للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ إلى ١٠٠٠ جنيه .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المذكرات والكتب المتبادلة بين السكرتارية العامة للحكومة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والوزارة — أجمعت كلها على أن الهدف من إصدار قرار جمهورى باحتفاظه بمرتبه وببدل التمثيل بصفة شخصية ينحصر في عدم الأضرار به نتيجة تعيينه وكيلًا للوزارة ، وما دام أن ذلك هو الهدف من القرار فانه لا يسوغ القول بأن القرار حدد له بدلا أصليا جديدا قيمته ألف جنيه غير ذلك الذى كان مستحقا له وقدره ٢٠٠٠ جنيه .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ قبل تعديله كان يقضى بتخفيض بدلات التمثيل إلى النصف مع الاعتماد في حساب قيمة التخفيض بالقيمة التى كانت مقررة للبذل في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق

من الدكتور / كان يتقاضى طبقاً لهذا القانون بدل تمثيل
مخفض قدره ١٠٠٠ جنيه باعتبار أن البديل الاصلى المقرر له يبلغ ٢٠٠٠
جنيه قد منح له في تاريخ لاحق على ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومراتب وبدلات
التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها.

ومن حيث أنه لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ قد عدل نسبة
الخفض إلى ٢٥٪ مع العمل بهذه النسبة اعتباراً من ١٠/١/١٩٧١ — أول
الشهر التالي لتاريخ نشره (جريدة ٣٩ لسنة ١٩٧١) وكان من مقتضى
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ — الاحتفاظ له ببديل تمثيل
أصلى قدره ٢٠٠٠ جنيه فإنه يستحق اعتباراً من ١٠/١/١٩٧١ بدل تمثيل
مخفض إلى الربع مقداره ١٥٠٠ جنيه سنوياً .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
إلى استحقاق الدكتور / وكيل وزارة الصناعة لبذل تمثيل مخفض
إلى الربع قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً اعتباراً من ١٠/١/١٩٧١ تاريخ العمل
بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(نقى ٣٠٤ في ٨/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبحث :

عدم أحقية العامل لبذل التمثيل الذى كان يتقاضاه بوظيفته المنتخب
بها بالمؤسسة العامة المكافأة عند نقله إلى جهة أخرى .

ملخص الفتوى :

ان العاملين بالمؤسسات العامة ينقلون بفئاتهم وأقدمياتهم ،
ويحتفظون في الجهات المتقاربات إليها بما كانوا يتقاضونه من مبالغ
أو مزايا كانت تصرف لهم لقاء عملهم الاصلى ، ومن ثم ينبغي ما كانوا

يتقاضونه بصفة عارضة أو مقابل أعمال اضافية تخرج عن نطاق العمل الاعلى للعامل .

ولما كانت الاحكام المتعلقة بالنسب الواردة في المادة (٢٧) من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه يجوز نسب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تماوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة اخرى اذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الاعلى تسمح بذلك ، وكان ملائما ما تقدم ان النسب وضع مؤقت بطبيعته ، فلا يتحدد به المركز القانوني للعامل عند نقله أو انتهاء خدمته أو غير ذلك ولا يكسبه حقا في استصحاب مزايا الوظيفة المنتخب اليها . فالنسب ينتهي بانتهاء مدته أو بانقضاء العمل أو الوظيفة المنتخب اليها ويبقى وضع العامل في وظيفته الاعلى هو الاساس الذي يتحدد به مركزه الوظيفي عند النقل بغض النظر عن الوظيفة التي كان يشغلها بصفة عارضة عن طريق النسب ، فيستصبح العامل المنقول كافة العناصر الرئيسية لمركزه الوظيفي في وظيفته الاعلى من فئة واقدمية ومرتب وبدلات ، وام يخرج المشرع عن هذا الاصل بالنسبة للعاملين المنقولين من المؤسسات اللغاة فنص على نقلهم باندميائهم وفئاتهم الى الجهات التي يقرر نقلهم اليها .

وترتبيا على ذلك فان نسب المعروضة حالته الى وظيفة مدير عام ادارة الراى والتحقيقات بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى يعتبر منتهيا قانونيا بانقضاء تلك الوظيفة بمجرد إلغاء المؤسسة ذاتها ، وبالتالي زوال موجب استحقاق بدل التمثيل المقرر لها من تاريخ ذلك الالفاء وقبل نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وعليه يقتصر حقه في الاحتفاظ بالمزايا المقررة لزميله الشاغل لذات الوظيفة في منته الاعلى .

(عتوي ٨٢ في ١/٢١/١٩٨١)

قاعدة (١٨٣)

المبدأ :

احتفاظ العامل المتقول من إحدى المؤسسات العامة الملتفة بتبديل التمثيل مشروط بأن يكون قد استحقه فعلا ونصرف إليه قبل نقله من المؤسسة التي كان يعمل بها — عدم جواز احتفاظ العامل بهذا البديل إذا لم يكن قد شغل قبل نقله من المؤسسة وظيفة مقرر لها هذا البديل — صدور قرار بنقل أحد العاملين من إحدى هذه المؤسسات مع تحديد تاريخ معين يجب إتمام النقل قبل حقيقه — صدور قرار بترقية هذا العامل إلى وظيفة مقرر لها بدل تمثيل خلال الفترة من تاريخ صدور قرار نقله وحتى التاريخ المحدد لإتمام النقل — انعدام هذا القرار لصدوره بعد نقل العامل من المؤسسة نظرا لانفاذ قرار النقل من تاريخ صدوره — عدم جواز احتفاظه ببدل التمثيل المقرر للوظيفة التي كان قد رقى إليها .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والمعدل به اعتبارا من ١٨/٩/١٩٧٥ تاريخ نشره ينص في المادة الثالثة منه على أن « تلغى المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال تسعة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » ويصدر الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتصفية أعمالها وتحديد الجهات التي تؤول إليها بما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تقاضي مرتباتهم وأجورهم وبدلاتهم إلى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بالتدريجات وبمقتضى الشركات العامة أو جهات الحكومة أو الجهاز المركزي للحسابات أو الإدارة المحلية خلال مدة لا تجاوز ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز ومكافآت وأرباح

وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصنة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررًا من مزايا مهاللة فى الجهة المنقول إليها العامل وفى هذه الحالة يصرف له إيهما أكبر .

وبناء على ذلك فإن احتفاظ العامل المنقول من احدى المؤسسات العامة بالمغاء ببذل التمثيل مشروط بأن يكون قد استخقه فعلا وصرف آلية قبل نقله من المؤسسة اذ فى هذه الحالة فقط يتحقق قصد المشرع التمثيل فى مدم الاخلال بالمستوى المالى للعاملين بالمؤسسات العامة ، ولما كان استحقاق بدل التمثيل منوط بشغل احدى الوظائف الدورية لها هذا البذل فإنه لا يجوز الاحتفاظ ببذل تمثيل للعامل الذى لم يشغل احدى هذه الوظائف قبل نقله . ومن ثم فإنه وقد نقل العامل المعروضة حالته فى ١٨/١٢/١٩٧٥ بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ١٤٩٢ من المؤسسة وهو غير مستحق لبذل التمثيل ولم يصرف مائل هذا البذل قبل نقله فإنه لا يجوز القول بالاحتفاظ له بهذا البذل . ولا يغير من ذلك اصدار وزير الصناعة للقرار رقم ١٥٥٨ فى ٣١/١٢/١٩٧٥ بتعيينه باحدى الوظائف المقرر لهلا بدل تمثيل بالمؤسسة لأن هذا القرار صدر بعد نقله من المؤسسة وانقطاع صلفه بها وخروجه من عداد العاملين فيها ؟ ولا وجه للنظر فى هذا القرار على أنه يتضمن اعادته الى المؤسسة المألغة فى الوظيفة التى قضى القرار بتعيينه فيها لأن المشرع اوجب نقل العاملين من المؤسسات العامة تهيذا لتصفيتها الامر الذى يتضمن بحكم اللزوم عدم جواز تعيين اأد بوظائفها بعد ١٨/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يجوز الاستناد فى هذا الصدد الى قواعد معاملة العاملين بالمؤسسات العامة الصادرة من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٥ والى قررت ترقية المستحقين للترقى منهم لانها اشترطت أن يتم ذلك قبل نقلهم .

• وإذا كان قرار النقل رقم ١٤٩٢ - المؤرخ ١٨/١٢/١٩٧٥ قد اوجب اتمام النقل فى موعد غايته ٣١/١٢/١٩٧٥ فإن ذلك لا يعنى أنه أرجأ النقل ذاته الى هذا التاريخ بل هو يعنى وجوب اتخاذ اجراءات النقل

بإخلاء طرف العامل بالجهة المنقول منها وتسليمه العمل بالجهة المنقول إليها خلال الفترة من صدور القرار حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، كما أن التراخي في تسليم العمل بعد صدور قرار النقل ليس من شأنه التأثير في تاريخ النقل الذي يتحدد بتاريخ صدور قراره لأن قرارات النقل تعتبر نافذة بمجرد صدورها لذلك فهي تقطع صلة العامل بالجهة المنقول منها بأثر فوري ولا يحول دونه استمرار العامل بمضى الوقت بالجهة المنقول منها حتى يتمكن من اتمام إجراءات إخلاء طرفه .

ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم استحقاق السيد / لبدل التمثيل .

(فتوى ٥٢٧ في ١٩٨٠/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبحث :

تعويض التمثيل المقرر للوزراء — عدم جواز تعدده بتعدد مناصب الوزارة التي تسند التي وزير واحد — أساسه — أن بدلا واحدا يكفل للوزير الظهور بالمظهر اللائق فلتتحقق الحكمة المقصودة من تقرير هذا البندل — تعويض التمثيل المقرر للوزراء — صرفه متعندا للوزير الذي يتولى عدة مناصب وزارية — عمل بلعل ويجب استرداد ما صرف منه بغير حق طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

جرت مديرية الخزانة المركزية بالاتليم الشمالى على منح الوزير الذى تسند اليه وزارتان أو أكثر تعويض التمثيل المقرر لكل وزارة وذلك تنفيذا الفتوى ديوان الحسابات الصادرة بتاريخ ٢١ من يولية سنة ١٩٥٤ والتي تنص بان هذا التعويض مقرر للاتفاق على شئون الوظيفة واعبالها ، لا على شئون الموظف الخاصة .

ولما صدر القانون رقم ٥٢١ والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ بتحصيل
تعويض التمثيل لرئيس المجلس التنفيذي والوزراء بالأقليم الشمالي
استطلعت وزارة الخزانة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس
الدولة فيما اذا كان يجوز للسيد رئيس المجلس التنفيذي أن يجمع بين تعويض
التمثيل الخاص له بوصفه رئيسا للمجلس التنفيذي وبين تعويضات
التمثيل المقررة للوظائف الأخرى التي يشغلها . وبتاريخ ١٦ من نوفمبر
سنة ١٩٥٩ رأت اللجنة المختصة بقسم الفتوى والتشريع بالأقليم الشمالي،
استحقاق سيادته لتعويض التمثيل المقرر له بوصفه رئيسا للمجلس
التنفيذي دون تعويضات التمثيل المقررة للوظائف الأخرى التي يقسم
بأعبائها ، لأن تعويض التمثيل بحسب طبيعته هو مبلغ من المال مخصص
لمواجهة مصروفات فعلية تنفقها الموظف ليظهر بالمظهر الإجتماعي اللائق
بالوظيفة ، وهو بهذه المثابة أمر يتفق بشاغل الوظيفة لا بالوظيفة
ذاتها ، ولا يتعدد بتعدد الوظائف التي يشغلها الموظف شأنه في ذلك
شأن المرتب .

ونظرا الى ان السيد رئيس المجلس التنفيذي طلب اعادة النظر في
الموضوع وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لقسم الاستشاري
بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٦١ ماستبان لها من تصي نظم
تعويضات التمثيل انها وفقا للتكليف القانوني الصحيح مرتبات تخصص
لمواجهة مصروفات فعلية تنفقها الموظف أثناء قيامه بأعباء منصب عام يظهر
بالمظهر الإجتماعي اللائق بهذا المنصب .

وقد اقتصر القانون رقم ٥٢ والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ نسب
اقتصرا على تحديد مقدار تعويض التمثيل المقرر لرئيس المجلس التنفيذي
والوزراء بالأقليم الشمالي دون ان تنظم احكام صرفه ، ومن ثم يتمين
الاستهداء بالحكمة التي تغياها المشرع من تقرير تعويض التمثيل وهي توفير
المظهر الإجتماعي اللائق بشاغل الوظيفة وذلك عند ابداء الرأى في جواز
الجمع بين أكثر من تعويض تمثيل من التعويضات المقررة للسادة الوزراء عند
شغلهم أكثر من منصب وزارى لاحدى هذه الوزارات .

وتتحقق هذه الحكمة بمنح الوزير تعويض التمثيل المقرر لمُنصبه الذى
راعى المشرع في تقديره ان يكفل له ما يقتضيه منصبه من الظهور بمظهر كريم

لائق به وبمنصبه السامي ، فاذا ما اسند اليه بمنصب وزارى آخر أو أكثر فإن حكمة منح تعويض التمثيل المقرر لها تقتضى ذلك أن تعويض التمثيل المقرر لمنصبه الاصلى قد كحل له الظهور بالمظهر اللائق بمنصب الوزارة وهو أمر لا يختلف من وزارة الى أخرى ، ومن ثم فإن تعويض تمثيل واحد كنييل لظهور الوزير بالمظهر اللائق بأى منصب وزارى يتولاه دون حاجة الى مزيد من هذه التعويضات .

أما عن تعويضات التمثيل التى صرفت تطبيقاً لراى ديوان المحاسبات، فإن هذه التعويضات قد صرفت على خلاف حكم القانون المتقدم ذكره ، وهن ثم يعمين استردادها ممن حصلوا عليها طبقاً لما استقر عليه الراى فى الجمعية العمومية وفقاً لاحكام رد غير المستحق .

لهذا انتهى الراى الى عدم جواز الجمع بين تعويضات التمثيل المقررة للوزارات عندما يسند الى الوزير أكثر من منصب وزارى واحد وبالنسبة ما صرف من هذه التعويضات على خلاف الحكم المذكور فانه واجب الرد وفقاً لقواعد استرداد ما صرف بغير حق .
(انتهى ١٤٤ فى ١٣/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

بذل التمثيل المقرر لاعضاء السلكن الدبلوماسى والتتصلى بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — مناط استحقاقه أن يكون الموظف عضواً فى السلكن الدبلوماسى أو التتصلى — نص المادة ٥٤ على منح هذا الإيدل للموظفين المتقدمين من الوزارات الاخرى للسفلى وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين بممثلات التمثيل الدبلوماسى — اقتضار هذا الإيدل على هذه الفئة من المتقدمين — عدم استحقاقه أن ينتسب للقيام بأحدى وظائف السلكن فى الديوان العسسام بالوزارة — عدم توافر الاعتماد المالى خلال فترة التذب بعدم اطلاقته فى صرف الإيدل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكن الدبلوماسى والتتصلى ، نص على أن « يمنح اعضاء السلكن الدبلوماسى والتتصلى

اعانة غلاء معيشة واعانة عائلية وبدل تمثيل ... وذلك على الوجه والشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية .

وتنص المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلك الدبلوماسى والتفصلى - الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٢ - الصادر فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ - تنص على أن « يصرف لأعضاء السلك الدبلوماسى والتفصلى بدل تمثيل أصلى لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل الجمهورية العربية المتحدة تمثيلا لاثقا وذلك بالأساليب الآتية :

أولاً - بالنسبة لأعضاء البعثات التمثيلية :

ثانياً - بالنسبة لأعضاء السلك الدبلوماسى بالديوان العام لغاية درجة سكرتير ثالث : ...

وبين من ذلك أن المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلك الدبلوماسى والتفصلى ، تنص بمنح أعضاء السلك الدبلوماسى والتفصلى بدل تمثيل ، كما وأن المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلك الدبلوماسى والتفصلى تقضى بصرف بدل تمثيل أصلى لأعضاء السلك الدبلوماسى والتفصلى ثم فرقت فى شأن تحديد فئات هذا البدل بين أعضاء البعثات التمثيلية وبين أعضاء السلك الدبلوماسى بديوان عام وزارة الخارجية . فهذه النصوص واضحة وصريحة فى أن بدل التمثيل يمنح لأعضاء السلك الدبلوماسى والتفصلى ، بمعنى أنه يشترط لمنح هذا البدل أن يكون الموظف عضواً فى السلك الدبلوماسى أو التفصلى وعلى ذلك فليس كل من يقوم بعمل إحدى وظائف هذين السلكين يستحق بدل التمثيل المشار إليه . وبالتالي فلا يستحق هذا البدل لامتدبين للقيام بعمل إحدى وظائف السلك الدبلوماسى أو التفصلى ، ما دام أنهم ليسوا أعضاء من أعضاء هذين السلكين ، بمنح البدل إذن مرتبطة بصفة العضوية وليس بطبيعة العمل فى ذاته .

يؤيد ذلك أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ معالفاً
الذكر تنص على أنه « يجوز لوزير الخارجية أن يندب موظفين من
الوزارات الأخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين
أو سكرتيرين أو ماحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية ، ويمنح
هؤلاء المرتبات الإضافية وبديل التمثيل والمبالغ الأخرى المقررة للوظائف
التي يشغلونها » . ويستدل من هذا النص أنه لو أن نص المادة ٢٢
من القانون المشار إليه ، كان كفيلاً بمنح الموظفين المنتخبين من الوزارات
الأخرى لقيام بعمل وظائف السلك الدبلوماسي والتقني ، بدل التمثيل
المقرر للوظائف التي يشغلونها في فترة الانتداب ، لما كان تمت دأع
لنص في المادة ٥٤ المذكورة على منح موظفي الوزارات الأخرى الذين
يندبون لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ماحقين فنيين ببعثات
التمثيل الدبلوماسية ، بدل التمثيل المقرر للوظائف التي يشغلونها — طبقاً
للفئات المحددة بالبند « أ » من المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة
في وظائف السلك الدبلوماسي والتقني بالنسبة لأعضاء البعثات
التمثيلية — ومقتضى ذلك أن منح بدل تمثيل للموظفين المنتخبين من الوزارات
الأخرى لشغل وظائف السلك الدبلوماسي والتقني ، إنما يقتصر محسوب
على من يندب من هؤلاء الموظفين لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين
أو ماحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية — وفقاً لنص المادة ٥٤ من
القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه — ومن ثم فإن من يندب من
موظفي الوزارات الأخرى لشغل إحدى وظائف السلك الدبلوماسي بالديوان
العالم لوزارة الخارجية ، لا يمنح بدل التمثيل المقرر بالنسبة إلى أعضاء
السلك الدبلوماسي في ذلك الديوان طبقاً للبند « ثانياً » من المادة الثانية من
اللائحة سالفة الذكر .

وعلى ذلك فإن السادة المعروضة حالتهم لا يستحقون بدل التمثيل
المقرر لأعضاء السلك الدبلوماسي بديوان عام وزارة الخارجية من مدة
ندبهم للعمل بهذه الوزارة وبصرف النظر عن أنهم كانوا يقومون عملاً
خلال مدة ندبهم بعمل وظائف دبلوماسية بديوان عام الوزارة المذكورة ،
ما دام أنهم لم يكونوا شاغلين لوظائف ببعثات التمثيل الدبلوماسية ،
ولم يكونوا معتبرين عملاً من أعضاء أي من السلك الدبلوماسي أو
التقني .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ثلثه في خصوص الحالة المعروضة
بتعذر القول باستحقاق السادة المذكورين لهذا البذل عن مدة ندبهم للعمل في
ديوان عام وزارة الخارجية ، استنادا الى ما تضمنته نشرة وزارة الخارجية
رقم ١٧/ ت لسنة ١٩٦٢ الصادرة بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٢ ، من أنه
لا يصرف للمنتدبين بذل تمثيل أصلى خلال مدة ندبهم . هذا بالإضافة الى أن
أوضاع الميزانية ووفوراتها لم تكن تسمح بصرف بذل تمثيل للسادة المذكورين
خلال مدة ندبهم بمعنى أنه لم يكن يوجد الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الصرف
بهذا البذل للسادة المذكورين خلال فترة ندبهم ، مما يقطع بعدم احتيئهم في
سرف هذا البذل عن تلك الفترة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيدين /
والسادة ضباط الشرطة والموظفين المدنيين المذكورين
لا يستحقون بذل التمثيل المقرر لأعضاء السلك الدبلوماسى بديوان عام
وزارة الخارجية عن مدة ندبهم للعمل بهذه الوزارة ، بما دام أنهم لم يكونوا
شاغلين لوظائف بيضات التمثيل الدبلوماسى ، ولم يكونوا معتبرين عملا من
أعضاء أى من السلكين الدبلوماسى أو القنصلى . هذا من ناحية ومن ناحية
أخرى فإنهم لا يستحقون البذل المشار اليهم لعدم وجود الاعتماد المالى اللازم
لواجهة الصرف بهذا البذل اليهم خلال فترة ندبهم .

(انتهى ٢٧٥ فى ١٩٦٥/٣/٤)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

— القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بذل التمثيل لأعضاء التمثيل
التجارى — مناط الامانة من هذا القانون هو تحقق صفة العضوية بالتمثيل
التجارى — عدم تحقق هذه الصفة إلا بتوافر أمرين هما أن يكون الموظف
قاتما بالعمل فى التمثيل التجارى ، وأن تكون له وظيفة ودرجة فى التمثيل
التجارى — عدم كفاية العمل وحده بالتمثيل التجارى لتحقيق صفة العضوية
به إذا كانت الوظيفة ليست مدرجة ضمن وظائفه .

ملخص الفتوى :

ان التمثيل التجارى كان يتبع وزارة الخارجية حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٧ بنقل التمثيل التجارى من وزارة الخارجية والحاقه بوزارة التجارة ، وقد نقلت اعتماداته كما نقلت وظائفه بشاغليها الى مصلحة التجارة الخارجية (احدى مصالح وزارة التجارة) وصحرت ميزانية هذه المصلحة للسنة المالية ١٩٥٧ — ١٩٥٨ متضمنة وظائف وإعتمادات التمثيل التجارى فى وحدة وظيفية مستقلة ونظرا للصلة الوثيقة بين عمل التمثيل التجارى ، وإدارة العلاقات التجارية بالمصلحة المذكورة — والى كان يعمل بها السيدان المذكوران وقت ان كان التمثيل التجارى تابعاً لوزارة الخارجية — فقد قام بعض موظفى هذه الإدارة بالتعاون مع أعضاء التمثيل التجارى .. وعلى ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٨ فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٨ ونص على ان تكون الإدارة العامة للتمثيل التجارى من المظنين بالخارج ومن : —

١ — إدارة الدول العربية .

٢ — إدارة آسيا .

٣ — إدارة افريقيا والامريكيين

٦ — إدارة المراجع وشئون المنظمات الدولية ، وتنفيذا لهذا القرار اصدر السيد وكيل الوزارة فى ٣ من يونيو سنة ١٩٥٨ قرارا بتوزيع العمل بين موظفى الإدارة العامة للتمثيل التجارى (المنقولين من وزارة الخارجية والموجودين أصلا بالوزارة) فالحق السيد ... مديراً لإدارة المراجع وشئون المنظمات الدولية والحق السيد ... بحيرا لإدارة افريقيا .

وفى ميزانية السنة المالية ١٩٥٨ — ١٩٥٩ اميد تنظيم وزارة التجارة ، بالغيت مصلحة التجارة الخارجية ونقلت الاعتمادات الخاصة بها - وبجهاز التمثيل التجارى الى ديوان عام وزارة الاقتصاد والتجارة ، ومع ذلك بقيت وظائف التمثيل التجارى وحدة وظيفية قائمة بذاتها مستقلة عن وظائف المصلحة الملتفة ، وهى هذا فقد كان يعمل بالإدارة العامل للتمثيل التجارى مرقسان هما :

الأول :-

ويشمل وظائف السلك التجارى ، ويضم الموظفين المتقولين من وزارة الخارجية وتجمعهم وحدة وظيفية مستقلة .

الثانى :-

ويتكون من الموظفين الذين كانوا يعملون بمصلحة التجارة الخارجية وقد سمي التسم الذى يضمهم بالادارة العامة (الادارة التنفيذية) هؤلاء الموظفون كانوا لا يفتون بقتسم السلك التجارى الذى يعمل به الفريق الاول وهذا الفريق الثانى من الموظفين هم الذين لفت درجتهم الى ميزانية ديوان عام الوزارة بعد الغاء مصلحة التجارة الخارجية، وتجمعهم مع موظفى الديوان القديمية واحدة (ومن هؤلاء الموظفان المذكوران) .

وقد تاكد هذا انتقسم بميزانية السنة المالية ٥٩ - ١٩٦٠ حيث وردت بها تاشيرة تنص على ان تعتبر وظائف السلك التجارى وحدة وظيفية قائمة بذاتها .

ومن حيث ان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بدل التمثيل لاعضاء التمثيل التجارى نص فى مادته الاولى على ان « يمنح اعضاء التمثيل التجارى فى وزارة الاقتصاد بالاقليم المصرى بدل تمثيل اصلى بالخارج وبالديوان العام وعلاوة عقلية وبدل تمثيل اضافى ... وذلك على الوجه وبالفئات والشروط المعمول بها او التى يعمل بها مستقبلا فى شأن الذين يشغلون الدرجات المتأهلة من موظفى السلكين الدبلوماسى والتوصل بوزارة الخارجية » ونصت المادة الثانية من هذا القانون على ان يعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والتوصل .

ومفاد نص المادة الاولى من هذا القانون انه يسرى بالنسبة لاعضاء التمثيل التجارى : نمط الامادة منه هو تحقق ضبة بالعضوية بالتمثيل التجارى ، وهى لا تتحقق الا بتوافر اعتبارين هما ان يكون الموظف قابلا

بالعمل في التمثيل التجاري وان تكون له وظيفة ودرجة في التمثيل التجاري، فلا يكفى للعمل وحده بالتمثيل التجاري لتحقيق صفة العضوية به اذا كانت الوظيفة ليست مدرجة ضمن وظائفه ، وذلك هو حال كل من السيدين
فهما وان كانا يعملان بالادارة التنفيذية بالتمثيل التجاري الا انها كان يشغلان وظائف بديوان عام الوزارة ، ولم تكن درجاتهما تتبعان التمثيل التجاري ، ومن ثم فقد تخلف في شأنهما مناط تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ والمتبع بالتالى استحقاقهما لبديل التمثيل المقرر فيه .

ومن حيث انه ما يؤيد هذه النتيجة ان ميزانية السنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ تضمنت نقل درجات العاملين بالادارة العامة للتمثيل التجاري من غير اعضاء السلك التجارى من الديوان العام الى الادارة العامة للتمثيل التجارى ، وتكرر على هامش هذه الميزانية بان تعتبر وظائف السلك التجارى والادارة التنفيذية فيما عدا الكادر الكتابى وحدة وظيفية قائمة بذاتها ، وبذلك اصبح كل العاملين بالادارة العامة للتمثيل التجارى فئة واحدة واكتسب موظفو الادارة التنفيذية من تاريخ العمل بهذه الميزانية صفة العضوية بالتمثيل التجارى ، ومن ثم استحقوا بدل التمثيل من هذا التاريخ ، وذلك على خلاف لموضع في الميزانية السابقة حيث كان الفصل واضحا بين وظائف السلك التجارى وتعتبر وحدة وظيفية بذاتها ، ووظائف الادارة التنفيذية وتجميعهم مع وظائف ديوان عام الوزارة اقدمية واحسدة .

ومن حيث ان الماد الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ تقرر منح البدلات المنصوص عليها فيها لاعضاء التمثيل التجارى بالخارج وبالديوان العام ، غير ان منح الاعضاء بالديوان العام هذه البدلات رهين بتوافر صفة عضوية التمثيل التجارى على ما سلف ايضاحه ، ولا يؤدى هذا النص الى ان يمنح البديل لموظفى الديوان العام من غير اعضاء التمثيل التجارى ، والسبب الذى من أجله اورد النص المذكور هذا التمييز ان بعض اعضاء السلك التجارى يعملون بالخارج ، وبعضهم يعملون بالادارة العامة للتمثيل التجارى التابعة لديوان عام الوزارة ، وقد اراد المشرع ان يمنح البدلات المقررة لفئائتين كلتيهما ، مع التقيد بداهة بان يكون الموظف عضوا بالسلك التجارى .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم فإن أعضاء السلك التجارى عندما كانوا يتمتعون وزارة الخارجية كانوا يحصلون على البدلات المقررة لأعضاء السلكين الدبلوماسى والفنصلى ، فلما نقلوا الى وزارة التجارة تبعاً لنقل السلك التجارى اليها ، أصدر المشرع القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ أشار اليه ونص فيه على العمل به بلئر رجعى من تاريخ العمل بقرره رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ لينهمج البدلات التى كان من شأن نقلهم هذا أن يحرمهم منها ، وهذه الحكمة لا تتحقق بالنسبة الى من كانوا موظفين اصلاً بوزارة التجارة وكاتوا لا يمنحون شيئاً من هذه البدلات ومن بين هؤلاء السيدان إذ كنا يعملان بمصلحة التجارة الخارجية قبل الفلأها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كلا من السيدين لا يستحق بدل التمثيل المقرر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك من الفترة السابقة على أول يوليو سنة ١٩٦٠ .

(فتوى ٥١٦ فى ١٩٧١/٦/١)

قاءسدة زقم (١٨٧) :

المبسدا :

— بدل التمثيل المقرر لأعضاء التمثيل التجارى — مناط استحقاق هذا البذل أن يكون الشخص شافعلاً لحدى وظائف التمثيل التجارى سواء أكان هذا الشغل عن طريق التتمين اصلاً أو عن طريق لاعارة أو التنب .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٠ صدر القرار الوزارى رقم ١٧٠٤ لسنة ١٩٧٠ بنبب السيد / ... العابل من الفئة الثانية بالمؤسسة العامة للنقل البرى لركاب بالانكالم للعمل مستشاراً تجارياً بالسلك التجارى لمدة سنة اعتباراً من تاريخ تسلمه العمل فى ١٩٧٠/٦/١ وقد طلبت ادارة الاستحقاقات بالتمثيل التجارى من الادارة القانونية بالهبل التجارى

الراى فى مدى استحقاق السيد المذكور لبذل التمثيل الاصلى المخصص لوظيفة المستشار التجارى وعن تاريخ استحقاق هذا البذل وهل هو تاريخ صدور القرار الوزارى رقم ١٧٠٤ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه ام تاريخ اسناله العمل مع تحديد الجهة التى تتحمل بقيمه البذل حيث نص القرار المشار اليه على ان تتحمل المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالاقاليم جميع مستحقاته المالية . وقد انتهت الادارة القانونية بالتمثيل التجارى الى احقية السيد المذكور فى صرف بدل التمثيل اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل وعلى ان تتحمل الادارة العامة للتمثيل التجارى بصرف ذلك البذل ، الا ان مدير الصالحات بالتمثيل التجارى انتهى فى مذكره مقدمة منه بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢ الى عدم احقية السيد المذكور فى صرف بدل التمثيل المشالى اليه .

ومن حيث ن المادة الاولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بدل التمثيل لامضاء التمثيل التجارى تنص على ان « يمنح اعضاء التمثيل التجارى فى وزارة الاقتصاد بدل تمثيل اصلى بالخارج وبالدوان العام .. وذلك على الوجه وبالفئات الممول بها او التى يصبل بها مستقبلا فى شأن الذين يشغلون الدرجات المقابلة من موظفى السلكين الدبلوماسى والقنصلى بوزارة الخارجية » وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى على ان « تسرى على اعضاء السلك التجارى احكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى والقوانين المعدلة له ، كما تسرى عليهم احكام التوزين المطبقة على اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى حاليا ومستقبلا .

ومن حيث ان مناط انطباق نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بالنسبة الى اعضاء التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد وما يستتبع ذلك من امانتهم من المزايا المعتدة لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، مناط ذلك ان يكون الشخص شاغلا لاحدى وظائف التمثيل التجارى ، سواء كان هذا الشغل من طريق التعيين اصلا او عن طريق الاعارة او التذب ، ذلك ان المعيار او التندبشاته فى ذلك شأن المعين على حد سواء ولا اهل على ذلك من ان المشرع فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى قد لجاز التذب من الوزارات والصالح الاخرى لشغل وظائف مستشارين او سكرتيرين او

لمحققين منيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية وقضى بمنحهم بدل التمثيل المقرر للوظائف التي يشغلونها ، فالمرشح في هذه الحالة قد سمي بالندب «شغلا» للوظيفة مسويا في ذلك بين الندب والتميين لاتحاد العملة ، ومن ثم يسرى ذات الحكم بالنسبة الى من يندب من الوزارات او المصالح الاخرى لشغل وظيفة من وظائف التمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد ، يضاف الى ذلك ان المادتين ٤ و ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت الاضافية: قد قررتها منح العامل المنتخب المزايا المقررة للوظيفة المنتخب اليها بحسب تفضي معينة ، وأن المادة السادسة من هذا القرار صريحة في نصها على انه اذا كان البديل المقرر للوظيفة الاسلية اقل من ٥٠٠ جنيه جاز لاسهل ان يجمع بين هذا البديل او بين البدلات او الاجور او المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحسب أقصى قدره ٥٠٠ جنيه وهذا يؤيد احقية المنتخب لشغل احدى الوظائف في المزايا المقررة للوظيفة المنتخب اليها .

ومن حيث ان السيد / قد ندب لشغل وظيفة مستشار تجارى بوزارة الاقتصاد اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل في هذه الوظيفة في ١٩٧٠/٦/١

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد ... المنتخب مستشارا تجاريا بالملك التجارى لبديل التمثيل الاصلى المقرر لهذه الوظيفة وذلك من تاريخ تسلمه العمل ، وعلى ان تتحمل الجهة المنتخب اليها هذا البديل .

(متموى ١١٢٩ في ١٩٧١/١٢/٢٨)

قائمة رقم (١٨٨)

المبدأ :

بديل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة

١٩٦٢ — اعتبره مكافئة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له ، ومن ثم لا يجوز أن يجاوز النسبة المحددة بالمادة الاولى من هذا القانون الا بقرار من رئيس الجمهورية — عدم تضمين القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه نصا بمجاوزة هذه النسبة — اثر ذلك : لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه هؤلاء الموظفون من اجر اضافي بما فيه بدل التمثيل على الحدود المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ما أم يصدر قرار جمهوري بمجاوزة هذه النسبة — وجوب رد ما يتقاضاه الموظف زيادة على هذه النسبة .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية ان اتت بجلستها المنعقدة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣ و ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الى ان بدل التمثيل المقرر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة المندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتتبع الذين كلفتهم الجهات الادارية المختصة المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ العمل في الشركات والمنشآت التي تضمينتها القوانين ارقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الناحية المالية — هو في حقيقته مكافئة وانه يخضع بهذه الصفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية والقوانين المعدلة له — وقد حل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين ونوابهم والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد محل القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وعلى ذلك طبقا للفتوى السابقة فان بدل التمثيل المقرر بهذا القرار يعتبر مكافئة تخضع لاحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له .

ولما كانت المادة الاولى من القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه المعدل بالقانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تقضى بانه فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافئة علاوة على ما يمنه او مكلفاته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات او في المجالس او اللجان او في المؤسسات المعانة

أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه في السنة) كما تنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار إليها في المادة الأولى إلى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية .

ويبين ما تقدم أنه لا يجوز تسكصل علم — أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافأته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو المؤسسات العامة أو الخاصة — وسواء كانت هذه الاعمال قد أدبت في العمل الأصلي للموظف أم خارج عمله الأصلي — على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة واستثناء من هذا الأصل العام يجوز لرئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار إليها إلى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية بشرط الا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافأته الأصلية — في هذه الحالة — على مبلغ ألف جنيه في السنة .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ومن بعده القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ لم يتضمن رفع النسبة المشار إليها في المادة الأولى من القانون سالف الذكر استنادا الى الرخصة المخولة لرئيس الجمهورية بمتنقضى المادة الثانية منه وإنما تضمنت قواعد خاصة بالمعاملة المالية للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال ولجان الجرد الذين كللتهم الجهات الإدارية بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ١٦٧ و ١٦٨ و ٢١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — وهذه القواعد العامة للجردة تنرى على جميع العاملين في الجهات الإدارية المختلفة في حدود الأصل العلم المقرر في المادة الأولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن مناسط تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه صحت قرار جمهوري بجواز النسبة المحددة في المادة الأولى منه . وأن القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ — والقرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة

وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم لم يتضمنها ما يتجاوز النسبة المشار إليها في المادة الأولى من القانون المذكور مما يضمن معه تطبيق أحكامها ولذلك فلا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجر إضافي عن سماعات العمل الزائدة عن العمل الأصلي والتي تعتبر امتداداً له والأجر الإضافي الذي يمنح له من أي ميل آخر بما فيه بدل التمثيل المقرر مكافأة لعمل المنتدوب المفوض أو المشرف أو ضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد من الحدود المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون سالف الذكر بما لم يصدر قرار جمهوري يتجاوز النسبة المنصوص عليها فيه بمقتضى الرخصة المخولة لرئيس الجمهورية في المادة الثانية من القانون تقاضى الموظف أكثر من هذه النسبة وجب عليه زده طبقاً للقانون سالف الذكر .

(متوى ١١٨٦ في ١١/٧/ ١٩٦٦) .

تأسيده رقم (١٨٩)

المبدأ :

بدل التمثيل المقرر طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن المعاملة المالية للندوبين المفوضين ونوابهم والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد ورؤساء وأعضاء لجان التقييم والخبراء والمعاونين والسكرتيرين عن أعمالهم في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ٧١ ، ١١٧ و ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ - هو في حقيقته مكافأة تخضع لأحكام القوانين رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت بالشروط والأوضاع الواردة فيها .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على

مرتباتهم الأصلية معدلة بالقانونين رقمي ٣٦ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٢٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه في السنة) .

ولا تسرى هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الاعمال العلمية والفنية والادبية اذا انطبق عليها وصف المستقات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف وتشاء واداء .

كما لا يسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق من المحاضرات والدروس واممال الابطحانات بالجامعات والمعاهد الصبالية .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ ببيان المطالبة المالية للتدوينين المفوضين ونوابهم والمشرفين وضباط الاتصال واعضاء لجان الجرد على ان يعامل المتدوينون والمفوضون ونوابهم والمشرفون وضباط الاتصال واعضاء لجان الجرد ورؤساء واعضاء لجان التقويم والخبراء والمعاونون والسكرتيريون الذين كلتهم الجهات الادارية الخاصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين ارقام ٧١ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المقرر اليها من الفاحية المالية وفقاً للقواعد الرافقة لهذا القرار .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على ان تيمري اكتمل هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) الاجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية .

(و) مكافآت وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتبتهم الأصلية .

ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال

وتنص المادة الثالثة من هذا القرار على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة .

وتنص المادة السابعة من هذا القرار على أن يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لإنشاء السد العالي — سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت في الداخل .

ومن حيث أن بدل التمثيل الذي يمنح للمندوبين المفوضين ونوابهم والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد ورؤساء وأعضاء لجان التقويم والخبراء والمعاونين والسكرتيرين الذين كلفتهم الجهات الإدارية الخاصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمقتها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ هو في حقيقته مكافأة

طبقا لما استقرت عليه فتاوى الجمعية العمومية بجلساتها المنعقدة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ ، ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ وعلى ذلك فانه يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ولاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالشروط والافضاع الواردة فيها .

ومن حيث ان القول بان المعلنين باحكام القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ لهم وضع خاص فلا يسرى عليهم نكص المعلن الوارد فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ مبرود . بانه لا تعارض بين احكام القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ وبين القانون المذكور والقوانين التى تحددها من المكافآت او الاجور الاضافية المشار اليه اللذين نظما الحدود القصوى من المكافآت او الاجور الاضافية التى يجوز للمعلنين فى الدولة ان يتقاضوها فمبنيح المعلن الذى يندب لاجل هذه الاموال بذل التمثيل المقرر ويورد الى خزانة الدولة ما يزيد عن النسبة المقررة والا تعرض للجزاءات المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر .

وعلى ذلك فان ما تقاضاه السيد المهندس / . . . مدير عام الهندسة الميكانيكية الكهرومائية بمصلحة الموائى والمناظر مقابل عمله مقوضا على شركة اسكندرية للتبريد احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين - امثالا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان بذل التمثيل المنصوص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ وهو فى حقيقته مكافأة يخضع للنسبة المبينة فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مع مراعاة باقى الاحكام الواردة فى القانون المذكور والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

وعلى ذلك فان بذل التمثيل الذى يقرر للسيد المهندس المذكور عن عمله كمقوض على شركة اسكندرية للتبريد يخضع للنسبة المشار اليها وبمراعاة الحصد الاقصى المبين فى القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة
الخوذين الجوزيين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم
الذين تكلفتهم الجهات الإدارية المختصة بالعمل في الشركات والمؤسسات التي
تضمنها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الفاحصة
المالية - يبين من استظهار نصوص هذا القرار أن القواعد التي وضعتها
للمعاملة المالية هي كلها قواعد خاصة لمواجهة ما يتكبده هؤلاء من نفقات
نوعية سواء كلفت مصروفات تمثيل أو مصروفات سفر أو مصروفات انتقال
من اتجاه إرادة المشرع إلى أن يؤدي المصروفات التي تكبدها المتسحب
المفوض أو المشرف أو ضابط الاتصال في تاجية عمله الموط به في مسيرة
بذل تمثيل شهري ثابت - هذا النوع من البذل يفترض قانونا أنه يواجه
نفقة عملية تكبدها الموظف - نتيجة ذلك ، خروج البذل من نطاق الحظر
الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ عملا لنص المادة
الرابعة منه .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى (معاملة
بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩) على أنه « فيما عدا حالات الأمارة خارج
الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات
ومكافآت وملاوة على ما هيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في
الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في
المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو
المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه في السنة)
كذلك نصت المادة الرابعة من القانون المذكور على أنه لا تحسب في تقدير
الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التي تعطى مقابل
نفقات فعلية وأمانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت الشجعية
و تحسب كذلك في مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت المشير إليها في المادة

الاولى هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ للتشور في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ بتواعد معاملة المنتخبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم الذين كلفتهم الجهات الادارية المختصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضميتها القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الناحية المالية وقد نص القرار المذكور على ان يصرف للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بدل التمثيل وبذل سفر ومصروفات سفر ومصروفات انتقال على النحو الوارد بالقرار فاما بدل التمثيل فيمنع بواقع خمسين جنيها شهريا للمندوبين المفوضين وثلاثين جنيها شهريا للمشرعين وعشرين جنيها شهريا لضباط الاتصال ، واما بدل السفر فيصرف بواقع ثلاثة جنيهات عن كل ليلة تقضى خارج مقر العمل بحد أقصى مقداره ثلاثون جنيها شهريا ، واما مصروفات السفر فتحسب على اساس السفر بالدرجة الاولى بالقطارات واما مصروفات الانتقال فتصرف على اساس الكاليف الفعلية والذي يبين من استظهار نصوص القرار المشار اليه ان القواعد التي وضعها للمعاملة المالية للمندوبين والمفوضين والمشرعين وضباط الاتصال هي كلها قواعد خاصة لمواجهة ما يتكبده هؤلاء من نفقات فعلية في سبيل اداء المهام التي عهد اليهم بها وذلك سواء اكانت هذه النفقات مصروفات تمثيل أو مصروفات سفر أو مصروفات انتقال ، وقد ارتأى الشرع ان تؤدي المصروفات التي يكبدها المندوب المفوض أو المشرع أو ضابط الاتصال في تادية عملة المنوط به في صورة بدل تمثيل شهري ثابت ، وهذا النوع من البدلات يفترض قانونا انه يواجه نفقة فعلية يتكبدها الموظف أثناء اداء العمل وبسبب هذه النفقة فهو يخرج من نطاق الحظر الوارد في المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وذلك أعمالا لنص المادة الرابعة من القانون المذكور التي نصت على الا تحسب في تقدير المناهية الاصلية وفي تقدير الاجور والمرتبات والمكافآت الاضائية والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية ، وقد وصف قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ما يعطى للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بأنه بدل تمثيل فلا يسوغ ان يوصف هذا البدل بأى وصف آخر لانه لا اجتهاد في موطن النص الصريح ، وليس ثمة شك في ان بدل التمثيل لا يمكن ان يحول الا على معنى واحد يدخل في عداد البدلات التي تمنع مقابل نفقات فعلية .

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

صرف بدل تمثيل الأصلي للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الخارجية في الخارج يكون وفقا لآحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ - بدل التمثيل الأصلي المستحق للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج حتى رتبة العميد بانتمية تقل عن سنتين يصرف على أساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيها سنويا . ومن رتبة اللواء والعميد بعد مدة خدمة سنتين فأكثر يصرف لهم هذه الأبدل على أساس ١٠٠٪ من بداية ربط الوظيفة العسكرية .

ملخص الفتوى :

أن صرف بدل تمثيل أصلي للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج أنها يستند في تقريره الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في المادة الأولى منه على أن يستبدل بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه النص الآتي :

«يصرف للملحقين الحربيين والبحريين والجويين ومديري مكاتب المشتريات - بدل تمثيل أصلي بواقع ٧٥٠ جنيها سنويا ويصرف لهم بدل تمثيل إضافي بالنسب المقررة للمستشار .»

أما الملاحق ومديرو مكاتب المشتريات من رتبة اللواء والعميد بصدد خدمة سنتين فأكثر فيعاملون من الناحية المالية معاملة نظرائهم في السلك الدبلوماسي المعادلين لهم في المناهية . . .»

ومن حيث أنه لم يصدر ما يفيد إلغاء هذا القرار أو تعديله ، ومن ثم فإن أحكامه لا تزال قائمة في التطبيق ، ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي إذ أن هذا القانون لم يتعرض في أحكامه لما تناول ذلك القرار تنظيمه من مسائل مالية تتعلق بنقطة معينة من قسباط

القوات المسلحة الذين يعملون بالخارج كملحقين حربيين. أو رؤساء مكاتب مشتريات ، وبالتالي فلا شأن لهؤلاء العاملين بهذا القانون باعتبارهم غير مخاطبين بأحكامه ، خاصة وأن صرف البدلات لضباط القوات المسلحة الذي ينص في المادة (٢٨٦) منه على أن تحدد ثلث البدلات والملاوات الإضافية الأخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية. وقد تماثلت في هذا الشأن قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بتحديد بدلات التمثيل الإضافية والإضافية للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب المشتريات بالخارج. ابتداء من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ وما تلاه من تعديلات كان آخرها القرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه الذي لا زال قائما باعتبار أنه السند القانوني لسर्व هذا البند إليهم دون أن يؤثر في بقائه الاحتجاج بقانون آخر لم يصدر لمخاطبتهم أما مصدر يطبق - على ثلث أخرى ولو أراد المشرع تطبيقه عليهم لنص على ذلك صراحة .

ويخلص مما تقدم أن صرف بند التمثيل الأصلي للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج إنما يكون وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن أحكام هذا القرار تميز في قواعد صرف البند المشار إليه بين الضباط من هم من رتبة الألواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين وأكثر وبين من دونهم من الرتبة فبعضها تقتصر لأمراء الطائفة الأخيرة بدل تمثيل أصلي على أساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيتها سنويا لكل منهم لأنها تنص على أن يعامل الملحقون ورؤساء مكاتب المشتريات في الخارج من هم من رتبة الألواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين من الظاهية المالية معاملة نظرائهم في السلك القبطوناسي المحليين لهم في المنفعة ، ولتقتضى المساواة في المعاملة بين هؤلاء ونظرائهم في السلك القبطوناسي فإن تتم المعاملة على أساس واحد .

ومن حيث أنه وفقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فإن بدل التمثيل الأصلي الذي يصرف لأعضاء السلكين القبطوناسي والقبطوناسي يحدد على أساس ١٠٠٪ من نقطة الترتيب المالي للجهة المالية للعضو ومن ثم فإن وحدة الأساس في المعاملة تستلزم أن تحسب نسبة (١٠٠٪) لقواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين أكثر على أساس بداية ربط الوظيفة العسكرية وليس على أساس بداية ربط الوظيفة

الديبلوماسية، المناظرة إذ يكفى في تحقيق المساواة المطلوبة وحدة أساس
صناب، البديل وليس ذات مقدره .
من أجل ذلك انتهم رأى اللجنة العمومية لتقسيم الفتحة، التشدد
اللى

أولا — أن صرف بديل التمثيل الأصلي للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب
مشتريات وزارة الحربية في الخارج أنها يكون وفقا لأحكام قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ .

ثانيا — أن بديل التمثيل الأصلي المستحق للملحقين الحربيين ورؤساء
مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج حتى رتبة العميد بائدية تقل
عن سنتين يصرف على أساس مبلغ ثابت مقداره (٧٥٠ جنيهًا سنويًا لكل
منهم ، أما بالنسبة لمن هم من رتبة اللواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين
بأكثر فيصرف اليهم هذا البديل على أساس ١٠٪ من بداية ربط الوظيفة
العسكرية .

(فتوى ٤٤٢ في ١٩٧٧/٦/٢٠)

القاعدة رقم (١٩٢).

المبدأ :

رؤساء الأقسام بائدية الشرطة — استحقاقهم بديل التمثيل المقرر
لرؤساء المصالح بالقرار الجمهورى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ ، اعتبارًا من
تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينهم في هذه الوظائف .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية للشرطة، نص في
المادة الأولى منه على أن « تنشأ أكاديمية الشرطة بوزارة الداخلية وتتولى
أعداد ضباط الشرطة والقيام بالدراسات التخصصية والعليا واجتساب
الابحاث العملية والتطبيقية في علوم الشرطة ومجالات عملها وكذلك

تدريب ضباط الشرطة ويكون وزير الداخلية هو الرئيس الاعلى للأكاديمية .

ونصت المادة الثانية من القانون المشار اليه على ان تتكون الاكاديمية من :

١ - القسم العام .

٢ - القسم الخاص .

٣ - قسم الدراسات العليا والتخصصية والأبحاث .

٤ - قسم التدريب ويكون للأكاديمية موازنة مستقلة في موازنة وزارة الداخلية .

ونصت المادة الثالثة من القانون المشار اليه على ان يدير الاكاديمية مدير برتبة مستبعد وزير يتولى ادارتها وتصرف شئونها وتنفيذ قرارات مجلس ادارتها ويعاون مدير الاكاديمية بالنسبة الى كل قسم نائب للتجديد برتبة لواء يرأس القسم ويتولى ادارته وتصرف شئونه تحت اشراف مدير الاكاديمية .

ويكون لنائب المدير فيما يختص بالقسم الذى يرأسه اختصاصات رئيس المصلحة .

ولقد صدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ مخصصا تعديل بعض احكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ ومن بينها احكام للمختصين (٢) ، (٣) حيث اضيفت الى المادة (٢) فقرة جديدة نصها كالاتى (وتعتبر هذه الاختصاصات مصالح) وحذفت من المادة (٣) الفقرة الاخيرة التى كانت تنص على ان « يكون لنائب المدير فيما يختص بالقسم الذى يرأسه اختصاصات رئيس المصلحة » .

ولما كانت المادة الثامنة من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « يعين المساعد الاول ومساعد وزير الداخلية ورؤساء المصالح والادارات العامة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وتعتبر كلية الشرطة ومديريات الأمن بالمحافظات مصالح ويمارس مديرها اختصاصات رئيس المصلحة .

ويكون التعيين في غير ذلك من وظائف هيئة الشرطة بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة .

وكنت كلية الشرطة قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء لكلاديمية الشرطة . القسم العام بالأكاديمية ، وكانت باتى الانقسام تماثل تقسم العام من كل الوجوه .

ومن حيث أن هذا المسلك من جانب المشرع لا يدع مجالاً للمجادلة في الوصف الإدارى الذى أضفاه بنص صريح على أقسام الأكاديمية فبعد أن كان يكتفى بمنح رؤساء هذه الأقسام اختصاصات رئيس المصلحة عاد ومعتبر تلك الأقسام ذاتها مصالح عامة الأبر الذى يستلزم تمتع رؤسائها باختصاصات رئيس المصلحة وما يتبع ذلك من آثار سواء ماتعلق منها بتلك الأقسام أو برؤسائها ، ولذلك حذف المشرع الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه لعدم جدواها .

ولما كان قصد المشرع في أضفاء وصف المصلحة العامة على تلك الأقسام واضحاً على هذا النحو فليس من المنسأغ القول بوجود البحث من مدى توفر أركان المصلحة العامة فيها حتى ينتج الوصف الذى أنسبفه المشرع عليها . ذلك لأن مثل هذا البحث لا يثور إلا حين يسكت النص عن تبيان الوصف القانونى لإدارة من الإدارات الحكومية وتدعو الظروف والملائمت إلى تحديد طبيعة كيانها منها . يصبح البحث عن أركان هذا الكيان بهدف أسباغ الوصف الإدارى اللازم عليها ، أما تخيخ يقرر المشرع الوصف الإدارى بنص صريح ، فإنه يجب النزول على حكمه ولا يكون هناك مجال للبحث عن أركانه وشروطه حتى تترتب آثاره لأن تلك الآثار تتوغل تلقائياً بنص القانون .

ومن حيث أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا بالجهات الإدارى

للدولة بدل تمثيل بالسنات الآتية : مدير عام مصالح
... جنيته ».

ومن حيث أنه لما كانت أقسام الأكاديمية تعتبر مصالح مصلحة بنس
القانون وكانت المادة الثامنة من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١
تسوجب في فقرتها الأولى تعيين رؤساء المصالح بوزارة الداخلية بقرار من
رئيس الجمهورية مان استحقاق رؤساء الأقسام بالأكاديمية ليدل التشكيل
المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه
أنما يبدأ من تاريخ صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين كل منهم في وظيفة
رئيس قسم بالأكاديمية .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
إلى استحقاق رؤساء الأقسام بالأكاديمية الشرطة ليدل التشكيل المقرر لرؤساء
المصالح اعتباراً من تاريخ صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين كل
منهم في وظيفة رئيس قسم بالأكاديمية .

(فتوى ٧٦٢ في ١٠/١١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

اجتبه مساعدى وزير الداخلية والشاغرين لوظائف رئيسية ليسجل
التنفيذ المقرر لوكل الوزارة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بتشكيل هيئة
الشرطة على أنه «يمنح الضابط من شافلى الوظائف الرئيسية بدل تمثيل
يصدر به قرار من رئيس الجمهورية على الأيزيد عن ١٠٠ ٪ من بداية ربط
الدرجة أو المرتبة ولا يمنح هذا البديل ٧٩ لشاغلى الوظيفة المقررة لها وعند
خلوها يستحقه من يقوم بأعمالها طبقاً للأوضاع المقررة » .

ويحدد وزير الداخلية الوظائف التي يستحق شغلها هذا البديل وشروط استحقاقه ولا يخضع هذا البديل للضرائب وتنص المادة ١١٢ من ذلك القانون على أنه «يجل المساعد الأول لوزير الداخلية محل الوكيل الأول لوزارة الداخلية كما يجل مساعد الوزير محل وكيل وزارة الداخلية في الاختصاصات المقررة للوكيل الأول - ولوكلاء الوزارة بمقتضى القوانين واللوائح ويعملون نفس المعاملة المقررة لهم في القوانين واللوائح بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون» كما تنص المادة ١١٤ من القانون المشار إليه على أنه «يسرى على أعضاء هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة وفي قانون التأمين والمعاشات في الدولة والقوانين المكملة له» . واستعرضت الجمعية لقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص المادة ٤٢ منه على أنه يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقاً للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بعد انقضى ١٠٠٪ من بداية الأجر القرار الذي يصدره في هذا الشأن لشاغلي الوظيفة المترن لها وفي حالة ظلوا يستحق أن يقوم بأعمالها ولا يخضع هذا البديل للضرائب» .

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة . والتي تنص المادة الثالثة منه على أنه يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا بالجهاز الإداري للدولة بدل التمثيل بالبنات التالية :

وكيل أول ١٥٠٠ جنيه .

شياغو وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنيه (ولا يمنح هذا البديل لشاغلي درجة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم) .

مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنيه .

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا وتنص المادة الأولى منه على أن «يمنح شاغلو الوظائف العليا بوزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات التحكم المحلي والهيئات العامة بدلات التمثيل بالبنات الآتية وذلك تبعا للدرجة المقررة للوظيفة» .

وكيل اول	١٥٠٠ جنيه سنويا .
وكيل وزارة	١٠٠٠ جنيه سنويا .
مدير مصلحة	٥٠٠ جنيه سنويا .

ومناد ما تقدم ان المشرع في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ انقضى رئيس الجمهورية في تحديد بدلات التمثيل المقررة لضباط الشرطة شاغلي الوظائف الرئيسية في كل حالة على حدة في ضوء القواعد التي يضعها وزير الداخلية خاصة ببيان الوظائف التي يستحق شاغلوها هذا البديل وشروط استحقاقه ، وهو تفويض لرئيس الجمهورية جرى به ايضا القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بالنسبة لبديل تمثيل شاغلي الوظائف العليا ، وقد اعمل رئيس الجمهورية التفويض الصادر اليه واصدر قرارا رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر مشترطا الا يمنح هذا البديل شاغلوا درجة وكيل وزارة الا اذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

ومن حيث ان رئيس الجمهورية تفوض رئيس مجلس الوزراء في الاختصاص بمنح بدلات التمثيل وقام هذا الاخير باصدار قرارا رقم ٨٦٤ لسنة ٧٩ سالف الذكر فان هذا القرار بمقتضى التسلسل التشريعي ينفذ القرار النافذ في حق شاغلي الوظائف العليا بالدولة وكذلك ضباط الشرطة شاغلي الوظائف الرئيسية .

ومن حيث ان قرار رئيس مجلس الوزراء قد غاير في الحكم في منح بدل التمثيل بالدرجة المالية للوظيفة وكان قراره ينصبا على ذلك فان هذا القرار ينفذ في حق ضباط الشرطة اعلى الوظائف الرئيسية من درجة مساعد وزير الداخلية واذا كانت هذه الدرجة تعادل درجة وكيل وزارة فانهم يستحقون بدل التمثيل المقرر للدرجة وكيل وزارة .

(لتوى ٨٦ في ٢٤/١/١٩٨٤)

قاصدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

أحقية رؤساء مجالس المدن والسكرتيرين العامين للمحافظات من شاغلي وظائف الإدارة العليا في الجمع بين بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ وبدل طبيعة العمل المقرر بقرار الجمهوري رقم ١٢٢١ لسنة ١٩٦٨ ، إلا توافرت فيهم أسباب الاستحقاق وشروطه ومراعاة لا يزيد ما يصرف للعامل من بدلات على ١٠٠٪ من الأجر الأساسي .
- أساس تلك اختلاف الحكمة من تقرير كل من هذين البدلين كما لم يتضمن أي من القرارين النشر أيهما نصا صريحا قاطعا في عدم جواز الجمع بين البدل الذي تقرير بمقتضاه وبين غيره من البدلات .

ملخص الفتوى :

إن المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تجديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات العامة تنص على أن يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا بالجهاز الإداري للدولة بدل التمثيل بأحكام الآتية :

وكيل أول ١٥٠٠ جنية .

شاغلو وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنية .
ولا يمنح هذا البدل لشاغلي درجة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنية .

وتنص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٢٢١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بمنح مكافآت لرؤساء مجالس المدن من الموظفين والسكرتيرين العامين للمحافظات على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن ورؤساء الأحياء

من العاملين بالدولة والسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدون للمحافظات بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية كبذل طبيعة عمل مقدارها خمسة وثلاثون جنيها شهريا وتخفيض هذه المكافأة بمقدار الربع

وحيث أنه يبين من نص المادة الأولى أن ثمة تفرقة إقامها الشارع بين شاغلي وظيفة وكيل وزارة و شاغلي درجة وكيل وزارة فجعل مناطق استحقاق الأولين بدل التمثيل هو تعيينهم في الوظيفة المذكورة بحيث يستمدون حقهم في هذا البذل من القانون مباشرة بمجرد تعيينهم في وظائفهم دون أن تترخص جهة الإدارة في تقدير أحقيتهم فيه منحا أو منعا وذلك خلافا لمن يشغلون غيرها من الوظائف العامة أو كان مقرر لها في الميزانية درجة وكيل وزارة ، ألا لا يمنح هؤلاء بدل التمثيل إلا إذا نص على هذا المنح في قرارات تعيينهم ، ولا ريب في أن مناطق استحقاق بدل التمثيل بالمفهوم السابق ينطبق مكي من تكون درجته المالية من فئة مدير عام إذ هو لا يستحق البذل إلا إذا كان يشغل وظيفة مدير عام .

وحيث أنه فيما يخص بهدى جواز الجمع بين بدل التمثيل المقرر بالقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ وبذل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ فلا ريب في أن القرارين الجمهوريين سأل في الذكر يقرآن حقيقتين مختلفتين لكل منهما مجال أعماله بشروطه وأوضاعه ، فالحكمة من تقرير بدل التمثيل تقوم على تمكين شاغلي الوظيفة المقرر لها البذل من الظهور بالظهور اللائق بها ومواجهة ما يتكبده في سبيل قيامه بواجباته من أعباء ونفقات ، أما بدل طبيعة العمل فقد شرع لمواجهة ما قد يتعرض له شاغل الوظيفة المقرر لها البذل من مخاطر أو ما تقتضيه طبيعة عمل هذه الوظيفة من بذل جهد متميز عن غيرها من الوظائف . وإذا لم يتضمن أي من القرارين المشار إليهما نصا صريحا قاطعا في عدم جواز الجمع بين البذل الذي تقرر بمقتضاه وبين غيره من البدلات فإنه يحق للسكرتيرين العامين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن الجمع بين هذين البذلين أن توافرت فيهم أسباب الاستحقاق وشروطه ، وبمراجعة التقيد بالسداد في المادة ٢١

بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي تقضى بأنه « الأيجوز أن يزيمند مجموع ما يصرف للعمال (من بدلات) طبقا لما تقدم عن ١٠٠ ٪ من الأجر الاساسى » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية رؤساء مجالس المدن والسكرتيرين العامين للمحافظات من شاغلى وظائف الإدارة العليا في التجميع بين بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢. ويمثل طبيعة العمل المقرر بالقرار رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ وذلك بمراجعة الضوابط والقيود المنوه عنها .

(نتوى ٢٦٧ في ١٩/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٩٥)

المستند :

مضى كان عضو هيئة التدريس بالجامعة يتقاضى بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة لشغله وظيفه مدير معهد التنمية الإدارية فانه يظل يتقاضى هذا البديل بعد نقله الى اكاديمية السادات للعلوم الإدارية رغم عدم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الاكاديمية .

ملخص الفتوى :

ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن تشييء اكاديمية السادات للعلوم الادارية في المادة (١٨) على أن (يلقى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وتحل الاكاديمية محل العهد القومى للتنمية الادارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار) .

ونص هذا القرار في مادته (٢٠) على أن (ينقل الى الاكاديمية اعضاء الجهاز الفنى للمعهد القومى للتنمية الادارية وكذلك العاملون به من غير اعضاء الجهاز الفنى بذات اوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم) .

ومفاد ذلك أنه بعد أن قضي قرار إنشاء الأكاديمية بإلغاء المعهد القومى للتنمية الإدارية قرر نقل كلمة العالين به إلى الأكاديمية واحتفظ لهم بأوضاعهم الوظيفية التى كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمرتباتهم وبدلاتهم غير أن يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر ومن ثم لا يكون هناك مجال الأعمال الفصوص المتعلقة بشغل الوظائف أو بتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العالين بالمعهد المنقولين إلى الأكاديمية كما لا يجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالأكاديمية تعادل تلك التى كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ولما كان الدكتور / قد شغل قبل نقله إلى الأكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الإدارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة فانه يتعين الاحتفاظ له بهذا البدل بعد نقله إلى الأكاديمية رغم عدم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الأكاديمية .

(ملف ٩١٧/٤/٨٦ جلسة ١٩/٥/١٩٨٢)

تعليل :

بتاريخ ١١/٩/١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد القومى للتنمية الإدارية كهيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ولأسندت إدارته إلى مجلس الدولة يرأسه الوزير المختص بالتنمية الإدارية ويشترك فى عضويته مدير للمعهد يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويباشر الاختصاصات المقررة فى قانون الجامعات لعهد الكلية ، وقضى القرار باعتبار المعهد من المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، ويتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٧ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٧ وقضى فى مادته الأولى بمفادلة وظيفة مدير المعهد بوظيفة نائب رئيس جامعة مع منح شغلها الراتب وبدل التمثيل المقرر لها ، وبموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٨ أسند الاختصاص تعيين مدير المعهد إلى رئيس مجلس الوزراء كما أعيد تنظيم المعهد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بتطبيق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا على الطالبين به .

وبتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء أكاديمية السادات كهيئة من الهيئات العامة التى تمارس نشاطا علميا وطلو، عليها أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ه أسند

ادارتها إلى مجلس إدارة يرأسه رئيس للأكاديمية يعين بقرار من رئيس الجمهورية واشرك في مضمونه نائبين للرئيس يعينان بقرار من رئيس الجمهورية وقضى بتطبيق احكام قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس والدرسين المساعدين والمعينين بالأكاديمية كما تضى بإلغاء المعهد القومى للتربية الادارية ونقل أعضاء جهازه لى العاملين به الى الأكاديمية بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم وتاريخ ٢٩ من يونية سنة ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨١ بمعادلة وظيفة نائب رئيس الأكاديمية لوظيفة نائب رئيس جامعة ومنح شاغلها المرتب والبذل المقررين لنائب رئيس جامعة .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

بدل التمثيل المتخصص فيه باللائحة البدلات والبعثات الخاصة بموظفى هيئة قناة السويس — تخويل المشرع عضو مجلس الإدارة المنتخب للهيئة تقرير البذل أن تستلزم طبيعة عمله ذلك — صدور قرار منه بصرف بذل تمثيل للمستشار القانونى للهيئة اعتباراً من تاريخ سابق على صدوره — هو قرار سليم باعتباره كائفاً عن حق مقرر باللائحة طالما أن المذكور يقسم بمهام الوظيفية المقرر لها البذل — القول بأنه يتضمن اثرًا رجمياً مما يعنيه ويطله فيما تضمنه من اثر رجمى — مردود بأن القرار الذى لا يمس برجميته أية مراكز قانونية ذاتية توتبت قبل صدوره يكون قراراً مشروعاً .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٤ من لائحة البدلات والبعثات الخاصة بموظفى هيئة قناة السويس — الصادرة فى أول يناير سنة ١٩٥٩ — تنص على أنه « يجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتخب بصرف بذل تمثيل للموظفين السفينة

تستلزم طبيعة المهام التي توكل اليهم اعباء مالية اضافية طبقا للفئات التي يحددها في كل حالة » . ومفاد هذا النص ان المشرع اجاز لبعضه مجلس الادارة المنتخب لهيئة قناة السويس تقرير بدل تمثيل لموظفي الهيئة الذين تستلزم طبيعة المهام التي توكل اليهم اعباء مالية اضافية ، ويكون صرف هذا البندل اليهم وفقا لفئات التي يحددها في كل حالة على حدة .

ومن حيث أن الحكمة من تقرير صرف بدل التمثيل المشار اليه ، هي أن بعض الوظائف بالهيئة المذكورة يتعين على شاغليها أن يتحملوا اعباء مالية اضافية في سبيل الظهور بالمظهر اللائق بتلك الوظائف ، ولذلك رأى تعويضهم من هذه الاعباء المالية - موضوعي بحث - وهو طبيعة الوظيفة ومكانتها في السلم الإداري بين الوظائف العامة ، ولإعتبار الثاني هو مقدار ونوع الاعباء الإضافية التي يتحملها شاغل هذه الوظيفة وفي ضوء هذين الاعتبارين يتقرر صرف هذا البندل ، ومن مقتضى ذلك ان يتقرر صرف البندل اعتبارا من الوقت الذي يبشر فيه الموظف اعباء الوظيفة التي انتضبت طبيعة العمل فيها صرف هذا البندل لشاغليها . وبناء على ذلك يكون القرار الصادر من عضو مجلس الادارة المنتخب لهيئة قناة السويس بصرف هذا البندل ، قرارا كاشفا لحق مقرر بلاتعة البدلات المشار اليها .

ومن حيث أنه لذلك فلن القرار الصادر من السيد عضو مجلس الادارة المنتخب لهيئة المذكورة ، بتاريخ ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢ ، بتقرير صرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة ، اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، يكون قد كسب من استحقاق السيد المستشار القانوني لهذا البندل . وإذا كان مقتضى ذلك هو استحقاق البندل اعباءا من تاريخ قيام المذكور بمهام وظيفته التي قرر صرف بدل التمثيل له في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ ، إلا أنه لما كان نفاذ القرار الصادر بتقرير صرف البندل - باعتباره يرتب اعباء مالية على الخزانة العامة - موقوما على وجود الاعتماد المالي اللازم لمواجهة الصرف بهذا البندل للسيد المذكور ، لذلك فقد حرص القرار المشار اليه في صراحة على سريان حكمه اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ في أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، تاريخ وجود الاعتماد المالي اللازم .

ومن حيث أنه لا يسوغ القول بأن القرار المذكور — إذ قرر صرف بدل التمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة اعتباراً من تاريخ سابق على تاريخ صدوره — يعتبر قراراً رجعياً، مما يعيبه ويبطله فيما تضمنه من أثر رجعي. ذلك أنه من المستقر أن القرار الإداري ذا الأثر الرجعي الذي لا يمس أياً من مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره ، يكون قراراً مشروعاً ، ولما كان القرار الصادر بصرف بدل تمثيل السيد المستشار القانوني للهيئة من فترة سابقة على صدوره ، لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره ، بل أنه كان يتمخض عن نفع لن يصدر في شأنه ، بما رتب له من ميزات مالية ومن ثم فإن هذا القرار يكون مشروعاً ، فيما تضمنه من تقرير صرف البديل المشار إليه إلى السيد المذكور في تاريخ سابق على تاريخ صدوره ، وبالتالي فإنه لا يجوز سحبه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن القرار الصادر من السيد عضو مجلس الادارة المنتخب لهيئة قناة السويس في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بصرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، هذا القرار يعتبر مشروعاً ، ولا يجوز سحبه .

(فتوى ٢٨٨ في ١٩٦٥/٣/٩)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

عدم احقية وكيل جامعة الأزهر لبذل التمثيل المقرر لمدير الجامعة خلال فترة قبليه بأعباء هذه الوظيفة بطريق الحلول في المدة من سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥ — أساس ذلك أن حلول وكيل الجامعة في هذه الحالة محل مديرها عند غيبه هو أمر من مقتضيات وواجبات وظيفة وكيل الجامعة ويتم أعماله نص ورد في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر مما لا يعقّب بمطالبة التمتين في وظيفة مدير الجامعة ، عند جواز الاحتجاج بما نصت عليه المادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من استحقاق بدل التمثيل المقرر للوظيفة في حالة غلها لأن يقوم بأعبائها أساس ذلك أن هذا الحكم استحدث في هذا القانون ولا يسرى على الوقائع السابقة على نفاذه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشملها نص في المادة ٤٤ منه على ان « يكون لجامعة الازهر وكيل يعاون المدير في ادارة شئونها العلمية والادارية والمالية ويقوم مقامه عند غيابه » .

وحيث ان افتاء الجمعية العمومية جرى بانه لا يمكن مجرد قيام الموظف بأعباء وظيفة معينة لينال ما هو مقرر لشاغلها من بدل التمثيل بل يتعين النظر الى كيفية التي تم بها شغل الموظف للوظيفة المقرر لها بدل التمثيل والفرقة بين ما اذا كان قيام الموظف بأعمال هذه الوظيفة قد تم بطريق الندب أو الإمارة مما يعتبر بمثابة التعيين فيها وبين ما اذا كان حوله في القيام باختصاصات الوظيفة قد تم امعلا لنص ورد في القانونين وماستتبعه هذه الفرقة من استحقاق البدل في الحالة الاولى دون الثانية، ومثل الحالة الاخيرة حالة حلول وكيل الجامعة محل مديرها عند غيابه بهذا الطول اما يتم طبقا لنص المادة ٤٤ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ « بمعنى ان قيام وكيل الجامعة بأعمال مديرها اثناء غيابه انها هو امر من مقتضيات وظائفه وظيفته كوكيل للجامعة » .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من استحقاق بدل لتمثيل المقرر للوظيفة في حالة خلوها لمن يقوم بأعمالها ذلك ان هذا الحكم استحدث في القانون المشار اليه وهو بهذه المثابة لا يسرى على الوقائع السابقة على نفاذه كما هو الشأن في الحالة المعروضة .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور / الوكيل السابق لجامعة الازهر لبدل التمثيل المقرر لمدير الجامعة خلال فترة غيابه بأعباء هذه الوظيفة بطريق الحلول في المدة من سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى نوفمبر ١٩٦٥ .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبحث :

وظيفة نائب مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للشئون المالية والإدارية ليست من بين الوظائف المقرر لها بدل تمثيل وفقا للقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا — يرتب على ذلك عدم استحقاق شاعلها لبدل التمثيل خلال الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري بتعيينه بالفئة العالية مع صرف بدل التمثيل — حكسهم المادة (٥) من القرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ الذي يقضى باستمرار العاملين الذين صدرت قرارات من رئيس الجمهورية بتقرير بدلات تمثيل لهم تزيد عن القئات الواردة بهذا القرار في صرف البدلات المقررة لهم بصصفة شخصية — حكم مؤقت يستنفذ مفعوله بمجرد خلو الوظيفة من شاعلها .

ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع انه بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٧٢ أصدرت لهيئة القرار رقم ١٦٥ بإنهاء خدمة السيد / نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية وذلك اعتبارا من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٢ لبلوغه سن التقاعد ، وبتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٢ أصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارا بتحويل السيد / مدير الإدارة العامة للشئون الإدارية اختصاصات وسلطات نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية وذلك فيما يتعلق بأعمال الإدارة العامة مع تحويل باقي اختصاصاته للسيد / مدير عام الإدارة العامة للشؤون ، وباستطلاع رأى إدارة الفتوى المختصة في مدى استحقاق الأول لبدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية انتهت بتاريخ ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وأيدتها في ذلك اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٥ ، الى عدم أحقيته لبدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة وذلك خلال الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٥ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٣ بتعيينه بالفئة العالية مع صرف بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل وزارة . واذ تطلبون إعادة النظر في الموضوع .

نفيد أن هذا الموضوع مرشح على الجمعية العمومية لتسعى لتبني
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ فاستبدلنا لها
أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل
للوظائف العليا ينص في المادة ٣ منه على أن يمنح شاغلوا وظائف الإدارة
العليا للجهاز الإداري للدولة بدل التمثيل بالفئات التالية :

١ - وكيل أول ١٥٠٠ جنيه .

٢ - شاغوا وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنيه .

ولا يمنح هذا البديل لشاغلي درجة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك
في قرارات تعيينهم .

٣ - مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنيه .

ومن حيث أن الثابت طبقا لما سبق بيانه في معرض تصحيح الوقائع
أن السيد / . . . لم يمين أو يشغل إحدى الوظائف المقررة لها
بدل تمثيل وفقا للقرار الجمهوري المشار إليه ، بالنظر إلى أن وظيفة نائب
مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للشئون المالية والإدارية ليست من
بين تلك الوظائف ، لذلك فإن طلبه صرف بدل تمثيل خلال الفترة السابقة
على صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه بالفئة العالية مع صرف بسجل
التمثيل يكون غير قائم على أساس صحيح من الواقع أو القانون .

ومن حيث أن المادة (٥) من هذا القرار الجمهوري ذاته تنص على أن
« الوظائف التي سبق أن تقرر لها بدل تمثيل من غير المنصوص عليها في
المواد ٢ ، ٣ ، ٤ يستمر صرف بدل التمثيل أن يشغلها طبقا للأوضاع
النسائية ويستمر العاملون الذين صدرت قرارات من رئيس الجمهورية
بقرار بدلات تمثيل لهم تزيد عن الفئات الواردة بهذا القرار في صرف البدلات
المقرر لهم بصفة شخصية » . وهو حكم مؤقت يستند بمفعوله بمجرد خلو
الوظيفة من شاغلها إذ أن التشريع لم يشأ أن يرتب على صدور القرار
الجمهوري المنوئ منه الأساس بحق من سبق أن منح بدل تمثيل في تشريع
سابق على القرار ولا يشمله نصوصه ، فقرر حكما وقضيا مقتضاه
استمرار صرف ذلك البديل طبقا للأوضاع التي كانت سارية قبل صدوره ،

وبين ثم لا يفيد السيد / من هذا النص للمطالبة ببدل التمثيل
الذى سبق بمحه للسيد / قبل صدور القرار الجمهورى
سابق الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد /
. بدل التمثيل الذى يطالب به عن الفترة السابقة على صدور
قرار رئيس الجمهورية بتعيينه بالفتة المالية مع صرف بدل التمثيل المقرر
لوظيفة وكيل وزارة .

(متوى ٥٢٢ فى ٢٩/١١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

استعرض القواعد المنظمة لبدل التمثيل طبقا لما جاء فى مكررة
السيد سكرتير عام الحكومة المؤرخة فى ١٢/٤/١٩٦١ — هذه القواعد
ساوت فى بدل التمثيل بين وكلاء الوزارات وبين رؤساء المصالح الستين
يتفصلون ١٥٠٠ جنيه سنويا ، كما ساوت بين رؤساء المصالح من درجة
وكيل وزارة مساعد وبين وكلاء الوزارات المساعدين — القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — توحيد درجات وكلاء
الوزارات وكلاء الوزارات المساعدين فى مسمى واحد هو وكيل وزارة . .
ملخص الفتوى :

ان الجهاز المركزى للحاسبات كتب الى مصلحة الميكانيكا والكهرباء
بانه بفحص حالة السيد الهندس وكيل الوزارة — ومدير عام
المصلحة سابقا اتضح انه عين بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٠٤٦ لسنة
١٩٦٣ مديرا عاما للمصلحة بدرجة وكيل وزارة مساعد دون ان ينص فى
هذا القرار على منحه بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات . وعلى الرقم من
ذلك صرف الى سيادته بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات بالخلافه لكتاب
دورى وزارة الخزانة رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ الذى تضمن ان يقتصر منح بدل
التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات على من يشغلون وظيفه وكيل وزارة ،

وانتهى الجهاز في ضوء ذلك الى المطالبة بتصحيح الوضع على اساس استحقاق السيد المذكور لبديل التمثيل المقرر لرؤساء المصالح وتحصيل ما صرف اليه بالزيادة منذ صدور القرار الجمهوري بتعيينه حتى احواله الى المعاش في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث انه باستمرار القواعد المنظمة لبديل التمثيل يبين انه بتاريخ ١٢/٤/١٩٦١ رفع السيد سكرتير عام الحكومة مذكرة الى السيد وزير الخزانة ورد بها ما نصه انشرف بالاجابة بأن اللجنة الوزارية للشئون التنفيذية قد ناقشت في اقتراحات وزارة الخزانة بشأن بدل التمثيل ، وبعد الانتهاء من الدراسة بدأت اللجنة في تحديد وصف الوظائف المتنافسة بحيث تتوافر العدالة . وقد رفع الموضوع ونتيجة الدراسة الى السيد رئيس الجمهورية فتفضل السيد الرئيس ووافق على التوجيهات الآتية على ان يعمل بها في مشروع ميزانية السنة المالية القادمة بدلا من استصدار قرار جمهوري مستقل وهي :

اولا : فيما عدا نواب رئيس الجمهورية والوزراء ونواب الوزراء يكون بدل التمثيل بالفئات الآتية :

١٠٠٠ جنيه سنويا لرؤساء الهيئات الخاضعين لقوانين خاصة الذين هم في درجة وزير ولهم سلطات الوزير (ديوان المحاسبات - مجلس الدولة - هيئة اركان حرب القوات المسلحة - قائد القوات البحرية - قائد القوات الجوية) .

٨٠٠ جنيه سنويا لرؤساء الهيئات الخاضعين لقوانين خاصة الذين يتقاضون اكثر من ١٥٠٠ جنيه (شيخ الجامع الازهر - رئيس ادارة قضايا الحكومة - مديري الجلسات - رئيس ديوان الموظفين - مدير عام النيابة الادارية) .

٦٠٠ جنيه سنويا لوكلاء الوزارات ومن يتقاضون من رؤساء الهيئات المشار اليها أو المصالح ١٥٠٠ جنيه سنوية .

٥٠٠ جنيه سنويا لوكلاء الوزارات المساعدين ومن في درجتهم من رؤساء الهيئات المشار اليها أو المصالح .

٢٦٠ جنيه سنويا لرؤساء المصالح من درجة مدير علم .

وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢ اذاعت وزارة الخزانة الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى جاء به انه بناء على موافقة السيد رئيس الجمهورية فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ بتعديل فئات بدل التمثيل لشاغلى الوظائف العليا فيها بعد على الوجه التالى :

٢٤٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .

١٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء

١٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة وكلاء الوزارات

٥٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة رؤساء المصالح .

واضاف الكتاب الدورى « ولرجاء اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو صرف البديل المشار اليه لشاغلى الوظائف المذكورة وذلك من تاريخ الموافقة المشار اليها . ويرامى أن تسرى من التاريخ المذكور فئة بدل التمثيل الخاصة بوكلاء الوزارات على الوكلاء المساعدين الذين اصبحت درجاتهم فى درجات الوكلاء (١٤٠٠ — ١٨٠٠) بمقتضى نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ثم اذاعت وزارة الخزانة بعد ذلك الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ متضمنا أن الوزارة « لاحظت أن بعض مديري الهيئات العامة ومديري الإدارات العامة من درجة وكيل وزارة يتقاضون بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات بالفئة المحددة بكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ١٩٦٤/٢/٢٢ بشأن تعديل فئات بدل التمثيل للوظائف العليا . ولما كان البديل المذكور يقتصر منحه على من يشغلون وظيفة وكيل وزارة كما هو مبين بكتاب دورى وزارة الخزانة سلف الذكر أنه يتعين ايقاف صرف البديل المشار اليه لمديري الهيئات العامة ومديري الإدارات العامة الذين يشغلون درجة وكيل وزارة باستثناء من صدرت لهم قرارات جمهوريّة بمنحهم هذا البديل . لذلك يؤمل اتخاذ اللازم نحو تصويب الوضع بالنسبة لما تم صرفه خلافا لذلك » .

وينضج من هذا العرض أن القواعد التي تضمنتها مذكرة السيد سكرتير عام الحكومة المؤرخة في ١٢/٤/١٩٦١ سلوت في بدل التمثيل بين وكلاء الوزارات وبين رؤساء المصالح الذين يتقاضون ١٥٠٠ جنيه سنوياً كما سلوت بين رؤساء المصالح من درجة وكيل وزارة مساعد وبين وكلاء الوزارات المساعدين :

كما ينضج أيضاً ما جاء بكتاب دوري وزارة الخزائنة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ أن البدل المقرر لوكلاء الوزارات هو ١٠٠٠ جنيه سنوياً : أما البدل المقرر لرؤساء المصالح فهو ٥٠٠ جنيه في السنة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى ميزانية الباب الاول لمصلحة الميكانيكا والكهرباء منذ عام ١٩٦٤/٦٣ يبين أن الوظائف العليا بالمصلحة تصدرها وظيفة وكيل وزارة دون ذكر لرئيس مصلحة .

في السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ نقلت درجة وكيل وزارة مساعد من ميزانية المصلحة المشار اليها الى ميزانية ديوان عام الوزارة مع تخصيصها لوظيفة وكيل وزارة مساعد لشؤون الكهرباء :

وفي السنة المالية التالية ١٩٦٤/٦٣ اعيدت وظيفة وكيل وزارة مساعد الى ميزانية المصلحة نقلاً من ديوان عام الوزارة مع تعديل التسمية الواردة امام درجة مدير عام المخصصة لمدير عام المصلحة الى وكيل مدير عام .

ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فوجد درجات وكلاء الوزارات وكلاء الوزارات المساعدين في مبنى واحد هو وكيل وزارة . وتنفيذاً لذلك علقت جداول ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء في السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ بحيث أصبح على قمة وظائفها العليا وظيفة وكيل وزارة . وما زالت الميزانية تصدر على هذا النحو حتى الآن .

ومفاد ذلك أن السيد المهندس المذكور يشغل وظيفة وكيل وزارة وليس وظيفة رئيس مصلحة ومن ثم فإنه يستحق بدل التمثيل بالصفة المقررة لوكلاء

الوزارات منذ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبألجنة المقررة لوكلاء
الوزارات المساعدين قبل هذا التاريخ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المنسند
المهندس / لبدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات على الوجه
المتقدم .

(مئوى ٨٧٢ فى ٧/٧/ ١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام
العاملين بالمؤسسات العامة - نصه على سريان أحكام لائحة نظام العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة - طبقا لهذه
الاحكام يختص مجلس ادارة المؤسسة بتقرير بدل تمثيل للعاملين بالمؤسسة
على ان يعتمد هذا القرار من الوزير المختص - سلطة الوزير فى هذا
الخصوص سلطة وصافية - اثر ذلك ان الوزير له ان يعتمد القرار الصادر
من مجلس ادارة المؤسسة او لا يعتمدده ولكن ليس له ان ينشئ قرارا مبتدأ
فى هذا الشأن - اذا اعتمد الوزير قرار مجلس ادارة المؤسسة استغنى
اختصاصه واصبح القرار نافذا لا يجوز الرجوع فيه او تعديله الا بقرار
جديد تتبع فيه الاجراءات التى يقضى بها القانون - تعديل الوزير للقرار
الصادر منه باعتماد قرار مجلس ادارة المؤسسة بعد اعتماده يعتبر قرارا
جديدا لا يملك اصداره ابتداء .

ملخص الفتوى :

فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ قرر مجلس ادارة المؤسسة المصرية
العامة لتمير الصحارى الموافقة على تقرير بدل تمثيل للسادة نواب مدير
المؤسسة بما يعادل ثلثى الاجر الاصلى لكل منهم بمراعاة ما انتهت اليه
لجنة المؤسسات العليا فى هذه الخصوص لمدة سنة اعتبارا من اول يولية

سنة ١٩٦٤ وعندما أرسل هذا القرار للسيد نائب رئيس الوزراء للزراعة ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي لاعتباره قرر ارجاء النظر فيه الى حين وضع اللوائح الخاصة بذلك - وفي ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ طلبت المؤسسة من السيد نائب رئيس الوزراء إعادة النظر في قراره المشار اليه - وفي ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ أرسل السيد وكيل الوزارة كتابا للمؤسسة تضمن موافقة السيد نائب رئيس الوزراء على صرف البذل عن المدة وبالقئمة المحددتين بقرار مجلس ادارة المؤسسة المشار اليه ، وبناء على ذلك تم صرف بذل التمثيل للسادة نواب مدير المؤسسة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ - ثم أرسل السيد وكيل الوزارة كتابا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ الى المؤسسة الحاقا لكتبه لاول ذكر فيه ان السيد نائب رئيس الوزراء قد وافق على أن يكون صرف هذا البذل اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث ان الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قد طلبت اصل تأشيرة السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى بالموافقة على قرار مجلس ادارة المؤسسة المذكورة وقد وردت لها من وزارة استصلاح الأراضي الاوراق الخاصة بالملف مع كتابها رقم ٦٢٦ المؤرخ ١٩٦٧/٦/٢٣ .

ومن حيث ان قرار مجلس ادارة المؤسسة صدر في ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ وافر عليه نائب رئيس الوزراء ووزير اصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي بتاريخ سابق على ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٦٥ ثم معدل بعد ذلك وفي تاريخ سابق على ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ فان القواعد القانونية التي كانت سارية قبل العمل بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٦ هي التي تنطبق عليه هذا القرار .

ومن حيث المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان تسرى احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصالح بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

وفي تطبيق النصوص الواردة في هذه اللائحة يكون لرئيس مجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس إدارة الشركة .

ويكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الشركة .

أما الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس إدارة المؤسسة لبيباثرها الوزير المختص .

ومن حيث أن المادة ١١ من لائحة نظام العاملين بالشركات أدابعية للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه يجوز تقرير بدل تمثيل للعاملين بالشركة وبعد اتقى قدره ١٠٠ ٪ من الأجر الأساسي وذلك وفقا للأسس والقواعد التي يضعها مجلس إدارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة ويكون تقرير هذا البديل كل سنة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يختص مجلس إدارة المؤسسة بتقرير بدل تمثيل للعاملين بالمؤسسة في الحدود مسالفة الذكر على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبذلك تكون سلطة الوزير ساطة وصائية فهو يعتمد القرار الصادر من مجلس إدارة المؤسسة أو لا يعتمده وليس له أن ينشئ قرارا مبتدأ في هذا الشأن وإذا ما اعتمد الوزير قرار مجلس إدارة المؤسسة استنفذ الوزير اختصاصه وأصبح القرار نافذا لا يجوز الرجوع فيه أو تعديله إلا بقرار جديد تتبع فيه الإجراءات التي يقضى بها القانون من صحوبه من مجلس إدارة المؤسسة ثم اعتماده من الوزير وتعديل الوزير للقرار الصادر منه باعتناء قرار مجلس إدارة المؤسسة بعد اعتماده يعتبر قرارا جديدا لا يملك إصداره ابتداء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق الواردة مع الكتيب مسالف الذكر ومن بينها كتاب رئيس مجلس إدارة المؤسسة إلى السيد نائب رئيس الوزراء المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٥ بشأن طلب إعادة النظر في قرار مجلس إدارة المؤسسة المشار إليه الذي يحمل أصل تأشيرة السيد نائب رئيس الوزراء بالموافقة عليه أن السيد نائب رئيس الوزراء أشر على هذا الكتيب بالتعلم

الكوبية الاحمر بكلمة اوافق ونظيها بتوقيعه بدون تاريخ ثم اصيف الى هذه الكلمة بالصبر عبارة من ١٠/١١/١٩٦٥ * وبدون توقيع على التعديل .

ومن حيث انه يستند من ذلك ان السيد نائب رئيس الوزراء اشر ابتداء بالواقعة على قرار مجلس الادارة كذا هو وارد في الكتاب سالف الذكر دون اى قيد وقد ابلغ وكيل الوزارة هذه الواقعة للمؤسسة بكتبه للورخ ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ وقابلت المؤسسة بتنفيذه وصرفت هذه البدلات لمستعفيها . ثم انه بعد ذلك اصيف الى هذه التاتسرة تعديل بحبر مغاير وفي تاريخ لاحق يجعلها من ١٩٦٥/١١/١٠ وبلغ هذا التعديل الجديد للمؤسسة بكتاب وكيل الوزارة للورخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث ان تعديل التاتسرة على هذا النحو يعتبر قرارا جديدا من السيد نائب رئيس الوزراء ما كان يملك اصداره اذ انه لا يملك اتشاء القرارات بالنسبة للمؤسسات ابتداء وانما هو يصدق على قرارات مجلس الادارة او لا يصدق عليها فاذا ما صدق عليها استنفذ سلطته واصبحت هذه القرارات نافذة وامتنع عليه الرجوع فيها او تعديلها .

ومن حيث ان الثابت من كتاب رئيس مجلس ادارة المؤسسة المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٥ للسيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى المؤشر عليه منه على النحو السابق بيانه قد تضمن ان مجلس ادارة المؤسسة تور في اجتماعه الثلاثون المنعقد بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ في ملحق التاتسرة ما يلي :

” يوافق على تغيير بدل التمثيل للسادة نواب مدير المؤسسة بما يعادل ثلثي الاجر الاسلى لكل منهم بمراعاة ما انتهت اليه لجنة المؤسسات العليا في هذا الخصوص وذلك لمدة سنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ .

ومن حيث انه لذلك فان السادة نواب مدير عام المؤسسة يحق لهم تقاضى بدل تمثيل ادة سنة تبدأ من ١٩٦٤/٧/١ وهى ادة التى قررها مجلس الادارة ووافق عليها السيد نائب رئيس الوزراء .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السادة نواب مدير عام
مؤسسة تميز الصحارى فى تقاضى بدل تمثيل لمدة ستة عيدا من الاول من يولية
سنة ١٩٦٤ .
(فتوى ٦٦٩ فى ١٩٦٨/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠١)

المسألة :

المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ -
نصها على انه اذا كانت الوظيفة التى يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل
او بدل استبدال او بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه او اكثر فلا يجوز له ان
يحصل على أى نوع من البدلات او الاجور او المكافآت التى يسرى عليها
هذا القرار ، فلذا كان البديل المقرر للوظيفة اقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل ان
يجمع بين هذا البديل وبين البدلات او الاجور او المكافآت التى يسرى عليها
هذا القرار بشرط اقصى قدره ٥٠٠ جنيه فى السنة - الحظير الوارد فى النص
المستلزم اليه يطبق من وقت ان يشغل العامل الوظيفة المقرر لها بدل تمثيل
قدره خمسمائة جنيه فلكثر فلا يجوز له ابتداء ان يحصل على مكافأة او بدلات
اخرى - يستوى فى ذلك ان يحال العامل الى الماشى او تنتهى خدمته فى
الوظيفة المذكورة فى بداية السنة الميلادية او خلالها او فى نهايتها لانه ان
يحصل الا على بدل التمثيل وحده من المدة التى قضاه فى الوظيفة - لا محل
لتطبيق قاعدة سنوية المحاسبة فى هذه الحالة الحالية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم
العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « يجوز صرف بدل تمثيل او بدل
طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والحافظات طبقا للشروط
والاوضاع التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن
تنظيم البدلات والاجور والمكافآت ينص فى المادة الاولى منه على ان تسرى
احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية : « ا » . « ب » .
« ج » . « د » . « هـ » . « و » . مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان
« ج » . « د » . « هـ » . « و » . مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان

والمجالس على اختلاف أنواعها « ز » . . ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال . . الخ . وتنص المادة السادسة من القرار المذكور على أنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقرراً لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أي نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار . . نقلاً كان البدل المقر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بعد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة » وتنص المادة السابعة من القرار المذكور على أن يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهار الإداري للدولة - الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية - والهيئات العلنية هذا . . . الخ .

ومن حيث أنه يخلص من النصوص المقدمة أن لرئيس الجمهورية أن يحدد شروط شرف بدل التمثيل، ومن هذه الشروط ما نصت عليه المادة السادسة من قراره رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ من أنه إذا كانت الوظيفة مقرراً لها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه أو أكثر فلا يجوز لشاغلها الحصول على أي نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها القرار . . ومن بينها مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها ، أما إذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من خمسمائة جنيه فيجوز لشاغلها أن يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها القرار بعد أقصى قدره خمسمائة جنيه في السنة .

ومن حيث أن الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليها يطبق من وقت أن يشغل العامل الوظيفة المقر لها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه فلكل من ثم فلا يجوز له ابتداء أن يحصل على مكافآت أو بدلات أخرى ، ويستوى في ذلك أن يحال العامل إلى المعاش أو تنهى خدمته في الوظيفة المذكورة في بداية السنة المالية أو خلالها أو في نهايتها، لأنه لن يحصل إلا على بدل التمثيل وحده عن المدة التي قضاها في الوظيفة .

ومن حيث أنه لا محل لتطبيق قاعدة بسببوية الحاسبة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ . لأن هذه القواعد خاصة بالمبالغ التي يجوز للعامل أن يحصل عليها ، أما في الحالة المفروضة فلا مكافآت

العضوية وبدلات الحضور لمجلس محافظة الفيوية لا يجوز أصلاً صرفها للعامل للقيام بواجب قانوني هو شغل وظيفة تقرر لها بدل تمثيل قبيحته جسمانية فيه .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا النظر ما نصت عليه البقرة الثانية من المادة السادسة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٦٥ من جواز الجمع بين بدل التمثيل وبين البدلات والأجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بعد أقصى قدره خمسمائة جنيه في السنة إذا كان بدل التمثيل المقرر للوظيفة أقل من خمسمائة جنيه سنوياً ، ففي هذه الحالة ويجوز يحق للعامل الحصول على مكافآت العضوية وبدلات الحضور وغيرها من البدلات التي يسرى عليها القرار المذكور . وحينئذ تثار مسألة تطبيق قاعدة سنوية المحاسبة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أن الثابت في الحالة المعروضة أن السيد / كان يشغل وظيفة مدير التربية والتعليم بمحافظة الفيوية بدرجة وكيل وزارة ، وكان مقرراً لهذا الوظيفة بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه ، ولذلك فإنه لا يستحق وما كان يجوز أن تصرف إليه مكافآت العضوية أو بدلات الحضور لمجلس المحافظة في الفترة من يناير ١٩٦٨ حتى يونيو سنة ١٩٦٨ ثم يضمن استرداد ما حصل عليه من مبالغ بهذا الوصف باعتبار أن الصرف قيد تم بدون وجه حقيقي .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى مسيم : المستحق السيد / لمكافآت العضوية أو بدلات الحضور بمجلس محافظة الفيوية ويضمن استرداد ما صرفت إليه منها دون حق .

.. (جوى ٧٤٩ في ١٦ / ١ / ١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد وظائف ومقررات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها - طبقاً لأحكام هذا القرار يترتب على تقلد رئيس مجلس إدارة الشركة استحقاقه لبذل التمثيل المقرر للوظيفة المنقول إليها

يكون مسؤوله طالما لم يصدر قرار جمهوري بالحفاظه بصفة شخصية بحيثل التمثيل المقرر للوظيفة المقول منها - اسس ذلك ان بدل التمثيل وهو مقرر للوظيفة ومنوط باختصاصاتها واعمالها لا يستصحبه الموظف عند نقله الى وظيفة اخرى بنفسه مقرر لها بدل تمثيل - لكن لا يفرض من هذا النظم ما جاء بقرار لجنة برنابج العمل الوطني بجلسته ١٩٧٢/٢/٦ من الاحتفاظ للممثل بصفة شخصية بحيثل التمثيل الذي كان يتقاضاه عند نقله من وظيفة الى وظيفة اخرى يقل بدل التمثيل الخاص بها عمنسب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة - اسس ذلك ان هذا القرار وهو صغير عن لجنة بنسبة عن مجلس الوزراء لا يملك ان يطل الاحكام المقررة بقادة تشريعية اعلى وهي الاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ كما ان قرارات المجلس الوزاري ليست لها قوة الازام القانوني طالما لم تصدر بالادارة التشريعية

الواجبة

ملخص الشورى

بأن المادة ٢١ من نظام المجالس القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بمسؤول التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة » وهذا التجزئي خصوصي بحيثل التمثيل لرؤساء مجالس الإدارة هو تحديد لنص المادة ٢١ من لائحة نظام المجالس القطاع العام المضافة والصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقد صدر تنفيذا لهذا النص الاخير قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومراتب وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات المالية والشركات التابعة لها ونصبت المسادة الثانية منه على أنه : « اذا عين رئيس مجلس إدارة رئيسا لمجلس إدارة شركة أخرى في مستوى التقييم واذا أعيد تقييم الشركة بمنظوى أدنى يستحق رئيس مجلس الإدارة فئة ومرتب بدل التمثيل المقرر للمستوى الأدنى ما لم ينص على احتفاظه بفئة ومرتبته ويحل تمثيله السابق بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن أحكام النص المتقدم لا زالت نافذة في ظل نظام المجالس القطاع العام المعمول به حاليا لكونه صدر تنفيذا لنص سابق ردد احكامه القانون التأسيسي في ذلك المشروع وبذلك الاداء الذي قد كان عليه الحدد

النص على ذات المضمون بإداة تشريعية أخرى طالما لم تظهر الحاجة إلى تعديله أو إملدة تنظييه على نحو مغاير .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك وصرف النظر عن مدى سلامة قرار نقل السيد / باعتبار أنه ليس مطروحا على بسبب البحث - فإنه يترتب على هذا النقل استحقاقه لبديل التمثيل المقرر لوظيفته المقبول إليها دون سواء طالما لم يصدر قرار جمهوري باعتباطه بصفة شخصية يبدل التمثيل لوظيفته المقبول بنها . وهذا ما يتفق أيضا مع المبادئ المقررة من أن الوظيفة وهي أشخاص ليست من الحقوق الشخصية الموظف وأن بديل التمثيل وهو مقرر الوظيفة ومنوط بأختصاصاتها وإختصاصاتها لا يستصحب الموظف عند نقله إلى وظيفة أخرى متغيرة مقرر لها بديل تمثيل أقل . ولا يغير من هذا النظر ما جاء بقرار لجنة برنامج العمل الوطني بجلسة ١٩٧٢/٢/٦ الذي يقضى بالاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بالمرتبة وبديل التمثيل الذي كان يتقاضاه عند نقله من وظيفته إلى وظيفة أخرى يظل مرتبها أو بديل التمثيل الخاص بها عما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ذلك لأنه فضلا عن أن هذا القرار وهو صادر عن لجنة منبقة عن مجلس الوزراء لا يملك أن يغلط الأحكام المقررة بإداة تشريعية أعلى وهي أحكام القرار الجمهوري ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ فإن تشريعات اللجان الوزارية ومن بينها لجنة برنامج العمل الوطني لا تصدق أن تكون من قبيل القوانين وبهذه المثابة لا يكون لها قوة الإلزام القانوني طالما لم تصدر بإداة التشريعية الواجبة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى استحقاق السيد / لبديل التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزامي في القمامة قنا .

(فتوى ٢٢٣ في ١٩٧٥/٢/٢١) .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٩٦٧/٢٣٨٨ بتحديد فئات ومرتبات وبتدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات والشركات التابع لها - تصنيفه

للشركات إلى مستويات أربع وثلاثين مرتبة بدل تئيل رؤساء مجالس إدارات الشركات تبعاً لثلاثين المستوى - رئيس مجلس إدارة الشركة الذي كان يتقاضى مرتبه وبدل تمثيله بصفة بصفة لحين تنظيم مستوى شركته - عدم احتفائه في الاحتفاظ بهذا المرتبة والبدل بعد أن عين مستشاراً بالمؤسسة وبالفئة ١٤٠٠/١٨٠٠ وقبل صدور قسور رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٠٠/١٩٧٧ بتحديد مرتبات وبدلات رؤساء الشركات تبعاً لشحوباتها - أمثال ذلك بقطع صفة برئاسة مجلس الإدارة وتحديد مركزه القانوني في الفئة المالية أو المرتبة عند تعيينه مستشاراً بالمؤسسة وإن ما كان يتقاضاه قبل ذلك يعتبر بمثابة السلفة الموقعة تحت التسمية .

بعض الحكم

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٦١ لسنة ١٩٦٦ ينص على أن يكون تنظيم مستوى الشركات وتحديد الآثار المترتبة على ذلك وفقاً للابيس التي يعتمد عليها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء أو الوزير المختص . ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد مرتبات ومرتبات وبدلات التئيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات وقضى بتحديد غلات ومرتبات وبدلات التئيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها طبقاً للجدول المرفق له . وقضى بأنه يترتب على الموظفين في الوظيفة استحقاق الفئة والمرتبة وبدل التئيل المقرر اعتباراً من تاريخ صدور القرار الجمهوري بالتعيين وتقضى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة على أنه إما كانوا يتقاضون سلفاً أو مكفآت تحت التسمية فيستأجرون من استرداد ما صرف لهم زيادة عن القدر المحدد لوظائفهم وقد أعلن بالقرار الجمهوري سالف الفكر في ١/١/١٩٦٨ وتحديث فئة ومرتبة وبدل تئيل رؤساء مجالس إدارات الشركات على النحو التالي « شركة من المستوى الأول - الفئة الممتازة مرتبة ٢٠٠٠ جنيه وبدل تئيل ١٠٠٠ جنيه شركة من المستوى الثاني - الفئة الممتازة مرتبة ١٩٠٠ جنيه وبدل تئيل ٩٠٠ جنيه شركة من المستوى الثالث - الفئة الممتازة مرتبة ١٨٠٠ جنيه وبدل تئيل ٧٥٠ جنيه شركة من المستوى الرابع - الفئة المالية ومرتبة ١٨٠٠/١٤٠٠ علاوة ٧٥٠ جنيه وبدل التئيل ٦٠٠ جنيه . الخ والثالث من الأوراق أن المدينين بموجب القرار الجمهوري رقم ١١١٧ لسنة ١٩٦١ لإشباع مجلس إدارة شركة الملابس والمنهجات الاستهلاكية ولستم

يضمن القرار المذكور تحديد مئة ألفية مالية، ومرتبة وبدلته وقد صرح الجمهور
الجمهوري المذكور في ١٩٧٢/٨/٢٤ وقبل صدور القرار الجمهوري رقم
١٠٠٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان المسمى يشغل وظيفة في الجهاز المركزي للإحصاءات
من الفئة الفنية ١٤٤٠/٨٧٦ التي رقى إليها في ١٩٧٢/٢/٦ وقبل تسريح
المسمى في وظيفته الجديدة رئيساً لمجلس إدارة شركة الملابس والمنشآت
الاستهلاكية برتبة مقداره ١٨٠٠ جنيه سنوياً بصفة سبيلية تحت التسمية
وقد وافق وزير التكوين في ١٩٧٤/١/١٢ على رفع المبلغ الذي يجزئ
لرئاسة مجلس إدارات الشركات التابعة للمؤسسة الاستهلاكية بحيث
يكون برتبة ٢٠٠٠ جنيه وسبيل ٤٠٠٠ جنيه على أن يسرى هذا
القرار من فبراير سنة ١٩٧٤ ثم ندد المسمى مرة ثانية مستشاراً بمؤسسة
السلع الهندسية في ١٩٧٤/٥/١٥ وفي ١٩٧٤/٨/٨ استقر القرار
الجمهوري رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ بتعيين المسمى مستشاراً بالمؤسسة
لمصرية العناية للسلع الهندسية بالفئة ١٨٠٠/١٠٤٠٠ مع احتفاظه برتبته
المالية ومقداره ٢٨٠٠ جنيه سنوياً ولم يثبت من الأوراق أن شركة الملابس
والمنشآت الاستهلاكية قد تم تقييم مبيعاتها حتى صدور القرار الجمهوري
تلك الفترة إلا أنه في ١٩٧٧/٤/١٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم
٣٥٥ لسنة ١٩٧٧ بتشكيل مجلس إدارة شركة السلع الاستهلاكية وفصل
في مادته الثانية على أن يكون تعيين رؤساء مجالس إدارات شركات السلع
الاستهلاكية من الفئة الممتازة ٢ الوظيفة ذات الرتبة ٢٥٠٠ جنيه سنوياً
ويتقاضى بدل تمثيل مقداره ٢٠٠٠ جنيه سنوياً يخضع للتخفيض المقرر قانوناً
ويؤدي ما تقدم جميعه أن المسمى منذ عين لأول مرة بموجب القرار الجمهوري
رقم ١٠١٢ لسنة ٧٤ رئيساً لمجلس إدارة شركة الملابس والمنشآت
الاستهلاكية لم تتحدد مئة ألفية كمال لم يتحدد بدلاته وكان يتقاضى
سالبه تحت التسمية ومقدارها ١٨٠٠ جنيه زيت بغير وزير التكوين
المصدر في ١٩٧٤/١/١٦ إلى ٢٠٠٠ جنيه بموجب ١٥٠٠ جنيه بدل تمثيل
معتبرا من ٧٤/١/١ وكان أول قرار تضمن تحديد الفئة المالية للمسمى هو
القرار الجمهوري رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ الصادر في ١٩٧٤/٨/٨ الذي تم
عليه الفئة المالية ١٨٠٠/١٢٥٠ برتبة مسمى ١٨٠٠ جنيه من تاريخ
الحمل به وطبقا للقرار الجمهوري رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ والقرار الجمهوري
رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٧٧ أصبح تحديد مئة ومرتبة وبدلات رئيس مجلس
إدارة شركة القطاع العام ومينا بتقييم مبيعات الشركة ولم يثبت من الأوراق
أنه قد تم تقييم مستوى شركة القطاع العام التي عين المسمى رئيساً لمجلس

ادارتها بالقرار الجمهورى رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٧٢ الامر الذى يجعله يحتل
ما صرف له من مرتبات وبدلات وبشابة المثلث تحت التسوية وقد حدد
المركز الثانوى الذاتى للدمى فى الفئة المالية والمرتبة والبدلات لأول مرة
بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ الذى حدد له الفئة الثالثة
١٨٠٠/١٤٠٠ بمرتبة ١٨٠٠ جنيه سنوياً ، أما قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٧/٤/٢٠ فلا يفيد الدمى منه لأن
الدمى كان منذ صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ فى
١٩٧٤/٨/٨ قد عين مستشاراً بالمؤسسة العليا للسلع الهندسية بالفئة
١٨٠٠/١٤٠٠ وبمرتبة يقدر بـ ١٨٠٠ جنيه سنوياً ، ولتطمين من تاريخ
صدور هذا القرار الاخير كل صلة كانت تربطه برئاسة مجلس ادارة احدى
شركاته للسلع الاستهلاكية ، وإن وجد المركز الثانوى الذاتى للدمى لأول
مرة فى الفئة الثانية وطوئ بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ وكان
هو يتقاسم قبل هذا القرار الجمهورى المذكور فى ١٩٧٤/٨/٨ هو بمثابة
السلطة المؤقتة تحت التسوية التى تصرف له بصفة مؤقتة إلى أن يتم تحديد
مرتبه ونفثه المالية لذلك يكون طلب الدمى الحكم بأحقته فى مرتبة بمقداره
١٨٠٠ جنيه من ١٩٧٤/٨/٨ استناداً إلى أنه كان يحتل فى هذا المرتبة من
قبل على غير أساس تنظيم من القانون الامر الذى يكون من المصين بصفته
الحكم برفض دفعه والذى على الحكم المضمن فيه برفض دعوى التحدى
والزامة بالمصروفات فإنه يكون قد صادق وجه الحق ومكتسب حكم القانون
فى قضائه بها يتلزم منه الحكم بتأييده ورفض الطعن لعدم قيامه على
أساس تنظيم من القانون .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

البقرة :

استحقاق رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات الصيد
بدل التحويل خلال فترة تعينهم .

ملخص التقرير :

جاء في الوثائق أنه بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤ صدر قرار من وزير المجتمعات الزراعية والزراعة المالية بتخية مجلس إدارة شركة معدلات الصيد وبغداد تنفيذ هذا القرار لم توقف الشركة صرف بدلات التمثيل المقررة لهم حتى ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ تاريخ صدور قرار وزير الزراعة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ بأعمالهم إلى العمل .

وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٨٠ طلب وزير الزراعة بكتابه رقم ٥٩ الواسي في مدى استحقاقهم للبدل خلال فترة التخية .

وبجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ نظمت الجمعية العمومية الموضوع وانتهت إلى استحقاقهم للبدل خلال فترة التخية على أساس هياكل التخية على الوقف من العمل وللجميع بينهم في الحكم بالتمشية على المستحقين المطلوبة .

والذي صدر الحكم من محكمة النقض بجلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٩ في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ في قضايا بضم استحقاق أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لصايد أسماك البحار بدل التمثيل خلال فترة تخيته من أعماله وظيفته التي نجى عنها بقرار وزير النقل البحري الصادر في ٢٥ من أغسطس ١٩٧٢ ، فقد طلب إعادة النظر في فتوى الجمعية بجلسة ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ فعرضت عليها بجلستها المنعقدة في ٥ من مايو سنة ١٩٨١ ، فاستعرضت فتاها الصادرة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ٨٠ سائلة الذكر وتبين لها أن المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (يجوز بقرار من الوزير المختص تخية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعيينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم إذا رأى في استعراهم إضراراً بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم أثناء مدة التخية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى . . .

ولما كان الاستفادة من هذا النص أن قرار التخية لا ينعو أن يكون وقتاً من العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة إذ بمقتضاه يمنع رئيس وأعضاء مجلس

الإدارة جبرا عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ستة أشهر يجوز مدتها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فإنه لا يؤدي إلى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها تسائنه في ذلك قرار الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتبة والبدلات ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي إلى حرمان العامل من البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة إلا بقدر حرمانه من المرتب وبذلك نسبة الجريان ، وكان المنحى ومما لحكم المادة ٤٥ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦ لسنة ٧١ يستحق مرتبه كاملا خلال فترة التفتيش فإنه يستحق تماما لذلك بدل التفتيش المقر للوظيفة التي يشغلها .

ولما كان الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسته ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٩ في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ في تفسيره على من صدر في مواجهتهم بوقفهم ما له من حجة نسبية وفقا لحكم المادة ١٠١ من قانون الاتبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يقضى بحكم الزوم أعمال منطوقه على الحالات المعروضة أمام الجمعية .

(ملف ٨٥١/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٥/٥)

قاعدة رقم (٢٠٥) :

المبدأ :

وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة ليست من الوظائف الواردة بالوكيل التنظيمي للمؤسسة ، تلقى شاغلها مرتب رئيس مجلس الإدارة بنفسه شخصية لا يعطيه الحق في بدل تشييلها .

ملخص الفتوى :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٦ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٢/١٢/١٩٦٧ تم في ملحقته الأولى على أن يعين المهندس
نائبا لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للهندسة الأذمية ، ويحدد مرتبه بصفة شخصية وفق المرتب ومطابقته الذي كان يحصل عليه عند انتهاء خدمته

بشركة النصب والطيور - وتضمن المادة الثانية على أن يتولى به اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١٠ - أنه تضمن القرار وجوبية يرتد به إلى تاريخ سابق على تاريخ إصداره .

ومن حيث أن وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة - المؤسسة المصرية العامة للمهندسين - الادعائية - هي التي عين فيها السيد المهندس السيد في الهيئة التنفيذية للمؤسسة المذكورة فإن تخفيض مرتبه على أساس المرتب وملحقته الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته بشركة النصر للقيامين ، يقتضي احتفاظه بهذا المرتب وبدلاته بصفة شخصية دون أية زيادة ، ولا حاجة كما يطهريه إليه من أنه يقتضي مرتباً يعامل بمرتب رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة من المستوى الأول من عطفه الفني في عطفه فني ، تتجهل بمقتاره الخيرية صندوقاً ، لا حاجة في هذه القول ذلك أن العقوبة في وضعه على العقول المقرر لرئيس مجلس الإدارة هو بالولاية التي يشغلها وليس بالمرتب الذي يتقاضاه والثابت أنه لم يشغل وظيفة رئيس مجلس الإدارة وإن كان يقتضي مرتبها .

ومن حيث أنه ولئن كان القرار الخاص بتعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للمهندسين الاتعابية قد صدر في ١٩٦٧/١٢/٦ ، إلا أنه عمل به اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١٥ ومن ثم فإن بدل التمثيل المقرر لسيادته على النحو الوارد في قرار تعيينه بتعيين تخفيضه وفقاً للتشريع المتبرر بلاقنون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من ١٩٦٧/٨/١ وذلك بالنظر إلى أن قراره على كافة الدلائل المنقطة في تاريخ العمل به .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم أحقية السيد المهندس للزيادة التي يطالب بها في بدل التمثيل المقرر له ، وانطبق القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ على هذا البدل .

(انتهى ١٩٦٧/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة يستحق مدير عموم المصالح بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنويا - عبارة مدير عام مصلحة تنصرف إلى من يتولى رئاسة إحدى الوحدات الإدارية الأعلى من الفروع والأقسام التي ينقسم إليها الجهاز الإداري للدولة - طالما أن « بدل التمثيل » المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ سلف الذكر يستحق لرؤساء المصالح أو مديريها من لم يقتصر صرفه على من يصدر قرار جمهوري بتعيينه في هذه الوظيفة دون من يشغل درجة مدير عام بأحدى المصالح - يترك على ذلك عدم أحقية مديري الإدارات المسماة بوزارة الزراعة في نقاض بدل التمثيل المقرر لمديري المصالح التابعة بالتطبيق لقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ حيث أنه لم يثبت يستحق قرارات جمهورية بتعيينهم في وظيفة رؤساء مصالح بالوزارة

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا لقواعد المبنية trên كى منها :

١ - بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ٥٠٠ جنيه بداية برط الفئة الوظيفية المترتبة عليه الجسدي ويصرف للمساكن الوظيفة المقرر لها توفى حاقلة حقوقا يستحق الحق يقوم بأعبائها طبقا للاوضاع المقررة ولا يخضع هذا البدل للضرائب وأستلوا ليس هذه المادة الصادر رئيس الجمهورية قراره رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وتنص المادة (٣) منه على أن يمنح ماعلى وظائف الإدارات العليا بالتعيين الإداري الدولة بدل تمثيل بالثلث الآتية :

وكيل أول ١٥٠٠ جنيه

شاغلو وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنية ولا يمنح هذا البديل لشاغلي درجة وكيل وزارة الا اذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنية .

ويبين من هذا النص انه رؤى منح مديري عموم المصالح بدل تمثيل بمقداره ٥٠٠ جنية سنويا ، والمصلحة العامة عبارة عن احدى الوحدات الادارية التي يتكون منها الشخص الاعتباري العام الذي هو الدولة . وتنشأ المصالح العامة بموجب قرارات من رئيس الجمهورية طبقا لنص المادة ١٤٦ من الدستور التي تنص بان « يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة » ولا ريب في ان عبارة مدير عام مصلحة تنصرف الى من يتولى رئاسة احدى هذه الوحدات الاعلى من المروع والاعلى التي ينقسم اليها الجهاز الاداري للدولة ، ويجب ان يكون مدير عام المصلحة او رئيسها ممينا في هذه الوظيفة بموجب قرار من رئيس الجمهورية ، ولا يخفى عن ذلك القرار الجمهوري الصادر بتعيينه في درجة مالية مما يلزم للتعيين فيها صدور قرار جمهوري ، ومن هذا تظهر أهمية التفرقة بين درجة مدير عام باحدى المصالح وبين وظيفة مدير عام مصلحة ، فالاولى درجة مالية ، اما الثانية فهي وظيفة ادارية بقيت لمن يشغلها وصف رئيس المصلحة وطالما ان بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ يستحق لرؤساء المصالح او مديريها فمن ثم يقتصر صرفه على من يصدر قرار جمهوري بتعيينه في هذه الوظيفة دون من يشغل درجة مدير عام باحدى المصالح .

وحيثما قلنا ان « تمثيل » في مفهوم الموضوع المعروض انه محض وصف لمرتبة جمهورية ، بتعيين مديري الادارات العامة بوزارة الزراعة في وظيفة رؤساء مصالح بالوزارة فمن ثم لا يحق لهم المطالبة بصرف بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ ، ولا يخفى عن اشتراط صدور هذه القرارات الجمهورية في شأن الطالبين ان يكونوا قد عينتموا على درجة مدير عام التي يشغلونها حاليا بموجب قرارات جمهورية او ان يكونوا قد باشروا اختصامات وظائف مديري عموم الوحدات الادارية التي يعملون بها بحكم اتعيينهم على اقرانهم من يشغلون درجة مدير عام .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم أحقية مديري الإدارات العامة بوزارة الزراعة في تعيينهم ببدل التمثيل المقرر لحيزي المصالح العامة بالتطبيق لمقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ ..

(يجرى ١٠٧ في ١٧/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ:

مرتب الاستقبال المقرر بتنظيم قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٧/٧/١١ وما تلاه من قرارات - اعتبره من قبيل بدلات التمثيل .

عالمون مدنيون بالقرولة - بدلات - مرتب الاستقبال أو بدل التمثيل - مناط منحه هو شغل الوظيفة المقرر لها هذه الحقة والقيام بأعمالها - تطبق ذلك في حالة قيام الموظف بأجرة طبقاً للقانون - قسماً مدير الأمن بأجراً وقيام غيره بمباشرة مهام واختصاصات وظيفته لا يتولى هذا الأخير حقاً في مرتب الاستقبال أو بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير الأمن - أساس ذلك .

المفصل الثاني:

أن مرتب الاستقبال المقرر لحيزي الأمن صدر بتنظيم منحه قرار مجلس الوزراء في ١١ من يولية سنة ١٩٣٧ وما تلاه من قرارات في شأن تصديق مستحقه وبين مقداره وقد حرصت هذه القرارات على بيان الحكمة من تقريره فتضمنت أنه لمواجهة المصاريف الظرفية التي يتكبدها من تقرير منحه له بالنظر لوضع الوظيفة التي يشغلها في الجهة التي يعمل بها . وبمذه المثابة فإن مرتب الاستقبال المقرر على هذا الأساس لا يعدو أن يكون من قبيل بدلات التمثيل التي تتقرر لبعض الوظائف لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها ومسئولياتها من نفقات تنفيذا ظهور من يشغلها بالظهور الاجتماعي اللائق بها .

ومن حيث أن يؤدي ما تقدم أن يكون مناط منح مرتب الاستقبال أو بدل التمثيل هو شغل الوظيفة المقرر لها هذه الحقة والقيام بأعمالها وتحقيق ذلك في حالة قيام الموظف بأجرة طبقاً للقانون - مع كسر الموظف أثناء قيامه

بالإشارة التي تضمن له بها قانونه لا يخلط في كثير أو قليل عن مركزه أثناء قيامه بالعمل فقد زعم الممثلون التمثيل التي كيفة أداء مهام واختصاصات الوظيفة بها يقول للوظيفة التي في الاجازات في الخوف التي تمس عليها بدون أن يؤدي ذلك الى قطع صلته بالوظيفة التي يشغلها وذلك على خلاف حالات النقل والندب والإسارة الى وظيفة أخرى غير تلك المقرر لها هذا الرتب أو البديل إذ تنطوي في هذه الحالات الحكمة من تقريره .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك لمن قيام مدير الأمن بإجازة طيلة وقتها للممثلين وغيره صيغة مهام واختصاصات وظيفته لا يخول لهذا الأخير حقاً في الوقت المتبقية أو بديل التمثيل الذي يقتضيه الوظيفة مدير الأمن .
مسألة مدير الأمن بالوظيفة تظل قائمة مدة قيامه بالإجازة .

بمقتضى المادة ١٢٢ من القانون الأساسي للموظفين في مديّة متروجر تراتب الاستقبال القرينة هذا من العلم بأفعال وظيفة مدير الأمن ولا هذه القالة لا تقتضي أصلاً هذا الترتيب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بدل التمثيل أو مرتب الاستقبال المقرر لوظيفة مدير الأمن لا يستحق لمن يقبله بأهنية هذه الوظيفة أثناء قيام مدير الأمن بإجازة مرفس له بها طبقاً للقياسات .

(بجوي ١٩٧٢/٤/٢)

قاعدة رقم: (٢٠٨)

المادة ٢٠٨

مكافأة رؤساء مجالس المدن والسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المكافأة للمحافظات بـ (١٠٠٠) ليرة لثلاثة منهم تعتبر في حكم بدل التمثيل ويمنح عليها ما يشرى عليه من احكام وتخصيصات - اختلف الحكم بالنسبة للمكافآت المقررة للمتفرعين من رؤساء مجالس المدن

غير الموظفين - اعتبارها في حكم الراتب فلا يسرى عليها تخفيض
المسندلات .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٦٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص
بجواز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو
الذي تبينه اللائحة التنفيذية ، وتقضى المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية لقانون
الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠
بجوز تقدير مكافأة شهرية لرئيس مجلس المدينة بقرار من رئيس الجمهورية
ولرئيس المجلس القروي بقرار من الوزير المختص .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ بمنح
الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن ويقضى في مادته الأولى بمنح رؤساء
مجالس المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وملاواتهم مكافأة شهرية
مقدارها خمسة وثلاثين جنيهاً وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة
١٩٦١ بمنح مكافآت للسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين
للمحافظات ويقضى في مادته الأولى بمنحهم بالاضافة الى مرتباتهم وملاواتهم
مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين .

وبما ان هذه المكافأة انما تقررت بالاضافة الى راتب الموظف الاصل
لمواجهة ما يتكبده الموظف من اعباء ونفقات في سبيل قيامه بتأدية واجبات
وظيفته فهي مقروءة لاغراض الوظيفة ويرتبط منحها بقيام الموظف فعلاً بعمل
الوظيفة المقرر لها هذه المكافأة فشانها في ذلك شأن بدل التمثيل ومن ثم
تعتبر في حكمه ويسرى عليها ما يسرى عليه من أحكام وتخفيضات .

وليس الامر كذلك بالنسبة للمكافأة المقررة لرؤساء مجالس المدن
من غير الموظفين طبقاً للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣
لسنة ١٩٦١ المشار اليها والتي تقضى بأن يكون رؤساء مجالس المدن من
غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة وينحون مكافأة شهرية مقدارها
مائة جنيه ، اذ ان هذه المكافأة تمنح لهم مقابل ما يؤدونه من أعمال يتفرغون
لها وهي في حكم الراتب فلا يسرى عليها او على جزء منها التخفيض الذي

جرى على البدلات وإن كان قد روعي في تحديدها شمولها لكل مزايا
الوظيفة .

(فتوى ١١٦٠ في ١١/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
يستحقون الزيادة في بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة
١٩٧١ دون التقيد بالحد الأقصى لمجموع المرتب وبدل التمثيل المحدد بـ ١٠
وليس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ — أساس ذلك أن المشرع أعاد
تنظيم موضوع الحد الأقصى لمجموع المرتب وبدل التمثيل الذي يتقاضاه رؤساء
مجالس إدارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ووضع حدا أقصى
لمجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج مقداره ١٠٠٪ من الأجر الأساسي
ومن ثم يكون التنظيم السابق لهذا الموضوع قد سقط .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٢٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار من
رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كانت تنص على أن « يحدد بقرار
من رئيس الجمهورية بدل التمثيل لرؤساء مجالس الإدارة . . . » ثم
صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب
الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين وتنص في
المادة (١) على أنه « فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل
الغذاء وأمانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات . . . » ونقبا
النسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل أو الاستقبال وما في حكمها .

٢٥٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في
حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض ومقدار ما يستحق من البذل بمقدار خفضه على النحو المشار اليه بالقيمة التي كانت مقرر للبدل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ او في تاريخ لاحق يكون قد تقرر البذل فيه ويسرى الخفض على البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التثمين لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ونص في المادة (١) على أن «تحديد فئات ومرتبات وبدلات التثمين — بعد تخفيضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرافق لهذا القرار ...» .

ونصت المادة (٥) من هذا القرار على أن «لايجوز أن يترتب على تطبيق احكام هذا القرار أن يزيد ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة من مرتب وبدل تثمين على ثلاثة اضعافه سنويا ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تجاوز هذا الحد ...» .

ثم صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالتقطاع العام ونص في المادة (٢) على أن « يلقى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالتقطاع العام والقرارات المعدلة له ، كما يلقى كل نص يخالف احكام النظام المرافق . كما نصت المادة (٢١) من هذا النظام على أن « يحسد بقرار من رئيس الجمهورية بحد التثمين المقرر لرؤساء مجالس الادارة ... » ونصت المادة ٧٥ على أنه « يجب ألا يتجاوز مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج للتصوص عليه في المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا النظام نسبة مائة في المائة من الاجر الاساسي للمعامل ...» .

ولا يدخل ما يحصل عليه العامل نظير العمل بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة في نطاق النسبة المشار اليها هذه المادة .

واخيرا صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه النص التالي :

مادة (١) « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما في حكمها ٥٠٠ » .

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البذل بعد خفضه بقيمته التي كانت مقررة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ او في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البذل ما لم ينص في قرار منح البذل على مراعاة نسبة الخفض المقررة .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص انه ولئن كان المشرع في ظل العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد اناط برئيس الجمهورية تحديد بدل التمثيل لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها دون قيد . ثم عاد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه لموضع حدا أقصى لمجموع المرتب وبذل التمثيل مقداره ٣٠٠٠ جنيه سنويا . الا انه اعاد تنظيم هذا الموضوع بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الذي نص صراحة على الغاء القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه واناط برئيس الجمهورية تحديد بدلات التمثيل المقررة لرؤساء مجلس الادارة وموضع حدا أقصى لمجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج مقداره ١٠٠ ٪ من الاجر الأساسي ومن ثم يكون التنظيم السابق لهذا الموضوع قد سقط ، سواء بالالغاء الصريح كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، او بالالفاء الضمنية كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيستحق العامل الاجر المحدد بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ كما يستحق بدل التمثيل الذي يحدد له بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يخضع في استحقاقه لهذا الاجر او لذلك البذل للحد الاقصى الذي عينه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، وانما يخضع — فيما يتعلق ببذل التمثيل فصحب — للحد الاقصى المقرر للبدلات والحوافز ومكافآت الانتاج المقرر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث انه تاسيسا على ذلك واذا ترتبت على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه زيادة في بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام أدت الى أن بعضهم جاوز مجموع

مرتبة وبدل التمثيل المقرر له ٣٠٠٠ جنيه سنويا وهو الحد الأقصى الذى كان محددًا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، فانهم يستحقون هذه الزيادة دون التقيد بالحد الأقصى المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام يستحقون الزيادة في بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه دون التقيد بالحد الأقصى المحدد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

(انتهى ٤٣٠ في ١٣/٥/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبحث :

تحديد بدل التمثيل لأعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن الذين عينوا في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يكون بقرار من الوزير المختص وفي حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة طبقا لاحكام المادة ٢١ من هذا القانون .
بقرار وزير الاقتصاد الصادر في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٧١ الذى يقضى باحتفاظ أعضاء مجالس ادارة هذه الشركات ببذل تمثيل يجاوز الحد الذى عينه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ صدر مخالفا للقانون — لا وجه للاحتجاج في هذا الخصوص بتوصية صدرت من اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى في ٦ فبراير سنة ١٩٧٢ تقضى باحتفاظ العامل بصفة شخصية بالمرتبة أو بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه عند نقله من وظيفة الى أخرى — أساس ذلك أن الحد الأقصى لبذل التمثيل الذى يمكن تقريره لأعضاء مجالس الادارة والمقصود عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يمتد لتعيينه الا ابتداء في مرتبته أى بقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢١) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين

المقرر لرؤساء مجالس الإدارة. كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا ولاعضاء مجالس الإدارة المعنيين وذلك في حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة. ولا يخضع هذا البديل للضرائب » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص ، أنه اعتبرا من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه — أصبح تحديد بدل التمثيل لرئيس مجلس الإدارة من اختصاص رئيس الجمهورية، أما تحديد بدل التمثيل لاعضاء مجالس الإدارة فأصبح من اختصاص الوزير بحيث لا يجاوز ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان اعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للطحن المعروضة حالتهم قد عيّنوا اعضاء بمجالس إدارة هذه الشركات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٥ لسنة ١٩٧١ الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧١ — أى في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ولم يحدد هذا القرار بدل التمثيل المستحق لهم ، فإن تحتفظ هذا البديل يكون بقرار من الوزير المختص . وفي حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة . ومن ثم فإن قرار وزير الاقتصاد الصادر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ الذى يقضى باحتفاظهم ببديل التمثيل الذى كانوا يتقاضونه في وظائف اعضاء مجالس الإدارة المنتدبين وهو يجاوز الحد الذى عينه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، هذا القرار يكون مخالفا للقانون ، ولا وجه للاحتجاج في هذا الخصوص بتوصية اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٧٢ والتي تقضى باحتفاظ الملل بصفة شخصية بالمرتب أو بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه عند نقله من وظيفة الى أخرى ، ذلك أنه ما دام المشرع قد عين بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه حد أقصى لبديل التمثيل الذى يمكن تقريره لاعضاء مجلس الإدارة ، فإنه لا يفتأ تعديل هذا الحكم الا بإداة في مرتبته ، أى بقانون .

.. من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية اعضاء مجالس إدارة الشركات المشار إليها في الاحتفاظ ببدايات التمثيل التى كانت

مقررة لهم قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تجاوز الحد الأقصى الذي عينته المادة (٢١) من هذا القانون .

(انتهى ٥١٤ في ١٩٧٣/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢١١)

المبحث :

حكم المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ الذي ينص على أن رؤساء مجالس الإدارات الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من رئيس الجمهورية بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجدول المرفق يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية — هذا الحكم ينصرف الى العاملين الذين سبق أن حددت مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات جمهورية فردية ولا ينحى لتطبيقه أن يكون مرتب العامل قد حدد بمقتضى قرار جمهوري ذو صفة تشريعية — أساس ذلك — الزيادة في مرتب رئيس مجلس إدارة شركة الناتجة عن ضم متوسط المفتح الى مرتبه ولم يصدر بها قرار جمهوري يحتفظ بها له تطبيقا لحكم المادة ٨٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « تحدد نوات ومرتبات وبدلات التمثيل بعد تخفيضها بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرفق لهذا القرار . »

ويتربط على التعيين في هذه الوظائف استحقاق الفئة والمرتب وبدل التمثيل المقرر اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهوري بالتعيين ، ما لم يكن المعين شاعلا لوظيفة من فئة أعلى أو يتقاضى مرتبا أو بدل تمثيل بموجب

قرار من رئيس الجمهورية يزيد عن الحد المشار اليه فيحتفظ له بذلك بصفة شخصية .

وتنص المادة ٤ من القرار المشار اليه على أنه « بالنسبة لرؤساء مجالس الإدارات الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقة على هذه الوظائف بما يجاوز ما هو محدد لوظائفهم في الجداول المرافقة يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية » .

ومن حيث ان المستفاد من المادة ٤ المشار اليها ان حكمها ينصرف الى العاملين الذين سبق ان حددت مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات جمهورية فردية ، ومن ثم فلا يكتفى لتطبيقها ان يكون مرتب العامل قد حدد بمقتضى قرار جمهوري ذو صفة تشريعية لان مثل هذا القرار الاخير انها يتضمن تنظيميا لمراكز عامة ولا يحدد مراكز ذاتية في شأن اشخاص بذواتهم ولا يستساغ القول بانصراف حكم المادة المشار اليها الى اولئك الذين حددت مرتباتهم بمقتضى قرار عامه تضمنها قرار جمهوري ذو صفة تشريعية لان مؤدى ذلك ان جميع العاملين الذين طبق عليهم نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ او القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تعتبر مرتباتهم — في تطبيق حكم المادة (٤) المشار اليها — محددة بقرارات جمهورية ، ولا ريب ان ذلك امر لم يقصده مشروع القرار لجمهوري رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ ، وعلى ذلك يتعين تفسير نص المادة (٤) من هذا القرار بحيث يقتصر حكمها على اولئك الذين صدرت قرارات فردية من رئيس الجمهورية بتحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم .

ومن حيث أنه بأعمال ما تقدم في خصوص حالة السيد / فانه يخرج عن دائرة تطبيق المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ ، ذلك ان القرار الجمهوري رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتعيينه في وظيفة مدير مصانع الشركة المصرية العالمية للورق اقتصر على تحديد مرتب شامل له مقداره ١٨٠٠ جنيه سنويا وهو ما لا يجاوز نهاية ربط ألفئة المالية التي أصبح يشغلها بوصفه رئيسا لمجلس ادارة شركة الورق الاهلية ، أما الزيادة في راتبه الاساسي الناتجة عن ضم متوسع المنح الى مرتبه فلم يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أنه لا مناس و الحال كذلك من اخضاع السيد المذكور لحكم المادة ٨٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والتي تنص في فقرتها الأخيرة بأنه « وفي جميع الاحوال يحتفظ العايل الذي جاوز نهاية مربوط فئته بما كان يتقاضاه في الفئة المنقول منها بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة بما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » وبهذا يتساوى السيد المذكور مع العايلين الذين طبقت في شأنهم القواعد الانتقالية المشار إليها في تلك المادة ، ذلك أنه مع التسليم بأن حكم المادة السالفة هو حكم انتقالي ينصرف أساسا إلى العايلين الذين تم نقلهم إلى الفئات الواردة بالجدول المرافق لنظام العايلين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في تاريخ العمل بهذا القرار ، إلا أنه لما كان هذا الحكم يقوم أساسا على التوفيق بين اعتبارين وهما مراعاة الوضع المعيشي للعايل بعدم الانقاص من مرتبه وكذلك مراعاة الضوابط الخاصة بربط الوظائف .

ولما كانت هذه الحكمة تتواءم في خصوص حالة السيد / لذلك وجب تطبيق المادة ٨٧ عليه .

والقول بغير ذلك أي بقصر تطبيق المادة السالفة على العايلين الذين نقلوا إلى الفئات المقررة لوظائفهم والواردة في القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ دون أولئك الذين شغلوا فئات مالية بمعد تاريخ العمل بنظام العايلين بالقطاع العام يترتب عليه انتفاء أي سند من القانون للاحتفاظ للسيد المذكور بما يجاوز نهاية ربط الفئة المالية التي عين عليها ، ويتمين عندئذ وقف صرف هذه الزيادة إليه ، وذلك نتيجة شاذة ستؤدي إلى التفرقة في المعاملة بين السيد المذكور وبين العايلين الذين طبقت في شأنهم المادة ٨٧ المشار إليها وذلك على الرغم من توافر حكمة تطبيق نص هذه المادة في شأنه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه يتعين خصم الزيادة التي يحصل عليها رئيس مجلس إدارة شركة الورق الاهلية والتي تجاوز نهاية ربط الفئة المالية التي يشغلها من بدل التمثيل المستحق له وذلك طبقا لنص المادة ٨٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦

(مقوى ٤٠٧ في ٧/٥/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

استهلاك الزيادة في المرتب — عبارة نص المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من العمومية بحيث تشمل كل زيادة تطرأ على ما يستحقه العامل من بدلات أو علاوات أو ترقية أو دورية بعد العمل بأحكام هذا القانون — الزيادة في بدل التمثيل القائمة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ لا تخرج عن كونها زيادة في البدلات بالمفهوم السابق وقد طرأت بمصد العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — خصوصاً لاستهلاك المقرر بالمادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٧٩) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تنص على أن « ينقل شاغلوا الفئة الممتازة الممنونون بأجر وفي جميع الأحوال يحتفظ للعامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل إليه ، وقت صدور هذا النظام ، بما كان يتقاضاه وذلك بمدة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية . » وقد صدر هذا النظام في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ونشر في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة الثالثة من قانون الإصدار على أن يعمل به من تاريخ نشره .

وينص القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في المادة (١) منه على أن «تستبدل بالمادة ١ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه النص التالي :

مادة ١ — فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وببدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الأساسية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الإجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين ب وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة

الحالية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الأقل .

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البديل بعد خفضه بقيمته التي كانت مقررة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ أو من تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه تبديل مالم ينص في قرار منح البديل على مراعاة نسبة الخفض المقررة » .

وينص في المادة (٢) منه على أن « يسرى حكمه المدة السابقة على البدلات والرواتب الإضافية والتمويضات المستحقة من الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون ولا تصرف مروق عن الماضي » . وقد نشر هذا القانون في ١٩٧١/٩/٣٠ .

وكانت المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ قبل استبدالها بالنص المشار إليه بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « فيها عدة بدل السفر ومصاريف الانتقال القبلية وبدل الغذاء وأمانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتمويضات وما في حكمها . . . وفقا للنسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التبديل أو الاستقبال وما في حكمها .

٢٥٪ بالنسبة لبدلات الرواتب الإضافية والتمويضات وما في حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض ومقدار ما يستحق من البديل بعد خفضه على النحو المشار إليه بالقيمة التي كانت مقررة للبديل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر البديل فيه .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حين نظم نقل العاملين إلى المستويات الوظيفية المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه راعى أن بعضهم يتقاضى مرتبات تجاوز نهائية رطب المستوى الذي يحق له النقل إليه ، ومن ثم وحتى لا يؤدي تطبيق القانون عليهم إلى الانتقام من هذه الحالة ساء قد عد لها أحكام المشقة، نص ما يلي :

يجتنب لهم بالزيادة في مرتباتهم من نهاية ربط المستوى الوظيفي بصفة شخصية على أن تستهلك هذه الزيادة « مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية » وهذه العبارة من العمومية بحيث تشمل كل زيادة نظراً على ما يستحقه من بدلات أو علاوات ترقية أو علاوات دورية بعد بالعمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

ون حيث أنه تأسيساً على ذلك « ولما كانت الزيادة في بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه لا تخرج عن كونها زيادة في البدلات بالمفهوم المتقدم بيانه وقد طرأت بعد العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لأن هذا القانون الأخير عمل به في تاريخ نشره وهو ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ بينما تقرر هذه الزيادة اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ أى أول أكتوبر سنة ١٩٧١ ، وبين ثنائها تخضع للاستهلاك المقرر بالمادة (٧٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، ولأوجه للمبيد به البنك المركزي المصري من أن هذه الزيادة يرد أعمالها بأثر رجعي إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ذلك أن القاعدة هي تطبيق القانون بأثر مباشر ولا يجوز أعماله بأثر رجعي إلا بنص صريح في القانون وليس ثمة نص بصريح القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه بأثر رجعي ، كما أنه لا يستدل هذا الإثر الرجعي من حظر صرف غرق عن الماضي لأن هذا الحظر يعدو أن يكون تأكيداً لسريان القانونين بأثر مباشر .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن الزيادة في بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تخضع للاستهلاك المقرر بالمادة (٧٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(فتوى ١٣٧ في ١٩٧٣/٢/٥)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

المكافأة المستحقة لمن يبقى في الخدمة أو يعاد تعيينه في وظيفة استاذ

متفرغ تنحصر في الفرق بين معاشه وبين المرتبات المقررة له والبدلات المقررة لوظائفه ولا يدخل ضمنها بدل التمثيل المقرر لشاغل وظيفة رئيس أو نائب رئيس الجامعة .

ملخص الفتوى :

أن المشرع عندما أجاز في قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ التعيين بعد بلوغ سن الستين بمكافأة تساوي الفرق بين المرتب مضافا إليه الرواتب الأخرى المقررة قصر ذلك على من كان يشغل وظيفة استاذ ذى كرسى ووظيفة استاذ ، ومن ثم يعمين الاعتدال كاصل عام عند حساب المكافأة المستحقة لمن يعين من بين شاغلي هاتين الوظيفتين بعد الاحالة الى المعاش بالمرتب والرواتب الإضافية المقررة لها . بيد أنه لما كان المشرع قد قرر في هذا القانون تسوية معاش مدير الجامعة على أساس المرتب المقرر لهذه الوظيفة وكان مقتضى ذلك معادلته على أساس هذا المرتب بعد إحالته الى المعاش فإنه استثناء من هذا الأصل العلم تحدد مكافأة الاستاذ ذى الكرسى الذى يشغل وظيفة مدير جامعة قبل إحالته الى المعاش على أساس مرتب هذه الوظيفة . ولما كان الاعتداد بهذا المرتب يمثل استثناء من القاعدة المقررة في حساب المكافأة المستحقة لمن يعين بعد بلوغه سن الستين فإنه لا يجوز التوسع في هذا الاستثناء بإضافة بدل التمثيل المقرر لشاغل وظيفة مدير جامعة الى المرتب عند حساب مكافأة مدير الجامعة الذى كان يشغل وظيفة استاذ ذى كرسى قبل تعيينه مديرا للجامعة ثم يعين بعد إحالته الى المعاش هو مدير للجامعة بوظيفة استاذ متفرغ وإنما يتعين حساب مكافأته على أساس الفرق بين المرتب المقرر لمدير الجامعة والبدلات الإضافية المقررة للاستاذ ذى الكرسى وبين المعاش المستحق له والمصوب على أساس مرتب مدير الجامعة . أما بدل التمثيل فإنه لا يصرف : لا لشاغل الوظيفة المقرر لها هذا لبدل ، الا الذى لا يتحقق بالنسبة الى رئيس الجامعة اتى انتهت خدمته وهو رئيس للجامعة : لانه لو انتهت مدته كمدير للجامعة قبل بلوغه سن الستين وعاد الى وظيفة استاذ ذى كرسى التى كان يشغلها قبل تعيينه مديرا للجامعة فإنه كان يحتفظ بمرتب مدير الجامعة بسبب شخصية ولكنه لا يحتفظ ببديل التمثيل المقرر لمدير الجامعة لانه لم يعد يشغل هذه الوظيفة ، فاذا ما انتهت خدمته بعد بلوغه سن الستين

وعين أستاذا متفرغا فإن مرتبه المحتفظ له به عندما كان مديراً للجامعة يدخل في حساب المكافأة التي يعين بها دون بدل التمثيل المقرر لمدير الجامعة والذي لا يحتفظ به عند إعادة تعيينه أستاذا بعد انتهاء مدته كمدير للجامعة ، وعندما يعين بعد بلوغه سن الستين كأستاذ متفرغ فأنه لا يحتفظ بهذا البديل أيضا ولا يدخل في حساب المكافأة التي تستحق له ، لأنه لا يقوم بأعباء هذه الوظيفة ، وإذا كان ذلك هو مسلك المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فإنه لم يقصر بعد العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ فلتد نص المشرع صراحة في المادة ٢٥ من هذا القانون على اعتبار رئيس الجامعة شاغلا لوظيفة أستاذ على سبيل التذكير واحتفظ له ولنوابه — في القاعدة ٨ من قواعد تطبيق جداول الترقيات المقرر لهذه الوظائف — بالمرتبة في هذه الوظائف دون بدل التمثيل . وكان يجيز في المادة ١٢١ قبل تعديلها إبقاء الأستاذة بعد سن الستين وأصبح يوجب بعد تعديلها الإبقاء على جميع من بلغوا هذه السن حتى سن الخامسة والستين ويجيز الإبقاء عليهم بعدها لمدة سنتين قابلة للتجديد وذلك بمكافأة تساوي في جميع الأحوال الفرق بين المرتبة — مضافا إليه الرواتب والبدايات الأخرى والمعاش ومن ثم يكون المشرع قد أخذ في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بذات الأصل العام الذي اعتنقه في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ عند تحديد المكافأة المستحقة لمن يبقى بالجامعة بعد سن الستين أو سن الخامسة والستين فمقرر منحه مكافأة تساوي المرتبة المستحق له كمضو بهيئة التدريس مضافا إليه البدلات المستحقة له أيضا بهذه الصفة وبين المعاش . كما أخذ بذات الاستثناء بالنسبة لم من كان يشغل وظيفة رئيس جامعة قبل إحالته إلى المعاش إذ احتفظ له بمرتبة تلك الوظيفة بعد تركه لها . الأمر الذي يقتضي حساب مكافأته عند تعيينه أستاذا متفرغا عند بلوغه سن الستين أو سن الخامسة والستين على أساس هذا المرتبة وحده دون البدلات التي يتعين الرجوع في تحديدها إلى البدلات التي كانت مقررة له كمضو في هيئة التدريس .

(ملف ٨٦/٤/٨٣٧ جلسة ١٧/٤/١٩٨٥) وقد سبق للجمعية العمومية أن
أنتت بذلك الرأي من قبل بجلسة ٢٠/٢/١٩٨٠ .

المبدأ :

لا تخضع المبالغ التي تصرف بدل تمثيل لمواجهة نفقات العمل لضريبة
كسب العمل .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد المبالغ التي
تفرض عليها الضريبة ومنها ما يمنح الموظف من الزايا نقداً أو عينا وأنه
لمعرفة ما إذا كان مبلغ معين يعتبر مزية أو لا في حكم هذه المادة يتمين النظر
إلى الغرض من منحه فإذا كان هذا الغرض مائدة شخصية للموظف لنفعه
الخاص كان هذا المبلغ مزية تخضع لضريبة كسب العمل . أما إذا كان
الغرض من منحه أنفاقه على شئون تتعلق بالوظيفة ذاتها وللمائدة الدولة
فإن هذا المبلغ لا يعتبر مزية ولا يخضع للضريبة سواء كان الموظف ملزماً
بتقديم حساب عنه أو غير ملزم لعدم تأثير ذلك في طبيعته - وعلى ذلك
فإن التفرقة التي أتت بها المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ بين المبالغ التي يقدم عنها حساب وتلك التي لا يقدم
عنها حساب تفرقة لا أساس لها من القوانين وحكم جديد لا يملك الوزير
إضافته في اللائحة .

ومؤدى هذه المبادئ هو عدم خضوع مرتب التمثيل الذى يصرف
للموظف لضريبة كسب العمل ما دام الاعتبار الذى كان ملحوظاً
في صرفه اليه هو تصويفه من النفقات التي كان يتحملها في أداء عمله فمنحه
أياء بهذه المبالغ لا يؤدي الى حصوله على أية مزية شخصية مما تفرض
عليه الضريبة .

(فتوى ١٤٨ في ١٩٥٣/٤/٢٢) .

المبحث :

بدل التمثيل والانتقال — اجراء خفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البدلين سألنى الذكر كل على حده قبل تحديد المقدار الذى يستحق للعضو منهما — اساس ذلك — ان المشرع عندما قرر منح بدل انتقال ثابت لاعضاء الهيئات القضائية اتجه الى عدم جواز الجمع بينه وبين بدل التمثيل ثم عدل المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين اليعطين بشرط ألا يجاوز مجموعهما بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الوسيط الثابت أو المرتب الاساسى للمضو ايها اقل مع اخضاع بدل الانتقال لحكم خفض المقرر بالقانون رقم ١٩٦٧/٣٠ والذي يخضع له اصلا بدل التمثيل — اثر ذلك ان مجموع البدلين الذى يستحقه العضو يتحدد بمقدار كل منهما بعد اجراء خفض المنصوص عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن بدل الانتقال الثابت لاعضاء الهيئات القضائية تنص على ان « يمنح أعضاء الهيئات القضائية اعتباراً من ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ بدل انتقال سنوى ثابت ...

ويستحق هذا البدل فى جميع الاحوال التى يستحق فيها بدل القضاء... »

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على انه « لا يجوز الجمع بين بدل الانتقال الثابت المنصوص عليه فى المادة السابقة وبين بدل التمثيل المقرر بجدول المرتبات الملحق بقوانين الهيئات القضائية ... »

وبتاريخ ١٠/٥/١٩٧٩ ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ ، وقضى فى المادة الاولى منه بزيادة بدل الانتقال السنوى الثابت سالف الذكر بنسبة ٥٠ ٪ ، ونص فى المادة الثانية على أن يستبدل بنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه النص الاخير :

ويستحق بدل الانتقال السنوي الثابت المشار اليه في المادة السابقة لأعضاء الهيئات القضائية الذين يتقاضون بدل تمثيل بسذات الفئة المقررة للمستشارين على ألا يجاوز مجموع البدلين بدل التمثيل المقرر لوظائف الهيئات القضائية ذات الربط الثابت أو المرتب الأساسي أيهما أقل .

ونصت المادة الثالثة من هذا القرار على أن « يسرى على بدل الانتقال سابق الذكر الجُفُض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المتضمن اليه .

وقضى في مادته الرابعة بأن يمل بلحاظه اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ .

ولقد حُدد جدول الوظائف والمرتبات والبدلات المالحق بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٨ فئات بدل التمثيل وأُخفِصَها في القاعدة الرابعة من قواعد تطبيقه للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

كما تبين للجمعية العمومية أن لقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للمدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، والمعمول به حتى أول يوليو سنة ١٩٨١ تاريخ المائة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ نص في مادته الأولى على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وإقامة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي » .

وحاصل تلك النصوص ، أن المشرع عندما قرر منع بدل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات القضائية ابتداء من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ اتجه إلى عدم الجمع بينه وبين بدل التمثيل ، واعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ عدل المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البدلين بشرط ألا يجاوز مجموعهما بدل التمثيل المقرر لوظائف ذات الربط الثابت أو المرتب الأساسي للمنفرد أيهما أقل ، مع إخضاع بدل الانتقال لحكم الخفض المقرر بالقانون

رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ الذي يخضع له أصلاً بدل التمثيل ، ونحن ثم وضع
الشرع بذلك قاعدة تحدد مقدار ما يصرف عملاً للعضو من البهدين ، الأمر
الذي يقتضي الاعتدال بالمبالغ المستحقة منها عملاً بمقتضى تحديد مقدار
مجنومهما .

ولما كان حكم الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يسرى على
كل بدل على حدة فلا يستحق بالفصل منه سوى ثلاثة أرباعه ، فإن مجموع
البدلين الذي يستحقه العضو إنما يتحدد بمقدار كل منهما بعد إجراء الخفض
بحيث لا يزيد على بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثلاث بعد خفضه
أو مرتبه الاساسي أيها أقل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والشرع الى إجراء
الخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البدلين
سألفي الذكر على حدة قبل تحديد المقدار الذي يستحق للعضو منها :

(فتوى ١٠٩٤ في ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢١٦)

المستند :

مسلط . تطبيق حكم استهلاك الزيادة في المرتب على نهاية ربط الفئة
الاولى من بدل التمثيل وفقاً لاحكام المادتين ٦٤ من القرار الجمهوري رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن يقرر هذا الإزيد مسبقاً - إلا
وفقاً لقواعد وأسس تقدير هذا البديل المنصوص عليها في هذين القوانين .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١١) من لائحة الشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه " يجوز تفسير
بدل التمثيل للعاملين بالشركة . . وذلك وفقاً للأسس والقواعد التي يضعها
مجلس إدارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص بمنذ
موافقة إدارة - المؤسسة التي تنبئها الشركة ، ويكون تقرير هذا البديل
كل سنة " .

كما تنص المادة (٦٤) من هذه اللائحة على انه ... بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فينحو مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على تسبتهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيسة .

وقد مرت أحكام هذه اللائحة على العاملين في المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ . اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ .

كذلك تنص المادة (٢٨٠) من لائحة نظام العاملين بالتطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة كما يجوز إقراره من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف الفئتين الأولى والعالية وللمعينين من أعضاء مجلس الإدارة . ويكون صرف هذا البدل وفقا للأسس والقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء وذلك في ضوء الإمكانيات وما تحقق من أهداف في ختام كل سنة مالية .

وتنص المادة « ٨٧ » من هذه اللائحة على « ينقل إلى الفئة الممتازة المنصوص عليها في الجدول المرافق رؤساء مجالس وينقل إلى الفئة العالية المنصوص عليها في الجدول سائر الفكر رؤساء مجالس وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي جاوز نهاية تربوط بانه بما كان يتقاضاه في الفئة المنقول منها بصفة شخصية على أن تسبتهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيسة »

ومؤدى هذه النصوص أن المشرع قد احتفظ للعاملين الذين تزيد مرتباتهم على الرتبة المحدد لهم بمقتضى التقويم والتعادل وفقا للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٢ لسنة ١٩٦٢ أو تبعاً لنقلهم للأكابر المرافق للقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تسبتهلك من البدلات أو علاوات الترقيسة التي يحصل عليها العامل مستقبلا ومن هذه البدلات بطبيعة الحال بدل التمثيل الذي يقرر سنويا

لبعض المعاملين وفقاً لقواعد تقرير هذا البذل المنصوص عليها في القرارين
سألتني الفكر .

ومن حيث أن هذا النظر هو الواجب التطبيق في حالة السيد /
الذي تخلص حالته في أن وظيفته قد عولت بالفئة الأولى (١٢٠٠ - ١٨٠٠)
وكان مرتبه الذي وصل اليه طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦٤
الصادر في ١٩/٣/١٩٦٤ بالاستناد الى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ في
شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات والمؤسسات العامة والشركات
العامة بكنفئة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه مأكتر الا بقرار
من رئيس الجمهورية - هو ٢١٤٥ جنيتها سنويا بالاضافة الى بدل تمثيل
سبق أن تقرر في مارس سنة ١٩٦٣ بمقدار ٣٦٠ جنيتها سنويا ثم خفض بدل
التمثيل بمقدار الربع من ١/٧/٦٥ طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٢٥١ لسنة
٦٥ فاصبح ٢٧٠ جنيتها سنويا ثم قرر مجلس الادارة في ١٨/٥/١٩٦٦ زيادة
بدل التمثيل الى ٤٠٠ جنيتها سنويا ثم خفض بمقدار الربع ليصبح ٣٠٠
جنيتها سنويا وفي ١/٩/١٩٦٧ خفض بدل التمثيل ٥٠ ٪ من قيمته فاصبح
٢٠٠ جنيتها سنويا ومن ثم فان وضعه الاخير قد تحدد بمرتب قدره ٢١٤٥
جنيتها مضافاً اليها بدل تمثيل قدره ٢٠٠٠ جنيتها سنويا .

وظاهر من استقراء حالة السيد المذكور أنه كان يحصل على مرتب
سنوى قدره ٢١٤٥ جنيتها متجاوز بذلك نهاية ربط الفئة التى وضع عليها
وقدره ١٨٠٠ جنيتها سنويا كما قرر له بدل تمثيل قدره ٣٦٠ جنيتها سنويا
في شهر مارس ١٩٦٣ قبل خضوعه لاحكام لائحة الشركات الناهية
للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى
بدا سريانها على المؤسسات العامة في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل
بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الفكر . كما تضمن القرار
الجمهوري رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ١٩/٣/١٩٦٤ المشار اليه بدل
التمثيل المقرر له بالقيمة المشار اليها وبهذه المثابة لا يكون هذا البذل من
البدلات التى استجفت لسيادته مستقبلاً طبقاً للقواعد المنصوص عليها في
المادة (١١) من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ وباتالى لا يتسنى اعمال حكم استهلاك الزيادة في مرتبه على نهاية
ربط الفئة الاولى من هذا البذل وفقاً للادة (٦٤) من اللائحة سالفه
الذكر .

على أنه نظرا إلى أن بدل التمثيل الذي كان يحصل عليه السيد المُنْتَوَر
قد زيد بد ذلك فأصبح ٤٠٠ جنيها سنويا بمقتضى قرار مجلس الإدارة الصادر
في ١٨/٥/١٩٦٦. فإن الزيادة في مقدار البدل تعتبر من البدلات التي تقررت
مستقبلا في تطبيق حكم الاستهلاك المتقدم بيانه دون حاجة ببطان قرار
مجلس الإدارة بزيادة هذا البدل قبل نهاية السنة المالية على خلاف أحكام
اللائحة نأيا ما كان الرأي في مدى مشروعية هذا القرار فمقد اكتسب
إحصانة القانونية بعد أن انتضت عليه مواعيد السحب القانونية كما يتعين
أيضا مراعاة حكم الاستهلاك في حدود هذه الزيادة بعد العمل بالتفسير
الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ووفقا للقواعد التي وردت بالمادتين ٢٨
و ٨٧ من هذا القرار .

وكل ذلك مع مراعاة إيقاف الاستهلاك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن خفض البدلات والرواتب الاضائية والتعويضات
ذ لا يكون من هذا التاريخ ثمت زيادة في مقدار البدل الذي سبق ان تقرر
له من قبل .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن مناط تطبيق حكم استهلاك
الزيادة في المرتب على نهاية ربط الفئة الاولى من بدل التمثيل وفقا لأحكام
المادتين ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٨٧ من
القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما - ان يتقرر مسخ
البدل مستقبلا وفقا لقواعد وأسس تقرير هذا البدل المنصوص عليها في
هذين القرارين . ومن ثم يكون استهلاك الزيادة في راتب السيد . . .
على نهاية ربط الفئة الاولى بمقدار الزيادة التي تقسرت في بسبب
التمثيل الذي كان يحصل عليه ومقدارها أربعون جنيها ومع مراعاة
إيقاف الاستهلاك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ سالف
البيان .

(تنوى ٦٢٨ في ١٦/٧/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

خضوع بدل التمثيل المستحق لرؤساء المصالح والإدارات التابعة بوزارة
الداخلية للتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٥٠ من القسم الثاني من

اللائحة المالية للميزانية والحسابات - أساس ذلك - ليس للخطأ الشائع بينهم وبين الوزارة في نشوء هذا الحق أى تأثير في خصوص سريان التقادم - أساس ذلك أن هذا العذر لا يمثل سبباً من أسباب انقضاء التقادم طبقاً للقانون .

ملخص النقوى :

من المادة (٥٠) من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن الماهيات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقناً مكتسباً للحكومة ، وبقتضى هذا الحكم هو وجوب المطالبة قضائياً أو إدارياً بالماهيات وما فى حكمها من المبالغ التى تكون مستحقة قبل الحكومة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق فى اقتضاها وإلا أصبحت حقاً مكتسباً للحكومة ، وذلك تحقيقاً للاعتبارات التنظيمية التى تستهدفها هذه القامدة وأهمها استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية - وهى فى الأصل سنوية - المفاجآت والاضطراب .

ومن حيث أن بدل التمثيل المقرر لرؤساء المصالح قد صدر به قرار رئيس الجمهورية فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٦١ ، وأصبح نستحق الأداء اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن ثم كان إلزاماً على أصحاب الشأن أن المبادرة إلى المطالبة بحقوقهم ، فإن تقاعسوا عن هذه المطالبة لآى سبب كان ومضت مدة التقادم الخمس فإنه يترتب على ذلك انقضاء حقهم فى الفروق المالية التى اكتملت بالنسبة لها مدة التقادم دون أن يكون للخطأ الشائع بينهم وبين الوزارة فى نشوء هذا الحق أى تأثير فى خصوص سريان التقادم ، باعتبار أن هذا العذر لا يمثل سبباً من أسباب انقضاء التقادم طبقاً للقانون ، وعلى مقتضى ذلك فإنه لا تقبل مدة التقادم بالنسبة لهذه الفروق تصبح حقاً مكتسباً للحكومة ، ولا تختلف عن سقوطها التزام طبيعى حتى يكون للإدارة عذر فى ردها إذا اقترت بمديونيتها وذلك حرصاً على تحقيق اعتبارات المصلحة العامة التى يقوم عليها هذا التقادم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى تقادم بدل التمثيل المستحق للسادة رؤساء المصالح والإدارات العامة بوزارة الداخلية ، عن الجدة السابقة على أول يونيو سنة ١٩٦٦ .
(يونيو ٥٨٥ ، فى ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٥) .

قاعدة رقم (٢١٨)

المبحث

قيام شركة قطاع عام بتسوية السلف المؤقتة الممنوحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة تحت حساب بدل التمثيل والتي كانوا يتقاضونها قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد بدل التمثيل لا يتضمن أعمالاً لهذا القرار بأثر رجعي اثر ذلك - صحة هذه التسوية .

عائلون - وقف عن العمل - ألوه على استحقاق المرتب وبدلات التمثيل يستحق المتقاضي عن عمله بدل التمثيل المقرر له طالما كان يتقاضى مرتبه كاملاً خلال فترة التفتيش - أساس ذلك - تطبيق (١) .

ملخص الفتوى

ان تنظيم العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كان ينص في المادة ٢٨ على ان « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الادارة كما يجوز بقرار من الوزير لخص تقرير بدل تمثيل للماعلى وظائف الفئتين الاولى والصلالية وللمعينين من اعضاء مجلس الادارة » .

وتنفيذا لاحكام تلك المادة اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٣٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ وتنقسم شركات القطاع العام الى مستويات ثلاثة وحدد فئات وميراثات وبدلات تمثيل رؤساء مجالس ادارة تلك الشركات بحسب مستوى كل شركة ومما لم يسفر عنه تقييمها ، ومن ثم اصبح تحديد بدل التمثيل المستحق لرئيس مجلس الادارة وبالدالى بدل التمثيل المستحق لاطضاء المجالس الذى يتعين مراعاة التناسب بينه وبين البدل المقرر لرئيس مرتبطا بالانتهاء من تقييم الشركة وتحديد مستواها وازاء التراضى فى تقييم الشركات عند وزير التوين والتجارة الخارجية بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٧ - الى اصذاذ قرار يقضى بمنح رؤساء واطضاء مجالس ادارة الشركات التابعة لوزارته ومنها شركة معدات الصيد مبلغا تحت حساب بدل التمثيل يتسهم تسويتها بعد تحديد مستوى الشركة والانتهاء من تقييمها ولقد استمر هذا

(١) على قرار هيئة الفتوى - صدرت الفتوى رقم ٤٢٥ تاريخ

١٩٨١/٤/٢٩

الوضع حتى ١٩٧١/١٠/١ تاريخ العمل بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي نص في المادة ٣١ على أن «يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة» .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا ولأعضاء مجالس الإدارة المعيّنين وذلك في حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة . . . وعلى الرغم من هذا النص فإنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد بدلات التمثيل لرؤساء مجالس الإدارة لذلك استمر الوضع السابق بعد العمل بهذا القانون حتى ١٩٧٦/١/١٢ تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام التي تمولها بالتمويل ومن بينها شركة معدات الصيد والذي صدر استنادا إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ومن ثم لم تتحدد الحقوق المالية لرئيس وأعضاء مجالس إدارة الشركة المذكورة بالنسبة لبذل التمثيل إلا في ١٩٧٦/١/١٢ تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ الذي حدد لأول مرة ما يستحقه كل منهم من هذا البذل بمقتضى معين معلوم وبذلك كان من المتعين على الشركة أن تسوي السلف المؤقتة الممنوحة لهم تحت حساب بدل التمثيل من تاريخ تعيينهم في ١٩٦٨/٧/٢٥ وإن تصرف لهم الفروق المالية المقررة على تلك التسوية حتى ١٩٧٦/١/١٢ ذلك لأن المبالغ التي كانوا يتقاضونها تحت حساب بدل التمثيل قبل التاريخ الأخير ظلت محتجزة بصفتها سلف مؤقتة فلم تتم تسويتها المعلقة وفقا لقواعد السابق ذكرها على إجراء تقييم الشركة وتحديد مستواها حتى هذا التاريخ ، وليس في ذلك التطبيق أعمال لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ بالترجيح وأنها هو أعمال له بالتأثير مباشر ذلك لأن التسوية لا تتم استنادا إليه وأنها تستند إلى قواعد سابقة عليه أوجبت الاستمرار في صرف السلف لحين تحديد بدل التمثيل تحديدا نهائيا وعليه يستحق رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المذكورين فروقا من بدل التمثيل في الفترة التي كانوا يتقاضون فيها سلفا مؤقتة تحت حساب هذا البذل وبالتالي تكون التسوية التي أجرتها الشركة قد صانعت صحيح حكم القانون .

وفيما يتعلق بمدى استحقاق السادة المذكورين لبذل التمثيل أبان فترة نحبثهم من ١٩٧٧/٤/٤ حتى ١٩٧٨/٣/٤ فقد تبين للجمعية

الموجبة ان تلتون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٦٠ لسنة ١٩٧١ ينص في المادة ٥٢ على انه « يجوز بتوافق من الوزير المختص تخفية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المينين والمنتخبين كلهم او بعضهم اذا رأى ان في استثمارهم اضرار بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة اشهر على ان يستمر صرف مرتباتهم او مكافأهم أثناء مدة التخفية وعلى ان ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة اشهر اخرى وللوزير المختص في حالة التخفية تعيين م عوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة أو رئهه »

ولما كان المستند من هذا النص ان قرار التخفية لا يدعو ان يكون وقف عن العمل بمرتب كبل ل فترة مؤقتة ، اذ يقتضاه يمنع رئيس واعضاء مجلس الادارة جبراً عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ستة اشهر يجوز بعدها لمدة مؤقتة ، وبهذه المثابة مانه لا يؤدي الى خلو وظائفهم فانه في ذلك شأن قرار الوقف عن العمل ومن ثم يترتب عليه ذات الاثار المترتبة على الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتب وبدل التمثيل ، ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي الى حرمان العامل من ملحقات وتوابع المرتب الا بقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان وكان المنحى يستحق مرتبه كاملاً بموجب النص خلال فترة التخفية فانه يستحق فيما لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها ، ومن ثم يستحق رئيس واعضاء مجلس ادارة شركة ... بدل التمثيل خلال فترة تنصيتهم من ١٩٧٧/٤/٤ حتى ١٩٧٨/٣/٤ .

(انتهى ٨٢ في ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٠١٩)

المبدأ :

يحل التمثيل لا يدخل ضمن عناصر التمويض المحكوم به ونفساً لما جاء في منطق الحكم الصادر لصالح العامل المفصول بأمراته الى الخدمة . . . أساس ذلك ان الضرر المادي الذي يجوز التمويض منه يتصل في الاخلال بمصلحة مادية للضرور وعدم استحقاق العامل المصنول لبدل

التمثيل خلال مدة فصله ليس فيه إخلال بمصلحة مالية باعتبار أنه لم يتم بأعباء الوظيفة ولم يتكبد النفقات التي يتطلبها مظهرها ومن ثم لم يتحقق موجب استحقاق هذا البدل .

عالمون مخبرون بالدولة - فصل من الخدمة - تنفيذ الحكم الصادر بالفاء بقرار الفصل - الأصل هو إعادة الموظف المحكوم بالفاء قرار فصله الى ذات وظيفته السابقة الا اذا كانت الوظيفة مشغولة بله من فإن تنفيذ الحكم في هذه الحالة يقتضى إعادة المحكوم لصالحه الى وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة من حيث المستوى والترتب دون أن يكون له الحق في التمسك بأعباء وظيفته الاولى - أساس ذلك ان اختصاصات الوظيفة ليست حقاً شخصياً للموظف يخضع للمطالبات القضائية لو غير هذا كما ان من حق الجهة الادارية نقل الموظف في أى وقت طبقاً لاختصاصات المساحة المسببة .

ملخص الفتوى :

ان افتاء الجمعية قد استقر على ان بدل التمثيل يعتبر من المزايا المترتبة للوظيفة لا للموظف ومتصور به مواجهة متطلباتها من حيث ظهور الموظف بالمظهر اللائق بها ومن ثم فهناك استحقاقه هو شغل الوظيفة المقرر لها هذا البدل والتعليم بأعبائها . ولما كان الفرض المادي الذي يجوز التعويض عنه يتمثل في الإخلال بمصلحة مادية للضرور ، وإذا كان بدل التمثيل قرر لمواجهة متطلبات الوظيفة وليس لمصلحة الموظف ولا يترتب على فصله وعدم استحقاقه بدل التمثيل أى إخلال بمصلحة مالية له باعتبار أنه لم يتم بأعباء الوظيفة ولم يتكبد النفقات التي يتطلبها مظهرها ، ومن ثم لم يتحقق موجب استحقاق هذا البدل وترتباً على ذلك فان بدل التمثيل لا يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به وفقاً لما جاء في منطوق الحكم الصادر لصالح السيد / . . .

ومن حيث أنه عن المسألة الثانية أنه وان كان الأصل هو إعادة الموظف المحكوم بالفاء لوظيفته السابقة الا أنه اذا كانت الوظيفة مشغولة بأخر حرصاً على انتظام سير الدافق العامة كما هو الشأن في الحالة المعروضة فان تنفيذ الحكم في هذه الحالة يقتضى إعادة الموظف لصالحه الى وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة من حيث المستوى والترتب .

دون أن يكون له الحق في التمسك بأعادته لوظيفته الأولى في الوظيفة الثانية. اختصاصات الوظيفة ليستحقها شخصيا الموظف يخضع للمطالبات القضائية أو غيرهما كما إن من حق الجهة الإدارية حسب المستقررات عليه أحكام القضاء الإداري نقل الموظف في أي وقت طبقا لاحتياجات المصلحة العامة وفي مجال المبالغة بين الموظفين بتعين أن يراعى أن تكون الوظيفة الجديدة من ذات مستوى وظيفته بمعنى ألا يكون اسناد تلك الوظيفة اليه منطويا على تنزيل وظيفته أو نزجه. الجهة و قد يحل في الجنبات عنه تجسديا للرتب البدلات التي تعتبر حقيبا لخالص للموظف مكبد طبيعة العمل فالتقوى التبعات التي تعتبر لمواجهة مصروفات الوظيفة كبط التسهيل وبدل الانتقال والتساقط .

من أجل ذلك اتفق رأي الجمعية العمومية الم :

أولا : إن عبارة الزيادة المالية الواردة في منطوق الحكم لصالح السيد / . . . لا تشمل بدل التسهيل .

ثانيا - أن مقتضى تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد / . . . هو أعادته إلى ذات وظيفته السابقة أن كانت خالية ولا سيما إلى أية وظيفة مماثلة وفق الحدود والضوابط المشار إليها .

(مئوى ٢٤٨ في ٨/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

إذا تقرر صرف المرتب الأصلي للعامل عن مرة وقفه عن العمل بالكامل فإنه يستحق كذلك بدل التسهيل المقرر لوظيفته من هذه المدة كاملا - استحقاق البدل في هذه الحالة وهو من ملحقات المرتب وتوابعه يدور مع المرتب الأصلي وجودا ونحيا فلا يستحق العامل الموقوف من مقداره إلا بسببه ما يقرر له من ذلك المرتب - أساس ذلك أن الوقف عن العمل طبقا لنص المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالمرام رقم ٦١ لسنة ١٩٧٢ لا يثبت بذاته خاؤ وظيفة العامل وأنها يظل شغلا لها وإن كان ممنوعا من ممارسة أعمال هذه الوظيفة عملا ومن ثم يكون العامل في استحقاق بدل التسهيل متحققا في هذه الحالة ويكون مثل العامل في شأنها كمن هو في اجازة .

مجلس القنصل

إن المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بسند المجلس المقرر لرؤساء مجالس الإدارة » .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمليل المشغلين وخلافه .
مسئوري الإدارة العليا ولاعضاء مجلس الإدارة المعينين وذلك في حدود ٥ ٪ من دخل التشغيل للقرار لرئيس مجلس الإدارة . . . » وإن المادة ٧٥ منه تنص على أن لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل من عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويترب على وقف العامل من عمله وقف صرف نصف مرتبه . . . ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لقرار ما تراه في نصف المرتب الموقوف : صرفه والاوجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن .

وعلى المحكمة التي يحال اليها أن تقرر خلال عشرة أيام من تاريخ الاحالة صرف أو عدم صرف باقى المرتب .

لذا يرى العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بمقوبة الانذار صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه .

لذا عوقب بمقوبة أشد تقرر السلطة المختصة التي وقعت الطفوية بها يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه .

لذا عوقب بمقوبة الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه .

ومن حيث أن الوقف عن العمل طبقا لنص المادة ٧٥ آتية الذكر لايعتد في حقيقته أن يكون أيقاما للعامل عن تنفيذ الالتزامات التي يرتبها في خدمة القرار الصادر بتعيينه إذ يصبح بمقتضاه ممنوعا عن أداء هذه الالتزامات بقرار من السلطة المختصة طبقا لاحكام القانون وذلك ما لاخيار له فيه ، وهو بهذه الصفة يرتب بذاته غلظ وظيفة العامل وصيرورتها شاقة وانها يظلم تساقلا لها وإن كان كما سلف البيان ممنوعا عن ممارسة

أعمال هذه الوظيفة مملا ، ومن ثم يكون المناط في استحقاق بدل التمثيل متحققا في هذه الحالة ، ويكون مثل العامل في شأنها كمن هو في إجازة .
على أن استحقاق البدل في هذه الحالة وهو من ملحقات المرتب وتوايغسه يدور مع المرتب الأصلي وجودا وعدما ، فلا يستحق العامل (المؤسوف من مقداره) إلا بنسبة ما يتقرر له من ذلك المرتب ، وترتبطا على ذلك فأنه وقد تقرر صرف المرتب الأصلي للعامل المخروص حالته عن فترة وقفه عن العمل بالكامل فأنه يستحق كذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفته عن هذه المدة كذلك .

من أجل ذلك انتهى رأى اللجنة العمومية إلى إحقاق السيد /
لبدل التمثيل المقرر لوظيفته عن مدة وقفه عن العمل

(مغفوى ٢٦٨ في ١٩٧٦/٤/٢١)

الفصل الثامن

من حضور جلسات ولجان

قاعدة رقم (٢٢١)

المادة :

القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان - انفصله عن شمول حكمه لجميع المؤسسات العامة دون تمييز بين تلك العامة القائمة التي لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسة عامة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ وغيرها من المؤسسات في تطبيق هذا القانون - سريان احكام هذا القرار على اعضاء مجالس الإدارة واللجان والمجالس والمعاهد المشار اليها في مادته الاولى سواء من تتوفر فيه صفة العامل في ذات الجهة او غيرها ومن لا تتوفر فيه صفة العامل بجانب العضوية كالعالمى والمحاسب ومن السبهم .

ملخص الفتوى :

في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ أصدر السيد رئيس الجمهورية المتحدة القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان الذي اشار في ديباجته الى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن الهيئات العامة والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ونص في مادته الاولى على أن « تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاهضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجائتها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد ... » كما نص في مادته الثانية على أن « تمنح المكافأة او البديل المشار اليه في المادة السابقة للاعضاء المدرجة وظائفهم في الجهة التي ينتمى بخصوصها المجلس او اللجنة او يكونون

بمقتضى أو معارين لها» وقضى في المادة الثالثة منه بأنه «لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات المؤسساتية العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها اثنين أو قرارات جمهورية على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها في السنة».

«ولا يجوز أن تزيد المكافأة للعضو أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان... على ثلاثة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة جنيه في السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه في أكثر من لجنة في جهة واحدة على مائة وخمسين جنيها سنوياً».

كذلك نص في المادة الرابعة منه على أنه «لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو مهما تعددت مجالس الإدارة واللجان التي يشترك فيها في أكثر من جهة على ثلاثة جنيه في السنة».

كما نص في المادة الخامسة على أن «تقوم الجهات التي يشترك في أعمالها عضو مجلس الإدارة أو اللجنة بإبلاغ الجهة التابع لها من مدد الجلسات التي يحضرها وما يتقاضاه من مكافأة أو بدل حضور وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صرفه البدل المستحق».

ومن حيث إن السيد رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص أصلاً بإصدار قرارات إنشاء المؤسسات العامة والذي يضع النظم الخاصة بها ومنها نظم التوظيف على اختلاف تفاصيلها قد أصبح في التصور المتقدمة من قبول حكم القرار ألف الفكر لجميع المؤسسات العامة دون تمييز بين تلك الخاصة لأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ وذلك التي لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسة عامة في تطبيق أحكام هذا القانون والتي تعتبر مؤسسات عامة قائمة في ظل سريان أحكامه وغنى عن البيان أن هذا التعميم إنما قصد به توحيد المعاملة المالية فيما يتعلق بمكافأة العضوية أو بدل حضور الجلسات لأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري أو قسطنطين وزارى ووضع حداً للخلو في تعيين المكافآت وبدلات الحضور وتأكيدها لهذا نص المشرع

في المادة الثامنة من القرار ٧١ لسنة ١٩٦٥ على الغاء كل حكم يخالف أحكامه . ومن ثم فإن أحكام هذا القرار تنطبق على أعضاء مجالس الإدارة واللجان والمجالس والمعاهد المشار إليها في مادته الأولى سواء منهم من يعمل في جهة ماويشغل في ذات الوقت عضوية مجالس إدارة أو لجان أو مجالس بحوث أو معاهد في ذات الجهة التي يعمل بها أو في جهة أخرى أو من لا تتوفر بالنسبة إليه صفة العامل كالمعلم والمحاسب والطبيب وغيرهم من ذوي المهن الحرة والمحاليين إلى المعاش ومن إليهم .

وإذا كانت المادة السادسة من القرار آنف الذكر قد ألزمت الجهات التي يشترك في أعمالها عضو مجلس الإدارة أو اللجنة بأن تقوم بإبلاغ الجهة التابع لها العضو المذكور عن عدد الجلسات التي يحضرها وما يتقاضاه من مكافأة أو بدل حضور وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صرف البدل المستحق ، لكي تقوم هذه الجهة بمحاسبتهم عن المبالغ التي تقاضاها وتحديد المبالغ الزائدة على الحد الأقصى المسموح به واستيفاء القدر الزائد لصالح الخزائن العامة (المادة السابعة) . فإن أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري الذين لا تتحقق فيهم صفة العاملين كالمحاليين والمحاسبين وغيرهم ذوي المهن الحرة أو المحاليين إلى المعاش ومن إليهم تكون الجهات التي يشتركون في أعمالها هي المنوط بها محاسبتهم عما يتقاضونه من مكافأة العضوية أو بدل حضور الجلسات على أساس ما يستحقه العضو في سنة ميلادية كاملة على أن تجري المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة مع التزايه برء القدر الزائد على الحد الأقصى الوارد بهذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يأتي :

أولا - إن أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تسري على جميع المؤسسات العامة القائمة سواء تلك التي أعتبرت كذلك

بموجب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر ، أو بمقتضى قرار جمهوري أو التي لم يصدر في شأنها هذا القرار ، ومنها البنك المركزي المصري .

ثانياً - أن احكام قرار رئيس الجمهورية المصرية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تنطبق في حق اعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد والجان الاخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري سواء منهم من كان يعمل في جهة ما ويشغل في الوقت ذاته عضوية مجالس الادارة أو لجان أو مجالس بحوث أو معاهد في ذات الجهة التي يعمل بها أو في جهة أخرى أو من كان لا تتوفر فيه سنة العاملين كالمحاسبين والمحاسبين والأطباء وغيرهم من ذوي المهن الحرة أو المحالين الى المعاش ومن الهم .

(ملغى ٢٩٦ في ١٣/٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

خضوع مكافأة عضوية وبذل حضور الجلسات واللجان المنظمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين بمعدلاً بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ - أساس ذلك أن مكافأة عضوية أو بذل حضور جلسات المجلس واللجان تدخل في عموم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين التي نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على خفضها بنسبة ٢٥ ٪ ولا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين

معدلا بالاتباعون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه «فيما عدا بذل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبذل الغذاء وأعانة غلاء المعيشة تخضع بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين لوحدهات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الأقل» .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن الشرع وضع قاعدة مقتضاها خفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها بنسبة ٢٥٪ ، ولم يستثن من هذه التساعدة إلا بذل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية ، وبذل الغذاء ، وأعانة غلاء المعيشة ، وهذه الاستثناءات وردت على سبيل الحصر فلا يجوز إضافة استثناء آخر إليها ، أو القياس عليها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ينص في المادة (١) على أن « تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى إلى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » .

وينص في المادة (٣) على أنه « لا يجوز أن تزيد مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قوانين أو قرارات جمهورية على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبعد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها في السنة » ولا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على ثلاثة جنيهات للعضو عن كل جلسة وبعد أقصى قدره مائة جنيه في السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير التفرغ في أكثر من لجنة في جهة واحدة على

مائة وخمسين جنيها سنويا * ونص في المادة (٥) على أن تحدد مكافأة العضوية وبديل حضور الجلسات بقرار من الوزير المختص في الحدود الموضحة بالمسود السابق .

وبن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن مكافأة عضوية أو بديل حضور جلسات المجالس واللجان تدخل في عموم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان غلاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين التي نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على خفضها بنسبة ٢٥٪ ولا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ، ومن ثم فإنها تخضع للخفض المقرر به ، ولا يغير من ذلك أن هذا البديل لا يمنح للعاملين بصفة دورية شأن سبائل البدلات والرواتب الإضافية ، ذلك أن القانون لم يشترط في البدلات الخاضعة للخفض أن تكون لها صفة الدورية بدل على ذلك أنه عني بالنص مراعاة على استثناء بدل السفر ومصروفات الانتقال من الخفض لهذا الخفض رغم أنها لا تنسجم بالدورية ، بلو كانت الغادة أن الخفض مقصور على البدلات التي لها صفة الدورية لما كانت هناك حاجة للنص على استثناء بدل السفر ومصروفات الانتقال من نطاق الخفض .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان المنظمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه معديلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .
(متمم ٣٦٢ في ١٢/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبسطة :

جلسات المجالس واللجان المشار اليها بقرار رئيس كاتبة البحث العلمي رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان - خضوع هذه المكافآت للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح

للمعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ - أساس ذلك ان مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات المجالس واللجان المشار اليها انما تدخل في صميم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلي للمعاملين المدنيين والعسكريين والتي نص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ على خفضها بنسبة الريع كما انها لا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ومن ثم سمح لها تخضع للخفض المقرر به .

ملخص الفقرة :

ان الماده (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للمعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ نص على انه « فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلي للمعاملين المدنيين والعسكريين بـوحدات الجهان الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الاتسل .

وبما ذلك ان المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها خفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها بنسبة ٢٥ ٪ ، ولم يستثن من هذه القاعدة الا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأعانة غلاء المعيشة وهذه الاستثناءات قد وردت على سبيل الحصر ومن ثم فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة العضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على ان « تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري ويجوز منح المكافأة او بدل الحضور لاعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

ومن حيث ان مكانة عضوية وبدل حضور جلسات المجالس والجان المنصوص عليها آتفا تدخل في مضمون البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلي للعاملين المدنيين والعسكريين والتي نص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ على خفضها بنسبة الربع، كما أنها لا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ، ومن ثم فإنها تخضع للخفض المقرر به . ولا يغير من ذلك ان هذا البدل لا يمنح للعاملين بصفة دورية شأن سائر البدلات والرواتب الإضافية ذلك ان القانون المتقدم لم يشترط لانخفاض البدلات للخفض أن تكون لها صفة الدورية ، وبدل على ذلك ما نص عليه المشرع صراحة من استثناء بدل السفر ومصروفات الانتقال من الخسوع لهذا الخفض رغم أنها لا تنسم بالدورية ، ولو كانت القاعدة ان الخفض مقصور على البدلات التي لها صفة الدورية لما كان ثمة حاجة للنص على استثناء البدلين المشار اليهم .

وترتبا على ذلك فان مكانة حضور جلسات مجلس اكاڤية البحث العلمي والمجالس الفرعية بها وغيرها من اللجان المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار رئيس الاكاديمية رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تخضع للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مكانة عضوية وبدل حضور جلسات المجالس والجان المشار اليها بقرار رئيس الاكاديمية رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ تخضع للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

(انتهى ٢٦٩ في ٢١/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

المقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم المركز القومي للبحوث الاجتماعيات الحائفة بالماد الثانية والخامسة والسابعة من هذا القانون .

بأنها من مجلس إدارة المركز يختص بعدة أمور من بينها الإشراف العلمي وأن يدل الحضور مقرر لجلسات مجلس الإدارة أو إحدى اللجان المختصة منه وليس مرتبطاً بالإشراف العلمي فحسب — أثر ذلك أن هذا البند يعد من قبيل بذلات الحضور المتخصص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المتعارف عليه .

ملخص الفتوى :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يبين أن المادة الثانية منه تنصت على أن أقرائن المركز هي النهوض بالبحوث العلمية التي تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بمسائل مقومات المجتمع العربى والمشاكل التي يعانيها لوضع الاسس اللازمة لسياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وجنائية تتفق واحوال البلاد .

كما حددت المادة السابعة من القانون اختصاصات مجلس إدارة المركز على النحو التالي :

- ١ — وضع السياسة العامة للمركز .
- ٢ — الإشراف على تنسيق الجهود وقيام التعاون بين المراكز والجهات الأخرى ذات الصلة بنشاطه .
- ٣ — اقرار البرامج العلمية للمركز ومراقبة تنفيذها .
- ٤ — دراسة البحوث ونتائجها ووضع التوصيات بشأنها مع الاستعانة بالمختصين الذي يرى الاستعانة بهم .
- ٥ — إيهاد مندوبين عن المركز لحضور المؤتمرات العلمية والقيام بالزيارات العلمية بالخارج .
- ٦ — اعتماد المنح الدراسية والاعانات والمكافآت لتشجيع البحوث والدراسات . .

٧. — اعتماد مشروع الميزانية السنوية والصلاب الختامي .

٨. — قبول الهيئات والاعاقات والوصايا .

٩. — إصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بالمجلس ولجانه ووضع قواعد منح المكافآت عن انواع النشاط العلمى للمركز وفئاتها .

وقضت المادة الخامسة من هذا القانون بان « لا يمنع اعضاء مجلس الادارة مكافأة . على ان يصرف لكل منهم خمسة جنيهات بدل حضور وبصاريه انتقل عن كل جلسة للمجلس او اللجان الفرعية المقررة عنه بحيث لا يجاوز ما يصرف للعضو في السنة مائة وثمانين جنيها .

ومن حيث انه يستفاد مما تقدم من نصوص ان مجلس ادارة المركز يختص بمدة امور يعتبر الاشراف العلمى احدها ، وان بدل الحضور مقرر لجلسات مجلس الادارة او احدى اللجان المقررة عنه ، وليس مرتبطا بالاشراف العلمى لخصب . ومن ثم يعد هذا البديل من قبيل بدلات الحضور المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ومن حيث انه مما يؤكد ان هذا المقابل الذى يصرف لاعضاء المركز المذكور انما يتعلق ببديل حضور جلسات بالمعنى الحقيقى لهذه الكلية انه لم يصدر القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبندل حضور الجلسات واللجان وقضى بان يكون الحد الاقصى لمجموع ما يحصل عليه منها هو مبلغ ١٥٠ جنيه سنويا . وقام المركز بتطبيق هذا الحد على مكافآت اعضاءه بدلا من الحد الاقصى لهذه المكافأة المنصوص عليه فى قانون انشاءه وهو ١٨٠ جنيها فى السنة ولكل ما تقدم فان هذا البديل لا يعتبر من قبيل المكافآت المستحقة للاشراف على البحث العلمى وبالتالي تسرى فى شأنه احكام القرار المذكور ومن بينها الحكم الوارد فى المادة السادسة منه .

ومن حيث ان الثالث ان السيد الاستاذ كان يتقاضى ارباب مقبوضته بمجلس ادارة المركز بدل تمثيل قدره ٧٥٠ جنيها سنويا بصيغه وكيل وزارة للعمل ، فمن ثم لا يمنع علاوة على ذلك اي نوع من انواع بدلات والاجور والمكافآت التى تسرى فى شأنها احكام القرار الجمهورى المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع بدل الحضور الذى يصرف لاعضاء مجلس ادارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت وانه بناء على ذلك فان بدل الحضور الذى حصل عليه السيد الأستاذ وكيل وزارة العدل السابق من المركز خلال عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ نظير مضويته بمجلس ادارته يخضع لاحكام هذا القرار ومن ثم يتمين الاسترداد ما صرف اليه دون وجه حق نظرا لتقاضيه بدل تمثيل يزيد على ٥٠٠ جنيه سنويا .

(لمدى ١٠٣١ فى ١١/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

طبيعة المبالغ التى تصرف لاعضاء مجلس ادارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — هى بدل حضور ومصاريف انتقال ويست مكاتبه تستحق نظير الاشراف على البحوث العلمية — دخول هذه المبالغ باقتالى فى نطاق تطبيق المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بغض النظر عن طبيعة عمل مجلس الادارة وسواء تضمن او لم يتضمن الاشراف على البحوث العلمية — عدم تقاضى عضو مجلس الادارة لبدل الحضور المشار اليه نتيجة لتطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شاقه — يجوز له ان يحصل على مصاريف الانتقال التى يكسبها وفقا لاحكام اللاحقة بدل السفر ومصاريف الانتقال بما لا يجاوز مبلغ الضميمة جنيهات المقررة كبذل حضور ومصروفات الانتقال .

بخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ باعادة تنظيم المركز تنص على ان « لا يمنع اعضاء المجلس مكافاة . على ان يصرف لكل منهم خمسة جنيهات بدل حضور ومصاريف انتقال من كل جلسة للمجلس او للجان المتفرعة عنه بحيث لا يجاوز ما يصرف للعضو فى السنة مائة وثلاثين جنيها » فمن ثم لا يمكن التسليم ، اذنا هذا النص الصريح بالقطع الذى لا يقبل الاجتهاد معه ، بان اعضاء مجلس ادارة المركز انما يتقاضون « مكافاة » تستحق نظير الاشراف على البحوث العلمية اذ انهم يختر صرف مكافاة اليهم ويقضى بصرف « بدل حضور ومصاريف انتقال » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تفضي بمرتين أحكامه « مكلفات عضوية وبدلات حضور الجلسان والمجالس على اختلاف أنواعها » فمن ثم فإن بدل الحضور المقرر لأعضاء مجلس إدارة المركز يخضع لأحكام هذا القرار بغض النظر عن طبيعة العمل الذي يقوم به مجلس الإدارة ، ومواءمًا لهذا العمل اثرنا على البصوت العلمية أم لم يكن كذلك .

ومن حيث أنه حتى مع التسليم بأن المبلغ الذي يصرف لأعضاء مجلس إدارة المركز يعد بمثابة مكافأة فإنه مما لا شك فيه أنه « مكافأة عضوية » أي تصرف نظير العضوية في مجلس الإدارة أو لجنته وبالتالي يخضع لأحكام القرار الجنهزائي سالف الذكر أعيناً لصريح نص المادة الأولى منه .

وناسيساً على ذلك فإن ما يراه المركز من أن « الجمعية اليومية اقرت في فتاها بأن لمجلس الإدارة مثلاً في لجنته أشراف علمي مما ينبغي عليه عدم خضوع مكلفاء الأعضاء لأحكام القرار الجمهوري آنف الذكر » مردود بأن الأشراف العلمي المقرر لأعضاء مجلس الإدارة ليس من شأنه أن يفسر من وصف المبلغ الذي قرر المشرع صرفه لأعضاء مجلس والجنيتين المنفردتين منه بحيث يتحول هذا المبلغ من « بدل حضور ومصاريف انتقال » إلى « مكافأة » ، فضلاً عن أن أعضاء صفة المكافأة عليه أن يفرجه بن تطبيق أحكام هذا القرار الجمهوري باعتباره « مكافأة عضوية » حسبها سبق البيان .

أما إشارة الجمعية في فتاها إلى سبق قيام المركز بتطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٥ على بدل لجنته الذي يصرف لأعضاء مجلس إدارته ، فقد كانت هذه الإشارة من قبيل الاستقلال دون أن تكون هي الحجة الأساسية التي اتكمت عليها الجمعية رأياً .

ومن حيث أن بالنسبة للسبب الثالث والأخير الذي يستند إليه المركز الذي يدور حول أن جزءاً من مبلغ الخبسة جتيسهات يتسول « مصاريف انتقال » ويخرج بالتالي من تطبيق الخضوع لأحكام القرار الجمهوري سالف الذكر الذي تفضي بعلم سريان أحكامه على « بدلات السفر

والانتقال الثابتة والتغيرية فان عدم تقاضى هذا المبلغ بالتطبيق لاحكام
إقرار المذكور لا يحول دون الحصول على مصروفات الانتقال التي يتكدها
عضو مجلس الإدارة نظير حضور اجتماعات المجلس أو لجائه وفقاً لاحكام
لائحة السفر ومصاريف الانتقال المستأجر بها قراير رئيس الجمهورية
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وذلك بما لا يتجاوز مبلغ الخمسة جنيهات المشار
اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأكيد فتاها بجلسته ٥ من نوفمبر
سنة ١٩٦٩ وذلك مع عدم الإخلال بأخذية أعضاء مجلس الإدارة الذين
لا يتقاضون بدل المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم (٢٢)
لسنة ١٩٥٩ في الحصول على مصروفات الانتقال طبقاً للتوجيهات المنصوص
عليها في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وبما لا يتجاوز مبلغ الخمسة
جنيهات .

(لفتوى ١٢٤ في ١٦/١٢/١٩٧١)

تاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

المكلفات التي صرفت لأعضاء اللجان الطبية المنصوص عليها في قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن علاج العاملين والمواطنين
بالخارج - اعتبارها بدل حضور لجان - عدم خضوعها لاحكام القانون رقم
٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

اشترك بعض الأطباء بالقومسيون الطبي في اللجان الطبية للشبكة
بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر تنفيذاً لقرار رئيس
الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن علاج العاملين والمواطنين
بالخارج، وتفاوضوا خلال سنة ١٩٦٨ مكلفات طبقاً لقرار وزير الصحة
تجاوز الحدود المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقد عرض
الموضوع على اللجنة الأولى لقسم الفتوى فراءت ان المكلفات التي صرفت
للأطباء المذكورين لا تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لان عملهم
باللجان المشار اليها يعتبر امتداداً لعملهم الإضائي فلا يخضع لهذا القانون،

وقد طلب الجهاز المركزي للمحاسبات عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية :

ومن حيث أن المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن علاج العاملين والمواطنين بالخارج تنص على أن « تؤلف بقرار من وزير الصحة لجان طبية في فروع الطب المختلفة من بين اعضاء هيئة التدريس بكلية الطب والاختصاصيين بوزارة الصحة والقوات المسلحة وغيرهم ممن يرى الانابة بهم ومن منسوب عن الادارة العامة للقومسيونات الطبية وتختص هذه اللجان بفحص الحالة الصحية للعاملين المجالين اليها من الجهات التابعة لها والمواطنين طالبى العلاج في الخارج وتقديم التقارير الطبية عنهم وتوصياتهم » . وتنص المادة (٦) على أن « يحدد وزير الصحة بقرار منه مكافآت اعضاء اللجان الطبية دون التقيد بالقرارات والقواعد المنظمة للمكافآت والبدلات » . وقد اصدر وزير الصحة قراره رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل اللجان الطبية المشار اليها وتنص في المادة (٤) على أن « يمنح اعضاء هذه اللجان بما فيهم العاملين بالوزارة مكافأة جنبها لكل عضو على كل حالة تحضها أو تقدم منها تقريراً » .

ومن حيث أنه بين من هذه النصوص أن المقابل الذى حدد للأطباء في الحالة موضع النظر من اشتراكهم في اللجان المشكلة لفحص العاملين والمواطنين الراغبين في العلاج في الخارج ليس في واقع الامر اجرا اضافيا أو مكافأة من عمل اضافي وانما هو بدل حضور لجان من نوع ما نظمه قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان ، الذى نص في مادته الاولى على أن تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات اعضاء مجالس ادارة الهيئات أو المؤسسات ولجانها الترمية ومجالس البحوث والمعاهد واهضاء اللجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري . ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لاهضاء اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

ومن ثم ، ولما كان بدل حضور اللجان لا يخضع اصلا لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، فلك أن هذا القانون كان يستثنى تلك البدلات من الخضوع لاحكامه ، اذ نص في مادته الرابعة على أنه « لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل نفقات فعلية . واضافة غلاء المعيشة والجوازات والمنح والمكافآت التشجيعية ، و تحسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار

اليها في المادة الاولى .. » وذلك على عكس ما فعله قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت إذ لم يستثن هذه البدلات من الخضوع لاحكامه ، وانما نص صراحة في مادته الاولى على أن تخضع لاحكامه : « .. مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .. » - ومن ثم فإن البدلات المنوطة للاطباء المذكورين لا تخضع لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ المتضمن اليه وانما كانت تخضع - بحسب الاصل - لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ و ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما .

على أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ قد استثنى المكافآت التي تمنح لاجراءات اللجنة الطبية المشار اليها من التقيد بالقرارات والقواعد المنظمة للمكافآت في البدلات ، فإن هذه المكافآت تخرج أيضا عن نطاق تطبيق احكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ و ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما ، باعتبار أن التنظيم الخاص الوارد في القرار رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ يقيّد التنظيم العام الوارد في القرارين المشار اليهنا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافآت التي صرفت للاطباء المذكورين لقاء اشتراكهم في عضوية اللجان الطبية للحصص الراقبين في العلاج بالخارج لا تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(نقى ٢٢٢ في ١٤/٣/١٩٧٢) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ - نصه على عدم جواز زيادة ملكية المالك رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يحصل في هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا - سريان هذا الحظر سواء اكانت هذه المبالغ مقابل ما يؤديه الشخص من عمل أو أعمال متعددة في جهة واحدة أو أكثر من جهة - اشتراك وكيل محافظة البنك المركزى المصرى في عضوية اللجنة العليا للتقيد - لا يسوغ له الحصول على بدل الحضور المقرر لاعضاؤها اذا جاز به مجموع ما يتقاضاه سنويا من البنك القصاب المذكور .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل فى الهيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنوياً - ينص فى المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه (خمسين ألف ليرة) سنوياً مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو عضو مجلس الإدارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفاً أو مستشاراً أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى ، وببطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك . »

وبين من هذا النص أنه يشترط لأعمال حكمه ، أن يكون تحت شخص يعمل رئيس مجلس إدارة أو عضو مجلس إدارة منتدب أو غير منتدب أو يقوم بعمل موظف أو مستشار أو أى عمل آخر ، وأن تؤدي الأعمال المشار إليها فى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية ، وأن تصرف إلى الشخص - الذى يؤدي عمل من هذه الأعمال ومقابل أدائه - مبالغ تتخذ صفة المرتب أو المكافأة أو بدل الحضور أو بدل التمثيل أو أية صفة أخرى وأياً كانت الصورة التى تدفع إليه بها تلك المبالغ . فإذا ما تحققت الشروط سالفة الذكر ، وجب أعمال حكم النص المذكور ، فلا يجوز أن - يزيد مجموع ما يتقاضاه أى من الأشخاص المذكورين من المبالغ المشار إليها على خمسة آلاف جنيه سنوياً ، ويتع باطلاً كل تقدير يجاوز ذلك ، فلا يعتد به .

والاستفاد من ورود نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر - فى صيغة مطلقة - أن حكم هذا النص ينطبق فى جميع الحالات ، سواء كان - الشخص الذى إلى إحدى الجهات المذكورة فيه عملاً واحداً أو أعمالاً متعددة ، وسواء كان الشخص يعمل فى جهة واحدة أو فى أكثر من جهة . وعلى ذلك فلا يجوز - طبقاً لحكم هذا النص - أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الشخص من المبالغ المشار إليها على خمسة آلاف جنيه سنوياً ، سواء كانت هذه المبالغ مطلقاً ما يؤديه من عمل أو أعمال متعددة فى جهة واحدة أو فى أكثر من جهة . ذلك أن القول بأن حظر مجاوزة

الخمسة آلاف جنيه سنويا ، مقصور على مجموع المبالغ التي يتقاضاها الشخص من جهة واحدة من تلك الجهات هو تقييد للنص في مورد الإطلاق، يصطدم مع: الحكمة التي تخفيها المشرع ، والتي انصاح عنها في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ والتي جاء فيها أنه « كان من مظاهر هذا التباعد (الاجتماعي) أن استطاعت غثلك طفيلة من أبناء الأمة أن تحصل من وراء عملها في الهيئات أو المؤسسات العامة أو اشركات أو الجمعيات على مزايا مالية ضخمة وغير معقولة ولاتتناسب في الاعم الاغلب من الاحوال مع ما تقدمه من عمل ، ولم تتخذ هذه المزايا المالية شكل الراتب نصيب ، بل تعدت صورها واتخذت اشكالا مختلفة ، كبدل الحضور وبدل التمثيل ، ولقد كان استمرار هذا الوضع منافيا لبادئ المساواة الاجتماعية ومنفوا لمعناها ومبادئها ، ولذلك كان من الضروري مرض حد أقصى لتلك المزايا المالية حتى تظل دائما في الحدود المعقولة .

ولا يسوغ الاستشهاد بها جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ من أن نص المادة الأولى من هذا القانون « قيد حظر على أي شخص يعمل بأحدى للجهات التي حددها أن يزيد مجموع ما يتقاضاه سنويا على خمسة آلاف جنيه ، وذلك إما كانت الصفة التي يعمل بها بتلك الجهة وإيا كانت الصورة التي تدفع اليه بها ذلك المبالغ ، إذ أن ذلك يدل - بذاته - على أن الحد الأقصى المقرر بنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ خاص بما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ، ذلك أنه لم يرد بالمذكرة الإيضاحية أن النص قد حظر على أي شخص يعمل بأحدى الجهات التي حددها أن يزيد مجموع ما يتقاضاه سنويا - من تلك الجهة - على خمسة آلاف جنيه ، بل ورد اللفظ عاما بالنسبة الى مجموع ما يتقاضاه الشخص ، سواء من الجهة التي يعمل بها أصلا ، أو من أية جهة أخرى ، بآية صفة ، وإية صورة للمبالغ التي يتدفع اليه .

كما لا يسوغ الاستناد الى ما ورد بعجز المادة الأولى من القانون المذكور ، من النص على أن « يبطل كل تقدير يتسم على خلاف ذلك » لقول بأنه يقصد بذلك تقدير ما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ، ذ أن هذا النص إنما يقصد به بطلان كل تقدير للمبالغ المستحقة الصرف لشخص ، وعدم الاعتراف بهذا التقدير ، إذا جاوز به الشخص حد الخمسة

آلاف سواء كانت تلك المبالغ مستحقة الصرف من جهة واحدة أو من عدة جهات .

ولأوجه للقول بأن صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ، يؤكد أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ خاص بوضع حد أقصى لما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ، ذلك إن الجمعية العمومية للقسم الإشتياكي قد استقرت - في مبحث تفسير أحكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - سالف الذكر - على أنه يجوز للشخص أن يقوم - بالإضافة إلى عمل وظيفته الأصلية - بأى عمل آخر ، إذا كان هذا العمل لا يتواءم فيه مناصر الوظيفة ، بأن كان عملا عارضا أو مؤقتا - كما في حالة التندب - وعلى ذلك فإنه حتى في ظل تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - يجوز للشخص أن يعمل في أكثر من جهة واحدة ، وأن يتقاضى من تلك الجهات مبالغ لقاء عمله ، أما يخضع في ذلك لتقدير الحد الأقصى لما يجوز أن يتقاضاه سنويا من مجموع المبالغ المشتملة عليه .

ولا يتم بما تقدم أن أعمال أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ - على النحو سالف الذكر - قد يعطل أعمال أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ، ذلك أن أعمال أحكام القانون الأول لا يعطل من أعمال أحكام القانون الثانى ، إلا في حدود ما يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ (خمسة آلاف جنيه سنويا) من الأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية التى يتقاضاها الموظف طبقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، والقاعدة أن القانون اللاحق يعطل أحكام القانون السلفى فيما تتعارض فيه أحكام كل من القانونين .

وأخيرا فلا وجه للاستناد إلى أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض ضريبة عامة على الأيراد المتكامل ببيان الضيد الأقصى لمجموع إيرادات أى شخص ، إذ ذلك أن لكل من هذا القانون والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ مجال أعماله الخاص به ، كما وأن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المذكور إنما يتناول إيرادات الشخص من جميع مصادرهما ، سواء كانت إيرادات رؤوس أموال متعولة أو أرباح تجارية أو صناعية أو أرباح مهنة خيرة أو

كسب عمل ، وغيرها ، حين أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ إنما يتناول إيرادات الشخص من العمل فحسب .

ولما كانت المادة ٢ من لائحة الرقابة على عمليات النقد الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تشكل لجنة عليا للنقد من أعضاء معينين ، ومن بينهم وكيل محافظ البنك المركزي المصري ، الذي يصرّف له بدل حضور عن جلسات تلك اللجنة بواقع خمسة جنيهات عن كل جلسة ، ولما كان ما يصرّف إلى السيد المذكور من البنك — كبرتب وبدل تمثيل — يبلغ خمسة آلاف جنيه سنوياً ، ومن ثم تارة تطبيقاً لحكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر — لا يسوغ للسيد وكيل محافظ البنك المركزي أن يحصل على بدل الحضور المقرر لأعضاء اللجنة العليا للنقد ، إذا توجب على حصوله على هذا البدل أن جاوز بمجموع ما يتقاضاه سنوياً مبلغ خمسة آلاف جنيه .

لهذا انتهى الرأي إلى تأييد الفتوى الصادرة من اللجنة الثالثة للتسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ ، وإلى انتهت إلى أنه لا يسوغ للسيد وكيل محافظ البنك المركزي المصري أن يحصل على بدل الحضور المقرر لأعضاء اللجنة العليا للنقد ، إذا جاوز به مجموع ما يتقاضاه سنوياً من البنك كبرتب وبدل تمثيل مبلغ خمسة آلاف جنيه .

(فتوى ٩ في ١٨/١٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٢٨) .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان — عدم استحقاق المراقب المالي لوزارة التربية والتعليم وبدل وزارة الخزانة بدل حضور جلسات لجان ممارسة طبع الكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم — وعدم استحقاق مندوبي مجلس الدولة لهذا البدل

ملخص النقض :

أن السيد المراتب المالى لوزارة التربية والتعليم وممثل وزارة الخزانة في لجنة طبع الكتب المدرسية قد طلب صرف بدل حضور جلسات الممارسة التي وافق السيد الوزير على إجرائها بين مطابع القطاعين العام والخاص لطبع الكتب اللازمة للوزارة للعام الدراسي ١٩٧٢/٧١ ، وأسس طلبه على ما يقضى به القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ ، وقد اشترطت الشؤون القانونية في الكتاب المشار اليه الى أنه لما كان مندوب مجلس الدولة يحضر هذه اللجان ، فقد تسلمت عن مدى استحقاق سيادته لهذا البدل .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على أنه « تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واعضاء اللجان الاخرى التي يصدر بتشكيلها قانون او قرار جمهوري . ويجوز منح المكافأة او بدل الحضور لاعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » . ونصت المادة الثانية على أنه « لا تمنح المكافأة او البدل المشار اليه في المادة السابقة للاعضاء المدرجة وظائفهم في الجهة التي يعتمد بخصوصها المجلس او اللجنة او يكونون منتدبين او معارفين لها » .

ومن حيث أنه بالنظر الى أن السيد المراتب المالى لوزارة التربية والتعليم وممثل وزارة الخزانة في اللجان المذكورة ينتدب بحكم وظيفته وطبقا لتوزيع وزارة الخزانة للعمل في وزارة التربية والتعليم المعهود بخصوصها اللجان المذكورة فانه لا يستحق أن يصرّف اليه أية مكافأة او بدل حضور عن هذه اللجان .

أما بالنسبة الى السيد مندوب مجلس الدولة فان اشتراكه في عضوية هذه اللجان يعتبر من صميم عمله الاصلى بمجلس الدولة طبقا لما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات،

ناشراكه فيها واجبا قانونيا مقروا، أى جزءاً من واجبات وظيفته ومن ثم فلا يستحق عنها بدل حضور طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة مندوب وزارة الخزانة ومندوب مجلس الدولة بدل حضور جلسات لجان ممارسة طبع الكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم نظراً لاشتراكهم في عضويتها .

(ملف ٥٢٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)

قائمة رقم (٢٢٩)

المبحث ٤

العمالون بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لتوقعات المرض والطلب لبعض السلع الرئيسية بالجمهورية العربية المتحدة في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ — سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية، على مكافآت العاملين بالمشروع المشار اليه — سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافاة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان على مكافاة وبدل حضور الجلسات المقرر لاجراءات اللجنة العليا للمشروع — سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت على من عدا اعضاء اللجنة العليا من العاملين في المشروع .

ملخص النقوى :

في ٢٢ من يونية سنة ١٩٦٤ تعلقبت الولايات المتحدة الامريكية مع وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة واتفق الطرفان على ان تقوم وزارة الزراعة المصرية ببحت اقتصادى يتعلق بتحديد مقدار الواردات

المتوتعة للجمهورية العربية المتحدة من القمح ودقيق القمح والسمادة
ومنتجات الالبان والزيوت والدخان ودراسة الصادرات الموقعة من القطن
والمنسوجات الصطنية والبنور الزيتية والارز والموايح والحضروات من سنة
١٩٧٠ ، ١٩٧٥ بالجمهورية العربية المتحدة ، ومعرض نتائج هذه الدراسات
على ممثلى وزارة الزراعة الامريكية - ونص هذا العقد على التزام حكومة
الولايات المتحدة الامريكية بدفع مبلغ ٣٢٥٤٢ ج مصرى لوزارة الزراعة
بالجمهورية العربية المتحدة لأجراء الأبحاث المطلوبة طبقا لهذا العقد - كما
نص العقد على أن تقوم وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة بتعيين
الباحثين .

وفى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥
بتشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع وأخرى تنفيذية للمشروع (من
العاملين فى الدولة) .

وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ اجتمعت اللجنة العليا للمشروع
وحددت مكافآت العاملين بالمشروع فى غير أوقات العمل الرسمية على
النحو التالى : -

(أ) يمنح السادة أعضاء اللجنة العليا - غير الأعضاء فى اللجنة
التنفيذية - مكافأة جلسات بواقع عشرة جنيهات من كل جلسة .

(ب) يمنح عضو اللجنة التنفيذية للمشروع مكافأة خبرة شهرية
تعادل ٥٠ ٪ من راتبه الشهري بحد أدنى ثلاثين جنيها وبحد أقصى خمسين
جنيها شهريا .

(ج) يمنح المساعدون الفنيون وسكرتير اللجنة التنفيذية مكافأة خبرة
شهرية تعادل ٥٠ ٪ من الراتب الشهري لكل منهم وبحد أدنى خمسة عشر
جنيها وبحد أقصى خمسة وعشرين جنيها .

(د) يمنح كل من الاداريين والفنيين مكافأة شهرية قدرها عشرة
جنيهات .

(هـ) يمنح كل من السعاة مكافأة شهرية قدرها خمسة جنيهات ..

ومن حيث أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية المجتذبة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه فيما عدا حالات الإعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو للجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمس مائة جنيه) في السنة .

ولا تسري هذه القيود على المؤنوس والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الأعمال العلمية والفنية والأدبية إذا انطبق عليها وصف المستفاد المخصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن عملية حق المؤلف إنشاء مدله .

كما لا تسري على الأجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق عن المحاضرات والدروس وأعمال الإمتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

ومن حيث أن المادة (٥) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المذكور تنص على أنه يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات أو المؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتخبين والمديرين في الشركات المساهمة أولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية .

ومن حيث أن المادة (٧) من هذا القانون تنص على أنه يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الأجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المبدأ السابقة على أساس ما يستحقه في سنة ميلادية كاملة وتجرى الحاسبة في نهاية ديسمبر من كل سنة .

ويؤول إلى الخزانة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأدنى .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تخص على أن تسرى لحكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :-

(أ)

(ب)

(ج)

(د) الاجور والمكافآت الإضافية

(هـ)

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها المملون المنتخبون أو المعلمون في الداخل ملاحظة على مرتباتهم الأصلية .

ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال . . . والمكافآت التي يتقاضاها المملون من الأعمال العلمية والأدبية والفنية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف إنشاء وإدائها لا تسرى على . . . والمكافآت المستحقة للإشراف على البحوث العلمية .

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تناول كلمة المرتبات مهما اختلفت صورها التي يتقاضاها الموظفون العموميون نظير الأعمال التي يؤديونها في أية جهة خارج نطاق الوظيفة الأصلية وقد أشار المشرع في المادة الأولى منه إلى بعض تلك الجهات على سبيل التيسير لا على سبيل الحصر وهي الحكومة والشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات العامة والخاصة - أي أن كل موظف عام يؤدي عملاً إضافياً يتقاضى عنه راتباً أو أجراً أو مكافأة يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالشروط والإجراءات الواردة فيه .

ومن حيث أن التلبيح من العقد السالف البيان أن وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة هي التي تماقتت مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والتزمت بتنفيذ العقد وتحمل مسؤوليات العمل وقد أصدر السيد وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للمشروع وأخرى تنفيذية له وأعضاء اللجنين العليا والتنفيذية من العاملين بالدولة أى أن العمل فى هاتين اللجنتين هو عمل فى جهة حكومية وليس عملاً فى هيئة أجنبية وأن وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة هي التي تقوم بدفع مكافآتهم بوصفها هي الجهة التي كلفتهم العمل بالمشروع — أما التزام حكومة الولايات المتحدة بدفع نفقات هذا البحث الاقتصادي فهذا الالتزام قائم بين الحكومتين أما العاملون فى المشروع الذين كلفتهم وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة العمل به فإن علاقتهم هي بوزارة الزراعة لا بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية — وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه العاملون فى المشروع يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ومن حيث أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه تسرى على المكافآت المستحقة لأعضاء اللجنة التنفيذية للمشروع لأن هذه اللجنة تختص بأعداد البحوث العلمية التي لا تعتبر مصنفاً فى مفهوم الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف — كما تسرى أيضاً أحكام هذا القرار على المكافآت التي تمنح للمساعديين الفنيين وسكرتير اللجنة التنفيذية والإداريين والنساجين والسعاة العاملين فى المشروع .

ولكن أحكامه لا تسرى على المكافآت التي يتقاضاها أعضاء اللجنة العليا للمشروع وذلك لأن اختصاصها طبقاً للقرار الوزاري رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ هو الإشراف على البحوث العلمية ، وأما تسرى عليها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان الذي ينص فى المادة الثانية منه على أن لا تمنح المكافأة أو بدل الحضور المشار إليها فى المادة الأولى منه للأعضاء المدرجة وظائفهم فى الجهة التي ينتمون إليها بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون مندوبين أو ممثلين لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة

١٩٥٧ تسرى على مكلفات العاملين بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لجاللة العرض والطلب للسلع الزراعية الرئيسية والصادر بها بقرار اللجنة العليا للمشروع في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

وإن أحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ تسرى أيضا على مكلفات وبدل حضور الجلسات المقرر لأعضاء اللجنة العليا للمشروع .

وأن أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسرى على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين في المشروع ..

(نقوى ٦٢٦ في ١٩٦٨/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

سريان أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على التسهيلات التي يتكفلها العاملون بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لتوقعات الممرض والطلب لبعض السلع الرئيسية بجمهورية مصر العربية ما بين عام ١٩٧٠، ١٩٧٥ - سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على مكلفات وبدل حضور الجلسات المقررة لأعضاء اللجنة العليا للمشروع ، وأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين بالمشروع .

ملخص الفتوى :

في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦٤ تماثلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع وزارة الزراعة في مصر على أن تقوم وزارة الزراعة المصرية ببحث اقتصادي يتعلق بتحديد مقدار الواردات المتوقعة للجمهورية المصرية من التمح وتبقي التمح والفرّة ومنتجات الالبان والزيوت والدخان وفراصة والصادرات المتوقعة من القطن والمنسوجات القطنية والبذور الزيتية والأرز والموالح والحشوات من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ بجمهورية مصر العربية ومصرغين نتائج هذه الدراسات على ممثلى وزارة الزراعة الامريكية ، ونص العنسد

على التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بنفع مبلغ ٢٢٥٤٢ جم لوزارة الزراعة المصرية لإجراء الأبحاث المطلوبة ، كما نص المقتد على أن تقسم وزارة الزراعة المصرية بتعيين الباحثين اللازمين لهذا المشروع . وفى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع ولجنة تنفيذية للمشروع من العاملين بالدولة . وتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ اجتمعت اللجنة العليا للمشروع وحدثت مكلفات العاملين فى هذا المشروع فى غير أوقات العمل الرسمية على النحو التالى :

(أ) ينح أعضاء اللجنة العليا — من غير الاعضاء فى اللجنة التنفيذية — مكلفات جلسات بواقع عشرة جنيهاً عن كل جلسة .

(ب) يمنح عضو اللجنة التنفيذية للمشروع مكافأة خبرة شهرية شاملة تعادل ٥٠ ٪ من الراتب الشهري بحد أدنى ثلاثين جنيهاً بحد أقصى خمسين جنيهاً فى الشهر .

(ج) يمنح المساعدون الفنيون وسكرتير اللجنة التنفيذية مكافأة خبرة شهرية تعادل ٥٠ ٪ من الراتب الشهري لكل منهم بحد أدنى خمسة أشهر جنيهاً وبحد أقصى خمسة وعشرون جنيهاً شهرياً .

(د) يمنح الإداريون والنساحون مكافأة شهرية شاملة قدرها خمسة جنيهاً .

وقد سبق للجمعية العمومية ان انتهت بجلسة ١٩٨٦/٦/١٢ الى ان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تسرى على مكلفات العاملين بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لحالة المرض والطلب للسك الزراعية الرئيسية والصادر بها قرار اللجنة العليا للمشروع بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ وان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان تسرى ايضا على مكافأة وبديل حضور الجلسات المقررة لاسضاء اللجنة العليا وان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسرى على من هذا اعضاء اللجنة العليا من العاملين فى المشروع . الا ان الوزارة طلبت اعادة عرض الموضوع مرة اخرى على الجمعية .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية معجلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « فيها عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهنتات او في المجالس او في اللجان او المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠ ٪ جتيه (خمسمائة جنيه) في السنة .

ولا تسري هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون من الاعمال العلمية والفنية والادبية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المخصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء .

كما لا تسري على الاجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق من المحاضرات والدروس واعمال الامتحانات بالجامعات والامامد العالية .

وتنص المادة الخامسة على انه « يقصد بالموظف في تطبيق احكام هذا القانون الموظفون والمستخدمين والعمال الدائمون او المؤقتون بالحكومة او بالهنتات او المؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وامضاء مجالس الادارة والاعضاء المنتخبين والديرين في الشركات المساهمة . اولئك الذين يعينون كمظلين او مندوبين للحكومة او الهنتات او المؤسسات العامة او يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الادارية » .

كما تنص المادة السابعة من هذا القانون على انه « تحسب الحصد الاقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المواد السابقة على اساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجسرى انحاسبية في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة . ويؤول الى الخزائنة العامة المبالغ الذي يزيد على الحد الاتصى » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت تنص على أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت الآتية :

(أ)

(د) الأجور والمكافآت الإضافية .

(هـ)

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف النواحي .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو الممارسون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والإنتقال .. والمكافآت التي يتقاضاها العاملون عن الأعمال العادية والأدبية والفنية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف إنشاء وإداء ، كما لا تسرى على .. والمكافآت الممنوحة للأشراف على البحوث العلمية

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه تتناول كافة المرتبات التي يتقاضاها الموظفون العموميون نظير الأعمال التي يؤدونها في أية جهة خارج نطاق الوظيفة الأصلية مهما اختلفت صورها ، وقد أثار المشرع في المادة الأولى من هذا القانون إلى بعض تلك الجهات على سبيل التسهيل وليس على سبيل الحصر وهي الحكومة والشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات العامة والخاصة أي أن كل موظف عام يؤدي عملا أصليا يتقاضى عنه راتبا أو اجرا أو مكافأة يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالشروط والأوضاع الواردة به .

ومن حيث أن الثابت من العقد المبرم بين حكومة الولايات المتحدة لأمريكا ووزارة الزراعة بمصر أن هذه الوزارة هي التي تتعاقدت مع

الحكومة الأمريكية والتزمت تنفيذ العقد وتحمل مسئوليات العمل . وقد أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للمشروع وأخرى تنفيذية له من العاملين بالدولة ، أى أن العمل في هاتين اللجنتين هو عمل في جهة حكومية وليس مملا في هيئة أجنبية ، وأن وزارة الزراعة المصرية هي التي تقوم بدفع مكافآتهم بوصفها الجهة التي تكلفتهم بالعمل بالمشروع . أما التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدفع نفقات هذا البحث الاقتصادي فهو التزام قائم بين الحكومتين الأمريكية والمصرية ، أما العاملون في المشروع — الذين تكلفتهم وزارة الزراعة المصرية بالعمل فيه — فإن علاقتهم هي بوزارة الزراعة المصرية لا بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه العاملون في المشروع سالف الذكر من أجور ومكافآت اضافية يخضع للقيود الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ولا يقال في هذا المقام ان وزارة الزراعة لا تمنع ان تكون وكلاء عن وزارة الزراعة الأمريكية في الصرف على المشروع من الاموال التي خصصتها له ، ذلك ان نصوص الاتفاق تاطلعة في ان وزارة الزراعة المصرية هي التي تقوم بهذه الابحاث وتكفل العاملين في المشروع بمفرقتها ، فتكون العلاقة قائمة بينها وبينهم وليس بين وزارة الزراعة الأمريكية وبينهم .

ومن حيث ان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تسرى على المكافآت المستحقة لاعضاء اللجنة التنفيذية للمشروع لان هذه اللجنة تختص باعداد البحوث العلمية التي لا تعتبر بمسئلا في مفهوم الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف ، كما تسرى احكام هذا القرار ايضا على المكافآت التي تمنح للمساهمين الفنيين وسكرتير اللجنة التنفيذية والاداريين والنساحين والسعاة العاملين في هذا المشروع ، الا ان احكامه لا تسرى على المكافآت التي يتقاضاها اعضاء اللجنة العليا للمشروع وذلك لان اختصاصها طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ هو الاشراف على البحوث العلمية، وقد استثنيت هذه المكافآت من احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وإنما تسرى عليها احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان الذي يبتى في مادته الثانية على الا تمنح المكافاة او بدل الحضور المشار اليها في المادة الاولى

منه للأعضاء المرفجة وظائفهم في الجهة التي يتعدد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو معارفين لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى تأييد رأيها السابق الذي انتهى إلى أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٢ تسرى على مكافآت العاملين بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لحالة العرض والطلب للسلع الزراعية الوثيمية والصادر بها قرار اللجنة العليا للمشروع في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ . وأن أحكام القرار الجمهوري رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ تسرى أيضا على مكافآت وبدل حضور الجلسات المقررة لأعضاء اللجنة العليا للمشروع . وأن أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسرى على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين بالمشروع .

(ملف ٤٢٢/٤/٨٦ - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧١)

تطبيق :

يلاحظ أن المادة ٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باستدار نظام العاملين المدنيين بالدولة نشت على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

قاعدة رقم (٢٣١)

المستأ :

مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان - مؤسسات عامة - المؤسسات التي لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسات عامة في تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بأصدار قانون المؤسسات العامة ومنها البنك المركزي المصري - القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان - شمول حكمه لجميع المؤسسات العامة دون تمييز - البنك المركزي المصري - القرار الجمهوري رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجلس إدارته - نص المادة الثامنة من القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه - أثره - إلغاء القرار رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ عن تاريخ العمل بالقرار

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ - خضوع مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك المذكور
لاحكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ من تاريخ العمل به .

ملخص الفتوى :

لما كانت مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجلس إدارة البنك
المركزي المسمى قد حددت بالقرار الجمهورى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ الصادر
استنادا الى المادة ٢٢ من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام
الاساسى للبنك المركزي المصري .

ولما كان رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص الاصيل باصدار
قرارات انشاء المؤسسات العامة ووضع نظمها ونظم التوظيف على
اختلاف تاسيسها وقد أصدر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة
عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان وقد أوضحت المادة الاولى منه
الهيئات والمؤسسات العامة التي يمنح أعضاء مجلس إدارتها هذه المكافآت
والبدلات فنصت على أن تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات
أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس
البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو
قرار جمهوري .

كما نصت المادة الثالثة بأنه لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو
بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس
البحوث والمعاهد واللجان الأخرى على حصة جنيهات للمضو في كل جلسة
ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها في السنة . ونصت المادة الثانية من
هذا القرار على أن يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

وقد أوضحت الجمعية التمهيدية في فتاها السابقة الصادرة بجلسته
٢ مارس سنة ١٩٦٦ أن رئيس الجمهورية قد أتمم في نصوص القوانين
الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه من شمول حكمه لجميع
المؤسسات العامة دون تعيين وقد قصد بإصداره توضيح المعللة المالية
بها يتعلق بمكافأة العضوية أو بدل حضور الجلسات لأعضاء مجالس إدارة
الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد
واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري .

وزارى : - ووضع حد للفظو فى تقدير المكلفات وبدلات الحضور وتاكيدا لهذا نص المشرع فى المادة الثامنة من القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه - ويترتب على أعمال هذا النص إلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ وانتهاء العمل به من تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ والعمل بأحكامه لا يفسر القرار الخاص بتحديد مكانة عضوية وبدل حضور مجلس إدارة البنك المركزى من الرأى الذى سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٦٦ ما دام أن أحكامه مخالفة لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ وتعتبر ملغاة بصوره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى للتوى والتفريع الى تأكيد رأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٦٦ .

(غنوى ٤٠٤ فى ١٠/٤/١٩٦٧)

(طبقت الجمعية ذات المبدأ فى الفتوى الصادرة بذات الجلسة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٧ فى شأن مكانة عضوية وبدل حضور أعضاء مجالس إدارة بنك الائتمان القارى) .

قامعة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

لا يجوز للعامل الحصول على بدل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر إذا كان يتقاضى بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنوياً وذلك تطبيقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ - عدم جواز القول بأن بدل حضور جلسات مجلس إدارة هذه الجمعية يعتبر من قبيل المكلفات عن الأعمال العملية والأدبية والفنية التى لا تخضع للقيود الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ - أسس ذلك أن بدل الحضور إنما يصرف نظير حضور جلسة

مجلس الإدارة وبهذه المثابة لا يمكن أن يختلط بالأجور والمرتبات والمكافآت
التي يقتضاها العاملون عن الأعمال العلمية أو الأدبية أو الفنية .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية التعاونية للطبع والنشر انشئت بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ في ظل احكام القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية ،
واقد خضعت هذه الجمعية لاحكام القانون الصادر في شأنها بالدولة
والانفراد حيث لم يصدر قرار باعتبارها جمعية تعاونية عامة خاضعة
لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات
القطاع العام والجمعيات التعاونية التي تملكها الدولة او تساهم فيها ،
كما خضع العاملون في الجمعية المشار اليها لاحكام قانون العمل . وظلت
الجمعية تباعث اختصاصها على هذا النحو لتحقيق اغراضها المتعلقة
بتحسين حالة اعضائها اقتصاديا واجتماعيا وذلك عن طريق اصدار
الجرائد والمجلات لنشر الوعي التعاوني وتوجيه التعاونيين ، الى ان
صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٩ وقضى بان تؤول
الى الاتحاد الاشتراكي العربي ملكية الجمعية التعاونية للطبع والنشر
وجميع منشاتها وتنشأ لها مؤسسة صحفية تسمى دار التعاون للطبع
والنشر تتولى نشر الوعي الاعلامي والاجتماعي بين الفلاحين والعمل ودعم
التنظيمات التعاونية وخدمتها في مجال الطباعة والنشر .

وحيث ان مثار البحث في الموضوع المعروض يتعلق بهدى انطباق احكام
القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على المبالغ التي يقتضاهاها
المهندسون بمقابل حضور جلسات مجلس ادارة هذه الجمعية رغم
كونها من اشخاص القانون الخاص فانه بالرجوع الى هذا القرار يبين
ان المسادة (١) تنص على ان تسرى احكامه على البدلات والاجور
والمكافآت الآتية %

(١) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل
معين ويقوم بهئة معينة تتفق مع هذا المؤهل

(ب)

(و) مكلفات عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

كما تنص المادة (٦) منه بأنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيهها أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكلفات التي يسرى عليها هذا القرار ، فإذا كان البديل المقرّر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعمال أن يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الأجور أو المكلفات التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة » وتنص المادة (٧) على أن « يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهات الإدارية للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة — عدا الهيئات العامة للسيد الأعلى سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكلفات في الداخل » وأخيرا فإن المادة (٨) من القرار المشار إليه تقضي بأن ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وعلى وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . وأنه استنادا إلى نص هذه المادة صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ بمقتضى المادة (١) أن « تعد بالوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سجلا لأبواب ما يتقاضاه العاملون من البدلات والأجور والمكلفات والمبالغ المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالإضافة إلى مرتباتهم أو مكلفاتهم الأساسية وذلك لأجراء الحاسبة بمقتضاها » كما أوجبت المادة (٢) من هذا القرار على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ومؤسسات القطاع الخاص التي تستخدم عاملين يتبعون إحدى الجهات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار وتصرف لهم بدلات أو أجور أو مكلفات أو مبالغ إضافية على مرتباتهم أو مكلفاتهم الأصلية إخطار الجهات التي يتبعونها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ التحاقهم بالعمل أيهما أقرب وكذلك في خلال أسبوع عقب كل صرعية بمقدار ما صرف لهم ومقتدار الاستقطاعات المختلفة ومفرداتها مع بيان الأعمال التي قاموا بها وتاريخ الالتحاق بالعمل وتاريخ الانتهاء منه » . وأخيرا فقد نصت المادة (٦) من هذا القرار على

أن « يؤدي العامل إلى الجهة التابع لها قيمة الزيادة من الحدود القصوى الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ شهرا بشهر في ذات السنة الميلادية التي يتم فيها الصرف وله أن يؤدي هذه الزيادة دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة التالية . وبالنسبة للزيادة التي حصل عليها العامل قبل صدور هذا القرار فعليه تسديدها مباشرة ، ومع ذلك يجوز للوزير المختص أن يوافق على تبسيطها لمدة اثنتاهما سنة . » .

وبين من مجموع النصوص المقدمة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ كان يسرى قبل الفائه بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الصادر بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - على العاملين بالتبعية بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة - عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي - والمؤسسات العامة سواء العاملين بالقياسون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من بدلات أو أجور أو مكافآت في الداخل لقاء الاعمال التي يؤديها للوزارات أو المصالح أو وحدات الإدارة المحلية أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو منشآت القطاع الخاص ، والمستفيد من ذلك أن المشرع قصد أن تسرى أحكام هذا القرار على المبالغ التي يحصل عليها أحد هؤلاء العاملين سواء بصفة أجر أو مكافأة أو بدل وسواء تم الصرف من خزانة الدولة أو خزانة إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو جهة خاصة ، فإذا كان العامل قد صرف مبالغ تجاوز الحد الأقصى الذي حددته المادة ٦ من القرار الجمهوري المشار إليه ومقداره ٥٠٠ جنيه سنوياً أو كان يتقاضى من جهة عمله الإضافية هذا المبلغ بصفة بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل تسليمة وجب عليه أن يرد الزيادة التي حصل عليها إلى الجهة التابع لها وفقاً للقواعد التي فصلتها المادة ٦ من القرار الوزاري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ .

ولما كان الثابت أن المهندس يتقاضى بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنوياً فمن ثم لا يجوز له وفقاً للمادة ٦ من القرار الوزاري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ أن يحصل على بدل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر ، فإذا كان قد حصل على مبالغ من هذه الجمعية بأي صفة من الصنفات المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وجب عليه ردها إلى الجهة التابع لها . ولا يسوغ القول

بأن مكافأة أو بدل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطابع والنشر الذي حصل عليه المهندس المذكور يعتبر من قبيل المكافآت عن الأعمال العلمية والإدبية والفنية التي لا تخضع للقيود الواردة في القرار الجمهوري للشئار إليه ، ذلك أن المكافأة أو بدل الحضور إنما يصرف نظير حضور جلسات مجلس الإدارة وبهذه المثابة يخضع لمصريح نص الفقرة (و) من المادة الأولى من القرار الجمهوري سلف الذكر ، ومن ثم فلا يمكن أن يخلط بالأجور والمرتبات التي يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية أو الأدبية أو الفنية التي تخرج عن القيود التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن المهندس يلتزم بأن يرد إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المبالغ التي تقاضاها كبديل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطابع والنشر وذلك أمعلا لنص المادة (٦) من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

(انتهى في ٢٤١ في ١٢/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدا :

مكافأة حضور جلسات المتخصصين عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقراره رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ تصرف لأعضاء الجمعية العمومية من ذوي الكفاءة والخبرة الفنية بواقع خمسة وعشرين جنيها عن كل جلسة - باقى أعضاء الجمعية العمومية من غير ذوي الكفاءة والخبرة بما فهم الوزير المختص في حالة رياسته للجمعية العمومية صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا لتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بأن يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرين جنيها عن كل جلسة - هذه التوصية لا تكفي بذاتها لمخ بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام - أساس ذلك أنها مجرد توصية أو توجيه يتعين أن تصدر بها الأداة القانونية اللازمة وتمثل في قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٥ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على أن « يكون للشركة جمعية عمومية بينما تنص المادة (٥٥ مكررا) على أن « تتكون الجمعية العمومية للشركة التي يملك كل رأسالها شخص عام أو أكثر على النحو الآتي : -

١ - الوزير المختص أو من ينوبه رئيسا .

٢ - ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .

٣ - خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع يختارهم المجلس .

٤ - أربعة من العاملين في الشركة تختار اللجنة التتالية الذين من بين أعضائها ويختار الأخران من بين العاملين بالشركة. غير أعضاء مجلس الإدارة ويصحب باختيارهما أو تحديد طريقة الاختيار قرار من الوزير المختص .

٥ - ثلاثة من ذوي الكفاية والخبرة الفنية في مجال نشاط الشركة أو في الشؤون الاقتصادية أو المالية أو الإدارية أو القانونية يصدر باختيارهم أو تحديد طريقة اختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

..... « كما استمرت تحت الجمعية العمومية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٠٤) لسنة ١٩٧٦ في شأن مكافأة المفسرة للأعضاء غير المتفرغين ذوي الكفاية والخبرة الفنية بمجالس إدارة شركات القطاع العام وعضويتها العمومية والمجالس العليا للقطاعات حيث نصت المادة الثانية منه على أن « تحدد مكافأة الأعضاء المختارين من ذوي الكفاية والخبرة الفنية بالجمعيات العمومية بشركات القطاع العام والمجالس العليا للقطاعات بمبلغ خمسة وعشرين جنيها للمنفرد من كل جلسة » وقد عدل هذا القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٠٢) لسنة ١٩٧٦ حيث نص في مادته الأولى

التالى « تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها عن كل جلسة لكل من : —

(١)٠٠٠٠٠٠٠٠

(ب) الاعضاء المعيّنين بالجمعية العمومية لشركات القطاع العام من بين قوى الكفاية والخبرة الفنية .

(ج) الاعضاء الذين يختارهم المجلس الاعلى للقطاع لحضور الجمعية العمومية لشركات القطاع العام من بين اعضائه ذوى الكفاية والخبرة الفنية « بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ اصدرت اللجنة العليا للتخطيط توصية تضمنت صرف مكافأة بدل حضور قدرها عشرة جنيهات لجميع اعضاء كل من المجلس الاعلى للقطاع والجمعية العمومية للشركة من غير الاعضاء المتفرغين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

وبما تقدم ان اعضاء الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام حسب التحديد الوارد في المادة (٥٥ مكرر - ١) من القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ بـ المشار اليه يتيسرون في خصوصية استحقاق مكافأة حضور الجمعيات العمومية قسمين :

الاول - ويضم اعضاء الجمعية العمومية من ذوى الكفاية والخبرة الفنية ، وهؤلاء يستحقون مكافأة الحضور المنصوص عليها من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ .

اما القسم الثانى فيضم باقى اعضاء الجمعية العمومية من غير ذوى الكفاية والخبرة بما فيهم الوزير المختص في حالة رئاسته للجمعية العمومية، وهؤلاء صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بأن يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيهات من كل جلسة .

وحيث ان ما اصدرته اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ برئاسة السيد / رئيس مجلس الوزراء لا يعنى أن يكون مجرد توصية او توجيه يتعين أن تصدر بها الاداة القانونية اللازمة ، وهو قرار من رئيس

مجلس الوزراء بهذه الصفة وحدها ، واذا لم يصدر بهذا القرار ، فإن هذه التوصية لا تكفي بذاتها لمنح مكانة بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم كفاية توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ المشار اليها لتقرير بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام .

(ملف ٨٦/٤/٨٨١ جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

أهمية رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة لهيئة القطاع المستثمر للنقل البحري في تقاضي بدل حضور الجلسات التي يتولون رئاستها ، طبقاً لقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٤ .

ملخص الفتوى :

قضت المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته قضت بأن يتولى إدارة الشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر مجلس يتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يقل من سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل مجلس إدارتها على النحو التالي :

(أ) رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح من شاغلي الوظائف العليا في الشركة ، وينتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة

(ج) ويجوز بقرار من الوزير المختص أن يضم المجلس مضمين غير متفرعين من ذوى الخبرة والكفاءة الفنية في مجال الشركة

كما استظهرت الجمعية العمومية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه أنه فوض الوزير المختص في تحديد بسند حضور لغير اعضاء مجلس الإدارة من ذوى الكفاءة والخبرة وذلك بما لا يزيد على خمسة وعشرين جنبها للجلسة الواحدة . واخيرا استظهرت الجمعية العمومية أن قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر حدد يدل حضور جلسات إعضيائه مجلس إدارة الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للنقل البحرى ، من غير الاعضاء ذوى الخبرة والكفاءة الفنية بواقع خمسة عشر جنبها للجلسة الواحدة .

ولما كان رئيس مجلس إدارة الشركة لا يعد وأن يكون عضوا من اعضاء المجلس يدخل في تكوينه ويتولى رئاسته ولا تنفى رئاسته المجلس عضويته . وبذلك يتحقق فيه الوصف الذى ينشأ عنه استحقاق المكافأة . ويظهر ذات ما يضيق بالجمعية العمومية أن اراته بجلستها المقبودة في ١٩٨٢/١٢/٢٠ والذى انتهت فيه الى اعتبار الوزير المختص في حالسنة رئاسته الجمعية العمومية للشركة من ضمن اعضائها من غير ذوى الكفاءة والخبرة .

(ملف ٤٧/٢/٣٦١ جلسة ١٥/٥/١٩٨٥)

الفصل التاسع

بمعدل خطير

قاعدة رقم (٢٢٥)

الجدد :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٥٧ بصرف علاوة الخطير للأفراد الذين يملكون في المواد المتفجرة أو في تطهير الصحراء الغربية من الألغام - صدور قرار وزير الحربية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الأعمال التي تصرف عنها هذه العلاوة والأفراد الذين يستحقونها وقواعد وشروط منحها - صدر قرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١ وما تبعه من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بتلك العلاوة من الميزانية - ولا يجوز وقف صرف هذه العلاوة استناداً إلى هذا القرار أساساً ذلك مخالفة حكم القانون - قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ما لم يتم المفاوضة بإداة تشريعية من نفس المدة فإنه يظل قائماً ومنتجاً لآثاره حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر بالمخالفه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإنه يضمن على هذه المحكمة وهي بمسبيل تحديد أي من طرفي الخصومة يلتزم بمصروفاتها أن تتصدى لبحث مدى مشروعية القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الحربية والقبائل العام للقوات المسلحة بوقف صرف علاوة الخطر لمستحقينها اعتباراً من ١٩٦٧/٧/١ وما إذا كان هذا القرار وما اقترن به من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بهذه العلاوة بين ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨. يترتب عليه إلغاء قرار مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة في ١٩٥٥/١١/٢٢ وقرار

رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ بتقرير وتنظيم صرف هذه
الملاوة .

ومن حيث أنه باستعراض التشريعات التي صدرت في شأن ملاوة
الخطر يبين أنه بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ والنسق مجلس الوزراء
على مذكرة اللجنة المالية بتنظيم صرف علاوة الخطر للأفراد الذين يعملون
في المواد المتفجرة وفي تطهير الصحراء الغربية من الألغام ثم صدر الأمر
العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ متضمنا قواعد وشروط صرف هذه
الملاوة . وبتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ والنسق رئيس الجمهورية
بالقرار رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ على مذكرة اللجنة المالية رقم ٤٢٦/١ حربية
التي تضمنت ما يأتي : صدر قرار من مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٥٥ بتحديد منات علاوة الخطر التي تصرف للأفراد الذين يعملون
في المواد المتفجرة أو في تطهير الصحراء الغربية من الألغام على النحو
التالي :

الأفراد الذين يعملون في المواد المتفجرة .

١ — الضباط والموظفون المدنيون من الدرجة السادسة بما فوق
جنسياتهم .

٢ — الموظفون من الدرجة السادسة والمستخدمون الخارجون عن الهيئة
وضباط الصف والعساكر ٢ جنيهاً .

الأفراد الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام :

— الضباط من رتبة الصاغ فما فوق ٢٠ جنيهاً .

— الضباط من رتبة الملازم واليوزياتي ١٥ جنيهاً .

— ضباط الصف ٦ جنيهاً .

— العساكر ٣ جنيهاً .

علاوة الخطر للموظفين المدنيين (شاملة بدل السفر) :

— الضباط من رتبة الملازم واليوزياتي ١٥ جنيهاً .

— الموظفون من الدرجة السابعة فما فوقها ١٠ جنيهاً .

— المستخدمون الخارجون عن هيئة العمال ٦ جنيهاً .

ويؤخذ من كتابات وزارة الحربية أن هذه العلوة قد تقرر بناء على ما أسفر عنه بحث الجهات المختصة للقوات المسلحة والمصانع الحربية في المؤتمر الذي سبق أن عقد لهذا الغرض في فبراير سنة ١٩٥٤ واعتبرت قراراته من لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية بجلستها المنعقدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولما كانت هذه القرارات قد تضمنت تحديد الأعمال التي يصرف عنها علوة الخطر ومقدارها تبعا لدرجة الخطورة وكذلك شروط صرفها وعدم جواز الجمع بينها وبين البعض الآخر مما لم ينص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٥٥ مفصلا عما سبق أن تضمنته قرارات المؤتمر المذكور من حيث منح علوة الخطر إلى العمال الذين يقومون بأعمال خطيرة أسوة بالوطنيين والمستخدمين الخارجيين والهيئة وكذلك إلى طواقم كاسحات الألغام البحرية التي تكلف بإزالة الألغام البحرية أو بثها في منطقة الألغام البحرية علما بأن الظروف الحالية قد اقتضت تكليف بعض أفراد القوات البحرية المختصين بتطهير منطقة قناة السويس والقناة من الألغام البحرية نتيجة للمعاملات الحربية الأخيرة .

لذلك توصى وزارة الحربية بالموافقة على ما يأتي :

١ - منح العمال الذين يتعرضون لنفس الخطر الذي تقرر من أجله صرف علوة الخطر علوة مماثلة وبالفئات المحددة للموظفين من الدرجة دون السادسة والمستخدمين الخارجيين من الهيئة وضباط الصف وهي :

(٢) جنيه شهريا للعمال الذين يعملون في المواد المتفجرة .

(٦) جنيه شهريا للعمال الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام شاملة بدل السفر .

٢ - منح أفراد القوات البحرية الذين يقومون بإزالة الألغام البحرية أو بثها في منطقة الألغام البحرية علوة الخطر بنفس الفئات المقررة للأفراد الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام .

٣ - الأفراد الذين يقومون بأعمال التخزين في مخازن الذخيرة

والفرقعات بالقاعدة التي تخزن فيها الذخيرة والفرقعات بعد انتهاء صناعتها
وتعبئتها تصرف اليهم علاوة الخطر بنصف الفئات المقررة .

يكون صرف علاوة الخطر تبعاً لدرجة خطورة الأعمال طبقاً لما يقرره
المسيد وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة في حدود نفس الفئات
المحددة بهذا القرار وبالقرار الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وذلك
بشروط والأحكام التي سبق ان أقرتها لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية
بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بتنظيم وصرف علاوة الخطر .

وتنفيذاً لهذا القرار أصدر وزير الحربية في ٩ من نوفمبر سنة
١٩٥٧ الأمر رقم ٢٥٤ بأضافة بعض التعديلات على الأمر العسكري رقم ٣٤
لسنة ١٩٥٦ ثم أصدر القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ متضمناً تصديق العمل
الذي يصرف عنه علاوة الخطر والأفراد الذين يستحقونها وقواعد وشروط
منحها ونص في المادة الثالثة منه على أن يعمل به اعتباراً من
١/٧/١٩٦٦ ، وبتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ صدر قرار القائد
العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بالقرار رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٧ المشار اليه علي أن يعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٦٧ وبتاريخ
٢٦ من يوليو سنة ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ بالقضاء
قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن علاوة الخطر ونص في المادة الثانية
منه على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وفي
٢١/٥/١٩٧٧ صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٧ بالقضاء قرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧
وصرف علاوة الخطر عن المدة من ١/٧/١٩٦٧ الي ١٠/٨/١٩٧٥ لمستحقها
طبقاً لقرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار
اليه .

ومن هذا العرض يتضح بجلاء أنه فيما هذا القانون رقم ٧٤ لسنة
١٩٧٥ فإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٥٥ وقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن علاوة الخطر لم يصدر بالفائتية
أو وقف العمل بهما تشريع من نفس المرتبة أو أعلى منها مرتبة وإذا كان
من المسلمات في فقه القانون أنه إذا صدرت قاعدة تنظيمية بأداة من درجة
معينة فلا يجوز إلغاؤها أو تعديلها إلا بأداة من ذات الدرجة أو من درجة

أعلى منها فإن قرأى مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية المشار إليهما لم يستطعا في مجالي التطبيق بل يظل كل منهما قائما منتجا لآثاره حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الذي قرر إلغاءهما من هذا التاريخ .

وليس يخفى من هذا النظر صدور قرار وزير الحربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بقراره رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتصيد الإمببال التي تصرف عنها علاوة الخطر والأفراد الذين يستحقون هذه العلاوة ذلك أن اختصاص وزير الحربية في هذا الشأن وفقا لنص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية يقتصر على تحديد درجة خطورة الإمببال وقيمة العلاوة التي تستحق عنها بالفرط والإحكام التي سبق أن أقرتها لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولا يصحح ليشميل ما من شأنه وقف هذه العلاوة ومن لم فاته متى كان القاب أن قرار وزير الحربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه في بسوء الظروف التي صدر فيها وما أقرن به من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بعلاوة الخطر من ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ إنما قصد إلى وقف صرف تلك العلاوة فانه يحسم عدم الاعتماد به .

كذلك لا يتوالت التوسل بحذف الاعتمادات الخاصة بتلك العلاوة من الميزانية كمسور لوقف صرفها باعتبار أن حذف هذه الاعتمادات بمثابة إلغاء للقوات الصادرة بتخليها لمخالفة ذلك لما هو مقرر قانونا في شأن إلغاء النصوص التشريعية به على النحو الذي ورد به نص المادة الثانية من القانون المعنى .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن كلا من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بشأن علاوة الخطر يظل قائما منتجا لآثاره حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر بإلغائهما .

ومما لا يخفى صحة هذا النظر ويجليه أن مشروع القانون الذي تقدمت به وزارة الحربية لإلغاء هذين القرارين تخشيع النص الأول منه على أن يتم هذا الإلغاء اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٧ وقد ورد بقرار لجنة الأمن القومي والتنمية القومية بمجلس الشعب في شأن هذا المشروع

ما يلي ... اعلان الحرب العالمية الثانية تاهت القوات المتحاربة بيبك الانغام في الصحراء الغربية. وبعد انتهاء الحرب تركت الانغام على ما هي عليه . ولما بدأت مصر في التفتيش عن البترول في هذه المناطق كان من اللازم ازالة هذه الانغام الا ان مصر كانت تنقصها الخبرة في هذا المجال مما دفعها الى تشجيع الخبراء للقيام بهذه المهمة ورئي تشجيعا لهم منحهم حوافز يصدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٣ بتقرير علاوة خطر وتنظيم صرفها للأفراد الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الانغام .

وبعد العدوان الثلاثي القاسم على مصر سنة ١٩٥٦ ملئت قلعة السويس وسيناء بالانغام وكان من الضروري ازالة هذه الانغام بعد عودة القيادة المصرية الى هذه الاراضي ، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ مقرر منح علاوة خطر للعاملين في ازالة هذه الانغام وخلال المناطق الجبلية ، وفئات جديدة من العاملين مثل العاملين في ورش التخيير وغيرهم .

ثم صدر قرار نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتحديد العمل الذي يصرف عنه علاوة الخطر ، والأفراد الذين يستحقون صرف هذه العلاوة على ان تصرف في حدود الاعتماد المخصص لها في ميزانية وزارة الحربية وكان عدد العاملين المستفيدين بهذه العلاوة قليلا جدا وكذلك المبالغ التي تصرف لهم .

وبعد حزب يونية سنة ١٩٦٧ تطورت للقوات المسلحة واصبح كل فرد فيها يتعامل مع الانغام والمفرقات والمتجرات بكفاءة عالية ويتعرض كل منهم لنفس الخطر الذي يستحق عنه علاوة الخطر مما يوجب تطبيق القرار الجمهوري على جميع افراد القوات المسلحة وهذا يكلف الدولة مبالغ طائلة . لذلك روى عدم ادراج اعتبارات لهذه العلاوة في ميزانية وزارة الحربية لعام ١٩٦٧/١٩٦٨ ومن ثم روى إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وكذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

وكان منطقيا ان يلغى القرار الجمهوري المشار اليه بقرار جمهوري كذا قرار مجلس الوزراء ولكن نظرا لان الالغاء سيتم بأمر رجعي يستند الى موازنة ١٩٦٧/١٩٦٨ كما انه سيقتل حقوق بعض الافراد عن هذه الفترة وكذا الاحكام غير النهائية الصادرة من مجلس الدولة لذلك فقد كان لزاما

ان يكون الالغاء بقانون متقدمة الحكومة بهذا المشروع بقانون الذي نصت مادته الاولى على الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بشأن علاوة الخطر وذلك اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٧ ومن ثم لا تجوز المطالبة ببطل الخطر المشار اليه استناداً الى أحد القرارين المشار اليهما اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون ... » .

غير انه لدى مناقشة مشروع القانون المشار اليه بجلسته مجلس الشعب المنعقدة بتاريخ ٢١ من يونية سنة ١٩٧٥ رأى اغلبيية الاعضاء حذف عبارة « وذلك اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٧ » الواردة في نهاية المادة الاولى منه وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة حتى نشر القانون ومن ثم صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ بالفقطة هذين القرارين من تاريخ العمل به .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان المدمى يستبد الحق في علاوة الخطر محل المنازعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وليس من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم يكون محققاً دعواه ويتمين من ثم الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية مع الزام جهة الادارة المصروفات .

(طعن رقم ٦٨٢ ، ٧٣٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٧/٢)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبسطة :

الامر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن قواعد وشروط صرف علاوة الخطر للقائمين بأعمال الذخيرة — العمل الذي يصرف عنه هذه العلاوة — يشترط ان يكون العمل داخل مبنى الورشة أو المصنع أو المخزن المخصص له .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ حدد فئات علاوة الخطر للقائمين بأعمال الذخيرة من عسكريين ومدنيين

من مختلف الرتب والدرجات ثم صدر الأمر العسكري رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ متضمنا قواعد وشروط صرف هذه العلاوة حيث حدد العمل الذي يصرف عنه علاوة الخطر في أنه العمل الذي يتعرض للقائم به للخطر نتيجة اشتغاله بنفسه في المواد المفرقة أو المتفجرة داخل عمليات الأبحاث والتجارب والصناعة التي تدخلها المواد المفرقة الخام في جميع مراحل الإنتاج حتى تنتهي بعملية التعبئة ونص صراحة على أنه « يشترط في جميع العمليات السابقة أن تكون داخل مبنى الورشة أو المصنع أو المخزن المخصص لهذا » .

(أعلن ٥٥ لسنة ١١ في — جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١)

مادة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ — لا يجوز الجمع بين استحقاق بدل المخاطر المقرر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ وبدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الذي ينظم استحقاق هذا البدل .

ملخص الفتوى :

لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فإنه لا يجوز الجمع بين استحقاق البدل المقرر فيه وبدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق هذا البدل بصفة كلية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى استصدار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبنيين به في ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٧٢٠ في ١٩٨٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدا :

استمرار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المقينين به في ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

تضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ في مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزير الإصلاح الزراعى بدل طبيعة عمل بعد اتمى ٥٠ ٪ من المرتب او الاجر الاساسى لمن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الاحمر ومصرى مطروح والحافظات الواقعة جنوب محافظة اسيوط وبعد اتمى ٤٠ ٪ من المرتب الاساسى لمن يعملون بمناطق اصلاح محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى حتى محافظة اسيوط وكذلك من يعملون بمديرية التحرير ووادى النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البديل لبدلات (الاقابة والخطر والمعدوى والتفتيش والصحرء والاغتراب) ولما كان المستفاد من احكام هذا القرار انه يمنح العاملين الذين حددتهم بدلا ينطبق فى حقيقته ويجب فى صريح نص الفقرة الثانية من مادته الاولى على بدلات متمسدة تختلف فى طبيعتها ومستوياتها وهى بدلات الاقابة والخطر والمعدوى والتفتيش والصحرء والاغتراب ، وكان هذا القرار يمثل احكاما خاصة لا تنطبق الا على العاملين بهيئات وشركات اصلاح الزراعى فى مناطق مميّنة ، فان اعمال احكامه لا تتأثر باى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها طالما يقرر هذا النص العام انشاء صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالتطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠ ٪ كحد اقصى لبذل المخاطر واجازات منح بدل اقامة وبدل حرمان من مزاولة المهنة وبدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة بالخارج فان حكمها لا يؤثر فى تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يعمين منح

البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقاً لحكم مادته الأولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهاية الأجر بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لأن هذا القرار يمنح البديل بنسبة من الأجر الأساسى وليس من بداية ربط الدرجة وتبعاً لذلك فإنه لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فإنه لا يجوز الجمع بين استحقاق البديل المقرر فيه وبديل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق هذا البديل بصفة عامة .

(ملف ٩١١/٤/٨٦ جلسة ١٩/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المادة :

عدم أحقية العاملين القائمين بأعمال المجارى والصرف الصحى بمستشفيات هيا المركزى وجامعة القاهرة ومحافظه الجيزة في الاستفادة من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين في مجال المجارى والصرف الصحى وقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين في مجال المجارى والصرف الصحى على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامة ووحدات الحكم المحلى المشتغلين بالمجارى والصرف الصحى .. » وتنص المادتان ٢ و ٣ منه على منح العاملين الخاضعين لأحكامه ، بدل مخاطر ووجبة غذاء حسب الشروط المقررة لكل منهما . واستعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقمى ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ وتنص المادة الأولى من القرار الأول على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك في الأحوال والنسب المبينة فيما يلى بنسبة الأجر الاصلى للعامل ٦٠٪ للعاملين من شغافلى وظائف أعمال النفط والتسليك والتقاطات والمجسات اليدوية .

٥٠٪ للعاملين من شاطئ مختلف الوظائف بمحطات الرفع والتفنية والروائح والبدلات والشبكات والطرود وأعمال الترميمات الميكانيكية والمعالج والحدائق والتشجير والمحطات ٢٥٪ للعاملين في أعمال الخدمات المالية والإدارية والقانونية والأعمال المكتبية والخدمات المعلونة بدواوين وحدات الجارى والصرف الصحى . كما تنص المادة الأولى من القرار الثانى على أن يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه والذين تتطاب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل مقابلا نقديا من وجبة غذائية وذلك على الوجه الآتى :

خمس عشرة جنيها شهريا للعاملين في أعمال الفطس والتسليك والشنافات ... عشرة جنيهات شهريا للعاملين في محطات الرفع والتفنية والروائح والشبكات والطرود وأعمال الترميمات والحلة الميكانيكية والمعالج وأعمال التشجير بالمحطات وأعمال الخدمات المالية والإدارية والمكتبية بأجهزة الصرف الصحى .

ومفاد ذلك أن المشرع بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه حدد الخاضعين لأحكامه بأنهم العاملون بالهيئات القومية والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى العاملة في مجال الجارى والصرف الصحى مقرر لاعتبارات خاصة تتعلق بطبيعة وظروف العمل في هذه الجهات ، بمنحهم بدل مخاطر ووجبة غذائية أو مقابل نقدي عنها وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء . وقد صدر قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٢ وتضمنتا القواعد التى يتم على أساسها منح بدل المخاطر والمقابل النقدي للوجبة الغذائية ، وقد أحال قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليهما الى القانون في حديد النافضين لأحكامه . وهؤلاء حددهم القانون المذكور بكل وضوح وبيان بأنهم العاملون في الجهات التى حددها . وهى الهيئات القومية والعامة القائمة على شئون الصرف الصحى وكذلك الهيئات القائمة على هذا المرفق بوحدات الحكم المحلى .

فالمستفيدون بأحكام القانون هم فقط من حددتهم من القانونين بالأعمال التى حددها وهى أعمال الجارى والصرف الصحى في الجهات القائمة على ذلك . فلا يتسع النص ليشمل من قد يقوم بأعمال تتشابه بتلك الاعمال في غير المرافق القائمة عليها كالعاملين في مجال الجارى والصرف الصحى بمستشفيات هبها المركزى وجامعة القاهرة ومحافظة الجيزة لان تلك

الجهات ليست من الجهات التي تتولى مرفق الجارى والصرف الصحى .
تمن ثم لا يستفيد العاملون بها القانون بأعمال الجارى والصرف الصحى
من الميزات المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ وقرارى رئيس مجلس
الوزراء رقمى ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٢ باعتبارهم من غير الخاضعين
لاحكامهم .

(ملف ٢٨٥/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

عدم إستحقاق العاملين بالمكاتب الرئيسية لشركات المناجم والمهاجر
وغير المتواجدين بمواقع العمل بدل ظروف ومخاطر الوظيفة أو المهنة المقرر
للعاملين الموجودين بمواقع العمل طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٨١ بشأن المناجم والمهاجر وقرارى رئيس الوزراء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٢
بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة أو المهنة للعاملين بالمناجم والمهاجر .

ملخص الفتوى :

نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ باستناد قانون تشغيل العاملين
بالمناجم والمهاجر فى المادة ١ منه على سريان احكامه على العاملين بصناعات
المناجم والمهاجر ، وقرر فى المادة ٩ منح العاملين الموجودين فى مواقع العمل
الخاضعين لاحكامه بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بنسبة تتراوح بين ٣٠٪
الى ٦٠٪ من الاجر الاصلى تبعاً لظروف العمل والمخاطر التى يتعرض لها
العامل فى كل وظيفة أو مهنة على أن يصدر بتحديد هذا البديل قرار من
رئيس مجلس الوزراء .

وقد صدر فى هذا الشأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧ ناصا
فى المادة ١ منه على منح العاملين الخاضعين لاحكام قانون تشغيل العاملين
بالمناجم والمهاجر الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه
الموجودين فى مواقع العمل بدل ظروف ومخاطر وظيفة بنسب محددة من
المرتب الاصلى .

ومفاد ذلك ان المشرع لاعتبارات قدرها قرر منح العاملين بالمناجم والمهاجر الموجودين بمواقع العمل بدل مخاطر وظروف الوظيفة بنسب حددها ، وجاء نص المادة ٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قاطعا في صراحة ووضوح بان هذا البديل مقرر للعاملين الموجودين بمواقع العمل ، ورد هذا الحكم وينفس البيان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان ، الامر الذي لا يتسع معه النص الخاص بمنح هذا البديل ليشمل العاملين بالمكاتب الرئيسية لشركات المناجم والمهاجر غير المتواجدين بحكم عملهم في مواقع الانتاج فمناطق الاستحقاق لهذا البديل يرتبط بالعمل في احد مواقع الانتاج وهو تواجد مكاني لملة ارادها المشرع وهو بعد هذه الامكن عن مناطق العمران درجة والمسبوبة للظروف التي يتواجد فيها هؤلاء العاملون حيث ميز في نسب المنح بين طوائف العاملين في مواقع العمل بنسب يتراوح بين ٣٠ الى ٦٠٪ من الاجر الاصلي . وعلى ذلك لا يشمل هذا البديل العاملين خارج مقر مواقع العمل لخروجهم من النطاق المكاني المقرر البديل من اجله ولو كانوا من نفس طوائف العاملين بمواقع العمل .

ومن ثم يكون ما قامت به بعض شركات المناجم والمهاجر من مسسرف هذا البديل للعاملين بالمكاتب الرئيسية أمر يتعارض وصحيح القانون اذ لا اجتهد مع صراحة النص .

(ملف ٩٩٢/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

الفصل الخامس

بذل رئاسة قسم

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظم موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا - سريانه على المؤسسة العامة للطاقة الذرية - ابحاثه في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية على بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات والمكافآت الاحصى به - نص الجدول المشار اليه معديا بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ على نقاض رؤساء الاقسام والقاتين باعمالهم بذل رئاسة قسم لدره ١٢٠ هنيها سنويا - استحقاق هذا البذل لرؤساء الاقسام بمؤسسة الطاقة الذرية منوط بان يكون شباغل هذه الوظيفة من العاملين الذين تتوافر في شباتهم شروط التعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات - لا يكفى في هذا الشأن ان يكون من العاملين في العاملين الذين احتفظوا بوظائفهم طبقا للقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظم موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا الذي يسرى على المؤسسة العامة للطاقة الذرية طبقا للمادة الاولى منه ولقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، ينص في مادته الاولى على أن

« تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالا سميت العلية التي تمارس نشاطا عليها أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به » .

ومؤدى ذلك ان شغل وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بمؤسسة الطاقة الذرية تسرى في شأنه الشروط التى يتعين توفرها فيها يشغل وظائف هيئات التدريس بالجامعات ، وان من حق شغالى هذه الوظائف المتوفرة فيهم شروطها ان يتقاضوا المرتبات والمكافآت والمزايا المقررة لاعضاء هيئات التدريس بالجامعات التى نص عليها جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ « ينص هذا الجدول معذلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ على ان يتقاضى رؤساء الاقسام والقانون باعمالهم طبقا لحكم المادة ٤٢ من هذا القانون بدل رئاسة قسم بمقداره ١٢٠ جنيها سنويا » .

ويقتضى هذا انه يشترط فيمن يمنح بدل رئاسة قسم من العاملين بالمؤسسة المذكورة — باعتبارها من المؤسسات التى تمارس نشاطا عليها — ان يكون فضلا عن شغله لوظيفة رئيس قسم أو قيامه باعمال رئيس قسم بها من العاملين العلميين الذين تسرى في شأن شغلهم لوظائفهم أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به بما نص عليه هذا القانون من شروط للتعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات ، ولا يكفى في هذا الشأن ان يكون من العاملين غير العلميين الذين احتفظوا بوظائفهم طبقا للفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر التى تنص على ان « يستمر الموظفون الحاليون الذين لا تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظائف التى يشغلونها ، في وظائفهم اذا كان قد مضى على شغلهم لها سنتان على الاقل ... » .

اذ ان هذا النص الاخير انما استهدف الاحتفاظ لمن عناهم بوظائفهم حتى لا يترتب على نفاذ القانون المشار اليه وتغيير شروط التعيين في الوظائف التى يشغلونها المساس ببرآكرهم المستقرة وحقوقهم المكتسبة بعد اذ ظلوا شاغلين لوظائفهم مدة لا تقل عن سنتين لفادوا فيها خبرة في مجال عملهم دون ان يكون القصد اضعاف الصفة العملية عليهم من غير ان تكون متحققة فيهم ، وهى الى لا تثبت الا ان يكون مستوفيا لشروط التعيين المنصوص

عليها في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن وظائف هيئات التدريس بالجامعات .

ومن ثم فإن العاملين غير العلميين الذين احتفظت لهم المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بوظائفهم لا يستحقون بدل رئاسة قسم ولو كانوا يشغلون وظيفة رئيس قسم أو يقومون بأعماله ، ذلك البديل الذي ليس مقرا للوظيفة ذاتها بغض النظر عن صفة شاغلها أو العالم بعملها ، بل مناط استحقاقه توفر شروط خاصة في هذا أو ذلك ، ولا سيما أن المعام — فيها يتناول ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة — لا يسمح بالتوسع في التفسير .

ولما كان السيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطاقة الذرية قد أصدر القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٩ بتعيين السيد المهندس للقيام بأعمال رئيس قسم الهندسة والأجهزة العلمية بالمؤسسات مع أنه ليس من موظفي المؤسسة العلميين الذين استوفوا شرائط الصلاحية للتعيين في الوظائف العلمية بالمؤسسة أو في وظائف هيئات التدريس بالجامعات طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، فإنه لا يستحق بدل رئاسة القسم المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذا القانون معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك مهما يكن من أمر في شأن سلامة و عدم سلامة الاداة القانونية التي تم بها تعيينه في الوظيفة المشار إليها .

لذلك انتهى الرأي الى عدم استحقاق المذكور بمؤسسة الطاقة الذرية لبديل رئاسة القسم المنصوص عليه في الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٢٧٦/٤/٨٦ في ١٥/٩/١٩٦٦)

الفصل الحادى عشر

بديل صرافية

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

مفاد نص المادتين الاولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ أن منح بدل الصرافة منوط بأن يكون من يصرفه صرافا بالخزانة العامة أو بلعدى الخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح أو أن يكون صرافا بالحدى الخزانات الفرعية فيها ويقوم بعمله بصفة أصلية طوال الشهر . - صدور قرار بإيقاف الصراف عن العمل - استحقاقه بدل الصرافة المقرر لوظيفته في فترة إيقافه - لا يسقط حقه فيه إيقافه عن العمل ما دام أنه يعتبر قانونا فترة إيقافه شاغلا لتلك الوظيفة ووقفه عن مباشرة أعبائها أمر خارج عن إرادته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأن يمنح صيلارة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرافة قدره ثلاث جنيهات شهريا . كما تقضى المادة الثانية بأن يمنح صيلارة الخزانات الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الصرافة بصفة أصلية طوال الشهر . وكذلك صيلارة مصلحة الأموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهريا . ومفاد هذين النصين أن منح بدل الصرافة منوط بأن يكون من يصرفه صرافا بالخزانة العامة أو بلعدى الخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح ، أو أن يكون صرافا بالحدى الخزانات الفرعية فيها ويقوم بعمله بصفة أصلية طوال الشهر . وبهذه المثابة فإن المدعى وقد كان رئيس خزانة لمحافظة أسوان عند صدور قرار إيقافه عن العمل يستحق بدل الصرافة المقرر لوظيفته في

فترة ايقافه ، ولا يستطحقه فيه وايقافه عن العمل مادام انه معتبر قانونا فترة ايقافه شاغلا لتلك الوظيفة وان وقفه عن مباشرة اعبائها امر خارج عن اراذله .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكان المدعى قد سلم بان مرتباته التي يستحقها خلال فترة ايقافه عن العمل هي كما وردت في كسباب الادارة العامة لشئون العاملين المؤرخ في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ وتقدرها ١٨٠٩ر٨٥٥ جنيها يدخل فيها مبلغ ١٢٤ جنيها بدل الصرافة الذي يستحقه عن تلك الفترة كما اقر في الكشف المقدم منه في ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٠ ما قالت به جهة الادارة بانه قد صرف اليه في فترة ايقافه مبلغ ٨٢٦ر٢٧٠ جنيها فان الباقي له من مرتباته عن تلك الفترة يكون ٩٨٢ر٨٥٥ جنيها يخصم منها مبلغ ٤٥ جنية قيمة ما تقاضاه من شركة المحمودية للمقاولات مقابل عمله بها في فترة ايقافه على ما سلف ببيانه فان المدعى يستحق والامر كذلك مبلغ ٤٣٨ر٥٨٥ جنيها باقى مستحقته عن الفترة التي اوقف فيها عن عمله لما اسند من اتهام ثبتت برأفته منه.

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فاته يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالزام محافظة أسوان بأن تؤدي للمدعى مبلغ ٤٣٨ر٥٨٥ جنيها ومصرونات كل من الدعوى والطعن .

(طعن ٥٧٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨)

الفصل الثاني عشر

بدل طبيعة عمل

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

لا يجوز بغیر قرار من رئیس الجمهورية تقرير بدل طبيعة عمل للخاضعين
لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة
ومن بينهم العاملين بالهيئات العامة — مقتضى ذلك أنه لا يجوز لمجلس ادارة
الهيئة العامة تقرير البديل المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المصادرة (١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام
العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين
المدنيين في الدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على :

(١)

(ب) العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة
بهم

وتنص المادة ٢١ من نظام العاملين المشار اليه أنه يجوز لرئيس
الجمهورية منح البدلات الآتية :

١ -

٢ - بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة

ومغاد ذلك أنه لا يجوز بغیر قرار من رئيس الجمهورية تقرير بدلات

طبيعة عمل للخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ومن بينهم العاملين بالهيئات العامة إذ أصبح الأصل هو سريان الأحكام الواردة به على العاملين بتلك الهيئات والاستثناء هو اختصاص مجالس إدارات تلك الهيئات بوضع اللوائح المتعلقة بشئون العاملين بها ولا وجه للقول بأن مجلس إدارة الهيئة العامة وهو في صدد ممارسته لاختصاصاته بإصدار اللوائح ومنها تلك المتعلقة بشئون العاملين في الهيئة لا يتقيد بالقواعد الحكومية وذلك على نحو ما تقتضيه المادة (٧) من قانون الهيئات العامة إذ لا يعنى ذلك أكثر من أن المشرع أراد أن يمنح الهيئات العامة حرية الحركة والتصرف واختلاف القرارات ووضع اللوائح في الحدود التي تعتبر فيها هذه القرارات واللوائح تنفيذاً لأحكام القوانين والتشريعات المعمول بها لا خروجاً عليها الأمر الذي يوجب ألا تصطدم تلك اللوائح بما تضمنه ذلك القانون من أحكام ومنها تلك المتعلقة بتقرير بدلات طبيعة العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن يعمد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه لا يجوز تقرير بدل طبيعة عمل بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للأصلاح الزراعي .

(مئوى ٢٦ فى ١٦/١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

أن المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وضع حداً أقصى أهمية بدل طبيعة العمل وحددها بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ومن ثم يسرى هذا الحد الأقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بمقتضى قرارات جمهورية اعتباراً من ١٩٧١/٩/٢٠ تاريخ العمل به ويتم خفض نسبتهما إذا زالت عن هذا الحد الأقصى - ويتم رفع قيمة الحد الأقصى للبذل إلى نسبة ٤٠٪ من بداية الإجراء المقرر للوظيفة تطبيقاً لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ متى كانت النسبة المقررة للبذل أصلاً تزيد نسبته على ٤٠٪ وتم تخفيضها إلى نسبة ٣٠٪ تنفيذاً لما قضى به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - تطبيقاً : قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥

لسنة ١٩٦٦ الذى يقتضى بمنح العاملين بالأعمال الميدانية من العاملين بالمشروع بدل طبيعة عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب — يتعين أعمالا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ خفض هذه النسبة الى ٣٠٪ اعتبارا من تاريخ العمل به فى ٣٠/٩/١٩٧١ كما يتعين رفعها الى نسبة ٤٠ أعمالا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ تاريخ العمل به .

بـ خفض القوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ ببعض الأحكام الخاصة بمشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان ينص فى مادته العاشرة على أن : يطبق على العاملين بالمشروع أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . . . وأن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة كان يجيز فى المادة ٣٩ منه صرف بدل طبيعة عمل للعاملين الخاضعين لأحكامه طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية دون أن يضع هذا أقصى لقيمة هذا البذل .

وبتاريخ ٣٠/٩/١٩٧١ عمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وقضى فى المادة الرابعة من مواد إصداره بإلغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ونص فى المادة (٢١) منه على أن : يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها :

١ —

٢ — بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وعلى الا تزيد قيمة البذل عن ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل ثم صدر قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ ، وقضى فى المادة الثانية من مواد إصداره بإلغاء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ونص فى المادة (٤٢) منه على أن : « ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن

وبمراجعة ما يلي : (١) بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحسب
الاقصى ٤٠٪ من بداية الإجر المقرر للوظيفة .. » .

وبين مما تقدم ان المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ وضع لأول مرة حدا اقصى لقيمة بدل طبيعة العمل محدها
بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ومن ثم
يسرى هذا الحد الاقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بمقتضى
قرارات جمهورية اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ تاريخ العمل به اعمالا لقواعد
التدرج التشريعى ، ويتعين خفض نسبتها اذا زادت عن هذا الحد الاقصى ،
وبالمثل مائه يتعين رفع قيمة الحد الاقصى للبدل الى نسبة ٤٠٪ من بداية
الاجر المقرر للوظيفة تطبيقا لحكم المادة (٤٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ متى كانت النسبة
المقررة للبدل اصلا تزيد نسبته الى ٤٠٪ وتم تخفيضها الى نسبة ٣٠٪
تنفيذا لما قضى به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وبالتطبيق لما تقدم مائه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥
لسنة ١٩٦٦ يقضى بمنح القائمين بالاعمال الميدانية العاملين بالمشروع بدل
طبيعة عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب ، مائه يتعين اعمالا لاحكام القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ خفض هذه النسبة الى ٣٠٪ اعتبارا من تاريخ
العمل به في ١٩٧١/٩/٣٠ كما يتعين رفعها الى نسبة ٤٠٪ اعمالا
لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ
العمل به .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى ان
القاتنين باعمال ميدانية من العاملين بمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة
اسوان يستحقون بدل طبيعة عمل بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الفئة التي
يشغلها كل منهم اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ ، وبنسبة ٤٠٪ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ بالتطبيق لاحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(مرقى ٦٥١ في ١٩٨٠/٩/٧)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

لا يستحق العاملون من شغلى وظائف مستوى الإدارة العليا بدل طبيعة عمل وذلك طبقا للقواعد التى قررها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٧١ . ب عدم جواز احتفاظهم ببدل طبيعة العمل الذى كانوا يتقاضونه قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين فى القطاع العام . منوط احتفاظ العامل ببدل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل العمل بالقواعد التى اصدرها مجلس الوزراء المشار إليها ، أن يكون العمل المتوط به ، مقرر له بدل طبيعة عمل طبقا لهذه القواعد ويستلزم أن يزيد فى مقداره على البدل الجديد - عدم جواز أعمال هذا الحكم بالنسبة لشاغلى وظائف مستوى الإدارة العليا لانه حكم استثنائى لا يلبس عليه - بالنسبة لشاغلى وظائف مستوى الإدارة العليا فإنه لم يعد لهم أصل حق فى تقاضى بدل طبيعة العمل بل زال هذا الحق من أساسه - البدل لا يعتبر حقا مكتسبا للعامل .

ملخص الفتوى :

يبين ما تقدم أن السيد المذكور يشغل وظيفة من الفئة المالية الاولى وهى تدخل فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام فى نطاق مستوى الإدارة العليا ذات الاجر السنوى ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه .

وبن حيث أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تنص على انه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل وذلك بعد ائضى قدره ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل ... » .

وبن حيث انه تنفيذا لنص المادة ٢٠ سالفة الذكر فقد اصدر مجلس الوزراء بحلسته المنعقدة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قرارا بالقواعد

والمبادئ الى تحكم منح البدلات الخاصة ومن بين ما تضمنته هذه القواعد ما يأتى :

١ — البديل تمويض للعامل عن ادائه العمل في ظروف غير عادية تحت ضغط أو مسعوبة معينة بحيث يلتصق البديل بالوظيفة وليس بالعامل .

٢ — يرتبط البديل بأعمال الوظيفة التى يتقرر من أجلها ويصرف لشاغلها بصفة أصلية أو منتدبا إليها ومن ثم فلا يعتبر حقا مكتسبا .

١٢ — العاملين بالإدارة العليا لا يمنحون البديل .

١٧ — العاملون الذين يتقاضون بدلات طبيعة عمل بغئات أعلى من النسب التى ستقرر يحتفظون بها بصفة شخصية ، كما لا يجوز التجميع بين بدلات طبيعة العمل المقررة حاليا والبدلات الجديدة إلا اذا كانت أقل فترفع بالقدر الذى يوصلها الى فئة البديل الذى سيتقرر لنفس العمل .

ومن حيث أن الواضح من القواعد التى أصدرها مجلس الوزراء على النحو سالف الذكر ، أن العاملين بمستوى الإدارة العليا لا يمنحون بدلات طبيعة العمل التى تقرر وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه . ومن ثم فإن المهندس لن يستحق بدل طبيعة العمل المقرر لعمله باعتباره يشغل وظيفة من الفئة الوظيفية الأولى الداخلة فى مستوى الإدارة العليا . كما أنه لن يحتفظ ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين فى القطاع العام ، لأن نشاط احتفاظ العامل ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل العمل بالقواعد التى أصدرها مجلس الوزراء فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ أن يكون العمل المنوط بالعامل القيام به مقرر له بدل طبيعة عمل طبقا للقواعد المذكورة فيجوز للعامل عندئذ أن يحتفظ ببديله القديم إذا كان يزيد فى مقداره على البديل الجديد . أما إذا كان محروبا من استحقاق هذا البديل الجديد فلا يكون ثمة محل لاحتفاظه بالبديل القديم ، ذلك أن نص البند (١٧) من القواعد التى أصدرها مجلس الوزراء فى هذا الشأن قد قصر حالة الاحتفاظ ببدلات طبيعة العمل على العاملين الذين يتقاضون هذه البدلات بغئات أعلى من النسب التى حددها قرار مجلس الوزراء المشار

اليه ، ولا يجوز أعمال هذا الحكم بالنسبة الى العاملين بمستوى الإدارة العليا لانه حكم استثنائي فلا يقاس عليه ، ولان اصل الحق بالنسبة الى العاملين الذين يشغلون وظائف دون مستوى الإدارة العليا لا يزال قائما وان الذى تغير بالنسبة اليهم هو النسبة التى يمنح بها هذا البدل أمسا بالنسبة الى شاغلى وظائف الإدارة العليا فانه لم يعد لهم اصل حق فى تقاضى بدل طبيعة العمل بل زال هذا الحق من أسلسه وبالتالي لا يجوز لهم الاحتفاظ بهذا البدل ، وأخيرا فان هذا البدل لا يعتبر حقا مكتسبا للعامل حسبما نص على ذلك البند الثانى من القواعد التى أصدرها مجلس الوزراء فى هذا الشأن مكن ذلك حول دون احتفاظ السيد المذكور بالبدل المشمل الياسة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز احتفاظ السيد المهندس ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل صدور قرار مجلس الوزراء بالقواعد والمبادئ التى تحكم منح بدلات طبيعة العمل .

(نقوى ٩٦٢ فى ١١/٢٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بمنح العاملين بالمؤسسة بدل طبيعة عمل موحد بنسبة ٢٥٪ من راتبهم — هذا القرار من العمومية والتجريد بحيثيلحق بالراتب ويؤدى معه وجودا وعندما — متى ثبت أن العامل كان معقلا فإن اعتقاله يرقى الى القوة القاهرة ويحصل دون ارادته الحرة فى الحضور الى مقر عمله خلال اوقاته الرسمية — بقضاء العلاقة الوظيفية قائمة بمايتروپ من آثار إزمايا مالية لخرى كالملاوات وبديل طبيعة العمل طالما لم يسند اليه تهمة محددة ولم يحكم بادنائه .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لموضوع الطلبات فانها تنحصر فى طلب الاجور الاضافية وبديل طبيعة العمل فى الفترة التى كان الدعى معقلا فيها اعتباراً من ١٩٦٥/١٠/٢٦ وحتى ١٩٦٨/٤/٤ .

ومن حيث انه بالنسبة للقرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٤ من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية للصناعة والكهرباء قد نص في المسادة الاولى على أن يمنح العاملون بالمؤسسة بدل طبيعياً عمل موحّد بنسبه ٢٥٪ محسوباً على أساس ما كانوا يتقاضونه من مرتبات وأجور .

ومن حيث انه بالنسبة للقرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧ فإنه اشتمل على بدل طبيعة عمل يصرف لجميع العاملين بها ، وهو بذل موحّد بنسبة ٢٥٪ محسوباً على أساس ما كان يتقاضاه العاملون من مرتبات وأجور أو مكافآت شاملة في ١٩٧٦/١٢/٢١ ، فهو اذا من العمومية والتجريد بحيث يلحق بالراتب ويدور معه وجوداً وعدمه .

ومن حيث انه يطبق ذلك على الوقائع الواردة بالأوراق بان المدعى وقد اعتقل اعتباراً من ١٩٦٥/١٠/٢٦ فان هذا القرار يرقى الى رتبة القوة القاهرة ويحول دون الإرادة الحرة للعامل في الحضور الى مقر عمله خلال اوقاته الرسمية ومن ثم فإن العلاقة الوظيفية قائمة بما يترتب عليها من اثار ومزايا مالية طالما لم يستند اليه تهمة محدده ولم يحكم بادانته ولكن انقطاعه عن العمل بقوة خارجة عن إرادته ، فيستحق راتب الوظيفة وكل ما يدور معه من مزايا مالية أخرى كالمكافآت وبدل طبيعة العمل . والواضح ايضاً ان الجهة الادارية كانت تصرف له راتبه طوال فترة الاعتقال ، وليس من شك على الشرح الذي المعنا اليه انه يدخل في عموم هذا الراتب استحقاقه لبدل طبيعة العمل المقرر بمقتضى القرار الاداري رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من تاريخ نفاذه في اول مايو سنة ١٩٦٧ دون استحقاق للأجر الإضافي الذي كان ساريّاً قبل هذا التاريخ .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيقه القانون وتأويله حقيقياً بالانقضاء وبالحقية المدمى في بدل طبيعة العمل المقرر بالقرار الاداري رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من اول مايو سنة ١٩٦٧ وحتى تاريخ تسلمه العمل في ١٩٦٨/٤/٥ ورفض ما عدا ذلك من طلبات مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات عن الدرجتين .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

علوة المصانع التي تقررت للعاملين بالمصانع الحربية اعتباراً من ١٩٥٤/١/١ - اعتبارها من قبيل بدلات طبيعة العمل وتخضع للخفض المقرر بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من تاريخ العمل به - خصوصاً أحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ بنظم المساعدين بالقطاع العام التي خولت مجلس الإدارة المختص في كل شركة سلطة منح بدل الخطر في حدود ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة بهراعاة القواعد التي يسمها رئيس مجلس الوزراء - يترتب على ذلك عدم جواز الجمع بينها وبين أى بدل طبيعة عمل آخر ويكون لمجلس الإدارة أن يصدر قراراً بالفاتها نتيجة ذلك : يتمين اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين بعد تجنب تلك العلوة منها إذ أنها لا تدخل ضمن مرتب التسوية ويتمين اعادة حساب مستحقات العاملين من المتح والمكافآت والإرباح وجوافز الانتاج وغيرها وكذلك اشتراكهم في التأمين للاجتماعى على هذا الأساس مع مراعاة مدة التقاعد المقررة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٢ عمل بالقانون رقم (٦١٩) لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس إدارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات ونس في المهادة الرابعة على أن « يختص مجلس إدارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات بما يأتى : »

١٥ - اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات ومستحقيها وعملها وترقيتهم ونظم وتاديهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم الخاصة بموظفى الحكومة » ، وبتاريخ ١٩٥٤/١/١١ نشر قرار مجلس إدارة المصانع رقم ١٥٩ ونس في ملآته الأولى على أنه « فيها مدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسرى على موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات أحكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له والخاص بنظم موظفى الدولة » وفي ذات التاريخ (١٩٥٤/١/١١) مرشت المذكرة الخاصة بعلوة المصانع على مجلس الإدارة لمواجهة طبيعة

العمل في المصانع والجهد المبذول فيه وانتهت الى اقتراح منح تلك العلاوة بفئات معينة للعاملين بالمصانع فوافق مجلس الادارة على منحها بجلاسة ١٩٥٤/٢/٦ لمدة ستة شهور كمقابل للجهد المبذول خلال فترة الانشاء ثم وافق بجلاسة ١٩٥٤/٥/٢٩ على استمرار الصرف لهين صدور كادر عمال المصانع على ان يتم ذلك في اقرب وقت ممكن وفي ١٩٥٤/٦/١٠ وافق مجلس الادارة على صرفها بصفة مستمرة .

وبناء على ذلك فان ظروف منح تلك العلاوة واسباب منحها تقتطع في كونها بدل طبيعة عمل قرر لمواجهة الجهود والمخاطر التي يبذلها ويتعرض لها عمال المصانع بسبب طبيعة الاعمال الموكولة اليهم .

وبعد ذلك استمر صرف هذا البديل في ظل العمل بقرار مجلس الادارة رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٥٤/٨/٧ والذي نص في المادة الرابعة على انه « فيما عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية يسرى على عمال المصانع الحربية ومصانع الطائرات القوانين والتعليمات المالية المتبعة في المصالح الحكومية ... » كما استمر صرفها وظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٨٧) لسنة ١٩٥٧ بانشاء الهيئة التنفيذية للمصانع الحربية .

وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢ تأسست مؤسسة المصانع الحربية والمدينة والى القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٨ لسنة ١٩٦١ وعقب ذلك خضع العاملون بمؤسسة المصانع للاتحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتبارا من ١٩٦١/١٠/١٧ والذي نص في المادة ١٦ على انه « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بحد اقصى قدره ٤٠٪ من المرتبت المقررة للوظائف التي يشغلونها » ثم عدلت المادة ١٦ من هذا القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ فاصبح من غير الجائز منح بدل طبيعة عمل لموظفي المؤسسات الا بقرار من رئيس الجمهورية ونص القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ في منادته الثانية على الغاء جميع القرارات التي اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العاملة بالمخالفة للبادة ١٦ بعد تعديلها . بيد ان الالغاء الذي تضمنه القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ لم يلحق بدل المصانع لانه تقرر باداة صحيحة

في ظل النظام السابق على القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بنظام موظفي وعمل المؤسسات العامة والذي كان مطبقا على المصانع الحربية بموجب القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ الامر الذي يخرج من نطاق حكم الانشاء الذي قرره المادة الثانية من القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يشمل سوى قرارات منح البديل الصادر من مجالس الادارة بالتطبيق لاحكام القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ دون غيرها .

واذا كانت حقيقة علاوة المصانع انها بدل طبيعة عمل فانه لم يكن من الجائز ضمها لمرتب التسوية في ١/٧/١٩٦٤ لانه وان كان قرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٠) لسنة ١٩٦٣ قضى بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة مع الغاء القرار رقم (١٥٢٨) لسنة ١٩٦١ فان القرار رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ لم يضم في مادته ٦٤٤٦٣ الى المرتب سوى اعانة غلاء المعيشة فعلى بانستمرار صرفها كجزء من المرتب كما وان قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٣٠٩) لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يصف الى مرتب التسوية المشار اليه بموجب المادة ٩٠ من الا متوسط الشهري للمنع التي صرحت في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات وقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٠) لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .

وبناء على ذلك فان علاوة المصانع التي تدرت للعاملين بالمصانع اعتبارا من ١/١/١٩٥٤ والتي تعد من قبيل بدلات طبيعة العمل تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ العمل به كما انها تخضع لاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي خولت مجالس الادارة المختصة في كل شركة سلطة منح بدل المخاطر في حدود ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة بمرعاة القواعد التي يضمها رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لا يجوز الجمع بينها وبين اي بدل طبيعة عمل آخر ويكون لمجلس الادارة ان يصدر قرارا بالغاءها ، وتبعاً لذلك يتعين اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ بعد تجنب تلك العلاوة منها ، وكذلك يتعين اعادة حساب مستحقات العاملين من المنح والمكافآت والارباح وحوافز الانتاج

وغيرها. وكذلك اشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هذا الأساس مع مراعاة مدة التسليم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى أن علاوة المصانع تعد بدل طبيعة عمل لم يلغها قرار رئيس الجمهورية رقم (١٠٨٠) لسنة ١٩٦١ لخروجه من نطاق تطبيقه وأنه لا يدخل ضمن مرتب التسوية في ١٩٦٤/٧/١ ويتعين لذلك إعادة تسوية وترتيب مرتبات العاملين ومستحقاتهم واشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هذا الأساس مع مراعاة مدة التقدم المقررة ، ولا يجوز الجمع بينه وبين أى بدل طبيعة عمل آخر ، كما أنه يخضع لأحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ ولاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ ليكون لمجلس الإدارة المختص حق البتة .

(ملف ٨٥٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٧/٣٠)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

مقابل الأذى — تكيفه — هو في حقيقته بدل طبيعة عمل — عديم جواز ضم مقابل الأذى عند التسوية الى مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة .

بإخص الفتوى :

بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لمشئون النقل البحري ونص في المادة السادسة منه على أن « يتولى شئون هذه الهيئة مجلس إدارة يباشر اختصاصاته طبقاً لأحكام هذا القانون واللوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية ، وللجلبس على الأخص :

(ب)

(ج) إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة واستخدمهم وترقيتهم ونظفهم ونصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية

(د)

واستنادا الى هذا النص أصدر مجلس إدارة الهيئة لائحتها الداخلية التي تضمنت في المادة الثالثة بأن « تحدد مرتبات الوظائف المشار إليها في المادة السابقة وبديل طبيعة العمل وغلاء المعيشة الخاص بها حسب الجداول المرافقة لهذه اللائحة » .

وبين من الاطلاع على جدول المرتبات المرافق لللائحة تحت عنوان « بديل طبيعة العمل » أن الوظائف العليا تقرر لها البديل في صورة مبالغ نقدية ، أما الوظائف الأخرى فقد أثير أمامها بصرف الزى الرسمي للمؤسسة أي بصرف البديل في صورة عينية .

ويتضح من ذلك أن هذا الزى الذي تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بديل طبيعة عمل » .

وبتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحري فنص في المادة الأولى منه على أن تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحري تعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في تطبيق القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخالص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي . وتضمن في المادة التاسعة بأن « لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وله على الأخص ما يأتي :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية

وبناء على ذلك أصدر مجلس إدارة المؤسسة قرارا بجلسته ١٩٦١/١/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفي ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ كحين وضع لائحة خاصة لتحل محلها

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الذى تضى فى المادة الاولى منه بان «تتدرى احكام النظام المراسق على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية . ويلغى كل حكم يخالف احكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » .

ومن حيث ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ اكف الذكر قضى باعتبار المؤسسة العامة للنقل البحرى التى انشأها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى من ثم فان العاملين بها كانوا يخضعون فى شئونهم الوظيفية لاحكام اللائحة المشار اليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ومن حيث ان المادة ١٦ من هذه اللائحة كتبت تنص على انه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة ان يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التى يشغلونها » .

ومن حيث انه بتاريخ ٢٥ من مارس ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة وبمقتضاه عدل نص المادة ١٦ المشار اليه فاصبح منح بدل طبيعة العمل انما يتم بقرار من رئيس الجمهورية . بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يعد كتابيا لتقرير هذا البديل ان يصدر بمنحه قرار من مجلس إدارة المؤسسة كما كان الحال من قبل . ولما يتكف المتسع بذلك بل قضت المادة الثانية من هذا القرار الجمهورى بإلغاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ أكمة الذكر .

ومن حيث ان مفاد ذلك الغاء قرار مجلس ادارة المؤسسة العابنة للنقل البحرى الصادر بجلسة ١٩٦١/١/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة ، وبالتالى الغاء ما تضمنته هذه اللائحة من تقرير بدل طبيعة عمل فى صورة نفعية للوظائف اتاليا وصورة عينية ، اى زى ، للوظائف الاقل وذلك كله كصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واصبح من المتعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بدل طبيعة عمل ، صدور قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

غير ان العاملين بالمؤسسة استمروا فى صرف هذا الزى حتى قرر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ١٩٦٢/٣/٣٠ الغاءه اعتبارا من ١٩٦٢/٧/٨١ .

ومن حيث انه اعتبارا من ١٩٦٢/٥/٩ ، تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ طبقت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحرى . وعلى اثر ذلك قامت هذه المؤسسة باجراء تقييم وتعادل الوظائف بهذا طبقا لتكادر المرافق للقرار الجمهورى آنف الذكر دون اضافة قيمة الزى الى المترتب .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى لمضى فى المادة الاولى منه بان نشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة . كما قضى فى المادة التسليمة بتحويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم ومطعمهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعايشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود اللائحة العامة للمؤسسات .

وفى ١٩٦٦/٨/٢٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العلمى منصوص فى المسندة الاولى منه على ان

الاقتصادية التابعة لها . وتسمى أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا النظام » .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بأن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها المتوسط الشهري للمنع التى صرفت اليهم فى الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .. » .

ويتضح من هذا النص ان المشرع قضى بضم متوسط المنح التى صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة فى الثلاث سنوات السابقة على ١٩٦٣/٥/٩ ، تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، الى مرتباتهم . وقد رأى المشرع فى ذلك أن هذه المنح هى بحسب الأصل جزء لا يتجزأ من أجور العاملين الذين سرت فى شانهم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى كان يعتبر القانون العام الواجب التطبيق فيها لجم يوجد فيه نص أكثر سخاء للعامل وبما قضت به لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . والمادة الثالثة المذكورة جعلت الأجر شاملا كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه وعلى الأخص المنح . وبالتالي استهدف المشرع من حكم المادة ٩٠ المشار اليها تفادى الضرر الذى يلحق بهؤلاء العاملين فيها لو لم يضم متوسط المنح الى مرتباتهم عند التسوية .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم عدم جواز ضمم مقابل الزى عند التسوية الى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحرى لأن هذا المقابل لا يعد منحة وإنما ميزة عينية أو بدل طبيعة عمل حسيما سبق البيان فضلا عن أن العاملين بهذه المؤسسة كانوا غير خاضعين لنص المادة الثالثة من قانون العمل قبل نفاذ القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ١٩٦٣/٥/٩ . وإنما كانوا عاملين بالأحكام المنظمة للوظيفة العامة فى حالة عدم وجود نص فى لائحة نظام موظفى وعامل المؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ التى تضمنت فى المادة الأولى منها بأن « يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة » ومن ثم فإنه يكون من غير المقبول ضم متوسط

بما كان يحصل عليه عاملون لم يخضعوا لقوانين العمل إلا اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٩ في حين أن الضم أننا يكون بالنسبة إلى المنح التي استحققت عن السنوات الثلاث السابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث أن مفاد ما سلف عدم مشروعية قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ الذي تضمن ضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين مند النسوية .

ومن حيث أن المؤسسة طلبت من الوزارة ضم مقابل الزى إلى مرتب السيدة / طبقاً للقرار آف الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم مقابل الزى إلى مرتب العاملين بها .

وبناء على ذلك لا يجوز ضم المقابل المشار إليه إلى مرتب السيدة مند نقلها إلى وزارة استصلاح الأراضي .
(ملف ٤٦٨/٤/٨٦ ، جلسة ١٩٧٠/٢/٤) .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين بها .
ملخص الفتوى :

ومن حيث أن العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري باعتبارهم من الموظفين العموميين خضعوا لنظام لائحة من مراحل مختلفة على التفصيل الذي أوردته الجمعية العمومية في فتاها السابقة بملسة ؟ من فبراير سنة ١٩٧٠ وبالتالي فلم يخضعوا لاحكام قانون العمل مما يتعين معه عدم الرجوع إلى تلك الاحكام للتعرف على أجورهم وإنما يجب تحديد هذه الأجور بالمرتبات المقررة للوظائف والدرجات المالية التي كانوا يشغلونها والتي حددتها اللوائح التي خضعوا لاحكامها بحيث لا يجوز اعتبار البدلات أو المزايا العينية التي كانوا يحصلون عليها بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءاً من اءهـ هم دون أن يقلل منهم التحدي بأن لهم حق مكتسب في الاستثمار في

تقاضي هذه البدلات أو المزايا أو ضممها إلى مرتباتهم طالما أنها لا تدخل في مضمون الأجر ويسوغ بالتالي الحرمان منها في أي وقت وفقا للتنظيم اللائحي . .

وترتباً على ذلك لا يجوز ضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين بالمؤسسة أثناء الذكر أي كان القول في التكيف القانوني لمنح الزى وحتى مع التسليم - كما يذهب مقدموا الشكوى - بأنه منح اليهم على سبيل الرعاية الاجتماعية وذلك عند تسوية حالاتهم وفقاً لأحكام المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طُبقت على العاملين بالمؤسسات العامة وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ إذ أن ما أوجبت تلك المادة الاحتفاظ به للعاملين هو مرتباتهم الأصلية وأمانة غلاء المعيشة المستحقة لهم .

وإذا كانت المذكرة الإيضاحية لهذه اللائحة قد أشارت إلى قاعدة ضم متوسط المنح السنوية إلى مرتبات العاملين ، فإن المقصود بذلك العاملون الذين خضعوا لأحكام قانون العمل قبل خضوعهم لأحكام تلك اللائحة :

ومن حيث أن المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري قد أصدرت القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم قيمة الزى إلى مرتبات العاملين فيها حسبما أسفرت عنها تسوية حالاتهم وفقاً لأحكام اللائحة المشار إليها ، فمن ثم يكون هذا القرار قد صدر بالمخالفة للقانون مما يتعين معه إلغاء وألغاء كافة الآثار المترتبة عليه .

ومن حيث أنه لا يجوز أيضاً ضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين المذكورين عملاً لنص المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ للأسباب التي أوردتها الجمعية العمومية تفصيلاً في فتاها السابقة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر صدور أحكام لصالح بعض العاملين بالشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحري بأحقيتهم في ضم قيمة الزى إلى مرتباتهم لأن هذه الأحكام ذات حجية نسبية بحيث لا يفيد منها سوى

من صحت لصالحهم دون ثبوت الزام على المؤسسة بالتبضع الجندا
الذى تضمنته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها بجلسة ٤ من
فبراير سنة ١٩٧٠ التى خلصت فيها الى عدم مشروعية قرار المؤسسة
المصرية العامة للنقل البحرى بضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين
بها .

(ملف ٤٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٠) .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين
بالقطاع العلمى — البص فى المادة ٩٠ منه على أن يضاف الى مرتبات
العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها المتوسط الشهري
للمنح الذى صرفت اليهم فى الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل
بقرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢
باعتبار أن هذه المنح جزء لا يتجزأ من أجور العاملين الذين كانوا يخضعون
للقانون الحيل رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٩ — بدل الزى المقرر للعاملين بمؤسسة
النقل البحرى — عدم جواز ضمه الى مرتباتهم — أسس ذلك أن هذا البدل
لا يمد منه وإنما هو بدل طبيعة عمل الوظائف العليا وبمزاياها فسيما
الوظائف وأن العاملين بالمؤسسة لم يكونوا يخضعون لاحكام قانون العمل
قبل نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ عليهم وإنما كانت
تسرى عليهم الاحكام المنظمة للوظيفة العامة فى حالة عدم وجود نص فى لائحة
نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة — عدم مشروعية قرار المؤسسة
المصرية العامة للنقل البحرى بضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين بها —
أن ذلك عدم جواز ضم المقابل المشابه اليه الى مرتبات العاملين
نقدت من المؤسسة المذكورة ، وزارة المواصلات .

الفصل الثماني :

من حيث أنه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشؤون النقل البحري نصت المادة السادسة منه على أن «يتولى شؤون هذه الهيئة مجلس إدارة يباشر اختصاصاته طبقاً لأحكام هذا القانون واللوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقييد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية» وللجلسة على الأخص :

(أ)

(ب)

(ج) إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومستخدميها وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعالشاتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية .

(د)

واستناداً إلى هذا النص أصدر مجلس إدارة الهيئة لائحته الداخلية التي قضت في المادة الثالثة بأن تحدد مرتبات الوظائف المشار إليها في المادة السابقة وبديل طبيعة العمل وفلاذ المعيشة الخاص بها حسب الجداول المرافقة لهذه اللائحة

وبين من الاطلاع على جدول المرتبات المرافق لللائحة تحت عنوان « بدل طبيعة العمل » أن الوظائف العليا تقرر لها البديل في صورة مبالغ نقدية . أما الوظائف الأخرى فقد أثير ألبها بصرف الزى الرسمى للمؤسسة ، أى صرف البديل في صورة عينية .

ويتضح من ذلك أن هذا الزى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بدل طبيعة عمل » .

وبتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحري فنص في المادة الأولى منه على أن تنشأ مؤسسة عامة لشؤون النقل البحري وتعتبر مؤسسة

مادة ذات طابع اقتصادى في تطبيق القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . وقضى في المادة التاسعة بأن « لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وله على الأخص ما يأتى : (أ) . . . (ب) . . . (ج) . . . (د) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك كله دون التقييد بالتقواعد الحكومية المعمول بها »

وبناء على ذلك أصدر مجلس إدارة المؤسسة قراراً بجملة ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ لحين وضع لائحة خاصة تحل محلها .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الذى قضى في المادة الأولى منه بأن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية . ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ أنهى الذكر قفى باعتبار المؤسسة العامة لنقل البحرى التى أنشأها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فمن ثم فإن العاملين بها كانوا يخضعون في شئونهم الوظيفية لأحكام اللائحة المشار إليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ومن حيث أن المادة ١٦ من هذه اللائحة كانت تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدخول طبعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التى يشغلونها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام

موظفى وممثلان المؤسسات العامة وبمقتضاه عدل نص المادة ١٦ المشار اليه فاصبح منع بدل طبيعة العمل اثنا يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يمسد كافية لتقرير هذا البديل ان يصدر بينحه قرار من مجلس ادارة المؤسسة كما كان الحال من قبل » ولم يكف المشرع بذلك بل قضت المادة الثانية من هذا القرار الجمهورى بإلغاء جميع القرارات التي أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ اتفة الذكر .

ومن حيث ان مفاد ذلك الغاء قرار مجلس ادارة المؤسسة المسماة للنقل البحرى الصادر بجلاسة ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمل الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة . وبالتالي الغاء بالتضمنته هذه اللائحة من تقرير بدل طبيعة عمل في صورة تقنية للوظائف العليا وصورة عينية ، أى زى ، للوظائف الال وذللك كله كمصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واصبح من المتعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بدل طبيعة عمل ، صدور قرار من رئيس الجمهورية ببناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

غير أن العاملين بالمؤسسة استمروا في صرف هذا الزى حتى قرر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة في ١٩٦٣/٣/٣٠ الغاءه اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ .

ومن حيث انه اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ ، تاريخ المسجل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ طبقت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحرى . وعلى اثر ذلك قامت هذه المؤسسة باجراء تقييم وتماسد للوظائف بها طبقا للكتاب المرافق للقرار الجمهورى آف الذكر دون اضافة قيمة الزى الى المربح .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ باتشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فمضى في المادة الاولى منه « بأن تنشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة » . كما قضى في المادة التاسعة بتحويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتصفيد مرتباتهم ومكافاتهم

ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفي حدود اللاتحة العامة
للمؤسسات .

وفي ١٩٦٦/٨/٢٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥٩ لسنة
١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام منص في المادة الاولى منه على ان
«تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيها لم يرد به
نص في هذا النظام » .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بان « يراعى عند تحديد مرتبات
العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها
المتوسط الشهري للمنع التي صرفت في الثلاث سنوات السابقة على
تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين
بالمؤسسات العامة » .

ويتضح من هذا النص ان المشرع قضى بضم متوسط المنح التي
صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة في الثلاث سنوات السابقة على
١٩٦٣/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ،
الى مرتباتهم ، وقد راى المشرع في ذلك ان هذه المنح هي بحسب الاصل
مرتباتهم ، وقد راى المشرع في ذلك ان هذه المنح هي بحسب الاصل
جزء لا يتجزأ من اجور العاملين الذين سرت في ثباتهم المادة الثالثة من
قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يعتبر القانون العام الواجب
التطبيق فيها لم يوجد فيه نص اكثر سخاء للعامل وفقا لما نصبت به
لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والمادة الثالثة المذكورة جعلت الاجر شاملا كل
ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه وعلى الاخص المنح . وبالتالي
استهدف المشرع من حكم المادة ٩٠ المشار اليها تنافى الضرر الذي
يلحق هؤلاء العاملين فيها لو لم يضم متوسط المنح الى مرتباتهم عند التسوية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم عدم جواز ضم مقابيل الزى عند
التسوية الى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحري لان هذا المقابل
لا يعد منحة وانما ميزة عينية او بدل طبيعة عمل حسيما سبق الديان
فضلا عن ان العاملين بهذه المؤسسة كانوا غير خاضعين لنص المادة
الثالثة من قانون العمل قبل نفاذ القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٣ في ١٩٦٣/٥/٩ وانما كانوا معاملة بالاحكام المنظمة للوظيفة العامة

في حالة عدم وجود نص في لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٦١ التي قضت في المادة الأولى منها بأن « يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » ومن ثم فانه يكمن من غير المقبول ضم متوسط ما كان يحصل عليه عاملون لم يخضعوا للقانون العمل الا اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ في حين ان القسم انما يكون بالنسبة الى المنح التي استحققت عن السنوات الثلاث السابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر القول بأن الزى المشار اليه منح الى هؤلاء العاملين على سبيل الرعاية الاجتماعية عند تسوية حالاتهم وفقا لاحكام المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٦٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طبقت على العاملين بالمؤسسات العامة وفقا للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ لا يغير هذا القول من النظر المتقدم لان ما اوجبت تلك المادة الاحتفاظ به للعاملين هو مرتبتهم الاسلية واعادة غلاء المعيشة المستحقة لهم . واذا كانت المذكرة الايضاحية للائحة المذكورة قد اشارت الى ضم متوسط المنح السنوية الى مرتبات العاملين ، فان المقصود بذلك العاملون الذين خضعوا لاحكام قانون العمل قبل خضوعهم لاحكام هذه اللائحة ، وقد سبق بيان ان العاملين بالمؤسسة محل البحث لم يخضعوا لاحكام قانون العمل مما يضمن معه عدم الرجوع الى تلك الاحكام عند التعرف على اجورهم وانما يجب تحديد هذه الاجور بالمرتبات المقررة للوظائف والدرجات المساية التي كانوا يشغلونها والتي حددتها اللوائح التي خضعوا لاحكامها بحيث لا يجوز اعتبار البدلات او المزايا العينية التي كانوا يحصلون عليها بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءا من اجورهم دون ان يقبل منهم التعدي بأي حق مكتسب في الاستمرار في تقاضي هذه البدلات او المزايا او ضمها الى مرتبتهم طالما انها لا تدخل في مضمون الاجر او المرتب ويسوغ بالتالي الحرمان منها في أي وقت وفقا للتنظيم اللاحق .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون مما يضمن معه إلغاء كافة الآثار المترتبة عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم مقابل السزى الى مرتبات العاملين بها .

وبناء على ذلك لا يجوز ضم المقابل المشار اليه الى مرتبات العاملين الذين نقلوا من المؤسسة المذكورة الى وزارة المواصلات .

(ملف ٤٦٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٩/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

الذى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بمقتضى جدول المرتبات المرافق للاتحة الداخلية ، هو بحسب تكوينه الصحيح ووصف الاتحة له « بدل طبيعة عمل » - عديم جواز خصم مقابل الذى الى مرتبات العاملين بالمؤسسة وذلك عند تسوية هذه المرتبات لانه لا يعد منحة - الامر مختلف عن المنح التى تضم لاجور العاملين بأحدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة - العاملين بهذه الشركات يخضعون اصلا لقوانين العمل فى علاقتهم بالشركات التى يعملون بها وذلك على عكس الحال بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة الذين كانوا يخضعون قبل تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - للاحكام المنظمة للتوظيف العامة فى حالة عدم وجود نص فى الاتحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحرى ونصت المادة السادسة منه على أن « يتولى شئون هذه الهيئة مجلس ادارة يباشر اختصاصاته طبقا لاحكام هذا القانون والوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة حون التقيد بالنظم الادارية والمالية المنبجعة فى المصالح الحكومية وللجلسة على الاخص :

(أ)

(ب)

(ج) إصدار اللوائح المتعلقة بتميين موظفي الهيئة ومستخدميها ومعاملها ورتبتيهم ونظائهم وتعيينهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافئاتهم ومعاشاتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية . وإستنادا إلى هذا النص أصدر مجلس إدارة الهيئة لأمرها الداخلية إلى قضت في المادة الثالثة بأن « تحدد مرتبات الوظائف المشار إليها في المادة السابقة وبندل طبيعة العمل وغلاء المعيشة الخاص بها حسب الجداول المرافقة لهذه اللائحة .

ويبين من الاطلاع على جدول المرتبات المرافقة لللائحة أنه قضى تحت عنوان « بدل طبيعة العمل » أن الوظائف العليا تقرر لها البندل في صورة مبلغ نقدية ، أما الوظائف الأخرى فقد أشير إليها بصرف الزى الرسمى للمؤسسة ، أى صرف البندل في صورة عينية .

ويتضح من ذلك أن هذا الزى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بدل طبيعة عمل » .

وبتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحرى ، ونص في المادة الأولى منه على أن تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحرى ، وتعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى في تطبيق القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . وقضى في المادة التاسعة بأن لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وله على الأخص ما يأتى :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك كله دون التقيد بالتقاعدا الحكومية المعمول بها .

وبناء على ذلك ، أصدر مجلس إدارة المؤسسة قراراً بجلية
١٩٦١/١/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفي ومستخدري ومال الهيئة السابقة
على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١
لحين وضع لائحة خاصة تمل محلها .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
بلائحة موظفي ومال المؤسسات العامة الذي تمل في المادة الأولى منه بأن
« تسرى أحكام النص المرفق على موظفي ومال المؤسسات العامة ذات
الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس
الجمهورية ويلقى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة إلى هذه
المؤسسات » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ أنف الذكر تمل باعبار
المؤسسة العامة لقتل البهري التي أنشأها مؤسسة عامة ذات طابع
اقتصادي فمن ثم فإن العاملين بها كانوا يخضعون في شئونهم الوظيفية لأحكام
اللائحة المشار إليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
المشار إليه .

ومن حيث أن المادة ١٦ من هذه اللائحة كانت تمل على أنه « يجوز
لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدري والمال الذين يعملون
في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠ ٪ من المرتبات المقررة
للموظفات التي يشغلونها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام موظفي
ومال المؤسسات العامة، وبإلغاء عدل نص المادة ١٦ المشار إليها فأصبح
منح بدل طبيعة العمل يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح
المجلس الأعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يعد كافياً لتقرير هذا البدل
أن يصدر بمنحه قرار من مجلس إدارة المؤسسة كما كان الحال من قبل
ولم يكتف المشرع بذلك بل تضمنت المادة الثانية من هذا القرار الجمهوري
بالغاء جميع القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة

ومن حيث أن مفاد ذلك الغاء قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للنقل البحري الصادر بجلسة ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفي ومستخدمى ومجال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة ، وبالتالي الغاء ما تضمنته هذه اللائحة من تقرير بدل طبيعة عمل في صورة نقدية للوظائف العليا وصورة عينية ، أى زى ، للوظائف الأقل ، وذلك كله كصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ وأصبح من المتعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بدل طبيعة عمل ، صدور قرار رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

غير أن العاملين بالمؤسسة استمروا في صرف هذا الذى قرر مجلس إدارة المؤسسة بجلسته المنعقدة في ١٩٦٣/٣/٣٠ الفائته اعتباراً من ١٩٦٣/٧/١ .

ومن حيث أنه اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٩ - تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طُبقت لائحة نظام العاملين بالفركاكات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحري . وعلى اثر ذلك قامت هذه المؤسسة بإجراء تقييم وتعادل الوظائف بها طبقاً للكادر المرافق للقرار الجمهورى آنف الذكر دون مراعاة قيمة الزى إلى المرحله .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ، فففى في المادة الاولى منه بيان تنشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة . كما قضى في المادة الثانية بتحويل مجلس إدارة المؤسسة سلطة إصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم ومنصلهم وتحديد مرتباتهم وكفايتهم ومجالاتهم وفقاً لأحكام هذا القانون وفي حدود اللائحة العامة للمؤسسات .

وفي ١٩٦٦/٨/٢٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام فنص في المادة الاولى منه على أن «تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات

الاقتصادية التابعة لها . وتقرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بان « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة » .

ويتضح من هذا النص ان المشرع قضى بضم متوسط المنح التي صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة في الثلاث سنوات السابقة على ١٩٦٢/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، الى مرتباتهم . وقد ادى المشرع في ذلك ان هذه المنح هي بحسب الاصل جزء لا يتجزأ من اجور العاملين الذين سرت في صانهم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، الذي كان يعتبر القانون العام الواجب التطبيق فيما لم يوجه فيه نص اكر سخاء للعاملين وفقا لما قضت به لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الثالثة المذكورة جعلت الاجر شاملا لكل ما يعطى للعامل لقاء عمله وهما كان نوعه وعلى الاخص المنح ، وبالتالي استهدف المشرع من حكم المادة (٩٠) المشار اليها تنادي الضرر الذي يلحق بهؤلاء العاملين فيما لو لم يضم متوسط المنح الى مرتباتهم عند التسوية .

ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم عدم جواز ضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحري وذلك عند تسوية هذه المرتبات لان هذا المقابل لا يعد منحة وانما هو ميزة مبنية او بدل طبيعة عمل حسبما سبق البيان ، ولا وجه للاستناد الى متوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٥ للقول بان مقابل الزى يعتبر بحسب تكييفه القانوني منحه ومن ثم فانه يدخل بهذا الوصف ضمن اجور العمال الذين كانوا يخدمونهم وذلك طبقا لمفهوم الاجر الذى نصت عليه المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا بوجه لما سبق ذلك ان متوى الجمعية العمومية المشار اليها صدرت بصدد بيان المنح التى تضم لاجور العاملين

بإحدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة . ومن المعلوم أن العاملين بهذه الشركات يخضعون أصلاً في علاقاتهم بالشركات التي يعملون بها لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك على عكس الحال بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة الذين كانوا يخضعون - قبل تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عليهم - للأحكام المنظمة للوظيفة العامة في حالة عدم وجود نص في لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات المحلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

وحيث أنه ولما تقدم فلا يجوز اعتباراً البدلات أو الزايا العينية التي كان يحصل عليها العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءاً من أجورهم ، ولا يقبل منهم بالنظر التحدي بأي حق مكتسب في الاستثمار في تغطية هذه البدلات أو الزايا أو غيرها إلى مرتباتهم طالما أنها لا تفضل ضمن الأجر أو المرتب ويسوغ بالتالي الجريان منها في أي وقت ومقا للتظلم اللائح ، ويضاف على ما سلف بيان قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ يكون قد صدر بالمخالفة لأحكام هذا القانون مما يضمن معه إلغاء كافة الآثار المترتبة عليه ، ولا يغير من النتيجة المتقدمة الاعتبارات العملية التي سادت المؤسسة والتي تمثل في صدور أحكام لبعض العاملين فيها قضت بأحقيتهم في ضم مقابل الزئ إلى مرتباتهم وذلك أن صدور ملك هذه الأحكام لم يكن ليفر من التكيف القانوني الصحيح لهذا الإجراء .

(يلى ٤٦٥/٤/٨٦ جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المستند :

أحقية العاملين بالهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى في تغطية بدل وظيفة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ أساس ذلك أن القرارات الإدارية المتعلقة بكل من مؤسسة السينما والمسرح التي انتهت بإدماجها في هيئة واحدة تضمنت أحكاماً وقية لحالت بخصاصها في الشؤون المالية والإدارية إلى القواعد التي تطبقها هيئة الأناضول ومن بينها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

صدر القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسينما والأذاعة والتليفزيون ونصت المادة (١) منه على أن تنجح المؤسسة المصرية العامة للسينما فى المؤسسة المصرية العامة للأذاعة والتليفزيون وتسمى المؤسسة المصرية العامة للسينما والأذاعة والتليفزيون كما نصت المادة (١٥) على أن « تصدر اللائحة الداخلية للمؤسسة بقرار جمهورى بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل بالقواعد السارية حليا فى هيئة الأذاعة بالنسبة للشئون الإدارية والمالية وشئون الموظفين والحسابات والميزانية » وتاريخ « من فبراير سنة ١٩٦٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسينما ونصت المادة (١٤) منه على أن « يستمر العمل بالقواعد التى كانت سارية فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهندسة الإذاعية بالنسبة الى الشئون الادارية والمالية وشئون العاملين وذلك الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة » . كما صدر فى نفس التاريخ القرار الجمهورى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم مؤسسة فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة (١٥) على أن « يعمل بالقواعد التنظيمية فى هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة الى الشئون المالية والإدارية وشئون العاملين بالمؤسسة الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة » . وأخيرا صدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة السينما والمسرح والموسيقى ونصت المادة (١٤) منه على أن « تظل القواعد واللوائح والقرارات التى كان معمول بها فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية سارية فيها لا يتعارض مع أحكام هذا القرار لحين صدور القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بالهيئة » .

وحيث انه يبين ما تقدم أن القرارات المتعاقبة المنظمة لكل من مؤسسة السينما والمسرح التى انتهت بانحائها فى هيئة واحدة هى هيئة السينما والمسرح المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ — هذه القرارات لم يمتدح احكاما وقتية اخلت بقتضاها فى الشئون المالية والإدارية الخاصة بالمؤسستين الى القواعد التى تطبقها هيئة الأذاعة وذلك الى أن تصدر كل مؤسسة لائحتها الداخلية .

ولما كان من بين القواعد المطبقة على العاملين بهيئة الإذاعة القرار الجمهوري رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ الذي ينص في مادته الأولى على أن « تسرى في شأن جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لمسئورين العاملين واستثناء ما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفين والمستخدمين بسدل طبيعة عمل لا يزيد عن ٢٥ ٪ من مرتباتهم نظرياً يقومون به من عمل يستد إلى غير ساعات العمل الرسمية بالحكومة » وبهذه المثابة فإن أحكام هذا القرار تطبق على العاملين بكل من مؤسسة السينما ومؤسسة المسرح بحكم الأمانة الواردة في القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة لهاتين المؤسستين والتي انتهت باندماجهما في هيئة واحدة نص القرار الجمهوري رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها على أن تستمر القواعد المعمول بها بالنسبة لمؤسسة السينما والنسبة لهيئة المسرح والموسيقى سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه وإلى أن تصدر الهيئة القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بها .

من أجل ذلك أنتهى رأي الجمعية المعوية إلى إعطية العاملين بقطاعي السينما والمسرح بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بقطاع الإذاعة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ وذلك إلى أن تصدر اللوائح والقرارات الخاصة بهيئة السينما والمسرح والموسيقى .

(انتهى ٢٨ في ٢٠ / ١ / ١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

لقرار رئيس مجلس الأمة في ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٦ به نتيجة بدل طبيعة عمل للموظفين بالأمانة العامة بالمجلس - اقتصار منح هذا البدل للموظفين العاملين بالمجلس فعلاً - الموضع بمجلس الأمة والمنتدب للمجلس خارجه - عدم استحقاقه هذا البدل .

بالخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الأمة الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٦٠ على أن : « صلح الموظفون العاملون بالمجلس بدل طبيعة عمل قدره ٢٥ ٪ من متوسط مربوط الدرجات أو ربطها الثابت مضاعفا إليه ٢ ٪ من المرتب الاصلى عن كل ليلة لمن يستمر عمله ملهم الى بنا بعد الساعة الثانية عشرة ليلا وذلك بعد أقصى قدره خمسة وعشرون جنيتها وبعد أدنى قدره ثلاث جنيتها شهريا » .

وجاء في مذكرة هذا القرار انه « نظرا الى أن العمل في سكرتيرية المجلس يخلف اختلافا ظاهرا عن العمل في أى جهاز آخر من أجهزة الدولة فليس هناك ساعات محدودة له ، وإنهاء الجلسة ليس هو نهاية عمل الموظف بل يستدعى الأمر بقاء الموظف واستمراره في العمل أحيانا حتى الصباح الباكر حيث تكون المواصلات العادية قد توقفت مما يضطر معه الموظفون الى استعمال سيارات الاجرة مما يرهق ميزانيتهم ، ولا يقف عند هذا الحد من الأرهاق المادي والبدني ، فان طبيعة العمل يستدعى عودته في صباح اليوم التالي مهما امتد سهره لمباشرة عمله في جلسات اللجان وفي الأعداد لجلسات المجلس ، فضلا عن أن العمل في المجلس يغضى مظهره خاصا لموظفيه يتكبدون في مواجهته نفقات إضافية لا يتحملها غيرهم من موظفي الدولة . ونظرا الى أن — المكافأة التي تمنح لموظفي مجلس الأمة ليست مكافأة إضافية طبقا للتأجيل القانوني لاحكام القوانين والقرارات الخاصة بمكافآت العمل الإضافية ... فالمعمل الذي يمنح عنه موظفو الإمانة مكافأتهم هو العمل الاصلى الرئيسى لشاغلي هؤلاء الموظفين الذى يتعين ان يؤدوه في غير الاوقات المحددة بصفة عامة . وكذلك فان هذه المكافآت يتعين أن يراعى فيها ولا شك طبيعة العمل وأهميته ووقتته وأداؤه في كثير من الأحيان في مواعيد غير مناسبة وبسرعة قد تكون غير عادلة مما يخرج به عن العمل الإضافى المادى الذى يتكّن تقديره بعدد الساعات ... » .

وجاء في المذكرة المشار إليها ما يلى :

« وواضح أن المقصود بالانتزاع المبرور هم الموظفون والعمل الذين يقومون بالخدمة فيه عملا ... » .

وبين من استقراء المذكرة التي رفعت الى رئيس مجلس الامة في شان منح الموظفين والعمال العاملين في مجلس الامة بدل طبيعة عمل انما حددت بجلاء من يفيد عن هذا البذل ومن يستحقه ، وهم الموظفون والعمال الذين يقومون بالخدمة في المجلس فعلا ، هؤلاء هم الذين قد يستدعي الامر بقائهم واستمرارهم في العمل لحياتنا حتى الصباح الباكر حيث تكون المواصلات العادية قد توقفت مما يضطرهم الى استعمال سيارات الاجرة مما يرجح ميزانيتهم وهم الذين تستدعي طبيعة عملهم عودتهم في صباح اليوم التالي مهما امتد سهرهم لمباشرة عملهم في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس ، وهم الذين يتطلب منهم العمل في المجلس فعلا مظهرا خاصا يتكبدون في مواجهته نفقات اضافية . وهؤلاء الموظفون الذين يعملون في المجلس فعلا وهم الذين مناهم قرار رئيس مجلس الامة بمنح بدل طبيعة العمل — هم الذين يتصور استمرارهم في العمل الى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلا ، طبقا لما جاء بنص المادة الاولى من قرار منح بدل طبيعة العمل سالف الذكر .

وان لفظ العاملين الذين مناهم قرار رئيس مجلس الامة انما يعني الموظفين العاملين في المجلس فعلا ، والذين يتكبدون اعباء اضافية بسبب عملهم في المجلس ساعات غير محدودة ، لا تنتهي بانتهاء الجلسات التي قد تستمر الى ساعات متأخرة من الليل ، بل قد يستدعي الامر بقاء الموظف واستمراره في العمل حتى الصباح الباكر ثم قد يعود في صباح اليوم التالي مهما امتد سهره لمباشرة عمله في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس . فكل من لا يتحمل هذه الاعباء الاضافية التي تقتضيها طبيعة العمل في المجلس ولا يواجه الازعاج المادي والبني الذي اريد ببذل طبيعة العمل ان يعوضه ، لا يمكن ان يفيد من احكام هذا القرار حتى ولو كان من موظفي مجلس الامة الاصليين طالما انه لا يعمل في المجلس ذاته .

ولا يتحد في هذا النظر ولا يغير منه ما اتفقت به الجمعية العمومية بجلستها المتعقدة في ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ من استحقاق بدل طبيعة العمل للموظف المنتخب دون الموظف المعار ، والتي قايمت على ان الموظف المنتخب يشغل قانونا وظيفته الاصلية ويتمتع بميزاتها ويتناول تعويضاتها المالية وان لم يؤد مهلهما — ذلك ان القرار المنسلخ بمنح بدل طبيعة عمل للموظفين العاملين فعلا في مجلس الامة — قد حدد في صراحة من يقيس

منه ، وهم الموظفون القلائمون بالخبرة في المجلس فعلا سواء اكانوا اصليين بالمجلس او موظفين منتدبين الى المجلس من جهات اخرى ، ويتمين التزام ما قضى به القرار الذي يعتبر وحده سبب المنح واسايبه ، وتطبيق القرار على من توافرت فيه الشروط الواردة في القرار ، ذلك ان البديل - موضوع البحث - انما تقرر منحه للتعمير عن اعياء ونفقات اضافية ، فمن يتحمل هذه الاعباء والنفقات هو الذي يستحق البديل . اما من لا يتحملها ولا يتعرض لها فهو لا يستحقها .

وان بدل طبيعة العمل المقرر لمباشرين في خدمة مجلس الاسماء ليس منحة يتقاضاها كل موظف بالمجلس ، سواء اكان قائما بالعمل في المجلس او كان يعمل خارجه ، وانما هي بدل يقرر على ما سبق ايضا . فمن يتحمل اعياء او نفقات اضافية تستدعيها طبيعة العمل في المجلس ذاته ، ومن لا يتحمل هذه الاعباء والنفقات الاضافية لا يمكن ان ينشأ له حق في تقاضي البديل عنها .

(ملغى ٤٠٠ في ١٤/٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

استحقاق بدل طبيعة العمل للموظفين والعمال باللجنة العليا للسد العالي وهيئة السد العالي - مناطه ان يكون الموظف قائما بالعمل فعلا في السد العالي - تدب الموظف للعمل بجهة اخرى ندبا كليا يحصل دون استحقاق بدل طبيعة العمل .

ملخص الحكم :

يبين من استقرار نص قرار اللجنة العليا للسد العالي رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ الذي يقضى باستحقاق بدل طبيعة العمل للموظفين والعمال الدائمين باللجنة العليا والممارين والمنتدبين اليها ، وكذلك نص القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الذي يقضى بمنح هذا البديل لموظفي هيئة

المنفذ العالي المعيين بصفة دائمة بأسوان ، أن مخاط استحقاق هذا البديل أن يكون الموظف عاتبا بالعمل فعلا في السد العالي ، ولا يكفي أن يكون شاغلا لوظيفة من وظائف اللجنة العليا أو هيئة السد العالي ، بل أنه لا يهم — طبقا لما تنص به المادة الأولى من قرار اللجنة العليا رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ — أن يكون شاغلا لمثل هذه الوظيفة ، إذ أن هذا البديل يمنح بختنقى هذا القرار للعمارين والمندبين للعمل بالسد ، فالمبرة في استحقاق هذا البديل ليست بالانتفاء الى اللجنة العليا للسد أو هيئة السد وإنما بالعمل فعلا في السد ، والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن هذا البديل أريد به أن يكون تعويضا للعاملين في السد العالي عن الإعياء والأجساد غير العادية التي يبذلونها وسط طبيعة قاسية شاقة في سبيل إنجاز هذا المشروع العجوى الهام في المواعيد المحددة له ، فلا يمكن أن يتشاحق في هذا البديل لمن لا يتحملون هذه الإعياء .

ولئن كان نذب الموظف ندبا كاملا من السد العالي للعمل بجهة أخرى لا يصلح صلة الموظف بوظيفته الأصلية إلا أنه يحول بينه وبين القيام فعلا بأعباء هذه الوظيفة لأنه يقوم بأعباء الوظيفة المنتصب إليها ، وطالما أن استحقاق بديل طبيعة العمل للعاملين بالسد مرتبط بمباشرة أعمال الوظيفة مباشرة فعلى ، فإن المندبين ندبا كاملا من السد العالي الى جهات أخرى لا يستحقون هذا البديل على حين يستحقه المندبين من هذه الجهات انى السد طبقا لما يقضى به صريح نص قرار اللجنة العليا للسد رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ .

(علمى ٥٠٩ لائحة ١٤ في — جلسة ١٩٧١/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

المستفاد من احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في تسنن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بالسد العالي ان المشرع لم يستهدف الإغناء بديل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة العامة لقناة السد العالي وفقا لللائحة الخاصة بها و قصره على العاملين الموجودين بالهيئة في تاريخ العمل بأحكامه

وأنما أورد تنظيمها خاصا لهذا البديل — مقتضى ذلك أن العاملين السنتين
الجاتوا بالهيئة العامة لبناء السد العالي بعد العمل بالقانون رقم ٨٧
سنة ١٩٦٩ المشار اليه يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر باللائحة العاملين
بالهيئة محددا بالحد الأقصى المقرر في ذلك القانون .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٨) من لائحة العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي
الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ نص على أن « يمنح العاملون
بالهيئة المقيمون بصفة دائمة بأسوان بدل طبيعة عمل قدره ٥٠ ٪ وبذل
أقامة قدره ٢٠ ٪ من المرتبات وذلك وفقا للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة
ويجوز لرئيس مجلس الإدارة عند الاقتضاء وفقا لظروف العمل زيادة هذه
النسبة أو انتفاصها بالنسبة لبعض الفئات .. » — وقد صدر بعد ذلك
القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ . في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين
حاليا الى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي
حاليا الى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي
وكذلك المنتسبين والمعارين اليها وذلك بعد أقصى قدره ٣٥ ٪ من بداية مربوط
الدرجة ، ويحتفظ بهذا البديل لمن ينقل منهم وكذلك لمن يلحق بخدمته أو اعارته
اليها متى بلغت مدة التندب أو الاعارة أربع سنوات على الأقل ويستغنى البديل
ما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية
زيادة أخرى يحصل عليها ويصرف اليهم من ميزانية الجبهة التي يعملون
بها ، ويسرى هذا الحكم على من نقل أو ألحق بخدمته أو اعارته من المخسار
اليهم في الفترة السابقة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٨ .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع لم يستهدف بالقانون
رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه إلغاء بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين
بالهيئة العامة لبناء السد العالي وفقا للأنظمة الخاصة بها ، أو قسره على
العاملين الموجودين بالهيئة في تاريخ العمل بتأكيده وأنما أورد تنظيمها لهذا
البديل مقتضاه تمييزه ووضع حد أقصى له مقداره ٣٥ ٪ من بداية مربوط
الدرجة والإحتفاظ به لمن ألحق أربع سنوات في خدمة الهيئة ثم التحق بخدمة
أجهة أخرى مع استغناؤه من الزيادات التي يحصل عليها في تلك الجهة وهذا
التنظيم لا يمس بأى حال إعادة منح بدل طبيعة العمل المقررة في اللائحة

تظل هذه القاعدة قائمة بعد العمل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يبعد منها كل من يلحق بالهيئة بعد هذا التاريخ ، فيستحق البديل المقرر بلائحة العاملين بالهيئة محددًا بالحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العاملين الذين الحقوا بالعمل بالهيئة العامة لبناء السد العالي بعد العمل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بلائحة العاملين بالهيئة محددًا بالحد الأقصى المقرر في ذلك القانون .

تتوي ٢٤٩ في ١٢/٤/١٩٧٣

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

استفاد بدل طبيعة العمل الذي يمنح للعاملين بهيئة السد العالي من اى زيادة يحصلون عليها مستقلا بعد نقلهم طبقا لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي — مقتضى ذلك وجوب استفاد بدل طبيعة العمل الذي يمنح لاهل العاملين بالسد العالي من بدل التحويل المقرر له بعد تعيينه عضوا بمجالس ادارة الهيئة العامة للصرف المغطى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي تمن على انه « يثبت بدل طبيعة العمل الذى يمنح خالصا الى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي وكذا الى المنتخبين والممارين اليها وذلك بعد اقصى قدره ٣٥ ٪ من بداية مربوط الدرجة » ويحتفظ بهذا البديل لمن ينقل منهم وكذلك لمن يلحق بجهة او امارته متى بلغت مدة التذب او الامارة اربع سنوات على الاقل ، ويستفاد البديل مما يحصل عليه العامل مستقلا من

علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى يحصل عليها العامل وتصرف إليهم من ميزانيات الجهات التي يعملون بها .

ويسرى هذا الحكم دأى من نقل أو ألغى ندره أو إعلانه من العاملين المشار إليهم فى الفقرة السابقة اعتباراً من ١٩٦٦/٧/١ . وطبقاً لهذا النص يتعين استيفاء بدل طبيعة العمل الذى يمنح للعاملين بهيئة السد العالى من أى زيادة يحصلون عليها مستقبلاً بعد نقلهم بسواء تطلبت هذه الزيادة فى صورة علاوات أو مقابل تهجير أو بدلات تمثيل .

ومن حيث أنه طالما كان الثابت أنه صدر قرار الجهاز التنفيذى لخطوط كهرباء السد العالى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ بتثبيت بدل طبيعة العمل الذى يحصل عليه السيد / وذلك قبل نقله الى الهيئة العامة لمشروعات الصرف المغطى اعتباراً من ١٩٧٠/٤/١ . ولقد احتفظ له بهذا البديل بعد النقل ، فمن ثم يكون من المتعين طبقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ استيفاء هذا البديل من بدل التمثيل الذى تقرّر له بمناسبة تعيينه مضمواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للصرف المغطى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اعتباراً من ١٩٧٠/٤/١ تاريخ نقل السيد / من الهيئة العامة للسد العالى الى الهيئة العامة لمشروعات الصرف المغطى لا يحق للذكور ان يتقاضى بدل التمثيل الذى تقرّر له بموجب القرار الوزارى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٦ . كما أنه يتعين استيفاء بدل طبيعة العمل الذى ثبت له خلال عمله بالهيئة العامة للسد العالى من بدل التمثيل الذى تقرّر لسيادته بمناسبة تعيينه مضمواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للصرف المغطى .

(مذكور فى ١٩٧٣/٤/١٠)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

يجوز ويكافئ الصلاحيات التى يمنحها لجهات تحويل رضى الحاضر التابعة للجهات التنفيذى لمشروعات التوسع على مياه السد

العالي يستحقون بدل طبيعة العمل المتخصص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن منح بدل طبيعة عمل لموظفي وعمال الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي — أساس ذلك أن مديري الحسابات ووكلائهم بهذا الجهاز يشاركون في العمل بصورة دائمة وليست مؤقتة في ظروف مماثلة لظروف زملائهم العاملين بهذا الجهاز وقد قرر المشرع منح هذا البديل لكل من يشارك في العمل في مشروعات التوسع على مياه السد العالي أيا كانت صورة هذه المشاركة ولم يستثنى من هذه القاعدة إلا من يقومون بأعمال وقتية أو موسمية .

ملخص الفتوى :

إن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن منح بدل طبيعة عمل لموظفي وعمال الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي تنص على أن « يمنح بدل طبيعة عمل بواقع ٢٠ ٪ من المرتب لولا الأجر الأساسي للموظفين والعمال المعيّنين والمسابرين والمختصين الذين يعملون بالأقاليم في إدارات الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي بالإضافة إلى بدل الإقامة المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه » وتنص المادة (٢) على أنه « لا يمنح بدل طبيعة العمل للموظفون المعيّنون بمكافآت شاملة والعمال الموسميون » وتنص المادة (٣) على أنه « لا يمنح بدل طبيعة العمل للموظفون والمعامل الذين يتدربون للعمل في إدارات الجهاز لإداء مأمورية وقتية أو محددة المدة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع منح بدل طبيعة العمل المشار إليه لكل من يشارك في العمل في مشروعات التوسع على مياه السد العالي أيا كانت صورة هذه المشاركة ، تمييزاً ، أو أمارة ، أو ندبا ولم يستثن من هذه القاعدة إلا من يقومون بأعمال وقتية أو موسمية .

ومن حيث أنه يبين من نصي القواعد المنظمة للصالحات مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم بالوزارات والهيئات المختلفة أن المادة (٣) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب إتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة تنص على أن « يجمع وزارة الخزانة مراقبوها ومديرو

الحسابات ووكلائهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى » وقد وافق رئيس الجمهورية في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ على مذكرة أعدتها اللجنة الوزارية للخدمات بجلستها المنعقدة في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ جاء بها أن « يعامل رؤساء ومديري ووكلاء الحسابات في انوزارات المختلفة معاملة الموظفين المنتخبين أى تقوم الوزارات بالإشراف والرقابة الإدارية عليهم وتخطر وزارة المالية والاقتصاد بكل مايتخذ من إجراءات قبل هؤلاء الموظفين » - وقد استطلعت الإدارة العامة للتشريع المالي بوزارة المالية والاقتصاد من هذه النصوص أن مديري الحسابات ووكلائهم يعتبرون منتخبين للعمل بالوزارات والهيئات التي يشرفون على حساباتها ، ومن ثم يستحق مديرو الحسابات ووكلائهم في الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين في هذا الجهاز ، بينما استطلعت إدارة القوى للجهازين المركزيين للتخطيط والإدارة والحسابات من هذه النصوص أنهم لا يعتبرون منتخبين للجهاز المشار اليه ومن ثم لا يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين به .

ومن حيث أنه با كان التكليف القانوني للعلاقة بين مديري الحسابات ووكلائهم بالجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي وبين هذا الجهاز فانهم ولاشك يشاركون في العمل في هذا الجهاز بصورة دائمة وليست مؤقتة في ظروف مماثلة لظروف زملائهم العاملين بهذا الجهاز ، ومن ثم يستحقون بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى اللجنة العمومية الى أن مديري ووكلاء الحسابات الذين يعملون بإدارات تحويل رى الحياض التابعة للجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي يستحقون بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

، متوى ٤١٧ في ١٩٧٢/٤/٩

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعمالين بمشروع السد العالي أن المشروع أفرد حكما خاصا للعمالين مقتضاه احتفاظهم ببذل طبيعة العمل الذي كانوا يتقاضونه بالسد العالي عند نقلهم أو الفناء نديهم أو اعارتهم حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا تتأثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي - نص المشروع على استهلاك ذلك البذل مما يحصل عليه العمال مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف اليه من الجهة التي يعمل بها ، اتساع هذه الزيادات لتشمل كل زيادة طرأت على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار سواء اتخذت هذه الزيادة صورة بدل طبيعة عمل أو بسفل سيارة أو أية بدلات أخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في شأن بعض الأحكام بالعمالين بمشروع السد العالي تنص على أن « يثبت بذل طبيعة العمل الذي يمنح حاليا للعمالين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي وكذلك الى المتقدين والمعارين اليهما بعد اقصى قدره ٣٥ ٪ من بداية مربوط الدرجة ويحتفظ بهذا البذل لن ينقل منهم وكذلك لن يلغى نديه أو اعارته اليهما متى بلغت مدة الندي أو الاعارة أربع سنوات على الأقل ، ويستفد البذل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى يحصل عليها وتصرف اليهم من ميزانيات الجهات التي يعملون بها . ويسرى هذا الحكم على من نقل أو الفى نديه أو اعارته من العمالين المشار اليهم في الفقرة السابقة اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ . ويبين من هذا النص ان المشروع أفرد حكما خاصا للعمالين بمشروع السد العالي عند نقلهم أو الفناء نديهم أو اعارتهم وكذلك حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا تتأثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي ، ولقد نص الشارع على استهلاك ذلك البذل مما يحصل

عليه العامل مستقبلا من ملاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى. تصرف إليه من الجهة التي يعمل بها وهذه الزيادات تتسبح لتشمل كل زيادة طرأت على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار وسواء اتخذت هذه الزيادة صورة بدل طبيعة عمل أو بدل سيارة أو أية بدلات أخرى .

وحيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن السيد المهندس / احتفظ ببذل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه أثناء عمله بالسيد العالي وذلك بعد نقله لوزارة الري اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١

وحيث أنه استحق بدل سيارة بصفة دائمة ومستقرة بعد تعيينه وكيلا لوزارة الري في ١٩٧٢/٥/١٠ من ثم تعيينه اعتبارا من هذا التاريخ - استهلاك بدل طبيعة العمل الذي احتفظ به من البدلين المشار إليهما وذلك أملا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن بدل طبيعة العمل الاحتفظ به للمهندس / يستهلك من بدل التفيل وبذل السيارة المقسرين له من تاريخ تعيينه وكيلا لوزارة الري في ١٩٧٢/٩/١٠ .

(ملوى ٨٨ في ١٩٧٥/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

مقتضى نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في شأن بعض الأحكام الخاصة بالماملين بمشروع السيد السالى أن المشرع أنشأ حكما خاصا هؤلاء الماملين مقتضاه احتفاظهم ببذل طبيعة العمل الذي كانوا يتقاضونه بالسيد العالي عند نقلهم أو إلغاء نديهم أو إعارتهم - نص المشرع على استهلاك ذلك البذل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات

٣- اقتصر الزيادات على كل زيادة حقيقية نظرا على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ يمنح العاملين بالدولة أمانة غلاء معيشة شهرية وفقا للقياسات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق للقرار - عدم جواز استهلاك بدل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين السابقين بالسد العالي من أمانة غلاء المعيشة الممنوحة لهم طبقا للقرار المشار اليه أساس ذلك : أن هذه الأمانة وإن كانت تمثل زيادة في المرتب إلا أنها لا تتصف بصفتي الدوام والاستقرار .

ملخص الفتوى :

أن المشرع قد استهدف بنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بشروع السد العالي - أفراد حكم خاص للعاملين بشروع السد العالي عند نقلهم أو إلغاء تفتيم أو إعادتهم وذلك حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا تتأثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي ، ولقد نص التشريع على استهلاك ذلك البديل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف اليه من الجهة التي يعمل بها ، وهذه الزيادات تقتصر على كل زيادة حقيقية نظرا على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار . (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٥) .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح أمانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة نص في مادته الأولى على أن « يمنح العاملون بالدولة أمانة غلاء معيشة شهريا وفقا للقياسات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار وتسمى هذه الأمانة اعتبارا من أول شهر مايو سنة ١٩٧٥ أو من تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ » . وقد ورد في البند السادس من الجدول الملحق بهذا القرار النص على أن « تستهلك أمانة غلاء المعيشة مما حصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويبات تترتب عليها زيادة في المرتب الأساسي » .

...سواء حيث أنه ولئن كانت اعانة غلاء المعيشة التي قررت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ تتضمن زيادة في دخل العامل الا انه لا تنوّر في شأنها صفى الدوام والاستقرار ، فمصرها الزوال والاستهلاك ، فقد تضمن البند السادس من الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ نصا يقضى بوجوب استهلاك اعانة غلاء المعيشة مما حصل أو يحصل عليه العامل بعد أول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات تترتب عليها زيادة في المرتب للأسس ، ومن ثم فإن هذه الاعانة وأن كانت تمثل زيادة في المرتب الا أنها لا تصنف بصفى الدوام والاستقرار وبالتالي لا يجوز استهلاك بدخل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين بالسيد العالي منها .

... من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز استهلاك بدخل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين السابقين بالسيد العالي طبقا للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه من اعانة غلاء المعيشة الممنوحة لها طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٧٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠)

تعليمات:

راجع عكس ذلك فتوى الجمعية العمومية بجلسته ١٩٧٥/٢/١٢ .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ:

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بقرار راتب طبيعة عمل الرجال القضاء وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ومن في حكمهم — نطاق سريته — أن يكون الموظف منتظما الى إحدى الوظائف المشار إليها فيه — عدم انطباق حكمه على الموظفين العاملين بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٤ — ومن قبله القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مثال بالنسبة

لعدم استحقاق العضو الفني بإدارة التشريع بوزارة العدل لهذا
المجلس .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح
رجال القضاء راتب طبيعة عمل ، على أن : « بمنح راتب طبيعة عمل لرجال
القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية
بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة ، وللأعضاء
الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية ، وذلك
بالفئات الآتية » .

ويبين من هذا النص أن المشرع قد حدد فئات الموظفين الذين يحق
لهم الاستفادة من القرار الجمهوري المشار إليه ، على سبيل الحصر ، وليس
على سبيل المثال . وهذه فئات هي :

١ — رجال القضاء .

٢ — أعضاء النيابة العامة .

٣ — الموظفون الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل
أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة .

٤ — الأعضاء الفنيون بمجلس الدولة .

٥ — الأعضاء الفنيون بإدارة قضايا الحكومة .

٦ — الأعضاء الفنيون بالنيابة الإدارية . وينبغي على ذلك أن مناط
الاستفادة من البديل المذكور ، أن يكون الموظف منتقيا إلى أحد طوائف الموظفين
المشار إليها ، فإن فقد هذا الشرط ، لم يكن له ثمة حق في المطالبة بهذا
البديل .

ومن حيث أنه باستظهار الحالة الوظيفية للسيد من واقع
ملف خدمته — يبين أنه كان يعمل مستشارا مساعدا يقسم قضايا وزارة
الأوقاف ، ثم عين بقتضى القرار الجمهوري رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٥٩ بدرجة

مدير عام بديوان عام وزارة العدل ، اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٩ ،
براتب سنوى مقداره ١٢٠٠ جنيه فى لدرجة (١٢٠٠/١٢٠٠ ج) ، ثم تذب
للعمل بدار الافتاء المصرية اعتبارا من ٩ من يناير سنة ١٩٦٢ ، ثم انفى تذب
من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، والحق للعمل عضوا فنيا بإدارة التشريع
بوزارة العدل .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك ان السيد المذكور يشغل درجة مدير عام
بوزارة العدل ، ويخضع بالتالى لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ (ومن قبل لاحكام القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة) . ومن ثم فانه لا يدخل
فى عداد ثقات الموظفين الذين يحق لهم الافادة من احكام القرار الجمهورى
رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، ولذلك فانه لا يستحق راتب طبيعة
العمل الصادر به هذا القرار .

ولا يغير من ذلك كون السيد المذكور يعمل عضوا فنيا بإدارة التشريع
بوزارة العدل ، اذ لا يدخله هذ العمل فى عداد الموظفين الذين يشغلون
وظائف قضائية . ذلك انه يبين من الاطلاع على ميزانية وزارة العدل
(عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣) ان الوظائف القضائية بإدارة التشريع قد
وزدت بصورة على العاملين يقتنون السلطة القضائية (مدير بدرجة
مستشار ، ووكيل بدرجة رئيس محكمة ابتدائية ، ووكيل للتشريع المقارن
بدرجة رئيس محكمة ابتدائية ، واربعة اعضاء بدرجة قاضى) دون العاملين
بأحكام الكادر العام — ومنهم السيد المذكور .

لهذا تنهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد
بالتنيز العام والعضو الفنى بإدارة التشريع بوزارة العدل ، لراتب
طبيعة العمل الصادر به القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢
المشار اليه .

مضى ١٩٦٤ فى ١٧/١٩/١٩٦٤

قاعدة رقم (٢٦١)

المبحث الثاني :

مندوبو المناطق الإقليمية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي —
المكافآت التي يتقاضونها علاوة على رواتبهم — اعتبارها بدل طبيعة عمل —
عدم خريان أحكام المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على هذه
المكافآت .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والتواضيع
المعدلة له وكذلك القرارات الصادرة من وزير الإصلاح الزراعي ومن اللجنة
العليا للإصلاح الزراعي في شأن منح مكافأة شهرية للمندوبين المعيّنين
بالمناطق الإقليمية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي — أن هؤلاء
المندوبين يتشكون علاوة على مرتباتهم مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيهاً . وأن
هذه المكافأة تخص منهم كتفائدة عامة عند تكلمهم إلى الحيوان العام للهيئة
والتفاهرة بها يدل على أن هذه المكافأة ليست جزءاً من رواتب هؤلاء المندوبين
وأنهم إنما يتقاضونها كبذل طبيعة عمل عندما يؤدون هذا العمل في مناطق
الإصلاح الزراعي الواقعة في الأقاليم . وفي مقابل متفرضة عليهم أمية هذه
الوظيفة بحكم طبيعتها في المناطق الإقليمية من التزامات لا يلتزم بها أفرادهم
من موظفي الهيئة بالحيوان العام .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المتكتم
ذكره تنص على أنه «لأحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل .
وبدلات المهنة . والبدلات التي تعطى مقابل نفقات المعيشة وأجرة غيابة
المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ...» . وظاهر من هذا النص
أن المشرع يستثني من الأجور والمرتبات والمكافآت المثار إليها في المادة
الأولى من القانون ذاته رواتب إضافية معينة نص عليها على سبيل الحصر .
فلا تحسب هذه الرواتب في تقدير المرتبات الأصلية كما لا تحسب في
مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية المنصوص عليها في المادة
الأولى . ومرد ذلك ما تقضي به طبيعة الأسس التي يرجع إليها في تقدير

هذه الزواجب الاضائية كعموميت مخاطر او مقابل نفقت عملية أو مواجهة
أهنية الغلاء .

ولما كانت المكافأة المقررة لخدمى المناطق الاطبية التابعة لهيئة العاية
للاصلاح الزراعى هى - كما يبين مما تقدم - راتب اضافى يمنح لهؤلاء
المختومين كبذل طبيعة عمل فى المناطق الاطبية المضار ايجها مقابل مايتتضيه
عملهم فى هذه المناطق من جهد خاص يبذلونه فى اثنى وقت ليلا او نهارا دون
أن يقتصر على وقت العمل الرسمى . وذلك على خلاف عمل زملائهم بالديوان
العام بمدينة القاهرة . فكل عمل طبيعة خاصة تختلف فى اجدها . من
الاخر .

وعلى هذى ما تقدم من المكافأة الشهريه المقررة لخدمى المناطق
الاتبية للاصلاح الزراعى - وفقا للتكليف القانونى الصحيح تعتبر بذل
طبيعة عمل فى خصوص تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ . ما يدخل فى
الزواجب الاضائية المستثناة بالعادة الواجبة منه ، فلا تحسب فى تقدير
مروياتهم الاضائية كذا لاتحسب ضمن المرتبات الاضائية المنصوص عليها فى
المادة الاولى من هذا القانون .

(مترى ٥٨٤ فى ١٣/٧/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المسألة :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ بمنح العاملين
بهيئة العاية للاستعلامات بذل طبيعة عمل يشمل العمالين الذين يشغلون
مناصب مالية واولئك العاملين بمكافآت شاملة لم تحسب فيها بذل طبيعة عمل
- من البديهي الا يخرج بذل طبيعة العمل المقرر للعاملين بهيئة الاستعلامات
عن حدود الاطار العام المحدد لحساب البدلات فى قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - استفسر ذلك أن قرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٧٤ بأحوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت
شاملة يقضى بأن يسرى على هؤلاء العاملين الاحكام المنصوص عليها فى
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا

القرار والتعيين من الرجوع الى المادة ٢١. منه ان المشرع ربط نسبة بسند طبيعة العمل الذي يمنح لبعض العاملين ببداية ربط الوظيفة التي يشغلونها — يقتضى ذلك ان العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات المعنوسين بمكافآت شاملة ولا يشغلون وظائف ذات ربط مالى يحدد ببداية ونهاية بتعين حساب بدل طبيعة العمل المستحق لهم بواقع ٢٥ ٪ من قيمة المكافآت التي حددت لكل منهم منه تعيينه دون ان تصاف اليها أية زيادات يكون العامل قد حصل عليها بعد تعيينه .

ملخص النقوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة (١) منه على أن « يسرى في شأن جميع موظفى الاذاعة ومستخدميها : الاحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون الموظفين ، واستثناء مما تقدم يقتضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون بدل طبيعة عمل لا يزيد على ٢٥ ٪ من مرتباتهم نظير ما يتبعون به من عمل يمتد الى غير سمات العمل الرسمية بالحكومة » كما تنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ على ان « يسرى الحكم المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه في شأن بدل طبيعة العمل على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون والهيئة العامة للاستعلامات وديوان عام وزارة الاعلام الذين تقتضى طبيعة عملهم ذلك » ولا ريب في أنه اذا قضي القرار الجمهورى رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ بمنح العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات بدل طبيعة عمل فان ذلك يشمل العاملين الذين يشغلون مثل ماية أولئك المعنين بمكافآت شاملة لسم تحسب فيها بدل طبيعة عمل ، لان اصطلاح المكافأة الشاملة إنما كان يعنى وقتها لما اطلقت به الهيئة بكتيها رقم ٦٦٤٦ المؤرخ ١١/١٢/١٩٧٥ مقدار المكافأة الاساسية مضافا اليها اعانة عملاء معينة ، ومن البديهي الا يخرج بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بهيئة الاستعلامات من حدود الاطار العام المحدد لحساب البدلات في قانون نظام العاملين المعننين بالذوالقرن ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ذلك ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بأحوال وشروط تعيين عاملين بمكافآت شاملة تنص على أنه « يجوز في حالة الضرورة تعيين عاملين بمكافآت شاملة لقيام بالاممال التي تحتاج في أدائها الى خبرة خاصة لا تتوفر في العاملين من تساغلي الفئات الوظيفية

بالوحدة ويسرى على العاملين المعيّنين بمكافآت شاملة الاحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار » وبالرجوع الى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يبين أن المادة (٢١) منه تنص على أنه «يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات، الآتية في الحدود وطبقا للتقاعدا المبينة ترين كل منها :

١ —٥٥٥٥٥٥

٢ — بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها العاملون عليها الى مخاطر معينة او تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف وعلى الا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة التي يشغلها العامل ويبين من هذا النص ان المشرع ربط نسبة بدل طبيعة العمل الذي يمنح لبعض العاملين ببداية ربط الوظيفة التي يشغلونها .

ولما كان العاملون بالهيئة العامة للاستعلامات المعيّنون بمكافآت شاملة لا يشغلون وظائف ذات ربط مالي محدد ببداية ونهاية ، فمن ثم يضمن حساب بدل طبيعة العمل المستحق لهم بواقع ٢٥٪ من قيمة المكافأة التي حددت لكل منهم عند تعيينه دون أن تضاف اليها أية زيادات يكون العامل قد حصل عليها بعد تعيينه ، لان الاصل ان العامل الذي يعين بمكافأة شاملة لا تلحقه زيادة دورية اسوة بزميله المعين على فئة مالية ، وبهذه الكيفية وهذا تكون قواعد منح بدل طبيعة العمل للعاملين المعيّنين بمكافآت شاملة بالهيئة العامة للاستعلامات متفقة مع القواعد العامة التي تضمنها قانون نظام العاملين الخنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب بدل طبيعة العمل المستحق للعاملين المعيّنين بمكافآت شاملة بالهيئة العامة للاستعلامات بواقع ٢٥ ٪ من مقدار المكافأة التي حددت لكل منهم عند التعيين .

(فتوى ١٥٥ في ١٧/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٦٣).

المبحث :

أحقية العاملين بمنهج شركة الحديد والصلب بأسوان في الجمع بين بدل طبيعة العمل المقرر لهم بقرار مجلس إدارة الشركة في ١٩٧٠/٥/٢٣ وبين بدل الإقامة المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٢/٧/١١ — أساس ذلك اختلاف طبيعة العاملين من جهة والنص صراحة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧١/١٢/٢١ بالقواعد المنظمة لصرف بدل طبيعة العمل على امكان الجمع بين البدلات المختلفة من جهة أخرى — عدم جواز استهلاك ما يحصل عليه العاملون من زيادة في بدل طبيعة العمل عما هو مقرر بقرار مجلس إدارة الشركة الصادر في ١٩٧٠/٥/٢٣ مما يحصلون عليه مستقبلاً من بدلات أو علاوات — أساس ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧١/١٢/٢١ قضى بأن العاملين المستثنين يتقاضون فعلاً بدل طبيعة عمل بفئات أعلى من التي تقررت أخيراً يحتفظون بها بصفة شخصية ولم يرد في قانون العاملين بالقطاع العام أو القرارات الصادرة تطبيقاً لاحكامه نص صريح بجيز المناسك بهذه الزيادة أو مستثنائها .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ أصدر مجلس إدارة الشركة قراراً بمنح العاملين بمنهج الشركة بأسوان بدل طبيعة عمل بئنة قدرها ٥٠٪ من المرتب الشامل بالنسبة للفنيين و ٣٠٪ بالنسبة للإداريين وبذات الفئة بالنسبة لعمال الخدمات تخفض الى ٢٠٪ لأن كان موطنه الأصلي منهم بمحافظة أسوان . وبتاريخ أول يونيه سنة ١٩٧٠ وافق وزير الصناعة على منح هذا البدل مع « عدم جواز الجمع بينه وبين بدل الإقامة في حالة تقريره وبتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ونص في مادته العشرين على أنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل وذلك بعد اقصى قدره ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل » كما يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر

منح بدل اقامة للعاملين بالمناطق التي يحددها . ويحدد القرار الصادر في المائتين السابقتين الشروط والاحكام المنظمة لهذه البدلات على ان يصدر القرار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا النظام وتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ أصدر مجلس الوزراء - طبقا للنص المتالف الذكر - قرارا بالقواعد المنظمة لصرف بدل طبيعة العمل للعاملين بالقطاع العام يتضمن فيها تضمنه من احكام النص على جواز الجمع بين اكثر من بدل ، وعدد نسب بدل طبيعة العمل بم ١٠٪ و ٢٠٪ و ٢٠٪ حسب طبيعة الوظيفة ، كما قضى بأن العاملين الذين يتقاضون بدلات طبيعة عمل بفئات أعلى من النسب التي تقررت أخيراً يحفظون بها بمسئولية شخصية . كما لا يجوز الجمع بين بدلات طبيعة العمل المقررة حالياً والبدلات الجديدة إلا إذا كانت أقل مفرقع بالقد الذي يصل بها إلى نسبة البدل التي تقررت أخيراً لنفس العمل وتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٧٢ صدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على تقرير بدل اقامة للعاملين بالقطاع العام قضى بأن يمنح بدل اقامة للعاملين بالقطاع العام الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد بالفئات وفقاً للقواعد المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه يتضح من هذه الاحكام وخاصة ما ورد منها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ أنه لم يعد ثمة قيد على جواز الجمع بين أكثر من بدل متى اختلفت هذه البدلات في طبيعتها من حيث ظروف وخواص تنفيذها ، ومن ثم يتعين الأمر كذلك التمسك باحتية العاملين بتأجيل شركة الحديد والصلب في الجمع بين بدل طبيعة العمل الذي تقرر لهم بقرار مجلس إدارة الشركة الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ وبين بدل الإقامة المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٧٢ لاختلاف طبيعة البدلين من جهة ، ولعدم قيام القيد الوارد على منح بدل الإقامة - في قرار مجلس الإدارة المشار اليه في مجال التطبيق اعتباراً من تاريخ نفاذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بالقواعد المنظمة لصرف بدل طبيعة العمل والذي تضمن نصاً صريحاً في خصوص إمكان الجمع بين البدلات المختلفة من جهة .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، قضى بأن العاملين الذين يتقاضون فعلا بدل طبيعة عمل بفئات أعلى من الترتيب التي تقتضت أخيراً يحتفظون بها بصفة شخصية ، ومن ثم يكون هذا القرار قد أبقى على شرعية معاملة العاملين بمنأج الشركة في خصوص بدل طبيعة العمل بالفئات الواردة بقرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ وأن أختلقت في مقدارها بالزيادة عن الفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء ، وعلى أن يكون ذلك بصفة شخصية ، بمعنى أن يقتصر الصرف وفقاً لذلك الفئات على من عمل بمقتضاها من العاملين بالشركة دون سواهم . وفي هذا النطاق فإن هذه الزيادة لا يجوز المناس بها أو استهلاكها مما يحصل عليه العامل مستقبلاً من زيادة في مرتبه أو بدلاته ، مادام لم يرد نص صريح بهذا المعنى سواء في قانون العاملين بالقطاع العام أو القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامه .

من أجل ذلك انتهى رأي اللجنة الجنوبية إلى الآتي :

أولاً : أحقية العاملين بشركة الحديد والصلب في الجمع بين بدل طبيعة العمل المقرر بقرار مجلس إدارة الشركة الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ وبين بدل الإقامة المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يوليو سنة ١٩٧٢ .

ثانياً : أنه في تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ لا يجوز استهلاك ما يحصل عليه العامل من زيادة في بدل طبيعة العمل عما هو المقرر بالقرار المشار إليه مما يحصل عليه مستقبلاً من بدلات في علاواته .

(فتوى ٢٧٩ في ٢٨/٥/١٩٧٤)

الفصل الثالث عشر

يسجل سفر

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

شروط منح بدل السفر .

ملخص الحكم :

إن مفاد القواعد الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ (المعروفة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي لا تزال نافذة إلى الآن) أن منح راتب بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة ، أولها : مستند من الحكمة من تقرير هذا الراتب وهي أن يقدر مندوب استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشة الاعتيادية وذلك أمثالا لمبدأ أسس هو ألا يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف . والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر ، إذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتهي بمطالبة النقل . والشرط الثالث : خاص بالإجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم أقرار إلى الرئيس المباشر في ميعاد لا يجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف إلى محل أقالمه المستند ، على أن يتضمن بيانات توضح لرعاية الرئيس المباشر للتحقق من صحتها حتى لا يمنح هذا المرتب من غير وجهه الذي عينه القانون واللائحة .

(طعن ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبحث ١ :

القواعد القانونية التي تحكم بدل السفر قبل العمل بقانون نظام موظفي الدولة وبمعد العمل به .

ملخص الحكم :

ان بدل السفر هو نظام من الانظمة القانونية المتعلقة بالموظيفة العامة ، مرجعه الى القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، وقد نص قانون موظفي الدولة في المادة ٥٥ منه على ان « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية » ، وله الحق في راتب « بدل سفر » مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي ديوان الموظفين . وبذلك يكون المشرع قد اقر حق الموظف في بدل السفر مقابل ما يتكبده من النفقات الضرورية بسبب تغيبه خارج مقر عمله الرسمي لتأدية مهمة حكومية ، وتناط بمجلس الوزراء تنظيم منح هذه المزية طبقا للشروط والأوضاع التي يراها . وقد أصدر مجلس الوزراء بناء على هذا التفويض قرارا في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بالموافقة على ان تسير الوزارات والمصالح في صرف بدل السفر ومصروفات الانتقال طبقا للقواعد المعمول بها وقتذاك والصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والتعديلات التي أدخلت عليه ، على أن يعاد النظر في هذه التواعد فيها بعد . ومن ثم فإن بدل السفر تحكمه في مجلته التواعد المنصوص عليها في لائحة بدل السفر ومصانيف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ المعدلة بقراريه الصادرين في ٢٧/٦/١٩٣٦ و ٢٩/١١/١٩٣٨ .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبحث :

شروط منسح بدل السفر وتكيفه — اعتباره تعويضا للموظف عن
المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل اداء المهمة التي يكلف
بها خول مدة السفر — مركز الموظف في هذه الحالة — اعتباره مركزا
قانونيا ذاتيا من شأنه ان يولد للموظف حقا في اقتضاء مقابل بدل السفر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة (٥٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة على ان « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي
يتكبدها في سبيل الانتقال لتادية مهمة حكومية . وله الحق في راتب بدل
سفر مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنفيه عن الجهة التي
بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي
يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد» .
وبناء على هذا التفويض أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٤١
لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وقد تضمنت نصوص
المواد : ٥ ، ١٦ منها شروط منح بدل السفر فنصت المادة الاولى ، على ان
« بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية
التي يتحملها بسبب تنفيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في
الاحوال الآتية :

١ — القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

٢ —

٣ — التخلي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو اداء مهمة
مصلحة ...

ونصت المادة الخامسة ، على أنه لا يجوز ان تزيد مدة التندب لمهمة
واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص ... وفي الحسابات
التي يرجع فيها امتداد مدة التندب ، بحيث يجاوز فيها الشهرين ، يجوز

— إذا رغب الموظف — أن يصرف اليه استعبارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب ... ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور .

وتنصت المادة ١٦ على أنه لا يدفع بدل السفر لأحد الموظفين إلا بمقتضى إقرار يوقعه بنفسه ، ويقدمه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه إلى محل إقامته ، يقر فيه أن غيابه كان ضروريا لخدمة الحكومة ، وأنه كان غائبا مدة الليلي التي يطلب عنها بدل سفر ... وعلى الرئيس المباشر أن يتحقق من صحة البيانات الواردة في الإقرار المقدم له ، ومتى اقتنع بصحتها يرفعها لرئيس المصلحة لاعتمادها منه ...

وبيّننا من هذه النصوص ، أن بدل السفر ، يمنح للموظف ، تعويضاً له عن المصروفات الفعلية والضرورية ، التي ينفقها ، في تسبيل أداء مهمة يكلف بها ، وتقتضى منه التفتيش عن الجهة التي بها مقر العمل الرسمي ، وأنه لذلك يقف عند حد استرداد النفقات الضرورية ، فيجفف في الأحوال معينة بمقدار الربع (٢ م) ، كما يخفف بمقدار الجنس إذا زادت المهمة عن شهرين (٢ م) ، كما أنه لا يمنح إلا لمدة لا تزيد على ستة أشهر مما يستفاد منه ، أنه يشترط لفحه أن تكون المهمة مؤقتة ، بحيث تنتهي بظننة النقل ، ومن ثم لا يستحق هذا البدل ، إلا إذا كان الموظف قد نحب ، للعمل في جهة غير التي بها مقر عمله الرسمي ، تمهيدا لنقله . وفي كل الأحوال ، لا يستحق البدل المذكور ، إلا إذا أخذ الموظف إجراءات طلبه خلال الشهر الذي يعود فيه إلى محل إقامته المعتادة ولذلك يسقط الحق في البدل ، إذا لم يتقدم بطليه خلال ذلك الميعاد .

وغنى عن البيان أنه متى توافرت شروط استحقاق بدل السفر ، وأخذ الموظف إجراءات طلبه في الميعاد المقرر لذلك قانونا وجب منحه له ، ولا يجوز منعه عنه .

ونظام بدل السفر ، هو من الأنظمة القانونية المتعلقة بالوظيفة العامة ، مما يجعل المرجع في استحقاقه إلى القانون ، واللائحة السالف الإشارة إليها ، ومن ثم يكون الموظف بالنسبة إلى نظام البدل المشار إليه في مركز

قانونى تنظيمى عام لا يختلف من موظف الى آخر . لذلك لا يجوز للموظف أن يتفق مع الادارة على أن تعمله على نحو مخالف لا يحكم هذا النظام سواء بالزيادة من المزايا المقررة فيه أو بالانقاص منها ، ويصدق هذا بالنسبة الى المستقبل ، وحيث يصل الامر الى تقرير قاعدة خاصة فى شأن الموظف ، بالاستثناء من القاعدة العامة المقررة فى القانون واللائحة التنظيمية لبطل السفر . اما حين يندب الموظف فعلا ، لاداء مهمة فى جهة غير الجهة التى بها مقر عمله الرئيسى فإن مركزه بالنسبة للبطل الذى يستحق عن هذه المهمة هو مركز قانونى ذاتى من شأنه أن يولد له حقا فى اقتضاء مقابل بدل السفر .

(بتوى ٥٣٧ فى ١٧/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

حق الموظف فى اقتضاء بدل السفر - تكيفه - هو حق مالى - جواز التنازل عنه فيسقط حقه فى البطل حينئذ بفرض توافر شروط استحقاقه .

ملخص الفتوى :

ان مقابل بدل السفر حق مالى ، واذا كان هذا شأنه ، فليس ثبت ما يحول قانونا دون أن يتنازل الموظف عنه ، لأن هذا الحق المالى ، ليس فى ذاته من الحقوق المتعلقة بالنظام العام . وغنى عن البيان ، انه طبقا للقواعد العامة ، لا يصح الاتفاق المخالف لقاعدة آمرة اما الحقوق المالية التى تقتدر على أساس تلك القاعدة فليس فى الياىء العامة ما يحول دون التنازل عنها . ومن ثم ، يكون تنازل الموظف عن بدل السفر ، الذى هو فى التكيف الصحيح دين عادى للموظف قبل الحكومة ، يستحقه بمقتضى النص الذى يجيز له استرداد مقابل النفقات الفعلية التى يتكبدها بسبب تفهيه عن الجهة التى بها مقر عمله ، وعلى ما سلف البيان فان هذا التنازل جائز لان كل الديون يصح أن تكون محلا للتنازل ، الا ان يمنع القانون من ذلك نصا .

ومتى تقرر ما سبق ، فإن التنازل عن بدل السفر ، يكون جائزا قانونا سواء أتم ذلك عند الندب ، أو تم بعد انتهاء مدة الندب ، لأنه في الحالة الأخيرة ، يكون الحق فيه قد نشأ فعلا ، إذا كان الموظف قدّم طلبه في الميعاد المقرر لذلك فيصبح تنازل الموظف عنه ، بلا خوف . وفي الحالة الأولى فإن تنازل الموظف عن البديل المذكور مقدما ، جائز أيضا ، وفقا للقواعد العامة لأنه استقاط لحق مالي ، يعرف الموظف كنهه ويعرف مداه ، ويعرف كذلك أثر تصرفه في شأنه ، ذلك أن تنازل الموظف عن البديل بعد القيام بالمهمة المنتدب لها ، يعد من قبيل استقاط الحق في البديل . وبهذا الاستقاط لا ينشأ الحق فيه . ومن ثم لا يتعلق به حق الموظف إلى ما بعد انتهاء المهمة . وبما لذلك تنشغل به جهة التي يتبعها ، فلا تكون قد أصبحت مديونة به في أي وقت . وما دامت لائحة بدل السفر ، تسقط الحق فيه ، إذا لم يتقدم الموظف بطلبه في ميعاد معين ، فإنه ليس ثمة ما يحول قانونا ، دون أن يقرر الموظف استقاط الحق فيه ، ولو قبل بدم المهمة المنتدب لإدائها ، إذ الأمر لا يخرج من أنه إقرار منه ، بأن لن يتقدم بهذا الطلب في الميعاد ، وذلك ، ليسه منوها قانونا .

وعلى مقتضى ما تقدم ، فإنه متى تبين أن الإدارة ، حين نصت في قرار ندب موظف ما ، على عدم منحه بدل سفر ، إنما فعلت ذلك بناء على رغبة أيدأها ، فإن قرارها هذا ، يكون في محله ، لأنه تقرير لمقتضى تنازل جائز في القانون ، وأعمال لآثاره .

وغنى عن البيان ، أن مثل هذا التنازل السابق ، يكون ملحوظا عند ندب هذا الموظف بالذات ، وأنه إذا كانت الإدارة قد راعت ذلك عند ندبه ، فإنه لا يجوز له ، وقد تم الندب بناء على طلبه المقتضرن بهذا التنازل ، أن يتحالف منه ، ويطلب بالبديل ، مع أنه رتب أمره ابتداء ، على أن لن يتقاضاه ، وإلا — لكان الندب مصدر ربح سعى إليه تحقيقا لمصلحة ذاتية له . والإدارة تهدف إلى تمكين الموظف من مثل ذلك عند تقرير الندب .

وتطبيقا لذلك ، فإنه إذا كان الثابت أن ندب السيد الأستاذ رئيس النيابة ، من أسوان ، إلى القاهرة ، خلال المدة من أول يولية سنة ١٩٦١ إلى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ ، قد تم بناء على طلبه ، الذي

أقرنه بتنازل منه عن طلب أى بدل سفر عن هذه المدة فإنه من ثم لا يكون له من حق فى أن يتقاضى بدل سفر عن تلك المدة . ولذلك يكون الطلب المتقدم نه فى هذا الخصوص غير جدير بالقبول ، وخاصة وأن هذا الطلب قدم بعد الميعاد المقرر قانونا لتقديم طلبات بدل السفر مما يسقط الحق فى التبديل ، بنرضى توافر شروط استحقاقه ولا يجدى فى هذا الاعتذار ، بأن النص فى قرار النذب على عدم منح بدل السفر ، يعتبر سببا لتأخير الطلب فى تقديمه ، ذلك أنه فى الأحوال التى يكون فيها مثل هذا النص ، غير ذى اثر ، مادامت شروط منح التبديل قد توافرت ، ولم يصدر من الموظف تنازل عنه ، يجب لحفظ الحق فى التبديل اتخاذ الإجراء المعتبر شرطا أساسيا لنشوء الحق فيه فى الميعاد . فإن فات الموظف ذلك سقط حقه فى التبديل والى السابق لا يعود . والتعلل بأن الموظف لم يتبين أن النص فى قرار نذبه على منحه بدل سفر ، هو نص ذو اثر إلا بعد فوات الميعاد ، غير مقبول لأن الخطأ فى فهم القانون لا يقبل عذر عند أغفال حكم القانون أو عدم مراعاته .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق السيد الاستاذ .: رئيس النيابة ، لبذل سفر من ندبة من أسوان الى القاهرة فى المدة من أول يولية الى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦١ .

(لتوى ٥٣٧ فى ١٧/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

أن منح الماعل بدل السفر طبقا لأحكام لائحة بدل السفر ومصروفات الانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ منسوخة بتوافر شروط ثلاثة : ١ - أن يقف البذل عند حد استرداد المصروفات الفعلية التى أنفقت علاوة على مصروفات الميمنة الاعتيادية ٢ - أن تكون المدة التى يصرف عنها البذل مؤقتة ٣ - تقديم أقرار الى مدير الإدارة المختصة للتحقق من صحة البيانات الواردة به - لا يجوز صرف بدل سفر بالمخالفة لأحكام هذه اللائحة للمعاملين الذين هجروا ونحبوا الى جهات أخرى لاجرد تمويضهم عن التهجر أو مواجهة النفقات التى يتكبونها فى سبيل عدمهم ال. مقام أعمالهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ تنص على ان بدل السفر هو المبلغ الذى يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التى يفتعلها بسبب تنفيه عن الجهة التى بها مقر عمله الرئيسى فى الاحوال الاتية :

(ا) القيام بالأعمال التى يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب) اللبالي التى تقضى بسبب الانتقال الى مقر الجهة الطبية التى تحددها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فى بلد آخر - لتوقيع الكشف الطبى على المسائل .

(ج) اللبالي التى تقضى فى السفر بسبب النقل ، أو اداء مهام العمل .

وتنص المادة السابعة على أن « لا يجوز أن تزيد مدة النسخب التى يصرف عنها بدل سفر لمهمة واحدة متصلة المدة على شهرين ويجوز أن تزيد المدة الى ستة شهور بموافقة رئيس مجلس الإدارة فإذا زادت المدة على ذلك وجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة » .

وتنص المادة الرابعة عشر على أنه « تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية نفقات بدل السفر عن المماورية التى تؤدي لصالحها سواء كان من اداها من العاملين بها اضلا أو مزارا أو منتدبا اليها أو تكلفا منها بأداء المماورية » .

وتنص المادة الخامسة عشر على أنه « لا يصرف بدل السفر إلا بناء على قرار يوقعه العامل على النموذج الذى تعده المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ويعتمد من مدير الإدارة المختص وعلى مدير الإدارة المختص أن يتحقق من صحة البيانات قبل اعتمادها » .

وتنص المادة السادسة عشر على أنه « مصروفات الانتقال هى ما يصرف

للعامل نظير ما يتكلفه نقله من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أبعده وحملها » .

وتنص المادة السابعة عشر على أنه « تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة ... » .

وتنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن الامانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجزين من مدن القناة على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لأحكام نظام العاملين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بركات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة وبعد أدنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا » .

وتنص المادة الخامسة من هذا القرار على أنه « يخصم من قيمة الامانة الشهرية ومزيجات الإقامة والراتب الإضافي ومقابل التهجير المخصصون عليها في الميزان السابقة قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التي يتدبرون للعمل بها أو يمارون اليها من بدلات أو رواتب إضافية أو اعانات »

ومن حيث أن مفاد نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار من رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ أن منح بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة . اولها : مستند من الحكومة من تقرير هذا البذل وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي تنفقها الموظف في سبيل خدمة الشركة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية وذلك أعمالا لمبدأ اساسي هو ألا يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر اذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتهي مظنة النقل والشرط الثالث : خلاص بالإجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى مدير الإدارة المختص بعد عودته الى محل اقامته المعتاد على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة مدير الإدارة المختص للتحقق من صحتها حتى لا يتم هذا البذل في غير وجهه الذي ميئنه اللائحة .

ومن حيث أن إياها من هذه الشروط لا يتوافر في البديل الذي قررت الشركة منحه أو تطبيقها عند عودتهم إلى مقرها بالسويس وبورسعيد بقرارها رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٤ مهم قد هجروا أسرهم وندبوا للعمل بجهات أخرى ولصالح هذه الجهات وليس لصالح الشركة ولادة غير محددة ، ومن ثم فلم يكن لهم أصل حق ليتقدموا بطلب لصرف هذا البديل وليس للشركة أن تطوع بصرف بدل سفر حتى ولو توافرت شروطه جدلا — والجدل غير الواقع — إلا بناء على طلب وإقرار من العامل الأمر الذي يتخلف باطلاً في الحالة المعروضة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فلا يجوز للشركة أن تقرّر صرف بدل سفر عن شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩ للعاملين بها لعدم توفر شروط منح هذا البديل لهم .

ولا يجوز الحاجاج في هذا الصدد بأن هؤلاء العاملين قد هجروا وندبوا لجهات أخرى فتكبدوا بذلك نفقات يكون من العمل تمويضهم منها بمنحهم بدل سفر ولو لم تتوافر شروطه — ذلك لأن المشرع قد موضعهم من هذه النفقات بمنحهم متقابل التهجير المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

كما أنه لا يسوغ القول بأن بدل السفر الذي ترغب الشركة في صرفه لهم يتقابل النفقات التي تكبدوها عند هجرتهم إلى مقر الشركة بمدينتي السويس وبورسعيد لأن بدل السفر شرع لمواجهة نفقات أداء مهام لصالح الشركة وليس لمواجهة نفقات العودة إلى مقر الشركة أي الانتقال إليه فتلك حدد لها المشرع طريقاً آخر للتمويض منها بمنح العامل مصروفات انتقال نظير ما تكبده من أجور سفر ونقل أخته وحملها في حالة تفيير محل الإقامة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتوى إدارة الفتوى لوزارة النقل البحري رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ فيما رآته من عدم جواز منح العاملين المعروضة حالاتهم بدل سفر عن شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩ .

(فتوى ٥٠٥ في ١٩٧٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

قيام العامل بمامورية او مهمة تقتضى تغييه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى يوتب له حقا فى اقتضاء بدل سفر وفقا لاحكام هذه اللائحة - ليس قنوع المامورية او المهمة التى يكلف بها العامل اى اثر على مبدأ استحقاق بدل السفر ومن ثم يستوى ان يكون ايفاد العامل فى مهمة او مامورية عادية او تدريبية - المهمة التدريبية لا تختلط بأنواع البعثات التى عنها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان شركة المخازن الهندسية سبق ان تلقت دعوة من شركة بوليجراف اكسبورت بالمانيا الديمقراطية لايفاد أحد العاملين بها للتدريب على تركيب وصيانة منتجاتها من ماكينات الطباعة وذلك لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من اول أغسطس سنة ١٩٦٨ . كما تلقت دعوة أخرى من شركة ترانسبورت ماشين اكسبورت لزيارة مصانعها لمدة اسبوع للتدريب على احدث الطرق الانتاجية لاحدى قطارات الديزل التى تنتجها مصانعها . ومن ثم رشحت شركة المخازن الهندية المهندس لتلبية هاتين الدعوتين وكانت الشركة الداعية الاولى قد تمهدت بأن تتحمل بنفقات اقامة السيد المهندس المذكور خلال مدة الثلاثة اشهر المشار اليها كما تمهدت الشركة الداعية الثانية بأن تتحمل بنفقات سببته خلال مدة الاسبوع سلف الذكر . وفى ٢١ من يولية سنة ١٩٦٩ وافق مجلس ادارة المؤسسة على ترشيح السيد المهندس المذكور بناء على ما ابدته شركة المخازن الهندسية من انها لن تتحمل باية نفقات وانها المثل الوحيد لشركة بوليجراف اكسبورت بمصر ولما للتدريب من أهمية بالغة تؤدى الى اكتساب كفاية أعلى فى أداء العمل الامر الذى يعود على الشركة بالفائدة .

وبناء على ذلك قضى السيد المهندس المذكور فترة تدريبه بمصانع الشركين المذكورتين خلال المدة من ٢٩ أغسطس حتى اول ديسمبر سنة ١٩٦٩ وكانت الشركة الاولى تصرف لسيادته يوميا ٢٠ مارك ألماني مقابل

نفقات اقامته وسكنه أثناء فترة تدريبه بها أبا الشركة الثانية فقد منحتهم خلال فترة تدريبه بها ١٥ مارك الماني مقابل نفقات اقامته أبا سكنه فكان على نفقتها . واوضحت شركة المخازن الهندسية أنه لم يتبع في شأن السيد المهندس المذكور احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاحيازات الدراسية والمنح نظرا الى انه كان في بعثته تدريبية لا تخضع لاحكام هذا القانون وانما تخضع لاحكام المادة (٢٧) من اللائحة نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقد سافر المذكور بناء على القرار الجمهوري رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بالتفويض في الترخيص بالسفر وذلك بموجب قرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . وكانت ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات قد افقت بكتابها المؤرخ في ٦٩/١/٢٥ بعدم احقية السيد المهندس المذكور في اقتضاء بدل سفر من المدة التي قضاها بالمانيا الديمقراطية الا ان المؤسسة طلبت اعادة النظر في هذا الرأي بعد أن اوضحت ان ايجاد المذكور كان يفرض التدريب على منتجات الشركتين المشار اليهما مما يعود على الشركة بالفائدة نتيجة اكتسابه خبرة في مجال الاعمال المنوطة به فضلا عن ان شركة المخازن الهندسية هي الممثل الوحيد لشركة بوليغراف اكسپورت في مصر .

ومن حيث أن قرار رئيس الوزراء ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها (القطاع العلم) ينص في المادة (٢) على أن «بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيده من الجهة التي بها مقر عمله اليومي في الاحوال الاتية :

(ا) القيام باعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب)

(ج) :الهالي التي تكفي في السفر بسبب النقل أو أداء مهام العمل » .

وينص في المادة (١١) .على أن العامل الذي يندب الى إحدى البلدان الاجنبية بصرف له بدل سفر من كل ليلة شاملا أجور المبيت وبمصرفات

الانتقال المحلية داخل المدن بما في ذلك الانتقال من المطارات الى المدن التي ينزلون بها وفقا للفئات الواردة بالجدول الخاص بذلك ولا يجوز ان تزيد المدة التي تصرف عنها بدل سفر عن مأمورية بالخارج عن سبعة شهور الا بقرار من رئيس الوزراء) . وتنص المادة ١٢ على ان « تزيد مئات بدل السفر الواردة بالجدول الوارد بالمادة السابقة بمقد ٢٥٪ اذا كانت المهمة في مؤتمرات او اجتماعات او مشاريع دولية وتخفيض هذه الفئات الى النصف اذا نزل العامل في ضيافة إحدى الدول او الهيئات الأجنبية » .

ومفاد هذه النصوص ان قيام العامل بمأمورية او مهمة تقتضى تخفيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي يرتب له حقا في اقتضاء بدل سفر وفقا لاحكام اللائحة الصادر بها قرار رئيس الوزراء المشار اليه ودون ان يكون لنوع المأمورية او المهمة التي يكلف بها العامل اى اثر على مبدأ استحقاق بدل السفر وبهذه المثابة يستوى ان يكون ايفاد العامل في مهمة او مأمورية عادية او تدريبية وفي هذا الصدد لا تخطط المهمة التدريبية بتأويل البعثات التي عناها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح فالمهمة — عادية او تدريبية — التي يكلف بها العامل من قبل الجهة التي يعمل بها تكون لتحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة وان حقق ذلك بطريق غير مباشر مصلحة العامل اما البعثات التي عناها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ تسالف الفكر فالاصل فيها هو تحقيق النفع المباشر للمبعوث وان ائذنت الجهة التي يعمل بها من نتائج البعثة بطريق غير مباشر .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، لما كان الثابت ان شركة المخازن الهندسية هي التي رشحت السيد المهندس لايفاده للتدريب على تركيب وصيانة منتجات شركة بوليجراف اكسبورت بالمانيا الديمقراطية لمدة ثلاثة اشهر وكانت شركة المخازن الهندسية هي الممثل الوحيد للشركة المذكورة بمصر فان هذا الايفاد يكون في حقيقته تكليف بمهمة قصد بها اساسا تحقيق المصلحة المباشرة للشركة الموفدة ، ولم يخرج ايفاد المذكور لزيارة مصانع شركة ترانسبورت ماشينين اكسبورت والتدريب على منتجها لمدة اسبوع عن ان يكون بغرض التدريب رفعا لمستوى اداء العمل لدى الشركة الموفدة . ومن ثم فان المهمة التي كلف بها السيد المهندس المذكور لدى هاتين الشركتين مما تخضع لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها . وهذا الظاهر يتفق مع نص المادة (٣٧) من لائحة نظام العاملين

بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي كانت مسارية في ذلك الحين ، فقد رأى المشرع أن البعثات التدريبية لها وضع خاص وقد تنعكس الفائدة منها على الوحدة الاقتصادية للوحدة مباشرة مما يجعلها أقرب الى المهمة منها الى البعثة بمعناها الذي قصده القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ولذلك لم يشأ المشرع اخضاعها لأحكام هذا القانون وإنما ناط بالوحدة وضع نظام البعثات التدريبية على نحو ما نصت عليه المادة (٣٧) من اللائحة المشار اليها . وقد جاء نظام البعثات التدريبية الذي اعتمدته المؤسسة المصرية العامة للتجارة في ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٠ مؤكدا لهذه المعاني مقتضين في البند (٨) من «ثانيا» من هذا النظام النص على منح العامل المتدرب بدل السفر المستحق طبقا للقوانين المعمول بها . . . يغير من ذلك أن يكون هذا النظام قد اعتمد بعد انقضاء مدة المهمة التي أوفاها السيد المهندس المذكور طالما أن وصف المهمة ثابت لما قام به من أعمال أثناء المدة المشار اليها وهو المعمول عليه في تطبيق لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وكل ذلك يبررعاة أن رأى الجمعية العمومية قد أسفر على أن الاتفاق على أن تتحمل إحدى الدول والهيئات الأجنبية نفقات سفر وإقامة العامل الموفد في مهمة أثناء مدة قياها بها إنما يعتبر من قبيل نزوله في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة بما يعنيه ذلك من خفض فئة بدل السفر المستحق الى النصف طبقا لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لهذا أنهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار السيد المهندس موفدا في مهمة يخضع مدة قياها بها لأحكام قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(فتوى ٤٢٥ في ١٩٧٢/٥/٦)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبسطة:

النفقات التي شرع بدل السفر لمواجهةها تشمل بمصاريف الماكل والإقامة — مفهوم نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن ريع البذل مقرر لمواجهة نفقات الإقامة لها بقى البذل فهو مقرر لمواجهة نفقات الماكل — اذا

تحقق اتفاق العامل على هذين الوجهين استحق بدل السفر كاملاً إما إذا انقصر اتفاقه على أيهما في حالة ما إذا وفرت الدولة الإقامة أو المأكل فلا يصرف له من البديل إلا مقابل ما تكبده بالفعل — مقتضى ذلك عدم أحقية المسافر المالك بمأجورية في الداخل في الحصول على نصف بدل السفر إذا كانت أقامته تشمل التوهم والغذاء .

ملخص الفتوى :

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصروف الانتقال تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى في الأحوال الآتية :

(أ) القيام بالأعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) الليلية التى تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية .

كما تنص المادة (٢) من هذا القرار على أن يصرف بدل السفر للموظفين داخل جمهورية مصر العربية على النحو الآتى :

أولاً رأبها — لا يجوز صرف بدل سفر من الليلية التى تقضى على ظهور البواخر النيلية إذا كانت تذكرة السفر تشمل الغذاء فإذا لم تشملها يصرف بدل السفر العادى منخفضاً بمقدار الربع وتنص المادة (٣) منه على أن « يخفض بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو السلطة أو هيئة محلية أو اشتراكات البنسوك والشركات » وأخيراً فإن البند (خامساً) من المادة (١٠) من القرار المشار إليه تنص بأن « لا يصرف بدل السفر عن الليلية التى تقضى بالبواخر والطائرات إذا كانت تذكرة السفر تشمل الأكل » أما إذا كانت لا تشملها فيصرف ثلاثة أرباع البديل « ويبين من مجموع النصوص المتقدمة أن يسدل السفر يصرف للموظف، مقابل النفقات الفعلية الضرورية التى يتكبدتها في

سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقتضى منه التضييق من الجهة التي بها نقر عمله الرسمي ، وإذا كان بدل السفر قد شرع لمواجهة المصروفات الفعلية التي يتكبدها الموظف فانه يتوقف عند حد استرداد هذه المصروفات حتى لا يكون مصدر ربح أو انزياح على حساب الدولة ، والنفقات التي تشرع البديل لمواجهةها تشمل مصاريف المالك والإقامة ، ومن المفهوم طبقا لنصوص لائحة بدل السفر ان ربح البديل مقرر لمواجهة نفقات الإقامة أما باقى البديل فهو مقرر لمقابلة نفقات المالك ، ومقتضى ذلك أنه اذا تحقق اتفاق الموظف على هذين الوجهين استحق بدل السفر كاملا ، أما اذا اقتصر اتفاقه على أيهما في حالة ما اذا ونرت له الدولة الإقامة أو المالك - فلا يصرف له من البديل الا مقابل ما تكبده بالفعل ، وترتيبنا على ما تقدم اذا لم يكن ثمة اتفاق فلا وجه لاستحقاق البديل ، وبهذه المثابة فتمت كانت إقامة الموظف في الجهة التي كلف بأداء عمل فيها قابلة للتسليم والغذاء على حساب الدولة فانه عندئذ لا يستحق بدل السفر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية العامل المكلف بأمورية في الداخل في الحصول على نصف بدل السفر اذا كانت إقامته تشمل النوم والغذاء على حساب الدولة .

(بتوى ١٨٤ في ١٩٧٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

منح بدل السفر منوط بالا يكون مصدر ربح الموظف ، وإن يكون عن مدة مؤقتة تنفى معها مظنة النقل ، وإن تستوفي الإجراءات والمواعيد التي تنص عليها لائحة بدل السفر .

ملخص الحكم :

ان لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين من هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمحلة بقرارى المجلس المصادرين

في ٢٧ من يونية سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ لا تزال أحكامها نافذة حتى الآن ، ومفاد المواد ١ و ٧ و ١٢ من هذه اللائحة أن بدل السفر — وهو مزية من مزايا الوظيفة العامة — منوط بمنحبتوائف شروط ثلاثة ، أولها : مستند من الحكمة التي دعت إلى تقرير هذا البدل وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف أو المستخدم في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية ، وذلك أعبالا لمبدأ أساسي هو ألا يكون هذا البدل مصدر ربح الموظف أو المستخدم . والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر ، إذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتفي مظنة التسلل . والشرط الثالث : خاص بالإجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم أقرار إلى الرئيس المباشر في ميعاد لا يجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف إلى محل إقامته المعتاد على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها حتى لا يمتنع هذا البدل في غير وجهه الذي عينه القانون .

(طعن ١٥٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

أوضاع استحقاق بدل السفر — حكمة تقريره — الأصل في منحه لا يجوز أن يكون مصدر ربح الموظف أو المستخدم .

ملخص الحكم :

حدثت لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ في يناير سنة ١٩٥٨ . في مادتها الأولى بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرئيس في الأحوال المنصوص عليها في اللائحة وجاء في المذكرة المرفوعة إلى السيد رئيس الجمهورية من وزير المالية والاقتصاد : إن المادة (٥٥) من قانون الموظفين تنص على أن

للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب بدل سفر يقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

وجاء في المادة الثالثة من اللائحة أنه : (يخفف بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ، وينخل في مخلول عيلة (منازل الحكومة) عريات السكك الحديدية التابعة لسكك حديد الحكومة والخيام والبواخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مالكة أو مستأجرة لها) . وفي المادة الرابعة من هذه اللائحة : (على الموظف أن ينزل أثناء المهمة التي يتدرب لها في استراحة الوزارة أو المصلحة التي يتبعها كلما أمكن ذلك ، وفي الأحوال التي تكون فيها الاستراحات مشغولة يجب عند تقديم استمارة بدل السفر أن يقرر بها الموظف أن الاستراحة لم تكن خالية) . وبما أن الحجة من تقرير بدل السفر هي خدمة الدولة . والبذل يقابل المصاريف الفعلية والضرورية التي يصرعها الموظف في سبيل أداء واجبه الوظيفي والاصل في منح هذا البذل أنه لا يجوز أن يكون مصدر ربح للموظف أو المستخدم .

(طعن ٤٣٩ لسنة ٧ في جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المسند :

— لائحة بدل السفر الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — بدل السفر هو مجرد استرداد للنفقات الضرورية الفعلية التي ينفقها الموظف في الجهة التي انتدب إليها علاوة على مصروفات معيشته العادية — نص المادة الثالثة من اللائحة على تخفيض بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية

او باستراحات البنوك والشركات - وجوب تطبيق هذا الحكم على حالة
الندب خارج الجمهورية - أساس ذلك ان البذل لا يجوز ان يكون مصدر
ربح او اثرأ للموظف .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهورى
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، قد عرفت بدل السفر بأنه الراتب الذى يمنح للموظف
مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تنفيه عن الجهة التى يوجد
بها مقر عمله الرسمى ، كما تضمنت المادة العاشرة من هذه اللائحة بان الموظف
الذى يندب الى احدى البلدان الاجنبية يصرف له بدل سفر من كل ليلة
ويشمل هذا البذل اجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن ، وبذل
السفر اذن يمنح كمقابل للنفقات الضرورية الفعلية التى يتحملها الموظف
المتنذب في جهة غير جهة مقر عمله الرسمى ، وهذه النفقات تشمل - فيما
تشمله - اجور المبيت .

ومن حيث ان الحكمة التى دعت الى تقرير بدل السفر ، تقتضى ان يتف
مند حد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التى ينفقها الموظف في الجهة
التي انتدب اليها ، علاوة على مصروفات مميشة الاعتيادية ، وذلك امبالا
لبدا اساسى ، هو الا يكون هذا البذل بمصدر ربح او اثرأ للموظف على
حساب الدولة .

ومن حيث ان المادة الثالثة من لائحة بدل السفر المشار اليها نصت
على ان يخفى بدل السفر بمقدار الربح في حالة الإقامة بمنزل بها ، امسحته
الحكومة او سلطة او هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ، ويدخل
في محلول عبارة « منازل الحكومة » عربات السكك الحديدية التابعة لسلطة
حديد الحكومة والخيام والبواخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مالكة او
مستأجرة لها » ، لمقتضى هذا النص هو تخفيض بدل السفر بمقدار
الربح اذا اتام الموظف على نفقة الحكومة ، حتى لا يثرى على حساب الدولة
واذا كان هذا النص يسرى اصلا بالنسبة الى الموظفين المتنذبن داخل
الجمهورية ، الا انه يضمن اممال هذه النجى في مجال الندب خارج الجمهورية ،
اذا انظم الموظف في مكان اعده له حكومة الدولة الاجنبية ، وقلبك حتى

لا يثرى الموظف على حساب الدولة ، اذا ما صرف بدل السفر كالملا ، رغم عدم تحميله نفقات المبيت ، واعتبار أن هذه النفقات تدخل ضمن الجنازير التي يشملها بدل السفر الذي يصرف للموظف الذي ينسب الى احسدى البلدان الاجنبية ، طبقا للمادة العاشرة من لائحة بدل السفر المشار اليها .

ومن حيث أن الموظفين المعارين الى الجزائر كانوا يبيتان على حساب حكومة الجزائر (وزارة التصنيع والطاقة الجزائرية) ، فإنه اعيالا لحكيم المادة الثالثة من لائحة بدل السفر سالفة الذكر ، يتعين تخفيض بدل السفر المستحق لها - عن مدة ايفادها للجزائر - بمقدار الربع ، ومن ثم فإن كلا منها يستحق فقط ثلاثة ارباع بدل السفر المقرر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كلا من السيدين / الدكتور ... المستشار المساعد السابق بمجلس الدولة ، والاستاذ ... النائب بالمجلس - يستحق ثلاثة ارباع بدل السفر المقرر لكل منهما ، عن مدة ايفادها في مهمة الجزائر .

(فتوى ١٥٦ في ١٣/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة - مقرر مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ - شروط منح بدل السفر .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن راتب بدل السفر هو مزية من مزايا الوظيفة العامة يخضع في احكامه وشروط استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح في هذا الخصوص .

ومن حيث أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وهو القانون العام في شؤون التوظيف كان ينص في المادة ٥٥ منه على أن للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب « بدل السفر » مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وذلك على الوجه والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد . وكان قد صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والقرارات المعدلة له وتتضمن قواعد منح راتب بدل السفر وهي المعروفة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وهي التي تحكم الحالة موضع النزاع — ومفاد نصوص هذه اللائحة أن منح راتب بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة أولها يستند من الحكمة من تقرير هذا الراتب وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات المالية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصاريف معيشتة الاعتيادية وذلك أعمالاً لمبدأ أساسي هو ألا يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف والشرط الثاني يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر إذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتهي مظنة التسلط والشرط الثالث خاص بالإجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار إلى الرئيس المباشر في معياد لا يتجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف إلى محل أقامته المعتاد على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها — حتى لا يمنح هذا الراتب في غير وجهه الذي عينه القانون واللائحة .

(طعن ٢٤٩٧ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

المعيار الذي حددته لائحة بدل السفر لتقديم طلب بدل السفر — معيار مسقط رأسه ، معيار تقادم مسقط — فيصل التفريق بين المعيارين .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة ١٢ من لائحة بدل السفر ان الميعاد الذي حددته لتذهيم الاقرار الخاص بطلب بدل المسافر هو — طبقا للتكليف القانوني السليم — ميعاد سقوط علق استحقاق بدل السفر على مراعاته، بحيث لا ينشأ ثمة حق في هذا البديل الا بتقديم الاقرار مستوفيا ببياناته خلال هذا الميعاد ، وتقدم فكرة السقوط على وجود أجل قانوني يتناول الحسنى نفسه ويستطه . والفرق بين حالتي السقوط والتقدم المستط أن الحق في الحالة الاولى لا يتم وجوده وتكوينه الا باتخاذ اجراء معين في ميعاد محدد او هو لا يبلغ مرتبة الحق الا باتخاذ هذا الاجراء في ميعاده المحدد ، وعندئذ يبدأ سريان مدة التقدم المستط لحق مقرر تام الوجود والتكوين . ويترتب على هذه التفرقة أن القانون يعنى بحماية الحق في هذه الحالة الاخيرة ، وذلك باجازة قطع مدته ووقف سريانها ، لانه في صدد حق كامل جدير بهذه الحماية ، ولم ييسط مثل هذه الحماية على شبه الحق في حالة السقوط فلا تقبل مدته قطعا ولا وقتا .

(طعن ١١ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/٣١ ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ المعروف بالاحقة بدل السفر — نصه في المادة ٥٦ على عدم سريان احكامه على فئات معينة من الموظفين من بينهم الضباط وان بدل سفر هؤلاء الموظفين ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب اوائح تصدر من المصالح التي يتبعونها — بموافقة وزارة المالية — موافقة وزارة المالية بكتابها رقم ع ١١/١٠/٢١ في ٢٤ يونية سنة ١٩٤٣ على الاستمرار في صرف بدل السفر العادى نقدا للضباط وطيلة مدة الحرب على ألا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليلة مهما طال امد المأوريات — وجود حالة الحرب بين مصر واسرائيل يجعل اللاحة الصادرة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ واجبة التطبيق في شأن الضباط .

وبلخص الحكم :

ان التواعد الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر مسنة ١٩٢٥ ، وهي المعروفة بلانحة السفر ومصاريف الانتقال ، تنص في المادة ٥٦ منها على انه « لا تسرى احكام هذه اللانحة على مستخدمى بمصلحة سلك حديد الحكومة والمستخدمين المدنيين بوزارة الحربية والكتبة بمصلحة اقسام الحدود ولا على الضباط والصف ضباط والانفار التابعين للجيش أو البوليس أو لمصلحة خفر السواحل أو لمصلحة اقسام الحدود ، فلان بدل سفرهم ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب لوائح تصدر من تلك المصالح وتوافق عليها وزارة المالية . وفي ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ وافقت وزارة المالية بخطابها رقم ع ١١/١٠/٢١ « على الاستمرار في صرف بدل السفر العادي طيلة مدة الحرب فقط كالآتي :

١ - الضباط الاداريين الاصليين المنتدبين من الجيش على الا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليرة مهما طال امد المأموريات .

٢ - العساكر عن المأموريات داخل الصحراء على الا يتعدى ما يصرف لهم من عشر ليرال في الشهر الواحد مهما طالت المأموريات .

واخيرا صدر قرار رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير مسنة ١٩٥٨ بانصدار لانحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ونص في المادة الاولى منها على انه « يقصد بكلمة موظف الواردة في هذه اللانحة الموظف الدائم أو المؤقت أو الضابط أو المستخدم الخارج من الهيئة أو العامل باليومية ومن في حكمهم ، كالصول والكونستابل وضابط الصف والعسكري ... الخ » . وليس ثمة شك في وجود حالة حرب بين مصر واسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن ، بذلك تسرى في حق المطعون عليه اللانحة الصادرة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ ، بحسبان انه يستحق بدل سفر عن امدة من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ حتى ٤ من ابريل سنة ١٩٥١ . واذا ظم الطعن على اساس ان مدة نذب المطعون عليه تقع في المجال الزمني لسريان القواعد التي وافقت عليها وزارة المالية في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٣ فانه يكون على اساس سليم من القسانون .

قائمة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

استعراض لنصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين
المدنيين بالدولة ولائحة بدل السفر للعاملين بالقطاع العام - القانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح ولائحته
التنفيذية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ - أيفاد
العاملين بالحكومة والهيئات والوحدات الاقتصادية للخارج يكون لتحقيق
أحد فرضين طبقا للنظام الذي يخضع له العامل - بنات تحديد المعاملة
المالية للوفد للخارج تتحدد في ضوء القواعد والإجراءات التي اتبعت في
شأن الأيفاد - لا يسوغ الجمع بين مزايا الأيفاد طبقا للقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٥٩ وبين الآثار المالية للأيفاد لاداء مهمة طبقا لأحكام لائحة بدل
السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة
١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

إن هذا الموضوع يتناول فئتين من العاملين الأولى تضم العاملين
المدنيين بالدولة والثانية تضم العاملين بالقطاع العام ، وبالنسبة
للعاملين المدنيين بالدولة فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨
بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ينص في المادة الأولى على أن
«بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي
يتحملها بسبب تفييه من الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال
الآتية :

(١) الأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة »

وتنص المادة العاشرة من ذات القرار على أن « الموظف الذي يندب
إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر على كل ليلة على الوجه
الآتي ويشمل هذه البندل أجور المبيت ومصرفات الانتقال المحلية داخل
المدين

أولا

ثانيا

ثالثا

رابعا

خامسا

سادسا

سليفا - اذا نزل الموظف في ضيافة احدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفست ثلثات بدل السفر التي تصرف اليه الى النصف » .

وتنص المادة (٢٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على انه « يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل اداء اعمال وظيفته وذلك في الاحوال وبالشروط التي تتضمنها اللائحة التنفيذية » .

وبمن مبداه (٢٢) من ذات القانون على انه « يجوز ايفاد العاملين في بعثات ومنح للدراسة أو اجازات دراسية باجر أو بدون اجر بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وفيما يتعلق بالعاملين بالقطاع العام فان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاعات العام ينص في المادة الثانية على أن بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التي يحتملها بسبب تغيبه عن الجهة التي بها مقر عمله اليومي في الاحوال الآتية :

(١) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

كما تنص المادة (١١) من ذات القرار على ان « العامل الذي ينتحب الى احدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر عن كل ليلة شاملا اجور المبيت ومصاريف الانتقال المحلية داخل المن بها في ذلك الانتقال من المطارات الى المدن التي ينزلون بها وفقا للثقات الواردة في الجدول الخاص بذلك ولايجوز ان تزيد المدة التي يصرف عنها بدل سفر عن مأمورية بالخارج عن ستة شهور إلا بقرار من رئيس الوزراء » .

وينص المادة (١٢) من القرار المذكور على أن « تزداد فئات بدل السفر الواردة بالجدول الوارد في المادة السابقة بمقدار ٢٥٪ إذا كانت المهمة في مؤتمرات وتخفض هذه الفئات إلى النصف إذا نزل المابل في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية » .

وينص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المابلين بالقطاع العام في المادة (٢٩) على أنه « يجوز إيفاد المابلين في بعثات أو منح دراسية بشأن على ترشيح رئيس مجلس الإدارة وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها في شأن المابلين المنتسبين بالدولة » .

كما يجوز منحهم وفقاً للقواعد المذكورة أجازات دراسية .

أما البعثات التدريبية فتتم طبقاً لنظام الوحدة واحتياجات العمل بها بعد اعتماد مجلس إدارة المؤسسة لهذا النظام .

وينص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والمنح في المادة الأولى على أنه « الفرض من أبعثة سواء كانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مزايا علمية وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » .

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية ..

(ب) بعثة عملية لكسب مزايا أو خبرة .

(ج) بعثة عملية تتناول الفرغين السلبين معا .

(د) بعثة قصيرة لتابعة التطورات الحديثة في شاحية من نواحي المعرفة .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهات والمأموريات التي تؤدي في الخارج » .

وينص المادة (٢٠) على أنه « تقرر للجنة العليا للبصكات بشأن على

اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعامل بها أعضاءها أعضاء
البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموجودون في اجازات دراسية
أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص » .

وتطبقا لهذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات قرارها رقم ١٣٤
سنة ١٩٦٢ بأحكام اللائحة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية
والمنح .

ومن حيث أنه يفتح من النصوص المتقدم ذكرها أن أفراد العاملين
بالحكومة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية للخارج إنما يكون لتحقيق
أحد غرضين وطبقا لأحد نظامين .

الأول - القيام بدراسات علمية أو عملية أو للحصول على مؤهل علمي
أو كسب مزايا علمية وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة -
ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩
بتنظيم شؤون البعثات واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات
رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٢ .

الثاني - إنجاز الأعمال التي يتكلفون بها من قبل الحكومة أو شركات
القطاع العام ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض أحكام قرار رئيس
الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن
كان التكليف من قبل الحكومة أو الهيئات العامة أو قرار رئيس الوزراء رقم
٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام أن
كان التكليف من قبل شركات القطاع العام .

ومن حيث أن كلا من النظامين المشار إليهما يدور في تلك قائم بذاته
فلكل منهما مجال انطباق ونطاق أعمال خاص به ولكل منهما آثاره المالية التي
يستقل بها من الآخر بغير تدخل .

ومن حيث أنه لا يجوز في مقام التفرقة بين النظامين مجرد النظر إلى
الموند ذاته والفرس من الإنفاق فإن كان الهدف من الإنفاق تحقيق
مصلحة مباشرة للموند بحصوله على خبرة أو مؤهل يسرى في شأنه
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته المالية وأن كان الإنفاق بهدف التي

تحقيق مصلحة مباشرة للجهة الادارية خضع الموفد لاحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال ، لأن هذا النظر لا ينتج معيارا جامعا مانعا ، فكل ايفاد للعامل الى الخارج كما تتحقق به مصلحة خاصة له بحصوله على خبرة او مران او مؤهل يتحقق به ايضا مصلحة الجهة الموفدة ، واية ذلك ان المبعوث بهدف الحصول على مؤهل ملزم بعد عودته بالعمل مدة معينة في الجهة الادارية التي اوفدته بالتطبيق لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه كما انه في حالة تكليف العامل بباثورية بالخارج فمسئله الامر ابتداء يقتضيه أداء عمل للجهة الادارية يتطلب الصالح العام وأن كان لا يخلو من منفعة ذاتية تعود عليه ومن ثم فان الامر يتطلب عدم الاكتفاء بتعويض الضريبة عند تصعيد المعاملة المالية الواجب تطبيقها على الموفد للخارج .

ومن حيث انه بناء على ذلك فانه يجب لتحديد المعاملة المالية للموفد للخارج النظر الى القواعد والاجراءات التي اتبعت في شأن الايفاد فان اوفد العامل طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ترتبت الآثار المالية الخاصة بالمبعوثين طبقا لنصوص هذا القانون ولائحته المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبيانات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ ، وأن وفد طبقا لاحكام لائحة بدل السفر ترتبت الآثار المالية المنصوص عليها بلائحة بدل السفر المطبقة على العامل بحسب نظام العاملين الخاضع له .

ومن حيث انه لا يسوغ الجمع بين مزايا الايفاد طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وبين الآثار المالية للايفاد لأداء مهمة طبقا لاحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال ذلك لان الحكمة من منح بدل السفر هي تعويض العامل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب أداء مهمته لصالح الجهة التي يتبعها ومن ثم فان من يوفد في منحة تدريبية بالخارج شاملة بمصاريف الإقامة والانتقال ويذكر السفر طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لا يستحق في الواقع تقاضي نصف بدل السفر . وذلك باعتبار ان المنحة تعطى لجميع نواحي الصرف فلا يتحمل العامل أية نفقات اضافية ، وعلى ذلك فان في منحه بدل السفر بالاضافة الى مزايا المنحة يعتبر اثره للعامل بلا سبب وهو ما لا يجوز قانونا .

ولما كان العاملون بوزارة السياحة والشركات التابعة لها قد اعتدوا بحضور منح تدريبية في مجال السياحة والفندقة بالمانيا الاتحادية طبقا

للإجراءات المحددة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لمدة لا تقل عن عشرين شهر فانهم يخضعون في معاملتهم المالية لأحكام هذا القانون ولائحته المالية دون سواء ولا تسرى في شأنهم أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سواء بالنسبة للعاملين بالوزارة أو الشركات التابعة لها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتقوى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العاملين بوزارة السياحة والشركات التابعة لها الذين تم إيفادهم طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والمنح لبذل السفر .

(فتوى ٥٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٧٨) .

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ - قرار وزير المالية الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ - يعتبر مجسراً لأحكام القرارين الأولين - معنى المهمة الاعتيادية في مفهوم أحكام هذه القرارات - لا يشمل المهمات التي يوفد لها الموظفون في بعض الحالات تدريبية - لا يستحق الموظف الموفد في بعثة تدريبية طبقاً لبرنامج المعونة الفنية للنقطة الرابعة بدل السفر - يكفي ما تصرفه إليه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

ملخص الحكم :

ان قرار وزير المالية الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ هو قرار تنظيمي عام يتلخص في الواقع الى كونه قراراً تفسيرياً لأحكام قرارات مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ لانه استهدف أيضاً معني خلف فيها اراد تجليته وتفسيره ، وحاصله أن مهمة الموظف الموفد في بعثة تدريبية تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة تخرج

من أطار المهام الاعتيادية التي عفاها هذان القراران ولذلك أجرى عليها حكما يخالف أحكامها ، ومقتضاه حرمان هذا المبعوث من بدل السفر عن نفيه اكتفاء بما تحلته حكومة الولايات المتحدة من نفقات معيشته ونقله في بلادها طبقا لاتفاق التعاون الفني وفق برنامج النقطة الرابعة الممتدود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية والناقد في مصر اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ على ما سبق إيضاحه .

فإذا كانت المهمة التي يوعد لها الموظف منفصلة بأغراض دولية مدارها تبادل الدراية الفنية والخبرة بين الدول ابتغاء أدراك مستوى أرفع للتربية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وإشاعة حسن التفاهم بين الدول ، وأنه من أجل هذه الأغراض الجليلة اتفق على تنظيم هذه الدراسات التدريبية كي ينهل منها مندوبو الدول المتماثلة ويشهدوا منافع لهم أوعدوا لتحصيلها تحقيقا لتبادل الوعى الفني بين الدول ، إذا وضح ذلك ، انعزلت طبيعة هذه الدراسات التدريبية التي ألتفتع بها المطعون عليه عن طبيعة المهام الاعتيادية التي توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها في العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، مما يمتنع معه اعتبار بدل السفر منظما لهذا المقام ومشروعا لمواجهة نفقات أمثال تلك المهام . فإذا ساند ما تقدم أن البعثات التدريبية وهى طويلة الاجل دائما تتأبى على القيود والتوجيهات التى أيد بها تحديد آجال المهام الاعتيادية والتضييق من مداها الزمنى طبقا لروح المستلهم من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، كان اعتبار الدراسة التدريبية فى حكم « المهام الاعتيادية » غير متلاق مع نظرية قرار مجلس الوزراء فى ههنا « الخصوص » .

ولا محل لقياس البعثات التدريبية التى يوعد لها المبعوثون على المهام الاعتيادية التى يستحق عنها بدل السفر للعادى بحجة أن « هذه البعثات روعى فيها الصالح العلمى العام وأنها نظمت خدمة للمعونة الفنية للدول المختلفة » هو قياس متخسف ، لأن العلة فيه لا تمتد على وصف مناسب فنضبط يمكن جعله مناهلا لها على تعبير الإصويين ، ومع ذلك فكلمها كانت القاعدة التنظيمية العامة من شأنها أن ترتب أعباء مالية على الخزانة بتعين أن تفسر هذه القاعدة فى أضيق حدود حتى لا يتسع الأمر للقياس والتخريج فتضطرب الاحكام فى هذا المقام .

وفضلاً عما تقدم فإن مرسوم اصدار اتفاق التعاون الفنى طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة المعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية القاضى فى مانته الأولى بالعمل بأحكامه من تاريخ التصديق على الاتفاق المذكور و ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥١ قد خصص يوم الحكم الوارد فى ذينك القرارين بها جعل عبء تحمل نفقات معيشة المبعوثين المصريين مرفوعاً عن كاهل الحكومة المصرية بلتمى على عاتق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبما جعل التزام الحكومة المصرية مقصوراً على تحمل نفقات سفر هؤلاء المومدين الى الولايات المتحدة وبالعكس من التاريخ المذكور ، ومثل هذا التخصيص الحاصل بأداة اصدار هذا الاتفاق اعتباراً من ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥١ وقد أخرج صورة النذب للأغرض التدريبية من المهام الاعتيادية التى ينصرف إليها بدل السفر ، وتخفى ، ومن ثم ، تعديلاً لهذين القرارين التنظيميين يسرى من ذلك التاريخ على الحكومة والافراد فى نطاق القواعد التنظيمية الداخلية ، قد كشف عن طبيعة القرار الوزارى اتنفسرية والتنفيذية بما باعتباره متبشياً مع مقتضى هذا التعديل ، ومنفذاً لاحكامه ، ومتوائماً مع نظم بدل السفر القانونى القائم آنذاك ، وعلى ذلك لا وجه لتضعيف القيمة القانونية لقرار وزير المالية المشار اليه ، ولا للتحدى بأن سفر المدعى فى المهمة التى أوند لها كان سابقاً على صدور القرار الوزارى ، ما دام قد صدر هذا القرار ككشفاً لنطاق الحكم الذى أتى به هذان القراران التنظيميان ومردداً فى الآن ذاته لاحكام الاتفاق العلم للتعاون الفنى بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية وهو ذلك الاتفاق الذى أصبحت أحكامه حجة على الافراد والسلطات الداخلية فى مصر من تاريخ العمل به فى ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥١ وعالج بدل السفر للوفدتين المصريين المومدين للدراسة التدريبية بالولايات المتحدة معالجة قانونية صريحة ، يحرم معها القول بأنهم يظنون - بعد نفاذه على تلك السلطات والافراد على سواء - منتفعين بأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حتى لو سلم فى الجدل المحض بأن هذه البعثات هى من قبيل المهام الاعتيادية التى عرض لها هذان القراران .

المبدأ :

إيفاد العاملين في منحة تدريبية للخارج شاملة نفقات السكن ومصاريف الإقامة - خضوعهم في معاملتهم المالية لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والمنح وإثنته المالية دون سواء - عدم سريسة أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في شأنهم - عدم جواز الجمع بين مزاي الأيفاد طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وبين الآثار المالية للأيفاد لأداء مهمة طبقاً للائحة بل السفر ومصاريف الانتقال - عدم استحقاق هؤلاء العاملين لنصف بدل السفر - أسس ذلك : أن كلا من النظامين يدور في فلك قائم بذاته ولكل منهما مجال انطباق خاص به ولكل منهما آثاره المالية التي يستلزم بها عن الآخر بغير تدخل - وجوب النظر عند تحديد المعاملة المالية الواجب تطبيقها على الموفد للخارج إلى القواعد والإجراءات والأحكام القوابية التطبيق في شأن الأيفاد دون الاكتفاء بمجرد النظر إلى الموفد ذاته والفرس من الأيفاد .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ينص في المادة الأولى على أن « بدل السفر هو الراتب الذي ينح للموكل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها . ينسب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

(١) الأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . . . »

وتنص المادة العاشرة من ذات القرار على أن « الموظف الذي ينحب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر كل ليلة على الوجه الاتي ويشمل هذا البديل أجور المبيت ومصرفات الانتقال المحلية داخل المدن ..

أولاً :

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

خامساً :

سادساً :

سابعاً : إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية
خففت ثلث بدل السفر التي تصرف إليه الى التصف .

وتنص المادة (٢٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة على أنه « يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل
إداء أعمال وظافته وذلك في الأحوال وبالشروط التي تتضمنها اللائحة
التنفيذية » .

وتنص المادة (٢٣) من ذات القانون على أنه « يجوز إيفاد العاملين
في بعثات ومنح دراسية أو إجازات بأجر أو بدون أجر بالشروط والأوضاع
التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وينص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات
الدراسية والمنح في المادة الأولى على أنه « الفرض من البعثة سواء كانت
داخل الجمهورية أو خارجها هو القيام بتراسات علمية أو فنية أو
عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسباً مزان علمي وذلك لسد نقص
أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » .

وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « أنواع البعثات هي :

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية .

(ب) بعثة علمية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة علمية عملية تتناول الفرضين السابقين معاً .

(د) بعثة قصيرة لتابعة للتطورات الحديثة في ناحية من نواحي
المعرفة .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهبات والمأموريات التي
تؤدي في الخارج » .

وتنص المادة (١٤) على أنه « لا يجوز لأي فرد أو مصلحة أو هيئة أو
مؤسسة عالية قبول منح دراسية أو للتخصص أو غير ذلك من دولة أو
جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية « إلا بعد موافقة رئيس اللجنة
العليا للبعثات وتخطر إدارة البعثات لاتخاذ إجراءات البت في قبول المنحة
أو رفضها » .

وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العالية أن تشفع
أخطارها باقتراحاتها في هذا الشأن ، ويتم الاختيار للمنع التي تتلقاها بعد
الاعلان عنها والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع في الاختيار للبعثات
بما لم يقرر اللجنة التنفيذية غير ذلك » .

ولا تعتبر منحة في تطبيق أحكام هذا القانون المنح التي تعطى لتدريب
بعض الموظفين بنسبة التعائد على شراء أدوات من الخارج » .

وتنص المادة (٢٠) من قانون تنظيم البعثات والإجازات الدراسية
والمنع رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه « تقرر اللجنة العليا للبعثات بقاء على
إقترح اللجنتين الجنتين القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء
البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والمودين في إجازات دراسية
أو الحاصلون على منح للدراسة أو للتخصص » .

وتطبيقا لهذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات قرارها رقم ١٣٤
لسنة ١٩٦٢ بأحكام اللائحة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية
والمنح .

ومن حيث أنه يتضح من النصوص المتقدم ذكرها أن أيداد العاملين
للخارج أنها يكون لتحقيق أحد فرضين وطبقا لأحد نظامين :

الاول : التيام بدراسات علمية او عملية او الحصول على مؤهل علمي
او كسب مران علمي وذلك لسد نقص او حاجة تقتضيها مصلحة عامة -
ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩
بتنظيم شئون البعثات والمنح واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا
للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

الثاني : انجاز الاعمال التي يكلفون بها من قبل الإدارة ويسرى في شأن
تحقيق هذا الغرض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة
بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ومن حيث أن كلا من النظامين المشار اليهما يدور في تلك قائم بذاته
لكل منهما مجال انطباق ونطاق اعمال خاص به ولكل منهما اثره المالية التي
يستقل بها عن الآخر بغير تدخل .

ون حيث انه لا يسوغ في مقام التفرقة بين النظامين مجرد النظر الى
المؤد ذاته والفرض من الإنفاذ فان كان الهدف من الإنفاذ تحقيق مصلحة
مباشرة للمؤد بحصوله على خبرة او مران او مؤهل يسرى في شأنه القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته المالية وأن كل الإنفاذ يهدف الى تحقيق
مصلحة مباشرة للجهة الادارية خضع المؤد لاحكم بدل السفر ومصاريف
الانتقال ، لان هذا النظر لا ينتج معيارا جابجا مانعا لكل إنفاذ العامل الى
الخارج كما تتحقق به مصلحة خاصة له بحصوله على خبرة او مران او مؤهل
يتحقق به ايضا مصلحة للجهة المؤدة ، وآية ذلك ان المبعوث يهدف الحصول
على مؤهل يلزم بعد عودته بالعمل مدة معينة في الجهة الادارية التي أوفدته
بالتطبيق لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ،
كما انه في حالة تكليف العامل بملابورية بالخارج فان الامر ابتداء
يقتضيه اداء عمل للجهة الادارية يتطلبه الصالح العام وأن كان لا يغفلو
من منفعة ذاتية تعود عليه ومن ثم فان الامر يتطلب عدم الاكتفاء
بمعسر الغاية عند تصديق المعاملة المالية الواجب تطبيقها على المؤد
للخارج .

ومن حيث انه بناء على ذلك فانه يجب لتحديد المعاملة المالية للمؤد
للخارج النظر الى القواعد والاجراءات والاحكام الواجبة التطبيق في شأن

الإيفاد، فإن كانت أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ترتب الآثار المالية الخاصة بالجمعين والمؤمنين على منح طبقاً لقصور هذا القانون ولائحته المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢، وأن كانت أحكام لائحة بدل السفر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ترتب الآثار المالية المنصوص عليها بذلك اللائحة.

ومن حيث أنه لا يجوز الجمع بين مزاي الإيفاد طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وبين الآثار المالية للإيفاد لإداء مهمة طبقاً لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ذلك لأن التكلفة من بدل السفر هي تمويش العامل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب أداء مهام لصالح الجهة التي يتبعها ومن ثم فإن من يود في منحة تدريبية بالخارج - شاملة نفقات السكن ومصاريف الإقامة - مما ينطبق عليها أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لا يستحق في الواقع تقاضي نصف بدل السفر وذلك باعتبار أن المنحة تغطي جميع نواحي الصرف فلا يتحمل العامل أية نفقات إضافية وعلى ذلك فإن في منحة بدل السفر بالإضافة إلى مزايا المنحة يعتبر أثاراً للمصالح، ولا يسبب وجوباً ما لا يجوز قانوناً.

ومن حيث أنه لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ تنص على تنظيم شؤون البعثات، كذا منعت الوزارات من قبول أية منحة أجنبية لأي فرد من سواها كان علمي أو تدريبي إلا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات وأوجب عليها إخطار إدارة البعثات لتجرى المفاضلة بين المتقدمين إلى المنحة، ولم يستثنى تلك في المادة من الخضوع لأحكامها إلا المنح الاختيارية التي تقدم بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج، فإن العاملين الثلاثة الذين أوفدوا في منحة تدريبية بجمهورية المجر للتدريب في مجالات القوى العاملة يخضعون في معاملتهم المالية لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩. تنظيم شؤون البعثات والمنح ولائحته المالية دون سواها ولا تسري في شأنهم أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨.

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم استحقاق العاملين بدويان عام وزارة النقل الذين أوفدوا في منحة تدريبية لجمهورية المجر لنصف بدل السفر.

(ملف ٧٨١/٤/٨٦ - جلسة ١٤/١٢/١٩٧٧ بذات المعنى من قبل
جلسة ١٩٧٧/٦/٢٩ - ملف ٧٧٥/٤/٨٦)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

عدم استحقاق العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية المتقدمين للتدريب أو للتشرف على معسكرات المهجرين للبدل وذلك في حالة انقائهم بهسسه المعسكرات القابة كاملة تشمل المبيت والغذاء على حساب الدولة - أساس ذلك أن النفقات التي شرع بدل السفر لأوجهتها تشمل مصاريف الماكسل والإقامة على حساب الدولة على الوجه الذي حددته لائحة بدل السفر فإذا تكلفت الدولة بجميع النفقات انتهى سبب استحقاق البدل .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تلبية من الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمى في الاحوال الآتية :

(١) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) اللياى التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة .

كما تنص المادة (٢) من هذا القرار على أن « يصرف بدل السفر للموظفين داخل جمهورية مصر العربية على النحو الآتى :

أولاً -

رابعاً - لا يجوز صرف بدل سفر عن اللياى التي تقضى على ظهور البواخر النيلية إذا كانت تفكرة السفر تشمل الغذاء فإذا لم تشمله يصرف بدل السفر العادى مخفضاً بمقدار الربع وتنص المادة (٣) على أن «يخفض

بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية أو استراحات البنوك والشركات « وأخيراً فإن البند (خامساً) من المادة (١٠) ينص على أنه «لا يصرف بدل السفر عن الليالي التي تقضى بالبوادر والطائرات إذا كانت تذكرة السفر تشمل الأكل ، أما إذا كانت لا تشملها فيصرف ثلاثة أرياع البذل » .

ويبين من ذلك أن بدل السفر يصرف للموظف مقابل النفقات الفعلية الضرورية التي يتكبدها في سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقتضى منه التغيب عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، وإذا كان بدل السفر قد يشرع لمواجهة المصروفات الفعلية التي يتكبدها الموظف فإنه يقف عند حد استرداد هذه المصروفات حتى لا تكون مصدر ربح أو أئراء له على حساب الدولة ، والنفقات التي شرع البذل لمواجهة تشمل مصاريف المأكل والإقامة ، على الوجه الذي حددته لائحة بدل السفر ، ومقتضى ذلك أنه إذا تكبد الموظف هذه المصاريف استحق بدل السفر كاملاً - أما إذا وفرت له الدولة الإقامة أو المأكل - فلا يصرف له من البذل إلا ما تكبده بالفعل - وترتباً على ما تقدم إذا تكلفت الدولة بجميع النفقات انتهى سبب استحقاق البذل ، وبهذه التابئة منتهى كانت إقامة الموظف في الجهة التي كلف بإداء عمل فيها شاملة المبيت والغذاء على حساب الدولة فإنه لا يستحق عندئذ بدل سفر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية المنتدبين للتدريب أو للإشراف على معسكرات المهجرين لبذل سفر وذلك في حالة إقامتهم بهذه المعسكرات إقامة كاملة تشمل المبيت والغذاء على حساب الدولة .

(فتوى ٥٧٠٠ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

بدل السفر - طبيعة المهمة التي تقرر استحقاقه - وجوب أن تكون ضرورية الحكومة - وأن وزارة الداخلية للخدمة بالسفر بقيادة سيارة حكومية

لا يعنى حكما ان الخدمة كانت ضرورية للحكومة ما دلم ثابت ان السيارة كانت تخدم بعثة خاصة - بدل السفر لم يشرع لمواجهة امثال تلك المهام .

ملخص الحكم :

ان ابن وزير الداخلية للمدعى بالسفر لقيادة سيارة حكومية لا يضى على مهمته طبيعة المهمة العادية التى يصرف عنها بدل السفر اذ القول بذلك من شأنه ان يربط حكما على الصفة الحكومية للسيارة ان الخدمة كانت حكما ضرورية للحكومة على حين انه لا تلازم بين الامرين بداهة .
والواضح من عبارة المادة ١٦ من لائحة بدل السفر ان العبارة اولا واخيرا في تحديد طبيعة المهمة العادية التى يصرف عنها بدل السفر ان تكون الخدمة ضرورية للحكومة ومن ثم فاذا ما ثبت ان خدمة السيارة في المملكة العربية السعودية لم تكن ضرورية للحكومة حيث كانت تخدم بعثة خاصة - هي بعثة نياى الشرطة للحج - لا تربطها بالحكومة أية صلة مباشرة ونفعها المباشر انما عاد على اعضاء هذه البعثة الخاصة ، واذا كانت للحكومة مصلحة في هذه البعثة بسبب مساهمتها في تقديم السيارة فان مصلحتها تاتي من ان ما ينفع الامراء من مقاصدهم الشريفة يعود بالنفع على الدولة فهي مصلحة غير مباشرة ، ومن ثم فان طبيعة مهمة هذه البعثة التى انتفع بها اعضاءها كما انتفع بها المدعى يختلف عن طبيعة المهام العادية التى توفد فيها الحكومة موظيها في العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة مما يتمتع معه اعتبار بدل السفر منطبقا لهذا المقام ومشروفا لمواجهة امثال تلك المهام ، فاذا ساعد ما تقدم ان المدعى مع انتفاعه بهذه البعثة لم يتكبد شيئا في الذهب والاياب والحل والترحال والطعام والمأوى وكان فوق كل ذلك متبوعا فان اعتبار مهمته عادية يتقاضى عنها بدل سفر امر يخالف القانون .

(ظعن ٨٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١١/٢٨/١٣٦٥)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المسند :

ايفاد العامل برافقة بعض الطلاب في رحلة ثقافية بوصفه اخصائيا اجتماعيا بتكليف من الجهة الادارية المختصة هو ايفاد في مهمة مصلحة من

أعمال وظيفته — الاثر المترتب على ذلك — خضوعه للأحكام بدل السفر
ومصاريفه الانتقال .

بالخصى الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى اتفاقية البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي
والعلمي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الاتحادية الشعبية
اليوغوسلافية لعامي ١٩٦٢ - ١٩٦٣ تبين انها تنص في للبند ١٧ منها على أن
يدعو الجانب اليوغوسلافي خمسة عشر طالبا ومدرسا من مدرسة اللسان
العليا بالقاهرة من الذين يدرسون اللغة الصربوكرواتية لزيارة يوغسلافيا
لمدة شهر خلال صيف عام ١٩٦٢ ، ولما كان الثابت من الاوراق انه تنفيذا لهذا
البند من الاتفاقية اوفدت مدرسة اللسان العليا بناء على دعوة من الحكومة
اليوغوسلافية خمسة عشر طالبا من طلبتها — وهو العدد المحدد في الاتفاقية —
في زيارة ثقافية ليوغسلافيا ، أما السيد «الدمي» فقد كلفته المدرسة ببرافعة
هؤلاء الطلبة والإشراف عليهم خلال هذه الرحلة الثقافية ، فمن ثم فبان
سلوكه يخرج من نطاق الاتفاقية المذكورة ولا يخضع لإحكامها ، ويكون إيفاده
بوصفه اخصائيا اجتهاديا ورئيسا لقسم الشباب بالمدرسة وبشكله من
الجهة الادارية المختصة هو ايفاد للمدعى في مهمة مصلحية تدخل في أعمال
وظيفية ذلك لان الجهة المذكورة يقع على عاتقها التزام قانوني بالإشراف على
الطلبة الموفدين في الرحلة وبراقبة سلوكهم ، ومن ثم يخضع المدعى في
هذا الشأن لقانون نظام موظفي الدولة ولائحة بدل السفر ومصروف
الانتقال .

ومن حيث أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة — الواجب التطبيق في الحالة المعروضة — تقضي بان
للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لأداء
مهمة حكومية وله الحق في راتب بدل سفر مقابل النفقات «الفروية» التي
يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة ، التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وذلك
على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء .
وتنفيذا لهذا الحكم صدرت لائحة بدل السفر ومصروف الانتقال بالقرار
الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ . ونصت في المادة ١ منها على أن « بدل
السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها

بسببه تفويه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرئيسى في الاجيال
الآتية :

(١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . : كما قضيت
الفقرة سابعا من المادة ١٠ من هذه اللائحة بأن خفض ثلث بدل السفر
التي تصرف الى الموظف الى النصف اذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول
او الهيئات الأجنبية . ولما كان يبين من أوراق الطعن ان المدعى نزل خلال
مدة المهمة التي أوعد من أجلها في ضيافة الحكومة اليوغسلافية فمن ثمة
يستحق أن يصرف له نصف بدل السفر عن الفترة من ١٩٦٢/٧/١٨ الي
١٩٦٢/٩/٧ كما يستحق صرف قيمة تذكار السفر من مصر الي يوغسلافيا
ذهابا وايابا أمالا لحكم المادة ١٩ من لائحة بدل السفر التي تقضى بأن
يصرف للموظف ما يتكفيه عملا من نفقات بسبب أداء وظيفته من أجور
سفر وانتقيل .

ومن حيث انه لا وجه لما جاء بتقرير الطعن المتقدم من الحكومة من أن
المدعى وافق على السفر الى يوغسلافيا على نفقته الخاصة ، استنادا الى
تأشيرة السيد وكيل الوزارة على مذكرة إدارة البعثات المؤرخة في
١٩٦٢/٥/٢٧ بشأن السفر التي جاء بها ان المدعى يشرف على الرحلة على
نفقته الخاصة ، اذ فضلا عن أن الثابت من الأوراق ان المدعى لم يوافق
على السفر على نفقته الخاصة ، ثمة وقد أوعد في مهمة رئيسية على
ما سبق بيانه فانه يستبعد حقه في بدل السفر ونصاريه الانتعاش من
القانون مباشرة ومن ثم لا يملك وكيل الوزارة قانونا حرمانه من حقوقه
المستحق .

(طعن رقمى ٢٢٨ ، ٥٩١ لسنة ١٨ ق ب جلسة ١٩٧٧/٢/٦) .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٣/٤ بشأن لجنة اصلاح الحرمين
الشريفيين وتحديد ما يصرف من بدل الاعضاء - عدم اشتغاله على تقرير

ما يمنع من بدل أن يتنب لهذه المهمة من موظفين وقياسيين وعمال -
اختصاص وزير الأشغال بتحديد قيمة البديل الذى يمنح لهؤلاء .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥١ - بياناً لسلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين - قاطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين الهندسية العليا والفنية ، ومع أن هذا القرار قد تناول اختصاص اللجنة الثالثة والتي وكل إليها مهمة تنفيذ أعمال الإصلاح بالحرمين ، إلا أنه لم يمين الأشخاص الذين تؤلف منهم هذه اللجنة ، بل وأمنك عن بيان الجهة المختصة بتقدير بدل السفر الخاص بأعضائها من موظفين وقياسيين وعمال ، مما يجعلهم خاضعين في ذلك لولاية وزير الأشغال بوصفه السلطة الرئيسية الإدارية التي يتبعها هؤلاء الاعضاء ، وكلهم من موظفى مصلحة المساحة ومستجديها ممن يخضعون لإشراف وزير الأشغال الإدارى . وما يظهر هذا الفهم أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر واضح في تقرير قاعدة عامة من حيث تفويض وزارة الأشغال في تحضير أعمال اصلاح الحرمين وتنفيذها بالكيفية التي تراها محققة للاغراض المقصودة من هذه الاعمال ، ومن حيث تخويلها في سبيل تنفيذ تلك الاعمال سلطة استخدام الموظفين التابعين لها وبغيرها من الوزارات الأخرى خصبا على الاعتمادات المخصصة للاممال المذكورة .

ونساق هذه العبارة ينبىء بأن لوزير الأشغال - باعتباره صاحب شأن في اختيار من يلزم لتنفيذ أعمال اصلاح الحرمين - حق تحديد بدل السفر الخاص بالموظفين الذين يختارهم في نطاق الاعتمادات المخصصة لتلك الاعمال ، وبخاصة إذا كانوا خاضعين لإشرافه الرئيسى ، ولا يتمين عليه من ثم عرض الأمر في هذا الصدد على لجنة اصلاح الحرمين الشريفين .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥٩ ببيان سلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين - قطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديث بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين : العليا والفنية - بدل السفر المستحق لأعضاء اللجنة الثالثة التي تقوم بتنفيذ أعمال الإصلاح لا يدخل في اختصاصها بل في اختصاص وزير الأشغال - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن ما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥٩ ببيان سلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين ، قاطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديث بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنة الثالثة التي وكل إليها مهمة تنفيذ أعمال الإصلاح بالحرمين الشريفين إلا أنه لم يعين الأشخاص الذين تولف منهم هذه اللجنة ، بل وأمسك من بيان الجهة المختصة بتقدير بدل السفر الخاص بأعضائها من موظفين وقياسين مما يجعلهم خاضعين في ذلك لولاية وزير الأشغال بوصفه السلطة الإدارية التي يتبعها هؤلاء الأعضاء وكلهم من موظفي مصلحة المساحة ومستخذيها من يخضعون لإشراف وزير الأشغال الإداري وما يظهر هذا الفهم أن قرار مجلس الوزراء نسأل الفكر واضح في تقرير قاعدة عامة من حيث تفويض وزارة الأشغال في تحضير أعمال اصلاح الحرمين الشريفين وتنفيذها بالكيفية التي تراها محقة للأغراض المقصودة من هذه الأعمال ، ومن حيث تفويضها في سبيل تنفيذ تلك الأعمال سلطة استخدام الموظفين التابعين لها ولغيرها من الوزارات الأخرى خصبا على الاعتمادات المخصصة للأعمال المذكورة . وسبق هذه العبارة بنى لوزير الأشغال باعتباره صاحب شأن في اختيار من يلزم لتنفيذ أعمال الحرمين حتى تجديد بدل السفر الخاص بالموظفين الذين يختارهم في نطاق الاعتمادات المخصصة لتلك الاعمال وبخاصة اذا كانوا خاضعين لإشرافه الرئيسى ولا يتعين عليه من ثم عرض الأمر في هذا الصدد على لجنة اصلاح الحرمين الشريفين .

(طعن ٥٦٠ لسنة ٤ في جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بـإلحاح بطل السفر ومصاريف الانتقال - نصه على استحقاق بطل السفر للمتدربين في مهمة الحج - المصود به بمئة الحج الرسمية .
والفرض بالحكم :

نصت المادة العاشرة أولاً (١) من لائحة بطل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، على أن الموظف الذي يتدرب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر من كل ليلة على الوجه الآتي : (ر) ثم أوردت المادة بيان الفئات المختلفة لبطل السفر بحسب الدول المختلفة (ونص البند ثانياً من المادة المذكورة على أن تفرز الفئات المصعدة للمتدربين في مهام عادية في المملكة العربية السعودية على المتدربين في مهمة الحج ونصت المادة ١٦ من اللائحة على أن لا يدفع بدل السفر لأحد الموظفين إلا بمقتضى إقرار يوقعه بتعيينه ويقدّمه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه إلى محل إقامته يقر فيه بأن غيابه كان ضرورياً لخدمة الحكومة .

يؤخذ من هذه النصوص أن مناط استحقاق بطل السفر في مثل حالة المدعى هو أن يكون منتدباً في مهمة عادية في المملكة العربية السعودية أو أن يكون منتدباً في مهمة الحج . ولا شبهة في أن المصود في عبارة للنص بمهمة الحج هو بمئة الحج الرسمية .

(طعن ٨٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بـإلحاح بطل السفر ومصاريف الانتقال ربط بين المرتب المستحق للجميل ، وكذا الدرجة المالية

التي يشغلها وقت السفر لاداء المأمورية وبين الدرجة المستحقة عنها تذكرة السفر أو مقابلها النقدي - العبارة في تحديد مستحقات العامل المتعلقة ببدل السفر وكذا تذكرة السفر أو مقابلها النقدي هي بحالة العامل الوظيفية الفعلية وقت الإيفاد أو الصرف دون نظر الى وضعه القانوني الذي قد يكشف من التسويات اللاحقة حتى ولو ارتدت القيمة العامل أو رقي الى درجة اعلى اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ قيامه بالمأمورية .

ملخص الفتوى :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عرف في مادته الاولى بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي نتيجة تكليفه بهام لمصلحة العمل ، وحدد في مادته الثانية مئآت هذا البديل بحسب الماهية التي يتقاضاها العامل وقت التيام بالمهمة وحدد في المادة (٣٩) درجة تذكرة السفر التي يحق للعاملين استخدامها في وسائل المواصلات المختلفة بحسب درجاتهم المالية التي يشغلونها وقت السفر واجاز في المادة (٧٨) للعاملين بالمناطق النائية بالسفر بموجب استمارات مجانية أو بربع اجرة لعدد محدد من المنارات ، وزخص للعمال في المادة (٧٨) مكرر أن يختار صرف مقابل نقدي، اذا لم يستمارات بدلا من استخدامها .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ربط من جهة بين مرتب العامل المستحق له وقت السفر المقرر عن أدائه لمهام رسمية ، وربط من جهة أخرى بين الدرجة المالية التي يشغلها العامل ودرجة تذكرة السفر أو مقابلها النقدي بريابط وثيق ، ومن ثم فإن العبارة في تحديد أيا من المستحقات سالفة الذكر إنما يكون بحالة العامل الوظيفية وقت الإيفاد أو صرف المقابل النقدي أي بوضعه الفعلي وليس بوضعه القانوني الذي قد تكشف عنه التسويات التي تجرى له بعد صرف هذه المستحقات ويترتب عليها تمثيل في مركزه الوظيفي بترقيته الى فئة أعلى بأثر رجعي تمثل هذه التسوية لا تؤثر فيها استحق معلما من بدل أو تذكرة أو مقابل نقدي لها .

.. وإذا كان من شأن السوية أن تكشف عن حقيقة المركز القانوني للعامل في وقت سابق على إجرائها ، وكان من مقتضى ذلك تحديد تاريخ معين لمصرف الفروق المترتبة عليها وفقاً للقواعد التنظيمية التي رتبها الحق في تلك السوية ، غير أن ذلك لا يستلزم أعمال هذا التاريخ لتحديد مستحقات العامل المستبعدة من قوانين أخرى لها نطاق ومناط خاص بها . كما هو الشأن في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احتية الماملين الذين رقدوا أو أرجعت أكديتهم في الفئات الأولى في تعديل بدل ودرجة السفر أو منسبة البدل النقدي الا من تاريخ شغلهم فعلا لهذه الفئات الأولى .

(مؤوى ٣٤ في ١٩٨٠/١/٧)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

بدل سفر استحقاقه مرتبط بالمركز الوظيفي للعامل - فخر هذا المركز من تاريخ معين - أثره - الاعتداد بهذا التاريخ في ترتيب كافة الأثر القانونية المترتبة على ذلك - مثال - ندب العامل للقيام بعمل وظيفة أعلى - ترقية بعد ذلك الى هذه الوظيفة - استحقاقه بدل السفر لنفسية اليوم السابق على نفاذ الترقية فقط - لا يغير من هذا الرأي كون الترقية بالترجيى وإن القرار الخاص بالترقية قد أبلغ اليه في تاريخ لاحق .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على الآتى :

« بدل السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الزمنى فى الاجراءات الآتية :

- (أ) القيام بالاعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة .
(ب) الانتقال لمر القومسيون الطبى الواقع فى بلد آخر للحصول على اجازة مرضية بشرط ان يقرر القومسيون منح هذه الاجازة .
(ج) اللبالى التى تقضى فى السفر بسبب النقل او اداء مهمة مصلحية .
ويقصد بكلية الموظف الخ .

ومن حيث ان استحقاق بدل السفر مرتبط بالمركز الوظيفى للعامل ، ونا دلم هذا المركز قد تغير من تاريخ معين فانه يتمين الاعداد بهذا التاريخ فى ترتيب كافة الاثار القانونية المترتبة على ذلك

ومن حيث ان السيد المذكور اعتبر مرقى الى وظيفة مدير منطقة شرق الدلتا بالزقازيق - التى كان جندبها لها - اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٦٢ ، لانه من هذا التاريخ تزايله صفة المنتدب لهذه الوظيفة ويعتبر شاغلها بصفة امشلية وتعتبر مدينة الزقازيق مقر عمله الاصلى الجديد ومن ثم لانه يستحق بدل السفر لنهاية اليوم السابق على هذا التاريخ فقط ولاغير من هذا الرأى ان القرار الوزارى رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى بترقيته باكر رجعى قد ابلغ اليه فى ٢٩/١٢/١٩٦٢ لان العبارة ليست بابلغ القرار واتبأ بالمركز القانونى والوظيفى للعامل قطالما قد تغير مركزه الوطنى فى تاريخ معين فانه يتمين الاعداد بهذا التاريخ فى ترتيب كافة الاثار القانونية المترتبة على هذه الترقية .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد مدير منطقة شرق الدلتا بالزقازيق فى بدل السفر عن المدة من ١٠/١٠/١٩٦٢ تاريخ نفاذ الترقية الى ٢٩/١٢/١٩٦٢ تاريخ صدور قرار الترقية .
(مئوى ١١٥٢ فى ١٧/١٢/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبسدا :

المعين لاول مرة فى خدمة الحكومة يستحق مصروفات انتقاله هسو وعائلته ومصروفات نقل اثائه التى يتكلفتها فعلا بسبب تغير محل اقامته كما يستحق صائب نقا . وفقا للقاعد الفر حدتها لائحة هذا السمسو

ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — تطبيق هذا الحكم على من يعين لأول مرة في خدمة الحكومة مدرسا بكلية الحقوق بجامعة عين شمس وترتب على ذلك تغيير محل إقامته من باريس إلى القاهرة استحقاقه في هذه الحالة بصروفات الانتقال ومرتب النقل المقررين في لائحة السفر المشار إليها لا يغير من ذلك أن الشخص المعين كان مقيما من الوظيفة خارج البلاد أو أن الإعلان التي تقدم لشغلها تم النشر عنه في جريدة محلية .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١٩) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « مصروفات الانتقال هي لمصرف الموظف نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بنسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها ويجوز أن يكون التنفـر والانتقال ونقل الأمتعة بالطائرات والسكك الحديدية أو المراكب أو الترام أو السيارات أو غيرها وفقا لأحكام هذه اللائحة » . وتنص المادة (٢٠) على أن « تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة في الأحوال الاتية — وذلك فيما عدا الحالات التي نظمتها قوانين خاصة : (١) التـدب لسفر الجهة التي بها محل العمل الأصلي (٢) الإعادة إلى الخدمة (٣) التـمين لأول مرة في الخدمة ... وتنص المادة (٦٦) على أن يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذي ينقل معائلته ومتامه في الأحوال الآتية (١) التـمين لأول مرة في خدمة الحكومة ... » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن الميعن لأول مرة في خدمة الحكومة يستحق مصروفات انتقاله هو وعائلته ومصروفات نقل أثاثه التي يتكلفها فعلا بسبب تغيير محل إقامته كما يستحق مرتب نقل وفقا للقواعد التي حدتها اللائحة ، ومن ثم وإن عين السيد الدكتور لأول مرة في خدمة الحكومة مدرسا بكلية الحقوق بجامعة عين شمس ، وترتب على ذلك تغيير محل إقامته من باريس إلى القاهرة ، فإنه يستحق مصروفات الانتقال ومرتب النقل المقررين في لائحة بدل السفر المشار إليها ، ولا يغير من ذلك أنه كان مقيما خارج البلاد ، أو أن الإعلان من الوظيفة التي تقدم لشغلها تم النشر عنه في جريدة محلية مما يستفاد منه أنه كان مقصورا على التـمين

داخل الجمهورية - وذلك أنه يبين من مجموع نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار إليها أنها ليست بمقصورة التطبيق على الانتقال داخل البلاد، يدل على ذلك أنها نظمت فئات بدل السفر المستحقة في حالة الإقامة في دول أجنبية وبعمولات هذه الدول كما نظمت الانتقال بالسفن والطائرات وهو في الغالب لا يتم داخل البلاد، كما أن نشر الاعلان في صحيفة محلية ليس معناه قصر التعمين على المقيمين في الداخل، فقد تصل الصحيفة المحلية الى دولة أجنبية وهو ما يحدث عادة، وقد يصل الاعلان الى علم المقيم بالخارج بآية وسيلة من الوسائل ومن حقه أن يتقدم الى الوظيفة، فإذا تم تعيينه فيها - رغم إقامته بالخارج كان من حقه أن يتقاضى مصرونيات الانتقال التي تكبدها لتغيير محل إقامته بسبب التعيين.

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد يستحق مصرونيات السفر ونقل الاثاث التي تكبدها بسبب تغيير محل إقامته من باريس الى القاهرة، كما يستحق مذهب النقل المقرر في اللائحة بدل السفر.

(ملوى ٤٥١ في ٢٤/٥/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

الغياب الذي يزيد عن ثلاثة أشهر لا يستحق عنه بدل سفر إلا بعد أن تتحقق وزارة المالية من قيام الجور وترخص به .

ملخص الحكم :

إن المشرع لم يقرر بدل السفر إلا عن مدة غياب مؤقتة فقط، تقتضيه الضرورة لمصلحة العمل في خدمة الحكومة على وجه ملأى، يتساقى مع الاستدامة، فإن استطال الغياب كان واجبا نقل الموظف أو المستخدم الى الجهة المنتدب للقيام بالمهمة فيها، كى لا يكون هذا البديل من جهة مصدر ريع

للموظف أو المستخدم الذي ندب وكان يمكن نقله ، ومن جهة أخرى كي لا تتحمل خزانة الدولة هذا العبء الإضافي بصفة مستديمة . وقد عالج المشرع هذا الغياب المؤقت من حيث استحقاق بدل السفر عنه بنوعين من الطول تبعاً لمدته ، بفد أن حدد الغياب الذي عناه بهذا الحكم بأن يكون متواصلاً لا تتخلله فترات انقطاع ، وحاصلاً في جهة واحدة لا مترواحاً بين جهات عدة ، فقرر للموظف أو المستخدم الحق في بدل السفر من مدة الغياب المؤقت بصفة مائة ، ثم فرق بين الغياب الذي تقتصر مدته على ثلاثة أشهر ، وبين ذلك الذي يجاوز هذه المدة ، فأطلق الحق في الحالة الأولى دون تعليقه على رقابة من جهة أخرى غير تلك التي يتبعها الموظف أو المستخدم مستحق البديل ، وقيد هذا الحق في الظلة الثانية ، فجعله رهيناً بصدور ترخيص خاص به من وزارة المالية ، فلا يستحق بدل السفر في هذه الحالة إلا بعد أن تتحقق وزارة المالية من تيام المبرر لذلك ، ولها حينئذ أن ترفض الترخيص ولها لما تقتضيه من ظروف الحالة . وقد ظل اختصاصها هذا قائماً مع صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ بتبسيط الإجراءات ، إذ أبقى هذا القرار في البند التاسع من الكثوف الملحق به على اختصاص وزارة المالية فيها بتعلق بصرف بدل السفر من ثلاثة الأشهر التالية من المأجورية .

(طعن ١٥٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

تعود استحقاق بدل السفر المنصوص عليها في قانون رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالثقة بدل السفر - حرمان الموظف الذي يندب مدة أكثر من شهرين من بدل السفر إذا ما صرف استثمارات سفر لمآلته ونقل امتعته طبقاً لأحكام المادة الخامسة من اللائحة المنسار إليها ، وكذلك إذا ما قبض عند بدء التسدب مرتب نقل بواقع ٢٥ ٪ من المرتب .

ملخص الفتوى :

تنص المادة (٥) من لائحة بدل السفر ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة الندب لمدة واحدة على شهرين إلا بموافقة وكيل الوزارة المختص فيما عدا أفراد القوات المسلحة » فتكون الموافقة للقائد العام أو من ينوبه . وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد الندب بحيث يجاوز الشهرين يجوز - إذا رغب الموظف - أن يصرف إليه بدل سفر عن مدة الانتداب . وتعتبر تلك الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر . ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور .

ويؤخذ من هذا النص ، أنه في الحالات التي يرجح فيها أن مدة ندب الموظف لمدة ما ، تجاوز شهرين ، يجوز إذا أراد الموظف ذلك ، أن يصرف له استثمارات سفر له ولعائلته ولنقل متاعه على نفقة الحكومة . وتكون هذه الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر ، وهو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الأصلي ، في أحوال منها حالة ندبه للقيام بعمل في غير الجهة التي بها هذا المقر ، ومن ثم لا يصرف له في حالة حصوله على الاستثمارات المشار إليها ، بدل سفر عن مدة الانتداب . .

ومن الواضح أن هذا النص ، إذا يقرر ذلك فأنه يكون قد منح الموظف المنتدب ما يعتبر بدلا عن راتب بدل السفر الذي يحق له أصلا أن يتقاضاه . وهذا البديل هو استثمارات سفر مائتته ، واستثمارات نقل متاعه . وهذه الاستثمارات لم تكن لتصرف إليه أصلا . وقد جعل الشارع مقابل حصول الموظف عليها ، عدم منح بدل سفر له ويصدر هذا الحكم من المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه منح البديل وهو ألا يكون هذا البديل مصدر ربح للموظف لذلك رأى الشارع أنه والأصل أن هذا البديل هو مقابل المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة ، مما يوجب أن يتفق عند حد استرداد هذه المصروفات ثباته من ثم لا يستحق هذا البديل في الحالة التي يغير فيها الموظف محل انتمائه بصفة لها طابع الاستقرار المؤقت فينقل متاعه ويصطحب أسرته معه ، إلى الجهة التي بها مقر العمل الذي ندينه إليه ، إذ في هذه الحالة لا يكون الموظف قد تكلف في سبيل أداء هذا العمل إلا مقابل سفر أسرته من الجهة التي بها مقر عمله الأصلي إلى الجهة

التي بها مقر عمله الذي ندب اليه ، ومقابل نقل مظاعة الى هذه الجهة . وذلك كله يكون أصلا باستثمارات سفر لعائلته ، واستمارة نقل لمظاعة . وهذا ما تقرّر المادة ٥ السالف الإشارة إليها بنحو للموظف . وتحرمه في مقابل ذلك من راتب بدل السفر على ما سلف البيان .

وزيادة في توضيح ما سلف ، تجب الإشارة الى ان الموظف المنتدب ، يستحق بدل راتب سفر مما أشارت إليه المادة (١) من اللائحة ، بصرف اليه عن كل ليلة يتغيّب فيها عن الجهة التي بها مقر عمله الأصلي ، بسبب ندبه ، للعمل في جهة غيرها ، وذلك بالفئات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه اللائحة ، وبراعة الاحكام في المواد التالية لها والواردة في الباب الأول منها والخاص ببذل السفر . ويستحق الى جانب ذلك أجر سفره والأصل ان يكون هذا السفر بموجب استمارة خاصة (م٤٤) ، على انه اذا لم يتيسر للموظف الحصول على هذه الاستمارة صرف له ثمنها اذا قدم شهادة من مكتب صرف التذكرة التي يكون قد حصل عليها لسفره (م٤٥) ، والا رد اليه ثمن السفر بدرجة أقل من الدرجة التي يحق له السفر فيها (م٤٧) . واذا كان السفر على سكك حديدية أو سفن خصوصية لا تقبل استثمارات السفر التي تصدرها الحكومة ، كان للموظف الحق في استرداد ثمن التذكرة التي اشتراها (م٥٢) . ويستحق أيضا مصروفات انتقال ، وهي مقاييس ما ينفقه في الذهاب من محل اقامته المؤقت في الجهة التي ندب اليها الى محل عمله المؤقت ، وذلك وفقا لما بينته المادتان ٢٩ ، ٣٠ من اللائحة . ولا يحق لهذا الموظف الحصول على استثمارات سفر لاهله ، ولا لتلاميذ ، إذ ذلك لا يكون الا في حالة النقل (م٤٩ ، ٥٠) . ولا يحق له أيضا الحصول على استمارة أو استثمارات نقل في قطار البضاعة عن الامتعة والادوات المنزلية ولا على استمارة نقل في قطار الركاب لامتعة الشخصية ، إذ ذلك ايضا مقرر للموظف المتقول (م٥٣) . ولكن يجوز ان تصرف له استمارة نقل قطارات الركاب لنقل امتعة وجنّه ، بشرط الا تزيد زنتها على مائة كيلو - جرام (م٥١) .

وفي ضوء ذلك فان ما تقرره المادة (٥) من صرف استمارة سفر لعائلة الموظف المنتدب واستثمارات لنقل امتعته - انها هو تقرير لما لم يكن مستحقا له أصلا في حالة الندب والمقابل لذلك ، هو حرمانه من بدل السفر . وله في الحصول على هذا أو ذلك ، الخيار .

ومضى يقول ذلك ، فإنه من ثم تكون المادة (٥) بتقريرها الحكم السيدي سلف شرحه قد عاينت الموظف الذى يرجع امتداد نفيه لمدة تجاوز شهرين ، على الناس ، اعتباره فى حالة طلبه استمارات سفر لاسرته ، واستمارات لنقل امتعته ، بمعاملة الموظف المنقول ، ومن ثم قضت بعدم صرف بدل سفر ، لانتفاء مقتضى المصلحة .

وأشطحأيا لهذه المعاملة ، فإنه لما كان من حق الموظف المنقول ان يصرف فى حالة استعماله السكك الحديدية لنقل امتعته مرتب نقل قدره ٢٠٪ من مرتبه ، وان يصرف فى حالة النقل من الباب الى الباب ، هذا المرتب ، بنسبة ٥٪ او ١٠٪ من مرتبه ، على حسب الاحوال التى يبتدئها المادة ٦٧ من اللائحة ، وكان من حجة فى حالة ما اذا رغب فى عدم استعمال السكك الحديدية ونقل متاعه بنفسه ان يصرف مرتب نقل بواقع ٢٥٪ من مرتبه الشهرى على الا تصرف اليه استمارات نقل بالسكك الحديدية او اجبور النقل بالسكك الحديدية (٦٨م) وكان مرتب النقل يشمل غذا مصروفات حزم ونقل الماع الجوز الغربى التى يتطاولها الموظف للانتقال بها هو وأسرته واجور نقل وحمل متاعه بها فى ذلك الماع المرخص له فى نقله بقطار الركاب (٧٠م) — لما كان ذلك من حق الموظف المنقول كبذل عن استمارات نقل امتعته وامعة أسرته بقطار البضاعة وبقطار الركاب ، فان من حق الموظف المنتدب الذى يرغب فى عدم صرف بدل سفر عن مدة نفيه ، على ان يصرف بدلا عن ذلك استمارات سفر لمثاقفه ولينقل متاعه ان يحصل على هذا الراتب بدلا من استمارات نقل امتعته . ومن ثم قلنا ان حصل عليه برغبته ، لم يكن له بعد ذلك الا مقابل استمارات سفر ماثلة فقط . اما بدل السفر ، فلا حق له فيه ، لانه مخصص بما يقتضى طبقا للباب ٥ بدلا منه .

وعلى مقتضى ما سبق — فإنه اذا ما رغب الموظف عند نفيه لجهة تجاوز مدتيا مدهزين ان يصرف له استمارات سفر لمثاقفه ولينقل امعته من الجهة التى بلغ مقار حقه الاصل الى الجهة التى بها مقر العمل الذى انتدب لادائه ، فإنه متى استجابت الادارة لهذه الرغبة ، فمنحت هذه الاستمارات ، فإنه لا يكون من حقه الحصول على بدل سفر عن مدة نفيه . ويكون الحكم كذلك فيما اذا حصل الموظف عند نفيه ، على مرتب نقل قيمته ٢٥٪ من مرتبه الاصل ، مما يقتضى فى حكم اللائحة بدلا عن استمارات نقل الامعة وعن مرتب النقل الذى يمنع من ينقل متاعه بهذه الاستمارات وعن مصروفات حزم وحمل هذه الامعة وعن اجور انتقال الموظف وأسرته . وهذا

ذلك مقتضى الحكمة من تقرير راتب بدل لسفر الموظف المنتدب مقابل النفقات الضرورية التي يتكبدها بسبب مبيته في غير الجهة التي بها مقر عمله الاصلى اذ انه متى نقل الموظف امتعته الى الجهة التي بها مقر العمل الذي ندب له ، ونقل أسرته ، او حصل على مقابل هذا النقل ، غاته بذلك يكون قد استقر مؤقتا في هذه الجهة بعد اذ ترك الجهة التي بها مقر عمله الاصلى ، فلا يتكبد عندئذ الا النفقات التي ينفقها عادة في سبيل معيشته واسرته ، فلا يكون ثمة نفقات اضافية بسبب التدب . بعد اذ حصل على مقابل النقل .

وغنى عن البيان ، انه متى ارتضى الموظف الحصول على استثمارات سفر مائلته ونقل امتعته او حصل على مرتب النقل ، مما يغطي ذلك ، فانه يكون قد اثار ذلك على بدل السفر فلا يكون له بعد ذلك ان يعود فـيـما ارتضاه لنفسه او يرجع عما اختاره ، بعد اذ مضى ذلك ونفذ ، وثنى عن البيان ، ان الموظف الذي يحصل على مرتب النقل وهو مقابل نـقل امتعته وامتعته أسرته ، لا يكون له بعد ذلك الا الحصول على مقابل استثمارات سفر أسرته .

وتطبيقا لما تقدم ، فانه والثابت ان السيد / رئيس القسم بالرقابة الادارية ، قد صرف في تاريخ انتقاله الى القاهرة ، الجهة التي ندب لها ، مرتب نقل قدره ٢٥ ٪ من مرتبه ، فانه بذلك لا يكون له حق في بدل سفر عن مدة ندبه .

وغنى عن البيان ان له بعد ان حصل على مقابل استثمارات النقل واكثر منه وهو مرتب النقل ، فان له ان يحصل على استثمارات سفر لعائلته او على مقابلها في حالة ما اذا قدم شهادة من مكتب صرف تذاكر سفرها ، و على اقل من هذا المقابل اذا لم يقدم هذه الشهادة على ما سلف توصيله .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد / لبدل سفره مدة ندبه ، ما دام قد صرف بمدة ندبه بمرتب نقل ، وكل ما له هو صرف مقابل اجر سفر أسرته ، بالشروط والاوضاع المقررة لذلك قانونا .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

مرتب النقل — ليس من بين حالات استحقاقه حالة نوب العايل الى جهة أخرى غير جهة عمله الاصلى اذا لم ترد منحه على شهرين — في الحالات التي يرجع فيها زيادة مدة القرب على شهرين يجوز ان تصرف الى الموظف استمارات سفر له ولعائلته وأن ينقل مناعه على نفقة الحكومة.

ملخص الفقرة :

لأنه بالنسبة الى مرتب النقل فان نظام العايلين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينص في لادة ٢٨ منه على ان يسترد العايل النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك في الاحوال والشروط التي يصدر بتنظيمها قرار من المجلس التنفيذي وطبقا لنص المادة الثانية من مواد اصدار هذا النظام فانه « الى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعايل قبل الصلح بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع احكامه ».

ومن ثم تسرى في هذا الشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

ولما كانت المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها تنص على أن « يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذي ينتقله مائلته ومناعه في الاحوال الآتية :

١ — التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة .

٢ — الامادة الى الخدمة .

٣ - النقل من جهة إلى أخرى

٤ - انتهاء الخدمة لأسباب غير الاستقالة أو العزل بقرار تأديبي .

٥ - إذا أدى نقل الموظف من جهة إلى أخرى ، فإنه يجوز أن تزيد مدة النوبتية التي يخدمها بوليس من بينها حالة نوبتية الضباط إلى جهة أخرى ، غير جهة مقره في الإحصائيات ، وذلك في حدود ما يحدده القانون .

ونص المادة الخامسة من اللائحة ذاتها على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة النوبتية لمدة واحدة على شهرين إلا بموافقة وكيل الوزارة المختص . . وفي الحالات التي يرجع فيها امتداد مدة النوبتية بحيث يجاوز الشهرين ، إذا رغب الموظف أن تصرف إليه استثمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة ، وفي هذه الحالة لا يضرب إليه بدل سفر من مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستثمارات بدلا من مراتب بدل السفر . ولا يجوز أن تزيد المدة التي يضرب فيها بدل السفر على خمسة شهور . »

وبذلك يكون المشرع قد أخرج حالة النوبتية التي استمرت خمسة شهورين من الحالات التي يستحق فيها ترتيب النقل ، نظرا إلى طبيعة هذا النوبتية وقصر مفعله إذ لا يصحب مفعله المائل « عائلة » وبخاصة أنها في الحالات التي يرجع فيها أن تربو مدة النوبتية على شهرين ، فإنه يجوز أن تصرف إلى الموظف استثمارات سفر له ولعائلته وأن ينقل مقامه على نفقة الحكومة ، ولا شك أن العاملين بمنطقة القناة إذ ينبغي العمل خارجها نظرا لظروف العدوان ، فإنهم ينبغي لفترة غير محدودة ، بغير تعيين ولا تعيينات ، مثل سفرهم فترة نوبتهم ، ومن ثم فإنهم يستحقون ترتيب النقل المنصوص عليه في المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصروف الانتقال .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى ما يأتي :
١ - أن تكون لائحة بدل السفر ومصروف الانتقال ، في حدود ما يحدده القانون .

أولا - احتية العاملين المدنيين بمنطقة القناة لترتيب النقل المنصوص عليه في المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصروف الانتقال ، وذلك عند نوبتهم للعمل بمحافظة أخرى لمدة تزيد على شهرين أو لمدة غير محددة يرجع معها أن تزيد على شهرين .

ثانياً - احتية العاملين المذكورين لمقابل التهجير متى هجروا أسرهم الى خارج منطقة القناة .

(فتوى ١٩٢٧ في ١٩/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

استحقاق بدل السفر عن الثلاثة الأشهر الأولى دون رقابة من جهة أخرى غير التي يتبعها مستحق البديل - تقيد به فيما جاوز هذه المدة بصور ترخيص من وزارة المالية - إذا امتد الغياب أو التذب لمدة أطول ينقل الموظف عادة ، لا حتماً ولا دائماً ، الى المحل الواجب القيام بالمهمة فيه ، ثم يعاد ثانية بعد انجازها - المادة السابعة من لائحة بدل السفر لم تقصد الى التفرقة بين ما سبته بالغياب المؤقت وما عبرت عنه بالتذب ، إذ التذب هو غياب عن مقر العمل الرسمي .

ملخص الحكم :

نصت المادة السابعة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على ان «بديل السفر» يمنح فقط عن مدة الغياب المؤقت ، ولا يدفع بعد غياب متواصل مدة ثلاثة اشهر في جهة واحدة الا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية . أما الموظفون أو المستخدمون الذين يندبون لمهمة خارج محل انقامتهم المعتاد لمدة أطول ، فإنه يجب عادة نقلهم الى المحل الواجب القيام بالمهمة فيه ، ثم نقلهم منه ثانية بعد انجاز المهمة » . وظاهر من نص هذه المادة ان المشرع لم يقرر بدل السفر الا عن مدة غياب مؤقت تقضى به الضرورة لصلحة العمل في خدمة الحكومة على وجه طارئ يمتنع من الاستدانة ، فان استطل الغياب ، كان واجبا نقل الموظف أو المستخدم الى الجهة المنتدب للقيام بالمهمة فيها ، كي لا تتحمل خزانة الدولة هذا العبء الإضافي بصفة مستديمة ، مع ان الإدارة لا تملك الحق - في اى وقت تشاء - بتوقيف مصلحة العمل ذلك بسبب نقل الموظف وتحديد المكان الذى تعينه له لى يباشر فيه اختصاصات وظيفته بدلا من ندبه ، وحتى لا يكون هذا البديل من جهة أخرى مصدر ربح للموظف أو المستخدم الذى ندب وكان يمكن نقله . وقد عالج المشرع هذا الغياب

المؤقت من حيث استحقاق بدل السفر عنه بضررين من الطول تبعاً له ،
دون أن يقصد إلى التفرقة بين ما سماه غياباً مؤقتاً في صدر المادة السابعة
سابقة الذكر ، وما عبر عنه بالندب في الشق الثاني من هذه المادة ، ذلك
أن النذب هو غياب عن مقر العمل الرسمي ، وأن الغياب خارج محل
الإقامة المعتاد — الذي يضطر إليه الموظف دون الرجوع فيه إلى رئيس أو
الذي يملك سلطة التقدير فيه لتشعب مناطق اختصاصه — لا يخرج في
جوهره وحقيقة أمره عن كونه ندباً ذاتياً بالمعنى المتقدم ، ويستوى الحكم في
كلتا الحالتين ، وآية ذلك أن المشرع — بعد أن بين في المادة السابعة المشغل
التيها خصائص الغياب الذي يمنح عنه بدل سفر ومرفه بأنه هو الغياب
المؤقت ، وحدد مدته بثلاثة أشهر ، ومنع دفع بدل السفر فيما زاد عن هذه
المدة إلا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية متى كان هذا الغياب
متواصلاً أي لانتخله فترات انقطاع وحاصلاً في جهة واحدة أي غير متراوح
بين جهات عدة — أكد أن الغياب الذي مناه أمنا هو النذب بقوله « أما
الموظفون أو المستخدمون الذين يندبون لمهمة خارج محل إقامتهم المعتادة لمدة
أطول . . » ، إذ استعمل لفظ النذب مرادفاً للغياب وسوى بينهما في الحكم
إذا ما طالت المدة عن ثلاثة أشهر . وقد أورد الشارع في هذه المادة
الحكم العام ، وهو إطلاق استحقاق بدل السفر عن ثلاثة الأشهر الأولى
دون رقابة من جهة أخرى ، غير تلك التي يتبعها الموظف أو المستخدم
مستحق البديل ، وتقبيده فيما جاوز هذه المدة يجعله رهيناً بصور ترخيص
خاص به من وزارة المالية التي أسند إليها المهينة في هذه الحالة ، حتى
تتحقق من قيام المبرر له أو انعدامه ، فترخص أو ترفض الترخيص تبعاً لما
تتبينه من ظروف الحالة منعا من الانحراف به عن غايته ، دون أن يجرد
الجهة ذات الشأن — بأختيارها صاحبة الإشراف المباشر — من سلطة
تقدير ملائمة عرض الأمر على وزارة المالية . ثم عطف بعد ذلك بتقييس
العلاج في حالة ما إذا امتد الغياب أو النذب لمدة أطول ، وهو أن ينقل
الموظف عادة ، لا حتياً ولا دائماً ، إلى المحل الواجب القيام بالمهمة فيه ، ثم
ينقل منه ثانية بعد أتمام المهمة . ومن ثم يكون الأصل هو عدم استحقاق
بدل السفر عن مدة أطول من ثلاثة أشهر ، والاستثناء هو جواز المنح
بترخيص خاص من وزارة المالية . أيا كانت الصورة التي يتخذها الغياب
أو النذب ، وقد ظل اختصاص وزارة المالية في هذا الشأن قائماً مع صدور
أمر مجلس الوزراء في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ بتبسيط الإجراءات ، إذ
أبقى هذا القرار في البند التاسع من الكشف الملحق به على اختصاص وزارة

المالية فيما يتعلق بصرف بدل السفر عن ثلاثة الأشهر الثمانية من
الماضوية .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١) .

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

قرار النذب لا يعتبر ترخيصا ماليا مقدما يرتب بذاته الحق في بدل
السفر ، أو يقوم مقام ترخيص وزارة المالية عند وجوبه ، بل لابد من توافر
الشروط التي يتطلبها المشرع .

ملخص الحكم :

ان قرار النذب ، وهو تكليف الموظف مباشرة اختصاص معين في غير
مقر عمله الرسمي ، لا يعتبر بهذه المثابة ترخيصا ماليا مقدما ، ولا يرتب
بذاته حقا للموظف في بدل السفر أو يقوم تام الترخيص الخاص في حالة
ما إذا طالقت مدة النذب عن ثلاثة اشهر وغنى عنه ، بل ان استحقاق هذا
البذل منوط بتوافر شروط معينة ، ولو صح ان قرار النذب هو ترخيص مالي
عام ملزم لجهة الادارة بدفع بدل السفر في جميع الحالات لانعقدت الحكمة
التي قامت عليها المادة السابقة من لائحة بدل السفر ، وما عين ثمة محل لما
اوردته من شروط وتقيود .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استقالة النذب مدة تزيد على ثلاثة اشهر — تقدير ملائمة عرض
امر طلب الترخيص على وزارة المالية ، هو الى الجهة التي يتبعها الموظف او
المستخدم المنتدب، وليس في النصوص ما يحتم عليها هذا العرض .

ملخص الحكم :

ان المرجع في تقدير ملاحة عرض امر طلب الترخيص بصرف بدل السفر بعد غياب جاوزت مدته ثلاثة اشهر على وزارة المالية ، هو الى الوزارة او المصلحة التي يتبعها الموظف او المستخدم طالب البديل ، ولا يوجد في نصوص لائحة بدل السفر ما يحتم هذا العرض .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

ثبوت ان النذب لم يكن مؤقتا لمدة يعود الموظف بعدها الى مقره بل كان توطئة للنقل النهائي الذي اعقبه فعلا — صدور القرار بهذا النذب يسحب بدل سفر — مطابقته للقانون .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان نذب المطعون عليه لم يكن ندبا مؤقتا لمدة محدودة يعود بعد انتقضائها الى مقر عمله الاصلى وتترتب عليه الاعباء الاضافية التي يستحق من أجلها بدل السفر وانما كان توطئة للنقل النهائي الذي اعقبه ، فان قرار مدير مصلحة الاملاك بندبه بدون بدل سفر يكون قسدا صدر مطابقا للقانون وفي حدود سلطته التقديرية دون تعسف او استئثار استعمال السلطة ويكون المطعون عليه غير محق في طلب بدل السفر من مدة ندبه .

(طعن ١١ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

فقدان النذب لطابع التوقيف — ثبوت انه كان توطئة لنقل نهائي اعقبه بالفعل ولم يكن موقوتا من بادئ الامر بمدة محددة يعود الموظف بعرضه انتقضائها الى مقر عمله الاصلى — عدم استحقاق بدل السفر .

ملخص الحكم :

لما كان شرط منع بدل السفر هو أن يكون عن مدة غياب مؤقت ، فإذا فقد النقيب طابع التوقيت ، بأن كان توطئة لنقل نهائي أعقبه بالفعل ولم يكن موتوتاً من بادية الأمر ببدء محددة بعود الموظف بعد انقضائها إلى مقر عمله الأصلي ، فإن شرط استحقاق البدل يكون متخللاً ، والمرجع في تقدير ذلك إلى الوزارة أو المصلحة التي يتبعها الموظف أو المستخدم طالب البدل ، فلا جناح عليها أن رأت إلا حاجة بها لعرض الأمر على وزارة المالية لأن النقيب لم يكن بنية التوقيت بل كان بنية التهيد للنقل النهائي ، وإذا لم يتم بهذا العرض فإن قرارها يقع مطابقاً للفتاوى في حدود سلطتها التقديرية على نقض الحال فيها لو أرادت منعه البدل عن هذه المدة ، إذ لا تملك هذا الحق بل يتعين عليها الرجوع في شأنه إلى وزارة المالية للترخيص في المنع أو رفضه .

(طعن ١٥٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

زيادة فئة بدل السفر الذي يصرف للموظفين الذين يتدبجون للمعمل بمنطقة القتال - قصره على من يتدب من خارج المنطقة إليها - الموظف الذي يتدب من جهة إلى أخرى داخل المنطقة - عدم استحقاقه إلا لبذل السفر المسددي .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء مذكرة اللجنة المالية رقم ٢٧/١ متوعدة بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٤٨ المرفوعة إلى مجلس الوزراء ، في شأن بدل السفر الذي يصرف للموظفين الذين يتدبجون للعمل بمنطقة القتال طوال مدة تدبهم - بعبء - من وزارة الاشتغال العمومية قد ظلت من وزارة المالية يكتب مؤرخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، الاستدادة عما إذا كان أحد موظفي إدارة

التمويضات المتدين للعمل بمكتب اضرار الحرب بمحافظة القنال يستحق اعانة غلاء المعيشة المستحقة له مزيدة بمقدار ٥٠٪ من الاعانة الحالية - طوال مدة ندبه للقنال ، فلجابت وزارة المالية ان مثل هذا الموظف لا يستحق اعانة الغلاء المقررة لموظفي القنال اكتفاء بما يناله من بدل السفر .

... وازاء هذا « ونظرا لغلواء المعيشة في المنطقة المذكورة ، اقترحت وزارة المالية بمذكرة مؤرخة في ٦ من ابريل سنة ١٩٤٨ ، زيادة فئة بدل السفر الذي يصرف للموظفين الذين يندبون للعمل بمنطقة القنال طوال مدة ندبهم وتضمنت المذكرة تحديد فئات الزيادة المقترحة .

ومد رابت اللجنة المالية الموافقة على زيادة فئة بدل السفر ، السبذي يصرف للموظفين الذين يندبون في جميع مناطق القنال بسعة عتبة بمقدار ٥٠٪ طوال مدة ندبهم بها ، على ان يطبق ذلك على مناطق سيثاء والصحراء الشرقية والبحر الاحمر ، وذلك نظرا لارتفاع حاجات المعيشة في جميع هذه المناطق ، ووافق مجلس الوزراء على ذلك بجلسته المنعقدة في ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ .

وبين من ذلك ان تقرير زيادة بدل السفر للموظفين الذين يندبون للعمل بمناطق القنال كان خاصا بمن يندب من خارج منطقة القنال اليهودون من يندب من جهة الى اخرى داخل هذه المناطق ، تحقيقا للحكمة التي حددت بالحكومة ان اصداق اقوال زيادة فئة بدل السفر :

(مثنوي ٢٩٧ في ١٩/٥/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

بدل سفر - عدم استحقاقه كإلزام للموظف الذي يصاب بمرض أثناء ندبه متى تكفلت جهة عمله بتفقات علاجه - وجوب تخفيض البسمل الى الحد الذي يوزاى النفقات الضرورية ولو كان المرض مرتبطا ارتباطا مباشرا بطبيعة العمل .

ملخص الفتوى :

أن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص في المادة (١) على أن بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال التي أشارت إليها هذه المادة — ونمت المادة ٦ في فقرتها الثانية على أن الموظف المنتدب لا يستحق بدل السفر عن مدة الإجازات الاعتيادية أو المرضية إلا إذا قدر القومسيون الطبي المحلي أو طبيب الصحة المحلي أن حالته لا تسمح بعودته إلى محل عمله الأصلي . كما قضت المادة ١٠ «سابعاً» بأنه إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خاضعت نفقات بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف .

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص أن الأصل هو استحقاق الموظف الذي يصاب بمرض أثناء تغيبه ولا تسمح حالته الصحية بعودته إلى محل عمله الأصلي لبذل السفر عن مدة مرضه، على أن يتقيد ذلك بالحكمة التي دعت إلى تقرير هذا البذل والتي تقتضي أن يقف صرعه عند حد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التي ينفقها الموظف في الجهة التي انتدب إليها علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية وهذا النظر هو ما ارتأته الجمعية العمومية بفتحها الصادرة بجلسته ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥ . ومن ثم فإنه إذا كانت هذه النفقات تقل عن قيمة البذل وجب تخفيضه إلى الحد الذي يقابل هذه المصروفات مع الاسترشاد في تحديد نسبة هذا التخفيض . بأثره نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال اتفاقاً مع وقائع الحالة المعروضة .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة الشرطة — الذي يحكم الحالة المعروضة — تنص على أن الضابط النذرى يصاب بجرح أو مرض بسبب أداء وظيفته وتقرر الهيئة الطبية المختصة مدة لمعالجه يمنح إجازة خاصة لا تتجاوز ستة أشهر بمرتب كامل ولا تحسب من إجازات المرضية أو الدورية . . وفي هذه الحالة ترد للضابط مصاريف العلاج بمقتضى المستندات المعتدة من الهيئة الطبية المختصة . ومن ثم فإنه طبقاً لما قرره القومسيون الطبي من اعتبار الإصابة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بطبيعة العمل يستحق الضابط المذكور مصاريف العلاج فضلاً عن بدل السفر

وان القنصلية تكلفت أيضا بنفقات علاج على حساب وزارة الداخلية لذلك فان ما يستحق صرفه من بدل السفر ومصاريف الانتقال يتعين تخفيضه الى الحد الذي يوازى النفقات الضرورية الفعلية التي تكبدتها خلال المسدة المشار اليها طبقا لما تقتضيه المادة ١٠ « سابعا » من لائحة بدل السفر السابق ذكرها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العميد /.../ لنصف بدل السفر عن مدة مرضه اثناء اصابته في مأمورية رسمية للخارج متى ثبت طبيا أن مرضه كان ناتجا له من العودة الى مقر عمله الاصلى .

(فتوى ٨٩٧ في ٢٤/١٠/١٩٧٣) .

قاعدة رقم (٢٩٩) .

المبدأ :

بدل السفر ومصروفات الانتقال أثناء ندب الموظف لإناء مهمة خارج الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ - نص المادة الماثرة من هذا القرار على تسهيل بدل السفر عن كل ليلة لأجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن - تسهل هذا البديل ومصروفات الانتقال بين المدينة والمطار لانه من قبل الانتقال داخل المدن وليس انتقالا بين مدينتين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٠ (أولا) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ على أن الموظف الذي يندب الى إحدى البلدان الأجنبية بصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الاتي - ويشمل هذا البديل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن ومفاد ذلك ان المشرع وقد أدمج مصاريف الانتقال داخل المدن في بدل السفر بالنسبة الى الموظف المنتدب الى بلد أجنبي ، يكون

في واقع الامر قد عطل الاحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة الى هذا الموظف فلا يجوز له الاستناد الى اى حكم منها ، ولا ريب انه قد عني بعبارة داخل المدن الواردة في النص ، الانتقال الذى يتم أويجرى داخل مدينة واحدة وليس بين مدينتين ومن ثم فان الانتقال من المطار الى داخل المدينة يعتبر انتقالا داخليا تدخل مصروفاته ضمن بدل السفر ، اذ ليس فيها جرى عليه الحال من انشاء المطارات بعيدة عن المدن ما يجعل منه انتقالا بين مدينتين يتبع حقا في مصروفات مفردة للانتقال ، ومن باب اولى تأخذ مصروفات الانتقال من مقر الإقامة الى مقر العمل نفس الحكم فتدخل بدورها ضمن بدل السفر ، وفي ضوء هذا النظر يكون نائب مجلس الدولة الموفد في مهمة رسمية بسويسرا غير محق في اقتضاء مصروفات انتقال مقابل تنقله في المطار الى مقر عمله سواء وقع هذا الانتقال في مواميد العمل المقررة او خارج هذه المواميد .

(فتوى ٦٩٠ في ٢٧/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

القرار الصادر بترتيب أحد العاملين برئاسة مجلس إدارة أمسدى شركات القطاع العام مع تحديد مدة الترتيب بمدة أعارة رئيس مجلس إدارة الشركة السابق للخارج وهي ثلاث سنوات — هذا القرار يترج من عداد قرارات الترتيب التي عنها الشارع — لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — اعتبار هذا القرار في حقيقته نقلا وان سمي تديا — فيما لكك لا يستحق العامل في هذه الحالة بدل سفر عن المدة المشار اليها — لا يؤثر في ذلك أنه بعد تعيين العامل نهائيا في هذه الوظيفة انحصر أثر القرار في مدة لا تجاوز سنة — اساس ذلك ان العبرة في تنقيفه هو بما اتجهت اليه الادارة عند اصدااره .

ملخص الفتوى :

بين من الاطلاع على نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ انه ينص في مادته السابعة والعشرين على أن تكون مدة

الندب سنة واحدة قابلة للتجديد ، وأن المادة السابعة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ بأنه لا يجوز أن تزيد مدة الندب التي يصرف عنها بدل لسنة ١٩٦٧ تقضى السفر لمدة واحدة متصلة عن شهرين ويجوز أن تزيد الى ستة شهور بموافقة رئيس مجلس الإدارة فإذا زادت المدة على ذلك وجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة .

ومن حيث أن قرار ندب المهندس / حدد مدة الندب بمدة أعلا رئيس مجلس إدارة الشركة السابق للخارج وهي ثلاث سنوات، ومن ثم فإن هذا القرار يخرج من عداد قرارات الندب التي عنها المشرع في لائحة بدل السفر ويعتبر في حقيقته تعيين وأن سمي ندبا ، ولا يؤثر في ذلك أنه بعد تعيينه نهائيا في هذه الوظيفة انحصر أثر القرار في مدة لا تجاوز سنة ، ذلك أن العبارة في تكيفه بها اتجهت اليه الإدارة عند إصداره .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد المهندس / في بدل السفر عن المدة المشار اليها

(فتوى ٧ في ٢/٢/١٩٧٦)

مقاعدة رقم (٢٠١)

المبحث :

بالسفر عن مدة الإجازات الاعتيادية أو المرضية — نص المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن لائحة اللجان الطبية الصادرة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ على عدم قبول الشهادات الطبية الصادرة من أطباء خصوصيين لتحج إجازات مرضية — عدم استحقاق بدل السفر إذا لم يتبع الموظف الإجراءات المتصوص عليها في هذه اللائحة

ملخص الفتوى :

لما كان حكم المادة ٢/٦ من لائحة بدل السفر مقصورة الاثر على الموظفين المنتدبين لهم داخل الجمهورية ، وقد خلت اللائحة من نص خاص ينظم حالة الموظفين المنتدبين لهم في البلاد الأجنبية ، فإن حكم هذه الحالة الأخيرة هو الحكم العام في استحقاق بدل السفر عن أيام الإجازة المرضية مع اتباع الإجراءات التي رتبها المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٧٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن لائحة اللجان الطبية الصادرة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، والتي توجب على الموظف في حالة مرضه أخطار اقرب سفارة أو مفوضية أو قنصلية تابعة للجمهورية العربية المتحدة في حدود الدولة الموجودة فيها التي تقوم بحالته أما على الطبيب الملحق بها أو على الطبيب المعتمد لديها ، ثم تتولى بعد اعتمادها لصحة توقيع الطبيب إرسال نتيجة الكشف إلى الوزارة أو المصلحة التابع لها وعلى الوزارة أو المصلحة إرسال هذه النتيجة إلى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية لاعتمادها من المدير العام ، كذا نقد نصت المادة ١٣ من ذات القرار على عدم قبول الشهادات الطبية الصادرة من أطباء خصوصيين لمنح إجازات مرضية .

وإذ كان الثابت أن الموظف لم يتبع شيئا من الإجراءات المتقدمة وهي الإجراءات اللازمة لإثبات حالته المرضية ، فإنه لا يستحق بدل سفر عن الأيام المطالب بها .

(فتوى ٦٩٠ في ٢٣/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

المادة ٢٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تواجه حالة إلغاء الإجازة — الفقرة (أ) من المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تنطبق على حالة قطع الإجازة — الفرق بين إلغاء الإجازة وقطع الإجازة .

ملخص الفتوى :

انه لا يتدح في هذا الراى ما تضمنته المادة ٢٣ من اللائحة من انه اذا كان العامل غائبا عن محل عمله بإجازة والفيت إجازته فإن عودته الى محل عمله تكون على حساب الحكومة ، الامر الذى قد يفهم منه أن العامل الذى يعود الى مقر عمله الاصلى لا يستحق سوى مضاريف الانتقال ، ذلك أن المادة ٢٣ المذكورة تواجه حالة خاصة هي حالة الغاء الإجازة أى إنهاء الإقامة المؤقتة للعامل كلية والعودة به الى الوضع الطبيعى في مقر عمله الاصلى، وهذه الحالة تختلف عن حالة قطع الإجازة أى بتكليف العامل القيام بعمل مؤقت خلال الإجازة لا تستغرق ما تبقى منها مع ما يستتبع ذلك من عودته الى الجهة التى يقضى بها إجازته لاستكمال إقامته بها ، ويؤكد هذا الاختلاف أن اللائحة خصت الغاء الإجازة بحكم خاص في مادة مستقلة عن الحكم الذى ورد بها في المادة التالية بشأن تكليف العامل بعمل مؤقت خلال الإجازة .

وبناء على ما تقدم فإن الفقرة (١) من المادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة بدل السفر ومضاريف الانتقال تنطبق في حالة تكليف العامل بتأدية خدمة للحكومة في غير المكان الذى يقضى فيه إجازته الاعتيادية سواء كان هذا المكان مقر عمله الاصلى أو أى مكان آخر .

من أجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى استحقاق السيد ... بدل السفر عن الليالى التى قضاه بالقاءرة صيف عام ١٩٦٧ والتي استدعى خلالها من إجازته الاعتيادية التى كان يقضيها بالاسكندرية طالما أن هذا الاستدعاء لم يتضمن الغاء إجازته الاعتيادية ولم يسبب تغرق ما تبقى منها .

(فتوى ٨٩٩ في ١٤/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

عالمون مخنيون بالدولة — بدل سفر — تكليف العامل أثناء إجازته
الاعتيادية بالقيام بعمل في غير المكان الذى يقضى فيه إجازته — استحقاقه
بدل سفر عن الليالى التى تقضى في مكان العمل سواء كان هذا العمل في
مقر عمله الاصلى أو في جهة أخرى — أساس ذلك — نص الفقرة (١)
من المادة ٢٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن
لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على ان « بدل السفر هو الراتب
الذى ينيح للوظيف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغيبه عن
الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى في الاحوال الآتية :

(أ) القيام بالاعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب) الانتقال لمقر القومسيون الطبى الواقع في بلد آخر للحصول
على اجازة مرضية بشرط ان يقرر القومسيون منح هذه الاجازة .

(ج) الليالى التى تقتضى في المسافر بسبب النقل أو أداء مهمة
مستأجرة .

كما تنص المادة ٢٣ من اللائحة على انه « اذا كان الموظف غائبا عن
محل عمله باجازة والغيت اجازته فان عودته الى محل عمله تكون على
حساب الحكومة » .

وتنص المادة ٢٤ من اللائحة على انه :

أخرى وكلف خلال مدة إجازته بتأدية خدمة للحكومة في جهة أخرى غيرها فيستحق بدل سفر ومصاريف انتقال عن كل سفريّة يقوم بها لخدمة الحكومة .

٢ (ب) إذا رغب الموظف في العودة من مكان الانتداب الى محل عمله الإجمالي لتحصل الحكومة قيمة ما يزيد على ما كان يتكلفه لو انتقل من المكان الذي يقضى به إجازته الى مقر عمله الأصلي .

ومن حيث أن كلمة غيرها الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ عقب عبارة « جهة أخرى » تنصرف الى هذه العبارة وحدها ، وبذلك يكون تفسير هذه الفقرة أنها تعنى تكليف العامل بالقيام بعمل في غير المكان الذي يقضى فيه إجازته الاعتيادية سواء كان هذا العمل في مقر عمله الأصلي أو في جهة أخرى لأنه في الحالتين عمل يقضى في غير الجهة التي يوجد بها العامل أثناء الإجازة وليس في النص ما يسمح بالقول بأن عبارة « في جهة أخرى غيرها » تنصرف الى كل من جهة العمل الأصلي والجهة التي يقضى بها العامل إجازته ، وأن العامل لا يستحق بدل السفر الا اذا كلف بالعمل في جهة ثالثة خلاف هاتين الجهتين ذلك أن عبارة « في جهة أخرى غيرها » وردت عقب البيان الخاص بالجهة التي يقضى بها العامل إجازته الاعتيادية مما يتعين معه القول بأن هذا الوصف مقصور على الجهة التي يقضى بها العامل إجازته ولا تنصرف المغايرة الى الجهة التي بها مقر العمل الأصلي .

ومن ناحية أخرى فإنه لو كان المقصود هو التكليف بأداء الخدمة في جهة مغايرة للجهة التي بها مقر العمل الأصلي لما كانت بالشرع بحاجة الى النص في الفقرة (١) من المادة ٢٤ من اللائحة على استحقاق العامل بدل السفر في هذه الحالة اكتفاء بالحكم العام الوارد في المادة الأولى من اللائحة .

ويضاف الى ذلك أن العامل الذي يقضى إجازته الاعتيادية في جهة أخرى غير الجهة التي بها مقر عمله الرسمي يزتبط أموره على أساس الإقامة المؤقتة في تلك الجهة بها يستتبع ذلك من تدبير للسكن ونقل للأسرة والخم والارتباط مؤقتاً بهذا المقر الجديد ، فإذا اضطر الى تعديل هذا الوضع

بتكليفه بعمل عاجل في عمله الاصلى او في اى جهة اخرى فان هذا التكليف سيقتضى منه نفقات اضافية او اعباء جديدة ما كان سيتحملها لو ظل مستمرا في اجازته .

(نقوى ٨٩٩ فى ١٤/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٠٤)

المادة ٤

الاتفاق القائم بين الحكومة المصرية وبين حكومة الولايات المتحدة الامريكية بشأن المساعدة الفنية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية — انفاذ الموظف في بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الامريكية تنفيذا لهذا الاتفاق — خضوع مصاريف انتقاله وبذل سفره لما قرره الاتفاق المكسور في هذا الشأن وليس لحكم المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اقتصار هذا الاتفاق على تحديد العلاقة بين الحكومتين دون ان يمتدى الى التزام الحكومة المصرية في مواجهة المبعوث — قرار الجهة الادارية بسحب ترشيح الموظف لعدم سماح الاعتماد المالى لنفقات سفره على اساس من سلطتها التقديرية — قيام هذا القرار على سبب صحيح من الواقع يبرره — التماس الموظف بعد ذلك بالسفر مع تعهده بتحملة نفقاته وعدم الرجوع على الحكومة بشئ منها وموافقة جهة الانارة على ذلك بوجب اخذ الموظف بما تعهده — لا يفرض من ذلك القول بان هذا التعهد قد شابته غلط في الواقع اساسه تحقق وفر اجمالى في بند مصاريف السفر واجور الانتقال — لجهة الادارة رفض سفر المبعوث ولو توافرت الاعتبارات المالية ما دام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة — القول بعدم جسواز التنازل عن هذه المصاريف باعتبارها جزءا من مميزات الوظيفة او توافرها غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان المهمة التى اوفدت لها الدمية متصلة باغراض دواية مدارسنا تبادل الدراية الفنية والخبرة بين الدول ابتغاء ادراك مستوى ارفع للتنمية

الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وأشاعة حسن التفاهم بين الدول : وانه من أجل هذه الإغراض الجلية اتفق على تنظيم هذه الدراسات التدريبية كي ينهل منها مندوبو الدول المتعاقدة ويشهدوا بمنافع لهم أوغدوا لتحصيلها تحقيقا لمبادئ الوعي الفنى بين الدول وذلك فى حدود ما يقضى به اتفاق التعاون الفنى وفق برنامج النقطة الرابعة المعتقد بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية النافذ فى مصر اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ لذا وضع ذلك انعزلت طبيعة هذه الدراسات التدريبية التى انتفعت بها لأكاديمية من طبيعة المهام الاعتيادية التى تؤدى فيها الحكومة المصرية موظفيها فى المادة لمصلحة مباشرة تمود عليها بالنفع خاصة مما يستتبع معه اعتبار بدل السفر لو مصروفات الانتقال التى نصت عليها المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة مقلنا لهذا المقام أو مشروعا لمواجهة نفقات أمثال تلك المهام .

ولما كان الجاهلون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة المعتقد بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية القاضى فى مادته الثالثة يجمل عبء تحمل نفقات معيشة المبعوثين المصريين مرفوعا عن كاهل الحكومة المصرية بلقى على عاتق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويجمل التزام الحكومة المصرية بمصورا على تحمل نفقات سفر هؤلاء الموفدين الى الولايات المتحدة الأمريكية وبالعكس هذا الاتفاق على هذا النحو أنهما ينصب على تجديد العلاقة بين الحكومتين فيما تلزم به كل منهما فى مواجهة الأخرى ولا يمتد ذلك الى التزام الحكومة المصرية فى مواجهة المبعوث نفسه الا بما يتفق مع طبيعة هذه المهام وما تفرضه القواعد التنظيمية الداخلية . ومن ثم فإن الجهة الادارية لذا ما سحبت ترشيح المدعية لعدم سماح الامتداد المالى المخصص لمصلحة الخدمات الاجتماعية لمواجهة نفقات سفرها وزملائها على أساس من سلطاتها التقديرية التى تمارسها فى هذا الشأن وفق مقتضيات المصلحة العامة فإن هذا المدول يكون مستندا الى سبب صحيح من الواقع يبرره بحيث اذا ما تقننت المدعية بعد ذلك ملحة فى اجابة بلتمسها بالسفر مع تحملها بنفقاتها وتمهدها بعدم الرجوع على الحكومة بشئ منه لموافقت جهة الإدارة على هذا الطلب المشروط بهذا التمهيد السابق ، فإنه يتمتع اخذها به بولا يجوز لها بعد ذلك أن تنقض من جانبها ما تم سحبا على يديها ولا يخير من هذا الوضع ما اثاره الحكم المطعون فيه من أن التمهيد المشار اليه لا ينتج اثره القانونى لما شائبه من عيب الغلط فى الواقع أساسه تحقيق وفرا أهالى فى بند السفر واجور الانتقال ما دام هذا الوفر

لم تكشف عنه الاوراق الا في نهاية السنة المالية وبعد صدور القرار الإداري بسحب الترشيع مستندا الى السبب الصحيح القائم وقت إصداره ومع هذا فان مجرد توفر الاعتبارات المالية في هذا الخصوص لا يحرم الجهة الادارية من ممارسة حقها الطبيعي في رفض سفر أى مبعوث ما دام ذلك يستند الى سلطتها التقديرية التي يشرها في ادارة المرافق العامة بما يكفل حين سيرها ونظماها وظالما لم يثبت ان تصرفها في هذا الصدد قد شابته عيب اساءة استعمال السلطة ، كما انه لا وجه لتفصل المدعية من تمهدها الصحيح بفصلها بصروفات الانتقال بحجة ان تنازلها هذا غير جائز باعتبار ان تلك الصروفات تعد جزءا من ميزات الوظيفة او توليها ، ذلك ان هذا الوجه غير متحقق بالنسبة للمبالغ المشار اليها بالنظر الى ان الحكومة — طبقا لما سبق بيانه — غير ملزمة بردها بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون الموظفين ، فضلا عن ان مثل هذه الصروفات على فرض استحقاقها ، هي من قبيل الحقوق المالية التي يستطيع الموظف بارادته التصرف فيها بكافة التصرفات القانونية لمواجهة الجهة الادارية ذاتها خاصة اذا ما كانت معتبرة فيها بتعلق الاجازات الدراسية التدريبية ، كالحالة التي نحن بصدددها من منطلقات الوظيفة .

(طعن ١٠٦٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

أيادى العامل في منحة تدريبية طبقا لاحكام الاتفاقية الخاصة بالمساعدة اسية بين مصر ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الموقعة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ تقارير الدراسات التدريبية التي أنفع بها العامل عن طبيعة المهام الاعتيادية التي توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها في العدة لمسلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة — دخول المنحة في هذه الحالة في نطاق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح فيما يتعلق بالمعاملة المالية للعامل — نتيجة ذلك — عدم خضوعها لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ومن ثم لا يستحق المولد في هذه المنحة صرف نصف بدل السفر .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة (٥٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والذي تم ايفاد المدعى في ظله والمقابلة للمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على أن للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب (بدل سفر) مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنغيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بثلاثة بدل السفر ومصاريف الانتقال متضمنين في المادة (١) منه تعريف بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنغيه من الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال التي أوردتها هذه المادة ومن بينها :

(١) التعليم بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) اللياالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو إذا بمهمة مصلحية كما نصت المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على أن « الموظف الذي يندب إلى إحدى البلدان الأجنبية يعرف له بدل سفر كل ليلة على الوجه الآتي :

أولاً

ثانياً : الخ .

سابعاً : إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات السفر التي تصرف إليه إلى النصف » .

وقد نص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح في المادة الأولى منه على أن «الغرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مبران عملي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة» كما نص القانون السالف الذكر في المادة ٢ على أنواع البعثات وهي :

(١) بعثة علمية للحصول على درجة علمية .

(٢) بعثة عملية لكسب مبران أو خبرة .

(٣) بعثة علمية عملية تناول الفرغين السابقين معا .

(٤) بعثة قصيرة لتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المعرفة .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهمات و المأموريات التي تؤدي في خارج البلاد . وتنص المادة (١٤) من القانون على أنه لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية إلا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات وتخطر إدارة البعثات لاتخاذ إجراءات البت في قبول المنحة أو رفضها .

وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العامة أن تشجع أخطارها باقتراحها في هذا الشأن ، ويتم الاختيار للمنع التي تلتفها بعد الاعلان منها ، والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع في الاختيار للبعثات — بها لم تقدر اللجنة التنفيذية غير ذلك .

ولا تعتبر منحة في تطبيق أحكام هذا القانون المنح التي تعطى لتدريب بعض الموظفين بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج .

كما نصت المادة ١٥ من القانون على أن تكون منح الإجازات الدراسية لتحقيق غرض من الأغراض المبينة في المادة الأولى .

ونصت المادة ٢٠ على أن «تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية، القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء

البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية. والمؤندون في أجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص .

ومن حيث أنه يبدو واضحا من استعراض النصوص المتقدمة أن أنباء الموظفين التي الخارج يتم وفقا لأحد نظامين : الأول أن يؤيد الموظف لتأدية مهمة حكومية أو عمل مكلف به من الحكومة أو مأمورية رسمية ، ويتقاضى منه أداء هذه المهمة التعويض عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وفي هذه الحالة يستحق بدل سفر عن كل ليلة مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه فإذا نزل في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت مئآت بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف والنظام الثاني أن يؤيد الموظف في بعثة للقيام بدراسات علمية أو فنية أو علمية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي ، وتهدف البعثة لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة وقد تكون البعثة بسبب قبول منحة للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية كما يجوز أن يمنح الموظف أجازة دراسية بمناسبة إيفاده في البعثة أو المنحة ، وفي هذه الحالة يعامل الموظف وفقا للقواعد المالية التي تقررها اللجنة العليا للبعثات طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ويمتنع استحقاق بدل السفر لتختلف جيناسط الاستحقاق وهو القيام بعبئة مصلحة وذلك حتى ولو كان إيناد الموظف متصلا ليحقق مصلحة عامة تعود على الدولة ذاتها لان تحقيق هذه المصلحة هو المستهدف من البعثة أصلا حسبما نصت على ذلك صراحة المادة ١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فالنظام الذي تضمنته القواعد المالية السالف بيانها نظام منبث الصلة بنظام بدل السفر ويتمين بالتالي عدم الخلط بينهما أو تطبيق أحدهما في مجال الآخر أو الجمع بينهما .

ومن حيث أن المدعى قد أورد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في منحة تدريبية طبقا لأحكام الاتفاقية الخاصة بالمساعدة الفنية بين مصر ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الموقعة في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، تتصل هذه المنحة بأغراض تبادل الخبرة الفنية بين الدول ابتغاء أدراك مستوى أرفع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما هو الشأن في مثل هذه الاتفاقيات الدولية عموما ، ولم يكن المدعى منتدبا من قبل وزارة الزراعة للقيام

بهمة رسمية او مكلفا منها بمأمورية مصلحة ، ومن ثم تنعزل الدراسات التدريبية التى انتفع بها المدعى عن طبيعة المهام الاعتصائية التى توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها فى المادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، بما يتمتع اعتبار بدل السفر الذى نظمته لائحة بدل السفر منظمها لهذا المقام وذلك حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أنه لا يؤثر فى ذلك ما حواه قرار المدعى الى الولايات المتحدة الأمريكية من عبارات تفيد تكليفه بدراسة بعض الموضوعات « آتات القطن وطرق مقاومتها » للتدليل على أن ثمة تكليف له بهمة رسمية ، ذلك أن هذه العبارات حسبما جاء فى الحكم المطعون فيه بحق ليس من شأنها أن تضى على النحة التدريبية التى أوفد فيها المدعى طبيعة المهمة الرسمية التى يكلف بها الموظف فى سبيل تأدية واجبات وظيفته أذ يتعين النظر الى جوهر الايراد وحقيقته وفرضه بغض النظر من بعض الالفاظ التى وردت فى القرار الصادر به .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم يتضح أن ايفاد المدعى انما كان فى نحة تدريبية تدخل فى نطاق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، وبناء على الانتقائية المبرمة بين الحكومة المصرية وهيئة الاغذية والزراعة الطبية للامم المتحدة ، ولم يكن ايفاده فى إحدى المهام التى توفد فيها الحكومة موظفيها عادة وبطلبها السير العادى لنشاط المرفق العام لظك التى يسرى فى شأنها احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم لا يسوغ للمدعى أن يتقاضى بدل السفر المقرر بتلك اللائحة والذي شرع لمواجهة النفقات التى يتحملها الموظفون فى سبيل اداء هذه المهام .

ولا ينال من صحة هذا النظر ما ذهب اليه المدعى من قيام الوزارة بصرف بدل سفر لبعض زملائه ممن سافروا على منح دراسية مماثلة ذلك انه أن صح ما ثل به المدعى من صرف بدل السفر لهؤلاء الموظفين فانه يكون قد تم بالمخالفة لاحكام لائحة بدل السفر على النحو السالف بيانه وهذا الخطأ من جانب الإدارة لا يمنع المحكمة من انزال صحيح حكم القانون على المتأزمسة المعروضة عليها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الطعن قد قام على غير أساس سليم من القانون ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه قد أصابه وجه الحق في قضاؤه حينما انتهى إلى رفض الدعوى ويتعين من أجل ذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٧٠٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

(في نفس المعنى الطعون أرقام ٤٣٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ ، ١١٢٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٦) .

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

بعضات وإجازات دراسية وجود فارق بين البرامج التدريبية التي نظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للمؤدين للتدريب وبين البعثات الدراسية التي نظمها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح - إيفاد ملهين إلى جامعة القاهرة للحصول على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا بكلية التجارة تقتضى اعتبارهما مؤهدين في بعثة دراسية داخلية تخضع للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ واللائحة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية ولا تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ .

ملخص الفتوى :

إن مثار البحث هو ما إذا كان العاملان في الحالة موضع النظر يعتبران مؤهدين في دورة تدريبية فيفيدان من حكم المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للمؤهدين للتدريب ، والتي تنص على أن «تتصل الجهة التابعة لها العامل تكاليف الإقامة الكاملة أثناء فترة تدريبه في المكان الذي أعدته الجهة المشرفة على التدريب ويخصم بهما على بند تكاليف البرامج التدريبية وفي هذه الحالة يصرف للعامل نصف بدل السفر المستحق وفقا لأحكام لائحة بدل المسافر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - أو

انهما يعتبران مؤسسين في بعثة دراسية تخضع لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، واحكام اللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ التي اجالت في المادة (٢٥) منح مرتب كتب بواقع مرتب شهر في السنة بدون مرتبات اضافية ، وبديل ملابس بواقع مرتب نصف شهر في السنة .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان ثمة فارقا بين البرامج التدريبية التي نظمتها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وبين البعثات الدراسية التي نظمها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، فالبرامج التدريبية تنظمها الجهات الادارية بقصد رفع كفاية العاملين بها عن طريق تزويدهم بالخبرات والمهارات العملية الى جانب بعض الدراسات النظرية اللازمة لاداء الوظيفة وهي بذلك تختلف عن البعثات الدراسية التي يقصد بها الايفاد الى مؤسسة علمية في الداخل او في الخارج بغرض الحصول على مؤهل علمي او درجة علمية اعلى كدبلومات الدراسات العليا او الماجستير او الدكتوراه .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك ، ولما كان الواضح من وثائق الحالة المعروضة ان العاملين المذكورين لم يشتركوا في دورة تدريبية نظمتها الجهة التي يعملان بها ، وانما اوفدوا الى جامعة القاهرة للحصول على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا بكلية التجارة ، ومن ثم فانهما يعتبران مؤسسين في بعثة دراسية داخلية تخضع للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه واللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية ، ولا تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ان السيدين يعتبران مؤسسين في بعثة دراسية داخلية فلا يفيدان من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

(فتوى ٤٦٨ في ١٩٧٣/٦/٤)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبسط :

بدل سفر — نفقات السفر والإقامة — تحمل الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية نفقات سفر وإقامة الموظف الموفد إليها في مهمة علمية أو تدريبية يعتبر من قبيل نزوله في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة — أثر ذلك استحقاقه نصف ثلث بدل السفر التي كانت تصرف له لو لم يكن مستضافا — أساس ذلك من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — تناقص الموظف «بالغ أخرى» من هذه الدولة أو الهيئة كبذل سفر مما يزيد على مقتضيات الضيافة — يوجب خصم هذه المبالغ من نصف بدل السفر المستحق صرفه .

ملخص الفتوى :

إن الاتفاق على أن تتحمل الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية نفقات سفر وإقامة الموفد إليها في مهمة علمية أو تدريبية أثناء المهمة الموفد فيها ، إنما يعتبر من قبيل نزول الموظف في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة ، ومن ثم فإنه يستحق نصف ثلث بدل السفر التي كانت تصرف له لو لم يكن ضيفا ، وذلك وفقا للفقرة « سابعاً » من المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — التي بآزال معمولاً بها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقاً لنص المادة الثانية من هذا القانون — والتي تنص على أنه « إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت ثلث بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف » .

على أنه إذا تناقص الموظف مبالغ أخرى من الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية ، كبذل سفر ، مما يزيد على مقتضيات الضيافة ، فإنه يتعين خصم هذه المبالغ من نصف بدل السفر المستحق صرفه ، وذلك استناداً إلى الفقرة «سادساً» من المادة العاشرة من اللائحة أتفة الذكر ، التي تنص على أنه « إذا صرف الموظف المنتدب في مؤتمر أو هيئة أجنبية أي مبلغ وجب عليه أن يبلغ الوزارة أو المصلحة التي يتبعها قبل تقديمه طلب صرف بدل سفره ومصاريف انتقاله لخصم ما يعادل المبلغ الذي صرف له مما يستحقه من

بدل السفر ومصاريف الانتقال ، « فإذا كان بدل السفر الذي تقاضاه الموظف من الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية هو مقابل الضيافة ويقدرها فحسب - أو مما يدخل في مقتضياتها ، فإنه في هذه الحالة لا يخضم من نصف بدل السفر المستحق له طبقاً للمادة العاشرة من اللائحة المشار إليها ، بل يصرف له نصف بدل السفر كالملا .

ومن حيث أنه يبين من أوقائع — كما وردت في الأوراق — أنه في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٦٩٢ لسنة ١٩٦٤ بأيفاد السيدين / إلى بودابست لحضور الحلقة الدراسية عن التحكم في الغاز في الصناعة ، في المدة من ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ إلى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، على أن يتحمل مكتب العمل الدولي بدل السفر ونفقاته ، وذلك وفقاً لكتاب المكتب المؤرخ أول يوليو سنة ١٩٦٤ الذي وجه به الدعوة لحضور هذه الحلقة ، والذي جاء به أن مكتب العمل الدولي سيزود المشتركين في الحلقة بذكر سفر بالطائرة الدرجة السياحية وسيحجز لهم مكان الإقامة طوال مدة الحلقة ، ويصرف لكل منهم بدل سفر يومي للاقامة ومصاريف المعيشة ، ولن يطلب من المشتركين دفع مصاريف السفر المحلية والمتعلقة بالزيارات والرحلات التي تنظمها الحلقة نفسها ، « وأن المكتب سيقيم بدفع بدل السفر اليومي للمشاركين في الحلقة على أساس الفئات التي يحددها مجلس إدارته .

وظاهر ما تقدم أن مكتب العمل الدولي قد حمل على مايقفه نفقات سفر وإقامة السيدين المذكورين خلال مدة انعقاد الحلقة الدراسية آنفة الذكر ، ومن ثم فإنهما يعتبران قد نزلوا في ضيافة المكتب المذكور — بوصفه من الهيئات الدولية ويستحقان — والحالة هذه — نصف بدل السفر المقرر قانوناً ، وفقاً لنص الفقرة « سابعاً » من المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، على أن يخضم من هذا النصف ما يعادل ما يكون قد صرفه لهما المكتب المشار إليه من مبالغ أخرى ، وذلك طبقاً لنص الفقرة « سادساً » من المادة العاشرة من تلك اللائحة ، ما لم تكن هذه المبالغ هي مغايل الضيافة أو مما يدخل في مقتضياتها ، فإنه في هذه الحالة يصرف لهما نصف بدل السفر كالملا .

لذلك انتهى الرأى الى استحقاق كل من السيدين المذكورين ٠٠٠٠٠٠
نصف بدل السفر المقرر قانونا ، نظير حضورهما الحلقة الإدارية عن التحكم
في الغاز في الصناعة المنعقدة في بودابست ، في الأدة من ٢٢ من سبتمبر سنة
١٩٦٤ الى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، بناء على دعوة مكتب العمل الدولى ،
وذلك بعد خصم مايعادل ما يكون قد صرفه اليهما المكتب المشار اليه من مبالغ
كبدا سفر ما لم تكن هذه المبالغ هى مقابل الضيافة أو مما يدخل في
مقتضياتها .

(نوى ٤٥٥ فى ١٢/٥/١٩٦٦)

المادة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

اللائحة الصادرة سنة ١٩٥٨ — نصها في الفقرة اولا (١) من المادة
١٠٠ على أن بدل السفر الذى يمنح لمن يندب الى بلد اجنبى يشمل اجور
المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن — مؤدى ذلك تعطيل الاحكام
الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة لهذا الموظف — يعتبر من
هذه المصروفات التى يشملها بدل السفر مصروفات الانتقال من المطار الى
المدينة أو العكس واجور نقل الامتعة وھملها — مصروفات الانتقال الى
مدينة اخرى تقتضيها طبيعة المأمورية لا تعتبر مصروفات انتقال محلية داخل
المدينة وبالتالي لا تدخل في بدل السفر .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المنشور بالوقائع المصرية فى ١٨ يناير سنة
١٩٥٨ — العدد ٥ مكرر (١) تنص على أن بدل السفر هو الراتب الذى يمنح
للموظف مقابل النفقات الضرورية لى يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التى
يوجد بها مقر عمله الرسمى .

وان الفقرة اولا (١) من المادة (١٠) من هذه اللائحة تنص على أن
الموظف الذى يندب الى احدى البلدان الاجنبية يصرف له بدل سفر من كل

لبلة على الوجه الآتي ، ويشمل هذا البذل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن .

أن الفقرة الأولى من المادة (١١) من اللائحة المذكورة تنص على أن مصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف في نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها .

وبين من هذه النصوص أن المشرع وقد ادماج مصاريف الانتقال داخل المدن من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها في بذل السفر بالنسبة إلى الموظف المنتدب إلى بلد أجنبي فيكون في واقع الأمر قد عطل الأحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة إلى هذا الموظف فلا يجوز الاستناد إلى أي حكم منها ولا ريب أنه قد عني بعبارة داخل المدن الواردة في النص الانتقال الذي يتم أو يجري داخل مدينة واحدة وليس بين مدينتين ومن ثم فإن الانتقال من المطار إلى داخل المدينة وبالعكس يعتبر انتقالا داخليا تدخل مصروفاته ضمن بذل السفر إذ ليس فيها جري عليه الحال من إنشغال المطارات بعيدة عن مساكن المدن بما يجعل الانتقال منها إلى المدينة أو العكس انتقالات غير محلية يتيح حقا في مصروفات الانتقال . أما الانتقالات التي تتضمنها طبيعة المأمورية إلى مدينة غير تلك التي كلف الموظف أداء المأمورية فيها فإن مصاريفها لا تعتبر مصروفات انتقال محلية داخل المدن فلا تدخل في بذل السفر ، أما رسوم المطارات فلا يشملها بذل السفر إذ لا تعتبر داخلة في مصاريف الانتقال المحلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية إلى أن بذل السفر الذي يصرف للموظف الذي ينتدب إلى إحدى البلدان الأجنبية يشمل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن وتعتبر مصروفات الانتقال بين المطار إلى المدينة أو العكس وكذلك أجور تذال الأمتعة الشخصية وحملها مصروفات انتقال محلية يشملها بذل السفر .

أما الانتقالات التي تتضمنها طبيعة المأمورية إلى مدينة أخرى غير التي كلف الموظف أداء مأموريته فيها فإن مصاريف الانتقال إليها لا تعتبر مصروفات انتقال محلية ولا تدخل في بذل السفر .

(مؤتى ٣٩٦ في ٢٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المسند :

القرار الصادر من مجلس الجامعة بتكليف اهد الاساتذة لتمثيل الجامعة في مؤتمر دولي — من مقتضاه وجوب قيام الاساتذة بهذا التكليف على نحو مرض — عودة الاساتذة بأرادته المنفردة بعد سفره دون أن يحضر المؤتمر — انتفاء سبب التزام الجامعة بتنفيذ أى اثر من الآثار المالية التي تترتب على الوفاء بالمهمة مصدر الالتزام .

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري الصادر من الجهات المختصة في ظل احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٢/٢٢ الخاص بتنظيم المؤتمرات باختيار المذمى لتمثيل الجامعة في مؤتمر جمعية المحاسبين بمدينة سبيلواشنطن من ٢٧ الى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٦ : أنها يلقي على المذمى تكليفاً من جانب جهة الادارة بمهمة رسمية تتصل بأعباء الوظيفة الملقاة على مائة بصلته استاذاً للمحاسبة بكلية التجارة ، بحيث يتعين عليه القيام بهذا التكليف على نحو مرض باعتباره ممثلاً للجامعة المصرية في هذا المؤتمر الدولي الذي سيكون أحد أعضائه ، فإذا ما تخلف أو قصر في أدائه كان محللاً للمواخظة — هذا من ناحية ، ومن جهة أخرى فإن هذا التكليف يلزم الجامعة في ذات الوقت بأعباء مالية تتحمل بها في حدود القواعد المالية المقررة في هذا الشأن وعلى حد ما صدر به القرار المذكور فيما أشار به مجلس الجامعة من أن ينظر في الوضع المالي على ضوء الميزانية القادمة . وتأسيساً على ذلك فانه ما دام المذمى قد عناد من أمريكا بأرادته المنفردة دون أن يحضر المؤتمر فانه يكون قد تخلف عن أتيجار التكليف الذي عهد اليه به مما يستتبع حتماً وبطريق اللزوم انتفاء سبب التزام الجامعة بتنفيذ أى اثر من الآثار المالية التي قد تترتب على الوفاء بالمهمة مصدر الالتزام .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

إيفاد أحد العاملين في مهمة علمية إلى تشيكوسلوفاكيا بناء على اتفاقية معقودة بين مصر واكاديمية العلوم التشيكية لأغراض دولية مدارها التعاون العلمي بين أكاديمية البحث العلمي للجمهورية العربية المتحدة وبين الأكاديمية التشيكية للعلوم — عندما يستحق المؤيد بدل سفر عن هذه المهمة — أساس ذلك أن طبيعة الدراسات التي انتفع بها الأستاذ المؤيد قد انعزلت عن طبيعة المهام الاعتيادية التي تؤديها الدولة موظفيها عادة بغية تحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة .

ملخص الفتوى :

أن المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن الموظف الذي ينوب إلى إحدى البلدان الأجنبية ، يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتي، ويشمل هذا البديل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن .

ومن حيث أنه يبين من الاتفاقية المعقودة بين مصر واكاديمية العلوم لتشيكية أنها (أي الاتفاقية) متصلة بأغراض دولية مدارها التعاون العلمي بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا للجمهورية العربية المتحدة وبين الأكاديمية التشيكية للعلوم ، وتدور النصوص حول تبادل الدراية الفنية إذ ورد بالفقرة الثانية من المادة الأولى بين العلماء المصريين والعلماء التشيك أن كلا الطرفين يتبادلان الدعوات بين العلماء لزيارات قصيرة كل عام للاستشارات والقاء المحاضرات وحل المسائل التي تهتمهم في حقل البحث العلمي والسياسة العلمية .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن طبيعة الدراسات التي انتفع بها الأستاذ الدكتور . . . قد انعزلت عن طبيعة المهام الاعتيادية التي تؤديها الدولة موظفيها عادة ، بغية تحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، مما يمتنع معه اعتبار بدل السفر أو مصروفات الانتقال المنصوص

عليها في قانون العاملين المخبئين بالدولة نظما لهذا المقام أو مشروعاً لمراجعة نفقات مثل هذه المهام .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الدكتور كان يتقاضى مرتبه كاملاً بالداخل ، وكانت دولة تشيكوسلوفاكيا تتكفل بنفقات البيت والانتظار وتوزيع المواصلات الداخلية والعناية الطبية وتصرف اليه (١٢٠ كرون) يومياً مقابل تغطية نفقات المأكل فانه لا يستحق بدل السفر عن مدة هذه المهمة ، وهو ما يتفق مع ما اشار اليه منشور الخزائن رقم (٤) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق الأستاذ الدكتور لبذل السفر عن المهمة التي سافر فيها إلى تشيكوسلوفاكيا .

(انتهى ٥٥٥ في ١١/٧/١٩٧٣)

للماعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية والصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — نص كل منهما على رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — لائحة بدل السفر بمصاريف الانتقال للقطاع العام أن تزيد نفقات بدل السفر بمقدار ٢٥ ٪ إذا كان الإيفاد أو التذنب في مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو معارض دولية — عدم سريان هذا الحكم على إيفاد عاملين كالمستأجر في هيئة التحكيم .

ملخص الفتوى :

نشب نزاع بين المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية وبين إحدى الشركات اليوغوسلافية حول تنفيذ أحد العقود المبرمة بينهما والذي كان ينص

على اختصاص الغرفة التجارية بباريس بانفصل فيها ينشأ بين الطرفين من نزاع ولذلك فقد لجأت الشركة الى الغرفة التجارية بباريس ، ووقع اختيار المؤسسة على السيد الاستاذ المستشار / ليكون محكماً لها في هيئة التحكيم ، كما اختارت المؤسسة السيد المهندس / ليكونا ممثلين لها في تلك الهيئة ، وبعد انتهاء مهتهما ثار البحث حول الاساس لذي يصرف بناء عليه بدل السفر المستحق لكل منهما وما اذا كان يصرف بالفئات العادية أم مزيداً ، أمعلاً لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ان كلا من البند أولاً (ب) من المادة (١٠) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المعمول بها في الحكومة والصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٢ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، تنص على أن « تزداد مكافآت بدل السفر بمقدار ٢٥ ٪ اذا كان الأبناء أو الذنب في مؤتمرات دولية أو اجتماعات دولية أو معارض دولية ، كما استبيان للجمعية أيضاً أن نقطة البحث في الخلاف المطروح تنحصر فيها اذا كانت المهمة التي قام بها المحكمين تدخل في نطاق الحكم المشار اليه في اللائحة المذكورة أم لا .

ومن حيث انه غنى عن الذكر أن الحالة المطروحة للبحث لا تدخل في مجال المؤتمرات الدولية أو المعارض الدولية .

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج بأن نشاط المحكمين المصريين يدخل في نطاق الاجتماع الدولي الذي اشارت اليه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، وذلك لان الاجتماع الدولي يقتضي أن يتم اجتماع بين ممثلين لمجموعة من الدول ، أي بين الممثلين الذين توفدهم حكوماتهم للاجتماع بغيرهم من مبعوثي الدول الأخرى ولتمثيلها في ذلك الاجتماع والتعبير عن مصالحها والتحدث باسمها في موضوع مشترك بين هذه الدول ، بينما لم يحدث - في حالة المفروضة - اجتماع ممثلين للحكومة المصرية مع الممثلين الرسميين لحكومات اجنبية ليبحث وسائل تهكماتهم وانما اقتصر الامر على مجرد ابداء وجهة نظر الجهة التي يمثلونها في النزاع الذي ثار حول تطبيق وتنفيذ أحد العهود التي كانت تلك الجهة طرفاً فيها مع إحدى

١٩٦٨-١٩٦٩

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ان يبدل السفر المستحق في الحالة المروضة بصرف بالثلثات العادية .

(مضى ٦١٨ في ١١/٢/١٩٧٦)

قائمة رقم (٢.١.٢)

المبدأ :

المعاملون المعاريون الى اليين - تحيل الجمهورية اليمنية بسبيل السفر الخاص بهم حين يكلفون عملا بالجمهورية العربية المتحدة او غيرها - عدم تحيل بالجمهورية العربية الا ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من نفقات سفرهم الى مقر الاعارة في عمل بالخارج اختلاف حالة هؤلاء المعارين عن حالة الموفد الى اليين من الجمهوريسبة العربية المتحدة في مهبة نخصها - اعتبار الاخير منتقبا في عمل بالخارج مما تحكمه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال دون احكام الاعارة او القرار الجمهوري المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان الحكومة اليمنية قد تعهدت بمقتضى نص المادة ٣ من كل من اتفاقتي التعاون الفني والثقافي أن تقدم كافة المساعدات اللازمة للمعارين من الجمهورية العربية المتحدة لتمكينهم من القيام باعباء وظائفهم وقد حدد قرار رئيس الجمهورية السالف ذكره ما تتحمله الجمهورية العربية المتحدة من نفقات سفر أولئك المعارين الى مقر الاعارة وفي اجازاتهم ، فلا تلتزم الجمهورية العربية المتحدة شيئا يجاوز تلك النفقات المحددة ، ويتعلق باداء المعارين وظائفهم لدى الحكومة اليمنية ، وانما يعامل هؤلاء المعاريون في سفرهم الى الخارج سواء الى الجمهورية العربية المتحدة وغيرها معاملة العاطلين في الحكومة اليمنية من حيث نفقات انتقالهم وبدل سفرهم . ولا يكون لهم بدل سفر قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، وبالنسبة الى التفرقة بين حالات النذب والامارة - فان الجمعية العمومية ترى أن ذلك المعيار الواجب اتباعه للتفرقة بين النذب والاعارة انما يقوم على تحديد الحكومة

التي يعمل لها العامل حيث يوفد الى اليمن فان كان يعمل للحكومة اليمنية فهو في الإعارة التي تقتضى ماهيتها وأحكامها ، أما أن كان العامل مومسدا الى اليمن في حين يخصن الجمهورية العربية المتحدة ويتعلق بأعمالها ويتصلحها فإن هذا العامل يكون منتدبا في عمل بالخارج مما تحكيمه لائحة بدل السفن ومصاريف الانتقال ، ولا تسرى عليه احكام الاعارة ولا ما شرعه قرآن رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من قواعدها المالية .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى ما يأتي :

١ - يعتبر العاملون الموفدون من الجمهورية العربية المتحدة الى الجمهورية اليمنية معارين بالمعنى القانوني لكلمة الاعارة ، وتنطبق على حالتهم احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شسسلن المعاملة المسالية للبعثين الى اليمن ، وذلك ما لم يكن العامل موفدا الى اليمن في حين يخصن الجمهورية العربية المتحدة ويتعلق بأعمالها ومسالمتها ، فعلى هذه الحالة يكون العامل منتدبا في عمل بالخارج مما تحكيمه لائحة بدل السفن ومصاريف الانتقال .

٢ - لا تخضع المرتبات التي يحصل عليها العاملون المعارون الى اليمن للضرائب ، اذ ان الحكومة اليمنية هي الملتزمة اصلا باداء هذه المرتبات .

٣ - تجرى تسوية مرتبات العاملين المعارين للجمهورية اليمنية اعتبارا من ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وفقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٢ المناز اليه ويكون للقرار اثر رجعي ينطبق به على ما استحقته هؤلاء المعارون من ذلك التاريخ ويستحق كل منهم ما يكون من فسروق الزيادة المترتبة على تسوية مرتبه وفقا لاحكام هذا القرار ، اما اذ ترضيه على تلك التسوية فعلى في مرتب العامل المعاز فان هذه التسوية تسرى على تاريخ العمل بالقرار الجمهوري الذي فرض احكامها ولكن لا يسرى مقتضى هذه التسوية على ما استحقه العامل من مرتب قبل ذلك التاريخ ولا يرجع عليه بما جاوز تلك التسوية في الماضي .

٤ - ان ما عرض له القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن اجازات تلك المعارين لا يندو في حقيقته الجانب المالي الذي يختص

بنفقات سفر المغار فرداً كل أوّنع أسرته من الجمهورية العربية المتحدة إلى الجمهورية اليمنية ذهباً وإياباً . أما الإجازات السنوية فلم يتعرض لأحكامها القرار الجمهوري المشار إليه باعتبار أن تلك الأحكام مما تنظمه قوانين العاملين في الجمهورية اليمنية التي تحكم أولئك العمال في قوتهم على وظائف تلك الجمهورية ، وزيارة العامل الذي لا تصحبه أسرته إلى اليمن وخاصة بنفقات سفرتين سنوياً يدفع فيهما على أسرته بما يتبع له الاطمئنان على أمورهما في زيارة مدتها عشرون يوماً كل ستة أشهر ، تلك الزيارة تختلف من الإجازات الاعتيادية التي يمنحها العامل للراحة من عمله سنوياً ، ونظراً لإجازات العمال الفرد كإجازات زواجه الذي تصحبه أسرته ، لينظم كليهما قانون العاملين في الجمهورية العربية اليمنية .

٥ - تتحمل الجمهورية العربية اليمنية بدفع السفر المقتضى بأولئك العمال اليمنيين حين يكلفون عملاً بالجمهورية العربية المتحدة وغيرها . ولاتحمل الجمهورية العربية المتحدة إلا ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من نفقات سفر أولئك العمال التي بقوا لإقامة وفي إجازاتهم .

(لتوى ٢٨٧ في ١٨/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - ترخيصها للموظفين بمحافظتي قنا واسوان هم وعائلاتهم بالسفر ثلاث مرات كل سنة التمتين بلجان والثلثة بربع لجرة - المقصود محاملة في مجال هذا النص من يقولهم للموظف فضلاً عن أفراد عائلته - يستوى في ذلك أن يكونوا مقيمين معه أو غير مقيمين .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهوري

رأى ١٩٦٠ لسنة ١٩٦٠ تنص في مبحثها الثالثة على أن «يرخص للوطنين بحفظتي قنا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية بالمجان والثالثة ببيع اجرة » .

والفرض من منح هذه الميزة للعاملين بهذه الجهات النائية ومن بينها، محافظة اسوان هو التيسر عليهم وذلك بإلتفخيص لهم في صرف استمارات سفر مجانية لهم ولعائلاتهم الى الجهة التي يختارونها وقد يتعذر على الموظف الحصول على سكن مناسب له ولعائلته في مثل هذه المناطق النائية فيترك بعض افراد عائلته في البلد المنقول منها أو في بلده الأصلي أو قد يضطر الى ترك اولاده في القاهرة أو غيرها من المدن ليتلقوا العلم في مدارس أو معاهد ليس لها مثيل في المحافظة التي يعمل بها، فمثل هذا الموظف كما يحتاج الى السفر لمعائلته في اجازاته فانه يحتاج الى حضورها للاقامة معه في مقر عمله وخاصة في اثناء العطلات حيث يستدعي معظم العاملين اولادهم وزوجاتهم للالتحاق معهم والعودة بعد انتهائهما، لهذه الاعتبارات شرعت تسهيلات السفر ومنحت لعائلة الموظف حتى يتسنى لها الحضور الى مقر عمل عائلتها ومشاركته الاجل في هذه المناطق وعلى ذلك فان العبارة ليست بحل اقلية عائلة الموظف وانما بوصفهم من عائلته الذي يقوم فعلا باعمالهم مهؤلاء هم الذين يفيجون من امتياز استمارات السفر المجانية المقرر في المادة ٧٨ سالف الذكر سواء كانوا مقيمين معه في محل عمله أو غير مقيمين وهي ميزة تقررها المشرع لهم فلا يجوز التمسك بها بدموى أن عائلة الموظف لا تقيم معه في محل عمله .

وتقريباً على ما تقدم فانه اذا ثبت أن الآية ... المدونة بأسوان تنوزل فعلاً والدتها وأختها الثلاثة الذين صرفتهم استمارات سفر مجانية من اسوان الى القاهرة وبالعكس ، فانه يحق لهم الاستفادة من الامتياز المقرر بالمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر يستوى في ذلك ان يكونوا مقيمين معها أو غير مقيمين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يقصد بمثلثات الموظفين الذين يرخص لهم في الاستفادة من الميزة المقررة في المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومشاريع الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١

لسنة ١٩٥٨ والمجلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ من
يعولهم الموظف فعلا من أفراد عائلته سواء أكانوا مقيمين معه في محل
مهمه أو غير مقيمين فيه .

وعلى ذلك فإن ثبت أن الانسبة المذكورة المدرسة بأسوان تعول فعلا
والبنات وأخواتها فإنه يحق لهم الاستفادة من هذه الميزة .

(ملحق ١٠٨٧ في ٩/١٠/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٩٤)

المستند :

المقصود بمائلة الموظف في تطبيق حكم المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر
ومصاريف الانتقال - أفراد أسرة الموظف الذين يعولهم فعلا - استحقاق
المائل بمحافظة قنا لاستمارة سفر مجانية لابن شقيقته الذي يقوم بالإنفاق
عليه .

ملخص القضية :

الحبيب السيد / ... المائل بمديرية ابن شقيقته صرف استمارة سفر
مجانية لابن شقيقته الأرملة باعتبار أنه هو المائل الوحيد لها ولأولادها
بعد وفاة زوجها ومدرجين ببطاقته العائلية كما أنهم مدرجون بقرار خالته
الاجتماعية الموجود بهلف خدمته منذ وفاة زوج شقيقته حتى الآن .

ومن حيث أن المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
المباعدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن
يخصص للموظفين بمحافظة قنا وأسوان بالمستقر وعائلاتهم نفقة
ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان وواحدة بربع أجرة .

وبين حيث أن المقصود بمائلة الموظف التي يخصص لأفرادها بالاستفادة
من الميزة المقررة في المادة ٧٨ المشار إليها من أن يعولهم الموظف فعلا
أفراد عائلته سواء أكانوا مقيمين معه في محل مهمه أو غير مقيمين فيه .

ومن حيث ان الحكمة التي أرتأها المشرع من تقرير هذه المزية تتمثل في التيسير على العاملين بالجهات المشار اليها في النص المتقدم وتشجيعهم على العمل بها وذلك بالنص على تحمل الاجهزة الادارية التي يعملون بها نفقات سفرهم الى المناطق والجهات التي يرغبون في قضاء اجازاتهم بها حتى لا يترتب على عملهم بهذه الجهات تحملهم باعباء ونفقات اضافية لا يتحمل بها غيرهم ممن يعملون في مناطق أو جهات أخرى وفي ضوء هذه الحكمة فانه يتعين الاخذ - في مجال تحديد أفراد العائلة الذين يندون من نص المادة ٧٨ متالفة الذكر - بمعيار الامتلاء على اطلاقه دون ما تفرقة بين اقارب الموظف ممن يجب نفقتهم وعائلاتهم عليه شرعا وغيرهم من الاقارب ممن يتولى الإنفاق عليهم فعلا دون ان يجب عليه نفقتهم شرعا ، ومن ثم فانه لا يشترط لافادة احد افراد العائلة من هذه المزية ان يكون من افراد أسرة الموظف ، فحين يجب عليه نفقتهم شرعا ، بل يكفي ان يكون من افراد عائلته الذين يعولهم بالفعل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المقصود بعائلة الموظف في مفهوم نص المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال افراد أسرة الموظف الذين يعولهم فعلا ، ومن ثم فانه يحق للسيد / ... صرف استمارة سفر مجانية لابن شقيقته طالما ان الجهة الادارية التي يعمل بها قد تحققت من انه يقوم بالإنفاق عليه فعلا .

(غنوى ١٠٠٧ في ١١/٩/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣١٥)

المستند :

الترخيص لموظفي بعض المحافظات بالسفر هم وعائلاتهم مجانا عدة مرات كل سنة ميلادية طبقا لنص المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - مفهوم العائلة في تطبيق نص هذه المادة يتحدد بمن يعولهم الموظف من اقاربه ايما كانت درجة هذه القرابة سواء كانت قرابة الدم او قرابة المصاهرة مع

ضرورة توافر شرط الاعالة الفعلية - أساس ذلك أن الحكمة التي يقوم عليها هذا النص تتمثل في التيسير على العاملين بتلك الجهات وتشجيعهم على العمل بها .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على لائحة بدل سفر ومصاريف الانتقال الصادرة من القرار الجمهوري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ ، أنها تنص في المادة ٧٨ منها على أن « يخصص للموظفين بمحافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وإيابا إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنويا بالمجان .

ويخصص للموظفين بمحافظتي قنا واسوان بالسفر وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة بربع أجرة » والمستفاد من هذه المادة ، أن الحكمة التي يقوم عليها النص تتمثل في التيسير على العاملين بتلك الجهات وتشجيعهم على العمل بها وذلك بتقرير تحمل الاجوزة الادارية التي يعملون بها نفقات سفرهم إلى المناطق والجهات التي يرغبون في قضاء أجازاتهم فيها حتى لا يتكبّدون نفقات اضافية لا يتحمل بمثلها من يعمل في مناطق وجهات أخرى ، ويتمين في ضوء هذه الحكمة تحديد مفهوم العائلة في تطبيق نص المادة ٧٨ المشار إليها ، من يعولهم الموظف فعلا من اقاربه أيا كانت درجة هذه القرابة ، وسواء أكانت قرابة الدم أو قرابة المصاهرة ، كل ذلك مع ضرورة توافر شرط الاعالة الفعلية .

ومن حيث أن استمارت السفر المشار إليها بكتابكم سالف الذكر قد صرفت بناء على ما هو ثابت في بطاقات هؤلاء العاملين العائلية ، ولاشخاص تربطهم بهم رابطة القرابة ويتوافر في حقهم شرط الاعالة الفعلية ، لذلك فانهم يقيّدون من حكم المادة ٧٨ المنوه عنها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى صحة ما تم صرغمه من استمارات

السفر المجانية لاقارب العاملين بمديرية الإسكان بمحافظة أسوان ،
الدرجين في بطاقتهم العائلية الذين يعولونهم فعلا .

(مايو ١١٨ في ١٩٧٤/٣/٥)

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصالح بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاتها منحها العاملين
بالمناطق الثانية ميزة السفر باستثمارات سفر مرتين مجانيا والثالثة برربع
اجرة — تخير العامل بين استعمال تلك الاستثمارات أو الحصول على
مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنتها المادة ٧٨ مكرراً من
اللائحة المذكورة — المقصود بالعائلة في مجال هذا النص — من يعولهم
العامل فعلاً من أفراد عائلته — يستوى في ذلك أن يكونوا مقيمين
معه أو غير مقيمين — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة (٧٨) من لائحة بدل السفر ومصاريف
الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على
ان « يرخص للموظفين بمحافظة قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون
الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة برربع اجرة »
وان المادة (٧٨) مكرر من تلك اللائحة تنص على ان « يصرف للعامل السدس
يرخص له بالسفر طبقاً لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر
مجانية وفقاً للشروط والقواعد الآتية » .

وفناد هذين النصين ان المشرع قصد تشجيع العاملين على العمل
بالمناطق النائية وذلك بالمساهمة في نفقات سفرهم وأسرتهم من وإلى مقر
عملهم ، وفي سبيل ذلك منحهم ميزة السفر باستثمارات بمفره مرتين مجاناً
والثالثة برربع اجرة . كما زاد في رعايتهم بأن خیرهم بين استعمال تلك

لاستثمارات او الحصول على مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنها المادة (٧٨) مكرر من اللائحة المذكورة ولم يشترط لصرف استثمارات السفر المقررة لافراد اسرة العامل او البديل النقدي عنها اقبالهم معه في مقر عمله وانما اكتفى بأن يكونوا من افراد أسرته وتلك الصفة تتحقق باعالة العامل لهم ايا كان محل اقامتهم سواء كانوا مقيمين معه في مقر عمله أو غير مقيمين .

ولما كان السيد المستشار المساعد المعروضة حالته قد اختلف صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر فإنه يستحق هذا المقابل عن نفسه وعن العدد المقرر بالمادة (٧٨) مكرر لافراد أسرته خلال فترة عمله كمفوض للدولة لمحافظة أسوان حتى ولو لم يكن قد أصبح لهم للاقامة معه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد الاستاذ المستشار المساعد / المقابل النقدي لاستثمارات السفر عن افراد أسرته .

(فتوى ١٢٣١ في ٢٣/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

بديل السفر ومصاريف الانتقال - مقابل نقدي - مدلول
الاسرة - مفاد نص المادة ٧٨ مكرراً المضافة الى لائحة بديل السفر ومصاريف الانتقال بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع قصد منح المواطنين الذين يعملون بمحافظات نائية تسهيلات في السفر تشجيعاً لهم على الإقامة في هذه المحافظات - تخفي الموظف بين امرين - أن يمنح ماله وعائلته استثمارات سفر وأما أن يصرف له مقابل نقدي بدلاً من الترخيص له ولأسرته بالسفر - المشرع وضع حد أقصى لافراد الاسرة هو ثلاثة أفراد - هذا الحد يصرف للأسرة دون أن يدخل فيها العامل - شمول هذا الحد العامل اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ الذي اعتبر العامل داخلاً ضمن الحد الأقصى المقرر للأسرة - اثر ذلك - أن العامل لا يدخل في مدلول الاسرة في مفهوم قرار رئيس الوزراء رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ وذلك حتى تاريخ العمل بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

المادة ٧٨ مكرر المضلفة الى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٤٩٢
لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقا
احكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد
والشروط الآتية :

اولا — اذا اختار العامل المقابل النقدى بدلا من الترخيص له بالسفر
واسرته بالمجان أو بربع اجرة بالاستثمارات المجانية — فيحدد هذا المقابل
على النحو التالى :

١ — ان يكون هذا المقابل معادلا لتكليف سفر العامل واسرته من
الجهة التى يعمل بها الى القاهرة .

٢ — ان يكون المقابل النقدى من عدد مرات السفر المقررة ونقشا
للاحكام الواردة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى اساس ثلاثة
افراد للأسرة كحد اقصى .

٣ — ان يقسم المقابل النقدى السنوى على (١٢) (اثني عشر شهرا)
يؤدى للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا — اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجانية أو
بربع اجرة فتسرى على شأته احكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة .

وبين من هذا النص أن المشرع قد منح الموظفين الذين يعملون في
محافظة نائية تسهيلات في السفر تشجيعا لهم على الإقامة في هذه
المحافظات وفي سبيل ذلك خير الموظف بين أمرين : إما أن يمنح هو وعائلته
استثمارات سفر ، وإما أن يصرف له مقابل نقدى بدلا من الترخيص له ولأسرته
بالسفر . ولقد جعل المشرع المقابل النقدى لاستثمارات السفر معادلا لتكليف
سفر العامل وعددًا من أفراد أسرته لعدد المرات المحددة باللائحة بدل السفر
من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة على ان يؤوى هذا المقابل التقسدي
للعامل شهريا بعد تقسيمه على اثني عشر شهرا .

ولما كان المشرع قد فرق في الصياغة بين العامل وأسرته ثم وضع حداً اتصى لعدد أفراد الأسرة هو ثلاثة أفراد ، فمن ثم فإن هذا الحد أنها ينصرف للأسرة دون أن يدخل فيها العامل ، ومن ثم يستحق العامل طبقاً للمادة ٧٨ مكرراً من لائحة بدل السفر مقابل نقدياً لاستثمارات السفر عن نفسه وعن ثلاثة من أفراد أسرته .

وإذا كان أمر كذلك في مفهوم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ إلا أن هذا الحكم لا يسرى اعتباراً من ٤/١٠/١٩٧٩ تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ الذي عدل البند الثاني من المادة ٧٨ مكرراً المشار إليها فأصبح يجري على النحو الآتي :

أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقاً للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر بمصاريف الانتقال وعلى أساس فوئة أفراد الأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل ، ذلك لأن القرار الجديد أصبح بعبارة صريحة عن قصده في تعديل الأحكام السارية واعتبار العامل داخلاً ضمن الحد الأقصى المقرر للأسرة .

فذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى أن العامل لا يدخل في مدلول الأسرة في مفهوم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ وذلك حتى تاريخ العمل بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

(ملف ١٨٠٢/٥٨ - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٩)

مقاعدة رقم (٣١٨)

المسند :

استثمارات السفر المجانية لمعائلات العاملين بمحافظات مسروطة -
يجوز السماح لمعائلات العاملين بمحافظات مسروطة بالسفر باستثمارات مجانية مرة في السنة مستقلين عن هؤلاء العاملين وبصرف التقار عن حصول هؤلاء

المعامين على أجازاتهم السنوية أو عدم حصولهم عليها ، كما يجوز السماح لمائلة العامل في هذه الحالة بالسفر نفقة واحدة أو منفردين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهوري رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان «يرخص للموظفين بمحافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وايابا الى الجهة التي يختارونها (اربعة مرات سنويا بالجان) .

ويرخص للموظفين بمحافظتي قنا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالجان والثالثة بربع اجرة .

ويرخص للموظفين بالسودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين اُحداها بالجان والثانية بربع اجرة .

ويرخص للموظفين الذين يعملون في محافظة اسيوط بالسفر وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التي يختارونها عند قيامهم بالاجازة السنوية وذلك مرة كل سنة بالجان .

و«مع ذلك يجوز في الحالات الاضطرابية للمحافظ او رئيس المصلحة على حسب الاحوال الترخيص للموظفين من لهم الحق في السفر بالسبب الحديدي بالدرجة الاولى او الاولى الممتازة السفر بالطائرة داخل البلاد هم وعائلاتهم دون الخدم الى الجهة التي يختارونها وذلك مرة واحدة ذهابا وايابا بالجان في كل سنة ميلادية » .

وتنص المادة ٨٤ من اللائحة المشار اليها على انه « يجوز تجزئة استثمارات السفر في الحالات المبينة في المادتين ٧٨ ، ٧٩ وذلك بالسماح

للموظف وعائلته بالسفر سواء دفعة واحدة أو متفرقين ويكون الترخيص بالسفر في حالات الإجازات الى جهة واحدة فإذا أراد الموظف أن يكمل الإجازة في جهة أخرى فعليه أن يتحمل التكاليف .

ويبين بن المادتين السابقتين أن العاملين بحفاظة أسبوط وعائلاتهم دون الخدم الحق في السفر الى البلاد التي يختارونها عند قيامهم بالإجازة السنوية وذلك مرة كل سنة بالمجان وأنه يجوز السماح للعامل وعائلته بالسفر سواء دفعة واحدة أو متفرقين .

ومن حيث أنه وقد سمح للعامل وعائلته بالسفر دفعة واحدة أو متفرقين فإنه وإن كان العامل لا يمكنه السفر بالمجان إلا عند قيامه بإجازته السنوية بسبب ارتباطه بأداء واجبات وظيفته إلا أنه يمكن لأفراد عائلته السفر بالمجان في الحدود المقررة دون ارتباطهم بمنح عائلتهم إجازته السنوية باعتبار أنه لا صلة لهم بأداء واجبات وظيفته وعائلته وعلى أساس أن المادة ٨٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تسمح بسفر العامل وعائلته دفعة واحدة أو متفرقين ومن ثم يحق لأفراد عائلة العامل السفر وحدهم مستقلين عنه كما يحق لهم السفر دون ارتباط ببوعد إجازته السنوية .

وغنى عن البيان أنه بمادامت المادة ٨٤ من اللائحة قد سمحت بسفر العامل وعائلته دفعة واحدة أو متفرقين ، فإنه كما يجوز لعائلة العامل أن تسافر وحدها مستقلة عنه دون ارتباط بحصوله على إجازته السنوية فإن لأفراد هذه العائلة أن يسافروا دفعة واحدة أو متفرقين مادام أن المادة ٨٤ من اللائحة جاء حكمها في هذا الصدد مطلقا وعلى اعتبار أن القواعد العامة في التفسير تقضى بأن يؤخذ المطلق على إطلاقه ما لم يقيد بنص صريح ، هذا فضلا عن أن هذا التفسير على النحو السالف الذكر يبدو متماشيا مع ظروف الحياة بالنسبة للعامل وأفراد عائلته ولا يتضمن في الوقت ذاته أي ضرر يحقق بالمصالح العام بل أنه في الواقع يبدو متماشيا مع المصالح العام ذاته وليس من شك في أن الحفاظ على تقدير ظروف العامل وأفراد عائلته باباحة السفر لهم دفعة واحدة متفرقين فوق أنه لا يضر المصالح العام فإنه يحقق رغبة من رغبات العامل وأفراد أسرته مما ينعكس أثره على حسن سير العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز السماح لملائات
العاملين بمحافظة أسيوط بالسفر باستمارات مجانية مرة في السنة
مستقلين عن هؤلاء العاملين ويصرف النظر عن حصول هؤلاء العاملين
على إجازتهم السنوية أو عدم حصولهم عليها كما يجوز السماح
لعائلة العامل في هذه الحالة بالسفر دفعة واحدة أو متفرتين .

(نفوى ٨٦٠ ق ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣١٩) .

المبند ١ :

العاملون المدنيون بالدولة ممن كانوا يخضعون لأحكام كادر العمال
— استمارات السفر — أحقية هؤلاء العاملين الذين يشيخون الدرجة
السابعة وفقاً لقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في مصرف
استمارات سفر بالدرجة الأولى في السكك الحديدية والبواخر النيلية .

ملخص النفوى :

ان المادة ٣٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار
لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن « الدرجات التي يحق
للموظفين الركوب فيها في السكك الحديدية أو البواخر أو الترام أو التوبيس
عند انتقالهم في أعمال مطلحية هي :

(١) الدرجة الأولى الممتازة في القطارات والبواخر النيلية :

الموظفون من درجة مدير عام فما فوق ومن في حكمهم .

(ب) الدرجة الأولى في القطارات والبواخر النيلية :

١ — الموظفون من الدرجة السادسة فما فوق .

(ج) الدرجة الثانية في القطارات والبواخر النيلية :

١ -

٢ - عمال اليومية الذين تكون اجورهم ٣٦٠ ملياً فما فوق .

ومن حيث ان هذه المادة تضمنت مراعاة باحتية العاملين من الدرجة السادسة فما فوقها في ظل العمل بقتون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - في استعمال الدرجة الاولى في القطارات والبواخر النيلية عند الانتقال في اعمال مصلحية .

ولما كانت الدرجة السادسة المنصوص عليها في هذه المادة تعادل الدرجة السابعة وفقاً لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي حل محله القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ فمن ثم فان العاملين الذين كانوا خاضعين لاحكام كادر العمال ثم وضعوا او رفقوا الى الدرجة السابعة وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يحق لهم صرف استثمارات سفر الدرجة الاولى في القطارات والبواخر النيلية تأسيساً على ان قانون نظام العاملين بالدولة وحد الوضع بالنسبة لجميع العاملين المدنيين في الدولة ورتبتهم في كادر واحد وان اختلفت تسميات الدرجات التي يشغلونها وفقاً لهذا القانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية العاملين ممن كانوا يخضعون لاحكام كادر العمال والذين يشغلون الدرجة السابعة وفقاً لقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - في صرف استثمارات سفر الدرجة الاولى في السكك الحديدية والبواخر النيلية .

(فتوى ٨١ في ١٩٧٣/١/٢٢)

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

الاصل وفقاً للمادة ٨٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ان يكون الترخيص بالسفر الى جهة واحدة ، الا ان المشرع اجاز للعامل

بوجوب نص المادة ذاتها أن يكمل أجازته في جهة ثانية وعساويه عندئذ إن يتحمل التكاليف المكتوبة على تجزئة استمارات السفر وذلك قبل صرف الاستمارات اليهم .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهورى رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يرخص للموظفين بمحافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وإيابا الى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنويا بالمجان .

ويرخص للموظفين بمحافظتى قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات فى كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة بربع أجسرة .

ويرخص للموظفين بالسودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم مرتين أحدهما بالمجان والثانية بربع اجرة .

ويرخص للموظفين الذين يعملون فى محافظة أسيوط بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التى يختارونها عند قيامهم بالإجازة السنوية وذلك مرة كل سنة بالمجان .

ومع ذلك يجوز فى الحالات الاضطرارية للمحفظ أو رئيس المصلحة على حسب الاحوال الترخيص للموظفين من لهم الحق فى السفر بالسكك الحديدية بالدرجة الاولى أو الاولى الممتازة السفر بالطائرة داخل البلاد هم وعائلاتهم دون الخدم الى الجهة التى يختارونها وذلك مرة واحدة ذهابا وإيابا بالمجان فى كل سنة ميلادية .

وتنص المادة ٨٤ من اللائحة المشار اليها على انه « يجوز تجزئة استمارات السفر فى الحالات المبينة فى المادتين ٧٨ و ٧٩ وذلك بالسباح للموظف وملائته بالسفر سواء دفعة واحدة أو متفرقة .

ويكون الترخيص بالسفر في حالات الاجازة الى جهة واحدة ، فإذا أراد الموظف أن يكمل الاجازة في جهة أخرى فعليه أن يتحمل التكاليف .»

ومن حيث أنه يبين من المادتين السابقتين أن المشرع ييسرخص للعاملين في جهات معينة بالسفرهم وعائلاتهم دون الخدم بالمجان الى الجهة التي يختارونها ويجوز تجزئة استثمارات السفر التي تصرف لهؤلاء العاملين وعائلاتهم وذلك بالسماح لهم بالسفر دفعة واحدة أو متفرقتين .

ومن حيث أنه إذا كان الاصل وفقاً للمادة ٨٤ المشار اليها أن يكون الترخيص بالسفر الى جهة واحدة ، إلا أن المشرع أجاز للعامل بموجب نص المادة ذاتها أن يكمل اجازته في جهة ثانية وعليه أن يتحمل التكاليف المترتبة على تجزئة استثمارات السفر ، لقضاء الاجازة في جهتين بدلا من جهة واحدة ، ولا محل للقول بأنه في حالة تجزئة استثمارات السفر لقضاء الاجازة في أكثر من جهة فإن العامل يتحمل بالتكاليف الكاملة للسفر الى الجهة الثانية إذ أن يؤدي ذلك هو عزم جواز تجزئة استثمارات السفر وهو ما يخالف ما تنص عليه صراحة الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ المشار اليها ولا ريب أنه إذا كان المشرع يقصد تحمل العامل بالاجرة الكاملة لسفره الى الجهة الثانية فإنه لم يكن ثمة حاجة الى النص على ذلك لأن هذا الحكم مستفاد من القواعد العامة ، أما وقد خول المشرع للعامل قضاء اجازته في أكثر من جهة فقد أجاز له بالتالي تجزئة استثمارات سفره بحيث يحق له السفر بموجب تلك الاستثمارات الى الجهة الثانية بشرط أن يتحمل بالتكاليف المترتبة الزائدة على هذه التجزئة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه يجوز للعاملين الذين يحق لهم صرف استثمارات سفر مجانية وفقاً لنص المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن يطالبوا بتجزئة هذه الاستثمارات بشرط أن يتحملوا بالتكاليف الزائدة المترتبة على هذه التجزئة وذلك تبسلاً صرف الاستثمارات إليهم .

(انتهى ٨٠ في ١/٢٢ / ١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

يتم صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر على أساس درجة السفر الأصلية المخصص للعامل بالسفر عليها وفقا للائحة بدل السفر .

ملخص التفسير :

باستعراض لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعلقة بقراراته أرقام ٢٤٦٠ لسنة ١٩٦١ و ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ و ١١٠٩ لسنة ١٩٧٤ و بقراري رئيس مجلس الوزراء رقمي ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ يبين انه حددت في المادة ٣٩ منها الدرجات التي يحق للموظفين الركوب فيها في السكك الحديدية ونصت مادتها ٧٨ على أن « يرخص للعاملين بمحافظات مطروح والزادى الجديد والبحر الأحمر ومنطقة نيناء وكذلك العمالون بزادى التطرون والواحات البحرية بالسفر وعائلاتهم - دون الخدم - ذهابا وإيابا الى الجهة التي يختارونها اربع مرات سنويا وبالجمان »

ويجوز للعاملين الحصول على تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات النوم المخصصة لهذه الدرجة بدلا من استثمارات السفر بالدرجة الاولى الممتازة او الدرجة الاولى المخصص لهم باستعمالها .

وتنص المادة ٧٨ مكرر من ذات اللائحة والمضلفة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمعلقة بقرارين رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ، ١٩ لسنة ١٩٧٩ على أن « يصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر واسترته بالجمان او بربع أجره بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

١ - أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسترته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة .

٢ — أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقسا
للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

٣ — أن يقسم المقابل النقدي السنوى على ١٢ — اثني مشرا شهرا —
يؤدى للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا : اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجانية
او بربع اجرة فتسرى في شأنه احكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة » .

ومناد ذلك ان المشرع تيسرا على العاملين في بعض المناطق رخص لهم
في صرف استثمارات سفر مجانية . وحدد درجة السفر بوسائل المواصلات
المختلفة المقررة لكل عامل حسب درجته المالية ، كما خير بعض هؤلاء
العاملين وهم الذين تتيح لهم درجاتهم السفر بالسكك الحديدية بالدرجة
الاولى بنوعيتها ، بين الحصول على استثمارات السفر المجانية بالدرجة
الاولى او الحصول على نذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات
النوم المخصصة لهذه الدرجة ، ثم اضاف المشرع تيسرا آخر للعاملين
الذين يحصلون على استثمارات سفر مجانية اذ خيروهم بين الحصول على
هذه الاستثمارات او صرف مقابلها النقدي عن عدد مرات السفر المقررة
لهم وفقا لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ولما كان هذا المقابل النقدي قد قرر عوضا عن استثمارات السفر
وليس عن اية ميزة اخرى قررها المشرع كالمسورة المقررة للعاملين المرخص
لهم بالسفر بالدرجة الاولى بنوعيتها الذين اُجيز لهم — استثناء الحصول
على نذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات النوم — ومن
ثم فاذ اختار العامل الحصول على المقابل النقدي لاستثمارات السفر فانه يستحق
من الحق المقرر بصفة اصلية فيحسب على اساس درجة السفر الاصلية
المرخص له بالسفر عليها ولا يجوز صرف هذا المقابل على اساس فئة نذاكر
الدرجة الثانية الممتازة مع النوم لان الاذن للعامل المرخص له بالسفر في
درجة الاولى والدرجة الاولى الممتازة باستخدام الدرجة الثانية الممتازة مع
النوم ، الهدف منه التيسر عليه حين السفر في حالة اختياره صرف المقابل
النقدي لاستثمارات السفر المجانية فلا محل لاعمال هذه الرخصة ويتمين
حساب المقابل النقدي على اساس درجة السفر الاصلية المرخص للعامل
بالسفر عليها طبقا للائحة .

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

العاملة الحق في صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر للعسائرين بالدولة والقطاع العام استقلا عن زوجها العامل - بشرط ذلك مسدح دخول العاملة في عدد الافراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العامل هذا المقابل

ملخص نقضوى :

استظهرت الجمعية العمومية لتقضى الفتوى والشرع فتواها بالصلافة بجلدة ١٩٨٥/١/٢٢ بشأن تحديد مدلول الاسرة فيما يتعلق بتحديد المواطن الاصلى للعامل والى انتهت فيها الى أن المستقر في القانون وفي الشريعة الاسلامية ان القرابة تقوم على الانتهاء الى اصل مشترك اما الزواج فليس قرابة وانما هو رابطة بين رجل وامراة غيه الحل بقصد انشاء الاسرة من فروعهما ، فترتبط فروعهما بأصولهما في نطاق الاسرة اما للزوجان انفسهما فلا قرابة بينهما بل تجمعهما رابطة الزوجية . وعلى ذلك لا تدخل الزوجية عنصرا في تحديد مدلول الاسرة بالمعنى المقصود في تحديد لموطن الاصلى فيما يتعلق بتقرير بدل الانامة . كما استنباتت الجمعية العمومية ان المادة ٧٨ مكررا من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشفلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بشأن المقابل النقدي لاستثمارات السفر للعاملين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقراريين رقمى ٢٩٣ لسنة ١٩٧٧ ، ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ تقضى بان يصرف للعامل المرخص له بالسفر مقابل نقدي او استثمارات سفر مجزية ، فاذا ما اختار العامل المقابل النقدي بدلا من نظام السفر بالاستثمارات المجزية فيحدد هذا المقابل النقدي وفقا لتكاليف سفر العامل وأسرته عن عدد مرات السفر وعلى اساس ثلاثة افراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل . ولما كان هذا النص يخاطب جميع العاملين بالدولة والقطاع العام الذين يرخص لهم بالسفر طبقا للاحكام الواردة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال فمن ثم يكون للزوجة العاملة وبوصفها من العاملين المخاطبين بهذه الاحكام الحق في التمتع بميزة السفر او اختيار بدلها وهو المقابل النقدي فبارس هذا الاختيار استقلا عن زوجها ولو اختار زوجها العامل نظام الاستثمارات المجزية ، اذ ان حقا في هذا المقابل النقدي ينشأ من صريح النص بوصفها عملة : لانها ما للعاملين من حقوق مقرررة

بمقتضى القوانين واللوائح . فضلا عما انتهت إليه فنوى الجمعية العمومية
مسألة البيان من استقلال كل من العامل والعاملة الذين تربطهما رابطة
الزوجية فيها يتعلق ببطلان الإقامة ، الأمر الذى يكون معه للعاملة المعروض
حالتها الحق في صرف المقابل النقدي استقلالاً عن زوجها العامل ويشترط ألا
تدخل هذه العاملة أو أحد أبنائها أن كان لها أبناء تتقاضى عنهم المقابل النقدي
في عدد الأفراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العامل هذا المقابل . إذ لا يجوز
لكل من الزوجين العاملين الجمع بين الميزة المقررة له في هذا المقابل والميزة
المقررة للزوج الآخر .

(ملف ١٠٠٤/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ يكون للعامل
الحق في اختيار مقابل نقدي بدلا من الترخيص له وأسرته بالسفر بالبحر
أو برى الأجرة بالاستثمارات الأجنبية ويقسم هذا المقابل السنوي على عدد
شهور السنة ويؤدى للعامل شهريا مع المرتب . أثر ذلك اعتباره ميسره
يفيدونها العامل . مستحقاق العاملين المستعدين والمستقبين بخدمات
القوات المسلحة هذه الميزة .

ملخص الفتوى :

باستمرار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن
المقابل النقدي لاستثمارات السفر للعاملين بالدولة والقطاع العام والذي
يبين أن المادة الأولى منه تنص على أن « يستبدل بنص المادة ٧٨ مكررا
من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه كنص الاتي :

يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة
مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الاتية :

اولا : اذ اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر واسترته بالمجان او بربع الاجرة بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

١ — أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسترته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة .

٢ — أن يكون المقابل النقدي من عدد مرات السفر المقررة وفقا للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة اشهراد للأسرة كحد أقصى .

٣ — أن يقسم المقابل النقدي السنوى على ١٢ شهرا (اثني عشر شهرا) يؤدي للعامل شهريا مع المرتب .

كما استعرضت قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر به القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والذي تنص مادته الثالثة والثلاثون على أن :

اولا : تحسب مدة استدعاء افراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة ٢٨ للعاملين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها العلاوات والتبدلات لتلبي لها صفة الدوام والمقررة في جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع من مدة الاستدعاء .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أنه بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يكون للعامل الحق في اختيار مقابل نقدي بدلا من الترخيص له واسترته بالسفر بالمجان بالاستثمارات المجانية ويكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسترته من عدد مرات السفر المقررة وفقا للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر على أساس ثلاثة اشهراد للأسرة كحد أقصى ويقسم المقابل النقدي السنوى على عدد شهور السنة ويؤدي للعامل شهريا مع المرتب ومن ثم فإن هذا الحق في المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية يعتبر ميزة يفيد منها العامل اذ أنه يتقاضاه شهريا مع المرتب ولو لم يتم بالسفر فعلا .

ومن حيث أن نص المادة ٣٣ أولا المشار اليه جاء مطلقا فيما يتعلق باستحقاق المستعدين لكافة الحقوق المسدية والمعنوية والمزايا الاخرى المقررة في جهات عملهم الاصلية ومن ثم يتمين القول باستحقاقهم ميزة صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر الجانية .

(ملف ٩٢٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المسألة :

نصوص لائحتي بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالحكومة والقطاع العلم وتعديلاتها يستفاد منها أن المشرع قصد ألا يتحمل العامل بالجهات النائية نفقات اضافية نتيجة لسفوه من وإلى منطقة عمله — تحجيل الجهة التي يتبعها العامل بنفقات هذا السفر — استثمارات السفر التي تصرفها جهة العمل أو المقابل النقدي لها لا تعد ميزة عينية أو نقدية بل هي ميزة مقررة للتوظيفة باعتبار أنها مقابل ما يتكلفه العامل في سببيل أداء الوظيفة ولا تمثل عائدا منها — أثر ذلك — عدم دخول البدل النقدي في وعاء الضريبة على المرتبات والاجور .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن ضريبة كسب العمل تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت واجور ومكافآت وايرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا . . » كما نصت المادة ٤٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام على أنه «يرخص للعاملين بالجهات النائية التي تحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة السفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهابا وايابا من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها اوسع مسرات سنويا . . » .

كما نصت المادة ٤٤ مكرر المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمعلقة بقراره رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ على أنه «يصرف للعامل الذى يرخّص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية : —

أولا : إذا اختار العامل المقابل النقدى بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالجان أو بربع أجرة بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالى : —

١ — أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العائل وأسرته من الجهة التى يضل بها إلى القاهرة .

— أن يكون المقابل النقدى من عدد مرات السفر المقرر وفقا للأحكام الواردة باللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أسرار كحصد أقصى .

٣ — أن يقسم المقابل النقدى السنوى على (١٢) اثنى عشر شهرا ويؤدى للعامل شهريا مع المربع .

ثانيا : إذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات المجانية أو بربع أجرة فعسرى فى شأنه أحكام المادة ٤٤ من هذه اللائحة .

ومن حيث أن المبدأ من تلك النصوص أن المشرع رأى ألا يتحمل العامل بالجهات التالية نفقات إضافية كنتيجة لسنده من وإلى منطقة عمله لذلك جعل الوحدة التى يدفعها العامل نفقات هذا السفر ذهابا وإيابا ومن ثم فإن استثمارات السفر التى تصرفها الوحدة للعامل لا تعد ميزة عينية مما يصلح وعاء للضريبة على المرتبتات والأجور وبالتالي لا يعد المقابل الذى يحل محلها ويصرف بدلا عنها ميزة عينية ولا يصلح كذلك دعاء لطلب الضريبة وإنما هو فى حقيقته تعويض عن نفقات السفر التى وضعها المشرع أصلا

ومن حيث أنه لا يجوز القول بخضوع هذا البدل للضريبة على المرتبات والاجور باعتباره ميزة نقدية لان معنى ذلك انقطاع جزء من النفقات الفعلية التى يتكبدها العامل فى سبيل سفره وهو مالا يتفق مع كون هذا البدل معادلا للتكاليف الفعلية لسفر العامل من وإلى منطقة عمله ويؤدى الى التفرقة بين من يستخدم استثمارات السفر المجانية وبين من يتقاضى المقابل النقدي لهذه الاستثمارة ففى حين ان يتحمل من يستخدم استثمارات السفر المجانية اية مصاريف فى سبيل سفره ، نجد ان من يتقاضى البدل سيتقاضاه منقوصا بمقدار الضريبة اى سيتحمل بنفقات اضافية فى سبيل سفره المقرر له بالاجور .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع البدل النقدي للقرار بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقراره رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ للضريبة على المرتبات والاجور .

(فتوى ٥٩٥ فى ١٩٧٩/٧/٩)

قاعدة رقم (٣٢٥)

المسألة :

نظام تبادل الموظفين بين اقاليم الجمهورية — القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن توحيد فئات بدل السفر للموظفين العاملين عند الانتقال من اقليم لآخر والقرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين — اختلاف مجال تطبيق كل من هذين التشريعين — هو — التفرقة بينهما — هو معيار زمنى منوط ببدى الفترة التى يستغرقها أداء المهمة فى الاقليم الآخر — اقامة هذه التفرقة على تحديد الصفة التى يتسم بها الموظب وما اذا كان له مهمة مؤقتة او لشغل وظيفة — فى صحيح

خاص القوى :

يبين من استقصاء لتشريعات المنظمة لموضوع تبادل الموظفين بين اقليمى الجمهورية أن المشرع اصدر في يوم واحد وهو ٧ من يونيو سنة ١٩٥٨ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن توحيد فئات بدل السفر للموظفين عند الانتقال من اقليم لآخر — والقرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين .

وقد حدد في المادة الاولى من القانون المشار اليه فئات بدل السفر الذى يمنح لمن يندب من الموظفين من احد اقليمى الجمهورية لأداء مهمة في الاقليم الآخر ووضع في المادة الثانية حدا اقصى لمدة الندب لأداء مهمة واحدة وهو ثلاثة اشهر ، وأجاز تجديد هذه المدة مرة واحدة بحيث لا تجاوز مدة الندب التى يستحق عنها بدل السفر ستة اشهر — وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الضرورة المتعلقة بقتضيات الوحدة أو التنمية الاقتصادية ونمو الخدمات العامة تقتضى تبادل الخبرات والخدمات بين اقليمى الجمهورية مما ينعمن معه تكليف بعض الموظفين القيام بهذه الواجبات في الاقليم الآخر غير المعينين به اصلا ، الامر الذى يترتب عليه استحقاقهم لبذل السفر (تعويضات انتقال) .

أما القرار الجمهورى فقد أجاز في مادته الاولى تبادل الموظفين في الجمهورية العربية المتحدة من أحد اقليمىها الى الاقليم الآخر — كما نص في المادة الثانية منه على أن « يحتفظ للموظف أثناء قيامه بالمهمة المكلف بها بوظيفته الأصلية على أنه يجوز شغلها أثناء غيابه بطريق الندب أو الوكالة وتنص المادة الثالثة منه على أن « يستحق الموظف مرتب الوظيفة المسمى لها بالانعام الآخر وتوابيعه ومتمماته أثناء القيام بالمهمة ويمنح بالاضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الأصلية لمدة أقصاها ثلاث سنوات فإذا استطلعت المدة الى أطول من ذلك منح ما يعادل نصف المرتب المذكور ويمنح بدل سفر (تعويضات انتقال) لمدة شهر من بدء المهمة » . وقد رددت المذكره الإيضاحية لهذا القرار ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون بياناً لأهدافه وحكمته .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص في ضوء مذكرتيهما الإيضاحيتين

الجمهورية وتحديد ما يستحقونه من رواتب اضافية ،وحدة بسبب انتقالهم من مقر عملهم الاصلى بأحد الاقليمين الى الاقليم الاخر تنظيما مؤقتا في فترة الانتقال الى حين توحيد العملة والتشريعات الخاصة بالموظفين في الاقليمين كما جاء في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري — وقد نظم القرار الاحكام الخاصة بتبادل الموظفين من حيث تحديد مركزهم القانوني اثناء هذا التبادل وما يستحقونه من مرتبات اضافية في هذه الحالة .فتضمن قواعد مالية لمعاملة الموظفين على اساسها في فترة الانتقال المذكورة على نحو يشبه الى حد بعيد نظام الاعارة . أما القانون فمدد حدد فئات بدل السفر التي يستحقها الموظفون على اختلاف درجاتهم ورواتبهم عند نديهم من أحد الاقليمين للعمل في الاقليم الآخر ، كما وضع حدا أقصى لمدة الندب وهو ثلاثة اشهر للهمة الواحدة ومع ذلك اجاز تجديد هذه المدة مرة واحدة ومتضى ذلك أن مدة الندب التي يستحق عنها بدل سفر لا تجاوز ستة اشهر .

ويبين من ذلك ان معيار التفرقة بين مجال تطبيق كل من القانون والقرار هو معيار زمني منوط بهدى الفترة التي يستغرقها اداء المهمة في الاقليم الاخر تمتى كانت هذه الفترة في حدود ستة اشهر وجب تطبيق القانون وأن جلوزت هذا الحد تعين تطبيق القرار .

وعلى ذلك فان ما تذهب اليه وزارة الخزانة في الاقليم الشمالي في التفرقة بين مجال اعمال كل من القانون والقرار من ان معيار التفرقة بينهما يقوم على تحديد الصفة التي يتم بها الندب متى كان الندب مهمة مؤقتة ولو طالت محتها وجب تطبيق القانون وأن كان لشغل وظيفة في الاقليم الاخر طبقت احكام القرار — هذا المذهب مردود بان شغل الوظيفة على النحو الذي تعنيه وزارة الخزانة هو وفقا للتكليف القانوني الصحيح بنقل من وظيفة في أحد الاقليمين لشغل وظيفة في الاقليم الاخر ، وقد جاءت نصوص القرار في ضوء مذكرته الايضاحية قاطعة في الدلالة على أن المشرع لا يعنى بتبادل الموظفين بين الاقليمين نقلهم المعروف في نظم القرض ، او انسه يتصد الى هذا المعنى لغير منه بلفظة الاصطلاحي المعروف ، يؤيد هذا التفسير :

اولا : أن لمشرع انما يستهدف بالقانون والقرار سالف الذكر وضع نظام لتبادل الموظفين بين الاقليمين لاداء مهام معينة قد يطول امدها وقد

يقصر وهذا النظم موقوف بفترة الانتقال حتى يتم توحيد العملة والتشريعات المنظمة لتواعد التوظيف في الاقليمين وهو الى نظام الاعارة المنصوص عليه في الفصل الرابع من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة اقرب منه الى اي نظام آخر من هذا القبيل كما تدل على ذلك المادة الثانية من القرار الجمهوري التي تنقضى بالاحتفاظ للموظف اثناء قتيابه بالمهمة المكلف بها بوظيفته - مع اجزاة شغلها بطريق النذب او الوكالة وكذلك الفترة الأولى من المادة للسندسة من القرار ذاته التي تنقضى باذخار مدة التبادل في حساب التقاعد والمعاش والكفاة والترنيع والترقية واستحقاق المعلاوة والانتدبة ^m

ثانيا : ان شغل الوظيفة كما يكون بطريق النقل على نحو ما تنعيه وزارة الخزانة فانه يتم أيضا بطريق النذب أو الاعارة ، ومن ثم فلا وجه للاستناد الى ما جاء بالذكر الايضاحية للقرار الجمهوري في هذا الصدد من ان قيام الموظف بالمهمة في الاقليم الاخر غير التابع له هو في حقيقة شغل الوظيفة التي سيلوم باعبائها ، على أن هذه العبارة انها وردت بالذكر تعريرا لتنجح الموظف راتب الوظيفة التي سيشتغلها وتوابعه ويتماته اخذا بقاعدة الاجر نظير العمل ، وذلك على قرار نظام الاعارة .

ثالثا : ان مدة نذب الموظف لاداء مهمة في احد الاقليمين قد تجاوزت ستة اشهر وليس تمت مائة قانوني يحول دون ذلك ماذا طبق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ دون القرار الجمهوري في هذه الحالة وتقتصر راتب بدل السفر عند انتهاء الستة الاشهر الأولى وهي الحد الأقصى للبدلة التي يستحق عنها الموظف هذا الراتب وذلك دون تعويضه عما تتقاضيه اقلته في الاقليم الاخر من نفقات اقلالية رأي المشرع ضرورة تعويضه عنها ، فأسس تحقيقا لهذا الغرض القرار الجمهوري رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ مضمنا القواعد المالية المتعلقة بالموظفين على مقتضاها متى استطلبت فترة المهمة التي عهد اليهم اذ بها في الاقليم الآخر .

رابعا : ان المعيار الزمني المشار اليه للترقية بين مجالي أعمال القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ هو ذات المعيار الذي اتخذ به المشرع في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن علاوة الاقليم وبذلك السفر لامرأ القوان المستطحة عند تبادلهم وانتقالهم من اقليم الى الاخر

في الجمهورية العربية المتحدة على نحو ما اشارت اليه اللجنة الاولى فنصلا
في اسباب فتواها في الموضوع .

ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق
مضى كانت مدة النوب من أحد الاقليمين لاداء مهمته في الاقليم الاخر
لا تجاوز ستة شهور فان تجاوزت المدة هذا الحد تعين تطبيق القرار رقم
٢٧ لسنة ١٩٥٨ .

(تمتوى ٢٧ في ١٩٦٠/٢/٥)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المستند :

نظام تبادل الموظفين بين اقليمى الجمهورية - الاقليم الذى يتحمل
بدل السفر عند التنب بمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ - هو الذى
يتنوب للعمل به .

ملخص الفتوى :

أن الاقليل العام في تعيين الجهة التى تؤدي راتب بدل السفر الذى
يستحقه الموظف عند تنبه تطبيقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ يقتضى بأن
الاجر يقابل العمل وقد اشارت المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى رقم
٢٧ لسنة ١٩٥٨ الى هذا الاصل منى اقتضت حاجة العمل بأحد الاقليمين
الاستعانة بموظفين ذوي خبرة من الاقليم الاخر التزم الاقليم الاول اداء راتب
بدل السفر الذى يستحقه الموظف في هذه الحالة وذلك دون امتداد بما اذا كان
القيام بالمهمة في الاقليم الاخر تم بناء على طلب هذا الاقليم ام أنه تم دون
طلب منه ما دامت حاجة العمل هي التى اقتضت - وقد التزم المخرج هذا
الاصل .

أولا : في المادة الخامسة من القرار الجمهورى المشار اليه التى تلتى
على فتاى الاقليم الذى تؤدي له الخدمات النفقات الاخرى عدا الراتب

الأصلى ومبرونات الانتقال وسلسلة المشار اليه في المادة الرابعة من القرار — وغنى من البيان أن راتب بدل السفر يدخل في ضمن تلك النفقات الأخرى المتقدم ذكرها كما يدخل في ضمنها راتب الوظيفة التي يقوم الموظف بأعبائها في الإقليم الآخر وتوابعه ومتمناته .

وثانيا : في المادة ١٥ من لائحة بدل السفر ونصها « تتحمل لوزارات والمصالح التي اذنت الجمهورية لصالحها نفقات بدل السفر » .

(بتوى ٣٣٧ في ١٥/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

تمويضات الانتقال بين الإقليمين المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ استحقاق المستشار المساعد قبله البديل المقررة للمسير العام ومن في حكمه .

مأخذ الفتوى :

نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن توحيد نفقات بدل السفر (تمويضات الانتقال) للموظفين المدنيين عند انتقالهم من إقليم لآخر على أن « يصرف بدل السفر للموظفين داخل الجمهورية العربية المتحدة عند الانتقال من إقليم لآخر للقيام بأعمال يكلّفون بها على النحو الآتي : (الجدول) » .

ويستدل من هذا النص ، أن المشرع التزم في تقدير نفقات بدل السفر بمعايير أولها : معيار الوظيفة وقد حدد به وظائف معينة هي وظائف « نواب الوزراء » فما فوق ومن في حكمهم . ووظائف مديري المصوم « فما فوق ومن في حكمهم ، وثانيها : معيار « المرتب » وقد حدد به نفقات البديل بالنسبة إلى ما عدا الوظائف السابقة .

يؤيد هذا النظر أن جدول تحديد نفقات بدل السفر قد صدر بعبارة

يُبين من مقارنة الراتب المقرر للمستشار المساعد بالراتب المحدد لدرجة مدير عام، أن الوظيفة الأولى تبدأ بمربوط مقداره ٩٠٠ جنيه سنوياً وتنتهى بمربوط مقداره ١٣٠٠ جنيه سنوياً ومقدار علاقتها الدورية ٨٤ جنيه كل سنتين . وأن درجة مدير عام تبدأ براتب مقداره ١٢٠٠ جنيه سنوياً وتنتهى براتب مقداره ١٣٠٠ جنيه ومتوسط راتبها ١٢٥٠ جنيه وعلاقتها الدورية ١٠٠ جنيه بعد سنتين أما الدرجة السابقة على درجة مدير عام وهى الدرجة الأولى فإن بداية راتبها ٩٦٠ جنيه ونهايتها ١٢٤٠ جنيه وعلاقتها الدورية ستون جنيه كل سنتين ويخلص من ذلك أن درجة مدير عام تتفق مع درجة « المستشار المساعد » فى نهاية الراتب ، أما متوسط راتبها وعلاقتها الدورية فهما وأن كانا أقل من متوسط راتب درجة مدير عام وعلاقتها الدورية إلا أنها يزيدان على متوسط راتب الدرجة الأولى وعلاقتها الدورية مما يرجح اعتبار درجة المستشار المساعد فى حكم درجة « مدير عام » فى تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ السالف الذكر وذلك دون اعتداد فى هذا الصدد بالراتب الفعلى الذى يتقاضاه « المستشار المساعد » ذلك أن الراتب يتدرج ويتحدد بموابل بعيدة من مركز الوظيفة ونسبتها مما يستتبع اختلافها فى المعاملة بين شاغلى الوظيفة الواحدة مع أن مركز الوظيفة متحد لم يتغير يؤيد هذا النظر أن المشرع سوى فى المعاملة بين وظيفة مدير عام وموظفى المرتبتين الأولى والممتازة فى الإقليم الشمالى مع أن المرتبة الأولى تبدأ براتب شهرى مقطوع مقداره ٨٥٠ ليرة وهو يعادل بالنقد المصرى ٤٠٠ مليم و ٩٤ جنيه ، وهذا المبلغ يقل عن بداية مربوط درجة « مدير عام » .

بعد انتهى الراى الى أن درجة المستشار المساعد بمجلس الدولة وبإدارة قضايا الحكومة ، تعتبر فى تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى حكم درجة « مدير عام » ، ومن ثم يستحق المستشار المساعد عند انتقاله الى الإقليم الشمالى بدل سفر مقداره ٧٠ ليرة عن الليلة الواحدة .

(. اغتوى ٢٨٢ فى ١٩٦٤/٥/١)

المبحث الرابع عشر

بندل سيارة

قاعدة رقم (٢٢٨)

البنود :

١ - بطل عدم استخدام السيارات الحكومية - مناطق استحقاق مديري الهيئات العامة البطل التقدي الثابت مقبول عدم استخدام السيارات الحكومية طبقا للقواعد التي اقترتها اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٦ هو أن يكونوا من شافلى وظائف مديرو عموم تلك الهيئات بحيث يتحقق لشاغل الوظيفة سلطة الإشراف والرقابة بالنسبة لجميع إدارات الهيئة وأقسامها ويصدق في حقه وصف مدير الهيئة العامة - عدم اهلية المديرين المشرفين على قطاعات الهيئة المصرية العامة للمساحة لهذا البطل - أساس ذلك أن القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم لم يتضمن تعيين أى منهم مديرا عاما للهيئة وإنما اقتصر على تعيين كل منهم مديرا للهيئة في نطاق قطاع معين من قطاعات العمل بها .

ملخص الفتوى :

أن مجلس الوزراء وافق بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٦ على مبدأ تبليك السيارات للأفراد المخصصة لهم من تتطلب طبيعة أعمال وظائفهم المرور داخل المدن ، وبتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ أقرت اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة تنفيذا للقرار المشار إليه القواعد الآتية .

أولا : (١) الأفراد الذين ينطبق عليهم هذا القرار من يشغلون الوظائف الآتية بصفة أساسية .

١ - من هم في درجة نائب وزير .

٢ — من هم في الدرجة المختارة .

٣ — رؤساء ومديرو الهيئات العامة . . .

ونص البند الرابع من هذه القواعد على أن يمنح مقابل استخدام سيارة بدل نقدي ثابت مقداره عشرون جنيهاً ويطبق هذا المبدأ على جميع الخوذة عنهم بالبند أولاً سواء من وافق منهم على تلك السيارة أو لم يوافق .

ويتضح من هذه الأحكام أن منط استحقاق مديرو الهيئات العامة البذل النقدي الثابت المنصوص عليه في القواعد المشار إليها ، هو أن يكونوا من شاعلى وظائف مديري عموم تلك الهيئات ، بحيث يتحقق الشاغل الوظيفية سلطة الاشراف والرقابة بالنسبة لجميع إدارات الهيئة وانتمائها ويصدق في حقه وصف مدير الهيئة العامة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧٢ بتعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة وبعض العاملين بها ، وأنه نص في مادته الثانية على أن يقرر كلا من السنادة الموضحة أسماؤهم بعد في الوظيفية المعنية قرين اسمه من فئة مدير عشان ١٢٠٠ — ١٨٠٠ بالهيئة المصرية العامة للمساحة .

١ — السيد المهندس — مديراً للهيئة لشئون المساحة الطبوغرافية والرسم والطباعة .

٢ — السيد المهندس — مديراً للهيئة لشئون المساحة التفصيلية والمشروعات .

٣ — السيد المهندس — مديراً للهيئة لشئون المساحة الحديثة ونزع الملكية .

٤ — السيد المهندس — مديراً للهيئة لشئون المالية والإدارية .

ومن حيث ان القرار المشار اليه لم يتضمن تعيين أى من هؤلاء مديرا عاما للهيئة في منحهم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٦ والقواعد العسادية تنفيذا له على النحو الموضح آنفا ، وغاية الامر فقد اقتصر على تعيين كل منهم مديرا للهيئة فى نطاق قطاع معين من قطاعات العمل بها . ومن ثم فانه لا يتوافر لهم سند استحقاقهم للبدل النقدي الثابت المنصوص عليه فى هذا القرار .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية المديرين المشرفين على قطاعات الهيئة المصرية العامة للمساحة البدل النقدي الثابت مقابل عدم استخدام السيارات الحكومية .

(لفتوى ٩٨٩ فى ٢١/٤/١٩٧٤)

الفصل الخامس عشر

بذل عدوى

قاعدة رقم (٣٢٩)

المجلس :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ في شأن منح بسذل العدوى - ايضاه على سبيل الحصر الجهات التي يمنح من يعملون بها مرتب العدوى وهي مستشفيات الحيات والجذام والامراض الصدرية .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ في شأن منح بدل العدوى يخول منح هذا البذل للوظفين والمستفيدين والخداسة الذين يعملون في جهات معينة وردت في القرار على سبيل الحصر ، وهي مستشفيات الحيات والجذام والامراض الصدرية .

ولما كان المسمى لا يعمل بأحدى المستشفيات الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء المشار اليه آنفا فهو لا يستحق بدل العدوى بالتطبيق لهذا القرار .

(طعن ١٤٠٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المجلس :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ بتقرير بدل عدوى الأطباء ووظفي مستشفى الحيات والامراض الصدرية بغقات مختلفة وفقا لكل درجة حتى الدرجة السادسة التي تقرر اشغالها بسدلا تحدره

ثلاثة جنبهات — خلو ذلك القرار من تحديد فئة البذل للعاملين من غير الإطباء لأنهم في درجة أعلى من الدرجة السادسة لا يعنى حرمانهم من صرف هذا البذل — أحقيتهم في صرف البذل بالفئة المقررة للدرجة الأدنى وهى الدرجة السادسة — عدم جواز تخفيض فئة البذل استنادا الى تعليمات صادرة عن وكيل وزارة المالية بمناسبة تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٣٩/٣٨ نظرا لصدور هذه التعليمات عن سلطة أدنى من السلطة التى قررت هذا البذل وهى مجلس الوزراء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان القرار الإدارى — حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على متلقى الخزائنة فلا يتولد اثره حالا ومباشرا الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك لوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذ القرار لمواجهة هذه الاعتمادات ولكن تبين من استقرأ قرارات مجلس الوزراء المتعاقبة بمنح مرتب مدوى أنها لم تعلق نفاذها على منح الاعتماد المالى اللازم لذلك وإنما قضت بخصم هذه المرتبات على الوفورات الى أن يتسنى ادراجها فى الميزانية فقصت أن يكون حق نوى الشأن منجزا يستوفيه متى قام بوجبه ولذلك دبرت هذه القرارات المصرف التالى المؤقت لذلك وهو وفورات المرتبات الى أن تدرج الاعتمادات ، المالية اللازمة فى الميزانية وهو ما يؤكد اعتبار هذا الحق منجزا واجب الاداء حالا غير موقوف على فتح الاعتماد ، بل يستوفى من الوفورات أن لم تدرج الاعتمادات وينبنى على ذلك من جهة أخرى أنه اذا لم تكف الاعتمادات المدرجة لاداء هذه المرتبات خلال السنة المالية فيرجع الى وفورات المرتبات لتغطية الفرق إما اذا لم تكف وفورات المرتبات فى حالة عدم الرأج اعتمادات او لم تكف الاعتمادات المدرجة مع وفورات المرتبات لمواجهة المرتبات المستحقة كاملة فلا مفر عندئذ من ضغط هذه المستحقات والنزول بها نسبيا الى الحد الذى تسمح به موارد الميزانية على النحو المتقدم ، ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٣٦/٧/١٨ قد حدد فئة مرتب بدل العدوى لشاغلى الدرجة السادسة بثلاثة جنبهات شهريا وقد درجت الجهة الادارية على صرفه بواقع هذه الفئة ثم قبلت بتخفيضه الى جنبهين شهريا بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء المشار اليه على أساس كتاب وكيل وزارة المالية الصادر فى اكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وأذ كان هذا الكتاب صادرا من سلطة أدنى من مجلس الوزراء الذى قرر مناشئ هذا

البذل فلا يصلح سنداً لتخفيض هذا البذل ، وليس صحيحاً ما ذكرته الجهة الإدارية من أن كتاب وزارة المالية المشار إليه قد صدر بتنفيذ الميزانية التي تضمنت تخفيض غلات هذا البذل حيث أنه يبين من الاطلاع على ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٩/٣٨ أن اعتماد بدل العدوى للمعاملين بمستشفيات الأبراش الصخرية قد ورد بالزيادة على اعتماد السنة المالية السابقة ودون تخفيض لغلات هذا البذل .

ومن حيث أنه لا وجه لما تذهب إليه الحكومة من عدم استحقاق المدعى مرتب بدل العدوى من تاريخ ترقيته للدرجة الخامسة بمقتضى أن مجلس الوزراء وقد خلا من تحديد فئة المرتب لمن هم في درجة أعلى من الدرجة السادسة من غير الاطباء ، بما يستفاد منه أنه لم يقصد منع هذه الطائفة من المواطنين تالزرتب المذكور — لا وجه لذلك ، إذ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ قد جاء فيه أن مرتبات العدوى ، تمنح لجميع الموظفين والمستخدمين والاطباء وغيرهم . وظاهر من صريح هذا النص أنه عزم صرف مرتب بدل العدوى لجميع هؤلاء الموظفين والمستخدمين دون تحديد درجة معينة للحكمة التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعاً لخطر العدوى ، فأصبح لهم بذلك أصل حق ثابت في هذا المرتب لا نسيل إلى منعه عليهم بحجة أنهم في الدرجة الخامسة ، إذ لا يتصور — مع إطلاق النص — أن يكون القرار قد قصد إلى حرمانهم من هذا المرتب ، مما دام الصرف كان لموجب معين توافر فيهم كما توافر في باقي زملائهم من الدرجات الأدنى وأنه. ولكن كان قرار مجلس الوزراء المشار إليه لم يحدد فئة «مرتب موظفي الدرجة الخامسة فما فوق من غير الاطباء» إلا أنه وقد ثبت حقيقة هذا المرتب فلا منوغة من منحهم المرتب بالتقدير المتعين ، أي بفئة الدرجة الأدنى ، وهي فئة الدرجة السادسة ، بمراعاة الصالح للخزانة عند القموض أو الشك أو السكوت .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى احتية المدعى في مرتب بدل عدوى من ١٩٥٥/١٠/١٠ بواقع ثلاثة جنيهات شهرياً بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ فيكون قد أصاب الحق في النتيجة التي انتهى إليها ، ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانسون متعيناً رفضه والزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .
والزمت الجهة الادارية مصروفات الطعن ..
(طعن ١٢٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٨/٩/٢١ في شأن صرف بدل مسدوى
لموظفي المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث - ايراده على تسهيل
الحصر الوظائف التي تقرر منح شغلها برتب العتوى - عدم انصراف
اثره الى من عداهم .

ملخص الحكم :

في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٢٨ رفعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس
الوزراء في شأن صرف بدل عدوى لموظفي المعامل الرئيسية والاقليمية
ومعهد الابحاث ورد بها ما يأتي :

« يصرف لأطباء وموظفي مستشفيات الحيات والجذام والأمراض
الصديرية بدل عدوى تختلف فئاته باختلاف الدرجات ، وقد حدها قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٣٦ كـ . يلى :

٦- ج في السنة للأطباء ، ٣٦ ج في السنة لموظفي الدرجة السادسة ،
٢٤ ج في السنة لموظفي الدرجة السابعة ، ١٢ ج للممرضات والمولدات
من الدرجة الثامنة ، ٩ ج للخدمة المسيرة . وقد جاء في كتاب وزارة الصحة
المعمورة تاريخه ٢٧ من مارس سنة ١٩٣٨ أن المعامل الرئيسية والاقليمية
ومعهد الابحاث التي تقوم بفحص عينات الأمراض التي تزد لها من
بختلف جهات القطر ، من بينها الأمراض المعدية كالأطاعون والحصيات
المجنوعة والدفتريا والدرن وداء الكلب .. الخ :

وبما ان موظفيهم ومستخدمو هذه الوحدات يتداولون تلك العينات ،
نهم بحكم وظائفهم معرضون لخطر العدوى ، شأنهم شأن زملائهم الذين

يقومون بعلاج تلك الأمراض ، لذلك توصي الوزارة على معاملتهم معاملة زملائهم ومنحهم مرتب العنوى بواقع الفئات التى اقراها مجلس الوزراء فى ١٨ من بولية سنة ١٩٣٦ ، وفيما يلى بيان الوظائف التى توصي الوزارة بمنح شاغليها مرتب العنوى :

- ١ - مدير المعامل .
- ٢ - وكيل المعامل .
- ٣ - مدير معهد ومستشفى الكلب .
- ٤ - البكتريولوجيون بالمعامل الرئيسية والاقليمية ومستشفى الكلب
والاطباء الذين يقومون بالاعمال البكتريولوجية .
- ٥ - الطبيب البيطرى بالمعامل .
- ٦ - الاخصائيون بمعهد الابحاث .
- ٧ - البكتريولوجيون بمعهد الابحاث .
- ٨ - اطباء معهد الابحاث .
- ٩ - محضران من الدرجة الثالثة بالمعامل .
- ١٠ - الموظفون والمستخدمون ١٠٧١ " " اهل ومستشفى
الكلب .
- ١١ - مساعداو المتعامل (القسم البكتريولوجى) بالمعامل الرئيسية
والاقليمية ومستشفى الكلب .

وستخصص هذه المرتبات على الوقورات التى ان يقسمنى
ايراجها فى الميزانية ، واللجنة المالية ترى الموافقة على طلب
وزارة الصحة العمومية على ان يكون صرف هذه المرتبات من تاريخ قرار
مجلس الوزراء بدون اثر رجعى ، واللجنة تشرف برفع رايها الى مجلس
الوزراء لاقراءه . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ من
سبتمبر سنة ١٩٣٨ على رأى اللجنة المبين فى هذه المذكرة . والبلدية وزارة
المالية بهذا القرار . ولما كان القرار المشار اليه قد صدر فى شكل شاغلي
وظائف معينة او بمعامل ومستشفيات معينة وردت بالقرار على مسيل
الحصر ، ومن ثم فهو مقصور على من عناهم ، ولا ينصرف اثنه الى من
عداهم ممن يشغلون وظائف او بمعامل او مستشفيات اخرى غير الواردة

فيه ، وأذ كان المدعى يشغل وظيفة تساعد معمل مستشفى الإنكسوتوما
رقم ٥ التابع لمصلحة بحوث الأمراض المنوطنة ومكافحتها ، وهي وظيفة لم
يشملها قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ سالف الذكر ، فإنه لا يفيد من القرار
المذكور .

(طعن ٦١٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

نطاق صرف بدل العدوى للموظفين والمستفيدين الكتابيين والإداريين
بالمعامل وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/٩/١٩٢٨ - هو
التعرض لخطر العدوى بقطع النظر عن الدرجة المالية التي يشغلها الموظف
أو المستفيد - منازعة الوزارة للمدعى حول تاريخ استحقاقه للدرجة الثامنة
اعترافاً بعد ذلك بأحقاقه في هذه الدرجة - هذا الاعتراف لا يعتبر قاطعاً
لسريان مدة تقادم بدل العدوى .

ملخص الحكم :

أنه لا اعتداد بما أثاره المدعى وسأنته فيه هيئة مدوحي الدولة
لدى هذه المحكمة من أن اعتراف الجهة الإدارية في ٥ من إبريل سنة ١٩٥٢
بأحقاقه في الدرجة الثامنة يعتبر قاطعاً لسريان مدة التقادم في حقه ، ذلك
أن هذا القول مردود بأن النطاق في صرف بدل العدوى للموظفين والمستفيدين
الكتابيين والإداريين بالمعامل وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من
سبتمبر سنة ١٩٢٨ هو التعرض لخطر العدوى بسبب أداء أعمال الوظيفة
التي تعرض لهذا الخطر بقطع النظر عن الدرجة المالية التي يشغلها الموظف
أو المستفيد والتي لا تتخذ في الاعتبار إلا عند البحث في تعيين فئة البديل
التي تصرف على أساسها فحسب . ومن ثم فإن المنازعة التي دارت بين المدعى
والوزارة المدعى فيها حول تاريخ استحقاقه للدرجة الثامنة لم تكن مسلى
هذا النحو لتحول دون مطالبة المدعى بحقه في مرتب بدل العدوى واستمساكة
بإثباته إليه خاصة وأن الجهة الإدارية قد أفصحت عن أن السبب في عدم
تقديمه عليه بالعمل في الجهات الواردة بقرار مجلس

الوزراء سلف الذکر ، والى عدم کفاية الاعتمادات المالية وهو ما طرحته المحكمة الادارية بحکمها المطعون فيه .

(طعن ٢٧٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٤)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

وظيفة مساعد معمل بمعهد الابحاث — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٧/١٨ و ٢٩٣٦/٩/٢١ في شأن صرف بدل عدوى لوظفئ المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث — حصرها على الوظائف والمعامل والمستشفيات المقررة لهذا البند (٢١) وليس من بينها وظيفة مساعدي معمل بمعهد الابحاث — اثر ذلك في عدم استحقاق التساقط هذه الوظيفة للبند المذكور — لا يغير من ذلك كلف وزارة المالية رقم ٢٢ — ٦٧/٣٧ م في ١٥/٤/١٩٤٧ بمنحهم هذا البند ، وادراج مبالغ اوائجهته في قانون ربط الميزانية .

ملخص الحكم :

في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٨ رفعت اللجنة المالية مذكرة مجلس الوزراء في شأن صرف بدل عدوى لوظفئ المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الابحاث ورد بها ما يلي :

« يصرف لاطباء وموظفئ مستشفيات الخبيات والجذام والامراض سدرية بدل عدوى تختلف مئاته باختلاف الدرجات ، وقد جدد هذا قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ كما يلي :

(١) راجع حكم المحكمة الصادر في الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٣ ق الصادر بجلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ .

٦٠ جنيتها في السنة للأطباء ، ٣٦ جنيتها في السنة لموظفي الدرجة السادسة ، ٢٤ جنيتها في السنة لموظفي الدرجة السابعة ، ١٢ جنيتها في السنة للممرضات والمولدرات من الدرجة الثامنة ، ٦ جنيتها للخدمـة المسائرة .

وقد جاء في كتاب لوزارة الصحة العمومية تاريخه ٢٧ من مارس سنة ١٩٢٨ أن المعامل الرئيسية والأقليمية ومعهد الأبحاث تقوم بفحص عينات الأمراض التي ترد لها من مختلف جهات القطر ، من بينها الأمراض المعدية كالطامون والحمى المتوتعة والدفتريا والدرن وداء الكلب ... الخ ، ولما كان مرطفو ومستخدمو هذه الوحدات يتداولون تلك العينات فهم بحكم وظائفهم معرضون لخطر العدوى ، شأنهم شأن زملائهم الذين يقومون بمعالجة تلك الأمراض ، لذلك توصى الوزارة بمعالجتهم معاملة زملائهم ، ومنحهم مرتب العدوى بواقع الفئات التي أقرها مجلس الوزراء في ١٨ من دلية سنة ١٩٣٦. وفيما يلي بيان الوظائف التي توصى الوزارة بمنحها عليها مرتب العدوى .

١ - مدير المعامل .

٢ - وكيل المعامل .

٣ - مدير معهد ومستشفى الكلب .

٤ - الدكتور يولوجيون بالمعامل الرئيسية والأقليمية ومستشفى الكلب والأطباء الذين يقومون بالأعمال البكتريولوجية .

٥ - الطبيب البيطرى بالمعامل .

٦ - الاختصاصيون بمعهد الأبحاث .

٧ - البكتريولوجيون بمعهد الأبحاث .

٨ - أطباء معهد الأبحاث .

٩ - محضرائ من الدرجة الثامنة بالمعامل .

١٠ - الموظفون والمستخدمون الإداريون وكتّابيون بالمعامل ومستشفى الكلب .

١١ - بمناعدو المعامل (القسم البكتريولوجى) بالمعامل الرئيسية
والإقليمية ومستشفى الكلب .

وستخصص هذه المرتبات على الوفورات الى ان يتسنى ادراجها فى
الميزانية ، واللجنة المالية ترى الموافقة على طلب وزارة الصحة العمومية
على ان يكون صرف هذه المرتبات من تساريخ قرار مجلس الوزراء
بدون اثر رجعى ، واللجنة تتشرف برفع رأيها الى مجلس الوزراء لآقراره .
وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨
على رأى اللجنة البين فى هذه الفكرة ، وقد أبلغت وزارة المالية
بهذا القرار .

ومن حيث ان القرار المشار اليه قد صدر فى شأن شاغلى وظائف معينة
او بمعامل ومستشفيات معينة وردت بالقرار على سبيل الحصر ، ومن ثم فهو
مقتصر على من عناهم ولا ينصرف اثره الى من عداهم ممن يشغلون وظائف
بمعامل او مستشفيات أخرى غير الواردة فيه ، وهو ما سبق ان قضت به
هذه المحكمة بحكمها الصادر بجلسته ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ فى القضية رقم
٦١ لسنة ٢٠٠٠ القضائية .

ومن حيث انه واضح من استمرار بيان هذه الوظائف المعنية انه
اقتصر فى شأن موظفى معهد الابحاث على الاخصائيين والبكتريولوجيسون
والاطباء (البنود ٦ ، ٧ ، ٨) وحدهم دون غيرهم ، فلم يشمل مساعدى
المعمل (ومنهم المتكلمون بعده) ، وقول المتكلمون ضده بان مساعدى المعمل
بمعهد الابحاث يندرجون تحت البند ١١ الخاص بمساعدى المعامل بالمعامل
الرئيسية زعم بان معهد الابحاث به أحد تلك المعامل الرئيسية ، هذا القول
لا سند له فضلا عن ان الفكرة التى اقترها مجلس الوزراء قد اُعتمدت بمعهد
الابحاث وحده قائمة بذاتها استقلا عن المعامل ، فخصيت وظائفه ببند ثلاثة
هى ٦ ، ٧ ، ٨ واحد هذه البنود وهو البند ٧ كثر فيه البكتريولوجيون
بالمعهد ولوصح ما ذهب اليه المتكلمون ضده لما ورد هذا البند اكتفاء بالنسبة
البند ٤ على البكتريولوجيون بالمعامل الرئيسية .

ومن حيث انه لا اعتداد قانونا بما تضمنه كتاب وزارة المالية رقم ٤٢٤
— ٦٧/٣٧ م ٢ فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٤٧ من موافقتها على صرف مرتب
بدل عدوى لمساعدى المعمل بمعهد الابحاث ، اذ الامر فى ذلك موكول الى

مجلس الوزراء الذى اصدر بشأنه قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨. سلف الذكر قاصرا منح مرتب بدل العدوى على وظائف معينة ليس من بينها وظائف مساعدى الممثل بمعهد الابحاث وما كان يسوغ لوزارة المالية — وهى سلطة ادنى من مجلس الوزراء — أن تعدل من قراره أو تضيف اليه أحكاما جديدة ، ومن ثم فإن توقف وزارة الصحة عن صرف مرتب بدل العدوى الى مساعدى الممثل المذكورين من أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بعد أن استبان لها خطأ التعليمات الصادرة ايها من المالية سنة ١٩٤٧ ، كان تصرفا سلبيا لا شائبة فيه قانونا بل تصرفا واجبا ، كما لا اعتداد قانونا بأن يكون قانون ربط الميزانية قد تضمن ادراج مبالغ لمرتب بدل عدوى لمساعدى الممثل بمعهد الابحاث في السنوات التى انقضت بين موافقة وزارة المالية فى سنة ١٩٤٧ على صرف هذا المرتب لهم وبين وقف هذ الصرف فى سنة ١٩٥٦ ، لا اعتداد بذلك قانونا لأن قانون ربط الميزانية اذ يدرج اعتمادات مالية معينة إنما يضعها تحت تصرف الجهات الادارية المختصة لتتولى الصرف منها فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها أو الواجب الفعل بها دون أن يرتب حقوقا لم ترتبها تلك القوانين واللوائح ولا تجد لها من أحكامها مستندا .

ومن حيث انه على من تضى ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ تضى بأحقية المطعون ضده الذى يشغل وظيفة مساعد بمعهد الابحاث فى مرتب بدل عدوى وفق احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ يكون غير قائم على أساس صحيح قانونا ويتمين الغاؤه ورفض دعوى المطعون ضده مع الزامه بالمصروفات .

(طعن ٢٥٩٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٣٨/٩/٢١ فى شأن صرف بدل العدوى لموظفى المعادل الرئيسية والإقليمية ومعهد الابحاث — مناط صرفه مسبو

التعرض لخطر العدوى بسبب أداء الوظيفة — سريانه على شاغلي الوظائف الواردة به سواء كانوا أصحاء أم منتدبين .

ملخص الحكم :

أن المناطق في صرف مرتب بدل العدوى للموظفين والمستخدمين الكتابيين والإداريين بالمعامل وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، هو التعرض لخطر العدوى بسبب أداء أعمال الوظيفة التي تعرض لهذا الخطر ، يستوى في ذلك أن يقوم بذلك الأعمال أصيل في الوظيفة أو مندوب لها ، ما دام المندوب بحكم ندبه يضطلع بتأدية هذه الأعمال فعلا ، وبوجه التناوب والحكمة حينها إذا كان الإصيل في الوظيفة مندوبا لعمل آخر ، فإنه لا يستحق هذا البديل في مدة ندبه بعيدا عن أعمالها ، ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه الحكومة من عدم استحقاق المدعى مرتب بدل العدوى عن المدة التي كان منتدبا فيها بالمعامل ، بينما كان يصرف خلالها مرتبه من رباط وظيفة من الدرجة السابعة بقسم مستشفيات الأمراض المتوطنة بمقولة أنه كان منتدبا وليس أصيلا في المعامل .

(طعن ٦١١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ في شأن بدل العدوى — تقريره بمنح البديل للموظفين والمستخدمين الإداريين والكتابيين بالمعامل — قصده بهضم هذه المرتبات على الوفورات إلى أن يتسنى إدراجها في الميزانية — حقهم في هذا البديل منجز واجب الأداء حالا — عدم تعاقب نفاذه على فتح الاعتماد اللازم عند عدم كفاية الاعتمادات المدرجة مع الوفورات لا يهيم من ضغط المستحقات والنزول بها نسبيا إلى الحد الذي تسمح به موارد الميزانية .

بإخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه اذا كان القرار الادارى من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، او متى أصبح كذلك بوجود الاعتبار المالي الذي يستلزمه تنفيذ القرار لمواجهة هذه الاعباء ، ولكن يبين من استقراء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٢٨ — الذى قضى بمنح الموظفين والمستخدمين الاداريين والكتابيين بالمعامل بدل عدوى — بحسب نصوصه ونحوه — على هدى مذكرة اللجنة المالية التى وافق عليها — انه لم يعلق نفاذه على فتح الاعتماد المالى اللازم لذلك ، واما قضى « بخصم هذه المرتبات على الوفورات الى ان يتسنى ادراجها فى الميزانية » . فقصده ان يكون حق ذى الشأن منجزا يستوفيه متى قام موجبه ، ولذا دبر القرار المصرف المالى المؤقت لذلك ، وهو وفورات المرتبات الى ان تدرج الاعتمادات اللازمة فى الميزانية ، وهو ما يؤكد اعتبار هذا الحق منجزا واجب الاداء حالا غير موقوف على فتح الاعتماد ، بل يستوفى من الوفورات ان لم تدرج الاعتمادات ، وينبنى على ذلك من جهة اخرى انه اذا لم تكف الاعتمادات المدرجة لاداء هذه المرتبات خلال السنة المالية نرجع الى وفورات المرتبات لتغطية الفرق ، اما اذا لم تكف وفورات المرتبات فى حالة عدم ادراج اعتمادات او لم تكف الاعتمادات المدرجة مع وفورات المرتبات لمواجهة المرتبات المستحقة كاملة ، فلا مفر عنده من ضغط هذه المستحقات والنزول بها نسبيا الى الحد الذى سمح به موارد طائفة على النحو المتعمم .

(طعن ٥١٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٢٨/٩/٢١ بمنح بدل عدوى للموظفين والمستخدمين الاداريين والكتابيين بالمعامل وغيرهم — خالوه من تحديد فئة المرتب لمن هم فى درجة اعلى من الدرجات السادسة من غير الاطباء لا يخل

باستحقاقهم له — منحهم المرتب يكون بالقدر المتيق ، أى بفتة الدرجة الأدنى .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بعدم استحقاق المدعى مرتب بدل العدوى بقوله أنه فى الدرجة الخامسة ، وقد خلا قرار مجلس الوزراء من تحديد فئة المرتب لمن هم فى درجة أعلى من الدرجة السادسة من غير الأطباء ، مما يستفاد منه أنه لم يقصد منح هذه الطائفة من الموظفين المرتب المذكور — لا وجه لذلك إذ أن الفترة العائنة من قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ نصت على منح مرتب بدل العدوى الى «الموظفين والمستخدمين والاداريين والكتابين بالمعامل ومسنفى الكلب » . والفقرة المذكورة — على ما هو ظاهر من صريح نصها — قد عمت صرف مرتب بدل العدوى لجميع هؤلاء الموظفين والمستخدمين دون تحديد درجة معينة ، للحكمة التى قام عليها القرار وهى تعرضهم جميعا لخطر العدوى ، فاصبح لهم بذلك أصل حق ثابت فى هذا المرتب لا سبيل الى منعه منهم بحجة أنهم فى الدرجة الخامسة ، إذ لايتصور — مع إطلاق النص — أن يكون القرار قد قصد الى حرمانهم من هذا المرتب ، بما دام الصرف كان لوجب معين توافر فيهم كما توافر فى باقى زملائهم من الدرجات الأدنى ، وأنه ولئن كان قرار ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ ، الذى حدد فئات مرتب بدل العدوى والذى أشار اليه قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، لم يحدد فئة مرتب موظفى الدرجة الخامسة فما فوقها من غير الأطباء ، إلا أنه وقد ثبت حقهم فى هذا المرتب ، فلا مندوحة من منحهم المرتب بالقدر المتيق ، أى بفتة الدرجة الأدنى ، وهى فئة الدرجة السادسة ، بمرأاة المصالح للخزانة عند المفاوض أو الشك أو انسكوت .

(طعن ٥١٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ في شأن بدل العدوى — نفاذه — غير معلق على فتح اعتماد مالي — خصم تكاليفه من الوفورات الى أن يتم ادراج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية — ادراج هذه الاعتمادات في الميزانية اعتبارا من السنة المالية ١٩٣٩ / ١٩٤٠ — لا محل بعدئذ للخصم به من وفورات الميزانية — وجوب التزام حدود الاعتمادات .

ملخص الحكم :

مجلس الوزراء عندما أصدر قراره في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ بمنح بعض طوائف الموظفين مرتب بدل عدوى لم يعلق نفاذ هذا القرار على فتح الاعتماد المالي اللازم لذلك ، وإنما قصد أن يكون حق ذى الشأن منجزا يستوفيه متى قام موجبه ، ولذلك لجأ الى إجراء عاجل وتدبير مؤقت أملته لضرورة وتذكاء لمواجهة التكاليف المالية المترتبة على نفاذ قراره بأثر فوري ، فتضى بخصم هذه التكاليف من الوفورات الى أن يتم ادراج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية — ومن ثم فانه اذا أدرجت هذه الاعتمادات فعلا في الميزانية اعتبارا من السنة المالية ١٩٣٩ / ١٩٤٠ لا يكون هناك مجال للاستعزاز في اتباع هذا التدبير المؤقت بخصم مرتبات بدل العدوى من وفورات الميزانية لزوال مقتضاه ، بل يصبح من المتعين قانونا التزام حدود هذه الاعتمادات وعدم تجاوز نطاقها بأى حال بوصفها المصرف المالى الوحيد والدائم لمرتبات بدل العدوى المشار اليها .

قاعدة رقم (٣٣٨)

المبدا :

قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ فى شأن مرتبات بدل العدوى — المفاط فى تحديد قيمة البطل هو الفئات المخصصة اننى ارتباتها وزارة المالية وقدرت على اساسها الاعتمادات المالية وصدر بها قانون ربط الميزانية — الكضع بانه ليس لوزارة المالية وهى سلطة اننى ان تخفض فئات بدل العدوى الواردة بقرارى مجلس الوزراء سالفى البيان — مروجود بان التدبير الذى اتخذه الوزارة قد تبناه مجلس الوزراء ذاته عندما اقر مشروع الميزانية متضمنا الاعتمادات المالية المقررة على اساس هذه الفئات المخفضة .

ملخص الحكم :

ان الاعتمادات المالية المخصصة لمرتبات بدل العدوى حسبها وزد بتكديتات وزارة الصحة التى لم يخصصها المدمى باى دليل قد دبرت وفقا لما ارتاته وزارة المالية من تخفيض لبعض فئات هذه المرتبات على النحو المبين بكتابها المؤرخين اكتوبر سنة ١٩٣٨ وابريل سنة ١٩٣٩ اتقى الذكر ، ثم درجت هذه الاعتمادات المالية على الاساس المتقدم بمشروع الميزانية عن السنة المالية ١٩٤٠/١٩٣٩ الذى اقره مجلس الوزراء واستصدر مرسوما طبقا للاوضاع الدستورية القائمة وقتذاك بأحالفته الى البرلمان وصدر به قانون ربط الميزانية وعلى هذا فان الفئات المخصصة لمرتبات بدل العدوى وهى التى قدرت على اساسها الاعتمادات المالية تكون وحدها هى المفاط فى تحديد قية البطل المستحق لخوى الشأن دون اعتداد بها اثاره المدمى واستدده فيه الحكم المطعون فيه ، إذ أنه مهما يكن من امر فى شأن مدى حق وزارة المالية — وهى سلطة اننى من مجلس الوزراء — فى تخفيض بعض فئات مرتبات بدل العدوى عن القدر الوارد بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، فان التدبير الذى اتخذه وزارة المالية فى هذا الخصوص قد تبناه مجلس الوزراء ذاته وامتنقه مجاليا اياها فيه عندما اقر مشروع الميزانية من السنة المالية ١٩٤٠/١٩٣٩ متضمنا الاعتمادات المالية المقررة على اساس هذه الفئات المخفضة التى صدر بها قانون ربط الميزانية .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبسدا :

قرار مجلس الوزراء في ١٨/٧/١٩٣٦ وفي ٢١/٩/١٩٣٨ في شأن منح بدل العدوى - ايراده على سبيل الحصر الوظائف التي تقرر منح شاغليها مرتب العدوى - لا ينصرف ايها الى من عداهم ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلا - نقل الموظف الخارج عن الهيئة الى سلك اليومية اعمالا لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ لا يترتب عليه استحقاقه لبذل العدوى .

ملخص الحكم :

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ صدرا في شأن شاغلى وظائف معينة ليس من بينها وظائف عمال اليومية وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان الاصل ان هذين القرارين قد حددوا الوظائف التي تقرر منح شاغليها مرتب العدوى على سبيل الحصر لا يسوغ ان ينصرف اثرها الى من عداهم ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلا ، ولما كان القراران المشار اليهما قد صدرا في شأن شاغلى وظائف معينة على سبيل الحصر ومن ثم فهما مقصورا الاثر على من عداهم ولا ينصرف اثرها الى من عداهم ممن يشغلون وظائف اخرى غير الواردة فيها ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلا واذا كان المدعى بعد نطقه بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ من سلك الموظفين الخارجيين عن الهيئة الى سلك عمال اليومية وهى وظائف لم يشملها القراران سالبا الذكر فانها لا تفيد منهما ولا حاجة في القول بان القصد من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، حسبما صرحته بذكرته الإيضاحية ، هو تحسين حالة طائفة المستخدمين الخارجيين عن الهيئة باستفادتهم من مزايا النظام القانونى الذى يطبق على عمال اليومية لان هذه الاستفادة تجد جدها العليقى فى التسوية بينهم وبين اقرانهم الخاضعين لاحكام كادر العمال دون ان تجاوزها الى من هم ميزات لم يقررها لهم القانون .

وهؤلاء لا يستحقون بدل عدوى ولو كانوا معرضين لخطرهما فعلا وذلك بالتطبيق لاحكام قرارى مجلس الوزراء سالف الذكر .

(طعن ٥٣٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

لتقدير مدى تعرض كل من المساعدين الفنيين والعمال بكلمية الطب بسبب طبيعة الاعمال المسندة اليهم لخطر العدوى — من اللامعات المتروكة لتقدير الكلية بلا معقب عليها من القضاء بوصفه مسألة فنية مرجعها اليها .

ملخص الحكم :

ان كلية الطب وهى تباشر اختصاصها فى منح بدل العدوى لمستحقيه من المساعدين الفنيين والعمال ، انما تترخص فى تقدير مدى تعرض كل منهم بسبب طبيعة الاعمال المسندة اليه لخطر العدوى — الذى هو مناط استحقاق هذا البديل — وهذا من اللامعات المتروكة لتقدير الكلية بلا معقب عليها ، من القضاء بوصفه مسألة فنية مرجعها اليها ، مادام تقديرها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن ١٧٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٢/١٩ بخضم الزيادة فى إعانة الغلاء من مرتب المتخصص أو التفريغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ — عدم سريانه على مرتب الصناعة وبذل العدوى المقررين لأوظفى مصلحة الطب الترمى .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٥٠ بشأن تعديل فئات اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين ، ان خصم الزيادة في اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر انما يكون من مرتب التخصص او التفرغ او اى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ ، وان مرتب الصناعة وبذل العدوى المتررين لموظفى مصلحة الطب الشرعى لايمثلان في النوع مرتبى التخصص والتفرغ ، لان الاصل في تقرير الاولين هو تأمين الموظفين بسبب طبيعة اعمالهم ضد خطر العدوى او تعويضهم عن الاصلبة بها ، وهى اعتبارات ولا شك تختلف اختلافا جوهريا عن الاعتبارات التى دعت الى تقرير مرتب التخصص او التفرغ او ما يماثلهما . وفضلا عن ذلك فانه يبدو من اتخاذ سنة ١٩٤٥ تاريخا محدد لاعمال خصم الزيادة في اعانة الغلاء - حسبما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ - من المرتبات الاضافية التى قررت منذ السنة المذكورة ، ان مجلس الوزراء كلن قد تسرر بتثبيت اعانة الغلاء للموظفين في غضون سنة ١٩٤٤ ، وتعويضها لبعض طوائف الموظفين عن هذا الاجراء قرر منحهم مرتبات اضافية في صور مختلفة مثل بدل التخصص وبذل التفرغ . لذلك قصد مجلس الوزراء - في قراره الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ بشأن رفع القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء وزيادة فئاتها ، وفق قرار مماثل صادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بخصوص تطبيق قواعد التيسير الخاصة بالمرتبات والعلاوات - ان طوائف الموظفين الذين منحوا منذ سنة ١٩٤٥ مرتبات اضافية ، مثل بدل التخصص وبذل التفرغ ، يخضع من المرتب الاضافى المقرر لهم ما يوازي مقدار الزيادة في اعانة غلاء المعيشة او الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الخاصة بالمرتبات او بالعلاوات وذلك دون الذين كانت مرتباتهم الاضافية مقررة كميديا قبل هذه السنة . ومتى ثبت ذلك وكان بدل الصناعة مقررا للخدمة الخارجيين عن هيئة العمال بمصلحة الطب الشرعى بمقتضى كادس سنة ١٩٣٩ ، حيث نص عليه في جدول الكادس المذكور . وكان بسدل العدوى مقررا لموظفى مصلحة الطب الشرعى

بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ،
وصرف للموظفين عملاً اعتباراً من تاريخ تقريره من اعتماد البند (هـ)
مرتبات من ميزانية المصلحة ، وظل يربط في ميزانيات السنوات المتعاقبة
حتى الآن الاعتماد اللازم لصرف البدلين المذكورين كبدلين من تاريخ اقرارهما ،
فانه من ثم لا يخضع بدل الصناعة وبدل العدوى المقرران لموظفى مصلحة
الطب الشرعى للخصم المقرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى
١٩٥٠/٢/١٩ .

ومما يجب التنبيه اليه أن الموظفين الذين استحقوا بدل الصناعة
أو العدوى منذ سنة ١٩٤٥ وما بعدها بسبب تعيينهم بعد هذا التاريخ ،
لا يخضعون لخصم الزيادة فى اعانة الغلاء من هذه المرتبات ، اعمالا لقاعدة
المساواة بين أفراد الطائفة الواحدة المستفيدة من الحكم المقرر ، لان قرار
مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٢/١٩ تمما يخضع خصم الزيادة فى اعانة
الغلاء المقررة بمقتضاه من المرتبات الاضافية التى قررت لطوائف الموظفين
لاول مرة منذ سنة ١٩٤٥ ، ولاوجه لما يستند اليه ديوان المحاسبة ،
فاسيسا على فتوى الشعبة الداخلية والسياسية بمجلس الدولة ، بمما
قررت من أن المعبرة فى خضوع المرتب الاضافى لخصم الزيادة فى اعانة الغلاء
المقرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٠/٢/١٩ هى بتاريخ
حصووك الموظف عملا على المرتب لابتاريخ تقرير مبدا اعطاء المرتب ، لان
موضوع هذه الفتوى كان خلاصا بمرتب الحرمان من مزاولة المهنة الذى كان
مزمرا للحكيمات المستشفيات الجلدية قبل سنة ١٩٤٥ . وقد عرض هذا
الموضوع على الجمعية العمومية لقسم الرأى وانتهى الرأى الى خضوع
بدل الحرمان للخصم الاوارد فى البند الرابع من قرار مجلس الوزراء ،
وكان سند هذا الرأى انه لم يستدل على وجود مبدا تقرير البديل للحكيمات
قبل سنة ١٩٤٥ . ومؤدى ذلك انه لو كان قد تحقق لقسم الرأى مبسدا
تقرير البديل للحكيمات قبل سنة ١٩٤٥ لما اخضعه للخصم .

(فتوى ٨٢ فى ١٩٥٥/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

حق الموظف المحكوم بإلغاء قرار فصله في راتبه عن مدة الفصل - لا يعود اليه تلقائيا بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها أن الحق المسنحور يقابله واجب هو أداء العمل - استحقاق مرتب بدل العدوى عن المسدة اللاحقة على الفصل - غير جائز .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان من اثر الحكم النهائي الصادر بإلغاء قرار فصل المدعى من الخدمة أن تعد الرتبة الوظيفية وكأنها ما زالت قائمة بينه وبين الجهة الادارية بجميع آثارها ومن هذه الآثار بطبيعة الحال حقه في الراتب ، الا أن الحق المنكور يقابله واجب هو أداء العمل . فإذا كان قد أحيل بين المدعى وبين أدائه العمل بقرار فصل ثبت عدم مشروعيته فإن الامر في هذه النطقة قد يكون محلًا لمطالبة على أساس آخر ان كل شئ وجه حق لذلك وهو ما يخرج عن نطاق الدعوى تراهنه هذا الى أن استحقاق مرتب بدل العدوى في ذاته منوط بالاستئغال فعلا في التعامل والتعرض لخطر العدوى للسدى هو علة منح هذا البديل ، وكلاهما غير متحقق .

(طعن ٢٧٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٤)

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير يسدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها - توقف اثره بخصوص صرف بدل العدوى على صدور قرار وزير الصحة المتخصص عليه في المساعدة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه - الاعتداد بالتاريخ الذي عينه وزير الصحة ، بعد موافقة وزير الخزائنة ، في قراره بداية للصرف وهو

أول يوليو سنة ١٩٦٣ دون الارتداد بهذه البداية إلى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

ملخص الحكم :

انه لو صح ان السلطة التي اصدرت القرار رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ تسالط لذكر قد اتجهت ارادتها في خصوص بدل العدوى إلى مستحقه بحسب النظام الجديد — إلى أن يتولد اثره حالا ومباشرة من تاريخ النشر فانه ما كان ممكنا أن يتولد اثره في هذا الخصوص على هذا الوجه . ذلك أن القرار المشار إليه ، وإن حدد مئات بدل العدوى ونظم أحكام منحه في الحالات المختلفة ، إلا أنه لم يعين الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الأمراض بل فوض وزير الصحة في هذا التعيين — بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة أي أن مستحق بدل العدوى بحسب النظام الجديد لم يكونوا معينين عند نشر القرار المبين آنفا ، ومن ثم فانه ما كان ممكنا أن يتولد اثره ومباشرة عند نشره في خصوص صرف هذا البديل — سواء أكانت ثمة اعتيادات مالية مبرجة في الميزانية كافية للصرف أم لم تكن — مادام المستحقون لبديل العدوى المذكور كانوا غير معينين وقتذاك ، وإنما يتولد اثره — والحالة هذه — متى أصبح ذلك ممكنا وهو ما لا يتحقق إلا عند ما يصدر قرار وزير الصحة بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الأمراض ويتم بذلك تعيين المستحقين لهذا البديل .

وبناء على ما تقدم ولما كان قرار رئيس الجمهورية سالف البيان لم يتولد عنه أثر صرف بدل العدوى حالا ومباشرة من تاريخ نشره ، وإنما تولد هذا الأثر عند صدور قرار وزير الصحة على الوجه المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ، فقد لزم عند صرف بدل العدوى المذكور الإعتداد بالتاريخ الذي عينه وزير الصحة بعد موافقة وزير الخزانة في قراره بداية للصرف ، وهو أول يوليو سنة ١٩٦٣ دون الارتداد بهذه البداية إلى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر وذلك إعمالا للأصل المقرر وهو عدم رجعية القرارات الإدارية .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها — توقف اثره على صدور قرار وزير الصحة المتخصص عليه في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه — الاعتداد بالتاريخ الذي عينه وزير الصحة ، بعد موافقة وزير الخزنة ، في قراره بداية للصرف وهو اول يولية سنة ١٩٦٢ دون الارتداد بهذه البداية الى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ لا يولد اثره حالا وبمباشرة من تاريخ نشره لانه لم يعين الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض لموض وزير الصحة في هذا التعمين بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزنة اى ان مستحقي بدل العدوى بحسب النظام الجديد لم يكونوا معينين عند نشر القرار ومن ثم فانه ما كان ممكنا ان يتولد اثره حالا وبمباشرة منذ نشره في خصوص صرف هذا البديل سواء اكانت ثمة اعتمادات مالية بدرجة في التيزانية كلية للصرفاء لم تكن ويتولد الاثر عند صدور قرار وزير الصحة على الوجه المبين في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ولذلك فقد ازم عند صرف بدل العدوى المذكور الاعتداد بالتاريخ الذي عينه ذلك القرار ، وهو اول يولية سنة ١٩٦٢ دون الارتداد الى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

(طعن ٥٣٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٣)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن منح بدل عدوى ناظ بوزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان

الموظفين ووزارة الخزانة سلطة تحديد الوظائف التي يتعرض شاغلوها للخطر - أثر ذلك : ان التاريخ الذي يتخذ اساسا لتفسير ان احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه هو التاريخ المحدد بقرار وزير الصحة بتحديد هذه الوظائف بعد استكمال شروط اصداره وتوافر الاعتمادات المالية اللازمة لجعل تنفيذه جائزا ومبكما قانونا - لا يغير من ذلك النص في القرار الجمهوري المشار اليه على الممثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

من حيث ان عناصر هذا النزاع تتحصل حسبنا يبين من الأوراق في ان السيد / اقدم الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٢ ق امام المحكمة الادارية لوزارة الصحة طالبا الحكم باستحقاقه لبطل الدعوى المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فقضت المحكمة في ١٥/١١/١٩٦٥ باستحقاق المدعى بطل دعوى بالتطبيق لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والزام وزارة الصحة المعروفات فطمنت الوزارة في الحكم الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦ امام المحكمة الادارية العليا قيده بجدولها برقم ٢٤٢ لسنة ١٢ ق مطالبة الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام رافعها بالمصروفات ومقابل اتماع المحاماة عن الدرجتين واحيل الطعن الى الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الاداري بحيث قيد بجدولها برقم ٧٦٦ لسنة ٥ ق . س : في ١٩٧٩/٢/٧ حكمت المحكمة بقبول الطعن ثم لا ورفضه موضوعا وانقضت قضاها على ان القرار الجمهوري بتقرير بطل الدعوى نص في مادته السابقة على ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر هذا القرار في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وذلك ان نفاذ اية تسوية لا يعلق على توافر الاعتمادات المالية اللازمة ببيزائية ادوية ، كما ان المسألة السابعة من القرار الجمهوري بعد ان قضت بمنح بطل دعوى للتعرض لخطرها ناطت بوزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين بوزارة الخزانة سلطة تحديد الوظائف المعرضة للخطر وعلى ذلك فلن سلطة وزير الصحة تقف عند هذا الحد ولا تتجاوزها عليه فان قيام وزير الصحة بتحديد التاريخ الذي يبدأ منه صرف بطل الدعوى لمستحقيه يعتبر خروجاً على حدود التفويض الممنوح له بمقتضى قرار رئيس الجمهورية

المشار اليه ولا يتوجب بالتالى أية اثر باعتبار انه منوط به فقط تحديد الوظائف المعرض شاغلها لخطر العدوى ويستند هؤلاء حقهم من القرار الجمهورى مباشرة واعتبارا من التاريخ المحدد للعمل بأحكاكه .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ما ورد فى تقرير الطعن وحاصله ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ جعل مناط الاستحقاق ان يكون الموظف او العامل شاغلا لاحدى الوظائف المعرض لخطر العدوى وتحديد هذه الوظائف لا يتأتى الا بصدر قرار من وزير الصحة مستكيلا قبل صدوره اشتراك جهات حددها ، وبدون هذا القرار لا يتحقق احدد شروط منح هذا البديل فلا يمنح البديل الا من تاريخ استكمال شروط منحها بالقرار الصادر من وزير الصحة بتحديد الوظائف المستحقة له .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان التاريخ الذى يتخذ اساسا لسريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى شان منح بدل عدوى ، وهو التاريخ الذى حدد الوظائف التى تستحق هذا البديل والصادر به قرار وزير لصحة بعد استكمال شروط اصداره ، وتوافر الاعتمادات المالية اللازمة لجعل تنفيذ القرار جائزا ومكثا قانونا . وهو فى هذه الدعوى اول يولييه سنة ١٩٦٣ التاريخ المحدد بقرار وزير الصحة فى قراره رقمى ٥٠٨ ، ٧٥٧ لسنة ١٩٦٣ المشتغلين على تحديد الوظائف المعرض لخطر العدوى ولوحيدات الامراض التى يعملون بخدمتها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفنا لحكم القانون حقيقا بالالغاء وتعديل حكم المحكمة الادارية لوزارة الصحة باستحقاق الدعى لبديل العدوى اعتبارا من تاريخ العمل بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ فى ١/٧/١٩٦٣ .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ - نصه على منح بدل
لشاغلي الوظائف المعرضة لخطر العدوى والتي تحدد بقرارات من
وزير الصحة - صدور قرارات من وزير الصحة بتحديد تلك الوظائف
والجهات التي تتبعها - النص في أي قرار من هذه القرارات على وظائف
معينة تابعة لأحدى الجهات لا يفيد منه شاغلوا الوظائف المماثلة في جهة
أخرى .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ قد قضى بمنح بدل
لجميع الوظائف المعرضة لخطر العدوى في مادته الأولى بالفئات المقررة
بهذه المادة . على أن تحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى وكذلك وحدات
الإمراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة
ديوان الأوظلين ووزارة الخزينة .

يبين من تتبع القرارات الصادرة من وزير الصحة في شأن تحديد
الوظائف ووحدات الإمراض المعرض شاغلوها لخطر العدوى أنها قد
صدرت على نحو يخصص على وجه التحديد نوع الوظيفة والجهة التي
تتبعها وقد نهجت هذه القرارات في تحديد الجهات التي تتبعها الوظائف على
الافتراق بين الوزارات والأشخاص الاعتبارية كالمحافظات والمدن والقرى . من
ثم فإن النص في أي قرار من القرارات المذكورة على وظائف معينة تابعة
لأحدى الجهات لا يفيد منه سوى شاغلي هذه الوظائف وبالتالي لا يفيد منه
شاغلو الوظائف المماثلة بأية جهة أخرى .

(طعن ١٢ لسنة ١٥ في - جلسة ١٧/١٢/١٩٧٣)

تعليق :

عدل من هذا الرأي بأحكام المحكمة الإدارية العليا بجملة
١٩٧٩/٢/٢٥ وما بعدها .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقرير بدل العدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها تقريره منح هذا البديل للمعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمال وظائفهم على أن يتم تحديد هذه الوظائف بقرار يصدر من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة — صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ بمنح هذا البديل لأعضاء هيئة التدريس والمعينين بالهام الباثولوجيا ، كاريولوجيا والطب الشرعي بكليات الطب بجامعة القاهرة وعين شمس دون أن تذكر به الجامعات الأخرى — بطلان هذا القرار لتجاوز مصدره حدود التفويض الصادر له بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى إياكليات الجهة التي توجد بها — ذكر جامعة القاهرة وعين شمس بالاسمها وإغفال سائر الجامعات الأخرى التي توجد بها كليات للطب يخول القرار التنظيمي الى فردية غير جامعة — اثر ذلك — يجوز لكل ذي شأن أن يطلب القضاء ما شاب هذا التحديد الفردي من إغفال حق ، وأن يطلب أداء هذا الحق ويدعى منه عن طريق الدفع بعدم الاعتداد بتلك الفردية غير المشروعة .

ملخص الحكم :

من حيث أن مراحل منح بدل العدوى في نطاق كليات الطب يبين من تتبعها أن مجلس الوزراء كان قد وافق في ١٩٥٢/٧/٨ على أن يسمح المساعدون الفنيون والممال بكليات طب قصر العينى بدل عدوى ، وطلبت جامعة ابراهيم تطبيقه بكليات طب العباسية ، وكان رأى ديوان الموظفين الذي أيدته اللجنة المالية هو تقييم هذا البديل بالنسبة الى كليات الطب في جميع الجامعات ووافق مجلس الوزراء على ذلك بقراره الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٣ ثم رأى تطبيقه للمادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وضع قواعد شاملة تربط بدل العدوى بالوظيفة التي يتعرض شاغلها لخطر العدوى لا بالموظف ، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة

لخطرها ، ونصت المادة الاولى منه على ان يمنع بدل العدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة أعمال وظلتهم بالفئات الآتية :

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة ، وإصدار وزير الصحة عدة قرارات تحدد تلك الوظائف في الوزارات والمصالح الحكومية ثم في الأشخاص المعانة الاقليمية والمحلية ، واقتصر التحديد بصفة عامة في نطاق الحكومة على تعيين وظيفة مطلقه من مكان وجودها ، كالذى بالقرار رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٦٣ من النص على وظائف أطباء مكتب الصحة وأن أشار الى مكان الوظيفة اذا اقتضى الامر ذكره كوظائف هيئة التدريس بقسم البكتريولوجيا بالمعهد العالى للصحة العامة بالاسكندرية وبينما اقترن تعيين الوظائف في الهيئات العامة بالاشارة الى بعض الجهات التى يتبعها ولم يذكر بعضها الآخر، وتمثل ذلك في كليات الطب، فنص بالقرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ على ان يمنع بدل العدوى لهيئة التدريس والمعيدين بالقسم الباثولوجيا والبكتريولوجيا والطب الشرعى في كليات الطب بجامعة القاهرة وعين شمس ، ولم يذكر القرار سائر الجامعات اذ لم ينف عند مجرد ذكر الجامعات مطلقه واذا كان وزير الصحة انها موزع في تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ، وفقا لما سلف من نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، مما يقتصر على تعيين الوظيفة التى تقتضى شغلها ان يخالط المرضى بالامراض المعدية وتعرضه لخطر عدواها ولا يجاوز هذا التفويض الى تحديد الجهة التى توجد بها الوظيفة، الامر الذى يدخل في بدل الاتالة ونحوه ولا يتعلق في شيء ببذل العدوى ، فان ما تطرق اليه القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه باعتباره قرارا بنظمية عاما في شأن تحديد وظائف كليات الطب المعرضة للعدوى ، من ذكر جامعتى القاهرة وعين شمس بشمسها واغفال سائر الجامعات التى توجد بها كليات للطب، فيه مجاوزة بالقرار التنظيمى الى ائدية غير جامعة تخر القرار في نطاقها باطلا ، ويجوز لكل ذى شأن ان يطلب الفاء بائساب هذا التحديد الفردى من اغفال لحقه ، كما له ان يطلب اداء هذا الحق ويؤدره منه في طريق الدفع بعدم الاعتداد بتلك القربية غير المشروعة واذا ثبت ان الماطعون ضدها تشغل وظيفة في هيئة التدريس بقسم البكتريولوجيا بكلية الطب بجامعة الاسكندرية ، وهى من الوظائف ذات بدل العدوى فيما نص عليه القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ بجامعة القاهرة وعين شمس وان الاعتمادات المالية لبذل العدوى قد توافرت في ميزانية جامعة الاسكندرية

من السنة المالية ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون نيبا انتهى اليه من استحقاق المدعية بدل العدوى قد أصاب صحيح القتاتون ولا وجه لالغائه ، مما يخر الطعن حقيقا بالرفض وتلتزم الادارة المصروفات .

(ا طعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

ملحوظة - في نفس المعنى الطعون أرقام ٩٨٧ لسنة ١٨ ق ، ١٢٧ لسنة ١٩ ق ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ لسنة ٢٠ ق ، ٤٩٧ لسنة ٢١ ق ، ٦١٤ لسنة ٢٢ ق ، ٧١٤ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ .

قاصدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٠/٢٢٥٥ . يمنع بدل عدوى بالقاتات الواردة به للوظائف التي يتعرض شاغلوها لخطرها - ترك تحديد هذه الوظائف الى وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص - سلطة الوزير تقتصر على تعيين الوظيفة التي يتقرر لها البذل دون تحديد الجهة التي يوجد بها هذه الوظيفة - النطاق في استحقاق البذل هو التعرض في الوظيفة لخطر العدوى ايا كان موقعها - اثر ذلك - ان صدور القرار رقم ١٩٦٤/٥٠٦ منضمنا ذكر جامعتي القاهرة وعين شمس دون سائر الجامعات التي توجد بها كليات للطب ويتعرض العاملون بمستشفياتها لخطر العدوى يجمّل القرار في هذه الشان غير مشروع - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ عندما نص في مادته الاولى على ان يمنع بدل عدوى للمرضين لخطرها بسببها طبيمة وظائفهم بالقاتات الآتية : ...

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزائنة - فان هذا النص يكون قد عهد الى القرار الذي يصدره وزير الصحة أمر تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض ، ولا يتضمن هذا التفويض ما يجيز للوزير اجراء ذلك التحديد على اساس مكاني ، بحيث يورد وظائف ووحدات امراض ثم يقصر الامر في استحقاقه ، البذا ، على بعض الوحدات الادارية او هو اقم العمل دون البعض

الأخرى الذى توجد به ذات الوظائف ، فمثل هذا المسلك يشكل خروجاً على مقتضى التفويض ، ومفاوضه للحكم المنصوص عليه فى صدر المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه والذى قرر منح بدل العمدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة وظائفهم ، مما يعنى أن المناط فى استحقاق البديل هو التعرض فى الوظيفة لخطر العدوى إما كان بوقتها ، طالما أنها لوظيفة يتعرض شاغلها لهذا الخطر ، طبقاً لتحديد الوظائف الذى يصدر به قرار الوزير ويتبنى على ذلك أنه إذا صدر هذا القرار محدد وظائف ووجبات الأمراض ، على نحو ما فعل قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، فإن شاغلي هذه الوظائف يستحقون البديل بصرف النظر عن أماكن عملهم ودون أن ينعم استحقاقهم إياه عدم وجود أماكن عملهم فى قرار الوزير ، الذى يتعين تطبيقه فى حدود مهنته من نحو تحديد الوظائف ووجبات الأمراض ، واستطاع هذا التطبيق فيما يجاوز ذلك مما يتصل بتحديد جهات دون أخرى لاستحقاق شاغلي الوظائف التى حددتها للبديل .

ومن حيث أنه لا خلاف فى عناصر النزاع حول أن وظيفة المدعى من الوظائف التى يتعرض شاغلها لخطر العدوى ، ويقف موضع الخلاف عند حد أن وظيفة المدعى فى نطاق جامعة الإسكندرية التى لم ترد فى قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، وفى ضوء ما سلف جلاؤه من أن عدم ورود جهة معينة بين الجهات التى بينها القرار الوزاري لا يحول دون استحقاق البديل فى تلك الجهة لشاغلي الوظائف المعرضة لخطر العدوى والتى حددتها القرار فى جهات أخرى ، ومن ثم فإن المدعى يكون مستحقاً للبديل ولا ينال من استحقاقه له عدم إيراد جامعة الإسكندرية فى صلب ذلك القرار ، هذا فضلاً عما استظهره الحكم المطعون فيه من إجراءات انتهت إلى إقرار وزير الصحة لاندراج تلك الجامعة ضمن الجهات التى ورد ذكرها فى ذلك القرار ، وفقاً للتصديق السالف بيانه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه حين أنهى إلى استحقاق المدعى لبديل العدوى بمراعاة التقادم الخمسى فى صرفه إليه ، يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه خليقاً بالتأييد ويكون الظمن عليه غير قائم على سند صحيح من القانون ، الأمر الذى يتعين معه القضاء برفضه .

انتهت المحكية الى ذات المبدأ في حكيم المصدر : بـجلسة ١٩٨١/٦/٧
في الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٢٥ ق ومن قبل احكلمها بـجلسة ١٩٧٩/٢/٢٥
وقارن الحكم الصادر في الطعن ١٥/٥١٢ ق بـجلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ : بمنع بدل عدوى يسرى على
شاغلى الوظائف الواردة بالقرار الوزارى رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ولو كانوا
تابعين لجهات أو وظائف لم ترد بالقرار الوزارى — العبرة هى بالوظيفية
وليس بمكانها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكية قد جرى على ان قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ عندما نص في المادة الاولى على ان يمنع بدل العدوى
للموظفين المعرضين لخطرها بسبب طبيعة وظائفهم بالفئات الآتية...وتحدد
الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة
بالإتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزائنة
هذا النص يكون قد عهد الى وزير الصحة بقرار يصدره لتحديد الوظائف
التي يتعرض شاغلوها لخطر العدوى ووحدات الامراض ولا يتضمن
هذا التفويض ما يجيز للوزير اجراء ذلك التحديد على أساس مكاتب بحيث
يورد وظائف ووحدات امراض ثم يقتصر الامر في استحقاق البدل على بعض
الوحدات الإدارية أو مواقع العمل دون البعض الآخر الذى توجد به ذات
الوظائف المناظرة لان مثل هذا المسلك يشكل خروجاً على مقتضى التفويض
ومعارضة للحكم المنصوص عليه في صدر المادة الاولى من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه والذي قرر منح بدل العدوى
للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة عملهم مما يعنى ان أصل المناط في استحقاق
البدل هو التعرض أثناء مباحرة أعمال الوظيفة لخطر العدوى ايا كان موقعها

طالما أنها وظيفة يتعرض شاغلها لهذا الخطر طبقا لتحديد الوظائف الذى يصدر به قرار وزير الصحة وينبنى على ذلك انه اذا صدر هذا القرار محددا وظائف ووحدات امراض على نحو ما فعل قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ فلن شاغلي هذه الوظائف يستحقون البديل بصرف النظر عن اماكن عملهم ودون ان يمنع استحقاقهم اياه عدم ذكر اماكن عملهم فى قرار الوزير الذى يضمن تطبيقه فى حدود مهمته نحو تحديد الوظائف ووحدات الامراض (حكم جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨١) .

ويالرجوع الى الكشف اللفظة بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ يبين انما وردت تحت عنوان جامعتى القاهرة وعين شمس عنوانا فرعيا هو « المستشفيات الجامعية » ثم وردت عبارة « العملى بعمال المستشفيات الجامعية » وفى ضوء ما سبق من ان عدم ورود جهة معينة من بين الجهات التى بينها القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون استحقاق البديل فى تلك الجهات لشاغلي الوظائف المعرضة لخطر العدوى والتى حددها القرار فى جهات اخرى .

ولما كان الثابت من الاوراق ان المدعى يشغل وظيفة عامل معقم بعمال بنك الدم بمستشفى الشباطى الجامعى اعتبارا من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وهى وظيفة من الوظائف التى يتعرض شاغلها لخطر العدوى ومن ثم فانه يستحق بدل العدوى بالفئة المقررة لوظيفته طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ وصرف الفروق المالية المستحقة عن السنوات الخمس السابقة على تقديم طلب المساعدة القضائية .

(طعن ١٠٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٦)

ملحوظة — فى نفس الطعن ١٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٦ .

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

بدل عدوى — مخاط استحقاقه الوظيفة وليس مكانها .

ملخص الحكم :

جرى قضاء المحكمة العليا على منح شاغلي الوظائف التي أوردها وزير الصحة في القرارات ٥٠٨ و ٧٥٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ و ٧٣٤ لسنة ١٩٦٥ بتحديد الوظائف ومنح شاغليها بدل عدوى اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٣ كذلك الوظائف المناظرة لها دون اعتداد بتحديد الأماكن التي أوردها تلك القرارات طالما أن طبيعة هذه الوظائف واحدة أي كان مكانها وأن عدم ذكرها بصم القرار بفردية غير جامعة ويجوز بالتالي لكل ذي شأن أن يطلب إلغاء ما شاب هذا التحديد الفردي من اغفال لحقسه وأن يطلب أداء هذا الحقويدرا منعه عن طريق الدفع بعدم الاعتماد بتلك الفردية غير المشروعة ، وعلى مقتضى ذلك فإن القرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ اذ حدد فئات بدل العدوى للوظائف المناظرة لتلك التي صدر بها قرارات وزير الصحة وجعل ميعاد استحقاقها هو ذات التاريخ الذي كان قد حددته وزير الصحة في القرارات الصادرة منه فإن ذلك يعني أن من أنطبقت عليه شرائط القرار الجمهوري ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ يستحق هذا البديل اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٣ بشرط أن تكون الوظيفة التي يشغلها ماثلة لتلك الوظائف التي وردت بقرارات وزير الصحة المشار إليها دون ما حاجة الى صدور قرار مستقل من وزير الصحة المشار إليها دون ما حاجة الى صدور قرار مستقل من وزير الصحة في شأن الوظائف التابعة لهيئة السكك الحديدية اللهم إلا أن تكون هناك وظائف جديدة لم يصل إليها هذا البديل فيلزم لذلك صدور قرار من وزير الصحة بتحديد ما .

(طعن ١١١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقرير بدل عدوى لجميع الوظائف الممرضة لخطرهما قضى بمنح هذا البديل للممرضين لخطورتهم العدوى بسبب طبيعة عملهم وحدد للمهندسين والأطباء والكيميائيين بسدلا مقداره ٦٠ جنيتها مستويا — صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣

بتحديد الوظائف المعروضة لخطر العدوى ومنها وظيفة مفتش سلخ الجلود
— أحقية شأغلي هذه الوظيفة من الحاصلين على دبلوم الدراسات
التكيفية الزراعية العالية في صرف هذا الدبل — أساس ذلك القانون رقم
١٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية الذي قضى باعتبار حامل هذا
المؤهل من المهندسين الزراعيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابة المهن
الزراعية قد نص في المادة ٣ على أن تتألف النقابة من فئتي المهندسين
الزراعيين والمهندسين المساعدين ويعتبر مهندسا زراعيا في حكم
هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات
الجامعات المصرية أو بكالوريوس أحد المعاهد العليا الزراعية أو على
دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة
زراعية تتفق وزارتا المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لإحدى الشهادات
المذكورة بعد أخذ رأى مجلس النقابة وفي ١١/٨/١٩٦٦ عمل بأحكام
القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية ونص في المادة
٣ على أن تتألف النقابة من المهندسين الزراعيين ، والمهندسين الزراعيين
المساعدين الحاصلين على المؤهلات الآتية : أولا : المهندسون الزراعيون وهم
الحاصلون على دبلوم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة — بكالوريوس من إحدى
الجامعات — بكالوريوس الزراعة من أحد المعاهد الزراعية العالية —
بكالوريوس المعهد العالي لشئون القطن بالإسكندرية — دبلوم الدراسات
التكيفية الزراعية العالية — دبلوم الزراعة المتوسطة أو دبلوم الزراعة
الثانوية الذين صدر قرار وزير الزراعة بمنحهم لقب مهندس زراعى —
الحاصلون على المؤهلات المعادلة للشهادات السابقة والتي تتم معادلتها
بالاتفاق بين وزارة الزراعة ووزارة التعليم العالي والتربية والتعليم كل
فيها يخصها وذلك بعد موافقة مجلس النقابة ونص في المادة ٩٣ على
القضاء القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى حصل على دبلوم الزراعة المتوسطة
سنة ١٩٣٨ والتحق بالخفجة من ١٩٤١/٤/٦ ثم حصل على دبلوم الدراسات
الزراعية التكيفية العالية سنة ١٩٤٩ ، ولما كان قانون المعادلات الدرامسية
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد قدر لهذا المؤهل الدرجة السابعة بمرتبة تسعرة

١٠٥٠٠ جنيه شأنه في ذلك شأن دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية والذي يعتبر من المؤهلات العالية (قرار المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٨ سنة ٨ ق الصادر بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣) ولقد ورد دبلوم الدراسات الزراعية التكميلية «العالية» ضمن المؤهلات التي يعتبر حللوها مهندسين زراعيين وفقا لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية ، ومن ثم يتعين اعتبار المدعى مهندسا في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها ولما كان هذا القرار قد نص في المادة ١٠ على أن « يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة عملهم بالفئات الآتية : ٦٠ جنيه سنويا (المهندسين - الأطباء - الكيميائيين) .. وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الأمراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص وبعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة » وقد أصدر وزير الصحة القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٢ بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى وتضمن وظيفة مفتش سلخ الجلود ، ومن ثم يستحق المدعى بدله عدوى بالفئة المقررة للمهندسين ومقدارها خمسة جنيهات شهريا .

(طعن ٢٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها - احقية المعينين بمكافآت شاملة في تقاضي بدل العدوى المقرر بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه بالفئات المقررة لراتبهم المشافلين لدرجات في الوظائف المماثلة متى توافرت فيهم شروط منح هذا البدل - عدم استحقاقهم لهذا البدل اذ كان قد روعي عند تصديق المكافآت للشاملة الممنوحة لهم شمولها لبدل العدوى بالفئات المقررة للمثل وظائفهم من المعينين على درجات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها تنص على أنه « يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة أعمال وظائفهم بالطوائف الإيتية :

٦٠ جنيتها سنويا لموظفي الكادر الفني العالي (أطباء — كيميائيين — مهندسين) .

٢٤ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة السادسة الفنية أو الإدارية أو الكتابية لما فوقها من غير الطوائف السابقة .

١٨ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة السابعة .

١٢ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة الثامنة والتسعة والعمال .

وتحدد الطوائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الأمراض بقرار من وزير الصحة بالتنفيذ بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزنة » .

كما تنص المادة الثانية على أن « يمنح بدل العدوى لشاغل الوظيفة بصفة أصلية أو بالندب أو بالإعارة ولا يمنح في حالة الندب لوظيفة غير مقرر لها هذا البديل ، كما لا يمنح البديل المقرر للوظيفة لأكثر من موظف واحد » .

ومن حيث أنه يبين من هذا القرار أن المشرع قد مهم صرف مرتب بديل العدوى لجميع العاملين المعرضين لخطر العدوى سواء كانوا أصلاً في الوظيفة أو معارين أو منتدبين لها وأياً كانت مدة الطوائف التي ينتهون إليها سواء كانوا أطباء أو كيميائيين أو مهندسين أو كانوا من غير هذه الطوائف ، كما يتضح هذا التعميم من عنوان القرار « لجميع الطوائف المعرضة لخطرها » بسبب طبيعة أعمال وظائفهم . وإذا كان المشرع قد تحدده لفئات بدل العدوى قد غاير في هذه الفئات بحسب الدرجات التي

يشغلها المعرضون لخطرها ولم يشر إلى المكافآت الشاملة تلك لأنه لا يمكن تحديد فئة ثابتة موحدة لبذل العدوى للمعنيين بمكافآت شاملة مع اختلاف مقدار هذه المكافآت ولأن تحديد فئات بدل العدوى لأصحابها يسهل بينهم فئات الدرجات المقابلة لهذه المكافآت والمعادلة لها من حيث الربط المالى، ولا وجه لحرمان هذه الطائفة من الطوائف المعرضة لخطر العدوى من هذا البذل استنادا إلى عدم الإشارة إليهم في القرار وليس مؤدى عدم النص على تحديد فئة البذل بالنسبة لهم حرمتهم منه إذ لا يتصور مع إطلاق نصوص القرار أن يكون القرار قد قصد إلى حرمتهم من هذا المرتب ما دام للصرف كان لوجب معين توفر فيه كما توفر في زملائهم المعنيين على درجات، وللحكمة التي تقوم عليها وهي تعرضهم جميعا لخطر العدوى فأصبح لهم بذلك أصل حق ثابت في هذا المرتب لا سبيل إلى منعه منهم طالما أبك تحديد فئة هذا البذل المنوج لهم .

وقد سبق للمحكمة الإدارية العليا بجلستها المنعقدة في ١٤/٦/١٩٥٨ أن قضت في الطعن رقم ٥١٤ للسنة الثالثة قضائية بمنح بدل العدوى المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/٩/١٩٣٨ لموظفي الدرجة الخامسة بالفئة المقررة لموظفي لدرجة السادسة إذ خلا قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٦ الذي أحال إليه القرار الأول من تحديد فئة البذل بالنسبة لمن هم في درجة أعلى من الدرجة السادسة من غير الإطباق .

إلا أنه إذا كان قد روعي في المكافأة التي منحت لهؤلاء العاملين أنها تشمل بدل العدوى بالفئة المقررة لامثالهم ممن يشغلون نفس وظائفهم فانهم لا يستحقون شيئا ، أما إذا كانت المكافأة المقررة لهم لم يراع فيها هذا البذل بالفئة المقررة لامثالهم فانهم يستحقون البذل كاملا أو بها يكمل الفئة المقررة لامثالهم ممن يشغلون نفس وظائفهم من المعنيين على درجات.

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى احقية المعنيين بمكافأة شاملة في تقاضي بدل العدوى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بالفئات المقررة لامثالهم العاملين لدرجات الوظائف المماثلة حتى توافرت فيه شروط منح هذا البذل إلا إذا كان بدل العدوى بالفئات المقررة

لمثل وظائفهم من المعيّنين على درجات قد روى عند تحديد :لكلفة الشاملة
المنوحة لهم .

(مئوى ٣١٣ فى ٢٢/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

المستفاد من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى
شأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف الممرضة لخطرها انه قسم مستحقى
هذا البديل الى طوائف ثلاثة : الاولى تضم الاطباء والكيميائيين والمهندسين ،
والثانية تنظم الموظفين الفنيين والاداريين - والكتابيين من غير الطوائف
السابقة ، الثالثة تشمل العمال - فئات بدل العدوى بالنسبة للطائفتين
الاولى والثالثة لا تتغير بتغير الدرجة المالية - ربط البديل بالوظيفة التى
يشغلها المستحق له - تطبيق - العاملون الذين كانوا يخضعون لاحكام
كلر العمال وتم نقلهم او ترقيتهم الى درجات مالية طبقا للقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ او القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - يستمر منحهم البديل بالفترة
المقررة لشاغلى الوظائف المالية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠
بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف الممرضة لخطرها تنص على ان
يمنح بدل عدوى للممرضين لخطرها بسبب طبيعة اعمال وظائفهم بالفتاة
الاتية :

جنيته

٦٠ سنويا لموظفى الكادر الفنى العالى (اطباء - كيميائيون - مهندسون

٢٤ سنويا لموظفى الدرجة السابعة الفنية او الادارية او الكتابية فما
تحتها من غير الوظائف السابقة

١٨ سنويا لموظفى الدرجة السابعة .

١٢ سنويا لموظفى الدرجة الثامنة والتسعة والعمال .

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الأمراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة .

وقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الوظائف المعرض شاغلوها لخطر العدوى .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع قسم مستحقى هذا البذل الى طوائف ثلاثة :

الاولى تضم الاطباء والكيميائيين والمهندسين .

والثانية تضم الموظفين الفنيين والاداريين والكتابيين من غير الوظائف السابقة .

والثالثة تشمل العمال .

وقد جعل المشرع فئة هذا البذل ثابتة لا تتغير بتغير الدرجة بالنسبة للطائفتين الاولى والثالثة ، ومن ثم فإن المشرع لم يعمل في تحديد فئات بدل العدوى بالنسبة لهما على الدرجة المالية وانما ربط بين فئة البذل والوظيفة التي يشغلها المستحق للبذل ، وعلى هذا الاساس فإن فئة البذل المستحقة لمن تضمهم احدى هاتين الطائفتين لا تتغير بتغير الدرجة المالية .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم كانوا يخضعون لاحكام كادر العمال ولم تغير وظائفهم التي كانوا يقومون باعمالها وانما تم نقلهم او ترقيةاتهم الى درجات مالية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ للشار اليهما ومن ثم فانه يتعين الاستمرار في منحهم بدل العدوى بالفئة المقررة لشاغلي الوظائف العمالية والتي كانوا يتقاضونها .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملين الذين كانوا خاضعين لاحكام كادر العمال ونقلوا او رتبوا الى درجات ونفا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة - في تعديل فئة بدل العدوى التي يتقاضونها .

(مئوى ٥٤٥ فى ١٣/٧/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٣٥٤)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بمنح بدل عدوى لجميع الطوائف الممرضة لخطرهما - تحديد الوظائف الممرضة لخطر المستوى يكون بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص - صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ باستحقاق مساعد العمل بدل العدوى القرار الجمهورى رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقرار رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ قضى بمنح العاملين بالهيئة المرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمالهم بدل عدوى بالشروط المنصوص عليها بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ - لا يلزم صدور قرار مستقل من وزير الصحة للوظائف المبالة الا اذا كانت وظائف جديدة .

ملخص الحكم :

ان رئيس الجمهورية أصدر القرار رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ بأضمانه مادة جديدة برقم ٤٧ مكررا الى اللائحة التنفيذية للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكن الحيدية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ تقضى بمنح العاملين بالهيئة المرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمال وظائهم بدل عدوى بالشروط المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وذلك بالفئات التى حددها . . ثم نص القرار على أن يعمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٣ ومفاد ذلك أن المشرع اتشأ للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكن الحيدية المرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمالهم حقا فى اقتضاء بدل العدوى بالفئات التى وردت به وبالشروط والاوزاع التى رسمها فى القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ نص في مادته الأولى على أن «يمنح بدل العدوى للمعرضين لخطرهما بسبب طبيعة أعمال وظائفهم ... وحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الأمراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة، وقد صدرت تنفيذا لهذا القرار قرارات وزير الصحة أرقام ٧٥٧٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ و ٧٣٧ لسنة ١٩٦٥ بتحديد تلك الوظائف وقررت منح شاغلها هذا البديل اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على منح شاغلي الوظائف التي أوردها قرار وزير الصحة في القرارات المشار إليها بدل العدوى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣ وكذلك الوظائف المناظرة لها دون اعتداد بتحديد الأماكن التي أوردها تلك القرارات طالما أن طبيعة هذه الوظائف واحدة أيضا كان مكانها ، وإن عدم ذكرها يصم القرار بفردية غير جامعة ويجوز بالتالي لكل ذي شأن أن يطلب إلغاء ما شاب هذا التحديد الفردي من أغفال لحقه وأن يطلب أداء هذا الحق ويدرا منعه عنه عن طريق الدفع بعدم الإعتداد بتلك الفردية غير المشروعة .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فإن القرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ إذ حدد فئات بدل العدوى للوظائف المناظرة لتلك التي صدرت بها قرارات وزير الصحة بل وجعل ميماد الاستحقاق هو ذات التاريخ الذي كان قد حددته وزير الصحة في القرارات الصادرة منه وهو أول يوليو سنة ١٩٦٣ فإن ذلك يعني بأن من انطبقت عليه شرائط القرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ يستحق هذا البديل اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣ بشرط أن تكون الوظيفة التي يشغلها مماثلة لتلك الوظائف التي وردت بقرارات وزير الصحة المشار إليها دون ما حاجة إلى صدور قرار مستقل من وزير الصحة في شأن الوظائف التابعة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اللهم إلا أن تكون هناك وظائف جديدة لم يصل إليها هذا البديل بعد فبإلزام ذلك صدور قرار من وزير الصحة بتحديددها .

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على ملف خدمة المدمى المرفق بالأوراق أنه التحق بخدمة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٩ في وظيفة « مساعد معمل » بالإدارة الطبية التابعة للهيئة وكان شاغلا لهذه الوظيفة وقت العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة

١٩٦٤ وقد وردت ضمن الوظائف التي حددها قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فإنه يستحق بدل العدوى المقرر بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ العمل به في أول يوليو سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه ترتباً على ذلك وأذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المدعى في بدل العدوى من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أو من تاريخ شغل الوظيفة الممرضة لخطر العدوى ليهما أقرب فإن الحكم المطعون فيه يكون عندئذ مصادفاً صحيح حكم القانون مما يغدو الطعن عليه غير قائم على أساس سليم واجب الرفض .

(طعن ١١١٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)

الفصل السادس عشر

بذل عيادة

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

طبقاً للمادتين ٨ ، ١١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتفريغ بدل التفريغ : لأطباء البشريين وأطباء الأسنان يتمين التفريغ بين بدل التفريغ وبذل العيادة أوجود اختلاف جوهري بين أطباء كل الوقت الذين يمنحون بدل تفريغ بسبب شغلهم وظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج وأطباء نصف الوقت الذين ينبغي لشغل وظائف تتطلب التفريغ الكامل مع غلق عياداتهم مع منحهم خلال فترة التذب بثل عيادة - بدل الميزة يستحق طوال مدة التذب بما يؤدي الى عدم استحقاقه في حالة الانقطاع عن مباشرة الأعمال التي تم التذب اليها لاي سبب من الأسباب - بدل العيادة يضم بصفة التوقيت بحيث يدور مع التذب وجوداً وعدمه - هذا البذل لا يندرج ضمن البدلات التي لها صفة الدوام والتي تستحق لأستبقى والمستدعى لو كان يباشر عمله الأصلي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على ما يلي :

أولاً : تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقاً لأحكام المادة السابقة للعاملين بالجهات المنصوص عليها بالفترتين ثانياً وثالثاً من هذه المادة أجازة استثنائية بهرتب أو أجر كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بمرتباتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المادية

والعنوية والمزايا الأخرى بها فيها العلاوات والبدايات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء . وكانت الجمعية العمومية قد انتهت بجلستها المنعقدة في ١٩٦٤/٥/٦ في صدد تفسير تلك المادة إلى أنها تقرر مبدأ علما مفاده احتية العاملين في الحكومة والمؤسسات العامة الذين يستدعون للاحتياط في أن يتقاضوا خلال مدة الاستدعاء كافة البدلات المقررة في وظائفهم الأصلية إما كانت طبيعتها أو أساس منحها ، بشرط أن يكون العامل قد استحق البدل قبل الاستدعاء واستمر الاستحقاق قائما حتى التاريخ الذي استدعى فيه ، ومن المقرر أن المستبقى شأنه شأن المستدعى فيما يختص بالاحتفاظه بالبدلات المشار إليها .

ومن حيث أن المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتوفير بدل التفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان تنص على أن « يمنح جميع الأطباء الشافعين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل التفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا وذلك استثناء من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٧ مايو سنة ١٩٧٠ » .

ويجوز منح هذا البدل بصفة مؤقتة للأطباء نصف الوقت الذين يرغبون في عدم ممارسة المهنة في الخارج وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

وتنص المادة ١١ من هذا القرار على أنه « يجوز نذب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة النذب وفقا للفئات الدالية ، وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص . . . ويجرم الطبيب المنتدب من هذا البدل عند الفناء النذب ويكون له الحق في مزاولة المهنة في الخارج من تاريخ القرار الصادر بالفناء نذبه ، كما يجوز نقله الى وظائف كل الوقت وتسرى عليه في هذه الحالة أحكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة ، ولا يجوز أن يمتد النذب إلا الى نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تمهينها النذب » .

ومن حيث أنه يتعين التفرقة طبقا لهذين النصين بين بدل التفرغ وبدل العيادة سواء من حيث طبيعتهما أو أساس منحهما وذلك لوجسود

اختلاف جوهرى بين أطباء كل الوقت الذين يمنحون بدل تغرق بسبب شغلهم وظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة فى الخارج وأطباء نصف الوقت الذين يتدربون لشغل وظائف تتطلب التغرق الكامل مع غلق عياداتهم وهؤلاء يمنحون خلال فترة نديهم بدل عيادة ، ولقد اشترط القرار الجمهورى المشار اليه ألا تتجاوز مدة نديب الطبيب نصف الوقت لشغل وظيفة كل الوقت نهاية السنة المالية التالية للسنة المالية التى تم فيها النديب ، ومفهوم ذلك أن أطباء نصف الوقت الذين يتدربون لشغل وظائف كل الوقت يستحقون بدل العيادة طوال مدة نديهم ، فإذا انتظمت مباشرتهم للأعمال التى ندبوا لها لا سبب من الأسباب فإنهم لا يستحقون هذا البديل ذلك أن مناط صرف البديل هو استمرار نديهم ومباشرتهم الأعمال التى ندبوا لها والتى تقتضى تغرقهم كل الوقت .

ومن حيث أن الثابت فى خصوص الموضوع المعروف أن مدة نديب الدكتور ليشفل وظيفة كل الوقت بإدارة المعامل انتهت اعتباراً من ١٩٦٩/٦/٣٠ ، ولقد استبقى المذكور بالقوات المسلحة فى ١٩٦٩/٧/١ أى بعد نهاية مدة نديبه فمن ثم فإنه لا يجوز له قانوناً أن يتقاضى خلال مدة الاستبقاء بدل العيادة الذى كان يصرف له فى فترة النديب ، ولا يحتاج على ذلك ببنوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٧١/١٠/١٣ والتى انتهت إلى أن الطبيب المستبقى بالقوات المسلحة يستحق بدل طبيعته العمل وبديل العندوى طوال مدة استبقائه طالما قد توافرت فى شأنه خلال هذه المدة الشروط المقررة قانوناً لمنح هذين البديلين وسواء كان قد تسلم العمل فى وظيفته المدنية قبل استبقائه أم كان قرار تعيينه فى الوظيفة قد صدر أثناء وجوده بالقوات المسلحة وحال الاستبقاء دون تسلمه العمل ، لا يحتاج بالبنوى المتقدمة فى خصوص الموضوع المطروح ذلك أن هذه الفترة إنما صدرت بشأن أحقية المستبقى أو المستدعى فى تقاضى البدلات التى لها صفة الدوام والتى كانت تستحق له لو كان يباشر عمله الإصلى ، ومن المعلوم أن هذه البدلات تغاير فى طبيعتها بدل العيادة الذى يتسم بصفة التوقيت حيث يجوز مع النديب وجوداً وعملاً ، إذ هو لا يصرف لأطباء نصف الوقت إلا طوال مدة نديهم لشغل وظائفهم كل الوقت .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن السيد الدكتور الذى استبقى بالقوات المسلحة باعتباراً من ١٩٦٩/٧/١ لا يستحق بدل عيادة بعد انتهاء نديبه بوظيفة كل الوقت فى ١٩٦٩/٦/٣٠ .
(ملف ٥٦٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٢/٧)

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبحث :

استحقاق الطبيب الذي يشغل وظيفة تقتضى تفرغ شاغلها وتحضيره عليه العمل بالخارج لأجل العيادة - أحقيقته في صرف هذا الجدل عن فترة استبقائه بالمقوات المسلحة - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان استفتاء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان ، وحسب سابقة اقتضاء الجمعية في ٢ نوفمبر ١٩٧٧ أن وظائف الأطباء الخاضعين لنظام موظفي الدولة تسجل : أولهما وظائف أطباء كل الوقت ، وثانيهما وظائف أطباء نصف الوقت . ويشمل القسم الآخر فئات أربع هم من صرح لهم بمزاولة المهنة بالخارج ومن يرغبون في عدم مزاولتها بالخارج ، ومن يندبون لوظائف كل الوقت ، ومن يشغلون وظائف يتمتع من شاغلها بمزاولة المهنة بالخارج .

وقد نصت المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية الصادر إليه على أن يمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا كما نصت المادة ١١ على أن « يجوز نحب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم بمقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة الندب وفقا للفئات التالية ، وتجدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص » .

ومناد ذلك ان المادة ٨ سألته الذكر تتعلق بحال تطبيقها بأطباء القسم الاول شاغلي وظائف كل الوقت ، فيستحقون بدل التفرغ المحدد طبقا لها . بينها يتعلق حكم المادة ١١ بأطباء القسم الثاني شاغلي وظائف نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم العمل كل الوقت وفقا للتحديد الذي يصدره قرار من الوزير المختص ، وهؤلاء دون أطباء القسم الاول يستحقون بدل العيادة المحددة بالمادة ١١ سالفه البيان ، وذلك طوال فترة ندبهم لهذه الوظائف .

وقد صدر تنفيذاً لذلك قرار وزير لصحة رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه باعتبار وظائف الاطباء المقيمين ببعض المعاهد ومنها معهد السمع والكلام مما تقتضى تفرغ شاغلها واستحقاقهم بدل العيادة المنصوص عليه في المادة ١١ من القرار الجمهورى سالف الذكر .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، وحسب الثابت من الوقائع ، أن الطبيب المذكور يشغل وظيفة طبيب مقيم نصف الوقت بمعهد السمع والكلام وهي وظيفة تقتضى تفرغ شاغلها وتحظر عليه العمل بالخارج ، من ثم يتوافر لديه منطابق استحقاقه بدل العيادة المقرر بالمادة ١١ من القرار الجمهورى بسلف الذكر .

ومن حيث ان المادة ٥١ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط ... أجازة استثنائية بهرتب أو أجر كامل » ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات ومكافآت وهوافز الانتاج التى تصرف لأقربائهم فى جهات عملهم الأصلية . . » وقد عمل بهذا الحكم المعدل من تاريخ نشر القانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ فى ٢٣/٨/١٩٧٣ . وجاءت عبارته بصيغة من العموم لا يستفيد منها من مستحقات العامل المستدعى أو المستبقى أى من الحقوق أو المزايا المادية أو المعنوية التى تستحق لأقربائه فى جهة عمله الأصلية ، وسواء كانت دائمة أو مؤقتة ولا وجه للاحتجاج فى هذا الصدد بفتوى الجمعية العمومية الصادرة فى ٧ مارس ١٩٧٣ قبل تعديل المادة ٥١ سلفة الذكر بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ ، انذى قرر توفير قدر اكبر من الحماية للمستدعى أو المستبقى بحيث لا يكون استنقاؤه سببا للاضرار بوضعه الوظيفى أو حرمانه من المزايا والبدلات المقررة له والتي تمنح لزملائه . ومن ثم يستحق الطبيب المعروضة حالته بدل العيادة المقررة بالمادة ١١ من القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ من مدة استنقاؤه بالقوات المسلحة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق الطبيب ... المقيم بمعهد السمع والكلام لبذل العيادة المقرر بالمادة ١١ من قرار رئيس

الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ . وهو يستحق هذا البذل عن فترة استحقاقه بالقبولات المسلحة .

(ملف ٨٦/٤/٨٠١ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

الاطباء بعض الوقت المتديون لوظائف اطباء كل الوقت — استحقاقهم بدل عيادة بشرط ألا يجاوز التذب نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها التذب — ليس ثمة ما يمنع من انتهاء التذب قبل ذلك لأي سبب — اعتبار ندبهم لهذه الوظائف ملفيا بايغالهم في بعثات أو تجاوزات ترأسية ولا يحق لهم تقاضي بدل العيادة انهاءها — لا يغير من ذلك عدم صدور قرار هرجح من جهة الإدارة بالفناء التذب .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بقراره برفع للأطباء البشريين وأطباء الأسنان ينص في المادة الثامنة منه على أن «ينح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضي الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ كامل بواقع ١٨٠ جنيهه سنويا وذلك استثناء من أحكام قرارى مجلس الوزراء الصاخرين في ١٩ فبراير و١٧ مايو ١٩٥٠ » وتنص المادة الحادية عشرة منه على أن « يجوز ندب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع فلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة التذب وفقا للفئات التالية وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص . — ١٨٠ جنيهه سنويا للأطباء من الدرجتين الخامسة والسادسة — ٣٠٠ جنيهه سنويا للأطباء من الدرجة الرابعة — ٣٦٠ جنيهه سنويا للأطباء من الدرجة الثالثة — ٤٨٠ جنيهه للأطباء من الدرجة الثانية وما يطوها . ويحرم الطبيب المنتخب من هذا البذل عند الغاء التذب ويكون له الحق في مزاوله المهنة في الخارج من تاريخ القرار الصادر بالغاء ندبه كما يجوز نقله الى وظائف كل الوقت وتسرى عليه في هذه

الحالة أحكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة ، ولا يجوز أن يمتد النذب إلا الى نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها النذب .»

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٤٠ منه على انه « لا يجوز صرف البدلات المقررة إلا لشاغل الوظيفة المقرر لها البديل » وتنص المادة ٢ من مواد إصدار القانون المذكور على انه « ... وإلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنظيمية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والعمال قبل العمل بهذا القانون سارية نهما لا يتعارض مع أحكامه » .

ومن حيث أن المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المشتمل عليه أجازت نذب الأطباء بعض الوقت للعمل كل الوقت في الوظائف التي تتطلب التفرغ والتي يحددها الوزير المختص بقرار منه مقابل منحهم بدل عيادة واشترطت ألا يجاوز النذب نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها النذب .

ومن حيث أن النذب إجراء مؤقت بطبيعته يترتب عليه رفع ولاية العامل عن وظيفته واستناد وظيفة أخرى اليه ولكن لا تنفصم به علاقة العامل بالجهة المنتدب منها بل تبقى علاقته الوظيفية بها قائمة مدة النذب، وإذا كان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه قد اشترط ألا يجاوز النذب نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها النذب فليس ثمة ما يحول قانونا دون انتهاء النذب قبل ذلك لأي سبب آخر مثل نقل الطبيب بعض الوقت الى إحدى وظائف أطباء كل الوقت . وكذلك اعارته أو إيفاده في بعثة أو إجازة دراسية ، إذ يقترب على أي من هذه الأسباب رفع ولاية الطبيب عن وظيفته المنتدب اليها ، وتصبح شافرة الى أن يصدر قرار جديد يشغلها بأحد طرق الممارسة المحددة قانونا ، والقول بغير ذلك يؤدي الى تفاوت كبير في المعاملة المالية للموظفين في بعثة من أطباء بعض الوقت إذ سيحصل المنتدبون منهم الى وظائف تتطلب التفرغ على بدل العيادة المقررة بينما يحرم غير المنتدبين من بدل العيادة مع أنهم جميعا متساوون في الإيفاد من حيث التفرغ للدراسة من حضرة .

ومن حيث أن الأطباء المتدربين لوظائف أطباء كل الوقت لا يشغلون هذه الوظائف بصفة أصلية وإنما يشغلونها بصفة مؤقتة بطريق الندب ولما كان تدبيرهم لهذه الوظائف يعتبر ملغيا بإيفادهم في بعثات أو إجازات دراسية فمن ثم لا يحق لهم تقاضى بدل العيادة أثناءها ، ذلك أن هذا الندب لا يمكن اعتباره قائما إلا في فترة مباشرتهم العملية لأعباء الوظائف المتدربين إليها فإذا ما انقطعت مباشرتهم لهذه الأعمال بسبب إيفادهم في بعثات أو الترخيص لهم بإجازات دراسية فلا يستحقون بدل العيادة أثناء هذا الإيفاد لأن تدبيرهم اعتبر منتهيا ولا يغير من ذلك عدم صدور قرار صريح من جهة الإدارة بإلغاء الندب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الأطباء بعض الوقت المتدربين لوظائف تتطلب التفرغ لا يستحقون بدل العيادة أثناء إيفادهم في بعثات داخلية أو خارجية .

(فتوى ٢٣٩ في ١٧/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبحث :

عدم احتية أطباء نصف الوقت المتدربين لوظائف كل الوقت في صرف بدل العيادة أثناء قيامهم بإجازة دراسية بمرتبة كامل .

ملخص الفتوى :

يقضى القرار الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٨١ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته بتفريغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان والسدى الخى بصور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٨١ بمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج وهو ما يطلق عليه وظائف كل الوقت بدل تفرغ بالكامل. كما أجاز نعتب لأطباء نصف الوقت إلى وظائف كل الوقت مع غلق عيادتهم مقابل تعويضهم بدل عيادة في فترة الندب على أن يحرم الطبيب المتدرب من هذا البديل عند إلغاء الندب . ويمنح هذا البديل لأطباء نصف الوقت الذين يؤمنون في بعثات

داخلية تقتضى تفرغهم للدراسة وعدم ممارستهم للمهنة خلالها . مما يفيد أن استحقاق اطباء نصف الوقت لبدل العيادة منوط بشغلهم لوظيفة من وظائف كل الوقت وقيامهم بأعبائها فعلا ، فإذا ما انقطعت مباشرتهم لأعمال الوظيفة التي تدبوا إليها لاي سبب من الاسباب فإن هذا التنب لا يعتبر قائما وبالتالي لا يستحق البديل المثار إليه ، وهو ما سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بقارن ١٩٧٣/٣/٧ ولم يخرج المشرع عن هذا الأصل الا بالنسبة لاطباء نصف الوقت الذين يوفدون في بعثة داخلية تقتضى تفرغهم الكامل وعدم ممارستهم المهنة خلالها فقرر منحهم هذا البديل . ومن ثم فإن لاطباء نصف الوقت الذين يمنحون أجازة دراسية بمرتب أثناء ندهم لوظائف كل الوقت لا يستحقون بدل العيادة اعتبارا من تاريخ انقطاعهم عن مباشرة أعمال الوظائف المنتدبين إليها وقيامهم بالإجازة الدراسية طالما ان استحقاقهم هذا البديل منوط بتدبيرهم لوظائف كل الوقت ومباشرتهم اعباء هذه الوظائف معسلا .

ولا يحتاج في هذا الشأن بما ورد بالنسبة لاطباء نصف الوقت الذين يوفدون في بعثة داخلية اذ أنه ورد بصريح النص وقصره على من يوفدون في بعثة داخلية فلا يسرى على من عدائهم ، ولا يجوز التوسع فيه أو التقياس عليه ، ولو أراد المشرع بسط هذا الحكم على من يوفد في بعثات خارجية أو منح أجازات دراسية لما اعوزه النص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لمن يوفد في بعثة داخلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية اطباء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت في صرف بدل العيادة أثناء قيامهم بأجازة دراسية بمرتب كامل .

الفصل السابع عشر

بدل غذاء الحالة (ج)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدا :

بدل الغذاء الحالة (ج) مقرر لتعويض ضباط وجنود الشرطة عما يتكبذونه من نفقات في الظروف الاستثنائية التي تقررها وزارة الداخلية ضرورة استبقائهم بالخدمة مما يضطرهم الى تناول وجباتهم بدرجات خدمتهم - للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث باكاديمية الشرطة الحق في صرف البدل اذا شملهم قرار الاستبقاء .

ملخص الفتوى :

تقرر بدل غذاء الحالة (ج) بقرار مجلس الوزراء الصادر في اول يناير سنة ١٩٤٧ بالموافقة على المذكرة المرفوعة من وزارة الداخلية في هذا الشأن وقد ورد بهذه المذكرة « ... انه تقوم في بعض الاحيان ظروف استثنائية تستلزم استخدام قوات البوليس في المدن الكبرى بصفة خاصة فيحرمون من الراحة ومن الذهاب الى منازلهم لتناول هذه الوجبات في دركات خدمتهم من جيبهم الخاص مما يتعين معه تعويضهم عما يتكبذونه في هذه الخدمات الاستثنائية » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان هذا البدل مقرر لتعويض ضباط وجنود الشرطة عما يتكبذونه من نفقات في الظروف الاستثنائية التي تقررها وزارة الداخلية ضرورة استبقائهم بالخدمة مما يضطرهم الى تناول وجباتهم بدرجات خدمتهم وتقدير الظروف التي تستدعي استبقائهم امر متروك لوزارة الداخلية بما لا معتب عليها في هذا الشأن باعتبارها القائمة على مرئى الامن بالبلاد ، ومن ثم فانه يكون للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا في اكااديمية الشرطة الحق في صرف بدل غذاء اذا رأت السلطة المختصة

استثنائهم في غير ساعات العمل المقررة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تقدرها هذه السلطة .

ومن حيث ان التثبت من الأوراق أن وزارة الداخلية قد اعلنت حالة الطوارئ (الحالة ج) في جميع اجهزتها بما فيها كلية الدراسات العليا والبحوث واستخدام قوات الشرطة في هذه الظروف يشهد كل رجـال الشرطة ايا كانت مواقعهم أو اعمالهم حيث يكونون على استعداد دائم لمواجهة الاحداث ، ومن ثم فان نشاط استحقاق بدلي غذاء (الحالة ج) المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في اول يناير سنة ١٩٢٧ يكون قد توافر بالنسبة للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث باكاديمية الشرطة .

(ملف ٩٢٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١/٧)

الفصل الثامن عشر

بدل ماجستير أو دكتوراه

قاعدة رقم (٢٦٠)

المادة ٢٦٠

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن الزوائد الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها جاء خلوا من نص يقرر التعادل بين دبلومات الدراسات العليا بكلية الحقوق وبين درجة الماجستير - درجة الماجستير بذاتها ليست من الدرجات العلمية التي تعرفها أقسام الدراسات العليا بكلية الحقوق .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو الذي أنشأ لجنة هذه الدبلومات الحق في اقتضاء علاوة الماجستير وذلك من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرف فروق لهم عن الماضي .

واخص الحكم :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها تنص على أن «يمنح موظفو الكادر العالي (الفني والإداري) من الدرجة السادسة إلى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتبا إضافيا بمئة . . » وقد خلا ذلك القرار من نص يقرر التعادل بين كل أو بعض دبلومات الدراسات العليا بكلية الحقوق وبين درجة الماجستير ، كما أنه ليست هناك قرارات صدرت قبل العمل بالقرار المشار إليه تقرر هذا التعادل بل أن درجة الماجستير ذاتها ليست من الدرجات العلمية - التي تعرفها أقسام الدراسات العليا بكلية الحقوق

بجامعات الجمهورية العربية المتحدة أو التي يمنحها للدارسين بها - ولهذا فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ على النحو الذي صدر به في الظروف التي سبقت ولا بدست صدوره لم يكن من شأنه ان يصبح سنداً قانونياً لاستحقاق الراتب الإضافي المقرر فيه للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا من كليات الحقوق ايا كان نوع دبلومات الدراسات العليا التي يحصلون عليها . ويؤكد ما تقدم ويؤيده صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ وقد جاء نص المادة الاولى منه غلى النحو التالي :

« كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل ، أو دبلوم منها تكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » . وقد نصت المادة الثانية منه على انه « يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مع عدم صرف أية فروق عن الماضي » ومن ثم فلا شبه في ان القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو الذي انشأ لجنة الدراسات العليا الحق في اقتضاء علاوة الماجستير وان هذا الحق لم ينشأ لهم من قبل بأية أداة تشريعية وان كان قد انشأ لهم حتهم هذا اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ الا انه - بالنص الصريح الذي لا مجال الى التأويل فيه - لم يتردد مع صرف فروق لهم عن الماضي اى قبل تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ .

.. (طعن ٨٠١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٩/٧) ..

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ على منح الموظفين المحدثين به الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه راتباً

أضافياً — الموظفون الحاصلون على دبلومات الدراسات العليا التي تدرس في سنتين — عدم استحقاقهم للراتب المذكور قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القرار المشار إليه — استفسار ذلك — عدم صدور قرار بمعالجة هذه الدبلومات بالمجستير من سلطة مختصة — لا اختصاص للمجلس الأعلى للجامعات بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ الذي فرض الراتب الإضافي بناء على أحكامه ، في أن يعادل شيئاً من المؤهلات بالمجستير .

«مقتضى الحكم :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة الأولى منه على أن : « يمنح موظفو الكادر العالي (الفنى والإدارى) من الدرجة الخامسة إلى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتباً إضافياً بالمرتبتين الأدنىين (أ) ثلاثة جنيئات شهرياً للحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك مدة بقائهم في الدرجة التي كان يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير » ولم يرد نص في قانون نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي فرض راتب الماجستير استناداً إلى أحكامه يمهّد إلى المجلس الأعلى للجامعات أن يعادل شيئاً من المؤهلات بالمجستير ، وقد عهدت المادة ٩ من ذلك القانون معاملة الشهادات الأجنبية بالمؤهلات المصرية إلى رئيس ديوان الموظفين بناء على اقتراح لجنة تبذل فيها الكلية الجامعية المصرية التي بها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها ، لما للمجلس الأعلى للجامعات من خبرة المؤهلات والدراسات الجامعية تقتضى أن يشاور في تقديرها ولا تقتضى لذاتها أن يختص المجلس بهذه المعادلة وينتهي أمرها بإقرارها المالية عنده ، وإن لم يصدر نص من سلطة مختصة من قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٠ السالف ذكره بمنح ذلك الراتب للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا التي تدرس في سنتين ، فينبغي أن يخصص هذه الدبلومات أو يستثنى منها ما سبق للمجلس الأعلى للجامعات أن اعتبرها معادلة لدرجة الماجستير ويكون هذا القرار الجمهوري وحده هو الذي تنشأ الحق في ذلك الراتب لمصلحة تلك الدبلومات جميعاً »

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية والبدلات التي تمنح لل حاصلين على الماجستير والدكتوراه - يقتضى هذا التعديل مساواة حملة دبلومات الدراسات العليا بالحاصلين على درجة الماجستير - النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ على العمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرف أية فروق عن الماضي - محمد به قصر صرف بدل الماجستير المستحق للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا اعتبارا من ١/٧/١٩٦٦ وعدم صرف فروق عن الفترة السابقة على هذا التاريخ لمن لم يسبق له صرف هذا الجدل من قبل .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض التطور التاريخى لراتب الماجستير ان رئيس الجمهورية اصدر القرار رقم ١١٦١ لسنة ١٩٥٧ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير والدكتوراه والذي ينص في ملته الأولى على أن « يمنح موظفوا الكادر الفنى العالى من الدرجة السادسة الى الرابعة الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الطب بفرعه أو الصيدلة أو الهندسة أو العلوم أو الطب البيطرى أو الزراعة أو ما يعادلها راتبا متساويا بالفئات الاقية »

(١)

(٢)

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على انه « يشترط لاستحقاق الموظف الراتب المقرر في المادة السابقة ان يكون مرع التخصص في المؤهل

الراتب الاضافى من تاريخ اعتماد الماجستير أو الدكتوراه ولا تصرف مرسوم عن المهنى « . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٨ متضمنا تطبيق القواعد التى اشتمل عليها القرار الجمهورى رقم ١١٦١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على الحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها من الكليات النظرية (الاداب والحقوق والتجارة) . ثم رأى المشرع ان القرار الجمهورى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر جاء قاصرا على خريجي كليات نظرية معينة كى لا يفيد من احكامه الا موظفو الكادر الفنى العالى دون موظفى الكادر الادارى فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الرواتب الاضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها وروعى فيه تلاقى اوجه النقص فى القرارات السابقة عليه فمنص فى مادته الاولى على ان يمنح موظفو الكادر العالى (الفنى والادارى) من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتبا اضافيا بالفئتين الاولى والثانية .

(ا) ثلاثة جنيهات شهريا للحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك مدة بقائهم فى الدرجة التى كان يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير .

(ب) ستة جنيهات شهريا للحاصلين على الدكتوراه أو ما يعادلها وفى هذه الحالة يستمر منح الراتب الاضافى مدة بقاء الموظف فى درجته الحالية والدرجة التالية لها .

وقد اختلف الرأى فى تفسير احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه بالنسبة الى مدى احقية الخاضعين على دبلومات الدراسات العليا لراتب الماجستير اذا ما قرر المجلس الاعلى للجامعات معادلة هذه الدبلومات بدرجة الماجستير ، وقد عرض هذا الخلاف على ادارة الفتوى والتشريع لحيواتى الموظفين والمحاسبين فانتجت الى انه ليس فى قوانين الجامعات أو لوائحها ما يخول المجلس الاعلى للجامعات سلطة تقرير اعتبار مثل الدبلومات المشار اليها معادلة من الناحية المالية لدرجة الماجستير بقصد اعادة الحاصلين على هذه الدبلومات من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ، بينما ذهبت اللجنة الاولى للقيسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى ان المعادلة المقصودة فى مفهوم القرار

الجمهورى سالف الذكر وهى المعادلة المالية لا تنصرف بحكم اللزوم الى المعادلة العلمية وأن جاء هذا القرار خلوا من تحديد جهة معينة تختص بتقرير المعادلة من الناحية المالية وأن اجراء مثل هذا التعادل هو عمل فنى يدخل فى صميم اختصاص الجامعات تصدر فيه قرارها عن خبرة فنيين الجامعات والحالة هذه تكون هى وحدها الجهة الادارية المختصة بتقرير اية معادلة من هذا القبيل وعلى ذلك فقد انتهت اللجنة المذكورة الى استحقاق حملة دبلومات الدراسات العليا التى تمنحها الجامعات المصرية وتستغرق الدراسة فيها سنتين للراتب الإضافى المقرر للناظرين على درجة الماجستير بموجب احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

وقد رأى المشرع حسنا لكل خلاف فى هذا الموضوع اصدار قرار جمهورى يهدف الى مساواة حملة دبلومات الدراسات العليا بالناظرين على درجة الماجستير ، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ ونس فى ملته الاولى على أن تضاف الى البند ١ من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فقرة جديدة نصها بالآتى :

« كما يمنح هذا الراتب للناظرين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الاقل أو دبلوم منها تكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » . كما ينس فى مادته الثانية على أن « يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ .
المشار اليه مع عدم صرف اية فروع عن الماضى » .

ومن حيث أنه يستفاد من التطور التاريخى لراتب الماجستير أن التفسير قد استقر اخرا على أن حملة دبلومات الدراسات العليا يفسدون من القرارات الخاصة بمنح راتب الماجستير اذا ما قرر المجلس الاعلى للجامعات أن هذه الدبلومات تعادل درجة الماجستير من الناحية العلمية ، كما يستفاد أيضا أن المشرع — حسنا لكل خلاف — رأى اضافة فقرة جديدة الى المادة

الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ تتضمن النص صراحة على منح الحاصلين على دبلومات الدراسات العليا راتب الماجستير بالشروط المقررة .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فأنه يتعين تفسير نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر على ضوء التوجيه المتقدم ذكره ، ومؤدى هذا التفسير أن قرار رئيس الجمهورية المشار اليه يعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فإذا كان قد صرف للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا حتى تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بدل الماجستير فإن هذا الصرف يكون قد تم صحيحاً وإذا لم يكن قد صرف اليهم هذا الراتب حتى ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ فأنه لا يجوز أن يصرف اليهم هذا الراتب عن الفترة السابقة على تاريخ صدوره ويصرف اليهم هذا الراتب من ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور هذا القرار الأخير ، فعبارة «مع عدم صرف أية مروق عن الماضي» الواردة ذكرها في المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ يقصد منها أنه لا يجوز صرف أية مروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ صدوره ولا يقصد منها استرداد ما صرف من هذا الراتب في تاريخ سابق على تاريخ صدوره ، يؤكد ذلك أن الشرع ربط هذه العبارة بالعبارة السابقة عليها التي تنص على أن « يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه » فلو كان المشرع يهدف من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ الى استحداث قاعدة جديدة من منقضاها منح حيلة دبلومات الدراسات العليا راتب الماجستير لما كان في حاجة الى أن ينص صراحة على أرجاع تاريخ العمل بهذا القرار الى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فالعبارة الاولى من المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ لم ترد في هذا النص عبثاً وهو ما يتفرض عنه المشرع ، وأما قصد بها إعطاء حيلة دبلومات الدراسات العليا الحق في صرف راتب الماجستير من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرف فروق مالية لأن لم يسبق له صرف هذا الراتب قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه، والحكمة من ذلك هي التخفيف من الخزائنة العامة ، ولقد كان المشرع في غنى عن ذلك إذا لم يكن قد ضمن المادة الثانية من هذا القرار الأخير العبارة الاولى سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقصود من عبارة «مع عدم صرف أية مروق عن الماضي» الواردة في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه هو قصر صرف بدل الماجستير المستحق لل حاصلين على دبلومات الدراسات العليا طبقا لاحكام القرار الجمهوري سالف الذكر اعتبارا من ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور هذا القرار ، وعدم صرف مروق عن الفترة السابقة على هذا التاريخ ان لم يسبق له صرف هذا البديل من قبل .

(ملف ٢٥٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١١/١٠)

الفصل التاسع عشر

بذل مسكن

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

بذل المسكن وميزة الانتفاع بالمساكن التي تملكها الدولة والتي تستأجرها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية قد نظم شغل المساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية دون تفرقة بين المساكن المملوكة للدولة أو المساكن المؤجرة من الغير — انتفاع العامل بالمسكن الحكومي مع التزامه بداء اقيمة الاجارية على النحس والنصوص عليه في القرار المشار اليه لا يحول دون استحقاقه لما يكون مقرر له من بدل سكن — الحظر المنصوص عليه في المادة ٥ من القرار المشار اليه مقصور على الجمع بين ميزة الاعفاء من مقابل الانتفاع بالمسكن وبين بدل السكن — الجمع بين الانتفاع بالمسكن دون الاعفاء من المقابل المقرر عنه وبين بدل السكن ليس محظورا .

خاص الفقرة :

يبين من استقراء احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقه بالمرافق والمنشآت الحكومية أنه ينص في المادة (١) على أن « يتم حصر الوحدات السكنية الموجودة بكل وزارة والمخصصة لاقامة العاملين فيها أو الملحقه بمبانيها وما تشتمل عليه في سجلات تعد لهذا الغرض ، ويتم شغل العامل للوحدة السكنية بقرار من الجهة التي يتبعها تصد فيه معاينة المالية ونسبة الخصم من راتبه وتحديد ما اذا كان ممن تقضى مصلحة العمل باقامته فيها أو ممن يشغلها بالتفويض » وتنص المادة (٢) على أن يلتزم

شعائل الوحدة السكنية بايجاز المثل بما لا يجاوز ١٠٪ من ماهيته الأصلية إذا كان من تنفي مصلحة العمل بإنتمائه فيها وبما لا يجاوز ١٥٪ من هذه الماهية إذا كان مخصصاً له في السكن بها ، وتنص المادة (٤) على أنه «يجوز بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي الجواز المركزي للتنظيم والإدارة وموافقة الخزينة إعفاء العاملين الذين تنفي مصلحة العمل إنتمائهم بالسكن من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومن مقابل استهلاك النور والمياه وغير ذلك في أي من الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت الوحدة السكنية أعدت لترغيب العاملين في العمل بجهات معينة .

(ب) إذا كانت الوحدة السكنية ببلد أجنبي لا تتوافر فيه وسائل المعيشة المعتادة .

(ج) عند عدم وجود مسكن غير حكومية صالحة للإقامة فيها .

... (د) إذا كان راتب العامل لا يجاوز ١٥ جنيهاً شهرياً ، وتنص المادة (٥) على أنه « لا يجوز الجمع بين الإعفاء المنصوص عليه بالمادة السابقة والبديل النقدي المقرر للبيكن » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع نظم شغل المسكن الملحق بالمرافق والمنشآت الحكومية دون تفرقة بين المسكن المملوكة للدولة ، أو المسكن المؤجرة من الغير ، فحينما يكون العامل ملزماً بالإقامة في مسكن حكومي يكون على الإدارة أن تهئ له المسكن الملائم ، واختيار هذا المسكن يدخل في حدود سلطاتها التقديرية دون ما قيد عليها سوى تحقيق المصلحة العامة ، أما من حيث المعاملة المالية لشاغل المسكن فقد فرق المشرع في هذه المعاملة بين من يلزم بالإقامة في المسكن تحقيقاً لمصلحة العمل وبين من يرخّص له بالإقامة في السكن ، فالأول يلتزم بآجرة المثل في حدود ١٠٪ من ماهيته الأصلية ، أما الثاني فيلتزم بآجرة المثل في حدود ١٥٪ من ماهيته الأصلية ، وانتفاع العامل بالمسكن الحكومي مع التزامه بأداء القيمة الإيجارية على النحو المشار إليه لا يحوّل بطبيعة الحال دون استحقاقه لما يكون له من بدل السكن ، ذلك أن الحظر المنصوص عليه في المادة (٥) من القرار رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه مقصور على الجمع بين ميزة الإعفاء من مقابل الانتفاع بالسكن الحكومي وبين بدل السكن ، مما يقطع بأن الجمع بين

الانتفاع بالسكن الحكومي دون الاعفاء من المقابل المقرر منه ، وبين بدل السكن ليس محظوراً .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن يقرر رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يسرى على المساكن المملوكة للحكومة أو المؤجرة من الغير وأن حظر الجمع بين بدل السكن والانتفاع بالسكن الحكومية مقصور على الحالة التي يعنى فيها شاغل السكن من أداء مقابل الانتفاع بالسكن .

(انتهى ٨٣ في ١٩٧٣/١/٢٢)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

بدل السكن المقرر في لائحة تماتيش مصلحة الاملاك الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٤/٨/١٧ - منوط صرفه أن يكون الموظف قائماً فعلاً بأعمال وظيفة من وظائف تنفيذ لا توجد بمقره مساكن .

ملخص الحكم :

أن سكنى موظفي التفتيش في المساكن المقابلة في مقر عملهم هي من الميزات المتعلقة بالموظفين فعلاً لا حكماً ، فكل من يكلف بأعمال وظيفة من وظائف تفتيش مصلحة الاملاك يكون من حقه أن يقيم في المساكن المبنية في مقر التفتيش ، فان لم يكن تمت بسكن مبنى فيها ، تعين أن يصرف للموظف بدل يسكن مقدراً على أساس النسبة المئوية المحددة من الجواب ، وذلك بالتطبيق لاحكام تفتيش مصلحة الاملاك الاميرية للصادرة بقرار من مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ .

(طعن ٩٢٨ لسنة ٤ في جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

الفصل العشرون

بديل ملابس

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

خضوع بديل الملابس المقرر صرفه لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي للخفض المقرر في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

أن اللائحة التنظيمية للخدمة بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بمقرر رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ تنص في المادة ١٢ منها على أن يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعينين لأول مرة بدل ملابس قدره ١٥٠ جنيهًا ، الأمر الذي يفيد أن هذا البديل إنما يصرف مرة واحدة لمن يعين لأول مرة بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي ولا يتكرر صرفه عقب هذا التعيين ، إلا أنه لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ينص في المادة الأولى منه على أنه « .. فيما هذا بدل السفر ومصاريف الانتقال .. تخفض بنسبة ٢٥ لجميع البدلات .. » ، فإن ذلك يفيد أن المشرع لم يشترط لخضوع البديل للخفض أن يتكرر صرفه أو أن يتوافر فيه صفة الدورية ، والا لما نص صراحة على استثناء بدل السفر ومصاريف الانتقال من الخضوع للخفض رغم عدم انصافها بالدورية شأن بدل الملابس المشار إليه ، والذي لم يرد بثباته مثل هذا الاستثناء .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى خضوع بدل الملابس المقرر صرفه لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي للخفض المقرر في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

الفصل الحادى والعشرون

علاوة تطغراف

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

علاوة التطغراف المقررة لموظفى التطغراف الكاتب بهيئة المواصلات السلطانية والاسلسمية بمقتضى الحكم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ — مؤدى نص المادة الاولى من القرار المشار اليه منح علاوة التطغراف الكاتب دون تفرقة بين من كان قائما من هؤلاء الموظفين بالمعمل فعلا على اجهزة التطغراف الكاتب وبين من كان من غير العاملين على هذه الاجهزة وذلك لتحقيق حكمة التمتع في الحالتين — بيان ذلك — تطابق .

ملخص الحكم :

ان المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن منح موظفى التطغراف الكاتب بهيئة المواصلات السلطانية والاسلسمية علاوة التطغراف « اعصاب » تنص على ان « تمنح علاوة التطغراف « اعصاب » وتقدرها ٥٠٠ راج شهريا لجميع موظفى التطغراف الكاتب وتصرف لهم من اعتماد مكافأة التطغراف والاسلسمية المدرج بالمزايا . » وبين من هذا النص انه قضى بمنح علاوة التطغراف لجميع موظفى التطغراف الكاتب دون ان يقتصر المنح على فئة معينة منهم — اذ ورد حكم المنح عابها ومطلقا لجميع هؤلاء الموظفين ، ومن ثم يجرى على اطلاقه وعموميته طالما لم يرد ما يقيد او يخصه امعالا للقاعدة الاصولية في التفسير ، وهى ان المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد ما يقيد ، والعام على عموميته ما لم يرد ما يخصه ، وترتبا على ما تقدم فان التفسير السليم للنص المذكور مؤداه منح علاوة التطغراف

لجميع موظفي التلفزيون الكاتب دون تفرقة بين ما كان قائما من هؤلاء الموظفين بالعمل فعلا على أجهزة التلفزيون للكاتب وبين من كان من غير العاملين على هذه الأجهزة ، لتحقيق حكمة المنح في الحالتين ، وهي تعويض هؤلاء الموظفين عما يتعرضون له من مخاطر تؤثر على أعصابهم نتيجة الضوضاء الناجمة عن الأجهزة المذكورة - وهي مخاطر تتحقق بالنسبة لجميع موظفي التلفزيون الكاتب سواء من يعمل منهم فعلا على أجهزة التلفزيون الكاتب أو من يعاونهم في أعمالهم ويعيشون معهم في ظسروف عمل واحدة . يؤيد التفسير المتقدم أنه عندما أورد المشرع أن يمنح « بدل السباعة » على العاملين فعلا على أجهزة الاستماع والتلفزيون نص على ذلك صراحة في القرار الجمهوري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل سباعة لموظفي الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وعملها إذ نص في المادة ١ منه على أن « يمنح موظفو الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة حتى الدرجة الخامسة وعملها الذين يعملون فعلا على أجهزة الاستماع والتلفزيون راتب سباعة قدره ١ ج شهريا ... » ولو أزداد الشارع قصر منح علاوة التلفزيون على المشتغلين فعلا على أجهزة التلفزيون للكاتب لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لبدل السباعة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه عيّن بالقرار رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٦١/٨/٣ بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في وظيفة « مساعد معاون تلفزيون كاتب » في الدرجة الخصوصية ٦٩/٦٠ ، وظل طوال خدمته من موظفي التلفزيون الكاتب ، وقد منحه الهيئة المدعى عليها علاوة التلفزيون من ١٩٦٧/٨/١ ثم حرمته منها من ١٩٧٢/١/١ استنادا الى أنه في فترة منح البدل كان يعمل على أجهزة تلفزيون الكاتب وفي فترة الحرمان كان لا يعمل على هذه الأجهزة ، وأن كان الثابت من أوراق ملف خدمته أن المدعى كان في الفترتين من موظفي التلفزيون الكاتب وأسندت اليه في فترتي الحرمان من العلاوة بعض الاعمال المعاونة للعاملين على الأجهزة المذكورة . وإذ كان الثابت من الأوراق أن المدعى من موظفي التلفزيون الكاتب طوال المدة التي يطلب بمنحه علاوة تلفزيون عنها ، فإنه تأسيسا على ما تقدم يستحق علاوة تلفزيون « أعصاب » وقدرها ١٥٠٠ ج شهريا عملا بالحكم المسادة ١ من القرار الجمهوري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وذلك اعتبارا من ١٩٦١/٨/٦ تاريخ تسلمه العمل حتى آخر مدة سنة ١٩٦٧ اليوم السابق على منح هذه العلاوة له من

١٩٦٧/٨/١ . كما يستحق هذه العلاوة اعتبارا من ١٩٧٢/١/١ — تاريخ
حرماته منها وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٥٣٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ في
شأن منح موظفي التطواف الكاتب بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية
علاوة التطواف « أعصاب » على أن تمنح علاوة التطواف « أعصاب »
وقدرها ١٥٠٠ جنيه شهريا لجميع موظفي التطواف الكاتب ، وتصرف لهم
من اعتماد مكافأة التطواف واللاسلكي المدرج بالميزانية — استحقاق هذه
العلاوة لجميع موظفي التطواف الكاتب دون تفرقة بين من كان قائما من هؤلاء
الموظفين بالعمل فعلا على أجهزة التطواف الكاتب وبين من كان من غير
العاملين على هذه الأجهزة لتحقيق حكمة المنح في الصلتين — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة
١٩٥٩ في شأن منح موظفي التطواف الكاتب بهيئة المواصلات السلكية
واللاسلكية علاوة التطواف « أعصاب » نص على أن « تمنح علاوة
التطواف « أعصاب » وقدرها ١٥٠٠ ج شهريا لجميع موظفي التطواف
للكاتب ، وتصرف لهم من اعتماد مكافأة التطواف واللاسلكي المدرج
بالميزانية . ويبين من هذا النص أنه قضى بمنح علاوة التطواف لجميع
موظفي التطواف الكاتب دون أن يقصر المنح على فئة معينة منهم إذ ورد
حكم المنح عاما ومطلقا لجميع هؤلاء الموظفين ومن ثم يجرى على إطلاقه
وعوميته طالما لم يرد ما يقيد أو يخصصه عملا للقاعدة الأصولية في
التفسير وهي أن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد والعام على
عوميته ما لم يرد ما يخصصه ، وترتبط على ما تقدم فإن التفسير السليم
لنص المذكور مؤداه منح علاوة التطواف لجميع موظفي التطواف الكاتب
دون تفرقة بين من كان قائما من هؤلاء الموظفين بالعمل فعلا على أجهزة

التطغراف الكاتب وبين من كان من غير العاملين على هذه الأجهزة لتحقق حكمة المنح في الحالتين وهي تعويض هؤلاء الموظفين عما يتعرضون له من مخاطر تؤثر على أعصابهم نتيجة الضوضاء الناجمة عن الأجهزة المذكورة ، وهي مخاطر تتحقق بالنسبة لجميع موظفي التطغراف الكاتب سواء من يعمل منهم فعلا على أجهزة التطغراف الكاتب او من يعاونهم في أعمالهم ويعيشون معهم في ظروف عمل واحدة . يؤيد التفسير المتقدم أنه عندما أراد المشرع أن يقصر منح « بدل السماعة » على العاملين فعلا على أجهزة الاستماع والتليفون نص على ذلك صراحة في القرار الجمهوري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح بدل سماعة لموظفي الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ومما لها أذ نص في المادة (١) منه على أن « يمنح موظفو الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة حتى الدرجة الخامسة ومما لها الذين يعملون فعلا على أجهزة الاستماع والتليفون راتب سماعة قدره ١ جنيه شهريا ... » ولو أراد المشرع قصر منح سمالة التطغراف على المشتغلين فعلا على أجهزة التطغراف الكاتب لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لبذل السماعة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملف خـجـة المدعى أنه عين بالقرار رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/١/٧ بهيئة المواصفات السلـكـية واللاسلكية في وظيفة « مساعد معاون تطغراف كاتب » في الدرجة الشخصية ٩٦/٦٠ وظل طوال خدمته من موظفي التطغراف الكاتب حتى انتهت خدمته في ١٩٧١/٥/٢٠ ، فمن ثم وتأسيسا على ما تقدم فـمـان المدمى يستحق علاوة التطغراف « أعصاب » وقدرها ١٥٠٠ جنيه شهريا عملا لحكم المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وذلك اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢٣ تاريخ تسلمه العمل وما يترتب على ذلك من آثار . مع مراعاة أن صرف الفروق المالية أنها يقتصر على تلك التي لم ينقض على استحقاقها مدة خمس سنوات سابقة على تقديم الدعى طلب المساعدة القضائية في ٢ من ابريل سنة ١٩٧٠ وحتى ١٩ من مايو سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، وأذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقد أخطأ في تاويل القوانين وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه وبإحقاقه المدمى في صرف علاوة التطغراف « أعصاب » والالزام على الوجه الذي سبق بيانه مع الزام الجهة الادارية المصرية (ملعن ٥٣٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٨)

الفصل الثاني والعشرون

علاوة لاسلكي

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبني :

الاشخاص الذين يفيدون من علاوة التليفون طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٦/٩/١٩٤٧ — قرار مدير عام مصلحة التليفونات في ١٩٥١/٦/٢٥ بعدم صرفها الا لمن يشتغل فعلا بالسماحة او يقوم بالاشراف على اعمال التليفون داخل المستشفيات دون من يشتغل باعمال كتابية — صحيح قانونا .

ملخص الحكم :

يتبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . — في ضوء الباعث على استصداره الذي افصح عنه المذكرة المرفوعة من مدير عام مصلحة السكك الحديدية والطرفانات والتليفونات الى مجلس ادارة المصلحة — انه استهدف تحسين حالة فئة معينة من طائفة خاصة من موظفي مصلحة الطرفانات والتليفونات هي على وجه التحديد طائفة عمال وعمالات التليفون وعمال المراجعة ، وان المقصود بتحسين حالتهم بالقرار المذكور من بين افراد هذه الفئة ذوى المؤهلات الدراسية من لم يعبثوا من قواعد الاتصاف او لم تطبق في حقهم احكام كادر العمال ولا تعلق درجتهم على الدرجة الخامسة ، وهم الذين تخلفوا عن زملائهم الذين يؤدون مثل عملهم ، وانما تصنفت مرتباتهم اما بانصافهم لمؤهلاتهم او بسبب تطبيق كادر العمال عليهم ، ذلك ان المصلحة جرت على شغل وظائف عمال وعمالات التليفون مع اجماع وظائف عمال المراجعة بمرشحين ذوى مؤهلات مختلفة أولا يحملون مؤهلات ما ، وهؤلاء الاخرون هم الغالبية العظمى ، وكلا الفريقين يقوم بذات العمل على ما فيه من مشقة وارهاق مع تفاوت متباين في الاجر ، لذا رؤى تقريبا للمشقة بين عمال

تجميعهم رابطة عمل واحد أن يمنح جميع من لم ينالوا تحسينا في مرتبتاتهم سواء عن طريق الإنصاف أو نتيجة لتطبيق كادر العمال من عمال وعمالات التليفون والمراجعة حتى الدرجة الخامسة علاوة شهرية قدرها جنيه—ب مصرى واحد وذلك بصفة مؤقتة الى ان يبت في تحسين درجاتهم بصفة عامة في ضوء الاعتبارات المختلفة على أن تخضع العلاوة المذكورة مستقبلا من التحسين الذى قد يتقرر لهم . وحكمة تقرير هذه العلاوة المؤقتة المعالجة هي ما قدرته المصلحة من جساملة المسؤوليات الملقاة على عاتق هؤلاء العمال بسبب اتصال أعمالهم بمصالح الجمهور المتشعبة المرحمة . وما تتطلبه هذه الأعمال من سرعة واتقان مع المسهر وسعة لصدر وضبط الاعصاب لما يصلحهم من يتعاب في سبيل تلبية طلبات الجمهور المتباينة وما يتعرضون له من انفعالات واستنزافات . وقد أبرزت المصلحة في بذكرتها سبب استحقاق هذه العلاوة ، إذ أرجعت علة هذا الاستحقاق الى طبيعة الأعمال التى يقومون بها بقولها : « ومع ذلك فإن المساهمات التى يتقاضونها لا تزال أقل من المستوى الذى يتفق وما يقومون به من أعمال ليلا ونهارا ... » وذلك بعد أن اوضحت بالتطوى عليه تلك الأعمال من عناء وجهد . ولينا كانت مشقة الأعمال المنوطة بهذه الطائفة من الموظفين هي التى اقتضت منحهم العلاوة المذكورة لتقريب مرتبتاتهم من المستوى الذى يتفق والاعمال المسندة اليهم ، فلهذا الارتباط وثيق بين استحقاق العلاوة المشار اليها والقيام الفعلى بهذه الأعمال . فلا تكفى تولية الوظيفة لترتب هذا الحق ، بل يتعين اقتران هذه التولية بمباشرة عمل الوظيفة بالفعل لقيام التزام بين الاثنين ، ولو قيل بغير هذا لاهرت حكمة تقرير هذه العلاوة ولساغ أن يظفر بها من لا تحقق فيه هذه الحكمة فيمنحها لنا من لا تقوم به أسباب استحقاقهم . وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بحسب نصوص المذكرة التى وافق عليها وفي ضميمته الاعراض التى استهدفها قد حصر مزية العلاوة في نطاق الفئة التى مددها بعين عملها وهي فئة « موظفى التليفون لفاية الدرجة الخامسة (عمال وعمالات التليفون وعمال المراجعة) الذين لم يستفيدوا من تطبيق كادر العمال أو انصاف الشهادات » ، ومن ثم فلا ينصرف اثره الى من عدا هذه الفئة كالكثيرة مثلا ، اى الى من ليس عاملين بالتليفون أو المراجعة وقائمين بهذا العمل بالفعل . اما ما تضمنه من النص على خصم لعلاوة التى قررها من التحسين الذى يتقرر لهذه الفئة فواضح في دلالة على أن منح العلاوة إنما هي خطوة مبدئية ، هذا التحسين يتحدد معه في الطبيعة والخصائص ،

ولذا نص على خصمها منه اذا ما تقرر وذلك بنص من الازدواج . ولما كان التحسين المخصص للمستبد من الوظيفة ذاتها لما يكبدونه من مشاقها ، لا يستند الى صفة ثابتة بهم او الى مؤهلاتهم لانعدام هذه المؤهلات ، فان النص على خصم علاوة التليفون من هذا التحسين قاطع في الدلالة على اتخاذ الحكمة في كليهما ، وهى التعويض عن ارهاق الاعصاب وعناء العمل ليلا ونهارا ، ومن ثم فان قرار مدير عام مصلحة التليفونات الصادر في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥١ بعدم صرف هذه العلاوة الا ان يشتغل فعلا بالساعة او يقوم بالإشراف على أعمال التليفون داخل السنترالات دون من يشتغل بأعمال كتابية يكون تطبيقا صحيحا لقرار مجلس الوزراء الذى قضى بنسخ العلاوة المذكورة .

(طعن ٧٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بتقرير راتب اعضاء مقدراته لثلاثة جنيهاً لموظفى اللاسلكى المشتغلين بأعمال حركة اللاسلكى فى الوزارات والمصالح والجهات الحكومية المختلفة — مجال أعمال أحكام هذا القرار ينصرف الى الموظفين الذين تطبق فى شأنهم أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بتقرير راتب اعضاء مقدراته لثلاثة جنيهاً لموظفى اللاسلكى المشتغلين بأعمال حركة اللاسلكى صدر بناء على اقتراح وزير الخزينة التى ضمنها مذكرته آنفة الذكر بعد اخذ رأى ديوان الموظفين وصدر القرار الجمهورى المشار اليه مشيراً فى ديباجته الى نقاشين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبذلك يكون هذا القرار قد صدر استناداً الى المادة ٤٥ من القانون المذكور بالشروط والاضاع التى نصت عليها وهى تقتضى بأن يحدد مجلس الوزراء الذى حل محله رئيس الجمهورية فى هذا الاختصاص ، الرواتب الاضافية وشروط منحها وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد لذلك فلان مجال أعمال أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ آنف

الذكر انما ينصرف الى الموظفين الذين تطبق في شأنهم احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولما كان ذلك وكانت المادة ١٢١ من القانون المذكور تنص بانّه لا تسرى احكام هذا القانون على :

١ — رجال الجيش والسلاح الجوى والبحرية .

٢ — الموظفين والمستخدمين العسكريين في مختلف المصالح .

٣ — مساکر البوليس والخفر .

٤ — طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فیهما نصت علیة هذه القوانين ، لذلك فان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنحصر عن المتطوعين للخدمة في وظائف ضباط الصف والجنود المخصص لهم رواتب عالية بالميزانية الذين وضعت لهم قواعد خاصة لتوظيفهم تضمنها القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدین وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة والذي كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وحل محله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدین وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

(طعن ١٥٦٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

الفصل الثالث والعشرون

مرتب أمراض عقلية

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٥٧ بتحديد الوظائف التي يمنح شاغلوها مرتب أمراض عقلية — عدم جواز منحها لغيرهم وأن توافرت الحكمة من منحها — عدم اختصاص ديوان الموظفين بإضافة وظائف لم ترد في هذا القرار .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٥٧ بالموافقة على مذكرة وزير المالية والاقتصاد بالنيابة في شأن منح (مرتب أمراض عقلية) قسّد حدد الوظائف التي تقرر منح شاغلها هذا البديل على سبيل الحصر ، ومن ثم يكون هذا القرار مقصور الأثر على من عداهم ولا ينصرف أثره الى من عدا هؤلاء ممن يشغلون وظائف أخرى غير الواردة في المذكورة سالف الذكر ، ولو توافرت فيهم ذات الحكمة التي من أجلها تقرر هذا البديل ولما كان المدعى يشغل وظيفة طبيب وهي وظيفة لم يشملها القرار سالف الذكر فإنه لا يبعد منه ولا وجه لما ذهب اليه المدعى من استحقاقه البديل المشار إليه بناء على ما ارتآه ديوان الموظفين بكتابه رقم ٨٠ — ٣١/١٢ بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٦٢ لا وجه لذلك لانه فضلا عن أن هذا الكتاب قد صدر في شأن منح مساعدات الممرضات باليومية للمرتب المذكور وذلك حسبها يبين من الاطلاع على الكتاب المذكور — فإن منح هذا البديل بوكول الى قرار رئيس الجمهورية الذي جاء قاصرا على منح البديل لشاغلي وظائف معينة اشار اليها وصفا وتحديدا وليس من بينها وظائف الأطباء وما كان يسوغ لديوان الموظفين — وهو سلطة أدنى من رئيس الجمهورية — أن يعدل من قراره بإضافة وظائف أخرى الى تلك التي حددها حصرا وخصها دون سواها بهذا البديل وبناء على ذلك تكون دعوى المدعى غير قائمة على أساس سليم من الغشون خليقة بالرفض .

(طعن ٢٤٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣٠)

الفصل الرابع والعشرون

مقابل تهجير

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال - اقتراضه انتداب أو اعادة العاملين العائدين من هذه المناطق نتيجة للعدوان للعمل في المحافظات الاخرى التي يعملون بها بعد عودتهم - اثر ذلك - الاستمرار في صرف راتب الإقامة لهم طوال نديهم أو اعاراتهم حتى تاريخ عودتهم الى مقر اعمالهم الاصلية أو صدور قرارات بنقلهم الى جهات أخرى - عدم جواز نقل أبناء سيناء وغزة ومنطقة القتال من هؤلاء العاملين الا بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار - اعمال ذلك على ضباط مكتب مكافحة المخدرات بغزة .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الامانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال ينص في مادته الثانية على أنه « أستثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ . يستمر صرف مرتب الاقامة والراتب الاضافي المقرر صرفهما للعاملين بقطاع غزة وذلك بالنسبة الى العاملين العائدين من قطاع غزة وسيناء ، والمهجرين من منطقة القتال نتيجة للعدوان ، طوال مدة نديهم أو اعارتهم للعمل بالمحافظات الاخرى .. » كما ينص هذا القرار في مادته الخامسة على أن « يخضع من قيمة الامانة الشهرية ومرتبات الاقامة والراتب الاضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة ، قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التي يندبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو امانات » .

وتنص المادة السادسة من هذا القرار على أنه « يجوز نقل العاملين

العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى » .

« كما يجوز نقل العائدين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بمدى سنة من تاريخ صدور هذا القرار » .

« ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الإضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ و٢ و٣ اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص أن مرتب الإقامة يستمر صرفه الى العائدين المأثنين من قطاع غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة ، طوال مدة نحبهم أو امارتهم للعمل بالمحافظات الاخرى . ويقتصر صرفه اذا نقل العائدين الى جهة أخرى واعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نقله .

ومن حيث انه باستقراء نصوص القرار الجمهوري سالف الذكر . يتضح أن العائدين الذين كانوا يعملون بمنطقة القناة وسيناء وغزة ، تابعون لمرافق الدولة المختلفة ، كانت هذه المناطق بالنسبة اليهم هي مقر أعمالهم الأصلية ، وقد ترتب على العدوان عودتهم من مقر أعمالهم هذه وقيامهم بالعمل في محافظات أخرى غيرها ، بيد أن المشرع ينظر الى هؤلاء العائدين على أنهم لا يزالون ينتسبون الى المناطق المذكورة ولا تزال هي مقر أعمالهم الأصلية حتى الآن . واعتبر المشرع — نتيجة لذلك — أن قيامهم بالعمل في محافظات أخرى إنما هو عن طريق النذب أو الامارة . وذلك مستفاد مما نص عليه القرار آنف الذكر في مادته الاولى التي تنص على صرف اعانة شهرية الى العائدين المأثنين من أبناء سيناء أو غزة حيث قررت استحقاق هذه الاعانة من تاريخ عودة كل منهم من منطقة سيناء أو غزة ، ويوقف صرفها اعتبارا من تاريخ عودتهم الى مقر عملهم الأصلي بهذه المناطق . . وهذه النتيجة مستفادة أيضا من أن المشرع اعتبر العائدين المأثنين من عملهم بالمحافظات الاخرى منتدبين أو معارين الى هذه المحافظات ، فلا تنقطع صلتهم بمقر أعمالهم الأصلية في المناطق التي عادوا منها الا بتظلم الى جهات أخرى وكذلك فإن هذه النتيجة هي التي قصد اليها المشرع منذ البداية وقبل صدور القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ، حيث كان القرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ يقرر من قبل صرف اعانة شهرية للعائدين المأثنين

الذين كانوا يخدمون بمنطقة سيناء وقطاع غزة ، ويقرر وقف هذه الاعانة بمجرد ازالة اكلر العدوان او عودة العاملين الى مقر عملهم الاصلى بمنطقة سيناء وقطاع غزة .

ومن حيث أن اعتبار العامل العائد منتدبا او معارا الى المحافظة التى يعمل بها بعد عودته ، هو وضع افترضه المشرع وقرره بصفة عامة ، ومن يتطلب فيه صدور قرار خاص بالنسبة الى كل عامل على حده ، وذلك واضح من أن مقر العمل الاصلى للعاملين العائدين لا تزال هى مقر اعمالهم السابقة فى محافظات القناة وسيناء وقطاع غزة ، ومن ثم فإن اداءهم اعمالا فى غير هذه المناطق هو وضع مؤقت لا يكون الا بطريق النذب او الاعارة ، ومن ناحية اخرى فإن المشرع حين اجاز نقل العامل العائد الى جهة اخرى غير الجهة التى كان يعمل بها قبل العدوان (المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩) ، مع عليه بأنه لا يعمل فى هذه الجهة الاخيرة ، فبان ذلك لا يحمثل معنى آخر سوى أن عمله فى هذه الجهة انما هو بطريق النذب او الاعارة ، وأنه اذا اريد تغيير مقر عمله الاصلى بصفة دائمة فانه لايسد من صدور قرار صريح بنقله الى جهة اخرى .

ومن حيث ان نص المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليها قرر جواز نقل العاملين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة ، واغل ذكر العاملين العائدين من غزة ، غير أن هذه التفرقة بين الفريقتين لا تعنى حظر نقل العاملين العائدين من غزة الى مناطق اخرى ، وانما كل ما يقصده هذا النص هو أنه يتمتع نقل العاملين من ابناء سيناء ومنطقة القناة قبل مضى سنة من تاريخ صدور القرار الجمهورى المذكور حتى يتيح لهم الحصول على الاعانة الشهرية المقررة بنص المادة الاولى من هذا القرار مدة معينة ، اما فى غير هذه الحالة ، فنقل العامل العائد جازر طبقا للقواعد العامة التى لم يرد فى نصوص ذلك القرار ما يعطلها فيها عدا الاستثناء الخاص بأبناء سيناء ومنطقة القناة .

ومن حيث أن ضباط الشركة الذين كانوا يعملون بمكتب مكافحة المخدرات بغزة كانوا قد نقلوا اليه من قبل العدوان ، فكان قطاع غزة ولا يزال هو مقر عملهم الاصلى وبعد عودتهم الحقوا بالعمل بادارة مكافحة المخدرات . ومن ثم فهم منتدبون للعمل بهذه الادارة ، ويظل كل منهم فى هذا الوضع حتى يموت

الى جهة أخرى غير مكتب مكانة المخدرات بغزة . . وبالتالي فانهم يستحقون مرتب الاقامة طبقا لاحكام القرار الجمهورى سالف الذكر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى تاريخ استحقاق مرتب الاقامة ، فان المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور تنص على أن « يستمر صرف مرتب الاقامة » مما يعنى استمرار تناضيه بغير انقطاع ، فالمعامل قبل عودته كان يستحق مرتب الاقامة طبقا لقواعد تقريره ، وبعد عودته يستمر صرفه اليه استثناء من هذه القواعد وطبقا لاحكام القرار المذكور ، ومن ثم فانه يستحقه طبقا لهذا القرار اعتبارا من تاريخ عودته ، ويظل كذلك الى أن يتقرر نقله الى جهة أخرى يفت صرف هذا المرتب اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ نقله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كلا من الضباط المعروضة حالتهم يستحق مرتب الاقامة المقرر صرفه للعاملين في قطاع غزة ، وذلك من تاريخ عودته من هذا القطاع الى أن يتقرر نقله الى جهة أخرى غير مكتب مكانة المخدرات بغزة ، فيفت صرمة من اول الشهر التالى لتاريخ النقل .

(متوى ٢٢٢ فى ١٦/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإعانات والرواتب التى تصرف للماتنين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق الثانية — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بدل اقامة للعاملين بمحافظة سيناء ووادى النطرون والواحات البحرية والفراد القوات المسلحة — اذا كان الثابت أن بعض العاملين كان يصرف لهم بدل الإقامة المقرر للعاملين في بعض المناطق الثانية ومن بينها أماكن في سيناء بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونيو ١٩٥٢ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٦١ وقد استمر صرف هذا البدل اليهم استثناء طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ .

فإن هذا البديل يظل مستحقا لأولئك العاملين في ظل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ ووفقا لشروطه - أساس ذلك أنه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ قد ألغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ ولم يشر في القرار الجديد على بقاء صرف هذا البديل استثناء صراحة أو ضمنا إلا أن البديل يظل مستحقا وذلك طالما أن الاستثناء الذي قرر استتار: صرف البديل للعامل رقم مدم عمله في سيناء ليس من الأحكام المتعلقة بالبديل في ذاته من حيث نطاق استحقاقه وإنما هو حكم منفصل عن نطاق البديل أمته ظروف خاصة وبالتالي فإن تغيير القرار المنظم للحكم العام لا يسقط الحكم الخاص الذي يظل قائما مع القرار الخلف كما كان الشأن مع القرار السلف - سرعان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ من تاريخ صدوره - أساس ذلك أن هذا القرار لم يتضمن تاريخا محددا للعمل به ومن ثم يعمل به من تاريخ صدوره وفقا للقاعدة العامة في نفاذ القرارات الإدارية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن الإعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تنص على أنه « استثناء من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ المشار اليهما يستمر صرف مرتب الإقامة والراتب الإضافي المقرر صرفه للعاملين بمحافظات سيناء . . . وذلك بالنسبة للعاملين العائدين من . . . وسيناء . . . نتيجة للعدوان طوال مدة نهبهم أو إعارتهم للعمل بالمحافظات الأخرى ومع عدم الإخلال بالشروط والأوضاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ المشار اليه » وتنص المادة ٦ منه على أن « يوقف صرف مرتب الإقامة أو الراتب الإضافي من أول الشهر التالي لتاريخ نقل العامل إلى جهة أخرى » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بقراره بديل إقامة للعاملين ببعض المناطق النائية ونصت المادة (١) على أن « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد بديل إقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط نواتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين من لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة و ٢٠ ٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة » ونصت المادة

على أن يعمل به من أول يونية سنة ١٩٧٢ ، ويتاريخ ٢٢ يونية سنة ١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بدل إقامة للعاملين بمحافظة سيناء ووادي النطرون والواحات البحرية وأفراد القوات المسلحة ونص في مادته الأولى على أن تعتبر محافظة سيناء من المناطق النائية في تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، كما نص في مادته الثانية على أن ينشر في الجريدة الرسمية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن العاملين المعروضة حالتهم كان يصرف اليهم بدل الإقامة المقرر للعاملين في بعض المناطق النائية وبمن بينها أماكن في سيناء بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٦١ وقد استمر صرف هذا البدل اليهم استثناءا طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ قد ألغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ ولم يشر في القرار الجديد على بقاء هذا الاستثناء صراحة أو ضمنا ، إلا أن البدل يظل مستحقا لأولئك العاملين في ظل تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ ووفقا لشروطه ، وذلك طالما أن الاستثناء الذي قرر استمرار صرف البدل للعامل رغم عدم عمله في سيناء ليس من الأحكام المتعلقة بالبدل في ذاته من حيث نطاق استحقاقه وإنما هو حكم منفصل من نطاق البدل أملت ظروف خاصة وبالتالي فإن تغيير القرار المنظم للحكم العام لا يسقط بذاته الحكم الخاص الذي يظل قائما مع القرار الخلف كما كان الشأن مع القرار السلف ، كما أن تقرير استمرار صرف البدل كان جانبيا من نظام متكامل جاء به قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لبيان المعاملة المالية للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تقديرا لدواعي عودتهم وتهجيرهم من هذه المناطق .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ لم يتضمن تحديد بيان معين لتاريخ العمل به مقتصر على النص بأن ينشر

في الجريدة الرسمية ومن ثم نأته يتعين العمل به من تاريخ صدوره في ٢٢ يونية سنة ١٩٧٤ وفقا للقاعدة العامة في نفاذ القرارات الادارية .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هؤلاء العاملين يستحقون بدل الإقامة المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من ٢٣ يونية سنة ١٩٧٤ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ .

(لتوى ٤٩٩ في ١٠/١١/١٩٧٥) .

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالإعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزوة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة تقضى باستمرار صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم الى المعاش بالتقدير الذي كان يصرف لهم قبل الإحالة الى المعاش اعتبارا من تاريخ توقف الصرف اليهم ولحين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم — سريان هذا الحكم على العاملين الذين استحقوا مقابل تهجير طبقا لقراري الوزير المقيم بمنطقة القناة رقمي ١ ، ٢ لسنة ١٩٦٧ ولا يحول دون ذلك أن تكون إحالة العامل الى المعاش قد تحققت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ بتعيين وزير مقيم لمنطقة القناة يكون مسئولا عن كل الشؤون المدنية الخاصة بهذه المنطقة وسكانها ولسه اتخاذ جميع القرارات والاجراءات اللازمة لمواجهتها على أن تكون له في هذا الشأن السلطات المقررة لرئيس الجمهورية في القوانين واللوائح وفي ١٥ من

أكتوبر سنة ١٩٦٧ أصدر الوزير المقيم قراره رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منع مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ونص في مادته الاولى على أنه يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة ، ونصت مادته الثالثة على أن ينفذ اعتبارا من ١٩٦٧/٩/١٥ وبموجب قرار الوزير المقيم رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ أضيفت فقرة الى المادة الاولى من قراره الاول توامها تعيين حد ادنى مقداره ٣ جنيهات شهريا بالمقابل للتهجير وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للمغتربين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة وبالفاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ والقرار المعدل له رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ونص قرار رئيس الجمهورية في مادته الثالثة على أنه : « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين الجنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاجكلم نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويجد ادنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا ويتم صرف هذا المقابل بالخصم على اعتماد الطوارئ . . . » ثم صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التي تصرف للمغتربين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة ونص في مادته الثانية على أن « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ معدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احالهم الى المعاش وذلك بالقدر الذي كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » .

ومن حيث أن خطاب هذا النص الاخير موجه — بصريح حكمة الى « العاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ » هؤلاء العاملون في تلك المادة هم « العاملون الجنيين بمنطقة القناة الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملون بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة » ويبدو من هذا التحديد الذي عبرت عنه النصوص أن العاملين المشار اليهم في المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ هم العاملون بمنطقة القناة الذين

يهجرون أسرهم الى خارجها ودون اشتراط وصف اخر بهم لم يرد بنص القانون ، والقانون في اشارته اليهم وعلى ذلك النحو لم يتطلب فيهم الا الحالة الواقعية التي ساقها قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ من نحو قيامهم بتهجير أسرهم الى خارج منطقة القناة ولم يستلزم القانون فيهم ان يكونوا اصحاب مركز قانوني ذاتي اكتسبوا به حقا في مقابل التهجير بموجب ذلك القرار الجمهوري ومن ثم فانه يعتبر عاملا في تطبيق احكام المادة ٢ من القانون المذكور كل عامل بمنطقة القناة هجر أسرته الى خارجها ايا كان مصدر استحقاقه لمقابل التهجير ، وسواء استحقاقه بموجب قرار ، رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ وفي ظل نفاذه او بموجب قرار الوزير المقيم السابق عليه لانه في الحالين يظل من عداد العاملين بمنطقة القناة الذين هاجرت أسرهم الى خارجها والذين وردت الاشارة اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

ومن حيث ان القول باشتراط ان يكون العامل قد استحق مقابل التهجير طبقا لذلك القرار وبدا استحقاقه له بعد العمل به حتى يفيد من الحكم الذي استحدثته المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ هذا القول يغيب في بيان العاملين الذين ورد النص عليهم في تلك المادة شرطا لم يمتثل فيها وي زيد على سبيل النص ما ليس فيه وما لا يستلزمه مقتضاه .

ومن حيث انه في ضوء ذلك فان العامل بمنطقة القناة الذي استحق مقابل تهجير طبقا لقراري الوزير المقيم بهذه المنطقة رقمي ٢٠١ لسنة ١٩٦٧ يستفيد من الحكم المقرر في المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بان يستمر بعد احواله الى المعاش في صرف هذا المقابل بالقدر الذي كان يصرف اليه قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من تاريخ توقف الصرف اليه والى حين زوال اسباب التهجير ، ولا يحول دون ذلك او يمنعه ان تكون احواله هذا العامل الى المعاش قد تحققت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ لانه يبقى مع ذلك من العاملين المخاطبين بالحكم المادة الثانية من القانون المذكور على ما سلف استظهاره وكشف بيانه .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكانت عناصر الدعوى تسلم بغير منازعة بان المطعون ضده كان قد استحق مقابل تهجير طبقا لقراري الوزير المقيم بمنطقة القناة رقمي ١ و ٢ لسنة ١٩٦٧ فان الحكم المطعون فيه يكون تد-

أصاب وجه الحق وصحيح القانون فيها أنتهى اليه من قضاء بأحقيقه وأن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه مردود بسنن نص المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ صريح فى أن يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم فى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بعد احالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذى كلن يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم ، ومقتضى هذا النص الا يفيد من حكم القانون المشار اليه من كانوا يستحقون مقابل تهجير طبقا لقرارى الوزير المقيم رقمى ١ و ٢ لسنة ١٩٦٧ ثم اوقف صرفه له بسبب احالته الى المعاش والى ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٥/٦/٢٥ وهذا الرأى عموما يتفق مع حكم القانون .

(طعن ١٨١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨١) .

وعكس ذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ملف ٢٢/٢/١٧ - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ .

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة - عدم احقية ضباط الشرطة من ابناء القناة المتقولين خارجها او الحاليين الى المعاش قبل العمل بالقرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ فى المطالبة باعادة صرف مقابل التهجير لهم بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر - أساس ذلك انهم غير مخاطبين باحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى يقضى بان العاملين الذين كانوا يصرفون مقابل تهجير طبقا للقرار الجمهورى رقم ٩٣٤

لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم أثر إحالتهم الى المعاش هم وحدهم الذين يعود اليهم الاستحقاق في صرف هذا المقابل .

ملخص الفتوى :

أن قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير العاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ينص في المادة ١ منه بعد تعديلها بقرار الوزير المقيم رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٣٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها » وتنص المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة المعدل بقرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المننيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا » وتنص المادة ٨ من هذا القرار على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ و١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ وقراري الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ ورقم ٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما وكل حكم يخالف احكام هذا القرار ، هذا ولقد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة ونصت المادة ٢ منه على أن « يستبر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذي كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم الى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » وبناء هذه النصوص أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ اشترط شرطين لصرف مقابل التهجير : اولهما أن يكون مستحق المقابل من العاملين بمنطقة القناة والثاني أن يقوم بتهجير أسرته الى خارجها وهذان الشرطان هما بذاتهما اللذين اشترطهما قرار الوزير المقيم رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فإذا تخلف أحدهما فلا يستحق مقابل التهجير سواء بزوال صفته باعتباره من العاملين بمنطقة القناة - وذلك اما بنقله خارجها او

بإخالفته إلى المعاش - أو بعدم قيامه بتهجير أسرته ، تعين وقف صرف المقابل لتخلف منافع استحقاقه . ولقد استمر الحال قائما على هذا النحو إلى أن استحدث القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ حكما جديدا في المادة الثانية منه يؤكد استمرار صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ولو بعد إحالتهم إلى المعاش وإلى حين زوال الأسباب الداعية إلى تهجير أسرهم . ومقتضى ذلك أن العاملين الذين كانوا يصرون مقابل تهجير طبقا للقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم إثر إحالتهم إلى المعاش هم وحدهم الذين يعود اليهم الاستحقاق في صرف المقابل وترتبا على ذلك لا يفيد من حكم القانون المشار اليه العاملون الذين كانوا يستحقون مقابل تهجير طبقا لقرار الوزير المقيم لمنطقة القناة رقم ١ و٢ لسنة ١٩٦٧ أو القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم بسبب النقل خارج منطقة القناة ، وكذلك العاملون الذين كانوا يستحقون مقابل تهجير طبقا لقرار الوزير المقيم رقم ١ و٢ لسنة ١٩٦٧ ثم أوقف صرفه لهم بسبب إحالتهم إلى المعاش .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن من نقل من ضباط الشرطة المعروض أمرهم خارج منطقة القناة سواء قبل أو بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لا يحق له المطالبة بإعادة صرف مقابل التهجير بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ استنادا إلى أنهم غير مخاطبين بأحكام هذا القانون ، كما أن من أحيل منهم إلى المعاش قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لا يحق له المطالبة بإعادة صرف المقابل لأن منافع إعادة الصرف لم أحيل إلى المعاش أن يكون إحالته قد تمت في ظل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه وهذا النظر بمبنيه هو الرأي الذي أخذت به إدارة الفتوى لوزارة الداخلية .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم أحقية ضباط الشرطة من أبناء منطقة القناة المتولين خارجها أو المحالين إلى المعاش قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ في المطالبة باستمرار صرف مقابل التهجير بعد نقلهم أو إحالتهم إلى المعاش .

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

الحق في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ غير مقيد بالوجود في منطقة القناة في ١٩٦٧/٦/٥ أو في تاريخ صدور هذا القرار — استحقاق هذا المقابل للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الذين قاموا بتهجير أسرهم في أي وقت في ظل العمل بهذا القرار — يترتب على ذلك أن يمتد استحقاق هذا المقابل إلى أولئك الذين عينوا أو نقلوا إلى المنطقة بعد العمل بهذا القرار بشرط أن يقوموا بتهجير أسرهم إلى خارج منطقة القناة بسبب ظروف العدوان في ظل العمل بالقرار الجمهوري المشار إليه .

ملخص الفتوى :

صدر قرار الوزير المقيم لمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم إلى خارجها ونصت المادة الأولى منه على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الأصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم إلى خارج المنطقة » ثم صدر قرار الوزير المقيم رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ باضافة نفقة ثانية إلى المادة الأولى من القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه تقضى بتحديد حد أدنى لهذا المقابل قدره ثلاثة جنيهات شهريا . وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الامتيازات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة ، ونصت المادة (٣) من هذا القرار على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بأكدارات خاصة الذين يهجرون أسرهم إلى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاث جنيهات شهريا ... » ولقد اضافت المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ نفقة جديدة إلى هذه المادة تقضى بأن يكون مقابل التهجير الذي

يجوز صرفه للعاملين المستقبين بمنطقة القناة بواقع ٢٥ ٪ شهريا من مرتباتهم الاصلية ويحد أدنى قدره خمسة جنيهات .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على نص المادة (٣) من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٦ أن صرف مقابل التهجير بنوط بتوافر الشرطين الاتيين :

١ - أن يكون الصرف لآحد العاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة .

٢ - أن يكون العامل قد قام بتهجير أسرته الى خارج منطقة القناة تهجيرا عمليا بسبب ظروف العدوان .

وبعذه المثابة فإن الحق فى مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٦ غير مقيد بالوجود فى منطقة القناة فى ١٩٦٧/٦/٥ أو فى تاريخ صدور القرار الجمهورى المشار اليه ، وانما يستحق المقابل العاملون المدنيين بمنطقة القناة الذين قاموا بتهجير أسرهم فى أى وقت فى ظل العمل بالقرار الجمهورى آنف الذكر ، ومن ثم يمتد الى أولئك السنين حينوا أو نقلوا الى المنطقة بعد العمل به بشرط أن يقوموا بتهجير أسرهم الى خارج منطقة القناة بسبب ظروف العدوان فى ظل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين المدنيين بمنطقة القناة لمقابل التهجير متى يثبت أنهم قاموا بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة بسبب ظروف العدوان .

(فتوى ٦١ فى ١٩٧٦/١/٢٩) .

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ :

قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ في شأن مقابل التهجير أجاز نقل الماعلين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات أخرى بدون قيد زمني على أن يوقف صرف مقابل التهجير لهم اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل - أجاز نقل الماعلين من أبناء المنطقة بعد انقضاء فترة مميّنة حددها وزير الشؤون الاجتماعية بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ بقضاء فترة متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان قدرها عشر سنوات - أفراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين بتلك الاحكام - أساس ذلك - القيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل الماعلين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة الذين تحققت فيهم تلك الشروط بصفتهم المدنية .

ملخص الفتوى :

أن قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للماعلين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم خارجها المعمول به اعتباراً من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧ كان ينص في ملحته الأولى على أنه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ « عشرون في المائة » شهرياً من المرتبات الأصلية للماعلين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة) .

وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وقضى في ملحته الثالثة بإلغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة الثالثة على أنه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهرياً من المرتبات الأصلية للماعلين المدينين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام الماعلين المدينين بالدولة أو نظام الماعلين بالقطاع العام أو الماعلين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم " خارج هذه المنطقة ...) .

كما نص هذا القرار في المادة السادسة على أنه (يجوز نقل العالين العائدين من سيناء والمهجريين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى .

كما يجوز نقل العالين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار .

ويوقف صرف الإعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الاضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل .

ويكون تحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ولقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ ونص في المادة الاولى منه على أن (يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة المنصوص عليهم في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ العالون والعالبات الذين تواجدوا في تلك المناطق وكانوا يخدمون بها في ١٩٦٧/٦/٥ ولم يبدوا رغبة في النقل السنة السابقة على هذا التاريخ متى توافرت في شأنهم احد الشروط الآتية :

٤ — أن يكون الشخص قد استمر في عمله بهذه المناطق مدة عشرة سنوات متصلة وسابقة على شهر يونية سنة ١٩٦٧ .

وحاصل تلك التصوص أن المشرع قضى بمنح العالين المدنيين بمنطقة القناة نسبة من المرتب الاصلى كمقابل تهجير لمواجهة الاعباء التي يتحملونها نتيجة لتهجير أسرهم من تلك المنطقة بسبب العدوان الذي وقع عليها في ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ولقد حددت تلك النسبة بمقدار مشرين في المائة شهريا في قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ كما أصدر قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٩ مقابل التهجير بذات النسبة وفي ذات الوقت أجاز نقل العاملين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات اخرى بدون قيد زمني على أن يوقف صرف المقابل لهم اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل وأجاز نقل العاملين من أبناء تلك المنطقة بعد انقضاء فترة محددة ودخل وزير الشؤون الاجتماعية تحديد من يعتبر من أبنائها ولقد اشترط قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ لتوافر تلك الصفة في العامل أن يكون قد امضى عشر سنوات متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان ومن ثم فان أفراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين بتلك الاحكام كما ان القيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل العاملين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة وفقا للشروط المنصوص عليها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ الذين خدموا بتلك المنطقة وتحققت فيهم تلك الشروط بهذه الصفة المدنية ، واذ لم يكتسب العامل في الحالة الماثلة صفة العامل المدني الا من ١ من ابريل سنة ١٩٦٩ تاريخ نقله من القوات المسلحة الى وزارة الداخلية فانه وقد هجر أسرته في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ يستحق اعتبارا من ١ من ابريل سنة ١٩٦٩ مقابل التهجير ، ولما كانت شروط اعتبار العامل من أبناء القناة غير متوافرة في شأنه لقضائه المدة السابقة على العدوان بالسلك العسكري فانه لا يستحق مقابل التهجير اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نقله من مدينة السويس الى مدينة القاهرة ، فلا يفيد من القيد الزمني المقرر على نقل العاملين من أبناء منطقة القناة وبالتالي لا يجوز الاستمرار في صرف مقابل التهجير له لحين انتهاء مدة النقل المقررة لنقل هؤلاء الأبناء والتي من مقتضاها استحقاقهم للمقابل رغم نظمهم حتى تاريخ انتهاء تلك المدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل مقابل التهجير اعتبارا من تاريخ نقله الى وزارة الداخلية حتى تاريخ نقله من العمل بمنطقة القناة .

المبدأ :

شرط استحقاق الإعانة الشهرية المقصود عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانات للعاملين المدنيين بسنياء وقطاع غزة ومحافظة القناة أن يكون من العاملين المدنيين بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سواء سبق له تهجير أسرته من هذه المحافظات قبل هذا التاريخ وعاد إليها أو ما زال يقيم في المحافظات المضيفة أو لم يكن قد سبق له الهجرة أصلاً — سبق التهجير لا يعتبر شرطاً لاستحقاق هذه للإعانة — احقية العاملين من أبناء سنياء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق ونقلوا كرها عنهم قبل ١٩٧٦/١٢/٣١ في صرف القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه — العامل الذي ينقل بناء على طلبه لا يستحق هذه الإعانة اعتباراً من أول الشهر التالي للنقل .

ملخص الفتوى :

من حيث القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانات للعاملين المدنيين بسنياء وقطاع غزة ومحافظة القناة تنص على أن « تمنح امانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا إليها من الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد اتمى قدره عشرون جنيهاً ويحد أدنى قدره خمسة جنيهاً ... » .

ومن حيث انه قد ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ في هذا الشأن انه « لما كانت ظروف العمل في هذه الجهات اقتضت أن يعمل فيها من يحصلون على هذه الميزات وغيرهم ممن لا يتقاضونها بسبب عدم توافر شروط منحها المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه الامر الذى ترتب عليه وجود تفرقة بين عاملين يعملون في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة ، لذلك روعى المساواة بين هؤلاء جميعاً

يمنح العاطلين ١٩٦٧/٦/٥ أو بعد هذا التاريخ ، امانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ بحسب أقصى عشرون جنيتها ويحد أدنى خمسة جنيتها » .

ومن حيث أنه ورد بتقرير لجنة القوى العاملة عند دراستها مشروع القانون المذكور أنه « قد ترتب على ضرورة توافر الشروط التي أوردتها القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعاطلين الذين لا تتوافر فيهم شروط الاعانة أو مقابل التهجير الأمر الذي أدى الى وجود تفرقة بين عاطلين يعملون في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة ، لذلك اقتضى الأمر المساواة بين هؤلاء العاطلين جميعا بمنح العاطلين في محافظات القناة امانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ » كما ورد بالتقرير المذكور أنه « قد عدلت المادة الثانية بحيث أصبحت تشمل العاطلين الذين عادوا أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أراد المساواة بين جميع العاطلين الذين كانوا يعملون في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمنهم الاعانة المشار اليها دون تفرقة بين من كان منهم يعمل في هذه المناطق في الخامس من يونية سنة ١٩٦٧ أو بعد هذا التاريخ ولذلك جاء مشروع القانون المذكور المقدم من الحكومة بتفسيها النص على صرف هذه الاعانة للعاطلين المقيمين الذين كانوا يعملون في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ولم ينص هذا المشروع على « الذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات وبالتالي فوجود العامل في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ شرط أساسي لاستحقاق الاعانة المشار اليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بمعنى أن من لم يكن يعمل منهم في هذا التاريخ في محافظات القناة فلا يستحق هذه الاعانة ولو كان قد سبق له الهجرة من هذه المحافظات سواء كان قد عاد اليها أو لم يعد بعد وما زان في المحافظات التي هجر اليها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن سبق التهجير لا يعتبر شرطا لاستحقاق الامانة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وأية ذلك وجود حرف « الواو » قبل عبارة « الذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة » ويؤكد ذلك أيضا ما جاء بتقرير لجنة القوى العاملة من أن المادة الثانية قد عدلت بحيث

أصبحت تشمل العاملين الذين عادوا أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيقة ، ومن ثم يشترط لاستحقاق الإعانة سالفه الذكر أن يكون العامل من العاملين المدينين بمحافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ سواء سبق له تهجير أسرته من محافظات القناة قبل هذا التاريخ وعاد إليها أو استمر مقيماً بالمحافظات المضيقة ، أو لم يكن قد سبق له التهجير أصلاً من منطقة القناة .

من حيث أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ينص في مادته السادسة على أنه ، لا يجوز نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق إلى جهات أخرى حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الإعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » .

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص أن المشرع حظر نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة حتى تاريخ معين هو ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ومن ثم فإن أي قرار يصدر بنقل أحد من هؤلاء يكون مخالفاً للقانون ويكون ضاراً بالعامل المنقول مما يتعين معه استمرار صرف الإعانة المشار إليها حتى نهاية المدة التي حظر فيها المشرع نقل العاملين من أبناء منطقة القناة إلى خارجها .

وغنى عن البيان أن النقل الذي لا يحول دون أحقية هؤلاء العاملين في صرف الامانة الشهرية المشار إليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ هو النقل الذي يتم كرها عن العامل وزفها عن إرادته أما إذا كان النقل بناء على طلبه فانه لا يستحق الإعانة الشهرية المشار إليها اعتباراً من أول الشهر التالي للنقل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه :

أولاً : يشترط لاستحقاق الإعانة الشهرية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه أن يكون من العاملين

المدنيين بمحافظة القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ سواء سبق له تهجير أسرته من هذه المحافظات قبل هذا التاريخ وعاد إليها أو ما زال يقيم في المحافظات المضيفة أو لم يكن قد سبق له الهجرة أصلا .

ثانيا : احقية العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق ونقلوا كرها عنهم قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في صرف الاعانة الشهرية حتى هذا التاريخ .

(غنوى ٤٦٠ في ٨/٥/١٩٧٨) :

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبحث :

مقابل التهجير من منطقة القناة — منحة للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج هذه المنطقة — لا يشترط فتح هذا المقابل ان ينزل العامل قائلًا بعمله في منطقة القناة .

ملخص الفتوى :

ان قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بقراره رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ نص في المادة الاولى منه على انه « يجوز صرف مقابل التهجير في حدود ٢٠٪ (عشرين في المائة) شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القتال الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة .

» ويكون الحد الأدنى لمقابل التهجير المنصوص عليه بالفقرة الاولى ٣ جنيهات شهريا « .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال ونص في المادة الثالثة منه على انه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع

العام ... الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى تسدرة ثلاثة جنيهاً شهرياً » . ثم نص في المادة الخامسة على أن « يخضع من قيمة الاعانة الشهرية ومرتبات الاقامة والراتب الاضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة ، قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التي يتدبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اماتات » كما نص في المادة السادسة على أن « .. يوقف صرف الاعانات الشهرية ومرتب الاقامة والراتب الاضافي ومقابل التهجير ... اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » وأخيراً نص هذا القرار في المادة الثامنة على إلغاء قرار الوزير القويم بمنطقة القناة رقم (١) ورقم (٢) لسنة ١٩٦٧ وكل حكم يخالف احكام هذا القرار .

ويخلص من هذه النصوص أن مقابل التهجير يمنح للعاملين بمنطقة القناة ، ولا يشترط لمنح هذا المقابل أن يظل العامل قائماً بعمله في منطقة القناة ، وانما يستحق له مقابل التهجير سواء بقى للعمل بمنطقة القناة أو نحب للعمل خارجها ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٩ من أن يخضع من قيمة الاعانة الشهرية ومرتب الاقامة والراتب الاضافي ومقابل التهجير قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التي يتدبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اماتات ، مدل المشرع بذلك على أن مقابل التهجير يستحق للعامل بمنطقة القناة الذي يقوم بتهجير أسرته ليس مقط في حالة بغائه هو في هذه المنطقة وانما يستحق له أيضاً في حالة ندبة أو اعارته الى المحافظات الاخرى بدليل أنه في هذه الحالة الاخيرة يوجب نص المادة الخامسة أن يخضع من مقابل التهجير قيمة ما يصرف له من الجهة التي انتدب أو اعير اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اماتات .

(متوى ١٩٦٧ في ١٩/١٠/١٩٧٠) .

قامدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اماتات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وضع قامدة عامة بمقتضاها

يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكادرات خاصة امانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى لمن كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها او الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة — اثر ذلك — ان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون في عداد المستحقين لهذه الاعانة متى توافرت فيهم شروط منحها — القص على عدم الجمع بين الاعانة المذكورة وبين مكافأة الميدان لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيقها — استحقاق هذه الاعانة عند عدم صرف مكافأة الميدان .

بالمخصى الفتوى :

ان المشرع وضع في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قاعدة عامة بمقتضاها يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والمحلين بكادرات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الاعانة الشهرية المحددة بنص تلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة ومن ثم فان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون بحسب الامل العام في عداد المستحقين لتلك الاعانة سواء طبق عليهم الكادر العام أو خضعوا لكادر خاص طالما انهم كانوا يعملون بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، واذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قد منعت الجمع بين الاعانة سالفة الذكر وبين مكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فان ذلك لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيق حكم استحقاق الاعانة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وانما يؤكد هذا الحظر انطبق حكم الاعانة عليهم اذ لولاه لاستحقاقها اذا توافرت شروط منحها بالوجود بمحافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وعليه فان نيلهم من وظائفهم المدنية بالقوات المسلحة بعد هذا التاريخ الى وظائف اخرى في نطاق محافظات القناة وحرمانهم بالتالى من مكافأة الميدان بسبب هذا النقل يقتضى استحقاقهم تلقائيا للاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لتعويض منط الحظر عندئذ في شأنهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى احقية العامل المدني المنقول من القوات المسلحة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ في الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وفقا لما تقدم من اسباب .
(ملوى ٩٣٢ في ١٩٨٢/١/١٦) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح أمانة للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظة القناة يشترط لاستحقاق تلك الأمانة : أولا - أن يكون العامل موجودا فعلا في الخدمة في إحدى مدن القناة حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ وثانيا - الخضوع لأحدى النظم الوظيفية المذكورة بالمادة الثانية من القانون المذكور ويستتبع تحديد المشرع تاريخ ٣١/١٢/١٩٧٥ تحديد المخاطبين بأحكامه الموجودين فعلا في الخدمة في إحدى مدن القناة .

ملخص الفتوى :

نمت المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح أمانة للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظة القناة على أن « تمنح أمانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الأصلي الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا إليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام والعاملين بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالإسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذلك العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد أقصى قدرة عشرون جنيها ويحد أدنى قدرة خمسة جنيهات » وتنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٧٦ » كما استعرضت الجمعية العمومية المذكورة الأيضاحية لهذا القانون حيث جاء بها ما يلي لما كانت ظروف العمل في هذه الجهات قد اقتضت أن يعمل فيها من حصلون على هذه المميزات وغيرهم ممن لا يتقاضونها بسبب عدم توافر شروط منحها المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، الأمر الذي ترتب عليه وجود تفرقة بين العاملين : بمن في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة ، لذلك روعي المساواة بين هؤلاء جميعا بمنح العاملين في محافظات القناة - سواء من كان يعمل منهم في ١/٥/١٩٦٧ أو يعد هذا التاريخ أمانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ بعد أقصى قدرة عشرون جنيها ويحد أدنى خمسة جنيهات » .

ومفاد ما تقدم أن استحقاق تلك الاعانة هو لمواجهة الظروف الصعبة التي يتعرض لها هؤلاء العاملين وهذا لا يقتضى إلا بالعمل في إحدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ أو الخضوع لاحد النظم المذكورة في نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ على سبيل الحصر ، ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق تلك الاعانة أن يكون العامل موجودا فعلا في الخدمة في إحدى مدن القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ لان تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه بالموجودين فعلا بالخدمة فيه في إحدى مدن القناة وبالتالي فلا تستحق تلك الاعانة إن يكن موجود فعلا منهم بأحدى المدن والجهات التي حددها القانون على سبيل الحصر .

(ملف ١٩٦١/٤/٨٦ في ١٩٨٤/٨/١) .

تطبيق :

بهذا الرأى أيضا سبق للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن اتفقت بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ .

ويتطبيق ما تقدم يمكن القول أيضا :

١ — اذا كان العامل قد عين بأحدى الجهات الحكومية بالسويس قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ إلا ان تسلمه للعمل ثم في محافظة أخرى لم يرد النص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه نتيجة تهجير مقر تلك الجهة الحكومية التي عين بها في هذه المحافظة ، فان العامل المذكور لا يتحقق في شأنه الوجود الفعلى بمحافظة السويس حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ وبالتالي لا يستحق الإعانة المقررة بهذا القانون والتي اشترط القانون لاستحقاقها الوجود الفعلى للعامل في إحدى المحافظات المنصوص عليها فيه حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(فتوى الجمعية العمومية رقم ٧٥١ في ١٩٨٤/٨/١ — سالف الإشارة إليها) .

٢ — أن استحقاق تلك الاعانة منوط بالعمل في إحدى محافظات القناة

حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لأحدى النظم المذكورة على سبيل الحصر ، وذلك لا يتأتى إلا لمن كان معيناً وقتئذ يعمل إحدى الوظائف فعلاً في ١٩٧٥/١٢/٣١ . ولم تفرق المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ سالف الإشارة إليها بين من كان يشغل الوظيفة بصفة أصلية وبين من يشغلها عن طريق النصب ، لأن علة منح هذه الامانة — وهى العمل تحت ظروف العنوان — تتوافر سواء كان العامل معيناً أو منتدباً .

(الجمعية العمومية — فتوى رقم ٧٥٠ في ١٩٨٤/٨/١ جلسة ١٩٨٤/٦/٦) .

٣ — أن كل ما اشترطه المشرع لاستحقاق تلك الامانة أن يكون العامل موجوداً بالفعل فى الخدمة فى إحدى مدن القناة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ . وتحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع فى ذات الوقت تحديد المخاطبين بأحكامه بالوجودين بالخدمة فيه . ومن ثم لا يستحق هذه الامانة من يعين بالخدمة بعد ذلك التاريخ ولو ردت أقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(الجمعية العمومية بجلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤) .

٤ — أن المشرع وضع فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قاعدة عامة يستحق بمقتضاها جميع العاملين المقيمين بالدولة أو القطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الاعانة الشهرية المحددة بتلك المسادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة — والمستفاد من ذلك هو استحقاق جميع العاملين فى التاريخ المذكور للامانة سواء كانوا معينين أو منقولين أو منتدبين للعمل بهذه المناطق ، وذلك لأن المشرع لم يشترط لاستحقاق تلك الاعانة سوى الوجود بمحافظات القناة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ وسواء كان العامل معيناً بصفة دائمة أو مؤقتة (الجمعية العمومية بجلسة ١٩٨٢/٨/١٦) .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امتيازات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة - يشترط لاستحقاق الامتياز ان يكون العامل معينا باحدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ - العبرة بتاريخ صدور قرار التعيين قبل التاريخ المذكور حتى ولو تراهى العامل في استلام العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امتيازات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على ان « تمنح امانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها او الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيف من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة او العاملين في منشآت خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد اقصى قدره عشرون جنيها وبعد اثنى قدره خمسة جنيهات ... » .

وبماذ ذلك ان استحقاق هذه الامتيازات بنوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، والخضوع لاحد النظم المنصوص عليها على سبيل الحصر ، وذلك لا يتأتى الا لمن كان معينا فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق الامتياز ان يكون العامل معينا فعلا باحدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لان تحديد هذا التاريخ يستتبع بالضرورة وفي ذات الوقت تحديد المخاطبين بالخدمة بالموجودين بالخدمة فيه وبالتالي لا تستحق هذه الامتيازات لمن يمين او يقل الى احدى مدن القناة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ولا ان يلتحق بالخدمة بعد ذلك التاريخ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على هذا التاريخ لتخلف شرط الوجود النعلى بالخدمة .

ولما كان المركز اوظيفى للعامل ينشأ اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه اذ من هذا التاريخ يترتب قرار التعيين اثره في تقلد الشخص للوظيفة **وكان هذا الامر يترتب ولو تراخى العامل في استلام العمل ، اذ ان استلام العمل ليس ركنا من اركان قرار التعيين وان كان لازما بطبيعة الحال لتنفيذه ، وعليه فان واقعة تراخى تسلم العمل لما بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ لن يصدر قرار تعيينه او نقله قبل هذا التاريخ لا يترتب عليه الحرمان من الامانة الشهرية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .**

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المعينين والمتقولين الى محافظة السويس قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وتسلموا العمل بعد هذا التاريخ للامانة الشهرية المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، وعدم استحقاق تلك الامانة لن يمين بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على التاريخ المذكور .

(نئوى ٦٣١ في ١٩٨١/٦/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة انه يشترط لاستحقاق الامانة ان يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحدى النظم المذكورة في النص على سبيل الحصر — اثر ذلك — عدم استحقاق هذه الامانة لن يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهرى لن كانوا يعملون

حتى ٢١ من ديسمبر عام ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها والذين
ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيقة من العاملين المدنيين الخاضعين
لاحكام نظم العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او
العاملين بكادرات خاصة او العاملين في منشآت خاضعة لاحكام القانون
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة
وشركات القوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملين
بالجسميات التعاونية ، وذلك بعد اتمى قدرة عشرون جنيها ويحد ادنى قدره
خمسة جنيهات ...

ومفاد ما تقدم ان استحقاق تلك الامانة منوط بالعمل في احدى محافظات
القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحد النظم المذكورة في النص على
سبيل الحصر ، وذلك لا يتقضى الا ان كان ممينا وقتما يعمل احدى الوظائف
معلنا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومن ثمة يشترط لاستحقاق الامانة ان يكون
العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لان
تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخالفين باحكامه
بالموجودين بالخدمة فيه ، وبالتالي لا تستحق هذه الامانة ان يلتحق بالخدمة
بعد ذلك ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(مغوى ١١٠٤ في ١٩٧٩/١٢/٨) .

وبهذا المعنى ايضا اتمت الجمعية العمومية ملف ٩٢٩/٤/٨٦ جلسة
١٩٨٤/٦/٦ واضافت ان المشرع لم يفرق بين من كانوا يشغلون الوظائف
بصفة اصلية وبين من يشغلونها عن طريق الندب .

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

الاصل طبقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ هو احقية العاملين
المدنيين بمحافظات القناة لامانة شهرية طالما تتوافر شروط الوجود بمحافظات
القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سواء كان هذا الوجود فعليا او حكما — عدم
جواز الجمع بين الامانة وبين مكافاة الميدان — احلال بدل الجهود الإضافية
محل مكافاة الميدان — توافر علة حكم حظر الجمع .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منع اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن (تمنح أمانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة الذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين والخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على انه (لا يجوز الجمع بين الاعانة المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من هذا القانون وبين مكافأة الميدان المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن صرف بدل جهود اضافية لامراء القوات المسلحة على أن (تطفى مكافأة الميدان المقررة لامراء القوات المسلحة بالقرار الجمهورى رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ ...) .

وتنص المادة ٢ من ذات القرار على أن (يصرف بدل جهود اضافية لامراء القوات المسلحة « مسكرين ومجنين » وكذلك المدنيين المنتسبين للعمل بالقوات المسلحة كل الوقت الذين يخدمون بالوحدات العسكرية التى تحدد بقرار من وزير الدفاع بعد أقصى ١٠٠٪ من الراتب الاصلى ...) .

وحاصل تلك النصوص ان المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمحافظات القناة سواء كانوا خاضعين للكادر العام أم الكادرات الخاصة أمانة شهرية حددت المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ مقدارها ولم يشترط المشرع لاستحقاق تلك الاعانة سوى الوجود بمحافظات القناة حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ سواء كان هذا الوجود تمليا أو حكيا بالبقاء في المحافظات المضيفة واستثناء من هذه القاعدة العلية لم يجر المشرع للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة أن يجمعوا بين تلك الاعانة ومكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ واذا ينم هذا الحظر عن أن قصد المشرع قد اتجه الى عدم جمع العليل المدنى بالقوات

المسلحة بين الاعانة واية ميزة أخرى مقررّة بسبب العمل في المجال العسكري فان الغاء مكافأة الميدان واحلال بدل الجهود الاضافية مطها مع اشتراط العمل بالوحدات العسكرية لاستحقاق هذا البديل الجديد من شأنه ان يؤدي الى عدم احقية من يتقاضى هذا البديل للاعانة لقوانين علة حكم حظر الجمع ، ومن ثم لا يجوز للسيد / العامل المدنى بالقوات المسلحة ان يجمع بين الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وبديل الجهود الاضافية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الجمع بين الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ وبديل المنصوص عليه بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٩٣٣ في ١٦/٩/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امتيازات للعاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة لا يتضمن تدرج الاعانة الشهرية بتدرج المرتب - اثر ذلك - تحديد قيمة هذه الاعانة على اساس مرتب العامل في اول يناير ١٩٧٦ ولا يجوز زيادتها بزيادة هذا المرتب .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قضى اعتبارا من ١٠/١/١٩٧٦ بمنح اعانة بنسبة ٢٠٪ من الراتب الاسلى للعاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة وبنسبة ٢٥٪ للعاملين بمحافظات القناة كما قضى بمنح المحالين الى المعاش من الطائفتين اعانة قدرها ٢٥٪ وذلك بشروط خاصة حددها ونص عليها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، واجرى المشرع حكم الاستهلاك على الاعانة المقررة للعاملين بمحافظتى بور سعيد والاسماعيلية فور العمل بالقانون فأوجب استهلاكها من نصف اى زيادة تطرا على مرتب العاملين بهاتين المحافظتين بعد ١/١/١٩٧٦ ولم يقف عند هذا الحد وانما اوجب اعمال حكم

الاستهلاك ولو لم يحصل العامل على أية زيادة في المرتب خلال العام وذلك بواقع خمس قيمة الامانة الشهرية وفيما يتعلق بالعاملين بمحافظة السويس فإن المشرع لم يستبعدهم كلية من نطاق اعمال حكم الاستهلاك وانما اوجب استهلاك الامانة المقررة لهم اعتبارا من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس الوزراء كما اجرى المشرع حكم الاستهلاك على الامانة المقررة لاصحاب المعاشات بواقع خمس قيمتها وذلك اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ بالنسبة للعاملين بمحافظة بورسعيد والاسماعيلية واعتبارا من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس الوزراء بالنسبة لابناء سيناء وغزة والعاملين بمحافظة السويس ، وليس من شك فى أن اصرار المشرع على استهلاك تلك الامانة ولو لم تطرأ زيادة على المرتب وتطبيقه حكم الاستهلاك على اصحاب المعاشات انما يرمي من تصده فى تجسيد تلك الامانة وعدم زيادتها وتدرجها بزيادة المرتب الاصلى وتدرجه اذ ليس من المعقول ان يجرى عليها التدرج فى ذات الوقت الذى اوجب المشرع استهلاكها سواء فور تقريرها او فى تاريخ يحدد فيها بعد ومن ثم تتحدد قيمة تلك الامانة على اساس المرتب الاصلى الذى يحصل عليه العامل فى ١/١/١٩٧٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فلا يجوز زيادتها بزيادة هذا المرتب .

واذا كان المشرع لم ينص على استهلاك الامانة المقررة لطائفة العاملين من ابناء غزة وسيناء فى المادة الاولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فان ذلك يعنى انه اتجه الى استثنائها من حكم التجبد وعدم التدرج ، وذلك لان المستفاد من جماع نصوص القانون ان المشرع قصد منح الامانة بصفة مؤقتة ولم يكسبها صفة الدوام والاستمرار بالنسبة لجميع من قررت لهم بها فى ذلك العاملين من ابناء سيناء وغزة وليس اذل على ذلك من انه قضى باستهلاك الامانة من المعاشات المستحقة للتدرج فى تلك الطائفة مع ان المعاشات بطبيعتها لا تطرأ عليها زيادة ولا يجرى عليها التدرج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تدرج الامانة الشهرية المقررة للعاملين بسيناء وغزة ومافظات القناة بتدرج المرتب .

قاعدة رقم (٣٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قضى بالاستمرار في صرف مقابل التهجير بعد الاحالة الى المعاش ولحين زوال اسباب التهجير — العودة الى منطقة القناة يترتب عليها استحقاق العائد لاعانة التهجير وفقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ مع وقف صرف مقابل التهجير المقرر بالقانونين رقمي ٤ لسنة ١٩٧٤ ، ٩ لسنة ١٩٧٨ — لا يترتب بعد ذلك على مغادرة العائد لمنطقة القناة والاقامة بأحدى المحافظات الاخرى اعادة صرف مقابل التهجير اليه اذ ان المشرع لم يترتب هذا الاثر عند ترك المنطقة بعد العودة اليها — استمراره في صرف اعانة التهجير بعد تركه منطقة القناة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ — المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للمعالمين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام المعالمين المدنيين بالدولة او نظام المعالمين بالقطاع العام او المعالمين بكادرات خاصة الذين يهجرون اسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد ادنى قدره ثلاثة جنيهات ويكون التهجير الذي يجوز صرفه للمعالمين المستقيمين بمنطقة القناة بواقع ٢٥٪ شهريا من مرتباتهم الاصنية ويحد ادنى قدره خمسة جنيهات » .

وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ على أن « يستمر صرف مقابل التهجير للمعالمين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بعد احالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذي كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم ولحين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » .

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من قيمة المعاش الشهري للبحالين الى المعاش من المعالمين المدنيين بمنطقة القناة الذين عادوا او تعود اسرهم الى هذه المنطقة بحد اقصى

تدرة عشرون جنيها ويحد أدنى خمسة جنيهاً اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦ - أو من تاريخ عودة أسرهم إلى المنطقة بحسب الأحوال على أن تستهلك هذه الاعانة بواقع خمس قيمتها الأصلية سنوياً اعتباراً من يناير سنة ١٩٧٧ بالنسبة إلى محافظتي بور سعيد والإسماعيلية ومن التاريخ الذي يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالنسبة إلى محافظة السويس .

ولقد ألفى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بمقتضى حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ الذى نص فى مادته الأولى على أن « تمنح إعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من قيمة المعاش الشهرى بحد أقصى قدره عشرون جنيها ويحد أدنى قدره خمسة جنيهاً للمحاليين إلى المعاش من العاملين المنحيين والمهجريين من منطقة القناة الذين ما زالوا يقيمون فى المحافظات المضيفة وينطبق فى شأنهم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ وتستهلك هذه الاعانة ٥/١ قيمتها الأصلية سنوياً اعتباراً من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء » .

وبما تقدم أن المشرع رعاية منه للعاملين بمنطقة القناة الذين هجروا أسرهم للمحافظات الأخرى قرر منحهم مقابل تهجير بنسبة معينة من المرتب بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ - ولم يمنح هذا القرار بدل تهجير لمن يحال منهم إلى المعاش لذلك أصدر المشرع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى قضى بالاستمرار فى صرف مقابل التهجير بعد الإحالة إلى المعاش ولحين زوال أسباب التهجير، ولقد زاد المشرع فى رعاية المحاليين إلى المعاش بعد عودتهم إلى منطقة القناة بقرار بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ منحهم إعانة شهرية لمدة خمس سنوات تستهلك بواقع خمس قيمتها سنوياً بالنسبة لمحافظة بور سعيد والإسماعيلية ومن التاريخ الذى يحدده رئيس مجلس الوزراء بالنسبة لمحافظة السويس وحتى لا يتخذ مقابل التهجير المستحق للمحاليين إلى المعاش المقيمين بالمحافظات المضيفة صفة التليد فيكونوا فى وضع أفضل ممن اختاروا العودة والخضوع بالتالى لحكم الاستهلاك ، ألفى المشرع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى لم يضع حداً لاستحقاق المحال إلى المعاش لمقابل التهجير وقضى فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ باستهلاكه فى خلال خمس سنوات تبدأ من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

وبناء على ما تقدم يكون المشرع قد رتب أثراً محدداً على تغيير محل

الاقامة بالعودة من المحافظة المضيفة الى منطقة القناة مؤداه استحقاق المائد لاعانة تهجير ونفا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولقد علق المشرع على هذا الاثر على ارادة المستحق ، فهو وحده الذى يختار العودة بمحض ارادته ، لذلك فانه اذا ابدى رغبته فى العودة تعين على الادارة صرف الاعانة اليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ووقف صرف مقابل التهجير المنصوص عليه بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت حرية الاقامة حق مكول بنص المادة (٥٠) من الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ لجميع المواطنين فلا يجوز الزام احد بالاقامة فى مكان معين فان للمائد الى منطقة القناة الحق فى تغيير محل اقامته فيها وتركه الى اى مكان آخر يختاره بيد أن ذلك لا يؤدى الى عودة حقه فى بدل التهجير المنصوص عليه فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ لان المشرع لم يرتب هذا الاثر على ترك منطقة القناة بعد العودة اليها وانما يستمر فى صرف اعانة التهجير بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فان ترك السيد المعروضة حالته لمحافظة بور سعيد بعد أن ابدى رغبته فى العودة اليها ليس من شأنه أن يؤدى الى استحقاقه مقابل التهجير بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى اللجنة الاولى الصادرة بجلسة ١٩٧٨/١١/٧ والذي انتهى الى زوال حق السيد المعروضة حالته فى صرف مقابل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ عودته الى بور سعيد ، وانه اعتبارا من هذا التاريخ يستحق الاعانة المقررة للمعائدين لحافظات القناة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بنفى النظر عن استنراة او عدم استنراة فى الاقامة ببور سعيد الى أن يتم استهلاكها (١) .

(فتوى ٣٣٥ فى ١٩٨٠/٣/٢٠) .

(١) تعتبر هذه الفتوى تأييدا لفتوى اللجنة الاولى الصادرة فى هذا الشأن بجلسة ١٩٧٨/١١/٧ .

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

مرتب النقل المنصوص عليه في المادة ٦٦ وما بعدها من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — احتية العاملين المهجرين من منطقة القناة في مرتب النقل المشار اليه عند الحاقهم بالمحافظات الاخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل اداء اعمال وظيفته وذلك في الاحوال والشروط التي يصدر بتطبيقها قرار من المجلس التنفيذي » .

ومن حيث ان المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — وهي اللائحة المعمول بها الى ان يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون طبقا للمادة الثانية من قانون اصداره ، تنص على ان « يصرف مرتب النقل للموظف او المستخدم الذي ينقل عائلته ومتاعه في الاحوال الآتية :

١ — التحيين لأول مرة في خدمة الحكومة .

٢ — الاعادة الى الخدمة .

٣ — النقل من جهة الى اخرى .

٤ — انتهاء الخدمة لاسباب غير الاستقالة او المزل بقرار تاديبى .

ومؤدى ذلك ان مرتب النقل لا يستحق الا في الحالات التي حددتها هذه المادة على سبيل الحصر ، وليس من بينها التسحب ، وتنص المادة الخامسة من هذه اللائحة على عدم جواز ان تزيد محته على شهرين الا

بموافقة وكيل الوزارة المختص ، وفي الحالات التي يرجع فيها امتداد مدة النذب بحيث يجاوز الشهرين يجوز اذا رغب الموظف أن تصرف اليه استمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة ، وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل السفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستمارات بدلا من راتب بدل السفر .

وبذلك يكون المشرع قد أخرج النذب الذي لا يزيد مدته على شهرين من الحالات التي يستحق فيها مرتب النقل نظرا لطبيعة هذا النذب وتصر مدته اذ لا يصحب معه العائل وعائلته ومتاعه ، وهذه الظروف لا تنطبق على حالة المهجرين من منطقة القناة يندبون للعمل بالمحافظات الاخرى نظرا لظروف العدوان على هذه المنطقة ، فان ندبهم الى هذه المحافظات يتم لفترة غير محدودة بمدى زمني معين ولا يمنحون بدل سفر عن فترة ندبهم ؛ فلا يسمو مع ظروف العدوان التي كانت سببا في تهجير الاسر اجباريا ونذب العائل حرمانه من مرتب النقل .

وان مقابل التهجير الذي يمنح في حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القنال الذين يقومون بتهجير اسرهم الى خارج المنطقة طبقا لقرار الوزير المقيم رقم ١ لسنة ١٩٦٧ له احكامه وشروطه التي تختلف عن شروط مرتب النقل وهو يمنح للعاملين الذين يقومون بتهجير اسرهم سواء كانوا منتدبين بالمحافظات الاخرى او بقوا بمحافظات القناة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين المهجرين من منطقة القناة لمرتب النقل المنصوص عليه في المادة ٦٦ وما بعدها من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عند الحاقهم بالمحافظات الاخرى .

(فتوى ٣٥٠ في ٣٠/٣/١٩٦٩) .

ملخص الفتوى :

أن العامل يتقاضى بدل السفر تعويضا له عما يتكبده من نفقات ضرورية من جراء تقيبه عن مقر عمله الرسمي حال تكليفه بذلك من جهة عمله لاداء مهام معينة ، وكان تهجير العامل بطبيعته يؤدي الى تغيير مقر عمله الاصلى فمن ثم لا يعد تكليفا له باداء مهمة لصالح الوحدة التى يعمل بها ، وبالتالي فلا يستحق بعد تهجيره أو بناسبته بدل سفر .

ومن ناحية أخرى فإن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الامانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال تنص على أن : « يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكليات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد اثنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا ... » ، كما تنص المادة الخامسة من ذات القرار على أن : « يخصم من قيمة الامانة الشهرية ومرتبات الامانة والراتب الاضافى ومقابل التهجير المنصوص عليها فى المواد السابقة قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التى يتنبون للعمل بها أو يحارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو امانات » .

وبين من هذين النصين أن المشرع رعاية منه للعاملين المهجرين من محافظات القناة بسبب العنوان اجاز صرف مقابل تهجير لهم فى حدود ٢٠ ٪ من مرتباتهم الاصلية لزيادة دخولهم بما يمكنهم من مواجهة الاعباء الاضافية التى ترتبت على تغيير مقر اعمالهم ومحال اقبالهم نتيجة للتهجير . وازاء ذلك قضى بأن يخصم من هذا المقابل قيمة ما يصرف لهم من بدلات أو رواتب اضافية أو امانات بحيث ينتقص منه القدر الذى يؤدي لهم منها باعتبار انها تؤدي الى زيادة دخولهم بما من ثلثته تمكنهم من مواجهة الاعباء التى قرر مقابل التهجير بناسبته .

واذا كان المشرع قد نظر الى مقابل التهجير على هذا النحو فانه لا يتسق مع تلك النظرة الشاملة أن يستحق أو أن يصرف معه للعامل بدل السفر المقرر لمواجهة التغيير فى حياته المعيشية الذى قرر من أجله مقابل

التهجير لوحدة علة الاستحقاق في الحالتين ، ومن ثم تكون الشركة المشار إليها قد طبقت حكم القانون باسترداد ما أدى للمعاملين المعروضة حالتهم من بدل سفر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق بدل سفر للمعاملين في الحالة المعروضة .

(فتوى ٤٧ في ١٢/٥/١٩٨١) .

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المستفاد من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ بتفويض الوزراء ومن في حكمهم في اصدار قرارات احالة المعاملين المدنيين الى المعاش بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم — انه تضمن قواعد خاصة اجازت للمعاملين الذين تتوافر لديهم الشروط المحددة به ان يتقدموا بطلب احالتهم الى المعاش والانفاذ من الميزات التي نص عليها — القرار الصادر بقبول هذا الطلب — هو قرار بالاحالة الى المعاش — اثر ذلك — احقية المعاملين الذين احيلوا الى المعاش بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ في صرف بدل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ بتفويض الوزراء ومن في حكمهم في اصدار قرارات احالة المعاملين المدنيين الى المعاش بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم ينص في مادته الاولى على ان « يفوض الوزراء ومن في حكمهم كل فيما يخصه في اصدار قرارات احالة المعاملين المدنيين بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم وذلك وفقا للقواعد الآتية :

(١) ان يكون طالب الاحالة الى المعاش معابلا بمقتضى تواتين

(ب) الا يقل سن الطالب عند تقديم الطلب عن الخامسة والخمسين
والا تكون المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش اقل من سنة .

(ج) تضم المدة الباقية لبلوغ السن القانونية أو سنتين افتراضيتين
الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ايهما اقل .

(د) يسوى المعاش على اساس الاجر الاصلى وقت صدور قرار
الاحالة الى المعاش .

وينص هذا القرار في المادة الثالثة على انه « لا يجوز اعادة تعيين
العاملين الذين ينتفعون بالقواعد المنصوص عليها في هذا القرار بالحكومة
وللقطاع العام بعد الاحالة الى المعاش .

وتنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة
١٩٦٩ بشأن الامانات التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من
منطقة القناة المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ على ان
« يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ من المرتبات الاصلية للعاملين
المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او
نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون
اسرهم الى خارج هذه المنطقة . . . ويكون مقابل التهجير الذى يجوز صرفه
للعاملين المستبقين بمنطقة القناة بواقع ٢٥٪ شهريا من مرتباتهم الاصلية
ويحد اثنى عشرة خمسة جنيهات » .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض
الاحكام الخاصة بالامانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء
والمهجرين من منطقة القناة على ان يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين
المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩
المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احالهم الى
المعاش وذلك بالكادر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا
من توقف الصرف اليهم والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم .

وحيث ان مفاد تلك النصوص ان المشرع وضع بمقتضى الاحكام
الصريحة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ قواعد
خاصة واجازات للعاملين الذين تتوافر لديهم الشروط المحددة به — ان

يتقدموا بطلب احالتهم الى المعاش والاعادة من الميزات التي نص عليها نان قبل طلبهم صدر قرار باحالتهم الى المعاش شلتهم في ذلك شأن من بلغوا سن الستين وليس ادل على ذلك من ان المشرع قد نص على ذلك صراحة ومن ثم لا يسوغ القول بأن خدمتهم قد انتهت بالاستقالة .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قد نص على احقية العاملين المحليين الى المعاش في الاستمرار في صرف مقابل التهجير وفقا لما نصت عليه المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ دون أن يتصر ذلك على المحليين الى المعاش بسبب بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، وعلى ذلك فإنه لا يكون هنالك وجه لتقييد هذا النص باشتراط أن يكون انتهاء خدمة العامل راجعة لبلوغه سن الستين إذ أن من المسلم به ان النص يجري على إطلاقه ما لم يتقيد بتقييد .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قد استهدف الا يضار العاملون الذين يستحقون مقابل التهجير اذا ما انتهت خدمتهم بالاحالة الى المعاش نقضى باستمرار صرف مقابل التهجير بالتقدير الذي كان يصرف لهم قبل الاحالة الى المعاش فإنه لا مجال للترتبة في هذا الشأن بين من تنتهى خدمته ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة وبين من تنتهى خدمته بالاحالة الى المعاش وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى احقية العاملين الذين احيلوا الى المعاش بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ في صرف بدل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ .

(مئوى ٥٩٧ في ١٩٧٩/٧/١) .

تعليقي :

ذهب رأي الى ان ملول عبارة الاحالة الى المعاش المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ إنما ينصرف الى من تنتهى خدمته جبرا عنه وليس لارادته دور فيه ويشمل ذلك انتهاء الخدمة ببلوغ السن المقرر قانونا او الاحالة الى المعاش بحكم تديبي ولما كان انتهاء

مقد ذهب هذا الرأي الى انه يخرج من مفهوم الاجالة الى المعاش التي تعنى انتهاء خدمة العامل جبرا عنه الا ان الجمعية العمومية في فتواها رفضت الاخذ بهذا الرأي . وبما تجدر الاشارة اليه ان الاجالة الى المعاش بناء على طلب المعاش سواء بالقرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه او القوانين الاخرى . يسيبها البعض بالمعاش المبكر بينما يسيبها البعض الآخر بالاستقالة التيسيرية وذلك بحسب نظر كل منهم اليها . والصحيح لدينا هو ما انتهت اليه الجمعية العمومية في الفتوى الماثلة من انها وان كانت بناء على طلب العامل الا انها قد احالته الى المعاش على اساس ان المشرع هو الذي نص على ذلك ، ولم تكن ارادة العامل وحدها هي المنشئة لهذا الحق بل هي مجرد اى ارادة العامل — امر شرطي لتطبيق القانون في هذا الصدد اى ان ارادة العامل ليست خالصة وحدها في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٣٨٩)

المبدأ :

قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ — القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ — يشترط لصرف مقابل التجهيز للعامل شرطان : (١) ان يكون من العاملين المدنيين بالدولة او بالقطاع العام او الخاضعين لكادر خاص مقيما مع عائلته في ٥ مايو سنة ١٩٦٧ في المناطق التي حددها القرار (٢) ان يقوم بتجهيز أسرته الى خارج هذه المناطق — القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ — استبرار صرف مقابل التجهيز للعاملين المشار اليهم بعد احالتهم الى المعاش متى توافر فيهم الشرطان المذكوران — العاملون الذين استحقوا هذا البديل لسبب آخر لا يستمر صرفه لهم بعد المعاش .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعائلات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء المهجرين من منطقة القناة غير ان المادة الثانية منه تجرى

كالآتي « يستبر صرف مقابل التهجير للمعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذي كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » ومنط استبرار صرف مقابل التهجير هنا هو للمعاملين الذين تنطبق عليهم احكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ معدلا بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ اذ احيل هؤلاء الى المعاش من تاريخ توقف الصرف اليهم وحتى زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم .

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة نجد انه قضى بالقضاء القرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٧ بصرف اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ للمعاملين المدنيين الذين كانوا يخدمون بمنطقة سيناء وقطاع غزة والقرار رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن استبرار صرف مرتب الاتامة والرواتب الاضائية للمعاملين العائدين من سيناء والمهجريين من منطقة القناة — وقرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٧ والقرار المعدل له رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للمعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ، غير ان المادة الثالثة منه تقضى بأنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للمعاملين الخاضعين لاحكام نظام المعاملين المدنيين بالدولة او نظام المعاملين بالقطاع العام او المعاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة — ويحد أدنى قدرة ثلاثة جنيهات ويتم صرف هذا المقابل بالخصم من اعتمادات الطوارئ المدرج في الميزانية العامة للدولة... » . ومقتضى ذلك أن يكون العائل سواء كان من المعاملين المدنيين بالدولة او بالقطاع العام أو الخاضع لكادر خاص مقيما مع عائلته وقت العدوان الاسرائيلي على المناطق التي حددها القرار وقام بتهجير أسرته الى خارجها .

ومن حيث ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه انما قصد الى استبرار هؤلاء فقط في صرف ما كانوا يستحقونه من مقابل تهجير اذ ما احيلوا الى المعاش وتوقف صرف البديل اليهم ، فانه يخرج من نطاق

استحق هذا البذل وقد التحق بخدمة الشرطة في ١٥/٨/١٩٧٠ أى بعد العدوان الاسرائيلى على منطقة القناة ولم يكن استحقاقه أعمالا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لعدم استئناء شروط منحه ، بل كان أعمالا لاحكام قرار محافظ السويس رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بصرف بدل التهجير لمن تم تعيينهم بمنطقة القناة بعد التهجير عام ١٩٦٩ بمقتضى السلطة التى كانت مخولة له بوصفه حاكما عسكريا .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه لم يُلغى باستمرار صرف مقابل التهجير الا لمن انطبقت عليهم احكام قرارات رئيس الجمهورية المشار اليهم فانه لا يشمل بداهة من استحق هذا البذل بقرارات اخرى والا لنص على ذلك فى صميمية دون تحديد .

(طعن ٥٧٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٤) .

وي ذات المعنى الطعن ١٥٧٥ لسنة ٢٧ ق .

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وبين مكافأة الجيدان — العاملون المدنيون السليين يعملون بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبون للعمل بها ولا يعتبرون من عداد افرادها ومن ثم فانه يتمين خصم ما يتقاضونه عند التقب من مكافأة الجيدان المستهقة لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة بما يستحق لهم من مقابل التهجير ومقتضى ذلك انه لا يجوز صرف مقابل التهجير اليهم اذا كانت مكافأة الجيدان تزيد عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فى ضوء ذلك فانه وان كانت اسباب الطعن غير صائبة على ما سلف بيانه ، الا انه لا يحجب المحكمة ولا يمنعها من أن تراجع الحكم المطعون فيه لاستظهار مدى صوابه فيما قضى به موضوعها

نقوذه اذا كان متفقاً مع القانون والا الفته ان كان مخالفاً له وتولى تعديل قضاؤه بما يتفق مع حكم القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حين اقر للمدعى بالحق في الجيع بين مقابل التهجير ومكافأة الميدان ، جاء مخالفاً للقانون ، ذلك ان المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن يخضع من قتبة مقابل التهجير المنصوص عليه في هذا القرار قيمة ما يصرف للعاملين المستحقين لهذا المقابل من الجهات التي يندبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعقبات .

ومن حيث أنه باستعراض احكام القوانين ارقام ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة و٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط ، بالقوات المسلحة و٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التهيئة العامة و١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمسامدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة يتضح انها خلعت وصف القوات المسلحة على هؤلاء الذين يعتبرون افراد في القوانين سالفة الذكر ومن ثم فان العاملين المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبين للعمل بالقوات المسلحة ولا يعتبرون من عداد افرادها ، وبالتالي فان حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ يوجب خصم ما يتلقونه عند التذب من مكافأة الميدان التي تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة بما يستحق لهم من مقابل التهجير ومقتضى ذلك انه يمنع صرف مقابل التهجير اليهم اذا كانت مكافأة الميدان تزيد عليه .

ومن حيث انه بما يجدر ذكره ان افراد القوات المسلحة العسكريين لا يستحقون — وفقاً للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ — مقابل تهجير ذلك ان صريح عبارة هذه المادة يقصر منح هذا المقابل على العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكافرات خاصة ومن ثم يكون حكم المادة الخامسة من القرار المذكور الذي يجب معه خصم مكافأة الميدان من مقابل التهجير لم يتقص من هؤلاء الذين هجروا أسرهم شيئاً من حقوقهم التي كفلها لهم القرار وانما حرص على ان يوفر المساواة بين العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وبين افراد القوات المسلحة

العسكريين ، فلا ينعون بمبالغ أكثر مما يحصل عليه هؤلاء الأفراد الذين يتساوون معهم في ذات الظروف .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذا اقر باحتية المدمى — وهو من العاملين المذنبين بالقوات المسلحة في مقابل التهجير دون النص على أن يخصم منه ما استحق له من مكافأة الميدان ، فانه يكون قد خالف القانون ويتعين إلغاؤه مع الحكم باحتية المدمى في صرف مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ مخصوماً منه ما صرف له من مكافأة ميدان وذلك مع مراعاة التقادم الخمسى مع الزام الجهة الادارية بالصروفات .

(طعن ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢) .

انتهت المحكمة الى ذات المبدأ في حكمها الصادر بجلسته ١٩٨١/٣/٢٩ في الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٦ ق . و ٣٥٨ لسنة ٢٦ ق .

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

نص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة على انه يجوز نقل العاملين العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات اخرى ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الإضافي ومقابل التهجير المنصرف اليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل — اعتقال المدمى لا يعد سبباً في وقف صرف هذا البدل وتلك الاعانة — احقته في بدل الإقامة والاعانة المقررين قانوناً خلال فترة اعتقاله .

ملخص الحكم :

من حيث انه عن موضوع الدعوى وينحصر في مدى احقية المدمى في المطالبة ببدل الإقامة واعانة الغلاء الإضافي عن فترة اعتقاله فان مقطع

النزاع يدور حول ما اذا كان الاعتقال يعد سببا في وقف صرف هذا البذل وتلك الاعانة . تنص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزوة ومسيناء والمهجريين من منطقة القناة على أنه « يجوز نقل العاملين للعائدين من سيناء والمهجريين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى ... ويوقف صرف الاعانة الشهرية ويرتب الاقالة والراتب الاضامى ومقابل التهجير المنصوص عليها في المسواد ١ و ٢ و ٣ اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل » . ويلاحظ هذا النص هو استقرار صرف المبالغ المشار اليها فيه ما لم يتم نقل العامل الى جهة أخرى غير مقرر للعاملين بها — بطبيعة الحال — تلك المبالغ ... وغنى عن البيان أن النقل في مفهومه القانونى — حسبما استقر عليه القضاء الادارى — انما يكون من وظيفة الى أخرى في مثل درجة العامل وراتبه وان يستهدف به المصلحة العامة ، ويستوى في ذلك النقل داخل الجهة الادارية الواحدة او من جهة الى أخرى .. ومعنى كان ذلك هو المفهوم الصحيح لقرار النقل وكان ايداع المدعى المعتقل لا يعد نقلا الى وظيفة أخرى فانه لا يترتب عليه أى اثر في هذا الخصوص ينال من استقرار ائتميته فيما كان يتقاضاه من بدل اقالة واعانة غلاء اذ يظل المدعى معتبرا قانونا معينا في جهة عمله الاصلية التى كان يعمل بها وقت الاعتقال (ربح سيناء) طالما لم يصدر قرار بنقله الى جهة أخرى وفقا للضوابط والاسس السابقة ، وهو ما لم يحدث اذ الثابت من الاوراق ان المدعى ظل تابعا لجهة عمله الاصلية طيلة فترة اعتقاله الذى يعتبر ببساطة قوة تاهرة وعمل خارج عن ارادته الى ان صدر القرار رقم ٧٩ في ٣١ من يوليو سنة ١٩٧١ بنقله الى المنطقة الجنوبية بالسوان ، ومن ثم فانه يستحق بدل الاعانة والاعانة المترتين قانونا عن فترة اعتقاله .

(طعن ١١٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤) .

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

شرط اعتبار العامل من أبناء القناة لا يتوافر الا من تاريخ نقله الى السلك المدنى .

ملخص الفتوى :

أن قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم خارجها المعمول به اعتبارا من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ كان ينص في مادته الاولى على أنه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ « عشرون في المائة » شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة) .

وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وقضى في مادته الثامنة بإلغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة الثالثة على أنه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكافرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة) .

كما نص هذا القرار في المادة السادسة على أنه « يجوز نقل العاملين المائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى » .

كما يجوز نقل العاملين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار .

ويوقف صرف الامانة الشهرية ومرتب الاقلية والراتب الاضامى ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل .

ويكون تحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ولقد اصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ ونص في المادة الاولى على أن (يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات

القناة المنصوص عليهم في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ العاملون والعاملات الذين تواجدوا في تلك المناطق وكانوا يخدمون بها في ١٩٦٧/٦/٥ ولم يبدوا رغبة في النقل خلال السنة السابقة على هذا التاريخ متى توافرت في شلتهم أحد الشروط الآتية (٤) أن يكون الشخص قد استمر في عمله بهذه المناطق مدة عشر سنوات متصلة وسابقة على شهر يونية ١٩٦٧ .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمنطقة القناة نسبة من المرتب الاصلى كمقابل تهجير لمواجهة الاعباء التي يتحملونها نتيجة لتهجير أسرهم من تلك المنطقة بسبب العدوان الذي وقع عليها في ٥ من يونية سنة ١٩٦٧ ولقد حددت تلك النسبة بمقدار عشرين في المائة شهريا في قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ كما حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بمقابل التهجير بذات النسبة ، وفي ذات الوقت اجاز نقل العاملين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات أخرى بدون قيد زمنى على أن يوقف صرف المقابل لهم اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل و اجاز نقل العاملين من أبناء تلك المنطقة بعد انتضاء فترة محددة وخول وزير الشؤون الاجتماعية تحديد من يعتبر من أبنائها ولقد اشترط قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ لتوافر تلك الصفة في العامل أن يكون قد أمضى عشر سنوات متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان ، ومن ثم فإن أفراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين لتلك الأحكام كما أن القيد الزمنى الذي فرضه المشرع على نقل العاملين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة ونفا للشروط المنصوص عليها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ الذين خدموا بلك المنطقة وتحققت فيهم تلك الشروط بهذه الصفة المدنية ، واذ لم يكتسب العامل في الحالة الماثلة صفة العامل المدني الا من ١ من أبريل سنة ١٩٦٩ تاريخ نقله من القوات المسلحة الى وزارة الداخلية فانه وقد هجر أسرته في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ يستحق اعتبارا من ١ من أبريل سنة ١٩٦٩ بمقابل التهجير ، ولما كانت شروط اعتبار العامل من أبناء القناة غير متوافرة في شلتهم لقضائه المدة السابقة على العنوان بالسلك العسكري فانه لا يستحق مقابل التهجير اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نقله من مدينة السويس الى مدينة القاهرة . فلا يقيد من القيد الزمنى المقرر على نقل العاملين من أبناء منطقة القناة وبالتالي لا يجوز الاستمرار في صرف مقابل التهجير له لحين انتهاء مدة النقل المقررة لنقل هؤلاء الإبناء والتي من

ممتنساها استحقاقهم للقبول رغم نظمهم حتى تاريخ انتهاء تلك المدة . لذلك :
انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل
مقابل التهجير اعتبارا من تاريخ نقله الى وزارة الداخلية حتى تاريخ نقله
من العمل بمنطقة القناة .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٧ — جلسة ١٩٨٢/٣/٢) .

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

احقية العامل المدني المقتول من القوات المسلحة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١
في الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين
المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين
بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ينص في مادته الثانية على أن (تمنح
اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى
٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها أو الذين
ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام
نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين
بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات
التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وكذا العاملين
بالجمعيات التعاونية وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيها وبحد أدنى قدره
خمس جنيهات ...) .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه (لا يجوز الجمع بين
الاعانة المنصوص عليها في المادتين (٢ و ١ من هذا القانون وبين مكافأة الأبدان
المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة) .

وبماد ذلك أن المشرع وضع في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٧٦ قاعدة عامة بمقتضاها يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والمعاملين بكادرات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الاعانة الشهرية المحددة بنص تلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة ومن ثم فان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون بحسب الامس العام في عداد المستحقين لتلك الاعانة سواء طبق عليهم الكادر العام او خفضوا لكادر خاص طالما انهم يعملون بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ واذا كانت المادة الخالصة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قد منعت الجمع بين الاعانة سالفة الذكر وبين مكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ فان ذلك لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيق حكم استحقاق الاعانة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وانما يؤكد هذا الحظر انطباق حكم الاعانة عليهم اذ لسواه لاستحقاقها اذا توافرت شروط منحها بالوجود بمحافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وعليه فان نزلهم من وظائفهم المدنية بالقوات المسلحة بعد هذا التاريخ الى وظائف اخرى في نطاق محافظات القناة وحريلتهم بالتالي من مكافأة الميدان بسبب هذا النقل بمقتضى استحقاقهم تلقائيا للاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لتظل بنطاق الحظر عندئذ في شلتهم .

(ملف ٩١٥/٤/٨٦ - جلسة ١٦/٦/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ والبدل المنصوص عليه بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن (تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهرى لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة الذين عادوا اليها او

الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين والخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة) .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه (لا يجوز الجمع بين الاعانة المنصوص عليها في المادتين ٢٤١ من هذا القانون وبين مكافأة الميدان المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن صرف بدل جهود اضافية لامرأد القوات المسلحة على أن (تطفى مكافأة الميدان المقررة لامرأد القوات المسلحة بالقرار الجمهورى رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ .)

وتنص المادة ٢ من ذات القرار على أن (يصرف بدل جهود اضافية لامرأد القوات المسلحة (عسكريين ومدنيين) وكذلك المدنيين المتطبين للعمل بالقوات المسلحة كل الوقت الذين يخدمون بالوحدات العسكرية التى تحدد بقرار من وزير الدفاع بحد أقصى ١٠٠ ٪ من الراتب الاصلى .)

وحاصل تلك النصوص ان المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمحافظة القنطرة سواء كانوا خاضعين للكادر العام أم الكادرات الخاصة امانة/شهرية حددت المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ مقدارها ولم يشترط المشرع لاستحقاق تلك الاعانة سوى الوجود بمحافظات القنطرة حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ سواء كان هذا الوجود فعلياً أو حكماً بالبقاء في المحافظات المضيفة واستثناء من هذه القاعدة العامة لم يجر المشرع للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة ان يجعوا بين تلك الاعانة ومكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ وان يتم هذا الحظر على أن تصد المشرع قد اتجه الى عدم جمع العامل المقتضى بالقوات المسلحة بمن

الاعانة واية ميزة اخرى مقررة بسبب العمل في المجال العسكرى فان الغاء مكافاة الميدان وحلال بدل الجهود الاضافية محلها مع اشتراط العمل بالوحدات العسكرية لاستحقاق هذا البديل الجديد من شأنه ان يؤدى الى عدم احقية من يتقاضى هذا البديل للاعانة لتوافر علة حظر الجمع ، ومن ثم لا يجوز للسيد العامل المدنى بالقوات المسلحة ان يجوع بسبب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وبذل الجهود الاضافية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

(ملك ٩١٤/٤/٨٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

العاملون المدنيون بالقوات المسلحة — تكييفهم — يعتبرون منتدبين للعمل بالقوات المسلحة اساس ذلك . لا يعتبرون من افراد القوات المسلحة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن مقابل التهجير — سريانه في شأنهم — الاثر المترتب على ذلك وجوب خصم ما يتقاضونه من مكافاة الميدان التى تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة من مقابل التهجير — نتيجة ذلك : يتمتع صرف هذا البذل اذا كانت مكافاة الميدان تزيد على هذا البذل .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء هذه الحكة جرى بأن العاملين المدنيين بالتقوات المسلحة يعتبرون منتدبين للعمل فيها اذ انهم ليسوا من افرادها ومن ثم فان حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ يوجب خصم ما يتقاضونه من مكافاة الميدان التى تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة من مقابل التهجير ومقتضى ذلك انه يتمتع صرف هذا البذل اذا كانت مكافاة الميدان تزيد على هذا المقابل .

من حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى باحقية المدعى في مقابل التهجير دون النص على وجوب خصم ما استحق له من مكافأة الميدان ، فهي غير صائبة في هذه الخصومية ويتمين بالتالى تعديلها باضافة هذا القيد الى ما قرره محييا من احقية كل منهم في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ فيخصم منه حسبما معنا ما صرف له من مكافأة الميدان مع مراعاة التقادم الخمسى .

طعن ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٨٤) .

المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء .

كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت التى تستحق عن المحاضرات والدروس واممال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية » .

وان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت بعد أن اوردت البدلات والاجور والمكافآت التى تسرى عليها احكام هذا القرار نصت على الا تسرى احكامه على بدلات السفر والانتقال وبدل الملابس والغذاء والسكن وبدل المراسلة للشرطة وكذلك على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت المستحقة عن المحاضرات والدروس واممال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية والمكافآت المستحقة للاشراف على البحوث العلمية .

ولما كانت الادارة المركزية للتدريب بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة لا تعتبر احدى الجامعات أو المعاهد العليا لذلك فان المكافآت التى تمنح للمعلمين لقاء المحاضرات التى يلقونها فى مراكز التدريب التابعة لهذه الادارة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ما لم تكن تلك المحاضرات تخضع لاحكام الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف بوصفها من المصنفات التى تلقى شفوياً وتقدر ذلك بمسألة موضوعية تختص جهة الادارة بالبت فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافآت التى تمنح لبعض المعلمين مقابل المحاضرات التى يلقونها بمراكز التدريب التابعة للجهاز المركزى للتنظيم والادارة تخضع للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته وللقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ما لم ينطبق على هذه المحاضرات وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف . وتقدر ذلك بمسألة موضوعية تختص جهة الادارة بالبت فيها .

خفض البدلات :

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ :

لا يجوز رد ريع البدلات التي احتفظ بها لبعض العاملين بصفة شخصية أو التي ضمت الى مرتباتهم في ظل العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ والذي تم الغائه بموجب احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ - اساس ذلك - ان المشرع حين قضى بإلغاء خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي كانت مقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يتعين أن تكون هذه البدلات أو الرواتب أو التعويضات محتفظة بصفتها هذه حتى تاريخ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ فإذا فقدت طبيعتها بان ضمت الى المرتب خرجت من نطاق تطبيق هذا القانون - اثر ذلك - أن علاوة الرقابة المحتفظ للعاملين من هيئة الرقابة الادارية الملقاة والبدلات المحتفظ بها للعاملين بهيئة الشرطة المقولون الى الكادر العام والبدلات المحتفظ بها لافراد القوات المسلحة المقولون الى وظائف مدنية ، وبسبب التمثيل المحتفظ به لشاغلي الوظائف الأدنى من درجة مدير عام والمميزات المحتفظ بها للمقولين من المؤسسات الملقاة لا ينطبق عليها حكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ١/٧/١٩٨١ ينص في المادة الاولى على أن (يلغى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ كما يلغى التخفيض في أي من البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المنصوص عليها في القانون المشار اليه يكون قد تقرر منحها مخفضة خلال فترة نفاذه .

وبماذ ذلك أن المشرع قضى بإلغاء خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات الذي كان مقرراً بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتماداً على ١٩٨١/٧/١ ومن ثم فإنه يتعين لأعمال هذا الحكم أن تحتفظ

المبالغ التي كانت تمنع بهذه الصفة بطبيعتها كبدلات أو رواتب اضافية أو تعويضات حتى هذا التاريخ فاذا فقدت طبيعتها بأن ضمت الى المرتب لتصبح جزءا منه قبله خرجت من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

وبناء على ذلك فانه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالفاء هيئة الرقابة الادارية قد قضى في المادة الثانية بالاحتفاظ للعاملين المنقولين من الرقابة ببدايتهم على أن يستهلك ما يزيد منها سن البدلات التي تمنح لهم في وظائفهم الجديدة من العلاوات الدورية والبدلات التي تقتدر لهم مستقبلا فان علاوة الرقابة التي يصدق عليها وصف بدل طبيعة العمل المحتفظ بها لهم تكون قد فقدت وفقا لهذا الحكم طبيعتها قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بضمها الى المرتب وبالتالي فان احكامه لا تنطبق عليها .

وكذلك فانه لما كتبت المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تحدد الدرجة عند اجراء النقل على اساس المرتب والبدلات فلهما تكون بذلك قد ادبجت تلك البدلات بالمرتب الاساسي الامر الذي يفقدهما طبيعتهما وبالتالي يخرجها من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة ١٤٩ من القانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ تحدد اجر الوظيفة التي يتم النقل اليها على اساس الرواتب الاصلية التي كانت تمنح في الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات الثابتة المقررة للرتبة العسكرية أو اجر الوظيفة التي يتم النقل اليها أيها اكبر مع الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقا بالوظيفة العسكرية من رواتب اصلية والتعويضات الثابتة وغيرها من التعويضات التي يحددها وزير الدفاع وبين جملة ما هو مقرر بالوظيفة المنقول اليها حتى يتم استهلاكه بالترقية أو العلاوات أو التعويضات فان البدلات والتعويضات العسكرية تفقد طبيعتها أيضا عند النقل الى وظيفة مدنية وبالتالي لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة ٤٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ تقرر الاحتفاظ بصفة شخصية بالبدلات التي منحت قبل صدور هذا القانون على خلاف احكامه حتى زوال اسباب منحها أو بالنقل الى وظائف أخرى فانه التاقبت الذي اضفاء الحكم الوارد بترك المادة على البدلات المنصوص عليها فيها يقتضى تجديدها وابقاؤها بالحالة التي كانت عليها فى ١٩٧٨/٧/١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فانها تخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قد احتفظت للمنقولين من المؤسسات الملفة بالمزايا التي كانتوا يتقاضونها بصفة شخصية مع عدم الجمع بينها وبين ما هو مقرر بوظائفهم الجديدة فى هذه الحالة يصرف لهم ايها اكبر مان أعمال المقارنة التي يوجبها هذا الحكم فيها بين ما كان مقررا بالمؤسسات وما يمنح بالوظائف الجديدة يقتضى ابقاء المزايا التي كانت تمنح بالمؤسسات على حالها ومن ثم لا يسرى عليها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ على المستحقات المالية السالف ذكرها واحتفظ بها للعاملين بصفة شخصية .

(بنوى ٨٦٥ فى ١٩٨٢/٧/٢٧) .

اثر الاجازة الاعتيادية او المرضية على البدلات :

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

العاملون بالمؤسسة العربية العامة للنقل الجوى وسرعة الطيران العربية المتحدة — مدى احقيتهم ، اثناء الاجازة الاعتيادية او المرضية ، في البدلات والرواتب بالخارج — استحقاقهم بدل الانتقال الثابت ، وبدل الاغتراب ، وبدل التمثيل الاصلى والاضافى ، وبدل الغلاء الاضافى ، وبدل السكن ، وبدل المناخ اثناء الاجازة الاعتيادية او المرضية — لا يؤثر في هذا الاستحقاق قضاء الموظف لاجازته في مقر عمله بالخارج او في الجمهورية او في اية دولة اخرى .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس ادارة شركة الطيران العربية المتحدة بتحديد بدلات التمثيل والرواتب بالخارج قد قضى في البند « ثانيا » منه ، بمنح الموظف الذى يشغل احدى الوظائف في الخارج المقرر لها استعمال سيارة في دواعى العمل ... بدل انتقال بمعدل الشهر ثلاثين جنيها ، لمدة اقصاها شهران او تاريخ شراء السيارات ايها اقرب . ونص في البند « ثالثا » على منح الموظف او العامل بالخارج بدل اغتراب ، يتراوح بين ستمين جنيها لمدير المنطقة واربعمون جنيها للعامل الفنى . ونص في البند « رابعا » على صرف بدل تمثيل اصلى ، يتراوح بين خمسين جنيها لمدير المنطقة وعشرة جنيهات لضباط الحجز او الحركة . ونص في البند « خامسا » على منح بدل تمثيل اضافى يتراوح بين ٣٢ر ٪ ، ١٥٠ ٪ تخلف بحسب اختلاف الدرجات والبلدان . ونص في البند « سادسا » على صرف بدل غلاء اضافى عن الاولاد — سواء اتابوا معه في مقر عمله الجديد خارج الجمهورية او تركهم في مقر عمله السابق داخل الجمهورية ، وهو يتراوح بين خمسة جنيهات وجنبيين عن كل ولد يعوله العامل بحسب درجته . ونص في البند « سابعا » على بدل السكن ، اذ قضى بالتزام الشركة بتأثيث منزل لمدير المنطقة او رئيس المكتب او مندوب الشركة مميا يتراوح بين ٧٥٠ جنيها ، ١٥٠٠ جنيها ، وتتحمل ٨٠ ٪ من قيمة ايجار السكن وكذلك استهلاك المياه والنور والتدفئة والتهوية . ونص في البند « ثامنا » على صرف بدل مناخ لمن يعمل في البلاد

التي تقع في الحزام بين خطي عرض ٢٢ درجة شمالا وجنوبا ، بفئات تتراوح بين عشرين جنيتها وثلاثون جنيتها حسب درجة العامل .

ومن حيث أن البديل - بصفة عامة - مقرر لأغراض الوظيفة ، وذلك لمواجهة ما تتطلبه بحسب وضعها وواجباتها من نفقات . فالحكمة من تقرير البديل هي مواجهة ما يتكبده الموظف من أعباء ونفقات إضافية في سبيل قيامه بتأدية واجبات وظيفته المقرر لها البديل ، وفقا لما تقتضيه طبيعة العمل في هذه الوظيفة وظروف أداء هذا العمل وإذا كان مناط استحقاق البديل هو أن يكون الموظف أو العامل قائما بعمل وظيفة من الوظائف المقرر لها ذلك البديل ، إلا أنه يكفي لاستحقاق البديل أن تكون صلة الموظف بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة لم تنقطع . ومن ثم يستحق البديل للموظف أو العامل القائم بعمل وظيفة مقرر لها بديل ، حتى أثناء الإجازات ، سواء كانت اعتيادية أو مرضية ، إذ أن مركز الموظف - أثناء قيامه بالإجازات - المصرح له بها قانونا - لا يختلف عن مركز القائم بأعمال الوظيفة عملا ، طالما أن صلته بالوظيفة لم تنقطع ، بنقله أو أمرته أو ندبه إلى وظيفة أخرى غير تلك المقرر لها البديل .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهدى استحقاقه البدلات الصادر بتقريرها قرار مجلس إدارة شركة الطيران العربية المتحدة أثناء الإجازات الاعتيادية أو المرضية ، فإنه بالنسبة إلى بدل الانتقال ، الذي حدده البند « ثانيا » من القرار المشار إليه ، وهو الذي يمنح للموظف الذي يشغل وظيفة في الخارج من الوظائف المقرر لها استعمال سيارة لنوعى العمل ، كتمويض له عما يتكبده من نفقات في انتقالاته لتأدية أعمال وظيفته ، فإنه لما كان هذا البديل هو عبارة عن مرتب شهري ثابت مقرر بطريقة جزائية ، وهو يستحق شهريا بصرف النظر عن الانتقالات الحاصلة في الشهور المختصة على مر السنة ، قلت أو كثرت ، وسواء وقعت انتقالات في شهر من الشهور أم لم تقع ، ومن ثم فإنه لا يؤثر في استحقاق هذا البديل قيام الموظف بإجازة اعتيادية أو مرضية ، طالما أن صلته بالوظيفة المقرر لها البديل لم تنقطع خلال تلك الإجازة .

وبالنسبة إلى بدل الإغتراب ، وهو الذي نص عليه البند « ثالثا » من القرار سلف الذكر ، فإنه يعتبر تمويضا للموظف أو العامل عن إغترابه عن وطنه ، ومن ثم فإن مناط استحقاق هذا البديل هو أن يكون مقر عمل

الموظف أو العامل بالخارج ، حتى ولو تغيب عنه بعض الوقت ، وبالتالي فإن هذا البديل يستحق للموظف أو العامل أثناء الاجازات ، سواء قضائها بمقر عمله بالخارج ، أم قضائها في الجمهورية أو أية دولة أخرى غير التي بها مقر عمله ، ما دامت صلته بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة أثناء الاجازة .

وفيما يتعلق ببديل التمثيل الاصلى والاضافى ، وهو الذى تضمنه بالنص البنديان « رابعا وخامسا » من القرار المذكور ، فإنه لما كان هذا البديل مقرا لمواجهة الاعباء والتفقات التى يتكبدها الموظف أو العامل في سبيل الظهور بالمظهر اللائق بوظيفته ، وهو يدور وجودا وعدبا مع شغل الوظيفة المقرر لها البديل ، بحيث يستحق الموظف أو العامل البديل طالما أنه شغل الوظيفة المقرر لها ، ولا يؤثر في استحقاقه لهذا البديل انقطاعه عن القيام بأعمال وظيفته — بصفة عارضة — لتقباه باجازة اعتيادية أو مرضية ، إذ أن ذلك لا يقطع صلته بالوظيفة المقرر لها البديل .

وفيما يختص ببديل الغلاء الاضافى ، وهو الذى نص عليه في البند « سادسا » فإنه يعتبر جزءا لا يتجزأ من الاجر ، طبقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٦٨٣ من القانون المعدنى ومن ثم فإن هذا يدور وجودا وعدبا مع الاجر الذى يحصل عليه الموظف أو العامل ، طالما أنه شاغل لوظيفته ، فإنه يستحق هذا البديل مع اجره ، وبالتالي فإنه يستحقه أثناء اجازته ، وإذا كان مناط استحقاق هذا البديل هو شغل الموظف أو العامل لوظيفة بالخارج بمقرر لها البديل ، فإنه لا يؤثر في استحقاقه اقلية الاولاد — الذين يصرف عنهم هذا البديل — في مقر العمل بالخارج ، أم مقر العمل السابق داخل الجمهورية .

وبالنسبة الى بدل السكن ، وهو الذى نص عليه البند « سابعا » ، فإنه يظل مستحقا للموظف أو العامل طالما أنه يحتفظ بسكنه تبعا لاحتياجه بوظيفته بالخارج ، أى طالما أن رابطة العمل بالخارج قائمة ، حتى لو كان الموظف أو العامل في اجازة اعتيادية أو مرضية وسواء قضائها في مقر عمله بالخارج ، أو قضائها داخل الجمهورية أو في بلد خارجى آخر غير ذلك الذى يقع فيه مقر عمله .

وأخيراً فإنه بالنسبة الى بدل المناخ ، المنصوص عليه في البند « ثامناً » ، فإن حكمه هو ذات حكم بدل الاقتراب ، وين ثم فإن مناط استحقاقه هو أنه يكون مقر عمل الموظف أو العامل بالخارج ، حتى لو تغيّب عنه بعض الوقت ، وبالتالي فإن هذا البديل يستحق للموظف أو العامل أثناء الإجازات ، بصرف النظر عن مكان قضاء الإجازة ، أى سواء قضاها بمقر عمله بالخارج ، أم قضاها في الجمهورية أو أية دولة أخرى غير التي بها مقر عمله ، ما دامت صلته بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة أثناء الإجازة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين بالمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي ، وشركة الطيران العربية المتحدة ، لجميع البدلات المقررة لهم ، وذلك أثناء الإجازة الاعتيادية أو المرضية .

(فتوى ٣٦٨ في ٢٩/٢/١٩٦٥) .

١٠٥٠ - اثر الاعارة والتدب على البدلات :

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت - سريان احكامه على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات او اجور او مكافآت مما نصت عليه المادة الاولى منه - يستوى في ذلك ان تكون هذه المزايا مقررة لهم في وظائفهم الاصلية او بسبب اعارتهم او ندبهم وسواء كان التدب طول الوقت او بعضه .

ملخص الفتوى :

يؤخذ من نص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور ان خطاب الشارع للعاملين الذين عناهم يتعلق بما يتقاضونه من البدلات او الاجور او المكافآت في الداخل . وقد جاء النص علما ومن ثم تسرى احكام هذا القرار على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات او اجور او مكافآت سواء كانت مقررة لهم في وظائفهم الاصلية او بسبب اعارتهم او ندبهم وسواء كان التدب طول الوقت او بعضه بشرط ان تكون هذه الميزات مما يسرى عليه هذا القرار بالتطبيق للবাদة الاولى منه .

(متوى ١٠٥٠ في ١٦/١٠/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على عدم مجاوزة الراتب الاساسى للعامل المنتخب ١٠٪ من راتبه الاساسى في وظيفته الاصلية - هذا الحكم يقتصر على التدب الكايل دون التدب بعض الوقت في غير اوقات العمل الترسبية - المنتخب بعض الوقت يستحق اجرا اضافيا دون باقى المزايا المقررة للمعارين او المنتخبين انتدابا كاملا - مراعاة الحد الاقصى المقرر بالمادتين الثانية والثالثة من القرار المذكور ، وكذلك الحد الاقصى المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

أن مفاد نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سلف الفكر أن الأصل هو عدم جواز اعارة أو نخب العاملين في الداخل إلا إلى مثل وظائفهم الأصلية من حيث الدرجات المالية وفي هذه الحالة لا يجوز أن يتقاضى العامل المعار أو المنتخب أثناء الاعارة أو النخب راتباً أصلياً يجاوز راتبه الأساسى في وظيفته الأصلية .

وقد اجاز المشرع أن تكون الاعارة أو النخب إلى وظيفة تطو في الدرجة المالية درجة واحدة عن الوظيفة الأصلية ، المعار أو المنتخب منها على أن لا يجاوز الراتب الأساسى للعامل المعار أو المنتخب ١٠ ٪ من راتبه الأساسى في وظيفته الأصلية .

وغنى عن البيان أن هذا الحكم الأخير يقتصر على النخب الكامل الذى لا يقوم فيه العامل المنتخب بأعباء وظيفته الأصلية بل يقوم في أوقات العمل الرسمية بأعباء وظيفته في الجهة المنتخب إليها ، أما النخب بعضى الوقت حيث يقوم العامل في وقت العمل الرسمى بأعباء وظيفته ويقوم بالعمل في غير هذه الاوقات بأعباء الوظيفة المنتخب إليها بعضى الوقت فانه لذلك يستحق اجرا اضافيا على ما كلف به من عمل بالجهة المنتخب إليها دون باقى الميزات المقررة للمعارين أو المنتخبين انتدابا كئلا طول الوقت .

وذلك كله مع مراعاة باقى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وتنص المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (١ ، ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ ج في السنة » وتنص المادة الثالثة على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » .

كما لا يجوز أن يجاوز مجموع ما يتقاضاه العامل من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته الأصلية على ٣٠ ٪ من الماهية أو المكافاة الأصلية بالتطبيق للفترة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على

لهذا انتهى رأى الجبعية العمومية للتقسم الاستشارى الى :

اولا : سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على المنتخبين بعض الوقت من العاملين المخلطين باحكامه ولا تسرى عليهم احكام المادة الرابعة من القرار ذاته وذلك مع مراعاة احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

ثانيا : استحقاق المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة الاجر الاضافى المقرر له وتقدره ٢٥ ٪ من راتبه الاصلى عن ندبه فى غير اوتسأت العمل الرسمية للقيام باعمال مدير عام الشؤون القانونية بالمؤسسة بمرعاة ما تقدم .

(غتوى ١٠٥٠ فى ١٦ / ١٠ / ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

المستفاد من احكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ والمادة ١٦ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر باعادة تنظيم الرقابة الادارية انه يحق للموظف المنتخب للعمل بالرقابة الادارية ان يحصل على جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة للعاملين بالرقابة بالاضافة الى ما كان يحصل عليه من جهة عمله الاصلى وذلك بشرط الا يجاوز ما يتقاضاه من جهة عمله الاصلى ومن الجهة المنتخب اليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة الادارية من المرتبتات والعلاوات والمزايا المقررة للوظيفة التى يدخل مرتب الموظف المنتخب فى مربوطها .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر باعادة تنظيم الرقابة الادارية تنص على ان « يراعى بالنسبة الى المنتخبين الى الرقابة ما يأتى :

(١)

(ب)

(ج) أن يتقاضوا مرتباتهم وبدلاتهم وعلاواتهم التي كانوا يتقاضونها قبل نديهم وذلك من الجهة المنتدبين منها مع مراعاة ما تقضى به المادة ١٦ . وتنص المادة ١٦ على أن « يكون للموظف المنتدب جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة لأعضاء الرقابة طبقا لأحكام هذا القانون وذلك بشرط ألا يتجاوز ما يتقاضاه الموظف المنتدب من وظيفته الأصلية ومن الوظيفة المنتدب إليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة من المرتبات والملاوات والمزايا المقررة للوظيفة التي يدخل مرتب الموظف المنتدب في مربوطها » والمستفاد من هذين النصين أنه يحق للموظف المنتدب للعمل بالرقابة الإدارية أن يحصل على جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة للعاملين بالرقابة ، بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه من جهة عمله الأصلية وذلك بشرط ألا يجاوز ما يتقاضاه من جهة عمله الأصلية ومن الجهة المنتدب إليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة الإدارية من المرتبات والملاوات والمزايا المقررة للوظيفة التي يدخل مرتب الموظف المنتدب في مربوطها . وحيث أن الثابت حسبما جاء في معرض تحصيل الوقائع أن الدكتور كان يتقاضى بدل عيادة من القومسيون الطبي العام قبل نديه للمعمل بالرقابة الإدارية ، فمن ثم فإنه يحتفظ بهذا العمل بعد نديه ويحق له أن يجمع بينه وبين العلاوات والبدلات والمزايا الأخرى المقررة للعاملين بالرقابة وذلك بشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من الجهتين مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة من المرتبات والملاوات والمزايا المقررة للوظيفة التي يدخل مرتبه في مربوطها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم احتية الدكتور المنتدب للعمل بالرقابة الإدارية في الحصول على بدل طبعة المعمل المقرر للعاملين بالرقابة كبلدا إذا كانت قيمة هذا البند مضافا إليها ما يحصل عليه من مرتبات وبدلات وعلاوات أخرى سواء من جهة عمله الأصلية أو من الرقابة الإدارية تجاوز مجموع ما يستحقه قرينه عضو الرقابة في الوظيفة التي يدخل مرتبه في مربوطها .

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

استحقاق العامل المتدرب لاحدى المحافظات الثانية لبذل الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ — أساس ذلك : أن التندب لشغل إحدى الوظائف باحدى هذه المحافظات من مقتضاه ان يؤدي العامل العمل المسند اليه بها ويتوافر له مناط استحقاق بدل الإقامة والذي تحدد صراحة ويصفه قاطعة باداء العمل ولم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة أصلية .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ينص في مادته الثانية عشر على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو التندب ... » وينص في مادته الثالثة عشر على أن « يجوز شغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة وفي الأحوال المبينة في القانون ، وفي هذه الحالة تسرى على العامل المعين احكام الوظائف الدائمة » وينص في المادة (٥٦) على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة ندب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى اذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بذل اقامة للعاملين بالمناطق الثانية في مادته الاولى على أن « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظة سوهاج وقتا واسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادي الجديد بدل اقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة لن لا يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة وبواقع ٢٠ ٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لن يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة على أن يخضع للتخفيض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ » .

ومفاد ذلك أن قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز شغل

الوظائف بصفة مؤقتة وبطريق النذب وأوجب تطبيق احكام الوظائف الدائمة على من شغل الوظيفة بصفة مؤقتة . وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ ناط استحقاق بدل الاقامة باداء العمل باحدى المحافظات النائية المنصوص عليها فيه ولما كان النذب لشغل احدى الوظائف باحدى هذه المحافظات من مقتضاه ان يؤدي العامل العمل المسند اليه بها ومن ثم يتوافر له مناط استحقاق بدل الاقامة الذي حددته النص صراحة وبصفة قاطعة باداء العمل ولم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة اصلية ، وعليه فانه لما كان العامل المعروضة حالته قد نذب مؤقتا للعمل بملورية ضرائب سوهاج المقرر للعاملين بها بدل اقامة طبقا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه فانه يستحق البديل المنصوص عليه في هذا القرار خلال فترة نذبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المنتدب لاحدى المحافظات النائية لبذل الاقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

(فتوى ٦٦٧ في ١١/٦/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

نذب مدير عام لشغل وظيفة وكيل وزارة امير شافها الى الجمهورية العربية الليبية — استحقاق المنتخب بدل التمثيل وبدل الانتقال الثابت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة — صدور قرار بعد ذلك باعتبار وكيل الوزارة موفدا في مهمة رسمية — هذا القرار لا يصح ان ينفذ بقر وجهى بما يمس المراكز القانونية التي تكاملت قبل صدوره .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٩ بامارة السيد/ وكيل وزارة التخطيط للعمل مستشارا للتخطيط بالحكومة الليبية وسائر تعلا في ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ ، وفي ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ صدر قرار وزير التخطيط رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بنذب السيد المدير

العام، بالوزارة للقيام بأعمال وكيل الوزارة ، وقامت الوزارة بصرف بدل التمثيل والانتقال المقررين لهذه الوظيفة اليه من التاريخ المشار اليه .. الا انه تبين بعد ذلك أن الاوضاع المالية الخاصة بأعارة السيد لم تحدد مع الحكومة الليبية فأصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٠ باعتبار السيد المذكور في مهمة رسمية مع منحه بدل السفر بواقع ١٥٠٪ من فئة بدل السفر المقررة ، وذلك اعتبارا من تاريخ مفادته البلاد حتى العودة ويخضم بالتكاليف على الجهة التي يتبعها .

وقد طالب السيد بببلى التمثيل والانتقال المقررين لوظيفة وكيل الوزارة اعتبارا من تاريخ سفره في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ صدور القرار باعتباره موقداً في مهمة رسمية في ٣١ من يناير سنة ١٩٧٠ ، وإذ سبق صرف هذين البعدين للسيد عن الفترة ذاتها ، فقد استطلعت وزارة التخطيط رأى إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتخطيط والإدارة والمحاسبات في مدى التجاوز من استرداد ما صرف لسياحته من بدل التمثيل وبدل انتقال يخصم بها على وفورات الباب الاول ، فابتدت الإدارة المذكورة أنه قد ندب ندبا صحيحا لشغل وظيفة وكيل الوزارة ومن ثم يستحق البدلات المقررة لها .

ومن حيث انه يبين ما تقدم انه على اثر صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٩ بأعارة السيد وكيل وزارة التخطيط للعموم بالحكومة الليبية ، أصدر وزير التخطيط قرارا بندب السيد المدير العام بترك الوزارة للقيام بأعمال وكيل الوزارة أثناء غيابه ، وهذا الندب مطابق للقانون ذلك ان المادة (٤٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون المعمول به آنذاك — كانت تنص على أنه « في حالة غياب أحد المعينين بقرار من رئيس الجمهورية، يقوم وكيله بأعباء الوظيفة مقامة ، فإذا لم يكن له وكيل جاز للوزير أو من يمارس سلطته ندب غيره للقيام بأعماله بشرط أن تكون درجته معادلة لدرجة النائب أو من الدرجة الأدنى منها مباشرة » ولقد كان السيد شاغلا للوظيفة الأدنى مباشرة لوظيفة وكيل الوزارة ، كما صدر قرار ندبه ممن يملكه وفي حدود اختصاصه ، ومن ثم يكون هذا القرار صحيحا منتجا لكافة آثاره القانونية ، ويعتبر السيد المذكور شاغلا لوظيفة وكيل الوزارة من تاريخ ندبه اليها .

ومن حيث أنه ولئن كان قد تبين بعد ذلك أن قرار إعارة السيد
لم يوضع موضع التنفيذ إذ حالت الأوضاع المالية بالحكومة الليبية دون
اتمام هذه الاعارة ، ومن ثم صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة
١٩٧٠ بامتياره مؤمداً في مهمة رسمية ، إلا أن هذا القرار الأخير لا يصح
أن ينفذ بأثر رجعي بما يمس المراكز القانونية التي تكاملت قبل صدوره ،
وعلى ذلك ، وإذا كان السيد شاعلاً لوظيفة وكيل الوزارة من
تاريخ نذبه إليها حتى تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة
١٩٧٠ (المشار إليه فانه لا يصح المساس بهذا المركز القانونى واعتبار
السيد شاعلاً لتلك الوظيفة فى الوقت ذاته ، وإنما يظل الأول محتفظاً
بمركزه القانونى للوظيفة دون الثانى) .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك ، وإذا كانت المادة (٤٠) من قانون
المعاملين المدينين بالدولة المشار إليه تنص على أنه « لا يجوز صرف البدلات
المقررة الا لشاعل الوظيفة المقرر لها البذل » فإن السيد هو الذى
يستحق بدلى التعيل والانتقال الثابت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة من
تاريخ نذبه إليها حتى تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة
١٩٧٠ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية الصومية الى أنه فى الفترة من ١٥ من أكتوبر
سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٧٠ يستحق بدل التعيل وبدل
الانتقال الثابت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة للسيد دون السبد
.

(نغوى ٤٠٧ فى ١٩٧٢/٥/٣)

أثر النقل على البدلات :

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

نص المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة لكهربية الريف على الاحتفاظ للماملين المنقولين الى الهيئة بما كانوا يتقاضونه من بدلات يمد استثناء ورد على أصل عام هو أن العامل المنقول من وظيفة الى أخرى لا يحتفظ له ببدلات الوظيفة المنقول منها ، وإنما يستحق ما يكون مقرراً للوظيفة المنقول اليها من بدلات - المقصود بالبدلات التي يحتفظ بها هؤلاء الماملين البدلات التي كانوا يتقاضونها عند نقلهم - أثر ذلك - عدم جواز استحقاقهم للبدل على أساس الفئات المرقنين اليها بالهيئة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة لكهربية الريف ونصت المادة الأولى منه على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لكهربية الريف مركزها مدينة القاهرة يكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الكهرباء وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ » ونصت المادة ١٢ منه على أن « يصدر وزير الكهرباء القرارات الخاصة بنقل الماملين اللازمين للهيئة وجهازها التنفيذي من وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء والهيئة العامة لبناء السد العالي الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم أو نتائجهم وذلك باتفاق مع وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على أن يحتفظ هؤلاء الماملون بمرتباتهم التي يتقاضونها وقت النقل وكذلك بالبدلات المقررة لهم ما لم تتغير طبيعة أعمالهم أو الشروط اللازمة لاستحقاق هذه البدلات .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٧١/٦/٣٠ صدر قرار وزير الكهرباء رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧١ بنقل بعض الماملين بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم بموازنة الهيئة العامة لكهربية الريف .

ومن حيث أن الأصل أن العامل المنقول من وظيفة الى وظيفة في ذات

الدرجة لا يحتفظ له ببدلات الوظيفة المنقول منها وانما يستحق ما يكون مقررا للوظيفة المنقول اليها من بدلات ، ومن ثم فما يرد على خلاف ذلك يعد استثناء لا يجوز أن يتوسع فيه ، وبناء عليه فإن ما ورد بنص المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من تقرير الاحتفاظ للعاملين المنقولين الى الهيئة العامة لكهربية الريف بما كانوا يتقاضونه من بدلات يعد استثناء واردا على الاصل العام السالف الذكر لم يؤخذ بقدره ولا يتوسع في تفسيره ، ويكون ما قرره من الاحتفاظ لهم بالبدلات المقررة انما يعنى البدلات التي كانوا يتقاضونها عند نقلهم وذلك حتى لا يضاروا بسبب النقل ، ولان القول باستمرار تقاضيهم للبدلات على اساس الفئات المرتبين اليها من شأنه استمرار العمل بالنوائج الخاصة بالمؤسسة في حقهم بعد نقلهم للهيئة ، وهو الامر الذي جاءت احكام القرار الجمهوري المشار اليه خلا منه ، فضلا عن انه يخالف ظاهر عبارة نص المادة المذكورة والتي قضت بالاحتفاظ (بالمرتبات التي يتقاضونها وقت النقل وكذلك البدلات ، بالاحتفاظ بمقدار ما كانوا يتقاضونه وقت النقل وهذا القيد وارد على كل من المرتبات والبدلات .

ومن اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملين المنقولين من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى الهيئة العامة لكهربية الريف في تخاضى بدل طبيعة العمل على اساس الفئات التي رتقوا اليها بعد نقلهم للهيئة .

(لعوى ١٨٦ فى ٢١/٢/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

حدد المشرع المقصود بالبدلات والمزايا العينية والتمويضات تحديدا يقطع الطريق امام الخلط بينها — اثر ذلك — احتفاظ العامل عند نقله الى وظيفة اخرى بالبدلات والمزايا السابقة فلن هذا الاحتفاظ يجد حده عند البدلات التي يصدق فيها تعريف البدلات على المزايا العينية ولا يمتد الى التمويضات التي تصرف للعامل بسبب ما يكون قد اداه ابلان شغله لوظيفته السابقة من جهد غير عادى او عمل اضافى او ما يكون قد تقاضاه من بدل سفر او مصروفات انتقال .

ملخص الفتوى :

أن المشرع خول مجلس إدارة الشركة وضع قواعد استحقاق البدلات والمزايا المعينية والتعويضات وفي ذات الوقت حدد المقصود بكل منها على نحو يقطع الطريق أمام الخلط بينها فأدخل في البدلات بدل التمثيل وبديل الظروف أو المخاطر وبديل الإقابة وبديل الحرمان من مزاولة المهنة والبديل الخاص بالعاملين بالخارج وعرف كل بدل تعريفا جليها مانعا ، كما أن المشرع قصر اصطلاح المزايا على ما يمنح للعاملين عينا وكذلك قصر اصطلاح التعويضات على ما يمنح مقابل الجهد غير العادي والعمل الإضافي وبديل السفر ومصروفات الانتقال ، ومن ثم فانه إذا كان المشرع قد أجاز لرئيس الوزراء الاحتفاظ للعامل عند نقله الى وظيفة أخرى بالبدلات والمزايا التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة فإن أعمال هذا الحكم يجد حده عند المبالغ التي يصدق عليها تعريف البدلات على المزايا المعينية فقط فلا يمتد الى التعويضات التي تصرف للعامل بسبب ما يكون قد أداه أبان شغله لوظيفته السابقة من جهد غير عادي أو عمل اضافي أو ما يكون قد تقاضاه من بدل سفر أو مصروفات انتقال مقابل ما أنفقه في سبيل أداء أعمال تلك الوظيفة ، وبناء على ما تقدم فانه لما كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٣٥ لسنة ١٩٨٠ بتعيين السيد بوظيفة رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتوزيع ودور العرض قد اقتصر أعمالا لحكم القانون على الاحتفاظ له بالبدلات والمزايا التي كان يتقاضاها في وظيفته السابقة فإن الحقوق المالية التي يستحبها من وظيفته السابقة تقتصر على بدل طببعة العمل فقط وما كان يحصل عليه من مزايا عينية دون المنح التي تصرف في المناسبات اذ أن القرار لم يشملها كما لم يجز القانون الاحتفاظ بها دون المكافآت التي منحت له تمويضا عما بذله من جهد غير عادي أو ما أداه من عمل اضافي في اعداد الموازنات أو الخطط أو الاشتراك في أعمال اللجان وغير ذلك مما يصدق عليه اصطلاح التعويضات وبالتالي فلا يجوز الاحتفاظ له بمبلغ ١١٩ جنيه و ٥٠٠ مليها كمتوسط من تلك المكافآت والمنح .

لذلك أنهت الجمعية العمومية لجسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد في الاحتفاظ بالبدلات والمزايا المعينية التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه دون غيرها .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

عدم جواز احتفاظ العامل المنقول بالبدل الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة المنقول منها — العامل الذى نقل من هيئة النقل العام وكان يتقاضى بدل طبيعة عمل لا يحق له تقاضى هذا البدل بعد نقله من الهيئة .

ملخص الفتوى :

أن لائحة العاملين بؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة الصادرة بقرار من مجلس ادارتها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ اجازت فى المادة ٥٤ لمجلس الادارة تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بها بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من مرتباتهم الاساسية وتاريخ ١٩٦٦/١١/١ عمل بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ بلائحة العاملين بهيئة النقل العام بمدينة القاهرة الذى قضى فى المادة الثانية من مواد اصداره بغاء اللائحة الصادرة فى ١٩٦٢/٥/٣٠ وقضى فى المادة ٣٨ بأن يستمر صرف بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة الذين التحقوا بالخدمة حتى اول اكتوبر سنة ١٩٦٦ وبذات القيمة المقررة لكل منهم ، واجازت تلك المادة تكليف هؤلاء العاملين بالعمل ساعات اضافية أو العمل فى ايام العطلات الرسمية بدون اجر اضافى ، واجازت المادة ٤١ من ذات القرار لمجلس ادارة الهيئة صرف بدلات تقتضيها واجبات وظروف العمل وفقا للشروط والاوزاع التى يحددها .

ومباد ذلك أن قرار وزير النقل المشار اليه جمد بدل طبيعة العمل الذى كان يصرف للعاملين بهيئة النقل العام فى ١٩٦٦/١١/١ وفقا لاحكام اللائحة الصادرة فى ١٩٦٢/٥/٣٠ بيد أنه لم يجعل منه جزءا من المرتب بل احتفظ له بذاتيه مستقلة ، وفى ذات الوقت خول العاملين حقا فى الجمع بينه وبين البدل المنصوص عليه فى القرار ، وفى مقابل ذلك حرم من يتقاضى البدل المجدد من الاجر المقرر عن العمل ساعات اضافية أو العمل فى ايام العطلات ومن ثم فان قرار وزير النقل المشار اليه لم يضيف على البدل المجدد صفة جديدة ولم يغير من طبيعته المستقلة عن المرتب وبالتالي فان غاية ما رتبته قرار وزير النقل أنه زاد البدل المستحق للعامل بعد تطبيقه بمقدار البدل الذى كان يتقاضاه قبل العمل به فى مقابل الحرمان من الاجر الاضافى .

ولما كان بدل طبيعة العمل يرتبط بإداء أعمال الوظيفة التى قرر لها ويدور معه وجودا وعدما فإن العامل المنقول لا يستصحب البديل الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة المنقول منها ومن ثم فإن العامل المعروضة حالته لا يستحق البديل المجيد الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نقله فى ١٩٧٨/٣/٤ وإنما يقتصر حقه على البديل المنصوص عليه بقرار المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة التى نقل إليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ العامل المعروضة حالته لبديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نقله الى الابانة العامة للمجالس القومية المتخصصة .

(فتوى ٢٣٢ فى ١٦/٣/١٩٨١) .

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — نصها على أن نقل الضابط يتم على أساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته او درجته — سريان هذا النص على أفراد هيئة الشرطة طبقا لحكم المادة ٧٧ من هذا القانون — المقصود بالبدلات الثابتة فى حكم النص المتقدم هى تلك التى لا تتأثر بعمل دون آخر فى هيئة الشرطة والتى لا تتغير من شهر الى آخر نتيجة أى ظرف طارئ بل يستمر استحقاقها ثابتا مطردا مستقرا — علاوة المدن — يرتبط استحقاقها بالعمل داخل مدن القاهرة والإسكندرية وبورسعيد — لا تعتبر من قبيل البدلات الثابتة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة ينص فى المادة ٢٨ منه — التى تسرى على أفراد هيئة الشرطة بنص المادة ٧٧ من ذات القانون — على أن يتم النقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه المنقول

من هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته او درجته ، وقد اوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان المقصود بالبدلات الثابتة في حكم النص المتقدم هي تلك التي لا تتأثر بعمل نون آخر في هيئة الشرطة والتي لا تتغير من شهر الى آخر نتيجة اى ظرف طارئ ، بل يستمر استحقاقها ثابتا مطردا مستقرا .

وحيث ان علاوة المدن التي تصرف لصف الضباط والعساكر المعينين في مدن القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، انما يرتبط استحقاقها بفترة الخدمة داخل هذه المدن وينتهى هذا الاستحقاق فور النقل للعمل باى مكان آخر داخل الجمهورية ، فانه لا يتحقق لها وصف استقرار الاستحقاق على نحو ثابت ومطرد ومستقر ، ومن ثم ينقضى في شأتها وصف البدلات الثابتة التي تصاف الى مرتب المنقول من هيئة الشرطة .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احقية السادة في الاحتفاظ بعلاوة المدن التي كانوا يتقاضونها اثناء عملهم بهيئة الشرطة .

(مئوى ٦٧٥ في ١١/٢٧ / ١٩٧٦) .

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبحث :

الاحتفاظ لافراد الشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية بالبدلات الثابتة المقررة لرتبهم او درجاتهم ، حكم مستحدث بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لم يرد بالقوانين المنظمة لهيئة الشرطة السابقة عليه — ائر ذلك — عدم سريان هذا الحكم على واقعات النقل من هيئة الشرطة التي ثبت في ظل القوانين السابقة — السلطة المقررة لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة في الاستثناء من بعض احكام كادر العمال لا تصلح سنداً للقول بان لهم حقا سابقا على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في الاحتفاظ بالبدلات — اساس ذلك — حكم الاحتفاظ بالبدلات لافراد هيئة الشرطة يجد موضعه في نصوص قانون هيئة الشرطة وليس لكادر العمال شأن بهذا الحكم — نص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يجيز تحميل الاوضاع المالية المستقرة للعاملين الخاضعين لاحكام القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للمعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

ومن حيث أنه بناء على هذا النص لمائة لا يجوز بعد ١٩٧٤/١/٢٠ تعديل الأوضاع المالية المستقرة للعاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — لما في ذلك من تعديل محرم بالنص الصريح لمراكزهم القانونية المستقرة لهم في هذا التاريخ .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القوانين المتتالية المنظمة لهيئة الشرطة ابتداء من القوانين رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ حتى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ يبين أن الحكم القاضي بالاحتفاظ لأمراء الشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية بالبدلات الدائمة المقررة لرتبتهم أو درجاتهم قد استحدث لأول مرة في آخر هذه القوانين ولم تتضمنه التشريعات السابقة عليه ومن ثم لمائة أعبالا للأثر المباشر للقانون لا يسرى هذا الحكم المستحدث على واقعات النقل من هيئة الشرطة التي تمت في ظل القوانين السابقة على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه كما هو الشأن في الحالات المعروضة .

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد في هذا الصدد الى السلطة المقررة لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في الاستثناء من بعض أحكام كادر العمال للقول بأن لهم حقا سابقا على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في الاحتفاظ بالبدلات ذلك لأن حكم الاحتفاظ بالبدلات المقررة لأمراء هيئة الشرطة بعد نظمهم أنها يجد موضعه الطبيعى في نصوص قانون هيئة الشرطة لأنه هو القانون الخاص الذى يعنى أساسا بتنظيم عناصر الحياة

الوظيفية لهؤلاء الأفراد بما تتضمنه من تعيين وترقية وتدريب ونقل - وليس لكادر العمال شأن بهذا الحكم فهو يتناول الحياة الوظيفية لطائفة العمال غير المهرة والعمال المهنيين والفنيين ومن ثم لا يتصور ان يتضمن احكاما تخص افراد هيئة الشرطة وبالتالي فلا يحق لرئيس الجهاز ان يصدر قرارا بالاستثناء منه في هذه الخصوصية لان مثل هذا الاستثناء سينصرف حتما الى القواعد المنظمة لهيئة الشرطة وهو لا يملك سلطة الاستثناء منها .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فانه علاوة على الحكم المنصوص عليه بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة والذي لا يجوز بوجبه تعديل الاوضاع المالية التي نقل بها العاملون المعروضة حالتهم فانه ليس لهم اصل حق في الاحتفاظ بالبدلات التي كانوا يتقاضونها قبل نقلهم الى الوظائف المدنية كما لا يحق لهم ان يطالبوا بها استنادا الى احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اقبية احتفاظ العاملين الذين نقلوا من الشرطة الى وظائف عمالية قبل العمل بقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بالبدلات التي كانوا يتقاضونها قبل نقلهم .

(ملف ٧٥٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٣/٧) .

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلا بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ - نصها على ان الضابط المنقول الى وظيفة مدنية اذا تقاضى رواتب وتعويضات نقل عن مجبوع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استغناؤه بالترقية او العلاوات او التعويضات - دخول المكافأة المقررة للسكرتيرين العاملين والسكرتيرين المساعدين بالحافظات ورؤساء مجالس المدن من الموظفين في مفهوم التعويضات المدنية المشار

وأخص الفتوى :

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأنه اذا تناهى الضابط المنقول الى وظيفة مدنية راتب وتمويضات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات.

وإن اصطلاح التعويضات الوارد في النص السابق وإن لم يرد في القوانين التي تنظم شئون العاملين المدنيين إلا أن المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه تد نصت على أن « رواتب الضباط هي الرواتب الأصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية ونحوها هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون ».

لما التعويضات تشمل البدلات والعلاوات الاضائية ..

وعلى ضوء هذا النص يجب فهم مدلول عبارة التعويضات المدنية للمسكريتين العاملين والسكريتين العاملين المساعدين ورؤساء مجالس المدن من الموظفين . وعلى ذلك فإن هذه المكافأة تدخل بالإضافة الى راتب الوظيفة في مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول الى وظيفة مدنية من رواتب وتمويضات ونفا للمادة ١٤٩ سالفه الذكر ، فإذا قل هذا المجموع من مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية من رواتب وتعويضات يدخل فيها البدلات العسكرية أيضا أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات المدنية التي يدخل فيها البدلات التي تصدر مستقبلا .

وغنى عن انبيان أنه عند حساب هذه التعويضات مدنية كانت أو عسكرية يراعى ألتواعد الخاصة بخفض البدلات المدنية والعسكرية .

(فتوى ١١٦٠ في ١١/٥/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية - نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية نقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية - المعول عليه هو مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول في وظيفته المدنية من مرتب وبدلات - المكافأة المقررة للسكرييرين المعامين المساعدين للمحافظات تدخل في مضمون التعويضات المدنية في هذا المجال .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخبنة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه « في حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها على ان يمنح أول هذا المربوط وتحسب اقدميته من تاريخ نقله وفي كلتا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية نقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية والعلوات وتحدد التعويضات العسكرية التي تصب للضابط عند النقل بقرار من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة .

وتعتبر مكافأة السكريير العام بدل طبيعية عمل وتدخل في مضمون التعويضات المدنية التي اوجب المشرع في المادة ١٤٩ سالفه الذكر اضافتها الى الراتب وذلك لتحديد ما يستحقه الضابط المنقول الى وظيفة مدنية من تكملة في راتبه وذلك اذا قل مجموع ما يتقاضاه في هذه الوظيفة عما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية قبل نقله وهي تكملة قصد بها المحافظة على الحالة المعيشية لهذا الضابط ولذلك جعلها المشرع مرهونة بما يحدث من

نقص في مجموع ما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية وفي حدود هذا النقص ولا حجة فيها ذكره المطعون ضده ان مكافأة السكرتير العام المساعد لا تعتبر من التعميصات الثابتة التي تضم وحدها الى الراتب بالتطبيق للمادة ١٤٩! سالفة الذكر وفيما ذكره كذلك من أن الدرجة التي نقل اليها وهي الدرجة الاولى ليست لها ميزة مالية — لا حجة في ذلك — طالما ان المشرع عبر صراحة بان مناه استحقاق تكيلة الراتب هو نقص مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول الى وظيفته المدنية بالقياس على ما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية .

(طعن ٦٧٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — نصها على احتفاظ الضابط بالرواتب والبدلات التي كان يتقاضاها في وظيفته العسكرية اذا كانت تزيد عن الرواتب والبدلات المقررة للوظيفة المنقول اليها وذلك بصفة شخصية لحين استهلاك الفرق مما يحصل عليه مستقبلا من ترقية او علاوات او تعويضات — هذه التعويضات لا تفقد طبيعتها بعد النقل الى الوظيفة المدنية ومن ثم لا تعتبر ضمن المرتب الاصل للضابط المنقول — يترتب على ذلك خضوعها للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة قد نص في المادة ٧ على أن « رواتب الضباط هي الرواتب الاصلية المقررة للرتب المخففة بما في ذلك العلاوات الدورية وفقا لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون . اما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الاضافية ونص في المادة ١٤٩ على انه « في حالة نقل احد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل اليها الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته منها من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويجوز أن ينقل الى الدرجة التالية للدرجة التي تدخل اليها الراتب

المقرر لرتبته في مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها او يجاوزه ، ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية . وفي كلتا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدخية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية . ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استغناؤه بالترقية والعلاوات او التعويضات . ومفاد هذا النص ان الضابط الذى ينقل الى وظيفة مدنية يحتفظ بمرتبه الاصلى المقرر لوظيفته العسكرية اذا كان النقل في الدرجة التى تدخل هذا المرتب في مربوطها ، اما اذا كان النقل الى الدرجة التالية لمانه يمنح اول مربوط هذه الدرجة اذا كان يزيد على مرتبه في وظيفته العسكرية ، وفي الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول رواتب وبدلات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استغناؤه مما يحصل عليه مستقبلا من ترقية او علاوات او تعويضات ومن ثم فان ما كان يتقاضاه الضابط من راتب اصلى وبدلات وعلاوات اضافية لا تزالها طبيعتها عند نقله الى وظيفة مدنية . فلا يجوز اعتبارها جميعها راتبا اصليا والا يتضمن ذلك منحه مرتبا اصليا يزيد على ما هو مقرر في المادة ١٢٩ سالفه الذكر بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث انه يتبين من الاطلاع على الاوراق انه صدر القرار الجمهورى رقم ٤٧٦٦ لسنة ١٩٦٦ ونص على ان « ينقل اللازم اول (الفنى) الى وظيفة مدنية بالدرجة السادسة بوزارة النقل بمابهية قدرها ٥٥٨ جنيها سنويا على ان تحسب اقدميته في الدرجة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ » وثابت من ملف خدمة المدعى انه كان يتقاضى في وظيفته العسكرية مبلغ ٥٥٨ جنيها سنويا منه ٢٨٤ راتبا اصليا ، ١٧٤ جنيها تعويضات ، ومن ثم يتعين تحديد مرتب المدعى في وظيفته المدنية وفقا للاسس المبينة في المادة ١٢٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فيحتفظ بمرتبه الاصلى وقدره ٢٨٤ جنيها سنويا ، وان تؤدى اليه قيمة التعويضات بصفة شخصية على ان تستهلك مما يحصل عليه مستقبلا من ترقية او علاوات دورية او بدلات دون ان تفقد هذه التعويضات طبيعتها بحيث تعتبر مرتبا اصليا بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث انه تأسيسا على ذلك ، ولما كانت الجهة الادارية قد خصبت قيمة العلاوة الدورية التى استحققت للمدعى من التعويضات التى تؤدى الى المدعى بصفة شخصية ، كما قامت بتخفيض هذه التعويضات

باعتبارها من البدلات التي تفي القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بتخفيضها بواقع الربع ومن ثم يكون هذا الاجراء الذي أجرته جهة الادارة صحيحا ومتفقا مع احكام القانون وتكون الدموى غير قائمة على اساس تسليم خليفة بالرخص .

(طمى ١١١٥ ، ١١٧٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

احقية ضباط الشرطة المنقولين الى المخابرات العامة في حساب ما يتقاضونه من بدلات أثناء خدمتهم بالشرطة عند تقرير مرتباتهم الاصلية طبقا للمادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة — اساسا لذلك أن الاستفادة من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة أن المحول عليه في تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول الى وظيفة خارج هيئة الشرطة هو ما يتقاضاه من مرتب مضافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته — لا يغير من هذا النظر منح هؤلاء الضباط علاوة أو أكثر من علاوات الفئة التي نقلوا اليها اذ ان قرارات منح هذه العلاوات تعتبر مما تترخص فيه المخابرات العامة طبقا للمادة ٣٩ من قانون نظام المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون نظام المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ انه ينص في المادة ٣٩ منه على أن « يمنح من ينقل الى المخابرات العامة أول مربوط الفئة المنقول اليها أو مرتبه السابق أيها أكبر ، ويجوز للجنة شئون الافراد طبقا للاوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية أن تقرر منح من ينقل الى المخابرات العامة علاوة أو أكثر من علاوات الفئة المنقول اليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط المستوى ألا تزيد العلاوات المنوطة عن أربع علاوات » .

كما تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة على أنه « دون اخلال بحكم المادة ١٦ من هذا القانون لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ، ويتم النقل على اساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لمرتبه او درجته » .

: ومن حيث أن المستفاد من نص المادة ٢٨ السالفة الذكر ان المعول عليه فى تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول الى وظيفة خارج هيئة الشرطة ، هو بما كان يتقاضاه من مرتب مضافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لمرتبه ، بحيث يتحدد مرتبه الاساسى عند النقل بمجموع هاتين القيمتين ، الامر الذى يتعين معه فى تحديد مفهوم المرتب فى صدد تطبيق نص المادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة المشار اليه ، الاعتماد بمجموعها ، ومنح ضابط الشرطة المنقول الى المخابرات العامة ما يقابل هذه القيمة بوصفها راتباً أساسياً ، أو أول مربوط الفئة المنقول اليها أيهما اكبر على نحو ما قضت به هذه المادة .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر منح هؤلاء الضباط علاوة أو أكثر من علاوات الفئة التى نظوا اليها ، ذلك ان قرارات منح هذه العلاوات تعتبر مما تفرخص فيه المخابرات العامة طبقاً للمادة ٣٩ المشار اليها وبغير الزام عليها ووفقاً للضوابط التى تسير عليها فى هذا الشأن ، ومن ثم لا يسوغ ثلثونا أن يترتب على تقرير منحها أو منعها مساس بقاعدة الاعتماد فى تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول بمجموع مرتبه وبدلاته الدائمة ، باعتبارها قاعدة نص عليها فى قانون هيئة الشرطة ولم يرد فى قانون المخابرات ما يحول دون اعمالها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية الصومية الى احقية ضباط الشرطة المنقولين الى المخابرات العامة بالقرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، فى حساب ما يتقاضونه من بدلات أثناء خدمتهم بالشرطة عند تقدير مرتباتهم الاصلية طبقاً للمادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة .

(مقضى ١٥ فى ٢١/٣/١٩٧٤) .

أكثر من بفل :

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة تضمن تنظيميا متكاملًا في شأن المرتبات المستحقة للعاملين بها وملحقاتها — أثر ذلك : عدم أحقية أفراد المخابرات العامة في تقاضي البدلات المقررة لنظراتهم من العاملين المدنيين بالدولة كبديل التفرغ والتخصص والسماعة ... الخ إلا بتعديل القانون المشار إليه بما يسمح بصرف مثل هذه البدلات إليهم .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن : « يعمل في تلك المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى أحكامه على : (أ) (ب) ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين ينظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » ، وأن المادة الأولى من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن : « ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

كذلك تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة على ما يلي : « يعمل في شأن نظام المخابرات العامة بأحكام القانون المرافق » وتنص المادة ٧٨ من القانون المذكور محلاة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦، على أن : « تنظم اللائحة التنفيذية المسائل الآتية : (هـ) بدل السفر ومصاريف الانتقال لأفراد المخابرات العامة . (و) الأجور عن الأعمال الإضافية والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنع ويكون تقرير الأجور عن الأعمال الإضافية والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنع بالنسبة إلى الوظائف الأعلى من وظائف الفئة (أ) بقرار من رئيس الجمهورية وذلك دون التقيد بالقوانين

واللوائح والقرارات المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية » وقد ورد بالجدول رقم هـ (١) الملحق بذلك القانون بعد تعديله بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ منح علاوة مخابرات لشاغلي الوظائف العليا من الفئة (١) بواقع ٣٦٠ حنيتها سنويا ، لشاغلي وظائف المستوى الاول من الفئات «ب» و «ج» بواقع ٣٠٠ جنيه ، والفئات من «هـ» الى «د» من المستوى الثاني بواقع ٢٤٠ جنيه سنويا ، ونص على أن يمنح وكلاء أول ووكلاء المخبرات العالمة بدل التثيين المقرر لنظرائهم في الحكومة .

وبين من هذه النصوص انه سواء في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ او القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان الاحكام المقررة للعاملين المدنيين بالدولة لا تسرى الا بالنسبة لهم دون العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين وقرارات خاصة ، او ذلك بالنسبة لما تضمنته هذه القوانين او القرارات من قواعد ، الا اذا اعلنت هذه الاخيرة الى الاحكام التي تنطبق على العاملين المدنيين ، وان قانون المخابرات العالمة قد تضمن تنظيمها بتكديلا في شأن استحقاق العاملين بها لمرتباتهم وملحقاتها ، فنص على منحهم علاوة مخابرات وعلاوة ميدان ونظم حصولهم على المكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنح والبدلات والاجور عن الاعمال الاضافية المقررة لهم ، وقضى بمنحهم ذلك كله دون التقيد بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية ودون التقيد بغئة العامل الوظيفية .

ولما كان مؤدى ذلك ان المشرع وقد افرد للعاملين بالمخابرات العالمة تشريعا خاصا جمع فيه كل الزايا ومن بينها البدلات اترأى صرفها لهم وتولى بيه تنظيم كافة شئونهم الوظيفية ، دون أن يضمن هذا التشريع او التشريعات السابقة عليه أية احوالة الى الاحكام المعمول بها بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة في شأن البدلات المقررة لنظرائهم ، فانه يكون قد اتجه الى عدم استحقاق افراد المخابرات الا للزايا المالية الواردة بقانونهم الخاص ، ويؤيد هذا النظر انه حين قصد المشرع الى تمتع بعض العاملين بالمخابرات العالمة بنوع معين من البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، نص على ذلك صراحة في الاحكام المرفقة بجدول المرتبات الخاص بهم حيث قضى بمنح الوكلاء والوكلاء الاول بالمخابرات العالمة بدل التمثيل المقرر لنظرائهم في الحكومة .

اما اذا ما روى منح العاملين بالمخابرات العالمة البدلات المشار اليها

فان ذلك منوط بتعديل احكام قانون المخابرات العلة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بما يحقق هذا الغرض .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية افراد المخابرات العلة في تناضى البدلات المقررة لنظرائهم من العاملين المدنيين بالدولة .

(فتوى ٣٨٠ فى ٣٠/٣/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

لا تعارض بين احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتبتهم الاصلية وبين احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — كلاهما واجب التطبيق — اساس ذلك ان القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ صدر فى حدود التفويض المخول لرئيس الجمهورية بمقتضى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — اثر ذلك اعتبار القرار الجمهورى المشار اليه فى مرتبة القانون وله قوته وانه هو والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ يكمل احدهما الاخر وكلاهما واجب التطبيق ويكون اللاحق منهما معدلا او نسخا للسابق عليه فيما لا يتعارض معه من احكام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ و٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « فيما عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العلة او الخاصة على ٣٠٪ من الماهية او المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه فى السنة » .

وتنص المادة الثانية على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك ، زيادة النسبة المشار إليها في المادة الأولى بما لا يجاوز ١٠٠ ٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية . ويشترط في هذه الحالة ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافأته الأصلية على مبلغ ألف جنيه » .

وتنص المادة الرابعة على أن « لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعية العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات معنوية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تحسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة الأولى » .

وتنص المادة الخامسة على أن « يقصد بالموظف في تطبيق أحكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتخبين والمديرين في الشركات المساهمة وأولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية » .

وتنص المادة السادسة من الفقرات الثانية منها على أنه « تقوم الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات بإبلاغ الجهة التابع لها الموظف عن طبيعة العمل الذي يقوم به وما يتقاضاه عنه من أجور ومكافآت وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحاقه بالعمل » .

وتنص المادة السابعة على أن « يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة . ويؤول إلى الخزنة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى » .

وتنص المادة الثامنة على أن « كل مخالفة لأحكام المادة السادسة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، هذا علاوة على استرداد الفروق المالية المترتبة على المخالفة » .

وصدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ونص في المادة ٣٧ منه على أنه « يجوز للوزير المختص أو من يمارس سلطاته منع العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة اداها وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

ونص في المادة ٣١ منه على أنه « يجوز صرف بدل التمثيل أو بدل طبعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظة طبقا للشروط والايضاح التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

واستنادا الى التفويض التشريعي الذي خوله هذا القانون لرئيس الجمهورية اصدر في ٢١ يوليو ١٩٦٥ القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم الاجور والمكافآت والبدلات ونص في المادة الاولى منه على ان تسرى احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

(ا) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بهمة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

(ب) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين ذي خطورة أو صعوبة معينة ،

(ج) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل بسبب ادائه الوظيفة في مكان جغرافي معين .

(د) الاجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية والخاصة .

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف انواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتخبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ونص في المادة الثالثة منه على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه

المعامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (')
و (ب) من المادة السابعة على مبلغ ٣٦٠ جنيه في السنة » .

ونص في المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه
المعامل من البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على
مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » .

ونصت المادة السادسة منه على أنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها
المعامل مقررًا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه
أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت
التي يسرى عليها هذا القرار » .

فإذا كان البديل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للمعامل أن يجمع
بين هذا البديل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا
القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة » .

ونصت المادة السابعة منه على أنه « يسرى هذا القرار على جميع
العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة « الوزارات والمصالح ووحدات
الإدارة المحلية » والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي —
سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح
خاصة ، وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت
في الداخل » .

واستنادا الى المادة الثامنة من هذا القرار الجمهورى التى تنص على
أن « على وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزى للتخطيط والإدارة إصدار
القرارات اللازمة لتنفيذه » أصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦
ونص في المادة الثانية منه على أنه « على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة
المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها
ومنشآت القطاع الخاص التى تستخدم عاملين يتبعون إحدى الجهات
المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار وتصرف لهم بدلات أو اجور
أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الاصلية ، أخطار
الجهات التى يتبعونها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار أو
من تاريخ التحاقهم بالعمل أيهما أقرب وكذلك خلال أسبوع عقب كل صرفية

بمقدار ما صرف لهم ومقدار الاستقطاعات المختلفة ومفرداتها مع بيان الاعمال التى قاموا بها وتاريخ الالتحاق بالعمل وتاريخ الانتهاء منه » .

ونص فى المادة الثالثة منه على أنه « على العاملين المشار اليهم فى المادة السابعة اخطار الجهات التى يتبعونها بالاعمال التى يؤدونها ويتقاضون عنها بدلات أو أجور أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الاصلية ومقدار كل منها وقيمة الضرائب التى تخصم منها وذلك فى المواعيد المنصوص عليها فى المادة السابعة » .

وعليهم أيضا تقديم اقرار للجهة التى يتبعونها خلال النصف الاول من شهر يناير من كل عام بالمبالغ التى صرفت اليهم كبدلات أو أجور أو مكافآت أو مبالغ اضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الاصلية خلال السنة الميلادية السابقة مع بيان مفرداتها والاستقطاعات والمبالغ المستحقة الاداء للحكومة .

ونص فى المادة السادسة منه على أن « يقضى العامل الى الجهة التابع لها قيمة الزيادة عن الحدود القصوى الواردة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ شهرا بشهر فى ذات السنة الميلادية دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة التالية » .

ومن حيث أنه يبين من استعراض النصوص على الوجه المتقدم أن القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ صدر فى حدود التفويض المخلو لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبذلك يكون فى مرتبه القانون وله قوته ، وأن هذا القرار الجمهورى هو والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ يكمل أحدهما الآخر وكلاهما واجب التطبيق ويكون اللاحق منهما معذلا أو ناسخا للسابق عليه فيما يتعارض معه من احكام كما أن التعارض بين القرار الجمهورى سالف الذكر فيما تضمنه من النص على البدلات التى اخرجها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ هو تعارض ظاهرى ، ذلك أن منح البدلات والمكافآت التى أشارت اليها هذه النصوص المتقدمة هو أمر جوازى وليس شئ ما يمنع من صدور قرار تنظيمى عام من رئيس الجمهورية بمنح المنح أصلا أو بوضع قيود أو حدود لما يجوز منحه ما دام أنه فى هذا الشأن لم يتجاوز الحدود القصوى للاجور الاضافية المنصوص عليها بقانوننا ، وهو ما تحقق بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وعلى ذلك فليس

ثمة تعارض بين احكام القرار الجمهورى سالف الذكر والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا تعارض بين احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وبين احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ نكل منهما يكمل الآخر ، وعلى العاملين تقديم الاقرارات ورد المبالغ الزائدة عن الحدود القصوى وفقا لاحكامها .

(فتوى ٤٦٢ فى ١٩٦٨/٥/٨) .

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

بدل الاقامة وبدل طبيعة العمل — العامل الموفد فى بعثة يظل شاغلا للوظيفة التى ينتقلها فى الجهة التى يعمل بها — اثر ذلك — عدم حرمانه من البدلات التى كان يتقاضاها .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن تقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية ينص فى مادته الاولى على ان : « يمنح العاملون المندوبون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يصلون بمحافظات سوهاج وقنا واسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد ، بدل اقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة وبواقع ٢٠ ٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة ... » وان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بدل اقامة للعاملين بمحافظة سيناء ووادى النطرون والواحات البحرية وافراد القوات المسلحة تنص على ان : « تعتبر محافظة سيناء ومنطقتا وادى النطرون والواحات البحرية من المناطق النائية ... » وان المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل طبيعة عمل للعاملين المندوبين بالمناطق الحرة من سيناء تنص على ان : « يمنح العاملون المندوبون بالحكومة والقطاع العام بالمناطق الحرة من سيناء او التى تحرر ، بدل طبيعة عمل بنسبة ٧٥ ٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية

التي يشغلها العامل » . كما تنص المادة ٧٨ مكرر من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ على أن : « تصرف للعامل الذي يرضخ له بالسفر طبقا لحكم المادة السابعة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للتواعد والشروط الآتية : » وتنص اللائحة المالية لأعضاء اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ في ١٩٦٢/١/٧ في المادة ٢٣ على أن « يتقاضى عضو البعثة الداخلية بن ميزانية البعثات مرتبته كالاتي : ١ — يصرف لعضو البعثة الموظف مرتبته والبدلات الإضافية بعد استئصال الاستقطاعات القانونية بتواعها المختلفة . ٢ — » .

ومناد تلك النصوص أن المشرع منح لمن يعمل بمناطق نائية حدها بدل أقامة بنسبة محددة حسب موطنه الأصلي ، وقرر للعاملين بالمناطق المحررة من سيناء بدل طبيعة عمل بواقع ٧٥٪ من بداية مربوط الفئة التي يشغلها العامل ، كما خول من يعمل بتلك الجهات الحق في اختيار مقابل نقدي لاستثمارات السفر المجانية عن عدد المرات التي يحق له السفر فيها ، وفي ذات الوقت قضى المشرع بمنح عضو البعثة الداخلية مرتبته والبدلات الإضافية التي يستحقها .

ولما كان الموظف الموند في بعثة يظل شاغلا للوظيفة التي يتقلدها في الجهة التي يعمل بها ، ذلك أن المشرع عندما نظم البعثات لم يرتب قطع صلة الموظف بوظيفته أثناءها ولم يحرمه من مرتبتها أو مزاياها ، ولم يجز شغل وظيفته مدة البعثة ، فمن ثم تعد امتدادا لعمله الأصلي ، ويعتبر قائما بالعمل خلالها ، كما وأن ابتعاد الموظف عن مقر عمله أثناء البعثة إنما هو أمر مؤقت بطبيعته ليس من شأنه أن يؤدي إلى اعتباره قد غير من محل أقامته ، بما لا يسوغ معه حرمانه من بدل الإقامة الذي يرتبط بشغل وظيفة في إحدى المناطق النائية ومن المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية كما تتوارى في حق من يشغل وظيفة بالمناطق المحررة من سيناء شروط استحقاق بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بتلك المناطق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل باحدى المناطق النائية او بالمناطق المحررة من سيناء في بدل الإقامة

وبدل طبيعة العمل والمقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق أثناء إيفاده في بعثة داخلية .

(فتوى ٥٥٧ في ١٩٨١/٦/٤) .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

أحقية العاملين بالمؤسسات العامة والهيئات والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي في البدلات المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — أساس ذلك — أن أحكام القرار الجمهوري سالف الذكر تمثل أحكاما خاصة لا تنطبق إلا على العاملين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعي في مناطق معينة ولا تنأثر بأى نص عام يتناول البدلات طالما لم يقرر هذا النص العام إلغاء صراحة .

ملخص الفتوى :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ قضى في مادته الأولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي بدل طبيعة عمل بعد أقصى ٥٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي إن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الأحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب محافظة أسيوط وبعد أقصى ٤٠٪ من المرتب الأساسي إن يعملون بمناطق الإصلاح بمحافظات الوجه البحري والوجه القبلي حتى محافظة أسيوط وكذا من يعملون ببديرية التحرير ووادي النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البديل لبدلات (الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والغتريب) ولما كان الاستفادة من أحكام هذا القرار أنه يمنح العاملين الذين حددتهم بدلا ينطوي في حقيقته ويحسب صريح نص الفقرة الثانية من مادته الأولى على بدلات متعددة تختلف في طبيعتها ومسبباتها وهي بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والغتريب ، وكان هذا القرار يمثل أحكاما خاصة لا تنطبق إلا على العاملين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعي في مناطق معينة ، فإن أعمال أحكامه لا تتأثر بأى نص عام يتناول البدلات التي نص عليها طالما لم يقرر هذا النص العام إلغاء صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠٪ بحد أقصى لبذل المخاطر واجازت منح بدل اقامة وبدل حرمان من مزاوله المهنة وبدلات خاصة للعاملين بغروع الشركة بالخارج فان حكمها لا يؤثر في تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يتمين منح البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقا لحكم مادته الاولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لان هذا القرار يمنح البذل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة .

(ملف ٩١١/٤/٨٦ - جلسة ١٩/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٤١٧)

المبحث :

القرار الجمهورى رقم ٣٣٢٠ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهورى رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ تضمنتا منح بدلات منسوبة الى الاجر الاساسى للعاملين بهيئات وشركات الانحلال الزراعى فى مناطق معينة - اثر ذلك - ان اعمال احكامها لا يتاثر باى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها القرارين طالما لم يقرر هذا النص العام الفاعل صراحة - اثر ذلك - منح البدلات المنصوص عليها فى القرارين الجمهوريين سالتى الذكر للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها - لا يؤثر فى ذلك تغير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - علة ذلك - ان هذين القرارين يمنحان البذل بنسبة من الاجر الاساسى وليس بداية ربط الدرجة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٢٠ لسنة ١٩٦٢ تضمن فى مادته الاولى بمنح موظفى ومعال المؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة اصلاح الزراعى العاملين بالوحدات الداخلة والخارجة والبحرية والفرافرة وسيوة بالوحدات الجديد بدل طبيعة عمل بواقع ٨٠٪ من المرتب او الاجر الاساسى وقضت الفقرة الثانية من تلك المادة بشمول هذا البذل بدلات اقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب .

كما يقضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ في مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة اصلاح الزراعى بدل طبيعة عمل بعد اقصى ٥٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسى لمن يعملون بمحافظة سيناء والبحر الاحمر ومرسى مطروح والمافظات الواقعة جنوب محافظة اسيوط . ويحد اقصى ٤٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسى لمن يعملون بمناطق اصلاح في محافظات الوجهين البحرى والقبلى من محافظة اسيوط وكذا من يعملون بمديرية التحرير ووادى النطرون ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة ايضا على شمول هذا البذل بدلات (الاقابة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب)

ولما كان المستفاد من احكام هذين القرارين انها يمنحان للعاملين الذين حددتهم كل قرار بدلا منسوبا الى الاجر الاساسى ينطوى في حقيقته ويحسب صريح نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القرارين على بدلات متعددة تختلف في طبيعتها ومسمياتها هى بدلات الاقابة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب .

وكان كلا من هذين القرارين يمثل احكاما خاصة لا تنطبق الا على العاملين بيهيئات وشركات اصلاح الزراعى في مناطق معينة . فان اعمال احكامها لا يتاثر باى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها القرارين طالما لم يقرر هذا النص العام الغاءها صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٢ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الذى يمد الشريعة العامة في مسائل التوظيف على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠٪ كحد اقصى لبذل المخاطر واجازت منح بدل اقابه وبذل حرمان من مزاولة المهنة واكتفت باشتراط الا يزيد مجسوع البدلات التى تصرف للعامل على ١٠٠٪ من الاجر الاساسى فان حكمها لا يؤثر في تطبيق احكام القرارين محل البحث ومن ثم يتعين منح البدلات المنصوص عليها فيها للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقا لاحكام القرارين سالفى الذكر ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لان هذين القرارين يمنحان البذل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية رطب الدرجة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استبرار

تطبيق قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٣٣٢٢ لسنة ١٩٦٢ و ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ على العاملين البينين بالقرارين فى ظل تطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى ٧٢٦ فى ١٩٨٢/٦/٥) .

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

ولئن كان للسلطة المختصة أن تضع اللوائح المالية الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية للهيئة والعاملين بها إلا أنها تتقيد فى ذلك بما جاء فى جدول المرتبات الملحق بقانون العاملين المدنيين بالدولة بحدوده الدنيا والعليا وبالجدىء والاسس العامة فى التوظيف الواردة به زيادة فئات بعض البدلات المقرره لشافلى وظائف معينه بقرار من السلطة المختصة بالمخالفة للقواعد الواردة فى القانون — عدم جواز ذلك ولو تم استنادا الى نص فى اللائحة الداخلية للهيئة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٢ من الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ تنص على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والامانات والمكافآت التى تقرّر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها » وأن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن :

« يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام الواردة بهذا القانون وتسرى احكامه على : ١ — ٢ — العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم . ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين او قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

وفناد ما تقدم — وطبقا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٧ فى موضوع مماثل —

ان الدستور استبعد القرارات كداه لتحديد مرتبات العاملين واسند هذا الاختصاص للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ولم يجز الاستثناء من الاحكام التي تتضمنها الا بقانون يتناول بالتنظيم كل حالة على حده ، وعليه فانه اذا لم يصدر قانون يتضمن تحديد مرتبات العاملين بأحدى الهيئات العامة تعين الرجوع في ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف وفقا لنص المادة الاولى منه ، بالإضافة الى ذلك فان المبادئ الدستورية المتعلقة بتكافؤ الفرص وحقوق المواطنين في شغل الوظائف العامة توجب التقيد بالقواعد والاسس العامة في التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عند وضع النظم الخاصة للعاملين بالجهات التي يخولها المشرع سلطة اصدار لائحة لشئون العاملين بها .

وبناء على ذلك فانه وان كان لمجلس ادارة الهيئة المشار اليها ان يضع اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والادارية للهيئة والعاملين بها ، الا انه مقيد في ذلك بما جاء في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحدودها الدنيا والعليا وكذلك بالمبادئ والاسس العامة في التوظيف الواردة في هذا القانون .

(ملف ٩١٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٧) .

مسائل أخرى :

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — نصه في المادة السابعة على سريان أحكام هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي سواء العاملون منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت في الداخل — سريان الاستثناء الوارد في المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على ما يتقاضاه العاملون من بدلات واجور ومكافآت من الهيئة العامة لبناء السد العالي يستوى في ذلك من كان منهم معينا في الهيئة أو منتقبا أو معارفا لها .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت اذ ينص في المادة السابعة منه على ان « يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي سواء العاملون منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت في الداخل » فانه يكون قد حدد نطاق سريانه من حيث الاشخاص العاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ، واستثنى من هذا النطاق العاملين في الهيئة العامة للسد العالي ، سواء منهم العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وبذلك فان هذا الاستثناء ينطبق على كل من يعملون في الهيئة العامة للسد العالي يستوى في ذلك المعينين في الهيئة والمنتدبين والمعارين للعمل فيها فجميعهم يساهمون بجهودهم في اتجاز المشروع فيسرى هذا الاستثناء عليهم جميعا بالنسبة لما يتقاضونه من هذه الهيئة من بدلات واجور ومكافآت .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاستثناء الوارد بالمادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ يسرى على ما يتقاضاه العاملون من بدلات واجور ومكافآت من الهيئة العامة لبناء السد العالى يستوى فى ذلك من كان منهم معينا فى الهيئة او منتدبا او معارلا لها .

(فتوى ٤٦٧ فى ٢٩/٤/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — تحديده انواع البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها — استثناء بعض البدلات والمكافآت والاجور من الخضوع لاحكامه من بينها المكافآت المستحقة عن الاشراف على البحوث العلمية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تنص على أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية . . (و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها . . ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات المسعر والانتقال الثابتة والمتغيرة وبدل الملابس والغذاء والسكن وبدل المراسلة للشرطة وكذلك على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء . كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت المستحقة عن المحاضرات والدروس واعمال الامتحانات بالجهامات والمعاهد المالية والمكافآت المستحقة للاشراف على البحوث العلمية .

وتنص المادة السادسة من هذا القرار على أنه اذا كانت الوظيفة

التي يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل أو بدل استبدال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار . فإذا كان البديل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة .

وواضح من ذلك أن المشرع حدد أنواع البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ، واستثنى من الخضوع لاحكامه بعض البدلات والمكافآت والاجور ، من بينها المكافآت المستحقة للإشراف على البحوث العلمية . كما قضى بعدم جواز حصول العامل على أى نوع من البدلات والاجور والمكافآت التي تسرى عليها أحكام القرار إذا كان مقررا للوظيفة التي يشغلها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه أو أكثر في السنة .

(نقوى ١٠٢١ في ١١/١١/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

يستحق المنحى عن عمله مرتبه كامله خلال فترة التنحي وبالتالى يسرى بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها — أساس ذلك — أن قرار التنحية لا يعدو أن يكون وقفاً عن العمل بمرتبه كامل لفترة مؤقتة ومن ثم يأخذ حكمه — تطبيق — رئيس وأعضاء مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام يستحقون بدل التمثيل المقرر لهم خلال فترة تنحيهم .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعنيين والمنتخبين كلهم أو بعضهم إذا رأى أن في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة اشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم أثناء مدة التنحية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة اشهر أخرى ...) .

ولما كان المستفاد من هذا النص أن قرار الترقية لا يعدو أن يكون وقفاً عن العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة إذ بمقتضاه يمنع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة جبراً عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ستة أشهر يجوز مدتها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فإنه لا يؤدي إلى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها شأنه في ذلك شأن قرار الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتب والبدلات ، ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي إلى حرمان العامل من البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة إلا تقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان المنصوف وفقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يستحق مرتبة كاملاً خلال فترة الترقية فإنه يستحق تبعاً لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ باستحقاق رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمعدات الصيد بدل التمثيل خلال فترة تقيمتهم .

(فتوى ٦٥٦ في ١٩٨٢/٥/٢٢) .

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

إن الخصم من المرتب على بدل السكن والبدل النقدي لاستثمارات السفر المجانية وأمانة غلاء المعيشة والملاوة الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

(١) أن بدل السكن النقدي مقرر لشاغلي وظائف معينة كبديل عن توفير سكن خاص من المساكن الحكومية ، فهو بهذه المثابة مقترح عن ميزة عينية قرررتها لهم نظم توظيفهم تتبادل مع توفير المسكن الخاص بذلك ولا يعد أي منهما من الأجور التي يجري عليها حكم الخصم القريب على توقيع جزاء تأديبي على العامل .

(ب) البذل النقدي لاستثمارات السفر المجانية مقرر أيضا كجديل عن استثمارات السفر المجانية فيعد ميزة عينية تتماثل مع توفير تذاكر السفر وبذلك لا يعد اى منهما من الاجور التى يجرى عليها حكم الخصم المشار اليه .

(ج) اعانة غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية تعتبران مرتبطتان بالوظيفة التى يشغلها العامل وباداء العمل ومن ثم تدخل فى مفهوم الاجر ومن ثم يجرى عليهما الخصم .

(ملف ٩٤٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/١/١٨) .

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

بذل السفر ومصاريف الانتقال لا تنبج لاعضاء هيئة التدريس بجامعة الازهر المنتدبين من الاقاليم مدة تزيد على ستة اشهر صرف بذل السفر او بذل الانتقال الثابت .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من لائحة بذل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ حددت على نحو قاطع وصريح مدة النذب التى يستحق عنها بذل السفر بسنة اشهر، ومن ثم فان العامل الذى يندب للقيام بعمل او بسمة بجهة غير الجهة التى يوجد بها مقر عمله الاصلى لمدة تزيد على ستة اشهر لا يستحق بذل سفر الا عن مدة الستة اشهر الاولى من النذب فقط كما ان بذل الانتقال الثابت منوط بشغل العامل وظيفه تستلزم القيام باعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصل ومتكررا ويترتب على ذلك عدم احقية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الازهر المنتدبين للعمل بالاقاليم لمدة تزيد على ستة اشهر فى صرف بذل السفر او بذل الانتقال الثابت .

(ملف ٩٧٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٥/٢) .

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

بدل التمثيل ومصرفات الضيافة لا يجوز الجمع بينهما .

ملخص الفتوى :

ان الحكمة التي ابتناها المشرع من تقرير بدل تمثيل لنوع معين من الوظائف هو مواجهة مصروفات عملية تنقضيها الوظيفة الرئاسية وضرورة ظهور الغائم بها بالمظهر الاجتماعي اللائق وهذا البذل يرتبط صرفه بالمظهرات اللازمة للوظيفة العامة في مستوياتها العليا وتبدو هذه المظهرات ضرورية وواضحة بالنسبة الى الوظائف التي تجعل من شاغلها في علاقات يومية ومستمرة مع مختلف الجهات العليا في الدولة ولما كانت الحكمة من تقرير مقابل مصروفات الضيافة للمعاملين بينك الفية الصناعية هي في الحقيقة ذات الحكمة من تقرير بدل التمثيل ، فان بدل التمثيل يجب بمصروفات الضيافة ، ولا يجوز الجمع بينهما .

(ملف ٩٧٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٥/٢) .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

موظفو بلديات المدن الكبرى بالانتماء السوري — استحقاقهم التعويضات الواردة في ملاكاتهم الخاصة — لا يغير من هذا الحكم مخالفتها احكام قانون الموظفين الاساسي في هذا الخصوص — استثناء التعويضات والاعمال الاضافية التي تسرى في شأنها احكام هذا القانون دون سواها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١١٩ من قانون الموظفين الاساسي على انه « لا يحق الموظف أن يتقاضى علاوة على مرتبه تعويضات عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون أو في الاحكام الواردة في ملاكات الادارة العامة أو

القوانين » . وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام تقاعد موظفي البلديات للمدن الكبرى على أن « يطبق على موظفي بلديات المدن الكبرى القانون رقم ١٣٥ المتضمن قانون الموظفين الاساسي وتعديلاته المعمول بهما بتاريخ نشر هذا القانون » . وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أن « تعتبر الملاكات الدائمية النافذة عند صدور هذا القانون ملاكات ثابتة الى ان يصدر قانون خاص بتلك الملاكات » . وقد نص المرسوم التشريعي رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ١١٥ من قانون الموظفين الاساسي والمنظم لموضوع التعويضات عن الاعمال الاضافية في مادته السادسة على أن « تطبق أحكامه على موظفي البلديات غير الخاضعين لقانون العمل اذا كانت تعويضاتهم تصرف من خزينة البلديات » ، ونص في مادته الثانية على أن تعتبر أحكامه معدلة لجميع الاحكام الواردة في القوانين والانظمة المرعية وتلغى جميع الاحكام المخالفة لها .

ويستفاد من مجبوع هذه النصوص انه وأن كان الاصل المقرر في شأن التعويضات المذكورة يقضي بحظر الحصول عليها فلا يتقاضى الموظف سوى راتبه الاسلي ، الا أن المشرع اجاز له على سبيل الاستثناء أن يتقاضى فضلا عن مرتبه التعويضات المنصوص عليها سواء في قانون الموظفين الاساسي او في ملاكات الادارة العامة او في غيرها من التشريعات وغنى عن البيان أن نص المشرع على استحقاق التعويضات المقررة بهذه التشريعات فيند أن بعضها يختلف من البعض الآخر سواء في أصل استحقاقها او في شروط منحها ، وأن الموظف يستحقها متى توافرت فيه شروط استحقاقها . وعلى مقتضى ذلك فان موظفي بلديات المدن الكبرى يستحقون التعويضات المنصوص عليها في ملاكاتهم الخاصة ولو كانت مخالفة لاحكام قانون الموظفين الاساسي في أساس استحقاقها وشروط منحها ، وهذه القاعدة تطبيق سليم للبدأ العام الذي يقضى بأعمال التشريع الخاص دون التشريع العام في حالة قيام تعارض بين احكامها .

ومن حيث أن هذا النظر يصدق على التعويضات كافة ، عدا ما كان منها مستحقا عن أعمال اضافية ، فهذه تسرى في شأنها الاحكام الواردة في قانون الموظفين الاساسي دون غيرها من الاحكام ذلك لأن المرسوم التشريعي رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر المنظم لهذه التعويضات والمعدل للمادة ١١٥ من قانون الموظفين الاساسي يقضى بتطبيق أحكامه على موظفي البلديات غير الخاضعين لقانون العمل اذا كانت تعويضاتهم تصرف

من خزينة البلديات كما يقضى باعتبار احكامه معذلة جميع الاحكام الوارده في القوانين والانظمة الفرعية واخيرا يقضى بالغاء جميع الاحكام المخالفة لها — ومن ثم ينسخ الاحكام الوارده بالمادة ١١٩ من قانون الموظفين الاساسى المشار اليها في هذا الخصوص .

لذلك انتهى الراى الى ان موظفى بلديات المدن الكبرى يستحقون التعويضات الوارده في ملاكاتهم الخاصة ولو كانت مغايرة لاحكام قانون الموظفين الاساسى وذلك مدا التعويضات من الاعمال الاضافية التى تسرى فى شأنها احكام هذا القانون دون سواها .

(متوى ١٤٤ فى ١٥/٢/ ١٩٦٠) .

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

شروط منح براءة الاختراع :

- ١ — أن يكون ابتكار أو اختراع .
- ٢ — أن يكون هذا الاختراع جديدا .
- ٣ — أن يكون قابلا للاستغلال الصناعى .
- ٤ — أن يكون من الاختراعات التى يجيز القانون منح براءة عنها .

ملخص الحكم :

أن المدة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ نص على أن « تمنح براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد للاستغلال الصناعى سواء اكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة » والمستفاد من هذا النص ومن باتى احكام القانون انه يعين لمنح براءة الاختراع أن يكون هناك ابتكار أو اختراع وأن يكون هذا الاختراع جديدا وأن يكون قابلا للاستغلال الصناعى وأن يكون من الاختراعات التى يجيز القانون منح براءة عنها وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن المقصود بالاختراع هو تقديم شيء جديد للمجتمع أو إيجاد شيء لم يكن موجودا من قبل وقوامه أو مميزه أن يكون ثمرة فكرة ابتكارية أو نشاط ابتكارى يتجاوز الفن الصناعى القائم فلا يعد من قبيل المخترعات التفتيحات أو التحسينات التى لا تضيف الى الفن الصناعى القائم أو التعميلات الجزئية غير الجوهرية التى لا تضيف من رجل الصناعة المتخصص فى حدود المعلومات الجارية والتى هى وليدة المهارة الحرفية وحدها ومثل هذه الصور تدخل فى نطاق الصناعة لا فى نطاق الاختراع .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٤) .

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

شروط منح براءة الاختراع وفق القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية — أن يكون هناك ابتكار أو اختراع — أن يكون هذا الاختراع جديداً — أن يكون قابلاً للاستغلال الصناعي .

ملخص الحكم :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية على ما يلى « تمنح براءة اختراع وفقاً لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستعمال الصناعى سواء أكان متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة » ويتفصح من هذا النص أنه يشترط لمنح براءة الاختراع أن يكون هناك ابتكار أو اختراع ، وأن يكون هذا الاختراع جديداً ، وأن يكون قابلاً للاستغلال الصناعى ، وفيما يتعلق بالشرط الأول فإن المقصود بالاختراع هو تقديم شيء جديد للجنس أو إيجاد شيء لم يكن موجوداً من قبل وقوامه أن يكون ثمرة ابتكارية أو نشاط ابتكارى يتجاوز الفن الصناعى القائم ، فلا يعد من قبيل المخترعات التفتيحات أو التحسينات التى لا تضيف جديداً الى الفن الصناعى القائم أو التعديلات الجزئية غير الجوهرية التى لا تغيى عن رطل الصناعة المتخصص فى حدود المعلومات الجارية ، والتى هى وليدة المهاره الحرفية وحدها ، ومثل هذه الصورة تدخل فى نطاق الصناعة لا فى نطاق الاختراع ، أما الشرط الثانى فهو أن يكون الاختراع جديداً بان لا يكون سره قد دأع قبل طلب انبراه عنه . والحكمة فى هذا الشرط أن ما خوله القانون لمالك البراءة من حق استثنائى مقصور عليه فى استغلال الاختراع ان هو الا مقابل لما أهدها للهيئة الاجتماعية من أسرار صناعية ، فإذا لم تغفر منه بالجديد منها انتفى المقضى بخويله الاستثنائى بالاستغلال ولحرمان غيره منه ، على أن الشارع المصرى لم يشأ أن تكون هذه الجدة مطلقة ، على غرار ما انتهجه الشارع الفرنسى الذى أخذ ببدا الجدة مطلقة فى الزمان وفى المكان بل قيد نطاقها ورسم ضوابطها بما نص عليه فى المادة

الثالثة من القانون التى جرى نصها بما يلى : « لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه فى الحالتين الآتيتين :

١ — اذا كان فى الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية فى مصر أو كان قد شهِر عن وصفه أو عن رسمه فى نشرات اذيعت فى مصر وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الوضوح بحيث يكون فى إمكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ — اذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت اليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه فى المدة المذكورة .

(طعن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

لفظ الاختراع الوارد فى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ — لا يقتصر معناه على الابتكار الجديد للمنتجات فحسب بل يشمل كل تطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية مطروقة — الامر فى ذلك مرجعه الى تقدير الجهات المختصة — مدى رقابة القضاء الادارى على هذا التقدير .

ملخص الحكم :

أن لفظ الاختراع الوارد فى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ لا يقتصر معناه على مجرد ابتكار منتجات صناعية قابلة للاستغلال بل ينصرف كذلك الى كل تطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة أى كل استعمال لطرق أو وسائل صناعية معروفة فى تطبيق جديد لم يكن معروفاً من قبل فيضى القانون جبايته على هذا الابتكار فى الاستعمال أسوة بالابتكار الجديد فى أصله والامر فى تقرير اعتبار ابتكار ما تطبيقاً جديداً لطرق أو وسائل معروفة أم لا انما يرجع الى تقدير الجهات الفنية

المختصة ، فاذا كانت وزارة التجارة والصناعة قد انتهت بها الامر بعد الابحاث الفنية التي قامت بها اداراتها المختلفة وبعد الاستئناس برأى مصلحة الصناعة وهي المصلحة الفنية التي لرايها الفني في الموضوع قبيته ووزنه ، الى انه ولئن كانت عملية جدل الخوص المصرى المتبعة في صنع اكياس حب العزيز معروفة من قديم الا ان ما اهتدى اليه المطعون لمصلحة من استعمال الخوص المصرى مجدولا على نفس النسق المطبق في جدل اكياس حب العزيز في صنع خوص الطرابيش بدلا من الخوص الذى كان يستورد من الخارج وهو استعمال لم يسبته اليه احد ، ان ما اهتدى اليه السيد المذكور يعتبر تطبيقا جديدا للطريقة المستعملة في جدل اكياس حب العزيز تشمله الحماية التى يمنها القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ على كل ابتكار جديد ويجوز منح براءة اختراع عنه وقد خلا تصرف الادارة من اساءة استعمال السلطة الامر الذى لم يدعيه المدعى ولم يقم عليه دليل من الاوراق فليس للقضاء الادارى ان يعقب عليها في هذا الامر الفنى الذى هو من صميم اختصاصها .

(طعن ٩٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

شرط الجدة — ان يكون الاختراع أو الابتكار جديدا لم يسبق اليه احد — حكيمه ان الحق الاستثنائى المخلو لمالك البراءة هو مقابل لما اهداه للهيئة الاجتماعية من اسرار صناعية — اخذ المشرع الفرنسى بهذا الجدة المطلقة في الزمان والمكان — نطاق الجدة وضوابطها في القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد نصت على ما يأتى « تمنح براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء اكان مطلقا ينتجته صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل

صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة «
وواضح من هذا النص أنه يشترط لمنح براءة الاختراع أن يكون الاختراع
أو الابتكار جديدا لم يسبق إليه أحد — وهو ما اصطلاح على تسميته بشرط
الجدة ، والحكمة في هذا الشرط أن ما خوله القانون لمالك البراءة من حق
استثنائي مقصور عليه في استغلال الاختراع أن هو لا مقابل لما أهده
للهيئة الاجتماعية من أسرار صناعية فإذا لم تظهر منه بالجديد منها أنقص
المقتضى لتحويله الاستثناء بالاستغلال وحرمان غيره منه ، على أن الشارع
المصرى لم يشأ أن تكون هذه الجدة المطلوبة مطلقة ، على غرار ما انتهجه
الشارع الفرنسي الذي أخذ ببدا الجدة المطلقة في الزمان وفي المكان ، بل
قيد نطاقها ورسم ضوابط بما نص عليه في المادة الثالثة من القانون التي
جرى نسخها بها إلى « لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه في الحالات
الآتية :

١ — إذا كان في الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة
قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شهِر عن وصفه
أو عن رسبه في نشرات أذيعت في مصر وكان الوصف أو الرسم السدي
نشر من الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله .

٢ — إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب
البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع
أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع
ذاته أو عن جزء منه في المدة المذكورة » .

(ملحق ٩٥٠ ، ٩٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

شروط الجدة — قبول إدارة براءات الاختراع منح البراءة لطلبها —
لا يؤخذ في حد ذاته دليلا على توافر الجدة في الاختراع موضوع منح البراءة
— لا يحد من حرية القضاء الإداري في مجال هذا البحث — أساس ذلك من
القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥
والمذكرة الإيضاحية لكل منها واللائحة التنفيذية .

ملخص الحكم :

ورد بالفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ما يلى « ولما كان القانون قد صدر ولم يأخذ بنظام الفحص السابق سواء بالنسبة لبراءات الاختراع أو الرسوم والنماذج الصناعية للأسباب التى وردت فى مذكرته الإيضاحية ويؤدى ذلك أن القانون لا يطلب الإدارة المختصة بلن تحقق من جدة الصنف المقدم للتسجيل ... » كما جاء بالفكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ما يلى « هناك نظامان رئيسيان فيها يتعلق ببراءات الاختراع : أحدهما النظام الفرنسى وهو يقوم على منح البراءة بمجرد الإيداع دون فحص أو معارضة . والثانى النظام الانجليزى وهو يقوم على منح البراءة بعد الفحص الحقيق للتحقق من توافر العناصر الموضوعية التى يسلظمها القانون فى الاختراع مع فتح باب المعارضة ... وإذا كن من غير الملأئم أن نأخذ بمصر وهى فى أبان نهضتها الصناعية بالنظام الفرنسى الذى بدأت الدول تعدل عنه كما أنه ليس من الميسور عيلا أن نبدأ بالأخذ بالنظام الانجليزى (وهما هى إيطاليا بعد أن عدلت نظامها فى سنة ١٩٣٤ من الإيداع الى الفحص السابق لم تتمكن من تطبيق النظام الأخير جملة واضطرت الى تأجيل تنفيذه) إذا كان ذلك كذلك فقد رأى اتباع طريق وسط . ولهذا أثر المشروع أن يحتذى المشرع فى الأخذ بطريقة الإيداع المقيد بشروط خاصة ولكنه زاد عليها فتح باب المعارضة للغير كما هو الشأن فى قوانين المير ويوغسلافيا وجنوب افريقيا وبذلك يمكن تحقيق بعض نتائج نظام الفحص الكامل وقد توخى المشروع أن يكون بالإدارة الحكومية القائمة على التنفيذ لجنة تفصل فى المنازعات المتعلقة ببراءة الاختراع مع إجازة الطعن أحيانا فى قراراتها أمام القضاء . والنظام المقترح يؤدى الى تدريب الإدارة الحكومية الجديدة وتكون نواة من الفنيين تمكن فى المستقبل من الأخذ بالنظام الانجليزى المعتبر فى المجال الدولى نظاما نموذجيا » وواضح من عبارات هاتين المذكرتين الإيضاحيتين ومن نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ولائحته التنفيذية أن المشرع لم يأخذ فيها يتعلق بمنح براءات الاختراع بنظام « الفحص السابق » فلم يلق على عاتق الإدارة المختصة بهذه البراءات واجب التثبيت من أن طلب البراءة منصب على ابتكار جديد ، ناط بها فقط — فى المادة ١٨ من القانون — فحص طلب البراءة ومرتقاته للتحقق مما يلقى :

١ — أن الطلب مقدم وفقا لاحكام المادة ١٥ من القانون وهى تنضى بان يقدم الطلب الى ادارة البراءات من المخترع او من آلت اليه حقوقه وفقا لللائحة التنفيذية وبانه لا يجوز ان يتضمن الطلب أكثر من اختراع واحد .

٢ — أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لازاياب الصناعة بتنفيذه .

٣ — أن العناصر المبتكرة التى يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة فى الطلب بطريقة محددة وواضحة — فإذا توافرت هذه الشروط تعين طبقا للمادة ٢٠ من القانون أن تقوم ادارة براءات الاختراع بالاعلان عن الطلب بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية تكيئا لأقوى الشأن من المعارضة باخطار كتابى فى اصدار البراءة ، وعلى مقتضى حكم المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية فانه اذا لم تقدم معارضة فى اصدار البراءة او قدمت وصدر قرار او حكم يرفضها وجب على ادارة البراءات استصدار قرار بمنحها ، وبذلك لا يكون المشرع قد تطلب فى الموافقة على طلب البراءة أن يكون قد سبقها فحص توافر الشروط الموضوعية للاختراع ، وفى ضوء ما تقدم فان قبول ادارة البراءات منح البراءة لطلابها لا يؤخذ فى حد ذاته صحة أو ندلا على توافر الجودة فى الاختراع موضوع البراءة ولا يحد بالتالى من حرية القضاء الادارى فى مجال هذا البحث ، وهو ما قرره مراقبة براءات الاختراع صراحة فى منكرتها اذ تقول « أما عن جدة الاختراع فلم يتروك تقديره لهيئة المحكمة » .

(طعن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

علنية — الصفة فى الاستعمال السابق للاختراع والتى تنال من شرط الجدة — هى عدم بقاءه سرا محجوبا عن النظر — بحيث لا يكون ثمة حائل دون تسريه للجمهور وكشفه عنه — عدم علم المصالح والهيئات المشرفة على صناعة البترول بنشاط المطعون ضده الصناعى — لا يمس من العلانية المستخلصة من المستندات والتى قوامها أن الأمر كان محل صناعة مفتوح باب التعامل فيها فى وجه الجميع .

ملخص الحكم :

أن الطاعن إذ يذهب إلى القول بأنه إذا كانت صناعة إعادة الزيوت المعدنية المستعملة إلى أصلها قد ابتدأ استعمالها في مصر قبل تقديم طلب براءة اختراعه فإن ذلك كان كما قال الخبير في تقريره دون علم المصالح والهيئات المشرفة على صناعة البترول في مصر مما يقطع بأن ذلك الاستعمال لم يكن له صفة علنية وبالتالي لا يفقد الاختراع شرط الجودة وفقاً لمصريح المادة الثالثة لفترة أولى من القانون ، وقوله هذا مرئود بأن المقصود من الصفة « العلنية » في الاستعمال السابق للاختراع هو عدم بقاءه سرا مكتوماً محجوباً عن الانظار بحيث لا يكون ثمة حائل دون تسريه للجمهور وكشفه عنه ، وترى المحكمة في ضوء وقائع الدعوى وما قدمه الطعون ضده من مستندات أن القول بأن استعماله في مصنعة لطريقة إعادة الزيوت المستعملة إلى أصلها لم يكن بصفة علنية هو قول في غير محله ، إذ لم يكن الأمر سراً مكتوماً أو محجوباً من الانظار إنما كان أمر صناعة مفتوح بلب التعامل فيها في وجه الجميع ويعمل من أجل رواجها وجلب المزيد من العملاء لها وهؤلاء قد يرون المعايينة والدرس قبل التعاقد فلا يصدر عن ذلك كما حدث مع سلاح الطيران البريطاني على ما تقدمت الإشارة إليه ، ولا يقدح في هذا أن المصالح والهيئات المشرفة على صناعة البترول في مصر لم تكن تعلم بنشاط المطعون ضده الصناعي ، إذ أن عدم العلم هذا لا يعني أكثر من أن هذه المصالح والهيئات بعيدة من هذا النوع من النشاط الصناعي والتجاري أو لا تعيره شيئاً من اهتمامها دون أن تمس هذا علانيته المستخلصة من المستندات وفق ما تقدم .

(طعن ٩٥٠ ، ٩٥٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٣٠)

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

سلطة إدارة براءات الاختراع في منح البراءة تقتصر على التحقق من أن من صدرت البراءة باسمه تقدم في تاريخ معين بطلب حماية القانون للابتكار الوارد في هذا الشأن بالإجراءات التي يتطلبها القسانون - بحث الشروط الموضوعية اللازمة لصحة البراءة من اختصاص القضاء الإداري عند المنازعة في صحتها - أناس ذلك من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والتماذج الصناعية .

ملخص الحكم :

انه وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ولائحته التنفيذية تقتصر سلطة ادارة براءات الاختراع على التحقق من الشروط الواردة في المادتين ١٥ ، ١٦ من القانون ولا تتمدى هذا النطاق فلا تمتد الى بحث توافر او عدم توافر الشروط الموضوعية اللازمة لصحة البراءة ويبقى بحث هذه الشروط من اختصاص القضاء الادارى عند المنازعة في صحة البراءة .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

« دعوى — ابطال براءة اختراع » . تنطوى على منازعة في وجود الاختراع او ملكيته — اثر ذلك — عدم تفيدها بيمعاد الطعن بالالغاء .

ملخص الحكم :

ان دعوى ابطال براءة الاختراع ليست في حقيقتها طعنا على القرار الصادر بمنحها بل تنصب على احتكار الاستغلال الذى يخولسه القانون لصاحبها وتنطوى على منازعة في وجود الاختراع او ملكيته تدور بين الشخص الذى منح البراءة وبين ذى الشأن الذى ينازع في حقوقه علي الاختراع او ينكر وجوده ومن ثم فانها لا تنقيد بيمعاد الطعن بالالغاء المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة وتعتبر من قبيل الدعاوى التى اضطلها المشرع في اختصاص محكمة القضاء الادارى والتى لا تنقيد باليمعاد المتقدم .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

الدعوى الجنائية المقامة بشأن براءات الاختراع لا توقف دعوى الالغاء — امكن قيام الدعويين معا — . ساسا ذلك من احكام القانون

رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والتمالذج الصناعية ممدلا بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ ومن اختلاف القضاء الإدارى عن القضاء الجنائى من حيث الولاية والاختصاص الوظلفى والطبفة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ قد تضمن تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ بحيث أصبح نصها بعد تعفله يقضى بأنه « يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإدارى إبرا باخاذ الإجراءات التحفظفة . . » ومفهوم هذه الفقرة وبقية فقرات المادة المذكورة تصور إمكان قفام الدعوفن معا الجنائفة والإدارفة بل انها سوغت لصاحب الشأن ان يلجا الى محكمة القضاء الإدارى بطلب بعض الإجراءات التحفظفة على الرغم من قفام الدعوى أمام المحكمة الجنائفة ومن ناحفة اخرى فإن القاعدة أن الدعوى الجنائفة توقف الفصل فى الدعوى المدنية أنها ترد عنفا ففعلق الأمر بقضاء واحد صاحب ولاية واحدة واختصاص وظففى واحد وأنها الخلاف فففه هو خلاف ففعلق بفنوع الدعوى ففحسب والمحكمفان المدنية والجنائفة كلفافها جزء من نظام قضاى واحد ففبمافها معا فى ففان أن الأمر ففس كففلك بالنسبة الى القضاء الإدارى الذى هو نظام قضاى آخر مستقل بأوضاعه ذو أفاق مففلفة وطبفة مقابفة لافرففه بالقضاء الجنائى وحدة ففلكه معا فى ففظيم واحد وقفاس القضاء الإدارى على القضاء المدني ففحسبافنه قضاء ففعوفض مالا على ففحو ما ففذهب ففله صاحب الفف ففاس مع الفارق وفن فف فان الفف ففعدم قبول الدعوى رقم ١١٣٣ لسنة ١٦ القضاىفة ففكون على فففر أساس سلفم ففلفقا بالفرفض وكففلك الحال بالنسبة الى طلب وففها فففن الفصل فى ادعوى الجنائفة .

قائمة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

براءات الاختراع — القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأتها — جعله مدة الحماية خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة — انطبق احكامه على الاختراعات التي تنبت بالحماية القانونية وقت العمل به — النص على دخول مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها احكام هذا القانون — وجوب الرجوع الى تاريخ اول ايداع في بلد الاصل — اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في ١٨٨٣/٣/٢٠ — صدور مرسوم بها في ١٩٥١/٥/٢١ — توحيدها بميعاد بدء الحماية وميعاد انقضاها في مختلف الدول .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد جعلت مدة حمايته براءة الاختراع خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة . كما نصت المادة ٥٥ من القانون ذاته على ان « تنطبق احكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تخولها احكام هذا القانون » . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ان هذه الحماية هي « .. الحماية التي قررها القضاء المخطط .. » ، وأن احتساب هذه الحماية السابقة انما شرع .. لكي لا تزيد مدة الحماية بالنسبة الى الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية الآن ، على مدة الحماية المقررة في المشروع .. وبما ان تسجيل المخترعات بالمحاكم المخططة بطريق ايداعها فلم كتاب المحاكم ، لم يكن نظاما قانونيا يستند الى تشريع يترتب على اتباعه نتائج قانونية معينة ، وانما هو مجرد نظام اداري لاثبات سبقية المخترع في اكتشاف موضوع الاختراع واملان رغبتة في الاحتفاظ بحقوقه عليه طوال مدة الحماية القانونية ، فانه لذلك يتعين لمعركة مدة هذه الحماية الرجوع الى تاريخ اول ايداع في بلد الاصل ، اذا كان هذا التاريخ ثابتا او يمكن اثباته .

وقد نصت المادة الرابعة من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ من مارس سنة ١٨٨٣ والصادرة في مصر بمقتضى مرسوم في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ ، على أن :

« (١) كل من أودع لدى دول الاتحاد وثقا للاوضاع القانونية طلبا للحصول على براءة الاختراع . يتمتع هو وخلفه فيما يخص بالايدياع في الدول الاخرى بحق الاسبقية في خلال المدة المحددة بعد .

(ج) تكون مدة الاسبقية المنصوص عليها اعلاه اثني عشر شهرا لبراءات الاختراع .

(د) على كل من يرغب في التمسك بلسبقية وايدياع سابق ان يقدم اقرارا يبين فيه تاريخ الايداع والدولة التي تم فيها ، وتحدد كل دولة التاريخ الذي يتعين فيه تقديم هذا الاقرار .

وبذلك تكون هذه الاتفاقية قد وحتت بمعاد بدء الحماية ، ووحدت بالتالى بمعاد انتقضاتها في مختلف دول الاتحاد . والقول بغير ذلك يؤدي الى نتائج غير منطقية بأن تكون مدة حماية الاختراعات السابقة على صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أطول من مدة حماية الاختراعات اللاحقة له ، وهو ما يخالف قضاء المحاكم المخططة في هذا السدد وصريح نص المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، لهذا فان حساب مدة حماية الاختراع المقدم منه الطالبان رقما ٣٢٨ و ٥٠٧ لسنة ١٩٥١ يكون من تاريخ أول ايداع له في الخارج (٧ مارس سنة ١٩٤٠) ، وبذلك تكون مدة حماية هذا الاختراع قد انتقضت ، وسقط بذلك في الملك العام ، ولا يستحق اية حماية قانونية طبقا لنص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

(فتوى ١٦٢ في ٢٩/١٠/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

مهنة وكلاء البراءات — القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاوالتها — اشتراطه في طلب القيد ان يكون الطالب حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية — شهادة الاعلية في الحقوق لا تعتبر كذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بزاولة مهنة وكلاء البراءات ، تشترط في طالب القيد أن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو اجنبية تتفق وزارات التكوين والتعليم والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لاحدى المؤهلات السابقة . ولتفسير هذا النص وتحديد المقصود بالدرجة أو الدبلوم من احدى الجامعات المصرية ، يتعين الرجوع الى القوانين المنظمة للشئون الجامعات قبل العمل بالحكم القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات المصرية ، والتي كانت قائمة عند العمل بالحكم القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ . وفي هذا الخصوص يتبين من الرجوع الى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ ، باعادة تنظيم جامعة مؤاد الاول ، ان المادة الثانية منه تقضى بأنه « من اختصاص جامعة مؤاد الاول كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وعلى وجه العموم فان عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم في البلاد » . وتنص المادة ١٨ المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥ ، على أن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس وتأديبهم ، وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وخطط الدراسة تصدر بقانون . كما تنص المادتان الثانية والثامنة عشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الاول ، على احكام مماثلة لنظيرتها في قانون تنظيم جامعة مؤاد الاول . وتنفيذا لهذه الاحكام صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٣ بوضع اللائحة الاساسية لكلية الحقوق بجامعة مؤاد الاول - الذى حل محله القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٤ - ونصت المادة الاولى منه على أن « تمنح جامعة مؤاد الاول بناءً على طلب كلية الحقوق الدرجات والدبلومات الآتية :

١ - درجة ليسانس في الحقوق . ٢ - دبلومات الدراسة العليا في الفروع الآتية : « ١ » القانون الخاص « ب » القانون العام « ج » الاقتصاد السياسى . ٣ - درجة دكتوراه في الحقوق . ويجوز انشاء درجات دبلومات اخرى بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة » . والمستفاد من هذه النصوص في وضوح وجلاء ، أن كلا من الجامعتين تختص بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وان عليها تشجيع البحوث العلمية ، والعمل على رقى الآداب والعلوم في البلاد ، وان الدرجات العلمية والدبلومات وشروط منحها يصدر بها قانون . وصدر

فعلا قانون بتحديد الدرجات والدبلومات التي تمنحها الجامعة لخريجها ، وأجاز ذلك القانون إنشاء درجات ودبلومات أخرى بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة ، ومن ثم فإن الإداة القانونية لإنشاء الدرجات والدبلومات تقتصر على القانون أو المرسوم فحسب ، ولا يجوز إنشاء درجات أو دبلومات معترف بها قانونا بلية أداة تشريعية أخرى .

ولما كانت كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية قد أنشأت قسما اسمته قسم الاهلية ، اشترط للانحاق به أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص أو التوجيهية ، ومدة الدراسة فيه سنتان ، يدرس الطلبة خلالها الاصول الاساسية لاهم المواد التي تدرس في قسم الليسانس ، والغرض من إنشاء هذا القسم هو تزويد طلبته بنقطة من الثقافة القانونية يرتفع به مستواهم ، ويؤهلهم لتولى الاعمال التي تتطلب قدرا من الثقافة القانونية ، سواء في الاعمال الحرة أو في الوظائف الحكومية ، ولم يصرر بإنشاء هذا القسم وشروط منح شهادته قانون أو مرسوم ، ومن ثم فإن تلك الشهادة لا يمكن بحال ما أن تعتبر من قبيل الدرجات أو الدبلومات الجامعية المعترف بها قانونا . وآية ذلك أن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ على منح خريجي قسم الاهلية في الحقوق بجامعة فاروق الاول الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ماهية قدرها عشرة جنيهات في الشهر في الدرجة السابعة ، على أن يكون تعيينهم في وظائف تتلق ومواد الدراسة التي تخصصوا فيها ، وأن تحسب أقدميتهم في هذه الدرجة وبهذه الماهية من تاريخ التعيين فيها ، وكان ذلك على أثر مذكرة رعتها كلية الحقوق بالاسكندرية اشترت فيها الى إنشاء ذلك القسم ومواد ومدة الدراسة فيه وانتهت الى أن تلك الدراسة أرمي من الدراسات المتوسطة ، فهي نوع من الدراسات العالية تقل عن مستواها في دراسة قسم الليسانس في الحقوق ، ولا يجوز أن تقل معاملة الحاصلين عليها من الناحية المالية عن معاملة حملة بعض الدبلومات ، التي تكون فيها مدة الدراسة سنتين بعد الحصول على التوجيهية أو ما يعادلها ، كشهادة الاهلية في الرسم ودبلوم المعهد العالي للتجارة (نظام قديم) أو دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية . فقسم الاهلية وإن كان في ذاته يتفهم نوعا من الدراسات العالية ، إلا أن الغرض من انشائه لم يكن الا لمجرد تزويد طلبته بزيادة من الثقافة القانونية لا منحهم درجات جامعية ، طالما أن منح الدرجة الجامعية أو الدبلوم الجامعي وشروط منحه لا يكون الا بمقتضى قانون أو مرسوم ، على حين أن شهادة الدراسة في

ذلك القسم لم يكن المفروض منها الا مجرد اعتراف من الجهة التي تمنحها بان الحاصل عليها قد استكمل ذلك النوع من التتعة القانونية الخاصة .
لذلك فان شهادة الاهلية في الحقوق التي تمنحها كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية لا تعتبر من الدرجات أو الدبلومات الجامعية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات .

(ملغى ٢٧١ في ١٦/٧/١٩٥٥) .

برك و مستنقعات

برك ومستنقعات

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

المادة الخامسة من الامر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ -
تقريرها حق الحكومة في حبس الارض التي تكونت نتيجة ردم البرك حتى
تستوفى تكاليف الردم من المالك الاصلى لها - خروج الحيازة من يدها
يمنعها من تتبع الارض تحت يد مشتريها من المالك الاصلى - اساس ذلك
ان حق الحكومة شخصى ولا يتبع باى امتياز .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من الامر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ تنص
على انه « استثناء من احكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣٩ (بشأن ردم
البرك والمستنقعات) والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ ، (الخاص بتنظيم
اوامر الاستيلاء والتكاليف) تنظم فيما بعد طريقة الفصل في جميع الطلبات
المقدمة من اصحاب الشأن الناشئة عن التدابير المشار اليها في المادة ٣
ويجرى تحصيل المصاريف التى تنفقها الحكومة في ارض الغير - بطريق
الحجز الادارى الا اذا اختار صاحب العقار دفع المصاريف واسترداد
العقار أو التنازل عنه للحكومة » . ويبين من هذا النص ان المشرع قد
اجاز للحكومة استيفاء المصروفات التى تنفقها في ارض الغير بطريق الحجز
الادارى كما منحها حق حبس الارض اذا كانت في حيازتها حتى تستوفى
هذه المصروفات .

ومن حيث ان المادة ٢٤٦ من القانون المدنى تنص على ان « لكل
من التزم بداء شيء ان يمتنع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء
بالقزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتبط به أو ما دام الدائن لم
يقم بتقديم تامين كاف للوفاء بالتزامه هذا . ويكون ذلك بوجه خاص لحائز
الشيء أو محرزه اذا هو اتفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة فان له
ان يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له الا ان يكون
الالتزام بالرد ناشئا عن عمل غير مشروع » وتنص المادة ٢٤٧ بان « مجرد
الحق في حبس الشيء لا يثبت حق امتياز عليه » .

ومفاد هذين النصين أن الحق في الحبس لا يخول الدائن إلا الامتناع من رد الشيء المحبوس إلى المدين حتى يستوفى كامل حقه ويكون له هذا الحق حتى ولو كان التسليم إلى الغير الذي كسب على الشيء حقا مبنيا . فإذا باع المدين الشيء المحبوس انتقلت الملكية إلى المشتري مع وجود المبيع في حيازة الحبس وامتنع على الحبس أن ينفذ على هذا الشيء لخروجه من ذمة مدينة المالية فلا يحق له بيعه جبرا عن المشتري .

وعلى مقتضى ما تقدم يحق للحكومة حبس الأرض التي تكونت نتيجة ردم البركة المشار إليها حتى تستوفى تكاليف الردم من الملك الأصلي لها فإذا كانت الحيازة قد خرجت من يدها فلا يجوز لها تتبع الأرض تحت يد مشتريها من ملكها الأصلي .

وغنى عن البيان أن حق الحكومة في استرداد المصروفات التي انتفقتها في ردم البركة المذكورة حق شخصي ومن ثم لا يلتزم بالوفاء بهذه المصروفات إلا الملك الأصلي للبركة عند ردمها .

ولا تعتبر هذه المبالغ متبعة بحق الامتياز بصيغتها مستحقة للخزانة العامة ذلك لأنه ينبغي حتى تكون المبالغ المستحقة للخزانة العامة مضطمة بالامتياز أن يقرر لها الامتياز بمقتضى القوانين الخاصة بها ووفقا للشروط المنصوص عليها في هذه القوانين طبقا للمادة ١١٣٠ من القانون المدني التي تقضي بأن : « الامتياز أولوية يقرها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته » .

ولا يكون للحق امتياز إلا بمقتضى نص في القانون فالامتياز أولوية يقرها القانون فلا تنشأ باتفاق أو حكم بل بنص في القانون .

والامر العسكري المشار إليه لم يقرر للمبالغ المستحقة للحكومة . على الوجه المتقدم — أى امتياز .

لذلك انتهى رأى الجمعية إلى أنه ليس للحكومة إلا الحق في حبس الأرض حتى تستوفى تكاليف الردم من الملك الأصلي لها ما لم تكن الحيازة قد خرجت من يدها وأن حق الحكومة هو حق شخصي يتقبل ذمة من أثرى على حسابها وهو الملك الأصلي للبركة وقت الردم .

(فتوى ٨٢١ في ١٩٦٢/١٢/٤) .

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردها قبل اتمام ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ - مفادها ان ما ردمته الدولة او جففته من اراضي البرك والمستنقعات بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تؤول ملكيته الى الدولة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ اذا لم يكن قد تم نزع ملكيته قبل ذلك ، وان كان الردم او التجفيف في ظل العمل بالقانون الاخير انتقلت ملكيته الى الدولة بمجرد القيام به .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات التي قامت الحكومة بردها قبل اتمام ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تنص على ان « تؤول الى الدولة ملكية اراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها او جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه وقبل ان تتم اجراءات نزع ملكيتها » .

كما تؤول الى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه او ردمه من اراضي البرك والمستنقعات قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بعد العمل باحكام هذا القانون وذلك مقابل قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء في ردمها او تجفيفها .

ويجوز للمالك هذه الاراضي استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزاري الصادر بتحديد مواقعها وحدودها في الجريدة الرسمية مقابل دفع قيمة هذه الاراضي في هذا التاريخ او تكاليف الردم ايهاا أقل .

ومدار هذا النص ان ما ردمته الدولة او جففته من اراضي البرك والمستنقعات بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تؤول ملكيته الى الدولة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ اذا لم تكن قد تم

نزع ملكيته قبل ذلك وان كان الردم أو التجفيف في ظل العمل بالقانون الأخير انتقلت الملكية الى الدولة بمجرد القيام به ، وهو ما سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع أن أنهت اليه بجلستها المنعقدة في ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٢ من أن اراضى البرك والمستنقعات التى سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتباع اجراءات نزع ملكيتها تكون مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٠ .

(فتوى ٩٧٦ في ١١/٨/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخلّص من البرك والمستنقعات ناط بوحداث الحكم المحلى التخلّص من البرك والمستنقعات التى لم يتم ملاكها او واضعوا اليد عليها بالتخلّص منها - قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية عقدا الاختصاص للوحدات المحلية بالمحافظة على املاك النولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعديت عليها .

ملخص الفتوى :

اناط المشرع في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخلّص من البرك والمستنقعات بوحداث الحكم المحلى التى لم يتم ملاكها او واضعوا اليد عليها بالتخلّص منها وفي المادة التاسعة من نفس القانون المشار اليه عقد المشرع الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بترك البرك والمستنقعات الى لجنة الفصل في البرك والمستنقعات بالحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها ارض البركة .وهو ما حدث بالفعل عندما عرض نزاع على اللجنة المذكورة وعصلت فيه باسترداد مسطح ١ س ١٩ ط - الى احد المواطنين من المساحة الكلية للمسطح المذكور .

كما يستفاد من نص المادة الثانية من قانون الحكم المحلى المشار اليه ان المشرع قد عقد الاختصاص لوحدات الحكم المحلى في حدود السياسة

العامة والخططة العامة بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها .

ويستفاد من نص المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي المشار اليه والتي عقدت الاختصاص للوحدات المحلية مباشرة عدة اختصاصات منها تنفيذ القوانين والاشتراطات الخاصة المتعلقة بإنشاء الاسواق العامة والمجازر وأحكام الرقابة ومنح التراخيص الخاصة باتشغلات الطرق وأيضا المحافظة - وفقا لاحكام القانون - على املاك الدولة العامة والخاصة وإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعديت عليها .

ومن حيث أن مسطح الأرض المشار اليه هو أحد املاك الدولة الخاصة والتي ناط المشرع الاختصاص بالمحافظة عليها وحق تسليمها لإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعديت عليها لوحدات ، الحكم المحلي التي تقع بدائرتها تلك الأراضي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تم تخصيص تلك الأرض بعد ذلك حسبها ورد في الأوراق مركزا لتسويق المحاصيل الزراعية وبذلك أصبحت مخصصة للنفع العام وبالتالي مرفقا عاما وكما ورد في النصوص المشار اليها فقط ناط المشرع الاختصاص بإدارة وتنظيم استغلال المرافق العامة للوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها .

لذلك أنهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الوحدة المحلية بقرية الوفائية مركز الدلنجات بمحافظة البحيرة هى صاحبة الاختصاص الاصيل في تسلم تلك الأرض موضوع النزاع وإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها بل لها الحق في منع التعديت التي وقعت على المسطح المذكور بسبب التاجير الذى قامت به مديرية الاسكان والتعمير بمنهون لبعض الاهالى لمسطح الأرض موضوع النزاع وتكون مديرية الاسكان والتعمير ملزمة بتسليم هذه الأرض للوحدة المحلية للقرية .

(ملف ١٠٢٨/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٣/٥/٤) .

برلمان

برلمان

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

استقلال كل من مجلس البرلمان بوضع ميزانيته والتنظيم الخاصة بموظفيه - عدم تدخل السلطة التنفيذية في ذلك - مرد هذا الى اصل دستوري هو مبدأ الفصل بين السلطات .

ملخص الحكم :

أن كل مجلس من مجلسي البرلمان مستقل استقلالاً تاماً بوضع ميزانيته والتنظيم الخاصة بموظفيه وبالموره الداخلية كافة دون تدخل من السلطة التنفيذية في شيء من ذلك ، فلا تشترك الحكومة في وضع ميزانية المجالس ولا تقوم بمراجعتها ، او مراقبة اوجه الصرف ، كما لا تتدخل في تعيين موظفي المجالس او ترقيتهم او منحهم العلاوات وما اليها ، يستوى في ذلك ان تكون التعيينات او الترقيات او العلاوات عادية او استثنائية ، وكل هذا مرده الى اصل دستوري عريق هو مبدأ الفصل بين السلطات ، اذ لا ينبغي ان تكون السلطة التشريعية ، وهي التي تمثل الامة وتتولى الرقابة العامة على السلطة التنفيذية ، خاضعة لاية رقابة او هيمنة في شؤونها الداخلية من سلطة اخرى ، كما ان هذا الاستقلال شرط جوهري لازم لتادية المجالس لوظيفتها التشريعية مستقلة عن اى مؤثر خارجي . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٢٢ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التي وافق عليها المجلس في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤١ من أنه « يطبق المجلس على موظفيه ومستخفييه وخدشه فئات الكادر العام واحكامه وقواعده التي تسمى على موظفي الحكومة الداخلين في هيئة العمال والخدم الخارجيين من هيئة العمال » ، ذلك ان الاصل هو أن للمجلس أن يضع لموظفيه ما يناسبه من أنظمة ، فان ارتأى أن يطبق عليهم الاحكام العامة للكادر الحكومى وآثر أن تسير الاوضاع بالنسبة لموظفيه على نمط الاوضاع السائدة في الحكومة بدلا من أن توضع لهم لوائح جديدة ، فان هذا لا يعنى خضوع موظفيه لرقابة الحكومة أو خروجهم من سلطان المجلس ، كما يتعارض مع استقلال المجلس بشئون موظفيه ، حسبما سلف البيان .

قاعدة رقم (٤٤١)

المبحث :

يجوز حل مجلس النواب في فترة تأجيل انعقاد البرلمان ، على أنه يجب أن يتضمن مرسوم الحل ، دعوة الناخبين للانتخاب في ميعاد لا يتجاوز شهرين من صدور المرسوم ، ويتمين ميعاد اجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية للانتخاب .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً بطبقته المنقذة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ جواز حل مجلس النواب في فترة تأجيل البرلمان ووجوب النص في مرسوم الحل على تعيين موعد انتخاب المجلس الجديد واجتماعه وتبين أن المادة ٣٨ من الدستور تنص على أن :

« للملك حق حل مجلس النواب » .

وتنص المادة ٣٩ على أن :

« للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أن لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الاعتقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » .

وواضح من هذين النصين أن حق التأجيل يختلف عن حق الحل في طبيعته ومداه وأن كلا من الإجراءين مستقل عن الآخر ومن ثم فليس هناك ما يمنع من أن يستعمل الملك كليهما كل في نطاقه .

بل أن الواقع أن التأجيل لا يمكن إلا أن يكون مقدمة للحل . وفي المرة التي استعمل فيها حق التأجيل في فرنسا تلاه الحل (مايو سنة ١٨٧٧) . (هوريو الوجين في القانون الدستوري ٤٥٨) .

كما أن التأجيل في مصر تلاه الحل في المرات الثلاث السابقة التي استعمل فيها هذا الحق .

وعلى ذلك فإن حل مجلس النواب في فترة التأجيل جائز دستوريا .

أما عن النص في مرسوم الحل على تعيين موعد لانتخاب المجلس الجديد وموعد اجتماعه فإن المادة ٨٩ من الدستور تنص على أن :

« الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المنتخبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين . وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتنام الانتخاب » .

والنص على هذا الوجه تطبيقي صحيح دقيق لحق الحل المقرر في الدساتير الأجنبية فالحل ليس الا وسيلة لتحكيم مجوع الناخبين في الخلافات الجسيمة بين السلطة التنفيذية وبين المجلس المنتخب .

وهو عبارة عن دعوة للانتخاب العام (لافيرير . الوسيط في القانون الدستوري طبعة سنة ١٩٤٧ ص ٨٠٤) .

وليس حق الحل عدوانا على سلطة الامة بل هو تأكيد لها . وهو انجح ضمان لتوليد رقابتها على البرلمان خشية ان يسعى استعمال سلطته (يراجع في ذلك دييجي الجزء الثاني ص ٦٤٥) .

والفرض من الحل اذن هو الرجوع الى الامة — وهي مصدر السلطات — فإذا أبقت — ممثلة في الناخبين — الوزارة بقيت في الحكم ونفذت سياستها مستندة الى هذا التأييد أما اذا خفلتها الامة وجب على الوزارة ان تستقيل ولا تملك حل مجلس النواب مرة أخرى للسبب ذاته (المادة ٨٨ من الدستور) .

فالدستور المصري وهو يقيم حكما نيابيا في البلاد قد تشي مع فكرة الحل الصحيحة الى نهايتها ماشرط أن يضمن مرسوم الحل دعوة الناخبين الى الانتخاب في ميعاد معين حتى لا تتعطل الحياة النيابية وحتى يتحقق الفرض من الحل وهو الاحتكام الى الامة .

ونص المادة ٨٩ من الدستور نص آمر لا تجوز مخالفته فلذا لم يستوف مرسوم الحل الاوضاع التي قررها الدستور وأهمها شموله لدعوة الناخبين الى الانتخاب في ميعاد لا يتجاوز شهرين وتحديد ميعاد انعقاد المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية كان مخالفا للدستور .

ولا عبرة بها خالف ذلك من سوابق سنوات ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٨ ،
١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٩ لانها مخالفة لصريح نص الدستور والغرض الذي
استهدفه فليس شأنها ان تقيم عرفا دستوريا يمتد به .

لذلك انتهى رأى القسم الى جواز حل مجلس النواب في فترة تاجيل
البرلمان ووجوب شمول مرسوم الحل على دعوة الناخبين للانتخاب في
ميعاد لا يجاوز شهرين من صدور المرسوم وتعيين ميعاد اجتماع المجلس
الجديد في العشرة الايام التالية لتسلم الانتخاب .

(ملغى ١٨٨ في ١٩٥٢/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

ليس للبرلمان حفظ مشروع القانون بل يجب ابداء الراى في شأنه
سواء بتقريره او بتعديله او برفضه .

ملخص الفتوى :

ان قسم الراى مجتمعاً بحث بجلسته المنعقدة في ٢٠ من مايو سنة
١٩٥١ موضوع حق البرلمان في حفظ مشروعات القوانين المقدمة من
الحكومة .

وتبين من الرجوع الى الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ
والى التقاليد البرلمانية والمبادئ العامة ان المادة ٢٨ من الدستور تعطي
للملك اقتراح القوانين وهذا الحق يقابله ولا شك واجب على البرلمان
بالنظر في الاقتراح ومناقشة مشروع القانون المقدم والانتهاء فيه الى رآى
بتقريره (اما بنصه او معدلاً) او بالرفض ولم يرد في نصوص الدستور
سوى الإشارة الى التقرير والرفض فقد جاء في المادة ١٠٤ أنه لا يجوز
لاى من المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الراى فيه مادة مادة
وجاء في المادة ١٠٥ أن كل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يبعث به رئيسه
الى المجلس الاخر . وجاء في المادة ١٠٦ كل مشروع قانون اقترحه أحد
الاعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانياً في دور الاعتقاد نفسه .

كما أن المادة ٨٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ تنص على أن « يعلن الرئيس قرار المجلس بالصيغة الآتية (المجلس يقرر) أو (المجلس يرفض) » .

وهذا أمر طبيعي يتفق والمبادئ التي يسير عليها الدستور إذ لو كان للبرلمان حفظ مشروعات القوانين لكان معنى ذلك أن يكون للبرلمان الحق في الامتناع عن مناقشة هذه المشروعات والانتهاه منها إلى قرار بالموافقة أو الرفض وفي هذا تعطيل لحق كمله الدستور للسلطة التنفيذية .

ولذلك فإن القاعدة المقررة في هذا الشأن هي أن للحكومة إذا رأت لاي سبب العدول عن مشروع قانون قدمته إلى البرلمان أن تسترده بمرسوم في أية مرحلة ما لم يكن قد تم إقراره أو رفضه باقتراع نهائي وعلى هذا الوضع سارت السوابق البرلمانية في مصر .

ولا حجة في القول بأن الحفظ يمكن اعتباره قرارا بالرفض فالحفظ يخالف الرفض في أنه لا يعدو أن يكون امتناعا عن ابداء الرأي في المشروع المعروض أما الرفض فمعناه أن البرلمان بحث المشروع ولم يوافق عليه لسبب ما .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أنه ليس لمجلس الشيوخ والنواب ولجائهما حفظ مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة وأن السبيل الذي يتخذ نحو تلك المشروعات التي يجد ما يدعو إلى عدم السير فيها هو أن تستصدر الحكومة مراسيم بسحبها .

(نتوى ٣٩٢ في ١٩٥١/٥/٢٧) .

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

طالما لم يتم الاختيار بين عضوية البرلمان وأسفل الوظيفة العامة فإنه تسرى في هذا الشأن الأحكام الخاصة بعضوية البرلمان والاحكام الخاصة بالوظيفة بالنسبة إلى أعمال كل منهما .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٩٢ من الدستور الصادر عام ١٩٢٣ تنص على أنه « لا يجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب » فيها عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب لحوال عدم الجمع الأخرى .

وتنص المادة ٦٠ من قانون الانتخاب على أنه « لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها » ثم بينت المقصود بالوظائف العامة ومنها وظيفة المدة . ثم نصت الفقرة الأولى من المادة ٦١ على أن كل موظف أو مستخدم عام ممن اثير اليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب أو عين بأحد المجلسين يعتبر متخليا عن وظيفته أو من عضويته بذلك المجلس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الايام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته من تلك العضوية ويمطى الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الاحوال .

ويتضح من ذلك أن الأصل هو حظر الجمع بين عضوية أحد مجلسي البرلمان وتولى الوظائف العامة إلا أن هذا الحظر يقف اثره حتى يغصل في صحة نيابة الموظف وتمضى بعد ذلك ثمانية أيام وفي هذه الفترة يكون الموظف جامعا بين الوظيفة والعضوية استثناء فتسرى في حقه الاحكام الخاصة بكل منهما نميا يتعلق بالاعمال المتصلة بها ومن ثم تسرى عليه الاحكام الخاصة بأعضاء البرلمان باعتباره عضوا فيه كما تسرى عليه الاحكام الخاصة بالوظيفة باعتباره موظفا .

(فتوى ١٤٨ في ٣/٣/١٩٥١) .

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

يحظر على رجال القضاء ورجال مجلس الدولة ترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان تحت لواء حزب معين ويعتبر في حكم هذا الترشيح ترك حزب سياسي دائرة لهذا المرشح إلا إذا أعلن أنه يرشح نفسه مستقلا .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤٤ تقسم أول فصل ثان من قانون المصلحة المالية تنص على أنه لا يجوز لمستخدمى الحكومة أن يعطوا أخبارا إلى الجرائد ولا أن يبدو ملاحظات شخصية بواسطتها ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لها وأن كل مستخدم يخالف هذا الحكم يكون قابلا للعزل . وقد أضيفت إلى هذه المادة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٢٩ بقرة نضها :

ويحظر على الموظفين والمستخدمين أيضا أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدو علانية آراء أو نزعات سياسية .

وهذا الحكم ليس الا ترديدا لقاعدة ايساسية عامة من قواعد القانون الإدارى .

وقد جاء فى المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء فى هذا الصدد ما يشير الى أن علة الاضافة هى أن المصلحة العامة تقضى بأن يظل الموظفون منصرفين الى أعمالهم فى حيده كاملة وفى اتزان واعتدال صحيح حتى لا تتعرض مصالح الجمهور لوجوه الظلم والايثار المختلفة .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء ناصا فى المادة السابعة عشرة منه على أن يحظر على المحاكم ابداء الآراء والميول السياسية ، ويحظر كذلك على القضاء الاشتغال بالسياسة .

ويتضح من الأعمال التحضيرية لهذه المادة أن المقصود بالحظر هو الاشتغال بالسياسة الحزبية دون السياسة القومية وأن حكمة هذا الحظر هو إبعاد القضاء عن الشبهات حتى يطئن كل الناس الى حيدهم ونزاهتهم .

فقد ورد فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه يحرم على المحاكم ابداء الآراء والميول السياسية التى تتم عن التحيز لحزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات كما يحظر كذلك على رجال القضاء الاشتغال بالسياسة اشتغالا فعليا من شأنه أن يجعل لهم رأيا ظاهرا فى الخلافات الحزبية ، وهو ما يجب على القاضى أن يمتنع عنه حتى يكون القضاء بعيدا عن

الشبهات وإن يطمئن اليه كل الأفراد ، ومن المفهوم تطبيقا لذلك أنه محظور على القاضي أن يرشح نفسه على أساس لون حزبي معين .

كما قال وزير العدل في مجلس النواب أثناء مناقشة المادة المصاغة عشرة أنه إذا أُجيز للقاضي أن يرشح نفسه على أساس لون حزبي معين فإنه قد لا ينجح فيعود إلى منصة القضاء بل قد يباثر عمله القضائي أثناء المعركة الانتخابية ، فلا يجوز له أن يعود من تحت راية حزبية ليجلس قاضيا بين الناس .

أما القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمجلس الدولة فقد جاء خلافا من نص مماثل إلا أن هذا لا يعني أن المشرع قصد اهدار الحكم المنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون استقلال القضاء للأسباب الآتية :

أولا : أنه لا يكفى مجرد عدم ورود حكم في قانون لاحق للقول أن المشرع قصد مخالفة حكم وارد في قانون سابق ، بل يجب لصحة هذا القول أن يبين ذلك من النصوص أو من الأعمال التحضيرية وأن تبين على الأخص حكمة القصد من التفرقة .

ثانيا : أن مجلس الدولة في مصر أميل إلى جهة القضاء منه إلى جهة الإدارة ويبين ذلك جليا من تعمد الشارع تنسيق الأحكام المتعلقة بموظفي الجهتين وجعلها متحدة أو متشابهة وعلى الأخص في شروط التعيين والحصانات والعزل وغير ذلك فلا يصح في العقل بأن يقصد المشرع التفرقة في الحكم بين رجال مجلس الدولة ورجال القضاء فيبيح لهؤلاء ما يحظره على هؤلاء .

ثالثا : أن حكمة الحظر قد تكون أكثر توافرا بالنسبة إلى مجلس الدولة منها بالنسبة إلى القضاء لأن مجلس الدولة يحكم أو يبتى في مسائل متعلقة بعلاقة الحكومة بالأفراد على خلاف القضاء الذي يفصل — في الأغلب — في النزاعات بين الأفراد .

رابعا : أن الحكم الوارد في المادة ١٧ ليس انشاء لقاعدة جديدة لم تكن موجودة من قبل بل هو تطبيق لقاعدة عامة من القواعد المسلم بها — في علاقة الإدارة بالمواطنين وهي علاقة — ككل علاقات القانون الإداري —

يراعى فيها جانب 'المصلحة العامة' وتغلب - عند التعارض - على المصالح الخاصة للأفراد .

وبناء على ذلك يكون الحظر المنصوص عليه في المادة السابعة عشرة من قانون استقلال القضاء ساريا على رجال مجلس الدولة دون حاجة الى نص خاص .

وواضح من الأعمال التحضيرية لنص المادة - كما سبق البيان - أن ترشيح أحد رجال القضاء - أو أحد رجال مجلس الدولة - نفسه لعضوية البرلمان لا يكون محظورا الا اذا كان المرشح تحت لواء حزب معين وعلى ذلك يكون ترشيح القاضي لنفسه مستقلا من الاحزاب جائزا قانونا .

على ان مثار البحث هو ما اذا كان ترشيح أحد رجال القضاء أو أحد رجال مجلس الدولة نفسه لعضوية البرلمان في دائرة يمثل أحد الاحزاب انه تركها له على وجه التخصيص يعتبر أو لا يعتبر في حكم الترشيح تحت لواء هذا الحزب .

وقد رأى القسم ان يستهدى بحكمة الحظر في التفرقة بين الترشيح المحظور والترشيح غير المحظور وحكمة الحظر كما سبق البيان هي « أن يكون القضاء بعيدا عن الشبهات وان يطئن اليه كل الأفراد » وعلى هذا الاساس يكون معيار التفرقة هو اثر الترشيح في إثارة الشبهات لدى الجمهور في أن يكون القاضي أو رجل مجلس الدولة منتشيا لحزب معين بطريقة مستقرة لا يريد الانصاح عنها في الوقت الحاضر .

ولما كان تقرير حزب معين « ترك دائرة معينة للمرشح والنص على ذلك صراحة في توائم الترشيح الخاصة به يتضمن أمرا الى رجال هذا الحزب بعدم منافسة ذلك المرشح أولا وبمساعفته ثانيا ، ومن ثم فانه يثير - بلا شك - في أذهان الجمهور شبهة انتماء هذا المرشح لذلك الحزب الامر الذى قصد الشارع تفاديه .

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

تدخل المشرع أثناء تاجيل البرلمان على أساس نظرية الضرورة . ان
الإجراء الذي رأت وزارة المالية وجوب اتخاذه لمواجهة الموقف الاقتصادي
في البلاد من تصفية عقود القطن طويل التيلة استحقاق مارس سنة ١٩٥٢
تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية على أساس سعر قد يختلف عن
السعر الحقيقي لا يمكن فرضه على المتعاملين الا بقانون . بيد أنه لما كان
البرلمان مؤجلاً ونظراً الى ما قدرته الوزارة من قيام حالة ضرورة توجب
الاسراع في اتخاذه هذا التدبير العاجل الاستثنائي والا ترتبت على عدم اتخاذه
كارثة اقتصادية للبلاد فانه يمكن والحالة هذه ان تستصدر الحكومة مرسوماً
بقانون بهذا الإجراء على أساس نظرية الضرورة وذلك حسب تقدير الحكومة
تحت رقابة البرلمان .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً في جلسته المنعقدة في ٥ من مارس سنة
١٩٥٢ موضوع تقفيل كورنترات انقطن طويلة التيلة استحقاق شهر
مارس سنة ١٩٥٢ وتبين ازاء اضطراب الحالة في بورصة عقود القطن
وهبوط الاسعار هبوطاً كبيراً نتيجة للمضاربات العنيفة ان وجدت الحكومة
نفسها مضطرة الى التدخل في السوق حرصاً على المصلحة العامة محاولة
ان تعيد الى هذه السوق الثبات والاستقرار اللذين فقدتهما فقامت وزارة
المالية باصدار قرارات في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ في حدود احكام لوائح
البورصة وكان اهم ما تضمنت به هذه القرارات إلغاء الحد الأدنى الثابت
المفروض على السوق ووضع حد لتقلبات الاسعار اليومية فيها واباحة
التعامل على الاشهر الباقية من الموسم الحالي مع حظر عمليات البيع
الجديدة على الاشهر الجاري التعامل عليها فعلاً وتاجيل اصدار فليارة شهر
فبراير سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت المراكز المفتوحة حالياً في البورصة على الاشهر التي كان
يجري عليها التعامل فعلاً وهي اشهر فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢
وليدة المضاربات العنيفة المصطنعة التي انسخت السنة ، فقد سمعت المدا

الى تصفيتها حتى يرتفع عبؤها عن السوق . بطريقتين : تشجيع عقد صفقات للتصدير تهتم هذه العقود والثاني تشجيع الاتفاق الودى بين البائعين والمشتريين .

وقد نجحت المساعي في عقد صفقة لبيع كميات من الاقطان المتوسطة الثيلة من السوق الحرة ومن شأن هذه الصفقة تطهير المراكز المفتوحة على شهرى فبراير وأبريل سنة ١٩٥٢ .

اما المراكز المفتوحة على شهر مارس سنة ١٩٥٢ فقد استحالحت تصفيتها بسبب عدم امكان الوصول الى اتفاق ودى بين اصحابها . لذلك رأت وزارة المالية ضرورة اتخاذ اجراء يقضى بتصفية هذه المراكز تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية حتى تتفادى الكارثة الاقتصادية الموقعة للبلاد من جراء توقف بعض المتعاملين في السوق عن الدفع واللاسهم وما يجره ذلك من افلاس غيرهم وغيرهم من ناحية ولامكان تصريف القطن — وهو المحصول الرئيسى للبلاد — والذي أحجم المشترون عن شرائه في الخارج من جراء عدم استقرار سوقه .

وقد استطلعت الوزارة رأى القسم في الاداة التى تتخذ بها هذا الاجراء .

وقد تبين للقسم أن الاجزاء الى الاحكام المقررة في اللائحة العامة لبورصات العقود الصادرة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ واللائحة الداخلية لبورصة العقود بالاسكندرية الصادرة في ٣٠ من الشهر المذكور لا تغنى في هذا الصدد ، ذلك لان وقف جلسات البورصة وحصر كل تعامل الممولين للجنة البورصة وزير المالية طبقا للمادة ١٤ من اللائحة العامة والتصنيفات التى تستطيع لجنة المقاصة اجراءها سواء كانت تصفيات عادية (المادة ٤٠ من اللائحة الداخلية) أو تصفيات غير مادية (المادة ٤١ من اللائحة ذاتها) لا يترتب عليها انتهاء العقود بل تحديد السعر الذى تجرى به المقاصة مع استمرار قيام العقود نافذة كما أن اللجنتين تلتزمان السعر الحقيقى على وجه العموم وهو سعر يتعذر للجنيتين الوصول اليه في الوقت الحاضر بسبب المضاربات .

يضاف الى ذلك ان العنصر الغالب في تشكيل اللجنتين للمساهرة

بالمقايضة النهائية في أساس سعر قد يختلف عن السعر الحقيقي بالنسبة الى عقود القطن استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ يجب أن يتم بقانون .

وأنه نظرا الى أن انعقاد البرلمان مؤجل في الوقت الحاضر فإنه يمكن استصدار مرسوم بقانون بذلك الاجراء على أساس وجود حالة ضرورية لا تحتمل مواجهتها التأخير وذلك حسب تقدير الحكومة تحت رقابة البرلمان استثناسا بالحالة المنصوص عليها في المادة ٤١ من الدستور . على أن تراعى احكام المادة المذكورة .

(لتوى ١٥٧ في ١٩٥٢/٤/٨) .

بريد

الفرع الاول : الوضع القانونى لهيئتى البريد وصندوق توفير البريد

الفرع الثانى : النظام الوظيفى للمعاملين بالبريد

الفرع الثالث : العمليات المحاسبية عن الاشغال البريدية

الفرع الرابع : الرسوم

الفرع الخامس : صندوق توفير البريد

الفرع الاول
الوضع القانونى لهيئة البريد وصندوق توفير البريد

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

هيئة البريد - اعتبارها مؤسسة عامة بموجب القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة البريد - القرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ اعتبرها هيئة عامة فى حكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة - القرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ لكه هذا الحكم :

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة البريد قد نص فى المادة الاولى منه على انشاء مؤسسة عامة يطلق عليها هيئة البريد ونصت البقرة الاخيرة من هذه المادة على أن لهيئة البريد اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية ومؤدى ذلك أنها تعتبر من المصالح الحكومية . وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ بتعديل احكام القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ونصت المادة الاولى منه على أن تعتبر هيئة البريد هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة ، ثم تأكد ذلك بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذي نصت المادة الاولى منه على أن تعتبر كل من هيئة سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

(بتوى ٣٣٧ فى ١٤/٣/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

هيئة صندوق توفير البريد - تشكيل مجلس ادارة هذه الهيئة - لا يخضع لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ، فهذا يسرى على المؤسسات الخاصة والشركات وحدها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجلس الادارة والشركات والمؤسسات على انه « يجب الا يزيد عدد اعضاء مجلس ادارة أى مؤسسة او شركة على سبعة اعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون احدهما عن الموظفين والاخر عن العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من اول يولية . ويصدر قرار رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهما » .

· وفناد هذا النص أن المشرع حدد اعضاء مجلس ادارة المؤسسة و الشركة بالا يزيد على سبعة اعضاء من بينهم عضوان يمثلان الموظفين والعمال ينتخبان وفقا للقواعد التى يحددها قرار جمهورى يصدر فى هذا الشأن .

أو المفهوم من نص المادة الاولى المشار اليه ان القانون لا يسرى الا على المؤسسات الخاصة وحدها ، ويؤيد هذا النظر :

اولا : ان النص حدد طريقة اختيار ممثلى الموظفين والعمال وذلك بطريق الاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . وهى التى تشرف على موظفى وعمال المؤسسات الخاصة .

ثانيا : ان المؤسسات العامة ينظمها تشريع خاص هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر دستور المؤسسات العامة ، وبمقتضى المادة السادسة من هذا القانون يكون تعيين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بقرار جمهورى وبهذا القرار يمكن تحديد عدد الاعضاء ومن ثم فلا حاجة لتشريع خاص بهذا التحديد ، وقد صدرت بالفعل عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بمحددة اعضاء مجالس ادارات بعض المؤسسات العامة بعدد يخالف العدد المنصوص عليه فى هذا القانون ، من ذلك القرار الجمهورى رقم ١٦٤٢ لسنة ١٩٦١ باعادة تشكيل مجلس ادارة المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى وعددهم احد عشر عضوا ، ومن ذلك ايضا القرار الجمهورى رقم ١٤٢٨

لسنة ١٩٦١ باتشاء مؤسسة المصانع الحربية والمدنية وقد نصت المادة الخامسة منه على أن يشكل مجلس ادارة المؤسسة من سبعة أعضاء على الأقل واحد عشر عضواً على الأكثر .

ثالثاً : أن ديباجة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ قد خلت من الاشارة الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة مما يدل على أن هذا التشريع لا يتناولها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات لا تسرى على هيئة صندوق توفير البريد .

(فتوى ٨٥٤ في ١٨/١١/١٩٦١) .

الفرع الثاني

النظام الوظيفي للعاملين بالبريد

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

مفاد نصوص القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ان موظفى هيئة البريد الحق فى الامانة من احكام القوانين الصادرة فى شأن موظفى الدولة وذلك فيما لم ترد فى شأنه احكام اخرى مقابلة او مغايرة لها منصوص عليها فى القرارات واللوائح المنظمة لشئون موظفى الهيئة المذكورة — اثر ذلك ، سريان نص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على موظفى هيئة البريد .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ « بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر » وضع احكاما خاصة بوظائف وموظفى الهيئة على ان يعمل بها اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٠ ونص فى المادة ٥٨ منه على حكم يتعلق باستقالة الموظف وبقبولها وقد جاء مشابهها لنص المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ « بشأن نظام موظفى الدولة » ولما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ « باصدار قانون المؤسسات العامة » قد نص فى المادة السابعة منه على ان يختص مجلس ادارة المؤسسة « بما يلى » ٢٠٠٠ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعملها وتوزيعهم ونظمهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم ونقضا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بالتشياء المؤسسة « . ونص فى المادة الثالثة عشر منه على ان « تسرى على موظفى المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بتشياء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس الادارة » . فمفاد هذه النصوص ان لموظفى مؤسسة شئون بريد الجمهورية (هيئة البريد) الحق فى الامانة من احكام القوانين الصادرة فى شأن موظفى الدولة وذلك فيما يتعلق بتلك التى لم ترد فى شأنها احكام اخرى مقابلة او مغايرة لها منصوص عليها فى القرارات او اللوائح المنظمة لشئون موظفى

وعلى مقتضى ما تقدم واذا صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
» بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفي الدولة « وكان نص المادة الاولى منه متعلقا بترك الموظف الخدمة
مع تسوية معاشه على النحو الذى نصت عليه ، وكان هذا النص غير
وأرد ضمن الاحكام التى شملها بالتنظيم القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة
١٩٥٩ المشار اليه ، فان المادة الاولى المذكورة تسرى على موظفى هيئة
البريد حتى بعد تاريخ العمل بالقرار المشار اليه .

(طعن ٦٨١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

الكادر العالى والكادر المتوسط — الاصل فى ظل سريان القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الفصل القائم بين الكادرين — تأكيد هذا الاصل
فى نظام الموظفين بهيئة البريد الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة
١٩٥٩ واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٦٤١ لسنة
١٩٦٠ — نص هذا النظام فى المادة ٣١ مكرراً على علوة استثنائية حتى
يقضى مددا زمنية معينة — ورود هذا الحكم كخطام مكمل لنظام الترقية الى
الدرجات التالية بصفة شخصية — اثر ذلك عدم الاعتداد فى منحها الا بالمدد
التي تقضى فى كادر واحد شلتها شأن الترقية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة كانت تنص على أن « تنقسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين
عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين :

فنى وادارى للاولى .

وفنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف .

وإن المادة السادسة من هذا القانون كانت تنص في الفقرة (٦) على أن يشترط فمين يمين في احدى الوظائف أن يكون حائزا للمؤهلات الطبية اللازمة لشغل الوظيفة .

وإن المادة ١٠١ من القانون المذكور كانت تنص على أن « المؤهلات الطبية التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها هي :

١ - دبلوم عال أو درجة جامعية تتفق ... إذا كان التعيين في وظيفة ادارية أو في وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي .

٢ - شهادة فنية متوسطة ... إذا كان التعيين في وظيفة من وظائف الكادر الفني المتوسط .

٣ - شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ... إذا كان التعيين في وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية ...

وإن المادة ٣٣ من ذات القانون كانت تنص على أنه « مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤١ لا تجوز ترقية موظف الا الى درجة خالية من نوع الوظيفة التي يشغلها فنية أو ادارية أو كتابية وتكون الترقية الى الدرجة التالية لدرجته مباشرة .

ويؤخذ من استنظار النصوص المتقدمة انه في ظل سريان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أتف الذكر كان هناك فصل تام بين الوظائف العالية والوظائف المتوسطة ، وإن الاصل في الترقية هو الاعتماد بالاقدمية في الدرجة .المسابقة بشرط أن تكون هذه الاقدمية في ذات الكادر وفلك سواء كانت الترقية عادية أو شخصية .

وقد اكدت قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر واللائحة التنفيذية المنفذة لاحكامه والصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٠ قاعدة الفصل بين الوظائف العالية والوظائف المتوسطة ، اذ نصت المادة (١) من اللائحة التنفيذية المشتر بها على أن « تنقسم الوظائف في المراتب العالية الى فنية وادارية وفق

كما نصت المادة (١٣) من اللائحة ذاتها على أن يطبق في شأن المؤهلات العلمية اللازمة لشغل الوظائف القواعد الخاصة بموظفي الدولة .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار الجمهوري رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر ونص في المادة الأولى منه على أن تضاف إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه مادة جديدة برقم ٣١ مكررا بالنص الآتي :

مادة ٣١ مكررا - يمنح موظفو الهيئة علاوة استثنائية لا تؤثر على العلاوات الدورية لتصل مرتباتهم إلى القدر المبين بالجدول المرافق بعد انقضاء المدد الزمنية الموضحة به وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء المدد الزمنية المشار إليها .

وقد وردت هذه المادة في الفصل الخامس الخاص بالترقيات والعلاوات .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠١ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد ونص في مادته الأولى على أن « يستبدل بنص المادة ٣١ مكررا من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النص الآتي :

« يمنح موظفو الهيئة الذين يقضون المدد الزمنية المبينة بالجدول المرافق علاوة استثنائية لتصل بمرتباتهم إلى الحد الأدنى المقرر به أو يمنحون علاوة استثنائية بمقدار علاوة دوزية بالفئات المقررة بالجدول أيهما أكبر بحيث لا يجاوز المرتب الحد الأدنى المشار إليه مضافا إليه علاوة دورية واحدة ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء المدد » . كما نص في المدة الثانية منه على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه » ... ونص في مادته الثالثة على العمل به من أول يولية ١٩٦٠ .

ويخلص مما تقدم أنه لما كان نظام العلاوات الاستثنائية المتحدث عنها يعتبر مكملا لنظام الترقية إلى الدرجات التالية بصفة شخصية فإن من

مقتضى ذلك أن تطبق في شأن العلاوات المذكورة الحكم السالف بيانه لاتحاد العلة ، وهو عدم الاعتداد في الترقية او في منح هذه العلاوة الاستثنائية الا بالمدد التي تقضى في كادر واحد - وقد أكد هذه الحقيقة القانونية الجدول المرافق للقرار الجمهورى رقم ٢٢٠١ لسنة ١٩٦٤ اذ اعتمد في حساب العلاوة الاستثنائية ببدا الفصل بين الكادر العالى والكادر المتوسط لاستقلال كل منهما عن الآخر وعدم تجانسهما ولا سيما في درجات بدء التعيين ، ووفق في المدد الزمنية بين درجات كل من هذين الكادرين ، كما غاير في احكام الدرجة السادسة ذاتها وفي الحد الاقصى للمرتب وفي فئة العلاوة واتصى مدة يجوز منحها منها بين الكادر العالى والكادر المتوسط وقرئيا على هذا لا يسوغ حساب المدد التي قضيت في الكادر المتوسط ضمن المدد التي تعطى الحق في العلاوة الاستثنائية لموظفى الكادر العالى .

ولهذا انتهى الراى الى ان المدد التي قضيت في الكادر المتوسط لا يعتد بحسابها عند النقل الى الكادر العالى في تطبيق القواعد الخاصة بنظام منح العلاوات الاستثنائية المتقدم ذكره .

(غنوى ٩٩١ في ١٩٦٦/٩/٢٥) .

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد - مدة الاختبار على موجبها - سنة يجوز مدها سنة اخرى - سكوت جهة الادارة بعد انتهاء السنة الاولى دون اصدار قرار بفصل الموظف او تثبيته - يعتبر بمثابة مد مدة الاختبار سنة اخرى .

ملخص الحكم :

أنه يستتد من نص المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظم الموظفين بهيئة البريد أن أمر فترة الاختبار — ومدها سنة — وجواز مدتها سنة أخرى — كل ذلك من قبيل التنظيم المقرر لصالح المرفق ذاته ويراد به ضمان انتظام سيره على نحو يحقق غرضه وتكتمل به تأديته للرسالة التي نيظت به ، ويترتب على هذا النظر حتما أن هذه الفترة تمتد سنة ثانية دون حاجة إلى صدور قرار بذلك من الجهة الإدارية ما دامت هذه الجهة لم تصدر قرارا فور انتهاء السنة الأولى بفصل الموظف لثبوت عدم صلاحيته أو بتثبيته إذا أمضى مدة الاختبار على وجه يشهد له بالصلاحية للبقاء — ذلك أن سكوت جهة الإدارة بعد انتهاء السنة الأولى دون إصدار قرار بفصل الموظف أو تثبيته يعتبر بمثابة قرار ضمنى بمد مدة الاختبار سنة أخرى .

(طعن ١١١٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣) .

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

إبداء الموظف عذره خلال الخمسة عشر يوما الأولى من تاريخ الانقطاع — ذلك ينفي قرينة الاستقالة .

ملخص الحكم :

أن فصل الموظف من الخدمة بالتطبيق لنص المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظم موظفي هيئة البريد أنها يقوم على قرينة قانونية هي اعتبار الموظف مستقلا إذا انقطع من عمله مدة خمسة عشر يوما متتالية ولم يقدم اذارا مقبولة خلال الخمسة عشر يوما التالية ، فإذا ما أبدى الموظف العذر في خلال مدة الخمسة عشر يوما الأولى من تاريخ الانقطاع فقد انتفى القول بأن انقطاعه كان للاستقالة ، وبالتالي تنتفى القرينة القانونية التي رتبها القانون على هذا الانقطاع حتى ولو تبين فيها بعد أن الاذار غير صحيحة وفي هذه الحالة قد يكون الموظف محلا للمواخظة التأديبية .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٤) .

الفرع الثالث التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

العينات والطرود — نص المادة ١٩٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية والمادتان ٢٩٣ و ٣٠٥ من قانون مصلحة الجمارك في شتاها — مسئولية موظفي البريد وحدهم عن فتحها واخراج محتوياتها وعرضها على مندوب الجبرك لفحصها وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها قانونا ثم اعادة حزمها — وجوب مراعاتهم حكم المادة ١٩٥ سالفه الذكر بالنسبة للعينات المتماثلة والعينات غير المتماثلة .

ملخص الحكم :

يستفاد من نص المادة ١٩٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية تحت باب الرسائل المحتوية على الاشياء المستحقة عليها رسوم جبركية ، ونص المادتين ٢٩٣ و ٣٠٥ من قانون مصلحة الجمارك ، الخاصتين بفتح الطرود ، والاصناف ذات القيمة التجارية الواردة بغير طريقة طرود البريد القانونية أن الاصل ان العينة تعامل محللة الطرود . وأن تمتنع هذه العينات واخراج محتوياتها وعرضها على مندوب الجبرك ثم اعادة حزمها كل ذلك عبء ملقى على عاتق رئيس قلم التوزيع أو التصديق أو وكيله واحد المستخدمين منهم يباشرون ذلك تحت مسئوليتهم وحدهم ، وزيادة في الحيلة اوجبت التعليمات البريدية ألا يتم ذلك في بريد القاهرة الا بحضور مندوب الجمارك . كما اوجبت هذه التعليمات على موظفي البريد ، في حالة ورود جملة ملفات برسم شخص واحد في ارسالية واحدة أن يقوموا بعرضها على المندوب الجبركي دفعة واحدة مع لفت نظره الى ذلك ،

لو وقع المحذور وتم الانعراج عنها دون رسم . أما عن مندوب الجمرک فان القواعد المتقدمة حددت مهمته فقصرتها على مهمة فحص المحتويات وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها دون ان تعتبر طرود العينات في عهده في اى وقت من الاوقات ، ومع ذلك فانه في بريد القاهرة ، عليه ان يحضر عملية الفتح التي لا تتم عادة الا بحضوره ، والاصل ان يشير بفتح العينات غير المتماثلة جميعا . ويكون الشأن كذلك في العينات المتماثلة اذا حصل اشتباه فقط ، ومن ثم ما لم يقع اشتباه في الامر ، فيكتفى باجراء عملية جاشنى على عدد منها بمعاينة مدير الجمرک أو المندوب في تحديد ما يقع عليه الاختيار من العينات للفتح بطريق الجاشنى .

(طعن ١٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢١) .

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية — نصها في المادة ٢٧٤ على ان المراسلات المستعجلة التي لم يتسن توزيعها في اول دورة تفقد صفة الاستعجال وتوزع بالطريق العادى — التحدى بن المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ توجب ان توزع المراسلات المستعجلة بمحلات الاقامة — لا محل له متى كان الخطاب المستعجل قد فقد صفة الاستعجال طبقا للمادة ٢٧٤ — وجوب و٢٢٤ و ٢٣٦ بوضعه في الصندوق المخصوص ما دام عليه رقم هذا توزيع الخطاب في هذه الحالة بالطريق العادى المشار اليه في المواد ٢٢٣ والصندوق .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٨٤ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية في الجزء الاول المتعلق بالمراسلات تنص على ان « المراسلات المستعجلة التي لم

يتسن توزيعها في أول دورة تلقد صفة الاستعجال وتوزع بالطريق العادى . وكذلك تعامل المراسلات المستعجلة المعنونة لجهات خارجية في دائرة التوزيع » والمادة ٢٣٣ منها تنص على أن « المراسلات التى يجب أن توزع في الصناديق المخصوصة هى المراسلات الواردة برسم الأشخاص الذين يكونون قد اشتركوا فيها لدى مكتب البريد .. وكذا المراسلات التى تكون محررة عليها نمرة هذه الصناديق » . والمادة ٢٣٤ من التعليقات صريحة في عبارتها عندما ترد مراسلة معنونة بحمل اقامة المرسلة اليه ، وعليها مع ذلك نمرة الصندوق المخصوص المشترك فيه ، فيجب وضعها في الصندوق المخصوص ، وتفيد المادة ٢٣٦ أن الاصل في المراسلات أن تكون حسب الصناديق المحررة عليها لما اذا وردت مراسلات برسم أحد المشتركين في الصناديق المخصوصة ، ولم يكن عليها عنوان ، ولا رقم متوزع في الصندوق الخاص بالمشارك اذا كان المستفهمون يذكرون نمرة الصندوق ، والا فيؤجل توزيعها اذا كان الوقت ضيقا الى الدورة التالية لتوزيعها بالصندوق الخاص بالمشارك . وغاد هذه النصوص أن الخطاب الذى يحمل مظهره رقم صندوق الخطبات الخاص به لا بد وأن يودع في الصندوق المخصوص ، ومعنى ذلك أن يحول مباشرة الى الشبك رقم (واحد) وبمفهوم المخالفة لا يجوز تحويله وحفظه بالشبك الخامس . ولا محل بعد ذلك ومع وضوح عبارات هذه النصوص ، لأن يتسك المظمون عليه بأحكام المادتين (٢٧٥ ، ٢٧٦) من التعليقات المذكورة ، والتي تقضى بأن المراسلات المستعجلة التى ترد معنونة بحمل الاقامة ويكون عليها مع ذلك نمرة الصندوق المخصوص أو عبارة - يحفظ بشبك البريد - توزع بمحلات الاقامة ، وأن المراسلات المستعجلة التى ترد غير مستكلمة العنوان توزع الى المرسل اليهم بمحلات اقامتهم اذا كانت معروفة حتى ولو كانوا من المشتركين في الصناديق المخصوصة أو ممن يستطيعون مراسلاتهم من الشبايك .. لا محل لذلك لأن هاتين المادتين متعلقتان بالمراسلات المستعجلة وحدها . أما الخطاب الوارد من ألمانيا موضوع هذا التحقيق ، فانه ولئن كان في الاصل قد ورد متصفا بصفة الاستعجال الا انه ما لبث أن فقد هذه الصفة وزال عنه هذا التكيف بعد اذ ثبت انه لم يتسن توزيعه في أول دورة بواسطة موزع البريد الذى سجل على الخطاب أن الشقة مخلقة (محل اقامة المكتب) واضاف أن

للشركة صندوق بريد خاص رقم ٩٣٧ واعاد الوزع هذا الخطاب الى مكتب البريد ، ومن ثم فقد زائلته صفة الاستمجال واصبح خطابا (يوزع بالطريق العادى) وبذلك يخرج عن نطاق تطبيق المادتين (٢٧٥ ، ٢٧٦ ، من التعليمات) بمقتضى حكم المادة ٢٧٤ من التعليمات . وصار هذا الخطاب من المراسلات التى يجرى توزيعها بالطريق العادى وفقا لاحكام المواد ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ فكان يتمين وضعه فى الصندوق المخصوص رقم ٩٣٧ حسبها هو ثابت على المطلوب .

(طعن ١٤٢٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٨) .

الفرع الرابع الرسوم

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

المقابل الذى تتقاضاه مصلحة البريد لقاء الخدمات التى تؤديها للجمهور
— لا يعتبر رسما — عدم إعفاء المجالس البلدية من أدائه بالتطبيق لاحكام
المادة ٥١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية .

ملخص الفتوى :

ان الرسم بمعناه القانونى ، هو مبلغ من المال يجبيه أحد الأشخاص
العامة من الفرد كرها نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، فهو بذلك
يتكون من عنصرين أساسيين ، أولهما : أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة ،
والثانى : انه لا يدفع اختيارا كما تدفع الاثمان العادية ، وانما يدفع كرها
وبطريق الالزام ، وتستأديه الدولة من الافراد بما لها عليهم من سلطة
الجبائية ، شأنه فى ذلك شأن الضريبة ، وان كان يخلف عنها فى أنه يدفع
فى مقابل خدمة معينة ، وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون ان يطلبها ، بل
انها قد تقدم له حتى ولو اظهر رغبته عنها .

ولا يقوم عنصر الاكراه على التزام الفرد بدفع الرسم فى سبيل
الحصول على الخدمة المعينة ، لان ذلك امر طبيعى بالنسبة الى جميع
المعاملات المالية ، ولكن أساس الاكراه هو حالة الضرورة التى تلجئ الفرد
الى المرنق العام لاقتضاء هذه الخدمة ، لما قد يترتب على التخلف عن طلبها
من اثر قانونى ضار به . ويتوافر عنصر الاكراه أو الالزام ، حيث يجد
الفرد نفسه مكرها على طلب الخدمة منعا من الوقوع تحت طائلة العقاب ،
أو صبيانة لبعض الحقوق من الضياع ، ومثال الحالة الاولى الرسوم

الجهريكية والرسوم المقررة على الرخص ورسوم التطعيم ورسوم التعفير ، ومثال الحالة الثانية رسوم المحاكم ورسوم الامتحانات ورسوم تسجيل الملكية ورسوم براءات الاختراع ورسوم أجهزة الراديو . أما حيث يجد الفرد نفسه في مجال يسمح له بالاختيار ، ولا يكون ثمة ضير عليه اذا لم يقتضى الخدمة ، فلا الزام عندئذ ولا اكراه ، ويكون المقابل في هذه الحالة ثمنا نحسب ، او ثمنا علما تمييزا له عن الثمن العادي ، حيث يراعى في تحديده وفي ادارة المرفق الحصول على اكبر نفع للجماعة ، ولكنه لا يعتبر رسما على الإطلاق . ومقابل الخدمة التى يؤديها مرفق البريد لمبلائه لا يتوافر فيه عنصر الاكراه ، لان العميل في حل من ان ينقل طرودة بالسكك الحديدية او بالسيارات او بالية وسيلة اخرى من وسائل النقل ، كما انسه في حل من ان يرسل نقوده بطريق البنوك ، وانه اذ يقتضى الخدمة من هذا المرفق دون غيره ، فان ذلك يتم لا اعتبارات من الملامة والتفضيل لا اكراه فيها ، حيث لا يترتب على مخالفتها اى اثر قانونى ضار بالفرد . ونفسلا عما تقدم فان مرفق البريد من المرافق ذات الصبغة التجارية ، مظه في ذلك مثل مرفق النقل بالسكك الحديدية او بالسيارات ، ومرفق الطغرافات والتليفونات ومرفق الكهرباء والغاز ، فعلمية نقل الطرود عن طريق البريد لا تختلف في طبيعتها عن عملية نقل هذه الطرود بوساطة مرفق من مرافق النقل الاخرى ، وارسل النقود بشيك او حوالة بريدية مظه مثل ارسالها بشيك على احد البنوك .

ولما كان مقابل الخدمات التى تؤديها هذه المرافق للافراد يعد ثمنا او اجرا فلا وجه لامباره رسما لمجرد قيام مرفق البريد بادائها ، لذلك فسان المقابل الذى تقتضيه مصلحة البريد نظير الخدمات التى تؤديها للجمهور لا يعتبر رسما ، ومن ثم لا تعفى المجالس البلدية من ادائه بالتطبيق للمادة ٥١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية .

(فتوى ٤٤٤ فى ١٨/٦/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة - تعريف الهيئة العامة : هي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة او خدمة عامة لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نبط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها - الهيئة العامة ، طبقا لهذا التعريف ، شأنها شأن أى مصلحة حكومية - اثر ذلك بالنسبة الى هيئة البريد - لا تحصل رسم الحيفة المستحق على المبالغ التى ترد اليها من الجهات الحكومية والهيئات العامة ثمنا لما تشتريه من طوابع بريدية عملا بالمادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - تطبيق ذلك على المبلغ الذى صرفته المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان لهيئة البريد ثمنا لطوابع البريد .

ملخص الفتوى :

أن المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة اوضحت التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة. ماوردت أن الهيئة العامة إما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق من الروتين الحكوى وإما أن تنشئها الدولة بداءة لادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة . وعلى أى الوضمين فإن الهيئة العامة هى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة او خدمة عامة لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نبط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابع لها . وبهذه المثابة يكون شأن الهيئة العامة شأن أى مصلحة حكومية أخرى .

وترتقيا على ذلك فإن هيئة البريد لا تحصل رسم الحيفة المستحق على المبالغ التى ترد اليها من الجهات الحكومية والهيئات العامة ثمنا لما تشتريه من طوابع بريدية ، وذلك عملا بما تقتضى به المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أنه وإن كان الاصل أن المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة للغير تخضع لرسم الدمغة النسبى والتدريجى المشار اليه فى الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير

رسم دفعة تأسيسا على أنه ينبغي في تفسير عبارة الهيئات العامة الواردة في هذا الخصوص بالمعنى الذى كان معروفا حين صدور قانون الدفعة في سنة ١٩٥١ وقبل صدور القانونين رقمى ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٢ بالتفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة فتفسير عبارة الهيئات العامة المشار اليها في قانون الدفعة تفسيراً واسعاً يشمل اشخاص القانون العام التى تقوم بنشاط لخدمة الحاجات الجماعية ومن بينها الهيئات الاقليمية ، والبلدية المثلة للأقاليم والمدن والمؤسسات العامة وعلى هذا التفسير استقرت فتاوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بالنسبة لخضوع المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة للأفراد لرسم الدفعة .

ومن حيث انه بالنسبة للحالة المعروضة فانه وان كان المبلغ الذى صرفته المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٤٤١٥ لسنة ١٩٦٥ لهيئة البريد ثمنا للطوابع المشتراة منها يخضع بحسب الاصل لرسم الدفعة الا انه نظرا لان الجهة التى صرف لها ثمن هذه الطوابع هى هيئة البريد ولا تتحمل برسم الدفعة عملا بنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على ما سلف البيان ، فلذلك لا يمكن ان يتحملها الطرف الاخر فى التعامل مع هيئة البريد وهى المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان اذ ان المبالغ المنصرفة منها ما خضعت لرسم الدفعة الا بالتفسير الواسع لعبارة الهيئات العامة الواردة في قانون الدفعة ولا يمكن اعتبارها كذلك فى مجال فرض الرسم واعتبارها من الغير فى مجال التحمل بادائه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قيمة الشيكات التى تؤديها المؤسسات العامة لهيئة البريد ثمنا لطوابع البريد لا يستحق عليها رسم دفعة نسبي أو تدريجي أو أفضلى .

(لغوى ٣٣٧ فى ١٤/٣/١٩٦٧) .

الفرع الخامس
صندوق توفير البريد
قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

صندوق توفير البريد — الاموال المودعة في الصندوق — عدم جواز
الحجز عليها — بطلان الحجز ولو كان تنفيذا لحكم قضائي — امتناع التنفيذ
على هذه الاموال ايضا عن غير طريق الحجز .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق
توفير البريد على انه « لا يجوز الحجز على البالغ المودعة في الصندوق سواء
كان توقيع الحجز في حياة المودع أم كان بعد وفاته ، ويجوز التنازل عن هذه
المبالغ وفقا للاوضاع وبالاجراءات التي تبين في اللائحة التنفيذية » . وقد
تضمنت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن المشرع قد نص صراحة على عدم
جواز الحجز اطلاقا سواء في حياة المودع أو بعد وفاته وذلك لازالة كل لبس
وبمنا لتضارب الاحكام التي تصدرها المحاكم، كما أن المادة ١٨ من القانون رقم
١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظام البريد الواردة في الباب الثالث منه المتعلق باعمال
صندوق توفير البريد تنص على انه « لا يجوز الحجز على الاموال المودعة
من أى شخص طبيعى بصندوق التوفير حال حياة المودع أو بعد وفاته ،
ويجوز التنازل عن البالغ في الحدود وبالاوضاع التي تقررها اللائحة
التنفيذية » . كما تنص المادة ٣٥ من هذا القانون — الذي صدر في ٨ من
ابريل سنة ١٩٧٠ — على أن « يلغى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
صندوق توفير البريد ... والى ان تصدر اللائحة التنفيذية ، يستمر العمل
باحكام اللوائح الحالية فيما لا يتعارض منها مع احكام القانون » .

ومن حيث انه يبين من استعراض النصوص المتقدم ذكرها سواء في
التشريع الملغى في شأن صندوق توفير البريد أو في التشريع القائم ان المشرع
قد خص الاموال التي يودعها الأشخاص الطبيعيون بحسابات صندوق توفير

المودع أو بعد وفاته ، والحكمة من ذلك تشجيع الأفراد على إيداع الفائض من أموالهم بحسابات صندوق توفير البريد وتشجيع الادخار وتوطيد الاقتصاد القومى من ثم فقد حرص على صالح المخزين والمستحقين عنهم من بعدهم .

ومن حيث مفاد ما تقدم أن أى تنفيذ بالحجز على هذه الأموال يكون غير جائز باعتبار أن المشرع قد أخرجها من مجال التنفيذ الجبرى ، ومن ثم فإن أى تنفيذ على هذه الأموال بطريق الحجز يعتبر تنفيذاً على ما لا يجوز الحجز عليه ويؤدى تبعاً لذلك الى بطلان الحجز ولو كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى ، ومن باب أولى فإن هذا التنفيذ يمتنع أيضاً لو كان عن طريق الحجز ، كان يقدم صاحب الشأن الحكم القضائى طالباً تنفيذه بالطريق الودى .

ومن حيث أن ورثة المرحوم تقديروا بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة رقم ١٠٠٢ لسنة ٨٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩ والذى يغضى بالزام السيد زوج المتوفاة صاحبة الحساب المشار اليه بأن يدفع الى باقى الورثة من نصيبه فى تركتها مبلغ . . . قيمة نصيبه فى مصارف جنازتها وأن يدفع لهم من ماله الخاص مبلغ والمصروفات المناسبة ، وطلبوا تنفيذ هذا الحكم وصرف المبالغ المحكوم بها اليهم وذلك دون أن يلجأوا الى الحجز التنفيذى فانه لا يجوز للهيئة أن تجبيهم الى طلبهم ويتمين عليهما صرف المبالغ المتبقية فى الحساب المذكور الى الورثة جميعاً كل بحسب نصيبه الشرعى فيها .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب صرف المتبقى من المبالغ المودعة فى صندوق توفير البريد الى الورثة حسب الانصبه الشرعية .

(نتوى ١٠٨٦ فى ١٣/١٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ :

صندوق توفير البريد — مساهمته فى احدى الشركات التى خضعت للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ — الفرض منها استثمار اموال المودعين والحصول على ربح من جراء هذه المساهمة — تصفية هذه الشركة ونقل اصولها وخصوصها الى شركة اخرى مؤمنة تأمينا كاملا مع التزامها بسداد

نصيب القطاع الخاص في رأسمال الشركة المصفاة - التزام الشركة بسداد
نصيب الصندوق في رأسمال الشركة المصفاة .

ملخص الفتوى :

أن الثابت من المذكرة رقم ٦٦/٧٧/٥ التي عرضت على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج برئاسة السيد وزير الصناعة بجلسته ١٩٦٦/٩/١٥ أنه نظرا لتبايل طبيعة الانتاج في كل من شركة الشرق لغزل ونسج الصوف والشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس) ، فإن الصالح العام يقتضى ضم شركة الشرق لغزل ونسج الصوف في الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس) للاستفادة من الاجهزة الفنية والخبرات المتوفرة بشركة بوليتكس وخاصة من الناحية الفنية والتسويقية والمالية ولإيجاد التناسق الكامل بين انتاج كل من الشركتين والاستفادة اى أقصى الحدود من الطاقات الآلية بكل منهما ، ونظرا لان الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف قد اهتمت بالكامل بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بينما خضعت شركة الشرق لغزل ونسج الصوف للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ مما ترك للقطاع الخاص نصيب في رأسمالها ، فان مؤدى اجماع شركة الشرق في شركة بوليتكس سيقترن عليه اشتراك القطاع الخاص في الشركة الداجمة مما يتنالى وتلبيها تأهبا كاملا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى اسس ما جاء في هذه المذكرة وافق مجلس إدارة المؤسسة على الآتى :

١ - تصفية شركة الشرق لغزل ونسج الصوف اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ .

٢ - نقل أصول وخصوم وموظفى شركة الشرق لغزل ونسج الصوف الى الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف .

٣ - زيادة رأسمال الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بقيمة صائى الاصول المنقولة اليها .

٤ - قيام الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بسداد نصيب القطاع الخاص في رأسمال الشركة المصفاة طبقا للقيمة التى تتحدد بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من السيد وزير الصناعة .

٥ — تفويض رئيس مجلس ادارة المؤسسة في تعيين المصنى وتحديد سلطاته واتعابه .

وطبقا للمادة ٥٢٧ من القانون المبنى وما بعدها ، يترتب على تصفية الشركة انتهاء حياتها وتبقى شخصية الشركة المصفاة قائمة بالقدر اللازم للتصفية والى ان تنتهى هذه التصفية وتنتسم اموال الشركة المصفاة بسين الشركاء جميعا وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم ، وعلى هذا الاساس فانه يترتب على تصفية شركة الشرق لغزل ونسج الصوف انتهاء حياتها وتقسيم ناتج التصفية طبقا لقرار لجنة التقييم بين الشركاء جميعا وفقا لانصبتهم فى الشركة المصفاة ، ويدخل ضمن الشركاء بطبيعة الحال صندوق توفير البريد .

صندوق توفير البريد لم يساهم فى الشركة المصفاة الا بقصد استثمار امواله والحصول على ربح من جراء هذه المساهمة ثلثه فى ذلك شأن الفرد العادى ولم يساهم الصندوق فى الشركة باعتباره ممثلا للدولة لخروج ذلك من اختصاص وطبيعة عمل الصندوق واغراضه الاساسية خاصة وان امواله مملوكة للمودعين وليست ملكا للدولة ، ومن ثم فان اسهم الصندوق تعتبر من الاسهم المملوكة للقطاع الخاص سواء قبل او بعد خضوعها للقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦١ .

ان ما قرره مجلس ادارة المؤسسة من نقل اصول وخصوم الشركة المصفاة الى الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف وزيادة رأسمال هذه الشركة بمقدار صافى الاصول المنقولة اليها ، يعتبر من الناحية القانونية عملية مستقلة ومنفصلة عن عملية تصفية شركة الشرق لغزل ونسج الصوف التى كان يساهم فيها صندوق توفير البريد ، وهذه الشركة أصبحت لا وجود لها بعد التصفية مع استحقاق الصندوق لنصيبه فى ناتج التصفية وبالتالي لا اثر لزيادة رأسمال الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف على وجوب سريان التصفية بالنسبة لجميع اسهم الشركاء فى الشركة المصفاة مع استحقاق هؤلاء الشركاء للانصببة المقررة لهم فى ناتج التصفية ويندرج فى عداد هؤلاء الشركاء بطبيعة الحال صندوق توفير البريد وهذا يتفق مع ظروف التصفية التى جاءت فى المفكرة التى عرضت على مجلس ادارة المؤسسة فى هذا الشأن كما يتفق مع طبيعة مساهمة صندوق توفير البريد فى الشركة المصفاة والاغراض الاساسية للصندوق وطبيعة امواله ، ومن ثم فان ما ورد بقرار التصفية من سداد نصيب القطاع الخاص فى رأسمال الشركة المصفاة

تصد به ممداد نصيب جميع الشركاء عدا نصيب المؤسسة باعتباره مملوكا للدولة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، ولذا يسرى قرار التصفية على الاسهم المملوكة لصندوق توفير البريد ويستحق الصندوق حصة في ناتج التصفية حسب مقدار مساهمته في الشركة المصفاة .

ولهذا انتهى الراى الى ان قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٥ بتصفية شركة الشرق لغزل ونسيج الصوف وسداد نصيب القطاع الخاص في رأسمال هذه الشركة ، يسرى على الاسهم المملوكة لصندوق توفير البريد في الشركة المذكورة .

(انتهى ١٢٣ في ١٦/٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

الترخيص رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء باتصيب تجارى لصالح أصحاب دفاتر التوفير - الحق في الاشتراك في اليانصيب يكون لصالح صاحب الدفتر وليس للدفتر أو للحساب - المقصود بصاحب دفتر التوفير طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ هو المودع باسمه الدفتر - الدفتر ملحوظ فيه شخصية المودع - عند وفاة المودع تصبح المبالغ المودعة تركة ويخرج الرصيد من دائرة الحسابات العاملة - ليس لورثة صاحب الدفتر الحق في الاشتراك في اليانصيب بخفر مورثهم .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق توفير البريد ينص في مادته الثامنة على ان « يعطى الصندوق مجانا لكل مودع دفترًا خاصا باسمه تتد فيه تباعا المبالغ التي تودع والتي تسرد كما تضاف الفوائد المستحقة سنويا في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية مع التجاوز عن

كسر العشرة مليات ، ويكون هذا الدفتر باسم الشخص الذى اودع المبلغ لحسابه بغض النظر عن شخص من يقوم بالإيداع » وتنص المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن « يكون صرف المبالغ المستحقة لمن يتوفى من المودعين أيضا لجهة الاختصاص بناء على طلب مكتوب أو للورثة على أن يقدموا الشهادات المطلوبة والمستندات القانونية المثبتة لصفتهم وبعد أن تقوم إدارة الصندوق بفحصها وإصدار الترخيص اللازم بصرفها » .

ومن حيث أن الترخيص رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء باتصيب تجارى لصالح اصحاب دفاتر التوفير المعدل بموجب كتابى الوزارة المذكورة المؤرخين ١٩٦٨/٨/٢٧ ، ١٩٦٨/١١/١٠ يقضى بأن « يكون لاصحاب دفاتر التوفير بجميع مكاتب البريد بالجمهورية التى تزاوّل أعمال التوفير ، الحق فى الاشتراك فى هذا الباتصيب ، ويشترط لاستحقاق الجائزة ألا يقل رصيد الدفتر الفائز فى تاريخ السحب على أرقام دفاتر التوفير عن جنيته واحد خلال المدة التى انقضت من الشهر الذى أجرى فيه السحب بالإضافة الى مدة الشهر الكامل السابق له ، فإذا تبين أن هناك دفاتر شملها السحب كانت غير مستوفاة لشروط استحقاق الجائزة تصبح قيمة الجائزة من حق صاحب اقرب دفتر يكون مستوفيا لشروط استحقاق الجائزة ... الخ » .

ومن حيث أنه بغض النظر عن التكيف القانونى لعملية الإيداع فى صندوق توفير البريد فإن ترخيص الباتصيب رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد حدد اصحاب الحق فى الاشتراك فى الباتصيب وهم اصحاب دفاتر التوفير بجميع مكاتب البريد بالجمهورية التى تزاوّل أعمال التوفير . فقد وردت صيغة الترخيص المذكور بالنص صراحة على تحويل صاحب الدفتر بالحق فى الاشتراك فى الباتصيب ولم يخول هذا الحق للدفتر أو للحساب .

وفضلا عن ذلك فإن المقصود بصاحب دفتر التوفير طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه هو المودع الذى يصدر باسمه دفتر التوفير ، ومعنى ذلك أن دفتر التوفير ملحوظ فيه شخصية المودع ، فلا يجوز لصاحبه التنازل عنه للغير .

ومن حيث أنه يترتب على الاعتبار الشخصى لدفتر التوفير وجوب تصفية الدفتر منذ وفاة صاحبه ، إذ تصبح المبلغ المودعة به تركة :

ويخرج الرصيد عن دائرة الحسابات العاملة التي ترد عليها عمليات السحب والإيداع وإضافة الفوائد ويوضع الرصيد في حساب خاص تحت تصرف الورثة الشرعيين أن وجدوا تقدر أنصبتهم ويحق لهم سحبه في أى وقت شاعوا بمراعاة القواعد والاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ولا يحق لورثة صاحب الدفتر وأن كانوا أصحاب حق في المبالغ المودعة به بوصفهم ورثة .

ومن حيث أن الحكة التي من أجلها تقرر لأصحاب دفاتر التوفير الاشتراك في اليا نصيب هى تشجيع الادخار والحث عليه وما يؤدى اليه ذلك من الإقبال على فتح دفاتر التوفير وإيداع المزيد فيها من الاموال وهذه الحكة تقتضى أن يكون الدفتر الذى يدخل عملية سحب الجوائز لا يزال قائما باسم صاحبه لدى الهيئة ضمن الحسابات العاملة ويكون من حق صاحبه بالتالى مباشرة عمليات الإيداع أو السحب من الرصيد على حد سواء فإذا كان الحساب قد تقرر تصفيته لوفاة صاحبه وتم صرف بعض أنصبة الورثة منه فإن الرصيد الباقى لبعض الورثة لا يعتبر مقيدا في ذات الدفتر باسم صاحبه الاصلى وليس من حق الوارث صاحب الجزء الباقى من الرصيد مباشرة عمليات السحب أو الإيداع في نفس الدفتر المقيد باسم المورث المتوفى ويكون أخاله في عملية سحب الجوائز غير قائم على الحكة الاساسية من عملية الجوائز وهى تشجيع الادخار والحث عليه ومن ثم فلا محل لاشتراكه في عملية السحب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الحساب برقم ٤٥٠ المقيد باسم المرحوم الدخول في عملية سحب الجوائز بعد أن تمت تصفيته وبالتالى عدم استحقاقه الجائزة التي تملز بها .

—

بعثة

المبدأ :

الإشراف المالى والعلمى لطالبى العلم فى الخارج على نفقتهم - حق لكل طالب طالما انه مجد فى الدرس والتحصيل غير غائب ولا هازل - رفع هذا الإشراف اذا ما انحرف عن الغرض الذى من اهله أسبغ عليه - التقرير عن سلوك الطالب من الناحيتين الخلقية والعلمية - اختصاص مكاتب البعثات فى الخارج به - مثال - القرار الصادر برفع الإشراف عن الطالب سىء السيرة وغير الجاد فى الدراسة - صحيح قائم على سببه .

ملخص الحكم :

أن الإشراف الذى تسبغه الحكومة على الطلاب المفترين من أبناء الوطن انما هو حق لكل مواطن فلا يرتد عنه طالما انه مجد فى الدرس والتحصيل غير غائب ولا هازل فاذما ما انحرف عن الغرض الذى وضع من اجله نعت الإشراف وما يستتبع ذلك من مزايا كان غير جدير بهذا الإشراف، ولا جدال فى أن مكاتب البعثات الموجودة فى البلاد الاجنبية التى يدرس فيها الطلبة المصريون لها القول الفصل فى سلوك الطالب من الناحية الخلقية او العلمية لان ذلك من صميم عملها وما تقرره فى هذا الشأن انما تراعى فيه مصلحة الطالب بما لا يتعارض مع المصلحة العامة ، فاذما ما رأت الحكومة من تقرير قدم اليها مدمم بالاوراق ومعمز بواقع الحال ان ابن المدمى غير جاد فى دراسته ، وأن حياته تنطوى على مخازى تضر بسمعة البلاد واتخذت بناء على ذلك قرارا برفع الإشراف عنه فاتها لا تكون قد خالفت القانون فى شيء وبالرجوع الى التقارير التى قدمت عن سلوك هذا الطالب العلمى والخلقى ، وقد سبق الإشارة اليها ، فاتها تدل على العبث والاستهتار بمصلحته ومصلحة البلاد العليا مما يتنافى مع الإشراف الذى ما شرع الا لمساعدة الطلبة المجدين الذين يتجشسون الكثير فى سبيل العلم والاستزادة بنوره ، ولا يتصور أن يمتد الإشراف على العبث والمجون او تنفق الحكومة فى سبيل انشاء هذه المكاتب المال الكثير دون تحقيق مصلحة عامة ، والثابت من الاوراق حتى نظر هذا الطعن أن ابن المدمى لم يحقق أى نجاح فى دراسته وأن التقارير أخذت تنثر قبل صدور القرار المطعون فيه وبعده مشيرة الى سوء سيرته وعدم جديته فى الدراسة وتنصح بضرورة

عودته الى الوطن ، ومن ثم اذا اتبعت الجهة الادارية قرارها برفع الاشراف عن هذا الطالب على ما جاء بذلك التقارير فانها تكون قد استخلصت اسبابه استخلاصا سائغا من اصول ثابتة تنتجها وتؤدي اليه ، وبالتالي يكون القرار المطعون فيه قد قلم على سببه الصحيح فهو قرار صحيح ببنائى عن الطعن .

(طعن ٦٤٢ ، ١٩٦٤ لسنة ٦ قى - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

الرابطة بين المبعوث والحكومة من الروابط الادارية التى تدخل فى مجال القانون العام - التفرقة بين المبعوث الموظف والمبعوث غير الموظف - صلة الاول بالحكومة تندرج فى عموم روابط الوظيفة العامة ، اما الثانى فاساس صلته بالحكومة عقد ادارى - اختصاص القضاء الادارى بنظر ما ينشأ من نزاع فى الحالين .

ملخص الحكم :

أن المبعوث فى البعثات التعليمية الحكومية اما أن يكون موظفا أو طالبا غير موظف ، والروابط فى الحالتين بين المبعوث وبين الحكومة هى روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العلم ، فبالنسبة الى الموظف يغلب فى التكيف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة انما تندرج فى عموم روابط الوظيفة العامة ، ومركز الموظف كما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة هو مركز تنظيى عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزا تعاقديا حتى ولو اتخذ فى بعض الاحوال شكل الاتفاق كمقد الاستخدام مثلا بالنسبة لتوظيف المستخدم المؤقت أو التعهد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا للائحة البعثات ، ذلك ان مثل هذه الاتفاقات أو التعهدات لا تغير من حيث التكيف القانونى الروابط بين الموظف والحكومة وانها منبثقة من المركز التنظيمى العام الذى تحكمه القوانين واللوائح ، اما بالنسبة للمبعوث غير الموظف فان الاتفاق بينه وبين الحكومة هو عقد ادارى ، ذلك ان الغرض من البعثة ، كما اُفصحت من

ذلك لائحة البعثات ، هو القيام بدراسات علمية أو فنية لا يتيسر إنجازها في مصر أو الحصول على مؤهل علمي لا يتيسر الحصول عليها فيها ، أو كسب مران علمي غير ميسور بها ، وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة وتستشعرها إحدى الإدارات أو المصالح أو الهيئات . وظاهر من ذلك أن المناط في البعثة هو احتياجات المرافق العامة والفرض منها هو النهوض بمستوى تسيير هذه المرافق بعد اعداد المبعوثين للقيام بتلك الدراسات أو الحصول على هذه الدرجات العلمية على أن يلتزم المبعوث بخدمة هذه المرافق في المدة المحددة في اللائحة ، كما أن الروابط لا يحكمها هذا المقد وحده بل يحكمها فوق ذلك الاحكام التنظيمية العامة المقررة في اللائحة وللحكومة أن تعدلها ، كما لها أن تعدل في شروط الاتفاق حسبما تقتضيه المصلحة العامة .

(طعن ٨٣٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢) .

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

وجود ضامن للمبعوث في تنفيذ التزاماته — لا يؤثر في تكييف الرابطة بين المبعوث والحكومة أو في اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة برمتها .

ملخص الحكم :

أن ضمانة المطعون عليه الثاني في تنفيذ التزامات ابنه المطعون عليه الاول لا يغير شيئا ، سواء في التكييف القانوني للروابط على الوجه السالف ايضاحه أو في اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة برمتها ، وهي إدارية بغير تمييزها بما دام التزام الضامن هو التزام تبني وأن من المسام في عقد القانون اختصاص الضامن تبعا لاختصاص الاصيل أمام المحكمة ذاتها ، بل أن القضاء العادي قد أصبح غير مختص بنظر أية منازعة خاصة بمعد إداري وأصبح الاختصاص معقودا للقضاء الإداري .

(طعن ٨٣٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢) .

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

القرار السلبي بالامتناع عن تجديد جواز سفر الطالب ، والصادر برفع الاشراف العلمى والمالى عنه — قراران اداريان غير متلازمين لكل منهما كيانه الخاص وذاتيته واثارة القانونية المغايرة — القرار الثانى مجرد سبب للقرار الاول — جواز الطعن فى اى من القرارين استقلالا — عدم ارتباط بيمعاد الطعن فى احدهما بيمعاد الطعن فى الآخر .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى الذى يستهدف المدميان الفاهم هو القرار السلبي الصادر من وزارة الداخلية بالامتناع عن تجديد جواز سفر المدمى الثانى ، وهو غير القرار الادارى الصادر من وزارة التربية والتعليم برفع الاشراف العلمى والمالى عنه ، اذ لكل من هذين القرارين كيانه الخاص وذاتيته المستقلة . وما قرار رفع الاشراف الا مجرد سبب لقرار عدم تجديد جواز السفر وركن من اركانه بما لا يفتى ثانيهما فى الاول ، ولا سيما ان كلا منهما صادر من جهة ادارية مختلفة ، وفى تاريخ متباعد ولا يجعل من ترتب احدهما على الآخر وجها للتلازم بينهما ، اذ ان كلا منهما ينشئ فى حق صاحب الشأن مركزا قانونيا مغايرا للآخر يجوز للطعن فيه استقلالا . ومن ثم لا يرتبط بيمعاد الطعن فى احدهما بيمعاد الطعن فى الآخر ولا يتكرر به ، خاصة وانه يبين من ملف المدعى الثانى بالادارة العامة للبعثات بوزارة التربية والتعليم انه بارح القطر المصرى الى النمسا لدراسة الهندسة بجامعة فيينا قبل صدور قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السفر للخارج الذى اشترط فيه ان يرغب فى طقى العلم بالخارج ان يحصل على اجازة خروج بعد الحصول على ترخيص من السلطات الحكومية المختصة ، وقبل صدور القرار الجمهورى بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة الذى نص فى المادة ٤١ منه على عدم جواز منح تأشيرة الخروج او تحويل النقد لطالب من ابناء الجمهورية العربية المتحدة الا اذا وافقت ادارة البعثات على ذلك هذا الى ان المادة ٤٣ من القانون المشار اليه قد نصت على ان « يرفع الاشراف عن كل طالب يرسل سنتين متتاليتين فى صف واحد ، او لا يكون محمود السيرة

ويتبين لإدارة البعثات أن استمرار الطالب في الخارج فيه اضرار بالصلحة العامة ، أن تبلغ الجهات المختصة لوقف تجديد جواز سفره ووقف تحويل النقد اليه عن طريقها كما تبلغ ادارة التجنيد أمر رفع الاشراف عنه « وبذلك جعل الشارع مناط رفع الاشراف عن الطالب الذي يدرس في الخارج هو رسوبه سنتين متتاليتين في صف واحد أو كونه غير محمود السيرة فسير محافظ على سمعة بلاده ، وجعل مناط وقف تجديد جواز سفره ووقف تحويل النقد اليه هو أن يكون في استمراره في الخارج اضرار بالصلحة العامة في حالة رفع الاشراف عنه ، مما يؤكد أن لكل من القرارين مجاله الخاص المستقل وأن رفع الاشراف في ذاته لا يقتضي لزوما وقف تجديد جواز سفر الطالب .

اذ أن وقف التجديد هذا يتطلب الى جانب وجوب توافر أسباب رفع الاشراف تحقق شرط آخر هو أن يتبين أن استمرار الطالب في الخارج فيه اضرار بالصلحة العامة .

فإذا صح أن وزارة التربية والتعليم قد قررت رفع الاشراف العلمي والمالي عن الطالب ، وأن قرارها هذا قد تحصن بعدم الطعن فيه بطلب النفاذ في المعاهد القانونية فاصبح معصوما من الالغاء ، فان عدم القلازم بينه وبين قرار عدم تجديد جواز سفر المدمى الثاني ، على نحو ما سلف ببيانه لا يستلزم ضمنا وبمجرد تحصن القرار الاول عدم تجديد هذا الجواز وحرمان المذكور من مواصلة دراسته بوسائله الخاصة ، متى كانت الشروط الخاصة المبررة لعدم التجديد في ذاته ، وهي كون استمرار بقاء الطالب في الخارج في حالة رفع الاشراف منه ضارا بالصلحة العامة كما نصت على ذلك المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ غير متوافرة .

(طعن ١٥٠٥ لسنة ٦ ق ٤٤٥ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

الزام لائحة البعثات والاجازات الدراسية لوزارة التربية عضو البعثة بخدمة الجهة التي اوفدته مدة لا تقل عن سبع سنوات عقب عودته - قبول عضو البعثة السفر لا يؤثر فيه عدم توقيعه على الإقرار المتخصص عليه باللائحة - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق أن المدعى قد أوفد في بعثة دراسية ولا وجه لما يزعمه من أنه لم يكن له اختيار في قبول هذه البعثة أو رفضها ذلك انه وقد وقع عليه الاختيار لهذه البعثة ولم يمترض على هذا الاختيار ، ونقن من وحدته الى قوة الفواصل بعد أن أجرى له كشف خاص للتأكد من صلاحيته للعمل في هذه الوحدة التي يتطلب العمل فيها تأهيلاً خاصاً ولا يمكن العمل فيها دون الحصول على هذا التأهيل وليس في عدم توقيعه على الاقرار الذي تنص عليه لائحة البعثات لوزارة الحربية ما يغير من اعتباره عفسو، في بعثة دراسية وتنطبق عليه احكام اللائحة التي تلزمه بالعمل في الجهة التي أوفدته مدة سبع سنوات من تاريخ انتهاء بعثته اذ أن مركز الموظف الذي يوفد في بعثة دراسية ليس مركزاً تعاقبياً وانما هو مركز ثانوى تنظمه اللوائح . وعلى ذلك يكون القرار الصادر بالبتداد خدبة المدعى لمدة سبع سنوات من تاريخ عودته من البعثة قراراً صحيحاً مطبقاً للقانون .

(طعن ٨٩٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

اللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية - هما الجهتان المختصتان قانوناً بوضع الشروط الأساسية للترشيح للبعثات - ليس للجهة الموفدة وحدها تعديل تلك الشروط أو العدول عن بعضها .

ملخص الحكم :

أن اللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية هما الجهتان المختصتان قانوناً بوضع الشروط الأساسية للترشيح للبعثات ، بما يستتبع القول بعدم جواز تعديل تلك الشروط الا بموافقتها فلا تلك الجهة الادارية الموفدة وحدها تعديل تلك الشروط أو العدول عن بعضها وغنى عن البيان ان جميع تلك الجهات لا تلك ان تضمن الشروط العامة للبعثة احكامها تخالف احكام القانون أو تعديل عن بعض الشروط التي تتضمن احكامها أمره نص عليها القانون .

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

المرسومان التشريعيان الخاصان بنظم البعثات العلمية رقم ١٨٥٠ في ١٨ من أغسطس (آب) سنة ١٩٤٨ ورقم ٢٣١ في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٢ — تفويضهما مجلس المعارف في تقدير اسباب الغاء قرار الإفساد ومنها تقصير المبعوث في الدراسة قرار مجلس المعارف رقم ٢٥١ في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ يوضعه قاعدة تنظيمية مقتضاها ان التقصير الذي ينتهي معه الغاء البعثة طبقا للقانون ، هو رسوب الموفد سنتين خلال المدة المقررة لدراسة فرع تخصصه — يتحدد معنى الرسوب حسب مفهوم النظام الجامعي الخاضع له المبعوث — تخلفه في علم أو أكثر لا يعتبر رسوبا في حكم القانون طالما أنه لا يعتبر كذلك في مفهوم النظام الجامعي الخاضع له .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى المرسوم التشريعي رقم ١٨٥٠ في ١٨ من أغسطس (آب) سنة ١٩٤٨ بنظم البعثات العلمية ، والذي أومد المدعى في ظل احكامه ، يقض ان المادة السادسة منه يجرى نصها كالآتي : « يحق للوزارة الموفدة ان تلغى قرار ايفاد كل من يثبت أنه قصر في الدراسة دون عذر مشروع أو كان سلوكه غير حسن ويعود تقدير ذلك الى المجلس الاعلى ووزارة المعارف والى لجنة خاصة تؤلف لهذه الغاية في سائر الوزارات ويكون الموفد الذي يلغى قرار ايفاده بناء على هذه الاسباب ملزما بإعادة الرواتب والنفقات التى تتقاضاها خلال مدة ايفاده » . كما نصت المادة ٢٧ من هذا القانون على ان « لوزارة المعارف ان تصدر ما تراه من التعليمات لتنظيم شئون البعثات » . وقد ردد المرسوم التشريعي رقم ٢٣١ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٢ بنظم البعثات العلمية النصين السابقين في مادتيه السابعة والواحد وثلاثين ، فنص في المادة السابعة على أنه « يحق للوزارة الموفدة ان تلغى قرار ايفاد كل موظف يثبت أنه قصر في الدراسة دون عذر مشروع أو كان سلوكه غير حسن أو انتمى الى حزب سياسى أو تدخل في شئون البلاد التى يدرس فيها ويعود تقدير ذلك الى مجلس المعارف في وزارة المعارف أو الى لجنة خاصة تؤلف لهذه الغاية في سائر الوزارات والادارات .

والادارات . ويعود الفاء ايفاد جميع الطلاب للاسباب عينها الى تقدير مجلس المعارف في وزارة المعارف « ثم نصت المادة ٣١ منه على انه « لوزارة المعارف ان تصدر ما تراه من المراسيم والقرارات والتعليمات لتنظيم شئون بعثات الطلبة وتنفيذ احكام هذا المرسوم التشريعي ولكل وزارة ان تصدر تعليمات خاصة لتنظيم بعثات الموظفين بعد اخذ موافقة وزارة المعارف عليها » . وقد اصدر مجلس المعارف بناء على هذا التفويض قراره رقم ٢٥١ من ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بأن « تعتبر السنة الاولى من الايفاد سنة اضافية لدراسة اللغة الاجنبية اذا كان قرار ايفادهم او كتب تكليفهم تتضمن دراسة اللغة الاجنبية في سنتهم الاولى هذه وتعتبر السنة التي تلي السنة الاولى سنة طبيعية في صلب مدة الايفاد لبدء دراسة الفرع في الجامعة التي خصصت له . واذا رسيب الموفد في السنة الاولى من دراسة نمره في الجامعة المخصصة له بعد دخوله امتحانات دورتها القانونيتين يسمح له بتجديد ايفاده سنة واحدة بحيث لا يسمح للموفد بتجديد ايفاده خلال دراسته كلها الا مرة واحدة فقط وفي حالة رسوبه سنة اخرى ينهى ايفاده .. » .

فاذا كان مجلس الجامعة وقد وضع هذه القاعدة التنظيمية بمقتضى السلطة المخولة له من قانون البعثات ، قد اثبت ان التقصير الذي ينهى معه الانشاء طبقا للقانون بأنه الرسوب سنة ثانية ، الا انه يجب ان يحدد معنى الرسوب حسب مفهوم النظام الجامعي ، فاذا كان الموفد قد تخلف في علم او اكثر ، وكان ذلك في مفهوم النظام الجامعي لا يعتبر رسوبا ، فلا يمكن حمل معنى الرسوب الوارد في القاعدة ببالفة الذكر على مثل هذه الحالة ما دام قرار مجلس الجامعة لم يخص للرسوب معنى معيناً او لم يقيد بقيد خاص .

(طعن ٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٩/٢١) .

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

الطلاب التاجحون كمتطوعين في الجيش — ايفادهم في بعثات دراسية بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ وقرار وزير الدفاع رقم ١٢٢٦ المؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٥ — مركزهم القانوني — اعتبارهم طلاب

علم لا موظفين عامين — تعيينهم في الجيش مركز شرطى يتوقف على النجاح في البعثة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن المادة الثانية من المرسوم التشريعى رقم ٨٧ المؤرخ في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقرار وزير الدفاع الوطنى رقم ١٣٢٦ المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ يحددان مركز المطعون ضده الاول بعد نجاحه في المسابقة العامة بأنه طالب علم وأن أجرت عليه الحولة بعد ذلك راتبا ومنحته رتبة شبيبة بالرتبة العسكرية اذ أن تعيينه في الجيش مركز شرطى لم يتحقق له بعد ، ويتوقف على نجاحه فيما أوفد من أجله ويكون تحديد الرتبة والترقيم أولا بمثابة بيان لتدرج راتبه في خلال البعثة حتى لا يتساوى الحديث مع القديم ومباراة المادة الثانية من قرار وزير الدفاع آنف الذكر قاطعة في هذا الصدد اذ تقول « يؤخذ الطلاب الناجحون كمتطوعين في الجيش ويعينون بعد تخرجهم ونيلهم شهادات الاختصاص الجامعية العليا برتبة ملازم او اختصاص في الجيش وتطبق بحقهم الاحكام الواردة في قانون الجيش » وبماد هذا النص أن التعيين وسريان قانون الجيش يتوقف على المؤهل المطلوب وقبل ذلك لا يعتبر الطالب معينا وان كان في مركز قانونى تنظيمى بعض الشيء كله له المرسوم والقرار آنفا الذكر وعقدا التطوع في الجيش والايقاد في البعثة .

(طعن ١٠٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

المادة ٨٥ من لائحة البعثات المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء في ٥ من أغسطس سنة ١٩٣٤ — لا ترتب حقا في حساب مدة البعثة في الإقضية .

ملخص الحكم :

أن المادة ٨٥ من لائحة البعثات سائلة الذكر لم ترتب حقا في حساب مدة البعثة في الإقضية وانما وضعت قاعدة لتعيين المرتب ثم رتب حقا في

حساب مدة البعثة في المعاش نقط ، وغنى عن البيان انه قد حسبت للمدعى مدة بعثته في المعاش ، فلذا لحكم المادة المشار اليها .

(طعن ١٤٢٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٢٦ / ١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

المادة الثالثة من كادر سنة ١٩٣٩ — ترتيبها الحق في حساب مدة البعثة في اقلية الدرجة — مقصور على الدرجة التي كانت تخولها مؤهلات عضو البعثة له قبل التحاقه بالبعثة — لا يستفيد من حكم هذه المادة من عين مباشرة بعد عودته من البعثة في درجة اعلى .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الثالثة من البند الثالث (باب التعيين) من كادر سنة ١٩٣٩ اذ رتب حقاً لحساب مدة البعثة في اقلية الدرجة ، قد عينت الدرجة التي تصب في اقليةتها المدة المذكورة ، بانها الدرجة التي كانت تخولها مؤهلات العضو له قبل التحاقه بالبعثة . والثابت من الاوراق ان المدعى بعد عودته من البعثة قد عين مباشرة في الدرجة السابعة الفنية برتب قدرة ٨ جنيهاً شهرياً . هذا على حين ان مؤهله الاعلى الذي كان يحمله قبل التحاقه بالبعثة وهو شهادة اتمام الدراسة بالاقسام الصناعية الثانوية لم يكن يخول حامله وقتذاك الا « التوظف في الدرجة الثامنة الفنية » ، كما هو ثابت من النظام الدراسي لهذا المؤهل المتشور في ملحق الوقائع المصرية بالعدد رقم ٦٦ في { من اغسطس سنة ١٩٢٧ ومن ثم فلا يكون له بالتطبيق للفقرة الثالثة من البند الثالث (باب التعيين) من كادر سنة ١٩٣٩ ، على نحو ما سلك بياته ، اصل حق في حساب مدة البعثة في اقلية الدرجة السابعة الفنية التي بدأ تعيينه فيها .

(طعن ١٤٢٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١١/٢٦ / ١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنتج نصت على تشكيل اللجنة العليا للبعثات وجمعت رئاستها لوزير التعليم كما نصت المادة الخامسة على تشكيل اللجنة التنفيذية للبعثات وتشكل من وزير التربية وآخرين وتمتد قراراتها من الوزير — جميع ما يتعلق بالبعثات أغراضها وأنواعها والتخطيط لها والمعاملة المالية لجميع من تظلم أحكام هذا القانون منوط باللجنتين العليا والتنفيذية للبعثات — دور وزير التعليم في اللجنة العليا للبعثات لا يتعدى رئاستها وبالتالى عضويته فيها شأنه شأن سائر أعضاء اللجنة فليست له فيها صفة مميزة فالقرار يصدر عن هذه اللجنة — وكذلك الشأن بالنسبة للجنة التنفيذية للبعثات فهي بدورها تشكل من الوزير وآخرين وهى أن كان القانون قد ناط من بعد ذلك بالوزير سلطة اعتماد قراراتها إلا أن دوره يقف عند هذا الحد دون أن يكون من حقه إصدار قرار مبتدأ — أثر ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطاعن اتهم طعنه على أن وزير التعليم العالى وافق على صرف ما يستحقه باعتباره عضوا من مبعوثى الفئة (ج) ، ولكن لم تقم ادارة البعثات بتنفيذ هذا القرار .

ومن حيث أنه يبين من السرد السابق أنه لا خلاف بين الطاعن وبين الجهة الادارية على وقائع الموضوع وعلى الخطوات التى مر بها من عرض على الجالعة ثم على ادارة البعثات كما أنه لا خلاف على القرارات او القواعد التى تحكم هذا الموضوع ، ولكن مقطع النزاع هو ما اذا كان قرار وزير التعليم العالى الصادر فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ وما تلاه من قرارات ، هل هى الواجبة الإتياع أم أن القانون قد ناط باللجنة التنفيذية العليا للبعثات هذه السلطة دون ما يعقب عليها فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنتج بالجمهورية العربية

المتحدة يبين أن المادة الثالثة منه شكلت اللجنة العليا للبعثات ، وجعلت رئاستها لوزير التعليم ، وحددت المادة الرابعة اختصاصها برسم سياسة للبعثات وتخطيطها وتحديد الغاية منها في ضوء حاجة البلاد ثم اعقبتها المادة الخامسة وأمرت بأن يتفرع من اللجنة العليا للبعثات لجنتان تنفيذيتان أحدهما للتعليم المصرى وتشكل من وزير التربية والتعليم وآخرين ، وتعتمد قراراتها من الوزير ، ثم جرت المادة ٢٠ من القانون المشار اليه كالاتى : « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التى يعمل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها ، الخارجية والداخلية والموفدون في إجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص » ومعنى ذلك ومقتضاه أن جميع ما يتعلق بالبعثات ، أغراضا وأنواعها والتخطيط لها والمعاملة المالية لجميع من تظلم أحكام هذا القانون منوط باللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية المقررة منها . ودور وزير التعليم في اللجنة العليا لا يتعدى رئاستها وبالتالى عضويته فيها شأنه في ذلك شأن سائر أعضائها ، فليست له فيها صفة مميزة ، فالقرار يصدر عن هذه اللجنة وهذا القرار هو الذى يولد المراكز القانونية انشاما وتعديلا والغاء وكذلك اللجنة التنفيذية نهى بدورها تشكل من الوزير وآخرين وأن كان القانون قد ناط من بعد ذلك بالوزير سلطة اعتماد قراراتها ، إلا أن دوره يقف عند هذا الحد دون أن يكون من حقه إصدار قرار مبتدأ ، إذ صدر القانون خلوا من أعطائه مثل هذا الحق ، وقصره فقط على اعتماد القرارات الصادرة من اللجنة التنفيذية .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوقائع الثابتة في الأوراق والمتفق عليها من طرفى الخصومة فإن قرار اللجنة التنفيذية أو بمعنى آخر للقرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في موادها المشار إليها هي القرارات الإدارية الصادرة من شخص يملك إصدارها وتحدث آثارها القانونية من يوم صدورها .

ومن حيث أن القرار الصادر بامتنار الطامن على منحة فئة (ب) يتشئ مع القواعد التى وضعتها اللجنة التنفيذية العليا التى لها سلطة وضع القواعد المالية لحكم الميعوتين والموفدين بالخارج ماليا من أن يكون التدريب بعد الحصول على الدكتوراه بدون مرتب في الداخل والخارج ، وهى قاعدة قانونية من العموم والشمول لم يجدها الطامن ولم يدع انضمامها بمبب الانحراف بالسلطة ، فهى إذا مبرة من الطامن جديرة

بالاحترام والاتباع . ولا حاجة لقرار وزير التعليم الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ والقرارات التالية لها ، فهي قرارات لا تجد سنداً لها من قانون أو لائحة ، فلا تولد أثراً أو ترتب حكماً .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فإنه يكون قد صدر مطابقاً لصحيح حكم القانون وبالتالي يكون الطعن قد قام على غير أساس سليم حقيقياً بالرغم من .

(طعن ٢٠٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

نص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والتمنح مفادة أن الهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة لها الحق في تشكيل لجنة خاصة للإجازات الدراسية - أساس ذلك - تطبيق .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٧ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والتمنح تنص على أنه « مع عدم الإخلال بما تنص عليه المادتان ٣٩ من هذا القانون و٦٤ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجابعات لا يجوز لى وزارة أو مصلحة أو جامعة أو هيئة أو مؤسسة عامة إيفاد بعثاتها الا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ... » وقضت المادة ١٤ على أنه « لا يجوز لى فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص ... الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ... » ونصت المادة ١٦ على أن « ينشأ في كل وزارة وكذلك في كل جامعة لجنة للإجازات تشكل بقرار من الوزير المختص أو من مدير الجامعة يكون من اختصاصها النظر في الطلبات التى يتقدم بها الموظفون للحصول على إجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب وفقاً للقواعد المقررة » .

ولما كان الجمع بين نصوص القانون المذكور يوجب القول بأن عبارة « كل وزارة وكذلك كل جامعة » قد وردت لتبيان الجهات التي يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر ، لان عبارة النص لا يمكن حلها من الناحية اللغوية على سبيل الحصر القاطع اذ ان لفظ (كذلك) يحمل على الاستطراء غير المتوقف ولا يتضمن جمعا غير متكرر ، ومن ثم فان الاختصاص بشئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ليس مقصورا على الوزارات والجامعات وانما هو موكل ايضا الى كل جهة لها كيان مستقل ، ويلتالى يتعين التسليم للهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة والتي لا تتبع وزارة بالمعنى العضوى بالحق في تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية .

ولما كان القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اكااديمية الفنون ينص في مادته الاولى على ان « تنشأ اكااديمية للفنون يكون لها الشخصية الاعتبارية » فانه يحق لها تشكيل لجنة للاجازات الدراسية خاصة بها .

(ملئى ١١٣٦ في ٣٠/١١/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

عضو البعثة يعتبر في خدمة الجهة صاحبة البعثة التي أوفدته بها من تاريخ سفره الى الخارج .

ملخص الحكم :

ان عضو البعثة يعتبر في خدمة الجهة صاحبة البعثة التي أوفدته بها من تاريخ سفره الى الخارج ، وذلك باعتبارها الجهة التي سافر العضو لحسابها ولان موضوع التخصص في البعثة يتصل بنوع العمل الداخلى في اختصاصها ويبيد المبعوث خبرة تعود عليها بالمنفعة عند ممارسته العمل بها ، ولذلك اوجب القانون على عضو البعثة ان يقوم بخدمة الجهة التي أوفدته ، ولا يترك عنها مدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة تضاعها

في البعثة . وغنى عن البيان أن مدة البعثة تحسب اعتباراً من تاريخ السفر الى الخارج ، وما يؤيد تبعية العضو للجهة الموفدة خلال مدة البعثة أن القانون قد ألزم هذه الجهة بأن تدرج في ميزانيتها درجة تفكرلية له طوال مدة دراسته بالخارج .

(طعن ١٢٧٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

نشر إعلان البعثات على مكاتب البعثات في الخارج — عملية مادية ليس من شأنها أن تؤثر على مدى الشروط القانونية في المرشحين للبعثات أو تمنحهم حقوقاً في التقدم لها إذا لم تتوافر فيهم الشروط المطلوبة قانوناً .

ملخص الحكم :

أن نشر إعلان البعثات على مكاتب البعثات في الخارج إنما هو إجراء مادي ومعتاد يتم على أساس أن تلك المكاتب هي من مروع الوزارة المدمى عليها التي تختص بالإشراف على المبعوثين في الخارج ، وليس من شأن هذه العملية المادية أن تؤثر على مدى توافر الشروط القانونية في المرشحين للبعثات أو تمنحهم حقوقاً في التقديم للبعثات المعلن عنها إذا لم تتوافر فيهم الشروط التي نص عليها القانون .

(طعن ١٣ : ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨) .

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ بشأن ترقية أعضاء البعثات الذين توفدهم الحكومة — تقريره معاملة عضو البعثة من حيث الترقية ومنح العلاوات كما لو كان قائماً بعمله في الجهة التابع لها —

قصده تذكير الجهة الادارية المختصة بالموظفين اعضاء البعثات عند اجرائها ترقية او علاوات اذا لم تتوافر فيهم الشروط المقررة قانونا — ترقية زميل للموظف المبعوث اثناء غيبته في البعثة — لا تعطيه الحق الا في الطعن عليها اذا كان ثمة وجه له .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ انه صدر بالموافقة على ما رآته اللجنة الوزارية للبعثات من المقترحات الاتية :

اولا — يأخذ عضو البعثة دوره في الترقية في الجهة التي هو تابع لها كما لو كان قائما بعمله فيها . يترتب على ذلك انه اذا رقى زميل له حاصل على ذات المؤهلات التي يحصلها عضو البعثة قبل سفرة وله نفس الاقدبية الى درجة اعلى وجب ان يرتقى العضو الى درجة تذكارية في نفس الوقت .

ثانيا — عدم المساس بها يستحقه عضو البعثة من علاوات نظير ما حصل عليه من مؤهلات علمية او مقابل تحقيق الغرض من بعثته العلمية في الحد المحددة .

وتحتيما لذلك يتبع ما يلى :

١ — عند سفر عضو البعثة تحدد له الجهة التي هو تابع لها مركزه بالنسبة لموظفى هذه الجهة ويوضع على درجة تذكارية .

٢ — يعايل من حيث الترقية في اثناء بعثته كما لو كان قائما بعمله في هذه الجهة .

٣ — يستصدر قرار من مجلس الوزراء ويبلغ للوزارات وتكون مسئولة عن تنفيذه .

ويبين من استعراض قرار مجلس الوزراء المشار اليه على النصوص المتقدم ذكره ان احكامه لم تخرج على القواعد والشروط المقررة للترقية ولتمنع الملاوات في الاحوال العادية . ولم تمنح الموظفين اعضاء البعثات اثناء

وجودهم في الخارج ما يتميزون به في خصوص الترقية ومنع العلاوات عن
اترائهم العاملين في المرافق الحكومية . وانما قصدت احكام قرار مجلس
الوزراء المشار اليه الا تسقط الجهات الادارية المختصة في حسابها الموظفين
اعضاء البعثات أثناء وجودهم في الخارج في خصوص الترقية ومنع العلاوات
ان حل عليهم الدور في الترقية او منع العلاوات وتوافرت فيهم شروطها على
مقتضى احكام القوانين واللوائح السارية في هذا الشأن . ومن اجل ذلك
وضع قرار مجلس الوزراء المذكور من الاحكام ما يكلل تذكر الجهات الادارية
المختصة للموظفين أعضاء البعثات أثناء غيبتهم في الخارج عند اجرائها ترقية
او عند منحها علاوات ثم معاملتهم كما لو كانوا قائمين باعمالهم . وواضح
ان هذه المعاملة لا تعطيهن حقا في وجوب ترقيةهن او منحهن علاوات اذا لم
تتوافرن فيهن الشروط المقررة بحسب القوانين واللوائح السارية في هذا
الشأن .

وعلى هدى ما تقدم ينبغي للوصول الى احقية عضو البعثة في ترقية
نالتها زميل له أثناء غيبتة في الخارج ان تكون الترقية مخالفة للقانون وان
يطعن في قرار الترقية بالالغاء .

(طعن ٣٣٩ لسنة ٥ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

ايفاد العامل في بعثة بالخارج لدراسة موضوع يتصل باختصاصات
الجهة التي يعمل بها - يعتبر ايفادا في بعثة علمية في مفهوم القانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٥٩ - لا يغير من ذلك ان يتم ترشيح العامل للبعثة دون اتباع
الاجراءات التي رتبها هذا القانون - يؤدي ذلك خضوع العامل للقواعد
المالية المقررة لأعضاء البعثات .

ملخص الحكم :

ان قرار الهيئة الادارية لمجلس بلدى الاسكندرية الصادر بجلستها

المنعقدة في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٠ قد نص صراحة على إيفاد المدمى الاول في بعثة لدراسة احسن الطرق والوسائل لاثابة المنشآت البنائية والاقتصادية مع دراسة المشاكل الاقتصادية والفنية المتعلقة بالبناء ، كما نص هذا القرار على إيفاد المدمى الثاني في بعثة لدراسة موضوع مكانة تلوث المياه في المناطق المزدحمة بالسكان مع معابقتها وفقا لاحكام لائحة البعثات والمستفاد من ذلك ان كلا من المدميين قد أوعد في بعثة في مفهوم المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه باعتبار أن الغرض منها هو القيام بدراسة علمية ، ولا يغير من ذلك أن يكون ترشيح كل من المدميين لبعثته قد تم عن طريق بلدية الاسكندرية دون اتباع الاجراءات التي رسمها القانون في هذا الشأن وهو الاعلان عن البعثة عن طريق ادارة البعثات واجراء امتحان بين طلابها ، طالما أن عدم اتباع هذه الاجراءات المتعلقة بالترشيح للبعثة ليس من شأنه أن يغير من طبيعة المهمة التي أوعد فيها المدميان وكونها بعثة علمية لاجراء الدراسات المشار اليها ، خصوصا وان اللجنة التنفيذية للبعثات قد وافقت على هذا الايفاد باعتبارها الجهة التي ناط بها المشرع اختصاص اختيار المبعوثين في الخارج ، وتأسيسا على ذلك فان المدميين يخضعان للقواعد المالية المقررة لاعضاء البعثات . واذ كان مقتضى هذه القواعد أن يصرف للمبعوث المرتب المقرر في البلد التي يتقيم فيه أو مرتبه في جمهورية مصر ايها افضل - وهو ما اتبع بالنسبة للمدميين - فلا يكون لهما حق في الجمع بين المرتب المقرر لعضوية البعثة وبين مرتبيهما في مصر مدة بقائهما في الخارج .

(طعن ٣٢٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢١) .

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

خلو اللائحة المالية لاعضاء البعثات الصادرة في ١٩٥٥/٢/١٤ من اللجنة العليا للبعثات تنفيذا لللائحة البعثات والاجازات الدراسية الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٤/٩/٢٢ ، من نصوص تلزم الدولة بنفقات سفر عضو الاجازة الدراسية او عائلته بمكس عضو البعثة - عدم التزام الدولة بصرف نفقات سفر لعضو الاجازة الدراسية او عائلته - أساسا ذلك - لكل من البعثات والاجازات الدراسية اهلاكها الخاصة .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على لائحة البعثات والاجازات الدراسية الصادره بقرار مجلس الوزراء في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ انها تضمنت ابوابا مستقلة لنظام البعثات واخرى خاصة بالاجازات الدراسية وقد راعى المشرع في صياغة احكام الابواب الخاصة بالبعثات وحدهم استعمل دائما عبارة « عضو البعثة » دون ان يشارك معه عضو الاجازات الدراسية وكذلك الامر بالنسبة الى الاحكام الخاصة بالاجازات الدراسية حيث انصرفت جبيهما بصريح النصوص الى اعضاء الاجازات الدراسية وحدهم ، وفي الحالات التي تصد فيها المشرع اشراك عضو الاجازة الدراسية على عضو البعثة في الحكم حرص على أن ينص على ذلك صراحة في كل حالة .

ويؤكد القول أن الاحكام التي تطبق على اعضاء البعثات تغاير تلك المطبقة على اعضاء الاجازات الدراسية اذ أن المادة ٢٨ من اللائحة المشار اليها كانت توجب في المادة ٢٨ منها على عضو البعثة خذبة الجهة الموفدة مدة أقصاها سبع سنوات بعد عودته من البعثة ، ولما كانت اللائحه لم تتضمن حكما مماثلا بالنسبة الى اعضاء الاجازات الدراسية لذلك أصدر مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٥٦ قرارا باضافة فقرة الى المادة ١٤ من اللائحة المشار اليها (الواردة في باب الاجازات الدراسية) تلزم عضو الاجازة الدراسية بخذبة الجهة الموفدة مدة لا تزيد على خمس سنوات عقب انتهاء الاجازة ولو كان محلول عضو البعثة ينصرف الى عضو الاجازة الدراسية أيضا لما كان ثبت ما يدعو الى إجراء هذا التعديل .

ومن حيث انه يبين ما تقدم أن الاصل أن لكل من البعثات والاجازات دراسية احكامها الخاصة وانهما لا تخضعان لاحكام مشتركة الا حيث قرر المشرع ذلك بنص صريح .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على اللائحة المالية لاعضاء البعثات الصادرة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ من اللجنة العليا للبعثات تنفيد

لائحة البعثات والاجازات الدراسية المشار اليها أنها خلت من نصوص نظم الدولة بنفقات سفر عضو الاجازة الدراسية أو عائلته بعكس عضو البعثة، ومن ثم وطبقا لما سلف بيانه لا تلتزم الدولة بصرف نفقات عضو الاجازة الدراسية أو عائلته ، فلهذه الاسباب انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم استحقاق عضو الاجازة الدراسة لنفقات سفره وعائلته الى الجهة التى يقصدها لاستكمال دراسته .

(فتوى ٢٨٦ فى ١٩٦٤/٥/٩) .

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

تمهد بسداد نفقات البعثة فى حالة تركها قبل انقضاء مدتها — منسح المحبوس من نقاضى بدل التفرغ لا يسوغ له ترك البعثة — التزام بسداد النفقات .

ملخص الحكم :

انه لا نزاع بين الطرفين فى ان المدعى عليه اؤمد فى بعثة داخلية لمدة عام من اول نوفمبر سنة ١٩٦٥ وكان يصرف له راتبه الشهرى مضافا اليه بدل التفرغ حتى آخر يونية ١٩٦٦ ثم اقتصر الصرف على راتب المدعى عليه الاصلى دون بدل التفرغ اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٦ حتى نهاية اكتوبر سنة ١٩٦٦ ، كذلك لا خلاف بين الطرفين على ان المدعى ترك البعثة من ٣١ من يولية سنة ١٩٦٦ وانقطع عن العمل منذ ذلك التاريخ وظل يصرف مرتبه بالرغم من ذلك حتى نهاية اكتوبر سنة ١٩٦٦ ، ثم عنفا تبينت الجهة الادارية ان المدعى عليه ترك بعثته ولم يعد الى عمله اكثر من المدة المقررة اصدرت القرار رقم ١٤٩٤ لسنة ١٩٦٧ بانهاء خدمته لانقطاعه عن العمل اكثر من خمسة عشر يوما بدون اذن .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ينص في المادة ٢٣ منه بأنه « على عضو البعثة أن يتم دراسته في المدة المقررة لها وأن يواظب على حضور الدراسة أو التمرين » ، كما نصت المادة ٢٩ على أنه « لا يجوز لعضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة أن يترك مقر دراسته » ، وتقضى المادة ٣١ بأن « يلتزم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أى جهة حكومية أخرى ترى الحاجة بها ، بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات ، لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها في البعثة أو الاجازة الدراسية ويحد أقصى سبع سنوات لعضو البعثة ، وخمس سنوات لعضو الاجازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الاجازة الدراسية أحكاما أخرى » ، ونصت المادة ٣٣ على أن « للجنة التنفيذية أن تقرر انتهاء بعثة أو اجازة أو منحة كل عضو يخالف أحكام المواد ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، كما لها أن تقرر مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المربّيات التي صرفت له في الاجازة أو المنحة اذا خالف أحكام المادة ٢٥ أو ٣١ .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى عليه خالف حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه اذ ترك البعثة قبل انتهاء مدتها ولم يواظب على الدراسة ، كما أنه أخل بما تفرضه عليه المادة ٣١ من خدمة الجهة التي أوفدته المدة المقررة بتلك المادة فلم يعد الى عمله وانتهت خدمته للانقطاع عن العمل مدة أكثر من ١٥ يوما ، ومن ثم يكون من حق الجهة التي أوفدت المدعى عليه مطالبته بما أتفق عليه في بعثته .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الجهة الادارية اخطأت عندما منعت بدل التفرغ عن المدعى عليه وأن هذا الخطأ استغرق خطأ المدعى عليه أو على الأقل خطأ المدعى عليه كان ناجما عن خطأ الادارة ، ذلك لأن علاقة العايل بالحكومة هي رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الوظيفة العامة ، وثمة واجبات والتزامات حدد القانون ضوابطها والزم العايل باتباعها ، فاذا أخل العايل بهذه الواجبات قامت مسؤوليته كاملة طبقا للقانون ، وايا كان الرأي في مدى صواب ما اتخذته

الإدارة من منع بدل التفرغ عن المدعى عليه فإن ذلك ما كان يسوغ له الإخلال بها فرفضه عليه القانون من واجبات والتزامات ، وبطبيعة الحال يبقى حق العامل في المطالبة بما يراه حقا له بالطريق الذى رسمه القانون ، والقول بغير ذلك — بلا شك — يؤدي الى الإخلال بسير الجهاز الحكومى ، كذلك لا اعتداد بدفاع المدعى عليه الذى حصله ان حرمانه من بدل التفرغ أعجزه عن مواصلة الدراسة في البعثة ، ذلك لانه فضلا عن أن منع بدل التفرغ كان في وقت شارفت فيه مدة البعثة على نهايتها ، فإن المدعى عليه لو كان جادا في دفاعه لمعاد الى عمله وطلب انهاء بعثته ، لا ان يتمتع عن مواصلة الدراسة في البعثة وينقطع كذلك عن مباشرة عمل وتوظيفته .

(طعن ٢٩٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) .

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

نص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والإجازات والفتح على أن يقدم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المتنوع بمنحة اجنبية أو دولية كفيلا تقبله ادارة البعثات يتعهد كتابة بمسئوليته التضامنية من رد نفقات البعثة أو المرتبات التى صرفت له في الإجازة أو المنحة عند الإخلال بواجب خدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد — لا وجه للقول ببطلان هذه الكفالة استنادا على حكم القانون المنص في شأن كفالة الدين المستقبل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن وقع بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ اقرارا تعهد بموجبه بطريق التضامن والكفالة مع شقيقه المدعى عليه الاول — لدى بعثة الى الخارج — برد جميع ما تصرفه الحكومة عليه بصفته عضوا في بعثة التعليم المصرية اذا تركها من تلقاء نفسه أو لم يتم

بخدمة الحكومة المدة المقررة في التعمد ، وقد وقع هذا التعمد التزاما بالمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح التي تقضى بأن يقدم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المتبع بمنحة أجنبية أو دولية كتيلا تقبله إدارة البعثات يتعمد كتابته بمسؤوليته التضامنية عن رد نفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت في الإجازة أو المنحة عند الإخلال بواجب خدمة الحكومة المدة المقررة في التعمد — ولا وجه للقدح في هذه الكفالة التي تستقيم على صحيح سندها بصريح عبارتها ونص قانون البعثات في صدها أو التوصل بحكم القانون المدني في شأن كفالة الدين المستقبل فريضة للذيل منها وإبطالها ، وذلك أنه مهما كان الرأي فيما يقضى به القانون المدني في هذا المساق فذلك بما لا شأن لهذه المنازعة به والتي تعكس رابطة من روابط القانون العام التي تحفظ في طبيعتها عن روابط القانون الخاص — التي تخضع لأحكام القانون المدني الذي لا ينطبق وجوبا على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، وقد انتهى مثل هذا النص في صدد هذه المنازعة التي توافر لها من أحكام قانون البعثات وما يتفق مع طبيعتها واحتياجات المرفق الذي تنبثق عنه مقتضيات حسن مساره وأطرافه — ومن ثم فإن النemy ببطالان الكفالة على غير أساس حرى بالرفض .

ومن حيث أن الدموى اقيمت ابتداء بطلب الزام المدمى عليها نفقات البعثة منتقضا منها مقابل المدة التي خدم المدمى عليه الاول الحكومة خلالها ، التزاما لقرار اللجنة التنفيذية للبعثات بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بالموافقة على مذكرة الادارة العامة للبعثات بمطالبة المبعوث بالنفقات عن الفترة الباقية على وفائه بالتزام خدمة الجهة الموعدة بيد أن تلك المذكرة أوردت على سبيل الخطأ أن المدمى عليه الاول لم يعد الى الوطن لخدمة الحكومة الا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ومن ثم أثبتت الدعوى بناء على ذلك وصدر الحكم الطمين على هذا الاعتبار فلم ينتقص من نفقات البعثة الا مبلغ ٩٤٠ر ٢١١٤ بما يعادل مدة الخدمة بالحكومة اعتبارا من ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ حتى تاريخ انتهاء تلك الخدمة في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ ، حال أن الثابت من ملف بعثة المدمى عليه الاول انه عاد فعلا من بعثته واستظم عمله بمصلحة وقاية المزروعات في

٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، وهو ما تطلبت اليه أخيرا الجهة الادارية وضمنته
مذكرتها المقننة في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ولكده كشف الحساب المرافق
لها المؤرخ في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ الامر الذى يتعين معه تصويب الحكم
الطعين بما يتفق وواقع الحال الثابت في ان المدعى عليه الاول عمل بخصمينة
الحكومة طوال المدة من ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ حتى ٤ من فبراير سنة
١٩٧٠ أى المدة قدرها ٤ سنوات وشهران وأربعة عشر يوما ، يقتضى استغزال
ما يقابلها بنسوبا الى مدة السبع سنوات التى كان يتعين عليه الاستمرار في
خدمة الحكومة طوالها من اصل نفقات البعثة المدعى بها والبالغة ٦١٨٨٠٢٦٥
جنيه وهو ما يتفق مع الطلب الاحتياطى للطاعن الذى لم يجاوز هذا الحد ،
بانقاص المبلغ المحكوم به بموجب الحكم الطعين الى ٢٥٠١٧٦٥ جنيه ، وبما
يتعين معه تعديل هذا الحكم بانقاص المبلغ المحكوم به بالنسبة للطاعن الى
القدر الذى طالب به وهو ٢٥٠١٧٦٥ جنيه وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة
القضائية مع تحصيل المدعى نصف مصروفات الدعوى التى باء بالخسران
في بعض مطالبه فيها مع كابل مصروفات الطعن .

(طعن ٤٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ:

المستفاد من عبارة المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
شؤون البعثات والاجازات الدراسية ان مطالبة العضو انما تقتصر على
المبالغ التى اتفقت عليه اتفاقا فرعيا في البعثة او المرتبات التى صرفت اليه
فعلا في حالة الاجازة الدراسية ان كان موظفا — يقتضى ذلك انه ليس في
حكم القانون ما يسوغ للإدارة ان تضيف الى هذه النفقات الفعلية أية مبالغ
تصفها باتها مصاريف ادارية — أساس ذلك ان جهة الادارة تؤدي وظيفة
عامة في سبيل خدمة التعليم في الدولة ولا يقبل في الفهم القانونى التسليم
ان ترجع على المبعوثين بتكاليف قيامها بوظيفتها العلمية .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما قضى به الحكم من رفض طلب الإدارة الزام المدعى عليه بالمصروفات الادارية المنسوبة الى المبالغ الاصلية المطالب بها - فان تضاهه بذلك قد اصاب صحيح حكم القاتون ، ذلك ان المستفاد من عبارة المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية ان مطالبة العضو تنصب على نفقات البعثة او على رتبات التي صرفت له في الاجازة الدراسية والمنحة ، ومفاد ذلك ان مطالبة العضو تقتصر على المبالغ التي انفقت عليه اتفاقا لمطيا او المرتبات التي صرفت اليه فعلا في حالة الاجازة الدراسية ان كان موظفا ، ومن ثم فليس في حكم القاتون ما يسوغ للإدارة ان تضيف الى هذه النفقات الفعلية أية مبالغ تصنفها بانها مصاريف ادارية بمقولة ان مصاريف اموال ادارة البعثات ومكاتب البعثات في الخارج يتعين ان تضاف بنسبة معينة الى المبالغ المستحقة على المبعوث ، اذ من المسلم ان هذه الجهات تؤدي وظيفة عامة في سبيل خدبة التعليم في الدولة ، ولا يقبل في الفهم القانوني السليم ان ترجع على المبعوثين وغيرهم بتكاليف قيامها بوظيفتها العامة .

(طعن ١٠٣٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩) .

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

اتهاء خدمة الموظف لانقطاعه عن العمل ليس من شئله اعفائه من التزامه برد المرتبات والنفقات التي صرفت له خلال فترة وجوده بالاجازة الدراسية - كلا الامرين له مجاله المستقل عن الآخر - اتهاء الخدمة يتعلق بموقفه الوظيفي بينما الالتزام بالرد يستند الى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والتي لم تعلق هذا الالتزام على الموقف الوظيفي للموظف في الجهة التي يعمل بها - الاعفاء من الالتزام بالرد في حالة اعادة التحاقه بالجهة المؤداة او

استخدامه في أية جهة حكومية أخرى والحاقه بها المدة المقررة قانونا وذلك بناء على اتفاق الجهة الموفدة مع اللجنة التنفيذية للبعثات .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والمنح ، يبين أنه تولى بالتنظيم في الفصل الثالث منه حقوق المبعوثين وواجباتهم ، وفيما يتعلق بالواجبات نصت المادة ٣٠ على أن « على عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة أن يعود إلى وطنه خلال شهر على الأكثر من انتهاء دراسته والا أوقف صرف مرتبه مع عدم الإخلال بما تقتضيه القوانين واللوائح من أحكام أو جزاءات أخرى » ونصت المادة ٣١ على أن « يلتزم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين من كل سنة قضاها في البعثة أو الإجازة الدراسية ويحد أقصى قدره سبع سنوات لعضو البعثة وخمس سنوات لعضو الإجازة الدراسية إلا إذا تضمنت شروط البعثة أو الإجازة الدراسية أحكاما أخرى ... » كما نصت المادة ٣٣ على أن « للجنة التنفيذية للبعثات إنهاء بعثة أو إجازة أو منحة كل عضو يخالف أحكام إحدى المواد (٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠) كما أن لها أن تقرر مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت في الإجازة أو المنحة إذا خالف أحكام المادتين (٢٥ و ٣١) » .

ومن حيث أن مفاد النصوص المقسمة ، أن المشرع يفرض بعض الالتزامات على عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة . وقرر جزاء معيناً لكل من حالات الإخلال بهذه الالتزامات ، فثمة التزام على العضو بالعودة إلى الوطن خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ انتهاء دراسته والجزاء المقرر على الإخلال بهذا الالتزام هو وقف صرف مرتب العضو بالإضافة إلى تطبيق ما تقتضيه القوانين واللوائح من أحكام أو جزاءات أخرى ، كالحكم الخاص باعتبار العضو مستقيلاً لانتقطاعه عن العمل دون

عمر مقبول . كما أن ثمة التزام آخر مؤداه قيام العضو بخدمة الجهة التي أوفدته في بعثة علمية أو إجازة دراسية أو منحة للحصول على شهادة أو مؤهل أو لاكتساب خبرة في فرع من فروع العلوم أو الفنون أو الآداب وذلك لمدة معينة باعتبارها الجهة التي تحصلت نفقات في سبيل البعثة أو الإجازة أو المنحة حتى حصل العضو على المؤهل أو الخبرة اللازمة . وإذا كانت هذه الجهة هي أولى الجهات في الإفادة من الدراسات العلمية أو الفنية أو العلمية أو المؤهل العلمي للعضو وإن التزمه بخدمة ما قصد به إلا تحقيق مصالحها ورعاية حاجتها ، فليس في ذلك ما يحول بين الجهة المذكورة وبين تقدير مدى حاجتها لخدمة العضو ، بحيث إذا ما قدرت أن ظروف العمل بها تسمح بعدم التمسك بخدمات العضو وبإمكان الحاقه بجهة حكومية أخرى تكون حاجتها إلى خدماته أشد فانه يجب لكى تتم عملية الإحاق بهذه الجهة الأخرى أن يجرى الاتفاق على ذلك بين الجهة الأصلية التابع لها واللجنة التنفيذية للبعثات باعتبارها الجهة المضطلمة بتقرير مطالبة العضو بنفقات البعثة والإجازة الدراسية أو المنحة ومتى جرى التحاق العضو بالجهة الحكومية الأخرى على هذا الوجه ، فانه يكون قد أوفى بالتزامه المشار إليه أما إذا التحق العضو بلك الجهة دون الاتفاق المنوه عنه أو لم يتم بخدمة الجهة الموفدة المدة المقررة قانوناً فانه يجب عليه رد كلفة المزايا والنفقات التي صرفت عليه طوال فترة وجوده بالخارج في بعثة أو إجازة أو منحة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد والأحكام على واقعة النزاع يتضح أن معهد التخطيط القومى قد أوفد الطاعن الأول في إجازة دراسية بمرتب لمدة علم اعتباراً من ١٩٦٩/١٠/١ وذلك للحصول على درجة الدكتوراة في مجال السكان والاحصاء من جامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية وظلت هذه الإجازة تبدي بقرارات من المعهد آخرها القرار الصادر في ١٩٧٥/٢/١٩ بعدها حتى ١٩٧٥/٨/٣١ ومن ثم يقع على عاتق الطاعن الموفد كآثر قانونى من آثار الإجازة الدراسية التزام أصلى بعمل محله خدمة المعهد باعتباره أولى الجهات التى يجب أن يعمل فيها أو أية جهة حكومية أخرى يرى المعهد الحاق أو استخدام الموفد فيها بالاتفاق

مع اللجنة التنفيذية للبعثات وذلك اعمالا لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وانه رغم حصول الطامن على درجة الدكتوراة في اغسطس سنة ١٩٧٥ وتكليفه من قبل المعهد بالعودة وامهاله حتى ١٩٧٦/٥/٧ الا انه لم يعد ، مما يترتب عليه مخالفته لنوعين من الاحكام الاول : الاحكام العامة في التوظيف التي توجب على الموظف عدم الانتقطاع عن العمل دون عذر مقبول اكثر من مدة معينة . والثاني : حكم المادة ٢١ سالفة الذكر الذي يلزم الطامن بخدمة المعهد أو أى جهة حكومية يرى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة المختصة . وقد انتهت خدمة الطامن للانتقطاع عن العمل بمقتضى قرار المعهد رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ اعتبارا من تاريخ الانتقطاع في ١٩٧٥/٩/١ ونميا يتعلق بالمخالفة الأخرى فقد تضمن القرار ذاته مطالبته الطامن وضامنه برد كافة المرتبات والنفقات التي صرفت عليه طوال مدة الاجازة الحراسية ، وغنى عن البيان ان انتهاء خدمة الطامن لاتقطاعه عن العمل ليس من شأته اعفاه من التزامه برد المرتبات التي صرفت له خلال فترة وجوده بالاجازة الدراسية ذلك ان كلا الأمرين له مجاله المستقل عن الآخر فانهاء الخدمة انما يتعلق بموقف الموظف الطامن الوظيفي بينما الالتزام بالرد يستند الى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ التي لم تعلق هذا الالتزام على الموقف الوظيفي للموند في الجهة التي يعمل بها . والسبيل للاعفاء من الالتزام بالرد هو اعادة التحاق الطامن بالمعهد أو استخدامه في أية جهة حكومية أخرى وخدمته بها المدة المقررة قانونا وذلك بناء على اتفاق المعهد مع اللجنة التنفيذية للبعثات .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق المقدمة من الطامن والتي اقترها الحاضر عن المعهد على الوجه المبين بحاضر الجلسات ، ان المعهد ابلىخ اللجنة التنفيذية للبعثات وان اللجنة قررت بجلستها المنعقدة في ١٩٧٩/٣/٢٩ بأنه لا مانع لديها من الموافقة على ذلك طالما ان الجهة الاصلية توافق عليه وتكديدا لذلك ارسل مدير المعهد الكتاب المؤرخ في ١٩٧٩/٤/٥ الى هذه المحكمة مشيرا فيه الى موافقة كل من المعهد واللجنة التنفيذية للبعثات على التحاق الطامن بكلية الاقتصاد طالبا اعادة النظر في الحكم المطعون فيه على هذا الاساس .

ومن حيث أن هذا التصرف من جانب معهد التخطيط القومى ، لا يبدى بحال ما انصراف ارادته الى التنازل عن الحكم المطعون فيه وبالتالي الحق الثابت به ، وانما يفيد وفاء الطامن الاول بالتزامه المنصوص عليه فى المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك بالتحاقه بخدمة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بقاء على اتفاق المعهد مع اللجنة التنفيذية للبعثات ، ومن ثم نلا محل لتكليفه ، والحالة هذه ، برد ما صرف اليه من مرتبات طسوال اجازته الدراسية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله ويتعين من ثم القضاء بالغاءه وبرفض الدموى مع الزام المدعى (بصنته) بالمصاريف .

(طعن ١٩٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨) .

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبحث :

المادة ٢١فقرة ٢ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية تقضى بأنه اذا اوفد عضو البعثة على منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية فيصرف له فى مصر عشرة جنيهات بالإضافة الى ما ينقضاه بالخارج — هذا المبلغ يصرّف لعضو البعثة فى مصر وليس فى البلد الموفد اليه بما يمنع معه أن يصرّف لعضو الاجازة الدراسية فى هذا البلد .

ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بلحقية الدموى فى صرف عشرة جنيهات شهريا أثناء مدة اجازته الدراسية والزام الجهة المعروقات ، وبني الحكم قضاءه فى هذا الخصوص على أن نطابق الفقرة ٢ من المادة ٣٣ من اللائحة المشار اليها قد تحدد بما جرت به صيافتها وقد نصت على تكملة

مرتب عضو الاجازة الدراسية بما يجعل مرتبه مضافا اليه المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية ، ومفاد ذلك معاملة عضو الاجازة الدراسية الموند على منحة مقدمة للدولة معاملة عضو البعثة من حيث المرتب فقط دون الزايات الاخرى — وان العشرة جنيهات المنصوص عليها في المادة ٢١ فقرة ٢ من اللائحة تدخل في مفهوم المرتب فتندرج تحت المادة ٣٣ فقرة ٢ ويحق للبدعي ان يتقاضاها باعتبارها ضمن المرتب الذي يتقاضاه عضو البعثة اعمالا لما قضت به المادة ٣٣ فقرة ٢ من تائل المعاملة بين عضو الاجازة الدراسية وعضو البعثة من حيث المرتب .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المشار اليه قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وتوليده اذ ان لكل من المادتين ٢١ و٣٣ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية مجال تطبيق لان المادة ٢١ وردت في الفصل الثاني من الباب الاول الخاص بمعاملة اعضاء البعثات الخارجية الموفدون على منح اجنبية . اما المادة ٣٣ فقد اوردت في السلب الخاص باعضاء الاجازات الدراسية والمنح ، وان صرف مبلغ العشرة جنيهات مقصور على عضو البعثة في ارض الوطن دون غيره والحكمة واضحة من ذلك وهي مواجهة حرمانه من مرتبه الوظيفة بمجرد سفره ، كما ان دول الكتلة الشرقية لا تسمح بتحويل عملتها الى الخارج ، هذا الى ان نص المادة ٣٣ فقرة ٢ لم يتضمن النص على ان يصرف لعضو الاجازة الدراسية مبلغ عشرة جنيهات لانه يصرف له مرتبه بالكامل في ارض الوطن .

ومن حيث ان سند المدعى في مطلبه موضوع الدعوى الحكم الوارد في المادة ٣٣ فقرة ٢ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف ومتى كان نص المادة المذكورة فقرة ٢ يجرى كالآتي : « يكمل مرتب عضو الاجازة الدراسية الموند على منحة اجنبية مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية ، فان عبارة النص تكون قاطعة في وجوب اجراء التعادل بين ما يصرف لعضو

البعثة في البلد التي بها مقر الاجازة الدراسية وعضو الاجازة الدراسية في هذا البلد بحيث لا يجوز لعضو الاجازة الدراسية ان يطلب أى مبلغ آخر يستحقه عضو البعثة بموجب احكام اللائحة اذا كان الاستحقاق في غير البلد المذكور ، ومتى كانت المادة ٢١ فقرة ٢ من اللائحة قد نصت على انه اذا أُويد عضو البعثة على منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية فيصرف له في الجمهورية العربية المتحدة عشرة جنيهات بالاضافة الى ما يتقاضاه بالخارج » . فان هذا النص يكون قد قطع بأن مبلغ العشرة جنيهات يصرف لعضو البعثة في مصر وليس في البلد الموعد اليها بما يمتنع معه أن يصرف لعضو الاجازة الدراسية في هذا البلد المذكور .

(ملعن ٢٥٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

كيفية حساب مستحقات السيد عضو البعثة الدراسية

في تشيكوسلوفاكيا في الفترة من ١٩٦٧/١/١١ حتى ١٩٧١/١١/١٥ .

ملخص الفتوى :

طبقا لاتفاق الدفع المبرم بين جمهورية مصر العربية وتشيكوسلوفاكيا فان المدفوعات بين البلدين كانت تتم بالجنيه الاسترليني الحسابى المبول من جمهورية مصر العربية الى تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة من ديسمبر سنة ١٩٦٧ حتى آخر نوفمبر ١٩٧١ ، ومن ثم فانه لما كانت مدة بعثة المذكور تدخل ضمن الفترة المشار اليها ، فانه يصرف مستحقاته في ارض الوطن على اساس معادلة الكرون التشيكي بالجنيه الاسترليني الحسابى دون نظر للعلاوة المقررة للمستقبلين ثم معادلة هذا الجنيه بالاسعار المعلنة من البنك المركزى المصرى .

(ملف ٦٤٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٥/٢) .

المبدأ :

مجال تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ أيفاد العامل من قبل الحكومة أو الهيئة العامة لاداء مهمة يكلف بها — ومجال مريان أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ أيفاد العامل في منحه تدريبيه بالخارج شاملة كافة النفقات — عدم جواز الجمع بين المزايا المالية المترتبة في الحالين .

ملخص الحكم :

أيفاد العامل بالحكومة أو الهيئة العامة للخارج إما ان يكون للقيام بدراسات علمية أو عملية أو للحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي لسد النقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة ، وفي هذه الحالة يسرى في شأن تحقيق هذا الغرض أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح . وهو يسرى على العاملين بالهيئات العامة واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ — وأما ان يكون لانتجاز الاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة أو الهيئة العامة وفي هذه الحالة يسرى في شأن تحقيق هذا الغرض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وغنى عن البيان أن لكل من هذين التنظيمين ملكا قائما بذاته يدور فيه ، ومجال انطباق ونطاق أعمال خاص به كما ان لكل منهما آثاره المالية التي يستقل بها من الآخر دون تداخل . وفي ضوء ذلك فانه عند تحديد العاملة المالية للموعد للخارج ينظر الى القاعدة التي أتبع في شأن الأيفاد فان أوعد العامل طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ترتبت آثاره المالية ، وان أوعد طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ترتبت آثاره المالية ، ولا يسوغ في هذا الصدد الجمع بين مزايا الأيفاد طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وبين الآثار المالية للأيفاد لاداء مهمة طبقا لأحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ذلك لان الحكمة من منح بدل السفر هو

تعويض العامل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب اداء مهام للمصالح والجهة التي يتبعها اذ يقف هذا البذل عند حصد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل تلك المهام ، وعلى ذلك فإن من يوفد في منحة تدريبية بالخارج شاملة مصاريف الاقامة والانتقال وتذاكر السفر لا يستحق في الواقع بدل سفر أو نصفه وذلك باعتبار أن المنحة تغطي جميع نواحي الصرف فلا يتحمل العامل أية نفقات اضافية ، وبذا يكون في منحة بدل السفر - أيا كان مقداره - بالاضافة الى المزايا المالية التي خولته أياها المنحة اثره للعامل بلا سبب وهو ما لا يجوز قانونا اذ من المبادئ الاساسية في هذا المجال الا يكون بدل السفر مصدر ربح للعامل .

وتطبيقا لما تقدم ولما كان الثابت من الاوراق أن المدمى قد أوفد في منحة تدريبية الى اليابان لمدة ثلاثة اشهر على أن تتحمل الحكومة اليابانية مصاريف الانتقال ذهابا وعوده ونفقات الاقامة والمعيشة طوال مدة المنحة ومن ثم بأن هذه الحالة تخرج عن نطاق تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ اذ المنط في أعمال احكامه هو أن يكون ثمة تكليف بعمل عهد به الى العامل وهو الامر غير المتوافر في الحالة الماثلة ، وبالتالي لا يستحق المدمى بدل سفر عن مدة هذه المنحة التدريبية لخضوعه في المعاملة المالية أثناء هذه المنحة لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن ١٦٣١ ، ٣٧٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠) .

تصويبات

كلمة الى القارىء ...

ناسف لهذه الأخطاء المطبعية

نالكبال لله سبحانه وتعالى ..

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
الاحكام	٢٢/١	الأحكام	اسيرادها	٦/١١٣	استيرادها
انجازات	٣/٥	ايجارات	١٩٦٢	٢٥/١٢٣	١٩٦٣
منيا	١٢/٢٥	منها	ليه	٥/١٢٥	اليه
التقدير	١٣/٣١	التقدير	الخة	٥/١٢٦	الخاصة
١٩٨/١٣٦	٢/٤١	١٩٨١/١٣٦	قنص	٢/١٢٧	تنص
رخصة	١/٤٦	رخصة	مكرد	٢٦/١٢٣	يحنف
رس	٢٣/٥٨	رأس	كون	٢٦/١٤٥	يكون
القائين	٣/٦٥	القائون	ينترك	٢٣/١٧٤	يشترك
البكالوريوس	٢/٨١	البكالوريوس	ميها	٢٠/٣٨٦	عليها
سفل	١٠/٨٣	مشفل	يجوز	٨/٤٤٩	بجواز
نوى	١٥/٨٣	نقوى	اليها هذه	٢٦/٤٥١	اليها في هذه
الذنان	٢٥/٨٩	الفين	شركة	١٣/٤٥٥	الشركة
مكرد	٢٩/٩٢	يحنف	ون	٧/٤٦٠	ومن
والشريع	١/٩٤	والتشريع	لبدل	٢٤/٤٦١	البدل
الطبيعية	٧/٩٩	الطبيعية	الار	٢٤/٤٦١	الامر
الوار	١٦/١٠٠	الوارد	رائين	٤/٤٧٩	قوانين
اتفاقية	٩/١٠٣	اتفاقية	بتشكيها	٢٨/٤٧٩	بتشكيلها
الاكتشاف	٢٤/١٠٣	الاكتشاف	ون	٤/٤٨٣	ومن
مواصللة	٢٤/١٠٥	مواصلة	تكو	٩/٤٨٥	نكون
عمر	١٠/١٠٦	عشر	راسلها	٥/٥١٥	راسلها
القرة	٣٢/١٠٦	الفترة	طللة	٢٤/٥٢٤	طللة
الدة	٦/١٠٧	المدة	حديد	٢٢/٥٢٩	تحديد
نقوتها	١٧/١١٠	نقوتها	تشأ	٢١/٥٥١	تشأ
بالجنهات	١٣/١١١	بالجنهات			

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
على	١٧/٦٣٦	على
خارج البلاد أو أن	خارج البلاد و أن	
الاعلان	٦/٦٣٨	الاعلان
عن الوظيفة التي		عن الوظيفة التي
قواعد	٢١/٦٤٠	قواعد
امتد	٦/٦٤١	امتداد
ون	٢٠/٦٤٣	ومن
السابعة	١٠/٦٤٧	السابعة
حدثت	١٨/٦٥٢	حدثت
مدة	٣٠/٦٥٣	مدة
٢٧٥٩	٢/٦٥٦	٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧
للسنة ١٩٦٧	٣/٦٥٦	تحذف
تتقضى		تتقضى
الوظيفة	١١/٦٥٦	الوظيفة
استحقاقه	٤/٦٥٩	استحقاقه
للمدعية	٨/٦٦٢	للمدعية
الواجبات	١٤/٧٠٣	الواجبات
اجوز	٢٠/٧٠٣	يجوز
لتبادل	٣٠/٧٠٤	لتبادل
للتنظيم	٧/٧٠٩	للتنظيم
المالية	٥/٧١٣	المالية
مجلس	٩/٧١٤	مجلس
المقررة	٢١/٧٤٧	المقررة
وقررت	٧/٧٥١	وقررت
السطر ١٦	٦٧٦	بعد السطر ١٧
اسرته	٩/٦٨٦	اسرته
أمر	٦/٦٨٨	الأمر
ثبوتة	١٢/٦٨٨	ثلاثة
لمعائنات	١/٦٩١	لمعائنات
اتوبس	١٦/٦٩١	الاتوبيس
من	١٠/٧٠١	عن

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
لزي	٥/٥٥٣	الزى
٢٣٥٩	٢/٥٥٩	٢٣٠٩
سطر (١٧)	٥٥٩	يخفف
١٥٢٨	٢/٥٦٠	١٢٥٨
يعلمون	٢/٥٦٦	يعملون
الموظف	٢٤/٥٦٨	الموظف
استقرار	٢٢/٥٧١	استقراء
السطر (١٣)	٥٧٣	
يخفف ويكون بدله بالمعاملين بشروع		
السد العالي ونص في المادة الاولى		
على انه يثبت بدل طبيعة العمل		
الذي يمنع		
فيستحقق	٢/٥٧٤	فيستحق
يا	١٦/٥٧٧	ايضا
يقتضى	٢٥/٥٨٢	بمقتضى
عا	٢٠/٥٩٠	عما
معيشه	١٢/٥٩١	معيشته
اقترح	١٣/٥٩٣	اقتراح
نه	٣/٥٩٧	منه
الشركين	٢٦/٦٠١	الشركتين
باممال	٢٣/٦٠٢	بالاعمال
اثرا	٤/٦٠٦	اثراء
الجمهورية	٢/٦٠٩	الجمهورية
رباع	١٣/٦١٠	أرباع
زير	٧/٦١١	وزير
وزرة	٩/٦١٣	وزارة
مرا	١١/٦١٧	مران
بل	٨/٦٢٢	بدل
ترتيب	١/٦٢٦	ترتيب
ترتيب	٥/٦٢٦	ترتيب
تية	٢/٦٣٢	قيمة
للمال	١٧/٦٣٥	للمال

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
من حيث القانون ١٥/٨٠٢	١١/٨٨٩	التبعية	من حيث ان	١١/٨٨٩	التبعية
المادة الثانية من القانون	٢٣/٨٩٥	راع	من حيث ان	٢٣/٨٩٥	راع
أو ١٨/٨٠٢	١٥/٩٣٣	مى	من حيث ان	١٥/٩٣٣	مى
من	٩٤٠	سطر (١٨)	من حيث ان	٩٤٠	سطر (١٨)
يقيد	٢٠/٨٣٣	صبياته	من حيث ان	٢٠/٨٣٣	صبياته
٢١	١٥/٨٣٤	لتبائل	من حيث ان	١٥/٨٣٤	لتبائل
المقرر	٩/٨٥١	والادارات	من حيث ان	٩/٨٥١	والادارات
العمل	١٨/٨٥١		من حيث ان	١٨/٨٥١	

فهرس تفصلى

(الجزء السابع)

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب الموسوعة
٥	ايجار الامكن
٦	الفصل الاول - عقد الايجار فى القانون المكنى
٨	الفصل الثانى - القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن ايجارات الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له
١٨	الفصل الثالث - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الامكن
٢١	الفصل الرابع - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد ايجارات الامكن معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض احكام ايجارات الامكن
٥٦	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٦٩	بالع بتجول
٧٥	بقتول
٧٦	الفصل الاول - اوضاع وظيفية للثاملين فى البترول
٩٥	الفصل الثانى - البحث عن البترول واستغلاله

١٢١

بحوث علمية :

١٢٢

الفصل الاول - وزارة البحث العلمي

١٢٦

الفصل الثاني - مؤسسة الطاقة الذرية

١٣١

الفصل الثالث - المركز القومي للبحوث

١٦٠

الفصل الرابع - معهد بحوث البناء

١٦٥

الفصل الخامس - المعهد العلمي

١٦٩

الفصل السادس - مركز البحوث الزراعية

الفصل السابع - وحدات واتسام البحوث لوزارة
الزراعة

١٧٦

١٨٥

بمسائل

١٨٧

الفصل الاول - بدل اشعة او راتب وقاية من خطر الاشعة

١٩٢

الفصل الثاني - بدل اقتراب

١٩٦

الفصل الثالث - بدل اقامة

٢٤٧

الفصل الرابع - بدل انتقال

٢٦٨

الفصل الخامس - بدل بحث

٢٧٣

الفصل السادس - بدل تنوع او تخصص

٣٥٢

الفصل السابع - بدل تمثيل

٤٧٨

الفصل الثامن - بدل حضور جلسات ولجان

٥١٩

الفصل التاسع - بدل خطر

٥٣٢

الفصل العاشر - بدل رئاسة قسم

٥٣٥

الفصل الحادي عشر - بدل صرفه

٥٣٧

الفصل الثاني عشر - بدل طبيعة عمل

٥٩١

الفصل الثالث عشر - بدل سفر

٧٠٩

الفصل الرابع عشر - بدل سيارة

٧١٢

الفصل الخامس عشر - بدل عدوى

٧٥٣

الفصل السادس عشر - بدل عيادة

٧٦٢

الفصل السابع عشر - بدل غداء الحالة (ج)

٧٦٤

الفصل الثامن عشر - بدل بلجيتي او بكمبرام

الصفحة	الموضوع
٧٧٢	الفصل التاسع عشر - بدل مسكن
٧٧٥	الفصل العشرون - بدل ملابس
٧٧٦	الفصل الحادي والعشرون - علاوة تغذيات
٧٨٠	الفصل الثاني والعشرون - علاوة لاسلكي
٧٨٤	الفصل الثالث والعشرون - مرتب امراض عقلية
٧٨٥	الفصل الرابع والعشرون - مقابل تهجير
٨٢٩	الفصل الخامس والعشرون - مسائل عامة ومتنوعة
	- المبالغ التي يتقاضاها العاملون
	عن الاعمال الطوعية والادبية والفنية
	والمحاضرات والدروس واعمال
٨٢٩	الامتحانات بالجامعات
٨٤٣	- خفض البدلات
	- اثر الاجرة الاعطائية او
٨٤٤	المرضية على البدلات
٨٤٨	- اثر الامارة والندب على البدلات
٨٥٦	- اثر النقل على البدلات
٨٧٠	- اكثر من بدل
٨٨٤	- مسائل اخرى
٨٩٢	براءة اختراع ورسوم ونطاق صناعة
٩٠١	برك ومستلزمات
٩١٥	برلمان
٩٢٩	بريس
	الفرع الاول - الوضع القانوني لهيئة البريد ومستودق
٩٣٠	توزيع البريد
٩٣٣	الفرع الثاني - النظام الوطني للعاملين بالبريد
	الفرع الثالث - التعليمات الصادرة عن الاشغال
٩٤٩	البريحية
٩٤٣	الفرع الرابع - الرسوم
٩٤٧	الفرع الخامس - مستودق توزيع البريد
٩٥٥	بصفة

سابقة أعمال البندار المصرية للموسوعات

(حسن الفكياتى - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى ..

أولاً - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .

٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية في قوانين أصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر المقررى .

٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين لتأمينات الاجتماعية .

٩ - التراكمات صاحب العمل لفقنونية .

ثانياً - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كلية القوانين والقوانين والآراء الفقهية وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن لعمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للامن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) ونفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث مخطوطاتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن مرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديثة : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبنائى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الموسيط في شرح القانون الجنى الأردنى : (٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وإفيا لنصوص هذا القانون مع التعليل عليها بأراء نقباء القانون الجنى المصرى ولشريعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ اجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن مرفعا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الإردنية بمقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليل على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة لإدارة الحبيطة والحواجز : (سبعة اجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن مرفعا شاملا لمفهوم الحواجز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية أمدان القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالإهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المفسرية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وأبجديا مطبقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المرفى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليل على قانون المسطرة المدنية المرفى : (جزءان) .

ويتضمن شرحا وإفيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المرفى ومحكمة النقض المصرية.

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترحتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ؛ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الإعلامية الحديثة أدبية جدة : باللغتين العربية والإنجليزية وتتضمن عرضا شاملا للحضرة الحديثة أدبية جدة (بالكلية والصورة) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ الحكمة الإدارية لعلها منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالي ٢٠ جزء)

